دراسات في الديمقراطية ووسائط الإعلام

تحرير وإعداد
لينة الجيوسي

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
رام الله - فلسطين
٢٠١٢

A Reader in Media and Democracy

Lena Jayyusi, Editor

© Copyright: MUWATIN - The Palestinian
Institute for the Study of Democracy
P.O.Box: 1845 Ramallah, Palestine
2012

ISBN: 978-9950-312-64-7

For copyright of individual articles see Permissions page

This book is published as part of an agreement
of cooperation with the Ford Foundation, Cairo

جميع الحقوق محفوظة
مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
ص.ب ١٨٤٥، رام الله، فلسطين
هاتف: ١١٠٨ ٢٩٥ -٢-٩٧٠+ ، فاكس: ٠٢٨٥ ٢٩٦ -٢-٩٧٠+
البريد الإلكتروني: muwatin@muwatin.org
٢٠١٢

يصدر هذا الكتاب ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة فورد – القاهرة

تصميم وتنفيذ مؤسسة **ناديا** للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع
رام الله – هاتف ٠٩١٩ ٢٩٦ – ٠٢

ما يرد في هذا الكتاب من آراء وأفكار يعبر عن وجهة نظر المؤلف ولا يعكس بالضرورة موقف مواطن. المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

قائمة المحتويات

تمهيد المحرر ٧

مقدمة ١١
لينة الجيوسي

جذور ومدارس فلسفية ٢٣

حول حريّةِ الفكر والنقاش ٢٥
جون ستيوارت مِل

الطبقة الحاكمة والأفكار السائدة ٣٧
كارل ماركس وفريدريك إنجلز

مفهوم "الايديولوجيا" ٤٣
أنطونيو غرامشي

تكوّن المثقفين ٤٥
أنطونيو غرامشي

إعادة النظر في صناعة الثقافة ٥٣
ثيودور أدورنو

المجال العام ٦٣
يورغن هابرماس

أسئلة حول الإعلام والديمقراطية: نماذج ومقاربات نظرية ٧١

وسائط الإعلام والمجال العام ٧٣
نيكولاس غارنهام

إعادة تصور وسائط الإعلام كمجال عام ٨٥
جيمس كاران

وسائط الإعلام الصغيرة والتغيّر الثوري:نموذج جديد ١١١
أنابيل سريبيرني محمدي وعلي محمدي

نموذج حارس البوابة مقابل النموذج الدعائي: منظور أمريكي نقدي ١٣٩
إدوارد إس. هيرمان

الحريات والقيود: الإعلام بين الدولة والسوق ١٦٧

مفارقات الرقابة ١٦٩
سو كاري- جانسن

الدولة والسوق ووسائط الإعلام والديمقراطية ١٨٥
كولن سباركس

إزالة قيود التنظيم ٢٠١
جون كين

التشريع الخاص بوسائط الإعلام واستقلاليتها ٢٢٩
سيز جي. هملينك

التقنيات الجديدة: الإمكانات والمخاطر ٢٤٧

الديمقراطية والطريق السريع للمعلومات ٢٤٩
مارك ويلر

التقارب والصحافة والديمقراطية ٢٧٣
ستيفن كوين

أزمات بمساعدة الحاسوب ٢٨٩
ريك كروفورد

السياق الدولي: خطوط الصدع وقنوات التدفق ٣٣٣

العالم النامي تحت الحصار الإلكتروني ٣٣٥
هربرت شيلر

العالم الغربي والنظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال ٣٥١
هل يقفان متحدين؟
كولين روتش

إعادة صياغة مفهوم إمبريالية وسائط الإعلام ٣٧٧
أولِفر بويد ـ باريت

ميادين قتال عالمية ٣٩٩
كريس باترسون

دراسات حال: مواقع محلية، قطاعات معينة ٤٢٧

كراس موسيقية؟ المجالات العامة الثلاثة في بولندا ٤٢٩
كارولً ياكوبوفيتش

وسائط الإعلام في جنوب افريقيا: التحول وبناء الأمة ٤٤٩
روث تير – توماسيلي وكييان جي. توماسيلي

وسائط الإعلام الفلسطينية وإشكالية التمثيل في ٤٧١
سنوات أوسلو: الطوق الاستعماري
لينة الجيوسي

النساء ووسائط الإعلام والمجتمع الديمقراطي:في ملاحقة ٥٠٣
الحقوق والحريات
مارغاريت غالاهر

الإنترنت ومفسرو الإسلام الجدد ٥٤٣
يون. دبليو. أندرسون

وسائط الإعلام والسلطة السياسية والدمقرطة في المكسيك ٥٥٩
دانيال سي. هالن

النظريات المعولمة والقيود القومية: الدولة والسوق ٥٧٧
ووسائط الإعلام الماليزية
زاهاروم ناين

وسائط الإعلام في لبنان:توازن مفقود بين ٥٩٥
المصلحة العامة وبين السلطة والمال
نبيل دجاني

القنوات الفضائية العربية والديمقراطية ٦٢٧
أحمد جميل عزم

مثبت المصطلحات ٦٦٧

المراجـــع ٧٠٣

تمهيد المحرر

يعرض هذا الكتاب قراءات منتقاة تلقي الضوء على العلاقة بين وسائط الإعلام والاتصال من جهة، وبين الإشكالية الديمقراطية في أبعادها المختلفة، كما تتجسد في العملية الإعلامية والممارسة والمحصلة، من جهة أخرى. معظم الأوراق التي يحتويها الكتاب صيغت أصلا باللغة الإنجليزية، وهي اللغة نفسها التي وُضِعت فيها دراسات الاتصال ودراسات وسائط الإعلام في منتصف القرن العشرين. وقد تطورت دراسات الاتصال والإعلام من أصول متعددة التخصصات. ففي الولايات المتحدة، نبع هذا الحقل من دراسات الخطاب والبلاغة في دوائر اللغة الإنجليزية من جهة، ومن دراسات العلوم الاجتماعية للدعاية والإقناع في السنوات بين الحربين العالميتين من جهة اخرى، مما أنتج نمط الأبحاث حول تأثيرات الإعلام على المتلقي. في السنوات اللاحقة للحرب العالمية الثانية أرست مدرسة شيكاغو لعلم الاجتماع إطارا لاعتبار التواصل شكلا من أشكال التفاعل الرمزي، الذي أدى لاحقا إلى مقاربات جديدة لدراسة نصوص وسائط الإعلام ومعانيها. وقد أسهمت أعمال مدرسة فرانكفورت التي نقلت مركزها من ألمانيا إلى نيويورك عام ١٩٣٤ في وضع نظرية نقدية لفهم إنتاج الثقافة (وبالتالي مؤسسات ونصوص وسائط الإعلام)، وكان لها أن تصبح ركنا أساسيا في تطور دراسات الاقتصاد السياسي للإعلام والثقافة، خاصة في المملكة المتحدة. وقد تطورت الدراسات الإعلامية هناك، جزئيا، نتيجة للدراسات الثقافية النقدية وبالتوازي معها، وخاصة أعمال مدرسة بيرمنغهام للدراسات الثقافية (أو ما يعرف بالدراسات الثقافية البريطانية) التي ركزت على

تقاطع الثقافة مع السياسة والسلطة والعقيدة (الايديولوجيا) مثلما فعلت مدرسة فرانكفورت، ولكنها أعادت التفكير في المصطلحات النقدية والثقافية وفي فهم تكوين المعنى عند المتلقي، وتكوين النص الثقافي. ويتقاطع تقليد الدراسات الثقافية النقدية مع دراسات الاقتصاد السياسي في الإعلام. لهذا فإن الطبيعة متعددة التخصصات لدراسات الإعلام والاتصال اليوم تنبثق من المسارات والتخصصات المتعددة التي شكلت أساس انطلاقة تلك الدراسات من جهة، وتعكس، من جهة أخرى، الأوجه المتشابكة التي تتصف بها عملية الاتصال في الحياة الاجتماعية، في مختلف أشكالها وأطرها ومؤسساتها ومساراتها ونشاطاتها.

أما باللغة العربية فإن دراسات الإعلام، سواء تلك التي تغطي الجانب النظري أو التجريبي (الإمبريقي)، فإنها لم تبدأ جديا حتى آخر عقد من القرن العشرين. فالكثيرون من المفكرين العرب في مجال الإعلام يكتبون بالإنجليزية أو بالفرنسية، بينما كان العديد من باكورة الأوراق البحثية عن الإعلام/ الاتصال بالعربية تتصف بمنهجية كمية وتقتصر على تطبيق مباشر للنظريات والنماذج التي كانت قد تطورت في الغرب، حيث تم إسقاطها على دراسات حال ذات نطاق ضيق. لهذا ما زال تطور الدراسات النقدية والأبحاث العلمية حول وسائط الإعلام باللغة العربية في مراحله الأولى نسبيا.

ولذا فنحن نسعى من ترجمة الدراسات في هذا الكتاب إلى الإسهام على أكثر من جبهة. أولا، وبشكل أكثر مباشرة ، نحن نهدف إلى توفير مرجع يعرض الطرق والمنهجيات المختلفة التي عالج بها الباحثون المعاصرون إشكالية العلاقة بين الإعلام والديمقراطية وكذلك الأطر والمرجعيات التي استخدمت لتحليل تلك العلاقة واستكشافها، ومختلف الأوجه للإشكالية التي أخضعت للدراسة، والمفاهيم التي استخدمت فيها وتبلورت من خلالها. ثانيا، يعرض لنا هذا الكتاب النماذج والمنهجيات المعاصرة المستخدمة في البحث والتحليل في دراسات الإعلام والاتصال عامة، مما قد يتيح للباحث العربي استخدامها والتعاطي معها بشكل نقدي. وهو ينقل إلى العربية المفاهيم والمفردات التي تم بلورتها في الدراسات الاجتماعية والسياسية والثقافية، خاصة وليس حصرا، في مجال الإعلام والاتصال. وفي آخر المطاف، تدل مجموعة الدراسات هذه على الدور المركزي التي تلعبه عملية الإعلام والاتصال (وسائطها التقنية وأشكالها ومؤسساتها ونصوصها) في البنية السياسية والاجتماعية المعاصرة.

لقد أدت ترجمة النصوص إلى اللغات المختلفة طوال تاريخ البشرية دورا مهما في تطور العلوم الاجتماعية والطبيعية. ولهذا السبب فقد مرت ترجمة هذه النصوص من الإنجليزية إلى العربية بعدد من العمليات وخضعت لعدة قراءات وعمليات صقل. تعتبر الترجمة الحريصة الدقيقة للمفاهيم والمصطلحات التخصصية التي تستخدمها النصوص وتناقشها ذات أهمية قصوى، والعملية الأكثر حسما، ولذلك

فقد تمت مقاربتها في هذا الكتاب بتأن وتمعن في المعنى وتشاور مستمر. وقد جمعنا تلك المفاهيم في مثبت المصطلحات الذي أدرج في نهاية الكتاب.

واجهنا صعوبات خاصة في تعريب بعض المفاهيم نظرا لأن الدلالات الضمنية والفوارق الدقيقة في التعريف بين اللغتين العربية والإنجليزية قد تكون مهمة، وتشير إلى نوع الإشكالات التي قد نواجهها في ترجمة الأعمال المعاصرة الشبيهة بهذا العمل. مثلا، تظهر ترجمة مصطلح media هنا بشكل مختلف عن الاستخدام الشائع وتستدعي الإشارة: فعادة يتم ترجمة هذا المصطلح في اللغة العربية بـ "وسائل الإعلام". بينما اخترنا في هذا الكتاب استخدام مصطلح "وسائط الإعلام" ونوصي به كمصطلح بديل، لأن مصطلح media في اللغة الإنجليزية يدل من الناحية المفهومية على المادة التي يُنجز النشاط بفعلها. ويمكن أن يعبر هذا المصطلح عن نشاطات متنوعة تتراوح بين الرسم التصويري، وصياغة المعلومات ونقلها والسرد الروائي، وحتى العلوم المخبرية، من هنا، فإنه يشير إلى شيء أكبر من مجرد أداة خارجية، بل هو يشمل في الواقع بيئة يمكنها أن تشكل سمات المُنتج، وهذا ما تقترحه نظريات الإعلام التي يطرحها مارشال مكلوهان (في مقولته الشهيرة: "الوسيط هو الرسالة") وهارولد إنيس، والكثيرون غيرهم. ولكن النقطة الأهم هنا هي أن مصطلح media في الإنجليزية قد توسع إلى مشتقات ظرفية وفعلية أخرى. ولذا فإن استخدام "وسائط" هو من الناحية المفاهيمية أقرب للمصطلح الإنجليزي الأصلي وفي الوقت ذاته يمكننا من الدلالة على مختلف الكلمات المشتقة مثل "وسيط" "موّسَط"، "تموْسط" وغيرها، ولهذا كان هو المصطلح الذي فضلنا استخدامه.

في كل الأحوال، عندما لا يكون هناك مصطلح معياري موحد قيد الاستخدام، فإن القاعدة التي استندنا اليها هي أن نبحث في كلمة جذر عربية يمكن الاشتقاق منها، بدلا من استعمال المصطلح الإنجليزي نفسه دون تعريب (الا اذا كان استعماله قد انتشر). إن استعمال كلمة جذر عربية يمكّنُنا من تطوير مشتقات ذات صلة بالجذر (اسم الفاعل، اسم المكان، اسم الفعل، الظرف) تكون مبنية على الجذرالأصلي ولكن تسمح لنا بالتعبير عن مختلف تمظهراته، حسب المعني في النص. لهذا السبب، مثلا، تمت ترجمة مصطلح "gender" بـ "جنسوية" ذلك لأنه لا تتوفر لدينا بعد صيغة موحدة في مختلف النصوص العربية لاستخدام هذا المصطلح. فقد تميل بعض الأعمال إلى نقل المصطلح كما هو وإسقاطه على اللغة العربية ليصبح "جندر": بينما يستخدم آخرون تعبير "النوع الاجتماعي". ونرى في بعض النصوص العربية مصطلح "الجنوسة" ولكن لم يتم استخدام هذا المصطلح بشكل واسع. إن مفهوم ال gender هو مفهوم يمتحور في اللغة الإنجليزية حول مفهوم "جِنس" (sex) وحول الصيغ الاجتماعية والثقافية التي تُشكل فهم "الجنس" (بمَفهومه التشريحي، أي الجنس عند الولادة) وتغلفه . لهذا السبب فإن الكلمة العربية ذات الصلة بكلمة "جنس" قد تكون هي الأنسب. فمصطلح "جنسوية" يُبقي على الجذر الذي اشتق منه المفهوم، أي جنس الشخص، ولكنه يختلف اختلافا

كافيا عنه حيث إنه يضفي معنى مميزا. وفي الوقت ذاته يسمح باشتقاق الصفة من ذات الجذر (مثلا في مفهوم "المقياس الجنسوي"). ويتم تطبيق المنطق ذاته على اختيار مصطلح "جنسانية" للدلالة على sexuality. وفي هذه الطريقة نستطيع أن نعمل مع مجموعة متشابكة من المفردات المشتقة من الجذر الأصلي للكلمة، كلها تتمحور حول كلمة الجذرالأصلية التي تدل على الصفة التشريحية التي يولد بها المرء، ولكن مع تنويع الدلالة للإشارة إلى مختلف الصيغ الاجتماعية التي يتم فيها التعبير عن هذه الصفة أو تعديلها أو تصريفها.

وتتوفر بالطبع مفاهيم ومصطلحات جديدة كليا في اللغة الإنجليزية نفسها كان علينا أن نجد ما يوازيها في اللغة العربية. وفي كل حالة منها خضعت تلك المصطلحات للمداولات والبحث والتشاور. وقد استفاد العمل على تطوير المفردات العربية المناسبة لتلك المفاهيم من المشاورات الواسعة مع المفكرين والأخصائيين سواء أولئك المختصين باللغة العربية أو في مجال الدراسات التخصصية الأخرى التي تتداخل مع الدراسات الإعلامية المختلفة (دراسات التكنولوجيا، العلوم السياسية، الفلسفة، الخ). وتعتبر أي مشكلة في المُنتج النهائي مسئولية المحرر الكاملة؛ أما نجاح أي مساهمة فيعود الفضل فيه إلى الكثيرين.

أود أن أشكر كافة الأشخاص الذين أسهموا في هذا الكتاب في صيغته النهائية. أولا وقبل كل شيء، أتوجه بشكر جزيل لفيصل بن خضرا الذي ترجم النصوص الإنجليزية الأصلية إلى اللغة العربية، لحرصه المتفاني على متابعة وتمحيص كافة القضايا والنقاط ذات الصلة بالترجمة، وحتى في مجالات بعيدة عن تخصصه. كما أتوجه بالشكر لبسام أبو غزالة لترجمة المقدمة. وأشكر كلا من بسام الهلسة وعبد أبو شمالة على عملهما على النسخة العربية من النصوص. وأشكر بشكل خاص عماد بطاينة وبسام الهلسة وسلمى الخضراء الجيوسي على مساعدتهم في تحديد أوتطوير المفردات العربية التي تحمل وتنقل المعاني والاستعمالات المركزية للمصطلحات الإنجليزية التخصصية، وهي تمثل مجموعة من المفاهيم والمفردات التي تنبثق من ميادين دراسية مختلفة.

ونتقدم بالشكر أيضا للمؤلفين الذين كتبوا مقالات خاصة لهذه المجموعة، وهم سو كاري–جانسين، وستيفن كوين وأحمد جميل عزم وللعديد من المؤلفين الذين خولونا ترجمة وإعادة طبع أعمالهم (وقد تمت الإشارة الى المراجع بالتفصيل في نهاية الكتاب). وأخيرا وليس آخرا، لا بد هنا أن أتوجه بالشكر الى نورا حمد الله لعملها المخلص والدؤوب معي على تدقيق النسخة التجريبية (البروفا) كي نجهزها للنشر وإلى مؤسسة مواطن لرعاية هذا العمل ولدعمها المعنوي طوال فترة العمل الطويلة حتى ظهورالكتاب في شكله النهائي.

مقدمة

سوف يتذكر الناس أن فاتحة القرن الحادي والعشرين كانت فترة تحديات وصراعات سياسية اجتماعية عميقة، حيث بلغ الصراع حول أشكال النظام السياسي والاجتماعي عبر العالم في حقبة الرأسمالية المتأخرة مستوى أعلى مما كان عليه من قبل. في هذه المرحلة العَتَبية، تبدّت "الديمقراطية" كإحدى أبرز الأفكار للنظام السياسي، فغدت المناداةُ بهذه الفكرة، والأشكالُ المختلفة من العلاقات الاجتماعية التي تشير إليها أو تولدها، تتبوأ المنابر: مرحبة بالتغيير، واعدَة بحياة أفضل، تدين الاستبداد وتطالب بالحرية.

بالرغم من خشية الوقوع في التبسيط، بامكاننا أن نقدم وصفا عاما لمسار أشكال النظام السياسي وتطورها عبر القرون فنقول إنهما يُعبِّران عن صراع بين تشكيلات السلطة والقوة والسيطرة، من جهة، والحريات على اختلاف أنواعها، من جهة أخرى. وتشمل هذه الحرياتُ أولا حريات مجموعات معينة من الناس (كالعبيد، ومواطنين لا أملاك خاصة لهم، والشعوبَ المستعمَرة، والأقليات العرقية والدينية، والمرأة) كما تضمُّ ثانيا حريات معينة ذاتَ طابع خاص (كحرية العبادة، والحركة، وإنشاء الأحزاب والجمعيات، وحرية الناس الجماعية في تقرير وضعهم السياسي وفي التصرف بمواردهم الطبيعية). هذه كلها يُمكن ترجمتها إلى مفاهيم جديدة حول الحرية هي أعمَّ في تطبيقها عما سبقها تاريخياً، وتعمل دوما على توسيع مدى الفعل والفعلانية (agency). إن حرية الفعل في أي مجال

وكل تحرر من وضع ما سعى اليه البشر في أي موقع تاريخي انما كان تحديا لأشكال السلطة والسيطرة وبؤرها وتشكيلاتها المعينة وغدا بعد ذلك مقننا بحق يقابله. غير أن مثل هذا الربط العامّ لمسارات النظام والنزاع السياسيَّين يظل ذا فائدة محدودة (لا سيما بالنظر إلى مجال النزاعات وعددها وشدتها في مطلع القرن الحادي والعشرين). ولكن المرء يستطيع فهم تاريخ فكرة "الديمقراطية"، والوضع المهيمن الذي يبدو أنها حققته في الوقت الحالي، ضمن هذا المتخيّل الأوسع للحرية والفعلانية. ولعل السؤال الذي يخطر بالبال هو كيف، وبفضل أية قوة حركية، استطاعت الحريات التي سعت إليها المجموعات المختلفة أن تصبح، بمضي الوقت، أوسع وأشمل في مداها، وانصهرت في ما بات مقبولا، من حيث المبدأ على الأقل، على أنه حق عام يُعزِّزُ اليوم الكثير مما يجري من مطالبات ومقولات وبرامج تُروِّجُ لها القوى الشديدة الإختلاف عبر العالم بأسره؟

ليس الجواب على هذا السؤال سهلا، ولا نحتاج أن نتعامل معه بطريقة مباشرة، على الأقل فيما يتعلّق بأغراض هذا الكتاب: بيد أنه يُزوِّدُنا بإطار مناسب نفهم به الكثير من القضايا التي تبرز عند مناقشة وسائط الإعلام في النظام العالمي الراهن ، ودورها وأهميتها في طرح أو ترويج البرامج الديمقراطية، ودفعها الى الأمام، سواء أكانت صادقة أم لا (ذلك أن البرامج المحددة بمصطلحات عامة يُمكن أن تصبح مجرد أدوات خطابية بلاغية لا أكثر). لقد أصبحت "الديمقراطية" عمليا فكرة تختزن في إطارها الحريات المختلفة التي يتجسَّد جمعها معا وبإيجاز كبير في فكرة "حكم الذات": أي في عدم خضوع المرء لمصالح الغير وسطوتهم بالطَريقة التي يُحكَم بها، أو بالطريقة التي يختار العيش بها. إنها ترمز الى الفردي والجماعي معا، كما أنها تطرح شكلا للحكم و"طريقة حياة" تُعبِّر (اسميا على الأقل) عن رضى مجموعة واسعة من الناس، لا عن إرادة حاكم أو نخبة صغيرة فقط. وبالإضافة إلى فكرة "الحرية" التي ينطوي عليها المنطق العملي لمفهوم الديمقراطية (أعني منطقها المتواضَع عليه)، نجد أيضا، ضمنها، مطالبة بنوع ما من المساواة – المساواة على الأقل في المنزلة السياسية لدى المواطنين (Dunn, 1992). كلا هذين مشمولان ضمنيا في القواعد المنطقية (logical grammar) لمفهوم الديمقراطية، ومع هذا فإنهما يتجسدان في أشكال متباينة وضمن مواقف تختلف جذريا في مقاربتها لتشكيل الديمقراطية كنظامٍ اجتماعي وسياسي شامل. بعبارة أخرى، إن مفهوم الديمقراطية هو "مفهوم مختلَف عليه في جوهره" (essentially contested concept) (Gallie, 1956) . إن الحياة الديمقراطية في تطبيقها وممارستها لا تُمنح تلقائيا أبدا، إنما يغدو تطبيق مفاهيمها ومبادئها عنصرا من عناصر الجدل والممارسة الديمقراطية ذاتها. لهذا السبب يمكن أن يكون ثمة انفصام بين أفكار الديمقراطية السياسية اللبرالية، من ناحية، وبين الأفكار الأكثر راديكالية للديمقراطية التي تشمل وتتناول توزيع الموارد الاجتماعية والاقتصادية وصنع القرار المتعلق بها (وبهذا قد تعيد صنع الشكل الكلي للنظام الاجتماعي)، أو، من ناحية اخرى يقع الإنفصام بين أفكار الديمقراطية الدستورية التمثيلية وبين تلك

التي تطالب بمشاركة المواطنين في الحكم بصورة مباشرة، بين ديمقراطية الأغلبية والديمقراطية التوافقية أو حتى الديمقراطية الاشتراكية. إن هذه الاختلافات، بل الانقسامات، هي أساس في أفق الخطاب الديمقراطي ذاته. ولعل المرء يستطيع هنا أن يجد أيضا الخيطين المتشابكين في الحديث عن "الديمقراطية": واحد يركز على "العملية" الديمقراطية، وآخر يركز على "النتيجة".

يبرز "الاتصال" كجزء أساسي لعملية الديمقراطية. حتى في الحدود الدنيا لفهم فكرة "النظام الديمقراطي"، والحريات والمساواة التي يُفترض فيه الحفاظ عليها وتفعيلها، فإن "إتاحة الوصول"، وإيصال "الصوت"، و"التمثيل"، كلها عناصر أساسية: أي إتاحة القنوات لإيصال الصوت (الرأي والتعبير والتمثيل الذاتي)، وإتاحة الوسيلة التي تُمكنك من **اختيار** من يحكم (أي من بلورة رأي مبني على معرفة تشّكل قاعدة فعّالة للاختيار)، وكيف يحكم (على الأقل من خلال ممثلين منتدبين لتمثيل مصالحك وحاجاتك وهو حق التمثيل في حدوده الدنيا). من حيث المبدأ، يُفترض في مؤسسات النظام الديمقراطي أن يكون تبادل الاتصال، وتدفق المعلومات والأفكار، والتفاعل بين الناس (من سجال، ورأي عام، وتقييم ومحاسبة في المجال العام) أمرا أساسيا. فلا يمكن "للديمقراطية" أن تتواجد في بيئة من الصمت والسرية والتعتيم. وهكذا، ففي انعطافة القرن الحادي والعشرين، أصبحت وسائط الإعلام، بكل ما طرأ عليها من تحول وتغير سريع وأشكال واسعة الانتشار، أصبحت تلعب دورا مفتاحيا في الإنتاج والفهم والنضال ليس فقط حول المؤسسات والأنظمة السياسية، ولا لأجلها فحسب، بل أيضا حول مفهوم الديمقراطية نفسه وكل ما يتضمنه من عناصر، وبالتالي فإن وسائط الإعلام تلعب دورا مفتاحيا في السجال حول مشاريع "التحول" الديمقراطي ولأجلها ، كما يقوم بها ويفهمها مختلف اللاعبين والقوى في النظام العالمي المعاصر، المتداخل باطراد، والموسوم في الوقت ذاته بالتنازع المتزايد.

تبرز وسائط الإعلام كمؤسسات مركزية في عدد من الأبعاد: أولا، باتت وسائط الإعلام في العالم المعاصر صيغا مركزية لإنتاج المعرفة وتشكيل النظرة ومفصلة القيمة وتطوير القيم وصياغة القضايا وبرامج العمل المجتمعي والسياسي. كل هذه أمور أساسية في السجال حول قضايا الشأن العامّ، وقد أصبحت عنصرا هاما في خلق "شروط الإمكان" للمشاركة العامة في صنع القرارات التي تشكل الحياة العامة والخاصة معا. وفي هذا السياق، تبرز الأسئلة حول أي القيم تُنشر ومن ذا الذي تخصه هذه القيم، وفي أية صيغ تقدم؛ أو إن كانت الممارسة التمثيلية في وسائط الإعلام أو من خلالها (من نشرات الأخبار حتى عروض الأفلام) جامعة مانعة أو منحازة بصورة سلبية، أو إن كانت تروِّجُ لحقوق "المواطنة" العامة أو تعاديها، كل هذه تغدو أسئلة ومواضيع مركزية للمعالجة.

ثانيا، أصبحت أنظمة وسائط الإعلام وصناعاتها بحد ذاتها لاعبا أساسيا في مجال الاقتصاد، تشكل بصورة مهمة المسارات الاقتصادية والاجتماعية في النظام الرأسمالي العالمي المعاصر. ويثير هذا، بالضرورة، أسئلةً حول علاقة وسائط الإعلام وقنواتها بالديمقراطية: ما الدور الذي تمارسه قنوات وسائط الإعلام وأنظمتها، في الواقع أوبالإمكان، في تطوير نظام سياسي ما؟ كيف تؤثر ملكية وسائط الإعلام و/أو السيطرة عليها من قبل قطاعات محددة (الدولة أو السوق) وأطراف مختلفة، كيف تؤثر على عملية الإنتاج وانفتاحها للمعلومات والمعرفة والجدل المؤدي إلى المشاركة الديمقراطية؟ هل يكفي للتحدي الديمقراطي وجود قواعد مهنية، وشروط "للموضوعية" في العمل الإعلامي؟ ما نوع التفاعل بين سلطة السوق والسلطة السياسية من ناحية، وتنظيم وسائط الإعلام وإنتاج الخطاب الإعلامي من ناحية اخرى ؟ وبعبارة أخرى: بالنظر إلى الدور المحوري الذي تمارسه وسائط الإعلام في ترابط النظام السياسي، وفي نشر الأفكار المتعلقة بهذا النظام وبالتالي بإنتاجه وإعادة إنتاجه، وفي نشر (ما قد يأخذ طابع) "المعرفة"، فإن مسألة بنية وسائط الإعلام ذاتها وتنظيمها واستخدامها أخذا وعطاء من قبل أنظمة معينة لسلطة ما و/أو أنظمة للتشريع والسيطرة،(مباشرة أو بالنيابة)، تصبح مسألة مركزية. إن مواقع استخدامها، وأساليب معالجتها، وتنظيمها، ودورها في إنتاج "المعرفة" والمعتقدات والأفكار، وعلاقتها بالمؤسسات السياسية الأخرى، تصبح كلها جزءاً لا يتجزأ من محاور "الديمقراطية" ومن النقاش حول تشكيل النظام السياسي الديمقراطي أو اللاديمقراطي.

وهكذا، فإن فهم العلاقة بين "وسائط الإعلام" و"الديمقراطية" يعني دراسة القضايا التي تتعلق بتنظيم مؤسسات وسائط الإعلام وإثارة الأسئلة حولها من جهة، وبتنظيم المؤسسات السياسية من جهة أخرى وبما بينهما من علاقة؛ قضايا تتعلق بإنتاج الخطاب الإعلامي ومضامينه من ناحية، وبتشكيل الخطاب السياسي من ناحية أخرى، وبما بينهما من استمرارية أو عدم استمرارية؛ قضايا حول العلاقة بين الدولة والسوق ووسائط الإعلام الجماهيرية من ناحية، وكذلك العلاقة بين "المعرفة" و"القيم" و"الوعي" و"الفعل" من ناحية أخرى، وبالتالي الطريقة التي تعمل بها هذه الأخيرة في تشكيل الأولى وإدامتها وتبريرها.

بمجمل هذه الإعتبارات تكونت فكرة هذا الكتاب الذي يُعالجُ نطاقا واسعا من القضايا المعنية بالعلاقة بين "وسائط الإعلام" و"الديمقراطية". وقد حاولتُ في هذه المختارات تقديم منظورات مختلفة لهذه العلاقة: وكان كلا من الاقتصاد السياسي لوسائط الإعلام، وتركيبة الخطاب الإعلامي المُنتَج، وجهان لهذه القضايا. ان معالجة هذه القضايا لا بد من أن تستمد مادتها من موارد ونماذج متداخلة المجالات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، كما تدلّ عليها الدراسات المتنوعة في هذا الكتاب. وتحاول هذه المختارات أن تحقق عدة أشياء: أولا، أن تطرح سلسلة من المقاربات

النظرية ذات الصلة بإشكالية العلاقة بين وسائط الإعلام والممارسة الديمقراطية ونقاط الربط بينهما: اللبرالية، والماركسية، واللبرالية الراديكالية، والنظرية النقدية (critical theory)، والدراسات الثقافية. وتحاول ثانيا أن تُغطي سلسلةمترابطة من القضايا المعينة التي تبرز من هذا الربط التحليلي بين الديمقراطية والإعلام: هذه تمتد من أساليب تغطية أحداث معينة إلى قضايا تدفق الأخبار والمعلومات؛ ومن قضايا الرقابة إلى استخدام تقنية المعلومات؛ ومن القضايا التي تنبثق من السوق إلى تلك التي تتضمنها العلاقة بين الدول والأمم. ثالثا، إضافةً إلى المعالجات النظرية المتعلقة بمحاور ومواضيع معينة، هناك مجموعة من دراسات الحال تكشف الرابطة الأساسية والحركية بين الممارسة الديمقراطية من جهة ووسائط الإعلام والعمليات التواصلية من جهة اخرى، ضمن مواضع أو مجموعات أو بلاد محددة وعبرها. هذه الدراسات تبين تضاريس القضايا المتعلقة بهذه المواضع والمجموعات، والروابط و/أو التوازيات التي قد تكون بينها.

يُقدِّم الباب الأول ("جذور ومدارس فلسفية") نظرة موجزة إلى الخطوط العريضة للنظرية والفكر اللذين شكلا بعض الجذور أو المسارات الرئيسية للنقاش المعاصر. ويمكن تعيين القضايا التي كونت الخيوط الرئيسية للفكر المتعلق بإشكالية وسائط الإعلام وعلاقتها بالديمقراطية في المساهمات الكلاسيكية حول إنتاج المعرفة، وتفعيل العقيدة، وتكوين المجال العام، وكذلك في المناقشات الكلاسيكية حول حرية الرأي والصحافة الحرة. فعمل كارل ماركس، طبعا، كان اللحظةَ المؤسِّسةَ لتطور النظرية الاجتماعية (social theory) بخصوص العلاقة بين الأفكار والنظام الاجتماعي، وبصورة أدق، بخصوص وظيفة الأفكار السائدة ودورها وطبيعتها ضمن أطر التنظيم المادي للعلاقات الاجتماعية، وانطلاقا من ذلك بخصوص شروط إمكانية تطور الوعي و"الثقافة". لقد قدم عملُ أدورنو (ومدرسة فرانكفورت التي كان هو أحد مؤسسيها) فهمًا "للثقافة" المعاصرة باعتبارها حصيلةَ عملية إنتاج صناعي (حيث تُعتبَر الثقافة سلعة)، واضعا هذا العملِ في إطار المفاهيم الماركسية. وقد كان الباحثون في مدرسة فرانكفورت من المُنظِّرين لـ"الثقافة الجماهيرية"، حيث يعمل إنتاج الأفكار والأشكال والمضامين والمنتجات الثقافية ضمن منطق السوق الرأسمالية ويخدمها، وحيث كان "التلاعب" بالأفكار وإنتاج "الايديولوجيا" لخدمة السوق ميزة أساسية. ويُقدم عمل مفكري مدرسة فرانكفورت نظرة جذرية ومتشائمة لإمكان وجود إنتاج ثقافي ومعرفي "مفتوح" ومستقل يستطيع وحده تقديم الوسائل لممارسة الفعل والخيار المستقلين. وتصقل النظريةُ الغرامشية فهمنا لهذه العلاقة بتطوير فكرة "الهيمنة"، التي كان لها أن تصبح ذات أهمية قصوى في تطور النظرية الثقافية فيما بعد (cultural theory). ففي القطع المختارة من عمله لهذا الكتاب، يناقش غرامشي العلاقةَ بين الأفكار والتشكل الاجتماعيِّ، مقترحا فكرة "الكتلة التاريخية" التي تعبر عن الترابط الحَيوي بين البنية التحتية والبنية الفوقية في أي مجتمع كان لإضاءة التأثير العملي للايديولوجيا /العقيدة

باعتبارها "الشكل" الذي يمكن أن تتخذه القوى والظروفُ المادية في أي مرحلة تاريخية. ويُناقش أيضاً تقسيمات العمل الفكري وطبيعة النشاط الفكري وأنواعه، مؤكدا على موضعتها في بنيتها التحتية الاجتماعية التاريخية. إن أعمال ماركس وأدورنو وغرامشي تشكلان ركنا أساسيا في المشروع النقدي الذي يسلط الضوء على الإشكال في طبيعة الخطاب الإعلامي ومضامينه وممارساته وصيغ إنتاجه في عالم تسيطر عليه وسائط الإعلام. أما جون ستيوارت مِل، فهو، بطبيعة الحال، المنظّر التقليدي الرئيسي للديمقراطية اللبرالية: فالنص المنسوب له حول حرية الفكر والرأي والقول يقدم مناقشة قوية ضد ممارسة أي قيد عليها.وهذا ما يُخاطب لبَّ الإدعاءات الديمقراطية اللبرالية والقيم التي تنادي بها: أي مسألة الوصول الحرِ المفتوح لمختلف الآراءالذي يعزز إمكانية النقاش الحر. ويظهر هابرماس كالمنظِر اللبرالي المعاصر الأهم للحياة الديمقراطية والمجال العام الذي حدده أصلا بأنه عالَم النقاش النقدي العقلاني الذي يُمكن من خلاله أن يتشكل الرأي العام.

بمعنى ما، يُمكن القولُ إن الكثرة من الأعمال حول قضايا حرية وسائط الإعلام وقيودها، وقضايا الخطاب الديمقراطي، وطبيعة المجال العام وإمكاناته وحدوده، لها موطئ قدم في واحدة أو أخرى من هذه التقاليد الفكرية، بالرغم من أن الأعمال المعاصرة قد تتوسع أو تصقل أو تُعدّل أو تَجمع وتدمج المنظورات الكلاسيكية مع غيرها، وذلك، جزئيا، من خلال تحليل سياقات معينة وتجارب تاريخية محددة وملموسة.

يُقدم الباب الثاني عددا من المساهمات التي تتناول المسائل النظرية التي تقع في صُلب العلاقة بين وسائط الإعلام والديمقراطية. فإذا كانت الديمقراطية تتطلب، وتقتضي ضمنا، شمولا وتمثيلا للتعددية في الأصوات وفي المصالح والحاجات والمجموعات (السياسية والاجتماعية والاقتصادية)، يصبح السؤال الأساسي هو: إلى أي حد تُروِّج وسائط الإعلام، على ما نعرفها، هذا الأمر وتجعله ممكنا؟ إلى أي مدى تُعتبر مجالا عاما حقا؟ وكيف تتشكّلُ السياسةُ ضمن القنوات الإعلامية ومن خلالها، وإلى أي حد ترعى وسائط الإعلام قضية "المواطنة"؟ كيف ننظر لوسائط الإعلام في هذا المجال؟ أننظر اليها "كسلطات حرة"؟ أم أنها خاضعة لأشكال متعددة من التوجيه الذي يُفسد وظيفتها كمزودة للمعرفة والفهم غير المشوهين (مفهوم هابرماس الأصلي للمجال العام الحقيقي)؟ أم أنها منابر ومؤسسات تُوازن الأصوات والأوضاع وتأخذ أدوارا مختلفة في أوقات مختلفة؟ وفي هذه الصِلَة، هل هناك تمايزات بين أشكال مختلفة من وسائط الإعلام؟ ما نوع التنظيم والمؤسسات الإعلامية التي ترعى هذا التوازن أكثر من غيرها؟ أهي الخدمة الإذاعية العامة أم الخاصة التي تُعتبر الأكثر إيصالا للشمول والوصول الحر والتعددية، أي المبادىء العامة القابعة في صلب الخطابات الديمقراطية الحديثة؟

لقد فُصِّلت النماذج النظرية التي يناقشها الكُتّاب في الباب الثاني بالنسبة إلى الصيغ المختلفة لتنظيم وأداء المؤسسات الإعلامية وقنوات الاتصال واستنادا لأدائها. فهي، كحال جميع النماذج النظرية، إنما تنهل من حالات اجتماعية تاريخية معينة وتتمفصل من خلالها. فمساهمة غارنهام (Garnham)، وهي التي نهلت من التجربة البريطانية، قد اختيرت من مناقشته المعروفة حول أهمية الخدمة الإذاعية العامة، وهو النموذج الذي لم يؤدِّ خدمة نظرية للباحثين في مجال الإعلام فحسب، بل كان نموذجا مؤسسيا قلّده وتطلّع إليه مختلف العاملين في مجال البث عبر العالم، وقد كان، على سبيل المثال، النموذج الأصلي الذي شكّل رؤية الرئيس المؤسِّس لهيئة الإذاعة الفلسطينية عام ١٩٩٤ بعد اتفاق أوسلو. وتحاول ورقة كَاران (Curran) أن تتجاوز الثنائية التقليدية للسوق والدولة ودلالاتها فيما يتعلق بإتاحة الوصول والتبادل الديمقراطيين، وأن تتجاوز التطبيق (الإسقاط) الآلي للتصنيفات الماركسية على الإنتاج والتنظيم الإعلاميين، من جهة، أو إستخدام نموذج "الليسي فير" (عدم التدخل- *laissez faire*) الكلاسيكي من جهة أخرى. وهو، بالمغايرة، يُفصِّل ما يُسميه نموذجاً ديمقراطيا راديكاليا. وتقدم دراسة سْرِيبيرني–محمدي ومحمدي نموذجا لوسائط إعلام بديلة حيث تخوض المجموعات خلافاتها من خلال أنواع جديدة من وسائط الإعلام والقنوات البديلة التي تساعد بتقويض الإحتكارالمفروض على وسائط الإعلام القديمة وانواع السيطرة المنبثقة منه. وهما ينهلان من تجربة تاريخية خاصة، أعني إيران في أول عهد الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩. ويذكرنا عملهما بعمل إنِس(Innis, 1950)، حيث يقول إن المجموعات المختلفة تنهض إلى السلطة على أساس وسائط اتصال جديدة وبديلة لما سبقها، فيأخذنا نصّهما أبعد من النماذج والتصورات المتمحورة حول الغرب والصيغ الإعلامية السائدة فيه، وبفعالياتها وممارساتها. أما هيرمَن (Herman)، فإنه، إذ يستقي تحديدا من التجربة الأمريكية، يُقارن ويُغاير بين نموذجين بديلين حول كيفية عمل وسائط الإعلام (في الولايات المتحدة). إنه ينقد نموذج حارس البوابة اللبرالي لوسائط الإعلام الذي، بينما يُركز على ميل وسائط الإعلام في الولايات المتحدة إلى دعم واقع الحال (جزئيا بسبب عمليات وإجراءات تنظيمية ومؤسسية)، يُشير أيضا إلى عملية تفاوض وصراع تعددية، تقدم مجالا لوجهات النظر المتضاربة، ولكنه لا يقدم إطارا نظريا مقنعاً، حسب رأي هيرمَن، لفهم عمل وسائط الإعلام. يُحاول هيرمَن أن يُبين أن النموذج الدعائي أفضل لفهم العمل الحقيقي لوسائط الإعلام الأمريكية السائدة وعلاقاتها بالمؤسسة السياسية. وهو يفعل ذلك، جزئيا، بمقارنة نقل أحداث مشابهة في الصحافة الأمريكية: إسقاط السوفييت عام ١٩٨٣ للطائرة الكورية، الرحلة ٠٠٧، وإسقاط الإسرائيليين عام ١٩٧٣ لطائرة الركاب الليبية. يبين هذا الباب حول النظرية والنماذج إنغراس النماذج النظرية في سياقات اجتماعية تاريخية معينة، ويلقي ضوءاً على أهمية دراسات الحال التي تتجاوز الأطر الغربية التقليدية التي طُوِّرت نسبة الى مسارات تاريخية خاصة، بالرغم من أن هذه الأخيرة تبقى مفيدة لمعالجةٍ مقارنةٍ ثمة حاجة إليها.

يقدم الباب الثالث، "وسائط الإعلام بين الحريات والقيود"، القضايا والمناقشات المختلفة التي تتعلق بمسألة حرية وسائط الإعلام. فإن لم تكن هذه الوسائط، عمليا، "سُلُطات حرةً"، بل كانت مسؤولة أمام مجموعة من الرعاة والقوى التي تسيطر عليها و/أو تشكل مساراتها وتحدد آفاقها لمآربها الخاصة، اقتصادية كانت أم سياسية، بهدف الربح في السوق أو لأسباب تتعلق بالدولة، فكيف، إذاً، تستطيع أن ترعى الديمقراطية؟ ألا تنتهي، بدل ذلك، مروِّجةً لمجتمع استهلاكي حبيس في إحدى الحالتين، و/أو لمصالح سياسية مسيطرة في الحالة الأخرى؟ إن المساهماتُ في هذا الباب تقيِّمُ وتناقش وتوازنَ بين أنواع القيود المفروضة أو المؤثرة على امكانية الوصول إلى وسائط الإعلام (أي الإتاحة) وعلى إمكانية تحقيق التمثيل ضمنها. فتورد جانسِن(Jansen) تقييما فلسفيا لفكرة "الرقابة"، وتناقش الدور الواسع الذي تقوم به في النظام الاجتماعي والسياسي. أما مناقشة كولِنْ سْباركْس (Colin Sparks) حول تبعات وسائط الإعلام المحكومة بالسوق مقارَنة مع تلك الخاضعة للدولة، اعتمادا على تجربة الإذاعة البريطانية، فتبقى مناقشة موجزة ودالة، بعد سنين عديدة من كتابتها. ويناقش كين (Keane) إخراج وسائط الإعلام من سلطة التنظيم وعودة الفكرة القديمة المنادية بـ"حرية الصحافة" إلى الساحة المركزية في حقبة تسعينات القرن العشرين،في سياق السياسات اللبرالية الجديدة، حيث رافقها توكيد متماثل على أهمية وسائط الإعلام التابعة للسوق، باعتبارها وحدها قادرة على مقاومة استبداد الدولة. وهو يصف بشيء من التفصيل موقف لبراليّي السوق فيما يتعلق بتنظيم وسائط الإعلام، وكذلك ناقديهم. وفي استجابته إلى ذلك يرسم حراك وسائط إعلام السوق، ويمفصل ميلها الداخلي للفشل وعدم قدرتها على تحقيق مزاعمها في سياق سياسات السوق اللبرالية العامة والانتشار الواسع لعملية نزع القيود والتنظيم عن وسائط الإعلام في أوروبا. أما هَملِنْك (Hamelink)، فيوجز المتطلبات المسبقة الأساسية لنظام إعلامي يحاول الوصول إلَى المثال الديمقراطي.

بعين أكثر معاصرة، ينظر الباب الرابع إلى هذه القضايا في سياق ثورة المعلومات والاتصالات المتسارعة إذ ننتقل إلى القرن الحادي والعشرين. فإلى أي حدٍّ تعزز هذه التقاناتُ الجديدة الحريات وتأتي بقنوات بديلة للمعلومات والنقاش تتجاوز وسائط الإعلام المركزية؟ وإلى أَي حدٍّ، في الواقع أو مستقبلا، تستطيع السوق وآلية الدولة أن تلجمها،كما هو حال وسائط الإعلام التقليدية؟ هل في إمكانها أن تُقدِّم صيغا للرقابة والتحكم أكثر حزماً وإحكاما، وقادرة على إحباط أية أفضلية مُكتسبة من انتشار المعلومات والأصوات على الشبكة العالمية؟ هل هي تقانات لأجل الحرية أم السيطرة؟ أو، هل هي قادرة على أن تكون كلا الأمرين معا، وهل مفتاح الأمر موجود في مكان آخر، في الترتيبات المؤسسية والاجتماعية، وفي إمكانية الحركات الاجتماعية المتنازعة/المتبارية وقوتها ؟ يبحث ويلَرْ (Wheeler) في تطوُّر تقانات المعلومات والاتصالات وعلاقتها بالإصلاح الديمقراطي، مشيرا إلى الحاجة إلى الاستجابة الجَماعية لها للتأكد من أنها تُستعمل لتعزيز الحقوق الاجتماعية، لا القوة

السياسية–التجارية. وتزداد أهمية هذا الأمر اليوم ونحن نرى تقانة الشبكة العالمية إذ تأخذ في التطور معطية المجال لمختلف الأصوات الجديدة أن تظهر على الشبكة بالنيابة، على الأغلب، عن مجموعات اجتماعية أوسع. أما كْوينْ (Quinn)، فيبحث في أثر التجديد والتقارب التقاني على صناعة الأخبار، التي هي المزود الأساسي للإعلام العام. وعلى غير ما يذهب إليه كْوينْ في تفاؤله وتقييمه التوكيدي، يُقدِّم رك كْروفورْدْ (Rick Crawford) نظرة شديدَة التشاؤم حول استخدام تقانات المعلوماَت والاتصال الرقمية (يُفهم من ذلك وسائط الإعلام في أوسع معاني التعبير) ويُبيّن الإمكانات الواسعة لتعيير الرصد والتحكم ومأسستهما تقانيا فيما يُطلِق عليه لقب حظيرة النظرة(أي الرقابة) الرقمية الشاملة التي تتبدى كمستقبل ممكن للجميع.

ينقل الباب الخامسُ موضعَ النقاش بعيدا عن تخوم الدول الوطنية والجماعات المعينة ويُدخله في إطار النظام العالمي والعلاقات الدولية. فقضايا الحريات والتعددية الديمقراطية والحقوق المتساوية في القول/الصوت والظهور والوصول ليست مجرد قضايا تعمل على المستوى الوطني أو المحلي، بل إن لها، بكل تأكيد، جذورا ومسالك في نظام العلاقات عابرة الحدود والأوطان وفي ما بين الدول وضمن آليات النظام العالمي المعاصر. إلى أي حد يجري دعم علاقات القوة غير المتناظرة بين الدول والأمم، ويعاد إنتاجها (وبعضها في الأصل من مخرجات الحقبة الاستعمارية) في وسائط الإعلام العالمية ومن خلال تدفق الاتصالات، وضمن المشهد الإعلامي العالمي؟ وإلى أي حد تكون وسائط الإعلام العالمية ممثلةً للأصوات والمصالح والآراء المحلية وقادرةً على أن تعكسها وتطورها باستقلالية؟ هل علاقات السوق العالمية هي العامل المسيطر؟ كيف تحافظ سيطرة نظام الشركات العالمي على عدم المساواة عالميا وتعمل باتجاه استمرار هيمنة القلة في الثقافة العالمية؟ ترسم الورقة الكلاسيكية المعروفة التي قدمها هيربرْتْ شلَر (Herbert Schiller) انعدام التناظر وانعدام المساواة في العلاقة الرمزيَة والثقَافية بين العالم المتطور والعالم النامي وتبعات هذا. وقد أطلقت هذه الورقة في حينها نهجا جديدا ومهما في الدراسات الإعلامية في الولايات المتحدة. وترصد روْتْش (Roach) تاريخ هذا السؤال كما تجسد في النقاش والأزمة حول النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال الذي نودي به في اليونسكو من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات من القرن المنصرم، والاستجابة التأديبية القاسية من قبل اثنين من اللاعبين الأساسيين في حقل الاتصالات ووسائط الإعلام (وفي اليونيسكو)، أعني الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. أما باترْسُنْ (Paterson)، فيبيّن سيطرة قلة من وكالات الأنباء أو التحالفات الإعلامية العالمية على إنتاج الأخبار الدولية وتوزيعها عبر العالم. ويوضح بويْد–بارتْ (Boyd-Barret) فهما جديدا لفكرة "الاستعمار الإعلامي" لا يتقيد بهوية محددَة جغرافيا ووطنيا، بل يتفحص "استعمار الفضاء الاتصالي" من قبل الشركات التي تعمل عبر العالم وتؤثر على الإتاحة والتمثيل عبر محاور عديدة، بما فيها العلاقات البينية بين الأعراق والأجناس والأجيال والطبقات.

أما الباب السادس فقد أُعدَّ من دراسات حال مأخوذة من تجارب إعلامية في مفاصل محددة. تركز ثلاث من الأوراق على مراحل "انتقالية" واضحة، وهي كاشفة بصورة محددة وتعمل على إلقاء الضوء على الفعالية والحركية المتفتقة والمعقدة لوسائط الإعلام والسلطة والتنازع الحاد في حقب التغير السياسي: تتحدث ورقة تير- تومَسلّي وتومَسلّي (Teer-Tomaselli and Tomaselli) عن جنوب افريقيا في المرحلة الأولى من تبني النظام الديمقراطي بعد حقبة الفصل العنصري؛ وتناقش ورقة جاكوبوفتش (Jakubowitz) المرحلة المبكرة من الانتقال الديمقراطي في بولندا عقب انهيار الاتحاد السوفييتي (وهي دراسة كُتبت وأعيدت كتابتها استجابة للأحداث المتتالية التي تبلورت يومئذ)؛ وتتحدث ورقة لينة الجيوسي عن وسائط الإعلام الفلسطينية في السنوات القليلة التي تلت توقيع اتفاق أوسلو. وتركز أوراق أخرى في هذا الباب على قطاعات محددة: فتتحدث مارغريت غالاغَرْ (Margaret Gallagher) باستفاضة عن النساء ووسائط الإعلام، ويتحدث أندَرْسُن عن بروز جماهير عامة مسلمة جديدة على الشبكة العالمية وعبرها. ويتضمن هذا الباب أيضا دراسات حال عن كوكبة معينة من القضايا، أو عن لحظة أو حقبة محددة لدى دولة قومية معينة، مضيئةً محدودَية التطبيق الآليِّ لنماذج ثنائية قياسية (منظورات اقتصادية سياسية لبرالية مقابل أخرى نقدية، أو نماذج مرتبطة بالسوق مقابل أخرى مرتبطة بالدولة)، وذلك لفهم أنظمة اتصال عام معينة: يتحدث هالِن (Hallin) عن نظام وسائط الإعلام في المكسيك تحت الهيمنة طويلة المدى لحزب المؤسسة الثوري، ودور وسائط الإعلام في التغيرات السياسية في البلاد التي بدأت في نهاية تسعينات القرن العشرين؛ ويتحدث الدجاني عن تاريخ المشهد الإعلامي اللبناني في العشرين سنة الأخيرة من القرن العشرين، وعما يصفه بعدم التوازن بين المصلحة العامة والسلطة السياسية المالية، وهو ما بقي عليه الحال اليوم؛ ويتحدث نَيْن (Nain) عن العلاقة بين وسائط الإعلام والسوق والدولة في ماليزيا خلال حكومة مهاتير محمد بصورة خاصة. وفي مجرى النقاش ينقد فكرة نظريات الاتصال "الأسيوية"، قائلا إن وسائط الإعلام الماليزية ليست فريدة، بل تعمل باعتبارها جهازا عقائديا (ايديولوجيا) للدولة أو السوق في دولة مرتبطة تماما بالنظام الرأسمالي العالمي. أخيرا، يضمُّ هذا الباب دراسة لأحمد العزم عن المشهد الحالي للتلفزة الفضائية العربية، مقيِّما ما وُصف مدحاً بالثورة الفضائية العربية، ومقيما تداعياتها على المسألة الديمقراطية في الوطن العربي.

من المهم القول إن جميع دراسات الحال إما تستقي من بناء نظري معين و/أو تساهم في فهم نظري لجزئية أو لأخرى من العلاقة المعقدة بين ممارسات وسائط الإعلام ومؤسساتها والنظام السياسي، تماما كما أن الصيغ والمساهمات النظرية يُمكنها أن تُستقى فقط من حالات حقيقية.إن كان ثمة درس يؤخذ من مجموع المختارات والقضايا التي تغطيها، فهي الحاجة إلى عدم التعميم التبسيطي أو عدم التطبيق الآلي للصيغ المطوَّرة فيما يتعلق بسياق اجتماعي – تاريخي معين أو فيما

يتعلق بأشكال إعلامية محددة. في الوقت ذاته، من الواضح أن مثل هذه النماذج والنظريات يُمكنها أن تشكل مجموعة مفيدة وغنية من المصادر التي تقدم معايير للمقارنة: فالتعديلات الممكنة للعلاقة بين وسائط الإعلام والمؤسسات الاجتماعية الأخرى ليست لا متناهية، والأسئلة الأساسية المتعلقة بالمشروع الديمقراطي تبقى هي ذاتها. كذلك، فإن مجموع المختارات مهم للتدليل على الارتباطات الحاسمة، محليا وإقليميا وعالميا، بين أنظمة وسائط الإعلام وعملياتها من جهة، والقوة السياسية والاقتصادية من جهة أخرى، والارتباطات أيضاً بين وسائط الإعلام نفسها. ولما كانت مناقشة "العولمة" وآثارها تتضخم داخل المؤسسة التعليمية وخارجها، فإن مثل هذه الارتباطات، أكانت معاصرة أم تاريخية، يجب أن توضع في صلب أي استفسار جادّ.

من المهم جدا الإشارة هنا الى أن هذه الدراسات،سواء في مفردها أو جملة، ما زالت ذات صلة حقيقية بالواقع الميداني الذي نعيشه، وبالتطورات المعاصرة في المشهدالإعلامي والسياسي الحالي. ان العمليات والمجريات والديناميات التي تتحدث عنها هذه الدراسات قد تسارعت وتعمقت، بدلا من أن تتراجع او تنتهي. فتركُز وسائط الإعلام، وهيمنة شركاتها العملاقة المدمجة، وسلعنة المنتجات الثقافية، والدفع في اتجاه نزع التنظيم عن عمليات وسائط الإعلام على الصعيد الوطني والدولي (كما في السوق عامة في ظل الليبرالية الجديدة)، وكذلك الدفع في جعل التدفق الإعلامي والمعلوماتي والثقافي ذا اتجاه واحد، وأيضا تطور آليات الرقابة من خلال الوسيط الإعلامي أو المعلوماتي، واتباع النموذج الدعائي في عمليات وسائط الإعلام الرئيسية، خاصة فيما يتعلق بالشؤون الخارجية أو الجغراسية، وتضافر القوة الإعلامية مع السلطة السياسية والمال والقوة العسكرية، كل هذه انما هي ظواهر باتت تتوسع وتتعمق على الرغم من ظهور وسائط الإعلام الاجتماعية واستخدامها في مناهضة البنيةالسياسية والإعلامية الراهنة. وفيما يتعلق بسياقات اقليمية معينة، أو قطاعات محددة، سواء تناولت جنوب افريقيا أو بولندا أو لبنان أو الإسلاميين على الشبكة او تمثيل المرأة (على سبيل المثال)، فإن الدراسات التي تضمنها هذا الكتاب ما زالت ذات صلة عميقة بالواقع الحالي، وما زالت تقدم مقاربة نافذة له وتحليلا كاشفا. أي تغيير قد طرأ حتى الآن انما تقدم على المسار ذاته الذي تكشفه وتحلله هذه الدراسات.

وهنا، أخيرا وليس آخرا، على المرء أن يتذكر رابطا حيويا آخر في بناء النظام الديمقراطي، رابطا يتجاوز حدود وسائط الإعلام. إنه الرابط بين الرأي العام (المفترض ان يعبر عن المصلحة والحاجة العامة) و**السياسة العامة**: وهو الشرط المادي للحياة الديمقراطية. فوسائط الإعلام في المجتمعات الديمقراطية تمثل جانبا واحدا من المعادلة الديمقراطية: إمكانية وجود السجال العام، والدخول الأوسع إليه، والمشاركة فيه، وإمكانية الانتشار الأوسع للمعلومات والمعرفة، وهو ما يعتبر أساسا

للخيار المبني على معرفة واطّلاع، ولإمكانية تقرير المصير (في معنى من معاني هذه الفكرة). أما الجانب الآخر من المعادلة الديمقراطية فهو القدرة على تحويل الخيار والرأي العامَّيْن إلى سياسة فعالة في الحياة الجماعية، وعلى إدامة الأسس والفوائد الجماعية لمثل هذه السياسة من خلال عمل مختلف المؤسسات الأخرى. فيصبح عمل وسائط الإعلام في هذا السياق، وتكوين الرأي العام والتعبير عن مختلف الأصوات فيه، حلقة حيوية في ما نستطيع أن نسميه "السلسلة الديمقراطية". ولعله لهذا السبب أن "المعركة لكسب القلوب والعقول" (التعبير الذي طالما استعمله الساسة الأمريكيون لتوصيف محاولات جذب الناس لصالح سياساتهم) هذه المعركة تدور اليوم حول القضايا المهمة من خلال وسائط الإعلام. إذن قد نستطيع فهم وصف هيرمَن وتشومسكي (Herman and Chomsky, 1988) لعمل وسائط الإعلام المعاصرة الرئيسية بأنها "تصنيع القبول" ضمن هذا السياق. ولذلك يتوجب علينا، حين نتناول مشروع "الديمقراطية"، أن نقيِّم مؤسسات وسائط الإعلام وإنتاجها في هذا السياق عينه؛ أي أن نقيّم الى اي مدى يتم تفعيل وسائط الإعلام المختلفة كمجال عام حيوي يتوفر فيه سجال حقيقي له نتائج عملية في صياغة السياسات العامة، وخلافاً لذلك، الى اي مدى يتم استخدامها كأداة لتصنيع القبول لسياسات النخب المختلفة، ولصالحها.

لينة الجيوسي

جذور ومدارس فلسفية

حول حريّة الفكر والنقاش

جون ستيوارت مل
John Stuart Mill

نأمل أن يكون قد ولّى الزمن الذي كان ضرورياً فيه الدفاع عن "حرية الصحافة" كإحدى الضمانات ضدّ قيام حكومة فاسدة مستبدّة. ونفترض أننا لا نحتاج الآن إلى حجة ضدَ السماح لهيئة تشريعية أو تنفيذيّة، غير متماثلة مع مصالح الشعب، أن تفرض عليه الرأي، أو أن تقرّر أيّ مذهب أو أيّ نقاش يُسْمَحُ له بسماعه. وإلى ذلك، لقد أكّدَ الكتاب السابقون على هذا الجانب من المسألة كثيراً، وبنجاح كبير، إلى درجة انتفت معها الحاجة للإصرار عليه بصورة خاصّة في هذا المكان. وعلى الرغم من أن قانون إنكلترا، حول موضوع الصحافة، ما زال إلى يومنا هذا خانعاً، كما كان أيام أسرة تيودر (Tudors)، فإنّ خطر تفعيله حقيقة ضدّ النقاش السياسيّ ضئيل، باستثناء فترة ذعر مؤقت، حين يُخرِجُ الخوفُ من العصيان الوزراء والقضاة عن الانضباط بالأصول؛[1] وبصورة عامّة، لا يُخشَى في البلاد الدستوريّة أن تحاول الحكومة كثيراً، سواء أكانت مسؤولة كلياً أمام الشعب أم لا، أن تسيطر على التعبير عن الرأي، إلا حين تجعل من نفسها عندما تفعل ذلك أداة لعدم التسامح العام لدى الجمهور. لذلك، فلنفترض أنّ الحكومة متماثلة مع الشعب ولا تفكّر أبداً في أن تفرض أية سلطة قسريّة ما لم تكن متوافقة مع ما ترى فيه صوته. لكني أنكر حقّ الشعب في ممارسة مثل هذا القسر، سواء بنفسه أم من خلال حكومته. إنّ هذه

السلطة نفسَها غير شرعية. وليس لأفضل الحكومات حق ادعائها أكثر من أسوئها. إنها ذميمة، بل إنها أكثر مذمّة حين تفرضُ بالتوافق مع الرأي العامّ منها حين تكون ضدّه. فلو كانت البشرية كلها، إلا شخصاً واحداً، على رأي واحد، وكان شخص واحد فقط على رأي مخالف، فلا تكون البشرية مبرّرة في إسكات ذلك الشخص أكثر منه هو في إسكات البشريّة، لو كانت لديه السلطة. ولو كان الرأي ملكاً شخصياً لا قيمة له إلا لصاحبه؛ وكان منع التمتع به مجرد أذى خاصّ، فسيكون هناك بعض الفرق فيما إذا حاق الأذى ببضعة أشخاص أو بكثيرين. ولكنّ الشرّ الخاص بإسكات التعبير عن الرأي هو في أنه يستلب من الجنس البشري، سواء منه الخلَفُ الآتي أم الجيل الحاليّ؛ وأولئك الخارجون على الرأي، حتى أكثر من معتنقيه. فلو كان الرأي صائباً، فإنهم سيُحرَمون من تبديل الخطأ بالصحّة: ولو كان خاطئاً، فسوف يخسرون ما هو ذو فائدة على القدر نفسه تقريباً، أي الإدراك الأوضح والانطباع الأكثر حيويّة للحقيقة الناجمين عن اصطدامها بالخطأ.

من الضروريّ النظر بصورة منفصلة في هاتين الفرضيتين، حيث تحمل كلّ منهما فرعاً محدّداً من النقاش المتعلق بها. فلن يكون في مقدورنا أن نتأكد مطلقاً من أنّ الرأي الذي نحاول خنقَه رأي خاطئ؛ وفيما لو كنا متأكدين من ذلك، فإنّ خنقه ما زال شرّاً.

أولاً– قد يكون الرأيُ الذي يُحاوَلُ طمسُه بممارسة السلطة رأياً صحيحاً. وبطبيعة الحال، يُنكرُ صحتَه من يحاولون طمسَه؛ ولكنهم غير معصومين عن الخطأ، وليس لهم سلطةَ تقرير هذه المسألة للبشرية جمعاء واستثناء كلّ شخص آخر من وسائل إصدار حكمه. إنّ رفضهم السماح بالتعبير عن رأي ما، لأنهم واثقون من أنه خاطئ، هو افتراض مبني على أنّ يقينَهم **هم** هو واليقين **المطلق** أمر واحد. فكلّ إخراس للنقاش هو افتراض لاستحالة الوقوع في الخطأ (infallibility). وشجب ذلك يمكن بناؤه على هذا المبدأ العامّ الذي لا يسوئه كونُه عامّاً.

ولسوء حظ الحصافة البشرية أنّ حقيقة احتمال الوقوع في الخطأ (fallibility) لا تعطى الثقل في أحكامهم العملية، بالدرجة التي تعطى دائماً من الوجهة النظرية؛ ذلك أنه على الرغم من أنّ كلّ امرئ يعي جيداً قابليته للخطأ، فإنّ القليلين يرون ضرورة أخذ أي احتياطات ضدّ هذه القابلية على الخطأ لديهم، أو يعترفون بفرضية أنّ أيّ رأي يشعرون بيقينه قد يكون واحداً من الأمثلة على الخطأ الذي يعترفون بأنهم قد يتعرضون له. إنّ الأمراءَ أصحابَ السلطة المطلقة، أو غيرهم ممن اعتادوا على إذعان الآخرين غير المحدود، يشعرون عادة بهذه الثقة الكاملة في آرائهم حول كلّ المواضيع تقريباً. أما أولئك الأناس الأكثر سعادة الذين يسمعون أحياناً منازعة لآرائهم، وليس غريباً كلياً عليهم أن يُصحَّحَوا حين يخطئون، يولون الاعتماد غير المحدود نفسه فقط على آرائهم التي يشاركهم فيها المحيطون بهم، أو أولئك الذين يراعونهم (أو يذعنون لهم) بشكل معتاد: ذلك أنه بنسبة افتقار الإنسان للثقة بأحكامه الخاصّة المفردة، فإنه عادة يعتمد بثقة مطلقة على عدم

إمكانية وقوع "العالم" عامة في الخطأ. والعالم، بالنسبة لكلّ فرد، يعني ذلك الجزء منه الذي يتصل به؛ كحزبه وطائفته وكنيسته وطبقته في المجتمع: ومن الممكن أن يُنعَت الإنسان، في المقارنة، بأنه ليبرالي (liberal) وواسع العقل، حين يتشكل عالمه من شيء شمولي مثل وطنه أو عصره. كذلك فإنّ إيمانَه بهذه السلطة الجماعية لا يهتزّ بإدراكه أنّ عصوراً أو بلاداً أو طوائف أو كنائس أو طبقات أو أحزاباً أخرى قد فكرت من قبل، أو حتى أنها تفكر الآن، بالعكس تماماً. إنه يُنيط بعالمه الخاص مسؤولية كونه على صواب ضدّ عوالم الناس الآخرين المخالفة؛ ولا يزعجه مطلقاً أنّ الصدفة المحضة وحدها قد قرّرت أيّ هذه العوالم المتعدّدة موضع ثقته، وأنّ الأسباب نفسها التي جعلت منه تابعاً للكنيسة في لندن كان يمكن أن تجعل منه بوذيا أو كنفوشيا في بكين. غير أنّ من الواضح بذاته، قدر ما يمكن أن يوضحه أيّ كمّ من الجدل، أنّ العصور ليست أقلّ عرضة للخطأ من الأفراد؛ فكلّ عصر قد آمن بآراء كثيرة لم تعتبرها العصور اللاحقة خاطئة وحسب، بل سخيفة أيضاً؛ كذلك من المؤكد أن كثيراً من الآراء العامة اليوم سوف ترفضها العصور القادمة، مثلما أنّ كثيراً من الآراء التي كانت عامة في وقت ما قد رفضها الحاضر.

من المرجح أنّ الاعتراض المحتمل على هذا النقاش سيتخذ الصيغة التالية. ليس هناك افتراض أكبر للعصمة في منع انتشار الخطأ مما في أيّ شيء آخر تقوم به السلطة العامة بحسب تقديرها وعلى مسؤوليتها. تناط صلاحية تكوين الأحكام بالناس لكي يستعملوها. فهل يُطلبُ من هؤلاء الناس ألا يستعملوها أبداً لأنهم قد يسيئون ذلك؟ إن منع ما يحسبونه مؤذيا ليس ادّعاء العصمة من الخطأ، وإنما تنفيذ للواجب الملقى على عواتقهم، على الرغم من قابليتهم للوقوع في الخطأ، بالتصرّف حسب قناعتهم الوجدانية؟ ولو كان علينا ألا نتصرف مطلقاً بما تمليه آراؤنا، لتحسُّبنا أنّ هذه الآراء قد تكون خاطئة، فمعنى هذا أننا سنترك مصالحنا جميعها من غير عَناية، وواجباتنا جميعها من دون إنجاز. إنّ الاعتراض الذي يمكن أن يوجه لكلّ السلوك لا يمكن أن يصْدُق على أي سلوك بعينه. ومن واجب الحكومات والأفراد صياغة أصدق ما يستطاع من آراء؛ عليهم صياغتها بعناية وعدم فرضها على الآخرين مطلقاً، ما لم يكونوا متأكدين تماماً من صحتها. ولكن، حين يتوفر لديهم هذا التأكد (حسب ما قد يقول أصحاب هذا الرأي) فإنّ التخلي عن العمل بآرائهم ليس بدافع الضمير بل بدافع الجبن، كما السماح لمعتقدات، يعتقدون بأمانة أنها خطيرة على خير البشرية، سواء في هذه الحياة أم في غيرها، بأن تنتشر على الملأ من غير ضابط، لأن أناساً آخرين، في عصور أقل تنوراً، قد اضطهدوا آراء يُعتقد اليوم أنها صحيحة. وقد يقال إنّ علينا الانتباه ألا نرتكب الخطأ نفسه: لكنّ الحكومات والأمم قد ارتكبت أخطاء في أمور أخرى لا يُنكرُ أنها كانت مواضيع ملائمة لممارسة السلطة: فقد فرضت ضرائب سيئة وأشعلت حروباً غير عادلة. فهل علينا، بناء على ذلك، ألا نفرض الضرائب وألا نشنّ الحروب مهما كان الاستفزاز؟ إنّ على الناس والحكومات أن يتصرفوا على أحسن ما يستطيعون. فليس ثمة ما هو أكيد بالمطلق، ولكنّ هناك

توكيداً كافياً لأغراض الحياة البشرية. يمكننا، ويجب علينا، أن نفترض صحة رأينا لتوجيه تصرفاتنا نحن: ولا يوجد افتراض أكثر من ذلك حين نمنع الناس السيئين من إفساد المجتمع بنشر آرائهم التي نراها خاطئة ومؤذية.

وجوابي هو أنه يوجد افتراض أكثر بكثير. فهناك فرق كبير بين افتراض صحة رأي لأنه لم يدحض، على الرغم من وجود كل فرصة لتفنيده، وبين افتراض صحته لغاية عدم السماح بدحضه. إنّ الحرية الكاملة في مناقضة آرائنا والبرهان على خطئها هي الشرط الأساسيّ الذي يبرّر افتراضنا صحتها لغايات التصرف؛ وليس ثمة من شروط أخرى يستطيع بها كائن ذو قدرات بشرية أن يمتلك توكيداً عقلانياً بأنه على حق.

حين ننظر إما في تاريخ الرأي وإما في التصرف العادي للحياة الإنسانية، بم نعلل أن ليس الواحد والآخر بأسوأ مما هما عليه؟ إنه قطعاً ليس بسبب القوة المتضمنة في الفهم البشري؛ ذلك أنه، في أية مسألة غير واضحة بذاتها، ثمة تسعة وتسعون شخصاً غير قادرين البتة على الحكم فيها، مقابل واحد قادر؛ ومقدرة الشخص المائة نسبية فقط؛ ذلك أنّ الأغلبية من الرجال البارزين في كلّ جيل مضى كانت لهم آراء كثيرة تعرَف الآن بأنها خاطئة، كذلك فقد فعلوا أو أقروا أشياء كثيرة لا يبرّرها الآن أحد. فلماذا، إذن، ثمة رجحان بين الجنس البشري عموماً للآراء العقلانية والتصرف العقلاني؟ فإذا كان هناك حقاً هذا الرجحان –وهو ما لا بدّ من وجوده إلا إذا كانت الشؤون البشرية الآن ودائماً في حال يائسة تقريباً– فإنه يعزى لصفة في العقل البشري، مصدر كل ما هو محترم في الإنسان؛ سواء بصفته رجل فكر أم إنساناً ذا أخلاق، ألا وهي أنّ أخطاءه قابلة للتصحيح. إنه قادر على تقويم أخطائه بالنقاش والخبرة، وليس بالخبرة وحدها. فلا بدّ من النقاش لتبيان كيفية تأويل الخبرة. إنّ الآراء والتصرفات الخاطئة تخضع تدريجياً للحقيقة والنقاش: بيد أنه يجب وضع الحقائق والمناقشات أمام العقل حتى تنتج أي أثر عليه. والحقائق القادرة على رواية قصتها، دون تعليقات تُظهر معناها، قليلة جداً. لهذا، فإنّ كامل قوة المحاكمة الإنسانية وقيمتها، بالاستناد إلى الخاصية الوحيدة أنّ في الإمكان تصحيحها حين تخطئ، تعني أنّ بالإمكان الاعتماد عليها فقط حين تبقى وسائل تقويمها في متناول اليد دائماً. وفي حالة أيّ امرئ تستحقّ محاكمتُه للأمور الثقة حقاً، كيف تأتّى له هذا الأمر؟ والجواب أنه أبقى عقله مفتوحاً لنقد آرائه ومسلكه؛ لأنه تعود على الاستماع إلى كل ما يمكن أن يقال ضدّه، ليفيد من كل ما يكون منه منصفاً، وليبين لنفسه، وللآخرين أحياناً، الخطل (أي الخطأ أو المغالطة– fallacy) في ما هو خاطئ منه؛ لأنه شعر أن الوسيلة الوحيدة للإنسان في الاقتراب من معرفة كامل الموضوع تكمن في الاستماع إلى ما يمكن قوله عنه، من قبل أناس ذوي كل الآراء المختلفة، وفي دراسة كل الصيغ التي يمكن بها النظر إليه من قبل كل تكوين ذهني . وما من حكيم على الإطلاق اكتسب حكمته بأي شكل غير هذا؛ كذلك ليس من طبيعة الملكة العقلية الإنسانية أن تكتسب الحكمة بغير هذه الطريقة. إن العادة المستقرة في تقويم رأيه الخاص واستكماله بمقارنته بآراء الآخرين، بعيداً عن إثارة

الشك والتردد في تطبيقه عملياً، هي الأساس الوحيد الثابت للاعتماد المنصف عليه: ذلك أنه بإحاطته بكل ما يمكن قوله ضدّه، بصورة واضحة على الأقل، وباتخاذه موقفاً من كل المخالفين –علماً بأنه بحث عن الاعتراضات والصعوبات، بدل تجنبها، ولم يطفئ ضوءاً يمكن إلقاؤه على الموضوع من أي جهة– فإنّ له الحقّ في الاعتقاد بأن محاكمته للأمر أفضل من محاكمة أي شخص، أو من أية مجموعة، ممن لم يسلكوا مسلكاً شبيهاً بمسلكه.

ليس كثيراً أن يطلب أنّ الذي يجده أحكم الجنس البشريّ، أولئك الأكثر أهلية للثقة باجتهادهم الخاص، ضرورياً لتبرير اعتمادهم عليه، يجب أن تخضع له تلك المجموعة المختلفة من الحكماء القلة والحمقى الكثيرين المسماة الجمهور العام (the public) . إنّ أكثر الكنائس افتقاداً للتسامح، الكنيسة الرومانية الكاثوليكية، تقبل وتستمع بصبر إلى "محامي الشيطان"، حتى عند اعتماد قديس. فأكثر الناس قداسة، على ما يبدو، لا يمكن تكريمه بعد الموت حتى يعرف ويوزن كلّ ما يمكن أن يقوله الشيطان ضده. ولو لم يسمح حتى لفلسفة نيوتن أن تتعرّض للمساءلة، لما شعر الجنس البشريّ بثقة كاملة بصحتها كما يفعل الآن. إن المعتقدات التي نملك أقصى مبرّر لها لا صمام أمان تستند إليه إلا الدعوة المفتوحة للعالم بأسره، ليثبت أنها بلا أساس. ولو أن التحدي لم يُستجبْ له، أو أنه استجيب له ولكنّ المحاولة فشلت، فإننا ما نزال بعيدين عن اليقين؛ ولكننا فعلنا أحسن ما تتقبله الحالة الراهنة للفكر البشري ؛ لم نهمل شيئاً مما يمكن أن يمنح الحقيقة فرصة الوصول إلينا: فإذا بقيت القوائم مفتوحة، لنا أن نأمل في أنه إذا كانت ثمة حقيقة أفضل، فسوف يعثر عليها حين يكون العقل البشري قادراً على تلقيها؛ وفي هذه الأثناء يمكننا الاعتماد على أننا حققنا ذلك القرب الممكن في يومنا هذا من الحقيقة. إنّ هذا هو مقدار اليقين الذي يمكن أن يحققه مخلوق ذو قابلية للخطأ، وإنّ هذه هي الوسيلة الوحيدة لتحقيقه.

من الغريب أن يقبل الناس صحة الحجج المطروحة للنقاش الحرّ، ولكنهم يعترضون على "دفعها إلى الحدّ الأقصى"، غير مدركين أنه ما لم تكن الأسباب صالحة للحالة القصوى، فإنها ليست صالحة لأية حالة. ومن الغريب أن يتخيلوا أنهم لا يفترضون العصمة من الخطأ حين يعترفون بضرورة النقاش الحرّ لكلّ المواضيع التي يمكن أن تكون **مشكوكا** فيها، ولكنهم يظنون أن مبدأ ما أو عقيدة ما يجب أن يكون التساؤل حولها محرما لأنها من **اليقين** بمكان، أي **لأنهم هم متيقنون** من أنّها من اليقين بمكان. وحين نصف أيّ طرح باليقين، في الوقت الذي يوجد فيه من ينكر يقينه إذا سُمح له، ولكنه غير مسموح له ذلك، فإننا نفترض أننا نحن، ومن يوافقون معنا، قضاة الحكم على اليقين، وقضاة دون أن يستمعوا إلى الجانب الآخر.

في عصرنا الحاضر –الذي وُصف بأنه "مفتقر للإيمان، ولكنه مرتعب من التشكيك" –حيث يشعر الناس بالثقة، لا بأنّ آراءهم صحيحة بل بالأحرى بأنهم لا يعرفون ما يفعلون دونها– يستند الزعم بأن الرأيَ محميّ من التهجم العامّ على أهميته للمجتمع

أكثر من استناده إلى صحته. ويُدعى أنّ هناك معتقدات معينة مفيدة للصالح العام، إن لم نقل لا غنى عنها، إلى درجة أنّه من واجب الحكومات الحفاظ عليها بالقدر الذي تحمي فيه أية مصلحة أخرى للمجتمع. وفي حالة مثل هذه الضرورة، وعلى خط مباشر مع واجب الحكومات، يقال إنّ ثمة مستوى هو دون العصمة عن الخطأ يبرر، بل يلزم الحكومات بالتصرف بدافع من رأيها هي، المعزّز بالرأي العام للبشرية. كذلك، غالباً ما يقال، وفي أحيان أكثر يُعتقد، أنه ما من أحد إلا الأشرار من يرغب في إضعاف هذه المعتقدات الخيّرة؛ وليس ثمة من خطأ، كما يُظن، في كبح هؤلاء الأشرار ومنع ما لا يتمنى عملهَ إلا أمثالُهم. وهذه الطريقة في التفكير تجعل تبرير التضييق على النقاش مسألة تتعلق لا بصحة المعتقدات ولكن بفائدتها؛ وتتباهى بهذه الوسيلة كي تتهرّب من مسؤولية الزعم بأنها حكَم على الآراء معصوم عن الخطأ. لكنّ هؤلاء الذين يرضون أنفسهم هكذا لا يدركون أن افتراض العصمة من الخطأ إنما ينقل من نقطة إلى أخرى. ففائدة رأي ما هي بحدّ ذاتها موضع رأي: فهي قابلة للمنازعة ومفتوحة للنقاش وتتطلبه، كالرأي نفسه. ومن يحكم على رأي بأنه مسيء، تماماً مثل من يحكم عليه بأنه صحيح، وعليه أن يكون معصوماً عن الخطأ، إلا إذا أعطي المجال الكامل للرأي المدان بأن يدافع عن نفسه. ولا يفيد القول إن المنشق فكرياً (heretic) يستطيع أن يؤكّد فائدة رأيه أو عدم قدرته على الأذى، ولكنه ممنوع من أن يؤكد صحته. إن صحة الرأي جزء من فائدته.

.....

[تشير النقاط الى أجزاء من النص الأصلي تم حذفها للحفاظ على وضوحه. المحرر]

ما زال علينا أن نتكلم عن أحد الأسباب الرئيسة التي تجعلُ تعددية الرأي أمراً مفيداً، وسوف يبقى كذلك إلى أن تدخل البشَرية مرحلَة من التقدم العقلانيّ تبدو في الوقت الحاضر بعيدة بما لا يمكن قياسه. ولقد أخذنا في الاعتبار حتى الآن إمكانيتين اثنتين فقط: أنّ الرأيَ المسلم به قد يكون خاطئاً في حين يكون رأي آخر صحيحاً تبعاً لذلك؛ أو أنّ كون الرأي المسلم به صحيحاً، يصبح التضارب مع الخطأ المقابل ضرورياً من أجل فهم جلي لصحته والإحساس العميق بها. غير أنّ ثمة حالة أعمّ من أيّ منهما: حين يكون المبدآن المتعارضان مشتركين في الصحة، بدل أن يكون أحدهما صحيحاً والآخر خاطئاً؛ فنحتاج إلى الرأي المخالف لإعطائنا بقية الحقيقة التي يشتمل المبدأ المسلَم به على جزءٍ منها فقط. فغالباً ما تكون الآراء الشائعة حول مواضيعَ لا يتحسسها المنطق صحيحة، ولكنها من النادر أو المستحيل أن تكون الحقيقة كلها. إنها جزء من الحقيقة؛ أحياناً جزء أكبر وأحياناً جزء أصغر، ولكنها مبالغ فيها، مشوّهة، ومنفصلة عن الحقائق التي يجب أن تكون مصاحبة ومقيّدة لها. وفي المقابل، إن الآراء المهرطقة هي عموماً بعض تلك الحقائق المكبوتة والمهملة، تحطم القيود التي أبقتها مقموعة، فإما أنها تنشد التوافقَ مع الحقيقة الكامنة في الآراء الشائعة، أو تصطدم بها كعدوّ وتقيم نفسها، بحصرية مشابهة، على أنها الحقيقة الكاملة. والحالة الأخيرة، حتى الآن، هي الأكثر شيوعاً، لأنّ النظرة الأحادية في

العقل البشريّ كانت دائماً هي القاعدة، والنظرة المتعدّدة هي الاستثناء. لذلك، حتى في ثورات الرأي، نجد أنه يغيب جزء من الحقيقة ويبرز الآخر. وحتى التقدم الذي يفترض فيه أنّه يضيف، يقوم في أغلب الأحوال باستبدال حقيقة جزئية وغير كاملة بأخرى؛ والتحسن يتألف بشكل رئيس من أنّ الجزءَ الجديد من الحقيقة مطلوب أكثر، وهو أكثر ملاءمة لحاجات العصر من ذلك الذي حلّ محله. ولما كانت على هذا الشكل حال الآراء الشائعة، حتى لو قامت على أساس صحيح، فإنّ كلّ رأي ينطوي، إلى حدّ ما، على بعض من الحقيقة التي يغفلها الرأي السائد ، يجب أن يُعتبر ثميناً، بما فيه من كمّ من الخطأ والتشويش الممزوجة بهما تلك الحقيقة. وليس ثمة من قاض للشؤون البشرية، متسم بالاتزان، سيشعر ملزماً بالسخط لأنّ الذين يُقحمون علينا حقائق كان من شأننا أن نتجاهلها خلاف ذلك، يتجاهلون بعضاً من الحقائق التي نراها نحن. والأحرى أنه سوف يعتقد أنه ما دامت الحقيقة الشائعة أحادية النظرة، فمن المرغوبِ فيه أكثر من عدمه أن يكون للحقيقة غير الشائعة معزّزون أحاديو النظرة أيضاً؛ وهؤلاء هم عادة الأكثر حيوية والأكثر قدرة على فرض الانتباه المتردّد إلى ذلك الجزء من الحكمة الذي ينادون به وكأنه الحكمة كلها.

وهكذا، ففي القرن الثامن عشر، حين كان جميع المتعلمين تقريباً، وجميعُ المنقادين لهم من غير المتعلمين، تائهين في إعجابهم بما يُسمّى بالحضارة، وبروائع العلم الحديث، والأدب، والفلسفة، وبينما في سياق مبالغتهم بتقييم مقدار الاختلاف بين رجال العصر الحديث والعصور القديمة، تبنوا الاعتقادَ بأنّ الاختلاف كله كان في صالحهم؛ فبأية صدمة نافعة انفجرت مفارقات روسّو (Rousseau) في الصميم كالقنابل، مخلخلة كتلة الرأي الأحاديّ المتراصة، ومجبرة عناصرها على إعادة الاتحاد بشكل أفضل وبمكونات إضافية. وما كان ذلك لأن الآراء الشائعة إجمالاً أبعد عن الحقيقة من آراء روسّو؛ على العكس، لقد كانت أقرب إليها؛ لقد احتوت على حقيقة أكثرَ إيجابية وعلى خطأ أقل بكثير. ومع هذا، فقد كانت تكمن في مبدأ روسّو، وطافت في مجرى الرأي إلى جانبها، كمية معتبرة من هذه الحقائق بعينها التي يريدها الرأي الشعبي (popular opinion)؛ وهذه هي الرواسب التي خلفها الطوفان وراءه حين انحسر. إن القيمة المتفوقة للبساطة في الحياة، والأثر الموهن والسالب للمعنويات فيما يضمّه المجتمع المصطنع من قيود ونفاق، هي أفكار لم تكن أبداً غائبة كلياً عن العقول المثقفة منذ كتب روسّو؛ وسوف تنتج أثرَها المستحق بمرور الوقت، على الرغم من أنها حالياً تحتاج إلى التوكيد كما كانت دائماً، والتوكيد بالأفعال لأنّ الكلمات، في هذا الموضوع، قد كادت تستنفد طاقتها.

كذلك في السياسة يكاد يكون اعتياديا أنّ حزباً داعياً إلى النظام أو الاستقرار وحزباً داعياً إلى التطور أو الإصلاح هما عنصران ضروريان للحياة السياسية الصحية؛ وذلك حتى يوسّع أحدهما أو الآخر مداركه العقلية ليكون حزباً للنظام والتطور على السواء، بحيث يعرف ويميّز ما يصلح للمحافظة عليه مما يجب التخلص منه. وكلّ من صيغ التفكير هذه تستقي نفعها الواحدة من نقائص الأخرى؛ بيد أنّ معارضة

الآخر، إلى حدّ كبير، هي التي تبقي كلاً منهما ضمن حدود الحكمة وسلامة العقل. وما لم تكن الآراء المؤيدة للديمقراطية وللأرستقراطية، للملكية وللمساواة، للتعاون وللتنافس، للرفاهية وللتقشف، للجماعية وللفردية، للحرية وللانضباط، ولكل النقائض الأخرى القائمة في الحياة العملية، معبّراً عنها بحرية متساوية، ومطبّقة ومدافعاً عنها بقدرة وطاقة متساوية، فليس ثمة من فرصة لكلا العنصرين لأخذ حقهما؛ ولسوف ترجح كفة وتعلو أخرى. وفي مرافق الحياة العملية العظمى، تكون الحقيقة مسألة تأليف وجمع للنقائض، إلى حد أنّ القلة القليلة فقط هي من لها عقول واسعة وحيادية بما يكفي للتكيّف في مسيرة الاقتراب من الصحة، ولا بدّ من أن يتم هذا من خلال العملية الفجة للصراع ما بين متحاربين يتقاتلون تحت رايات معادية. وفي أيّ من المسائل العظمى المفتوحة التي عدّدنا، إذا كان لأيّ من الرأيين حجة أفضل من الآخر، لا لتحمّله وحسب، بل لتشجيعه وتأييده، فإنه ذلك الذي يصدف في الوقت والمكان المحددين أنّه ضمن الأقلية. إنه الرأي الذي يمثل، في ذلك الوقت الراهن، المصالح المهملة وذلك الجانب من صالح البشرية الذي يعاني من خطر حصوله على أقلّ من حصته. إنني على علم أن ليس في هذا البلد أي عدم تسامح لاختلاف الرأي حول معظم هذه المواضيع. وقد أوردناها لنبين، بالأمثلة المقبولة والمضاعفة، شمولية الحقيقة التي تقول إنه، في الحالة الراهنة للعقل البشري، ثمة فرصة لإنصاف جميع أوجه الحقيقة فقط عبر تعددية الرأي. وحين يكون هناك أشخاص يشكلون استثناء لإجماع العالم الظاهر على أيّ موضوع، حتى لو كان العالم على صواب، فمن المرجح دائماً أن يكون للخارجين على الإجماع شيء يقولونه عن آرائهم مما يستحق أن يُسمع، وأن الحقيقة سوف تخسر شيئاً بصمتهم.

.....

[تشير النقاط الى أجزاء من النص الأصلي تم حذفها للحفاظ على وضوحه. المحرر]

قد تبيّنّا الآن ضرورة حرية الرأي وحرية التعبير عن الرأي لسلامة البشر الذهنية (الذي يعتمد عليها كل خير آخر) وذلك على أسس أربعة متميزة؛ وهو ما سوف نعيد ذكره الآن بإيجاز.

أولاً– إذا أجبر أيّ رأي على الصمت، فقد يكون ذلك الرأي صحيحاً، على الرغم من كل ما قد نتيقن منه. وإنكارنا ذلك افتراض بعصمتنا من الخطأ.

ثانياً– على الرغم من أنّ الرأي المكبوتَ على خطأ، فقد يحتوي، وغالباً ما يفعل، على جزء من الحقيقة؛ وما دام من النادر أو من غير الممكن إطلاقاً أن يمثل الرأي العامّ أو السائد حول أي موضوع كامل الحقيقة، فإنّ بقية الحقيقة تجد فرصة للظهور فقط من خلال تصادم الآراء المتخاصمة.

ثالثاً– حتى لو لم يكن الرأيُ المتعارف عليه صحيحاً وحسب، بل كان الحقيقة كلها، فإنه ما لم يتعرض للمحكّ، بمنازعته بشدّة وحمية، فإنه سوف يحمل لدى معظم مستقبليه بصفة حكم مسبق وبفهم أو إحساس سطحيين لأسسه العقلانية.

رابعاً- إنّ معنى المبدأ نفسه سوف يكون في خطر من الضياع أو الإضعاف، ومحروماً من أثره الحيوي على الأخلاق والسلوك: فتصبح العقيدة الراسخة (dogma) مجرد مجاهرة شكلية، غير فعالة للخير، ولكن معيقة ومانعة لنموّ أيّ قناعة حقيقية يُشعر بها بعمق وناتجة عن التعقل والتجربة الشخصية.

قبل الخروج من موضوع حرية الرأي، من المناسب الانتباه قليلاً إلى أولئك الذين يقولون إنّ التعبير الحرّ عن جميع الآراء يجب السماح له، بشرط اعتدال الأسلوب وعدم تجاوز حدود النقاش العادل. وقد يقال الكثيرُ حول استحالة تحديد مواضع تلك الحدود المفترضة؛ ذلك أنه إذا كان الفيصل هو شعور الإساءة لمن هوجم رأيهم، أعتقد أن التجربة تشهد على أن الإساءة حادثة طالما كان الهجوم مؤثراً وقوياً، وأن كل خصم يضغط عليهم بشدة، ويجدون من الصعب عليهم الردّ عليه، يبدو لهم خصماً غير معتدل إذا أظهر أيّة عاطفة قوية اتجاه الموضوع. لكنّ هذا، على الرغم من كونه اعتباراً مهمّاً من وجهة نظر عملية، يندمج في اعتراض أساسيّ أكثر. لا شكّ في أن طريقة إبداء الرأي، حتى لو كان صحيحاً، قد تكون منفرة جداً، وقد تجرّ بحق استهجاناً حاداً. لكنّ الإساءات الأساسية من هذا النوع هي بحيث يكون من المحال تقريباً تكوين القناعة بحقيقتها إلا إذا حدثت عرضا كنوع من انواع خيانة الذات، وأسوأ أشكالها، من قبيل الجدل المجرد، طمس الحقائق أو الآراء، أو التعبير المغالط عن عناصر الحالة، أو إساءة تمثيل الرأي المضاد. لكنّ هذا كله، حتى في أسوأ درجاته، يتم دائماً بحسن نية كاملة، من قبل أناس لا يُعتبرون، وفي نواحٍ كثيرة قد لا يستحقون أن يُعتبروا، جهلة أو غير أكفاء، حتى أنّه يصعب إلا نادراً الاستناد وبضمير حي إلى أسس ملائمة لإدانة إساءة التمثيل هذا (misrepresentation) أخلاقياً؛ ويقصر عن ذلك إمكان القانون على التدخل في مثل هذا التصرف الخاطئ المثير للجدل. وبالنظر إلى المقصود عموما بالنقاشَ الحادّ؛ أي القدحيّ والتهكميّ والشخصيّ وما شابه، فإنّ شجب هذه الوسائل كان يستحقّ تعاطفاً فيما لو كانت الغاية منه تحريمَها على الطرفين كليهما؛ ولكنّ الرغبة إنما هي لكبح استخدامها ضد الرأي السائد: أما ضد غير السائد، فإنها قد تستخدم ليس من غير استنكار عامّ وحسب، بل من المحتمل أن تجلب لمستخدمها إطراءً على حميته الأمينة وسخطه المبرّر. مع ذلك، مهما كان الأذى الناتج عن استخدامها، فإنه يغدو أكبر بكثير حين تستخدم ضدّ العاجز نسبياً عن الدفاع عن نفسه؛ وكلّ فائدة غير عادلة قد ينالها أيّ رأي من فرضه بهذا الشكل، تذهب بشكل حصري تقريباً للآراء المسلم بها. وأشدّ إساءة من هذا النوع يمكن أن يرتكبها هجوم عنيف، أن يصم أصحاب الرأي النقيض بأنهم أناس سيئون ولا أخلاقيون. ويكون من يحملون رأياً غير مرغوب شعبياً عرضة على وجه الخصوص لمثل هذا الافتراء، لأنهم عموماً قلة ولا نفوذ لهم، ولا أحدَ سواهم يهتمّ برؤية العدالة تطبق عليهم؛ لكنّ هذا السلاح، بطبيعة الحال، منكَر على من يهاجمون رأياً سائداً: فلا هم يستطيعون استعماله آمنين على أنفسهم، وإذا استطاعوا فإنّه لا يفعل شيئاً إلا أن يرتدّ على قضيتهم. وعلى

العموم، لا يمكن للآراء المناقضة لما هو مقبول بشكل عام أن تجذب الآذان لها إلا بلغة معتدلة اعتدالاً مدروساً، وبتجنب حذر جداً لأية إساءة غير ضرورية، حيث لا تكاد تحيد عن ذلك أقلّ درجة دون أن تخسر موطئ قدم: بينما القدح غير المحسوب المستخدم في جانب الرأي السائد يصدّ الناس عن الإفصاح عن الآراء المغايرة وعن الإنصات إلى من يصرح بها. لذلك، فإنّ من الأكثر أهمية، لصالح الحقيقة والعدل، منع هذا الصنف من التوظيف للنّعة النابية، عوضاً عن الآخر؛ ومثلاً، إذا كان لا بد من الاختيار، فإنّ هناك حاجة أكبر لعدم تشجيع التهجم المسيء على خيانة العهد منه على الدين. بيد أنه من الواضح أن ليس للقانون والسلطة علاقة في كبح أيّ من الآراء، بينما على الرأي، في كل وقت، أن يقرر حكمه حسب ظروف كل قضية بمفردها؛ شاجباً كل واحد، أيّاً كان جانب الجدل الذي يقف عليه، ممن تتجلى في طريقته في الدفاع إما قلة الصراحة أو الخبث أو التعصب أو ضيق الصدر؛ ولكن من غير الاستدلال على هذه العيوب من الجانب الذي يقف عليه الشخص، على الرغم من أنه جانب المسألة المضادّ لجانبنا: مع إعطاء التكريم المستحَقّ لكل واحد، مهما كان رأيه، يتحلى بهدوء الرؤية وأمانة الإقرار بمن هم في الحقيقة خصومه وما هي آراؤهم، دون المبالغة في ما يغض من شأنهم، ودون تورية ما يُحسب، أو يمكن أن يُحسب، لصالحهم. هذه هي الأخلاقية الحقيقية للنقاش العام: وإذا ما انتهكت كثيراً، فإنني سعيد في الاعتقاد بأنّ ثمة محاورين كثراً ممن يواظبون عليها إلى حد كبير، وأكثر منهم عدداً من يجاهدون بضمير حيّ في اتجاهها.

الهوامش

[١] لم تكد هذه الكلماتُ تكتب، وكأنما لتوكيد نقيضها، حتى حدثت محاكمات الحكومة للصحافة عام ١٨٥٨. غير أنّ ذلك التدخل سيّئَ التقدير في حرية النقاش العامّ لم يدفعني إلى تغيير كلمة واحدة من هذا النصّ، كذلك لم يضعف اعتقادي أبداً بأنّ عهد الآلام والعقوبات بسبب النقاش السياسيّ قد انتهى في بلادنا، باستثناء أوقات الذعر. ذلك أنّ هذه المحاكمات، من جهةٍ أولى، لم تتابع بإصرار؛ ومن جهة ثانية، لم تكن، في الحقيقة، محاكمات سياسية. فلم تكن الجريمة موضع الإدعاء انتقاد المؤسسات، أو أعمال الحكام أو أشخاصهم، بل كانت تعميم ما اعتبرَ مبدأ لاأخلاقياً، وهو مشروعية قتل المستبدّ.

إذا كانت المناقشات في هذا الفصل تحمل أدنى درجة من الصحة، فلا بد من وجود حريّة كاملة، من وجهة نظر القناعة الأخلاقية، في التصريح بأي مبدأ وفي نقاشه، مهما اعتبر ذلك المبدأ لا أخلاقيا. لذلك، فإنّ النظرَ هنا فيما إذا كان مبدأ قتل المستبدّ يستحق صفة الفسق يغدو غير ذي علاقة وفي غير مكانه. ولسوف أكتفي بالقول إنّ الموضوع كان دائماً واحداً من الأسئلة المفتوحة حول الأخلاقيات؛ وإن تصرف مواطن ما في قتله مجرماً وضع نفسه فوق القانون، بحيث لا تطوله يد العقاب الشرعي أو سيطرة القانون، قد اعتبرته أممٌ بأكملها، وبعض أفضل الرجال وأحكمهم، عملاً ذا فضيلة عالية، لا إجراماً؛ وأنه، سواء أكان صحيحاً أم خاطئاً، ليس من طبيعة الاغتيال، بل من طبيعة الحرب الأهلية. وبناء على ذلك، فإنّ التحريض عليه، في حالة معينة، قد يكون موضوعاً مناسباً للعقاب، ولكن فقط إذا تلاه عمل علني، وإذا أمكن، إيجاد علاقة محتملة على الأقل فيما بين العمل والتحريض عليه. وحتى في تلك الحالة، تستطيع الحكومة نفسها الواقع عليها الهجوم، وحدها وليس حكومة أجنبية، أن تعاقب بصورة شرعية كلّ هجوم موجّه ضدّ وجودها، في نطاق ممارسة حق الدفاع عن النفس.

الطبقة الحاكمة والأفكار السائدة

كارل ماركس وفريدريك إنجلز
Karl Marx-Frederick Engels

إنّ أفكارَ الطبقة الحاكمة في كل عهد هي الأفكار السائدة، بمعنى أنّ الطبقة التي هي القوة المادية الحاكمة في المجتمع، هي في الوقت نفسه قوته الفكرية الحاكمة. إنّ الطبقة التي تملك تحت تصرفها وسائلَ الإنتاج الماديَ تملك السيطرة في الوقت نفسه على وسائل الإنتاج الذهني بحيث أنه، بشكل عام، تخضع لها أفكارُ أولئك الذين يفتقرون إلى وسائل الإنتاج الذهني. وليست الأفكارُ الحاكمة سوى التعبير الذهني عن العلاقات المادية السائدة، أي العلاقات المادية السائدة التي تم إدراكها بصيغة فكرية؛ وبالتالي التعبير عن العلاقات التي تجعل الطبقة الواحدة هي الطبقة الحاكمة، وبالتالي أفكار سيطرتها. يمتلك الأفراد الذين يشكلون الطبقة الحاكمة، فيما يمتلكون، الوعي، لذلك هم يفكرون. هكذا، وضمن هذا البعد، فإنهم إذ يحكمون كطبقة ويقررون مدى ونطاق عهد ما، فإنه من الظاهر بذاته أنهم إنما يفعلون ذلك عبر كامل المجالات، وبالتالي فإنهم يحكمون كذلك كمفكرين، كمنتجي الأفكار، وينظمون إنتاجَ وتوزيعَ أفكارِ عصرهم: وهكذا فإن أفكارَهم هي الأفكار الحاكمة لذلك العهد. مثلا، في زمن وفيَ بلد حيث تتنافس السلطة الملكية والأرستقراطية والبورجوازية على السيادة، وحيث تنشأ بسبب ذلك مشاركة في السيادة، فإنّ مبدأ فصل السلطات يبرهن على أنه هو الفكرة المهيمنة ويُعبَّرُ عنه بصفة "قانون أزلي".

إنّ تقسيمَ العمل الذي سبق ورأينا أنه أحدُ القوى الرئيسة في التاريخ حتى الآن، ينعكس كذلك في الطبقة الحاكمة كتوزيع للجهد الذهني والمادي. لهذا، داخل هذه الطبقة، يبدو قسم منها كمفكري الطبقة (عقائدييها النشطين، المطورين للمفاهيم، الذين يجعلون من كمالية وهم الطبقة عن نفسها مصدرَ رزقهم الرئيس). في الوقت نفسه فإنّ موقفَ الآخرين من هذه الأفكار والأوهام هو أكثر سلبية واستقبالا لأنهم في الحقيقة الأعضاءُ الفعّالون في هذه الطبقة ولديهم وقتٌ أقل ليبتدعوا الصورَ الخادعة والأفكارَ حول أنفسهم. ويمكن لهذا الإنشطار ضمن الطبقة أن يتطور حتى إلى معارضة معينة وعدائية بين القسمين، غير أنّ ذلك، في حالة صدام عملي تتعرض فيه الطبقة نفسها للخطر،ينتهي تلقائيا دون أن يتمخض عن شيء. وفي هذه الحالة يختفي كذلك مظهر أنّ الأفكارَ الحاكمة لم تكن أفكارَ الطبقة الحاكمة وكانت لها سلطة متميزة عن سلطة هذه الطبقة. إنّ وجودَ أفكار ثورية في فترة معينة يفترض مسبقا وجودَ طبقة ثورية، وقد قيل أعلاه ما يكفي عن فرضيات هذه الأخيرة.

إذا قمنا الآن، ونحن ننظر إلى سياق التاريخ، بفصل أفكار الطبقة الحاكمة عن الطبقة الحاكمة نفسها وعزونا لها وجودا مستقلا، إذا حصرنا أنفسَنا بالقول إنّ هذه الأفكارَ أو تلك كانت مهيمنة في وقت ما، دون أن نشغل أنفسنا بشروط الإنتاج ومنتجي تلك الأفكار، وإذا تجاهلنا بهذا الأفرادَ والشروط الدنيوية التي هي مصدرَ تلك الأفكار، نستطيع أن نقولَ مثلا إنه في الوقت الذي كانت فيه الأرستقراطية مهيمنة، كانت مفاهيمُ الشرف والولاء إلخ مهيمنة، وخلال هيمنة البورجوازيين كانت مفاهيمُ الحرية والمساواة إلخ مهيمنة. الطبقة الحاكمة بالذات بشكل عام تتخيل أنّ هذا هو الوضع. إنّ هذا الفهمَ للتاريخ، وهو مشترَك بين جميع المؤرخين، خاصة منذ القرن الثامنَ عشر، سوف يتعارض بالضرورة بظاهرة أنّ الأفكارَ المتزايدة التجريد ستكون لها الصولة، أي الأفكار التي تأخذ، بشكل متزايد، صيغة الشمولية. ذلك أنّ كلَّ طبقة جديدة تضع نفسَها، محل الطبقة التي كانت تحكم قبلها، مضطرة، لمجرد تحقيق هدفها، بأن تمثل مصلحتها على أنها المصلحة المشتركة لكل أفراد المجتمع، أي، إذا عبرنا عن ذلك بصيغة مثالية: يتوجب عليها إعطاء أفكارها صيغة الشمولية وتمثيلها على أنها الوحيدة العقلانية والصحيحة بدون استثناء. والطبقة التي تقوم بثورة تبدو منذ البداية لا كطبقة ولكن كممثلة للمجتمع كله، ولو كان ذلك فقط لأنها معارضة **لطبقة**؛ إنها تبدو وكأنها كتلة المجتمع كاملة في مواجهة الطبقة الواحدة الحاكمة.[1] وهي تتمكن من فعل ذلك لأنّ مصلحتها، بداية، أكثر اتصالا، بالفعل،بالمصلحة العامة لكل الطبقات الأخرى غير الحاكمة؛ لأنّ مصلحتها، تحت وطأة ضغط الأحوال القائمة حتى ذلك الوقت، لم تتمكن بعدُ من التطور كمصلحة خاصة لطبقة خاصة. لذلك فإنّ انتصارَها سيفيد كذلك أفرادا عديدين من الطبقات الأخرى التي لم تكسب مركزا مهيمنا، ولكنْ فقط في الحدود التي تمكّن فيها هؤلاء الأفراد من الإرتقاء بأنفسهم إلى الطبقة الحاكمة. عندما أسقط البورجوازيون الفرنسيون سلطة الأرستقراطيين، مكّنوا بذلك للكثير من أفراد البروليتاريا أن

يرفعوا أنفسَهم فوق البروليتاريا، ولكن فقط في حدود تحولهم إلى بورجوازيين. لذلك فإنّ كلَّ طبقة جديدة تحقق هيمنتها (hegemony) فقط على أساس أوسع من ذلك للطبقة الحاكمة سابقا، في حين معارضة الطبقة غير الحاكمة ضد الطبقة الحاكمة الجديدة تتطور لاحقا بحدة وعمق أكثر. وكلا هذين الأمرين يحدد أنّ الصراع الذي سيخاض ضد هذه الطبقة الحاكمة الجديدة سيهدف، بدوره، إلى نفي أكثر جذرية وتصميما لأحوال المجتمع السابقة مما استطاعته كل الطبقات التي سعَت إلَى الحكم سابقا.

وبالطبع، فإنّ كاملَ المظهر الخارجي بأنّ حكمَ طبقة معينة هو فقط حكمُ أفكار معينة، يصل الى نهاية طبيعية حالما يتوقف حكم الطبقة بشكل عام عن أن يكونَ الصيغة التي يُنظّمُ بها المجتمع، أي حالما لا يعود من الضروري تمثيلُ "مصلحة معينة" على أنها عامة، أو تمثيلُ أنّ "المصلحة العامة" (general interest) هي التي تحكم.

عندما تنفصَلُ الأفكارُ الحاكمة عن الأفراد الحاكمين، وفوق كل شيء، عن العلاقات التي تنجم عن مرحلة معينة من أسلوب الإنتاج، وبهذه الطريقة يتم التوصلُ إلى الإستنتاج بأنّ التاريخَ هو دوما تحت صولة الأفكار، يكون من السهل جدا أن نجرِّد من هذه الأفكار المختلفة **الفكرة**، النظرية إلخ، على أنها القوة المهيمنة في التاريخ، وهكذا، أن نفهمَ كلَ هذه الأفكار والمفاهيم المنفصلة على أنها من "أشكال تقرير المصير" لجهة **المفهوم** (the concept) المتطور ضمن التاريخ. ويتبع بشكل طبيعي عندئذ أيضا أنّ كلَّ علاقاتِ الناس يمكن أن تُستقى من مفهوم الإنسان، الإنسان كما تم تصوره، جوهر الإنسان، **الإنسان** (man). لقد قام بهذا الفلاسفة التأمليون ويعترف هيغل نفسه في نهاية فلسفة التاريخ (geschichtsphilosophie) أنه "نظر إلى تطور **المفهوم** فقط" وأنه مثّل في التاريخ "**الدفاع الحقيقي عن الخير الإلهي على الرغم من وجود الشر**" (true theodicy). وبإمكان المرء الآن أن يعود ثانية إلى منتجي "المفهوم"، إلى اصحاب النظريات والعقائديين والفلاسفة، وعندئذ يصل المرء إلى الإستنتاج بأنّ الفلاسفة والمفكرين، بحد ذاتهم، كانوا في كل الأوقات مسيطرين في التاريخ: وهو استنتاجٌ، كما نرى، سبق لهيغل التعبيرُ عنه. إنّ كل المهارة في البرهان على هيمنة الروح في التاريخ [ويدعوها ستيرنر (Stirner) الهَرَمية (hierarchy)] تنحصر هكذا في الجهود الثلاثة التالية:

١- على المرء أن يفرقَ بين أفكار أولئك الذين يحكمون لأغراض تجريبية (empirical)، في ظروف تجريبية وكأفراد تجريبيين، وبين هؤلاء الحكام الفعليين، وهكذا يتعرف على حكم الأفكار أو الأوهام في التاريخ.

٢- على المرء أن يُدخلَ النظامَ على حكم الأفكار هذا ويبرهنَ على علاقة روحية باطنية بين الأفكار الحاكمة المتعاقبة، ويتم هذا بفهمها على أنها "أعمال تقرير مصير من قبل المفهوم" (هذا ممكنٌ لأنّ هذه الأفكارَ حقيقة متصلة ببعضها

البعض بفضل أساسها التجريبي ولأنها، إذ تم تصورها **كمجرد** أفكار، تصبح تمييزات بفعل ذاتي، وهي تمييزات يقوم بها التفكير).

٣- من أجل إزالة المظهر الروحي الباطني لهذا "المفهوم الذي يقرر مصيرذاته" يتم تغييره إلى شخص – "وعي الذات" (self-consciousness)– أو، للظهور بمظهر المادية التامة، إلى سلسلة من الأشخاص يمثلون "المفهوم" في التاريخ، إلى "المفكرين" و"الفلاسفة" والعقائديين الذين يُفْهَمُ مرة أخرى أنهم منتجو التاريخ،أنهم "مجلس الحماة"، أنهم الحكام. وهكذا فقد تمت إزالة كامل منظومة العناصر المادية من التاريخ ويمكن الآن إطلاقُ الجناح الكامل لجواد التأمل.

وفي حين أنّ كلَّ صاحب دكان يستطيع في الحياة العادية أن يميزَ بين ما يزعم شخص أن يكونه وبين ما هو بالفعل، فإنّ مؤرخينا لم يكسبوا بعد حتى هذا النفاذ التافه للبصيرة. إنهم يقبلون كل عهد على ظاهر ما يدعيه ويؤمنون بأنّ كل ما يقولهَ أو يتخَيله عن نفسه صحيح.

الهوامش

[١] الشمولية تعادل (١) الطبقة ضد الشريحة الاجتماعية (class versus estate)، (٢) المنافسة، التواصل على مستوى عالمي إلخ، (٣) القوة العددية الكبرى للطبقة الحاكمة، (٤) وهم المصالح المشتركة (يكون هذا الوهم صحيحا في البداية)، (٥) ضلال العقائديين وتقسيم العمل.

مفهوم "الايديولوجيا"

أنطونيو غرامشي
Antonio Gramsci

"الايديولوجيا"(ideology) كانت وجها من وجوه مذهب "الحسيّة" ("sensationalism")، أي مادية القرن الثامنَ عشرَ الفرنسية. كان معناها الأصلي "علم الأفكار" وحيث أن التحليلَ كان النهجَ الوحيد المعترفَ به والمطبقَ في العلوم، فإنها تعني "تحليل الأفكار"، أي "تحري أصول الأفكار". كان يتوجب تحليل الأفكار وإعادتها إلى "عناصرها" الأصلية، ولم يكن لهذه إلاّ أن تكون "حسيّات"("sensations").الأفكار تشتق من الحسيّات .....
[تشير النقاط الى أجزاء من النص الأصلي تم حذفها للحفاظ على وضوحه. المحرر]

هنالك حاجة لتمحيص تاريخي حول كيفية تحول مفهوم الايديولوجيا من "علم الأفكار" و"تحليل أصول الأفكار" ليعني بشكل محدد "منظومة أفكار". إنّ من السهل بالمعنى المنطقي البحت التوصلَ إلى العملية وفهمها.

(.....) على المرء أن يفحصَ كيف بقي مؤلف الكتيّب الشعبي (*Popular Manual*) [بوخارين Bucharin] سجينَ الايديولوجيا؛ في حين أن فلسفة الممارسة العملية (praxis) تمثل تقدما جليا، وهي تاريخيا مضادة بالتحديد "للايديولوجيا". وبالفعل، فإنّ المعنى الذي اكتسبه مصطلح "الايديولوجيا" في

الفلسفة الماركسية يحوي ضمنا حكما قيميا سلبيا ويستبعد إمكانية أنّ أصول الأفكار، بالنسبة لمؤسسيها، كان يتوجبُ البحثُ عنها في الحسيّات ولذلك، في التحليل النهائي، في علم الفسيولوجيا. يجب أن تحلَّ "الايديولوجيا" نفسُها تاريخيا بمصطلحات فلسفة الممارسة العملية كبنية فوقية.

يبدو لي أن هنالك عنصرَ خطأ محتمل في تقدير قيمة الإديولوجيات بسبب حقيقة (هي ليست عابرة مطلقا) مفادها أنّ مسمّى إديولوجيا يطلق على البنية الفوقيةً الضرورية لبنية معينة كما على تأملات الليل الاعتباطية لأفراد معينين. وقد انتشر المفهوم السيئ للكلمة كثيرا مما أدّى إلى أن التحليلَ النظريَ لمفهوم الإديولوجيات عُدّلَ وفقدَ طبيعته الخاصة. ويمكن بسهولة إعادة بناء المجريات التي أدّت إلى هذا الخطأ.

١. تُعرّف الايديولوجيا بأنّها متميزة عن البنية، ويُؤكد بأنّ ما يغيّر البُنى ليس الايديولوجيا ولكن العكس هو الصحيح؛

٢. يُؤكَدُ أنّ حلا سياسيا معينا هو "ايديولوجيا" – بمعنى أنه لا يكفي لتغيير البنية وإنْ كان يُتصور أنّ بإمكانه ذلك؛ ويُعلنُ أنهُ عديمُ الفائدة، غبي، إلخ.

٣. ثم ينتقل المرء إلى التأكيد أنّ كل ايديولوجيا هي "مجرد" مظهر، عديمة الفائدة، غبية، إلخ.

لذلك على المرء أن يميزَ بين الإديولوجيات العضوية تاريخيا، أيْ تلك اللازمة لبنية معينة، والإديولوجيات الأعتباطية أو العقلانوية (rationalistic) أو "الناتجَة عنَ الإرادة". وفي حدود ضرورة الإديولوجيات تاريخيا، تكون لها صلاحية ذا صفة "نفسانية"؛ إنها "تنظم" الجماهيرَ البشرية، وتخلق الأرضية التي عليها يتحرك الناس ويكتسبون وعيا لمركزهم ويناضلون إلخ. وفي حدود أنها اعتباطية، فإنها تخلق فقط "تحركاتٍ" فردية ومجادلات حادة وما إلى ذلك (ولكنْ حتى هذه ليست عديمة الفائدة كليا حيث أنها تعمل كالخطأ الذي يثبت الحقيقة عند التغاير معها).

من المجدي أن نعيدَ للذاكرة التأكيدَ الذي كرره ماركس كثيرا حول "صلابة المعتقدات الشعبية" كعنصر ضروري في وضعية معينة. وما يقوله بمعنى أو آخر هو "أنه عندما تكون لهذه الطريقة في تصور الأمور، قوة المعتقدات الشعبية"، إلخ. وطرحٌ آخرٌ لماركس هو أنّ القناعة الشعبية كثيرا ما تكون لها الطاقة نفسُها التي تملكها قوة مادية أو شيء من هذا القبيل، وهذا عظيم الأهمية. إنّ تحليلَ هذه الأطروحات يميل في اعتقادي إلى تعزيز مفهوم **الكتلة التاريخية** (historical bloc) حيث تكون قوى مادية تحديدا هي المضمون وتكون الايديولوجيا هي الشكل، مع أنّ لهذا التمييز بين المضمون والشكل قيمة وعظية بحتة حيث أنه لا يمكن تصورُ القوى المادية تاريخيا بدون شكل، وتكون الإديولوجيات بدون القوى المادية أوهاما فردية.

تكوّن المثقفين

أنطونيو غرامشي
Antonio Gramsci

هل المثقفون مجموعة اجتماعية تعمل بذاتها ومستقلة، أم أنّ لكل مجموعة اجتماعية فئتها الخاصة المتخصصة من المثقفين؟ إنّ المشكلة معقدة بسبب تنوع الأشكال التي اتخذتها حتى هذا الوقت العملية التاريخية الحقيقية لتكوّن الفئات المختلفة للمثقفين.

وأكثر هذه الأشكال أهمية اثنان:

١. إنّ كل مجموعة اجتماعية تظهر إلى الوجود على الأرضية الأصلية لوظيفةٍ أساسية في عالم الإنتاج الاقتصادي تولد مع ذاتها، بشكل عضويٍ (organically) شريحة أو أكثر من المثقفين تمنحها صفة التجانس ، ووعياً بوظيفتها الخاصة، ليس في حقل الاقتصاد فحسب، بل كذلك في الحقلين السياسي والاجتماعي. إنّ المقاول الرأسمالي يخلق، إلى جانب ذاته هو، تقنّي الصناعة، والمختص بالاقتصاد السياسي، ومنظمي ثقافةٍ جديدة وبيئة قانونية جديدة ... الخ. وتجب الملاحظة بأنّ المقاول نفسه يمثلٍ مستوىً أعلى من التفصيل الاجتماعي (social elaboration) المتميّز مسبقاً بمقدرة إدارية (dirigente-Italian) وفنية (أي فكرية) معينة: لا بد أن تكون لديه مقدرة فنية معينة ليس في المجال المحصور لنشاطه ومبادرته فحسب، بل في مجالات

أخرى كذلك، على الأقل في تلك الأكثر قرباً من الإنتاج الاقتصادي. ولا بد له من أن يكون منظّماً لكتل من الرجال، ولا بدّ أن يكون منظماً "لثقة" المستثمرين في مجال عمله وللعملاء المستخدِمين لمنتجه ... الخ.

لا بدّ أن تتمتع **نخبة** من المستثمرين، إن لم يكن كلهم، بالقدرة على تنظيم المجتمع بشكل عام، بما في ذلك كل المنظومة العضوية المعقدة لخدماته، وصولاً إلى بنية الحكومة، وذلك بسبب الحاجة إلى خلق الشروط الأكثر ملاءمة لتوسع طبقتهم الخاصة؛ أو لا بدّ لهم من أن يملكوا على الأقل المقدَرة على انتخاب نائبيهم (موظفين مختصين) الذين يمكن أن يوكل إليهم هذا النشاط لتنظيم النهج العام للعلاقات الخارجة عن العمل نفسه. ويمكن أن يلاحظ بأنّ المثقفين "العضويين" الذين تخلقهم كل طبقة جديدة إلى جانب نفسها وتبلورهم في سياق نموها، هم في غالب الأمر "تخصصات" لجوانبَ جزئية من الفعالية البدائية للنمط الاجتماعي الجديد، الذي دفعته الطبقة الجديدة إلى الصدارة.[١]

وحتى السادة الإقطاعيون أنفسهم كانوا يملكون إمكانية فنية خاصة، إمكانية عسكرية. إنّ أزمة الإقطاع تبدأ على وجه التحديد من اللحظة التي تخسر فيها الأرستقراطية احتكارها للقدرة التقنية – العسكرية. لكنّ تكوين المثقفين في العالم الإقطاعي وفي العالم الكلاسيكي الذي سبقه، هو أمر لا بد من تفحصه على حدة: إنّ هذا التكوينَ والتفصيل يتبعان طرائقَ وأساليب لا بد من دراستها بشكل مركّز. وهكذا يجب أن يلاحظ بأنّ جموع الفلاحين لا تُبلور مثقفيها "العضويين" على الرغم من أنّها تقوم بوظيفة أساسية في عالم الإنتاج، ولا هي "تستوعب" أي شريحة من المثقفين "التقليديين" على الرغم من أنّ المجموعات الاجتماعية الأخرى تستمد العديد من مثقفيها من الفلاحين، كما أنّ نسبة عالية من المثقفين التقليديين هي من أصول فلاحية.

٢. غير أنّ كل مجموعة اجتماعية "أساسية" تخرج إلى التاريخ من البنية الاقتصادية السابقة، وكتعبير عن تطور هذه البنية، قد وجدت (على الأقل في التاريخ كله حتى الوقت الحالي) أنّ هنالك فئات قائمة من المثقفين تبدو بالفعل وكأنّما تمثل استمرارية تاريخية لم تقطعها حتى أكثر التغيرات تعقيداً وراديكالية التي جرت على الأنماط السياسية والاجتماعية.

إنّ أكثرَ هذه الفئات من المثقفين النموذجيين، هي فئة الإكليركيين (ecclesiastics) الذين امتلكوا احتكاراً لعدد من الخدمات المهمة لفترة طويلة (مدة حقبة كاملة من التاريخ يميزها جزئياً هذا الاحتكار ذاته): الايديولوجيا الدينية، أي فلسفة وعلم العصر، مع المدارس والتعليم والأخلاقيات والعدالة والعمل الخيري والأعمال الحسنة ... الخ. يمكن اعتبارُ فئة الإكليركيين هي فئة المثقفين العضويين المرتبطين بالأرستقراطية المالكة للأراضي، وقد كان لها مركز متكافئ قانونيا مع

الأرستقراطية التي اشتركت معها في ممارسة الملكية الإقطاعية للأرض، وفي استغلال المزايا الممنوحة من الدولة، والمتعلقة بالملكية الخاصة (property).[٢] ولكنّ الاحتكار الذي امتلكه الإكليركيون في مجال البنية الفوقية[٣] لم تتم ممارسته دون صراع أو محدودية ، ومن هنا كانت ولادة فئات أخرى بأشكال مختلفة (ما يتوجب بحثه ودراسته بشكل ملموس) وهي فئات استطابتها ومكّنتها من التوسع القوة النامية للسلطة المركزيّة للملك وصولاً إلى السلطة المطلقة (absolutism). وهكذا نجد تكوّن طبقة النبلاء (*noblesse de robe*) بامتيازاتها الخاصة، شريحة من الإداريين ... الخ، والباحثين والعلماء، والمنظرين والفلاسفة غير الإكليركيين ... الخ، حيث أنّ هذه الفئات المختلفة من المثقفين التقليديين تمارس من خلال "روحية الفريق" (*esprit de corps*) استمراريتها التاريخية غير المنقطعة ومؤهلاتها الخاصة، فإنّها تقدم نفسها هكذا على أنّها تحكم ذاتها ومستقلة عن المجموعة الاجتماعية المهيمنة. إنّ هذا التقييمَ الذاتي لا يخلو من نتائج في الحقل الايديولوجي والسياسي، وهي نتائجُ ذاتُ أثر واسع النطاق. إنّ كاملَ الفلسفة المثالية يمكن أن يقرن بهذا الموقف الذي تبناه المركّب الاجتماعي للمثقفين، ويمكن تعريفه على أنّه التعبير عن تلك الطوباوية الاجتماعية التي يرى المثقفون أنفسَهم من خلالها "مستقلين" وحاكمين لذاتهم ومتمتعين بشخصيةٍ خاصةٍ بهم ... الخ.

ما هي الحدود "القصوى" لقبول مصطلح "مثقف"؟ هل بإمكان الإنسان أن يجد معياراً وحيداً تتميز به بشكل متكافئ كل النشاطات المتنوعة والمتفاوتة للمثقفين، ويمكن من خلاله في الوقت نفسه تمييز هذه النشاطاتِ بأسلوب أساسي عن نشاطات المجموعات الاجتماعية الأخرى؟ يبدو لي أنّ أكثرَ الأخطاء المنهجية شيوعاً هو البحث عن هذا المعيار التمييزي في الطبيعة العضوية أو الجوهرية للنشاطات الثقافية بدلاً من مجموعة نظام العلاقات الذي تتخذ فيه هذه النشاطات موقعها ضمن المركّب العام للعلاقات الاجتماعية (ومن خلال هذه النشاطات المجموعات الثقافية التي تمثلها). وبالفعل، فإنّ العاملَ أو عضوَ البروليتاريا –على سبيل المثال– لا يتميّز بشكل محدد بعمله اليدوي أو الأداتي ، ولكنْ بأداء عمله تحت ظروف محددة وضمن علاقات اجتماعية محددة (عدا عن اعتبار أنّ المجهودَ الجسديَ الصرفَ غيرُ موجود وحتى عن كون حديث تيلور (Taylor) عن "الغوريلا المدرب" هو تعبير مجازي لتبيان الحدود في اتجاه معين: في أي عمل جسدي، حتى في أكثره وضاعة وميكانيكية، هنالك حد أدنى من المؤهل الفني (التقني)، أي حد أدنى من النشاط الفكري المبدع)، وقد أشرنا من قبل أنّ المقاول ، بحكم وظيفته (function)، لا بدّ من أن يمتلك، إلى درجة ما، عدداً معيناً من المؤهلات ذات الطبيعة الفكريةعلى الرغم من أنّ دورَه في المجتمع لا تقرره هذه المؤهلات، ولكنّه يتقرر من خلال العلاقات الاجتماعية العامة التي تميّز دور المقاول في الصناعة بشكل محدد.

لذلك، يمكن للمرء أن يقول إنّ جميعَ الناس مثقفون (intellectuals): ولكنْ لا يمارس كل الرجال في المجتمع وظيفة المثقفين.[٤]

عندما يميّز المرء بين المثقفين وغير المثقفين، يكون المرء في الحقيقة بصدد الإشارة فقط إلى الوظيفة الاجتماعية المباشرة للفئة المحترفة من المثقفين؛ أي أنّه يكون في اعتبار المرء التوجه المحدد الذي يجنح إليه نشاطهم المهني، ما إذا كان نحو التمعن الفكري أو نحو جهد عضلي/عصبي. ويعني هذا أنّه على الرغم من إمكانية الحديث عن المثقفين، فإنّه لا يمكن الحديثُ عن غير المثقفين لأنّه لا وجود لغير المثقفين، ولكنْ حتى العَلاقة بين جهود التمعن الفكري/الدماغي والجهد العضلي/العصبي ليست دائماً واحدة، بحيث أنّ هنالك درجاتٍ مختلفة في النشاط الفكري المحدد. ليس هنالك أي نشاط إنساني يمكن أن تستبعد منه كل أشكال المساهمة الفكرية: لا يمكن فصل الإنسانِ الصانع (*homo faber*) عن بني الإنسان الفهيم (*homo sapiens*). أخيراً، فإنّ كلَ إنسان يقوم خارج نشاطه المهني بنوع من النشاط الثقافي، أي أنّه "فيلسوف"، فنان، صاحب ذوق، ويشارك في مفهوم معين للعالم، لديه توجه واعٍ للسلوك الأخلاقي، وبالتالي فإنّه يساهم في إدامة مفهوم عن العالم أو في تعديله؛ أي في إيجاد صيغ جديدة للتفكير.

إنّ مشكلة خلق شريحة جديدة من المثقفين تكمن في البلورة التفصيلية المهمة للنشاط الفكري الموجود على درجة معينة من التطور لدى كل إنسان، بحيث يعدل علاقته بالجهد العضلي/العصبي نحوٍ توازن جديد، وبحيث يضمن أنّ الجهدَ العضلي/العصبي نفسه يصبح أساساً لمفهوم جديدٍ ومتكامل عن العالم، وذلك في حدود كون هذا الجهد العضلي/العصبي عنصراً من نشاط عملي عام يقوم بشكل مستمر بتجديد العالم الحسي والاجتماعي. إنّ الصنف التقليدي والمبتذل للمثقف يمثله الكتّاب والفلاسفة والفنانون. لذلك، فإنّ الصحافيين الذين يدّعون أنّهم أدباء وفلاسفة وفنانين يعتبرون أنفسهم أيضاً أنّهم المثقفون "الحقيقيون". ولا بد للتربية الفنية (technical education) في العالم الحديث، وهي الملتصقة عن كثب بالعمل الصناعي حتى في أكثر المستويات بدائية وأقلّها تأهيلاً، من أن تشكل أساس الصنف الجديد من المثقفين.

وعلى هذا الأساس عملت المجلة الأسبوعية **النظام الجديد** (*Ordine Nuovo*) على تطوير بعض الأشكال الفكروية الجديدة (new intellectualism)، وعلى تحديد مفاهيمها الجديدة، ولم يكن هذا أقلَ أسبابِ نجاحها، حيث أنّ مفهوماً كهذا قد تجاوب مع أماني كامنة وتطابق مع نمو أنماط الحياة الحقيقية. لم يعد ممكناً أن تتشكل صيغة كيان المثقفين الجدد من البلاغة التي هي محركٌ خارجيٌ وآني للمشاعر والعواطف، ولكن من المساهمة الفاعلة في الحياة العملية كبانٍ أو منظم و"مقنع دائم"، وليس فقط كمجرد خطيب (ولكنْ متفوق في الوقت ذاته على روحية الرياضيات المجردة). وينتقل الإنسان من الأسلوب الفني كعمل

(technique-as-work) إلى الأسلوب الفني كعلم (technique-as-science)، وإلى المفهوم الإنسانوي (humanistic) للتاريخ الذي يبقى الإنسان دونه "أخصائياً" ولا يصبح "موجهاً" (أخصائياً ومسيسا).

وعلى هذا، فإنّ هنالك فئات متخصصة تكونت تاريخياً لممارسة الوظيفة الفكرية (intellectual function). لقد تكونت بعلاقة مع كل المجموعات الاجتماعية، ولكن على وجه الخصوص مع أكثرها أهمية، وهي تخضع لتفصيل أكثر شمولاً وتعقيداً في علاقتها مع المجموعة الاجتماعية المهيمنة. إنّ واحدة من أهم الخواص التي تتميّز بها أي مجموعة قيد التطور نحو الهيمنة هي كفاحها لاستيعاب المثقفين التقليديين ولغزوهم "ايديولوجيا" ، ويسارع في هذا الاستيعاب والغزو وفي جعلهما فعالين، مدى النجاح الذي تحققه المجموعة المعنية بقيامها في الوقت نفسه بتطوير وتحديد المثقفين العضويين (organic intellectuals) الخاصين بها.

إنّ التطويرَ الضخم للنشاط والتنظيم الثقافيين بالمعنى الواسع في المجتمعات التي خرجت من عالم القرون الوسطى هو مقياس للأهمية التي اكتسبتها الفئات والوظائف الفكرية في العالم الحديث. وبالتوازي مع محاولة تعميق وتوسيع المستوى الفكري لكل فرد، كانت هنالك أيضاً محاولة لمضاعفة التخصصات المختلفة وتضييقها. ويمكن أن يشاهد هذا من المؤسسات التعليمية في كل المستويات انتهاءً بالتنظيمات القائمة لنشر ما يدعى "الثقافة الرفيعة" في حقول العلوم والتكنولوجيا كافة.

إنّ المدرسة هي الأداة التي يتم من خلالها بلورة المثقفين من كل المستويات. ويمكن بشكل موضوعي أن يقاس تعقيد الوظيفة الثقافية في دول مختلفة بعدد المدارس المتخصصة وتدرجها: كلما اتسعت "الرقعة" التي يغطيها التعليم وازداد عدد "المستويات العمودية" للمدارس، زاد تعقيد العالم الثقافي والحضارة في الدولة المعنية. ويمكن أن نجد نقطة مقارنة في مجال التكنولوجيا الصناعية: إنّ تصنيع بلد ما يمكن أن يقاس بمقدار حسن تزوده بالآلات التي تستخدم لإنتاج الآلات، وفي إنتاج أدوات ذات دقة متزايدة لإنتاج الآلات كما الأدوات الأخرى لصناعة الآلات ... الخ. إنَّ البلدَ المزوّد، الأفضَل من غيره في بناء الأدوات للمخابر العلمية التجريبية، وفي بناء الأدوات التي يتم بها فحص الأدوات الأولى، يمكن اعتباره أكثر البلدان تعقيداً في الحقل التكنولوجي/الصناعي، وصاحب أعلى مستوى في الحضارة ... الخ. وينطبق الأمر نفسه على إعداد المثقفين وعلى المدارس المكرسة لهذا الإعداد؛ إنّ مدارسَ ومؤسساتِ الثقافة الرفيعة يمكن تشبيهها بعضها ببعض. وفي هذا الحقل كذلك، لا يمكن عزلَ الكمية عن النوعية. وحيث هنالك مستوىً رفيعٌ جداً من التخصص التقني– الثقافي، لا يمكن إلا أن يتطابق مع انتشار في الحد الأقصى للتعليم الأساسي ومع العناية إلى أقصى حد بتوسيع الصفوف المتوسطة عددياً إلى أكبر قدر ممكن. وبالطبع، إنّ هذه الحاجة لتوفير أوسع أساس ممكن لانتقاء وبلورة المؤهلات الفكرية الرفيعة – أي إعطاء هيكل ديمقراطي للثقافة العليا

وللمستويات العليا من التكنولوجيا– لا يخلو من السلبيات: إنّه يخلق إمكانية أزمات واسعة من البطالة في الطبقات المثقفة الوسطى، وهذا بالفعل يجري حصوله في كل المجتمعات الحديثة.

من الجدير بالملاحظة أنّ بلورة الطبقات المثقفة في الحقيقة الملموسة، لا يتم على أرضية الديمقراطية المجردة، ولكن وفقاً لعمليات تاريخية تقليدية ملموسة جداً. لقد نمت طبقات "تنتج" المثقفين تقليدياً، وهذه الطبقات تتوافق مع تلك التي تخصصت في "التوفير"، أي البورجوازية الصغيرة والمتوسطة المالكة للأراضي وشرائح معينة من البورجوازية الصغيرة والمتوسطة في المدن. إنّ التوزيعَ المتنوعَ لأنواع مختلفة من المدارس (الكلاسيكية – والحرفية) على التربة "الاقتصادية" والتطلعات المتنوعة لفئات مختلفة من هذه الشرائح تحدد إنتاج فروع متنوعة من التخصصات الفكرية، أو تعطي شكلاً لها. وهكذا، فإنّ البورجوازية الريفية في إيطاليا تنتج بشكل خاص موظفي الدولة والمهنيين، في حين أنّ بورجوازية المدن تنتج الفنيين للصناعة. نتيجة لذلك، فإنّ شمال إيطاليا هو المكان الذي ينتج الفنيين بشكل عام، في حين الجنوب هو الذي ينتج الموظفين المختصين الرسميين (functionaries) والمهنيين.

إنّ العلاقة بين المثقفين وعالم الإنتاج ليست مباشرة كما هي مع المجموعات الاجتماعية الأساسية، ولكنّها، بدرجات متفاوتة، تأتي نتيجة "توسط" نسيج المجتمع كله، ومن خلال مركّب البنى الفوقية التي يكون المثقفون بالنسبة لها، وعلى وجه الدقة، "موظفيها". ويجب أن يكون بالإمكان قياسُ "الصفة العضوية" لمختلف شرائح المثقفين، ودرجة علاقتهم بمجموعة اجتماعية أساسية، وأن يتم إنشاء تدرج لوظائفهم وللبنى الفوقية من الأسفل إلى الأعلى (من الأساس التكويني فالأعلى). وما نستطيع القيامَ به الآن هو تحديد "مستويين" رئيسين للبنى الفوقية: ذاك الذي يمكن تسميته "المجتمع المدني"، أي منظومة التشكيلات التي تسمى بشكل شائع "خاصة"، والآخر الذي هو "المجتمع السياسي" أو "الدولة". ويتطابق هذان المستويان من ناحية مع وظيفة "الهيمنة" التي تمارسها المجموعة المسيطرة عبر المجتمع بكامله، ومن ناحية أخرى مع "السيطرة المباشرة" أو الآمرية التي تمارَس من خلال الدولة والحكومة "القضائية". إنّ الوظائفَ المعنية هي على وجه الدقة تنظيمية ورابطة. والمثقفون هم "نواب" المجموعة المسيطرة الذين يمارسون وظائف الأتباع (subaltern functions) في الهيمنة الاجتماعية والحكومة السياسية. وتتشكل هذه من:

١. الموافقة "التلقائية" التي تعطيها جماهير الشعب الغفيرة للاتجاه العام الذي تفرضه المجموعة الأساسية المسيطرة على الحياة الاجتماعية، وتعود هذه الموافقة "تاريخياً" الى المكانة (وبالتالي الصدقية) التي تتمتع بها المجموعة السائدة بسببٍ مركزها ووظيفتها في عالم الإنتاج.

٢. جهاز القوة القسرية الذي تملكه الدولة، والذي يطبق النظام "قانونياً" على تلك المجموعات التي لا "توافق" إما بشكل نشط وإما بشكل سلبي. غير أنّ هذا الجهازَ يتم تُشكيله للمجتمع بكامله تحسباً لأوقاتٍ تقوم فيها أزمات في الآمرية والتوجيه عندما تفشل الموافقة التلقائية.

إنّ هذا الأسلوبَ في إظهار المشكلة له في النتيجة توسيع كبير لمفهوم المثقف، ولكنه الأسلوب الوحيد الذي يمكّن الإنسان من الوصول إلى تقريب ملموس للواقع. وهو يصطدم كذلك بالمفاهيم المكوَّنة مسبقا عن الطائفة الاجتماعيّة (caste). إنّ وظيفة تنظيم الهيمنة الاجتماعية وسيطرة الدولة تؤدي بالتأكيد إلى نشوء تقسيم معين للعمل، وبالتالي إلى تراتبية كاملة لمؤهلاتٍ لا يوجد في بعضها تخصيص ظاهر لوظائف توجيهية أو تنظيمية. هنالك –مثلاً– في جهاز التوجيه الاجتماعي، وذلك التابع للدولة، سلسلة كاملة من الوظائف ذات الطبيعة اليدوية والمستخدمة للآلات (العمل غير التنفيذي، وكلاء بدلاً من ذوي المناصب الرسميّة أو موظفين مختصين). ومن الواضح أنّه لا بدّ من هذا التمييز، تماماً كما أنّه من الواضح أنّ تمييزات أخرى لا بدّ أن تجري كذلك. وبالفعل، فإنّه لا بدّ أيضاً من تمييز النشاط الثقافي نسبة إلى خواصه الضمنية وفق مستوياتٍ تشكل في لحظات المعارضة القصوى فارقاً نوعياً حقيقياً – ففي أعلى مستوىً يوجد مبدعو العلوم المختلفة والفلسفة والفن ... الخ، وفي أدنى مستوىً يوجد "الإداريون" والناشرون الأكثر تواضعاً للثروة الثقافية التقليدية المجودة مسبقاً والمتراكمة.[٥]

إنّ فئة المثقفين التي ينظر إليها بهذا المعنى قد حلَّ بها في العالم الحديث توسع غير مسبوق. لقد أدى النظام الديمقراطي – البيروقراطي إلى نشوء كتلة ضخمة من الوظائف لا يمكن تبريرها كلها بحاجات الإنتاج الاجتماعية على الرغم من أنّها مبررة على ضوء الاحتياجات السياسية للمجموعة الأساسية المسيطرة. من هنا يأتي مفهوم لوريا (Loria) عن "العامل" غير المنتج (ولكنّه غير منتج نسبة إلى من، ونسبة إلى أي أسلوب من الإنتاج؟)، وهو مفهوم يمكن تبريره جزئياً إذا أخذ الإنسان بعين الاعتبار أنّ هذه الجماهيرَ تستغل مركزها لتتخذ لنفسها جزءاً كبيراً من الدخل القومي. إنّ التشكيلَ الجماهيري (mass formation) قد ولّد أفراداً متشابهين قياسياً من الناحية النفسية، ونسبة إلى المؤهلات الفردية، وأنتج الظواهر نفسَها كما لدى كتل جماهيرية أخرى قياسية التكوين (standardized masses): التنافس الذي يشكل ضرورة لمؤسسات عناوينها الدفاع عن المهن، والبطالة، والإنتاج الفائض في المدارس، والهجرة ... الخ.

الهوامش

[١] إنّ كتاب موسكا (Mosca) **مبادئ العلوم السياسية** *(Elementi di Scienza Politica)* (الطبعة الجديدة الموسعة، ١٩٢٣)، يستحق المراجعة في هذا الصدد. وإنّ ما يسميه موسكا "الطبقة السياسية" ما هو إلا الفئة المثقفة للمجموعة الاجتماعية المسيطرة. ويمكن إنشاء علاقة بين مفهوم موسكا عن "الطبقة السياسية" مع مفهوم باريتو (Pareto) عن **النخبة**، وهو محاولة أخرى لتفسير الظاهرة التاريخية للمثقفين ووظيفتهم في حياة الدولة والمجتمع. إنّ كتاب موسكا خليط هائل له صفة علم الاجتماع الوضعي، إضافة إلى التحيز الذي تتصف به السياسة المباشرة (immediate politics)، ما يجعله أقل عسراً لأن يُهضم وذا طبيعة أكثر حيوية من وجهة نظر أدبية.

[٢] بالنسبة لفئة واحدة من هؤلاء المثقفين، وقد تكون أكثرَها أهمية بعد الإكليركيين نظراً لمكانتها والوظيفة الاجتماعية التي كانت تؤديها في المجتمعات البدائية، وهي فئة **رجال الطب** في أوسع معنىً لذلك؛ أي جميع أولئك الذين كانوا "يكافحون" أو يبدون وكأنهم يكافحون ضد الموت والمرض، قارن مع **قصة الطب** *(Storia della medicina)* لأرتورو كاستغليوني (Arturo Castiglioni). لاحظ أنّه كانت هنالك علاقة بين الدين والطب، وما زالت هنالك مثل هذه العلاقة في بعض المناطق: مثل المشافي التي تديرها أنظمة دينية لأداء وظائف تنظيمية معينة، عدا عن حقيقة أنّه حيثما يظهر الطبيب كذلك يظهر القسيس (التطهير من الأرواح الشريرة، أشكال مختلفة من المعونة ... الخ). إنّ الكثير من الشخصيات الدينية العظيمة كانوا "شافين" ("healers") عظاماً، ويُنظر إليهم على أنّهم كذلك: فكرة المعجزات وصولاً إلى بعث الموتى. حتى بالنسبة للملوك، فإنّ الاعتقاد بأنّهم يستطيعون أن يشفوا بمجرد وضع يدهم على المريض ... الخ، استمر مدة طويلة.

[٣] من هنا أتى الإيحاء العام بصفة "المثقف" أو "الأخصائي"، الذي يتسم به مفرد الكاتب والإكليركي *("chierico")* في لغات عديدة ذات أصول رومانسية أو أنّها تأثرت، من خلال اللغة اللاتينية للكنيسة، باللغات الرومانسية، ومعها كذلك اصطلاح الرجل العادي*("laico")*(lay, layman) الذي يقترن بها بمعنى أنّه دنيوي أو غير متخصص.

[٤] وهكذا، فإنّ حقيقة قيام كل إنسان في وقت ما بقلي بيضتين أو رتق مزق في سترته لا تجعلنا نقول بالضرورة إنّه طباخ أو خياط.

[٥] في هذا المجال أيضاً، تقدم المنظمة العسكرية نموذجاً من تدرج معقد بين الضباط التابعين (subaltern officers) والضباط القياديين وضباط الأركان، دعك عن فئة صف الضباط غير المكلفين–، وأهمية هؤلاء الأخيرين أكبر مما يُقرُّ به بشكل عام. ومن الجدير بالملاحظة أنّ كل هذه الأقسام تشعر بتضامن، وفي الواقع أنّ الفئات الأدنى هي التي تظهر روحية الفريق بشكل صارخ، وتستمد من هذا "غروراً" معيناً يعرضها للنكات والتعليقات.

إعادة النظر في صناعة الثقافة

ثيودور أدورنو
Theodor W. Adorno

ربما أن استعمال اصطلاح صناعة الثقافة (culture industry) أول مرة كان في كتاب **جدلية التنوير** (*Dialectic of Enlightenment*) الذي نشرناه، هوركهايمر (Horkheimer) وأنا، في أمستردام عام ١٩٤٧. تكلمنا في مسوّدتنا عن "الثقافة الجماهيرية" (mass culture)، واستبدلنا ذلك التعبير بتعبير "صناعة الثقافة" حتى نستبعد منذ البداية التفسير الذي يواتي مؤيديه: إنه أمر شبيه بثقافة تنبعث عفوياً من الجماهير نفسها، والشكل المعاصر للفن الشعبي (popular art). يجب تمييز صناعة الثقافة عن هذا الأخير إلى أقصى حد. إن صناعة الثقافة تصهر القديم والمألوف في نوعية جديدة. وفي كل فروعها، فإن المنتجات المصمّمة لاستهلاك الجماهير التي تقرر إلى حد بعيد طبيعة ذلك الاستهلاك، تُصنع كلها تقريباً وفقاً لخطة موضوعة. والفروع الفردية متشابهة في المبنى، أو على الأقل تناسب بعضها، وترتب نفسها ضمن نظام يكاد يكون دون ثغرة. ويمكن تحقيق هذا بالقدرات التقنية المعاصرة كما بالتركيز الاقتصادي والإداري. إن صناعة الثقافة تتعمد دمج مستهلكيها من الأعلى. وما يسبب الضرر للاثنين أنها تفرض جمع قطاعي الفن الرفيع والأدنى معاً، اللذين كانا منفصلين آلاف السنين. إن جدية الفن الرفيع يخربها التساؤل حول فعاليته؛ وتنقضي جدية الفن الأدنى مع القيود التمدنية التي

تفرض على المقاومة المتمردة الكامنة فيه، طالما أن السيطرة الاجتماعية لم تصبح كلية بعد. هكذا، ومع أن صناعة الثقافة تراهن دون شك على الوضع الواعي أو اللاواعي للملايين التي تتوجه إليها، فإن الجماهير ليست أساسية وإنما ثانوية، إنها موضوع حسابات؛ ملحقة للآلية. المستهلك ليس سلطاناً كما ترغب صناعة الثقافة أن نعتقد، ليس هو موضوعها بل هدفها. إن التعبير نفسه، وسائط الإعلام الجماهيرية، وقد سُنّ خصيصاً لصناعة الثقافة، ينقل التركيز سلفاً إلى نطاق غير ضار. وهي ليس مسألة اهتمام رئيس بالجماهير، ولا مسألة أساليب الاتصال بحد ذاتها، ولكن الروحية التي تنفخ فيهما، صوت سيدهما (their master's voice). إن صناعة الثقافة تسيء استعمال اهتمامها بالجماهير لكي تستنسخ وتعزز وتقوي عقلية هذه الجماهير التي تفترض أنها محددة وغير قابلة للتغيير. ولكنّ كيفية إمكان تغيير هذه العقلية مستبعدة خلال ذلك كله. إن الجماهير ليست مقياس صناعة الثقافة، بل عقيدتها على الرغم من أن صناعة الثقافة نفسها تكاد لا تستطيع أن تعيش دون التكيف مع الجماهير.

يحكم السلعَ الثقافية لهذه الصناعة، كما عبر عن ذلك بريخت وسوركامب قبل ثلاثين عاماً (Brecht and Suhrkamp)، مبدأ تحققها كقيمة وليس محتواها الخاص المحدد وتشكيلها المتجانس. إن جميع ممارسات صناعة الثقافة تنقل دافع الربح بشكل معرّىً إلى الصيغ الثقافية. ومنذ بدأت هذه الصيغ الثقافية بتحقيق رزق لموجديها كسلع في السوق، كانت تملك شيئاً من هذه الخاصة. ولكنها عندئذ كانت تسعى وراء الربح بشكل غير مباشر فقط، كشيء إضافي إلى جوهرها المستقل ذاتياً. الجديد في صناعة الثقافة هو الأولية المباشرة غير المقنّعة لفعالية محسوبة كلياً وبدقة بالنسبة لمنتجاتها الأكثر نموذجية. إن الاستقلالية الذاتية للأعمال الفنية، وهي بالطبع نادراً ما هيمنت بصيغة كاملة النقاء وكانت دوماً مخترَقة بمجموعة من المؤثرات، قد ألغتها صناعة الثقافة بشكل متحيز؛ سواء أكان ذلك بالإرادة الواعية لمن لديهم مقاليد الأمور أم بدونها. وهؤلاء يشملون الذين ينفذون التعليمات وأولئك الذين يملكون السلطة. إنهم يبحثون، أو كانوا يبحثون، ضمن الأطر الاقتصادية عن فرص جديدة لتحقق رأس المال في البلدان الأكثر تطوراً من ناحية اقتصادية. وغدت الفرص القديمة متقلقلة بشكل أكبر نتيجة لعملية التركيز نفسها التي وحدها تجعل صناعة الثقافة ممكنة كظاهرة كلية الحضور. إن الثقافة، في المفهوم الصحيح، لم تكيف نفسها بكل بساطة مع بني الإنسان؛ ولكنها كانت دائماً في الآن ذاته ترفع احتجاجاً على العلاقات المتحجرة التي كانت تغمر حياتهم، مولية تشريفاً لهم. وفي حدود أن الثقافة تغدو مستوعبة ومندمجة كلياً في تلك العلاقات المتحجرة، يحط ذلك من قدر بني الإنسان مرة ثانية. والكيانات الثقافية المألوفة في صناعة الثقافة تتوقف عن أن تكون سلعاً **بالإضافة** إلى مفهومها السابق، وتغدو سلعاً حقيقية بكليتها وبكل مواصفاتها. إن هذا التحوّل الكمي هو من الضخامة بحيث يستحضر ظواهر جديدة كلياً. وفي النهاية، فإن صناعة الثقافة لا تحتاج حتى أن تطارد بشكل مباشر في كل

اتجاه خلف مصالح الربحية التي نشأت منها. لقد أصبحت هذه المصالح متجسدة في عقيدتها، حتى أنها جعلت نفسها مستقلة عن الرغبة الجامحة لبيع السلع الثقافية التي يتوجب تجرعها في كل حال. تتحوّل صناعة الثقافة إلى علاقات عامة، صنع "ود الجمهور" بحد ذاته، دون اعتبار لشركات معينة أو للأشياء القابلة للبيع. فيحشد في الساحة إجماع غير نقدي، إعلانات صنعت للعالم، بحيث أن كل مُنتَج لصناعة الثقافة يصبح إعلانَه الخاص عن نفسه.

بغض النظر عن ذلك، إن تلك الخصائص التي دمغت في الأصل تحوّل الأدب إلى سلعة حوفظ عليها في هذه العملية. وفوق كل شيء في العالم، فإن لصناعة الثقافة نظريتها في الوجود، هيكلية مكونة من تصنيفات أساسية محافظة بشكل متصلب يمكن التعرف عليها مثلاً من الروايات الإنكليزية التجارية في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر. وما يقدم نفسه على أنه تقدّم في صناعة الثقافة، كالإنتاج الجديد المتواصل الذي تقدمه، يبقى قناعاً لتماثلية أبدية؛ ففي كل مكان تقنّع التغيرات هيكلاً طرأ عليه القدر ذاته من التغيير اليسير الذي طرأ على دافع الربح نفسه منذ اللحظة الأولى التي اكتسب فيها هيمنته على الثقافة.

وهكذا، فإن تعبير "صناعة" يجب ألا يؤخذ حرفياً بالمطلق. إنه يشير إلى توحيد المقياس للشيء نفسه– مثل مقياس أفلام الغرب (Westerns) المألوفة لدى كل مرتاد للسينما–[١] وإلى ترشيد أساليب التوزيع، ولكن ليس بالضرورة إلى عملية الإنتاج. وعلى الرغم من أنّ عملية الإنتاج في الأفلام، وهي القطاع المركزي في صناعة الثقافة، تشبه الصيغ التقنية للعمل فيما يخص توزيع العمل الواسع النطاق، واستخدام الآلات وفصل العمال عن وسائل الإنتاج، ويعبّر عن ذلك النزاع الدائم بين الفنانين النشطين في صناعة الثقافة، وبين أولئك الذين يتحكمون بها، فإن الأشكال الفردية للإنتاج ما زالت محافظاً عليها على الرغم من ذلك. يتقلد كل منتج مظهراً فردياً؛ والفردية نفسها تخدم لتعزيز العقيدة؛ بمعنى استحضار الوهم أن ذاك الذي أصبح وكأنه شيء مادي وحُقق بالتوسط بشكل كامل هو ملاذ من التجربة المباشرة ومن الحياة. الآن، وكما كانت دائماً، فإن صناعة الثقافة موجودة في "خدمة" أشخاص آخرين، محافظة على اتصالها بالعملية المتقلصة لدورة رأس المال، وبالتجارة التي منها كانت ولادتها. وفوق كل شيء، فإن عقيدتها تستخدم نظام النجومية مستعاراً من الفن الفرداني (individualistic) ومن استغلاله التجاري. وكلما ازداد تجريد أساليب عملها ومحتواها عن الإنسانية، يزداد دأب صناعة الثقافة ونجاحها في رفع لواءِ من يُفترض أنهم من الشخصيات العظيمة، وفي تصريف عملها بإثارات عاطفية. إنها صناعية أكثر بالمعنى الاجتماعي، في تبني صيغ صناعية للتنظيم حتى عندما لا يتم تصنيع أي شيءٍ –كما ترى في ترشيد العمل المكتبي– أكثر منها نسبة إلى أي شيء يتم إنتاجه فعلياً وحقيقة من خلال العقلانية التقنية. وتبعاً لذلك، فإن الاستثمار الفاشل في صناعة الثقافة كبير، ويلقي بتلك الفروع التي أصبحت عديمة الجدوى بسبب تقنيات جديدة في أزمة قلّما تؤدي إلى تغيرات نحو الأفضل.

إن مفهوم الأسلوب التقني في صناعة الثقافة متماثل من حيث الاسم فقط مع الأسلوب التقني في الأعمال الفنية. في هذه الأخيرة، يعنى الأسلوب التقني بالتنظيم الداخلي للموضوع نفسه، بمنطقه الداخلي. وبالمفارقة مع هذا، فإن الأسلوب التقني لصناعة الثقافة يتعلق منذ البداية بالتوزيع وبإعادة الإنتاج الميكانيكية، وهو لذلك يبقى دائماً خارجياً بالنسبة لموضوعه. إن صناعة الثقافة تجد دعماً ايديولوجياً تماماً بمقدار ما تحمي نفسها من الإمكانيات الكاملة للأساليب التقنية المتضمنة في منتجاتها. إنها تعيش طفيلياً من خلال الأسلوب التقني للإنتاج المادي للسلع الخارج عن الإطار الفني دون اعتبار للمسؤولية نحو الكل الفني الداخلي المتضمَن في صفاتها الوظيفية (sachlichkeit)، ولكن كذلك دون اهتمام بقوانين الشكل التي تتطلبها الاستقلالية الجمالية. إن النتيجة بالنسبة للملامح الخارجية لصناعة الثقافة هي بشكل أساسي مزيج من تأمين الانسيابية والثبات الصوري والدقة من ناحية، والرواسب الفردانية والعاطفية والرومانسية التي سبق تأهيلها وتكيّفها عقلانياً من ناحية أخرى. وبتبني تدليل بنجامين (Benjamin) على عمل الفن التقليدي بمفهوم الهالة (aura)، وجود ذلك الذي ليس موجوداً، تُعرّف صناعة الثقافة بحقيقة أنها لا تقدم بالمعنى الدقيق مبدأ مضاداً لمبدأ الهالة، ولكنها بالأحرى تحافظ على الهالة المتعفنة كغشاوة ضبابية. وبهذه الطريقة تكشف صناعة الثقافة تجاوزاتها الايديولوجية نفسها.

أصبح من المعتاد مؤخراً بين مسؤولي الثقافة وكذلك علماء الاجتماع التحذير ضد بخس تقدير صناعة الثقافة، في حين يشيرون إلى أهميتها العظيمة في تطوير وعي مستهلكيها. يتوجب أخذها على محمل الجدية دون تعالٍ مثقف. والحقيقة أن صناعة الثقافة مهمة باعتبارها تعبّر عن الروح التي تهيمنَ اليوم. إن من يتجاهل نفوذها بسبب التشكك حول ما تحشوه في الناس يكون ساذجاً. غير أن هنالك تألقاً خادعاً حول الحث على أخذها بجدية. فبسبب دورها الاجتماعي، أسئلة مقلقة يجري كبتها حول جودتها، حول الحقيقة من عدمها، وحول المستوى الجمالي لما تبثه صناعة الثقافة، أو على الأقل استثناؤها مما يدعى علم اجتماع الاتصالات. ويُتهم الناقد بالاحتماء وراء غطرسة المفاهيم المقتصرة على فئة قليلة. وينصح ابتداء تبيان المعنى المزدوج لمفهوم الأهمية الذي يتسلل إلى الاستعمال دون أن يلاحظ. وحتى لو أنه لامس حياة عدد لا يحصى من الناس، فإن وظيفة شيء ما ليس ضمانة لسويته الخاصة. إن تمازج الجماليات مع النواحي التواصلية المتبقية فيه يقود الفن كظاهرة اجتماعية، ليس إلى موقعه الصحيح في معارضة التعالي الفني المزعوم، ولكن بالأحرى إلى الدفاع عن نتائجه الاجتماعية السامة بطرق مختلفة. إن أهمية صناعة الثقافة في التكوين الروحي للجماهير لا يعفي من التأمل حول شرعيتها الموضوعية، كيانها الجوهري، وبخاصة من قبل عِلْم يعتبر نفسه عملياً. على العكس: إن مثل هذا التأمل يصبح لازماً تحديداً لهذا السبب. أن تتعامل مع صناعة الثقافة بالجدية التي يمليها دورها غير المشكوك فيه يعني التعامل معها بشكل جاد نقدي، لا أن ننكمش مرتعدين في وجه طبيعتها الاحتكارية.

بين أولئك المثقفين الحريصين على تكييف أنفسهم مع الظاهرة والمتشوقين لإيجاد معادلة مشتركة للتعبير عن تحفظاتهم ضدها وعن احترامهم لقوتها في الآن الواحد، تسود نغمة تحمّل ساخر، إلا إذا كانوا قد خلقوا سلفاً أسطورة جديدة للقرن العشرين من الارتداد المفروض. ويقول هؤلاء المثقفون إنه في آخر المطاف كل إنسان يعلم ما تدور حوله كتب الجيب والأفلام المتوفرة على رفوف المخازن وبرامج التلفزيون العائلية التي تنتج مسلسلات واستعراضات ناجحة ونصائح إلى المولهين حبّاً وأعمدة التنبؤات الفلكية. غير أن هذا كله غير مضر، حتى أنه بالنسبة لهم ديمقراطي، حيث أنه يتجاوب مع الطلب، وإن كان هذا الطلب قد جرى تحفيزه. ويشيرون إلى أنه كذلك يضفي كل أنواع البركات، مثلاً من خلال نشر المعلومات والنصائح وأنماط السلوك المخففة للتوتر. وبالطبع، كما برهنت كل دراسة اجتماعية تقيس أمراً بسيطاً للغاية مثل مقدار المعرفة السياسية لدى الجمهور، فإن المعلومات هذه ضئيلة، أو أنها لا تقدم ولا تؤخر. إضافة إلى هذا، فإن ما يمكن أن يجنى من نصح نتيجة تجليات صناعة الثقافة هو فارغ وتافه أو أسوأ من ذلك، وأنماط السلوك تلك ملتزمة بالتقاليد إلى درجة لا خجل فيها.

السخرية المزدوجة الوجه في علاقة المثقفين الخانعين مع صناعة الثقافة لا تقتصر عليهم وحدهم، إذ يمكن الافتراض كذلك بأن وعي المستهلكين أنفسهم منقسم بين التسلية المقرّة التي تزودهم بها صناعة الثقافة وشك غير مخبأ تماماً حول حسناتها. ولقد أصبحت عبارة "العالم يريد أن يُخدع" أكثر صحة مما قُصِد لها إطلاقاً من قبل. وكما يجري القول، فإن الناس لا يؤخذون بالخديعة وحسب؛ إن أي خديعة تضمن لهم رضا حتى لو كان عابراً سريع الزوال تكون مرغوبة لديهم على الرغم من أنها مفضوحة لهم. إنهم يرغمون أعينهم على الانغلاق ويعبرون عن الرضا بنوع من الاشمئزاز من الذات، بسبب ما يكال لهم وهم يعلمون تماماً الغرض الذي من أجله تم إنتاجه. وهم يعون، دون الإقرار بذلك، أن حياتهم ستكون غير محتملة مطلقاً حالما يتخلَّوْنَ عن التمسك بأحاسيس الرضا التي هي ليست حقيقية على الإطلاق.

إن أكثر الدفاعات عن صناعة الثقافة طموحاً اليوم تمجد روحها، التي يمكن دون أي مشكلة تسميتها عقيدة، كعامل منظّم. فهي توفر للجنس البشري في عالم يفترض أنه متشوّش ما يشبه مقاييس للتوجيه، وهذا وحده يبدو أهلاً للاستحسان. غير أن ذاك الذي يتصور المدافعون عن صناعة الثقافة أنها تحافظ عليه، تقوم في الواقع على تدميره بشكل كامل أكثر. إن الفيلم الملوّن يدمّر الحانة القديمة اللطيفة إلى حد يفوق ما تستطيع القنابل أن تحققه إطلاقاً: إن الفيلم يبيد صورتها الذهنية المثالية. لا يستطيع أي وطن أن يحافظ على ديمومته إذ تتناوله أفلام تمجده، وتحوِّل بذلك الشخصية الفريدة التي يزدهر بها إلى تماثل قابل للتبادل.

إن ذاك الذي يمكن تسميته ثقافة بحق، حاول أن يحافظ على التمسك بفكرة الحياة الطيبة كتعبير عن المعاناة والتناقض. لا تستطيع الثقافة أن تمثل ذلك الذي له مجرد

وجود أو التصنيفات التقليدية للنظام التي لم تعد ملزمة، والتي تلبسُها صناعة الثقافة لفكرة الحياة الطيبة، وكأنما الواقع الكائن هو الحياة الطيبةَ، وكأن هذه التصنيفات هي مقياسها الصحيح. وإذا كان جواب ممثلي صناعة الثقافة هو أنها لا تقدم الفن إطلاقاً، فإن هذا هو بحد ذاته العقيدة التي يتهرّبون بها من المسؤولية عن ذلك الذي بموجبه تعيش هذه الصناعة. لا يمكن تصحيح أي إساءة مطلقاً بمجرد تفسير كونها إساءة.

إن المناشدة بالنظام وحده دون تحديد ملموس غير مجدٍ؛ والمناشدة بنشر القواعد (norms) دون أن تكون هذه قد برهنت عن جدارتها مطلقاً يتساوى في عدم الجدوى. إن فكرة نظام ملزم موضوعياً، ويتم بيعه إلى الناس بأساليب استعراضية ومبتذلة، لأنه يفتقر إلى الكثير بالنسبة لهم، لا تستطيع ادعاء استحقاقها إذا لم تبرهن عن نفسها داخلياً وبمواجهة الناس. ولكن هذا هو على وجه الدقة ما لا ينشغل به أيٌّ من منتَجات صناعة الثقافة. إنّ مفاهيمَ النظام التي تدكّها في البشر هي دائماً مفاهيم الوضع القائم. وتبقى هذه دون تساؤل حولها أو تحليل، وتبقى فرضيات مسبقة دون تداول جدلي حولها حتى لو لم يعد لها مضمون بالنسبة لمن يقبلونها. وفي مفارقة مع مبدأ كانت (Kant)، فإن الأمر المطلق (categorical imperative) لصناعة الثقافة لم يعد له أي وجه مشترك مع الحرية. إنه يعلن أن عليك أن تتوافق دون تعليمات عما يتوجب التوافق معه؛ توافق مع ذاك الموجود على كل حال، ومع ذاك الذي يعتقده كل شخص في كل حال كانعكاس لقوّتها ووجودها الكلي. إن قوة ايديولوجيا صناعة الثقافة هي بحيث أن التوافق قد حل مكان الوعي. والنظام الذي ينبثق منها لا يُواجَه مطلقاً بما يدعيه أو بالمصالح الحقيقية للناس. غير أن النظام ليس جيداً بحد ذاته، فهو يكون كذلك فقط بصفته نظاماً جيداً. وحقيقة أن صناعة الثقافة في غفلة عن هذا وتمجد النظام على وجه التجريد شاهدٌ على عجز وعدم صدقية الرسالات التي تنقلها هذه الصناعة. وفي حين أنها تدعي قيادة المتحيرين، فإنها تضللهم بنزاعات زائفة عليهم استبدالها بنزاعاتهم هم. وهي تحلّ النزاعات لهم في الظاهر فقط بطريقة يصعب أن تُحَلَّ بها في حياتهم الحقيقية. في منتجات صناعة الثقافة يتعرض البشر للمشاكل فقط لكي يتم إنقاذهم دون أن يصابوا بأذى، عادة من قبل ممثلين لجماعة فاضلة ؛ ثم يجري توافقهم في انسجام فارغ مع العام (the general) الذي عرفوا من تجربتهم في بداية الأمر أن مطالبه لا تستوي مع مصالحهم. ولهذا الغرض فقد طوّرت صناعة الثقافة معادلات تصل حتى إلى مناطق خارجة عن نطاق المفاهيم مثل الترفيه الموسيقي الخفيف. هنا أيضاً يدخل المرء في "اختناق/تشويش"،[٢] إلى مشاكل الإيقاعات التي يمكن فكها فوراً بانتصار النبض الموسيقي الأساسي.

حتى المدافعون عنها أنفسهم يكادون لا يناقضون أفلاطون بشكل مكشوف في قوله إن ما هو غير صحيح موضوعياً وفي جوهره لا يمكن كذلك أن يكون صحيحاً وجيداً

على الصعيد الذاتي للبشر. إن تلفيقات صناعة الثقافة ليست دليلاً لحياة هنيئة ولا فناً جديداً من المسؤولية المعنوية؛ إنما هي بالأحرى حضّ على اتّباع الخط الذي تقف خلفه المصالح ذات القوة الأكبر. إن الإجماع الذي تولّده يقوي السلطة العمياء غير الشفافة. وإذا قيست صناعة الثقافة لا بجوهرها وبمنطقها الخاصين ولكن بفعاليتها، بمركزها في الواقع وبادعاءاتها الصريحة، إذا كان تركيز الاهتمام الجدي هو بالفعّالية التي تحتكم إليها دائماً، فإن إمكانات تأثيرها تصبح ذات ثقل مضاعف. غير أن هذه الإمكانات تكمن في تعزيز واستغلال ضعف الأنا (ego weakness) الذي كتب على الأعضاء الضعفاء في المجتمع المعاصر، بما فيه من تركيز للسلطة. ويتم تشكيل وعيهم في شكل مترد أكثر. وليس من قبيل الصدفة أن بعض منتجي الأفلام الأمريكية الساخرين سُمِعوا يقولون إن أفلامهم يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مستوى أبناء الأحد عشر عاماً، وهم إذ يفعلون ذلك يرغبون جداً في تحويل البالغين إلى أبناء أحد عشر عاماً.

صحيح أن بحثاً شاملاً لم ينتج حالياً حجة متماسكة تبرهن على الآثار الارتدادية لمنتجات معينة لصناعة الثقافة. ولا شك في أن اختباراً يتم تصميمه بخيال بارع يمكن له تحقيق هذا بنجاح أكبر مما يمكن للمصالح المالية القوية المعنية أن تجده مريحاً. وعلى كل حال، يمكن أن يُفترَضَ دون تردد أن الرذاذ المتواصل يجوف الحجر، وبخاصة أن نظام صناعة الثقافة الذي يحيط بالجماهير يكاد لا يحتمل أي انحراف، ويشدّد باستمرار على معادلات السلوك نفسها. إن شكّهم العميق غير الواعي وحده، وهو آخر رواسب الفرق بين الفن والحقيقة التجريبية في التكوين الروحي للجماهير، هو ما يفسّر لماذا لم يدركوا العالم ويتقبّلوه، بأجمعهم، ومنذ أمد طويل على الشكل الذي أنشأته لهم صناعة الثقافة. وحتى لو كانت رسالاتها قليلة الأذى بمقدار ما يُدّعى –ومن الواضح في عديد من المناسبات أنها ليست غير مؤذية، مثل الأفلام التي تتناغم مع حملات الكراهية الرائجة حالياً ضد المثقفين من خلال تصويرهم حسب النماذج النمطية (stereotypes) المعهودة– فإن المواقف التي تستدعيها صناعة الثقافة يمكن أن تكون أي شيء عدا أنها غير مؤذية. إذا حث منجّمٌ قراءَه على القيادة بحذر في يوم معين، فإن ذلك حتماً لا يؤذي أحداً؛ لكنهم سوف يتضررون بالفعل بالبلادة التي تكمن في الادعاء بأن النصيحة الصحيحة (valid) في كل يوم، التي هي بالتالي بلهاء، تتطلب مصادقة النجوم.

إن الاتكالية الإنسانية والعبودية، نقطة الاختفاء لصناعة الثقافة، يصعب وصفها بأمانة أكثر من الأمريكي الذي عبر عن رأيه في مقابلة أجريت معه قائلاً إن مأزق المرحلة المعاصرة سينتهي إذا حذا الناس ببساطة حذو الشخصيات البارزة. وبالقدر الذي تثيره صناعة الثقافة من شعور بالخير بأن العالم هو تحديداً كما ذلك النظام الذي تقترحه صناعة الثقافة، فإن الرضا البديل (substitute gratification) الذي تهيئه للبشر يسرق منهم السعادة نفسها التي تصورها بشكل خادع. إن

الأثر الكلي لصناعة الثقافة ذو طابع مضاد للتنوير ، حيث أن التنوير، كما بيّنا –هوركهايمر (Horkheimer) وأنا– أي الهيمنة التقنية المتصاعدة على الطبيعة، يصبح خداعاً شاملا (mass deception)، ويتحوّل إلى وسيلة لتقييد الوعي. إنه يعيق تطور الأفراد المستقلين الذين يستطيعون تسيير ذاتهم، والذين يحاكمون الأمور ويقررون لأنفسهم بوعي. غير أن هؤلاء هم الشرط المسبق لمجتمع ديمقراطي يحتاج أفراداً بالغين وصلوا سن الرشد حتى يديم نفسه ويتطور. وإذا كانت الجماهير قد هُزِّئت بفوقية دون إنصاف بصفتها جماهير ، فإن صناعة الثقافة ليست بين أقل الجهات مسؤولية عن تحويلها إلى جماهير، ومن ثَمَّ احتقارها، في الوقت الذي هي نفسها تعرقل فيه الانعتاق الذي أصبح البشر ناضجين له بمقدار ما تسمح به قوى العصر المنتجة.

الهوامش

[١] تعرف أيضا بلقب "أفلام رعاة البقر" ، وهي أفلام تروي حياة أقاليم الغرب في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر ، (المحرر).

[٢] كلمة لها معانٍ مختلفة في هذا السياق يريد بها الكاتب التدليل عليها معاً: أحدها "التشويش" وآخر هو أزمة، وثالث يُشير إلى المشاركة في عزف جماعي لموسيقى الجاز "jam" ، (المحرر).

المجـال العام

يورغن هابرماس
Jurgen Habermas

المفهوم

"المجال العام" نعني به، أول كل شيء، نطاقاً من حياتنا الاجتماعية الذي يمكن فيه تكوين ما يقارب الرأي العام. الوصول إليه (access) مضمون لكل المواطنين. إن جزءاً من المجال العام يولد في كل حوار يتجمع فيه أفراد من الخواص ليشكلوا كياناً عاماً (public body).[1] إنهم عندئذ يتصرفون لا كرجال أعمال أو مهنيين يتعاطوْن أشغالاً خاصة، ولا كأعضاء نظام دستوري خاضع لضوابط قانونية من قبل بيروقراطية الدولة. يتصرف المواطنون ككيان عام عندما يتداولون بشكل غير مقيّد –أي بتوفر ضمان لحرية التجمع والترابط وحرية التعبير عن آرائهم وعن نشرها– حول شؤون هي موضع الاهتمام العام. وفي كيان عام كبير، يتطلب هذا النوع من الاتصال وسائط محددة لنقل المعلومات والتأثير على من يستقبلها. إنّ الجرائد والمجلات والراديو والتلفزيون هي اليوم وسائط الإعلام الخاصة بالمجال العام. إننا نتحدث عن المجال العام السياسي مغايرة، مثلاً، مع المجال العام الأدبي، عندما يتناول النقاش العام موضوعات متصلة بفعاليات الدولة. وعلى الرغم من أن سلطة الدولة هي المنفذة، كما يجري القول، للمجال العام السياسي، فإنها ليست جزءاً منه.[2] وعلى وجه التأكيد، إنّ سلطة الدولة تعتبر عادة سلطة

"عامة"، لكنها تستمد واجبها في الاعتناء بخير جميع المواطنين من هذا الجانب من جوانب المجال العام بشكل رئيس. إن المجال العام السياسي يكسب نفوذاً مؤسسياً على الحكومة من خلال آليات هيئات تشريع القوانين فقط عندما تكون ممارسة السيطرة السياسية خاضعة بشكل فعّال للمطلب الديمقراطي بأن تكون المعلومات في متناول الجمهور العام. إن تعبير "الرأي العام" يشير إلى مهام النقد والضبط التي تمارسها هيئة عامة من المواطنين بشكل غير رسمي –ورسمياً كذلك في الانتخابات الدورية– بالنسبة للبنية الحاكمة المنظمة بشكل دولة. إن النظم التي تتطلب أن تكون إجراءات معينة علنية (publizitatsvorschriften)، مثلاً تلك التي تتطلب جلسات محاكمة علنية، لها علاقة كذلك بهذه الوظيفة للرأي العام. إن المجال العام، بصفته قطاعاً يتوسط (mediates) بين المجتمع والدولة الذي ينظم الجمهور العام نفسه فيه كحامل للرأي العام، يتوافق مع مبدأ المجال العام[٣] – مبدأ المعلومات العامة الذي تم سابقاً الكفاح من أجله ضد السياسات المتكتمة للممالك، والذي مكّن منذ ذلك الوقت وجود سيطرة ديمقراطية على فعاليّات الدولة.

ليس صدفة أن هذه المفاهيم للمجال العام وللرأي العام قد برزت أول مرة في القرن الثامن عشر. إنها تكتسب معناها المحدد من وضع تاريخي معين، حيث كان ذلك هو الزمن الذي تأتّى فيه التمييز بين "الرأي" و"الرأي العام". وعلى الرغم من أن مجرد الرأي (الافتراضات الثقافية، والمواقف المعيارية، والتحيّزات، والقيم الجماعية) يبدو كأنه يستمر دون تغيير في شكله الطبيعي كنوع من ترسبات التاريخ، فإن الرأي العام، بحكم تعريفه، لا يستطيع أن ينشأ في حيّز الوجود إلاّ عندما يفترض وجود جمهور عام يحاكم الأمور عقلانياً. إن النقاشات العامة حول ممارسة السلطة السياسية، التي تكون نقدية في مقاصدها وتتمتع بضمان مؤسسي، لم تكن موجودة دائما– إنها نمت من مرحلة معينة للمجتمع البورجوازي، ولم تتمكن من الاندراج في نظام الدولة الدستورية البورجوازية إلا كنتيجة لمجموعة معينة من المصالح.

التاريخ

ليس هنالك ما يشير إلى أن المجتمع الأوروبي في ذروة العصور الوسطى كان له مجال عام ككيان فريد متميّز عن المجال الخاص. وعلى الرغم من ذلك، فإنه ليس صدفة أن رموز السيادة خلال تلك الفترة، مثلاً الختم الأميري، اعتبرت "عامة". كان هنالك في ذلك الوقت تمثيل عام للسلطة. وكان مركز السيد الإقطاعي، أيّاً كان موقعه في هرم الإقطاع، غافلاً عن تصنيفات "العام" و"الخاص"، ولكن صاحب المركز كان يمثل مركزه علانية: كان يظهر نفسه ويقدّم نفسه كتجسيد لقوة "أعلى" دائمة الوجود. لقد حوفظ على مفهوم هذا التمثيل حتى التاريخ الدستوري الأكثر حداثة. وبغض النظر عن درجة انفلاتها من الأساس القديم، فإن سلطة القوة السياسية ما زالت تتطلب اليوم

تمثيلاً على أعلى مستوى بشكل رأس للدولة. غير أن مثل هذه العناصر تنجم عن بنية اجتماعية سابقة للبورجوازية. إن التمثيل في مفهوم مجال عام بورجوازي،[٤] مثلاً تمثيل الأمة (nation)، أو تمثيل تفويض معين ، لا علاقة له بالمجال العام التمثيلي في القرون الوسطى، وهو مجال عام متصل مباشرة بالوجود الملموس لحاكم. وطالما أن الأمير والشرائح الاجتماعية (estates) في المملكة "ما زالت" هي الإقليم، بدلاً من القيام بمجرد وظيفة نواب له، فإن لديهم مقدرة "إعادة التمثيل" (re-present)؛ إنهم يمثلون سلطتهم "حيال" الشعب، لا من أجله.

إن السلطات الإقطاعية (الكنيسة، والأمراء، والنبلاء) التي كان المجال العام التمثيلي مرتبطاً بها أول الأمر تفكّكت خلال عملية طويلة من الاستقطاب . وكانت قد انفصلت في نهاية القرن الثامن عشر إلى عناصر خاصة من ناحية، وعامة من ناحية أخرى. وتغير موقف الكنيسة مع حركة الإصلاح الديني (Reformation): إن الرابطة مع السلطة الربّانية التي كانت الكنيسة تمثلها؛ أي الدين، أصبحت أمراً خاصاً. وقد تولى ما يسمى بالحريّة الدينية ضمانَ ما كان تاريخياً أول نواحي الإدارة الذاتية الخاصة (private autonomy). واستمرت الكنيسة نفسها في وجودها كواحدة من بين الهيئات العامة والقانونية الأخرى. أما الاستقطاب المقابل داخل سلطة الأمراء، فقد أصبح ماثلاً للعيان في فصل الميزانية العامة عن النفقات الخاصة بأسرة الحاكم وحاشيته. لقد أكدت مؤسسات السلطة العامة (public authority)، إلى جانب البيروقراطية والقوات المسلحة، وجزئياً كذلك مؤسسات القانون، استقلالها عن مجال البلاط الأميري المخصخص. وأخيراً، فإن الطبقات الإقطاعية جرى تحويلها كذلك: أصبح النبلاء أدوات السلطة العامة متمثلة في البرلمان ومؤسسات القانون؛ في حين أن المشتغلين بضروب الصنع والمهن، في حدود ما كانوا قد أسسوه من شركات في المدن ومن تنظيمات إقليمية، تطوروا إلى مجال من المجتمع البورجوازي، يقوم منفصلاً عن الدولة كمساحة حقيقية من الإدارة الذاتية الخاصة.

استسلم المجال العام التمثيلي لذلك المجال الجديد، مجال "السلطة العامة" الذي ولد مع الدول القومية والإقليمية، وأصبح النشاط المتواصل للدولة (الإدارة الدائمة والجيش القائم) متفقاً مع دوام العلاقات التي تطورت ضمن تبادل السلع والمعلومات بوجود البورصة والصحافة. وترسخت السلطة العامة في معارضة متماسكة يمارسها أولئك الذين كانوا مجرد خاضعين لها، ولم يجدوا أول الأمر إلا تعريفاً سلبياً لهم داخلها. وكان هؤلاء هم "الأفراد الخواص" الذين استبعدوا من السلطة العامة لأنهم لم يحوزوا على أية مراكز رسمية فيها. ولم تعد لفظة "عام" تشير إلى البلاط "التمثيلي" لأمير يتمتع بالسلطة، ولكن بالأحرى إلى مؤسسة منظمة وفقاً للكفاءة، إلى جهاز يتمتع باحتكار على الممارسة القانونية للسلطة. والأفراد الخواص المشمولون في الدولة، التي هي محل توجه السلطة العامة، أصبحوا الآن يشكلون الكيان العام.

وقف المجتمع، وقد أصبح الآن نطاقاً خاصاً يحتلّ مركزاً معارضاً للدولة، وكأنما هو من جهة مغاير بشكل واضح للدولة. ومن جهة أخرى أصبح ذلك المجتمع محط اهتمام المصلحة العامة (public interest) في قدر أن إعادة إنتاج الحياة في أعقاب اقتصاد السوق الجاري نموه أصبح متجاوزاً لحدود السلطة الفردية المنزلية. إن بالامكان فهم **المجال العام البورجوازي** على أنه مجال الأفراد الخواص المتجمعين في كيان عام، قام بالمطالبة تقريباً على الفور بالنفاذ الى "الصحف الفكرية" الرسمية لاستخدامها ضد السلطة العامة نفسها. وكان يجري الحوار في تلك الصحف، وفي المجلات الأخلاقوية (moralistic) والنقدية، حول السلطة العامة على أساس القواعد العامة للتعاملات الاجتماعية في مجالها المتعلق بالعمالة وتبادل السلع الذي هو في أساسه مخصخص – وإن كانت له صلة بالعام.

النموذج الليبرالي للمجال العام

إن وسيلة هذا الحوار، وهي النقاش العام، كانت فريدة ودون سابقة تاريخية. وكانت الشرائح الاجتماعية الإقطاعية حتى الآن قد تفاوضت من أجل اتفاقاتها مع أمرائها، متوصلة إلى تسوية مطالبها بالسلطة حالة فحالة. واتخذ هذا التطور في إنكلترا، حيث حدد البرلمان السلطة الملكية، مجرىً مختلفاً عنه في القارة الأوروبية، حيث الحقت الممالك سلطات الشرائح الاجتماعية بسلطتها. ثم خرجت الشريحة الثالثة عن هذا الشكل من ترتيب السلطة لأنها لم تعد قادرة على ترسيخ نفسها كمجموعة حاكمة. ولم يعد ممكناً ضمن اقتصاد تبادلي تقاسم السلطة عن طريق تحديد حقوق شريحة النبلاء؛ لأن السلطة الخاصة على الملكية الرأسمالية هي في النهاية أمر غير سياسي. والأفراد البرجوازيون هم أفراد من الخواص، وهم –بهذه الصفة– لا "يحكمون". وهكذا، فإن ادعاءاتهم بالسلطة إزاء السلطة العامة لم توجه ضد تركّز السلطة التي كان يتوجب "التشارك" فيها. وبدلاً من ذلك، فقد تسربت أفكارهم إلى صميم المبدأ الذي تأسست عليه السلطة القائمة. في وجه مبدأ السلطة القائمة، قدم الجمهور العام البورجوازي مبدأ المراقبة؛ وهو المبدأ نفسه الذي يتطلب أن تكون الإجراءات علنية (publizitat). وهكذا، فإن مبدأ المراقبة هو وسيلة لتحويل طبيعة السلطة وليس مجرد أساس واحد من الشرعية يتم وضعه بديلاً لآخر.

كانت جداول الحقوق الأساسية في الدساتير الحديثة الأولى صورة تامة للنموذج الليبرالي للمجال العام: إنها ضمنت أن يكون المجتمع مجالاً للاستقلالية الخاصة ولاقتصار السلطة العامة على وظائف قليلة. كذلك، فإن الدساتير ضمنت أيضاً بين هذين المجالين وجود نطاق من الأفراد الخواص متجمعين ضمن هيئة عامة، يقومون، بصفتهم مواطنين، بنقل احتياجات المجتمع البرجوازي إلى الدولة حتى يتمكنوا –في الوضع الأمثل– من تحويل السلطة السياسية إلى سلطة "عقلانية" ضمن وساطة المجال العام. والمصلحة العامة التي كانت هي مقياس عقلانيةٍ كهذه

تكون مضمونة إذن، وفق الافتراضات المسبقة لمجتمع التبادل الحر للسلع، عندما تكون أنشطة الأفراد الخواص في السوق متحررة من الإلزام الاجتماعي ومن الضغط السياسي في المجال العام.

في الوقت نفسه، اكتسبت الجرائد اليومية السياسية دوراً مهماً؛ ففي النصف الثاني من القرن الثامن عشر أوجدت الصحافة الأدبية منافسة جادة للنشرات الإخبارية الأولى التي كانت مجرد تجميع للبلاغات. وقد أسبغ كارل بوخر (Karl Bucher) على هذا التطور العظيم الوصف التالي: "تحولت الجرائد من مجرد مؤسسات لنشر الأنباء إلى وسائط تعبّر عن الرأي العام وتقوده –أسلحة للسياسات الحزبية. وأدى هذا إلى تحول صناعة الصحافة، وبرز عنصر جديد بين جمع الأنباء ونشرها هو هيئة التحرير. ولكن هذا عنى بالنسبة لناشر الجريدة تحوله من بائع للأخبار الجديدة إلى متعامل بالرأي العام". ضمن الناشرون للجريدة أساساً تجارياً، ولكن دون أن يجعل ذلك منها تجارة بحد ذاتها. وبقيت الصحافة مؤسسة للجمهور العام نفسه، ذات فاعلية كوسيط ومكثّف للحوار العام، انتهت كمجرد جهاز لنشر الأنباء، ولكنها لم تصبح بعد وسيطاً للثقافة الاستهلاكية.

بالإمكان ملاحظة هذا النوع من الصحافة أكثر خلال فترات الثورات، عندما تظهر جرائد المجموعات والتنظيمات السياسية الأصغر، كما حصل مثلاً في باريس عام ١٧٨٩. وحتى في باريس عام ١٨٤٨، قام كل سياسي متوسط المكانة بتنظيم منتداه، ونظم كل آخر منهم جريدته: ٤٥٠ منتدى وأكثر من مائتي صحيفة تم تأسيسها هناك بين شباط وأيار وحدهما. وإلى أن أعطيت الشرعية الدائمة للمجال العام الفاعل من حيث الوظيفة السياسية، كان ظهور جريدة سياسية يعني الالتحاق بالكفاح في سبيل الحرية والرأي العام، وبالتالي، في سبيل المجال العام كمبدأ. ولم تتم إراحة الصحافة الفكرية من ضغوطات قناعاتها إلا بتأسيس الدولة الدستورية البورجوازية. ومنذ ذلك الوقت، تمكنت من التخلي عن موقفها الجدلي الحاد للإفادة من الإمكانات الربحية لمشروع تجاري. لقد بدأ التحول في إنكلترا وفرنسا والولايات المتحدة من صحافة القناعات إلى صحافة تجارية في الوقت نفسه تقريباً من الثلاثينيات في القرن التاسع عشر. وتم خلال عملية الانتقال من صحافة الأفراد الخواص الأدبية إلى الخدمات العامة لوسائط الإعلام الجماهيرية تحول المجال العام نتيجة تدفق المصالح الخاصة التي أعطيت لها أهمية خاصة في وسائط الإعلام الجماهيرية.

المجال العام في الديمقراطية الجماهيرية لدولة الرفاه الاجتماعي

على الرغم من أن النموذج الليبرالي للمجال العام ما زال اليوم مرشداً بالنسبة إلى المطالبة المعيارية بأن تكون المعلومات في متناول الجمهور،[٥] فإنه لا يمكن تطبيقه

على الأوضاع الفعلية لديمقراطية جماهيرية (mass democracy) متقدمة صناعياً ومنظمة بشكل دولة الرفاه الاجتماعي. فمن ناحية، كان النموذج الليبرالي يحوي دوماً عناصر ايديولوجية، لكن يصح القول جزئيا كذلك إنّ الأوضاع الاجتماعية المسبقة التي كان يمكن للعناصر الايديولوجية في وقت ما قرنها بها على الأقل، قد تحوّلت بشكل أساسي. إنّ الأشكال ذاتها التي تجلى فيها المجال العام، والتي كان بإمكان مؤيدي النموذج الليبرالي أن يستشهدوا بها، بدأت نفسها بالتحوّل مع ظهور الحركة الوثيقية (Chartist movement) في إنجلترا وثورة شباط في فرنسا. وبسبب انتشار الصحافة والدعاية، توسع الكيان العام خارج حدود البورجوازية. ولم يفقد الكيان العام حصريته الاجتماعية وحسب، ولكنه فقد أيضاً التماسك الذي تولده المؤسسات الاجتماعية البرجوازية ومستوىً متقدماً نسبيا من التعليم. وأصبحت النزاعات التي كانت حتى الآن محصورة بالمجال الخاص تتطفل على المجال العام. واحتياجات الجماعات التي لم يكن لها أن تتوقع تلبية من سوق تنظم نفسها، أصبحت الآن تتجه نحو التنظيم من قبل الدولة. وأصبح المجال العام، الذي عليه أن يعمل الآن وسيطا لهذه (mediate) الطلبات، حقلاً لتنافس المصالح، وهي منافسات تكتسب شكل نزاعات طابعها العنف. ويصعب لقوانين، تم تشريعها بوضوح "تحت ضغط الشارع"، أن تؤخذ على أنها نبعت من إجماع الأفراد الخواص المنشغلين بالحوار العام. إنها تطابق بشكل غير مستتر تسوية المصالح الخاصة المتضاربة. وتعمل المنظمات الاجتماعية التي تتعامل مع الدولة في المجال العام السياسي، سواء من خلال فاعلية الأحزاب السياسية أم مباشرة في علاقة مع الإدارة العامة. ومع تشابك النطاقين العام والخاص، فإنه ليس فقط أن السلطات السياسية تتولى وظائف معينة في مجال تبادل السلع والعمل الاجتماعي، ولكن القوى الاجتماعية، بالمقابل، غدت تتولى الآن وظائف سياسية. ويؤدي هذا إلى نوع من "إعادة إقطاع" (refeudalization) المجال العام. تجهد المنظمات الكبيرة لتحقيق تسويات سياسية مع الدولة ومع بعضها البعض، مستبعدة المجال العام كلما أمكنها ذلك. ولكن على المنظمات الكبرى في الوقت نفسه أن تطمئن نفسها بأن هنالك على الأقل دعماً استفتائياً من جماهير السكان من خلال استعراض ظاهري للانفتاح (demonstrative publizitat).[٦]

إن المجال العام السياسي لدولة الرفاه الاجتماعي يتميز بضعف خاص في وظائفه النقدية. وفي إحدى الفترات كان يقصد بعملية جعل الإجراءات علنية إخضاع الأشخاص أو القضايا للمنطق العام (public reason)، وجعل القرارات السياسية خاضعة للاستئناف أمام محكمة الرأي العام. ولكن كثيراً ما يكون الوضع الآن أنّ عملية الإعلان العام تخدم بكل بساطة السياسات السرية لمصالح خاصة؛ وأنها تكتسب من صيغة "العلنية" (publicity) مكانة عامة لأشخاص أو لقضايا، وبهذه الطريقة تستحق لهم أو لها التهليل في مناخ من رأي غير عام. إن الكلمات "عمل العلاقات العامة" بحد ذاتها (oeffentlichkeitsarbeit) تفشي الحقيقة بأنّ

من الضروري أولاً الجد في تشكيل مجال عام حالة فحالة، وهو مجال عام نشأ سابقاً عن البنية الاجتماعية. وحتى العلاقة المركزية بين الجمهور العام والأحزاب والبرلمان تتأثر بهذا التغيّر في الوظيفة.

غير أن هذا المنحى نحو إضعاف المجال العام من حيث المبدأ، يعارضه توسيع الحقوق الأساسية في دولة الرفاه الاجتماعي. وتمتد المطالبة بأن تكون المعلومات في متناول الجمهور من أجهزة الدولة إلى كل المنظمات التي تتعامل مع الدولة. وفي القدر الذي يتحقق هذا فيها، تحل هيئة عامة من أفراد خواص منظمين محل هيئة عامة، انقضى أجلها، لأفراد خواص كانوا على علاقة فردية الواحد منهم بالآخر. هؤلاء الأفراد المنظمون وحدهم يستطيعون المشاركة بفاعلية في عملية الاتصال العام؛ هم وحدهم فقط القادرون على استعمال قنوات المجال العام الموجودة في الأحزاب والاتحادات، وعملية جعل الإجراءات علنية التي أنشئت لتسهيل تعامل المنظمات مع الدولة. ويتوجب إعطاء الشرعية للتسويات السياسية من خلال عملية الاتصال العام هذه. وفكرة المجال العام التي احتفظ بها في الديمقراطية الجماهيرية لدولة الرفاه الاجتماعي، وهي فكرة تدعو إلى عقلنة السلطة عبر وساطة الحوار العام بين الأفراد الخواص، تنذر بالانحلال مع التحوّل البنيوي للمجال العام نفسه. ويمكن تحقيق ذلك الآن فقط، على أسس مغيّرة، كإعادة تنظيم عقلانية للسلطة الاجتماعية والسياسية تحت السيطرة المتبادلة لمنظمات متنافسة ملتزمة بالمجال العام في بنيتها الداخلية، كما في علاقاتها مع الدولة وبين بعضها البعض.

الهوامش

[١] يجب أن لا يساوى مفهوم هابرماس عن المجال العام مع مفهوم "الجمهور العام"؛ أي بمعنى الأفراد الذين يتجمعون، إنما مفهومه موجه نحو المؤسسة، وهي يقيناً تكتسب شكلاً ثابتاً فقط من خلال مشاركة الناس. غير أنها لا يمكن أن تنعت ببساطة كحشد من الناس [هذا والإيضاحات اللاحقة لبيتر هوهندال (Peter Hohendahl)].

[٢] إن الدولة والمجال العام لا يتداخلان كما قد يفترض الإنسان من الاستعمال العرضي للّغة، بل هما بالأحرى يواجهان بعضهما كخصمين. ويطلق هابرماس لفظة عام على ذلك المجال الذي كان يفهم قديماً أنه خاص، بمعنى آخر مجال تشكيل الرأي غير الحكومي.

[٣] ما زال بالإمكان تمييز مبدأ المجال العام عن مؤسسة يمكن التدليل عليها في التاريخ الاجتماعي. وهكذا، فإن هابرماس يعني نموذجاً من القواعد وصيغ السلوك، يمكن أن يضمن للمرة الأولى، عملية قيام الرأي العام بوظيفته عينها. هذه القواعد والصيغ السلوكية تشمل: أ. الإتاحة العامة (general accessibility) (مثلا للمعلومات). ب. إلغاء الامتيازات كافة. ج. اكتشاف قواعد عامة وشرعنة عقلانية.

[٤] إن تعبير "يمثل" يستخدم بمفهوم محدد جداً في القسم اللاحق، وتحديدا بأن "يعرض نفسه". والمهم فهمه هو أنّ المجال العام في العصور الوسطى، فيما لو كان يستحق إضفاء هذه الصفة عليه، مرتبط بالشخصي. السيد الإقطاعي والشرائح الاجتماعية الإقطاعية تخلق المجال العام بمجرد وجودها نفسه.

[٥] يجب أن يفهم هنا بأن هابرماس يعتبر أن المبدأ وراء المجال العام البرجوازي لا يمكن الاستغناء عنه، ولكن هذا لا يشمل صيغته التاريخية.

[٦] يجب أن يفرّق الإنسان بين مفهوم هابرماس عن "العلنيّة" (publizitat)، و"المجال العام" (oeffentlichkeit). إنّ مصطلح "publizitat" يصف درجة الأثر العام الذي يولّده تصرف علني. وهكذا يمكن أن ينشأ وضع تستمر فيه صيغة تكوين الرأي العام بينما يكون جوهر المجال العام قد تم تقويضه منذ أمد بعيد.

أسئلة حول الإعلام والديمقراطية
نماذج ومقاربات نظرية

وسائط الإعلام والمجال العام

نيكولاس غارنهام
Nicholas Garnham

من الأمور الشائعة، التأكيد بأنّ الاتصال العام يكمن في قلب العملية الديمقراطية وأنّ المواطنين، إذا كان سيكون لإتاحة التصويت بشكل متساوٍ لهم معنىً مهماً، لا بدّ أن يكون متاحا لهم بشكل متساو كذلك الوصول إلى مصادر المعلومات والفرص المتساوية في المشاركة في الحوارات التي تصدر عنها القرارات السياسية. وبالتالي، أود هنا أن أقول أنّ التغيّرات في بنية وسائط الإعلام وفي سياسة وسائط الإعلام ، سواء نبعت عن تطورات اقتصادية أو عن مداخلات من الجمهور، هي بحق مسائل سياسية لها أهمية بقدر ما لقضية جدوى استحداث التمثيل النسبي أوالعلاقات بين الحكم المحلي والحكومة القومية أوالمساعدات المالية للأحزاب السياسية؛ وأنّ سياسة حكومات أوروبا الغربية إزاء التلفزة بالكوابل (cable television) والبث عبر الأقمار الصناعية لها أهمية قدر أهمية موقفها من تطور أوروبا الموحدة؛ وأنّ لسياسة مجلس الاتصالات الفدرالي(Federal Communications Commission- FCC) إزاء تنظيم البث أهمية قدر مسألة حقوق الولايات، وأنّ السياسيين والمختصين بالعلوم السياسية والمواطنين المعنيين بصحة ومستقبل الديمقراطية يقع على مسؤوليتهم إهمالهم لهذه القضايا.

غير أنّ النظرية السياسية قد أهملت إلى حد كبير ما ينطوي عليه مثل هذا الموقف وأهملت، بشكل خاص، كيف يمكن من وجهة مادية تغذية مؤسسات وعمليات الاتصال العام. لقد تجاهلت الطرق المحددة التي يمكن من خلالها أن يقوم تكوين اجتماعي معين بتأمين هذه الموارد.

إنّني أقول في مكان آخر، في الفصل التاسع، أنّ بنى الاتصالات العامة التي ورثناها، أي تلك المؤسسات التي من خلالها تنشأ وتوزّع وتستهلك البنى الرمزية، تتعرض حاليا لتغيّر عميق. ويتميز هذا التغيّر بتدعيم للسوق وبالتدمير المتصاعد للخدمة العامة كالصيغة المفضلة لتخصيص(allocation) الموارد الثقافية؛ بتركيز على جهاز التلفاز كموضع الخصخصة المتزايدة لصيغة الإستهلاك المنزلية، بسوق ذات مرتبتين موزعة بين الأغنياء بالمعلومات (the information rich) المزودين بخدمات ثقافية ومعلوماتية مختصة وعالية التكلفة والفقراء بالمعلومات (the information poor) المزودين على صعيد جماعي بخدمات ترفيهية ذات صفة متجانسة بإزدياد؛ وأخيرا بتحول في المجالين الإعلامي والثقافي من أسواق هي في الغالب وطنية إلى أسواق هي في الغالب ذات طبيعة دولية. ومن أعراض هذا التحوّل التوسع في الخدمات الجديدة لإيصال التلفزة، مثل أشرطة الفيديو والبث السلكي والبث المباشر عبر الأقمار الصناعية بسيطرة من السوق وعلى أساس دولي؛ التحرير المتزايد من التنظيم (deregulation)، والخصخصة فيما يتعلق باحتكارات وسائط الاتصالات الوطنية؛ تحوّل رويتزر (Reuters) من كونها وكالة عامة للأنباء لتصبح بشكل كبير مزوّدا لخدمات المعلومات التجارية المتخصصة؛ الإختراق المتزايد للرعاية (sponsorship) بالنسبة لتمويل الترفيه والثقافة؛ وتوجه المؤسسات الثقافية ومؤسسات البحث (مثل الجامعات) نحو القطاع الخاص تحت ضغط تخفيض الإنفاق العام؛ الإقتراحات بجعل الربحية مقياس تقديم المعلومات العامة من خلال كيانات مثل دائرة المطبوعات (Stationery Office)، مصلحة المعدات الحربية (Ordnance Survey) ودائرة الطباعة في حكومة الولايات المتحدة (US Government Printing Office)؛ التحول في الخدمة المكتبية (في الولايات المتحدة على الأقل) من مبدأ التوفير المجاني والمفتوح للمكتبات العامة نحو توفير قواعد معلوماتية مملوكة من قبل جهة خاصة على أساس الدفع وفق الإستعمال (payment-by-use) . كل هذه أمثلة على التوجه نحو ما يطلق عليه، عادة من قبل مؤيدي هذه التطورات، مجتمع المعلومات أو اقتصاد المعلومات. إنّ هذا التوجه يمثل تحالفا غير مقدس بين الحكومات الغربية المتهالكة على النمو في تنافس قاتل عليه مع بعضها البعض وبين الشركات العالمية التي تبحث عن أسواق عالمية جديدة للتقنية الإلكترونية ولخدمات وسلع المعلومات. وستكون نتيجة هذا التوجه تحوّلا في ميزان المجال الثقافي بين خدمة السوق والخدمة العامة لصالح السوق بشكل حاسم، ولتحوّل التعريف السائد للمعلومات العامة من نفع عام إلى سلعة خاصة مناسبة.

ماذا تنطوي عليه هذه التطورات إذا قبلنا القول بأنّ أقنية وعمليات الاتصال العام هي جزء لا يتجزأ من العملية الديمقراطية؟

إنّ النقاش حول الآثارالسياسية والوظيفة السياسية لصيغ الاتصال العام كان يتم تقليديا ضمن إطار الثنائية بين الدولة الهيغلية والمجتمع المدني. وكانت النظرية المسيطرة في ذلك النقاش هي النظرية الليبرالية للصحافة الحرّة، والتي افترضت إما أنّ السوق ستوفر المؤسسات والإجراءات الملائمة للاتصال العام لدعم سياسة ديمقراطية، أو قالت بصيغة أقوى أنّ السوق وحدها تستطيع أن تضمن التحرر اللازم من سيطرة الدولة وضغوطاتها. وتمكن النقد الموجه لهذا الموقف من تجميع أدلة هامة على الطريقة التي تؤدي بقوى السوق إلى إفراز نتائج، بالنسبة إلى احتكار القلة ونزع التسييس من المحتوى، بعيدة عن المثال الليبرالي لسوق آراء حرة. ولكن يمكن الحكم على قوة نفوذ النظرية الليبرالية المستمر من خلال عدم ملاءمة الإقتراحات المتولدة عن اليسار لإصلاح الصحافة ومن ضعف متابعة هذه الإقتراحات، إذ أنّ اليسار نفسه يبقى رهين نموذج الصحافة الحرة الموروث من القرن التاسع عشر. وسيطرة هذا النموذج تتمثل أيضا في الطريقة التي لم تنشأ بها نظرية ذات مشروعية مساوية للتعاطي مع الصيغة المهيمنة للاتصال العام ، أي البث . إنّ نموذج الخدمة العامة المنظمة من قبل الدولة ، سواء كان تمويله من أموال عامة أو خاصة، كان ينظر اليه دائما لا كنفع إيجابي ولكن كضرورة مؤسفة فرضتهاالحدود التقنية المتمثلة في ندرة الترددات (frequency scarcity). وأولئك من معسكر اليسار المعارضون لقوى السوق في الصحافة لم يقدّموا رغم ذلك أكثر من مساندة لفظية للبث كخدمة عامة. لقد ركزوا نقدهم على مسألة الطبيعة القسرية أو المهيمنة لسلطة الدولة. وهم، إذ رأوا صيغة الخدمة العامة كغطاء لسلطة كهذه أو كنموذج تسيطر عليه من الداخل قوى تجارية، ركزوا على انتقاد عدم كفاية قواعد التوازن والموضوعية التي يرغم البث كخدمة عامة على العمل ضمنها وعلى الطبيعة القمعية لهذه القواعد. لذلك فقد جنح اليسار إلى اللجوء إما إلى تشكيلات مثالية للاتصالات الحرة ليس لها قوام تنظيمي أو سند مادي، أو إلى الطوباوية التقنية التي ترى في توسع قنوات الاتصالات أمرا مرغوبا فيه لذاته لأنّه تعددي. وكلا الموقفين متصل بصيغة ما، سياسية وفنية، بالتعبير الحر: ومن هنا النقاش الطويل والحملات حول القناة الرابعة، الإيمان المؤثر في كون البث بالكوابل في متناول الجميع، ومساندة اليسار للإذاعة "الحرة" أو المرتبطة "بالمجتمع المحلي" (community radio) إلخ. ومن وجه آخر فإنّ المشكلة بكل بساطة قد تم تأجيلها إلى ما بعد الإستيلاء على سلطة الدولة.

في رأيي أنّ ما تنطوي عليه التطورات الراهنة يمكن فهمه بشكل أفضل، عبر رؤية المشكلة من منظور نظرية المجال العام، كما يمكن هذا الخلاص، بشكل أفضل، من الزام ثنائية الدولة/السوق، ومن قبضة نظرية الصحافة الحرة، بما يترافق مع ذلك من لزوم إعادة تقييم فكرة الخدمة العامة.

إنّ نظرية المجال العام، بشكل خاص كما فصلّها هابرماس (Habermas) ، تطرح أنّ نشوء رأسمالية السوق التنافسية هي التي وفرت الأحوال في بريطانيا القرن الثامن عشر لتطوير كل من نظرية وممارسات الديمقراطية الليبرالية، تماما كما كانت ديمقراطية المشاركة للساحة الأثينية (Athenian agora) تعتمد على العبودية كالأساس المادي. وقد تم ذلك من خلال ما تم توفيره لطبقة سياسية جديدة، البورجوازية، من الوقت والموارد المادية معا لخلق شبكة من المؤسسات داخل المجتمع المدني مثل الجرائد، جمعيات الحوار والمثقفين ، دور النشر، المكتبات، الجامعات، المعاهد التقنية والمتاحف، والتي من خلالها كلها غدا ممكنا لقوة سياسية جديدة، هي الرأي العام، أن تظهر إلى الوجود.

إمتلك هذا المجال العام الخواص الأساسية التالية. كان محميا من سلطة كل من الكنيسة والدولة إذ كان في متناوله موارد إدامة بين دائرة واسعة من أفراد خواص لهم سلطة اقتصادية بديلة. وكان من حيث المبدأ مفتوحا للجميع بالطريقة ذاتها التي كان السوق متاحا فيها للجميع، لأنّ تكلفة الدخول لكل فرد كانت قد انخفضت بشكل حاد نتيجة نمو حجم السوق. وهكذا فقد اتخذ المجال العام الأوجه الشمولية للدولة الهيغلية (Hegelian)، من حيث أنّ عضوية المجال العام ملازمة للمواطنة. وكان جميع المشاركين في المجال العام على أساس من القوة المتساوية لأنّ تكلفة المشاركة كانت موزعة على نطاق واسع وبشكل متوازٍ ولأنّ الثروة الاجتماعية بين البورجوازيين كانت موزعة بشكل متواز. ومن ناحية أخرى فقد كان متميزا عن المصالح الخاصة التي كانت تحكم المجتمع المدني لأنّه التزم بقواعد الخطاب العقلاني، وفقا لتقاليد عصر التنوير، حيث كانت الآراء والقرارات السياسية غير معرضة لممارسات السلطة وإنّما لذلك الجدل المستند إلى البينة ولأنّ اهتمامه كان الصالح العام لا المصلحة الخاصة. وهكذا فقد تولىّ كذلك الأوجه العقلانية للدولة الهيغلية.

ويمضي هابرماس إلى القول بأنّ المجال العام – هذا الحيّز لسياسات عقلانية وشمولية متميزة عن كل من الإقتصاد والدولة – قد دمّرته القوى ذاتها التي أتت به إلى الوجود. إنّ تطور الإقتصاد الرأسمالي باتجاه الرأسمالية الإحتكارية أدى إلى توزيع غير متواز للثروة وإلى أرتفاع تكلفة الدخول إلى المجال العام وبالتالي إلى تفاوت في إمكانية التوصل إلى ذلك المجال والسيطرة عليه. وبشكل خاص فإنّ نشوء الإعلان والعلاقات العامة جسّد هذه الإتجاهات من حيث أنّهما يمثلان السيطرة المباشرة من قبل مصالح خاصة أو حكومية على مجرى المعلومات العامة لصالح توظيفها لا لصالح الخطاب العقلاني، وانما للمناورة. وفي الوقت نفسه فقد أدت هذه التطورات في الإقتصاد إلى تطور ذي علاقة بها في الدولة التي أصبحت هي نفسها مشاركا رئيسا وفعالا في الإقتصاد بحيث أخذت تشارك المصالح الخاصة المنشودة فيه. وفي الوقت نفسه قامت القوى الطبقية الراغبة في الدفاع عن المجال العام وفي توسيعه في مواجهة قوة رأس المال الخاص المعتدية عليه بدعوة الدولة

لتوفير الدعم المادي، مثلا من خلال توفير التعليم العام والمكتبات العامة ونظم للدعم المالي العام للثقافة وهكذا دواليك. بالإضافة فإنّ نموّ دور الدولة كمنسق ومؤمّن للبنية التحتية للرأسمالية الإحتكارية أدى إلى النمو الضخم لقوة الدولة كمصلحة إدارية، مستقلة وبيروقراطية، متميزة عن التحديد العقلاني للأهداف الاجتماعية ولوسائل الوصول إليها في ذلك النطاق السياسي الذي يضمنه وجود المجال العام. وهكذا فإنّ الحيّز بين المجتمع المدني والدولة والذي فتحته ولادة المجال العام قد تم ضغطه، حتى الإنغلاق، من قبل هذين العملاقين المتعاونين.

وبكلمات هابرماس عن ذلك:

> إنّ النموذج الليبرالي للمجال العام . . . لا يمكن تطبيقه على الأحوال الفعلية لديمقراطية جماهيرية متقدمة صناعيا منظمة في شكل دولة الرفاه العام. والنموذج الليبرالي قد تضمّن دائما، الى درجة ما، مكونات عقائدية، ولكنّ من الصحيح كذلك، الى حد ما، أنّ الشروط الاجتماعية المسبقة التي كان بالامكان على الأقل ربط العناصر العقائدية بها في وقت من الأوقات قد تغيّرت بشكل أساسي. (Habermas, 1979).

ويرغب هابرماس أن يميّز من ناحية بين مجموعة المبادىء التي استند إليها المجال البورجوازي والتي أوجدها في محاربته للإقطاع، وبين مجموعة المؤسسات التي جسّدت هذه المبادىء من ناحية أخرى. ففي حين أنّ الأشكالَ التي تجسّد هذه المبادىء قد تتنوع، إلا أنّ المبادىء بالنسبة لهابرماس هي أساس لا يمكن الإستغناء عنه للمجتمع الحر. وهذه المباديء هي سهولة الوصول العام إلى الأمور، خاصة إلى المعلومات، إلغاء الإمتيازات، والبحث عن معايير عامة واعطاؤها مشروعية عقلانية.

إنّ مجموعة المؤسسات المجسّدة التي يتشكل ضمنها الرأي العام والتي تتضمن وسائط الاتصال العام والإنتخابات والمحاكم المتاحة للجمهور، وهكذا دواليك، تتميّز عن الدولة، رغم أنّ مشروعية الدولة الديمقراطية تكمن في دورها كضامنة للمجال العام من خلال القانون.

والرأي العام، بدوره، يجب أن يميّز عن مجرد الرأي كونه يفترض وجود جمهور يحاكم الأمور.

إنّ مركزية هذه المبادىء بالنسبة لهابرماس تستقي من إهتمامه الأكثر عمومية بـ 'الاتصال غير المشوّه' (undistorted communication) . وقد سعى هابرماس، من خلال تطبيق أعراف النظرية النقدية (critical theory)، إلى الوصول لأرضيةٍ صلبة لإسباغ الشرعية على المحاكمة الاجتماعية النقدية وعلى المطالبة بعتق الإنسانيّة. لقد حاول ان يثبت ادعاءات الحقيقة (truth claims) في العلوم الاجتماعية في ما أسماه

الوضع المثالي للكلام (ideal speech situation). وهو يقول بأنّ التفاعل الإنساني، وهو حقل المعاني والقيم، يفترض اللغة مسبقا ويتواجد في اللغة. ثم يمضي ليقول إنّنا نستطيع لذلك أن نكتشف داخل بنية الكلام نفسه الإفتراضات المسبقة التي تشكل أساس كافة التفاعلات الإنسانية وبالتالي كل التنظيم الاجتماعي. وهو يقول إنّنا في كل مرة نتكلم فيها نقدم أربعة إدعاءات بالصحة (validity claims)، وهي امكانية فهم المحتوى، الحقيقة، الملاءمة والإخلاص، وهذه بدورها تتضمن إمكانية تبرير هذه الإدعاءات. وهكذا فإنّ الإدعاء بالحقيقة يدل ضمنيا على سياق اجتماعي يمكن من ضمنه توثيق إدعاءات الواقع (factual claims) حول الطبيعة الخارجية بالبينات والجدل المنطقي، في حين أنّ الإدعاءَ بالملاءمة، أي الإدعاءَ بالحق الاجتماعي بالتصريح ، يشير ضمنا الى سياق اجتماعي يمكن من خلاله مناقشة المعايير الاجتماعية بشكل عقلاني والتوصل إلى إتفاق إجماعي. وفي المجتمعات القائمة فعليا التي يميّزها التفاوت في علاقات القوة وفي توزيع الموارد لا تصدق هذه الأحوال ونكون بالتالي في مواجهة "اتصال مشوّه". ولكن بالنسبة لهابرماس فإنّ الصفة الإنسانية الجوهرية المتمثلة بالكلام توفر الأرضية لمجتمع مثالي يمكن أن نصبو إليه ويمكن بالمقارنة به الحكم على المجتمعات الموجودة والتي يتبين أنّها منتقصة (Habermas, 1982; Held, 1980).

وهكذا فإنّ مفهومَ المجال العام والمبادىء التي يجسدّها يشكلان **نموذجا مثاليا** (ideal type) يمكن بالمقارنة معه الحكم على الترتيبات الاجتماعية القائمة ويمكن أن نحاول تجسيده في مؤسسات فعلية في ضوء الظروف التاريخية السائدة.

إنّ مَواطنَ القوة في هذا المفهوم (الذي يجب أن نتمسك به بحزم) هي أنّه يتعرّف ويؤكد على أهمية المجال المتميّز عن الإقتصاد والدولة للسياسة الديمقراطية، وهكذا فإنّه يساعدنا على الخلاص من إندغام (elision) الإثنين، والذي أشرت إليه سابقا، بإعتباره أحد العقبات الرئيسة في وجه تشكيل رد ديمقراطي على التطورات الراهنة في وسائط الإعلام .

وموطن قوة آخر هو أنّ المفهومَ يحدد أهمية العقلانية والشمولية كمركزي ثقل هامين في أي ممارسة سياسية ديمقراطية ويقدم مقاومة مناسبة لاختزال السياسة سواء بصدامات السلطة، خاصة المصالح الطبقية، أو بمشكلات الأدارة في الدولة. إنّه يرغمنا على التذكر بأنّ الأهداف العمومية في السياسة هي دائما محل للإشكال، كما الخيارات بين منافع عامة غير متوافقة ولا يمكن إختصارها إلى خلافات في المصالح المادية. وهكذا فإنّ مفهوم المجال العام يتحدّى من ناحية تقاليد الصحافة الليبرالية الحرّة انطلاقا من أرضية ماديتها، ومن ناحية أخرى يتحدّى النقد الماركسي لتلك التقاليد من أرضية خصوصية السياسة.

أود الآن أن أعود إلى النقطة التي بدأت منها فأنظرَ إلى ما ينطوي عليه مفهوم المجال العام بالنسبة للنقاش حول بنية ووظيفة وسائط الإعلام الجماهيرية. وسوف أركّز في قيامي بذلك على البث وعلى نموذج البث كخدمة عامة تجسيدا لمبادىء المجال العام. إنّ تركيزا كهذا هو عملية تصحيح واعية للتركيز المعتاد على الصحافة في النقاشات حول وسائط الإعلام والسياسة، وعلى نموذج للصحافة الحرّة مستقى من تاريخ الاتصال المطبوع.

إنّ مواطنَ القوة الكبيرة لنموذج الخدمة العامة الذي ينبغي أن نلزم الولاء له عبر كل التعرجات في النقاش الذي دار بصخب حوله، هي مزدوجة. فهو أولا يفترض مسبقا ثم يطور من خلال الممارسة مجموعة من العلاقات الاجتماعية المتميّزة بصفتها علاقات سياسية لا إقتصادية. وهو ثانيا يحاول تحصين نفسه من سيطرة الدولة (وما ينسى كثيرا أنّ هذه ليست رديفا للسيطرة السياسية). كانت رؤيا رايث (Reith) الأصلية مشتقة دونما شك من تقاليد عهد التنوير الإسكتلندي، وضمن الحدود الضيقة جدا التي سمحت له القوى الإقتصادية والسياسية آنذاك أن يعمل فيها، قامت الممارسة المبكرة لهيئة الإذاعة البريطانية (كما يظهر البحث الحديث الذي أجراه سكانل وكارديف) (Scannell and Cardiff) بمجهود حميد لمخاطبة مستمعيها كإناس سياسيين عقلانيين لا كمستهلكين (Scannell, 1980; Cardiff, 1980). إنّه من السهل القول بأنّ جدول النقاش ونطاق المعلومات اللذين اعتبرا موضع أهمية كانا متصلين بشكل أكيد بتعريف طبقي للصالح العام. وإضافة إلى ذلك فقد قيل بأنّ ولوجَ هيئة الإذاعة البريطانية إلى مجال التثقيف الطبقي كان محكوما عليه بالفشل لأنّ التطلعات العامة كان قد سبق وصاغتها العقيدة الإستهلاكية التي أفرزتها مجموعة العلاقات الاجتماعية المهيمنة في المجتمع إلى درجة أنّ هذه المجموعة البديلة (كما تمثل تجربة راديو لوكسمبورغ) لم يكن بالإمكان فرضها على المستمعين إلا من خلال قوة الإحتكار العمياء. ولكنّ هذاالتحليل لا ينتبه إلى معنى المشروع وأهميته المستمرة كمثل تاريخي وكبديل محتمل، إذ أنّ الإنسانَ يستطيع أن يستخدم الحجة نفسها بأنّ الإنتخابات يجب بكل بساطة إلغاؤها بسبب انخفاض نسبة الناخبين (وبالفعل فإنّ البعض يستخدم هذه الحجّة بالنسبة لسلطة الحكومة المحلية).

إنّ الإشكال مع نظرية الصحافة الليبرالية الحرة ليس فقط أنّ السوق قد أفرزت أوضاعا تمثل احتكارا للأقلية تنتقص المثال الليبرالي أو أنّ الملكية الخاصة تؤدي إلى تلاعب مباشر بالاتصالات السياسية (رغم أنّها تفعل ذلك). إنّ موقعَ الإشكال هو التناقض الأساسي بين الإقتصادي والسياسي على مستوى نظم قيمهما والعلاقات الاجتماعية التي تتطلبها تلك النظم وتساندها. إنّ الفرد يعرّف في الإطار السياسي كمواطن يمارس حقوقا عامة في النقاش والإنتخاب الخ.، ضمن ما اتفق عليه جماعياً من بنيةٍ للقواعد ونحو أهداف معرّفة في المجتمع. إنّ النظام القيمي هو في صلبه اجتماعيٌ والمأرب المشروع للفعل الاجتماعي هو الصالح العام. من

ناحية أخرى فإنّ الفرد يعرّف في الإطار الإقتصادي كمنتج ومستهلك يمارس حقوقا خاصة من خلال الطاقة الشرائية في السوق سعيا لمصالح خاصة، حيث أن ما ينسق تصرفاته أو تصرفاتها هو اليد غير المرئية للسوق.

وحالما ندرك هذا التناقضَ غير القابل للحل يصبح الواجب التحليلي حينئذ مسحَ التفاعلات بين المجالين ويصبح الواجب السياسي الوصولَ إلى التوازن المناسب تاريخيا بين الإقرار من ناحية بأنّ السعي للحرية السياسية قد يتغلب على البحث عن الفعالية الإقتصادية في حين أنّ مقدارَ الحرية السياسية الممكنة يحد منها مستوى الإنتاجية المادية من ناحية ثانية.

إنّ حقلَ وسائط الإعلام الجماهيرية هو مدخل أساسي للتركيز على هذا التناقض لأنّها تعمل في آن واحد عبر المجالين. إنّ جريدة أو قناة تلفزة هي في الوقت نفسه عملية تجارية ومؤسسة سياسية. وإنّ طبيعة المشكلات التي مرت في الغالب دون نقاش والتي يولّدها هذا يمكن تصويرها بالإشارة إلى البناء المفصل للقانون والعرف الذي يحاول تحصين السياسيين وموظفي الخدمة العامة والعملية السياسية ضد السيطرة الإقتصادية – قواعد ضد الرشوة، قوانين تحكم الإنفاق الإنتخابي، والإحتجاج المشروع اجتماعيا (رغم حصول الفساد كثيرا) ضد استخدام المركز العام للكسب الخاص. غير أنّنا في الوقت نفسه نسمح لما نقرّ بأنّه مؤسسات سياسية مركزية مثل الصحافة والبث بأن تدار من القطاع الخاص، وسوف نجد من الغريب الآن أن نجعل حقوق الإنتخاب متوقفة على الطاقة الشرائية أو على حقوق الملكية، غير أنّ إتاحة الوصول إلى وسائط الإعلام الجماهيرية سواء كقنوات للمعلومات أو كمسارح للحوار تسيطر عليها إلى حد كبير مثل هذه القوة والحقوق.

لكنّ عدم التوافق بين الوظائف التجارية والسياسية لوسائط الإعلام ليس مجرد مسألة ملكية وسيطرة، بغض النظر عن أهمية هذين الأمرين. إنّه أكثر من ذلك مسألة منظومة القيم ومجموعة العلاقات الاجتماعية التي يتوجب على وسائط الإعلام التجارية أن تعمل ضمنها والتي بالنتيجة تدعمها، فهذه هي الضارة لا لمجموعة تمثل مصالح سياسية معينة أو لمجموعة أخرى ولكن لعملية السياسة الديمقراطية في صلبها. إنّ الاتصال السياسي يرغَم على التعبير عن نفسه من خلال وسائط الإعلام التجارية. وأقصد بهذا ليس الصحافة وحدها ولكن أيضا البث التابع للخدمة العامة (public service broadcasting) طالما أنّه يتنافس للحصول على الجمهور مع البث التجاري وعلى أساس شروطه السائدة. ويتحول الاتصال العام إلى سياسة المبدأ الإستهلاكي ويسعى السياسيون لكسب حظوة الناخبين المحتملين لا كإناس عقلانيين معنيين بالصالح العام ولكن ضمن الصيغة الإعلانية كمخلوقات ذات شهية عابرة وغالباغير عقلانية يتوجب شراء مصالحهم الذاتية. ترغم مثل هذه السياسة على تبني صيغ المخاطبة العائدة لوسائط الإعلام التي تستخدمها وأن تخاطب قراءها ومشاهديها ومستمعيها من ضمن مجموعة

العلاقات الاجتماعية التي أوجدتها وسائط الإعلام تلك لأغراض أخرى. هكذا تجري مخاطبة المواطن كفرد خاص لا كعضو من الجمهور العام وضمن مجال منزلي مخصخص لا ضمن إطار الحياة العامة. فلنفكر مثلا بالفرق السياسي العميق بين قراءة جريدة في محل العمل أو في مقهى ومناقشتها مع أولئك الذين يشاركون في تلك المجموعة من العلاقات الاجتماعية من ناحية، ومشاهدة التلفاز في دائرة العائلة أو الإستماع إلى المذياع أو مشاهدة شريط فيديو على أساس منزلي فردي من ناحية أخرى. ولنفكر بجهاز استماع سوني ووكمان (جهاز مسجل الموسيقى المحمول–المحرر) (Sony Walkman) كتجسيد واضح للعزلة الاجتماعية مقابل المشاركة في حفلة لغناء الروك.

غير أنّه في حين أرغب بالقول إنّ نموذج الخدمة العامة لوسائط الإعلام يمتلك في جوهره مجموعة من القيم السياسية فعلا، وإنّ العمل به يتطلب ويرعى مجموعة من العلاقات الاجتماعية الأساسية لديمقراطية فاعلة، متميزة عن ومضادة للقيم وللعلاقات الإقتصادية، إلا أنّها في الوقت ذاته في سياق نشاطها التاريخي الفعلي قد أشتركت مع مفهوم هابرماس للمجال العام في فشل حاسم في الإقرار باشكالية الوساطة (mediation) في المجال العام وبالتالي بدور وسطاء المعرفة داخل ذلك النظام. وبشكل خاص فشل نموذج الخدمة العامة في التوافق مع شروط الوظيفة اللازمة والمناسبة لكل من الصحفيين والسياسيين. وبالنسبة لكل من المجموعتين هنالك فشل في التمييز بشكل كافٍ بين وظيفتين متعلقتين بالاتصال داخل المجال العام: جمع وتوزيع **المعلومات** وتوفير منبر **للحوار**.

إنّ الصحفيين العاملين في البث التابع للخدمة العامة يزعمون، تحت راية التوازن والموضوعية، أنّهم يقومون بالوظيفتين وأنّهم يفعلون ذلك باسم الجمهور. غير أنّ هذا يفرز تناقضا، فمن الواضح أنّ وظيفة تقصّي المعلومات وعرضها كما يقوم بها المعلمون على الوجه الأفضل لا يمكن ببساطة أن تساوى بالدعوى السياسية. ويصدق جَي بلملر (Jay Blumler) في هذا المجال (Blumler at al, 1978). ولكنّ الصحفيين لا يخضعون للمساءلة بأي طريقة من الطرق أمام الجمهور الذي يدّعون خدمته وهم بأنفسهم يشكلون مصلحة متميزة. كيف لنا إذن أن نضمن بأنّ وظيفة العرض هذه يتم تنفيذها بشكل مسؤول؟ لا بدّ أن يصحبها تشريع حول حرية المعلومات وما إلى ذلك. كذلك تحتاج إلى صحفيين أفضل تدريبا. وأخيرا فإنّ كلفتها العالية بحدّ ذاتها تعتمد على الخزينة العامة إذ خلاف ذلك تصبح المعلومات ذات الجودة العالية ملكية خاصة غالية الثمن لا منفعة عامة. إنّ هذه المؤسسة المعقدة كلها تتطلب بنية خاصة بها للمساءلة العامة (public accountability) ومنظومة قيم مهنية متميزة عن الحوار السياسي. في هذه البنية يجب أن يعطى قسط أكبر من إتاحة الوصول المباشر لمجالات مستقلة من الخبرات الاجتماعية. إنّ من أوجه النقد الدائمة والمبررة التي يوجهها الخبراء للصحفيين أنهمّ هم أنفسهم الذين يقررون لائحة البنود المناسب

إيرادها وكثيرا ما يقومون في الوقت نفسه بتشويه المعلومات لأغراض العرض. وربّما أنّ هيئات مثل مجلس البحث الطبي (Medical Research Council)، مجلس البحث الإقتصادي والاجتماعي (Economic and Social Research Council)، الخضر للسلام (Greenpeace) ومنظمة التدقيق الاجتماعي (Social Audit) (ويمكن إيراد هيئات كثيرة غيرها) يجب أن تكون لها إتاحة منتظمة للبث ولقنوات الطباعة وأن توظف صحفييها الخاصين لتوضيح الإشكالات القائمة للجمهور العام كخلفية لحوار سياسي أكثر إطلاعا.

وفي الوقت نفسه فإنّ إدارة الحوار في وسائط الإعلام الجماهيرية تتطلب أن يكون مسيّسا بشكل **أكبر** مع إتاحة المجال للأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية المنظمة الرئيسة الأخرى للظهور على الشاشة بشروطها هي. وبالفعل فإنّ المرء يستطيع أن يتصور وضعا يمكن معه أن تكون أي مجموعة تضم عددا من الأعضاء يزيد عن حجم معيّن مؤهلة لأن يتاح لها حيز على الهواء وفي الصحافة الوطنية. ويبدو أنّ هابرماس نفسه يتصور وضعا كهذا عندما يقول بأنّ المجال العام اليوم يتطلب "هيئة عامة من أفراد خواص منظمين"، وهو يقول إنّ هيئات كهذه يجب أن يكون لها نفسها بناء داخلي ديمقراطي. وهو يكتب قائلا إنّ المجال العام "لا يمكن أن يتحقق اليوم إلا على أساس مختلف كإعادة تنظيم عقلانية للسلطة الاجتماعية والسياسية تحت السيطرة المشتركة لمنظمات متنافسة ملتزمة بالمجال العام في بنائها الداخلي كما في علاقاتها مع الدولة وبين بعضها البعض" (Habermas, 1979: 201).

إنّ أحد أوجه القوة لمفهوم المجال العام الذي أريد أن أوكد عليه وأن أربطه بأي إحياء لتصور البث كخدمة عامة هو الشمولية (universalism)، وإنّني أقصد بهذا التصور أنّ مجال بنية القرار السياسي يجب أن يكون متلازماً مع مجال السلطات التي يستهدف السيطرة عليها. وهذا يعني ضمن التقليد الحديث داخل حدود الدولة القومية (nation-state) بحيث تعرّف المواطنة في هذه الدول نسبة إلى حقوق وواجبات معينة ومعممة وطنيا. إنّ مبدأ ربط الإنتخاب بحقوق الملكية كان تعبيرا هاما عن هذا لأنّه أقر بأهمية العلاقة بين حق المشاركة في اتخاذ القرار وبين ما لا يكون من السهولة تفاديه من تورّط في نتائج تلك القرارات. وإنّه تحديدا لهذا السبب لا يجوز منح رأس المال حقوقا كهذه طالما أنّه يستطيع أن ينساب بسهولة عبر الحدود الدولية. وضمن هذا الإطار من الحقوق والواجبات يرغم المواطنون كافة على التعايش مع نتائج الحوار السياسي سواء كانوا في الجانب الرابح أو الخاسر منه. وهكذا فإنّ المساهمة الديمقراطية الصحيحة لا يمكن، وفقا لتعريفها، أن تكون لا مسؤولة. وتتجسّد هذه الحقيقة الهامة في بعض البلدان بقوانين تطلب من كل المواطنين أن يدلوا بأصواتهم. وفي حين يتضح أنّه من المستحيل ومن غير المرغوب فيه في آن واحد أن يطلب من جميع المواطنين المشاركة بحد أدنى من استهلاك المعلومات السياسية والحوار حولها أو أن تكون مشاركتهم في الانتخابات مرهونة بمثل هذه المشاركة، إلا أنّ ذلك من حيث المبدأ هو مجرد نتيجة لجعل الإنتخاب

واجباً. وبالفعل فإنّ هذا هو المبدأ الذي جندته الاتحادات المهنية بشكل صحيح ولو كان غير ناجح ضد الإقتراع البريدي الإلزامي. وإذا كنا سنأخذ الديمقراطية مأخذ الجد فإنّ على السياسة العامة أن تحابي مشاركة المواطنين في مثل هذا الحوار. وإذا كان هذا هو الحال، فإنّ الحوارَ يجب أن يشتمل على أكبر عدد ممكن من الآراء الموجودة في المجتمع حول القضايا المطروحة. وهذا، بموجب تعريفه، لا يمكن أن توفره وسائط إعلام خاصة بفئات معينة أومنعزلة عن بقية المجتمع ولا تخاطب إلا فئة معينة من الفئات ذات المصالح أومجموعة الملتزمين حزبيا. وبالنسبة للقضايا القومية لا بدّ أن يتم الحوار على مستوى قومي وهذا ما يقوضه تعدد خيارات المشاهدة والإستماع المتزامنة. إنّ هذا هو الجوهر العقلاني للنقاش المجند لصالح بث الخدمة العامة الثنائية الموجودة حاليا في بريطانيا. وتحديدا إنّ وجود بؤرة قومية للحوار السياسي والمعلومات السياسية أمر مهم بالنسبة للعملية السياسية القومية. ومشكلة درجة العلاقات اللازمة بين قنوات الاتصال والسلطة السياسية تتخذ إذن بعدا مختلفا عندما ننظر إلى الوجه عبرالقومي (transnational) للتطورات الراهنة لوسائط الإعلام .

إذا كنا نرى ان بنى وسائط الإعلام مركزية بالنسبة لنظام الحكم الديمقراطي، وإذا كان على شمولية وسائط الإعلام أن تجاري شمولية شكل الحكم، فإنّ العملية الحالية التي يتم بها تآكل السيطرة القومية على وسائط الإعلام هي جزء من تلك العملية التي يجري بها نقل السلطة في الإقتصاد إلى المستوى الدولي دون تطوير مواز لبنى سياسية أو لبنى اتصالات مناسبة. ويبدو هذا واضحا منذ الآن من المشكلة التي تواجه الحكومات الأوروبية بالنسبة للبث عبر الأقمار الصناعية من حيث محاولة ملائَمة نُظمَها المختلفة المعنية بالسيطرة على الإعلان. والأمر نفسه كذلك بالنسبة ألى أنظمتها فيما يتعلق بالإتاحة السياسية .

لنكن واضحين. إنّ من مصلحة المسيطرين على رأس المال المتعدد الجنسيات أن يبقوا الدول القومية ومواطنيها في وضع من التفكك والجهل الذي يولد الإختلال الوظيفي ، ولا يوحدها إلا بنى لها علاقة بالسوق يمكن من خلالها انسياب رأس مال كهذا بحرّية، في حين يقومون في الوقت نفسه بتطوير شبكات الاتصالات الخاصة المملوكة لهم. إنّ تطور **الفايننشال تايمز** (*Financial Times*) **والوول ستريت جورنال** (*Wall-Street Journal*) والتطور، على مستوى دولي، لشبكات البيانات (data networks) والخدمات الخاصة ذات التكلفة العالية، والمملوكة للخواص، لخدمة مجتمع الشركات ووكلائها، هو مؤشر واضح على هذا الإتجاه. إنّنا لا نواجه فقط تحدي إدامة وتطوير المجال العام على مستوى قومي. إنّ هذا التطوير سيتم تجاوزه ببساطة إن نحن لم نقم في الوقت نفسه، وربما بإلحاح أعظم، ببدء تطوير مجال عام على المستوى الدولي حيث يكاد لا يقوم مثل هذا المجال حاليا. وإنّه في هذا المجال يتوجب أن ترى التهديدات الراهنة لليونسكو وللاتحاد الدولي للتلغراف (International Telegraphic Union- ITU) والتي

تقودها حكومة الولايات المتحدة ولكن بدعم وتشجيع من المملكة المتحدة، على ما هي عليه: محاولات لتدمير المجال العام – مهما كان صغيرا – الموجود فعليا على المستوى الدولي. ومن اللافت والأهمية أنّ الجريمة التي تتهم هذه المؤسسات بها هي "التسييس".

حاولت أن أناقش هنا أنّ الدفاع اللازم عن المجال العام والتوسيع الضروري له كجزء عضوي من المجتمع الديمقراطي يتطلب منا إعادة القيمة لنموذج الخدمة العامة للاتصال العام وأن نقوم بالدفاع عنه، مع ضرورة أن نكون في آن واحد ناقدين لواقع تحققه التاريخي، وأن نبني على إمكانات جوهره العقلاني في مواجهة التهديدات القائمة والنامية لاستمرار وجوده.

إعادة تصور وسائط الإعلام كمجال عام

جيمس كاران
James Curran

إنّ النظريات الليبرالية التقليدية حول وسائط الإعلام قد شُرحت بكثرة، ما جعل نقاط منطقها المركزية تبدو مألوفة بشكل قد يكون متعباً. كذلك فإنّ المقاربات التقليدية الشيوعية والماركسية هي نقاط مرجعية مرسخة ضمن السجال المعاصر. غير أنّ الأمر نفسه ليس صحيحاً، في بريطانيا على الأقل، بالنسبة للمنظورات الديمقراطية الراديكالية لوسائط الإعلام.[1] إنّ هذه المنظورات تظهر في مقالات نقدية موجهة لوسائط الإعلام الرأسمالية، في الدعوة لأن يكون البث خدمة عامة، في الافتراضات العملية للصحافيين الراديكاليين، وبشكل مجتزأ في الخطابات والمقالات والتعليقات الأكاديمية. غير أنّها، عندما يتم تجميعها، تمثل أسلوباً في تفحص دور وسائط الإعلام متماسكاً ومثمراً، ويتوجب أن يأخذ مكانه إلى جانب المنظورات الليبرالية والماركسيةالمعروفة أكثر.

لذلك، فإنّ هذا الفصل يسعى إلى تجميع العناصر المنتقاة من مصادر مختلفة للتقليدالديمقراطي الراديكالي، وتقديمها على أنّها "نظرية" رسمية، ويقوم بهذا من خلال إظهار تخطيطي للفوارق بين المنحى الراديكالي ومنافسيه الرئيسين (انظر الجدول ٩/١ كخلاصة عن هذا).

يتقاطع هذا التخطيط (schema) مع التمثيل الحديث لوسائط الإعلام والمجال العام الأكثر انتشاراً – التحليل التاريخي الذي قدمه يورغن هابرماس (Jurgen Habermas)؛ لقد أثارت دراسته بحق جدلاً واسعاً. ويتبع هذا البحث انعطافاً يتمثل في تقييم حججه على ضوء البحوث التاريخية اللاحقة. ويؤمل أن يبرر هذا الاستطراد ما يلقيه من ضوء على دراسة كان لها أثر **حاسم**؛ كما أنّه يبرز الطريقة التي يمكن للبحث التاريخي من خلالها –وهو الأصل المهمَل للدراسات عن وسائط الإعلام – أن يسهم في الحوار حول دور وسائط الإعلام في الديمقراطيات الليبرالية.

وتنضوي، ضمن النظريات المتنافسة والتفسيرات التاريخية لوسائط الإعلام، توصيفات بديلة لتنظيمها. وكلٌ من النهج الليبرالي والماركسي يحتوي على ثغرات رئيسة. وينتهي البحث بمحاولة للتعريف بنهج ثالث يتفادى النواقص في كل من الليبرالي والماركسي ويبني على نقاطهما القوية.

الجدول ١/٩: المنظورات البديلة لوسائط الإعلام

	الليبرالي	النقد الماركسي	الشيوعي	الديمقراطي الراديكالي
المجال العام	حيّز عام	هيمنة طبقية	–	ساحة عامة للتنازع
الدور السياسي لوسائط الإعلام	ضبط الحكومة	وكيل السيطرة الطبقية	دعم أهداف اجتماعية	التمثيل/الموقف الموازن
نظام وسائط الإعلام	سوق حرة	رأسمالي	ملكية عامة	سوق مسيطر عليها
النمط الصحافي	غير متحيز	تابع	وعظي تعليمي	مناوئ
الترفيه	لفت الأنظار/ الإرضاء	تخديري	التنوير	المجتمع يتواصل مع نفسه
الإصلاح	الضبط الذاتي	غير قابل للإصلاح	فرض الليبرالية	التدخل الحكومي من اجل المصلحة العامة (public intervention)

النهجان الليبرالي والراديكالي

وفقاً للنظرية الليبرالية الكلاسيكية (liberal theory)، فإنّ المجال العام (أو "المنبر العام" حسب الاصطلاحات الأكثر تقليدية) هو المجال بين الحكومة والمجتمع الذي يمارس فيه الأفراد من الخواص سيطرة رسمية وغير رسمية على الدولة: سيطرة رسمية من خلال انتخاب الحكومات، وسيطرة غير رسمية من خلال ضغط الرأي العام. ووسائط الإعلام مركزية في هذه العملية، فهي توزع المعلومات الضرورية للمواطنين حتى يقوموا باختيار واعٍ (informed choice) وقت الانتخابات؛ وهي

تسهل تشكيل رأي عام من خلال توفير منبر مستقل للحوار؛ وهي تمكن الناس من تكوين سلوك الحكومة من خلال التعبير عن آرائهم. وهكذا، فإنّ وسائط الإعلام هي المؤسسات الرئيسة في المجال العام أو، وفق بلاغية ليبرالية القرن التاسع عشر، "الشريحة الاجتماعية الرابعة في المملكة".

إنّ الرواية التقليدية لهذه النظرية مؤسسة على نظرة مفرطة في البساطة، للمجتمع كتجمع للأفراد، وللدولة "كمركز السلطة".[٢] لذلك، فإنّ العلاقة الاجتماعية الرئيسة التي تتطلب المراقبة من قبل وسائط إعلام دائمة اليقظة هي الرابطة بين الأفراد والدولة. وبالفعل، فإنّ وسائط الإعلام في بعض شروحات النظرية الليبرالية تمارس وظيفة حراسة دائمة ترصد أي إساءة استعمال للسلطة التنفيذية وتصون الحرية الفردية.

غير أنّ إحدى مشاكل هذه المقاربة هي فشلها في أن تأخذ بعين الاعتبار بشكل كاف الطريقة التي تمارس بها السلطة من خلال بنى رأسمالية وأبوية، وهي نتيجة ذلك لا تنظر إلى وجه العلاقة بين وسائط الإعلام والانقسامات الاجتماعية الأوسع في المجتمع، وتتجاهل كذلك الطريقة التي نُظمت وحُشّدت بها المصالح جماعيا، وبالتالي فإنّها لا تخاطب مسألة كيفية قيام وسائط الإعلام بوظيفتها بالنسبة للنظم الحديثة للتمثيل في الديمقراطيات الليبرالية. وتبعاً لذلك، فإنّها لا تملك مقولة مفيدة حول الطريقة التي تمكّن وسائط الإعلام من بعث الحيوية في بنى الديمقراطية الليبرالية.

إنّ نقطة البداية في التوجه الديمقراطي الراديكالي هي أنّ دور وسائط الإعلام يتعدى ذلك الذي عرّفته الليبرالية الكلاسيكية. إنّ وسائط الإعلام هي ميدان قتال بين قوىً متصارعة. والكيفية التي تتجاوب بها لهذا النزاع وتعمل كوسيط له تؤثر على توازن القوى الاجتماعية، وفي النهاية على توزيع المكافئات في المجتمع.

لذلك، فإنّ أحد المتطلبات الأساسية لنظام ديمقراطي لوسائط الإعلام يجب أن يكون تمثيله لكل المصالح المهمة في المجتمع. إنّ عليه تسهيل مشاركتهم في المجال العام، وتمكينهم من المساهمة في الحوار العام، وأن يكون لهم دور في تشكيل السياسة العامة. كذلك على وسائط الإعلام تسهيل عمل المؤسسات التمثيلية، وأن تكشف عملياتها الداخلية ليفحصها الجمهور ويتداولها الرأي العام. وباختصار، فإنّ دوراً مركزياً لوسائط الإعلام يجب أن يعرّف على أنّه **مساعدة التفاوض أو التحكيم المتكافئين بين المصالح المتنافسة من خلال ممارسات ديمقراطية**.

غير أنّ هنالك غموضاً أساسياً ضمن التقليد الديمقراطي الراديكالي. فالاتجاه الأقل راديكالية يقول إنّ على وسائط الإعلام أن تعكس التوازن السائد للقوى في المجتمع: إنّ نظاماً "تمثيلياً" لوسائط الإعلام يعرّف ضمنياً وفق أطر البنى القائمة للسلطة. وقد أدّى هذا إلى نظم إذاعية سعت، بوسائط مختلفة، إلى أن تعكس توازن القوى السياسية أو الاجتماعية في المجتمع. واتخذ هذا في السويد شكل مساهمة

حركات شعبية تمثيلية في الهيكل القيادي للإذاعة؛ واتخذ في ألمانيا وفنلندة نمط جعل تخصيص التعيينات الإذاعية قائمة جزئياً على مبدأ التمثيل السياسي النسبي؛ واتخذ في هولندة شكل تخصيص الوقت الإذاعي والإمكانات التقنية إلى منظمات تمثيلية؛ واتخذ في بريطانيا وغيرها شكل فرض واجب عام على البث الإذاعي للمحافظة على توازن سياسي بين الأحزاب السياسية الرئيسة.

ولكن هنالك اتجاهاً آخر ضمن التقليد الديمقراطي الراديكالي يعتقد أنّ على وسائط الإعلام أن تكون وسيلة للتوازي (ولكن ضمن إطار يضمن تمثيل كل المصالح). ويتم التعبير عن هذا أحيانا باصطلاحات أخلاقية وحيادية سياسياً: على وسائط الإعلام أن تفضح الإساءات، وأن تصحح المظالم، وأن تخضع ممارسة السلطة للتفحص النقدي العام (سواء قامت بهذا الاتحادات المهنية أم شركات الأعمال). ويتم طرح هذا بشكل بديل باصطلاحات راديكالية أكثر صراحة: على وسائط الإعلام أن تسعى لتصحيح عدم توازن القوة في المجتمع. وهذا يعني بشكل حاسم **توسيع إمكانية الوصول إلى القطاع العام** في المجتمعات التي تكون للنُخب فيها مقدرة متميزة على الوصول إليه. وهو كذلك يعني التعويض عن الموارد والمهارات الأدنى للمجموعات التابعة في الدفاع عن مصالحها وتبريرها، مقارنة بالمجموعات المهيمنة. ومع أنّ هذا الطرح قد يُعرض بشكل يجعله يبدو نخبوياً ومعارضاً لنظام "تمثيلي" لوسائط الإعلام، فإنّ له أساساً من العقلانية. وحيث أنّه ليست هنالك ديمقراطية ليبرالية "قائمة فعلياً" تشكل نظام حكم متعدد الأطراف (polyarchy) تتوزع فيها السلطة بشكل متوازٍ، أو بتوازن نموذجي، فإنّ من المشروع لوسائط الإعلام أن تعمل كقوة موازنة.

كذلك يختلف الطرح الراديكالي عن الطرح الليبرالي التقليدي بالطريقة التي يتصور فيها دور وسائط الإعلام في الديمقراطيات الحديثة. وبموجب النظرية الليبرالية التقليدية، تُفهم وسائط الإعلام بشكل رئيس كقنوات عمودية للاتصال بين المواطنين الخواص والحكومة: إنّها تغذي الخيار الفردي وقت الانتخابات، وتؤثر على الحكومات من خلال التعبير عن الرأي الجماعي للمواطنين الخواص. وبالمقارنة مع هذا، فإنّ التوجه التعديلي الراديكالي يطرح منظوراً أكثر صقلاً ينظر إلى وسائط الإعلام كتركيب معقد لقنوات الاتصال، العمودية والأفقية والمتقاطعة، بين الأفراد والمجموعات وبُنى السلطة. ويأخذ هذا بعين الاعتبار حقيقة أنّ المصالح الفردية تجري حمايتها وتنميتها في الديمقراطيات الليبرالية الحديثة من خلال مؤسسات جماعية كالأحزاب السياسية، ومجموعات الضغط، وعلى المستوى الإستراتيجي، من خلال تكوين وإعادة تشكيل التحالفات والائتلافات. ودور وسائط الإعلام هو تسهيل هذا النظام الدقيق للتمثيل، وجعله ديمقراطياً، من خلال تعريض آلية اتخاذ القرار ضمن المؤسسات للكشف أمام الجمهور العام ولمناقشته لها.

ويمكن إعطاء مثل عن هذا لو نظرنا إلى علاقة وسائط الإعلام بناحية واحدة صغيرة في النظام المعاصر للتمثيل – اتخاذ القرار في اتحاد نقابي. إنّ مجلة يملكها اتحاد

نقابي يجب أن توفر قناة اتصال بين قيادة الاتحاد وقاعدته:[٣] يتوجب عليها إعلام الأعضاء بالقرارات المتخذة باسمهم، وأن تكشف عن عمليات توسط السلطة في الاتحاد، وأن تنقل ردود فعل الأعضاء. وبشكل أكثر عمومية، إنّ عليها أن تسهل الحوار داخل الاتحاد حول أنجع الأساليب لدفع مصالح الأعضاء بتعريفها الواسع، حتى يمكن للمبادرات والآراء أن تصدر عن القاعدة، وتكون محل حوار جماعي. وبما أنّ التضامن حيوي لمصلحة أعضاء الاتحاد، فإنّ على المجلة كذلك أن تبرز رموز التماثل الجماعي (collective identification). غير أنّ مجلة الاتحاد، ومعها التعميمات وأشرطة الفيديو الصادرة عنه، ما هي إلا بعض قنوات الاتصال الموسّط (mediated communication) التي تربط عضوية الاتحاد. ويتعدى هذه عدد من الاتصالات ذات قوة محتملة أكبر –برامج التلفزيون، والراديو، والجرائد، والمجلات– تصل إلى أعضاء مختلفين للاتحاد ناقلة رسائل مختلفة. وهذه المُدْخلات المختلفة توفر بيئة من الاتصالات تمثل بشكل كافٍ السياقات والمعاني الضمنية الأوسع لقرارات الاتحاد، وتغذي الحوارات الداخليةً المؤدية إلى تشكيلها.

إنّ الخلاف في الطرح بين المنظورات الليبرالية التقليدية والراديكالية، يؤدي كذلك إلى قيام أحكام معيارية مختلفة حول ممارسات الصحافة. وإنّ الاتجاه السائد في الفكر الليبرالي يمجد قانون الموضوعية المهنية بتوكيداتها على التجرد البعيد عن المصلحة، والتفريق بين الواقعة والرأي والموازنة بين الادعاء والادعاء المضاد. وينبع هذا عن القيمة التي تضعها الليبرالية المعاصرة على دور وسائط الإعلام كقناة للمعلومات بين الحكومة والمحكومين.[٤]

وبالمقارنة مع هذا، فإنّ المقاربة الراديكالية ترتبط غالباً مع أساليب صحافية متحزبة أو تحقيقية. وينبع هذا عن التأكيدات التي يضعها العرف الراديكالي على الدور المناوئ والتوازني لوسائط الإعلام، ولكنه يُبرَر كذلك من خلال هجوم متسع على عرف الصحافة "الموضوعية". ويقولون إنّ عدم الانشغال في الموضوع يشجع الاعتماد السلبيّ على مؤسسات ومجموعات عظيمة القوة كمصادر "موثوقة"؛ وهو يرعى صحافة كسولة يفشل من خلالها الصحافيون في التنقيب المستقل عن المعلومات، وفي تقييم الحقيقة دون الباطل؛ وفوق كل شيء، فإنّ التأكيد التقليدي على "الأنباء الجدية" (hard news) وعلى التقارير الواقعية (factual reporting) يحجب عن الصحافيين اعتمادهم غير الواعي على الأطر السائدة في انتقاء الأخبار وصياغة معناها. أما وقد قيل هذا، فإنّ هنالك فروقات في الطروحات ضمن المعسكر الراديكالي، فأحد اتجاهات التفكير يؤكد على الحاجة للموازنة بين التصريحات والمنظورات والتفسيرات المختلفة. ومع أنّ هذا لا يختلف كثيرا عن الطرح الليبرالي، فإنّ بالإمكان تبريرَه ضمن أطر العرف الراديكالي. إنّ الطرح "المتوازن" يفترض أنّ الدفاع عن قضية ما وتمثيل الجماعات يؤمّنان من خلال التعددية الداخلية لكل واحدة من وسائط الإعلام، والعرف المتحزب يفترض أنّ ذلك يؤمّن من خلال النطاق الكامل لوسائط الإعلام.

لقد ناقشنا حتى الآن وسائط الإعلام من خلال مفاهيم سياسية تقليدية. ولكن فارقاً مهماً بين الطرح الليبرالي التقليدي والطرح الراديكالي هو أن هذا الأخير كثيراً ما يتبنى تعريفاً أوسع وأكثر شمولاً لما هو سياسي. وفي كثير من الطروحات الليبرالية، يستوي المجال العام والنطاق السياسي، ويُعرّف الدور العام لوسائط الإعلام نسبة إلى الحكومة. وبالمفارقة مع هذا، فإنّ المعلقين الراديكاليين كثيراً ما يرفضون قبول التمييز التقليدي بين المجالين الخاص والعام، الذي يشكل أساس التعريف الليبرالي للمجال العام. ويقال إنّ الدور الوسيط للصحافة والإذاعة يمتد إلى كل المناطق التي تمارَسُ فيها السلطة على الآخرين، بما في ذلك مكان العمل والمنزل. ويعرّف النفوذ الذي تمارسه وسائط الإعلام ليس فقط نسبة إلى أفعال الحكومة، ولكن كذلك نسبة إلى تحقيق تعديلات في المقاييس الاجتماعية والعلاقات ما بين الأشخاص.

ويعود إلى هذا السبب، جزئياً، أنّ للطروحات الليبرالية التقليدية والراديكالية الديمقراطية مفاهيمَ مختلفة للترفيه. ومن وجهة المنظور الليبرالي التقليدي، فإنّ الترفيه إشكالي، وهو لا ينسجم بيسر ضمن إطار التحليل الليبرالي، من حيث أنّه ليس امتداداً للحوارالعقلاني– النقدي (rational-critical debate) وليس جزءاً من انسياب المعلومات بين الحكومة والمحكومين إلا بمعنى غير مباشر. ويميل المعلقون الليبراليون إلى الرد على هذا الإشكال بواحدة من ثلاث طرق، فقد انتقد البعض نمو وسائط الإعلام الترفيهية على أنّه انحراف مؤسف عن الغرض الديمقراطي الأساسي والوظيفة الديمقراطية المركزية لوسائط الإعلام، في حين قام آخرون ببساطة بتجاهل وجود الترفيه وبحثوا في وسائط الإعلام وكأنّ مضمونها السياسي كان ميّزتها المركزية أو الميّزة التي تعرّفه.[٥] أما الرد الثالث فكان البحثَ في الترفيه وكأنّه صنف منفصل لا علاقة له بالدور السياسي لوسائط الإعلام، وتعريفَ الموقف الليبرالي على أنّه توفير الترفيه بشكل يوصل رضا المستهلكين (consumer gratification) إلى حده الأقصى.[٦]

بالمفارقة مع هذا، فإنّ الإطارَ الراديكالي للتحليل يتسع دون صعوبة للترفيه في وسائط الإعلام، حيث أنّه لا يرتبط بتعريف ضيق للسياسة موجه نحو الدولة. وكما قال ريموند وليامز (Raymond Williams) يوماً: فإنّ معظمَ نتاج وسائط الإعلام هو طريقة "للتحدث مع بعض حول مجريات حياتنا المشتركة"،[٧] وهو يقدم تعليقاً حول طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الرجال والنساء، الآباء والأبناء، الصغار والكبار، الأكثرية والأقليات العرقية، عن ماهيتها، وضمناً عمّا يمكن أن تتطور إليه. إنّه يوفر كذلك وسيلة للتوصل إلى فهم أفضل للآخرين بطريقة ترعى نشوء بصيرة متعاطفة بين مختلف أقسام المجتمع، وتقوّي أواصرَ الروابط الاجتماعية. وبالمقابل، فإنّ وسائط الإعلام الترفيهية تستطيع أن تفعل عكس ذلك؛ إنّها تستطيع أن ترعى سوء التفاهم والعداوة من خلال تكرار أنماط مسبقة توفر تركيزاً لمخاوفَ يتم نقلها من موقعها الأصلي.

وقد أدى هذا إلى قيام الادعاء بوجوب التمييز بين الأشكال المختلفة للترفيه. وفي حين أنّ توفيرَ المتعة من خلال وسائط الإعلام هو خيرٌ عامٌ مهم، يجب أن لا يحكمَ على الترفيه نسبة إلى رضا المستهلكين فقط. ويقولون إنّ القصص المبتكرة (fiction) في وسائط الإعلام يجب أن توفر كذلك طريقة مناسبة كي يتواصلَ المجتمع وجدانياً مع نفسه. ويعرَّف هذا عادة بأنّه تعزيز صفات التفاهم والتبادلية والتسامح الإنسانية، سواء بمقاييسَ إنسانيةٍ كلاسيكيةٍ[٨] أم بمقاييسَ نسوية (feminist).[٩]

إنّ التعريفَ الأكثرَ شمولاً لما هو سياسي في الطرح الراديكالي الديمقراطي يُظهر كذلك بشكل أكمل المعانيَ الايديولوجية الكامنة لكل نتاج وسائط الإعلام. ويمكن للترفيه أن يوفر طريقة لاستكشاف مفهوم للذات بالنسبة إلى الآخرين، ولاختباره وللتعبير عنه ("من أشبه؟ مع من أتماثل؟ مع من لديَّ اهتمامات مشتركة؟")، ويمكن أن يكون لهذا نتائج سياسية مهمة. إنّ العمل الروائي في وسائط الإعلام والقصص ذات الشأن الإنساني (human interest stories) يمكن أن توفر كذلك طريقة لرسم خريطة المجتمع وتفسيره. ويمكن لهذا أن يؤديَ إلى تعزيز نظرة محافظة مبنية على بديهيات الناس العاديين يفسَّر الفعل الاجتماعي من خلالها بشكل رئيس نسبة إلى النفسية الفردية والعاطفة الإنسانية الأساسية، أو يمكن له أن يوفر ما قد يكون منظوراً أكثر راديكالية تفسَّر المجرياتُ الاجتماعية من خلاله بشكل رئيس بمفاهيم بنيوية. وبعض المواد التي تبدو غير سياسية تحتوي كذلك على قواعد أخلاقية أو قيم تعبيرية تكمن في قلب المعتقدات السياسية (المساواة، التبادلية والإيمان بإمكانية الكمال الإنساني في حالة الديمقراطية الاجتماعية التقليدية، أو الفردية المتملكة والاعتماد على الذات والتشاؤمية الاجتماعية في حالة المحافظة الليبرالية الجديدة).

هذا التحسس بالمعاني الايديولوجية المنغرسة في الترفيه له كذلك مضامينه المنهجية. وإذا توجب فهم دور وسائط الإعلام نسبة إلى تمثيلها بشكل مناسب للمصالح الاجتماعية المختلفة، فإنّ جانبَ الترفيه فيها يجب أن يولي تعبيراً مناسباً عن كامل أصناف القيم الثقافية–السياسية في المجتمع. لذلك، خلافاً للطرح الليبرالي التقليدي الذي ينظر إلى الجانب الترفيهي لوسائط الإعلام، إما بصمت وإما باستنكار أو يعرّفها فقط نسبة إلى إرضاء متطلبات المستهلكين، فإنّ الديمقراطيين الراديكاليين ينادون بمتطلبات فرضية معينة بالنسبة للترفيه. غير أنّ هنالك توتراً ضمنياً بين المطالبة بتعزيز القيم النسوية أو الإنسانية وبين المطالبة بتمثيل التنوع الثقافي (بما في ذلك القيم المعادية للنسوية والمعادية للإنسانية). وهذا هو "عملياً" تكرارٌ للانقسام بين أولئك الذين يسعَوْن لجعل وسائط الإعلام فعلانية (agency) تمثيلية، وأولئك الذين يسعون لجعلها فعلانية تقدمية توازنية، كما ذكرنا سابقاً.

والتباعد بين الطروحات الليبرالية والراديكالية هي بَعد أكثر وضوحاً عندما نصل إلى مناقشة كيف يجب أن ننظم وسائط الإعلام؟ وهذا أمرٌ ستتم مناقشته بشكل أكمل لاحقاً. يكفي هنا أن نشير إلى فارق واحد مهم. إنّ الليبراليين التقليديين يؤمنون

بأنّ وسائط الإعلام يجب أن تستند إلى السوق الحرة، حيث أن هذا يؤمّن استقلالية وسائط الإعلام عن الدولة. ومن ناحية أخرى، يقول الراديكاليون الديمقراطيون عادة بأنّ السوقَ الحرة لا تستطيع مطلقاً أن تكون أساساً مناسباً لتنظيم وسائط الإعلام، لأنّ ذلك ينتج عنه نظامٌ منحرف لصالح المصالح الطبقية المهيمنة.

المنظورات الديمقراطية الراديكالية والمنظورات الماركسية/الشيوعية

على الرغم من أنّ الطرحَ الراديكاليَ الديمقراطيَ مَدين جداً للماركسية، فإنّ بالإمكان تمييزه عنها نسبة إلى الممارسات الستالينية في الاتحاد السوفييتي، وكذلك نسبة إلى النقد الماركسي التقليدي لوسائط الإعلام في الديمقراطيات الليبرالية الغربية.

إنّ المفهومَ الديمقراطي الراديكالي للمجال العام كحيّز عام يسعى فيه الأفراد في صفتهم الشخصية والمصالح المنظمة للتأثير على تخصيص الموارد ولتنظيم العلاقات الاجتماعية، لا موضعَ له في التصور الشيوعي التقليدي للمجتمع، فهذا يفترض أنّ الملكية المشاعة لوسائل الإنتاج قد أزالت النزاعات البنيوية، وخلقت الظروف التي يمكن فيها تحقيق المصالح العامة للمجتمع، من خلال تطبيق القواعد العلمية للتحليل الماركسي–اللينيني. وللحزب الشيوعي، بصفته راعي المادية العلمية، "دورُ قيادي" (تعبير تلطيفي للاحتكار السياسي الحصري) في تنسيق العلاقة بين عناصر المجتمع المختلفة في سعيه لتحقيق المصالح المشتركة. وضمن هذا الإطار، يعرَّف دور وسائط الإعلام بأنها تثقف الشعب حول معتقدات الماركسية–اللينينية، وهي تساعد في تنظيم الشعب وتعبئته بالنسبة للمهام التي يلزم القيام بها؛ وحتى الترفيه في وسائط الإعلام له دور تثقيفي بتوفير نماذج المحاكاة والإرشاد، ويُتوقع منه أن لا يخرّب على التعاريف الرسمية للمجتمع السوفييتي. عنصر واحد فقط من النظرية الشيوعية التقليدية عن وسائط الإعلام –التأكيد على وظيفتها كضمان ضد التحريفات البيروقراطية للدولة– يسمح لها بدور حر وبإدارة حملة هادفة. ولكنّ الطريقة التي تمت السيطرة فيها على وسائط الإعلام قبل "غلاسنوست" (الإنفتاح–Glasnost) ضمنت بشكل عام تفسيراً ضيقاً لهذه الإمكانية.[١٠]

لا بد من الإقرار بأنّ عملَ وسائط الإعلام السوفييتية قبل غورباتشوف (Gorbachev) كان في بعض الأحيان أكثر قيوداً من الوجهة النظرية عنه في الممارسة الفعلية (معاكساً بذلك النمط الغربي، حيث وسائط الإعلام منذ زمن طويل أكثر قيوداً في الممارسة الفعلية عنها في الوجهة النظرية). وعندما كانت تحصل تشنجات وخلافات ضمن المرتبات الأعلى في الحزب الشيوعي، كانت وسائط الإعلام السوفييتية تعبّر –إلى حد ما– عن تنوع في وجهات النظر.[١١] وكان هذا صحيحاً بشكل خاص في الفترة الأولى للتاريخ السوفييتي عندما جرى تصور وتنظيم الصحافة كذلك بشكل أكثر تعددية عمّا تحّولت إليه لاحقاً.[١٢] ولكنّ التصورَ

الشيوعي لوسائط الإعلام الذي رسخ في الاتحاد السوفييتي قبل عهد غورباتشوف كان سلطوياً جداً، وكانت الممارسة الفعلية لوسائط الإعلام السوفييتية معوَّقة عن النمو بسبب عدم تطور المجتمع المدني بشكل مستقل عن الدولة. وحتى بعد تجاوز مخاطر دراسات عهد الحرب الباردة، نجد من الواضح أنّ الطرحَ الشيوعيَ التقليدي بعيدٌ جداً عن المنظور الديمقراطي الراديكالي الذي سبق إيجازه.

إنّ النقد الماركسي لوسائط الإعلام في الغرب، لا يمكن عرضه بيسر كمجموعة واحدة من الأفكار، من حيث أنّ ماركس نفسه لم يكوّن مطلقاً تحليلاً متكاملاً للصحافة الرأسمالية، كما أنّ التفسيرات الماركسية اللاحقة قد اتخذت أشكالاً متباينة. لكن الماركسية التقليدية تقدم فهماً لوسائط الإعلام الرأسمالية يتعارض مع الطرح الراديكالي الديمقراطي. ووفقاً للماركسية في نمطها القديم، فإنّ المفهومَ الليبراليَ للمجال العام، هو وهمٌ يخفي حقيقة السيطرة البرجوازية. إنّ وسائط الإعلام هي أدواتٌ للسيطرة الطبقية، من حيث أنّها مملوكة من قبل البرجوازية، أو أنّها خاضعة لهيمنتها الايديولوجية. وفي الحقيقة، أنّه يجب أن يُنظرَ إلى وسائط الإعلام على أنّها جهازٌ ايديولوجي للدولة – الجهاز الفكري الموازي للأجهزة القمعية للشرطة والقضاء والقوات المسلحة التي من خلالها يحافَظ على النظام الحاكم في النهاية.[١٣] ويُصرف النظر عن القول إنّ بالإمكان "إصلاح" وسائط الإعلام على أساس أنّه قول ساذج، فالتغيّرات ذات الأثر في وسائط الإعلام لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التحويل الاشتراكي للمجتمع.

تعارض هذا نظرة ديمقراطية راديكالية تقدم فهماً مختلفاً للعلاقة بين وسائط الإعلام وبُنى السلطة في المجتمع. ويقول الديمقراطيون الراديكاليون –عادة– إنّ للصحافيين في بعض الأحيان درجة مهمة من الاستقلالية الذاتية اليومية، وبخاصة في هيئات البث التي اكتسبت درجة من الاستقلالية الذاتية عن الحكومة وفي وسائط الإعلام التجارية التي تمثل ملكية واسعة التوزيع، حيث لا سيطرة لمالك واحد. هذه الاستقلالية الذاتية النسبية تمكّن الصحافيين من الاستجابة إلى مؤثرات متنوعة: تغيّر في المناخ العام للرأي العام، تحوّل في الأوساط التي يتحرك فيها الصحافيون، إعادة تشكيل المصادر الموثوقة (مثلاً بسبب تغيّر في الحكومة)، ظهور اتجاهات جديدة في السوق تستدعي تجاوباً تنافسياً. لا يمكن صرف النظر عن هذه الاستجابات بشكل تلقائي كأعمال دمج قمعي يتم فيها امتصاص انتقائي لعناصر من الوعي الشعبي بطرق لا تحدث بشكل أساسي أي تغيير في العقيدة المهيمنة . وعادة ما يستند هذا النقاش المألوف إلى تصور للعقيدة المهيمنة بأنّها ترشيد (rationalization) وفيٌّ ومتراصّ البنيان للمصالح المادية المهيمنة. وبشكل عام، فإنّ هذا يبالغ في التعبير عن التماثل بين الأفكار والمصالح الاقتصادية، وعن الاتساق الداخلي للخطابات المهيمنة، وعن تجانس المصالح المهيمنة، وعن مدى السيطرة العقائدية على الطبقات التابعة.

إنّ للطرح الديمقراطي الراديكالي كذلك أرضية فهم مختلف للبيئة الأوسع التي تعمل فيها منظمات وسائط الإعلام، وهذا موضوع يصعب التعميم حوله، حيث أنّ الظروفَ تتنوع كثيراً من بلد لآخر ومن فترة لأخرى. ولكن، بشكل عام، فإنّ التحليلَ الراديكالي الديمقراطي يميل إلى القول إنّ قبولَ النظام الاجتماعي في أوروبا يستند إلى رضا عملي أكثر منه عقائدي؛ إنّ العداواتِ الأساسية مستمرة وتولّد معارضة لتراتبية السلطة؛ وإنّه، نتيجة لذلك، اضطرت المصالح المسيطرة إلى تقديم تنازلاتٍ سياسيةٍ وبناء تحالفاتٍ عبر الطبقات وتعديل بلاغيتها المنشِئة للشرعية حتى تدعّم موقعها.

وفي كثير من الديمقراطيات الليبرالية، حصلت عملية مماثلة من بناء الائتلافات، في "معارضةٍ" التحالف المهيمن، فقد سعت المصالح الخاضعة لإيجاد طرق بديلة لجعل المجتمعَ مفهوماً؛ ووجدت أرضيةٍ مشتركة مع مصالح أخرى هي في مأزق مشابه؛ فضمّت قواها وشكّلت برنامجاً للإصلاح كأساس نحو السعي للحصول على تأييد أوسع؛ وفي أحيان استثنائية، قدّمت رؤيا لمجتمع بديل تتحدى شرعية النظام الاجتماعي، وتوفر أرضية لتعبئة جمهور معارض واسع الأساس.

إنّ لهذا المنظور أثراً، هو "إعادة تحديد موقع" وسائط الإعلام في المجتمع، يفترض أنّ وسائط الإعلام تقع في دائرة نيران عقائدية متقاطعة بدلاً من العمل كخادم تام التجنيد للنظام الاجتماعي. ومن مضمون هذا أن لوسائط الإعلام قدرة أكبر على التأثير في نتيجة الصراعات الاجتماعية من حيث أنّ هذه الأخيرة لم يعد يُنظر إليها على أنّها بالحتم غير متكافئة وأحادية الجانب. وتكمن وراء إعادة التوجه هذا القناعة بأنّ إصلاحات معينة هي بحد ذاتها مكاسب مهمة – بينما ينحّيها أحد المنظورات جانباً، معتبرا أنّها تنازلات ثانوية تترك النظام الاجتماعي دون تغيير في جوهره – وهي إصلاحات مثل نظام الضريبة التصاعدية وبرنامج قوي للرفاهية، ونظام تعليمي أكثر مساواة، والمشاركة في القرارات المتعلقة بالعمل، والضمانات القانونية لحقوق النساء وللنقابات.

ليس غرض هذا القول تبنّي الموقف الليبرالي التعددي دون أي نقد. إنّ نظم وسائط الإعلام في معظم الديمقراطيات الليبرالية ليست تمثيلية، بل، على العكس، إنّ معظمها يقصر عن تمثيل المصالح الخاضعة، ويميل نحو اليمين أكثر مما تميل جماهيرها. ويعكس هذا سيطرة الملكية الرأسمالية على وسائط الإعلام، وما ينتج عن ذلك من تأثير على اختيار الموظفين وترقيتهم، ويعكس تشويهات السوق التي تحدّ الخيارات الفعلية، واعتماد وسائط الإعلام على المجموعات والمؤسسات القوية كمصادر للأنباء، وعدم تساوي توزيع الموارد داخل المجتمع التي تمكن من تفصيل المصالح الاجتماعية وتعميمها. ولكن الطرح الديمقراطي الراديكالي يؤمن بأنّ بالإمكان إعادة تنظيم وسائط الإعلام بطريقة تجعلها أكثر تمثيلاً أو تقدمية. وإحدى الطرق التي تستطيع أن تحقق ذلك هي تأمين الموافقة الديمقراطية لإصلاحها من خلال الدولة.

توضيح تاريخي: (١) تاريخ الصحافة البريطانية

إنّ التاريخ ينير الحوار حول دور وسائط الإعلام في المجتمع. وفي الحقيقة أنّ أحد أهم الإسهامات ذات الأثر في هذا الحوار (تحليل هابرماس المشهور لوسائط الإعلام وللتحوّل في المجال العام البرجوازي الذي نشر أول مرة في ألمانيا عام ١٩٦٢)[١٤] اتّخذ شكل تحليل تاريخي. وحيث أنّ التجربة البريطانية التاريخية برزت جداً في دراسة هابرماس، فإنّ من المجدي مراجعة فرضيته على ضوء البحوث التاريخية اللاحقة حول وسائط الإعلام البريطانية.

يمكن عرض فرضية هابرماس بسهولة.[١٥] في أواخر القرن الثامن عشر كان المجال العام يتألف من نخبة من المواطنين الخواص الذين أعيد تكوينهم كهيئة عامة تشكل رأياً عاماً مستنداً إلى العقلانية. وكانت الصحافة ذات الاستقلالية المتزايدة محورية في إعادة التكوين هذا: إنّها وفرّت الوسيط الأساسي الذي تحولت الآراء الخاصة من خلاله إلى رأي عام، والوسيلة الرئيسة التي خضعت الحكومة بواسطتها إلى إشراف غير رسمي.

ولكن في عهد السياسة الجماهيرية، حصلت تحوّلات على المجال العام، من خلال امتداد الدولة وإسباغ صفة الجماعية على المصالح الخاصة. وحلّت مكان الخطاب العام العقلاني سياسات القوة، حيث عقدت المؤسسات الكبيرة صفقات مع بعضها البعض، ومع الدولة، في حين استبعدت الجمهور العام ، وكانت وسائط الإعلام متواطئة في هذا الانكفاء بالمجتمع إلى "الإقطاع"، إذ عملت كوسائط تتلاعب فتتحكم بالرأي الجماهيري، وذلك في مفارقة مع الصحافة في الفترة المبكرة التي سهلت تشكيل رأي عام عضوي والتعبيرَ عنه. ويقول هابرماس إنّ الحل الوحيد المتيسّر لهذه الأزمة في التمثيل هو تطهير قنوات الاتصال الاجتماعي من خلال استعادة العقلانية العامة والإفصاح المفتوح.

كان توصيف هابرماس للصحافة البريطانية المبكرة مستقىً من تفسير الأحرار (Whigs) التقليدي لتاريخ الصحافة البريطانية (ولهذا تماثل جيد في التاريخين الفرنسي والألماني). ووفقاً لهذه النظرة،[١٦] تكونت الصحافة المستقلة نتيجة تطور السوق الرأسمالية وتفكيك ضوابط الدولة على الصحافة، وأصبح الجيل الجديد من الصحافة الحرة "أداة عظيمة للعقل العام" حسب قول **تاريخ كامبريدج الجديد** (*New Cambridge History*).[١٧] إنّها مكّنت الشعب، وعملت كضابط للحكومة ووفرت معلومات غير متحيزة ممكّنة جمهور ناخبين متزايداً من المساهمة بشكل مسؤول في الديمقراطية البريطانية في سياق نضوجها.

وقع هذا التفسير تحت هجوم جهتين متضاربتين: المؤرخون الليبراليون التجديديون، والمؤرخون الراديكاليون. وعلى الرغم من أنّ هابرماس لم يتعرض لنقد مباشر (حيث أنّه يبدو غير معروف كثيراً لدى المؤرخين البريطانيين، مع أنّ له

حضوراً مشعّاً في العلوم السياسية وفي علم اجتماع وسائط الإعلام)، فإنّ حججه الأساسية قد رُفِضت ضمنياً في السير الحديثة لتاريخ الصحافة البريطانية.

تركز هجوم الراديكاليين على تأريخ الأحرار على افتراضه أنّه من الممكن مساواة إحراز تحرر الصحافة من سيطرة الدولة مع السيطرة الشعبية. وهم يقدمون –بدلاً عن ذلك– رواية أكثر تعقيدا تُبحث فيها التغيّرات في الصحافة من حيث صلتها بميزان القوى الاجتماعية في المجتمع وتأثيرها عليها.[١٨] وهكذا ترسم مفارقة حادة في بعض تفسيرات الراديكاليين بين النصف الأول للقرن التاسع عشر، عندما كانت الصحافة الشعبية تعكس نطاقاً واسعاً من المصالح والآراء، والنصف الثاني عندما أصبحت أكثر جنوحاً إلى آراء التحالف الطبقي المهيمن ومصالحه. ويُفسَّر هذا التحوّل جزئياً في ضوء التغيّرات البنيوية في صناعة الصحافة، فقبل الخمسينيات من القرن التاسع عشر، كان نظام السوق يعمل بطريقة تعزز إتاحة اجتماعية واسعة للمجال العام: كان تأسيس الجرائد قليل التكلفة، وكان بإمكانها أن تربح من دون الإعلانات الدعائية. ولكن اعتمادها المتزايد على الإعلان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أدى إلى إغلاق الجرائد الراديكالية المفتقرة للإعلان، في حين أنّ نفقات النشر المتزايدة أدت إلى نقل مستمر للسيطرة على الجرائد الشعبية إلى المستثمرين الرأسماليين.[١٩]

تبع هذا في القرن العشرين دمجُ مجموعات الجرائد (newspaper chains) سيطر عليها ملاك يمينيون في غالبية الأحوال، وموتُ صحافة حزب العمال؛ الصوت البيروقراطي الذي كانت مصالح الطبقة العاملة تُمثَّل من خلاله في العشرينيات من القرن العشرين. وقد عزَّزت هذه التغيّرات جنوحَ الصحافة إلى اليمين؛ وما إن حلّ العام ١٩٨٧ حتى كانت الصحافة المحافظة تمثل ٧٢٪ من التوزيع على الصعيد الوطني، مع أنّ حزب المحافظين ربح ٤٣٪ فقط من الأصوات في الانتخابات العامة. وحتى الصحافة غير التابعة لحزب المحافظين، كانت أقرب إلى الوسط السياسي، وانضمت إلى عملية وصم المخالفين في الرأي: النقابيون اليساريون، المجالس الراديكالية، الطلاب المناضلون، دعاة السلام، حقوق المغايرين جنسياً.[٢٠]

يبدو من النظرة الأولى أنّ هابرماس قد استبق هذا النقد. ولهذا جَهد في تأكيد الأساس الاجتماعي الضيق للصحافة المبكّرة المستقلة بدل تصويرها كمؤسسة للجمهور العام. ولكنّ تحليله لم ينجُ مطلقاً من مرجعية تاريخ الأحرار، ويتمثل هذا في الجزء الصغير العابر الذي خصصه هابرماس للصحافة الراديكالية المبكرة. يحيّي هابرماس باختصار نشأتها أوائل القرن التاسع عشر كجزء من العملية التي تم خلالها توسيع المجال العام، ويشير إلى سقوطها على أنّه نقطة استئناف الخطاب العام الأكثر اتزاناً، حيث "تكون الصحافة، كمسرح للنقاش الناقد العقلاني، قد حُرِّرت من ضغط الانحياز الايديولوجي".[٢١]

هذه التنحية للصحافة الراديكالية كملوّث ايديولوجي يسلط الضوء على الطبيعة الإشكالية لمفهوم هابرماس عن الخطاب العقلاني. إنّ الصحف التي مجّدها هابرماس كانت آلات دعاية للبرجوازية أكثر منها تجسيداً للعقلانية غير المنحازة. وتعرّضت صيغة العقلانية فيها إلى تحدي الصحف الراديكالية التي أصبحت في المقدمة بالنسبة للتوزيع في النصف الأول من القرن التاسع عشر. وقد طوّرت أكثرُ هذه تشدداً تحليلاً راديكالياً ومبتكراً للمجتمع يتجاوز كثيراً النقد البرجوازي للدستور الأرستقراطي (ما كان سيبقي مبنى المكافئات دون تغيير جوهري). إنّها تحدت شرعية النظام الرأسمالي قائلة إنّ جذور الفقر تكمن في العملية الاقتصادية، وإنّ ما سبّبها بشكل رئيس هو الأرباح التي استحوذ عليها الرأسماليون، وأيضاً دولة فاسدة تسيطر عليها الطبقات المالكة. كذلك، فإنّها أعلنت عن رأي عام مخالف لذاك الذي عبّرت عنه الصحافة البرجوازية. وفي واقع الحال، أنّ الصحف التي صرف هابرماس النظر عنها على أساس أنّها تنحرف عن الحوار العقلاني، لم تقم بأكثر من إنكار فرضيات هذا الحوار، وتطوير مجموعة من الأفكار أضفت صفة التعميم على مصالح طبقة استُبعِدت من النظام السياسي.[٢٢]

كذلك سبّبت التصنيفات التقليدية للتاريخ الليبرالي قيام هابرماس بتحليل التغيّرات في القاعدة المادية لصحافة القرن التاسع عشر، نسبة إلى المقدرة الفردية المتفاوتة للوصول إلى المجال العام، بدلاً من مقدرة الطبقة. ويقول هابرماس إنّ الصحافة البريطانية أصبحت في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر "مؤسسة لمساهمين معينين في المجال العام، بصفتهم كأفراد خواص".[٢٣] بمعنىً آخر، بدأت الصحافة تقع تحت سيطرة أصحاب شبكات الملكية.

ويقصر هذا عن استيعاب أهمية التغيّرات التي حصلت. أسِّست في عام ١٨٣٧ جريدة عظيمة على الصعيد الوطني هي **نورثرن ستار** (*Northern Star*) بأقل من ألف جنيه.[٢٤] وما إن حلّ عام ١٩١٨ حتى احتاجت جريدة أخرى على الصعيد الوطني هي **الصنداي إكسبرس** (*Sunday Express*) الأسبوعية إلى أكثر من مليوني جنيه ليتم تأسيسها.[٢٥] وفي حين أنّ اشتراكات قليلةً في مدن راديكالية في الشمال كانت كافية عام ١٨٣٧ لإطلاق جريدة على نطاق وطني، فإنّ مثل ذلك تطلب موارد ضخمة لتكتل شركات (corporate conglomerate) متعدد القوميات بقيادة لورد بيفربروك (Lord Beaverbrook) بعد حوالي ثمانين سنة. إنّ التصاعد في نفقات النشر في هذه الأثناء، لم يؤثر على المقدرة الفردية على الوصول إلى المجال العام وحسب. إنّه حجب هذا الوصول عن أقسام كبيرة من المجتمع.[٢٦]

وهكذا، فإنّ تاريخ الصحافة الراديكالية يشكل تحدياً لطرح هابرماس ضمنياً بثلاث طرق. إنّها تجعل مفهومه للعقلانية نسبياً، وهي تلفت الانتباه إلى بعدٍ مفقود في تصويره التاريخي لتمثيل الصحافة وهو الصراع الطبقي، ثم إنّها تشير إلى فهمه غير الوافي للطريقة التي يعمل نظام السوق من خلالها كمصفاة تتحكم بالمقدرة الاجتماعية على الوصول إلى المجال العام.

غير أنّ التاريخ الليبرالي المجدّد قد ولّد من بعض الجوانب هجوماً أكثر أساسية على تحليل هابرماس، فقد انتقد عدد من المجددين الليبراليين المثالية الأسطورية التي أضفيت على صحافة القرن الثامن عشر "المستقلة". وهم يشيرون إلى أنها وقعت في قبضة شبكة معقدة من المنازعات الفئوية والفساد المالي والإدارة العقائدية،[٢٧] وفي هذا ابتعاد كبير عن تصوير هابرماس المثالي لصحافة القرن الثامن عشر كتجسيد للخطاب العقلاني للأفراد من الخواص.

غير أنّ مقولة المجددين الأكثر أهمية هي أنّ جزءاً ذاً شأن من الصحافة كان عرضة لشكل من السيطرة السياسية عليه من قبل مصالح منظمة اعتباراً من القرن الثامن عشر وحتى القرن العشرين.[٢٨] وهذا يدحض المفارقة التي ينشئها هابرماس بين الصحافة المبكرة كامتداد للحوار النقدي العقلاني بين المواطنين الخواص والصحافة اللاحقة كوسيط استغلالي للسياسة الجمعوية (collectivized politics). ومهما كانت النظرة التي يتخذها المرء بالنسبة لهذا التجديدية التاريخية، فإنّ من الواضح أنّ حجج هابرماس تحتاج على الأقل أن تعاد صياغتها في ضوء الشواهد التاريخية الجديدة التي أبصرت النور.[٢٩]

توضيح تاريخي: (٢) تطور البث البريطاني

إذا كانت رواية هابرماس عن تطور الصحافة الأولى موضع تساؤل، فإنّ توصيفه لوسائط الإعلام الحديثة مضلّل على وجه التأكيد، فهو يزعم أنّ وسائط الإعلام الجماهيرية الإلكترونية كانت نوعاً جديداً من وسائط الإعلام تسبب في بلادةٍ خالية من النظرة الناقدة:

> إنّها تشدّ أعين الجمهور وآذانه تحت سلطانها، ولكنها، في الوقت نفسه، باستيلائها على بعده، تضعه تحت "وصايتها"؛ بمعنى أنّها تحرمه من فرصة إبداء القول والمعارضة ... إنّ العالم الذي تشكّله وسائط الإعلام هو مجالٌ عامٌ بالمظهر فقط.[٣٠]

إنّ هذه النظرة عن وسائط الإعلام الحديثة كقوة مخدرة مسببة للبلادة قد دحضتها دراسات اجتماعية ونفسية تجريبية عديدة.[٣١] وتظهر هذه الدراسات تنوع آليات التنقيح (filters) التي تحدّ من نفوذ وسائط الإعلام: الاهتمام الانتقائي للجمهور، الاستيعاب، إدراك المعلومات الحسي والاحتفاظ بها في وجه السياق الأوسع للتوسط الاجتماعي للاتصالات. وتظهر جموع الجمهور (audiences) على أنها غير مطاوعة وتتجاوب مع وسائط الإعلام بشكل رئيس ضمن إطار الخطابات التي تحملها هي حين تستهلك وسائط الإعلام. وباختصار، فإنّ الجماهير العامة (mass public) لا هي طيّعة ولا هي سلبية بالقدر الذي يخشاه هابرماس.

والمفارقة الضمنية لدى هابرماس بين تلاعب وسائط الإعلام الحديثة بالشعب، وبين منطق الفكر العقلاني لصحافة القرن الثامن عشر يصعب توفيقها هي الأخرى مع الحقيقة التاريخية. والحقيقة أنّ فهمه للخطاب العقلاني أقرب إلى ممارسات البث الإذاعي البريطاني التابع للخدمة العامة، بما تتصف به من عقيدة المهنية غير المنحازة، وموازنتها الحريصة لوجهات النظر المتعارضة، وقيادتها للحوارات في الأستوديو، منه إلى الصحافة اللندنية المتصفة بحدة الجدلية والموبوءة بالفئوية في القرن الثامن عشر، العاملة ضمن سياق العطايا المالية من إدارة المخابرات السرية، والهبات التي تنالها المعارضة والرشوة المنتشرة للصحافيين. كذلك، فإنّ بنية كل من هذين النظامين لوسائط الإعلام تختلف بطريقة ذات مضامين أوسع. إنّ الصحافة اللندنية في القرن الثامن عشر كانت تتشكل من "مجالات عامة متنازعة" تبني الحقيقة وفقاً لآراء جماهير صغيرة كبيرة التمايز. وبالمفارقة مع هذا، فإنّ البث البريطاني كان –حتى بروز التلفزيون الفضائي– "مجالاً عاماً واحداً" يراقب فيه الملايين من المشاهدين ذوي الآراء المختلفة، البرامج نفسها، ويتعرضون إلى مجموعة واحدة من الأدّلة المتباينة والنقاشات. أحد النظامين كان يرعى تعزيز العقائدية والفئوية، في حين الآخر هو خطاب عام عقلاني توافقي ومناهض للتحزّب، وهو ما اعتبره هابرماس نموذجاً.

يبرز أيضاً من البحث التاريخي في تاريخ البث الإذاعي البريطاني تحدٍّ رئيسٌ لنظرة هابرماس التشاؤمية حول وسائط الإعلام الحديثة. وهذا يسوق حجج هابرماس نفسها ضده: إنّه يسحب نقاشه حول نشأة الصحافة ليشمل تطور البث.

وهكذا، فقد ركّز المؤرخون الانتباه على الطريقة التي من خلالها كسبت مؤسسات البث من الحكومة مستوى متزايداً من الإدارة الذاتية.[٣٢] ويقال إنّ من المعالم الرئيسة لهذا الانعتاق هو الاستقلال المتزايد جداً الذي كسبته هيئة الإذاعة البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية، وتحديها الرمزي المهم لرئيس الوزارة أثناء حرب السويس، وإنهاء قاعدة الأربعة عشر يوماً عام ١٩٥٦ (التي تمنع الحوارات في الأستوديو حول قضايا سيناقشها مجلس العموم خلال الأسبوعين التاليين)، وأول ما سمي "انتخابات التلفزيون" عام ١٩٥٩، ورفع الحظر عام ١٩٨٩ عن إجراء البث التلفزيوني من داخل مجلس العموم؛ وقد اتصلت بهذا التطور زيادة ضخمة في حجم التقارير والتحاليل الإخبارية. وهكذا، أصبح البث قناة متزايدة الاستقلال للمعلومات والنقاش سهّلت تكوين الرأي العام والتأثير الديمقراطي على الحكومة.

لم يمضِ هذا التحليل دون تحدٍّ، فبعض الدراسات النقدية تقول إنّ المذيعين حولوا الضغوط السياسية الخارجية إلى الداخل عن طريق الرقابة على أنفسهم، وبشكل خاص فيما يتعلق بالنزاع في أيرلندة الشمالية.[٣٣] كذلك، يُسترعى الانتباه إلى المهارة ومستوى الصقل اللذين يستخدم بهما السياسيون، ومن يدعو لهم، الموجات الهوائية.[٣٤] ويلقى هذا صدىً متجاوباً في الدراسات الأمريكية التي تقول إنّ

الانتخابات الرئاسية قد غدت "استعراضات تلفزيونية" مستغلة، تم فيها تحجيم الخيار السياسي والمشاركات ذات المعنى من الجمهور إلى الحد الأدنى.[٣٥] ولكن، ضمن السياق البريطاني، فإنّ حذاقة استخدام فنون إدارة التلفزيون يجب أن تُرى كرد فعل متأخر من قبل السياسيين على خسارتهم للهيمنة على البث أكثر منها امتداداً لذلك. إنّ للسياسيين الآن سلطة أقل بكثير على أعمال ومرجعيات التغطية التي يجريها البث مما كان لهم في الخمسينيات.[٣٦]

وموضوع ثانٍ مهم في تاريخ البث هو أنّ التلفزيون والراديو ساعدا في جعل العلاقة بين الحكومة والمحكومين أكثر ديمقراطية.[٣٧] ويقال إنّ أستوديو التلفزيون قد كشف البرلمان كمسرح للسجال القومي.[٣٨] ونتيجة هذا، أصبحت السياسة نشاطاً عاماً مستمراً بدلاً من كونها أمراً مغلقاً بين السياسيين المحترفين لا تتابعه عن كثب إلاّ النخبة السياسية بين انتخابات وأخرى. وقد طوّر البث أيضاً، بدءاً بالثلاثينيات وما أعقبها، نمطاً استرخائياً "منزلي الطابع" لمناقشة السياسة جعلها تبدو شخصية وفي متناول اليد أكثر منها نظرية وذات طابع تقني.[٣٩] كذلك فقد تطوّر، منذ أواخر الخمسينيات، نمط أكثر هجومية في مقابلة السياسيين، ورمز هذا إلى التأكيد على مسؤولية القادة السياسيين نحو الناخبين. ثمّ إنّ تطور التهكم السياسي في التلفزيون منذ الستينيات وما أعقبها، قد عزّز كذلك علاقة أكثر مساواة.

وهكذا، فإنّ نشوء البث، كما نشوء الصحافة، يصوَّر على أنّه قوة تحريرية مكنت الشعب، غير أنّ بعض المؤرخين قد زينوا هذا الطرح بإدخال خيط راديكالي على نسيج مقولته التحريرية. ودعواهم المركزية هي أنّ البث قد وسعّ الأساس الاجتماعي والسياسي للتمثيل الشعبي في بريطانيا، لأنّه نُظِّم وفقا لمتطلبات الخدمة العامة.

لقد مُثّلت آراء حزب العمال وسياساته على موجات الأثير أكثر منها في الصحافة؛ لأنّ البث، كما يقال، كان عليه واجب الخدمة العامة في المحافظة على توازن سياسي. كذلك فإنّ واجب الخدمة العامة في الإعلام أنتج مستوىً جيداً من الأنباء ومن برامج الشؤون الراهنة (current affairs programs) في أوقات الذروة، ما كسب جموعاً كبيرة من المستمعين. وقد ساعد هذا في تخطي الثغرة في المعرفة بين النخبة والجمهور العام، التي عزّزتها في بريطانيا طبيعة التقسيم الطبقي ما بين الصحافة الرفيعة والشعبية. وكان الراديو ابتداء هو الآخر منظماً بطريقة وسّعت الوصول الاجتماعي إلى المعرفة السياسية، إلا أنّ هذه السياسة قد جرى تعديلها أولاً، ثم التخلي عنها في عمليات إعادة تنظيم الراديو في الأربعينيات والستينيات.

ويشير بعض المؤرخين بشكل أكثر دراميّة إلى الطريقة التي عمل فيها التلفزيون والراديو في بعض الأحيان على إبراز معاناة الطبقة الدنيا في المجال العام، أو سهّلا الحوار العام بشكل أثار أسئلة حول الوضع القائم. وفي الثلاثينيات، سبّبت برامج الراديو الوثائقية ضجة سياسية بتمكين العاطلين عن العمل من التحدث عن محنتهم مباشرة إلى الأمة.[٤٠]

ونظمت هيئة الإذاعة البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية نقاشات حول الإعمار في زمن السلم، وعلى الرغم من أنّ هذه كانت مضبوطة بدقة، فإنّها أخرجت إلى حيّز التساؤل أسس النظام السياسي ما قبل الحرب.[٤١] وخلال الحرب أبرزت مسرحيات راديكالية مثل **كاثي، عودي إلى البيت** (*Cathy, Come Home*) مشكلتي عديمي المأوى والفقر بشكل درامي وبطريقة حركّت وجدان الأمة.

ويقال إنّ هذا التوسيع للتمثيل السياسي كان له كذلك بعدٌ ثقافي. إنّ الأحكام الثقافية التي تعكس في وقت واحد ادّعاءات الطبقة الوسطى السياسية بالقيادة، وتعطي شرعية لها، كانت منذ زمن قد شكّلت تعريف بث الخدمة العامة في بريطانيا. ولكنّ هذا أصبح من المعالم الأقل بروزاً لبث الخدمة العامة في سياق تطوره مع الزمن. إنّ التصويرَ الروائي لأبطال وبطلات من الطبقة العاملة في مسلسلات الراديو للمرة الأولى أثناء الأربعينيات، وإبرازَ الحياة المنزلية العادية كحكاية مغامرة في المسلسلات التلفزيونية العاطفية الطويلة (TV Soap Opera) في الخمسينيات، والاختراقَ الذي حققته موسيقى الناشئة من الطبقة العاملة في أوائل الستينيات، وازديادَ وقت البث المخصص لرياضات شعبية مثل البلياردو، ورماية السهام المريشة في الثمانينيات، كانت مجرد بعض اللحظات الرئيسة في عملية دمقرطة البث ثقافياً. إنّها ضمنياً أعطت مشروعية للملذات الشعبية، وأكدت أهمية الأفضليات التي لم تكن تتناسب مع "تراتبية الذوق الاجتماعية".[٤٢]

ولكن على الرغم من أنّ هذه البيانات التاريخية عن البث التابع للخدمة العامة، تظهر بأنّها تصور الطريقة التي يمكن بها نسج الطروحات الراديكالية والليبرالية مع بعضها البعض، فإنّها في الحقيقة تميز الطرح الليبرالي على حساب التفسير الراديكالي. ويؤكد الطبيعة الانتقائية لهذا الطرح عددٌ من الدراسات الاجتماعية حول برامج التلفزيون أصبح بعضها الآن بمثابة وثائق تاريخية. وموضوعها المشترك هو أنّ التغطية التلفزيونية كانت تميل إلى أن تُبنى ضمن إطار فرضيات المجموعات المهيمنة في المجتمع، كما يتمثل ذلك في تقارير التلفزيون عن العلاقات الصناعية، وإدارة الاقتصاد، والنزاعات الداخلية في حزب العمال، وحرب الفولكلاندز، والصور عن علاقات الشرق بالغرب وأيرلندة الشمالية.[٤٣] وما يوحيه ذلك هو أنّ البث لم يعمل كمسرح مفتوح للحوار العام، ولكن كوسيطٍ يمنح امتيازات للخطابات السائدة، ويساند مجموعات القوة السائدة في بريطانيا. ولا شك في أنّ هذا المنظور سيجري تطويره بشكل أكبر في حينه بالنسبة إلى تاريخ البث.

ربما أنّ هنالك ملاحظتين رئيستين يمكن استنتاجهما من هذا الاستعراض. أولاهما هي وجود تصورات ليبرالية وراديكالية مختلفة –بدرجة تكثر أو تقل– حول دور وسائط الإعلام في ما كتب عن تاريخ وسائط الإعلام البريطانية. وهكذا، فإنّ التاريخ يكسو ملامح الأطر الهيكلية التي رسمت سابقاً.

وثانيتهما أنّ تحليل هابرماس عميق الخلل على الرغم من أنّه مثير ومحفّز للتفكير، فهو مستند إلى المفارقة بين فترة ذهبية لم يكن لها وجود قط مع تصوير مساوٍ في التضليل للأوقات الحالية على أنّها نموذج للعالم التعيس (dystopia). إنّ هذهً المفارقة لا تصمد أمام تدقيق تاريخي تجريبي.

الطريق الثالث

إنّ لكل من الطرحين الرئيسين لتنظيم وسائط الإعلام –إستراتيجيات السوق الحرّة الليبرالية والجماعية المرتبطة بالدولة– ثغراتِه، ولكنّ بالإمكان جمعهما بطرق تخفف من ثغراتهما وتستغل نقاط قوتهما.

إنّ واحدة من الثغرات المركزية في طرح السوق هي إنتاجها لنظام لوسائط الإعلام غير تمثيلي. إنّ المستوى المرتفع لرسملة معظم قطاعات وسائط الإعلام الحديثة يحصر دخول السوق بالمصالح الرأسمالية القوية. إنّه أيضاً يحميها من المنافسة إلا من مستثمرين رأسماليين آخرين، ومن الشركات الكبيرة. ففي بريطانيا مثلاً، تبلغ تكاليف تأسيس جريدة يومية قومية جديدة عشرين مليون جنيه على الأقل، ومحطة تلفزيون سلكية محلّية حوالي أربعين مليوناً، ومحطة تلفزيون تجارية كبيرة ذات امتيازات إقليمية أكثر من مائة مليون، ومحطة تلفزيون فضائية أكثر من خمسمائة مليون. وبقيت تكاليف الدخول متواضعة نسبياً فقط في القطاعات الثانوية لوسائط الإعلام: المجلات ذات التوزيع الصغير، النشرات المحلية المجانية، محطات الإذاعة للجماعات المحلية.

والمشكلة الثانية ذات الصلة هي أنّ معظم أسواق وسائط الإعلام يشوبها التشويه نظراً للاقتصادات كبيرة الحجم (economies of scale) التي هي من المعالم البارزة بشكل خاص لصناعات الاتصالات. إنّ عدداً صغيراً من الشركات الكبرى قد هيمن منذ زمن بعيد على صناعات إنتاج الأفلام والموسيقى.[٤٤] ومجموعات الجرائد تغمر الصحافة بظلالها في معظم الديمقراطيات الليبرالية.[٤٥] فقط في مجال التلفزيون، قامت إجراءات الدولة في بعض البلدان بالحد من نمو قوة الاحتكار الخاص، ولكنّ الأمور تتغير بسرعة حتى في هذا القطاع؛ فسياسات الخصخصة الحكومية، والاستغلال التجاري لصناعات التلفزيون الجديدة، تعزّز نمو شركات تلفزة مهيمنة.[٤٦]

إنّ وجه احتكار القلة لوسائط الإعلام قد تغير كذلك، فقد اندمجت شركات منتجة مهيمنة في مختلف قطاعات وسائط الإعلام لتوجدَ شركات مجمّعة تملك وسائط إعلام متعددة (multi-media conglomerates). وقد توسّعت هذه على نطاق عالمي، واتصلت في كثير من الحالات –من خلال ملكيات مشتركة موزعة عليها– بقطاعات أساسية مالية وذات رأسمال صناعي.[٤٧] إنّ نموّها يطرح مشكلة لسببين. فهي قد زادت قوةَ نخبةٍ غير تمثيلية، يشكل رمزاً لها ميردوك (Murdoch)

وبرلسكوني (Berlusconi)، للسيطرة على توزيع المعلومات والأفكار على نطاق غير مسبوق. وقد رافق نموها، ثانياً، تآكل كلي في عمليات التنافسية التي كانت تجعلها مسؤولة أمام الجمهور بشكل مهم وإن كان محدوداً.

إنّ الثغرة الثالثة الرئيسة في نظام السوق هي ميله إلى أن يؤدي إلى تضييق التنوع الايديولوجي والثقافي في وسائط الإعلام. وليس هذا مجرد النتاج الجانبي لتشوهات السوق –الدخول المحصور إلى السوق والتركز العالمي للملكية– ولكنه مبني داخل العمليات "الطبيعية" لأسواق وسائط الإعلام. إنّ المنافسة الحادة بين عدد محدود من المنتجين تشجع توفير قاسم مشترك للسوق الجماهيرية (mass market). ويصح هذا بشكل خاص على التلفزيون نظراً لخصوصيات هذا الوسيط. باستطاعة التلفزيون تحقيق مبيعات أكبر وفق تقديرات جمهور أكبر (ratings) بالحد الأدنى من التكلفة الإضافية، وهذا يقوّي الميزات الاقتصادية لاستهداف السوق الأوسط. وبعض شركات التلفزيون كذلك تموَّل كلياً بواردات الإعلانات، وهذا أقل حساسية لحدة أفضليات المستهلك من الدفع المباشر من قبل المستهلكين. وهو يشجع أيضاً على إخراج برامج لا نكهة خاصة لها ذات جذب عالمي دون تمييز بين جمهور المشاهدين.[٤٨]

وباختصار، إنّ لطرح السوق الحرة ثلاثة مثالب مركزية. إنّه يستبعد مشاركة المصالح الاجتماعية الواسعة من عملية ضبط وسائط الإعلام الرئيسة، وهو يؤدي إلى تمركز ملكية وسائط الإعلام، ثم إنّه يعزّز التماثل الثقافي، وبخاصة في ما ينتجه التلفزيون. ويجب أن يُنظر إلى هذه النواقص على ضوء ما يجب أن يتطلبه مجتمع ديمقراطي من وسائط إعلامه. وفي الحد الأدنى، يتوجب على نظام مناسب لوسائط الإعلام أن يمكّن نطاق المصالح السياسية والاقتصادية بأكمله من أن يمثَّل في المجال العام، وأن يجد تعبيراً عنه في الروايات الشعبية. إنّ نظاماً لوسائط الإعلام مؤسساً على أساس السوق يعجز عن تقديم هذا.

إنّ ميّزة الطرح الجماعي هي مقدرته على تمكين المصالح ذات المورد المالي المحدود –والمستثناة في النظام الذي تدفعه السوق– من أن يكون لها نصيبٌ في السيطرة على وسائط الإعلام. إنّه يستطيع كذلك أن يمنع وقوع السيطرة على وسائط الإعلام في أيدي نخبة رأسمالية غير ممثِّلة. وهو يستطيع كذلك، من خلال ترتيبات جماعية، أن يضمن تعددية إنتاج وسائط الإعلام وتنوعها.

ولكنّ ما قد تعد به عملية التزويد الجماعي كان كثيراً ما تنقضه ممارستها الفعلية. وكان هذا جزئياً لأنّ التزويد الجماعي من خلال الدولة يمكن أن يؤدي إلى سيطرة الدولة، وذلك كما مثّلته التجربة الستالينية السيئة السمعة. لقد تطوّر في الاتحاد السوفييتي نظام سيطرة متعدد المستويات بالاستناد إلى: الرقابة الرسمية القانونية، السيطرة على الإنتاج المادي والتوزيع للاتصالات، السيطرة على توظيف مسؤولي

المراتب الأعلى، التلقين في كليات الصحافة، وبشكل غير مباشر السيطرة على انسياب المعلومات– وهذا حوّل وسائط الإعلام إلى أدوات للدولة والحزب الشيوعي.

برهن الطرح الجماعي عن نجاح أكبر في البلدان الأوروبية ذات التقاليد الديمقراطية الليبرالية؛ وعلى الرغم من ذلك، فقد تكرر عدد من المشاكل. كان ضغط الدولة أحياناً يؤتي مفعوله بالنسبة للمذيعين من خلال السيطرة على التعيينات، والتمويل من الخزينة العامة، وتخصيص الامتيازات (allocation of franchises).[٤٩] حتى عندما كانت إساءة استعمال سلطة الدولة مباشرة في حد أدنى، كانت تمارَس السيطرة عملياً على البث، إلى حد يقل أو يعظم، من قبل نخبةٍ مهنية مندمجة ضمن هرمية السلطة. وكانت سيطرتها تعتبر شرعية في بعض البلدان من خلال تعريف أبوي للبث كخدمة عامة، بما أكّد على الدور القيادي للبيروقراطيين المثقفين في تثقيف الجماهير وتزويدها بالأخبار. وأدى هذا إلى عدم الحساسية وفقدان التجاوب مع تنوع الذوق العام، وبخاصة حيث لم تكن هنالك منافسة فعّالة.[٥٠]

إنّ هذه المثالب في الأداء الوظيفي للطرح الجماعي تجلب الانتباه إلى النواحي الإيجابية لآلية السوق. إنّ نظاماً مؤسساً على السوق لا يضمن الاستقلال الذاتي لوسائط الإعلام عن الدولة، حيث أنّ المصالح نفسها التي تسيطر على وسائط الإعلام تستطيع كذلك أن تسيطر على الدولة. ولكنه يخفف فعلاً من استخدام الدولة لثقلها عبر السيطرة على التمويل والتوظيف. ومثل ذلك ما رأيناه من أنّ إجراءات السوق الحرة لا تضمن أن تعكس وسائط الإعلام التنوع الايديولوجي والثقافي للجمهور. ولكن عندما لا تكون المنافسة مشوهة باحتكار الأقلية وبالقدرة المحدودة لدخول السوق، فإنّ ذلك ينتج تجاوباً أكبر لأفضليات المشاهدين.

يغدو السؤال عندئذٍ حول كيفية جمع الطرح الجماعي وطرح السوق في محصّلة تشمل نقاط قوة كلٍ منهما. ولو استقينا الحكم من التجربة الأوروبية، فإنّ هنالك أربعة أجوبة مختلفة عن هذا السؤال (مع أنّ لكل منها تخريجاتٍ مختلفة).

أحد النماذج هو **اقتصاد السوق المضبوط مركزياً** .إنّ أساس منطقه هو أنّ شروط التنافس وقواعده يجب أن تقرر مركزياً وفقاً للصالح العام. يقدم نظام التلفزيون البريطاني مثلاً على هذا الطرح، حيث أنّ تنافسية السوق الحرة يتم تخفيفها بعدد من الطرق. إنّ أكبر المؤسسات، وهي هيئة الإذاعة البريطانية، يملكها القطاع العام، ويتوقع منها أن تضع مقاييس جودة من حيث أنّها تدار للصالح العام بدلاً من الربح الخاص. ويجري التمييز بين اللاعبين الرئيسيين الآخرين، على أساس طبيعة تنظيمهم، من أجل تعزيز الخيارات، وهم يتنوعون بين شبكة تجارية إقليمية (القناة ٣)، وشركة مملوكة لوقف عام (القناة ٤)، ومحطات تلفزيون محلية (تلفزيون الكوابل)، وائتلاف مالي تجاري على صعيد قومي كتلفزيون سكاي "ب" (Sky B). كذلك، فإنّ قنوات التلفزيون الرئيسة تموّل بشكل أساسي من مصادر مختلفة للدخل (رسوم الرخص

والإعلان والاشتراكات) من أجل تفادي التماثل الذي يولده التنافس المباشر. وجميع محطات التلفزيون خاضعة لضوابط على المحتوى، وإن كان ذلك بدرجات مختلفة من الشدة يتم تطبيقها بوسائل مختلفة.

لا حاجة هنا لوصف التعقيد الكامل للنظام. إنّ أهدافاً مركزية عدة تدخل في تصميمه: الجودة المعرّفة ضمن إطار التفاوض بين معايير النخبة وقياس تقديرات المشاهدين، التنوع المعرّف نسبة إلى مزج أنواع مختلفة من البرامج لا إلى مزج القيم، التمثيل السياسي المعرّف نسبة إلى الإجماع في وستمنستر لا إلى المخالفة الشعبية. غير أنّ هذه الأهداف يمكن أن تغير، ويمكن إجراء تعديلات في النظام لتحقيق ذلك. وهكذا، فقد اقترح عدد من الإصلاحات لتقوية استقلالية المذيعين عن السياسيين، ولتوسعة المجال الايديولوجي والثقافي لإنتاج البرامج.[٥١] وبالفعل، فإنّ إحدى المزايا لطرح الضبط المركزي هي إمكانية تنفيذ التعديلات على النظام بسهولة نسبية: أما ضرره، فهو إمكانية إساءة استعمال هذا اليسر.

يقدم نظام البث الهولندي طرحاً بديلاً يتخذ شكل **اقتصاد السوق المكلّف**، (mandated) حيث تخصص هناك مدة البث، وكذلك اتاحة استخدام وسائل الإنتاج المملوكة للقطاع العام، بما في ذلك الكادر الفني، لمجموعات مختلفة على أساس حجم عضويتها المعرّف بمبيعات جداول برامجها. وينتج هذا تعددية في المؤسسات، من المجموعات التجارية مثل مؤسسة تروس (TROS) إلى مؤسسة فارا (VARA) (ولها صلات وثيقة بحزب العمل) وإن.سي.آر. في (NCRV) (مؤسسة بروتستانتية محافظة)، وكلٌ منها يقدم مجموعة شاملة من الخدمات. وخلافاً لخدمة الأنباء المركزية، فإنّ أياً من هذه الجماعات غير مطالب بتبني توجه يجمع بين المواقف الحزبية المختلفة. والقصد هو إخراج نظام بث يعكس مجالاً واسعاً من الرأي السياسي والقيم الثقافية. ولكن على الرغم من أنّ المفهوم وراء هذا النظام يغري جداً، فإنّه لا يخلو من مشاكل. إنّ هيئات البث التي خسرت جزءاً من جمهور مشاهديها لصالح "تروس" بدأت بتقليد صيغة الترفيه التجارية لدى الأخيرة مضعفة بهذا تنوع نظام البث ككل.[٥٢] وإنّ الكم العالي نسبياً من جمهور المشاهدين الهولنديين الذين يجتذبهم تلفزيون الكوابل الذي يحوي جعبة كبيرة من البرامج الأمريكية، يدل كذلك على مستوى معين من عدم رضا المستهلك بالبث الهولندي.[٥٣]

إنّ الطرح الثالث هو **اقتصاد السوق المنظم** الذي يمثله نظام الصحافة السويدية. والتفكير وراء هذا هو أنّه يجب إصلاح السوق، بحيث يقوم بوظيفته في سياق الممارسة العملية كما هو مفترض فيه نظرياً. وأهم معالمه تخفيفه لحواجز الدخول إلى السوق. إنّ مجلس إعانة الصحافة (Press Subsidies Board) يؤمّن قروضاً رخيصة للمجموعات ذات النقص في الموارد فيمكّنها من تأسيس صحف جديدة إذا قدمت مشروعاً ذا جدوى. لقد أدّى المجلس دور القابلة لسبع عشرة صحيفة جديدة

بين العامين ١٩٧٦ و١٩٨٤، وقد استمرت معظم هذه الصحف. أما المَعلم المهم الثاني لهذا النظام، فهو محاولته إعادة تكوين السوق التنافسية كملعب منبسط يكون لكل المشاركين فيه نصيب متساوٍ للنجاح. وحيث أنّ لقادة السوق الميزّة المزدوجة من قدر أكبر من اقتصادات الحجم، كما يكون لهم عادة حصة كبيرة غير متناسبة من الإعلانات، فإنّ الصحف ذات التوزيع المنخفض تتلقى تعويضاً بشكل مساعدات انتقائية. وقد أدى استحداث هذه الخطة للمعونات إلى عكس التوجه نحو احتكار الصحافة المحلية.[٥٤]

بني في هذا النظام عدد من صمّامات الأمان لمنع المحاباة السياسية في تخصيص المنح. يتألف "مجلس إعانة الصحافة" من ممثلين عن الأحزاب السياسية كافة، ويخصص معظم معوناته –أكثر من ٧٠٪ عام ١٩٨٦– إلى الصحف ذات التوزيع المنخفض التي يكون وصولها إلى المنازل في منطقتها بنسبة تقل عن ٥٠٪ وفقاً لمقاييس تعمل بشكل أوتوماتيكي ومثبتة نسبة إلى التوزيع وكمية ورق الصحف، بغض النظر عن سياسة التحرير. ويشمل المستفيدون من الخطة نشرات من اليسار الماركسي حتى اليمين الراديكالي. والصحيفة التي تتمتع بأكبر معونةً هي الجريدة المحافظة المستقلة **سفنسكا داغبلادت** (*Svenska Dagbladet*) التي كانت ناقداً مثابراً لحكومات الديمقراطيين الاجتماعيين (social democrats) المتعاقبة.[٥٥]

إنّ المبدأين التوأمين اللذين أسّس عليهما نظام الصحافة السويدية –تسهيل الدخول إلى السوق وتحقيق المساواة في العلاقات التنافسية– يمكن سحبهما إلى البث مع أنّ ضآلة نطاق البث (spectrum scarcity) تمنع خلق سوق كاملة للبث. وهذا، بالفعل، أمر محتمل منذ أصدرت المفوضية الأوروبية (European Commission) عام ١٩٨٩ تعميماً يدعو الدول الأعضاء إلى استحداث نظام يتطلب أن تكلف مؤسسات البث شركات مستقلة بإنتاج نسبة معينة من البرامج. ومع أنّ التعميم لم يحدد تاريخاً، فإنّ هذه السياسة قد تمّ تبنيّها في بعض البلدان.[٥٦] ويقال إنّ بالإمكان تسهيل الدخول إلى السوق أكثر بتأسيس مجلس للبث يماثل "مجلس إعانة الصحافة" السويدي، إذ يمكن له مساعدة تمويل المجموعات ذات النقص في الموارد إذا كانت تملك مشاريع مجدية من أجل التنافس في قطاعي الراديو أو التلفزيون.

كذلك يجري النظر في مسألة تكافؤ السوق ضمن السياق الأوروبي. إنّ مقدرة الهيئات القومية على تشكيل بيئة لنظم البث تكون تعبيراً ديمقراطياً عن المجتمعات التي تخدمها مهدّدة، كما يقال، باقتصادات الحجم في سوق التلفزيون العالمية. وتباع البرامج الأمريكية للبث في السوق الأجنبية بجزء صغير من تكلفتها الأصلية، وبسعر يقل كثيراً عن تكلفة إنتاج برامج مبتكرة في أوروبا. والتهديد الذي يشكّله التوزيع الأمريكي المتزامن والرخيص عبر وكالات التوزيع (syndication) على أنظمة البث القومية قد أوقف حتى الآن بفرض تحصيص رسمي وغير رسمي يحدّ من استيراد البرامج الأمريكية. لكنّ ما يجري هو خرق لهذه الحماية من خلال ظهور مؤسسات

التلفزيون الفضائية التي تبث عبر الحدود القومية برامج أمريكية تتجاوز الحصص المقررة. وقد سبب هذا الدعوة إلى إخضاع التلفزيون الفضائي لنطاق اقتصاد السوق المنظم تحت إشراف المجلس الأوروبي (Council of Europe) والمفوضية الأوروبية، واقترحت الجهتان حتى الآن حدوداً غير معرّفة على البرامج غير الأوروبية المستوردة، تضبطها هيئات قومية عند نقطة الوصل مع نظم ايصال التلفزيون الفضائي.[٥٧] غير أنّ هذا النقص في تعريف الحدود يضمن فقدان الأثر العملي لهذا الإجراء.

ينشأ الطرح الرابع من الحوار الراهن في بولندا حول كيفية إعادة تنظيم البث. وهنالك حوارات مماثلة تدور في أماكن أخرى ضمن الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية. ويتخذ هذا شكل اقتراح لاقتصاد خليط منظم يتشكل من **قطاع عام وقطاع مدني وقطاع السوق**.[٥٨] وتشمل إحدى صيغ هذا الاقتراح وجود قطاع رئيس مملوك من القطاع العام ملتزم بأهداف الخدمة العامة، بما في ذلك توفير برامج مختلطة ذات جودة وتقارير متوازنة سياسياً. ويخضع قطاع السوق لحد أدنى من الضوابط، ويتم تأسيسه عبر بيع امتيازات إلى شركات تجارية تقوم كذلك بدفع رسم سنوي لاستعمال نطاق البث. وسيساعد هذا بدوره في تمويل قطاع مدني يكون دوره توسيع المجال الايديولوجي والتنوع الثقافي للنظام. وتخصص للقطاع المدني ترددات معينة، ويخصص له "مجلس المشاريع" يساعد في تمويل أشكال جديدة ومستحدثة من الملكية والضوابط، بما في ذلك الملكية من قبل المستخدمين، وحق التصويت للمشتركين، وتعاونيات المستهلكين، والمحطات المتصلة بمجموعات منظمة. ويعمل "مجلس المشاريع" ليس كهيئة تنظيم تقليدية تضبط محتوى البرامج، بل كهيئة تمكينية تساعد مالياً على ظهور أصوات جديدة في نظام البث.

تشكل هذه الطروحات الأربعة ردوداً مختلفة على السؤال حول كيف يمكن تكوين نظام لوسائط الإعلام يمكّن من تمثيل مصالح متباعدة بشكل كامل في الحقل العام. وتشترك كلها في أمر واحد: إنّها تزوّج طرحاً جماعياً إلى عمليات السوق. وهي بهذا تمثل محاولة لتعريف طريق ثالثة متفوقة على سياسات السوق والسياسات الجماعية الفاشلتين. وهدفها إعادة خلق وسائط الإعلام كنطاق عام بشكل يحقق استقلالاً ذاتياً نسبياً عن كل من الحكومة والسوق.

الهوامش

[١] ربما أنّ تعبيراً بديلاً يتم التعرف عليه أكثر في السياق الأوروبي الأوسع هو "الديمقراطي الاجتماعي" (social democratic). ولكنّ هذا رفض لأنّ له في بريطانيا معنىً فئوياً ضيقاً منذ أن قامت مجموعة منشقة من الجناح اليميني في حزب العمال بإنشاء الحزب الديمقراطي الاجتماعي (Social Democratic Party).

[2] Boyce, 1978.

[٣] للاطلاع على تقييم قاتم لدور الاتحادات النقابية في الحقيقة، انظر: Grace, 1985

[٤] كان هنالك خط مهم في ليبرالية القرن التاسع عشر يحتفل بالدفاع عن الرأي كوسيلة للتوصل إلى الحقيقة، ولكنّ هذا أصبح معلَماً أقل بروزاً بكثير للمفاهيم الليبرالية عن الصحافة في القرن العشرين. انظر: Siebert, 1956 and Michael Schudson, 1978

[٥] إنّ هذين الموقفين المتعارضين اتخذهما تباعاً تقريراً اللجنة الملكية الأول والثالث:
Royal Commission on the Press, 1949, and *Royal Commission on the Press*, 1977.

[6] Brittan, 1989.

[٧] ذُكر في:
Richard Sparks and Ian Taylor, 1989: 59.

[8] Blumler, 1989.

[9] Melissa Benn, 1986

[10] Mark Hopkins, 1970; Gayle Hollander, 1972.

[11] Ellen Mickiewicz, 1981; Ellen Mickiewicz, 1988.

[12] McNair, 1991.

[13] Althusser, 1984

[14] Habermas, 1990.
أوحى هذا بتعليقات عديدة، اثنان منها تهم أهدافنا بشكل خاص، حيث أنّها تركز على وسائط الإعلام. ويطرح فراندز مورتنسن (Frandz Mortensen) نقداً مشابهاً لما يتبع من بعض النواحي، ولكن في سياق التاريخ الدانمركي، وذلك في: Mortensen, 1977. للاطلاع على "بديل" مثير للاهتمام يسعى لتجريد هابرماس من افتراضاته التاريخية الأكثر ضعفاً مع إعادة تثبيت تحليله المركزي كتبرير للبث كخدمة عامة، انظر: Garnham, 1986.

[١٥] إنّ هناك غموضاً أساسياً في ما يدعوه هابرماس نفسه تحليله التاريخي "الذي يتبع أسلوبه الخاص"، فهو يحوم بشكل غير ثابت بين بيان معياري (ما كان يجب أن يكون عليه شكله)، وبيان وصفي (ما كان عليه فعلاً). وهكذا، فإنّ تصويره لبواكير الصحافة قُدّم بصيغة معيارية؛ وجاء نقده لوسائط الإعلام الحديثة بصيغة وصفية؛ وإمعاناً في زيادة تشويش الأمور، يحوي هذا النقد إشارات إلى توصيف مثالي لبواكير الصحافة وكأنه يقارب الحقيقة الوصفية.

[١٦] من أجل صيغ ممثلة لهذا الرأي، انظر:
Arthur Aspinall,1973, and Ian Christie,1970.

[17] C.W. Crawley 1969

[١٨] مثلاً: E.P. Thompson, 1963; Patricia Hollis, 1970; Dorothy Thompson, 1984.

[19] James Curran, 1977; cf. James Curran and Jean Seaton, 1991.

[20] Stuart Hall, 1973; Mark Hollingsworth, 1986; Goldsmiths Media Research Group Interim Report, 1987; Simon Watney, 1987.

[٢١] (Habermas, 1989: 184). لم يكن هابرماس وحيداً في متابعة مجرى نقاش الأحرار (نسبة إلى حزب الأحرار البريطاني)، خلافاً لحدسه. وهكذا، فقد كتب ريموند وليامز (Raymond Williams): "إنّ الفترة منذ العام ١٨٥٥، هي بمعنى معين، تطور صحافة جديدة وأفضل، بتأكيد أكبر على الأنباء منه في النصف الأول من القرن الموبوء بالفئوية ... تمكنت معظم الجرائد من التخلي عن الدعاية المتهيجة التي ترد في المناشير"، ص: ٢١٨ من: Raymond Williams, 1965.
على الرغم من أنّ وليامز على الأقل غيّر هذا الرأي لاحقاً. انظر:
Williams, 1978.

كما ورد سابقا.

[22] Curran and Seaton, 1991, chap.2

[23] Habermas, 1989: 185.

[24] Read, 1961.

[25] A.J.P. Taylor, 1972.

[٢٦] إنّ نشوء **الديلي هيرالد** *(Daily Herald)*؛ وهي صحيفة للطبقة العاملة أسستها مجموعة صغيرة من الراديكاليين عام ١٩١٢، وأصبحت أكثر صحف بريطانيا توزيعاً في أوائل الثلاثينيات، يبدو للنظرة الأولى وكأنّه يدل على استمرار إمكانية الوصول الواسع غير المحصور للمجال العام. والحقيقة أنّ تاريخها التفصيلي الذي يُجري البحثَ فيه حالياً أحدُ طلبة الدكتوراه معي، وهو السيد هو ريتشاردز (Huw Richards) يكشف عكس ذلك. إنّ بداية نشوء **الديلي هيرالد** قد انتابه نقص في الموارد، ما دعاها لاستيفاء ضعفي ثمن منافسيها عن جريدة بنصف حجم جرائدهم، دون تقديم الحوافز مثل تأمين القرّاء الذي كان شائعاً جداً في ذلك الوقت لتعزيز المبيعات، مع معوّق إضافي رئيس هو عدم امتلاك مطبعة في الشمال. وقد أنقذها عام ١٩٢٢ "مجلس اتحاد النقابات" (TUC)، ولكنها لم تكتسب توزيعاً كبيراً إلا عندما قدمت لها مجموعة أودهامز (Odhams) ضخّا كبيراً من النقد عام ١٩٢٩. وبمعنى آخر، ما يدل عليه تاريخها هو أنّ توصل الطبقة العاملة إلى المجال العام أصبح ممكناً بالاعتماد على الموارد الجماعية لاتحادات العمال ولمجموعة نشر رئيسة. ولكنّ هذا التمكين تضمّن ثمناً مرتفعاً: قبول سيطرة مقيِّدة جداً على التحرير من قبل مجموعة يمينية من أعضاء حزب العمال ومساندية.

[٢٧] انظر بشكل خاص:
Werkmeister, 1963, and Black, 1987.

[28] Boyce, 1978; Seymour-Ure, 1976; Koss, 1981 and 1984; L. Brown, 1985; Black, op.cit., 1987.

[٢٩] ربما أمكن إعادة بناء نظرية هابرماس عن الصحافة بطريقتين. أولاً، إنّ وصفه لبواكير الصحافة ينطبق بشكل أوثق بكثير على الصحافة المناطقية المحلية (provincial) في إنجلترا قبل أن تصبح الطبقة البورجوازية منظمة سياسياً (انظر بشكل خاص: Brewer, 1976)
ثانياً، إنّ انحدار السيطرة السياسية الذي احتفل به المجددون الليبراليون قد حلّت محلها سيطرة الشركات العملاقة ، وهو ما لا يقولون عنه إلا القليل.

[٣٠] هابرماس، مصدر سابق، ١٧١.

[٣١] انظر الخلاصة المفيدة لبحوث هي أمريكية بالدرجة الأولى، Tan, 1985
من أجل استعراض للبحوث الأوروبية، انظر: Curran, 1990.

[32] Briggs, 1985; Briggs, 1979; Briggs, 1961-79; G. W. Goldie, 1977; Sendall, 1982 and 1983.

[33] Philip Schlesinger, Graham Murdock and Philip Elliot, 1983.

[34] Leapman, 1987; Michael Cockerel, Peter Hennesy and David Walker, 1984.

[٣٥] مثلاً: McGinnis, 1969.

[36] Cockerell, 1989.

[٣٧] من أجل إفادة تامة عن هذه الحجة، انظر: Scannell, 1989

[38] Seymour-Ure, 1989.

[39] Cardiff, 1980.

[40] Scanell, 1980.

[41] David Cardiff and Paddy Scanell, 1981.

[42] Scanell, 1989; Curran and Seaton, 1991.

[43] Morley, 1981; Ian Connell, 1980; Glasgow University Media Group, 1976; Glasgow University Media Group, 1980; Glasgow University Media Group, 1982; Glasgow University Media Group, 1985; McNair, 1988; Schlesinger et al., 1983.

[44] Nicholas Garnham, 1990; Robert Burnett, 1988.

[45] Svenik Hoyer, Stig Hadenius and Lennart Weibull, 1975; Ben Bagdikian, 1983; Keith Windschuttle, 1985; J. Farnsworth, 1989; *Facts in Figures*, 1989; Ingela Strid and Lennart Weibull, 1988.

[46] Graham Murdock, 1990.

[47] Murdock, 1982.

[٤٨] يظهر هذا في بريطانيا من حقيقة أنّ البرامج بشكل عام لا تنظم الجمهور إلى فئات محددة من المستهلكين تسهّل الاستهداف الإعلاني، (انظر James Curran, 1981) لكنّ هذا يمكن أن يتغير بتكاثر القنوات وتجزئة جمهور مشاهدي التلفزيون.

[٤٩] للاطلاع على تحليل تحذيري حول البث الفرنسي خلال مرحلة سلطوية جداً، انظر:
Ruth Thomas, 1976.

[٥٠] مثلاً، فشلت هيئة الإذاعة البريطانية في التكيف مع التحولات الذوقية في الموسيقى الشعبية إلى أن تحول قسم كبير من جمهورها الشبان إلى محطات الراديو غير القانونية في الستينيات.

[٥١] لخّصت في Curran and Seaton، ١٩٩١، الفصل ١٩.

[52] K. Van Der Haack, 1977.

[53] Richard Collins, 1989.

[54] The Swedish Institute, 1988.

[٥٥] للإطلاع على وصفٍ حول كيفية عمل النظام، انظر:
Olof Hulten, 1984.
وللإطلاع على بيان أكثر نقداً باللغة السويدية، انظر: Strid and Weibull, 1988 .

[٥٦] هكذا، فإنّ قانون البث للعام ١٩٩٠ يتطلب من كل من هيئة الإذاعة البريطانية وقناة التلفزيون الثالثة أن تكلف شركات مستقلة بإنتاج ٢٥٪ من برامجهما (مع بعض الاستثناءات).

[57] European Commission, 1989; Council of Europe, 1989, Article 7.

[٥٨] إنّني مدين إلى كارول جاكوبوفيتز (Karol Jakubowicz)، وهو حالياً مستشار للحكومة البولندية حول إعادة تنظيم البث البولندي، بالمعلومات عن الحوار حول البث في بولندا. إنّ مفهوم نظام ثلاثي للبث يشبه عن كثب الاقتراحات التي ناقشتها عام ١٩٨٩ لجنة سياسات إستراتيجية في حزب العمال البريطاني.

وسائط الإعلام الصغيرة والتغيّر الثوري
نموذج جديد

أنابيل سريبيرني محمدي وعلي محمدي
Annabelle Sreberny-Mohammadi and Ali Mohammadi

إنّ الديناميّات الخاصة للثورة الإيرانية والتجاربَ السياسية الكثيرة غيرَالمتوقعة في العقود الأخيرة القليلة تطرح الحاجة وتعطينا الأساسَ لنموذج جديد من التعبئة الثورية المعاصرة يختلف بشكل هام عن الديناميّات السابقة للجَيَشان الثوري. لقد أصبحت الثقافة المُوسّطة (mediated culture) جزءا من السياق السببي للأزمات الثورية كما أصبحت مركزية للعملية الثورية.

إنّ جميعَ الحركات الثورية هي عمليات متطورة خلاقة تكتب السيناريو الخاص بها حتى وهي تستقي الوحيَ من حركات ثورية أقدم. وهذا بشكل خاص هو حال الحركات السياسية غير الغربية التي نمت ضمن بُنىً قمعيةٍ للدولة منذ السبعينات. لم تكن هنالك سابقة لتلك الحركات ولا كان هنالك نموذج قريب إلى الأحوال السائدة في العالم الثالث في السبعينات[1] أو في أوروبا الشرقية في أواخر الثمانينات. وبالفعل، فإنّ طبيعة مثل هذه الأنظمة القمعية – سواء هيمن عليها حزب أو ملك أو شخص نصب نفسه دكتاتورا – كانت على شاكلةٍ سُدّتْ معها معظم فرص النشاط السياسي المنظم رسميا بحيث بدا التغيير السياسي شبه مستحيل.

غير أنّه حصلت فجأة في أواخر السبعينات ثورة في إيران وأخرى في نيكاراغوا، وتعبئة شعبية في الفيليبين، ثم حصل بعد عقد من الزمن انهيار الاتحاد السوفياتي والثورانات غير المسبوقة في أوروبا الشرقية. إنّ كلَ العمليات الثورية هي عمليات سياسية سواء كانت تكمن وراءها أسباب و/أو مطالبات اقتصادية أم لا. وهكذا فإنّ كلَ الثوراتِ هي كذلك عمليات اتصال بما في ذلك العرض المفصل لأفكار عقائدية ومطالبات متنافسة أحيانا، وظهور القادة والتابعين، وتداول المعلومات، والحضّ على المشاركة والتعبئة. وقد ترى الأسطورة الشعبية أنّ اقتحامَ الباستيل هو الفعل الثوري، ولكنّ الحقيقة هي أنّ كثيرا من العمل السياسي والجدل، والقراءة والكتابة، والاقناع والنقد، وهي أعمال سبقت ذلك، كانت بنفس المستوى من "التسيّس" ، كأعمال العنف الدرامية النهائية، إنْ لم تكن أكثرَ تسيّسا منها. لقد ندر أن نُظر إلى الثورة من خلال صيغة الاتصالات (communications). فعلى سبيل المثال، لم يحصل إلا حديثا فقط، مع ازدهار النشر الذي لا يكتفي بالاحتفال بالثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ بل يراجع التفكير فيها، أن وُضعتْ أشكالُ وسائط الإعلام وشبكاتُ الاتصالات في قلب تحليلها. ويكتب دارنتون وروش (Darnton and Roche, 1989: xii) أنّ المؤرخين بشكل عام " تعاملوا مع الكلمة المطبوعة كسجل لما حدث بدلا من كونها عنصراً في تحقيق الحدث. ولكنّ صحافة المطبوعات أسهمت في تشكيل الأحداث التي سجلتها. لقد كانت قوة فاعلة في التاريخ... إنّنا لم نحاول مطلقا أن نفهمَ كيف أنّ الوسائلَ المهيمنة للاتصالات في أقوى دولة في الغرب قد ساهمت في أول ثورة عظيمة في الأزمنة الحديثة".

إنّ وسائط الإعلام في العالم المعاصر جزءٌ من المشكلات السياسية وجزء من الحلول، وهي عناصرُ أساسية للبُنى السياسية القمعية كما هي وسائلُ للإطاحة بها. يمكن استخدام وسائط الإعلام من قِبل الدول لإرساء تعريفها لما هو سياسي ولارساء صيغها عن التاريخ؛انها جزء من أجهزة الدولة العقائدية، من قوى القمع. في الوقت نفسه يمكن لوسائط الإعلام أن تكون أدوات للتعبئة الشعبية، إنّها تستطيع أن تحتفظ بتواريخ بديلة وتنمّي ثقافة معارضة – وباختصار، إنّها تشكل مواردَ وصيغَ التعبير للحركات الشعبية. وبالخصوص في الأنظمة القمعية عندما لا يبدو أنّ هنالك حيزا عاما للنشاط "السياسي"، ترعى وسائط الإعلام تسييس ما هو "ثقافي". لا يمكن بعد –فيما لو أمكن ذلك سابقا– تركُ وسائط الإعلام خارج تحليل عملية التغيير السياسي المعروفة باسم الثورة. كتب تيموثي غارتون آش (Ash, 1990: 94) عن سنة ١٩٨٩ الثورية قائلا: "في أوروبا في أواخر القرن العشرين كل الثورات هي ثوراتٌ بواسطة الاتصالات عن بعد" (telerevolutions). ومحل النقاش هو كيف تتمكن صيغٌ معينة لوسائط الإعلام من العمل لدعم التعبئة الشعبية، خاصة داخل سياقات قمعية.

مشكلة تعريف "وسائط الإعلام الصغيرة"

"وسائط الإعلام الصغيرة" أصبحت تسمية رائجة لمختلف أنواع الوسائط البديلة لنظم البث المدارة من قبل الدولة. ولكنّ تعريفَ وسائط الإعلام غير الجماهيرية لم يكن قط دقيقا جدا. ومن محاولات شرام (Schramm, 1972) لتَعريف وسائط الإعلام "الكبيرة" و"الصغيرة"، إلى تعريفات "وسائط إعلام الجماعات" (group media) (*Media Development*, 1981)، و"وسائط إعلام المجتمعات المحلية" (community media) (Wade, 1981; Byram, 1981)، أو وسائط الإعلام "الراديكالية" (Downing, 1984) ، كان الأمر الحاسم هو المفهوم أنّ وسائط الإعلام هذه هي ظواهرُ عامة تتيحُ المشاركة ولا تسيطر عليها الدول الكبيرة أو الشركات الكبيرة. وهكذا فإنّ التمييزَ بين "الكبير" و"الصغير" لا يمكن أن يعتمدَ على أنواع معينة من التقنيات أو حتى على جماهير مستعميها المفترَضين ولكنْ بالأحرى على طريقةً استخدام التقنيات كلِها. وحتى وسائط الإعلام في مجال البث يمكن أن يكون لها شكل مختلف كما يرى بريخت (Brecht, 1930)، قبل أكثر من ستين عاما:

> يجب أن يتحولَ المذياع (radio) من نظام توزيع إلى نظام اتصال. يمكن أن يكونَ المذياع أروع ما يمكن تصوّره من أنظمة الاتصال العام، نظام عملاق ذي أقنية عديدة – أعني يمكن أن يكون، فيما لو كان بمقدوره لا أن يبث فقط ولكن أن يستقبل، أو لا يقصر المستمعَ على الإستماع بل يمكّنه من الكلام كذلك، لا أن يعزله بل أن يوصله. وهذا يعني أنّ على المذياع التخلي عن كونه مزوّدا، وأن ينظم الأمور بحيث أنّ المستمعَ يغدو هو المزوّد.

هذا نموذج فعّال لما هو "استخدام تحريري" (emancipatory) لوسائط الإعلام (Enzensberger, 1970) التي تركّز على المشاركة الشعبية بدلا من الإخراج المهني، على الاتصال الأفقي بدلا من العمودي، وعلى المشاركة الفاعلة في صنع المعنىً بدلا من الإستيعاب السلبي لثقافة وقيم منقولة عبر وسائط الإعلام الجماهيرية. وبالطبع فإنّ أشكالَ المشاركة المنظمة على أساس محلي وغير الساعية للربح كثيرة ومتنوعة في الديمقراطيات الغربية. وهي تشمل الجرائد المحلية/المجانية، والإذاعة وقنواتِ التلفزة التابعةللمجتمع المحلي، وفيديو المواطنين، والحواسيب العائدة للمجتمع المحلي، وهكذا دواليك (Jankowski et al., 1992; Downing, 1984). ويتم إنشاء مشاريع وسائط إعلام كهذه من قبل مجموعات الضغط والمنظمات السياسية، وأنصار الثقافة المضادة، والجماعات المحلية وجماعات الأقليات.

إنّ هذه الأشكالَ من وسائط الإعلام التشاركية البديلة لا تلبّي فقط الطلباتِ لمضامينَ مختلفة وتلبي الأذواق والإهتمامات والتوجهات التي لا يلبيها نتاج وسائط الإعلام الجماهيرية، متحدية ذلك النتاج أحيانا، بل إنّها كذلك وسائط للمساهمة المباشرة

في العملية التي تتم عبر عملية الاتصالات الموسَّطة ومن أجل إيصال أصوات جماعات وأفكار لم تكن لتُسمعَ لولا ذلك. إنّ وجودَ هذه البيئة لوسائط الإعلام غير الجماهيريةً هو بحد ذاته مقياس لحيوية المجتمع الديمقراطي. ويؤكد داوننغ (Downing, 1984: 2) أهمية وسائط الإعلام المغايرة والمدارة ذاتيا والتي "قدمت بديلا حقيقيا لنماذج وسائط الإعلام في كل من الغرب والشرق".

ما يجري وصفه من استخدام لوسائط الإعلام يمكن أن يشمله عنوان فتحي (Fathi ,1979) "الاتصال العام" (public communication) وهذا ينقل التركيزَ إلى مجال من النشاط المدار ذاتيا والمستقل عن الدولة: الإنتاج الشعبي للرسالات، جمهور عام يتكون ويعبر عن "الرأي" الخاص به في معارضَة الأصوات المنسقة من قبل الدولة؛ إلى استخدام قنوات وتقنيات متاحة ويتم الوصول إليها بيسر؛ وإلى رسالات تنتج ويتم نشرها مجاناً على العموم، على خلاف الإنتاج الخاص أو إنتاج الشركات الذي يتوخى الربح أوعلى خلاف السيطرة من قبل مؤسسات الدولة. ويسمي جانكوفسكي وآخرون (١٩٩٢) وسائط الإعلام هذه "صوت الشعب" مع أنّ "أصوات الشعب" قد يكون تعبيرا أكثر ملاءمة. وخلال هذا الكتاب ستُستخدَمُ بشكل تبادلي عناوين "الاتصالات العامة" (المتميزة عن الاتصالات الخاصة أو اتصالات الدولة) و"وسائط الإعلام الصغيرة" (المضادة لسلطة "وسائط الإعلام الكبيرة" العائدة للدولة أو للشركات) لتغطية رصيد كبير من الموارد الثقافية المُوسطة في سياقات مختلفة التي يمكن استعمالها لإثارة وجدان الحركات الشعبية الثورية ولتسييسها وتعبئتها.

القنوات البديلة والتحدي السياسي

إن الإقرارَ بقوة وسائط الإعلام الصغيرة في الحركات السياسية كان بطيءَ النمو، ولكنّ ذلك لا يعني أنّ هذه ظاهرة جديدة. على العكس من ذلك فقد استخدمت سلسلة هائلة من القنوات في معطياتٍ تاريخيةٍ مختلفةٍ من أجل التحريض والتسييس والتعبئة.

لعبت آلة الطباعة دورا حاسما كعامل للتغيير الاجتماعي والسياسات الديمقراطية في الغرب (Eisenstein, 1979) كما في الحرب الأهلية الإنكليزية (Stone, 1972)، والثورتين الأمريكية والفرنسية (Davidson, 1941; Darnton, 1979). وكما جرى توثيقه جيدا (Gouldner, 1978; Habermas, 1989; Speier, 1950) فإنّ ظهورَ "المجال العام" اعتمد بشكل كبير على المواد المطبوعة ويوحي بوجود علاقة حاسمة بين معرفة القراءة والمساهمة السياسية والديمقراطية. غير أنّ تجربةَ العالم الثالث كانت مختلفة بشكل بيّن، وكثيرا ما كان ذلك لأنّ دعمَ الدولة لوسائط الإعلام الإلكترونية كان أعظمَ من دعمها لمحو الأمية الشامل.

كان التنظيم الحزبي الرسمي في بعض ثورات القرن العشرين هو الحاضنُ المركزي للعقيدة الثورية مع تركيز قوي على السلطة المعتمدة على الجاذبية الشخصية (charisma). وقد استخدَمت الثورتان السوفياتية والصينية صيغا مبتكرة للتعبئة والتلقين؛ قطار تروتسكي (Trotsky) الدعائي والانتاج السريع للفيلم السوفياتي، الكتاب الأحمر لماو (Mao) وأوبرات مدام ماو، إستخدام الشعر السياسي والملصقات على الجدران (tatzepao) كلهَا معروفة جيدا.

نحن نواجه في النمو المعاصر للحركات الشعبية ضد الدول القوية نموذجا جديدا من التعبئة الثورية. إنّ صيغة مساهمتها واسعة جدا – جماهيرية – ولكنْ ذات مستوىً منخفض؛ عقيدتَها شعبوية (populist) ومعادية للدولة بعمق. وبالفعل، إنّ ذلك العنصرَ من مكوناتها يوفر العاملَ الجامع للتضامن الشعبوي الذي يتجلى بسرعة. إنّ معظمَ المجموعات في المجتمع تغدو مقتنعة أنّ الخطوة الأولى والهامة في التغيير هي إزالة بنية الدولة القائمة أو تغييرُها بشكل جوهري. وفي إيران، حيث أنّ الطغيانَ الملكي للشاه قد اقترن بالإستعمار الجديد (neocolonialism) وبالتبعية ، كان العداءُ للغرب مفهوما عقائديا أساسيا.

إنّ صيغَ التنظيم خلاقة وعفوية وتعتمد على مزيج من وسائط الإعلام الصغيرة والشبكات التقليدية بدلا من الأحزاب الرسمية والاتحادات النقابية المنظمة. وديناميّتها مرتكزة بشكل غالب على المدن. إنّ الأحداثَ الأخيرة قد شهدت مظاهرات جماهيرية حاشدة في بكين وبرلين الشرقية وبوخارست وبودابست وبراغ، لاً في الريف القصيّ عنها. وكان النشطاء المبادرون والمشاركون الرئيسون طلابا ومثقفين (كما في إيران، وجمهورية الصين الشعبية، وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا)، لا جموعَ الفلاحين. وفي حالات إيران والفيليبين وبولندا كانت هنالك أهمية كذلك للتنظيمات الدينية والقيادات الدينية. ومع أنّ أعضاءَ الطبقة العاملة في المدن ساهموا في المظاهرات والتجمعات الجماهيرية، غير أنّ تنظيماتهم لم تكن ذات أهمية مركزية في العملية؛ وفقط في بولندا حصل أنّ صيغة قديمةَ من التنظيم السياسي، وهو اتحاد نقابي، تطور إلى بنيان أكثر شمولا، منظمة التضامن (Solidarity)، ومضى ليلعبَ الدور الحاسم في النضال الذي استمر لفترة أطول جدا من الأحداث الأكثر تدافعا في عام ١٩٨٩. إنّ هذه الحركات تطرح صيغة جديدة من التضامن الشعبوي لتحقيق تغيير سياسي أساسي، علىَ الأقل بشكل مؤقت، مع أنّ كثيرا من هذه التحالفاتِ غير المتينة تعرض للشرذمة حال تحقيق الهدف المشترك.

كان توزيع مختلف أنواع وسائط الإعلام الصغيرة والقدرة على إنتاج ونشر الرسالات، ومن خلال وسائط الكترونية في حالات كثيرة، مفتاحا أساسيا في جميع هذه الحركات الحديثة. وهكذا فإنّ هذه الحركات تعكس مستوىً معينا من النمو الإقتصادي وانتشار السلع غير سريعة الإستهلاك حتى ضمن سياقات تكون – بخلاف ذلك – في حال اختلال إقتصادي كبير وشح في المنتجات كما في

بولندا ورومانيا. وكثيرا ما كان يجري تهريب أجهزة الاتصالات بشكل غير قانوني مخالف للنظم السارية للدولة. وربّما أنّ هذه العملية قد شملت ببساطة التحوّل كذلك في استخدام وسائط الإعلام العادية من الأغراض الترفيهية بشكل رئيس لتُوظَفَ كمراكزَ للإقناع السياسي والتعبئة. هذه الوضعيات عكست وجود دول قوية ذات قوىً متشعبة التركيب للإكراه والإقناع تملك وسائط إعلام جماهيرية قوية جدا ومسيطرا عليها بشكل مركزي مع عدم وجود إمكانيات تقريبا لأي تعبئة سياسية بديلة. كانت الديناميّة النهائية في التعبئة الشعبوية في هذه الأوضاع قصيرة الأمد نسبيا ولكنْ عظيمة القوة وكثيرا ما كان يغذيها عنفُ السلطات ضد المساهمين فيها بدلا من أن يسحقها.

وسائط الإعلام الصغيرة والتعبئة الثورية

من أجل المساعدة في شرح وتفسير الدور الحاسم لوسائط الإعلام الصغيرة في التعبئة السياسية في السياقات القمعية، سنطرح في هذا القسم بعضَ الإشكاليات التي يجب على نموذج لهذه الوسائط التصدي لها.

وسائط الإعلام الصغيرة كفضاء عام (Public Space) سياسي

" إنّ الجدارَ هو صوت شعب يصرخ "

(Omar Cabezaz in Mattelart, 1986: 37)

إنّ جوهرَ المجتمعاتِ القمعية هو التقييد الشديد على النشاط السياسي، وجزءٌ من هذا التقييد السيطرةَ على الاتصال العام. ورغم أنّ هنالك اختلافاتٍ تحليلية هامة بين أنظمة الحزب الواحد والأنظمة التسلطية، إلا أنّ التجربة الحديثة مَن العيش تحت كل منهما كانت في الواقع العملي متشابهة بشكل لافت جدا، خاصة مع نمو تقنيات المعلومات المتقدمة للرقابة والبيروقراطيات العصرية الكبيرة. وفي الصين وأوروبا الشرقية هيمن الحزب الشيوعي المنفرد، معرِّفا الدائرة السياسية التي تدير وسائط الإعلام الجماهيرية التي تهيمن الدولة عليها وكذلك شبكات البوليس السري الفعّالة. وفي إيران قامت دكتاتورية ملكية بخلق حزب سياسي منفرد وكانت وسائط الإعلام الجماهيرية تحت سيطرة الدولة، والبوليس السري، السافاك (SAVAK)، يراقب كل نشاط عام. وقد صُوّر نظام الحزب الواحد أحيانا على أنّه "معبأ" جدا غير أنّ تحليلا أكثر دقة يظهر كادرا من الأشخاص المعبئين والمندفعين بشكل كبير، أعضاء الحزب (الذين يشكلون غالباً ما لا يزيد عن ١٥٪ من الشعب)، وبقية الشعب. وقد كان مستوى التعبئة السياسية في إيران منخفضا جدا إلى أن غيّر الشاه الإستراتيجية في أواسط السبعينات وبنى حزبا منفردا وحاول تحقيق

تعبئة عامة، وهو ما ارتدّ عليه. وفي مثل هذه البيئات للدولة الكبيرة ولوسائط الإعلام الكبيرة كان نشوء العناصر المألوفة أكثر في التنظيم السياسي الديمقراطي التشاركي مثل الجماعات والأحزاب السياسية والاتحادات والجماعات ذات المصالح باجتماعاتها المنتظمة المفتوحة، والصحافة السياسية أو وسائط الإعلام الإلكترونية المستقلة محظورا حظرا تاما.

وكما يقول بارنغتون مور (Barrington Moore, 1978: 482)، "حتى يتمكنَ التحول الاجتماعي والأخلاقي من الإنطلاق يبدو أنّ هنالك شرطا مسبقا يقوم عليه كل شيء. . . **وجودَ فضاء ثقافي واجتماعي** ضمن النظام السائد". غير أنّه يبدو أنّ مجالاً عاماً قوامه الحوارالتشاركي، المسيّر ذاتيا، والموجه من قبل المواطنين والعاملُ باستقلالية عن الدولة، لم يكن موجودا في إيران. إنّ هذا المجال هو بشكل أساسي بيئة اتصالية يستطيع الناس أن يعبّروا فيها عن آرائهم بحرية وأن يجتمعوا للحوار وأن يوجدوا العمل السياسي. غير أنّ المقاومة السياسية نمت في مكان ما من شقوق وصدوع أنظمة كهذه. ولكن أين؟ وهنا تقوم إمكانيات وسائط الإعلام الصغيرة لتكون وسيلة للمقاومة وأداة للتعبئة الثورية من خلال اقتطاع واحتلال "حيّز" للمقاومة مثل هذا.

إنّ وسائط الإعلام الصغيرة والمقاومة الثقافية تقدمان أرضا خصبة كمواقعَ محتملة للنضال، وكحاملين لصيغ اتصال ونظم رموز مألوفة من قبل، وكبُنىً منغرسة في الحياة اليومية ومن الصعب جدا السيطرة عليها. إنّ وظيفة وسائط الإعلام بصفة "فضاء افتراضي" (virtual space) تقوم مؤقتا بوصل الناس ببعضهم من خلال استخدام المواد المطبوعة المشتركة أو الشعارات المرئية أو البث الإلكتروني. وفي الأوضاع التي لا يُسمح للناس فيها تكوينُ تضامن جسدي (somatic) – بأن يجتمعوا جسديا ويتظاهروا ويطلقوا المسيرات – يمكن لوسائط الإعلام الصغيرة أن تساعدَ في رعاية تضامن اجتماعي تخيلي كثيرا ما يكون ممهدا لتعبئة مادية فعلية. وهكذا فإنّها وسائل حيوية الأهمية للتعبئة (Tilly, 1978).

إذا كان الحزب هو واسطة التغيير السياسي في روسيا عام ١٩١٧ وفي الصين عام ١٩٤٨، فإنّه كان كذلك الواسطة الرئيسة للسيطرة السياسية وتثبيت المعتقد التقليدي في الأنظمة الشيوعية. وباعتبار البُنية الحزبية الهائلة التي تطورت في كل من المجتمعين، الثقيلة الوطأه والبيروقراطية والمتغلغلة بشكل كبير في الحياة العادية، كان لا بد من أن تكونَ المقاومة في مثل هذه الأنظمة خلاّقة وحذقة بشكل خاص. لقد كانت وسائط الإعلام الصغيرة في الدنيا الساكنة نسبيا لاشتراكية الدولة حاسمة في اعادة إنشاء "صلات وصل أفقية" ضد "الهرم السوفياتي" (Liehm, 1984: 310). وفي أوروبا الشرقية كما في الاتحاد السوفياتي كانت شبكاتُ المنشورات (samizdat, magnetizdat) القوية هي النقطة المضادة للرقابة التي تمارسها الدولة ولوسائط الإعلام التي تديرها. وفي هذا الجو من الرقابة

المرتفعة الدرجة جدا كانت للمواد المنتجة غير المصقولة وذات التوزيع الصغير غير المنتظم، أهمية سياسية مباشرة في تنمية المجال العام. "الكتب والدوريات المتعثرة الصدور وصفحات الإخبار التي تصعب قراءتها، والمحاضرات المعادة طباعتها، والتجمعات 'العامة' لثمانين شخصا يحشرون في شقة واحدة والمحاضرات العامة التي يحضرها ١٢٠ شخصا: كل هذه إعادة تكوين فعّالة لميدان عام معارض" (Downing, 1984: 308).

أحيانا تكون إستعادة مجال عام فعلي أكثر علنية. وكما يُظهر روثشو فيلانويفا (Rothschuh Villanueva) وكابيزاس (Cabezas) بالنسبة لنيكاراغوا (Mattelart, 1986)، فإنّ أشكالاً أصيلة مختلفة من التعبير الثقافي أصبحت جزءا من المعارضة الثقافية الشعبية. وأصبحت جدران الشوارع في المدن رقاع الرسم لحركة سياسية وأساليبَ التخاطب للجماهير إضافة إلى وسائل تمكّن المجموعات السياسيّة المنظمة من التواصل مع الجماهير وتأمين صوت للشعب. وكان هنالك خطر فيما لو قُبض على شخص وهو يُعدّ هذه الرسالات العامة ولكنّ الحراسَ كانوا عادة يلطخون الشعارات بالدهان أو يسكبون القطران الأسود عليها – وعندئذ يعاد رسمها. "إنّ صيغ الاتصال الأساسية لجبهة التحرير الوطني الإشتراكية (FSLN) مع الشعب كانت المناشير، والنشرات المفردة (flyers)، والرسوم على الجدران (pintas)، ألإستيلاء على محطات الإذاعة، إنشاء الصلة بين دعايتها هي وبين كل من معاركها، والثقافة المضادة التي نمت طوال حرب التحرير. وما زال بوسع الإنسان أن يقرأ على الجدران في مختلف مدن البلد شعارات الحرب والنداءات للتمرد. وكانت النشرات المفردة التي تدين الإغتيالات تُوزّع سرا في الحافلات والتصقت الرسالات بشفاه الناس" (Rothschuh Villanueva in Mattelart, 1986: 34). وكذلك الأمر فإنّ جدران مدن إيران كانت تكشف عن الصراع القائم من خلال مُزق الملصقات، والدهان الأبيض فوق الشعارات القديمة، وشعارات متجددة باستمرار: رقصةٍ عامة من الكلام والإسكات. وبشّر الفضاء العام بمجال عام محتمل.

لم يكن هنالك مجال عام في إيران. وكانت الدكتاتورية الملكية تسيطر مباشرة أو مداورة على صيغ التعبير كافة في حين كان السافاك، وهي منظمة الأمن، تراقب الحياة العامة كلَها. لم يكن يسمح بأي أحزاب سياسية مستقلة أو اتحادات عمال مستقلة أو تكوين مجموعات ذات مصالح معينة (ويتناول الفصل الخامس هذا الموضوع بتوسع). وتبدو سيطرة كهذه مثل نظام إشتراكية الدولة أو نظام فاشستي ولكنْ حتى الأنظمة تلك كانت عادة معبأة سياسيا أكثر من إيران بكثير. إنّ الدكتاتورية الملكية كانت شكلا متناهيا في القمع من أشكال الأنظمة السلطوية ولم يكن يبدو أنّ هنالك حيّزا يمكن من خلاله لأي نوع من الحركات الشعبية المعارضة أن تطلق نفسها.

غير أنّ ديناميّات الحركات الأخيرة ودورَ وسائط الإعلام الصغيرة توحي بأنّنا قد عملنا ضمن تعريفٍ ضيق جدا "للمجال العام السياسي" مستخدمين هذا المصطلح بأسلوب شكلي (formalist) ومحدد جدا وكثيرا ما كنا نضفي الإبهام على العلاقات بين الاتصال والثقافة والسياسة. إنّ "النقصَ" البادي في المؤسسات الرسمية كالأحزاب والاتحادات، و"النقصَ" الظاهر في الرأي العام إذ لم يكن هنالك إلا النزر اليسير من مقاييس الرأي، قد اعتبرا غيابا للعمل السياسي. ولكنّ العملَ السياسيَ في إيران كان دائما أكثر مرونة وأكثر ابتعادا عن الرسمي وأقلَ ظهورا للعيان من العمل السياسي المنظم في الديمقراطيات القائمة، وهو ما يكشف نقطة أخرى عمياء للمنظار الغربي (Western optic) الضيق. كانت هنالك باستمرار دوائرُ سياسية غير رسمية وتجمعاتٌ لأشخاص معروفين تعتمد على المعرفة والثقة المتكونتين عبر الزمن (Bill, 1972; Zonis, 1972) ولكنْ لم يكن هنالك شعور كبير في الساحة العامة بأنّ مثلَ هذه المجموعات السياسية هي في حالة نمو أو أداء تعبيري أو فعالية. ويتناول الفصل ٥ [من كتاب المؤلف] بتوسع تجددَ هذه الدوائر والتجمعات الأخرى غير الرسمية عام ١٩٧٧ في المرحلة الممهدة لقيام الثورة وكذلك الحيّزات الاجتماعية الأخرى التي أصبحت مواقعَ للخطاب السياسي.

في إيران، كما في بولندا والفيليبين وغيرهما، كان "الفضاء" العام يوجد كذلك ضمن الشبكات الدينية. وكثيرا ما كانت القيادة الدينية تمتلك موارد للتعبئة أكثر اتساعا وأكثر ملاءمة من الوجهة الثقافية مما كان لدى المثقفين العلمانيين. واشتملت وسائل القيادة الدينية في إيران على شبكة من المساحات المادية عبر البلاد كلها – المساجد – كانت أماكنَ تجمع عام، وهي الشبكة الوحيدة من هذا النوع التي لم تخترقها الدولة. إنّ الشبكة التقليدية التي كانت باقية فعلا وإعادة تسييس الثقافة العامة هما موضوع الفصل ٥ (المحرر: إشارة الى الكتاب الذي ورد فيه الفصل هذا)

وسائط الإعلام الصغيرة: تقنياتٌ للبقاء السياسي

في إيران ساعدت التقنيات الحديثة للاتصال كذلك على إيجاد مجال عام محتمل للمخالفة . وأصبحت وسائط الإعلام الصغيرة مثل الأشرطة الصوتية امتدادات إلكترونية للمؤسسات الدينية وخطابها السياسي، وكانت النشرات المنسوخة هيَ السلاح المفضل للتجمعات العلمانية، مكسبة صوتا لما سيغدو حركة شعبية هائلة.

ليس جديدا القول بأنّ التعبئة السياسية تعتمد على تنمية الوسائل السياسية، وهي عادة شكل من الاتصال العام. إنّ ما له مغزىً هاماً، هو أنّه في لحظات معينة، خاصة مع انتشار تقنيات معينة، تصبح السيطرة مستحيلة حتى في أكثر الدول قمعا وتكيفا مع دواعي الأمن. وهذا له سببان رئيسان: طبيعة التقنيات الحديثة للاتصالات، وتطوير أنظمة اتصالات دولية والإستقبال الدولي للرسالات. إنّ من الصعب بشكل متزايد السيطرة على الاتصالات السياسية حتى بالنسبة لأكثر الأنظمة قمعا. وقد

حاولت الكثير من الدول القوية السيطرة المباشرة في بعض الأوقات على استيراد وتداول (circulation) تقنيات معينة لوسائط الإعلام (مثلا أجهزة الحاسوب الشخصية وأقراص الأقمار الصناعية في الاتحاد السوفياتي السابق) أو فرضَ عوائقَ إقتصاديةٍ (مثل الضرائب المرتفعة جدا على أجهزة الأشرطة المرئية في الهند) (Ganley and Ganley, 1987; Boyd et al., 1989) غير أنّ الحدودَ يمكن التسلل منها والمهربين قادرون على التكيف، والإهتمامَ والطلبَ الشعبيين بالنسبة لتقنيات وسائط الإعلام مرتفعان بشكل عام.

إنّ تقنيات معينة تحمل بذاتها وسائلَ اعادة الانتاج، ما يجعل السيطرة مهمة أكثر صعوبة. إنّ سرَ نجاح فعل الحركات الحديثة أو طول عمر حركات أخرى كان الحقيقة التقنية بأنّ وسائط الإعلام الصغيرة المعاصرة – خاصة الأشرطة الصوتية والمرئية، النسخ التصويري، أجهزة الحاسوب الشخصية وآلات الفاكس – هي وسائل لتعدّد نقاط الإنتاج والتوزيع. فأنظمة الأشرطة السمعية وتسجيل المرئيات وتصوير البولارويد مثلا لا تتطلب تقنيات مستقلة للتحميض ولكنها تمتلك ضمن معداتها المادية إمكانية النسخ الفوري والمتكرر للرسالات. يستطيع أيٌّ كان إنتاجَ رسالات كهذه وفعليا فإنّ ديناميّات الحركات تعتمد بالتحديد على قيام كل من المشاركينَ بإعداد نسخ إضافية ونشرها حولهم. وهكذا فإنّ السامزدات السوفياتي يُطبع وتُعاد طباعته بنسخ متعددة، بمقدار ما يسمح به النسخ باستعمال ورق الكربون، من قبل أي شخص يستطيع القيام بذلك. وفي بولندا خلقت "لجنة العمال للدفاع الذاتي" (KOR) الشبكة السرية من خلال بيانات موقعة عممت أخبار كفاح العمال والمثقفين وتضمنت الحضَ على أنه "بنشر هذه النشرة، فإنك تتصرف ضمن حقوقك وتقوم بدور في الدفاع عنهم. إقرأها، إنسخها وأعطها لغيرك" (Downing, 1984: 326). إنّ النسخ التصويريَ (xerography) لا يخفف عبءَ هذا العمل المتعب فقط ولكنه يوفر كذلك تقدما على عمليات الطباعة المختلفة لأنه ينتج نسخا فورية لا يمكن في أغلب الأحيان تقصي مصدرها (في غياب علم التقصي الجنائي المتطور جدا) وعلى آلات يحتمل أنها تكون متعددة بحيث أن فقدانَ واحدة منها لا ينطوي على نهاية الحركة كلها. لقد انتهت منذ أمد بعيد تلك الأيام الخيرة التي كان يعني فيها تحطيم المطبعة نهاية التحريض الراديكالي. وإنّ تشابك أجهزة الحاسوب الشخصية وأنظمة المعلومات الفورية على الشبكة (on-line) تطرح احتمالات مماثلة عن مواقع متعددة لانتاج ونشر الرسالات والتي لا يمكن السيطرة عليها. ومن سوء الحظ أنّ اليمينَ السياسي قد انبرى لاستخدام هذه القنوات كما يشهد على ذلك استخدامُ شبكات الحاسوب من قبل المجموعات العنصرية في الولايات المتحدة وتعميمُ ألعاب الحاسوب اللاسامية في النمسا.

تدرجت حركة المعارضة في بولندا من أسلوب السامزدات التقليدي المستند على الآلة الطابعة ونسخ الكربون إلى إعادة استخدام الناسخات العتيقة وآلات النسخ التصويري وطباعة الأوفست الليثوغرافية (offset lithography) لخلق الأدواتِ

التقنية للشبكة السرية. ووُزعت أشرطة الكاسيتات عن مفاوضات غدانسك في المعامل. وأمضى البوليس السياسي وقتا كبيرا في محاولة قمع هذه الحركة السرية المتنامية لوسائط الإعلام الصغيرة إلى درجة أنّه حتى بعد مرور عام على فرض الأحكام العرفية قامت فرقه بإمساك أكثر من مليون منشور، وأسكتت إحدى عشرة جهاز ارسال إذاعي، وعثرت على ٣٨٠ موقعا للطباعة وصادرت أكثر من ٥٠٠ آلة طباعة سي. سيفيك (C. Civic) (ورد في Downing, 1984: 327). غير أنّ العملَ الإعلامي المستقل استمر. وقد أوْجدت وسائط الإعلام المدارة ذاتيا هذه في السياق البولندي فضاءات جديدة للنقاش والحوار العامين، مستقلةً عن بُنى السلطة، وأثبتت أنّها خطواتٌ أولى هامة في الحركة العملاقة التي تبعت ذلكً. وكما يلحظ داوننغ، "لا يجوز غضّ النظر عن أي قناة اتصال بديلةٍ فقط لأنّها صغيرة" (ibid: 345).

إنّ توفرَ بعض هذه التقنيات هو بحد ذاته دلالة على مستوى الحداثة التقنية الذي توصل اليه مجتمع ما. إنّ آلات الفاكس في المدن الصينية، والتي استعملت بتأثير درامي أثناء انتفاضة ساحة تيانانمن، هي نتيجة مباشرة لسياسة التحديث التي تمّ تبنيها بعد وفاة ماو عام ١٩٧٦. والإنتشار الواسع للسلع الالكترونية ذات العمر الطويل مثل آلات الأشرطة الصوتية داخل إيران لا يخلو من السخرية. إنّ الإنتشارَ التقنيَ (technological diffusion) كان جوهرَ النموذج السائد للتطور وكانت التبعية التقنية هي التجربة التي عاشها الكثير من بلدان العالم الثالث. والتناقضات بين حركةٍ تستند إلى شعاراتٍ معاديةٍ للإمبريالية وترعى هوية حضارية قديمة ولكنّها تستخدم التقنيات التي يقدّمها المصنّعون الغربيون واليابانيون تظهر بوضوح إضافي تعقيداتِ إشكاليات التطور. والتشنج بين الإعجاب بالتقنية الغربية ومعاداتها كثيرا ما يُعالَج من قبل شعوب العالم الثالث باعتبار أنّ التقنية أمرٌ حيادي من حيث أنّها بذاتها لا تجسّد قيما أو تغير التكوين الذهني. وقد سُرّت الحركة الإيرانية الشعبية لوجود مجموعة من التقنيات المتقدمة لاستخداماتها، وحتى الجمهورية الإسلامية لم تتوقف إلا قليلا عند التأثيرات الاجتماعية الفعلية للإنتشار التقني.

كان من المثير للإهتمام في إيران كيف أنّ وظيفة تقنياتٍ معينة قد انتقلت من السيطرة البيروقراطية إلى المشاركة السياسية. وقبل نمو الحركة الشعبية كان استخدام آلات النسخ التصويري، حتى لأغراض التعليم الجامعي، تحت سيطرة قوية. وكان أبسط إخراج لرسم أو لمجموعة أرقام للإستخدام في غرفة الصف إجراءً رئيسا في الجامعات يحتاج العديدَ من التواقيع ويتطلب وقتا طويلا بحيث أنّ الحاجة للأمر تكون قد انتهت في كثير من الأحيان قبل منح الموافقة. وما إن أتت الحركة حتى حصل بحرٌ من التغيير! فآلة النسخ التصويري في "المؤسسة الإيرانية للاتصالات والتنمية" (ICDI-Iran Communications and Development Institute) مثلا، حيث كانت أنابيل [المحرر: يشار هنا الى المؤلفة] تعمل، أصبحت محورَ نشاط، وكان مشغّلها عنصرا سياسيا رئيسا في الحركة الآخذة في التطور، وكان رفاق

المسيرة المختلفون من مختلف الجهات السياسية يتنافسون للوصول إلى استعمال الآلة. وقد لاحظ الظاهرة نفسَها الباحثون الآخرون الذين كانوا يعملون أثناء الثورة في "المؤسسة الإيرانية للاتصالات والتنمية" (Green, 1982) .

وسائط الإعلام الصغيرة في السياق العالمي

ثمة عامل آخر يضفي تعقيدا عميقا على قضية "السيطرة" على البيئة السياسية القومية وهوانتشار الاتصالات الدولية التي أسقطت المسافات العالمية وساندت تسريعا هائلا للعمليات التاريخية وانتقصت من التأثير الإحتوائي للحدود القومية (Giddens, 1990).

هنالك دوما نقاشاتٌ مستفيضة حول "اللحظة الأولى" للعملية الثورية، ولكنْ يبدو في أواخر القرن العشرين أنّه عندما تتوفر الإرادة فإنّ التعبئة الشعبية يمكن أن تكون عفوية وسريعة بشكل مدهش كما يدل عدد الدول القوية التي انكسرت شوكتها أواخرَ الثمانينات. إنّ التوزيعَ الفوري حول العالم لمعلومات وصور عن التغيير السياسي يرعى كذلك احتمالَ وجود "أثر معد" للإنتفاضات السياسية الشعبية هو أقوى مما كان في السابق على وجه الإطلاق. وأحد أكثر العناصر بروزا في أحداث ١٩٨٩، كما في الحركة الإيرانية، كان نسبيا الإتاحة المتوفرة لفرق التلفزيون والصحافة للوصول إلى مواقع النشاط السياسي. وتقوم وكالات أخبار البث التلفزيوني الرئيسة مثل فيزنيوز ويو.بي.آي.تي.إن.(شبكة الصحافة الدولية المتحدة للأخبار التلفزيونية) (Visnews, UPITN) وشبكات التلفزة مثل سي.إن.إن. (شبكة الأخبار بالكوابل -CNN) وغيرها ببيع أشرطتها الإخبارية إلى محطات أخرى كثيرة بحيث أنّ التغطية الفورية الدرامية للحركات المتطورة والمتركزة في ساحة تيانانمن، حول بوابة براندنبرغ (Brandenburg Gate) ، في ميدان وينسيسلاس (Wenceslas Square) وفي بودابست وبوخارست يمكن أن تُشاهدَ عبر العالم كله. كانت هذه فعليا ثورة تحصل والعالم كله يشاهد. وبالنسبة للثورات في أوروبا الشرقية، تنبأ آش (Ash, 1990: 78; 126) أنّها "تطلبت عشرَ سنوات في بولندا وعشرة أشهر في المجر وعشرة أسابيعَ في ألمانيا الشرقية، وربما أنّها تحصل في عشرة أيام في تشيكوسلوفاكيا." تمخضت الأيامُ العشرة عن أربعة وعشرين، ولكنّ تداعيات التظاهرات وتسارعَ التاريخ تبدو عمليات حقيقية تفسرها، جزئيا، تغطية وسائط الإعلام الواسعة لما جرى في بلدان أخرى.

مع أواخر الثمانينات، وقد أمسك بجزء كبير من الكرة الأرضية شركٌ من الأسلاك التحتمائية، والألياف الضوئية (fiber optics)، ودمغات الأقمار الصناعية (satellite footprints) والبث على الموجة القصيرة، والاتصالات عن بعد (telecommunications) والفاكس والبريد، أصبحت الحدود القومية سهلة النفاذ. وأصبح بمقدور الكثيرين ممن يعيشون في دولٍ قوية أن يلتقطوا رسالاتِ وسائط

الإعلام الأجنبية بتحريك قرص صغير. كان بإمكان الإستونيين تلقي التلفزيون الفنلندي بانتظام والجنوبيون في مقاطعة غوانغدونغ في الجمهورية الشعبية الصينية يستطيعون مشاهدة تلفزيون هونغ كونغ. وثمة عددٌ كبيرمن الأمم تبث دوليا بنغمات متنافرة وبلغاتٍ غير لغتها الأم (Head, 1985) وكثيرا ما تستعمل البثّ الإذاعي على الموجة القصيرة (Soley, 1987). وهنالك حركة سير سرية دولية نشطة للأشرطة الصوتية والأشرطة المرئية وجميع أنواع وسائط الإعلام المطبوعة في مناطقَ حيثُ مثل هذه الوسائل محظورة لأسباب سياسية أو أخلاقية (Ganley and Ganley, 1982; Boyd et al., 1989; Sreberny-Mohammadi, and Mohammadi, 1987) وحركة التداول السرية هذه قد يكون وراءها مزيج من دوافع تجارية وسياسية.

إنّ الاتصالات الدولية تستطيع أن تلعب أدوارا معقدة في الإنتفاضات السياسية المحلية. إنّها، أولا، قد أكسبت طبيعة النفي السياسي تغييرا عميقا. إنّ النشطاءَ السياسيين المنفيين لم يعودوا ينتظرون تغير الأحداث حتى يتمكنوا من العودة إلى وطنهم ولكنهم يستطيعون بدلا من ذلك القيامَ بحملات دعائية من خارج وطنهم لتغيير الأوضاع فيه، وهو ما يعني نزع الصفة الأقليمية (deterritorialization) عن السياسة (Shain, 1987; Sreberny-Mohammadi, and Mohammadi, 1987). إنّ هنالك الكثير من البث الإذاعي السري (Soley, 1987)، كما هنالك البدايات الموثقة لإنتاج الأشرطة التصويرية (videography) في المنفى: إنّ المنفيين البولنديين في باريس هرّبوا أشرطة تصويرية إلى داخل بولندا، وقام النشطاء التشيكيون بتهريب أشرطة عن المظاهرات غير الشرعية وعن العنف المنظم من قبل الدولة إلى خارج البلاد. وقد أنتج أعضاء تجمعات المنفى الإيرانية، سواء قبل الثورة أو بعدها، كمّا هائلا من الأدب والبث السياسيين، مغيرين بذلك البيئة الجديدة التي أقاموا فيها مؤقتا بمقدار ما حاولوا تغييرَ الأوضاع في "الوطن".

لا يرسل المنفيون المواد إلى وطنهم فحسب ولكنّهم، بصفتهم فاعلين سياسيين، يستطيعون محاولة تعبئة الرأي العام العالمي ليتولى قضيتهم في منابرَ دولية عامة مثل الأمم المتحدة. إنّ جزءا كبيرا من عمل مجموعاتٍ مثل منظمة العفو الدولية ومؤسسة هيومان رايتس وتش (الرقابة على حقوق الإنسان) (Amnesty International, Human Rights Watch) هو لتنبيه الرأي العام الدولي إلى انتهاكات الحقوق في بلدان معينة ولتعبئة الوسائل من أجل تحقيق التغيير. وكما سنورد تفصيلا في الفصل السادس فإنّ المجموعات السياسية العلمانية المنبثقة عن الطبقة الوسطى الإيرانية حاولت جاهدة توظيفَ مختلف القنواتِ الدولية لتعبئة الرأي العام الدولي لصالحها، وحققت شيئا من النجاح.

في بعض الأحيان يقوم هذا الاتصال الدولي فعليا بإفادة عناصر سياسية داخل الأمة أو بإنشاء الصلة بينها في حين كانوا خلاف ذلك غير قادرين على الاتصال أو

حتى على معرفة وجود بعضهم البعض. وهنا تصبح الصلة الدولية مرحلة وسيطة ضرورية في ما هو في الحقيقة اتصال سياسي محلي. ومن الأمثلة الكلاسيكية ما بثته هيئة الإذاعة البريطانية حول أنشطة المقاومة المعادية لهتلر داخل ألمانيا والذي التقطته عناصر أخرى ضمن المقاومة، وهي عملية وثقتها مجموعة الوردة البيضاء (White Rose Group-Scholl, 1983). ومن الأمثلة الأكثر حداثة استخدام آلات الفاكس من قبل الحركة الطلابية الصينية في أيار/مايو وحزيران/يونيو ١٩٨٩: فبسبب البنية التحتية المحدودة للاتصالات الداخلية والخوف من المراقبة، كان من الأسهل والأسرع للطلاب الصينيين في بيجينغ أن يبثوا رسائل فاكس إلى قرنائهم في الولايات المتحدة الذين قاموا بدورهم بإعادة بث الرسائل بالفاكس إلى مدينة أخرى داخل الصين. كان هذا أفضل من أن يأتمنوا الاتصال الداخلي. ونشرات هيئة الإذاعة البريطانية الليلية التي نقلت أخبار المظاهرات والوفيّات في مختلف مدن إيران لعبت دورا مماثلا إذ مثلت الحركة أمام ذاتها في الوقت نفسِه الذي عززت فيه الأهمية العالمية لأعمالها.

وفيما يتعدّى تنظيمَ اتصال المنفى لأغراض سياسية، فإنّ ناقلي الأخبار الدولية أساسيون بالنسبة لتوفير المعلومات والصور على صعيدٍ عالمي وهو ما جعله استخدام الأقمار الصناعية عملية أكثرَ سرعة. وأحيانا توفّر مثل هذه القنوات معلوماتٍ تبقى محصورة ضمن المجتمع المعني، وتحاول الدول منع انتشارها من خلال التّشويش أو حظر شراء أجهزة استقبال للموجات القصيرة. إنّ التغطية التفصيلية لروايات الأحداث الرئيسة من قبل الإذاعات الغربية الدولية مثل هيئة الإذاعة البريطانية وصوت أمريكا والإذاعة الألمانية (Deutsche Welle) وإذاعة مونتي كارلو وإذاعة إسرائيل جعلتها مصادرَ أولية للمعلومات في الكثير من الإنتفاضات السياسية وكثيرا ما يُستمَعُ إليها على الموجة القصيرة خلف ستائرَ مسدلة. وفي إيران يبدو أنّ اهتمامَ وسائط الإعلام الدولية أعطى صدقية "للأهمية التاريخية" للأحداث الراهنة وأثار غلافا **تايم** *(Time)* و**نيوزويك** (*Newsweek*) عن الثورة الإيرانية اهتماما شعبيا مهما في مواقع منصات الجرائد في طهران. وفي "المؤسسة الإيرانية للاتصالات والتنمية" تضافر مقدمو الشاي الإيرانيون على طلب الترجمات للمقالات في هذه المجلات وترك وقعا في نفوسهم أنّه حتى النشرات الأمريكية كانت تكتب حول الثورة الإيرانية. إنّ قنوات دولية كهذه يُنظر إليها كذلك على أنّها رفيعة المهنية و"موضوعية" في تغطيتها للأنباء، ما يضيف شعورا كبيرا بصدقية هذا البث (Gauhar, 1979). والناشطون السياسيون أنفسهم تقبلوا تقاريرَ وأرقامَ الأخبار الدولية تفضيلا لها بالأخص على تلك التي ينشرها جهاز البث الحكومي، وكثيرا ما كانوا يستشهدون في منشوراتهم بأقوال هيئة الإذاعة البريطانية أو قنوات مماثلة. وكانت سمعة المذيعين الدوليين عالية جدا لدى الناس العاديين إلى درجّة أنّ بائع إلكترونيات في شمال مدينة طهران أخبرنا عام ١٩٧٩ أنّ الناسَ جاءوا ليشتروا "راديو هيئة الإذاعة البريطانية"! إنّ

الثورات هي ظواهرُ سياسية وطنية يُخاض غمارُها على قطع محددة من الأرض، لكنّ انسيابَ الاتصالات العالمية يسمح، بل إنّه يرعى، "نزع الصفة ألاقليمية" عن السياسة فيما يتعلق بالفصل الممكن للعاملين السياسيين عن "مناطق نفوذهم" المحددة (أنظر العددَ الخاصَ لمجلة **فصلية العالم الثالث** حول "سياسة المنفى"، عام 1987 *Third World Quarterly*).

وسائط الإعلام الصغيرة كمحفز للمساهمة السياسية

لم يتطورمفهوم الصلة بين الاتصالات والمشاركة بشكل جيد. إنّ النموذجَ الأساسيَ لوسائط الإعلام الجماهيرية، وهو النقل العمودي للرسالات، يرى في جمهورها مجموعة من المستهلكين للرسالات فقط (وتُعزى لهم درجات من الإنتقائية، وما إلى ذلك). غير أنّ تكاثر وسائط الإعلام الجديدة وتخفيضَ التكاليف وتمايز الجمهور حسب ثقافات تذوق (taste cultures) مختلفة، ونماذجَ جديدة للجمهور الفاعل (active audience)، تطرح فرصا للمشاركة في الاتصالات بحيث أنّ الجمهورَ "السلبي" سابقا يستطيع أن ينتج بفاعلية لا المعنى فقط ولكنْ رسالات كذلك. كثير من هذا ليس جديدا في الغرب حيث يوجد البث الإذاعي لدى المجتمعِ المحلي ومشاريع النشر المحلية، وفيضٌ من مجموعات الضغط التي تستعمل مختلف القنوات. غير أنّ ما تقدمه تطوراتُ تقنيةٍ معينة هو إمكانية تنميةٍ وتجديدِ المشاركة في مجتمعات تعاني من رقابة الدولة، ومن إمكاناتٌ محدودة للمشاركة السياسية المستقلة، حتّى ضمن دول سلطوية. إنّ الاتصال في سياقات كهذه يشكل فعلا سياسياً مع ما يؤشر عليه ذلك من أنّ التعاريفَ البسيطة للمشاركة أو لانعدامها قد يكون تجاوزها الزمن.

إنّ العلاقة بين الاتصالات والسياسة تعايشية، ومن المستحيل تفريقُ مسألة المشاركة في العملية السياسية عن المشاركة في عملية الاتصالات. وفي الحقيقة أنّ ممارسات كل من الشاهين من عائلة بهلوي، خاصة الأخير، كانت تقصد تثبيط كل أشكال المَشاركات السياسية الجماعية حيث يبدو أنّهما شعرا بأنّ هذه قد تتحول بنفس السهولة ضدهم بدلا من لهم، وهو خوفٌ نموذجي لدى الأنظمة السلطوية (Perlmutter, 1981). وبالفعل، فإنّ كثيرين من المنظرّين حول التحديث السياسي، بمن في ذلك ليرنر وهنتنغتون (Lerner and Huntington) كانوا على خشيةٍ من تطرفِ المشاركة الجماهيرية.

يبدو أنّ لهذه النظرات فعلَها ضمن تعريفٍ ضيق لما هو "سياسي" لا يتوافق جيدا مع مضمون التجربة الإيرانية، أو مع التجاربِ الصينية والشرق أوروبية وسياقات أخرى كثيرة. إنّ المجالين العقائدي والثقافي في مثل هذه الأنظمة القمعية لا تستطيعان أن يكون لهما تطورمستقل إذ تقوم الدولة بتنظيمهما كما في عملية التنمية الإقتصادية.

وهكذا فإنّ "السياسي" ليس مجالا محددا بوضوح يمكن أن تُطرَحَ فيه مطالبُ سياسية بالتحديد. إنّ افتقادَ تطور مؤسسات للمشاركة بحد ذاته شجع تقوية الهويات الجماعية السابقة الوجود وتسييسَ المَمارسات الثقافية والطقوس.

إنّ الاتصال السياسي كان منشغلا إلى حد كبير بأكثر فعاليات المشاركة ظهورا للعيان وهو التصويت. لكنّ إجراءات التصويت ليست موجودة لدى كل الأنظمة في حين أنّ كلَ الأنظمة السياسية لَديها مشاركات. حتى السلبية لها معنىً. ففي إيران، شجع الشاه ميلا ينطوي على خداع ذاتي لتصديق أنّ الأمورَ كلَها جيدة (qui tacit, consentit) أحدثه فشلٌ من حولَه بتوفير الحقائق الكاملة له حول الإستياء الاجتماعي، وكان ذلك جزئيا لأنّه أوضح عدمَ رغبته بأن يسمع أخبارا سيئة (Graham, 1978). غير أنّ المظهرَ الخارجيَ للخضوع ليس دليلا على القبول الداخلي للإضطهاد. ويبدو أنّ تأثرَ الشاه نفسانيا بعمق العداء الشعبي الذي أصبح باديا في ١٩٧٧ – ٧٨ كان عاملا في زعزعة قدرته على اتخاذ القراراتِ ردا على المعارضة السياسية.

على الصعيد الشعبي، وحالما تم تفجير الصمت المنتشر بتفوهات المثقفين والمهنيين الذين لم تنقض السافاك عليهم فورا، ثم بعد ذلك بالمظاهرات الأولى، ذاب بسرعة الخوفُ الجماعي من القمع والشعورُ بانعدام القوة. وأحيانا تحول الخوفُ إلى عكسه، إلى رغبةٍ بالشهادة. وانتشر الأثر المعدي وانهار نظام رقابة الدولة التي كانت مطلقة في وقت من الأوقات. وكانت أفعال الاتصال بحد ذاتها لحظاتٍ سياسية من الانخراط والجرأة، وكانت العملية الشعبية لإيصال وقوع أحداثٍ كهذه تتطلب انخراطا إضافيا. وسوف نفحص بحرَ المنشورات التي جرى توزيعها والكتاباتِ على الجدران وصور مقاتلي المدن (urban guerrillas) المخطوطة بالستنسلَ (stencil)، والملصقات. كان كلٌ من هذه يمثل فردا أو جماعة ممن أصبحوا مشاركين سياسيين. وفي سياق لم يسمح لأي مشاركةٍ سياسية مستقلة لعدة عقود كان الحبور بالمشاركة والإنهياراتُ المسموعة والظاهرة للعيان لحائط الصمت العام خطوات ابتدائية حاسمة في تكوين الحركة الشعبية الجماهيرية. وبالفعل فإنّ وجها لافتا للتعبئة كان التحول من بداية العملية التي أطلقتها شريحة مثقفة إلى الإستيلاء الجماهيري اللاحق عليها وعلى قيادتها، أي الدرجة التي أصبح بها جموع "المتفرجون" (spectators) سابقا مجالدين أكثر استماتة حتى من الناشطين العلمانيين (Milbrath and Goel, 1977) وأصبحوا جاهزين للدخول في معركة مع القوات العسكرية للدولة.

إنّ هنالك تجاذباً بين هذا الإدعاء الذي نقدمه حول "عفوية" المشاركة وبين تنظيمها من قبل رجال الدين. لا يمكن أن يُنظرَ إلى الحركة الشعبية الإيرانية ببساطةٍ على أنّها عملية إرادية لرأي عام في قيد التطور، رغم وجود أجزاء كبيرةٍ من الشعب الإيراني كانت تنتظر فرصتها للعمل والتي قدم لها فجأة تشرخ سلطة الدولة فرصا لم يكن

يُحلم بها. بالنسبة لمعظم الإيرانيين العاديين، حرّضَ على المشاركة تآلفُ القوة القسرية والمنبثقة من الهوية الأساسية، المركز الاجتماعي المستمر للعلماء ولغتهم الخطابية السياسية. وكان الشاه، في المناسبات الرسمية القليلة التي أمكن التحكم بها، يحرّض على المشاركة من خلال الخوف، الخوف من القمع ومن التورط مع السافاك. أما مع رجال الدين والخميني فإنّ المشاركة قد نُظمت من خلال تسييس لهوية ثقافية عميقة الجذور وإلزامية الواجب الديني – عقيدة وقيادة وروح جماعية (ethos) يقبلُ جمهورٌ من المؤمنين أنّها ملزمة في غياب البدائل، وهي عمليّة عميقة القسر.

إنّ الحركة الإيرانية، كما حركاتُ بولندا والفيليبين وحتى نيكاراغوا، يمكن أن توصف بمشاركة غفيرة منخفضة السوية تجاوزت التقسيمات الاجتماعية الطبقية الواضحة ومتمثلة في أعمال مثل المشاركة في المظاهرات الجماهيرية والهتاف بشعارات معادية للنظام من أسطح البيوت في المدن. إنّ الثقافة السياسية القائمة على انعدام الثقة (Zonis, 1971) والتذمرَ الخاصَ تحولا بسرعة إلى حركة جماعية قوية جدا بين الغرباء.

وسائط الإعلام الصغيرة والثقافة الأصلانية (indigenous)

إنّ إحدى الطرق التي أنجز بها التضامن عبر الطبقات في إيران كانت بتسييس الثقافة الشعبية التقليدية المألوفة. وفي الأنظمة السلطوية ذات القمع الشديد في المجال السياسي تكاد الثقافة الشعبية تغدو حتميا محورَ المعارضة السياسية ومجالَ التنفيس عن العواطف المعارضة وتنمية المقولات الناقدة وتصور الرؤى البديلة. وكما سبق وقلنا، حتى بغياب نوع ما من مجال رسمي محدد يسمّى "سياسيا" فإنّ ذلك لا يعني بأنّ العملَ السياسيَ غيرُ موجود، بل بالأحرى أنّه ليس في الواقع منفصلا عن الوسط الاجتماعي الثقافي الأوسع الذي يحدث فيه التنافس من أجل المعنى الرمزي. إنّ فصلَ الثقافة عن السياسة أمر صعب وإنّ بالامكان، في عمليات التحول السياسي، تعبئة مواردَ ثقافية أصلانية كثيرة وتطويرَها لخلق مقاومة ثقافية ذات وقع سياسي ضد الأنظمة الساعية إلى الهيمنة.

من الواضح أنّ هذه العمليات قد تتخذ أشكالا مختلفة من خلال استخدام القنوات التقليدية ومن خلال دمج استخدام التقنيات الحديثة لوسائط الإعلام الصغيرة مع الأشكال الثقافية التقليدية (موسيقى، شعر وهكذا دواليك). لقد طورت المقاومة الأفغانية للسوفيات بسرعة نظاما للاتصالات السرية معتمدا على الأشرطة بطريقة قلدت فيها الحركة الإيرانية، وربما أنّ الأفغانيين ينفردون بأنّهم حاكوا سجاجيد تشتمل على مواضيع متكررة (motifs) عن الحرب المعاصرة، وهو شكلٌ جد غير معتاد من المقاومة الثقافية وإن كان مناسبا لثقافتهم. إنّ حركة الإنفتاح

السياسي (Glasnost) لم تتكشف عن انشقاقات عرقية (ethnic) عميقة في الاتحاد السوفياتي وحسب ولكنْ كذلك عن حركة تحتيةً نابضة لموسيقى "البنك" المناهضة للمؤسسة القائمة (punk music) وموسيقى الروك الصارخة (heavy metal).

إنّ مواضيعَ هوية الثقافة الأصلانية وتآكلها بواسطة عناصر ثقافية خارجية والتأثيرات المؤذية للثقافة الغربية قد تعمل كمجازات بلاغية ذات شعبية تساعد في بناء حركة جماهيرية ضد قوة خارجية. كان يُنظرإلى سوموزا (Somoza) في نيكاراغوا على أنّه الممثل المحلي للإمبريالية، ولم تتخذ المقاومة شكل المقاومة العسكرية والسياسية فقط ولكنْ كذلك شكلَ المقاومة الثقافية. لقد بُنيت ثقافة مضادة ديناميّة على أشكال ثقافية تقليدية أكثر قدما، مستبدلة "الديسكو" بالموسيقى الشعبية المعبرة عن الأحداث ، شعرا ذا مضمون ثوري وصناعة أفلام ثورية وأغنية ثورية. وهكذا يقال إنّ "الغيتار المسلح" (Guitara Armada) للإخوة غودي (Gody) قد " نظمت الروح الجماعية للشعب باستنباط المواضيع والأوتار من أعمق جذورنا وتهيئة هذا الشعور للكفاح" و"إنّ أقنعة مونمبو (Monimbo) والقنابلَ اللمسية (contact bombs) وطبولَ سبتيافا (Subtiava) هي أشكالٌ أصيلة من التعبير الثقافي تعود أصولها إلى الحقبة الإستعمارية. إنها أشكالٌ ثقافية لم يمكن تدميرها بزرع الثقافة الأجنبية الغريبة عن شخصيتنا. إنّ الشعبَ لم يتعلم المقاومة فقط ولكن كذلك القتال، والغناء، وأهم من كل شيء الإنتصار" (روتشو فيلانويفا، ورد في(Mattelart, 1986: 35-36) كذلك فإنّ فنونَ الأداء ومحركي الدمى (puppeteers) وأشكالَ الثقافة التقليدية الأخرى كانت متداخلة في التعبئة السياسية. لقد عملت هذه الأشكالُ كوسائطَ للتعبير عن الإحتجاج واختلاف الرأي والإصلاح في الهند بحيث "برهنت وسائط الإعلام البلدية هذه من'الاتصال المغنى' و'المعلومات من خلال التمثيل' (enacted information) أنّها أكثر من ند لوسائط الإعلام الجماهيرية المسيطر عليها من الدولة خلال الحملات السياسية والاجتماعية الكثيرة التي أطلقها غاندي" (Ranganath, 1980). ويصف باستز (Bassets) في ماتيلارت وسيغلوب (Mattelart and Siegelaub, 1983) تنوعَ الاتصالات السرية التي طُورت أثناء وضد دكتاتورية فرانكو (Franco) من الرسائل المطبوعة على الآلة الكاتبة إلى وكالات الصحافة السرية، ومن الصحافة السياسية السرية الى الشعر المجهول المؤلف، أو بكل بساطة كتابة الأحرف الرمزية على الجدران ليُكنى بها عن المعارضة والعفو والحرية (P for Protest, A for Amnesty, L for Liberty). ورغم أنّ هذه الحركة السرية بالذات لم تتطور إلى حركة اجتماعية ناجحة كما حصل في إيران، وحدث التغيير "بشكل طبيعي" بوفاة فرانكو، إلا أنّه من المثير للإهتمام أن يُلاحَظَ اختزال المجتمع الإسباني وممارساته الاتصالية إلى نطاقين منفصلين متضادين سياسيا وثقافيا مثلما حصل من اختزال للحياة في إيران إلى "ثقافة ثنائية" للدولة والمعارضة. يحلل باستز العلاقة بين الثقافة السرية وثقافة المنفى التي تخدم كمصرف تاريخي للذاكرة يحفظ الثقافة الراديكالية والتعبيرَ

السياسيَ حتى مع وجود القمع الداخلي. كذلك يصف مؤسسات البثَ الدوليَ والمنظماتِ الإنسانية الدولية التي لعبت دورا إعلاميا حيويا كجزءٍ من الرأي العام الدولي، وهي عناصرُ بيّنّا أهميتها في التجربة الإيرانية كذلك. وكما سنرى في الفصل السادس، فإنّ مواضيعَ هوية الثقافة الأصلانية والتأثير المؤذي للثقافات الخارجية (الغربية بشكل ملحوظ) كانت قد عبر عنها الخميني تفصيلا عدة عقود وكانت قضايا سياسية مركزية للتعبئة وليس فقط أدوات لها. لقد خلق هذا تشييئا "للثقافة الأصلانية" وتجميدها في صورة ارتداديةعن الماضي المجيد غير قابلة للإستعادة.

تبدو إعادة تسييس الثقافة الشعبية كصيغة لتوليد التضامن شائعة جدا رغم أنّه سيلجأ في السياقات المختلفة إلى وسائط إعلام مختلفة وأنماط تعبيرية (genres) مختلفة. وتتخذ الثقافة الشعبية أشكالا عديدة، والمقاومة والمعارضة عبر الثقافة ليستا بالضرورة ثوريتين. يمكن أن تكون الثقافة الشعبية مسيّسة بشكل كبير كما يمكن أن يكون الترفيه واسطة قوية للتجمع السياسي والتعبئة. إنّ عرضَ شريط تصويري سري في منزل خاص في بولندا أو في تشيكوسلوفاكيا، والمشاهدة شبهَ العامة لأفلام "نقدية" والإنتاجَ والتوزيعَ لنشرة معارضة كلها تخلق حيّزا رمزيا يخدم لإعادة تعريف ما هو سياسي. إنّ المشاركة في أحداث كهذه وتقبلَ وقراءة مثل هذه المواد هي أشكال بحد ذاتها ولذاتها من العملِ السياسي تتم بتحدٍ للدولة ومع احتمال التعرض للخطر بسببها. لقد اعتقل فاكلاف هافل (Vaclav Havel) رئيس جمهورية تشيكا عددا من السنوات بصفته مؤلفا مسرحيا معارضا، ومنظمة ميثاق ٧٧ (Charter 77) في تلك البلاد كانت تضم كثيرا من الفنانين والمثقفين الخلاّقين. وقد اعتقل الشاعران سعيد سلطان بور وغوليسورخي (Said Sultanpour and Golesorkhi) من قبل الشاه . إنّ الدولَ القمعية تفهم تماما مقدرة الثقافة الشعبية على زعزعتها، وبالتالي هذا القمع والرقابة الواسعان اللذان يرد التقرير عنهما بشكل منتظم في **دليل الرقابة** (*Index on Censorship*) ولدى منظمة المادة ١٩ (Article 19) ومنظمة العفو الدولية.

يعود الكثير من قوة وسائط الإعلام الصغيرة التي استخدمت في إيران إلى تضمنها لما هو مألوف ثقافيا وإلى انغراسها في الأطر العامة الثقافية الشعبية الحية للمجتمع (في مقابلة ما هو واقعٌ تحت سيطرة النظام). غير أنّه بسبب رقابة النظام لم تظهرْ داخل إيران ثقافة وطنية–شعبية متطورة جيدا عدا الثقافة الدينية التقليدية. كان جمهور القراء محدودا ولذلك كان للروايات توزيعٌ محدود؛ وكانت للأفلام شعبية غير أنّ روادَ السينما كانوا بشكل أساسي شبانا وذكورا. ربما أنّه في الموسيقى فقط امتزجت الصيغ والأليات التقليدية بصيغ غربية لتخلق صيغة ثقافية جديدة وشعبية بحق، استمرت في المنفى في كاليفورنيا (Naficy, 1993) .

وسائط الإعلام الصغيرة والشبكات الدينية: ارتباط حاسم

يمكن البناء على وجوه مختلفة من الثقافة الشعبية السابقة الوجود، ولكنّ العنصرَ المحوري في كثير منً الحركات الحديثة كان الدين. لقد عملت الشبكات الدينية كمجال عام معارض، وأعيد تشكيل مواضيع رئيسة دينية كلغة بلاغية سياسية، وبرز القادة الدينيون كشخصيات سياسية. شكّلت القيادات الدينية والمنظورات الدينية والحيّز الديني عناصر حاسمة في التعبئة الشعبية في الفيليبين ونيكاراغوا وجنوب افريقيا. وربما أنّ التجربة البولندية، مع نموحركة التضامن، تعكس أقرب أوجه الشبه مع الوضعية الإيرانية بما في ذلك أهمية الكنيسة كحيّز عام بديل وضامن للثقافة والقيم في بيئة تدار مركزيا؛ بناء تحالف عبر الطبقات ذي قاعدة كنسية؛ الشكوك حول وسائط الإعلام الرسمية؛ وإطلاق شبكة وسائط إعلام بديلة (Liu, 1982). في بولندا، كما في إيران، لم يكن ما خدم كأساس للتعبئة الشعبية مجرد عنصر عشوائي من الثقافة الأصلانية التقليدية وانما الثقافة الدينية التي وفرّت الرباط بين النفوذ (authority) والممارسات الثقافية الشعبية والتضامن التجريبي القادر على تعبئة شعب كان سابقا خارج المشاركة. وكما لاحظ زبيدة (Zubaida, 1987: 145)، "إنّ الدينَ . . . هو مجال التكافلات الاجتماعية المستندة إلى الإنتماء المشترك مع مؤسسات وطقوس معينة للعبادة، ما يعيّن هوية المؤمنين ويفصلهم عن ممارسي العقائد الأخرى. . . في حالات من التنافس أو النزاع بين جماعات المجتمع الواحد، يتجاوب الأفراد وفقا للتضامن مع الجماعة حيث المكوّن الديني أساسي." والشواهد المقارنة توحي بأنّ هذه الظاهرة ليست منحصرة بالإسلام وبإيران – أنظر مثلا تریاكيان (Tiryakian, 1988) حول نيكاراغوا وبولندا – ولكنّها يجب أن تُفهم بالأحرى من خلال سياق التطور السياسي الضعيف للمجتمع المدني في الدول المستبدة. أما إمكانية أن تكون هذه الوَحدة الدينية ظاهرة مؤقتة تعود للتكشف بعدها انشقاقات عميقة اجتماعية وعداءات عرقية – كما بعد الثورة الإسلامية – فهذا لا يناقض قوة الدين المؤقتة على الربط الجماعي.

هكذا فإنّ الدينَ كنمط حياة متكامل (habitus) ،الممارسات اليومية المُعاشة لثقافة ما، هي ما يولّد روابطَ العاطفة والمعنىً والتجربة المشتركة. ومع أنّ الحركة الإيرانية لا تتضمن تنافسا مع مجموعات دينية أخرى، إلا أنّها تتضمن تنافسا مع عقائدَ أكثر حداثة هي القومية والتحليل الطبقي لم تمتلك أيٌ منها التجذرَ أو الصدى العاطفيَ للإسلام. وحتى أكثرُ السياسيين براعة من أصحاب لغة الخطابة العلمانية بدأ بمعوّقات حادةضمن الثقافة السياسية التي بدأت تبرز في إيران في السبعينات من القرن العشرين.

لا يعمل الدين فقط كرابط جماعي ولكنّ القادة الدينيين يحتلون موقعا خاصا في الثقافات السياسية التقليدية. ومن المفيد، إذا استخدمنا اصطلاحَ غرامشي

(Gramsci, 1973)، أن ننظرَ إلى قادة الدين الإيرانيين كمثقفين عضويين. إنّهم كانوا يمتلكون جذورا عميقة وبعيدة في الثقافة الشعبية، وكانوا على رأس أقوى مجموعة من القناعات والقيم المشتركة في المجتمع، وكانوا عادة أبناء الطبقات الشعبية التقليدية (وأحياناً قليلة بناتها). إنّ هذه الطبقات التقليدية في إيران (تجارَ البازارات وملاكَ الأراضي الصغار والبرجوازيون الصغار) كانت أكثرَ الناس انزعاجا من التحديث ومن الصيغ الجديدة للتنظيم الإقتصادي باعتبارها زعزعت مجالاتَ عملها التقليدية. كانت بين هذه المجموعات ميولٌ قوية ضد التطور (anti-developmental) كما ضد الغرب وقد وفرّ تزعزع موقعهم الإقتصادي الخاص مصدرا رئيسا لعدم الرضى.

كانت الجامعة بالنسبة لأهل الفكر والمثقفين العلمانيين الموقعَ المركزي لسلطتهم الاجتماعية بغياب الصحافة الحرة والتشكيلات الحزبية التي تمثل صلاتِ الوصل الحاسم النموذجية مع الجماهير التابعة (Gramsci in Forgacs, 1988). لقد طرأ على التعليم العالي توسع كبير في عهد آل بهلوي ولكن الإنتساب للجامعات كان بشكل أساسي ظاهرة الطبقات الوسطى من المدن مع أنّ أبناءَ الطبقات التقليدية كانوا قد بدأوا بالإنتساب. وكانت الجامعات هي الأماكن التي وُزع فيها الكثير من "النصوص" المركزية للثورة، كتابات شريعتي (Shariati) أو روايات الأحمد (al-Ahmad)؛ كذلك كانت الحيّزات التي كان ينمو فيها نوع مختلفٌ من الخطاب النقدي العقلاني ذي البعد المفتوح . غير أنّ هذا النمط "الحديثَ" من الخطاب كان ما زال ضعيفَ الجذور ومحدودا في التشكيلات الاجتماعية التي يشملها ومحبَطا بسبب فقدان وسائلَ أخرى لترجمة هذه الأفكار وأنماط الحوار إلى صيغ شعبية يكون الوصول إليها أيسر.

في السياقات التي لا يكون المجال العام السياسي والمجتمع المدني متطورين جيدا فيها ويكون الحوار العلماني مقيدا كثيرا، توفر الهوية الدينية نوعا من التضامن السياسي الكامن المفترَض أو الساكن إلى أن يُلجأ إليه فيصبحَ قابلا لأن يُعَبّأ ضد رؤى بديلة للجماعة. ولكنّ الدين، في الخطاب المسيّس للثورة الإيرانية، قدم ديناميّات حتى أكثر فعالية للتعبئة. لقد وفر التراث الديني خطابا حول الواجب الدِيني، حول لزوم العمل، جرى تبنيه بسرعة من قبل القيادة الدينية. وهكذا، في منأىً عن مجرد الخيار الطوعي للعمل، دخلت عناصرُ إلزام اجتماعي قوية في بنية العلاقة بين القيادة الدينية وجماهير أتباعها في إيران. إضافة إلى هذا وكما في كثير من التقاليد الدينية، فإنّ التفاعلَ المتكررَ بين القادة الدينيين وأتباعهم بحد ذاته مكّن هؤلاء القادة من تطوير لغة شفاهية شحذتها التفاعلات العديدة مع جمهور أمّي في غالبيته وكانت مألوفة وفي متناول الجميع ودارت حول هويات ونظرات تثمّن بعمق كبير. إنّ هذه العلاقة وديناميّات الإلزام يجري الحديث عنها أكثر في الفصل ٧. وبالمقارنة، فإنّ القادة العلمانيين المحتملين في إيران كانوا ضعافَ التزود على كل مستوىً إذ كانوا عام ١٩٧٧ مضطرين إلى ابتداع منظماتهم ولغتهم الخطابية وممارستهم السياسية تقريبا من لا شيء.

صيغ من وسائطِ إعلام صغيرة والسلطة الاجتماعية

نود تفادي منطق تقني حتمي ضيق يعطي ثقلا مميزا لقوة وسائط الأعلام أو يقول ببساطة إنّ وسائط الإعلام الصغيرة تصنع الثورات، ولكنّ من الضروري في الوقت نفسه أن نقر بأنّ شكليةَ وسائط الأعلام نفسَها تؤثر على طبيعة الاتصال والتجاوب. ولهذا أهمية خاصة للعمليات السياسية حيث استخدامُ أشكال مختلفة من وسائط الأعلام يمكن أن يخلق أنواعا مختلفة من العلاقات بين المرسِلً والمستقبِل، بين القائد والتابع.

إنّ جذورَ الثقافة الشفهية/السمعية كانت تكمن في التبادل المستمر للمعرفة التي يملكها المجتمع بخلاف التأمل المتفرد الذي تتسم به الكتابة أكثر من غيرها. لذلك فإنّ الثقافة الشفهية هي بشكل أساسي سلطوية غير مهتمة بالجديد ولكنها ترغب برعاية وحفظ القديم، التقليدي، بإعادة قوله تكرارا. ويقول أونغ (Ong, 1967) إنّ للثقافة الشفهية ولعا بالاستشهاد بالمرجعيات كي تدّعي التماس مع التراث الجماعي ولكي تتجاوز تعقيدات الحياة اليومية، وكثيرا ما تتسم بصلتها اليومية الوثيقة بالصلاة والطقوس الدينية. وتمتلك المعرفة الدينية السلطة ليس فقط على أنّها "كلمة الله" التي "أُنزلت" ولكنْ لأنّها تربط المجتمع، ولأنّها "ملكية قبلية" ولأنّها – بالضرورة – سلطوية. إنّ المحافظة على الثقافة واستمرارَ المجموعة هما أمر واحد ويدعمان نمطا مقبولا من السلطة.

إنّ التطورَ الضعيفَ للأشكال المطبوعة والسيطرة الشديدة عليها، وما يترافق مع ذلك من دعم الدولة للبث الإلكتروني، خلقا في إيران، كما في أجزاء أخرى من العالم الثالث، نموذجا شفهيا ثانويا كبير القوة (Ong, 1982). وكما النموذجُ الشفهي الأولي، فإنّ النموذجَ الشفهي الثانوي يمتلك إيحاءا غامضا بالمشاركة ويرعى حسا جماعيا ويركز على اللحظة الآنية ويستخدم الصيغ المقررة (formulas). وكما سبق أن ناقشنا فإنّ الاتصالَ الشفهي الفوري يلعب على روح الجماعة، ويقوم الخطاب البلاغي للمعارضة الدينية ضمنا باستحضار نفوذها الاجتماعي الكبير أصلا. صيغة الشفهية الثانوية تلعب على الروح الجماعية المتكونة مسبقا عند المتكلم الذي يغدو موسطاً في هذه اللحظة (now-mediated)، وتتوسع فيها. وهكذا فإنّ الأشرطة الصوتية لخطب الخميني لم تحمل فقط "كلمة" الرسالة السياسية (التي طرحت أنّ من واجب المؤمنين كلِهم أن يحتشدوا للدفاع عن عقيدتهم) ولكنْ كذلك "صوت" المرسل، وهو شخصية جاذبة كان قد رسخ الإعجاب بها، وأصبح شكلا من الاتصال عظيمَ القوة مر بتجربته عدد غفير من البيوت الإيرانية.

إعادة بناء الذاكرة/الهوية الجماعية خطابيا

ركزنا في هذا الفصل على تطور إعادة بناء المجال العام المعارض المتكون من تقنيات وسائط الأعلام الصغيرة ومن الشبكة الدينية القائمة، معيدا تكوين حيّز اجتماعي وبُنىً اجتماعية من أجل العمل السياسي. وقد طرحنا كيف أنّه يمكن البناءُ على الهوية الدينية بشكل خاص كهوية ثقافية تستطيع تعزيز التضامن بسهولة، وكيف أنّ الشخصيات الدينية تمتلك لغة محكية يسهل فهمها من قبل القطاعات الأمية. وربما أنّ أحدَ آخر العناصر في أحجية التغير السياسي هو الخطاب الفعلي للثورة وكيف تم بناء هويات وأهداف سياسية بديلة في اللغة لتعطي إطارا للعقيدة الثورية. إنّ مفصلة (articulation) خطاب كهذا يشتمل على حسٍ بالذاكرة الجماعية وإعادة كتابة الهوية الجماعية وتسييسٍ "التقاليد".

إنّ الثورة تُصنَعُ في الحاضر التاريخي بانية على صورٍ من الماضي ومتوجهة قدما إلى المستقبل مع أنّها كثيرا ما تنظر إلى الخلفٍ وفق وصف بنجامين (Benjamin, 1970: 262-263) لملاك التاريخ. إنّ الشعوبَ كلَها تطرح تاريخا جماعيا، والدولَ السلطوية تؤيد صيغة مفردة مقرّة عن الماضي مع إعادة كتابة الأسماء والتواريخ (واجراء الرتوش على الصور مثَل محو تروتسكي Trotsky من سجلات الصور السوفياتية)، وصيغة مقرّة من الأحداث تكون هي فيها الأوج التقدمي، خالقة هكذا نوعا معينا من الهويةٍ الجماعية تكون هي تجسيدَها النهائي. إنّ تمزقَ الإمبراطورية السوفياتية قد أطلق عقالَ عمليةٍ ضخمة للمراجعة و"إعادة اختراع" الأمم والتجمعات العرقية عبر أوروبا الشرقيةٍ بالكامل.

وعملية بناء كهذه للتذكر الجماعي لا تؤدي فقط إلى (إعادة) خلق ماض ولكنْ إلى ما قد يكون بشكلٍ أكثر حسما (إعادة) خلق هوية جماعية لها ماض. وقد تتكوّن المعارضة من "رفض ما هو نحن" حسب اصطلاحات فوكو (Foucault, 1988) ومن إعادة تشكيل هوية جماعية مفضلة تمكن الفاعل. وهذا هو الإنتقال من كوننا رعايا لنظام وخاضعين له (subjects of/subject to) إلى كوننا أُناس ذوات (human subjects) نكتب تاريخنا بأنفسنا. والتنافس حول الذاكرة هو أيضا تنافسٌ حول كيف يمكن تصور الهويات الجماعية الراهنة. وهنا تغدو فكرة بنجامين (Benjamin, 1970) بأنّ الثورة هي "وثبة نمر إلى الماضي" أكثرَ تعقيدا؛ ليس هنالك ماضٍ واحدٌ ولكنْ بالأحرى هنالك تعاريفُ متنافسة حول كيفية وجوب قراءة الماضي.

كان في إيران عدد من الصيغ المتنافسة "للذاكرة الجماعية" بما في ذلك الصيغة التي تطرحها الدولة الملكية وكذلك تلك التي تطرحها المعارضة. وقد روج الشاه بنشاط فكرة ملكية فارسية عمرها ٢٥٠٠ سنة هو ذروتها، ورمز إلى ذلك بشكل جدٍ متباه في تتويجه في بيرسيبوليس (Persepolis) عام ١٩٧١. وكان هذا بالطبعِ تقليداً غير متواصل ولا يتصل بسلالة واحدة، إذ أنّ والدَه نفسَه كان قد أسس سلالة حاكمة جديدة بعد فراغ العرش في العشرينات من القرن العشرين. وقد التفتّت

هذه الصيغة للتاريخ حول مسائل الشرعية السياسية أو حول إمكانيات البُنى الجمهورية وتجاهلت الحدود المادية المتغيرة للكيان الذي يسمى بلاد فارس/إيران أو الفرق بين الإمبراطورية الفارسية القديمة ودولة إيران الحديثة.

واستعارت مجموعات المعارضة العلمانية "روحيات من الماضي" قومية ودولية لإعادة تشكيل تقاليدها. وقام كثير منها بمفصلة خط من الكفاح السياسي مأخوذ من الحركة الدستورية عند بداية القرن (العشرين)، حركة جانغالي (Jangali) في الشمال التي أسست أول جمهورية ثورية على تربة إيران، عبر مُصدِّق وحركته القومية – الديمقراطية إلى تطور ودور التجمعات السياسية الحديثة مثل توده وفدائيي ومجاهدين (Tudeh, Fedai'i, Mojahedin). كذلك فقد أدخل البعض على الساحة الكفاحات البروليتارية الدولية والثورات العالمية، موجها الحركة الإيرانية نحو تقليد ثوري عالمي. كان من الأسهل في طهران عام ١٩٧٩ شراءُ أشرطة صوتية لموسيقى ثورية كوبية وجزائرية وصينية من شراء إثنتي عشرة بيضة. وليس من المفاجئ أنّه في الفترة الوجيزة التي تم فيها التوافق العلماني – الديني بعد الثورة الإيرانية، حصل تجمع رمزي في قرية مُصدِّق إحياءً لذكرى نضاله السياسي ضد آل بهلوي، وكذلك تنظيم مظاهرة رئيسة في جامعة طهران تكريما لشهداء من فدائيين قضوْا في سياهكال (Siahkal) وغيرها. وبشكل مماثل كانت هنالك في تشيكوسلوفاكيا ما بعد الثورة إحتفاءاتٌ جديدة بذكرى يان بالاش (Jan Palach)، وفي المجر أعيدت مواراة إمري ناجي (Imre Nagy) الثرى باحتفال مناسب.

كان بإمكان العناصر الدينية أن تستحضر هوية جماعية راهنة معروفة ومثمّنة، لها ماض واضحُ المعالم وأبطالٌ وأحداثٌ محورية، من أجل إعادة تشكيل هوية جماعية قادرة على تحدي الهوية القومية للإستبداد الملكي والهويات البديلة التي اقترحتها المعارضة العلمانية. وبالرغم من أنّ المذهبَ الشيعيَ ليس وَحدة واحدة متراصة بل فيه التفسيراتُ والتقاليد المتصوفة، كما الراديكالية، كما أنّ فيه مسارات صراع داخلي عميقة، إلا أنّ لغة خطابية موحدة نوعا ما، تم صياغتها بوضوح بمبادرة من الخميني من أجل الإستهلاك الشعبي في لحظة شقاق سياسي. كان ذلك خطابا لهوية دينية شكل ربطا زمنيا (time-binding) وربطا جماعيا، أصبح عند تزاوجه مع الفضائات الاجتماعية والنفوذ الاجتماعي للقائلين بهذا الخطاب، عقيدة يصعب تحديها أو تجاهلها.

يجب أن لا يُنظرَ إلى هذا الأمر على أنّه "اختراع التقاليد" (invention of tradition) أو محاولة لاحقة لإعادة كتابة الماضي (Hobsbawm and Ranger, 1984). وفي الوقت ذاته الذي تُستحضرُ فيه الذكرياتُ الجماعية، يتدخل الحاضر ليعيدَ تعريف الأحداث الماضية والشخصيات والرموزَ الوظيفية في المعارضة الحالية. إنّ "التقاليدَ" ليست ببساطة ذكرى مجمّدة ولكنها تكيّفٌ فعاّل مع الأطرالزمنية الجديدة الراهنة ومع السياق الاجتماعي/السياسي. وأثناء عملية تسييس الذاكرة

والتقاليد الثقافية كلاهما تتغيران . لا يعود بالإمكان عيشُ التقاليد ببراءة وسذاجة. إنّ التقاليدَ نفسها تتغير دون رجعة في سياق تعبئتها النشطةَ كوسيلةٍ للكفاح الايديولوجي ضد واقع ثقافي وسياسي مضاد وتتعرض لعملية إعادةً تعريف (re-traditionalization) التي سبق وناقشناها.

الخلاصة

إنّ هذا النموذجَ البديلَ للاتصال الشعبي من أجل التعبئة والذي يركز على وسائط الإعلام الصغيرة أوتلك الملتصقة بالقاعدة الجماهيرية، على المقاومة الثقافية وتمكين القوى الشعبية، يتمتع برواج كبير. إنّ الاتصال بصفته قوة الشعب (Dowmunt, 1993; Jankowski et al., 1992; Media Development, 1993) يستحبها تفاؤلنا ورغبتنا بأن نعرف أنّ التغيير ممكن، أنّ بإمكان الناس ممارسة السيطرة على مجريات حياتهم هم، أنّ كلا من نموذجي التطور والتبعية قلّلا من تقدير الموارد الثقافية التقليدية التي تمتلكها شعوب العالم الثالث وغيرها.

لكنْ يجب أن نكونَ حذرين من أن نخلقَ أسطورة جديدة من "وسائط الإعلام الصغيرة" لتحل، بصفتها النموذجَ السائد – مستعيرين وصف شينار (Shinar, 1980) – محلَ "أسطورة وسائط الإعلام العظيمة القوة". ما يمكن أن يكون مهما ومثيرا للحماس في خط التفكير الجديد هذا هو نظرته الجدية إلى أطر الثقافة الموجودة وكذلك إقراره بالمجموعة المعقدة لردود الفعل والتفاعلات المتبادلة التي تقوم بين وسائط الإعلام الكبيرة والصغيرة، بين الدولة والشعب، بين السياقات القومية والدولية. غير أنّه كثيرا ما يكون ساذجا فيما يتعلق بالبنية الاجتماعية والفوارق الطبقية ويعمل ضمن ثنائيات مبسّطة جدا مثل الدولة والشعب. ومع أنّ وضعية ما قد تتخذ هذا المنحى لفترة محدودة من الزمن، يتضح عند استقرار الأمور أنّ بعضَ المصالح قد انتصرت على بعض آخر. وإنّ مفاهيم التضامن، والشعبوية وحتى الثقافة الأصلانية، قد تكون مجازات بلاغية مفيدة في الكفاح السياسي – وفي التحليل الأكاديمي – ولكنها قد تتحول للتمويه على المسائل الإشكالية بدلا من كشفها.

إنّ قصة الثورة الإيرانية قد قُدِّمَتْ هنا كدراسة حال عن وضعية ثورية معينة تم فيها بنجاح مجابهة سيطرة الدولة المستخدَمة عبر وسائط الإعلام الكبيرة من قبل مقاومة سياسية وثقافية مستندة إلى وسائط الإعلام الصغيرة. وكما سنقدم في الفصول القادمة، إنّ خصوصياتِ الحالة الإيرانية واتحادَ القوى الخاصَ بها يجب أن يقر بها، وكذلك بعمل كثير من القوى فيما يتعدى الاتصالات والثقافة.

لا شك أنّ الجمهورية الإسلامية قد ورثت مجموعة تناقضات خاصة بها، على الخصوص في المجال الثقافي. لقد كان الحشدُ تحت مظلة الهوية الإسلامية المعروفة من أجل التخلص من دكتاتور كان يُنظرُ إليه على أنّه ألعوبة أمريكية شأنا

مختلفا عن قَبول فرض قيود وسيطرة جديدة من قبل حكومة إسلامية؛ إنّ ذلك شأنٌ آخر. ويستكَشف الفصل العاشر مأسسة الجمهورية الإسلامية وسياساتِها الثقافية وتلك المتعلقة بالبث، كما يستكشف الهجرة الضخمة إلى المنفى، ومحاولة استعمال وسائط الإعلام الصغيرة لمعارضة الخميني من خارج إيران، والمقاومة الثقافية الظاهرة منها والمبطّنة المزدهرتين حتى داخل الجمهورية الإسلامية. لقد نمت أشكالٌ جديدة للمقاومة ضد الجمهورية الإسلامية، ومرة أخرى أصبحت الثقافة الشعبية موقعا للكفاح السياسي، وهذه هي الجدلية الساخرة للتاريخ.

الهوامش

[١] المقصود سبعينات القرن العشرين – المحرر

نموذج حارس البوابة مقابل النموذج الدعائي
منظور أمريكي نقدي

إدوارد إس. هيرمان
Edward S. Herman

ثابر المحافظون في الولايات المتحدة الأمريكية على توجيه حملات مستمرة من الادعاء بأنّ وسائط الإعلام الجماهيرية معادية لوسَط الأعمال، وتنحوٍ باتجاه الوقوف إلى جانب أعداء الدولة في المواجهات الخارجية. فعلى سبيل المثال؛ فسّر وزير الخارجية شولتز (Shultz) استبعاد الصحافيين الأمريكيين أثناء غزو غرنادا (Grenada) على أساس أنّه، في عصر "الصحافة الدفاعية" (advocacy journalism) "يبدو أنّ الصحافيين هم دائماً ضدنا" (Massing, 1984: 15). وبالمفارقة مع هذا، فإنّ المحللين الليبراليين واليساريين يجدون وسائط الإعلام الجماهيرية مساندة للنظام، ولكنهم يختلفون بشكل حاد حتى بين بعضهم في رؤيتهم لمستوى وفاعلية الأخبار والآراء النقدية وحجم وإمكانية توسيع "الفضاء".

ويستمر قيام الخلافات جزئياً بسبب غياب مقياس واضح للحكم على جدارة الأنباء وتحيّزها. وهكذا يتمكن المحافظون من أن يظهروا بأنّ رجل الأعمال كثيراً ما يُعرض في التلفزيون على أنّه وغد، وأنّ الاغتيالات التي تدعمها الحكومة في السلفادور تُبرَز كثيراً في الصحافة (McColm, 1982; Theberge, 1981) ويدّعون أنّ وسائط

الإعلام، منفردة، قد جردت رئيساً للجمهورية (نيكسون) من ولايته. ويسهل إظهار أنّ هذه التهجّمات تستند إلى افتراضات خفية وإلى غياب السياق (Herman, 1983)، ولكنّها غير قابلة للدحض مباشرة باستخدام أيّ مقياس للتحيّز مقبول بشكل عام. وما يشير إلى الغموض في استخدام الأدلة حقيقة أنّ المحلّلين الليبراليين يستشهدون كذلك بالحجم الكلي والنوعية لانتقاد وسائط الإعلام لتصرفات الحكومة في السلفادور، برهاناً على طاقة نقدية جديدة لوسائط الإعلام، وعلى الأهمية العظمى للنزاع بينها وبين الحكومة (Hallin, 1983). وفي الوقت نفسه، يقرّ المحلّلون الليبراليون بوجود قسط كبير من التعاون بين الحكومة ووسائط الإعلام في نشر المعلومات والآراء التي يقدمها الموظفون الحكوميون الرسميون. ويبقى التوازن بين النزاع والتعاون غيرَ محدد، إذ تعتمد النتيجة على الاختيار الشخصي للمحلّل في ما يتعلق بما يبرزه.

نماذج حارس بوّابة غرفة الأخبار

إنّ أبرزَ تحاليل أسس اختيارات وسائط الإعلام الجماهيرية في الولايات المتحدة تعتمد على دراسات غرف الأخبار الليبرالية، ودراسات "حارس البوّابة"(gatekeeper)، كما تمثل عنها أعمال ليون سيغال (Leon Sigal, 1973) وإدوارد جي. إبستاين (Edward J. Epstein, 1973)، وغَيِيْ تَكْمان (Gaye Tuchman, 1978)، وهيربرت غانز (Herbert Gans, 1979). وفي حين أنّ هنالك فوارقَ مهمة بينهم، فإنّهم يشتركون بصفات منهجية محددة وبخصائص أخرى. وهم يركزون بشكل رئيس على الصحافيين ومؤسسات وسائط الإعلام عوضاً عن النظام بشكل واسع، أو عن أصحاب الفعل الخارجيين مثل الحكومة والمعلنين الذين يلجون الصورة كمصادرَ وهيئات ضغط ومنظمين، وأولئك الذين لا يتعدّون تعاطي مصالح العمل مع مؤسسات وسائط الإعلام. وتشمل منهجيتهم مراقبة العاملين ومقابلتهم في وسائط الإعلام ليروْا كيف يختارون ويقررون، مع توكيد أقل كثيراً على فحص ومقارنة إنتاجهم الفعلي ونتائجه. وهم يؤكدون على المتطلبات المؤسسية لوسائط الإعلام الإخبارية، من حيث تكوينُها لخياراتهم بشكل مباشر أو غير مباشر.

تسعى مؤسسات الأنباء إلى تحديد مصادر كفؤة للأخبار ذات موثوقية وصدقية على أساس منتظم. وهذه الصفات مترابطة: فكلما زادت موثوقية المصدر وصدقيته، سهل قبول التصريحات دون تدقيق، وقلت نفقات صناعة الأنباء. إضافة إلى هذا، فإنّ حالات الإدلاء بالأخبار من قبل مراجع عليا جديرة بالإنباء عنها لذاتها وفي حد ذاتها؛ ومن هنا المفارقة بأنّه حتى لو لم تكن صحيحة، فإنّ مثل هذه التصريحات قد تنشر دون تحفظ على أنّها أنباءٌ "موضوعية" (objective news). والمصدر الذي تنطبق عليه هذه المقاييس أفضل من غيره هو، بالطبع، الحكومة. وثمة إحصائية كثيراً ما يُستشهد بها، وهي مستندة إلى فحص ٢,٨٥٠ قصة في جريدتي **نيويورك تايمز** و**واشنطن بوست** *(New York Times, Washington Post)*، تظهر أنّ ٤٦٪

منها مرجعه موظفو أو هيئاتُ الحكومة الاتحادية الأمريكية، وأنّ ٧٨٪ منها مرجعه موظفون حكوميون رسميون، محليون وأجانب (Sigal, 1973: 124). ويأتي بعد الحكومة كمصدرٍ للأنباء مجتمعُ رجال الأعمال الذي يغرق وسائط الإعلام كذلك بمجموعةٍ واسعةٍ من التصريحات الصحافية لشركاتٍ منفردة ولتفرعاتٍ متصلة بها مهنياً، أو في حقل العلاقات العامة، على حد سواء.

كذلك تنحو قيم الأقوياء نحو الهيمنة على انتقاء الأخبار لأنّها تجعل وجودها محسوساً، ليس عبر كونها مصادر مباشرة للأخبار فحسب، بل عبر أقنيةٍ مختلفة. الحكومة هي المشرّع والمرخّص لمحطات التلفزيون والراديو، وهي الجهة التنفيذية التي تطبق القوانين عبر وكالاتها ومحاكمها وشرطتها وجيشها. والمعلنون هم المصدر الرئيس لواردات وسائط الإعلام، ولا بدّ من إقناعهم بالتعامل مع شركات معينة وبالإعلان خلال برامج محددة. ولا بدّ في التلفزيون من ترغيب المحطات المنتسبة إلى الشبكة (network affiliates) بنقل برامج معينة، ترفيهية وإخبارية. وباستطاعة الجماعات المنظمَة جيداً في المجتمع أن تفرض تكاليف على مؤسسة وسائط الإعلام من خلال المقاطعة المباشرة وغير المباشرة، والضغط على المعلنين والمنظمين والمشرّعين، ومن خلال أساليبَ أخرى للمضايقة. وهكذا، فإنّ رسائلَ الأقوياء تلقى حظوة ليس بسبب كفاءة عروضها فحسب، بل كذلك بسبب التكلفة والمجازفة المحيطتين بما هو نقدي ومنحاز الهدف وغير مألوف. كذلك فإنّ قادة وأصحاب مؤسسات وسائط الإعلام الرئيسيين، وهم عادة أعضاء أثرياء ومحافظون من نخبة رجال الأعمال، يساعدون في تحديد لهجة المؤسسة باختيارهم أعضاء الإدارة، وبفرضهم أحياناً قواعد السياسة (policy rules).

تساعد القواعد البيروقراطية والأعراف المهنية في المؤسسات الكبيرة لوسائط الإعلام على منع جزء كبير من التدخل المباشر من قبل الأقوياء في الخارج وأصحاب المواقع العليا في الداخل (أعضاء مجلس الإدارة والمالكين الكبار). وفي معظم الحالات، تُذوّت القيم (internalized)، وهكذا تعيد إنتاج خيارات الأقوياء عبر عملية رقابة ذاتية. وبالنسبة لمن هم في الدرجات الدنيا من سلّم الأخبار، من الضروري توفر حس لمقاييس الاختيار في الدرجات الأعلى من أجل إنتاج نص مقبول. وفي أعلى السلّم، يتم تقرير أي الأخبار هي "الأخبار"، ومسار القصة الذي سيطبّق على الأخبار الجديدة التي لها قيمة إخبارية.

داخل هذا الإطار للسيطرة، يقوم تفاوضٌ وصراعٌ بين موظفي وسائط الإعلام أنفسهم، وبينهم وبين الأطراف الخارجية الحريصة على إيصال رسائلها إلى الجمهور. غير أنّه مهما كانت هنالك ميزاتٌ للأقوياء، فإنّ الصراعَ يستمر ويتوفر المجال وينفذ نور المخالفين بطرق غير متوقعة، فوسائط الإعلام الجماهيرية ليست جلمداً.

هذه هي المحاور الرئيسة لدراسات حارس بوّابة غرف الأخبار التي أضفت الكثير جداً على فهم عمليات وسائط الإعلام. ولكنّ لها محدودياتها، فمع التركيز على غرفة الأخبار وعلى مؤسسة وسائط الإعلام، وبافتقاد أي إطار أكبر للتحليل، نشأت في تحاليل حارس البوّابة نزعة قوية نحو التصنيف (taxonomic)، وتعداد ومناقشة كل عامل يؤثر على الخيارات في قائمة المعالجة. فيصرف كمٌّ معتبرٌ من الطاقة على تحديد وتقييم حالات الكبت البيّن مع أنّ الإجماع هو على أنّ حمولة القيم ستجد تعبيراً عنها بشكل رئيس في المراقبة الذاتية التي هي نفسها من نتاج قيم مذوّتة بشكل أساسي. وعلى الرغم من هذا، فإنّ التركيزَ الكبيرَ على مقاييس الاختيار من قبل الصحافيين ووسائط الإعلام، التي كثيراً ما تمثلها صراعاتٌ داخل وسائط الإعلام حسب ما يرويه العاملون فيها، وفقدانَ النظرية والتحديد الكمّي، تفرز تحيزاً نحو توكيد إمكانات المخالفة والفتحات و"الفضاء". كذلك، فإنّ هذه الصفات المنهجية تساعد في دحض "التطرفات"، في حين تترك الاتجاهَ العام والنتيجة الاجتماعية الصافية في وضع من الإهمال.

تحليلات حارس البوّابة لا توفر عادة أي معالجة مديدة للأداء الفعلي لوسائط الإعلام ولوقعها على المعتقدات والآراء. كذلك، فإنّها تقدم القليل من ناحية الديناميّات التي تظهر كيف تعبئُ وسائط الإعلام الرأيَ العام أو كيف تُستخدَم من قبل آخرين (أو تتعاون معهم) في مثل هذه التعبئة. ويلاحظ غانز، على سبيل المثال، أنّ المصادر التي تستخدمها وسائط الإعلام ليست مجرد سلبية، ولكنها، على العكس من ذلك، تحاول استخدام وسائط الإعلام لغاياتها الخاصة. ويقول غانز: "وفي غالب الأحيان تكون المصادر هي القائدة" (Gans, 1979: 116). وهو يشير إلى تعاون وسائط الإعلام مع الحكومة أثناء الحرب الباردة بطرق مخالفة بشكل استثنائي للسلوك المهني. غير أنّ الحربَ الباردة دامت مدة طويلة إلى حد أنّه يمكن القول إنّها كانت من المعالم المحورية للحياة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. كذلك، فإنّ سباقَ التسلّح و"فجوات" الأسلحة كانت عناصر عضوية في النظام السياسي الأمريكي. ولكنّ غانز لا يقدم أي تحليل منهجي عن كيفية إدارة الحكومة لوسائط الإعلام، أو عن المشاريع المشتركة بين هذه الوسائط والحكومة، أو بين وسائط الإعلام ومراكز قوةٍ أخرى مثل قطاع الأعمال وعناصره المختلفة.

إنّ ربط الحكومة ومراكز القوة الأخرى ووسائط الإعلام بشكل منهجي نوعا ما، يحمل فرضية أو نظرية يمكن لها أن تسمح باستكشاف للصلات وبفحص للنتائج. إنّ المحلّلين الليبراليين لوسائط الإعلام لا يملكون مثل هذه الفرضيات أو النظريات، وإنّما يستخدمون بدلاً عن ذلك نوعاً من التجريبية الارتجالية (empiricism) التي تحدّ دائرة تحرّياتهم واستنتاجاتهم. وكثيراً ما تكون تعميماتهم حول نزعة وسائط الإعلام لمساندة الوضع القائم مسندة ومقدمة بمنطق جيد، لكنّها تتجه إلى الضياع في خضم الصراع المتعدد الجوانب. وكمثال على هذا، يقوم غانز في

النهاية بالتطرق إلى "وظائف" وسائط الإعلام، ملاحظاً أنّ عمله "قد أغفل بشكل كبير الاحتمال المغري بأنّ الصحافيين ومؤسساتهم كانوا رهائن مجريات أوسع، ذات صفة اجتماعية أكثر أساسية، تجاوبوا معها دون يقظة" (ibid: 290). وما يتبع هو قائمة أخرى للمعالجة، ولكن، هذه المرة، "للوظائف" التي تشمل بعض ما يتوجب على وسائط الإعلام أن تؤديه، وأخرى قد تكون تؤديها. ويقرّر غانز أنّ هذه "نظرية"، ولكنه يشعر "بشيء من الثقة" بواحدة منها، وتحديداً "أنّ من وظائف الصحافي الرئيسة أن يشترك مع آخرين في إدارة المجال الرمزي، المسرح العام الذي بواسطته تُتاح الرسائل القومية والاجتماعية وغيرها لإطلاع كل من يستطيع أن يصبح عضواً من أعضاء الجمهور" (ibid: 298). هل تدار لهدف معين؟ كيف؟ وبأية نتائج؟ يشير غانز إلى أنّ ماركوز (Marcuse)، وهو في اليسار، يدّعي بأن وسائط الإعلام الجماهيرية تتحكم من خَلال عملية التفرغة السياسية والإلهاء، وأنّ إلول (Ellul)، وهو في اليمين، يقترح بأنّ وسائط الإعلام الجماهيرية تقدم دعاية يقع الجمهور ذو المستوى التعليمي الفقير ضحية لها. وفي حين يقر غانز بوجود بعض الصدق في هذه الادّعاءات، فإنّه يقول "إنّ التهمة تضفي قوة أكثر مما يجدر للصحافيين وحسّ إدراك عام أقل مما يجدر للجمهور" (ibid: 296). ولكن إذا كان الصحافيون "يديرون" الساحة الرمزية "مع آخرين"، فإنّ قواهم المشتركة قد تكون عظيمة، ويتطلب حسّ الإدراك العام لدى الجماهير، بصفته مضاداً مناسباً، تحليلاً وإحصاءات يفشل غانز في تقديمها. وهو يبقي تجواله داخل الصورة العريضة للأمور متناقضاً وغير مبلور.

نموذج دعاية

إنّ مؤلف النص هذا قد وجد أنّ هنالك طريقة مثمرة بديلة لفحص عمليات وسائط الإعلام الجماهيرية، وهي تستند إلى التعامل الشديد الازدواجية لوسائط الإعلام مع أحداث مماثلة تختلف بالشكل الرئيسي في مدلولاتها السياسية. وسوف أسمّي هذه "نموذج الدعاية"، إذ أنّها تسحب نفسها بشكل جيد على تحليل الحالات العديدة والمهمة، حيث تعمل وسائط الإعلام الجماهيرية كأدوات في حملات التعبئة العقائدية. ويُستعمل اصطلاح "نموذج" لأنّ بالإمكان تعيين مجموعة من التصرفات وردود الفعل السلوكية لوسائط الإعلام تكون منهجية على الرغم من أنّها ليست بعد رسمية أو محددة المقدار. ويستند نموذج الدعاية إلى افتراضات وملاحظات معينة، بنيوية وسلطوية، تشكل الخلفية لتحليل آليات وسائط الإعلام الجماهيرية وسلوكها وأدائها. إنّه يعرّف بؤر السلطة الرئيسة ضمن وسائط الإعلام، وتلك في المجتمع الأوسع، التي تستطيع مع، ومن خلال وسائط الإعلام، أن تعبّئ التحيز. غير أنّ التشديد هو على إدارة هذا التجمع السلطوي للساحة الرمزية.

إنّ وسائط الإعلام الجماهيرية في الولايات المتحدة عظيمة التركز، وهنالك حوالي اثنتي عشرة هيئة قادرة بقراراتها هي على إضفاء القيمة الإخبارية (newsworthiness). وتشمل هذه الهيئات الاثنتا عشرة شبكات التلفزيون الثلاث، سي.بي.إس. (CBS)، أيْ.بي.سي. (ABC)، وإن.بي.سي. (NBC)،[١] وأربع جرائد رئيسة هي **نيويورك تايمز** *(The New York Times)*، و**واشنطن بوست** *(Washington Post)*، و**لوس انجيليس تايمز** *(Los Angeles Times)* و**وول ستريت جورنال** *(Wall Street Journal)*، وخمس مجلات هي **تايم** *(Time)*، و**نيوزويك** *(Newsweek)*، و**يو. إس. نيوز آند وِرْلْد ريبورت** *(U.S. News and World Report)*، و**تي. في. غايد** *(T.V. Guide)*، و**ريدرز دايجست** *(Readers Digest)*. وهذه القائمة اعتباطية نوعاً ما، ويمكن التوسع فيها قليلاً أو تقليصها. ومن المرشحين البارزين لمثل هذه التوسعة الأسوشييتدْ بْرس (Associated Press)، ويونايتد بْرس إنترناشيونال (United Press International)، ورويترز (Reuters)، ولكنّ القائمة ذات القدرة على تحديد جدول الأعمال (agenda-setting)، لا تزيد كثيراً عن الاثني عشر. وهي كلها مشاريع أعمال كبيرة وتعتمد بثقل كبير على الإعلان من أجل وارداتها، وتربطها بمؤسسات أخرى كبيرة مصالحُ الأعمال والعلاقاتُ الشخصية. ويملك عدداً من هذه الهيئات ويهيمن عليها أفراد وعائلاتٌ على قدر كبير من المحافظة، فرضوا نهجاً عقائدياً هجومياً في مؤسساتهم التي تحت السيطرة. وأكثر هذه الهيئات شهرة ريدرز دايجست التي تملكها بالكامل عائلة والاس (Wallace) المحافظة جداً، وإمبراطورية لوتشي (Luce) التي تضم مجلتي **تايم** و**لايف** *(Life)*، وإمبراطورية هيرست (Hearst) التي تضم بشكل رئيس مجموعة من الصحف اليومية. وبعض الهيئات الأخرى تملكها شركة أمٌّ متكتلة ضخمة، وبعضها يسيطر عليه مديرو الشركات أنفسهم، مع أنّ سيطرتهم تلجمها الكثير من القوى المتأثرة بالسوق، التي تجعلهم يركزون على النتاج الأخير وعلى أسعار الأسهم (Herman, 1981: 85-113). وجميعهم أعضاء مباشرون في قطاعات مهمة من تلك التي تشكّل مجتمع الشركات، أو يشكلون هيئات تابعة لها. وعندما يستثار جزء كبير من هذا المجتمع بسبب قضية أو اتجاه، مثل تفاقم النضالية العمّالية، أو تجاوزات دولة الرفاه الاجتماعي، أو الحركات القومية الثورية في العالم الثالث، يجب أن نتوقع أن تعكس شركات وسائط الإعلام الكبيرة (corporate media) هذه المواقف وأن تكون ردودها وفقاً لها.

الحكومة كذلك عامل رئيسٌ في النظام المركزي لإخراج الأنباء ولنشرها، بصفتها مشرّعاً ومنظماً ومديراً للمالية، وموجّها للسياسة الخارجية، والمصدرَ الرئيسَ للأنباء بالنسبة لوسائط الإعلام. وموقع الحكومة الفريد كمصدر للأنباء بالنسبة للسياسة الخارجية على وجه خاص، وتمكّنها من الاعتماد على ولاء وسائط الإعلام في مواجهة النزاعات، يعطيانها قوة مناورة هائلة. والقوة المجتمعة للحكومة ولوسائط الإعلام الجماهيرية، وتكون عادة متعاونة، عظيمة جداً. ويستطيعان

في وضع الترادف معاً أن يستخدما احتكاراً فعّالاً على الساحة الرمزية في مجال تضفي القومية والجهل فيه أيضاً سهولة على عملهما. وإنّ لديهما الطاقة لا للكتم العملي للحقائق والتحاليل غير المناسبة فحسب، ولكن كذلك لتنظيم عملية نشر حقائق وتحاليل جديدة أكثر مناسبة لهما. ويفترض نموذج الدعاية أنّ هذه القوة المجتمعة لتدبّر الجمهور العام سوف تستعمل؛ وأنّ وسائط الإعلام الجماهيرية ستعبأ بشكل دوري لخدمة "المصلحة القومية" عندما تنشأ الحاجة لذلك، و/أو عندما توفر الأحداث المحلية أو الدولية مناسبات مفيدة. وهو يركّز على الحالات الكثيرة المهمة حين يتم تدبّر الجمهور العام بشكل فعّال وتحقق مكاسب عقائدية رئيسة. وباختصار، فإنّه يخاطب التوجه الرئيس في بناء الإجماع والعقيدة بدلا من التركيز على فصول معينة للصراع حول قصة محددة واستثناءات هامشية.

إنّ بنية وسائط الإعلام الجماهيرية وعلاقتها بالحكومة وبمجتمع الشركات (corporate community) توحيان بأنّ خدمة دعائية مشتركة وعمل على بناء العقيدة من قبل تجمّع القوى هذا، لا بد أن تكون طبيعية وفعّالة وذات مضامين عميقة في ما يتعلق بخيارات الأخبار. وهكذا، فإن مجرد فحص عابر لسلوكيات وسائط الإعلام يكشف عن انتقائية منهجية للتغطية تستند إلى انقسام بين الأمة وحلفائها مقابل أعدائها الخارجيين. فوسائط الإعلام في الولايات المتحدة، مثلاً، تنحو للتركيز كثيراً وبشكل ساخط على محن وبلوى المنشّقين في الدول العدوة، في حين تتجاهل التنكيلَ المعادلَ أو الأشدَ في "المستعمرات"، ولا يقتصر هذا التعامل المزدوج فقط على بنود أنباء منعزلة، إذ أنّ هنالك كذلك ميلاً ملاحظاً إلى جعل ضحايا الأعداء موضوع تغطية مكثّفة تتمثل في حملات اهتمام تتم عملياً يوما إثر يوم، وهو ما يكاد لا ينطبق إطلاقاً على ضحايا الدول الصديقة. ويُظهر جدول سابق أعدّه هذا الكاتب أنّ أندريه ساخاروف، (Andrei Sakharov) ذُكرَ في الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ و٣٠ حزيران/يونيو ١٩٨٦، ليس ٢٢٨ مرة في مواد إخبارية متفرقة في **نيويورك تايمز** فحسب، ولكنه كان كذلك موضوعَ تغطية مكثّفة في ثماني مناسبات مختلفة خلال تلك الفترة (انظر Herman, 1982: 197). وخلال العام ١٩٨٤، أثيرت حملة أكبر ركّزت على ساخاروف. ولم يحظ أيٌّ من ضحايا "العالم الحر" بتغطية يمكن أن تُقارنَ بهذه لا من قريب ولا من بعيد. فخلال سنوات ١٩٧٦–١٩٨٤ تعرض خوزي لويز ماسيرا (Jose Luis Massera)، وهو عالمُ رياضيات مرموق، وعضوٌ سابقٌ في مجلس النواب في الأوروغواي (Uruguay)، إلى معاملة أشد قسوة مما تعرض له ساخاروف (جرى تعذيبه وسجنه كذلك)، ولكنّ وسائط الإعلام في الولايات المتحدة كادت أن لا تذكره. إنّ هذه المفارقة هي القاعدة وليست الاستثناء، ويمكن الاستشهاد عليها عبر التغطية الإعلامية كافة (ibid: chap. 4).

إنّ التعاملَ نفسَه يمكن أن ينطبق على أي أحداث دولية قد تلقي على العدو أو علينا وعلى حلفائنا ظلالاً سوداء. مثلاً؛ فإنّ المؤامرة المزعومة بين البلغار والكي.جي.بي.

(جهاز المخابرات السوفييتي KGB) لاغتيال البابا يوحنا بول الثاني John Paul) (II في أيار/مايو ١٩٨١، ولدّت دعاية هائلة في الولايات المتحدة، كما فعلت ذلك الأزمة وإعلان الأحكام العرفية في بولندا. وبالمفارقة مع هذا، فإنّ الكشفَ (مجلس الشيوخ الأمريكي ١٩٧٥: ٦٧–١٣١) عن أنّ الولايات المتحدة شاركت على الأقل في ثماني محاولات اغتيال استهدفت فيدل كاسترو (Fidel Castro)، لم تلقَ أكثر من اهتمام مكتوم. إضافةً إلى هذا، فإنّ القمعَ الشديد وإعلانَ الأحكام العرفية في تركيا اللذين حصلا في الفترة نفسها كما أحداث بولندا لم يلقيا إلا ذكراً عابراً في الولايات المتحدة (Herman, 1982: 208 –9).

لهذه الازدواجيات أهمية عقائدية عظيمة. إنّ الأفعالَ السيئة التي يقوم بها العدو، الحقيقيَ منها والمزعوم، والتي يجري الاهتمام بها حسب الفرصة وعلى مقياس ضخم، تخدم في إقناع الجمهور العام بوجود خطر خارجي جدّي، وبالحاجة إلى التسلّح وفق خطط يكون قد بدأ تنفيذها بما يلائم الجهات المعنية. والاستخفاف بما نقوم به "نحن" والدول الصديقة العميلة من جرائمَ وقمع ومحاولة تبريرها، يسمحان بالمحافظة على صورة الإحسان القومي في مفارقة مع النزعة الشريرة لدى العدو لاغتيال القادة وقمع الحركات العمّالية والديمقراطية. ومن النظريات ذات الفائدة التطبيقية أنّ حملاتِ الدعاية الواسعة النطاق يتم توقيتها لتوفير التعبئة العقائدية التي تهدف إليها مَجموعات نفوذ محلية. و"الذعر الأحمر" Red) (Scare الذي أثير العامين ١٩١٩ و١٩٢٠ في الولايات المتحدة، مثلاً، حصل في وقت شكّل فيه عمل التنظيم العمّالي تهديداً تعارضه مجموعة رجال الأعمال بقوة، وقد ساعدت هذه الإثارة على سحق هذا التهديد (ibid: 38-41). وعضو مجلس الشيوخ جوزيف مكارثي (Joseph McCarthy) و"الذعر الأحمر" المتصل باسمه أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات خدم بشكل جيد من أجل إضعاف التحالف الإصلاحي القديم "للصفقة الجديدة" (New Deal)، واستبداله بتحالف الحرب الباردة– سباق التسلّح–النمو الاقتصادي. وقد تم اكتشاف "الصلة البلغارية" (Bulgarian Connection) وتحويلها إلى حملة دعائية رئيسة في وقتٍ متزامن مع التوتر المتصاعد بين الولايات المتحدة (وحلفائها بمن فيهم إيطاليا) والاتحاد السوفييتي حول نشر صواريخَ جديدةٍ متقدمةٍ في أوروبا الغربية (انظر Brodhead and Herman, 1983).

بناءً على فرضية أنّ ازدواجيات الأخبار وحملاتها لها غرضٌ ودور، فإنّ إطار الدعاية يساعد على النظر في ديناميّات حملات وسائط الإعلام، وفي تحديد المصادر والأحوال التي تزدهر فيها الحملات والآليات لإطلاق الإدعاءات ونشرها بشكل واسع، وتفادي أو تحييد الحقائق والتحاليل المضادة. ويساعد هذا الإطار كذلك على إجراء فحص دقيق لآليات حملات وسائط الإعلام ولخصائص تغطية الأخبار خلال هذه الفترات. وباختصار، فإنّ وسائط الإعلام والحكومة تستطيع

أن تجعل حدثاً ما "ذا قيمة إخبارية"، بمجرد إيلائه اهتمامَها. وبالمعيار نفسه، يمكن لها أن تجعل حدثاً آخر وكأنّه لم يكن بالنسبة لغالبية الشعب، وإن كان يبدو في ظاهره ذا أهمية إخبارية وفق مقاييسَ طبيعية. وعندما تقرر الحكومة ووسائط الإعلام أنّ قصة معينة جديرة وتطرحها إعلامياً، فإنّ الاهتمام العامَ يُستثار؛ وعلى وسائط الإعلام الأقل أهمية آنذاك أن تتبع لتلبي الطلبَ على المزيد من القصة نفسها. وهكذا تُنشر "الأخبار" أكثر خلال المجتمع وتُعزز أهميتها. عندما تقرر حكومة الولايات المتحدة ووسائط الإعلام فيها أنّ شيئاً ما هو حقاً ذو أهمية إخبارية، فإن لهاً من الأهمية والقوة كقائدة للعالم الحرّ، ما يجعل وسائط الإعلام "الصديقة" لدى حلفائها تنزع إلى اتباع أثرها، تماماً كما تفعل وسائط الإعلام الأقل أهمية في الداخل بالنسبة لقياداتها القومية.

عندما تصبح قصة إخبارية موضوع حملة مستديمة، لا تكون الدعاية الإعلامية (publicity) مكثفة فحسب، وإنّما تنتقل بسرعة من مجال الأخبار الجادة لتدخل حيّز الآراء والتخمينات والتوافه. وتُعلّق قواعد البيّنات – ولا تُظهر وسائط الإعلام إلا تحفظاً يسيراً في نقل ادعاءات، غير قابلة التصديق، من حقائقَ وتخمينات دون أي تقييم نقدي. ويُطرح جانباً أيُّ رأي أو واقعة (fact) لا ينسجم مع هذا في موجة عارمة من التوجه والرواية المشكلين مسبقاً. ومن المعالم الأخرى لمثل هذه الحملات، ارتفاع مستوى الحنق الأخلاقي في وصف الهوة التي انزلق إليها العدو. وثمة خاصية أخرى هي أنّ وسائط الإعلام ستمنح انتباهاً ثانوياً، في أحسن الأحوال، لتراكم الأدلّة التي يتم تجميعها والتي تظهر أنّ مزاعم الدعاية مبالغ فيها أو غير صحيحة، ولن تدخل في نطاق المراجعة أو الاعتذار للمتهمين في القصص التي وردت، أو للجمهور الذي تلقى هذه القصص. إنّ هذه الخصائصَ لحملات الدعاية سيمثّل عنها أدناه في دراسة حال حول تعامل وسائط الإعلام مع إسقاط السوفييت عام ١٩٨٣ طائرة ركّاب كوريةً.

إنّي أكاد لا أدّعي بأنّ هذه المقاربة لتقصّي وسائط الإعلام الجماهيرية هي الوحيدة المجدية أو القابلة للتطبيق في ما يخص كل موضوع. إنّ الفيل من حجم كبير والتحليل الذي يقدّم شيئاً من الفهم لرجله الخلفية أو حتى للشكل العام للحيوان قد يكون جديراً بالتقدير. لقد كان هذا التوجه مفيداً بشكل خاص في فحص قضايا السياسة الخارجية، حيث كانت حملات الدعاية والازدواجية المنهجية بيننا وبينهم بارزة ومهمة. إنّ بالإمكان استكشافَ هذه القضايا بكسب كبير دون تحديد الخطوط الدقيقة للمسببات والآليات التي تتم بموجبها ترجمة القوة الاقتصادية والسياسية إلى سلوكية لوسائط الإعلام. ومن الواضح أنّ الأسبابَ والآليات خلف هذه القضايا جديرة بالتحري المستمر، وقد تعزّز فهماً أعمق للقضايا، ولكنّ عقدَ الصلة بين البنى المعقدة الاقتصادية والسياسية والإعلامية مع سلوكيات وسائط الإعلام لم يزودنا بعد بنماذجَ تنبؤيّة. وإذا كان بالإمكان عقدُ الصلة بين سلوك

وسائط الإعلام وبين عوامل اقتصادية وسياسية ذات صفة عالمية أكثر، مع تقديم فرضيات ورؤى مفسّرة، فإنّ ذلك يبدو أساساً مفيداً للتقصي إلى أن يظهر نموذجٌ تفسيريٌّ مؤسسٌ على تفاصيل بنيوية أكثر.

إنّ للتوجه الحالي حسنة البساطة. إنّه يؤكد على الازدواجية والتزاوج، وبهذا يقدم أساساً لتقييم الموضوعية والتحيز (bias)، دون اللجوء إلى التفسيرات والتبريرات التي تقدمها الأطراف المشاركة. إنّه يقدم طريقة للنظر إلى وسائط الإعلام وتوجيه الأسئلة ضمن إطار من التحليل أكبر مما توفره نماذج حارسِ البوّابة. تنظر هذه النماذج الأخيرة الى أخبار اليوم، أي الى أحداث منفصلة، بدلاً من النظر الى أجزاء لنسيج إخباري أوسع مثل طريقة التعامل مع التهديد السوفييتي أو الحرب الباردة. وكما سبقت الإشارة إليه، فإنّ غانز يقول إنّ وسائط الإعلام "تعاونت" مع الحكومة أثناء الحرب الباردة. "ربّما أنّ أحداً لم يعد التفكير ثانية لأنّ الحربَ الباردة نفسها اعتُبرت مسلماً بها ومساندة. إضافة إلى هذا، فإنّ التعاونَ لم يؤثر على الحصول على الأخبار" (Gans, 1979: 271). ولو أنّه تعامل مع الحرب الباردة على أنّها أكثرُ من سلسلة أحداث عابرة لتطلب ذلك نموذجاً مختلفاً لتشكيل الأخبار والعقيدة والموضوعية.

وباعتماد وحدة أكبر للتحليل، يثير الإنسان بالضرورة مسألة الغرض في اختيارات وسائط الإعلام كما تراها كل الأطراف التي تشارك في توفير المعلومات ونشرها. وقد تكون الحكومة المديرَ الفعّال لحملة إعلامية تسعى إلى تحقيق بعض أهداف العلاقات العامة، لا مصدراً سلبياً. إذا كانت هذه هي الحالة، فإنّ من المفيد أن نفحص عن كثب كيف تشكل الحكومة القضايا وتتلاعب بالرموز، وتستدعي التعاون من وسائط الإعلام وترد على الحقائق والادّعاءات المتنافرة مع موقفها.

لقد وجد هذا الكاتب إطار الدعاية مفيداً جداً في محاولة فهم تعامل وسائط الإعلام الجماهيرية مع الانتخابات في السلفادور العامين ١٩٨٢ و١٩٨٤ (Herman and Brodhead, 1984: chap. 5; Herman, 1984). لقد عرضت حكومة الولايات المتحدة تلك الانتخابات بغرض دعائي واضح، وهو محاولة صد المعارضة للتدخل، ونفي الصورة السلبية في الولايات المتحدة عن النظام السلفادوري، من خلال إظهار الولايات المتحدة أمام الجماهير الأمريكية ومجلسي الشيوخ والنواب (الكونغرس) والعالم بأنّها تدعم الديمقراطية، وبأنّ من يعارضها هم الثوار في السلفادور، وبأنّ نتيجة الانتخابات قد أظهرت قبولاً شعبياً للنظام القائم ولخطط الولايات المتحدة. واستخدمت الحكومة صيغة رمزية ذات قوة وفاعلية، وكان لها جدول أعمال محدد من حقائق ذات صلة بالموضوع (شبيهة جداً بتلك التي استحدثت في الانتخابات التي رعتها الولايات المتحدة في جنوب فيتنام في أيلول عام ١٩٦٧). وقد سعت أولاً إلى قرن الانتخابات بالديمقراطية، وإلى ربط صورة الحكومة والجيش في

السلفادور بهذه الرموز الإيجابية. وأكدت كذلك عدم استعداد الثوار للمشاركة وتهديداتهم المزعومة لتخريب الانتخابات، ما فُسّر على أنّه رفضٌ "للديمقراطية". وأخيراً، فإنها قرنت بين "الإقبال" على الانتخابات وبين الرفض السلفادوري الشعبي للثوار والمصادقة على النظام العسكري.

تطلب التطبيق الناجح لهذا الإطار الرمزي أن تستخدمه وسائط الإعلام وتتبع برنامجاً ذا علاقة به متكوناً من حقائقَ مناسبةٍ وغير مناسبة. وكان من الضروري عدم إبراز حقيقة أنّ الثوار لم يكن باستطاعتهم أن يخوضوا الانتخابات ولا كانت النية متجهة لتمكينهم من ذلك، وتفادي مناقشة أحوال انتخابية أساسية قد تفسّر إقبال الناخبين بصيغة خلاف الدعم الشعبي للجيش. وخلال انتخابات عام ١٩٨٢، لم يتم أي ذكر مطلقاً في وسائط الإعلام الجماهيرية في الولايات المتحدة لحقيقة أنّ التصويتَ كان ملزماً قانوناً، وأنّ حاويات شفافة استخدمت للإدلاء بالأصوات، وأنّ أوراقَ التصويت كانت مرقّمة، وأنّ قائدَ الجيش كان قد أعلن في جرائد السلفادور أنّ عدم التصويت هو من أعمال الخيانة. إنّ الأطر الأساسية التي تضفي مسبقاً على أي انتخابات معنىً أو تجردها منه –حرية الكلام والصحافة، حقوق الجماعات في التنظيم والبقاء على قيد الحياة، مقدرة المرشحين على التأهل والقيام بحملة انتخابية دون خوف من القتل– تم تجاهلها كلها تقريباً في العامين ١٩٨٢ و١٩٨٤. أما حقائق حالة الحصار وقتل أكثر من خمسمائة مدني كل شهر منذ ما بعد عام ١٩٨٠، التي شكلت الخلفية للانتخابات، فقد اعتبرت غير ذات صلة في تقييم الأحوال الانتخابية أو الإقبال على الانتخابات.

إنّ هذا التعامل مع انتخابات السلفادور يقع في مفارقة دراميّة مع تعامل وسائط الإعلام مع الانتخابات التي يرعاها العدو، حيث نستطيع ملاحظة قلب تام للرموز ولجدول الحقائق المتعلقة بها. فقد جرى التركيز هناك على الأطر الأساسية التي يتوجب توفرها مسبقاً في الانتخابات، وقد وضع الإكراه من قبل الحكومة في مركز الأمور ومقدمتها، ويغدو إقبال الناخبين مسألة إكراه بدلاً من قبول بالحكومة وبرنامجها. وفي ما يتعلق بانتخابات جرت في كانون الثاني/يناير عام ١٩٤٧ في بولندا وهي دولة تابعة للسوفييت، فقد وجدت وسائط الإعلام في الولايات المتحدة أنّ مجرد **وجود** أعداد كبيرة من قوى الأمن يشكك في عملية الانتخابات ويدمغها مسبقاً بأنها مهزلة (Herman and Brodhead, 1984: 179). قوات الأمن في الدول العميلة هي وحدها التي "تحمي الانتخابات"؛ أما تلك في الدول العدوة، فإنّها تتدخل في حرية مواطنيها بالاقتراع دون تقييد.

وقد كان التحيز والازدواجية نفسهما باديين في تعامل الصحافة مع انتخابات نيكاراغوا في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٨٤. فقد ركّزت وسائط الإعلام في الولايات المتحدة دون أي تراخٍ على الحدود المفروضة على الصحافة وعلى حقوق

المرشحين للترشيح وخوض معركة الانتخابات في نيكاراغوا. ورغبة منها في نزع الصدقية عن هذه الانتخابات، فقد أثارت حكومة الولايات المتحدة الانتباه إلى القيود المفروضة على حرية الصحافة، وبشكل خاص على عدم استعداد أرتورو هوزي كروز (Arturo Jose Cruz) لأن يترشح. وركّزت وسائط الإعلام على كروز دون توقف وعلى اتهاماته ورفضه أن يدخل المنافسة وما ينطوي عليه هذا بالنسبة للإنصاف. وفي ما يتعلق بانتخابات السلفادور، حيث كانت الجبهة الديمقراطية التابعة للثوار غائبة عن أوراق الانتخاب منذ البداية بسبب الضرورة والتخطيط، فإنّ هذا الاستبعادَ الأكثر حسماً "للمعارضة الرئيسة" من الانتخابات، تم تجاهله تماماً من قبل وسائط الإعلام في الولايات المتحدة، ولم يُعتبر ذا مغزى أو على علاقة بالإنصاف. وقد أظهرت مقارنة تفصيلية لتغطية جريدة **نيويورك تايمز** لانتخابات السلفادور عام ١٩٨٤ مع تغطيتها لخطط الانتخابات في نيكاراغوا، مثلاً، أنّ أي واحد من ٢٨ مقالاً عن انتخابات السلفادور لم يذكر حرية الصحافة، في حين أنّ ستة من ثمانية مقالات عن انتخابات نيكاراغوا تكلّمت عن حرية الصحافة، وعادة بشيء من التفصيل (Herman, 1984: 10-11). وليس هذا لأنّ حرية الصحافة في السلفادور أعظم، فقد كانت للصحافة حرية أقل (ibid: 120-121). ولم يقتصر التعامل المزدوج على هذا الموضوع الوحيد – إنّ ازدواجية التعامل هي أمر منهجي وفقاً لجدول الأعمال الوطني.

في هذه الحالات التي تمثل تعاملاً بارز الازدواجية مع الانتخابات، يبدو واضحاً أنّ نموذجَ الدعاية يقدم رؤيا تضيع في نموذج حارس البوابة وقائمة المعالجة التي تندرج منه. وفي حين أنّه من الصحيح أنّ تحاليل حارس البوابة تعترف بأنّ المصادر القوية مثل الحكومة والمقاييس المتبناة داخلياً لدى الصحافيين تساعد في تشكيل خيارات وسائط الإعلام، إلا أنّها تكاد لا تهيئنا لعمق التحيز ولمدى التعامل اللامتماثل اللذين تكشف عنهما تحاليل تعتمد السياسة ومزاوجة أحداث مشابهة تنطوي على دلالات سياسية مختلفة.

إسقاط طائرة رحلة الخطوط الجوية الكورية ٠٠٧ (KAL 007): دراسة حالة

إنّ الفائدة العملية لصيغة نموذج الدعاية تتمثل بشكل جيد في سيرة تعامل وسائط الإعلام الجماهيرية في الولايات المتحدة مع إسقاط السوفييت عام ١٩٨٣ طائرة الركاب الكورية خ.ج.ك. ٠٠٧. كان الحادث مواتياً جداً لاحتياجات إدارة ريغان ودعاية الحرب الباردة الجديدة، وحصل وقتَ كانت المخاوف الشعبية والحماس الوطني قد هُيِّئا مسبقاً منذ مدة. وقد استغلّت إدارة ريغان ووسائط الإعلام هذه المناسبة بشكل كامل لكسب نقاط دعائية. وفي سياق هذا الانتصار، كان إخضاع الصدق لمتطلبات الدعاية بارزاً وذا أثر طويل الأمد.

الحقائق الأساسية للقضية

أسقطت طائرة الركاب الكورية خ.ج.ك. ٠٠٧ من قبل طيار سوفييتي مقاتل ليلة ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٣، ما أدى إلى موت ٢٦٩ بين ركاب وطاقم. وكان الاستنكار الغربي الهائل الذي تبع ذاك فوراً مستندا لا إلى الفعل نفسه فحسب، بل إلى سياق الحادث كما صورته حكومة الولايات المتحدة ووسائط الإعلام الجماهيرية فيها. كانت الادعاءات الحاسمة هي أنّ: (١) الطائرة حلقت فوق الأراضي السوفييتية خطأً؛ (٢) السوفييت حددوا أنّ الطائرة هي طائرة ركاب؛ (٣) الطائرة الكورية لم تُنذر بالشكل الصحيح، أو أنّها لم تفلح بالتجاوب مع الإنذارات بسبب خلل فني. وساندت هذه المجموعة من الادعاءات استنتاجاً عظيم السلبية في ما يتعلق بالتصرف الدولي للسوفييت الذين أنكروا بادئ الأمر إسقاط الطائرة، ثم زعموا أنّها كانت في مهمة تجسسية. وفي حين أعرب الاتحاد السوفييتي عن أسفه لفقدان الأرواح، فإنّه رفض الاعتذار. وهكذا أضيفت إلى الأسس الأخرى للتقريع تهمتا الكذب والقسوة.

إنّ الإشاعات والتحليلات اللاحقة قد نسفت مجموع الاتهامات الأولى التي وجهتها الولايات المتحدة بالكامل، ففي ما يتعلق بالخطأ المزعوم في التحليق فوق الأراضي السوفييتية تؤشر الأدلة الآن، ومعظمها ما زال عرضياً، نحو احتمال قوي بأنّ الرحلة ٠٠٧ كانت جزءاً عضوياً من مهمة رقابية . إنّ الرصد المباشر من قبل الربان للموقع (وهو فوق الأرض لا البحر) والمعدات الملاحية المساعدة العديدة والمستقلة، والتوجيهات مما يقارب ربما ستة مراكز تعقب تابعة للولايات المتحدة ولحلفائها التي كانت –دون شك– تتولى مراقبة الرحلة، كان يجب أن تعطي تحذيراً مبكراً وكافياً لرحلة حادت بشكل خطر عن مسارها مدة ساعتين، إذا لم يكن هذا مرسوماً (Pearson, 1984). إضافة إلى هذا، فإنّ طائرة مراقبة من نوع آر.سي.-١٣٥ (RC- 135) حلقت قريباً جداً من الرحلة ٠٠٧، وكان بإمكانها الاتصال معها، كما أنّها كانت تستطيع أن تطير محاذية جنباً إلى جنب مع الرحلة ٠٠٧ بنمط يشوش على قراءات الرادار، وهو ما زعم السوفييت أنّها قد فعلته. والقمر الصناعي الرقابي فيريت (Ferret) والطائرة المكوك اللذان انطلقا من كيب كانافيرال في ٣٠ آب/أغسطس كانا في موقع يمكّنهما من التنسيق مع الرحلة ٠٠٧ في الوقت نفسه بالذات الذي حلقت فيه فوق المنشآت العسكرية السوفييتية. ولم يكن الأمر مجرد أنّها حلقت فوق منشآت سوفييتية حساسة جداً، وإنّما كان السوفييت قد حددوا ليلة ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٣ موعداً لإطلاق صاروخ جديد.

وهنالك دلائل ظرفية أخرى في الاتجاه نفسه، فعلى الرغم من أنّ الأمر لم يثبت إلا أنّ جريدة يابانية تزعم بأنّ عضو الكونغرس لاري مكدونالد (Larry McDonald) الذي قتل في هذه الرحلة كان قد حُذّر بأنّ لا يستقل الطائرة. وقد كشف برنامج تلفزيون تَيْمز، "عين التلفزيون" ("TV Eye", Thames) في نشرته في تموز/يوليو بعنوان "الرحلة ٠٠٧ مرخصة للتجسس؟" عن أنّ عامل صيانة كهربائية في برج السيطرة

الجوية في أنكورَيْج (Anchorage) وُجهت إليه تعليمات بأنّ يبطل تشغيل جهاز رادار رئيسي قبل ساعة ونصف من إقلاع الرحلة ٠٠٧. ويدعي السوفييت أنّ الرحلة ٠٠٧ ضمت ضمن طاقمها مجموعة تزيد على العدد الطبيعي بخمسة أعضاء.

هكذا، فإنّ أكثر النظريات قابلية للتصديق في هذه المرحلة هي أنّ الرحلة ٠٠٧ كانت تخدم غرض تشغيل الرادار السوفييتي لفحص تجاوباته لمناورات التشويش على الرادار. ومن المحتمل أنّ الرحلة ٠٠٧ حملت على الطائرة أجهزة مراقبة أو أجهزة تشويش على الرادار، فقائد الطائرة والخطوط الجوية الكورية نفسها كانت لهم علاقات قديمة مع وكالة الاستخبارات المركزية الكورية، واستخدام شركات الطيران التجارية لأغراض التجسس لصالح الاستخبارات في الولايات المتحدة له تاريخ طويل. وربّما استُخدمت شركة تجارية لتخفيف احتمالات إسقاطها من قبل السوفييت. وسواء أكان هذا صحيحاً أم لا، إذا كانت رحلة الخطوط الجوية الكورية رقم ٠٠٧ جزءاً من مهمة رقابية، فإنّ ركابَها وطاقمَها، وعددهم ٢٦٩ شخصا، تم اختيارهم كرهائن بشكل رسمي من قبل الولايات المتحدة وجنوب كوريا.

ادعى المسؤولون ووسائط الإعلام الجماهيرية في الولايات المتحدة فوراً وبضجيج كبير أنّ السوفييت قاموا بإسقاط طائرة يسهل التعرف على أنّها مدنية، عن عمد، حتى أنّ **نيوزويك** أوردت نص مكالمات مسجّلة للطيار السوفييتي تشير إلى "طائرة للخطوط الجوية الكورية"، ولكنها سحبت هذا لاحقاً باعتباره غير مثبَت، مع أنّ التصحيحَ لم يُمنح الإبرازَ نفسه الذي حظي به الزعم الأصلي. وقد استند الإدعاء بأنّ السوفييت تعرفوا على أنّ الرحلة ٠٠٧ هي طائرة مدنية إلى الشكل الفريد لطائرة بوينغ ٧٤٧. والحقيقة أنّ طائرة سلاح الجو الأمريكي، إي. 4 (E.4)، التي تُستخدم كمركز قيادة ومراقبة، لها حجم وشكل مماثلان تماماً لطائرة الرحلة ٠٠٧، وهو أمر لم يذكر من قبل وسائط الإعلام في الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد افتُرض ببساطة ودون نقاش أنّ الشكل الظلي للطائرة يكون مرئياً للطيار السوفييتي. وقد وردت أخيراً تقارير بعد الحادث بخمسة أسابيع تفيد بأنّ وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية تكوّن لها رأي الآن بأنّ السوفييت لم يتعرفوا على أنّ الرحلة ٠٠٧ كانت طائرة مدنية (انظر Shribman, 1983). واستند هذا إلى تحليل للتبادل الكلامي بين الطيار السوفييتي ومركز قيادته الأرضي، وإلى معلومات استخبارية أخرى. وحيث أنّ هذه الموادَ كانت متوفرة دون شك خلال ساعات قليلة، فإنّه يُستنتج بأنّ ادعاءات ريغان وشولتز وكيلباتريك (Kilpatrick)، بأنّ السوفييت أسقطوا طائرة يعلمون أنّها مدنية، هي كذبٌ متعمد. أما الكذبة السوفييتية التي ركّزت عليها وسائط الإعلام في الولايات المتحدة وهي إنكار إسقاط الطائرة، فقد كانت كذبة سببها التشوش المؤقت ولا يمكن أن تخدع أحداً؛ أما كذبة الولايات المتحدة فقد كانت أكبر من حيث الخديعة والخطورة، واستندت إلى كتم المعلومات، وخدعت الناس على نطاق عالمي (وتستمر في خداعهم حتى اليوم رغم سحبها، الأمر الذي لم يتم الإعلان العام عنه).

كان فشل السوفييت في إنذار الطائرة من الادعاءات والمعالم الأخرى المهمة في تصوير وسائط الإعلام الرسمية للحادث على أنّه مذبحة بدم بارد. وقدمت مسز كيلباتريك نصّاً تم فيه، بحرص، تفسير وتنقيح التبادل المسجل بين الطيار السوفييتي والأرض لتبرهن هذه النقطة، وتبعتها وسائط الإعلام دون أي موقف نقدي. وكان نصّها الذي قُدم إلى الأمم المتحدة على أنّه كامل وغير منقّح قد أسقط منه كلياً جزء الشريط الذي يُظهر أنّ الطيار كان قد أطلق رشقات تحذيرية قبل الهجوم بست دقائق. وقد وجد الرئيس السابق لوكالة الاستخبارات المركزية، ستانفيلد تيرنر (Stanfield Turner) أنّ من الصعب أن يتكهن بسبب فشل قائد الرحلة ٠٠٧ في التجاوب مع الإشارات السوفييتية واتباعه تصرفاً مراوغاً (ورد في جيرفازي Gervasi, 1984)، ولكنّ رواية الولايات المتحدة تغيّرت لاحقاً إلى القول إنّ القائد لم يستلم الإشارات السوفييتية، وهو أمر لم يقم عليه الدليل ولا يتوافق مع التصرف المراوغ.

ردود فعل وسائط الإعلام

كان تجاوب وسائط الإعلام مع إسقاط الطائرة ٠٠٧ استثنائياً في حجمه وحماسه. وأوردت **نيويورك تايمز** في أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ وحده ١٤٧ خبراً عن الحادث غطت ٢٧٨٩ إنشاً عمودياً. وخُصص قسم من الجريدة للقضية مدة عشرة أيام متتالية. وقامت النشرة الإخبارية المسائية لشبكة سي.بي.إس. بذكر الحادث في ٢٦ ليلة مختلفة من ٣١ آب إلى ٣٠ أيلول. أما **تايم** و**نيوزويك** فقد خصصتا كل منهما ثلاثة مقالات طويلة وعاطفية عن الموضوع في أيلول/سبتمبر احتلت مجموع مساحة لافتاً يبلغ بالاشتراك بينهما ١,٤٩٠ إنشاً عمودياً.

لقد توازت العاطفة مع الحجم، وتمثل عناوين المقالات الافتتاحية في **تايم** و**نيوزويك** النمط العام: "كمين دون رحمة في السماء" (**نيوزويك**، ١٢ أيلول/سبتمبر)، و"فظاعة في السماء" (**تايم**، ١٢ أيلول/سبتمبر). وبالنسبة لوسائط الإعلام في الولايات المتحدة، كانت هذه "مذبحة لم تعرف قيداً"، و"قتلاً متعمداً بدم بارد"، وأعطي اهتمام مستمر للتفاصيل المؤلمة لعذاب أقرباء الضحايا ولمحاولة استرجاع الركام ولسخط واستنكارات الرسميين والشخصيات في الغرب. واستعملت الصحافة كمية كبيرة من المساحة لتصف التبادل بين الطيار السوفييتي والمحطة الأرضية (كما نقحه الموظفون الرسميون في الولايات المتحدة) –"أمره المراقب بإطلاق النار. الطيار 'لقد دُمر الهدف. إنّي أنفضّ عن الهجوم'"– وأتاح هذا لهم خلق انطباع عن فعل بدم بارد. وقد جاء الاستياء الشديد فوراً، وكان من شأنه المصادقة على صحة الأمر، وجعل إثارة تساؤلات عن الحقيقة أمراً صعباً إضافة إلى كونه عديم الضرورة.

كان المصدرَ الرئيسَ للحقائق والتفسيرات لوسائط الإعلام الجماهيرية في الولايات المتحدة موظفو حكومتها الرسميون، الذين نقلت تصريحاتهم وكأنّهم فرقاء نزيهون. وكان الموظفون الرسميون السوفييت المصدر الرئيس لوجهة النظر البديلة، ولكنّهم لم يُعامَلوا على أنّهم موضوعيون. كذلك، فإنّ أقوالهم نُقلت عادة في سياق يبرر وجهة النظر الرسمية في الولايات المتحدة. وتكاد وسائط الإعلام الجماهيرية في الولايات المتحدة تكون قد أغفلت كلياً نقل تفسيرات لناقدين محليين. وبما أنّ الرسميين السوفييت يفتقرون إلى الصدقية في الولايات المتحدة، فإنّ الاستشهاد الغالب بهم كمصدر معارض كان في شكل أقوال "رجل من قش"، ويجب أن ينظر إليه كميزة للتقرير الصحافي المتحيز. وهذه حالة محددة لحيلة عامة لوسائط الإعلام هي استخدام أشخاص ضعاف، أو جردوا من الصدقية، كناطقين باسم المواقف التي تعارضها وسائط الإعلام. ومن الأمثلة الكلاسيكية اختيار **نيويورك تايمز** مقالاً طويلاً عقب هزيمة الولايات المتحدة على يد الفيتناميين في نيسان/إبريل ١٩٧٥. فقد أدرجوا في ١٨ من ذلك الشهر مقالاً "زُعم" أنّه لبيرنادين دورن المنتمية إلى مجموعة "الوذْرْ أندرْجْراوند" (Bernadine Dohrn- Weather Underground)، والمندرجة ضمن قائمة أكثر عشرة مطلوبين من قبل مكتب التحقيق الفدرالي (FBI)، وذلك بعنوان "عن الهزيمة والنصر".

ضغطت حكومة الولايات المتحدة دون تراخٍ من أجل "المحاسبة"، للحصول على اعتراف سوفييتي بالذنب وعلى التعويضات، وفعلت وسائط الإعلام الشيء نفسه، إستراتيجية ضغط عبَّر عنها جيداً عنوان أحد مقالات **نيوزويك** "إبقاء السخونة على موسكو" (٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣). وعندما توصلت موسكو في النهاية إلى عرض جدي لموقفها، وفي حين أنّ بعض أطراف وسائط الإعلام نقلت الادعاءات السوفييتية، عادة باختصار شديد ومع نفي فوري من الولايات المتحدة، إلا أنّ وسائط الإعلام لم تشعر بأي التزام لفحص هذه الإدعاءات عن كثب ومحاولة تدقيقها. وكان عدد من الأسئلة قد برز في وسط الهجمة الدعائية الأولى، بما في ذلك –مثلاً– بعض الغرابات حول الرحلة (الإقلاع المتأخر، حمولة إضافية من الوقود)، وقرب الطائرة آر.سي.١٣٥ التي يقول السوفييت إنّها طارت إلى جانب ٠٠٧ فترة من الوقت، والتي ادّعى قائدان سابقان لطائرات آر.سي. ١٣٥ أنّها كانت لا بد تراقب ٠٠٧ عن كثب (انظر Pearson, 1984). على الرغم من كل هذه الأمور الخلافية والإمكانية الواقعية بأنّ وسائط الإعلام قد مُوّه عليها لتنقل الأكاذيب، فإنّ وسائط الإعلام الجماهيرية لم تندفع إلى القيام بتمحيص. وبعد الصخب الأول الواسع، ساد الصمت باستثناء ترداد بين وقت وآخر لوجهة النظر المقررة.

أتت التطورات الجديدة كلياً من محققين لا علاقة لهم بوسائط الإعلام الجماهيرية، ففي أيار/مايو ١٩٨٤ نقلت مجلة **إيفرغرين ريفيو** *(Evergreen Review)* مقالاً واقعياً طويلاً لتوم جيرفازي (Tom Gervasi) "مخاطرة متهورة: الهجوم على

طائرة الخطوط الجوية الكورية ٠٠٧ ورد الفعل الأمريكي". حلّل المقال سلسلة واسعة من التناقضات في الرواية المصطلح عليها وفي التصريحات المضللة للقادة الأمريكيين. وفي حزيران/يونيو ١٩٨٤، نشرت مجلة **دفنس أتاشّ** (الملحق الدفاعي) *(Defence Attache)* في إنكلترا مقالاً لكاتب تحت اسم مستعار هو بي. كيو. مان (P.Q. Mann) "إعادة تقييم حادث سخالين" (Sakhalin) طرح عرضاً مقنعا بأنّ ٠٠٧ كانت جزءاً من مهمة تجسّس منسقة مع تجوال فوق المنطقة لكل من قمر صناعي من نوع فيريت والمكوك الفضائي الذي أطلق من كيب كانافيرال في اليوم السابق لحادث ٠٠٧. وبيّن المقال أنّ كلاً من الفيريت والمكوك كانا في مواقع مناسبة للرقابة في الوقت الذي كانت الرحلة ٠٠٧ تحلق فيه فوق المنطقة المحظورة، ويرى المقال أنّ هنالك تنسيقاً مع طائرة آر.سي.١٣٥ التي التقت ٠٠٧ و"تبعت مساراً متطابقاً مدة تسع أو عشر دقائق – وهي 'تكتيكات التمويه'". وقدم دافيد بيرسون (David Pearson) تحليلاً أكثر تفصيلاً لرواية الولايات المتحدة، وذلك في **ذا نَيْشِن** *(The Nation)* ١٨–٢٥ آب/أغسطس ١٩٨٤ "رحلة الخطوط الجوية الكورية ٠٠٧: ما كانت تعلمه الولايات المتحدة والوقت الذي علمناه نحن فيه". ولم يركز بيرسون على التنسيق بين الرحلة ٠٠٧ والمكوك والفيريت وطائرة آر.سي. ١٣٥، ولكنه قدم بدلاً عن ذلك حججاً قوية جداً بأنّ معدات ٠٠٧ والرادار والراديو والعدد الكبير من محطات المراقبة الأمريكية واليابانية تجعل من المستبعد جداً الاحتمال أنّ مسار ٠٠٧ لم يكن مخططاً له.

كان رد فعل وسائط الإعلام للمعلومات والحجج الجديدة مطابقاً بشكل جيد جداً لنموذج الدعاية. وقد سخرت الولايات المتحدة بالطبع من الادعاءات بأنّ الرحلة لم تكن بريئة، ولجأت إلى استنتاجات المنظمة العالمية للطيران المدني (ICAO) من أنّه لا دليل على أنّ ٠٠٧ كانت تتجسس، قائلة إنّ الادعاءات الجديدة هي دعاية سوفييتية. وقد تبعت وسائط الإعلام مقولة الحكومة تماماً، وأهملت مقالَ جيرفازي كلياً، ولكنْ كان من الأصعب تجاهل مقال **دفنس أتاشّ** الذي نُشر في مجلة تهتم بالمؤسسة الدفاعية، وتقدم كمّاً كبيراً من الخلفية التاريخية والتفاصيل التقنية على أنشطة التجسس الأمريكية التي تستخدم الأقمار الصناعية. وقد ذكر المقال في عدد من الجرائد، وقُدم عنه تلخيصٌ منصف في **واشنطن بوست** وتقاريرُ أقل إرضاءً في عدد آخر من الجرائد. ولكنّ جرائدَ عديدة، بما في ذلك **نيويورك تايمز**، أهملته كلياً، وفعلت كذلك شبكات التلفزيون الرئيسة ومجلات الأخبار. أما مقال **ذا نيشن**، فقد منحته الصحافة اهتماماً ثانوياً. وظهر كاتبه بيرسون في برنامج السي.بي. إس. **توداي (اليوم)**، وأعطي دقيقة واحدة من الوقت في أي.بي. سي.، وخلاف ذلك غابت أي تغطية تلفزيونية. وعند حلول الذكرى السنوية الأولى للحادث، وجدت وسائط الإعلام الجماهيرية في الولايات المتحدة أنّه لم يتغير شيء سوى حملة دعاية سوفييتية جديدة.

الجدول ١١/١: تغطية وسائط الإعلام في الولايات المتحدة لحادث الخطوط الجوية الكورية رحلة ٠٠٧

فترة التقييم: شهر أيلول/سبتمبر١٩٨٣ ١ نيسان/أبريل– ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤						
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
	عدد المقالات	إنشات عمود	عدد المقالات	إنشات عمود	(٣) كنسبة من (١)	(٤)كنسبة من (٢)
نيويورك تايمز	١٤٧	٢,٧٨٩	٩	٢٠٢	٦	٧
تايم ونيوزويك	٦	١,٤٩٠	١	٣٠	١٧	٢

يقارن الجدول ١١/١ التغطية الإخبارية في أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ وحده في **نيويورك تايمز** ومجلتي **تايم** و**نيوزويك** مع الحجم الذي قدمته وسائط الإعلام هذه لفترة الأشهر الستة المنتهية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤. ويمكن اعتبار الفترة الأخيرة فترة إعادة تقييم قامت خلالها مصادر غير رسمية بتقديم حقائق وتفسيرات جديدة وطرح تساؤلات. يمكن أن يُرى بأنّ هذه الثلاث من مؤسسات الإعلام ذات الصدارة، التي نقلت الخط الرسمي بحجم استثنائي وبما يقارب السذاجة الوطنية التامة، لم تشعر بأي التزام للمشاركة في إعادة التقييم. ويظهر فحصٌ أوثق لأدائها أنّها كانت ما زالت تقوم بدور القناة للخط الرسمي.

إنّ المقالَ الوحيد لمجلة **تايم** خلال فترة إعادة التقييم، "تداعيات الرحلة ٠٠٧" (١٠ أيلول/سبتمبر) أبرز "النظريات الحتمية عن المؤامرة التي تجتذب اهتماماً عالمياً غالباً ما يكون غير ناقد". وترد **تايم** على هذه النظريات بإيراد ما يقوله خبيرٌ في استخبارات الولايات المتحدة من أنّ هنالك "حملة تضليلية علنية واسعة" يقوم بها الاتحاد السوفييتي (دون إعطاء أي تفاصيل)؛ وبإيراد أقوال سلسلة من الرسميين في الولايات المتحدة في نفي الاتهامات. وتصرف **تايم** النظر عن مقال **دفّنس أتاش** على أنّه "تخميني بشكل غير اعتيادي" (دون إعطاء أي تفاصيل)، في حين يُصرف النظر عن مقال بيرسون بزعم أنّه "طالب دراسات عليا" يكتب "نظرية أكثر تفصيلاً" في "مجلة يسارية". والواقع أنّ جهدَ بيرسون لم يكن نظرياً، واقتصر بشكل كلي تقريباً على البيّنات التجريبية. وكان بيرسون على أهمية جعلت **تايم** تشعر أنّ من اللزوم استعمال نفيين رسميين لدحضه. كذلك تلجأ **تايم** لما تسميه "التحقيق الوحيد الموثوق في الكارثة"، وهو الذي أجرته المنظمة العالمية للطيران المدني، ولم يجد أية شواهد على مهمة تجسّس. وفشلت **تايم** في ذكر إقرار المنظمة بعجزها عن الحصول على أي معلومات مهمة من الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتي، وقام فرعها التقني، لجنة الملاحة الجوية (Air Navigation Commission)، بمخالفة استنتاجات التقرير الأصلي.

نشرت **نيويورك تايمز** على الصفحة الأولى من عدد ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ قصة أوردت إقرار وكالة الاستخبارات المركزية بأنّ السوفييت لم يكونوا على علمٍ بأنّ الرحلة ٠٠٧ هي طائرة مدنية. وكان هذا عظيم الأهمية لا لأنّه أفشل جزءاً مهماً من نظرية قتل المدنيين المتعمد، ولكن كذلك لأنّه أظهر أنّ المسؤولين في الولايات المتحدة قاموا بالكذب المقصود من أجل تحقيق مكاسبَ سياسية. ولم تقم **تايمز** بهذا الاستنتاج، ولا هي ناقشت ما ينطوي عليه الإقرار أو اعتذرت عن افتتاحياتها الخطابية اللهجة المستندة إلى أرضية من التلفيق الرسمي. إضافة إلى ذلك، فإنّ **نيويورك تايمز** تراجعت بعد ذلك إلى مزيج من الكتم والإعادة الببغاوية بين وقتٍ وآخر للخط الرسمي المنهار. ولا يبدو أنّ إمكانياتها التحقيقية قد استخدمت إطلاقاً في هذا الموضوع على الرغم من الفجوات والمناسبات الهائلة. وإنّ مقالات جيرفازي **ودفّنس أتاشّ** وبيرسون لم ترد عنها أي تقارير في أعمدة أخبارها باستثناء تهجمات جانبية قليلة للحط من قيمتها. أتى أول ذكر لمقال **دفّنس أتاشّ** في نبأ صغير في الصفحة الخلفية يوم ٨ تموز/يوليو ١٩٨٤ أورد رفضَ السوفييت دفع تعويضات عن خسائر الخطوط الجوية الكورية. وكان مصدره مسؤول في واشنطن لم يذكر اسمه يشير إلى **دفّنس أتاشّ** على أنّها "مجلة يفترض أنّ لها سمعة جيدة". وينتهي المقال باقتراح المسؤول بأنّ هنالك مؤامرة دعاية سوفييتية، ولم يجرِ أي تلخيص مهما كان بسيطاً لمضمون مقال **دفّنس أتاشّ**. أما الذكر الأول لمقال بيرسون فكان في ٣١ آب ١٩٨٤ في مقال مصدره من موسكو لمراسل **تايمز** هناك سيرج شميمان (Serge Schmemann) بعنوان "السوفييت يندفعون بدعواهم حول الخطوط الجوية الكورية ٠٠٧". ومرة أخرى تقترن الانتقادات في الغرب بحملة دعائية سوفييتية مزعومة. وهذا هو جوهر عمود افتتاحي، في ٣١ آب ١٩٨٤ كذلك، لريتشارد بيرت (Richard Burt)، وهو موظف إعلام عام في وزارة الخارجية كلفته **نيويورك تايمز** بتلخيص وضع القضية بعد مرور عام واحد.

خلاصة القول، بعد الفيض الابتدائي من الادعاءات التي رعتها الولايات المتحدة، لم تُظهر وسائط الإعلام أي ميل خلال العام التالي لتحري العديد من التساؤلات التي لم تتم الإجابة عنها وعزفت عن نقل أو مناقشة أي حقائق جديدة وتفسيرات بديلة قدمها آخرون. وقد حذت وسائط الإعلام حذو حكومتها التي أقامت سدا أصم دون هذه الأفكار الجديدة مدعية أنّها جزء من حملة دعائية سوفييتية. كان ثمة تسّرب كمّ صغير إلى وسائط الإعلام الجماهيرية، فقد وجدت استنتاجات مقالة بيرسون طريقها إلى **نيويوك تايمز** عبر عمودين كتبهما توم ويكر (Tom Wicker) إضافة إلى إعلان على صفحة كاملة لمجلة **ذا نيشن** لنقل الرسالة وكسب الاهتمام بالمجلة. لكن هذا لم يكن كافياً ليعطي الغالبية العظمى من الجمهور أي سبب للشك في الرواية الأصلية للقضية.

الازدواجيات

يوحي نموذج الدعاية بأنّ حجم التغطية وطبيعتها لحادث مثل إسقاط ٠٠٧ هما من وظائف الملاءمة السياسية. كان إسقاط ٠٠٧ مفيداً بشكل هائل لريغان ومزامليه، وقد لحظت تقارير وتعليقات الأخبار الأولى عن القضية أنّ الولايات المتحدة كانت تسجل نقاطاً سياسية قيِّمة لصالحها. وبأسلوب يعبر عن الرضا، يكتب بيرنارد غْويرْتزمان (Bernard Gwertzman) الذي يعمل في **نيويورك تايمز** في تقرير يستعرض الحادث نشر بعد عام في ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٤، أنّ المسؤولين في الولايات المتحدة يعتقدون "أنّ النقد العالمي لتعامل السوفييت مع الأزمة زاد من قوة الولايات المتحدة في علاقاتها مع موسكو". ولم يقترح غويرتزمان أو زملاؤه في أي وقت مطلقاً أنّ هذه الفوائد السياسية قد تساعد على تفسير حجم الحملة ولهجتها، أو أنّها كانت أقل من سخط طبيعي ومُحِق صادر عن رأي مستقل.

الجدول١١/٢: تغطية وسائط الإعلام الجماهيرية في الولايات المتحدة لحادث الخطوط الجوية الكورية ٠٠٧ ولأربع حالات شملت تدمير طيران مدني لدول غير صديقة (أ)

	الخطوط الكورية ٠٠٧ ١٩٨٣	أنغولا ١٩٨٣	كوبا ١٩٧٦	ليبيا إسرائيل ١٩٧٣	الطيران الهندي ١٩٥٥
عدد الوفيات في الحادث	٢٦٩	١٢٦	٧٣	١٠٨	١٥
عدد المقالات في **نيويورك تايمز**	١٤٧	٣	٢٥	٢٥	٢٦
عدد المقالات المتوقع في **نيويورك تايمز** (ب)	(١٤٧)	٦٩	٤٠	٥٩	٩
عدد الإنشات العمودية في **نيويورك تايمز**	٢,٧٨٩	١٠	٢٧٠	٤٨٨	٣٢٣
عدد الإنشات العمودية المتوقع في **نيويورك تايمز** (ب)	(٢٧٨٩)	١,٣١١	١,٥٣١	١,١١٦	١٦٧
عدد المقالات في **تايم ونيوزويك**	٦	٠	٢	٢	٤
عدد المقالات المتوقع في **تايم ونيوزويك** (ب)	(٦)	٣	٢	٢	١
عدد الإنشات العمودية في **تايم ونيوزويك**	١,٤٩٠	٠	٤٦	١٣٠	١٨
عدد الإنشات العمودية المتوقع في **تايم ونيوزويك** (ب)	(١٤٩٠)	٧٠٠	٤٠٢	٥٩٦	٨٩

(أ) إنّ الحالات الأربع المتعلقة بطائرات الخطوط الجوية الأنغولية والكوبية والليبية والهندية موصوفة في النص. وطائرة الخطوط الجوية الهندية لم تكن تابعة لدولة غير صديقة، ولكنها في هذه الحالة كانت مؤجرة لتقل ركاب من دولة غير صديقة (الصين).

(ب) إنّ العدد المتوقع من المقالات والإنشات العمودية مؤسس على نسبة الوفيات/عدد المقالات (أو الإنشات العمودية) لكل من **نيويورك تايمز** و**تايم** و**نيوزويك** مجتمعة في تغطيتها لحادث الخطوط الجوية الكورية ٠٠٧، ثم طبق هذا على عدد الوفيات في الحالات الأربع الأخرى، ليعطي مستوى متناسباً من التغطية، وهو العدد المتوقع.

في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٨٣، وفي وسط الضجة حول الخطوط الجوية الكورية ٠٠٧، تمكنت منظمة يونيتا التابعة لسافيمبي (Savimbi) من إسقاط طائرة ركاب أنغولية فأودت بحياة جميع ركابها وعددهم ١٢٦. ويظهر الجدول ٢/١١ أنّ مجلتي **نيوزويك** و**تايم** لم تذكرا هذا الحادث مطلقاً، أما **نيويورك تايمز** فقد أوردت ثلاثة أخبار برقية لمراسليها احتلت ما مجموعه عشرة إنشات من المساحة، وعلى أساس الاكتراث الصرف بالنواحي الإنسانية للضحايا من البشر، أي استناداً إلى النسبية بناء على أرقام ٠٠٧، فإنّنا كنا سنقدر لجريدة **نيويورك تايمز** ١,٣١١ إنشاً عمودياً حول حادث أنغولا (١٢٦/٢٦٩ × ٢,٧٨٩) و٧٠٠ إنش عمودي في **تايم** و**نيوزويك**. إنّ عنواناً وضع لأحد بنود **نيويورك تايمز** الصغيرة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٨٣: "الثوار الموالون للغرب يقولون إنّهم أسقطوا طائرة"، يوحي بالأساس المثقل سياسياً لقلة ما نشر. إنّ سافمبي حليف لجنوب افريقيا[٢] وباقي العالم الحر. وبالطبع، فإنّ الضحايا لم يكن بينهم أمريكيون، بل كانوا مجرد أناس سود مجهولين. ولكنّ الصحافة الأمريكية قادرة على الشعور العميق والاهتمام المكرس لشعوب ثانية، مثلاً الكمبوديين وهنود المسكيتو في نيكاراغوا.

إنّ الجدول ٢/١١ يشير إلى ثلاث حالات أخرى أسقطت فيها طائرات تجارية أو نسفت بقنابل مزروعة، ولكن حيث الضحايا كانوا ركاباً وطائرات من "الأعداء". ويمكن أن يشاهد بأنّ اهتمام وسائط الإعلام في الولايات المتحدة كان متواضع الحجم نسبياً في هذه الحالات، باستثناء حادث الخطوط الهندية عام ١٩٥٥ الذي تذكر أسبابه أدناه. والأكثر إثارة للاهتمام من الحجم النسبي هو اللهجة الموضوعية والغياب التام للاستنكار في هذه الحالات. وفي حادث عام ١٩٥٥، فجّرت طائرة الخطوط الجوية الهندية وعلى متنها أحد عشر مسؤولاً صينياً رفيع المستوى، وهي في طريقها من هونغ كونغ إلى باندونغ، ونجمت عن الحادث ١٥ إصابة. وقال عنوان **نيويورك تايمز** في وصف الحادث يوم ١٢ نيسان/أبريل ١٩٥٥ "١١ أحمر في تحطم جوي وهم في طريقهم إلى المفاوضات". وقد كان من المقرر أن يستقل شو إن لاي رئيس الوزراء الصيني تلك الطائرة، ولكن الخطط كانت قد

تغيرت، ما أدى إلى تغيبه عن الرحلة. واتهم الصينيون الولايات المتحدة بالتخريب، وهي تهمة نفتها الولايات المتحدة. وكانت تغطية الحادث من قبل وسائط الإعلام واسعة نسبياً بالنظر لعدد الإصابات، ويفسر ذلك أنّ الطائرة كانت تقل عدداً كبيراً من الدبلوماسيين التابعين لقوة عظمى إبان فترة توتر دولي عظيم. ولكن في حين كانت التغطية كبيرة الحجم، فإنّها كانت واقعية جداً وتفتقر إلى أي تعبير عن السخط. وزارة الخارجية البريطانية وجدت الحادث "مؤسفاً"، وباعتبار النقد الحاد للمعلقين الغربيين لحقيقة أنّ القادة السوفييت لم يقدموا الاعتذار عن ٠٠٧ واكتفوا بالتعبير "عن الأسف" لخسارة الأرواح، فإنّ من المثير للاهتمام أن نلاحظ أنّ المسؤولين في الولايات المتحدة عام ١٩٥٥ لم يصلوا حتى إلى مستوى التعبير عن الأسف لخسارة أرواح الشيوعيين الصينيين: "يقول المسؤولون إنّ الولايات المتحدة لم تكن لها أي علاقة بتحطم الطائرة (والمحتمل أنّ هذا غير صحيح) ولا يرون أي غرض مفيد من إصدار تصريح **استنكاري**" (التشديد أضيف إلى النص) (Abel, 1955).

اعتُبر الإدعاء الصيني عن تواطؤ الولايات المتحدة "كلاماً فارغاً شريراً" ودون "دليل مهما كان" وفقاً لافتتاحية **نيويورك تايمز** في ١٥ نيسان/أبريل عام ١٩٥٥. وأشار درو ميدلتون (Drew Middleton) إلى "التخريب المفترض" لطائرة الخطوط الهندية. أما في المواقع الأخرى، فإنّ **نيويورك تايمز** تذكر كلمة تخريب ضمن قوسين صغيرين موحية بوجود شكوك حول صحة ذلك. كذلك تشير يونايتد برس إلى حملة "الإذاعات الدعائية" الصادرة عن بيبنغ (Peiping) التي تزعم التخريب. وحتى بعد أن وجدت لجنة إندونيسية قامت باستخلاص ركام الطائرة أنّ الحالة كانت تخريباً عن طريق زرع قنبلة، فإنّ أ.م. روزنتال (A.M.Rosenthal) بقي يشير في ٣١ أيار/مايو عام ١٩٥٥ إلى "التخريب المزعوم". ووصفت شرطة هونغ كونغ الحادث بأنّه حالة "قتل جماعي دبرت بدقة"، وهي لغة لم يرد مثلها في صحافة الولايات المتحدة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٦٧، قام جون ديسكو سميث (John Discoe Smith) وهو أمريكي مرتّد في موسكو بالإدعاء بأن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية كانت متورطة في حادث تفجير الخطوط الجوية الهندية، وأنّه شخصياً قام بتسليم حقيبة تحتوي آلية التفجير إلى مواطن من الصين الوطنية في هونغ كونغ (Urquhart, 1972: 121-2). ولم يذكر هذا التصريح في المقالات الخمسة التي تكلمت عن سميث في **نيويورك تايمز**.

لم يُحدِثْ التفجير التخريبي لطائرة ركاب كوبية عام ١٩٧٦ إلا موجة خفيفة في صحافة الولايات المتحدة، مع أنّ ذلك كان فعلاً إرهابياً متعمداً في فترة كانت الولايات المتحدة فيها مستنفرة جداً حول الإرهاب. وكانت التغطية الإخبارية أيضاً واقعية وخالية تماماً من أي تأسف، أو من أي استخدام للغة قوية، أو مطالبات بعملٍ ضد الإرهاب. وعلى الرغم من أنّ الذين قاموا بالعمل كانوا

إرهابيين من الكوبيين اللاجئين الذين دربتهم وكالة الاستخبارات المركزية، فقد ذكر هذا الأمر بشكل عابر، ولم يقد إلى أي آراء بوجود "وكلاء"، أو أي تأملات حول المسؤولية. وعندما أفرج الفنزويليون في النهاية عن مرتكبي التفجير (انظر Herman, 1982: 68-69)، لم تكن هذه قضية مثيرة للاهتمام في وسائط الإعلام في الولايات المتحدة. وأشارت **نيوزويك** إلى أنّ بوش (Bosch) كان قد وُضع تحت المراقبة كشرط لخروجه من السجن في الولايات المتحدة، ولكنّه خرق شروط العفو عنه وهرب عام ١٩٧٤، وكذلك أنّه قبل عام "عرضت فنزويلا إعادة بوش إلى الولايات المتحدة ولكن واشنطن رفضت أخذه على أساس أنّه أجنبي غير مرغوب فيه"، وعلى الرغم من خرقه شروط العفو عنه، وكان واجباً أن يعاد إلى السجن، وكان بالإضافة إلى هذا إرهابياً من مستوى عالمي، فإن **نيوزويك** لم تثر أي تساؤلات أخرى، ولم تظهر قيد أنملة من الاستغراب أو الاستهجان بالنسبة لتصرف الولايات المتحدة الأمريكية.

إنّ أكثر الحالات إثارة للاهتمام هو إسقاط الإسرائيليين طائرة ركاب ليبية عام ١٩٧٣، ما أدى إلى فقدان ١٠٨ من الأشخاص. ويعرض هذا الحادث عدداً من الأمور المتوازية مع ٠٠٧: إنّ طائرة عسكرية إسرائيلية هي التي أسقطت الطائرة المدنية؛ كان هنالك نزاع سياسي عالي الوتيرة، وأدخل موضوع الأمن الإسرائيلي في الصورة كتفسير وعذر للتصرف الإسرائيلي؛ وفي حين أنّ الإسرائيليين عبّروا عن الأسف لخسارة الأرواح، فإنّهم رفضوا الاعتذار أو قبول المسؤولية عن الفعل، شأنهم في هذا شأن السوفييت. ووجهة النظر الإسرائيلية التي عبّر عنها ابتداء وزير الدفاع موشي دايان هي أنّ المسؤولية تقع على قائد الطائرة لتجاهله التعليمات المتكررة للهبوط، (انظر Smith, 1973). ومن الفوارق المهمة بين الحالتين أنّه لم يكن هنالك أي شك بأنّ الإسرائيليين كانوا على علم بأنّهم يسقطون طائرة مدنية. وعلى الرغم من هذا، فإنّ حكومة الولايات المتحدة ووسائط الإعلام فيها لم تقترح مطلقاً أنّ هذا كان "قتلاً متعمداً"، ولا اعتبرت معرفة الإسرائيليين بأنّ الضحية هي طائرة مدنية محل اهتمام خاص. وكما تمت الإشارة سابقاً، فإنّ حكومة الولايات المتحدة كانت قد كتمت حقيقة أنّ السوفييت لم يعرفوا أنّ ٠٠٧ هي طائرة مدنية، وقامت الحكومة ووسائط الإعلام الجماهيرية باستغلال هائل لحقيقة أنّ السوفييت قد قتلوا مدنيين.

إنّ الرحلة ٠٠٧ حلقت فوق منشآت سوفييتية حسّاسة جداً ضمن سياق فعاليات مراقبة نشطة من الولايات المتحدة. والطائرة الليبية لم تطر فوق منشآت مقارنة بالطائرة الكورية، وكانت هنالك أدلّة أكيدة وغير مختلف حولها بأنّها تاهت في زوبعة رملية. وفي الحالتين، أعطيت تحذيرات تم تجاهلها أو لم يحسن فهمها. وقد استدعى الفعل السوفييتي استنكاراً تقريعياً محموماً ومستديماً. وقوبل الفعل الإسرائيلي في الغرب بالتفهم والصبر والغياب الكامل لأي لوم أو تهديد. ولم يكن ثمة أي اقتراح بأنّ الإسرائيليين إنّما كانوا يدللون على تدني اعتبارهم

للحياة الإنسانية. والاختلاف في المصطلحات المستعملة واضح للعيان، والجدول ٣/١١ يظهر الكلمات القوية والمثيرة للبغضاء في المقالات التي تبعت فوراً إثر كل من الحادثين التي اقتبست من **تايم** و**نيوزويك**:

الجدول ١١/٣: اللغة المختلفة التي استعملت في نيوزويك وتايم في وصف تدمير طائرة مدنية من قبل كل من السوفييت والإسرائيليين

الكلمات القوية التي استخدمت على الفعل السوفييتي	الكلمات القوية التي استخدمت على الفعل الإسرائيلي
كمين	اعتداء
غاضب (٢) أ	هجوم
اغتيال	خطأ
فظاعة	كارثة (٣)أ
بربري (٢)	مثبط
قاس	خطأ
يسبب القشعريرة	غضب شديد ب
بدم بارد (٢)	مشؤوم
جريمة (٣)	حادث (٢)
متعمد (٢)	عمل مشين ب
شرير (٢)	رد مبالغ فيه
قبيح	مصدوم (٣)
رهيب	عقلية الحصار
لا عذر له	مأساة
كاذبون (٢)	خرق غير قابل للعفو للأصول الدولية
قتل – قاتل (٢)	
عمل مشين (٥)	
ملوم	
اشمئزاز	
مذبحة	
إرهابي	
مأساة	
مستهتر	

– المصدر: تجميع الكلمات القوية التي استخدمتها كل من **نيوزويك** و**تايم** في أول مقال لهما بعد كل حادث: ٥ آذار/مارس ١٩٧٣ و١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣.

أ – العدد بين القوسين هو عدد المرات التي استخدمت فيها الكلمة.

ب– كلمات عزيت إلى مصادر عربية ولكن تم نقلها في المجلتين في الولايات المتحدة.

من البيّن بشكل صارخ أنّ الكلمات المستفزة لم تستعمل بصدد التصرفات الإسرائيلية، في حين أنّه لم يقم حد لاستخدام كلمات قاسية في تشويه سمعة السوفييت. حلفاء الولايات المتحدة "يخطئون" والعدو وحده هو الذي "يقتل" عن عمد. وعلى ضوء معطيات حقائق كل من الحالتين، فإنّ هذا لا يعكس إلا تحيزاً سياسياً. وإنّ حقيقة استخدام العرب للغة قاسية بشكل منتظم ضد اسرائيل تماماً كتلك التي تستعملها الولايات المتحدة بحرية ضد السوفييت تضع هذا التحيز في صورة مركزة بحدة أكبر. وقد نقلت **نيويورك تايمز** على الصفحة الأولى من عددها في ٢٢ شباط/فبراير قول مسؤول ليبي يصف التصرف الإسرائيلي بأنّه "فعل إجرامي". وكثيراً ما يعتبر الغرب أنّ اللجوء السريع إلى مثل هذه اللغة القاسية من قبل الدول العربية هو مظهر للسلطوية ودعايتها. لذلك، فإنّ تماثل الاستخدام بين **نيويورك تايمز** (وحليفاتها) والدول العربية، مع مجرد عكس تعريف الوغد، مثير لاهتمام خاص في تقييم موضوعية وسائط الإعلام الغربية.

إنّ الأسسَ السياسية للتعامل المزدوج مع حالتي ٠٠٧ والطائرة الليبية، قررت بصراحة في افتتاحية **نيويورك تايمز** عن التصرف الإسرائيلي (١ آذار/مارس ١٩٧٣)؛ "لا يُخدم غرض مفيد بالنقاش اللاذع حول تخصيص المسؤولية عن إسقاط الطائرة الليبية في شبه جزيرة سيناء في الأسبوع الماضي". وبكلام آخر، فإن الاستنكار والازدراء الأخلاقي يعتمد على المنفعة. ففي قضية الطائرة الليبية، فإنّ إدارة نكسون "قد أحزنها" الحادث وقدمت التعازي، ولكنها رفضت أن تنتقد الإسرائيليين "مع أنّ مسؤولاً مطلعاً قال إنّ موظفي وزارة الخارجية قد أعربوا عن عدم سعادتهم حول الحادث إلى موظفين في السفارة الإسرائيلية" (Gwertzman, 1973: 9). وعندما صوتت الهيئة العامة للمنظمة الدولية للطيران المدني في ٢٨ شباط/فبراير عام ١٩٧٣ على إدانة التصرف الإسرائيلي، صوتت الولايات المتحدة "عن غير رغبة" على أساس أنّ ذلك سوف يحكم سلفاً على التصرفات الإسرائيلية قبل أن يقوم التحقيق (Alden, 1973: 7). ولم يُتخذ أي إجراء تأديبي على هذا "الخطأ"، ورحبت واشنطن بالسيدة مائير خلال أسبوع من الحادث دون إقحام أي أسئلة مؤلمة. من ناحية أخرى، فإنّ "الفعل الإجرامي" السوفييتي أدين قبل القيام بأي تحقيق، وعدا عن الاستنكارات الواسعة الهستيرية، فقد كانت هنالك أعمالٌ تأديبية مهمة، بما في ذلك تنظيم بدء مقاطعة لرحلات الطيران السوفييتية في ستة عشر بلداً على الأقل، ومضايقة الولايات المتحدة للمسؤولين السوفييت الراغبين في حضور اجتماعات الأمم المتحدة، وبرودٌ شديد على علاقات الولايات المتحدة وحلفائها مع الاتحاد السوفييتي.

وفي حين أنّ الحطَّ من قدر الإسرائيليين لم يكن ليخدم "أي غرض مفيد"، فإنّ مكاسب سياسية قيّمة قد أمكن تحقيقها بتبني موقف أخلاقي متسام إزاء السوفييت – افتتاحية **نيويورك تايمز** التي أعقبت حادث ٠٠٧ تتهم السوفييت بارتكاب "قتل جماعي بدم بارد"، وتتساءل "ما إذا كان الكرملين يقبل مسؤوليته

لصالح حدّ أدنى من الأخلاقية في النظام الدولي". هذه الخطابية وهذا التركيز اللذان طبقا بوقاحة وتمييز عظيمين، يوحيان بقوة بوجود دور لوسائط الإعلام في خدمة "المصلحة الوطنية" من خلال تقديمها "للأخبار". إنّ نموذج الدعاية يفسر الخطابية والانتقائية في ما يتعلق بالحقائق والأطر، والازدواجية والدور الدعائي لوسائط الإعلام الجماهيرية في هذه الحالة المهمة.

ملاحظة ختامية

إنّ تصرفَ وأداءَ حارسي البوّابة في وسائط الإعلام الجماهيرية في الولايات المتحدة كثيراً ما ينسجمان مع خصائص نظام دعائي ويمكن تحليلهما بشكل مفيد ضمن إطار النموذج الدعائي. عندما تتحد النخبة الوطنية والحكومة إلى حد مهم حول قضية معينة، يتمكن "حرّاس البوّابة" من النجاح في مأسسة تصور مناسب للحقيقة بمعزل عن صدقها أو كذبها. وبالإمكان ملاحظة هذا في التعاملً المزدوجً المتكرر مع حالات مماثلة لها نتائج سياسية مختلفة. والمثال الذي نوقش هنا هو المفارقة في تعامل وسائط الإعلام مع إسقاط طائرة تجارية للخطوط الجوية الكورية من قبل الاتحاد السوفييتي عام ١٩٨٣، وإسقاط طائرة تجارية ليبية من قبل إسرائيل عام ١٩٧٣. ففي الحالة الأولى، نظمت الولايات المتحدة حملة عالمية من الاستنكار ونسقتها، وكان الاتحاد السوفييتي عاجزاً عن تفادي خسارة حادة في العلاقات العامة. وفي الحالة الإسرائيلية، لم تؤدِّ الحقائق المماثلة إلى أي استنكار ذي أهمية في الغرب على الرغم من أنّ الإسرائيليين كانوا يعلمون أنّهم يسقطون طائرة مدنية، في حين أنّ السوفييت لم يكونوا على علم مماثل. وكانت الكلمات النابية التي نالها السوفييت عام ١٩٨٣ غائبة تماماً تقريباً في وسائط الإعلام الغربية لدى مخاطبتها للتصرف الإسرائيلي إلا عندما كانت تنقل نصاً عن مصدر عربي.

كذلك كانت للحملة حول الخطوط الجوية الكورية خصائص دعائية أخرى، أهمها أنّ حكومة الولايات المتحدة ووسائط الإعلام فيها تمكنت من قول أكاذيب متعمدة، ومن المحافظة عليها في الوعي الجماعي، حتى عندما قامت الحكومة بسحبها بهدوء، أو عندما أظهر ثقل الأدلة المستقلة أنّها غير صحيحة. وقد نتج هذا عن حقيقة أنّ وسائط الإعلام قامت بنشر التلفيقات الأولية بحماس وتوكيد كبيرين، في حين أنّ النفي والتحدي اللاحقين تعرضا للتعتيم أو أعطيا اهتماماً مخففاً وعرضياً و/أو أنّهما رفضا من خلال اللجوء المستمر إلى الإنكارات الساخطة للحكومة. وإنّ النشرَ غير الناقد وغضَ الأنظار اللاحقَ عن الحقائق المناقضة كانا منسجمين مع المتطلبات السياسية للمؤسسة الأمريكية. كما أنّ نفي تلفيق وخرافات النظام (ووسائط الإعلام الجماهيرية) لم يكن ليخدم هذه المتطلبات، وليست هنالك أي آلية اجتماعية أخرى لتصحيح هذه الأكاذيب أو للتعويض عن وقعها الايديولوجي.

إنّ حالة الخطوط الجوية الكورية ٠٠٧ تمثل كذلك عدمَ التوازن العالمي الهائل في القوة الدعائية. لقد تمكنت الولايات المتحدة من تحويل الحادث إلى نجاح رئيس في العلاقات العامة حتى وهي تبني القضية حول سلسلة من التلفيقات. وكان حلفاؤها على استعداد، أو كانوا ملزمين بدرجات متفاوتة، أن يتماشوا مع الولايات المتحدة في جوقة الإدانات وأعمال المضايقات. ولم يكن للكشف عن التلفيقات الأساسية أي أثر مماثل في إعادة اعتبار الاتحاد السوفييتي أو في التسبب في نقد ذي أهمية للولايات المتحدة. الولايات المتحدة تحقق مكاسب بالكذب وليس عليها أن تتقبل أي خسائر لدى كشف الأكاذيب. ويمكن لها أن تنظم حملة ضخمة ناقدة لفرض الأحكام العرفية في بولندا، وتكتسب مكانة عظيمة بسبب نضالها من أجل العمالة الحرة، في الوقت نفسه الذي تساند فيه بصراحة تامة الأحكام العرفية والقمع العنيف لمنظمات العمال في تركيا. إنّها تستطيع أن تغزو غرانادا وتهيئ الجيوش لغزو وتخريب نيكاراغوا دون أن تقوم أي حملة دولية للإدانة أو المقاطعة. وهذا مرده بشكل رئيس إلى الفوارق في القوة الاقتصادية والسياسية. كذلك يعاني الاتحاد السوفييتي من العجز الذي يسببه كون جهازه الإعلامي فجاً ومكشوفاً، في حين أنّ جهاز الولايات المتحدة يعمل من خلال منهج تطوعي بين النخبة من حرّاس البوّابة المتمكنين. يمكن في الولايات المتحدة إخراج "الساميزدات"[٣] بحرية وترك السوق ليضمن تهميشها.

الهوامش

[١] لقد طرأ تغير بالطبع على بعض معالم مشهد الإعلام التلفزيوني في الولايات المتحدة منذ كتب هرمان هذه الدراسة، فتكثفت عملية التركز، وأصبحت الشبكات الأهم هي فوكس نيوز (Fox News) وسي.إن.إن. (CNN)، وإم.إس.إن.بي.سي. (MSNBC)، على أن الشبكات الأولى ما زالت مهمة، وما زالت أطر العمل تنضوي تماماً ضمن السياق الذي يتحدث عنه (المحرر).

[٢] في عهد نظام الفصل العنصري الذي كان قائماً في العام ١٩٨٣ (المحرر).

[٣] النشرات المعارضة (المحرر).

الحريات والقيود: الإعلام بين الدولة والسوق

مفارقات الرقابة

سو كاري- جانسن
Sue Curry-Jansen

إنّ الرقابة هي مفهوم محوري في دراسة الاتصال باعتبارها العقدة التي تربط السلطةوالمعرفة. ومعظم الأبحاث، ضمن دراسات الاتصال والاجتماع والفلسفة والقانون الدستوري وتاريخ وسياسة وسائط الإعلام، تعتبر الرقابة اصطلاحا شيطانيا يعبّر عن ممارسة تضادية مع الاتصال. بمعنىً آخر، يُنظر إلى الرقابة على أنّها عدوٌ للاتصال يتوجب التعرفُ عليه وتحدّيه، وإن أمكن إلغاؤه. هذا التوجه يتصور الرقابة من وجه ضيق على أنّها ممارسة قديمة ورجعية لدول النظم الدينية (theocracies) أو للدول غير المتنوّرة أو لدول ما قبل التنوّر. وهو يفترض أنّ جميعَ المعارك الهامة ضد الرقابة في الغرب تم كسبها أثناء عصر التنوّير وأنّ تأسيسَ الديمقراطيات الليبرالية التي توفر صلاحياتٍ واسعة الأساس لحريّة الصحافة قد قضى بشكل كبير على مشكلة الرقابة.[1]

وبالمفارقة، فإنّ المنظورَ السوسيولوجي النقدي(المنظور النقدي في علم الاجتماع) الذي يطرحه هذا البحث يقول بأنّ التوجهَ الليبرالي يقلل بعمق من أهمية الدور المتسع الذي تلعبه الرقابة في الاتصال وفي خلق وبقاء المجموعات البشرية. بمعنىً آخر، إنّ المنظور النقدي للرقابة في علم الاجتماع يقر بأنّ على كل المجموعات التي تحافظ على استمراريتها، بما في ذلك الديمقراطيات الليبرالية، أن تنشئَ حدودا

للخطاب (discursive limits) وتمارسَ ضبطها. والسؤال البارز من هذا المنظور ليس ما إذا كانت هنالك رقابة ولكنْ ماهية الرقابة التي تسود في مجتمع معين وفي مفصَل محدد في التاريخ. والخلاصة أنّ علمَ الاجتماع النقديَ يتبنى الموقف أنّ ادعاءَ اللّيبرالية بتبوئها موقعا معنويا أعلى في المناقشات حول الرقابة العالمية ينتقصُ منه عدم تأمله لممارساتها هي.

يتابع هذا البحث الأهدافَ التالية. أولا يقوم بتعريف وإضفاء محتوىً على فئتين عامتين من الرقابة، ألقواميّة والتنظيمية (constitutive and regulative)[٢] وثانيا يفحص أصول النقطة العمياء في وضع الليبرالية الغربية لأطر النقاش حول حرّية الكلام والرقابة. وثالثا يعرّف ويضع باختصار تصورا لشكل كلي من الرقابة، رقابة السوق، وهي بشكل عام ما تتجاهله الليبرالية أو تنكره. وختاما ينتهي بطرح يؤيد النقدَ الذاتي التأملي في السجالات الدولية حول الرقابة.

الرقابة القِواميّة: ظاهرة ذات رأس مزدوج

يُستنبطُ المعنى من الهراء. إنّ كلَ محاولة لتشكيل معنىً ولنقله بنجاح إلى آخرين تتطلب منا أن نكبت كلَ ما حرّمته تقاليدنا الثقافية ووسائلنا اللغوية ونظامنا المعرفي (epistemological order) على أنّه هراء.[٣] إنّ الماهرين في الاتصال يفعلون هذا بشكل آلي دون التأمل في عالم الظل الذي يهددُ دوما بأن يستحوذ على مفهومية الأمور (intelligibility) ويدمّرَه. وبالطبع فإنّ بعضَ نماذج تشكّل المعنى تشمل كذلك مناورات خطابية أو سياسية واعية ومتعمدة: أللباقة، التحفظ، ألدبلوماسية، ألإقناع، ألتحفظ ألإستراتيجي، ألتضليل الإعلامي (disinformation)، ألأكاذيب، الدعاية.

يتضمن القسم الأعظم من الاتصال محاولة ما لممارسة سيطرة على نظرة الآخرين إلينا: لإقناعهم أنّنا محقون، أذكياء، جذابون، فاضلون، مسلّون، أصحاب نفوذ، أقوياء، خطرون إلخ.[٤] إننا عندما نختار ايصالَ أي رسالة نكون دائما قد اخترنا، بوعي أو دون وعي، عدمَ إيصال رسائلَ أخرى، وَهذه الخيارات تكون دائما محلَ مؤاخذةٍ أو مصادقة اجتماعيةٍ وثقافية.

تكون هذه المؤاخذات معتدلة معظم الوقت؛ وتمارس ضغطا خفيفا يبقي الحواراتِ مفهومة وضمن مسارها. وعندما نتجاهل هذه الضغوطاتِ بأن نتكلمَ بشكل خاطئٍ أو نقاطعَ أو نتكلم في غير مقامنا أو نحجبَ الكلام عندما يوَجه الحديث إلينا، وهكذا، يعيدنا شركاؤنا في الحوار عادة الى الإنضباط بنظرة استغراب أو سؤال. وإذا فشلنا في التجاوب مع هذه التلميحات فإنّنا نتعرض للغضب وللحرجً ولإنهاء الحديث. غير أنّ الضررَ الذي تخلقه هذه الفوضى الحوارية هو بشكل عام قصيرُ الأمد.

ترتفع قيمة الرهان مع إزدياد أهمية رسائلنا. وعندما تقوم إدعاءاتنا، مباشرة أو بشكل غير مباشر، بإعاقة أو تحدّي أو تجاوز الإفتراضات الأساسية المسلّم بها التي

تجعل التسوية الكونية (cosmological bargain) لعالمنا الاجتماعي ممكنة، فإنّنا قد نتعرض للمؤاخذة على أنّنا غير عقلانيين أو أغبياء أو خطرين.[٥] وباختصار، لدى الاكتساب الاجتماعي للغةٍ ولثقافة، لا نتعلم فقط كيف ومتى يُتوقّعُ منا أن نتكلم ولكن كذلك كيف ومتى نصمت. إنّنا نذوّت محرمات الخطاب لمجموعتنا الاجتماعية ولثقافتنا. نتعلم كيف نراقب أنفسَنا ذاتيا كما نتعلمَ كيف نراقب الآخرين.

إنّ هذه الحدودَ الخطابية قد تكون في بعض الثقافات سمحة ومرنة ونفيذة في حين قد تكون في غيرها أكثرَ انغلاقا وجمودا وعديمة النفاذ. غير أنّ الثقافات كلّها تضع حدودا من نوع ما وهذه الحدود تجعل النظامَ الاجتماعي ممكنا. إنّها تمنح الصلاحيات في الوقت نفسه الذي تلجم فيه. إنّها تجعل العقل والمعرفة ممكنين ومرغوبين. هذه هي التسوية الكونية التي يتوجب على الناس كلّهم أن يقوموا بها عندما يدخلون في التعامل الاجتماعي. وبالنتيجة فإنّ محاولة إلغاء الرقابة هي مثل محاولة إلغاء ظلك نفسَه. إنّه أمرٌ لا يمكن أن يكون. ويقينا أنّ بعض الناس يتفاوضون حول شروط التسوية الكونية لثقافتهم بنجاح أكبر مما يحققه غيرهم؛ وآخرون يكونون بشكل واع أكثر إدراكا ونقدا وتأملا في ما يتعلق بالمحدوديات المعنية التي يفرضها مجتمعهم. ولكنْ ما من أحدٍ يدخل في هذه التسوية الكونية وهو واع تماما لتشعباتها.

ما أطرحه إذن هو أنّ هذه الرقابة الأساسية أو "القواميّة" ليست فقط عصية على الهروب منها وإنّما هي كذلك ضرورية، بل حتى إنّها تكون مرغوبة اجتماعيا. إنّها تمكّن من الاتصال والعقلانية كما أنّها تعطلهما أو تحدّهما. إنّها تفاعل ديناميّ برأس مزدوج: ما يشير إليه بعض الفلاسفة على أنّه ظاهرة "كلاهما/و" بدلا عن نظام ثنائيٍ قوامه "هذا/أو".[٦] إنّ الرقابة القواميّة تعقلُ الفوضى: إنّها تجعل أوهامَ النظام والقدرة على التنبؤ (predictability) ممكنة، على الأقل لمدة من الزمن، وهذا يوفر حماية لنشوء الإدراك والفعلانية الإنسانية والاتصال والمجتمع العضوي (community)

إنّني في عرضي لهذه النظرة التصحيحية للرقابة لا أقصد أن أبررَ النسبية أو أن أمنح الراحة للرقباء. إنّني، على العكس من ذلك، أسعى إلى شحذ الأدوات النقدية الاجتماعية وأدوات المعنى التي تستطيع أن تكشفَ الرقباءَ وأشكالَ الرقابة العاملة بمسميات أخرى وكذلك أن تطوّر المفرداتِ النقدية لمقاومة انتهاكات حقوق الإنسان التي يُدافَعُ عنها على أساس الإختلاف الثقافي.

نقطة العمى الليبرالية

الرقابة، إذن، هي ظاهرة أكبر اتساعا ونفاذا ورسوخا مما تقر به عادة المفاهيم الليبرالية الغربية التقليدية، وبخاصة الأمريكية. وإنّ فشلَ وعي الوجود الكلي للتسوية الكونية التي تربط الرقابة بالاتصال فسَحَ المجالَ لأن تتضمنَ دراسات وسائط الإعلام الغربية الرئيسية نقطة عمياء في هياكلها التحليلية. وهياكلُ كهذه

اعطت مكانة مميزة للتحاليل النقدية لأشكال الرقابة الحكومية والعائدة للسلطة الدينية (الثيوقراطية) في حين تبقى صامتة في ما يتعلق بالتكاليف التي تكبدها التسوية الليبرالية في المجتمعات، مثل الولايات المتحدة، حيث السوقُ هو الوسيط المُمأسس والرقيب الرئيسي للآراء والصور والمعلومات. إنّ نقطة العمى هذه تحافظ على الوهم بأنّ المجتمعات الرأسمالية مثل الولايات المتحدة ليست حرّة من الرقابة وحسب وإنّما هي الأكثرُ يقظة بين خصوم الرقابة. وبالفعل، فإنّ الدراسات الغربية الرئيسة عن الاتصال تطرح هذه الرواية الايديولوجية وتضبطها من خلال وصم وتهميش النظرياتِ أو المنظرين الذين يتحدونها على أنّهم 'متطرفون'.[٧]

غير أنّ علما اجتماعيا نقديا عن الاتصال يتحلى بروح المسؤولية لا بدّ له فعلا من اتخاذ هذا الإتجاه 'المتطرف'، وهو يعتبر متطرفا فقط عندما يُنظر إليه من داخل حدود الحماية الذاتية لما تسمح به المبادئ الليبرالية الغربية/الأمريكية. والعولمة، وهي نفسُها وليدة الليبرالية الأمريكية، تتطلب أطرا تحليلية عالمية لا محلية. وضمن مثل هذه الأطر فإنّ جميعَ التسويات الكونية، سواء التي عقدتها السلطات الدينية أو الحكومية أو سلطات الشركات، تتطلب تمحيصا عن كثب. وفعلا، ففي العالم الشجاع الجديد للعولمة حيث غدت الأسواقُ الرأسمالية الوسطاءَ الرئيسين للأفكار والصور والمعلومات، فإنّ المجتمعات التي تعتمد السوق أساسا لها تتطلب تمحيصا يعادل ما تتطلبه غيرها إن لم يكن أكثر.

إنّ جميعَ المحاولات الجادة لفهم كيفية تنظيم المؤسسات الإعلامية، وكيف تتوسط وتوزع الصور والرسائل، كيف توضع جداول النقاش العام وكيف تُنمّى مساحات الصمت المشكّلة اجتماعيا، لا بدّ لها لذلك أن تأخذَ مسألة الرقابة بعين النظر. إنّ الرقابة، بمعناها القوامي الواسع، تلعب دائما دورا في تحديد كيف يحكم الحكام وكيف ينظرون إلى المواطنين أو الرعايا ويتواصلون معهم.

إنّ رأس المال الرمزي هو معينٌ جوهري للديمقراطيين وللطغاة. ورغم أنّ المعتقدات الليبرالية كانت في أفضل لحظاتها تنشد مشاركة الناس في هذا المعين بتوفير مجالات تسمح للمواطنين بالمشاركة في تكوين السياسات واتخاذ القرارات، فإنّ هذا التوزيعَ للسلطة كان دائما، بحكم الضرورة، جزئيا وغير محقق بشكل تام. وفي الأزمان الأكثر ظلاما لليبرالية عُلّقتْ هذه المشاركة أو تدنت إلى خدعة: إلى عملياتٍ جوفاء "لسلطة مشهدية"("spectacular power").[٨]

إنّ خصومَ أشكال الرقابة الاعتباطية المستبدة يفضلون دوما الطموحات والمؤسسات الديمقراطية والقادة الديمقراطيين. غير أنّ هذا التفضيلَ يحتاج أن تَعدلَه الواقعيةَ النقدية التي تقر بأنّ كلَ أشكال ممارسة السلطة، العامة أو الخاصة، هي كيانات وممارسات غير مثالية وأنّها دائما عرضة للإغراءات، للإستبداد والجشع والفساد. إنّ هذه الواقعية النقدية تتطلب منا الإقرارَ بأنّه حيث يقوم عدمُ تكافؤٍ كبير بيّنٍ

ومستديم نسبيا في التوزيع الاجتماعي للموارد المادية أوالمؤسسية أو الرمزية، لا يمكن أن يكون هنالك تدفقات متبادلة وغير مقيدة للأفكار والمعلومات والصور. وسواء كان على رأس عدم التكافؤ هذا قادة دينيون أو حكوميون أو من الشركات، فإنّ ديناميّاتِ توزيع السلطة الرمزية تكون دائما ملجَمة وملجِمة. وإذا لم يتوفرْ شيء من الفهم لكيفية عمل هذه الضغوطات الرقابية المعقدة والمتناقضة أحيانا، لا نستطيع أن نفهمَ كيفية عمل الاتصال المعاصر. لن نستطيعَ أن نستوعبَ كيف تقوم الدعاية والإعلان والعلاقات العامة بتشكيل منظورات الجمهور عن الحقيقة؛ كيف تُعرّف الأخبار وتصنع وتُنشر؛ كيف تُصمّم تقنياتُ المعلومات وتستعمل؛ أو حتى كيف يكتسبُ الأفراد هوياتِهم الاجتماعية ويعقدون علاقاتِهم الاجتماعية.

أساطيرالسمو البروميثي : أصول نقطة العمى في التسوية الكونية الغربية

إنّ كلمة الرقابة، وهي اصطلاحٌ واسع عام، دخلت لغة وتقاليدَ الدراسات في العلوم الاجتماعية والإنسانيات والقانون عبر طريق طويل متعرج. ومفهوم الرقابة متصل عن كثب بخَطاب الليبرالية الغربية.

يبقى خاضعا للتقرير ما إذا كانت هذه الصلة جذرية أو مجردَ شكل للمركزانية الأوروبية. ولا ريبَ أنّ ما تجمّع حتى تاريخه من دراسات حول الرقابة، بما في ذلك دراستي، ضيق جدا في أفقه وشموله، مكررا الروايات الغربية نفسَها عن الإرهاب وحكايات الخلاص بتكرار يعيد نفسه. إنّه يستصرخ التعديلَ والتوسيعَ والإتمامَ والتجاوز من قبل باحثين ذوي معرفة بأعرافٍ أخرى.

إنّ تاريخَ الرقابة الغربية، كمعظم القَصص ذات الاصول الغربية، يُردُّ إلى اليونانيين. أصبح سقراط، باختياره سمَ الشوكران بدلا من الصمت، أولَ شهيدٍ يُعترفُ به وأولَ بطل لليبرالية الغربية مع أنّه لا بدّ كانت هنالك أمثلة بارزة للثورة ضد السلطة الاعتباطية للآلهة اليونانية، وبالأخص بروميثيوس.

وتاريخ الرقابة هذا، مثل كل التواريخ، هو بالطبع تصويرٌ إنتقائيٌ للماضي: إعادة بناء عقائدية تتجاهل أو تمحو شجاعة وعذابَ عدد لا يحصى من الأرواح المجهولة عبر العالم القديم ممّن أجيب على كلماتهم بالقمع العنيف، ذلك أنّ التاريخين التوأمين للرقابة وحرية التعبير ليسا محصورين جغرافيا وحسب ولكنهما أيضا نخبويان من وجه ثقافي، بمعنى أنّهما يرسوان على مدرسة 'الرجل العظيم' في التأريخ. إنّهما يسجلان كبت خطابات وكتابات شخصيات عامة هامة. وإنّ سجلات أعمال الكبت هذه لرجال عظام يتم تسجيلها بشكل تقليدي وتُضفى عليها أهمية تفَسيرية من قبل رجال عظام آخرين في خطاباتهم وكتبهم.

لذلك فإنّ هنالك تحيزا لمركزانية اللغة (logocentric bias) والنص والمكتوب في ما نعرفه عن تاريخ الرقابة. بالإضافة إلى هذا، فإنّ معرفتنا تعتمد على حفظ السجلات

رغم الممارسة الروتينية المنطوية على تدمير السجلات. إنّ ما عاش، بعد التكتيمات المتعددة العائدة للجغرافيا والطائفة الاجتماعية (caste) والطبقة والعرق والجنسوية (gender) والتفسير والحرق ونهب روما والديدان والفيضانات ومحاكم التفتيش (Inquisitions) وحركات الاصلاح المضادة والطغاة والقوميسارين (commissars) وأمناء المكتبات المهملين وما يطرأ على الحمية الفكرية من جزر ومد، هو سجلٌ منتقصٌ ومنتقىً إلى درجة أنّه أصبح المادة التي منها يمكن أن تصاغَ الأسطورة بدلا من التاريخ الموثوق (إذا كان هنالك مثل هذا). غير أنّها أسطورة مهمة: إنّها الأسطورة التي تؤمّن كاملَ صروح الغرب من فلسفة وقانون وسياسة في ما يتعلق بالتعبير الحر والحقوق المدنية وحقوق الإنسان.

إنّ لنتائج هذا التكوين للأسطورة الآن أصداء عالمية. إنّها تشكل خلفية الإفتراضات والأدبيات للمواثيق الدستورية في العالم كله؛ وهي تغذي الإعلانَ العالمي لحقوق الإنسان الصادرَ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨ والذي تستند اليه الأنماط المعاصرة للدعوة العالمية لحقوق الإنسان. لذلك لا يمكن تجاهل هذه الأسطورة.

نتيجة لهذا، فإنّ سقراط مهم حتى في زمن ما بعد الحداثة. إنّ للضجة التفسيرية الكبيرة التي أقيمت حوله خلال العصور نتائجَ عالمية حقيقية في ما يتعلق بالاتصالات ونحن نبدأ الألفية الثالثة. لقد سماه الفيلسوف الفرنسي بيار بَيْل (Pierre Bayle) "القديس سقراط" في كتابه **جمهورية الأدب** (*Republic of Letters* 1684)، الذي اعتبر خارج القانون. وغدا سقراط النموذج الأصلي (archetype)، والتصورَ الطوباوي (utopian)، والمؤتمن على آمال مفكري ومكوني عصر النهضة والتنوير.[٩] ومن السخرية أنّنا نعرفه فقط من خلال الإعتذار (apology) للفيلسوف السلطوي أفلاطون: وهي حقيقة اعتبرها توماس جيفرسون (Thomas Jefferson)، ألثوري الأمريكي وثالث رئيس جمهورية، بمثابة "الكُفر".[١٠]

كثيرا ما استخدم أفلاطون سقراط كمغايرة وتضاد جدلي لآرائه هو. لذلك فإنّ سقراط الذي نعرفه هو، على الأقل جزئيا، أداة أدبية . إضافة إلى هذا، فإنّ هنالك ما يجعلنا نعتقد أنّ أفلاطون أجاز تصرفا أدبيا واسعا في تمثيل سقراط. إنّ سقراط الذي يصفه أفلاطون أكثرُ نبضا بالحياة من الشخصية العادية التي يصفها زينوفون (Xenophon). وسقراط عند أفلاطون أكبر سنا منه عند بيل وجيفرسون لكنه قد لا يكون أكثرَ أصالة. ويبدو أنّ كلَ عصر قد أعاد ابتداعَ سقراط بما يلائم أحلامه في الإنعتاق، ويجب أن يضافَ بأنّ هنالك شخصيات في أعراف حضارية أخرى تحقق وظائف مماثلة، على سبيل المثال ال "برداش" [الرجل الذي يتقمص هوية امرأة] (berdash) في بعض روايات القبائل الأمريكية الأصلية.

و"القديس سقراط" الذي بجلّه المفكرون الأحرارُ في عصر النهضة والتنوّير وكذلك معظمُ اللاحقين من أعداء رقابة الكنيسة والدولة يمثلُ المبادئَ التالية. أولا إنّ بعضَ

الأفكار تستحق الكفاحَ من أجلها وحتى الموتَ في سبيلها. ومع الزمن، تم صقل هذا المبدأ ليعطي وزنا أكبر للأفكار المنطوية على ثقل أخلاقي أو الأفكار التي طرحت دعاوى الحقيقة ؛ وفي كلا الحالتين تم هذا الصقل من خلال تصور واسع بحيث تعدّى الإدعاءات المذهبية.[١١] ثانيا إنّ الحوارَ الحرَ المفتوحَ شرط مسبق لتطوير المنطق والعدالة، وميزة تعريفية للديمقراطية السياسية. إن عُرف المواجهات الخصامية الخاصَ بقانون المحاكمات والمستندَ إلى الشهادة والإستجواب يحمل طابع هذه المبادىء السقراطية. كذلك فإنّ التوجهَ السقراطي في ما يتعلق بعلم أصول التدريس إضافة إلى المنهجية العلمية، وكلاهما يستند على تساؤلات تمحيصية راديكالية لكل الإدعاءات بالمعرفة والحقيقة، هما من نتاج هذا التقليد. ثالثا، يبدو أنّ الثقة بقوة الفعلانية البشرية كما الثقة بفكرة التطور شرطان مسبقان لهذه المبادئ. إنّ سقراط لم يُبجّل لأنّه كان قدريا، فالذين يدافعون عنه يؤمنون بأنّه أقدم على تضحيته لهدف، وكما يبدو، حتى بعلم مسبق. إنّهم يعزون إليه نوعا من البصيرة: قناعة بأنّه لن يموت سدىً وأنّ الأجيالَ اللاحقة سوف تبرر تصرّفه. وامتدادا لهذا، فإنّ تابعي سقراط اللاحقين يعطون صفةرومانسية لدورهم في قصة التطور هذه من خلال إبراز أنفسهم على أنّهم مبررو سقراط والمدافعون عنه.

إنّ هذا الإيمان التفاؤلي بالتطور ألهب الثوراتِ العلمية في القرنين الخامسَ عشرَ والسادسَ عشرَ وكذلك الثوراتِ السياسية الديمقراطية والاجتماعية في القرنين الثامنَ عشرَ والتاسعَ عشر. غيرَ أنّه لم ينجُ من مآسي عنف القرن العشرين. إنّ الباحثين بشكل عام يُرجعون تاريخَ انقضاء هذا الإيمان بالزحف الحتمي للتطور الى الحرب العالمية الأولى.[١٢] أما فكرة التطور في التنمية التقنية فإنّها تبقى حية من قريب أو بعيد ولكنّ فكرة التطور في الشؤون الإنسانية يُنظر إليها الآن بتشكك عميق. وربّما كان انهيارُ الماركسية المسمارَ الذي دُقّ في نعش مثاليات التطور الاجتماعي التي نمت في عهد التنوّير. وفي الحقيقة أنّ ما بعد الحداثيّة يمكن أن يُنظرَ إليها على أنّها مرثاة مشوشة وممتدة بشكل مؤلم لفكرة التطور.[١٣]

الرأس المرئي للجبل الجليدي: الرقابة التنظيمية

إنّ موتَ فكرة التطور يوجد أزمة عميقة في النقاشات الغربية ضد الرقابة. إنّ جذورَ هذه النقاشات تكمن في الأسطورة البروميثية للسمو: في الإيمان بأنّ الحقيقة موجودة عدا عن المنظور الإنساني، أنّها تُكتشف ولا تُصنع. وهذه النقاشات تفترض أنّ الحقيقة لا يمكن ولا يجب أن تُنكر: أو كما يقول المجاز الأقل نجاحا: في السوق الحرة للأفكار، ستبرز الحقيقة دائما منتصرة.[١٤]

إنّ الحقيقة لم تعد تكتب مع "أل" التعريف، وقد غدا للتغنّي القديم بفاعليتها رنة جوفاء لدى جهات كثيرة. ويتساءل المحبَطون عن الدافع للإكتراث إذا كنا لا

نستطيع أن نتظاهرَ بعد بفهم الحقيقة من خلال عين الإله الموضوعية . إنّهم يندبون فقدان صلابة وحتمية الموضوعية، ويرفضون التسويات الحقيقية جدا التي تمت للحقائق الصغيرة. بمعنىً آخر، إنّهم يرفضون أن يقرواَ بأنّ التحررَ من جنة وهْم بناها أحمق هو فعليا تحرر، وحتى أنه نوع من التطور وإنْ كان تطورا خُفّضَ إلى أبعاد بشرية.[١٥] إنّ وعيَ حدود المنطق النقدي (critical reason) يزيد صقله. إنّ التحريرَ يقصقص أجنحة تطلعاتنا البروميثية ويعيد تثبيت إدعاءاتنا في أرضية المصالح الإنسانية. إنه، باختصار، يجعلنا جميعا متواضعين، وبفعل ذلك يفتح إمكانات جديدة لخلق أشكال للمعرفة أكثر إنسانية حقاً وحوارات حول المسؤولية والحريّة الإنسانية.

غير أنّ نمط التفكير الثنائي "هذا/أو ذاك" الذي كانت له السيادة طويلا في الغرب ينمي عقلية تنشد الكل أو لا شيء. إذا لم تكن الموضوعية الكاملة ممكنة، فإنّ كثيرين من مفكري ما بعد الحداثة يستنتجون بأنّ النسبية هي الخيار الوحيد القابل للحياة. ونظرية ميشيل فوكو (Michel Foucault) حول السلطة/المعرفة تُستعمل كثيرا لمساندة نسبية ما بعد الحداثة هذه.[١٦] يقول فوكو، بشكل صحيح حسب ما أعتقد، إنّ الإدعاءات بالحقيقة هي أيضا ادعاءات بالسلطة. غير أنّني أقول إنّها ليست ادعاءات بالسلطة فَقط. إنّ التفسيرَ السهل لفوكو يبسّط ادعاءات المعرفة ويجعلها بمعنىً ما ديمقراطية، ولكنّه يجعلها معتمدة كليا على تقلبات السلطة. ويبدو أنّه يلغي إمكانية أن تكون هنالك أرضيات عملية–موضعية (pragmatic) لاعتبار أنّ بعضَ الإدعاءات أكثرُ تأثيرا وتنويرا وتميزا من غيرها.[١٧] بمعنىً آخر فإنّه يغلق مجال اللاحتمية في القضايا الإنسانية. إنّه يعطي الأقوياء فضلا كبيرا جدا، وهو يعتصر كل العجب والغموض والمفارقة من علاقتنا مع الكون ومع بعضنا البعض. إنّ المعرفة الإنسانية دائما يشوبها الخلل (أو متصدعة) وغير كاملة وتستند إلى افتراضات محدودة وإلى الرؤى والمصالح. ولكنْ إلى أن يهبطَ الآلهة من جبل أولمبوس فإنّ المنطقَ الإنسانيَ النقديَ يبقى أفضلَ رهان لنا. وفي حين أنّ سجله في حل إشكالات الحياة اليومية غير كامل، إلا أنّه مثيرٌ للإعجاب.

غير أنّ ما بعد الحداثيين أقلُ تفاؤلا. إنّ فقدانَ أوهام اليقين وفقدانَ وعود الفلسفة الوضعية (positivism) أو الموضوعانية (objectivism) يبدو وكأنه قد جردهم من قدرتهم: إستلب منهم إنسانيتهم. وإذا كنا جميعا مقيدين بالحدود الثقافية للغاتنا وتصنيفاتنا ونظمنا المعرفية (epistemes)، فإنّ أتباعَ فوكو يتساءلون آنذاك كيف يمكن أن نتكلمَ عن الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان؟

إنّ جوابي يستجلب سخط التطهريين . إنّه بسيط وساذج في آن معا. إنّنا نستطيع لأنّ علينا ذلك، والإصرار على النقاء النظري والمتعلق بالمفاهيم، في مواجهة المعاناة الإنسانية، يكون فشلا في تقبلنا لمسؤولياتنا الأخلاقية كبشر إزاء بشر آخرين: مسؤوليات تقع جذورها في الأوضاع الأساسية للتكافل الإنساني والبقاء، أو،

للتعبير عن ذلك بشكل أكثر عملية وتمحورا ذاتيا، إنّ إصرارنا على تحقيق حكمة الآلهة يعني تعريضَ راحتنا وبقاءنا نفسيهما للخطر.

إنّي، من خلال هذا السياق، أطرح الإدعاءَ بأن بعضَ التسويات الكونية أفضل من بعضها الآخر: إنّها أكثر عدالة وشمولية فيما تحميه من فرصَ الحياة، والحريات والحقوقَ لكل مواطنيها. لقد استطردت حول طروحات الرقابة القوامية (constitutive censorship) لأنّ الليبيرالية كانت، وما تزال، مهيمنة على معظم النقاش الدولي حول الرقابة؛ والنظرية الليبيرالية السياسية تنكر أو تتجاهل هذا النوع من الرقابة. وكنتيجة لذلك فإنّ تأثيرَ الرقابة القوامية خطرٌ جدا رغم أنّه كامن لأنّه ليس من السهل التعرفُ عليه أو تعيينه أو نقده. غير أنّ القواعد المحددة للرقابة – ما أسميه أنا الرقابة "التنظيمية" – يمكن ان تُعيّنَ وتُستنكر. إنّ نظم الرقابة التنظيمية تختلف زمنا وموقعا وشدة. وهنا تدخل النسبية في نقد الرقابة ويصبح من الممكن التعرفُ على مؤشرات محددة للرقابة ورسمها وتقييمها نسبة إلى مقاييسَ إنسانية مثل مستويات العنف اللازمة لإحكام السيطرة والإستمرار بها؛ جسامة اللامساواة والنفاق الذي يتوجب تحمله: نوع الإنحرافات الاجتماعية الناتجة؛ الدرجات التي يُسمح بها لتحمل الأفكار الابتداعية ؛ وتواتر وكثافة طقوس التطهير اللازمة. إنّ نظمَ الرقابة التنظيمية يمكن أن يتمَ إصلاحها أو تجري عليها تغييرات ثورية بطرق تُزيد أو تُنقص حجمَ الخسارة في الأرواح وعددَ الكتب التي تُحرق أو تُمنع وأعدادَ المواطنين الذين يُنبذون أو يُسجنون. إنّ قواعد (أو قوانين) وأعراف الرقابات التنظيمية تتغير وتتنوع بالفعل ولكن ما من ميثاق ثوري في تاريخ الإنسانية تمكّن من إزالة الرقابة القوامية وهي التي توفر السابقة والمرسى للرقابة التنظيمية. إنّ العلاقة بين هذين النوعين من الرقابة موحلة وغير مستترة. ويعتمد الواحد منهما على الآخر، كالعلاقة بين الشكل والأرضية. إنّ الرقابة التنظيمية هي رأس جبل الجليد المجازي: إنّ تغيّرا في تشكيلها يغير ثقلَ وحجمَ الجبل الجليدي ولكنه لا يلغيه.

والخلاصة أنّ الرقابة كلية الوجود. إنّ ألاشكال المعينة للرقابة قد تأخذ مدىً واسع، ولكنّ كلَ المواثيق الاجتماعية، بما في ذلك تلك التي حققتها الليبرالية الغربية، تتطلب من مواطنيها دفعَ ثمن ما. وما لا شكَ فيه أنّ بعض هذه التكاليف أكبر من غيرها.

العولمة وتوسع "رقابة السوق"

إنّ اصطلاحَ "رقابة السوق" حديثُ العهد، يعود الى حوالي ١٩٨٠، ولكنّ الممارسة أقدمُ من ذلك بكثير وربّما كانت بقدم الأسواق الخاصة نفسها.[١٨] وبمعنىً معين فإنّ رقابة السوق تنطبق كلما سيطر على السوق منتجون كِبارٌ وحددوا انفتاحه للآخرين. إنّ الرغبة في السيطرة على السوق دافع أساسي للرأسمالية. وفي المجتمعات الرأسمالية يُشجَع المنتجون جميعهم، بغض النظر عن تواضع منتجاتهم،

على أن يحلموا هذا الحلم. وإغراءات الإحتكار تصاحب تحقيق الحلم. وقد انبثق تنظيم الحكومة للتجارة تاريخيا بعد أن تركّزت الميول الإحتكارية في الأسواق بشكل جيد.[١٩] وبشكل عام فقد تطور التنظيم بناء على طلب المصالح الإحتكارية الخاصة و/أو الإحتكارات المحتملة التي تسعى لترويض القوى التي لا يمكن التنبؤ بها في قطاعها الخاص من السوق. ففي القطاع الإذاعي في الولايات المتحدة مثلا، سعت الشركات الكبيرة إلى خلق سلطة تنظيمية اتحادية لأسباب تقنية. وقد كانت إمكانيات الوصول الى طيف موجات البث الإذاعي (radio spectrum) محدودة؛ لقد أرادت مصالح البث الإذاعي القائمة أن تؤمن حقوقها ضد التطاول عليها والتشويش التقني من قبل منافسين جدد. وباختصار، إنّ التنظيمَ تبع الإحتكار؛ ولم يتم تصوره كإجراء وقائي.

إنّ الميولَ الإحتكارية في الرأسمالية الحديثة اكتسبت أهمية قومية (ودولية) أول الأمر في الصناعة الإلكترونية ذات الرأسمال الكثيف. ألتلغراف الذي أنشئ على المسارات التي تملكها شركات السكك الحديدية الاقليمية، ألتلفون، توليد الطاقة الكهربائية، والبث الإذاعي.[٢٠] وكثيرا ما كان رأس المال من أجل تأمين الكهرباء، خاصة في المناطق الريفية ذات الربحية الأقل، يوفّر بواسطة مساعدات إقليمية أو حكومية للشركات. لقد اعتادت الحكومات تأمين المساعدات المالية للبحوث والتطوير في المجال الالكتروني. وعلى سبيل المثال، إنّ الجهازَ العسكريَ الأمريكي هو الذي طوّر شبكة الاتصالات العالمية (الإنترنت) أصلا؛ وعندما تبلورت مقدرة الإعتماد على هذه التقنية إلى الحد الذي أصبحت فيه امكانياتها التجارية بادية تمّت خصخصتها. وباختصار، إنّ التعددية التي كانت موضعَ التباهي والتي تسمح للحكومة العليا، وفقا للعقيدة الليبرالية، بأن تبقي النزعات الإفتراسية للشركات الكبرى في وضعية توازن هي عادة بعيدة عن ممارسات العمل المعتادة في الديمقراطيات الليبرالية.[٢١] ولا شك أنّ هنالك إستثناءات فخلال زمن الحرب أو حالات الطوارىء الوطنية تمارس الحكومة سلطاتها التّنظيمية بفاعلية أكبر. كذلك تتدخل الحكومة في الحالات التي تغدو فيها النزعات الإحتكارية للشركات متطرفة وبادية للعيان الى حد أنّها تهدد إستمرار جدوى العقيدة التعددية (وهي مثل كل العقائد مزيجٌ معقد منَ الحقيقةِ والخيال). فحكومة الولايات المتحدة مثلا طبّقت قوانين مضادة للإحتكار على شركات الإلكترونيات العملاقة مثل أي.تي. آند تي. (AT&T)، آي.بي.إم. (IBM) ومايكروسوفت (Microsoft). لكنّها قامت خلال ادارة كلنتون (Clinton) بالتراخي في تطبيق القواعد التنظيمية التي كانت ستسبب بطئا أو ايقافا للإندماجات الضخمة (mega-mergers) للشركات العملاقة في الاتصالات العالمية وفي الترفيه والتي مقر مركزها الولايات المتحدة.

يمكن تعريفُ **رقابة السوق** في استعمالها المعاصر بأنّها تشمل مجالاً واسعاً من الكوابح والممنوعات ذوات الدافع الإقتصادي في مجال الإنتاج الثقافي للأفكار

والأعمال الخلاقة والتي تقولب ما يمكن أن يُقال أو يُكتب أو ينشر أو يوزع أو يباع أو يبث بأشكال مرئية. إنّها تشمل على حد سواء السلوكيات العلنية للمنتجين الثقافيين ولمديري الإنتاج الثقافي، بما في ذلك الترفيه، وكذلك الآثارَ المنهجية لممارسات الإنتاج التي تُخضع المحتوى لاعتبارات تجارية. إنّ الإصطلاحَ يعدلُ ويوسع المجاز الكلاسيكي الذي أطلقه آدم سميث (Adam Smith) من خلال طرح أنّ "اليدَ غيرَ المرئية للسوق" هي فاعلة بنشاط وهادفة تماماً مثل اليد المرئية لمراقبي المؤسسة الدينية أو الدولة. ونظرا لكونها غيرَ مرئية ولمقدرتها على العمل بشكل أوتوماتيكي، فإنّ رقابة السوق هي أكثر كفاءة وخطورة من غيرها من أنواع الرقابة عندما تضع خطةٌ ما للإنتاج والتسويق ووضعَها.[٢٢]

تشمل رقابة السوق تدخلات مباشرة من أصحاب وسائط التعبير الثقافي أو من وكلائهم إذ يجرون المنعَ أو القطعَ على الرسائل المطبوعة أو السمعية أو المرئية. وأكثر أشكال التدخل شيوعا وانتشارا تحصل نتيجة اعتماد وسائط الإعلام التجارية على الإعلان، ففي الولايات المتحدة مثلا، حيث نمت رقابة السوق أكثر من أي مكان آخر، يتكون ما يقارب ثلثي دخل الجرائد والمجلات من الإعلانات في حين يكاد يكون البث معتمدا كليا على الإعلانات من أجل ربحيته.[٢٣]

وتشمل رقابة السوق، الرقابة الذاتية للكتاب والفنانين الذين يكبتون أو يشوهون نزعاتهم الخلاقة والدافعة لإظهار الحقيقة لتلائم المقتضيات التجارية. وقد شكا هيرمان ميلفيل مثلا (Herman Melville)، "إنّ الدولارات تصب عليّ اللعنة. . . فما أشعر بدافع لكتابته أكثر الأمر ممنوع، لن يجلب دخلاً"[٢٤] إنّ هذا النوعَ من الرقابة الذاتية يصبح طبيعيا ومطبّعا بسبب كوابح الضغوطات التجارية. ويقوم الناس الخلاقون بتبني مقتضيات السوق داخليا وينتجون ما يعتقدون أنه سيكونُ له رواج؛ وتقوم مؤسسات وسائط الإعلام التجارية بتنسيق إنتاجهم ليولدّ السقفَ الأعلى من العوائد. وما يُعتبر أن لا سوقَ له، لا يُنتج بغض النظر عن مزاياه الكامنة، الجمالية أو الفكرية.

ويقينا أنّ هذه النظمَ ليست نظما مغلقة. إنّ المحتوى والدورة السريعة للمحتوى هما وقودُ صناعات الإعلام والترفيه. لذلك فهي تعتمد على إنتاج محتوى جديد ومبتكر، ولا يمكن على الإطلاق تحديد نجاح أو فشل المحتوى الجديد مسبقا رغم أفضل الجهود لباحثي الأسواق وحذر المستثمرين الذين يتفادون المخاطر. إنّ أفكارا جديدة، وأفكارا ذات قيمة، وحتى أفكارا راديكالية، يمكن أحيانا أن تشق طريقها خلال عمليات التنقيح التي تباشرها رقابة السوق.

إضافة الى هذا، فإنّ الإحتكاريين أنفسَهم يشعرون بالضغوط من مساهميهم للإستمرار في النمو ولزيادة مقسوم أرباحهم. إنّ الكعكة كلها أفضل من قطعة واحدة ولكن كعكتين أفضل من كعكة واحدة. إنّ الإحتكاراتِ التي تعاني آلامَ النمو

تنتقل إلى مناطق احتكارات أخرى. ويخلق هذا انفتاحات ومزالقَ داخل النظم الإحتكارية. وإنّ تمييزَ رالف ميليباند (Ralph Miliband) بين التعددية الديمقراطية والتعددية النخبوية مفيدٌ في وصف كيفية عمل هذه المزالق.[٢٥] يقول ميليباند إنّ التعددية النخبوية قد حلت مكان التعددية الديمقراطية ولكنّ التنافسَ بين النخب ما زال يسمح بوجود بعض الإنفتاحات في نظام سيطرة الشركات. غير أنّ التعددية النخبوية تتسبب في تكوين طبقة اقتصادية مهيمنة ذات درجة عالية من التماسك وتشترك في مصالحَ وأهداف مشتركة ذات ثقل أكبر من الإختلافات التنافسية لأعضائها. إنّ المزالقَ التي ولّدها التنافس بين النخب أكثر قابلية للإشتعال في اقتصاد المعلومات العالمي ما بعد فورد (Post-Fordian) مما كان عليه في انقسامات العالم أثناء الحرب الباردة التي قام ميليباند بتحليلها. إنّ هذه القابلية للإشتعال تولّد مخاطرَ أكبر للنخب التي تمتلك وتدير المجمّعات العالمية (global conglomerates) التي ظهرت والتي تتنافس الآن للسيطرة على صناعاتٍ بكاملها وليس فقط على أسواق محلية أو إقليمية أو قومية.

ثقافات التقنية والهيمنة وانتاج التجانس

إن كون السيطرة على الاتصالات لا النفط أو الفولاذ أو المعادن الثمينة، هي اللعبة ذات الأنصبة العالية في الإقتصاد الجديد يجب أن يكون محل قلق شديد لكل مواطني العالم: لكل من يثمّن حرية التعبير وتقرير المصير والديمقراطية والمشاركة وحماية حقوق الإنسان لكل الناس. إنّ تقنيات الاتصالات الرقمية الجديدة قد تحمل إمكانات جديدة لأشكال تحريرية للاتصالات السياسية؛ غير أنّه لا سببَ للافتراض بأنّ القرارات والاستثمارات النخبوية لتطوير البُنى التحتية لهذه التقنيات سوف تتشكل بغاية تسهيل الأهداف التحريرية. ففي الولايات المتحدة، مثلا، أوجدت النخبُ الحكومية ونخب الشركات سياسات اتصالات جديدةً وبعيدةَ الأثر وشرّعت القانونَ الشامل للاتصالات عن بعد عام ١٩٩٦ دون السعي للحصول على مساهمة أو موافقة المواطنين.

إنّ حقيقة أنّ رقابة السوق، كما تطورت حتى هذا المفصل من التاريخ، تحتفظ ببعض الإنفتاح للأفكار الجديدة هو أمر جيد جدا دونما شك، رغم أنّ هذا الإنفتاحَ انتقائي. غير أنّ ذلك ليس أمرا مؤكدا في بيئة المعلومات العالمية الجديدة.

إنّ خصخصة وسائط الإعلام هي الآن نزعة عالمية جديدة. وما من شعب، مهما كان صغيرا أو فقيرا أو منعزلا أو مقاوما سياسيا، يستطيع أن يهرب منً قبضة آثار اقتصاد الإعلام. ليست الشعوبُ كلَها لاعبين في لعبة الإحتكار الجديدة ولكن مصائرَها، بالرغم من ذلك، سوف تتأثر بها. إنّ حركية التقنيات الرقمية وتعددية استعمالاتها يمكن أن تجعل أكثر قرى افريقيا انعزالا وأنأى نقطة في البرية الأسترالية قريبين قرب أقرب هاتف.

إنّ كلّ تشكيلة اجتماعية (social formation) قوية، سواء كانت دينية أو للدولة أو للشركات، تقيمُ نظاما واستقرارا واستمرارية من خلال قمع الفوضى. إنّ اكتسابَ السيطرة على الاتصالات كان دوما خطوة حيوية في تأمين النظام الاجتماعي منذ ألواح موسى وحتى أيام نظم تشفير الحاسوب الرمزية (computer encryption codes). أما ما يكون عليه شكل ذلك النظام تحت العولمة/ الأمرَكة، فيبقى سؤالا مفتوحا، ولكنْ إذا كان الماضي سابقة فإنّنا نستطيع أن نفترضَ بأنّ رقابة السوق سيكون لها وجودٌ وسطوة.

من الصعب دائما كشفُ وانتقادُ الرقابة التي تعمل تحت أسماء أخرى إذ أنّها تتطلب تمحيصا نقديا أكثر لا أقل من أنواع أخرى. وقد حذرَ ألفين غولدْنَر (Alvin Gouldner) :

> كل الكفاحات الأخرى متصلة بهذه النقطة. إنّ الكفاح ضد الفقر (أو في سبيل المساواة) هو كفاح مستند إلى تقارير الحقيقة الاجتماعية التي يضعها مدراء رسميون أو قادة الحركات. ونظراً لرقابتهم على وسائط الإعلام، ليست هنالك وسيلة لمعرفة ما يتطلب القيامَ به وما تم إنجازه بالفعل. يمكن ضمان أنّ المدراءَ الجددَ أو القدامى للمجتمع سيعلموننا دوما بأنّهم أنجزوا جيدا، أو على الأقل حققوا أفضلَ ما يمكن إنجازه، للفقراء والمعدمين (نظرا للظروف) وأنّهم في كل حال قاموا بأفضل مما يستطيعه منافسوهم.[٢٦]

إنّ ما يتوجب حصوله عند هذا المفصل من قيام اقتصاد جديد ونظام جديد اجتماعي وإعلامي هو كشف شروط الرقابة المقّومة في الليبيرالية: أن يتمَ التحريض على أشكال جديدة من الخطاب الذي يعكس وينعكس على الذات (self-reflexive) فيما يتعلق بقضايا الحرية والسيطرة، ما يجعل الليبيرالية مسؤولة تجاه دعاواها العقائدية نفسها. ومع تقدم الخصخصة، كذلك يجب أن تتقدم عملية جدولة الخسائرالتي تسببها هذه التسوية الكونية.

وبالنظر للطبيعة الخطرة لرقابة السوق، فإنّ من غير المحتمل أن تعملَ وسائط الإعلام الليبيرالية كمنبر لتطوير النقد الجديد إلاّ أن يكون هذا النقد داخل اطر ذات لغة لا يمكن تجاهلها.[٢٧] غير أنّنا نستطيع أن نتعرفَ في وسائط الإعلامِ الغربية الرئيسة على تقارير إخبارية جديدة أرغمت هذه الأطرَ على أن تقدم رسائلَ مضادة للهيمنة وأن تمثلها بسبب جدّتها.

ليست هنالك وصفاتٌ أكيدة لخلق مثل هذه الأطر، غير أنّ هنالك بعضَ الأمثلة التاريخية لأحداث وشخصيات فعلت ذلك. وربمّا أنّ أحدا لم ينجح أكثر من نلسون مانديلا (Nelson Mandela) في مخاطبة وسائط الإعلام الليبيرالية ومخالفتها، وقد استخدم مانديلا منطق "معا/و" ليدفع إلى الطليعة بنمط من التفكير السياسي المستقل، وإنْ كان ما زال هشا، يستعير من الليبيرالية الغربية،

والدستورية والدفاع عن حقوق الإنسان ولكنّه يعيد تسليطَ هذه العدسات القوية على الغرب ويعتبره مسؤولا تجاه وعوده. إنّ نهجَ منديلا ليس "الطريق الثالثة" للفكر السياسي المبشَرَ بها في الحرب الباردة ولكنّه نهج مستقل يستطيع أن يحفّز قادة آخرين من أبناء البلد الأصليين على إيجاد طريقهم الثقافية الاصيلة لمحاربة وتحدي ضغوطات العولمة. كذلك البابا جون بول استخدم مركزه منصة لانتقاد المادية وجشع الشركات والإجهاض وعقوبة الإعدام. وهذه المواضيعُ تظهر في الجرائد أو وسائط البث الإعلامي الرئيسة، تبعا للعمليات المعتادة لآليات التنقيح التابعة لرقابة السوق. عندما يكون البابا في نيويورك أو شيكاغو فهذا حدث ولا يمكن تجاهل تعليقاته حتى ولو تمت توريتها بعمق داخل التغطية الإخبارية. ويفترض المنطق الازدواجي للصحافة الغربية أنّ لكل قصة مختلَف عليها جانبين وأنّ الإنصافَ يفرض تغطية الجانبين. وتُتبع هذه الفرضية عادةً بشكل تقليدي من خلال تغطية نطاق ضيق جدا للرأي من يمين الوسط إلى الوسط؛ ولكنْ تجري أحيانا مقابلات مع مفكرين نافذين مثل إدوارد سعيد ونعوم تشومسكي من قبل وسائط الإعلام الليبيرالية الوسط، وحتى المواطنون العاديون قد يتمكنون أحيانا من اجتيازأجهزة تنقيح الأخبار الغربية إذا كانت القصة مواتية.

غير أنّ استثناءاتِ تتجاوز الأطر ليست لبَنات يُعتمد عليها لصوغ النظريات أو لتقديم سياساتٍ معارضة. ووسائط الإعلام البديلة، وهي دائما ضعيفة التمويل والتوزيع، تبقىً أساسية. وإنّ الإستعمال الخلاق للإنترنت يستطيع تقليصَ التكاليف وتوسيع انتشارها. والنشاط الحثيث للمجموعات المحلية الذي يلفت الإنتباه الى استعباد الشركات وإلى مراكز العمل الإستغلالية (sweatshops) في الأماكن النائية هو أهم الآن منه في أي وقت سابق. إنّ وسائط الإعلام الدولية لم يسبق لها مطلقا أن خصّصت تغطية كبيرة لمثل هذه الإساءات، ولا يقوم من الوجهة الفعلية أي احتمال بأن يتم عكس هذا النهج في المستقبل المنظور. وعلى العكس، فإنّ وسائط الإعلام الغربية قد قلصت كثيرا من استثمارها في تغطية الأنباء الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة. قد يولّد هذا الفراغ، من بعض النواحي، فرصا جديدة لوسائط الإعلام المحلية خاصة بالنظر للتكاليف التأسيسية المنخفضة نسبيا التي أتاحتها وسائط الإعلام الرقمية. وبالرغم من أنّ مؤسساتِ حقوق الإنسان لا قوة تنفيذية لها، إلا أنّها المسالكُ الوحيدة التي تمّت فيها مأسسةَ التقييمات الانعكاسية لانتهاكات الحقوق. ومن حيث أنّ شرعية هذه المؤسسات تستقي من التزامها بالتحليل الموضوعي غير المنحاز – وهي قيمٌ يزعم الصحافيون الليبيراليون أنّهم يملكونها– فإنّ المحتملَ هو أن تستمرَ وسائط الإعلام الغربية بتغطية تقاريرها.

كلنا يفضل حلولا أكثر درامية ومواتاة وحتمية لمشاكل العالم. غير أنّ ريتشارد سينيت (Richard Sennett) يوضح جيدا في مناقشته عكس ما ينشده باكونين (Bakunin) من أجل تحقيق الجنة على الأرض:

السيطرة داء ضروري يعاني منه الكائن الاجتماعي، وهي مبنية ضمن التسلسل القيادي الذي هو هندسةالسلطة التي تتسبب ضمنا بأذىً لاحتياجات ورغبات البعض وفقا لمشيئة آخرين. وليس هنالك سبيل للشفاء من هذا الداء فنحن لا نستطيع إلا مقاومته فقط. يمكن أن تتحققَ انتصارات جزئية هامة؛ ويمكن هيكلة سلسلة القيادة بحيث لا تكون وسائل السيطرة مطلقة القوة والشمول. ومن الممكن منع خيمياء (alchemy) السلطة المطلقة أن تتحول الى تصورات عن القوة واضحة وبسيطة وغير قابلة للزعزعة. من الممكن أن يَعتبرَ المرؤوسون أنفسَهم أكثر من ضحايا فاقدة للأمل. يمكن أن تكون السلطة عملية يتم معها تكوين وتحطيم وإعادة تكوين المعاني. إنّها يمكن أن تكون مرئية وقابلة للقراءة.[٢٨]

إنّ الإنتصارات الجزئية تبقى انتصارات. ويمكن قياس التقدم الإنساني بما تم تفاديه من إصابات بدلا من التضحيات الدموية التي تُقدم للقضايا السياسية. وإنّ تحقيقَ مثل هذا النوع من التقدم يتطلب شكلا من الشجاعة أكثر تواضعا ونضجا ومثابرة مما تطلّبه القرن العشرون من إراقةٍ للدماء.

أخيرا يجب أن لا نقلل من القوة ومن قدر المعارضة التي تملكها الروح الإنسانية. إنّ إشباعَ نظم وسائط الإعلام والمعلومات العالمية بالصيغة الثقافية المتجانسة التي يجري إنتاجها لغايات التصديرالعالمي، من الأرجح أن يستدعي، إذا كانت للتاريخ أي قدرات تنبؤية، عودة المقموعين: أن يولّد طلبات لجمهور المشاهدين لتجديد الأعمال الثقافية المحلية. وربما أمكن أن يؤدي حتى إلى اعادة إحياء القيمة الجمالية والفكرية.

الهوامش

[١] إنّ هذا النقاشَ مطور بشكل أكمل في كتابي: Jansen, 1988a.

[٢] إقتبست مفاهيم الرقابة "القوامية" والرقابة "التنظيمية" من كتاب Jonathan Miller, 1962.

[٣] يسجل Kenneth Burke هذه النقطة ببلاغة لم تُسبق في كتابيه، ١٩٥٠.

[4] Noam Chomsky, 1979.

[٥] أنظر ملحق كتاب Emile Durkheim, 1947؛ و Mary Douglas, 1975.

[6] Eve Tavor Bannet, 1992.

[٧] من أجل نقدٍ لم يفّقهُ آخر بعد للفكر "الوظيفي" (functionalist)، أنظر Alvin Gouldner, 1970.

[8] Chris Carlsson, 1995; Guy Debord, 1995.

[9] Alan F. Blum, 1974.

[10] Thomas Jefferson, 1943.

[١١] للإطلاع على إعادة تفسير حديثة وتعزيز لهذا المبدأ، أنظر كتاب Neil Postman, 1999.

[١٢] كتاب J.B.Bury, 1913. قد يكون آخر عمل تاريخي مهم تم وضعه من هذا المنظور.

[13] Walter Truett Anderson, 1995.

[١٤] إستحدث أوليفر ويندل هولمز (Oliver Wendell Holmes)، القاضي في محكمة العدل العليا للولايات المتحدة الأمريكية مجاز السوق، مثل "التجارة الحرة في الأفكار"، في قراره في قضية أبرامز ضد الولايات المتحدة (١٩١٩).

[15] Michael Polanyi, 1958: 268.

[١٦] إنتّي أبني نقدي لفوكو وللفوكويين بشكل أكمل في Sue Curry Jansen, 1993.

[17] Richard Rorty, 1979 and 1991.

[١٨] للإطلاع على تعريف أكثر إحكاما لرقابة السوق، أنظر Sue Curry Jansen, 2002a. أنظر كذلك James B. Rule, 1998: 29-35.

[19] Robert W. McChesney, 1997.

[20] David Noble, 1977.

[٢١] وصف Robert Dahl التعددية وتحدياتها في نتاج كثير له. أنظر مثلا Dahl, 1981.

[٢٢] هذه الفقرة تستقي بكثافة من بحث سو كاري جانسن "رقابة السوق" في الكتاب الذي حققه Derek Jones, 2002.

[23] Ben Bagdikian, 1992.

[٢٤] من أجل بحث مطول في آثار رقابة السوق على الفنانين والكتاب، أنظر: Curry Jansen, 1988a.

[25] Ralph Miliband, 1969.

[26] Alvin Gouldner, 1976:127.

[٢٧] للإطلاع على بحث حول أطر الأخبار في صحافة الولايات المتحدة: أنظر Tod Gitlin, 1980. وللإطلاع على بحث في آليات تنقية الأخبار في وسائط إعلام الولايات المتحدة، أنظر
Noam Chomsky and Edward S. Herman, 1988.

[28] Richard Sennet, 1980: 189-190.

الدولة والسوق ووسائط الإعلام والديمقراطية

كولن سباركس
Colin Sparks

مقدمة

أود في هذه الورقة أن أطرح، فيما يتعلق بوسائط الإعلام الجماهيرية، أنّ من الخطأ التسليم بالإنشطار البسيط والشائع بين تلك المجموعة من التصنيفات المؤلفة من ملكية الدولة والرقابة والدكتاتورية وانعدام الحرية من ناحية، وبين الملكية الخاصة وحرية الاتصال والديمقراطية والحرية من ناحية أخرى. وحيث أنّ هذا المقترح لا يلائم الرأي الرائج، وبخاصة في تلك المجتمعات الخارجة من عقود من الدكتاتورية الستالينية، فإنّني سأولي عناية خاصة لإظهار الأسس التجريبية لموقفي. وبعد إظهار زيف وجهات النظر المهيمنة حول طبيعة حرية وسائط الإعلام، سأمضي لاقتراح بعض الطرق التي قد يمكن بواسطتها بناء مجموعة من الترتيبات المرضية بشكل أكبر.

إنّني واعٍ إلى أنّ المخاطر في هذه المحاولة عالية جداً بالفعل، وأنّ النقاش يتضمن أكثر بكثير من القضايا الفنية لوسائط الإعلام الجماهيرية. إنّ وسائط الإعلام تعتبر بحق وسائل مركزية للتنوير العام في معظم نظريات الديمقراطية الحديثة. وحيث أنّ المجتمعات المعاصرة هي، بشكل عام، واسعة النطاق والمقاييس ومعقدة في عملها، فإنّه لن يكون من الممكن لمواطني هذه المجتمعات

أن تكون لهم معرفة مباشرة، ودون وساطة، بالأحداث المهمة والعمليات والخيارات كافة. لذلك، تعتمد هذه بالضرورة الحكمية على وسائط الاتصال لتختار وتقدم من مجال واسع من الاحتمالات. وإذا كان بالإمكان إظهار أنّ طريقة محددة لتنظيم وسائط الاتصال الجماهيرية تميل بشكل متأصل إلى عدم الحرية، فإنّه يتبع منطقياً حينئذ أنّ أي مجتمع تنظم فيه وسائط الإعلام بتلك الطريقة لا يمكن أن يكون مجتمعاً ديمقراطياً. وعلى العكس من ذلك، فإنّ أي شكل من الترتيب الاجتماعي الذي يرغب في أن يعتبر ديمقراطياً، يجب أن يكون قادراً على أن يظهر أنّ وسائله لتنظيم وسائط الإعلام الجماهيرية تميل بشكل متأصل تجاه الحرية.

إنّ مصطلح "الديمقراطية" هو بكل وضوح مصطلح يدور حوله النقاش، وحيث أنّني لست أكثر من فيلسوف سياسي هاوٍ، فإنّني لا أستطيع هنا حل مشاكل العصرالمتعلقة بالتعريف. وعوضاً عن ذلك، أود أن أقدم مجموعة دنيا من ثلاثة معايير لا تشكل نظرية مكتملة للديمقراطية، ولكنها تبدو لي نسبياً غير مثيرة للنزاع، وتشكل مكونات أساسية لمثل هذه النظرية:

١. يجب أن يكون للمواطنين كافة الحق بالمشاركة في توجيه الشؤون العامة. وهنالك مجال لنقاش واسع فيما يتعلق بمدى وطبيعة "المشاركة في التوجيه"، والمضمون الجوهري لمفهوم "الشؤون العامة". ولكن حيث أنّ المجتمع يتطلب آليات لتحقيق الأهداف الجماعية، فإنّ مبدأ التحكم بهذه الآليات يجب أن يكون له هذا **الشكل** للتوافق مع القواعد الديمقراطية.

٢. من حيث المبدأ، يجب أن يتمتع المواطنون كافة بحقوق متساوية لمثل هذه المشاركة. ومرة أخرى، فإنّ هنالك متسعاً كبيراً للنقاش حول تعريف "المواطنين"، وحول المدى الذي قد يكون فيه من المبرر الانتقاص من هذا الحق، على سبيل المثال في حالات العجز الذهني، ولكنّ مبدأ المشاركة يجب أن يكون له مرة أخرى هذا **الشكل**.

٣. من حيث المبدأ، فإنّ إدارة الشؤون العامة يجب أن تكون مفتوحة للتفحص من قبل المواطنين كافة. وهنالك متسع للنقاش حول ما إذا كان ينبغي تعديل هذا المبدأ، على سبيل المثال بالنسبة لشؤون "الأمن"، وما إذا كان من الممكن تفويض بعض الجوانب للآخرين، ولكنّ مبدأ الشفافية يجب أن يكون له هذا **الشكل**.

أعتقد أنّ معظم الناس يسلمون بأنّ هذه العناصر تعتبر من البديهيات الأولية للحياة الديمقراطية. وبناءً على أساس ما يترتب على هذه المبادئ، فإنّني أنوي إظهار أنّ الحكمة التقليدية خاطئة، وأنّه من الضروري التفكير بشكل جدي جداً حول البدائل مهما قد تبدو بغيضة للوهلة الأولى.

الدولة مقابل السوق

إنّ الأسلوب المعتاد لتقييم المزايا النسبية لملكية الدولة لوسائط الإعلام الجماهيرية، وللملكية الخاصة لهذه الوسائط، فيما يتعلق بتصريفها لوظائفها الديمقراطية، هو عقد مقارنة بين نظامين لوسائط الإعلام، الأول في بلدٍ تسيطر فيه السوق على وسائط الإعلام، وآخر حيث السيطرة عليها للدولة. وتجري هذه المقارنة على نحو شبيه بالتالي: إذا قارنّا أنظمة وسائط الإعلام لديكتاتورية ملطخة بالدماء مثل جمهورية الصين الشعبية، حيث تملك الدولة تلك الأنظمة وتسيطر عليها، مع تلك الأنظمة الإعلامية في دولة ديمقراطية ليبرالية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تملكها وتسيطر عليها شركات خاصة، فإنّنا نكتشف أنّ وسائط الإعلام الجماهيرية في الحالة الأخيرة تنجز واجباتها الديمقراطية بشكل أفضل بكثير من الحالة الأولى. وهذه نتيجة يمكن أن يعترض عليها قلة من الناس فقط. لذلك، فقد أظهرنا تجريبيا، وبشكل مستقل بقدر الإمكان عن الايديولوجيا، أنّ الملكية الخاصة لوسائط الإعلام الجماهيرية وتنظيمها وفقاً لتنافسية السوق هي أكثر توافقاً مع الديمقراطية من ملكية الدولة لوسائط الإعلام وتنظيمها وفقاً لمبادئ الاقتصاد المحكوم (command economy).

هنالك بعض المشاكل المنهجية مع هذا العرض الأنيق. إنّ أوضحها وأشدها أنّها لا تقارن المثل بالمثل، حيث أنّ المقارنة تمت بين بلدين مع تجاهل مستوى التطور الاقتصادي والثقافة العامة والمسار التاريخي ... وهكذا دواليك. إنّ بعض أو كل هذه الأفكار التجريدية البطولية قد يمكن تبريرها. ولكنْ، إذا كان الأمر كذلك، لا بد من مناقشة الحقيقة بالتفصيل. وبشكل أكثر عمومية، وحيث أنّه لا يوجد بَلدان يمكن أن يكونا متماثلين تماماً على المستويات الاقتصادية والثقافية والتاريخية، فإنّ من المحتم أن تكون هنالك بعض الحدود للإستنتاجات العامة التي يمكن استخلاصها من مثل هذه المقارنات.

مع أخذ هذه الاعتراضات بعين الاعتبار، تطرح وسيلة أخرى نفسها، وربما تكون أكثر إرضاءً وملاءمة. إنّ القليل جداً من أنظمة وسائط الإعلام الوطنية يكون "نقياً" بشكل كامل، ومعظمها يتألف من مزيج من عناصر تعود للدولة وللقطاع الخاص، بدلاً من أن تنحصر العناصر كلها إما في الدولة وإما في القطاع الخاص. لذلك، يمكننا تجنب المشاكل المنهجية الناتجة عن مقارنة بلدين غير متماثلين مع بعضهما البعض، بإجراء المقارنة ضمن بلد معين. إنّ بإمكاننا مقارنة وظائف أقسام وسائط الإعلام المملوكة والمسيطر عليها من قبل الدولة، مع وظائف القسم المملوك من القطاع الخاص، كي نرى أيّ القسمين يلبي المعايير الديمقراطية على أفضل وجه.

انطلاقاً من وجهة النظر هذه، فإنّ حالة المملكة المتحدة هي حالة مناسبة لإجراء مقارنة فيها. وعدا عن حقيقة أنني مطلع على هذه الحالة جيداً أكثر من غيرها

بكثير، فإنّها مثال لنظام وسائط إعلام متطور ومستقر وذي قطاعات حكومية وخاصة لها بصمات واضحة، تطورت ملامحها المميزة عبر وقت طويل. لذلك، بإمكاننا أن نتوقع إمكانية استخلاصنا لبعض النتائج حول الملامح الدائمة، على العموم، لشقي النظام.

بعض المشاكل بخصوص هذه المقارنة تحتاج إلى التعليق قبل أن نباشر هذا المشروع. وفيما يتعلق بالمعايير الثلاثة التي وضعت ملامحها أعلاه والأساسية للحياة الديمقراطية، فإنّ أداء المملكة المتحدة سيئ إلى حد ما، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بمبدأ الشفافية. غير أنّ هذه تنطبق على نظام وسائط الإعلام بأكمله، مع استثناءات مهمة سأشير إليها في سياق النقاش، لذلك فإنّها لا تشكل ناحية تمييزية بين أقسام النظام المملوكة للدولة وتلك المملوكة للقطاع الخاص. وبشكل أساسي أكثر، فإنّ هنالك بعض الصعوبات حول تخصيص أجزاء مختلفة من النظام لتصنيفات مختلفة، ويلقي تفحص هذه المشاكل الضوء على عددٍ من الفروق النظرية المهمة والقيِّمة لتفكيرنا حول هذه المسألة. وأرى هنا أن أنسبَ نظام البث بأكمله للدولة، وأن أنسب الصحافة للقطاع الخاص.[١]

إنّ أسبابي الداعية لذلك هي كما يلي: إنّ الصحافة مملوكة بالكامل للقطاع الخاص. وفي حين أنّها تتلقى نوعا من الإعانات المالية الحكومية المهمة، الا أنها تعمل بمبادئ السوق التنافسية.[٢] لذلك، فهي تقع بشكل واضح لا لبس فيه في القطاع الخاص. وتنشأ المشاكل النظرية فيما يتعلق بالتلفزيون. وتنقسم خدمة التلفزيون البريطانية إلى قسمين، هما: هيئة الإذاعة البريطانية (BBC)، وآي.تي.في. (التلفزيون المستقل–ITV). إنّ هيئة الإذاعة البريطانية مؤسسة عامة منظمة بصك ملكي (Royal Charter). ومن أجل تقديم علامة فارقة، فإنّها تعتبر هيئة تابعة للدولة، ولكنها ليست جهازاً حكومياً. ويتألف آي.تي.في. (ITV) من مجموعة من الشركات الخاصة المرخصة للبث، والمنظمة تحت إشراف لجنة التلفزيون المستقل (Independent Television Commission)، وهي هيئة تابعة للدولة تم تأسيسها بقانون صادر عن البرلمان.[٣] وحتى الوقت الحاضر، فإنّ شركات آي.تي.في. قد تمتعت باحتكار بيع الإعلان التلفزيوني، وبالتالي فإنّها ليست مضطرة للمنافسة في السوق. وقد كانت هذه الشركات حتى وقت قريب جداً، ولا تزال إلى حد معين، محكومة بشكل وثيق بخصوص ما يمكن وما لا يمكن عرضه. ولهذه الأسباب، فإنّني أرى تسمية نظام التلفزيون البريطاني بكامله "نظام دولة". وفي حين أنّ ملكية نصف النظام هي في الواقع في أيادٍ خاصة، فإنّ ضبط البرامج يقع بشكل فعلي تحت تصرف هيئات الدولة.

إذا نظرنا إلى الصحافة المملوكة ملكية خاصة، والمسيطر عليها بالكامل من قبل السوق من وجهة النظرية الديمقراطية، فإنّنا نجد ثلاثة ملامح مهمة.

أولاً: إنّ الصحافة متحزبة جداً على نحو منتظم في كل من تغطيتها الإخبارية وفي أعمدة الرأي لديها. لا شيء يجبر الصحافة أن تكون عادلة وحيادية وغير منحازة في تقاريرها الإخبارية، وهي قلما تكون كذلك. إنّ اختيار الأحداث السياسية والاقتصادية، والوزن الذي يعطى لها، يتأثر بشكل لا يقبل الجدل بوجهات النظر السياسية للصحف المعنية. وجهات النظر هذه، بدورها، لا يحددها القراء أو حتى كل الصحافيين. في أحسن الأحوال، يتم التوصل إليها من خلال المنظور الجماعي لكبار الصحافيين، وفي أغلب الوقت عبر رئيس التحرير، وفي نهاية المطاف عبر مالك الصحيفة الذي يساءل أمامه المستخدمون، والذي قد يصرفهم من الوظيفة إذا رغب هو أو هي في ذلك. إنّ التوصل إلى وجهات النظر هذه قد يكون على أساس الاعتبار العقلاني للخيارات، أو قد يكون عبارة عن نزوة. المؤكد أنّها لا تخضع بأي حال لأي شيء يشبه العملية الديمقراطية أو التمحيص من قبل الجمهورالعام، حتى من بعيد.[٤]

ثانياً: الصحافة ليست ملزمة بتقديم التقارير عن المسائل كافة ذات الاهتمام العام، أو في الواقع عن أي منها. إنّ القسم الأكبر من الصحافة يغفل على نحو منتظم ومنهجي التطورات السياسية والاقتصادية المحلية، وبشكل أكبر التطورات الدولية. وعندما تظهر هذه المسائل في الصحافة ذات التوزيع الواسع ، فإنّ ذلك يكون بشكل مجتزأ أسبغت عليه صفة دراميّة. إنّ الجزء الأكبر من المساحة في هذه الأنواع من الصحف –حتى في أوقات الأزمات العصيبة– يخصص للرياضة والترفيه و"الشأن الإنساني".[٥] إنّ المواطن الذي يعتمد على هذه الصحف لاستقاء المعلومات عن الشؤون العامة، سيكون غفلاً حول الكثير من المسائل وغير مزود بمعلومات كافية حول مسائل أخرى.

ثالثاً: إنّ الصحافة ليست ملزمة بالوصول إلى المواطنين كافة، وهي متسمة بتراتبية كبيرة فيما توفره من معلومات عامة (public information). وفي حين أنّ الغالبية العظمى للصحف التي تشكل ما نسبته ٨٥٪ من توزيع الصحافة الوطنية والتي تسمى في بريطانيا "الصحافة الشعبية" أو "صحافة الخلاصات المصغرة" (tabloid press) أو "صحافة المجاري" (gutter press) وفي غيرها "الصحافة الصفراء" (yellow press) أو "صحافة الأرصفة" (boulevard press)– لا تقدم تغطية كافية وملائمة للشؤون العامة، فإنّ أقلية من الصحف تفعل ذلك. إنّ هذه الصحافة "الراقية" (quality press) أو "الجدية"، أو صحافة "الورقة العريضة" (broadsheet press)، أو "النخبة" التي تشكل ما نسبته ١٥٪ تقريباً من توزيع الصحافة الوطنية، وفي حين أنّها لا تقل تعرضاً لتهم التحيز والتشويه في التغطية من الصحافة الشعبية، فإنّها بالفعل تقدم تغطية موسعة جداً للأحداث الوطنية والدولية. إنّ المواطن الذي يعتمد على هذه الصحف للاطلاع على الشؤون العامة، سيغدو مطلعاً بشكل جيد حول عدد كبير جداً من المسائل وقليل الاطلاع حول عدد قليل نسبياً منها.

لذلك، لا يمكن القول، بأي درجة من الجدية، إنّ الصحافة في المملكة المتحدة تؤدي الوظائف الديمقراطية المركزية التي بينتها أعلاه. وإذا لم تكن هنالك مصادر أخرى للمعلومات حول الشؤون العامة، فإنّ أغلبية المواطنين الذين لا يقرأون الصحف، أو يعتمدون على الصحافة الشعبية، لن يكون بإمكانهم حينئذ المشاركة في الحياة العامة، حيث أنّهم لن يعرفوا شيئا حول العديد من القضايا الراهنة. وعندما يشاركون فعلياً سيكونون مجهزين بشكل غير متكافئ مقارنة بالقلة التي تقرأ الصحف الجادة.[٦] إنّ غالبية السكان لن تكون لديها وسائل اكتساب المعلومات حول إدارة الشؤون العامة، حيث أنّ ذلك لا يستعرض في الصحافة الشعبية. وسيحظى بعض المواطنين بصحافة تلبي جزءاً من المعايير الثلاثة المبينة أعلاه، ولكنّ غالبية الصحافة لا تلبي ذلك. لذلك، فإنّ الصحافة كمؤسسة، كما هي بالفعل في بريطانيا، ولا كما ينبغي أن تكون أو من الممكن أن تكون، لا تنسجم مع تلك العبارة الصغيرة حول "المواطنين كافة" التي هي المؤشر الضروري على وضع ديمقراطي.

إنّ الوضع فيما يتعلق بالتلفزيون مختلف بشكل صارخ جداً. إنّ البث في المملكة المتحدة يدار منذ أن بدأ العمل به تحت عنوان "الخدمة العامة"، وفي حين أنّ ذلك كان مفهوماً متغيراً وموضع جدل، فإنّه اشتمل دائماً على عنصر قوي جداً مكرس لتلبية بعض متطلبات تزويد المعلومات للعموم. وإذا استعرضنا القيود الثلاثة التي رأينا أنّها كانت صفة مميزة للصحافة، فإنّنا لا نجدها في البث. وحتى في أحدث التشريعات القانونية التي تم بموجبها تعديل نموذج الخدمة العامة بشكل حاد جداً، في محاولة لإدخال مبادئ السوق إلى البث، فإنّه تبقى هنالك تعليمات صريحة لتوفير أخبار عادلة ومتوازنة. وقد تضمن قانون البث للعام ١٩٩٠ الذي يحكم شركات آي.تي.في. ما يلي:

٦-١- ستعمل اللجنة كل ما في وسعها لضمان أنّ كل خدمة مرخصة سوف تلتزم بالمتطلبات التالية، تحديداً:

أ - أنّ أية أخبار تقدم (بأي شكل كان) في برامجها سيتم تقديمها بالدقة والحيادية المناسبتين.

ب- أنّه قد تم الحفاظ على الحيادية المناسبة من جانب الشخص الذي يوفر الخدمة فيما يتعلق بالمسائل السياسية أو السياسة الصناعية، أو فيما يتعلق بالسياسة العامة الراهنة.[٧]

إنّ هذا الشرط القانوني حول "الحيادية المناسبة" هو في الحقيقة صياغة مثيرة للجدل قد تستخدم لإيجاد إطار قانوني لتكميم مؤسسات البث؛ ولكنها، جزئيا على الأقل، فقط تنظم بشكل قانوني الممارسة السارية حالياً في مؤسسات البث. وبالتالي، فإنّ أشكال الصحافة الإذاعية التي تمارَس في المملكة المتحدة مميزة على وجه التحديد بتصميمها المفرط تقريباً للسماح بتمثيل متكافئ تماماً لوجهات نظر الحكومة وأحزاب المعارضة البرلمانية الرئيسة.

إلى جانب هذا الإلزام القانوني لتقديم مجموعة من وجهات النظر، فإنه يمتنع على مؤسسات البث بشكل محدد تقديم وجهات النظر لرؤساء التحرير تعكس آراء مالكيها:

> ... ستعمل اللجنة كل ما في وسعها لضمان أن تُستثنى من البرامج المشمولة في خدمة مرخصة كافة التعبيرات عن وجهات نظر وآراء الشخص الذي يوفر الخدمة (عدا تقديم خدمات البرامج) بخصوص المسائل ذات الخلافية السياسية أو الصناعية أو المتعلقة بسياسة عامة راهنة.[٨]

إنّ هذه الشروط تقدم مرة أخرى صياغة قانونية للممارسة الإذاعية السارية في كل من شركات آي.تي.في.، وأيضاً في هيئة الإذاعة البريطانية.

بالتالي –وبمفارقة حادة مع الصحافة– فإنّ المؤسسات الإذاعية تؤمر أن تقدم التقارير بشكل عادل ودقيق، وأن تعرض على الأقل وجهات النظر الرئيسة المتعلقة بالأحداث الجارية، كما أنّه يحظر عليها –بسبب الملكية – تقديم آرائها الخاصة في كلمات التحرير.

من الناحية الثانية، تؤمر المؤسسات الإذاعية بشكل محدد أن تقدم معلومات عامة. وحيث يشتهر ما يتضمنه الدستورالحالي لهيئة الإذاعة البريطانية من أنّ واجبها هو "التثقيف والإعلام والترفيه": وفي حين تم فيه تعديل الأولويات القديمة نوعاً ما، فإنّه يبقى وصفاً عادلاً لتنوُع المواد التي تقدم من قبل هيئة الإذاعة البريطانية. وفي حالة شركات آي.تي.في.، فإنّ الالتزام قد تم توضيحه بشكل أكثر تحديداً في أحدث تشريع يتعلق بها. يمكن للّجنة أن تمنح ترخيصاً للخدمة الأرضية التجارية الرئيسة للتلفزيون فقط إذا اقتنعت بـ:

> ... أنّ وقتاً كافياً قد أعطي في البرامج المشمولة في الخدمة للبرامج الإخبارية وبرامج الشؤون الراهنة، التي يتوجب أن تكون (في كل حالة) ذات جودة عالية، وأن تتناول كلاً من المسائل الوطنية والدولية، وأنّ مثل هذه البرامج الإخبارية تذاع على فترات طوال مدة توفير الخدمة، وبشكل خاص في أوقات الذروة للمشاهدة .[٩]

إنّ هنالك تعليمات مشابهة ولكن أضعف قليلاً للقناتين التجاريتين الثانية والثالثة؛ أي القناتين ٤ و٥.

هكذا –وخلافاً لحالة الصحافة– فإنّ الحاجة لتوفير معلومات عامة عالية المستوى في الوقت والشكل اللذين يجعلانها متيسرة لأكبر عدد ممكن من الجمهور معترف بها رسمياً، وتشكل جزءاً من الممارسة العملية. إنّ كلا القسمين للنظام الإذاعي يقدم بالفعل برامج إخبارية وبرامج مختصة بالشؤون الراهنة ذات نطاق واسع في أوقات الذروة.

إنّ هذا الاعتبار يقود بشكل مباشر إلى الوجه الثالث الذي يختلف فيه البث عن الصحافة الخاصة، وذلك هو التوفر الشمولي. لقد كان دائماً من بين أهداف المسؤول عن بث الخدمة العامة الوصول إلى أكبر عدد ممكن من مجموعة السكان في الوطن بهدف الوصول إلى جميعهم. وإحدى الحالات المتطرفة هي إذاعة الخدمة العامة الأيسلندية المكلفة قانوناً بالتأكد أنّ إشارتها متوفرة بجودة عالية في كل أنحاء الإقليم القومي، وكذلك في أماكن صيد السمك الرئيسة.[١٠] لم تعمل مؤسسات البث الأخرى تحت مثل هذه التعليمات الصارمة، ولكنها مع ذلك خصصت مقادير كبيرة من الإبداع التقني والموارد المالية لتغطية الأراضي الوطنية بأكبر شكل ممكن. وعلى الرغم من أنّ كلفة الوصول إلى المجتمعات المحلية الصغيرة والمنعزلة عالية جداً في الواقع، وتفوق بكثير أي عائد يمكن الحصول عليه من هذه المجتمعات، فقد تم القيام بهذه المهمة من قبل كل من هيئة الإذاعة البريطانية وشركات آي.تي.في.، بغض النظر عن الاعتبارات التجارية. وقد حُيِّد عنصر التنافس بينهما في هذا المجال، فتعاونتا في بناء نظام معقد من شبكات الإرسال ومحطات التقوية التي تؤلف البنية التحتية المادية الضرورية لهذه المهمة. ومرة أخرى، نستطيع الاقتباس من أحدث تشريع خاص بالبث الذي يأمر اللجنة أن "تفعل كل ما في وسعها لضمان توفير ... خدمات بث تلفزيوني على كامل الإقليم القومي".[١١]

هكذا، فيما يتعلق بالفقرات الثلاث كلها من الاعتبارات الرئيسة التي ذكرناها، فإنّ مؤسسات البث الواقعة تحت سيطرة الدولة تؤدي وظائفها الديمقراطية بشكل مرضٍ أكثر بكثير مما تفعله الصحافة المملوكة ملكية خاصة، التي توجهها السوق. ويقيناً أنّ هنالك مشاكل بالنسبة لمؤسسات البث التي تسيطر عليها الدولة وسوف أعود إليها أدناه. هنالك مشاكل جوهرية جداً أيضاً تتعلق بتوازي المواد المقدمة من قبل هاتين الوسيطتين المختلفتين جداً من وسائط الإعلام. غير أنه، حتى مع إعطاء الاعتبار اللازم لهذه المحدوديات، فقد أجرينا مقارنة مقتضبة للوسائل المختلفة لتنظيم وسائط الإعلام ضمن ظروف متطابقة من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي إنّ لاستنتاجنا صدقية أكبر بكثير من المقارنات الدولية. إن القول المألوف بالتطابق بين وسائط الإعلام المنظمة من قبل الدولة وحجب الديمقراطية، والتطابق بين وسائط إعلام السوق الحر مع الديمقراطية ليس خاطئاً فحسب، وإنّما هو مناقضة فعلية للدلائل القائمة. إنّ التلفزيون لا يُذكرُ على أنّه المصدر الرئيس للمعلومات السياسية فحسب، ولكنْ ينظر إليه من قبل غالبية السكان على أنّه أكثر المصادر قابلية للتصديق.[١٢] الاستنتاجات المذكورة قد تفاجئ وتزعج أولئك الملتزمين بايديولوجيات معينة، ولكنها مع ذلك تبقى صحيحة، ويمكن التمثيل عليها بالتفصيل.

مع ذلك، فقد يبرز اعتراض على أنّ هذه الحقائق التجريبية هي نتيجة نواح عارضة لا بنيوية لوسيلتي تنظيم وسائط الإعلام. وقد يجوز الطرح أنه، في أحوال أخرى، قد تظهر نتائج مختلفة وربما متناقضة من الترتيبات المتماثلة. لذلك، فإنّنا نحتاج إلى دراسة الأسباب الداعية لوجود الحالة الراهنة للأمور.

القوى المحركة للسوق

إنّ إخضاع سياسة وسيط ما لإرادة صاحبه–التي عرّفناها بأنّها القيد الأول للصحافة المرتكزة على السوق– هو تقييد بنيوي ناتج من حقيقة أنّ الصحف ومحطات التلفزيون مملوكة ملكية خاصة. وبصفتها ملكية خاصة، فإنّ لصاحبها من حيث المبدأ الحق في التصرف بها طبقاً لقرار شخصي. وقد يلجأ المالك إلى التدخل الدائم لفرض وجهات نظره/نظرها الخاصة، أو يقوم ببساطة بتعيين رئيس تحرير مناسب ويترك مثل هذه المسائل له. إنّ السبيل الذي يُسلك يتوقف بشكل خالص على الصفات المميزة للمالك، والمبدأ هو أنّه أو أنّها قد يتدخل/تتدخل. إنّ هذه السلطة يمكن حجبها أو تعديلها فقط إلى الحد الذي يتوفر فيه تدخل قانوني (مثلاً الدولة) بالنسبة لهذا الحق من حقوق الملكية – كما الحال في شركات آي.تي. في. التي تم بحثها أعلاه.

إنّ الموقف المتعلق بالقيدين الآخرين أكثر تعقيداً بعض الشيء، ويحتاج إلى استطراد قصير عبر اقتصاديات وسائط الإعلام. إنّ أية صحيفة أو محطة تلفزيون تدار على أساس عمل تجاري تتطلب تساوي الدخل والمصروفات على الأقل. إنّ المدى الذي تجبر بموجبه على جعل تحقيق الربحية هدفاً وحيداً ومنفرداً لعملياتها، قد يتفاوت اعتماداً على مجموعة متنوعة من العوامل المؤسسية، ولكنّ تحقيق الدخل أمر ضروري. ومنذ ما يقرب من مائتي عام، كان للصحف التي تدار بهذا الأسلوب مصدران للعوائد هما: دخلها من مبيع الصحيفة، ودخلها من الإعلانات. إنّ الدخل الناتج عن مبيع الصحيفة يمثل بالتأكيد المبلغ الناتج عن تكلفة إصدار الصحيفة وعدد النسخ المباعة محسوماً منها تكاليف التوزيع.

إنّ الإعلان المتوفر في اقتصاد السوق المتطور يمكن أن يقسم إلى ثلاث فئات عامة: فئة تتعلق بالسلع والخدمات المستهلكة من قبل مؤسسات أخرى (مثل الشاحنات)، وفئة تتعلق بالسلع والخدمات التي تسعى إلى الحصول على سوق جماهيرية كبيرة (مثل السيارات الصغيرة)، وفئة تتعلق بالسلع والخدمات التي تسعى إلى الحصول على سوق متسمة بالرفاهية (مثل سيارات الرولز رويس). وسيدفع المعلنون من أجل الوصول إلى الزبائن المحتملين لكل فئة من السلع.

هنالك فروق حادة جداً في مستويات الدخل في المجتمعات السوقية كافة. وقد تثير هذه الفروق في حد ذاتها مشاكل للنظرية الديمقراطية، ولكنّ لها بالنسبة لأهدافنا هنا نتائج مهمة جداً لوسائط الإعلام الجماهيرية. إنّ القدرة على شراء السلع والخدمات تتفاوت بشكل حاد بين الأفراد. لذلك، فإنّ التوصل إلى السلع محصّص وفقاً للسعر. ولذلك، فإنّه ليس بإمكان كل الناس الوصول إلى منتجات وسائط الإعلام كافة. وإذا كانت منتجات وسائط الإعلام تعتمد في دخلها على عوائد المبيعات فقط، فإنّه بالضرورة سيكون حينئذ لأولئك من ذوي الدخول الأعلى إمكانية الوصول إلى مجموعة متنوعة أكبر من المنتجات مما يتاح لأصحاب الدخول

الأقل. ولا يتساوى اهتمام المعلنين في الدفع للوصول إلى الناس كافة، وسيدفعون فقط للوصول إلى الزبائن الذين يسمح لهم دخلهم بشراء فئات السلع المعلن عنها. وبالتالي، فإنّ المعلنين سيدفعون أكثر للوصول إلى الزبائن ذوي الدخول الأعلى مما سيدفعون للوصول إلى ذوي الدخول الأقل. لذلك، فإنّ منتجات وسائط الإعلام التي يستهلكها أصحاب الدخول الأعلى يمكن أن تستمر بربحية على الرغم من التوزيع الأقل، وهو ما لا ينطبق على سلعة يستهلكها الفقراء.

إنّ الملامح الغريبة للصحافة البريطانية –صحافة ذات توزيع واسع لا تعالج الشؤون العامة بجدية، وصحافة الأقلية التي تعالجها بجديةٍ– تنتج مباشرة من تفاعل هذه العوامل. وتعتمد الصحافة الراقية بشكل كبير جداً على إعلانات مؤسسات الأعمال والسلع المتسمة بالترف من أجل مواردها المالية وتحصص توزيعها بعدد من الطرق، بما في ذلك السعر، وذلك لكي تكون بشكل عام متوفرة فقط للفئات الأكثر ثراءً من السكان.[١٣] وتنطبق عوامل مشابهة على وسائط الإعلام الأخرى المعتمدة على السوق: إنّ الاختلافات الحادة في امتلاك الثروة التي تميز مجتمعات السوق الحر، تعني بالضرورة أنّ كلاً من تأثيرات السعر والإعانات المالية التي توفرها الإعلانات تعمل على توفير تميز للفئات الأكثر غنىً في الحصول على المعلومات.

إنّ إخفاق وسائط الإعلام المتكيفة بالسوق في تلبية عنصر التزويد الشمولي للمعلومات العامة الذي رأينا أنّه مركزي بالنسبة للديمقراطية هو بالتالي سمة بنيوية لتصريف وظيفتها الاقتصادية. إنّ الحركة الخالصة للسوق يمكن تعديلها بعوامل متنوعة، ولكنْ إذا تركت لنفسها فإنّها بالضرورة وبشكل مباشر ستتناقض مع مبادئ الديمقراطية.[١٤] إنّ نظاماً لوسائط الإعلام مملوكاً ملكية خاصة ومتكيفاً مع السوق، **لا يمكن** أن يكون نظاماً ديمقراطيا لوسائط الإعلام.

حدود الدولة

لا يمكن القول بشكل جدي أنّ النجاح النسبي للتلفزيون البريطاني في القيام بوظائفه الديمقراطية هو نتيجة ضرورية وحتمية لتمتعه بصفة الخدمة العامة. هنالك أمثلة عديدة جداً على دول تستخدم سيطرتها على أو ملكيتها لوسائط الإعلام الجماهيرية لتحرّف أهداف الديمقراطية، وهذا يجعل مثل هذا الادعاء غير قابل للصمود، ولا جدوى من قضاء الوقت وبذل الجهد في محاولة الدفاع عن أمر من الواضح أنّه لا يمكن الدفاع عنه. وسيكون من الأكثر فائدة القبول بأنّ الوضع البريطاني هو استثناء، والاستفسار عن ماهية العوامل التي جعلت من مثل هذا الاستثناء أمراً ممكناً.

إنّ الشيء الأول والأكثر وضوحاً الذي ينبغي تأكيده هو أنّ هذا الاستقلال أمر نسبي جداً. إنّ الدولة –وبشكل أكثر ضيقاً الحكومة– تملك تحت تصرفها مجموعة

من السلطات –رسمية وغير رسمية– تسمح لها بفرض إرادتها على مؤسسات البث إذا اختارت ذلك. ويمكننا أن نستشهد مرة أخرى بمثال من أحدث تشريع صدر وذلك لتوضيح مدى هذه السلطات:

> ١٠ (١) – إذا بدا له أنّه من الضروري أو الملائم فيما يتعلق بوظائفه بحد ذاتها، فإنّ لوزير الخارجية أو لأي وزير آخر للتاج (Minister of Crown) (البريطاني)، في أي وقت وبموجب إشعار أن يطلب من اللجنة إصدار توجيهات لحاملي أي رخص حسب ما يحدَدُ في الإشعار أن ينشروا في خدماتهم المرخصة، في الأوقات التي قد يحددها الإشعار، أي إعلان حسبما هو مذكور تحديداً، سواء مع أو دون صور مرئية لأية صورة أو مشهد أو شيء مذكور في البلاغ، وسيكون من واجب اللجنة التقيد بهذا الإشعار.
>
> (٣) – لوزير الخارجية في أي وقت أن يصدر إشعارا يتطلب من اللجنة توجيهَ حاملي أي رخص محددة في الإشعار الامتناع عن تضمين برامجهم التي تشملها خدمتهم المرخصة أي مسألة أو فئات من المسائل المحددة في الإشعار، وسيكون من واجب اللجنة التقيد بالإشعار.[١٥]

إلى جانب هذا، فإنّ هنالك مجموعة من القوانين التي تمنع أي شخص في المملكة المتحدة من الوصول إلى أو التعليق على مجموعة متنوعة من المسائل العامة المهمة.[١٦] إنّ الرزمة الكاملة لهذه الصلاحيات استعملت ولا تزال تستعمل بنجاح متقطع ضد مؤسسات البث منذ الأيام الأولى وحتى الوقت الحاضر.[١٧]

يمكن إيراد نقطة مختلفة تتعلق بأنواع الآراء ووجهات النظر المسموح بتقديمها في الأخبار والشؤون الجارية. إنّ الالتزام الشديد الكامل لمؤسسات البث بقواعد الحياد يمتد فقط حتى جهات الرأي الرئيسة: عملياً الحكومة وحزبا المعارضة الرئيسان. وفي العديد من الحالات الأخرى –على سبيل المثال في الشؤون الخارجية – فإنّ القواعد المفصلة المصممة لضمان المعاملة المتساوية غائبة تماماً: بكل تأكيد إنّ صدام حسين لم يمنح وقتاً مساوياً لما أعطي من وقت للسياسيين البريطانيين.[١٨] إنّ المثال الذي درس على أفضل شكل للطريقة المختلفة التي تعامل فيها المجموعات الموجودة داخل المملكة المتحدة، ولكن خارج تيار الإجماع السياسي، هو التعامل مع الأخبار الصناعية ، إذ أنّ هذا التعامل أُظهرَ انحيازه بشكل ضخم تجاه أصحاب العمل والحكومة.[١٩] وهكذا، فإنّ المدى الذي يقوم فيه البث في الواقع بتأدية وظائفه الديمقراطية يتم ضمن قيود صارمة جداً.

إنّ النتيجة الواضحة التي نستنتجها من هذا هي أنّ الحكومة وآلة الدولة تسمح لمؤسسات البث أن تقوم بوظائفها الديمقراطية إلى الحد الذي تقع فيه هذه الوظائف ضمن إجماع الفرقاء السياسيين المسيطرين. وبالتالي، فإنّ الحرية الناتجة عن هذا قابلة للتغير وغير أكيدة، وقد تم تقليصها بشكل حادٍ جداً في أوقات الأزمات.

وفي الواقع، حيث أنّ آلية الدولة البريطانية قد وقعت تحت ضغط توتر متزايد في الثمانينيات والتسعينيات، وبدأ الإجماع الحاكم التاريخي بالتفكك، لذلك فإنّ الحكومة والدولة عملتا على التدخل بشكل أكثر شدة من ذي قبل في تسيير وسائط الإعلام. إنّ عبارة "الحيادية المناسبة" التي بحثناها أعلاه يُستشهد بها كثيراً كأحد الأمثلة لذلك التوجه، ولكنه كان هنالك عدد كبير جداً من تدخلات أكثر مباشرة، بما في ذلك تشكيل هيئات مراقبة جديدة، وصياغة قوانين جديدة، وإحكام القوانين القديمة، ومنع برامج، ورفض إعطاء الحق في الكلام في الإذاعة أو التلفزيون لمثلين منتخبين، بما في ذلك عضو في البرلمان.[٢٠]

إنّ ما هو ملاحظ بشكل خاص حول الزيادة في نشاطات الدولة القمعية بالنسبة لوسائط الإعلام على مدى العقد الأخير، هو أنّها حدثت بتوجيه من حكومة معروفة جيداً على المستوى الدولي بالتزامها بالسوق الحرة، وعملت، علاوة على ذلك، لأن تدخل إلى البث كمّاً أكبر من السلوك المتكيف مع السوق . إنّ قانون البث نفسه الذي أدخل قيوداً جديدة على مؤسسات البث أدخل المنافسة على عوائد الإعلانات بين القنوات المختلفة. لذلك نستطيع أن نستنتج أنّ ميل الدولة نحو العمل القمعي فيما يتعلق بالبث مستقل تماماً عن أساس البث الاقتصادي.

التزويد الاجتماعي للمعلومات العامة

لقد رأينا كيف أنّه لا السوق ولا الدولة تمثلان ضماناً للأداء الديمقراطي لوظائف وسائط الإعلام. إنّ السوق غير قادرة من الناحية البنيوية على ذلك، كما أنّ الدولة يمكن أن تقوم بهذا الدور فقط في ظل ظروف تاريخية نادرة، وضمن قيود شديدة جداً. إنّ بالإمكان إظهار أداء أفضل من وجهة نظر الديمقراطية لقطاع وسائط الإعلام البريطانية الواقع تحت سيطرة الدولة، ولكنّ هذه الحقيقة يمكن أن تُرَدَّ إلى أنّ الوضع المنظم لهذا القطاع قد حرره من لزوميات السوق، لا إلى حقيقة سيطرة الدولة عليه. إنّ التمييز الحقيقي الذي نحتاج أن ننظر إليه ليس بين توفير السوق وتوفير الدولة لوسائط الإعلام، وإنّما بين توفير السوق والتزويد الاجتماعي (social provision). كان تنظيم الدولة هو الشكل المحدود والمشوه، ولكنه كان الشكل الوحيد الموجود الذي تتم بموجبه محاولة تزويد المجتمع بالمعلومات العامة. إنّ محدودية هذه المحاولات وعيوبها حقيقية، ولا ينبغي لنا أن نقلل منها، ولكننا بحاجة للتعلم من نجاحاتها بقدر ما نتعلم من إخفاقاتها.

إنّ الموقف الايديولوجي الفج الذي يرسم علاقة تضاد بين وسائط إعلام السوق الحرة مقابل وسائط إعلام الدولة المستعبدة، ليس فقط خاطئاً بشكل ظاهر جلي، وإنّما يعمل كعائق للنظر المناسب للمشكلَة. ومن أجل إحراز أي تقدم في هذه

المسألة، فإنّه من الجوهري فصل الحسنات الإيجابية لمبدأ التزويد الاجتماعي عن الدرع القمعي الذي يشكل شيئاً مركزياً للدول كافة، حتى تلك التي تعتبر الأكثر "ديمقراطية".

إنّ نقطة البداية لنظام وسائط إعلام ديمقراطي هي أن توفير المعلومات العامة الأساسية للمواطنين ليتولوا المهام الأولية المكونة لأي نظرية للديمقراطية، هو بالضرورة وظيفة **اجتماعية**. واضحٌ أنّ تحقيق مثل هذا النظام مهمة صعبة، ولا أملك له خارطة عمل جاهزة. لكنْ طالما أننا نعترف بعجز النموذج الستاليني المتمحور حول الدولة والنموذج الرأسمالي المستند إلى السوق الحرة عن توفير الشروط لنظام وسائط إعلام ديمقراطي، فإنّه يمكننا حينئذٍ التفكير إيجابياً حول التحديات الحقيقية. ولا يمكننا أن نصل إلى النتائج الصحيحة إلا من خلال نقطة البداية الصحيحة.

الهوامش

[١] يجتاز نظام البث حالياً تغييراً رئيساً سيجعله بشكل بيّن أكثر اعتماداً على السوق، والملاحظات التالية فيها شيء من حكمة الإدراك اللاحق لذلك.

[٢] إنّ الإعانة المالية الأكثر أهمية هي الإعفاء الشامل من ضريبة القيمة المضافة، البالغة ١٧,٥٪، وهو إعفاءٌ ساري المفعول على المنشورات المطبوعة كافة.

[٣] أعتذر عن تعرجات الدستور البريطاني. إنّ أثر هذه الآليات المختلفة للسيطرة هو أنّ الحكومة تعيّن مجلس حكام لهيئة الإذاعة البريطانية، وتعين لجنة في حالة شركات آي.تي.في.، وهما المسؤولان عن الإشراف عن كل جزء من النظام. إنّ لدى كل من هيئة الإذاعة البريطانية وشركات آي.تي.في. هياكلها الإدارية الداخلية الخاصة بها، التي تقوم باتخاذ قرارات يومية.

[٤] حيث أنّ تأسيس وإدارة صحيفة يكلف ملايين عدة من الجنيهات الإسترلينية، فإنّ الناس الذين يملكون الصحف هم في كثير من الأحيان رؤساء شركات كبيرة جداً. ولذلك، فإنّه لن يكون مفاجئاً أنّ وجهات نظرهم ووجهات نظر صحفهم تتجه للميل بشكل قوي جداً تجاه دعم الحزب الرئيس المؤيد لمؤسسات الأعمال الكبيرة (big business). وتدعم الصحف في بريطانيا حزب المحافظين بدرجة أكبر بكثير مما يدعمه قراؤها. وينبغي ملاحظة أنّ الوضع ليس دائماً أنّ أصحاب الصحف يدعمون اليمين السياسي. لقد دعم روبرت ماكسويل (Robert Maxwell) رديء السمعة حزب العمال، وكذلك فعلت صحيفته **ديلي ميرور** *(Daily Mirror)*. ومنذ وفاته انهال سيل من الروايات عن تدخله اليومي في التفاصيل الدقيقة للصحيفة. وقد ذكِرَ الكثيرُ من هذه الروايات في كتاب ت. باور (T. Bower)، ١٩٩١، ص: ٣٨١ وما يليها.

[٥] للحصول على وصف أكثر شمولية، ارجع إلى بحثي "الصحافة الشعبية: النظرية والممارسة" في كتاب P. Dahlgren and C. Sparks, 1992: 24-44.

[٦] على الرغم من أنّني لم أضمنّها في قائمتي الخاصة بعناصر الديمقراطية، حيث أنّه يتم في بعض الأحيان هذه الأيام تحديها على أنّها ضيقة، فإنّه يبدو لي أنّ أحد العناصر المهمة في شرعية الديمقراطية هو أن يتمكن الناس من ممارسة خيارات **عقلانية** بخصوص المسائل المتعلقة بالسياسة العامة؛ وهذا مستحيل بالطبع دون التزود الكافي بالمعلومات.

[٧] **قانون الإذاعة للعام ١٩٩٠**، الفصل ٤٢، ص: ٦.

[٨] المصدر نفسه، ص: ٧.

[٩] المصدر نفسه، ص: ١٥.

[١٠] انظر (A. Sigurdsdottir, *The Regulation of Icelandic Television*)، أطروحة مطولة غير منشورة محفوظة لدى معهد الاتصالات في بوليتكنيك لندن الوسطى (Polytechnic of Central London)

[١١] **قانون الإذاعة للعام ١٩٩٠**، الفصل ٤٢، ص: ١٢.

[١٢] انظر: R. Negrine, 1989: 1-3

[١٣] شرحتُ تفاصيل هذه العملية بشكل موسع جداً في بحثي "الصحافة والسوق والديمقراطية"، ١٩٩٢ . ولا توضح هذه العوامل الاقتصادية مضمون الصحافة الشعبية. ويبدو لي أنّ لهذه جذورها في التجارب الشعبية لديمقراطيات السوق. للحصول على تفاصيل هذا النقاش، انظر بحثي "الصحافة الشعبية والديمقراطية السياسية" ١٩٨٨.

[١٤] من بين العناصر الأكثر وضوحاً: المساحة الجغرافية للبلد التي قد تمنع –كما هو الحال في الولايات المتحدة– بروز سوق وطنية حقيقية ؛ وكذلك الدعم المالي السياسي للصحف– كما هو الحال في العديد من البلدان الأوروبية، والحجم الصغير للسكان أو فقرهم، ما قد يجعل تعدد العناوين أمراً غير مجدٍ.

[١٥] **قانون الإذاعة للعام ١٩٩٠**، الفصل ٤٢، ص: ١٠ –١١.

[١٦] للاطلاع على وجهات النظر المشدوهة لصحافِيَين يألفان مناخات وسائط إعلام أكثر انفتاحاً، أنظر :
M. Doornaert and S.E. Omdal, 1989.

[١٧] حتى وأنا أكمل هذا الفصل في شهر آذار ١٩٩٢، بدأت هيئة الإذاعة البريطانية تسترد نشرة من برنامجها الرئيس الخاص بالشؤون الجارية، **بانوراما** (*Panorama*) الذي يعالج أصول الأزمة الاقتصادية الراهنة على أساس أنّ الهيئة تخشى أن تعتبره الحكومة مثيراً للنزاع. ويأتي هذا القرار بعد حملة صحافية طويلة ضد هيئة الإذاعة البريطانية التي كثيراً ما يسميها منتقدوها "شركة الإذاعة البلشفية".

[١٨] بخصوص الرقابة بالنسبة للأخبار الأجنبية، انظر النشرة الصادرة في لندن من قبل منظمة Article 19 (المادة ١٩) خلال حرب الخليج شباط ١٩٩١: ٢-٤. وحتى في هذه الحالة، فإنّ الرقابة المرئية جداً لأخبار التلفزيون لم تمنع ٦٩٪ من المشاهدين من اعتبار أخبار هيئة الإذاعة البريطانية و٦٧٪ من المشاهدين من اعتبار أخبارآي.تي.في. أنّها مصادر أخبار جديرة بالثقة. وبالمقارنة، فإنّ ٣٣٪ فقط كانت لديهم ثقة مماثلة في الصحف المطبوعة. م. شيكلاند (M. Checkland)، ١٩٩١، ٤,١٢.

[١٩] انظر على سبيل المثال كتابين: Glasgow University Media Group, 1976 & 1980 وقد كان هنالك نقاش مستفيض حول ما توصل إليه هذان الكتابان، ولكن رأيي أنّ استنتاجاتهما المركزية تبقى صالحة.

[٢٠] للحصول على ملخص لهذه الاتجاهات أنظر تقرير منظمة المادة ١٩ ، تشرين الأول ١٩٩٠.

إزالة قيود التنظيم

جون كين
John Keane

إنّ أعظم خطر يتهدد الحرية اليوم مصدره .. الإداريون الخبراء الأكفاء المعنيون حصراً بما يعتبرونه الصالح العام.

(Friedrich Hayek, 1960)

لو أنّ المفهوم الحداثي المبكر (early modern) لـ"حرية الصحافة" مصاب بخلل جدي، حتى وفق شروطه الخاصة، فإنّ ناقداً قد يتساءل: لماذا نزعج أنفسنا بمناقشته بعد ثلاثة قرون من ظهوره؟ لماذا الاهتمام بأمر طوباوي معلول بات ضرباً من الماضي؟ لماذا محاولة إعادة بناء هذه الطوباوية الكلاسيكية وإجراء ترميم فكري لها– تحليلها إلى مكوناتها وأجزائها، ومن ثمّ إعادة تركيب تلك الأجزاء بشكل أكثر قبولاً وجاذبية؟

يقدم هذا المقال إجابة عن هذه الأسئلة التي تشكل تحدياً. وهو يطرح أنّ بيان مواطن القوة والضعف في الخطاب القديم لموضوع "حرية الصحافة" أمر ضروري اليوم، ويقترح أنّ محاولة استعادة وإعادة تفسير التاريخ الحديث المبكر للخلافات والنزاعات المريرة حول "حرية الصحافة" ليست تمريناً في المشي على الهواء تم

استيراده من الماضي. والسبب هو أنّ أمراً غريباً يحدث في دول مثل الولايات المتحدة وإيطاليا وبولندا وألمانيا وبريطانيا. إنّ اللغة القديمة لـ "حرية الصحافة"، التي تشكلها روحية تنافسية السوق الخاصة، تعود بقوة إلى المسرح الرئيس للنقاش العام حول الشكل المستقبلي لوسائط الإعلام الجماهيرية. لقد فجرت هذه اللغة أزمة في الفهم السائد، (المتركز حول الدولة)، لعملية تمثيل وسائط الإعلام. يبدو وكأنَّ التاريخ يعيد نفسه، فالأبطال المتوفون الذين ناضلوا في عصر الحداثة المبكرة من أجل "حرية الصحافة" يجري بعثهم إلى الحياة من جديد. إنّ مناقشة السياسات حول الصحافة، وبالأخص البث، تتشكل على نحو متزايد من خلال نقاشات قديمة النمط حول رقابة الدولة، والخيار الفردي، وإزالة قيود التنظيم والرقابة، وتنافسية السوق، وبزوغ فجر عصر الاتصالات المتمثل بـ "الحرية والاختيار بدلاً من الأنظمة والندرة" (روبرت ميردوك Rupert Murdoch).

نقتبس كلام ميردوك هنا بسبب هجومه العنيف على مبدأ وسائط الإعلام التي تتحكم بها الدولة، والتي توضح هذه العودة غير العادية للّغة القديمة لـ "حرية الصحافة".[١] يصرّ ميردوك على أنّ تنافسية السوق هي الشرط الأساس لحرية الصحافة والبث، ويفهم بالحرية هنا الابتعاد عن تدخل الدولة، وحق الأفراد في إيصال آرائهم دون عوائق خارجية. فوسائط الإعلام التي تقودها السوق تضمن المنافسة. والمنافسة تسمح للأفراد المستهلكين بأن يقرروا ما يودون شراءه، وتبقي الأسعار منخفضة وترفع من مستوى الجودة، وتجبر المجهّزين على المخاطرة والتجديد باستمرار، وإلا فإنّهم سيخسرون من حجم عملهم لصالح منافسيهم الذين يقدمون منتجات مطورة وأفضل. إنّ الصحافة الخاصة وأنظمة البث متعدد القنوات بأيدي مجموعة متنوعة من المالكين، هي حصن للحرية. إنّها الشوكة الدائمة في حلق دعاة القلاع الثقافية واستبداد الدولة. فوسائط الإعلام التي تقودها السوق تحرّر الأفراد من سيطرة القيم المنسجمة مع المفاهيم التقليدية التي تدعمها الدولة. والمنافسة تضمن حرية الدخول إلى أسواق الرأي لأية مؤسسة تجارية تعتقد أنّ لديها شيئاً ربما يود الأفراد سماعه أو قراءته أو مشاهدته. وبالتالي، فإن وسائط الإعلام التي تقودها السوق تلبي الجماهير الكبيرة والمحدودة على حد سواء، وتحررها من المديرين البيروقراطيين في التلفزيون والإذاعة والصحافة.

إن شخصيات صناعة وسائط الإعلام أمثال ميردوك، وآخرين من مفكري السوق الليبراليين ورجال السياسة وصنّاع السياسات الحكومية وأنصار الاتفاقيات الفَوْقوميّة (supranational)، مثل اتفاقية روما (Treaty of Rome)، لعبوا دوراً حاسماً في نبش قبور توم باين (Tom Paine) وغيره من الدعاة الحديثين المبكرين لمنطق "حرية الصحافة". وقام ليبراليو السوق من "نابشي القبور"، وهم ينبرون بالتجريح ضد رقابة الدولة، بالإعلان عن بزوغ فجر حقبة من الحرية لجميع القراء والمستمعين والمشاهدين. إنّ إلغاء قيود التنظيم هي **الفكرة الثابتة** (idée fixe) لقضية

تحرير السوق. فوسائط الإعلام التابعة للدولة في تنظيمها وحمايتها، وبخاصة في مجالات البث الإذاعي والتلفزيوني والاتصالات عن بعد، تتعرض للشجب القاسي. ويقال إنّ تكلفتها مرتفعة، وإنها غير كفؤة وتدار بممارسات مقيّدة. في الولايات المتحدة الأمريكية تُهاجَم معايير الترخيص غير الواضحة التي قررها مجلس الكونغرس –معيار "المصلحة العامة أو المواءمة العامة أو الضرورة العامة"– في كونها تشوّه المنافسة وتزيد من الحواجز في دخول المجال وتقلل الخدمات المقدمة. كذلك يقال إنّ عدداً من محطات البث تتمتع بالفوائد الدائمة لتأسيسها برأسمال قليل بموجب مزايا ممنوحة من قبل الحكومة، وتستخدم فيما بعد لتبرير الدعم الحكومي اللاحق؛ والجمهور هو الذي يعاني. وعلى نحو مشابه، يقال في بريطانيا إنّ كلفة إنتاج وتشغيل الثنائية المسيطرة المتكونة من هيئة الإذاعة البريطانية ومحطة التلفزيون المستقل (BBC-ITV) كبيرة جداً، بسبب مزيج من توظيف أيدي عاملة لا حاجة لها استجابة لمطالب اتحادات العمال (feather-bedding) وتضخيم مبالغ الكلفة الحقيقية (cost-padding). ويقال إن هذا الثنائي المسيطر المستريح يستند إلى فائض في عدد الموظفين، وإلى طاقم إداري يزيد عن الحاجة، يتمتع بوجبات مبالغة في السعر، وميزانيات للنفقات الشخصية تتجاوز ما يلزم، ويضمن استمرارَها إما احتكار استيفاء الضريبة الحكومية على المنازل (رسم هيئة الإذاعة البريطانية) وإما احتكار تمويل الإعلانات التجارية (كما هو الحال مع هيئة التلفزيون المستقل). إنّ مبدأ الخدمة العامة المعممة –مبدأ أنّ على محطات البث تقديم برامج تتصف بقبول واسع، وتلبّي جميع الأذواق، وتقدم لمجموع الناس كلهم إمكانية استقبال العدد ذاته من القنوات– هو في الحقيقة حجر رحى معلق في رقاب مبادئ المنافسة والاختيار في وسائط الإعلام.

إنّ وسائط الإعلام المحمية من الدولة تواجَه كذلك بنقد حول تجاهلها لمصالح صناعة الإعلان. ويقال إنّ على وسائط الإعلام أن تقدم في آن واحد خدمتين: تقديم البرامج للجمهور، وتقديم الجمهور للمعلنين. ويفشل بث الخدمة العامة فشلاً ذريعاً في المهمة الثانية حسبما يقوله عدد من دعاة السوق الليبراليين. وإنّ نظام السيطرة الثنائية على البث المعمول به في بريطانيا، على سبيل المثال، يتعرض للنقد لتقييده عدد "دقائق الإعلان المنزلي" أو "الرسائل الإعلانية"، وهي عدد الدقائق المخصصة لبث الإعلانات مضروباً بعدد المستمعين أو المشاهدين. بهذه الطريقة، فإنّ نظام السيطرة الثنائية، تماماً مثل كل الاحتكارات التي ترفع أسعارها بتقييد عرضها للسلع أو الخدمات، يعمل على حلب المؤسسات التجارية من خلال فرض كلف عالية مباشرة عليها عن طريق سعر احتكاري للإعلانات. ويقر بعض دعاة السوق الليبراليين بأنّ اقتراحات معينة تتعلق بكفاءة الأسواق المتنافسة لا تنطبق على مجال الإعلان. وعلى سبيل المثال، إنّهم يقرون بعدم وجود قوى يمكنها أن تضمن خفض سعر الإعلان التلفزيوني وفقاً لتكلفة البرامج. وبناءً على ذلك، فإنّ محطات التلفزيون التي تدعمها شركات الإعلان تُعتبرُ صناعة مدرة للمداخيل الاقتصادية؛

أي أنّ أرباحها تتجاوز الحد المعقول للعائد على الاستثمار الذي لا تنتقص منه المنافسة. ومع ذلك، فإنّ تقييد الإعلانات التي تحدَّدُ أسعارُها تنافسياً ينظر إليه عموماً على أنّ له نتائج غير مرغوبة للاقتصاد بشكل عام، ولمستهلكي خدمات البث بشكل خاص. فأسواق الإعلان الحرة تنتج عنها معلومات محسّنة، وهي تعمل على تشجيع الابتكار في المنتجات وخفض الأسعار وتعزيز المنافسة ما بين الشركات. كما أنّ إعلانات السوق توفر إلى مدى معيّن وسائط إعلام "مجانية"، حيث أنّ أسعار الإعلان لا تفرض مباشرة على قارئي الصحف أو مشاهدي التلفزيون. إنّ أسواق الإعلان الحرة تضمن للجمهور خيارات حقيقية للبرامج وتضمن للمعلنين التمتع بمنافسة حقيقية في شراء وقت البث.

أخيراً، يهاجم ليبراليو السوق أبويّة وسائط الإعلام المحمية من الدولة. وهم يقولون إنّ مبدأ البث العام قد أفسدَ منذ البداية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، يُتهَمُ نموذج الوصاية (trusteeship model) المتصف بالتنظيم الحكومي للصالح العام (public regulation) بتحويل مسؤولي التنظيم إلى "مواطنين خارقين"، مولجة بهم سلطات والتزامات تتجاوز تلبية طلبات المستهلكين. وفي بريطانيا، يقال إنّ نموذج الخدمة العامة تم تعريفه أصلاً من قبل شباب لطيفين ذوي شوارب عسكرية الشكل، ومسؤولين متزمتين ممن يحملون المظلات ويعتمرون القبعات السوداء ويتكلمون لغة إنجليزية رفيعة منمقة. إنّ الخدمة العامة المعاصرة لم تتخلص من هذه التحيزات الفوقية. وتعتمد بشكل غير مبررعلى موقف ساخر (يرتبط بالماضي) من أخلاقيات عالم الأعمال. إنّها تستند إلى النخبوية والعليائية والتحيّزات المعادية للعمل التجاري: فرجال الأعمال يوصفون بأنّهم مخادعون، ويوسم الساعون للإنضمام الى الفئات الاجتماعية الأعلى بأنّهم غير مبالين ويُحتقَر كسبُ المال. وهي تفترض، أكثر من ذلك، أنّ الأمة كلها تستطيع، بل إن من حقها، الوصول إلى العدد ذاته من القنوات التي تقدم كل منها برامج واسعة القبول ترضي كل الأذواق. تدّعي وسائط الإعلام العامة أنّها أداة للصالح العام وليست وسيلة لإدارة الناس وترفيههم أو لتلبية رغباتهم العابرة. إنّما توجههم في هذا (حسب تعبير قرار المحكمة الدستورية الإيطالية رقم ٥٩ تاريخ ٦ تموز ١٩٦٠) مبادئ "الموضوعية والحياد والكمال والاستمرارية من أجل البلاد".

في الواقع، إن بث الخدمة العامة يخنق تمثيل الاحتياجات والاهتمامات الفردية. فهو يعمل على ضغط وحصر وخفض مجال الاختيار. قرارات البرمجة في الإدارات البيروقراطية لمحطات البث العام لا تخضع للتبرير التفصيلي والدائم. تلك الإدارات البيروقراطية منشغلة باستمرار بفحص جداول البث وبرامجه، كما تمارس سلطات طويلة الأمد لإلغاء العقود التي لا ترضيها. إنّ بث الخدمة العامة يتضمن رقابة منتظمة وعشوائية على اختيارات المشاهدين والمستمعين. يد الحكومة عبارة عن موزع للإمتيازات والغنائم السياسية دون خضوع للمساءلة.

وفي مجال التلفزيون، يزعمون أنّ الحكومة تعمل على الدوام استناداً إلى "فرضية أنّ الناس لا يمكن الوثوق بهم لمشاهدة ما يريدون مشاهدته، لذا يجب أن يتم التحكم والسيطرة من قبل أشخاص يشابهونهم في التفكير والرأي ويعرفون ما يصلح لنا".[٢] إنّ بث الخدمة العامة يهدد حرية التعبير. إنه يخبرنا بما هو لمصلحتنا، ويرمينا بعنف على مساحة مقولبة من الأنظمة. إنّ ادعاء هيئة الإذاعة البريطانية بالشمولية وفقاً لمقولة إنّ "الآخرين يستطيعون إعلام بعض الناس كل الوقت، أو كل الناس بعض الوقت. أما نحن فقط نستطيع إعلام كل الناس كل الوقت"، هو في الحقيقة قناع لشكل مميّز خاص بها من الأبوية. لقد لخص معناه الحقيقي بصدق أكبر اللورد ريث (Lord Reith)، أول مدير عام للهيئة: "يذكر لنا أحيانا أنّنا فيما يبدو مزمعون على إعطاء الجمهور ما نعتقد أنّهم يحتاجونه وليس ما يريدونه، لكن القليلين يعرفون ما يريدون، وأقل منهم كثيراً يعرفون ما يحتاجون".[٣]

إذن، ما الذي يجب عمله بشأن كل هذا التوظيف غير المبرر للعاملين والكلف الإضافية والإعلان المحتكر والأبويّة في وسائط الإعلام المحمية من الدولة؟ حسب وجهة نظر العاملين في السوق، "إنّ منظور هيئات البث بأنها تلعب دور الأمناء على المجتمع يجب استبداله بمنظور مفاده أنهم مشاركون في السوق".[٤] لم يعد التنظيم العام الاحتكاري لوسائط الإعلام مبرراً. إنّه نوع من الاشتراكية التي انتهى زمنها. وطالما أنّ الاشتراكية تعتبر تحولاً مؤقتاً على الطريق من الرأسمالية إلى الرأسمالية، فإنّ الهدف العريض للسياسة في مجال وسائط الإعلام يجب أن يكون قصم ظهر الاشتراكية من خلال تطوير نظام منافسة مستند إلى عوامل السوق، يوفر للقراء والمشاهدين والمستمعين أكبر عدد ممكن من خيارات مصادر التزويد، وبالتالي يعاملهم على أساس السيادة، وعلى أنهم أفضل من يحكم على مصالحه الخاصة. وفي حين أنّ بث الخدمة العامة يدخل الدولة في ترخيص مؤسسات البث المفضّلة وحجب فضاء البث عن أولئك الذين لا تشاركهم القيم والمبادئ، فإنّ الأسواق تخصص مصادر المعلومات من خلال لعبة تنافسية. وهذه اللعبة، كأي لعبة أخرى، قد لا تنتج على الدوام نتائج عادلة، لكنها على الأقل محصنة ضد السيطرة الحكومية. إنّ أفضل مضاد لصلاحيات التمويل وللرقابة العشوائية لوسائط الإعلام المحمية من الدولة هو نظام توزيع الحصص الذي يقوم على أساس غير شخصي وحساس للمستهلكين، ما تتصف به تنافسية السوق. وفي مجال الاتصالات، كما هو الحال في غيره، تكون السوق التنافسية إكسير الحياة. إنّها آلية غير مسبوقة ، من خلال التجربة والخطأ، لاستكشاف ما يريده المستهلكون، وكيفية تلبية تلك الرغبات بأقل كلفة ممكنة، وما إذا كانت الأفكار والأذواق الجديدة والباعثة على التحدي ستلفت انتباههم.

لهذا الإدعاء عواقب راديكالية في الحياة العملية. يجب أن يصبح بث الخدمة العامة أكثر تقشفاً ومنافسة وكفاءة، وإذا ما أريد له البقاء على المدى الطويل (ليبراليو السوق منقسمون بشأن ضرورة بقائه) يجب خفضه ليكون واحداً ضمن عدد

كبير من المتنافسين للحصول من المواطن على الدولار أو الليرة أو المارك أو الجنيه. يجب تشجيع القنوات الإذاعية والتلفزيونية الجديدة العاملة تحت مظلة القطاع الخاص. ويجب خصخصة مرافق البث تدريجياً كما أن منح عقود الإمتيازات (franchise contracts) للشركات المستقلة يجب أن يتم وفق عطاءات تنافسية. وبدلاً من قيام الحكومة بتخصيص موجات ترددية إلى مستعمليها الذين يتم اختيارهم بعملية سياسية، يجب أن يتم تخصيص مساحات الطيف الترددي من خلال التأجير أو البيع أو المزاد بالسعر الدارج لها في السوق. أما أصحاب الرخص الحالية، فيمكن منحهم حقوق وضع اليد بالنسبة لموجات التردد الخاصة بهم. وبعد ذلك المنح الأولي، فإنّ أصحاب الرخص والراغبين في الحصول عليها يتمكنون من بيعها وشرائها بحرية.[٥] طبقاً لكثير من ليبراليي السوق في بريطانيا، يجب أن يجري إلغاء تدريجي لرسم ترخيص هيئة الإذاعة البريطانية واستبداله برسم اشتراك. ويجب رفع جميع القيود على القنوات والبرامج المتاحة مقابل دفع مبلغ محدد، ليس فقط على البث بالكوابل، وإنّما كذلك على عمليات البث الأرضي وعبر الأقمار الصناعية. ويجب تشجيع مد أوسع لأنظمة البث بالكوابل وتشجيع أنظمة التوزيع المتعدد النقاط للأشرطة المرئية (MVDS-multipoint video distribution systems) التي تستخدم ترددات الموجة الصغرى (موجة كهْرطيسية) (microwave) لإيصال الصور. يقال إنّ وسائط الإعلام من مثل هذه الأنواع المستندة إلى الاشتراك تتمتع بطلب عال لأنّها تقدم خيارات أكبر بسبب الصلة المباشرة بين الجمهور ومؤسسات البث تعاقدياً ومالياً. بشكل عام، يجب إدخال نظام برمجة ذي "لمسة ناعمة".

كذلك يجب أن يُضمّنَ الإعلان في سياسة البث بشكل أكثر شمولاً. ويجب إلغاء النظم التي تحد من الإعلانات وتتطلب كمّاً أدنى من البرامج غير الترفيهية. إنّ ليبراليّي السوق ينحوّن جانباً النقد التقليدي للإعلانات في أنّها تستدرج توقعات لا يمكن تلبيتها، وأنّها نتاج منافسة مهدرة بين شركات كبيرة، وأنّها توجد حواجز في وجه المشاركة وتعزز الاحتكار، وبالتالي فهي تكبح تنافسية السوق.[٦] إنّ الإعلان لا يعمل ضد التنافس؛ إنّ الأرباح هي التي تؤدي إلى إنفاق إعلاني متزايد وليس العكس. ولمّا كان الإعلان يعمل على خفض الكلف الأخرى للتسويق وتكاليف الإنتاج (بسبب الإنتاج ضخم الحجم)، فإنّ الإعلان يؤدي أيضاً إلى تخفيض الأسعار دون أي تدهور قابل للحصر كمّاً بالنسبة لنوعية الخدمة المقدمة. ويعتبر الإعلان أيضاً وسيلة فاعلة في توفير خدمة تلفزيونية وإذاعية "مجانية". وعلى أي حال، الحقيقة هي أنّ الإعلان أصبح عملاً تجارياً كبيراً. في بريطانيا، على سبيل المثال، يزيد حجم الإنفاق سنوياً عن ٥,١ مليار جنيه إسترليني على جميع أشكال الإعلان، وينفق ثلث هذا المبلغ على الإعلانات التلفزيونية. لقد نما الإنفاق السنوي على الإعلانات التلفزيونية بمعدل متوسط نسبته ٥,٦ ٪ منذ العام ١٩٧٠. والإعلان التلفزيوني في الولايات المتحدة الأمريكية هو الأكثر تطوراً، ويبلغ حوالي ٠,٥٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أي ثلاثة أضعاف معدل الإنفاق في أوروبا الغربية، و٤٠٪ أكثر

مما هو الحال في بريطانيا. إنّ كثيرين من ليبراليّي السوق الأوروبيين يدعون لردم هذه الفجوة. وحسب وجهة نظرهم، فإنّ وجود سوق إعلانية حرة وتنافسية هو أمر ضروري بما أنّه هو فقط يضمن أنّ سعر الإعلان يحدده الطلب وليس وفق قرارات تصدرها لجان مكونة من بيروقراطيين.

خلاصة الأمر، إنّ ليبراليي السوق يصرون على أنّه يجب تشجيع نظام وسائط الإعلام ودفعه لسلوك طريق سياسة السلعنة (commodification). ويجب أن يصبح نظاماً أكثر تنافسية وأقل تكلفة، وأن يتعشق إزالة قيود التنظيم والرقابة. وفي مجال البث، يجب أن يرغم على إدراك عدم صحة ادعاء نظام بث الخدمة العامة القديم بعدم وجود سعة كافية لطيف ترددات الإذاعة ليسمح بمزيد من القنوات الإذاعية والتلفزيونية. وطبقاً لكثير من رجال السوق المستقلين –وليسوا وحدهم على هذا الاعتقاد– نحن على عتبة ثورة تكنولوجية لصالح الوفرة التقنية، وهي من الأهمية بما يماثل حلول آلة الطباعة محل الكتابة اليدوية. إنّ نمو وسائط إعلام جديدة، وبخاصة تلفزيون الكوابل والتلفزيون العامل بطاقة قليلة، وخدمة التوزيع متعدد النقاط، وأشرطة التسجيل وأجهزة تشغيل الأسطوانات المدمجة، والبث عبر الأقمار الصناعية، والاندماج بين البث والاتصالات عن بعد، يجعل نموذج بث الخدمة العامة معرضاً للسقوط تماماً كمثل أحد المشاة مختبئاً تحت مظلة وسط ضباب اسكتلندي. إنّ التقنيات الجديدة تضعف وضع الحماية التي يتمتع به البث الحكومي، فالمزايا التي يحصل عليها بدأت منذ أوائل القرن العشرين عندما عمدت الحكومات إلى التعامل مع البث على أنّه صناعة ناشئة تحتاج للرعاية لا لإضافة الأعباء عليها. كان البث آنذاك مغرقاً بالمشاكل الفنية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، مثلاً، ظهر التنظيم الفدرالي الخاص بالبث عبر الراديو، نابعاً من الفوضى الفضائية والازدحام المحيطين بعملية الاتصالات من السفن في عرض البحر إلى البر. في ذلك الوقت أيضاً كان البث عملاً يشق طريقه بجهد، وكان مستقبله غامضاً جداً. وكان لا يزال هناك ارتباك ظاهر حول طبيعة الطيف الكهرومغناطيسي، واستخداماته المحتملة، ومدى قابليته للتقسيم، وقدراته على التطور. كانت الترددات الإذاعية الخالية من التداخل الكثيف لإشارات البث تعتبر قليلة وشحيحة التوفر. وجهدت الشركات التي دخلت مجال البث منذ البداية لضمان حماية الحكومة لاستثماراتها وللموجات الترددية المخصصة لها. وكان السياسيون قلقين حول احتمالات نفوذهم، والمستمعون أقليّة، وكان المعلنون سيئي التنظيم وغير واثقين من المردود. كما أنّ النقص النسبي في القنوات شكل قناعة لدى الحكومات بضرورة ادخار هذه القنوات من أجل الاستخدام العام، ولكنّ هذا في الحقيقة **أوجد** ندرة في الطيف الترددي. لقد أعطيت الحوافز إلى أصحاب رخص القنوات للتصرف كاحتكاريين. لذلك، أدى النقص الحاصل في الطيف الترددي إلى إيجاد خطط للاقتصاد في تخصيص الطيف على أسس غير تجارية.

يقول العديد من ليبراليّي السوق إنّ التقنيات المعلوماتية الجديدة تنسف تلك الخطط والمزايا. فالتقنيات الجديدة توضح جليّاً أنّ الندرة ليست حقيقة موضوعية، وأنّ

السياسة، وليست الفيزياء، هي ما ينتج نقصاً في الترددات. إنّ التقنيات الحديثة توفر طيفاً كافياً لزيادة هائلة في عدد القنوات، وبالتالي تعطي المستهلك مجالاً أكبر للاختيار النوعي، ومن ثمّ إمكانية حلّ التقسيم المألوف بين النشر والبث من خلال تسهيل المنافسة السوقية في المجالين. وكثيراً ما تجري مقارنة تاريخية مع مجال النشر. إنّ إبطال احتكارات الخدمة العامة يكون مؤشراً على أنّ البث (والاتصالات عن بعد) قد وصلا أخيراً مرحلة النضج، تماماً كما حصل بالنسبة للصحافة والنشر بعد قرون عدة من تشريعات الدولة ورقابتها، إلى أن تمكن المجتمع المدني أخيراً من مقاومة هذه القيود وتحطيمها من الأدنى. هذه المرة، سيسمح لنا تحطيم احتكارات الخدمة العامة **من فوق** أن ندخل أخيراً عصر "حرية الصحافة" الذي يشمل ليس الكتب والدوريات والصحف، التي كانت نسبياً وسائط الاتصال البدائية في بداية العصر الحديث، فحسب، وإنّما وسائط إلكترونية أكثر تعقيداً مثل التلفزيون والراديو والأنظمة المتقدمة للاتصالات عن بعد. ويؤكد بعض ليبراليّي السوق على الطرق التي يزيل بها استخدام نظام الكوابل القيودَ على الطيف الترددي.[٧] ويتحدث آخرون عن "باقة خصبة عالمية من البرامج" (ميردوك) تتكوّن من مخازن لا متناهية تقريباً من البيانات والمواد التعليمية والترفيهية والمتصلة، من خلال شبكة ألياف ضوئية، مع أجهزة حواسيب عن بعد، وكل ذلك بقدرة كاملة للتفاعلية. ويوجد بَعْدُ آخرون ، وبخاصة أولئك الذين تجتذبهم الحتمية التكنولوجية، ممن يتوقعون قدوم عصر "تخدم فيه تقنيات الاتصال لتوسيع حرية الإنسان في كل مكان، لتوجدَ حتماً مجلساً للشعب".[٨] ويتفق الجميع على أنّ قوى السوق و"دولارات الإعلانَ" وليس وحدات "التردد"[٩] هي الآن الجهات الرئيسة التي تقرر حجم التلفزيون والبث المتوفر للمستهلكين.

نماذج من فشل السوق

> إنّ فكرة السوق ذاتي التكيّف تضمّنت طوباوية مطلقة. مثل هذه الفكرة لا تدوم لأية فترة زمنية دون إبطال الجوهر الإنساني والطبيعي للمجتمع.
>
> **(Karl Polanyi, 1944)**

أصاب معارضي فكرة تحرير السوق، وبخاصة أولئك الذين يميلون إلى اليسار سياسياً، ذعرٌ مبررٌ من هذه المقترحات التي تتصف انتقاداتهم لها بعاطفية شديدة. إنهم يقولون إنّ هجوم ليبراليي السوق على السلبيات التي يذكرونها عن وسائط الإعلام المحمية من الدولة، من رفاهية زائدة، وتغليف النفقات، واحتكار الإعلان والأبوية، ما هو في الحقيقة سوى وصفة لـ "أمركة" وسائط الإعلام. هذا الهجوم ميثاق للمعلنين والشركات الكبرى –لميردوك، ومون، وماكسويل، وسبرينغر، وبيرلسكوني، ولاغارديير، وعمالقة آخرين في

عالم الإعلام (Mohn, Maxwell, Springer, Berlusconi, Lagardere). إنّه يعرّض بث الخدمة العامة للخطر. ويشير النقاد إلى التأثيرات المتردية لإزالة قيود التنظيم عن البث في إيطاليا، وبخاصة إلى نمو أشكال من البث التلفزيوني تعرف ب"تلفزيون النفايات" (TV spazzatura)؛ مثل برامج الترفيه–الإعلامي (infotainment) (قضايا جذابة في المحاكم تحولت إلى مقاطع تلفزيونية مفرطة في التنميق والغرابة)، وبرامج المسابقات المعلوماتية التي تستخدم التعري. وتم التأكيد على هذه النقطة على مستوى دول الاتحاد الأوروبي من قبل منتقدي إزالة التنظيم، فهم يقرون أنّ محاولة إيجاد تناغم بين سياسات الدول الأعضاء حول وسائط الإعلام، وإيجاد سوق أوروبية موحدة بما يتفق وبنود معاهدة روما سوف يؤدي حتماً إلى زيادة الفرص التي يتيحها السوق. لكنهم يصرون على أنّ هذا سيزيد كثيرا نسبة البرامج التجارية المستوردة وخاصة من المنتجين الأمريكيين الذين تنبع ميزتهم التنافسية (competitive advantage) من اقتصاديات الحجم المتوفر في سوقهم المحلية الموحدة، وكذلك من العمليات الصناعية للإنتاج وأساليب التسويق الاقتحامية التي طورتها الصناعة الأمريكية استجابة لتلك السوق.

أما في بريطانيا، حسبما يقول نقاد آخرون، فإنّ عبارات التطمين التي تطلقها حكومة حزب المحافظين حول الدور الخاص لهيئة الإذاعة البريطانية باعتبارها الحجر الأساس للبث البريطاني تناقضها مقترحات الحكومة المؤيدة لنظرية السوق. إنّ الحجر الأساس هذا سيجري تقليص حجمه، وستتم إزالة رسم الترخيص العائد له تدريجياً، وتخصيص عدد من ساعات بثه الليلي للتلفزيون التجاري، وتهيئة محطة راديو هيئة الإذاعة البريطانية للخصخصة. عندئذ سيجري تحويل الحجر الأساس قصراً إلى طريق الاشتراكات الجانبي (وهذا بوضوح سيؤدي مع مرور الزمن إلى الإضرار به لأنّ معظم القنوات الأخرى، عدا هيئة الإذاعة البريطانية، ستقدم خدماتها "مجاناً" بسبب وجود إيرادات الإعلان). والموقع الذي كان الحجرُ الأساس مستقراً فيه سابقاً سيتم ملؤه بأبراج وناطحات سحاب للبث التجاري –قنوات فضائية إضافية، قناة تلفزيونية خامسة، تطوير الخدمات المحلية متعددة القنوات من خلال الإرسال على الموجة القصيرة جدا وبالكوابل، وإيجاد قناة ثالثة إقليمية لتحل محل النظام الحالي لهيئة التلفزيون المستقل (ITV) تخضع لتنافسية سوقية أكبر. ويُدَّعى أنّ كل هذا سيدمر بث الخدمة العامة على الأرجح. إنّ نموذج هيئة الإذاعة البريطانية سيحول إلى منطقة ثقافية معزولة. وسترمى القيمة النوعية إلى ذئاب العمل التجاري. وحيث أنّ الخيارات المتعددة تعني خيارات اللغو المتعددة – التي تعرض كل ما هو غث وتافه من برامج رخيصة للألعاب، والبرامج المعاد بثها في وقت واحد عبر مجموعة من القنوات، وبرامج الترفيه المتواصلة التي تشبه في مضمونها الإعلانات التجارية– فإنّ "الخيارات الأكثر" ستعني وسائط إعلام أسوأ وليس أفضل. إنها ستعني بثاً يتصف بإنتاج برامج ذات كلفة متدنية مبنياً على

تكرار بث البرامج ذاتها والمسلسلات الطويلة وإعادة تغليف واسعة للمواد المتوفرة أصلاً. وبالتالي سيتم تحطيم أساس التميّز في ميادين بث الخدمة العامة في الراديو والتلفزيون، ولن يبقى هذا البث محور إعجاب العالم وحسده. إنه سيتدنى ليصل مستوى صحف الإثارة.

رد الفعل هذا – الذي تم تصويره إلى حد معين بشكل كاريكاتوري هنا– مبرر. وعلى الرغم من ذلك فإنه يضم فجوات تستدعي القلق، من ضمنها، الأقل ظهوراً ولكن من أكثرها تأثيراً، اعتمادها السري على بعض الكليشيهات البالية التي نشرتها نظريات "الثقافة الجماهيرية" في سنين مضت من القرن العشرين. إنّ الصيغ المحافظة لنظرية الثقافة الجماهيرية – المقدمة من قبل إيرنست فان دن هاج، وت.س. إليوت، و آر.بي. بلاكمور (Ernest van den Haag, T.S. Eliot, R.P. Blackmur) وغيرهم– ازدرت نشوء الثقافة الجماهيرية كعمل لمجموعة من الكوزموبوليتانيين (cosmopolitans) الذين لا جذور لهم ممن برعوا في استخدام المذياع ووسائط إعلام إلكترونية أخرى. واتهمت وسائط الإعلام ذات المنحى التجاري بأنّها قللت الاحترام تجاه المرجعيات الثقافية التقليدية، وأضعفت القيم المعتادة المرتكزة إلى العائلة والدين والمجتمع، واستغلت وخدعت مجموعات من المستهلكين السلبيين المستعدين لتصديق أي شيء.

وعلى جانب اليسار السياسي، فإنّ نظرية أدورنو–هوركهايمر (Adorno-Horkheimer) حول صناعة الثقافة قد اقترحت نموذجاً موازياً بشكل لافت للجزء الأخير من هذه المقولة.[١٠] فقد رأت المجتمعات الرأسمالية المتأخرة وكأنها عالقة بشكل أعمى في قبضة إنتاج السلع وتبادلها. والعالم يشبه هجمة لتعدين الذهب، والحياة كلها مركبة على قواعد تكافؤ تجبرها على أن تقارن وتحسب وتتعامل مع جميع السلع من خلال وسيط النقد الذي يكون آنذاك المقياس الموحد. إنّ صناعة الاتصالات الجماهيرية وفقاً لأدورنو وهوركهايمر تعزز توجهات كهذه من خلال تدمير التمييز بين الثقافتين الرفيعة والمنخفضة المستوى. وهي تخلف وراءها مساراً مدمراً لـ "البربرية المنمقة". فمنتجات صناعة الثقافة من الأخبار والترفيه توجه وتسحر زبائنها وتصيبهم بالغباء. إنّ قوة الرأسمالية الصناعية مبيتة في أذهان المستهلكين. والحياة الحقيقية تغدو غير قابلة للتمييز من الحقيقة التي تقدمها الصحف والأفلام وبرامج الراديو. إنّ صناعة الثقافة تنتج الخداع الجماهيري الشامل بكم هائل، وذلك بتشجيع الأفراد على التماثل مع وسائط الإعلام من أجل الهرب من ضَنك الحياة اليومية. فهي تجعلهم يعتقدون أنّهم على اطلاع وثيق بكل المستجدات، وأنّهم يعرفون ما يحدث في العالم، وأنّهم ناجحون وسعداء. ويساق الجميع عبر الترفيه إلى النسيان. ويهيمن الرضا الذي يتم التعبير عنه بالكليشيهات، وتنتشر الفردية الزائفة، ويشجع الأفراد على عدم ممارسة التفكير النقدي حول أي شيء. إنّهم ينسون المعاناة والظلم القابعين أمام عيونهم ويستسلمون لحمّى السعي وراء الذهب.

إنّ الخوف ذاته من حمّى السعي وراء الذهب يثير نقاد اليوم لفكر ليبرالية السوق، وبخاصة أولئك على اليسار السياسي. يركز هؤلاء النقاد على مزايا المحافظة على القلق القديم من مخاطر وسائط الإعلام الجماهيرية التجارية. وعلى خطى أدورنو وهوركهايمر، فإن المنهج النقدي في "الاقتصاد السياسي لوسائط الاتصالات الجماهيرية" (غارنهام) (Garnham)[١١] يحول الانتباه من، مثلاً، المفهوم حول وسائط الإعلام كأجهزة ايديولوجية **للدولة** (تبعاً لآراء الفيلسوف لويس ألثوسر Louis Althusser)، وهو ما يبدو مناسباً أكثر للتحليل النقدي لوسائط إعلام الخدمة العامة أو وسائط الإعلام التي تسيطر الدولة عليها.[١٢] وبدلاً من ذلك، فإنّها تصوّر وسائط الإعلام على أنّها إحدى مظاهر المجتمع المدني، أي بشكل رئيس كظاهرة **اقتصادية** ذات دورين أحدهما مباشر، من خلال إنتاج السلع وتبادلها وكأداة خلق قيمة إضافية، وآخر غير مباشر من خلال الإعلان، وذلك بتوليد قيمة إضافية في قطاعات أخرى من إنتاج السلع. إن هذا التحليل المتركز حول السلع يلتقط بشكل صحيح الأهمية العميقة لدفاع ليبراليّي السوق عن مبدأ "إزالة قيود التنظيم". إنّه يرى احتمال قيام نقطة تحول في الانتعاش الراهن لقوة وسائط الإعلام المستندة إلى السوق، وبخاصة في أوروبا. إنّه يستشعر بدقة أنّ حقبة بث الخدمة العامة تقترب من نهايتها. غير أنّ النظريات النقدية لوسائط الإعلام –التي تحجب **التوجهات للشلل الذاتي أو الحدود الداخلية** لأنظمة الاتصال المسلعنة غير وافية. إنّها تفشل في رؤية أنّ إنتاج الرأي وتوزيعه وفقاً لمعايير السوق ممكن فقط ضمن حدود ضيقة. إنّ وسائط الإعلام المستندة إلى عوامل السوق غير خالية من الندوب والمشاكل. لا يمكنها إيجاد التجانس بين جماهيرها وتهدئتها، ولا يمكنها الإيفاء بوعدها بـ "الحرية والاختيار بدلاً من التشريع التنظيمي والندرة". إنّ أسواق الاتصالات تنتج شللاً ذاتياً. إنّها **تنتج** بشكل منتظم تناقضات ومعضلات متأصّلة تخالف ادعاءاتها بالانفتاح والشمولية وإمكانية الوصول.

إنّ هذا القول حول نواحي فشل السوق يتطلب تفحصاً أدق. ويؤكد ليبراليّو السوق أنّ سوق اتصالات حقيقية تتطلب، في حدها الأدنى، أن يستطيع المستهلكون الأفراد تسجيل أفضلياتهم مباشرة وبفاعلية، وأن تكون للمنتجين القادرين والمستعدين لتمويل كلف إنتاجهم حرية فعلية للدخول إلى السوق. وطبقاً لاثنين من ليبراليّي السوق المؤثرين في أمريكا، فإنّ أسواق الاتصالات تتميّز بـ "ترويج المنافسة، وإزالة الحواجز المصطنعة للدخول، ومنع أية شركة مفردة من التحكم بالسعر أو التخلص من منافسيها، وبشكل عام تأسيس ظروف تسمح لسعر البضاعة أن يكون أقرب ما يمكن من سعر الإنتاج". كذلك، فإنّ أسواق الاتصالات تضمن أنّ "رضا المستهلك تعززه حرية الاختيار بالنسبة لسعر المنتجات وجودتها أو تنوعها".[١٣] المشكلة هي أنّ أسواق الاتصالات تفشل في الحالين في أن تنسجم مع معاييرها.

إنّ هذه الطروحات ليست مألوفة بالقدر الذي يمكن أن تكون عليه. فالمنافسة غير المقيدة لا تضمن بالضرورة حرية دخول المنتجين إلى الأسواق. هذه الأسواق

كثيراً ما تكون غير قابلة للتنازع،[١٤] لأنّ مستويات الاستثمار المطلوب للدخول إليها عالية جداً، أو تتضمن مخاطرة عالية نظراً لوجود مجموعات احتكارية أو تحالفات استولت على "الزبدة" في السوق. كما أنّ الأسواق أيضاً تكون أحياناً غير قابلة للتنازع عليها، لأنّ الشركات تكتشف أن تكرار إنشاء شبكات الإنتاج والبث والتوزيع يثبت أنه لا ينضوي على مردود كاف بالنسبة للتكلفة، وأنه قد يؤدي في الممارسة العملية إلى منافسة مدمرة، حيث يتم جر كل منافس إلى صراع يشبه قتالاً بين قطين مفترسين.

إنّ مثل هذه التوجهات نحو تركز رؤوس أموال وسائط الإعلام تعززها بوضوح سياسات السوق الليبرالية. وأحياناً ينتج عن "إزالة التنظيم" شكل من الرأسمالية السفاحة الساعية وراء الغنائم، من النوع "الذي اطلقته الثورات المخملية" في دول أوروبا الشرقية والوسطى.[١٥] وفي أحيان أخرى، كانت عملية التركز أقل دراميّةً، كما في إيطاليا، حيث التفكك البطيء لبث الخدمة العامة منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي زاد كثيراً من تركز ملكية وسائط الإعلام الجماهيرية.[١٦] وعلى الرغم من وجود ما يزيد على ٤٢٠٠ محطة راديو خاصة، و١٤٠٠ محطة تلفزيون حالياً هناك، فقد سمحت إزالة التنظيم لمجموعة بيرلسكوني (Berlusconi) أن توسع إمبراطورية فيننفست (Fininvest) التي تملكها أكثر. فهي تضم ملكية قنوات التلفزيون الوطنية الخاصة الرئيسة الثلاث (وهي تؤثر بقوة على الشبكات الأخرى من خلال تزويدها بالبرامج والإعلان والموظفين)، وشركة مربحة لإنتاج الأفلام، وصحيفتين وطنيتين، وإصدار مجلات، وشبكة راديو، وأضخم دار نشر إيطالية –موندادوري (Mondadori)– وقنوات تلفزيونية في فرنسا وألمانيا وإسبانيا. كما أنّ لفيننفست حصصاً في قطاعات التأمين وسوق الأوراق المالية والعقارات والإنشاءات. وهي تمتلك كذلك سلسلة متاجر وطنية ، ستاندا (Standa)، وحوالي ثلاثمائة دار سينما وكذلك فريقَ كرة قدم.

في إيطاليا، كما في أماكن أخرى، تسببت المنافسة في تآكل المنافسة؛ لأنّها أرغمت مؤسسات وسائط الإعلام على حماية نفسها من خلال أن تصبح مؤسسات قائدة في السوق تجاوزت الذين يودون منافستها بمراحل كبيرة. إنّ تركز رأسمال وسائط الإعلام من خلال المنافسة يتم توثيقه أفضل شيء في عالم نشر الصحف. إنّ القواعد الداروينية (Darwinian) في المنافسة ترغم الناشرين على ابتلاع منافسيهم، للتوسع من أجل توزيع رهاناتهم واستقرار إيراداتهم، ومن ثم للتوسع أكثر لدعم مصاريف التشغيل لديهم التي حدثت بفعل التوسع الأصلي. وفي فرنسا ما بعد الحرب، على سبيل المثال، عمل منطق التركز هذا لملكية الصحافة وللسيطرة من خلال المنافسة على تدمير الصحافة المستقلة التي سيطرت على نشر الصحف سنوات عدة بعد التحرير.[١٧] أوجدت "قوى السوق" سلسلة صحف ومجموعات صحافية، كما أنّ صحفاً في مدن وبلدات صغيرة بدأت تتدنى، وأرغمت مؤسسات

صحافية مستقلة على إعلان إفلاسها أو اشتريت وتم استيعابها. وتعرضت قطاعات التوريد ذات العلاقة (وبخاصة ورق الصحف ومعدات الطباعة ومؤسسات التوزيع) لضغوط احتكارية، كما أنّ وكالات الإعلان الاحتكارية حضنت الصحفَ التي كانت بشكل صريح غير مسيّسة، ما كان له تأثير سلبي على مصالح المنشورات الصغيرة ذات الصفة السياسية. وبشكل خاص، تعرضت الصحف ذات الالتزام السياسي للتدمير: من مجموع سبع وعشرين صحيفة سياسية يسارية ويمينية ومعتدلة في فترة التحرير، بقيت تصدر حتى العام ١٩٧٠ ثلاث صحف فقط.

كذلك المنافسة في صناعة الصحافة البريطانية أدت إلى تآكل المنافسة من خلال إرغام بعض المؤسسات على حماية أجنحتها بأن أصبحت مؤسسات قائدة في السوق. وكما أشار جيمس كاران (James Curran) وآخرون:[١٨] ثلاثة رجال –ماكسويل وميردوك وستيفنز– يتحكمون في بريطانيا بـ ٨٢٪ من مبيعات صحف يوم الأحد، و٧٣٪ من إجمالي المبيعات اليومية. وخلال فترة ما بعد العام ١٩٤٥، أصبحت الصحافة أشد اندماجاً مع القطاعات الأساسية لرأس المال الصناعي والمالي. وأصبحت ملكية الصحف إستراتيجية رئيسة تسعى من خلالها مؤسسات ضخمة للتفوق على منافسيها والتأثير على بيئة السوق التي تعمل فيها. لقد ساهمت الكلف المتزايدة وإعادة توزيع الإعلان في ما يقرب من تفتيت الصحافة الديمقراطية الاجتماعية القديمة.

إنّ هذا التآكل العام للمنافسة (بعكس الادعاءات المتفائلة للكثيرين من ليبراليّي السوق) لم يجرِ عكسه باستعمال تقنيات الحاسوب في إنشاء الصفحات وتقنيات إعداد لوحات الطَباعة، وآلات الفاكس وآلات الأوفست (offset) التي تستعمل الشبكة العالمية، ووسائل الإنتاج الجديدة الأخرى. إنّ تكاليف الدخول إلى قطاع الصحف مرتفعة وبازدياد مستمر. كانت كلفة تأسيس صحيفة **الإندبندنت** (*Independent*) ٢١ مليون جنيه إسترليني، وتم تعزيزها بقروض بثلاثة ملايين أخرى. ٥ر٢٢ مليون جنيه إسترليني تم استثمارها مبدئياً في صحف **تودَي** و**صندَي تودَي** (*Today, Sunday Today*)، وتم إطلاق صحيفة **ذا يوروبين** (*The European*) لصاحبها روبرت ماكسويل بميزانية مضغوطة قيمتها ٢٥ مليون جنيه إسترليني. إنّ هذا نمط نمو على صعيد عالمي. ففي كل مكان تجد التوجه نحو ملكية متقاطعة في وسائط الإعلام على مستوى عالمي، وتمثل نيوز كوربورَيشن (News Corporation) التي يملكها روبرت ميردوك، النموذج لعملية التكتل هذه (conglomeration). وتمتد ملكيات ميردوك في أربع قارات، وتشمل موجوداتٍ ضخمة موزعة على التساوي بين المجلات والصحف والكتب والأفلام ومحطات التلفزيون. وتشمل الإمبراطورية مجلات مثل **نيويورك**، **نيو وومَن**، **سِفنتين**، و**دليل** – المجلة ذات التوزيع الأكبر في الولايات المتحدة (١٧,١ مليون نسخة) (*New York, New Woman, Seventeen, TV Guide*)، وتتحكم شركة ميردوك بحوالي ثلثي الصحف الموزعة في مدن

أستراليا، وثلث التوزيع الوطني في بريطانيا. وعلى الرغم من أنّ الشركة أنشأت نفسها بالأساس على صحف الملخصات المثيرة، فإنّها تقوم بنشر صحف أرقى مثل **التايمز**، و**صندَي تايمز**، و**الأسترالي**، و**بوستون هيرالد** (*The Times*, *Sunday Times*, *The Australian*, *Boston Herald*) وتشارك في نشر **فايننشال تايمز**، و**ساوث تشاينا مورنينغ بوست**، (*Financial Times, South China Morning Post*). ولدى ميردوك مشاركات بعشرة شركات نشر من ضمنهم هاربر كولينز (Harper Collins). كما أنّ قناة سكاي (Sky) الفضائية التابعة لميردوك، وهي قناة بث فضائية لمشاهدي التلفزيون بالكوابل، تدعي أن بثها يصل إلى أكثر من ١٣ مليون منزل في اثنتين وعشرين دولة. واستخدمت الشركة في الولايات المتحدة الأمريكية ملكيتها في ستوديوهات أفلام توينتيث سنتشري فوكس (Twentieth Century Fox) وفي ست محطات تلفزيونية مستقلة لإطلاق شبكة تلفزيون فوكس (Fox Television Network) التي تنتج برامج تلفزيونية تعتمد أسلوب الإثارة مثل برنامج **قضية راهنة** (*A Current Affair*) (يتخصص في قصص رعب تبث في وقت الذروة تدور حول مجالسي الأطفال ومغامرات غرامية صاخبة خارج الزواج وحالات الموت الغامض)، وبرنامج **ذا سمبسونس** وبرنامج **دي. إي. إيه**. (*The Simpsons, D.E.A.*). كما تتحكم الشركة بمكتبة كبيرة من الأفلام السينمائية، من ضمنها أفلام ضخمة النجاح مثل **غرباء** و**شرنقة** (*Aliens, Cocoon*) وحقوق النشر المتزامن مسلسلات محبوبة مثل **ماش** و**إل. أي. لو** (*M*A*S*H, L.A Law*). إنّ قناتها ١٠٨، سكاي بالكوابل (Sky Cable)، التي ستوفر خدمة تلفزيونية بواسطة بث القمر الصناعي إلى المنازل في الولايات المتحدة وكندا قد خطط للبدء بها في عام ١٩٩٣.

تشكلت إمبراطورية ميردوك –التي تعتمد اللغة الإنجليزية في كل أمورها– بشراء أنظمة اتصالات محلية ثم الربط فيما بينها على صعيد عالمي، وتبلغ موجوداتها ١٣ مليار دولار أمريكي. وفي عام ١٩٨٧ حققت نيوز كوربوريشن (News Corporation) أرباحاً قدرها ٥٦٠ مليون دولار من إيرادات بلغت في مجملها ٣٫٥ مليار دولار. وتتجاوز ديونها الجارية مبلغ ٤٫٧ مليار دولار، بينما تزيد الفوائد المدفوعة سنوياً على ٦٠٠ مليون دولار. وعلى الرغم من كل هذا، يدير ميردوك المؤسسة العملاقة كأنّها شركة عائلية. لقد كان من بين أوائل من استوعب أنّ شركات وسائط الإعلام –التي هي تقليدياً شركات غنية بالنقد لكنها فقيرة بالموجودات– لم يتم تقييمها بما تستحقه وفق شروط السوق. وكان هذا هو العامل الذي ساعده وأقرباءَه على امتلاك نصف الأسهم، علماً بأنّ معظم عمليات شرائهم تمت من خلال الاقتراض وبيع الموجودات.

إنّ تعلّق ليبراليي السوق الشديد بمعبود "السوق" لا يقلل من اتجاهاتها الاحتكارية وحسب، بل إنّ هنالك أيضاً شواهد تناقضه من حيث أنّ المخاطر

العالية والكلف المرتفعة للدخول تثبط أحياناً من عزيمة جميع المنتجين المحتملين الراغبين في دخول أسواق الاتصالات. فالأسواق ليست غير قابلة للتنازع عليها فقط، ولكنّ جميع المستثمرين (المحتملين) **يتخلّون** عنها أحيانا. وكما بيّن كينز (Keynes) في كتابه **الطريق إلى الازدهار** (١٩٣٣) (*The Means to Prosperity*) وفي الفصل الثاني عشر من كتاب **النظرية العامة للتوظيف والفائدة والمال** (١٩٣٦) (*The General Theory of Employment, Interest and Money*)، تعمد تنافسية السوق على توليد عدم الثقة والتردد بين المستثمرين. إنّ نزوع الشركات للاستثمار في حقل الاتصالات يعتمد دوماً على التوقعات حول أحوال السوق المحتملة في المستقبل. وتجد تلك المؤسسات عادة أنّه من المستحيل توفير ضمانات لها مصداقية كاملة حول الظروف المستقبلية، وربما أنّها، بالنتيجة، غير راغبة في استثمار رأسمالها، أو أنّها، لصعوبة إرضائها وكأنها مصابة بالخجل، قد تستثمر بحذر وبنتائج تفتقد للمساواة. وعلى سبيل المثال: إذا كانت كلفة وحدة توفير خدمات الهاتف إلى منطقة ريفية نائية أعلى بكثير من المناطق الحضرية ، وإذا كان هدف المؤسسات تقليل المخاطر وتعظيم الأرباح، عندئذ ما لم تكن المؤسسات على يقين بالكامل أنّ المشتركين الريفيين مستعدون لدفع مبالغ أعلى بكثير من نظرائهم الحضريين – وهو يقين غير متوفر لدى المؤسسات، نظراً لمعاناتها من "معلومات غير مكتملة" – فإنها قد تكون غير راغبة، بسبب "قوى السوق"، في تزويد المستخدمين في الريف بخدمات هاتفية جديدة أو مماثلة.

إنّ "أزمات الثقة التي تبتلي الحياة الاقتصادية للعالم الحديث" (يقول كينز)[١٩] ناتجة عن عدم اليقين العميق وانعدام الرؤية البعيدة الذين تولدهما "الأسواق الحرة". ثمة حالة تمثل هذا هي عدم استعداد المستثمرين الرأسماليين لتمويل المشاريع الجديدة التي تتعلق بخدمة النص المقروء على التلفزيون (videotext). هذه الخدمة متوفرة في بعض الدول باسم بريستل (Prestel) في بريطانيا، وتيليدون (Telidon) في كندا، وبيلدشيرمتكست (Bildschirmtext) في ألمانيا، فقط على نحو غير سلس للإستعمال، ضمن مجموعات مغلقة بسبب عدم وجود استعداد لدى مستثمرين خاصين أو معلنين أو حكومات لتحمّل المخاطر المرتبطة بإتاحة هذه الخدمة للجمهور على نحو واسع. وبسبب العوائد المنخفضة نسبياً على الاستثمارات الضخمة المطلوبة لتأسيس البنية التحتية، نجد أنّ رأس المال الخاص يتوجه إلى أماكن أخرى، أو ينتظر تدخّلَ الدولة التي تُدخِلُ دافعي الضرائب في تحمل كلفة نظام التوزيع. في هذه الأثناء، تجني الشركات الخاصة الأرباح من بيع الأجهزة ومن التطوير اللاحق للأسواق في مجال سلع الإستهلاك ذات الحياة الطويلة مثل أجهزة فك شيفرة التيليتكست.

في فرنسا، بالمقابل، أتيحت للمرة الأولى في العالم خدمة فيديو تكس، تليتل/ مينيتل (Teletel/Minitel)، المعتمدة على الرسوم البيانية من خلال دعم فعال من

هيئة الاتصالات الحكومية الفرنسية (DGT).[٢٠] بداية، تم تزويد الأجهزة الخاصة بهذه الخدمة إلى الجمهور مجاناً في محاولة لتعميم الخدمة ليس على التجار والمحترفين فحسب، وإنّما كذلك على المستخدمين المنزليين والمواطنين الآخرين. وتضم مينيتل الآن نحو ١٢٤٠٠ رمز خدمة، يتم الدخول إليها بدفع مبلغ قليل (اشتراك شهري ورسوم حسب الاستعمال)، وبسهولة من خلال النظام العام للهاتف. وتمكن الخدمة المستخدمين من البحث في دليل الهاتف، وحجز بطاقة قطار، والشراء عن بعد، وتحويل الأموال، وتعلم لغة أجنبية، واستلام الأخبار وإرسال الرسائل البريدية أو ترتيب موعد لقاء. وتواجه هذه الخدمة صعوبات من ضمنها عدم وجود فاتورة تفصيلية للدخول للخدمات المحددة (هذا بالتالي، على سبيل المثال، يقود إلى شكاوى من قبل بعض الآباء بشأن فواتير مرتفعة يسببها أبناؤهم) بالإضافة إلى أنّ هذه الخدمة غير مستخدمة بالدرجة الكافية، من قبل فئات المواطنين الأقل ثراء ونفوذاً الذين استهدفتهم خصيصاً (مثل العمال، والمتقاعدين، والفئات الدنيا الجديدة). وتستخدم مينيتل أحياناً داخل المؤسسات من قبل الإدارة للتحكم الأفضل بموظفيها تحت عنوان "الاتصالات المحسنة". وعلى الرغم من هذه الصعوبات، نجح مؤيدو النظام في إيجاد أعداد ضخمة من مستعملي أجهزة المينيتل (تم تركيب أكثر من خمسة ملايين جهاز في مختلف أرجاء فرنسا). إنّ هذا النجاح يبرز الأهمية المستمرة للآليات **الخارجة من السوق** أو المنزوع عنها صفة التسليع في تطوير نظام اتصالات عامة من خلال خفض كلفة الدخول للمستخدمين والمنتجين، وبالتالي تجاوز التزويد المنقوص وغير العادل الذي تتعرض له تنافسية السوق بشكل مزمن.

إنّ ادعاء ليبراليي السوق أنهّ يحقق للفرد حرية الخيار الأقصى هو أيضاً مشكوك فيه. في الحقيقة إنّ تنافسية السوق غير المقيدة تعمد للعمل بقوة ضد خيارات مواطنين معينين، وبخاصة من الأقليّات أو من الغالبية المؤقتة أو غير الثابتة. إنّ محطات البث عبر الراديو والتلفزيون على سبيل المثال تعرف أنّ أفضل وسيلة لتعظيم حصة جمهورها هي التسابق للتوجه إلى الكتلة الرئيسة من المشاهدين بتقديم برامج ذات جاذبية جماهيرية ضخمة. وهذا يؤدي إلى تنوع غير كافٍ في البرامج وإلى ازدواجية لا فائدة منها لبعض أنواع من البرامج. وينخفض المستوى العام للبرامج نسبياً، وتزداد الإعادة فيها، ويصبح مسارها أكثر قابلية للتنبؤ مما يمكن أن يكون عليه الحال خلاف ذلك. وبشكل محتوم، تسيطر مؤشرات تقدير الجمهور، لكن مؤشرات التقدير لا تمثل بشكل واف آراء الأقليات العرقية والإقليمية، والمثليين والمثليات جنسيا، والخضر، وكبار السنّ، والاشتراكيين وأقليّات أخرى.

كذلك تميِّز مؤشرات المشاهدة ضد الأشكال غير السوقية من البرامج التلفزيونية الموجهة إلى الأطفال.[٢١] إنّ جداول البث على الشبكات التجارية الرئيسة الثلاث في الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، تكون محشوة في الصباح المبكر

من أيام الأسبوع، وفي ساعات ما بعد المدرسة، وفي صباح أيام السبت، بالبرامج مثل **مغامرات سميرف** (*Smurf's Adventures*)، و**فراغل روك** (*Fraggle Rock*)، و**بَغز بَني وأصدقاؤه** (*Bugs Bunny and Buddies*)، و**عائلة فلنتستونز** (*The Flintstones*)، و**دنيس المزعج** (*Dennis the Menace*) و**سلاحف النينجا المراهقة** (*Teenage Mutant Ninja Turtles*). الشخصيات الآلية (robots) وشخصيات سميرف، والأمراء الشقر ذوو البنى القوية، والأميرات ذوات الروائح الزكية، والدببة المكسوة بالفراء وفرق مكافحة الإرهاب، كل هذه تأتي وتذهب. إنها تتدافع وتنحّي بعضها البعض عن الشاشة كل نصف ساعة تقريباً مع تقديم عظات ضعيفة (ما تسميه الصناعة "رسائل ذات منحىً اجتماعي ايجابي" "pro-social messages") مثل "لا تتشاجر"، "احذر الغرباء معسولي اللسان"، "كن سعيداً"، "كن تلميذاً جيداً". كما تشارك تلك الأشكال كشخصيات مرخصة في مجال الإعلان عن المنتجات وما يرتبط بها من أمور ترويجية؛ إنّها سلع متصلة بألعاب المائدة (board games)، والمجلات الفكاهية، والألعاب، والأطعمة المصنعة من الحبوب، وأشرطة أفلام الفيديو وسلع أخرى تسوقها صناعة يبلغ حجمها عدة مليارات من الدولارات. وبفضل إزالة قيود التنظيم عن تعليمات السياسة المتعلقة بالأطفال في بداية عقد الثمانينيات، فإنّ برامج الأطفال المبثوثة على الشبكات الرئيسة الثلاث كثيراً ما تشبه الدعايات التجارية التي هي بطول برنامج تلفزيوني. ومنذ موت **كابتن كنغارو** (*Captain Kangaroo*) في أوائل عقد الثمانينيات، أضحت البرامج التعليمية اليومية المنتظمة للأطفال أثناء أيام العمل نادرة. إنّ التلفزيون التجاري لا يقدم منوعات مناسبة كافية من البرامج التعليمية والتثقيفية للأطفال عموماً فحسب، لكنّه فشل للسبب ذاته في تلبية مبدأ أنّ غالبية الرسائل التثقيفية الفاعلة هي المصممة لفئات عمرية محددة (مثلاً ٢–٤ سنوات، و٩–١١ سنة) بدلاً من توجيهها بشكل عام لجموع غير معينة من الأطفال. والسبب هو أنّ التلفزيون التجاري يعمل وفق نظام من المكافآت مستند بشكل رئيس إلى حجم الجمهور. ولما كانت القدرة الشرائية للأطفال أقل من تلك للكبار، يكون اهتمام المعلنين أقل بالأطفال إلا كتجمع مستهلكين غير مبلور. إنّ القاعدة الإجرائية الأساسية للتلفزيون التجاري تتسم بتمييز غير معلن، ولكنه بكل تأكيد مبني على السن: يجب عدم بيع العروض للمشاهدين، وإنّما يجب تسويق المشاهدين إلى المعلنين.

إنّ ضعف تمثيل جماهير معينة يظهر بوضوح في تشبيه هايك (Hayek) لذلك بظهور تدريجي لمر مشاة عبر حقل.[٢٢] فالمر، كما يشير هايك، قد يكون المنتَجَ غيرَ المخطط له لعديد من الخيارات الفردية. لكن ترديد قول هايك إنّ النتيجة تسهل رحلة كل شخص في الحاضر والمستقبل هو تجاوز لحقيقة أنّ بعض الأفراد غير معتادين على السفر على القدمين واحد بانتظام تلو الآخر كطريقة سكان أمريكا الأصليين (Indian file). إنهم يجدون المر غير مناسب لاحتياجاتهم، وغير مناسب للدراجات، وغير ملائم أو كثير التعرجات أو لا يمكنهم اجتيازه، لأنّ قدرتهم على المشي ضعيفة أو غير

موجودة أصلاً. إنّ ضعف تمثيل جماهير معينة هو ثغرة أساسية في وسائط الإعلام التي تسيرها السوق، وبخاصة باعتبار أنّنا كلنا ننتمي إلى هذه الأقليات أو تلك بعض الوقت، بينما ينتمي آخرون إلى أقلية ما طيلة الوقت. كما أنّ مؤشرات التقدير تفشل في قياس قوة تفضيلات وسائط الإعلام لدى المواطنين. فالبحوث حول الجمهور تقترح، على سبيل المثال، أنّه على الرغم من أنّ الصورة الاجتماعية التعريفية (profile) لمشاهدي برامج الشؤون العامة وهواة برنامج **دالاس** (*Dallas*) قد تكون متشابهة، فإنّ متابعي الصنف الأول هم أقل عدداً، لكنهم أكثر حماساً واندفاعاً في مناصرتهم لـ"برنامجهم". وفي ظروف التنافسية الصريحة في السوق التي تقودها مؤشرات التقدير ، فإنّ مشاهدي برامج الشؤون العامة سيجدون برامجهم حتما قد أوقفت أو أعيدت برمجة مواعيدها إلى فترة في منتصف الليل، أو صباح يوم الأحد. وسيضطرون لقبول أنّ هناك مشكلة رئيسة تتصل بتنافسية السوق هي أنها تضمن فوز البعض وخسارة آخرين.

إنّ تنافسية السوق غير المقيدة تعمل ضد خيارات المواطنين بطريقة أخرى. إنّ مشاركاتهم في سوق الاتصالات مكلفة، بحيث أنّ البعض قد لا تتوفر لديه الإمكانية المالية، أو لا وفر لديه يقدر على التخلي عنه. قال أ. جي. ليبلِنغ (A. J. Liebling) ذات مرة إنّ حرية الصحافة تقتصر على أولئك الذين يملكون صحيفة في السوق. وعادة ما يتعدى معظم ليبراليي السوق هذه المشكلة بإشارات بهيجة إلى "الازدهار المتنامي ووقت الرفاهية الأكبر والقدرة الأعظم على الإنفاق" لدى الجماهير.[٢٣] ويوضح أصدقاؤهم الأكثر حذلقة أنّ نظامَ اتصالات متعددَ القنوات مستنداً إلى السوق قد يزيد –بدل أن يقلل– من قدرات الاتصال لدى الأفراد الأقل حظوة في المجتمع المدني. في سوق اتصالات حر، تتمكن "جهات مفتقرة نسبياً" من شراء شرائح متواضعة من الحيّز أو الوقت الفضائي. ويقال إنّ هذا المنحى راسخ في مجال النشر، فعلى الرغم من أنّ دخول مجال النشر والطباعة يتطلب مهارة وكثيراً من رأس المال، فإنّ شراء حيّز في نشرة مطبوعة قائمة يكلف مبالغ أقل بكثير.[٢٤]

مثل هذه الادعاءات تتجاوز حقيقة أنّه في حقل الاتصالات، كما في غيره، يسلب تنافس السوق جيوبَ الفقراء. فالطلب الفعّال والاستعداد والقدرة على الدفع للوصول إلى الآراء التي يتم بثها عبر وسائط الإعلام تتفوق باستمرار على الطلب الحقيقي، والمحتمل، غير المدعوم بأي من موارد الزمن والمال والمهارة. إنّ تنافس السوق ينتج انقساماً متزايداً بين الأثرياء في المعلومات (نسبياً) والفقراء فيها، كما أنّ المواطنين ذوي الوظائف الدائمة والوفرة العالية في الدخل الذي يمكن التصرف فيه (وكثيراً ما يتوفر ذلك عبر شركاتهم الخاصة أو مؤسساتهم المهنية) يمكنهم شراء الحيّز والوقت في وسائط الإعلام، وأن يصلوا إليهما بشكل أفضل. كذلك يمكنهم الوصول إلى أدوات ومنتجات وخدمات جديدة في مجال الاتصالات – مقابس تلفزيونية متطورة قادرة على التداخل مع جهاز فك التشفير، لتعالج الإشارَات

المشفرة (encrypted signals)؛ أجهزة حاسوب شخصية مزودة بجهاز مودم (modem) [جهاز لوصل الحاسوب بالهاتف]، وأجهزة فاكس محمولة، وكاميرات مع آلات تسجيل (camcorders)، ومرافق عقد اجتماع تداول عبر الأقمار الصناعية (satellite conferencing)، وهواتف خليوية مرتبطة بقمرٍ صناعي، وآلات طباعة تعمل بالسمع، وأجهزة تلفزيون فائقة الصورة. وفي الوقت نفسه، هناك مواطنون آخرون، وبخاصة أولئك الذين يجدون أنفسهم محصورين في الطبقة الدنيا الجديدة التي تتطور الآن بسرعة في دول أوروبا الغربية ودول شرق ووسط أوروبا وفي الولايات المتحدة، مضطرون إلى الغرق أكثر في المديونية بعد شراءٍ بالتقسيط لطبق استقبال البث من الأقمار الصناعية أو لجهاز تلفزيون فائق الصورة، أو أنّهم أجبروا على استخدام وسائط اتصالات من المرتبة الثانية: اشتراك بسعر مخفض جداً في تلفزيون يشاهد مقابل الدفع ، برامج إذاعية وتلفزيونية منتجة برخص كونها مدعومة بالإعلان، نظام بريد متهافت، وجهاز الهاتف الموجود على بعد ثلاثة شوارع ويكون معطلا نصف الوقت.

هذه الأنماط من الخيارات ذات التوزيع غير المتوازي التي أنتجتها وسائط إعلام مُسلْعنة تتفاقم عند إذكاء تنافسية السوق بالإعلان. فالإعلان يشجع حدوث تحول عام من التغطية المتنوعة الى ترتيب (packaging) "خطوط الإنتاج" ضمن اطار "الترفيه الخفيف". والإعلان يحفّز نمو صحف زائفة مثل **بيلد أم سونتاج**، و**ناشونال إنكوايَرَر** (*Bild am Sonntag, National Enquirer*)، ويغذي تداول المجلات والصحف التى تحشى بالإعلانات، وتوزع من ثمّ مجاناً في محطات قطارات الأنفاق والمجمعات التجارية، أو في صناديق بريد المنازل في الضواحي السكنية. والاتجاه ذاته ظاهر في مجال التلفزيون، فالإعلان يضفي الصبغة التجارية على بنية البرامج ومضمونها. برامج معينة مثل **اكتشافات مذهلة** (*Amazing Discoveries*) يصبح من غير الممكن تمييزها عن الإعلانات. إنّ الإعلان يحول البرامج إلى خدم له. ولما كان نجاح أي برنامج يقاس بمقدار إيرادات الإعلان وحجم الجمهور، يكاد لا يكون هناك حيّز للتجربة الراديكالية أو الوقت الكافي للسماح لبرامج أو لممثلين غير عاديين (مثل مجموعة **مونتي بايثون** *Monty Python*) "بالعثور" على جمهورها. (في الولايات المتحدة، هناك استثناءات تكررت الإشارة لها مثل برنامج **عائلة والتون** (*The Waltons*) على شبكة سي.بي. إس. (CBS)، الذي استطاع أن يبقى، على الرغم من مؤشرات تقدير مبكرة ضئيلة، بسبب حملة استكتاب مستمرة، وهو ما يثبت هذه القاعدة). فالوضع يبدو وكأن الجداول الزمنية والبرامج يجري إعدادها فقط لإبراز الإعلان. ليس هناك وقت لتطوير أي شيء بعمق. ومن أجل لفت انتباه الجمهور، ولإفساح المجال للمجموعة التالية من الإعلانات، يجب تطوير نقاط البرامج بسرعة، ويجب خفض طول المدة الزمنية للّقطات، وجعل المقاطع الصوتية (sound bites) قصيرة بشكل استثنائي. كما يجري تفريغ السرد الروائي. إنّ الإعلان غير المقيد يساعد على نمو نوع من

البرامج سريعة الحركة التي يتم إنتاجها بسعر مخفض ("خليط الفضائيات")، ما هو واضح على قناة سوبر تشانل (Super Channel)، بمزيجها الباهت من مباريات كرة القدم الهولندية، ومباريات الغولف العالمية برعاية شركة الخطوط الجوية الكورية، وتكرار بث إعلانات وجبات "كيلوغز" الغذائية (Kellogg's) وجعة كلاوستالر (Clausthaler beer)، وأفلام استرالية من الدرجة الثالثة، وبرنامج **فليبر** (*Flipper*) وغيره من أفلام هوليوود القديمة المخزونة، ومباريات الهوكي على الجليد، ومباريات كرة القدم بين الجامعات الأمريكية، والنشرات الإخبارية والجوية برعاية شركات تجارية، بلغة إنجليزية بطيئة ومملة.

إنّ النقطة الرئيسة هي أنّ من يمول العازف يريد دائماً أن يختار اللحن الذي يود عزفه. إنّ الإعلان في وسائط الإعلام لا يضمن حرية الاختيار. "إنّ رجال الإعلان يطلقون النار، حيث البط أكثر كثافة" (أندرو نيل Andrew Neil)،[٢٥] لهذا السبب نجد أنّ الإعلان في الواقع يقيّد خيارات الاستماع والقراءة والمشاهدة، على الأقل لدى عدد من المواطنين، وهذا توجه ينطبق (حسبما أقرته لجنة بيكوك (Peacock Committee) في بريطانيا، والمحكمة الدستورية الألمانية الاتحادية)[٢٦] على مدى عريض من تقديرات السعر ومرونة الدخل فيما يتعلق بالطلب للإعلان. يعمل الإعلان لصالح المعلنين ورجال الأعمال وضد المواطنين. إنّه يمنح الإمتياز **لكلام الشركات** (*corporate speech*). وبما أنه يعمد إلى تضخيم الجماهير وتقليل الكلفة إلى الحد الأدنى، فإنّ الإعلان يضمن أنّ المادة التي تثير اهتمام فئة صغيرة من المواطنين ستكون متوفرة في أفضل الاحتمالات على نطاق محدود. إنّ الإعلان يقلل من تزويد البرامج التي تعكس "اهتمامات الأقلية" ، والمواضيع التي تحمل تحديات فكرية وجمالية، والمواد السياسية المثيرة للجدل التي لا تجذب جماهير ضخمةً، وبالتالي لا تحث المعلنين على فتح دفاتر شيكاتهم.

أنّ التوجه المؤيد لكلام الشركات هو أقوى ما يكون عليه في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعرضت وسائط الاتصالات على مدى العقود الثلاثة الماضية لما يقارب من طغيان صوت الشركات عليها.[٢٧] وفي تلك البلاد، تجد حجج المسوقيين لحقوق الكلام للشركات صدى في ثقافة ما زالت تحت تأثير سحر فردانية الحداثة المبكرة (individualism)، من النوع الذي أذكى الجدل حول "حرية الصحافة". وكثيراً ما يعتبر التكلم ممارسة فردية –أمراً طبيعياً مثل طبيب العائلة أو المزرعة الصغيرة أو المستثمر الفردي العصامي الجريء. ومن الغريب أنّ هذا التحيّز عزز القوة الدستورية للشركات الكبيرة التي استغلت التعديل الأول (First Amendment) [للدستور الأمريكي] الذي يغشّي البصر عن سلطة الشركات من خلال منع **الحكومة فقط** (الاتحادية أو في الولايات) من اختصار حرية الكلام. إنّ لغة الفردانية تُستخدَم لسحق الفردانية. لقد حل محل الفرد الذي يتحدث بحرية الشركات الفاعلة التي لديها نفوذ هائل في حقل المعلومات. والشركة العملاقة بين

مجموعة العمالقة الذين يروجون لمصالحهم هي تايم وارنر (Time Warner)، وهي تجمّع برأسمال قدره ١٨ مليار دولار. وتضم نشاطاتها في مجال وسائط الإعلام قنوات تلفزيونية متخصصة، وملايين المشتركين بخدمة تلفزيون الكوابل ، والعشرات من المجلات الوطنية، ودور نشر للكتب، وحصة كبيرة من تسجيلات الأغاني في أرجاء العالم. إنّ هذه النشاطات واسعة جداً، بحيث أنّ شركة تايم وارنر، وقد كلفت أحد صحافييها بكتابة رواية، تستطيع لاحقاً أن تطبع الكتاب وتسوقه عبر نادي كتب تايم وارنر، وتعرض مراجعة للكتاب في مجلاتها، ثم تنتج الرواية في فيلم سينمائي تحت طبعة تايم وورنر يكون بدوره مصدراً لمقالات تستعرضه في المجلات ومقابلات وقصص رئيسة في الصحف قبل بثه عبر تلفزيون تايم وارنر بالكوابل.[٢٨]

قد يكون مثل هذا التوجه مبالغاً فيه أحياناً من قبل ناقديه الذين يحذرون من "الاحتواء المنظم للوعي الإنساني ضمن كلام الشركات".[٢٩] وعلى غرار أدورنو وهوركهايمر، فإنّهم يشجبون العمل الإعلاني لكونه يعمم صوراً زائفة عن الوفرة والجدة وحرية الاختيار. ويقول النقاد إنّ إعلانات الشركات في الواقع تشجع الأفراد على الانغماس أكثر في مطحنة استهلاك السلع. ويتحول العمال إلى مستهلكين ينتجون من أجل أن يستهلكوا. كما يتم تشجيع النساء اللواتي هن الهدف الرئيس للإعلان على أنّ التسوق هو عملهن وأسلوب حياتهن. كذلك يروج الإعلان لتسلق السلّم الاجتماعي؛ ويصور ثقافة نادي المتوسط (Club Mediterranée) بين محدَثي النعمة (nouveau riche) على أنها جديرة بالاحترام، ويروج النرجسية التي تظهر في حمامات السباحة كما يروج الذوبان الباسم ضمن الجموع في السوبرماركت. الإعلان يميت عصب المجتمع المدني. إنّه يغوي المواطنين على استخدام بعض الأشياء ونبذ بعضها وإهمال أشياء أخرى. إنّ الرغبات الخاصة تخنق الروح العامة: لا أحد يكترث مطلقاً بشأن أحد سوى نفسه. استعمال اللغة البذيئة، اللاتفكير، البهرجة، والتبذير، كل ذلك ينتصر. والخلاصة أنّ الإعلان لا يشجع فقط الأفراد على الانغماس في سلع هم في الحقيقة لا يحتاجونها، بل إنّه أيضاً "يصنع منتجاً خاصاً به: المستهلك الذي هو دائماً غير قانع وقلق ومتوتر ومصاب بالملل. الإعلان لا يخدم للإعلان عن المنتجات قدر ترويجه الاستهلاك كطريقة حياة".[٣٠]

هناك شيء من الصدق في هذه الادعاءات. فالإعلان يروج فعلاً لاستهلاك منتجات محددة ويشجع على نشر "طريقة حياة استهلاكية". إنّه يحفز نمو ثقافة الدقائق الثلاث مرصعة بالشعارات المرئية والمقاطع الصوتية التي لا تكاد تدل على شيء: "سيارة شيفيت أكثر مقابل مبلغ أقل كثيراً"، "الكوكا هي الشيء"، و"وفر أكثر – يكون عليك شراء الأقل لاحقاً". يعمد المعلنون أحياناً إلى رواية حكايات ملأى بافتراضات تتصف بالتمييز الجنسي أو التحيز ضد المثليين أو القومية أو

العنصرية أو افتراضات عقائدية أخرى؛ الإعلان يروج لسلع قد تكون لها آثار محتملة مضرة بالبيئة؛ وهو يستغل بانتظام مصادر القلق عند الأفراد، ويفشل في إشباع الآمال والأحلام التي يحفزّها.[٣١] ومع ذلك، فإنّ النقاد الصارمين للإعلان –كما أيضاً الداعين له في المهن الإعلانية والتسويقية– يشتركون في الإقلال من صعوبة قياس تأثيرات الإعلان، كما يضخمون درجة فعالية مجالات قوته في جذب جماهير البالغين إليه.[٣٢] عند المقارنة مع جماهير البالغين المتسمرة أمام برامج الرياضة والأفلام الروائية والمسلسلات التلفزيونية الفكاهية (sitcoms)، وبرامج الاذاعة المفتوحة لردود المستمعين (talk-back radio)، نرى الذين يواجهون بالإعلانات أكثر تململاً ومللاً وشروداً. إنهم يفضلون خلال فترات بث الإعلانات أن يعدّوا الشاي أو يصبّوا مشروباً أو يتوجهوا إلى الثلاجة أو يؤدوا عملاً منزلياً ما أو يتنقلوا بين المحطات. وينتشر فهم الإعلانات على أنها "دعاية". وأقلية ضئيلة من الجماهير تتذكر الإعلانات التي شاهدتها أو سمعتها. وليس سبب ذلك أنّهم مغفلّون ثقافياً يواجهون مشاكل تتعلق بالذاكرة: معظم الأوقات لا يعتبر الأفراد البالغون أنفسهم أنهم مهتمون بتسوق المنتجات التي أعلن لها. وحتى لو كانوا مهتمين، فإنّ الإعلانات غالباً ما "تخطئ" أو "تتعدى" أهدافها. وكثيرا ما تخطئ الإعلانات في عملية الاتصال مع الجماهير؛ لأنّ تلك التي تخاطبها فعلياً هي في ميولها خلاف الجماهير المستهدفة أو المفترضة نظرياً.

لهذه الأسباب المختلفة، يفشل الإعلان بشكل متواتر، في تحقيق أنّ "الاستهلاك وسيلة حياة" من خلال التلاعب بقلوب المستهلكين وعقولهم وحواس ذوقهم. وتقر الشركات المعلنة بذلك ضمناً، إذ على الرغم من إغراقها للصحف والمجلات والراديو والتلفزيون بالإعلانات التجارية، فإنّ مصالح الأشغال نادراً ما تستثمر حصة كبيرة من موازناتها السنوية في الإعلان؛ وفي خططها التجارية الشاملة، نادراً ما تعلق آمالها على قوة الإقناع المفترضة للإعلان. إنّها لا تعمل وفق فرضية أنّها متكلمة بطنية (ventriloquist) قادرة على الحديث من خلال المستهلك حول نفعية المنتجات من أجل إدامة التبادلات في السوق بشكل أفضل. ومع ذلك، فإنّ وسائط الإعلام التي يمولها الإعلان تبقى غير متوافقة مع حرية الاتصال بين جمع المواطنين. ينزع الإعلان إلى أن يسحب من النطاق العام، بصمت وخلسة، **الآراء غير التجارية** وأشكال الحياة التي **لا علاقة لها بالسوق**. لا شك في أنّ بالإمكان طرح حجة جيدة، تجريديا، لصالح الإعلان باعتباره وسيلة مشروعة لنشر معلومات حول الأسعار وتوفر البضاعة والخدمات حاضراً ومستقبلاً. كذلك من المهم عدم الخلط بين الإعلان التجاري والأشكال الأخرى للإعلان. ويمكن أن يقال إنّ نهجاً منظماً للإعلانات السياسية التي تعطي جميع المتنافسين الجادين بالنسبة للمواقع الحكومية فرصة عادلة لإيصال وجهات نظرهم إلى الناخبين، يساعد على تداول الآراء بحرية، ما هو ضروري للغاية لنظام ديمقراطي.[٣٣] وهناك شواهد على أنّ الإعلان هو شكل متعدد الجوانب ومتحذلق للاتصال الاجتماعي. إنّه يوفر الأدوات

الرمزية، التي يكون بعضها غير مقصود من قبل المعلنين، من أجل تداول ومناقشة المضامين اليومية. إنّ الإعلان أحد أهم الوسائط لـ "تقديم واقتراح وانعكاس سلسلة لانهائية من الأحكام المقارنة الممكنة".[٣٤]

ومع ذلك، فإنّ للعمل الإعلاني لدى **الشركات** الميل السيء، في الممارسة العملية، لإعطاء نفسه اعتباراً عالياً، وللسعي من أجل دفن جماهيره المستهدفة في هرم من الكلام التجاري. إنّ المشكلة الرئيسة فيما يتعلق بالعمل الإعلاني للشركات هو أنّه يغذي الفرضية غير الديمقراطية بأنّ أسلوب حياة استهلاكية هو الحياة المثلى. لذلك، لا تقتصر أهمية ذلك على إعلانات معينة أو على فئات أو أصناف معينة من المنتجات. صناعة الإعلان تنشر فرضية أنّ استهلاك البضاعة المسوقة هو المؤشر الرئيس للهوية الاجتماعية. فالإعلان بهذا المفهوم عقيدة، رواية رئيسة (*grand recit*) (ليوتارد Lyotard). إنّه شكل خاص من لعبة لغوية (language game) مهيمنة (احتمالاً) وتعمل لحجب ظروف تشكيلها هي،وليس دائما بنجاح، إضافة إلى خنق تعددية ألعاب اللغة ضمن المجتمع المدني القائم الذي تزدهر فيه. الإعلان يقتات على القمامة. إنّه يحاول، وبشكل غير مبرر، أن يصادر كل لعبة لغة **معينة** أخرى، وأن يتغذى منها من خلال تمثيل ذاته كلعبة لغة شمولية أو عامة، غير قابلة للسؤال، وبالتالي بمعزل عن كل طوارئ الزمن التاريخي.[٣٥]

الفكرة الكلية التي يجب إبداؤها بشأن عبادة ليبراليّي السوق العمياء لتنافسية السوق هي التالية: لقد مضى منذ زمن طويل الوقت الذي كان يمكن الافتراض فيه بصدقية أنّ تنافسية السوق تضمن حرية الاتصال. فالتصور القديم حول "حرية الصحافة" الذي أعاده ليبراليو السوق إلى الحياة، عبق بذكريات زمن المنشورات المطبوعة بآلات طباعة يدوية، والصحف ذات الثمن البخس، والطبعات المحدودة لأطروحات أخلاقية أو علمية، والاعتقاد الواسع بأنّ تنافسية السوق غير المركزية علاج رئيس للاستبداد السياسي. منذ تلك الأيام، أصبحت أشكال الملكية والسيطرة داخل مؤسسات النشر والراديو والتلفزيون في القطاع الخاص على درجة كبيرة من التكامل واحتكار الأقلية والبيروقراطية. فالمؤسسات المالكة لوسائط إعلام متعددة التي تعمل عبر الحدود القومية وعلى نشر رسائل يحدَدُ شكلها ودفعها بفعل اللزوميات الاقتصادية للسوق، هي نموذج التطور السائد في القطاع الخاص للإعلام. إنّ هذا التوجه بحاجة ملحة للإعلان عنه طالما أنّ مؤيدي "حرية الصحافة" وجهوا نقدهم بشكل رئيس، تاريخياً، ضد القوانين التنظيمية التي تسنها **الدولة** لوسائط الاتصالات المستندة إلى السوق. واليوم، بالمقابل، على أصدقاء "حرية الصحافة" أن يدركوا أنّ **أسواق الاتصالات تقيّد حرية الاتصال** من خلال إيجاد حواجز ضد الدخول، والاحتكار والتقييدات على الاختيار، وبنقل التعريف السائد للمعلومات من مفهوم كونها منفعة عامة (a public good) إلى سلعة يمكن للقطاع الخاص الاستيلاء عليها. باختصار، يجب الاستنتاج أنّ هناك تناقضاً بنيوياً بين حرية الاتصال وحرية السوق غير المحدودة، وأنّ عقيدة السوق

الليبرالية حول حرية الفرد في الاختيار في سوق الآراء هي في الحقيقة تبرير لمنح الإمتياز لكلام الشركات ، ولإعطاء خيار أكبر للمستثمرين بدلاً من المواطنين. إنّه تبرير لقدرة الشركات الضخمة على تنظيم خيارات الأفراد وتقريرها، وبالتالي على **تنفيذ الرقابة عليها**، فيما يتعلق بما يسمعونه أو يقرؤونه ويشاهدونه.

إنّ ليبرالية السوق تحصن نفسها ضد هذا الاستنتاج لأنها تفهم "الرقابة"، على نحو ضيق جداً، على أنّها ممارسة سلطة **الدولة** الاحتكارية لكبح تبادل الآراء بين مجموعات مختلفة من المواطنين. ليبرالية السوق تفسر "حرية الصحافة" على أنّها نتاج صراع طويل بطولي من قبل المستثمرين الخواص لتحرير أنفسهم من واجبات وقيود ربما تسعى الحكومة أو "الجمهور العام" لفرضها. إنّها تتخيل منزلة حصرية تمنح "وسائط الإعلام" مزايا قوية ومحابية إزاء كل من لا ينتمون إلى هذه المنزلة. إنّ تدخل الدولة في نشاطاتها يُرى على أنّه عمل غير مبرَّر أو شر لا بد منه، على سبيل المثال في حالات الطوارئ عندما تُهدَّدُ سيادة الدولة، أو (كما في حالات الخلاف بشأن الإباحية أو العنصرية) عندما يطلب مواطنون معينون من الدولة أن تحاكم مواطنين آخرين بتهمة القدح أو التشهير أو بسبب تعبيرات "غير محتشمة". المشكلة هي أنّ ليبرالية السوق يضيع عليها أنّ الأسواق هي بنى معقدة يقوم من خلالها صانعو القرارات في الشركات بالعمل، بشكل منتظم، كمراقبين. إنّ تنافسية السوق تنتج رقابة السوق.[٣٦] والملكية الخاصة لوسائط الإعلام تنتج أهواءً خاصة. أولئك الذين يتحكمون بمجال إنتاج المعلومات وتوزيعها في السوق يحددون، قبل النشر، أي المنتجات (مثل الكتب والمجلات والصحف والبرامج التلفزيونية وبرامج الحواسيب) سيتم إنتاجها على نطاق جماهيري ، وبالتالي أي آراء ستحظى رسمياً بالدخول إلى "سوق الآراء".

في أوقات الأزمات، تنحو رقابة السوق هذه لأن تكون علنية. إنّ التحفظ و"الموضوعية" يفسحان الطريق لحملات مريرة وهجوم عنيف صريح ضد "أعداء" السوق. أما في الأوقات الطبيعية، فإنّ عمليات رقابة السوق أقل وضوحاً وأكثر خفاءً. والرقابة من هذا النوع ليست مؤامرة سرية لخداع أو غسل دماغ الجماهير الساذجة من أجل جني الربح و"إعادة إنتاج علاقات إنتاج رأسمالية"، ولكنها تنتج من حقيقة أنّ ناشري الرأي التجاريين قليلو الاهتمام بالأفضليات **غير السوقية** للقراء والمستمعين والمشاهدين. وبدلاً من ذلك، فإنّهم معنيون بشكل رئيسي بإرضاء طلبات الجمهور ضمن حدود تنافسية السوق. إنّ المستثمرين في وسائط الإعلام يوفرون خيارات بشكل مؤكد، لكنها تبقى دوماً ضمن إطار البدائل **المجزية تجارياً**. وتعمل الشركات على أساس أنّ تنافسية السوق هي البنية الدنيا بينما خيارات المواطنين هي البنية الفوقية. ويتم التعامل مع الأفراد على أنّهم مستهلكون يقودهم السوق، وليسوا مواطنين فاعلين لهم حقوق وعليهم واجبات. فالجماهير والقراء لا يقدَّم لهم، على سبيل المثال، خيار المشاركة كمواطنين في

القرارات التي تشكّل الإستراتيجية الشاملة للاستثمار والتسويق للمؤسسة، ولا أحدَ يسألهم هل يرغبون في تغيير أنماط الاستهلاك لديهم من خلال وقف أنماط غير مستدامة من النمو الاقتصادي. إنّ حديث ليبراليي السوق حول "الحرية والاختيار بدلاً من الندرة والتنظيم الرقابي"، يعني تحديداً ما يلي عند صياغته بلغة مبسطة: "إنّنا نفترض أنّ الاقتصاد الرأسمالي الذي يقوده السوق موجود وباق إلى الأبد. إنّه مشروع وقابل للحياة، إنّه حقاً أفضل نظام جرى ابتداعه لإرضاء طلبات الأفراد. إننا نقدم لك كل أنواع الخيارات طالما أنك أنت، أيها المستهلك، تتقيّد في خياراتك بالشروط المواتية لنا نحن، المستثمرين. وإذا لم توافق .. حسناً .. ذلك حظ سيء. لماذا لا تؤسس شركة خاصة بك؟".

الهوامش

[1] Rupert Murdoch, 1989: 4.

[٢] المصدر نفسه، ص:٢.

[٣] مقتبس من كتاب James Curran and Jean Seaton, 1988: 124.

[4] Mark S. Fowler and Daniel L. Brenner, 1982: 209

[٥] المصدر نفسه، ص:٢٤٢ وما يليها. دفاع كلاسيكي عن تخصيص الطيف الترددي عبر السوق تجده لدى R. H. Coase, 1952

[٦] راجع على سبيل المثال: Cento Veljanovski, 1988: 7

[7] Ithiel de Sola Pool,1983 , chap. 7.

[٨] Leonard R. Sussman, 1989a: 60 ، هناك توضيح أكثر للفكرة في كتابه.

[9] Mark S. Fowler and Daniel L. Brenner, 1982: 223.

[١٠] انظر: A. Huet et al, 1977 و Max Horkheimer and Theodor W. Adorno, 1969

[11] Nicholas Garnham, 1990.

[12] Louis Althusser, 1971.

[13] Mark S. Fowler and Daniel L. Brenner, 1982: 210.

[١٤] انظر أيضاً: J. S. Vickers, 1985.
W. J. Baumol, J. Panzar, J and R. D. Willig, 1982 و Robert Britt Horwitz, 1989.

[١٥] رسم كاريكاتيري في الجريدة الشيوعية اليومية **نويز دوتشلاند** *(Neues Deutschland)* في ألمانيا الشرقية يظهر مدحلة بخارية عجلتها الأمامية مشكلة من لفة ضخمة من ورق صحف مكتوب عليها أسماء أضخم أربع شركات نشر في ألمانيا الغربية، تندفع نحو قارب ورقي ضئيل عليه كلمة (شرق) في تجمع ماء بين الحصى التي رصف بها الشارع. عنوان الكاريكاتير هو: "سنريكم ما نعني بحرية الصحافة". هذا السيناريو طبق في المجر في أوائل عام ١٩٩٠ عندما استغل عملاق النشر الألماني شركة "أكسل سبرينغر فيرلاغ المحدودة" (Axel Springer Verlag AG) ثغرة قانونية للسيطرة على أربع صحف مجرية دون دفع فلس واحد. ففي ظل غياب تشريع مجري حول التصرف بالموجودات المملوكة من قبل الحكومة، أمنت الشركة موافقة الإدارة على تبديل أصحاب العمل. مدير عام شركة سبرينغر في بودابست، جوزيف باير (Jozsef Bayer)، أعلن عملية تولي السلطة كما يلي: "المجر في حالة فراغ قضائي. أما عندما يتعلق الأمر بالأعمال، لا يوجد فراغ في السلطة". مثل هذه التوجهات لا تنحصر بنشر الصحف. ففي المنطقة كلها، تعتبر الكثير من وسائط الاتصالات المرتبطة رسمياً مع النظام القديم سيئة السمعة. إن رأس المال المحلي لتحديث البنية التحتية للاتصالات قليل. وهنالك نقص حاد ومزمن في ورق الطباعة ومرافق النشر وفي الحواسيب. كما أن تقاليد الإبداع والاستقلال في الصحافة ضعيفة؛ والكثيرون من العاملين في مجال الإعلام يعرفون فقط فن إنتاج الدعاية. لقد أدى وقف الدعم المالي الحكومي إلى انهيار كثير من المطبوعات (المتخصصة والمستندة إلى مرافق العمل)، وإلى تشكل فراغ في وسائط الإعلام. في هذه الحالات تزدهر رأسمالية الغنيمة (booty capitalism)، ويعمل رأسمال وسائط الإعلام الغربية "كعازف لتشجيع الناشرين ومؤسسات البث وصانعي القرار للرقص على أنغام الأموال" . (فلاديمير بيستروف) (Valadimír Bystrov)، نائب رئيس سنديكات نوفينارو (Syndikat Novinaru)، مقابلة، براغ، ٢٠ تشرين الأول ١٩٩٠.

[16] Guiseppe Rao, 1990.

[17] J. W. Freiberg, 1981.

[١٨] جيمس كاران. في كتاب كاران وسيتون ١٩٩٧الفصل السابع.

[19] J. M. Keynes, 1960: 161.

[٢٠] التفاصيل التالية مأخوذة من ندوة قدمها Alain Briole، كلية ترينيتي – دبلن – أيرلندا، ٢٦ حزيران ١٩٩٠.

[21] Edward L. Palmer, 1988; Tom Engelhardt, 1986.

[٢٢] المثل الذي يضربه حول ممر المشاة يطوره Friedrich Hayek في فصل "العلمية ودراسة المجتمع" في كتابه (١٩٥٢، الفصل الرابع).

[23] British Home Office, 1988: 5.

[24] Ithiel de Sola Pool, 1983: 142-3.

[25] *The Late Show*, BBC, 20 November 1989.

[26] Peacock, 1986; Federal Constitutional Court, vol 73: 118 and 155ff.

[27] Warren Freedman, 1988; Herbert Schiller, 1990.

[28] Ben H. Bagdikian, 1989 .

[٢٩] شيلر،١٩٨٩، ص:٤٥ (Schiller)؛ وانظر أيضا هاوغ، ١٩٨٦ (Haug)، الذي يحاول "أن يشتق ظواهر جماليات السلع من أساسها الاقتصادي" ص: ٨. ويخلص إلى القول إن الإعلان هو خدعة رأسمالية مبنية على اكتساب ثقة الضحية؛ "من خلال خدمة الناس، لضمان خدمتهم هم (لرأس المال)، يأتي رأس المال بسيل لا ينتهي من الرغبات إلى الأجواء المفتوحة ... إنه يعطي فقط رضا وهمياً، لا يطعم وإنما يسبب الجوع"، ص: ٥٦.

[٣٠] Christopher Lasch, 1978: 72، حجة دالاس سمايث (Dallas Smythe) أن الوظيفة المركزية لوسائط الإعلام الجماهيرية ليست بيع حزم من الايديولوجيا إلى المستهلكين، وإنما تصنيع وبيع الجماهير إلى المعلنين Smythe, 1977, p. 3-21 .

[31] Fred Hirsch, 1976.

[٣٢] راجع: William Leiss, Stephen Kline and Sut Jhally, 1986 وMichael Schudson, 1984 خاصة الجزء ٣.

[33] Margaret Scamell, 1990; Kathleen Jamieson, 1986.

[34] Leiss et al: 247.

[٣٥] المعنى المعدل لمفهوم الايديولوجيا هذا مفصل في كتابي بعنوان **الديمقراطية والمجتمع المدني** (*Democracy and Civil Society*)، ص:٢١٣ – ٢٤٥.

[٣٦] Sue Curry Jansen, 1988a ، "ورقابة السوق وتقنيات المعلومات الجديدة"، ورقة مقدمة في المعهد التقني للندن الوسطى (Polytechnic of Central London)، ٢٦ تشرين الثاني 1988b.

التشريع الخاص بوسائط الإعلام واستقلاليتها

سيز جي. هيملنك
Cees J. Hamelink

النموذج الديمقراطي المثالي

أود استعمال مفهوم "النموذج المثالي" باعتباره يشير إلى الديمقراطية لا كحصيلة جاهزة ولكن كعملية اجتماعية. إن فكرة النموذج المثالي تطرح أننا نرى الديمقراطية كعملية تطورية وتثقيفية لا تصل إلى الاكتمال مطلقا. كذلك فأن فكرة النموذج المثالي تشير إلى أرضية مشتركة تسمح بتطبيق صيغ مختلفة تتجلى في الديمقراطية المباشرة أو التمثيلية أو الليبرالية أو الاشتراكية أو البورجوازية أو الشعبية. إنني أقول إن الديمقراطية هي تطلّع. إنها الحلم الطوباوي عن مجتمع يقوم فيه احترام للحقوق الإنسانية الأساسية لكل الناس مثل استحقاقهم للمساواة والحرية والأمن. إن هذه الحالة غير موجودة اليوم في أي مكان في العالم وتبقى الديمقراطية حاليا نموذجا مثاليا يستحق الطموح إليه.

أربعة متطلبات

إن هنالك على طريقنا نحو تحقيق النموذج المثالي الديمقراطي عدة متطلبات لا بد أن نلبيها بالنسبة للاعلام/الاتصال. في عام ١٩٤٨، تبنّت الجمعية العمومية للأمم

المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تفصّل مادته التاسعة عشر الحق الإنساني الأساسي في حرية التعبير وحرية امتلاك الآراء وحرية السعي للحصول على المعلومات وحرية تلقيها وحرية نقلها الى الاخرين. هذه العناصر الخمسة في المادة التاسعة عشرة حاسمة جدا بالنسبة للمتطلبات الأربعة التي أقترح طرحها عليكم.

المواطن المطّلِع

المتطلب الأول هو المواطن المطّلِع (the informed citizen). إن المواطنين يحتاجون إلى أن يعلموا بما يجري في مجتمع ما كيما يتمكنوا من المشاركة في عملية صنع القرار العام. وقد عبرت المادة التاسعة عشرة (من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) عن متطلب المواطن المطّلِع بنصها أن لكل الناس الحقَ في تلقي المعلومات والأفكار. وقد ضمّنت هذه الصيغة في العديد من الدساتير الوطنية والوثائق الأخرى حول حقوق الإنسان. وهو كذلك بند مهم ضمن الاتفاقية الأوروبية حول حقوق الإنسان والحريات الأساسية (European Convention of Human Rights and Fundamental Freedoms) التي تم تبنيها عام ١٩٥٠. وقد طورت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قدراً مهماً من الأحكام القانونية فيما يتعلق بالمادة العاشرة من الاتفاقية التي تتناول حرية التعبير وحق تلقي المعلومات. وتنص قرارات المحكمة أن لوسائط الإعلام الجماهيرية حقَ نشر المعلومات فعلا ولكن عليها كذلك مسؤولية "أن تنشر المعلومات والافكار حول مسائل تتعلق بالمصلحة العامة". ويتضمن هذا أن للجمهور الحقَ في تلقي مثل هذه المعلومات والافكار.

وقد حكمت المحكمة (في تفسير لها للمادة العاشرة) أن من الأساسي للمجتمع الديمقراطي أن يكون للناس الحقُ بأن يكونون "مطّلعين بشكل مناسب".

إمكانية الوصول إلى المعلومات العامة

إن متطلبا ثانيا يتضمن أن من اللزوم في المجتمع الديمقراطي توقع سعي المواطنين ايضا بشكل حثيث للتوصل إلى المعلومات حول الأمور المتعلقة بالمصلحة العامة. وينعكس هذا في ما توفره المادة التاسعة عشرة حول الحق في السعي للحصول على المعلومات. وتمشيا مع المفهوم الأساسي للنظام العالمي لحقوق الإنسان فإن لهذا الحق واجبا موازيا مرتبطا به. إن حق السعي للحصول على المعلومات يتضمن واجب تطوير سلوك ناشط في السعي للحصول على المعلومات. وهذا ايضا يعني حتما أن على من يتولون مسؤولية المحافظة على السجلات العامة ذات المعلومات المتعلقة بالمصلحة العامة أن يسهلوا كذلك وضع هذه السجلات في متناول المواطنين، أو الصحافيين نيابة عن مجموع المواطنين.

تكوين الآراء والتعبير عنها

تتطلب الديمقراطية أن يشارك المواطنون بشكل نشط في اتخاذ القرارات العامة. ونحو هذا الهدف، عليهم ان يشكلو آراء يعبرون عنها. وتنص المادة التاسعة عشرة أن للناس حقا محميا من أي تدخلات في أن يكون لهم آراء وأن يعبروا عنها. وهذا يتضمن متطلبا هو توفر تنوع من القنوات المستقلة للمواطنين كي يعبروا عن آرائهم أو أن يمكنوا الممارسين المهنيين في وسائط الإعلام من أن يعكسوا هذه الآراء. ومن الأساسي للمجتمع الديمقراطي وجود عملية حرة غير معاقة يمكن من خلالها تكوين الآراء والتعبير عنها وتحديها وتعديلها.

المواطن المتفاعل

لا يمكن للديمقراطية أن تستمر دون حوار. إنها تتطلب تبادل الآراء بين النظام السياسي والمواطنين ولكنْ كذلك بين المواطنين أنفسهم. تحتاج الديمقراطية إناسا يتحدثون إلى الحكومة وبين بعضهم البعض. إنها تتطلب التعبير عن الآراء والتشبيك ومجموعات الضغط والاحتجاج والمظاهرات. ويجد هذا المتطلب دعما في أمر آخر توفره المادة التاسعة عشرة، وهو حق نقل المعلومات الى الاخرين، وكان المقصود بهذا دعم التوزيع العام للأفكار والآراء بين المواطنين.

المتطلبات والحقائق

هل تقوم وسائط الإعلام بإعلام جماهيرها بشكل صحيح؟

فعليا تقوم وسائط الإعلام الجماهيري في كل مكان بتزويد جماهيرها، في المقام الأول، برسالات تجارية فهذا هو قلب سوق وسائط الإعلام العالمي وهو في حالة توسع. إن معدل الشخص الواحد من الانفاق على الإعلان في العالم كله يرتفع بشكل حاد! وتتضح الأهمية المركزية للإعلان في عدد الصفقات التي يعقدها المعلنون مع شركات وسائط الإعلام، فمن خلال عمليات تجارية مشتركة كما بين ديزني (مالك شركة الإذاعة الأمريكية) (Disney, ABC) ومكدونالدز، يزيد المعلنون الكبار من نفوذهم على سياسات التحرير. ومن الصيغ التي يزداد شيوعها في الإعلان التعتيمُ على الفرق بين البيع وبين عرض المعلومات من خلال "مقالات تحرير– إعلانية"(advertorials) أو "الإعلان– الإعلامي" (infomercials) أو الرسالات التي ترعاها جهات معينة.

وتقدم وسائط الإعلام "بنودا داعمة"، مثل الرياضة والترفيه والترفيه الإعلامي (infotainment) من أجل اجتذاب الجمهور نحو المعلنين، بنود الرياضة لأن من السهل إنتاجها وهي عظيمة الشعبية ومحايدة سياسيا، وطبعا ليس مجرد أية رياضة ولكن ألوان الرياضة المتفوقة فقط. متى كان آخر وقت شاهدتم فيه رياضة يقوم بها لاعبو كرة سلة على كراسي المقعدين؟

أطلق على وسائط الإعلام تسمية "أسلحة الإلهاء الجماهيري الشامل" (weapons of mass distraction) وهي فعلا توفر غمرا عالميا من الترفيه. إن كل الإلهاء الذي توفره وسائط الإعلام الحالية بكمية كبيرة قد يساعد على "تسلية أنفسنا حتى الموت" كما يقول نيل بوستمان (Neil Postman) ولكن هل يعلمنا بشكل صحيح عن أمور تتعلق بالمصلحة العامة؟ إن فيروس الترفيه هو من شدة العدوى بحيث أنه ينقل العدوى بشكل متزايد إلى عملية تزويد المعلومات التي هي أكثر جدية. وقد أصبحت نشرات الأخبار في العالم كله عروضا إخبارية وهنالك ميل عام لتقديم المعلومات بصيغة "الترفيه الإعلامي" الجذّابة.

وإذا قامت وسائط الإعلام عندئذ تقريبا بما يشبه الاستذكار اللاحق، بتقديم معلومات جدية إلينا عن أمور تتعلق بالمصلحة العامة، فإن كثيرا منها يصلنا عبر سلاسل سريعة وغير مترابطة من النبذ الإخبارية (news bites)، دون خلفية تاريخية أو منظور أو سياق، أو كخدعة بحتة. وان الطريقة التي ضلّلت بها وسائط الإعلام الدولية جماهيرها بإعطائها معلومات غير صحيحة عن حرب الخليج هي من الأمثلة المدلِلة على خداع كهذا. في كل الأحوال ستلاقي صعوبة كبيرة في أن تجد في معظم وسائط الإعلام هذه الأيام ذلك النوع من المعلومات الذي قد يساعدك كمواطن في مجتمع ديمقراطي على اتخاذ قرار بتعلق بالمصلحة العامة.

إن هذه الوضعية المرتبكة للأمور هي النتيجة المنطقية لسوق وسائط إعلام عالمية استلمت أكبر خمسون شركة فيها عام ٢٠٠١ أكثر من ٤٠٠ بليون يورو من الواردات. ومقارنة بمثل هذه الواردات عام ١٩٩٧، فإن هذا يمثل نموا بنسبة ١٥٠٪. إن أكبر الفاعلين في هذه الأسواق هي تكتلات وسائط الإعلام المتعددةمثل تايم/وارنر (Time/Warner)، ديزني أو "نيوز كوربورَيشِن" التي يملكها السيد ميردوك (Murdoch's News Corporation) أو تلك الشركات الصناعية العملاقة مثل جنرال الكتريك (General Electric) مالكة الشركة الوطنية للبث (إن.بي.سي. NBC) أو سوني (Sony). وبسبب الموجة المستمرة من الاندماجات والاستملاكات (acquisitions) فإن سوق وسائط الإعلام يتّسم بدرجة عالية من التركّز (concentration).

إن عددا من الفاعلين الرئيسين قد مكّن مركزه في السوق في السنوات الأخيرة بعقد صفقات اندماج. وكانت أكثر هذه الصفقات إثارة عام ٢٠٠٠ أول عملية تزاوج بين التلفزة والإنترنت: جمع تايم وارنر مع أ.أو.إل. (أمريكا علىالشبكة– أمركا اون لاين) (America on line-AOL). ففي وقت مبكر من كانون ثاني/ يناير قامت أ.أو.إل. مقدمة خدمة الإنترنت (موارد بمبلغ ٤,٧ بليون دولار عام ١٩٩٨/١٩٩٩و١٢,١٠٠ موظف) بشراء الشركة العملاقة في حقل وسائط الإعلام المتعددة تايم وارنر (موارد بمبلغ ١٤,٦ بليون دولار عام ١٩٩٨/١٩٩٩ و٦٧,٥٠٠ موظف). لقد كلفت هذه الصفقة بين الاقتصاد الجديد والاقتصاد

القديم نحو ١٨٣ بليون دولار. وهذا الدمج يجمع بين الموزعين – مثل تايم وارنر كابل (Time Warner Cable) وأ.أو.إل.(AOL) مقدمة خدمة الإنترنت – ومنتجي المحتوى (content producers) مثال وسائط الإعلام المطبوعة مثل **تايم**، **بيبول** (الناس)، **سبورتس إلوسْترَيتِد** (الرياضة المصورة)، **مَني** (المال)، **فُرتشون** (الثروة) *(Time, People, Sports Illustrated, Money, Fortune)*، والوسائط الصوتية المرئية أمثال استوديوهات افلام وارنر وأفلام تيرنر الكلاسيكية (Warner Bros, Turner Classic Movies)، ومن شركات البث أمثال سي.إن. إن.، أيتش.بي.أو.، وشبكة تلفزيون تيرنر، الى جانب الناشر الموسيقي وارنر ميوسيك، (CNN, HBO,TNT, Warner Music). كتبت **فاينانشال تايمز** (*Financial Times*) في كانون ثاني/فبراير عام ٢٠٠٠ أن هذا الدمج هو تحرك هام نحو مجتمع عالمي تتوحد فيه جميع منابر وسائط الإعلام.

كذلك في كانون ثاني/يناير ٢٠٠٠ أعلنت وارنر ميوسيك (وهي جزء من تايم وارنر) وشركة الصناعات الموسيقية والكهربائية البريطانية (EMI) عن عملية اندماج وكان سيولد من هذه الصفقة أكبر ناشر للموسيقى في العالم بموارد تزيد عن ٨ بلايين دولار أمريكي. ولكن المفوضية الأوروبية (The European Commission) احتجت على مشروع الاندماج هذا فأعلنت الشركتان أنهما لن تندمجا بشكل كامل ولكنهما سوف تستكشفان صيغا للتعاون.

إن سوق وسائط الإعلام يمثل في كثير من قطاعاته الفرعية درجة عالية من التركّز.

في عام ٢٠٠١ كانت السوق العالمية للترفيه عمليا تحت سيطرة ست مؤسسات:

الشركة	**الموارد***
أ.أو.إل. تايم وارنر (الولايات المتحدة)	٤٢،٦٩١
والت ديزني (الولايات المتحدة)	٢٨,٢٠٠
فيفاندي العالمية س.أ. (فرنسا) (Vivendi Universal S.A.)	٢٨,١١٥
فياكوم إنك (الولايات المتحدة) (Viacom Inc)	٢٥,٩٣٠
برتلسمان أ.ج. (ألمانيا) (Bertelsmann AG)	١٤,٨١١
نيوز كوربوريشِن المحدودة(أستراليا) (News Corporation Ltd)	١٤,٧٦٩

*ببلايين اليورو

المصدر: (Fortune, Business Week, Annual Reports) [١].

إذن يبدو أنّ الشواهد من مختلف أنحاء العالم قد تقول بأن السوق العالمي لوسائط الإعلام قد تعلّم الناس كيف يصبحون مستهلكين وكيف يرفهون عن أنفسهم لكنْ من الصعوبة بمكان أن يقال عنها بأنها تخبر الناس بشكل مناسب عن الأمور التي تتعلق بالمصلحة العامة.

إن متطلب تقديم المعلومات للمواطنين كما ينبغي يقع تحت ضغط شديد حيث أن تطور صناعة المعلومات يعزّز الصلة الوثيقة بين وسائط الإعلام المختصة بالمعلومات وبين فاعلين اجتماعيين آخرين لهم أهمية حاسمة. إن التركز الصناعي ينطوي حتما على ترسيخ القوة. والشركات العملاقة مراكز للقوة هي في آن معا الفاعل والموضوع في عملية الكشف الإعلامي. إضافة إلى هذا، فإن صناعة المعلومات، بصفتها مركز قوة، متصلة بدوائر أخرى من القوة مثل المؤسسات المالية والمؤسسات العسكرية والنخبة السياسية. وتقوم مشكلة محددة في الحالات التي تكون فيها وسائط الإعلام الجماهيرية التي تقدم الأنباء والتعليقات جزءا من مجمّع صناعي. قد يقوم هذا المجمع بأنشطة تستدعي تمحيصا نقديا من قبل وسائط الإعلام ولكن الفاعلين الذين لهم السيطرة يفضلون حماية هذه الأنشطة من التمحيص. إن التشابكات الدقيقة في العلاقات بين وسائط الإعلام الأمريكية والمقاولين العسكريين توحي بأنها قد ساهمت في الطريقة المتحزّبة التي نقلت فيها أخبار حرب الخليج.

إن هيئة الإذاعة الوطنية (إن.بي.سي.) (N.B.C) – وهي واحدة من الشبكات المتصدرة في الولايات المتحدة – تملكها جنرال إلكتريك التي صممت وأنتجت معظم أنظمة الأسلحة التي استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية أثناء حرب الخليج، ومن أمثلة ذلك صواريخ باتريوت وتوماهوك الطوافة (Patriot and Tomahawk Cruise Missiles) ، مقنبلة الشبح/السُتلث (Stealth Bomber)، مقنبلة ب–٥٢ (B-52 Bomber) ، طائرة أواكس للإنذارَ المبكر – (AWACS) ونظام التجسس نافستار (NAVSTAR) الذي يعتمد الأقمار الصناعية. وقد قاربت تقارير هيئة الإذاعة الوطنية عن استعمال هذه الأسلحة أن تكون حملة ترويج لخط جنرال إلكتريك في الإنتاج الصناعي. يمكن القول إن جوهر المجتمع الديمقراطي هو وجود سجال عام حول توزيع وممارسة السلطة. ومن الحاسم بالنسبة للترتيبات الديمقراطية أن الخيارات التي يمارسها المسكون بالسلطة يتم تمحيصها ومناقشتها علنا. وتلعب المنتجات الإعلامية والثقافية في الحوار العام دورا هاما. وإذ كانت مصالح منتجي الإعلام والثقافة متداخلة مع ما هنالك من قوى، فإن ذلك يشكل تقويضا جديا لمقدرة المجتمع على إيجاد حكومة ديمقراطية.

إن الأمور التالية هي بين العناصر الرئيسة التي تفسر الدمج:

١– شهدت السنوات الأخيرة زيادة هامة في المقياس الذي تعمل به أسواق الاتصال. وقد أصبح من الضروري نتيجة لذلك أن تجمع كثير من الشركات إنتاج وتوزيع المعدات مع البرمجيات المتعلقة بها.

٢- تحتاج الشركات، لكي تتمكن من العمل بشكل تنافسي في الأسواق العالمية، أن تحقق السيطرة على الأسواق المحلية وتتخلص عن طريق ذلك من المنافسين المحليين.

٣- كانت بعض قطاعات هذه الصناعة في الأعوام السابقة، مثل دور النشر، ذات ربحية كبيرة بشكل خاص، فاضطرت لإيجاد استثمارات لفوائضها النقدية وبدا أن في استملاكها للشركات المنافسة استراتيجية مرغوبة.

٤- بدا في بعض الحالات (كما في حالة الاندماج بين وارنر وتايم) أن عملية اندماج عملاقة هي الخيار الوحيد في مواجهة جبهة أجنبية تقوم بغزو السوق الوطني (في هذه الحالة بيرتلسمان).

إن الصناعات العملاقة الناشئة تجمع بين إنتاج البرامج (من المكتبات الرقمية إلى الترفيه التلفزيوني)، وصناعة وإدارة أنظمة التوزيع (من الأقمار الصناعية إلى المفاتيح الرقمية)، وبناء معدات استقبال وتسيير المعلومات (من أجهزة التلفاز ذات الوضوح العالي [HDTV-sets] إلى أجهزة الهواتف). وكما يبين اتجاه الدمج فإن الشركات تحاول بشكل نشط أن تملك السيطرة على اثنين من هذه العناصر الثلاثة على الأقل. ومثال على ذلك شركة سوني اليابانية التي كانت من قبل نشطة في قطاع المعدات عندما استملكت من خلال شركة أفلام كولومبيا Columbia) (Pictures وشركة اسطوانات سي.بي.إس. (CBS records) المدخل إلى عنصر البرمجة.

الوصول إلى المعلومات

إن الترتيبات التنظيمية غير الملائمة تعيق الوصول إلى المعلومات العامة في كثير من البلدان. والوصول غير المعاق إلى السجلات العامة يساهم بشكل فعّال في التحريات الصحافية المستقلة للقضايا الاجتماعية الحاسمة. وفي بعض البلدان ينص الدستور على حق الوصول إلى المعلومات. أما إذا لم يكن هذا هو الوضع، فإن بالإمكان تفصيل الحق القانوني في قوانين خاصة تنص على أقصى اتاحة عامة للسجلات والوثائق الرسمية. ومن الأسئلة المهمة هنا ما إذا كانت قوانين كهذه على أرض الواقع تحد الوصول إلى المعلومات بطرق تعرقل استقلال وسائط الإعلام؟ يمكن أن يكون هذا هو الوضع عندما تكون الاستثناءات غامضة جدا ومطاطة جدا. ومن الأمثلة على ذلك الاستخدام المتكرر لاصطلاح "الأمن القومي" كمبرر للقيود على توفير الإتاحة إلى المعلومات العامة. ورغم أن معظم البلدان تؤمن نوعا من الضمانات لأقصى إتاحة للمعلومات العامة، إلا أن بلدانا قليلة فقط لديها قانون خاص لحرية المعلومات (Freedom of Information Act).

ومن الواضح أن إحدى التعقيدات هي كون الوصول إلى المعلومات يعني أكثر بكثير من مجرد الوصول إلى سجلات الحكومات. إن كثيرا من المعلومات المتعلقة بالمصلحة العامة في مجتمعنا تملكها شركات خاصة. وإذا أرادت صحافية أن تقوم بإعداد فيلم وثائقي عن تلوث البيئة، أو عن التخلص من النفايات السامة بشكل عشوائي ، فإنها تتطلب الوصول إلى ملفات الشركات التي تقوم بالتلويث وهذا قد يصعب الحصول عليه. غير أن الوصول إلى المعلومات المحتفظ بها من قبل جهة خاصة والمتصلة بالمصلحة العامة يجب أن يؤمن لأن الفاعلين الاقتصاديين الخواص أصبح لهم وقع مهم متزايد على الحياة اليومية للمواطنين.

تكوين الآراء والتعبير عنها

إن مساهمة ذات معنى لوسائط الإعلام في المجتمعات الديمقراطية تتطلب أن ما توفره من معلومات وخلفية وتعليق لا يتعرض إلا للحد الأدنى من التدخل.

ومن المشاغل الأساسية هنا أن الدمج في صناعة المعلومات ينحو إلى تقليص عدد القنوات التي يستطيع المواطنون استعمالها للتعبير عن آرائهم . ومن السهل جدا في الأسواق المحتكرة من قبل القلة أن ترفض العناصر المسيطرة نشر آراء معينة.

إن الدمج يعرقل أمام العاملين في وسائط الإعلام تشغيل مواقع لها قدر كافٍ من الاستقلال. إنه يحد تنوع القنوات للجماهير ويخلق عقبات للمستجدين في سوق المعلومات.

والتوجه نحو الدمج يهدد جديا توصل الناس إلى مصادر المعلومات المستقلة وتوصلهم إلى قنوات متنوعة للتعبير عن آرائهم. ويجب أن يكون هذا شاغلا رئيسا بالنسبة للبناء الجاري لما يسمى الطريق السريع للمعلومات. إن هذا المشروع سيمول من مصادر خاصة وسيدار بدوافع تجارية، وإذا قامت شركات خاصة رئيسة باستثمار بلايين الدولارات في الطريق السريع للمعلومات فإنها ستريد أن تكون لها السيطرة على الوصول إلى المستهلكين من أجل استرداد هذه الاستثمارات. لذلك فإنها سترغب في السيطرة على مضامين وسائط الإعلام بحيث تصبح حارسة البوابة الرئيسية في التدفق العالمي للمعلومات والأفكار والآراء.

إن تنظيم وسائط الإعلام هو من الآليات التي يتم من خلالها تحقيق المساحة القصوى للعمل التحريري المستقل للناشرين والمحررين والصحافيين والمذيعين. وتشمل الآليات الأخرى تدابيرالسياسات لضمان إمكانية تأسيس وسائط الإعلام دون سيطرة من الدولة عبر الترخيص أو التسجيل، وأن تكون مؤسسات وسائط الإعلام حرة (ضمن حدود التشريع القائم) لتعيين وفصل موظفي هيئة التحرير، وأن لمالكي وسائط الإعلام استقلالية مالية تامة، وأن لوسائط الإعلام إمكانية الوصول إلى البنى الأساسية والمواد التي تحتاجها.

إن قوة المناهج التنظيمية الموجودة تؤثر على درجة الحماية التي تتطلبها وسائط الإعلام ضد التدخل غير المستحَق. وإذ يضعُفُ النهج التنظيمي تزداد الفرص بأن يتهدد خطر أكبر حيّزي الحرية والتعددية. إن حيز استقلال وسائط الإعلام يقع في معظم البلدان تحت ضغط مردّه إلى تدخلات مختلفة قد تأتي من السلطات العامة أو من مجموعات لها مصالح خاصة أو أفراد. وتمارس الضغوط على وسائط الإعلام من قبل الحكومات التي تفصل الصحافيين البارزين الذين يسألون أسئلة محرجة أو من قبل المعلنين الذين يسعون إلى التأثير على اتجاه برمجة البث أو من قبل مجرمين يقررون إعدام الصحافيين الذين يتحرون الأمور. وقد يوفر التنظيم القائم دفاعا فعّالا ضد ضغوط كهذه كما أنه قد يفشل في ذلك؛ وحتى أن التنظيم القائم قد يسهّل الضغوط الخارجية على عملية التحرير حين يسمح بنطاق واسع من القيود على حرية التعبير. ويمكن أن يكون التدخل في النتاج التحريري خارجيا من قبل مصالح خارج مؤسسات وسائط الإعلام أو داخليا من قبل مصالح من داخل مؤسسات وسائط الإعلام.

تبعا لذلك فإن قضية استقلال وسائط الإعلام تشمل أبعادا خارجية وداخلية. إنه يمثل الاستقلال الخارجي عن التدخل من قبل الدولة أو القوى الخاصة فيما يخص أولئك الذين يملكون أو ينشرون أو يديرون وسائط الإعلام. ويتطلب هذا المستوى من الاستقلال نصوصا تتناول تضارب المصالح الذي قد ينشأ بين مؤسسات وسائط الإعلام وبين سياقها الاجتماعي. كذلك يمثل استقلال وسائط الإعلام البعد الداخلي لحرية المحررين والصحافيين من أي تدخل غير مستحَق من قبل المالكين والناشرين والمديرين. ويتطلب هذا المستوى من الاستقلال التفاوض والاتفاق داخل مؤسسة وسائط الإعلام حول إطار مشترك يمكن متابعة الأهداف التحريرية ضمنه.

في كثير من البلدان تكون التحديدات الدستورية أو القانونية أو غير المقننة على حرية التعبير "مطاطة" ويغلب عليها أنها عرضية وعشوائية وسيئة التعريف. والبلدان ذات المناهج القوية بالنسبة لحماية وسائط الإعلام ضد أشكال التدخل الخارجي (من قبل مؤسسات الدولة) لا توفر دوما حماية مماثلة للمحررين/ الصحافيين ضد أشكال التدخل الداخلي (من قبل مالكي وسائط الإعلام والناشرين والمديرين). وقليل من البلدان تلك التي تنص على منع واضح لأشكال الكبح المسبق. وقليل من البلدان تلك التي تنص على حماية ملائمة للسرية المهنية.

يمكن الاستنتاج أن عددا قليلا من البلدان يمتلك بيئة تنظيمية قوية جدا (تشمل مناهج قانونية وذاتية التنظيم) من أجل تنمية استقلالية وسائط الإعلام. وتتسم هذه البلدان بتحفظات ضيقة التحديد بالنسبة لحرية التعبير وبدعم للمؤسسات التي تمارَس حرية التعبير من خلالها، وبحظر صريح للكبح المسبق، وبنصوص حول الإتاحة والسرية المهنية و/أو الإجراءات العامة الايجابية لدعم تعددية وسائط الإعلام، وبالاستخدام

الشائع لقواعد التحرير الاساسية . وثمة فروق هامة في الدرجة التي تصلها المناهج التنظيمية في حماية استقلالية وسائط الإعلام. وحتى في الديمقراطيات الراسخة ذات التقاليد القوية نسبيا فيما يتعلق بحرية الصحافة، فإن بعض البنود التنظيمية التي يمكن أن تدعم استقلالية وسائط الإعلام إما ضعيفة أو مغيبة كليا.

الأحقية المتساوية لمصادر الاتصال

يحتاج الناس، من أجل التفاعل مع بعضهم البعض، أن يتاح لهم الوصول إلى مصادر الاتصال الأساسية مثل موجات الأثير أو الهواتف أو شبكات الحاسوب. ويبدو هذا واضحا بما فيه الكفاية غير أنه – في الحقيقة – هنالك بليون هاتف في العالم وما يقارب من ٥,٧ بليون إنسان. هنالك حوالي ٧١٪ من خطوط الهاتف الرئيسة في العالم لحوالي ١٥٪ من سكانه. وتملك بلدان الدخل المنخفض (حيث يعيش ٥٥٪ من سكان العالم) أقل من ٥٪ من مجموع ما يلحق العالم من خطوط الهاتف وتملك البلدان ذات الدخل العالي ٥٠ خط هاتف لكل مائة من السكان. أما بلدان الدخل المنخفض فكثير منها تملك أقل من خط هاتف واحد لكل مائة شخص وهذا يتراوح من ٠،٠٦ في كمبوديا إلى ٠،٩٨ في الصين عام ١٩٩٢ (حسب الأرقام المتوفرة في "قاعدة المعلومات لمؤشرات الاتصالات عن بعد" التابعة الى الاتحاد الدولي للاتصالات وشركة تقنيات بريد (Breed) (ITU/BDT Telecomunication Indicator Database) . وأكثر من ٥٠٪ من سكان العالم لم يسبق لهم قط أن استعملوا هاتفا! إن أقل من ٦٪ من أجهزة الحاسوب المشتركة على الإنترنت هو في أوروبا الشرقية وآسيا وافريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية. ومستخدموشبكة الإنترنت العالمية الموجودون في العالم الثالث هم أقل من ٤٪ من المجموع. وهنالك في الهند خط هاتف واحد و٠,٢ جهاز حاسوب خاص لكل مائة شخص مقارنة مع ٤٩ خطا و١٥ حاسوبا خاصا في اليابان و٦٣ خطا و٢١ جهاز حاسوب خاصا في الولايات المتحدة الأمريكية[٢].

إن تصحيح هذه الوضعية يتطلب استثمارات ضخمة لتجديد ورفع مستوى الشبكات وتوسيعها في البلدان النامية؛ وعلىً سبيل التمثيل عن مقياس المبالغ المقصودة فإن حوالي ١٢ بليون دولار أمريكي هو المطلوب لوصل ٥٠٪ من شعب الفيليبين بالإنترنت. ولزيادة كثافة الاتصالات البعديَة (teledensity) من ٠,٤٦ خط لكل مائة من السكان إلى خط لكل مائة في افريقيا شبه الصحراوية فإن الاستثمار المطلوب هو ٨ بليون دولار.

السؤال الملح إذن هو ما إذا كان المجتمع الدولي جاهزا لتأمين هذه الأموال. ليست هنالك مؤشرات على أن المجموعة الدولية المانحة أو الحكومات الأهلية تبذل جهدا لتغيير هذا. (إن دعم برنامج الأمم المتحدة للتنمية [UNDP] للاتصالات عن بعد في البلدان النامية قد انخفض من ٢٧ مليون دولار أمريكي عام ١٩٩٠ إلى ٢,٢ مليون دولار عام ١٩٩٥). وبالنتيجة فإن على المرء أن يتساءل كيف يمكن للطريق السريع

للمعلومات أن يشمل كل الناس في العالم حيث يعيش أكثر من بليونين منهم على أقل من ٣٠٠ دولار في العام وحيث أكثر من بليون إنسان هم أميّون وحيث لا مدارس متوفرة لحوالي ٥٠٠ مليون طفل؟

إضافة إلى المشكلات الاقتصادية، هنالك أيضا عقبات سياسية مهمة أمام إيجاد شبكات مفتوحة عامة. ويمكن تلخيصها بالاتجاه الراهن في العالم كله نحو سياسات إزالة التنظيم، ومحورها الأساس هو أن إدخال واستعمال تقنية المعلومات والاتصال (ICT) يجب أن يكون بشكل رئيس إن لم يكن كليا مسألة تعود إلى العلاقات في السوق. إن مجموعة ال٧ (G7) وحكومات الاتحاد الأوروبي قد أوضحت تكرارا أن البنية التحتية العالمية للمعلومات يجب أن تُنشأ بشكل أساسي باستثمارات خاصة. إن عملية وضع السياسات العالمية والإقليمية تتوجه بشكل رئيس نحو إزالة كل العقبات التي قد تقف في وجه العمل غير المعاق للمستثمرين الرئيسين في تقنية المعلومات والاتصال في الأسواق حول العالم. إن سياسات منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي ذات فائدة عملية مركزية في دعم النظام التجاري العالمي لوسائط الإعلام، وهي لا تساعد بشكل خاص على دمقرطة قطاع الإعلام والاتصال في العالم. ومن معالم سياسات ازالة التنظيم اتفاقية منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٧ حول الاتصالات. هذه الاتفاقية تتطلب من البلدان الموقعة عليها (٦٨ بلدا تمثل ٩٨٪ من تجارة الاتصالات والبث حجمها ٦٠٠ بليون دولار) أن تفتح أسواقها أمام المنافسة الأجنبية. وحسب قول عدة حكومات فإن هذا سوف ييسر بشدة الطريق العالمي السريع ولكن على الأرجح كبنية أساسية للعمل عبر الحدود القومية وليس بالضرورة كمنبر للحوار العام حول النمو الاجتماعي. لقد أثرت الاتفاقية بشكل سلبي خطير على فرص الاتاحة الشاملة إلى الشبكة العالمية من حيث أن سياسات الدول المحلية قد تعتبر ضد المنافسة إذا تدخلت الحكومات في السوق لضمان الخدمة للجميع. ووفق ما يقوله الناطقون باسم الصناعة، فإن الاتفاقية سوف تسرّع البحث عن تحالفات عالمية.

إن الضغوط الراهنة للخصخصة وإزالة النظم تساهم بقوة في تآكل الفضاء العام. لقد قامت بلدان عديدة في العالم بإعادة النظر في بناها الخاصة بالاتصال والمعلومات استجابة للتطورات الاقتصادية والتقنية الحديثة. ويبدو أن الصدارة في هذه العملية هي لاستراتيجية "سوق أكبر، دولة أصغر" وأصبحت الكلمات الرائجة هي الخصخصة واللبرلة (التحرر من القيود-liberalization). وفي حين أن الخصخصة تشير إلى بيع كامل الشركات المملوكة من قبل القطاع العام إلى ذوي المصالح الخاصة وكذلك إلى إلغاء النظم التي تحظر على المستثمرين الخواص ولوج قطاعات اقتصادية معينة، فإن التحرر من القيود يشير إلى فك احتكار الأسواق عن طريق فتحها للمنافسة في توفير المعلومات والاتصالات عن بعد. وتحدث الخصخصة والتحرر من القيود في الاتصالات عن بعد والمكتبات العامة والبنوك العامة للمعلومات. لقد أصبح التحرر من القيود التكيفَ الرئيسَ لسياسات ثمانينات القرن العشرين. وتميز هذا العقد بموجة من إزالة النظم الخاصة بالاتصالات

البعدية وجدت لها تعبيرا صلبا في الخصخصة والتحرر من القيود. وفي الحقيقة أن المفهوم يكون مضللا نوعا ما من حيث أن "إزالة النظم" تنحو إلى أن تعني اعادة التنظيم وكثيرا ما تؤدي إلى قواعد أكثر بدلا من أقل. كذلك تشير إزالة النظم عادة إلى انسحاب الدولة من قطاعات اجتماعية خاصة جدا. إن هنالك اتجاها في كثير من البلدان للتخلص من مشاركّة الدولة في مجال الرعاية الاجتماعية وفي الوقت نفسه يلاحظ الإنسان في البلدان ذاتها مزيدا من التدخل الحكومي والتنظيمات ذات العلاقة في حقول سياسة التقنيات والسياسة الصناعية.كذلك في السياسة المتعلقة بالاتصال فإن العقيدة المهيمنة هي الخرافة القديمة لآدم سميث (Adam Smith) بأن في السوق الحرة منفعة للجميع. غير أن سوقا حرة في أوضاع رأسمالية تؤدي بالحتم إلى تركز رأس المال ونمو الشركات العالمية وإلى أشكال من احتكار القلة للصناعة لا تكون بالضرورة مساندة لمصالح واحتياجات الجميع.

ما الذي تستطيع أن تفعله التشريعات المتعلقة بوسائط الإعلام؟

قد يرغب المسؤولون الرجوع إلى المسائل التالية في صدد إعدادهم أو مراجعتهم للنظم المتعلقة بوسائط الإعلام (وذلك قصد تدعيم مساهمة وسائط الإعلام لتحقيق النموذج الديمقراطي المثالي).

التدخل بالمحتوى التحريري

هل يضمن الدستور حرية التعبير للمؤسسات؟

هل يمنع الدستور كل أشكال الكبح المسبق؟

هل ترفض القوانين المتعلقة بوسائط الإعلام، وبشكل صريح، كل

صيغ التدخل بالمحتوى التحريري؟

هل في قواعد السلوك المهني بنود تتعلق بقضايا الضمير؟

هل تطبق اللوائح المتعلقة بالتحرير لدى جميع مؤسسات وسائط الإعلام؟

هل هنالك حق فعال للرجوع إلى المؤسسات القانونية التي

تحمي حرية التعبير؟

القيود على حرية التعبير

هل القيود الدستورية على حرية التعبير محدودة ومحددة وضرورية في مجتمع ديمقراطي؟

عندما تنص القوانين المتعلقة بوسائط الإعلام على قيود بالنسبة للمحتـــوى:

أ- هل تعطى تعاريف واضحة لأسس القيود على المحتوى؟

ب- هل هنالك وضوح حول الجهة المخولة بتفسير هذه الأسس؟

ج- هل هنالك أساليب فعّالة للاستئناف ضد هذه التفسيرات؟

عندما ينص التشريع (مثلا القانون المدني وقانون العقوبات) على قيود تتعلق بمصلحة الدولة أو القيم الاجتماعية المهمة أو الحقوق الفردية:

أ- هل تقبل المحاكم دفاعا مرده حسن النية والمصلحة العامة؟

ب- هل تقع مسؤولية إقامة الدليل على المدعي بشكل أساسي؟

ج- هل هنالك آليات مطبقة لضمان أن العقوبات نسبية؟

د- هل تقتصر الدفعات التعويضية على الضرر الفعلي؟

ه- هل تقتصر العقوبات الجنائية على الحالات التي تضمّن التعبير فيها العنفَ أو البغضـــاء؟

الوصول إلى المعلومات العامة

هل يعترف الدستور بحق المطالبات بأقصى توصل عام للسجلات الرسمية؟

هل يضمن قانون خاص الوصول إلى المعلومات العامة؟

هل إن أسس رفض طلبات الوصول إلى المعلومات العامة محددة ومحدودة وضرورية في مجتمع ديمقراطي؟

هل هنالك حق بالمراجعة القضائية في حالات رفض طلبات المعلومات العامة؟

حماية السرية المهنية

هل يوفر الدستور حماية للسرية المهنية؟

هل توفر اللوائح أو القوانين الخاصة بوسائط الإعلام حماية للسرية المهنية؟

هل إن المحاكم القانونية وحدها المخولة بإرغام الصحافيين على الكشف عن مصادرهم وفقط إذا كان هذا ضروريا بالنسبة للأمن القومي أو الادعاءات الجزائية؟

هل تطالب القواعد المهنية بحماية السرية المهنية؟

الدعم العام لاستقلال وسائط الإعلام

هل توفر لوائح خاصة إمكانية العمل التوكيدي لاستقلالية وسائط الإعلام؟

السيطرة على الملكية

هل تطبق متطلبات للتسجيل تحد من تأسيس وسائط إعلام أو تجعل تأسيس وسائط الإعلام مشروطا بقبول الدولة؟

هل تطبق نصوص قانونية تحد من ملكية وسائط الإعلام لأسباب عدا الأسس الاحتكارية؟

هل هنالك لائحة قانونية تحد الاستثمار الأجنبي في وسائط الإعلام؟

هل هنالك نصوص مطبقة ضد أشكال التركّز في ملكية وسائط الإعلام مما قد يوجد مراكز احتكارية؟

ألإلتزامات الدولية

هل إن بنود المعاهدات الدولية جزء من القانون الوطني؟

هل تستطيع المحاكم الوطنية أن تطبق بنود مثل هذه المعاهدات بشكل مباشر؟

الخلاصة

إن الديمقراطية في النهاية هي طريقة حياة وحالة ذهنية. يتوجب على المواطنين تحمل مسؤولية مشتركة – مع السياسيين ومهنيي وسائط الإعلام – لصيغ من البنود المتعلقة بالاتصال العام والإعلام تساعدنا على التقدم نحو النموذج المثالي للديمقراطية. إن المقاومة لسوق الاتصال العالمي الحالي لن تأتي من "الأمراء" و"التجار" ولكنها تتطلب تمكينا ذاتيا للشعوب على نطاق عالمي.

إن هذا يعني أن على المجتمعات المحلية أن تتجاوز حدود فضائها المحلي وأن توجد مع بعضها البعض مجال عام عالمي يستطيع الناس فيه أن يعبروا عن أنفسهم بحرية، وأن يتشاركوا في المعلومات والآراء والأفكار والتجارب الثقافية وأن يتحدّوا اصحاب السلطة لمحاسبتهم عن مسؤولياتهم وأن يتحملوا مسؤولية نوعية "بيئتهم الثقافية". وهذا يتطلب جهدا ضخما لمحو الأمية الثقافية (cultural literacy) .

إن بيئة ثقافية قادرة على الاستمرار تتطلب مبادرة مدنية رئيسة، تشبه تعبئة حركة الخضر للسلام (Greenpeace) مثلا، ولكن من أجل البيئة الثقافية العالمية.

وقد نشأت بداية من خلال إيجاد حركة دولية واسعة من مستخدمي وسائط الإعلام اليقظين أصحاب المطالب وتستند الحركة إلى ما سمّي ب"الميثاق الشعبي للاتصال" (The People's Communication Charter) .

إن الميثاق الشعبي للاتصال مبادرة من شبكة العالم الثالث (Third World Network)، بينانغ، ماليزيا؛ مركز الاتصال وحقوق الإنسان (Center for Communication and Human Rights)، أمستردام، هولندة؛ حركة البيئة الثقافية (Cultural Environment Movement)، الولايات المتحدة الأمريكية؛ الاتحاد العالمي للعاملين في اذاعات المجتمع المحلي، (World Association of Community Radio Broadcasters) والاتحاد العالمي للاتصال المسيحي (World Association for Christian Communication).

يوفر الميثاق إطارا مشتركا لكل أولئك الذين يشتركون في الإيمان بأنّ على الناس أن يكونوا مشاركين فاعلين وناقدين في ما يتعلق بواقعهم الاجتماعي وأن يكونوا قادرين على حكم أنفسهم. وقد يكون الميثاق الشعبي للاتصال الخطوة الأولى نحو تطوير حركة دائمة معنية بنوعية بيئتنا الثقافية.

تتعلق المبادئ المحورية للحركة بما يلي:

١- الاتصال وحقوق الإنسان.

إن خدمات الاتصال والإعلام يجب أن تسترشد باحترام الحقوق الإنسانية الأساسية.

٢- القطاع العام.

تقع موارد الاتصال (مثل الموجات الفضائية والفضاء الخارجي) في ملكية "العموم"؛ إنها جزء من القطاع العام ويجب أن لا تستحوذ عليها جهات خاصة.

٣- الملكية.

لا يجوز احتكار خدمات الاتصال والمعلومات من قبل الحكومات والمؤسسات التجارية.

٤- التمكين.

الناس لهم الحق في حماية هويتهم الثقافية وتطوير قدراتهم الاتصالية.

٥- المساءلة العامة

إن مقدمي خدمات الاتصال والمعلومات بجب أن يتقبلوا المسائلة العامة حول نوعية أدائهم.

إنها لحالة حاسمة لامتحان الوضع. إذا لم يكن بالإمكان تعبئة الناس ليكون لهم اهتمام فاعل في نوعية ما يقدم من معلومات، فإن الأرجح أن مشروع النموذج المثالي للديمقراطية سوف يفشل.

الهوامش

[١] المحرر: بالطبع،في سياق البيئة الدولية المعولمة، فإن عددا من الشركات والمؤسسات الإقليمية ورؤوس الأموال المحلية تشارك في الهيمنة الإعلامية في كل منطقة ، مثل مجموعة الإم.بي.سي. ومجموعة روتانا في المنطقة العربية (MBC; Rotana) ولقد استمرت عمليات الدمج والتركز والتوسع عند شركات وسائط الإعلام الكبرى، وتسارعت: ففي الولايات المتحدة، حيث كانت خمسون شركة تسيطر على ٩٠٪ مما يسمعه ويقرأه ويشاهده المواطن الأمريكي في ١٩٨٣، أصبحت ٦ شركات فقط تسيطر على ٩٠٪ من المحتوى الإعلامي في ٢٠١١. هذه الشركات الست هي: جي. إي. ؛نيوز كوربوريشن؛ ديسني؛ تايم وارنر؛فياكوم وسي.بي.إس.
(G.E. [General Electric]; News Corporation; Disney; Time- Warner; Viacom; CBS)
هذا يعني أن مجرد ٢٣٢ مديرا إعلاميا يسيطرون على البيئة الإعلامية التي يعيش فيها ٢٧٧مليون مواطن أمريكي. انظر:
http://owni.eu/2011/11/25/infographic-media-consolidation-the-illusion-of-choice/

[٢] المحرر:لقد استمرت التباينات الهائلة. حسب إحصائيات البنك الدولي لعام ٢٠١٠، هناك ٤٩ خط هاتف لكل مائة شخص في الولايات المتحدة و٥٤ خط لكل مائة شخص في المملكة المتحدة، و٥٦ في ألمانيا، مقارنة مع ٢٢ خط هاتف لكل مائة شخص في الصين؛ ٣ خطوط في الهند، وخط واحد لكل مائة شخص في كل من غانا وساحل العاج وإثيوبيا وبركينا فاسو وهايتي وبانغلادش، وأقل من خط في كل من بوروندي وتشاد ونايجيريا . أما في العالم العربي، فهناك ٥ خطوط لكل مائة شخص في العراق، ٨ في الأردن، ١٢ في كل من مصر وتونس و٢٠ في كل من الإمارات العربية المتحدة وسوريا، وأقل من خط في السودان. انظر: http://data.worldbank.org/indicator/IT.MLT.MAIN.P2.
وانظر أيضا: http://chartsbin.com/view/1221.
أما بالنسبة لأجهزة الحاسوب المشتركة على الإنترنت، فحسب احصائيات البنك الدولي لعام ٢٠١٠، هناك ٨٤,٨ حاسوب مشترك لكل مائَة شخص في المملكة المتحدة و٧٩,٣ في الولايات المتحدة، مقارنة مع ٣٤,٤ في الصين، و٧,٨ في الهند و٣,٩ في أنغولا و٢,٦ في ساحل العاج و٢,٥ في العراق و١,٧ في تشاد و٠,٨ في اثيوبيا.انظر: http://data.worldbank.org/indicator/IT.NET.USER.P2.
من الواضح بالطبع أن الصين قد احرزت تقدما هاما في تطوير البنى التحتية وتقنيات الاتصالات في العقدين الأخيرين، مقارنة مع عام ١٩٩٢.

التقنيات الجديدة: الإمكانات والمخاطر

الديمقراطية والطريق السريع للمعلومات

مارك ويلر
Mark Wheeler

توحي التقارير المعاصرة أنّ الأشكالَ القومية والصناعية للمؤسسات الإقتصادية والسياسية آخذة في الأفول . ويقال بأنّ هناك في أعقابها توسعا عالميا للتجارة وللإبتكار في تقنية الاتصال. وهناك تنبؤ بأنّ تقنيات المعلومات والاتصال ستغير بصورة جذرية المؤسسات السياسية–الإقتصادية–الاجتماعية سواء المحلية أم القومية أم الدولية أم العالمية وستلغي تمركزها. مثل هذه الإصلاحات تطرح على الحكومات تحديات هامة فيما يخص السياسات. وبصورة أكثر عمقا، تطرح تساؤلات حول كيفية تعزيز حقوق المواطنين الديمقراطية فيما يتعلق بممارسات العمل وطرق المشاركة السياسية. إنّ الحاجة لتفعيل تقنيات المعلومات والاتصال من أجل الرفاه الاجتماعي تكمن في لبّ كثير من النقاشات الحالية حول العولمة والمجال العام ودور الدولة في القرن القَادم [أي القرن ٢١]. وسوف توجه هذه المراجعة اهتمامها النقدي إلى المسائل المنضوية ضمن هذه النقاشات الرئيسة كما ستقدم للقارئ مخططا لنموذج خدمة عامة بديل لنقل الاتصال.

مقدمة

تنظر هذه الدراسة في العلاقة بين تقنيات المعلومات والاتصال (Information and Communication Technologies-ICTs) والإصلاح الديمقراطي. تنبأ أنصار التقنية (technophiles) الأمريكيون أمثال ألفين وهايدي توفلر (Alvin and Heidi Toffler) أنّ الأفرادَ سيحققون في مستقبل قريب استقلالاً ذاتياً أكبر ويتمتعون بامتيازات هامة فيما يخص أسلوب الحياة وممارسات العمل والتجمع السياسي. وسوف يتحقق ذلك من خلال ثورة تؤسس عهدا جديد ا يؤشر على انقضاء النظام الصناعي ليخلفه عصر المعلومات. وكما يعلق جون فرو (John Frow) (مع الإعتذار لغاريث لوكسلي Gareth Locksley):

> إنّ المرحلة الحالية من التطور الرأسمالي تتميز بارتقاء المعلومات وما يرتبط بها من تقنيات إلى المجموعة الأولى من الموارد الرئيسة والسلع. إنّ المعلومات شكل جديد من أشكال رأس المال، وكونها كذلك فهي تتعرض الى تغير في الشكل. وبدلا من أن تكون مودعة بشكل رئيس في مجموعة متشابكة من نظم "المكتبة" المفتوحة ذات الحد الأدنى من متطلبات الدخول، نجد أنّها تدار بصورة متزايدة ضمن نظام الملكية الخاصة حيث تُنَظَمُ الإتاحة من خلال دفع الأجرة.[١]

ومن خلال سلعنة المعلومات، يشاهَد أنّ تقنيات المعلومات والاتصال تغير بصورة جذرية المؤسسات السياسية والإقتصادية–الاجتماعية المحلية والقومية والدولية والعالمية. وهناك من يقول بأنّه من خلال النشر الأوسع للمعلومات الذي توفره روابط الاتصالات الجديدة (الاتصال بواسطة الحاسوب – CMC Computer Mediated Communication) ستتم لا مركزة بُنى السلطة ضمن المجتمع والمحيط الإقتصادي والسياسي.

سيتم اختبار هذه الحجج هنا قياسا على ما يتوفر من أدلة لإعطاء شرح نقدي لهذه الإصلاحات المتصوَرة. ولهذه الغاية، سيكون التركيز على مجالين مهمين من الممارسة التعددية: الحكم الإقتصادي والمشاركة السياسية.[٢] وقد طُرِحَ فيما يتعلق بالحكم الاقتصادي أنّ أسواقًا محلية وقومية ستنبثق من التحالفات التي نشأت من خلال التبادل المالي للمعلومات. وفوق هذا، سيؤدي الإصلاح التقني إلى عولمة حتمية لمصادر الاتصال. وبهذا الأسلوب، ستطرأ تغيرات هامة على تنسيق سوق العمالة وممارسات الناس في العمل. في بريطانيا، يقول تشارلز ليدبتر (Charles Leadbetter) العضو في مركز التنظير (think-tank) من يسار الوسط، ديموس(Demos)، إنّ بيئة عمل تعتمد نظام الجدارة ستنبثق بحيث تكون حماية الحقوق الفردية فيها شاملة لطرق التنظيم الجماعية السابقة.[٣]

يمتد الجدل بالنسبة لتمكين الفرد في عصر المعلومات إلى الإصلاحات الجذرية للبُنى السياسية. وقد تم الدفاع عن البيئة الرقمية بصفتها وسيلة لأشكال جديدة أو بديلة من المشاركة والإرتباط السياسيين. يُدّعى بأنه سيتم توسيع المواطنة

مع تحدي "الديمقراطية الإلكترونية" (electronic democracy) الناشئة للقواعد السياسية . تقدم الطريق السريع للمعلومات مشهدا إلكترونيا لمجتمع مدني أعيد اختراعه. ومن خلال الفضاء الإلكتروني (cyberspace) غيرِ المتحكم به ، قد تتخطى المعلوماتُ تدخلَ الدولة وتوفرُ تمكينا أكبر للمواطن.

يُعرَض نموذج الخيار العام هذا لنشر المعلومات كوسيلة للإزدهار الإقتصادي والمشاركة الديمقراطية. ولكنّ علينا التفريقَ بين ما هو بلاغي وما هو حقيقي. وبوجه خاص، من الضروري مخاطبة احتمال أن الناس اصبحت تتحول الى وَحدات للإستهلاك في عالم الشركات، بدلا من تحصيل حقوقهم كمواطنين من خلال البُنى الديمقراطية المناسبة داخل مكان العمل والمجا ل السياسي. إذن، هل تستطيع هذه الحجج الفردانية أن تميز بين المعلومات والمعرفة والتمكين؟ بُنيَ التوزيعُ السوقي للاتصال من دون استثناء على أساس الإنغلاق وعلى التوزيع غير العادل للموارد لإنتاج فائض ربح. وبالتالي، حيث أنّ المعلوماتِ في حد ذاتها لا تستطيع منحَ الناس حقوق المشاركة، كيف يمكن نشرها بصورةَ ملائمة ضمن النطاق العام لكي يستطيع المواطنون إحرازَ قدر أكبر من المعرفة والتمكين؟

الثورة التقنية ونشر الاتصالات

أنتجت الثورة التقنية تحولات رئيسة في الاتصالات بالنسبة للإستخدام التجاري والمنزلي. وتتطور النظم التفاعلية لكوابل الألياف الضوئية مع الإستخدام الواسع النطاق للحاسوب الشخصي والتداول من خلال الفيديو(video-conferencing). ويمكن لجيل جديد من الشبكات أن يعزز اتصال منخفض التكاليف وعريض نطاق الذبذبات (broad-band). توفر هذه التطورات إمكانية الوصول إلى أعداد أكبر من روابط الاتصالات وتسمح بتوزيع المواد التجارية والترفيهية كما تزيد استخدام الاتصالات الهاتفية على المسالك الرئيسة لشبكات الإنترنت ذاتها. إضافة إلى هذا، فإنّ خدمات إلكترونية جديدة مرتبطة بالاتصالات عن بعد وبالحاسوب والأقمار الصناعية أوجدت خدمة بريد إلكتروني عالمية. ونمت شبكات الحاسوب المندمجة من الجامعات والشركات والجهاز العسكري الأمريكي، والمعروفة منذ نشأتها الأولى باسم الإنترنت، بمعدل مذهل لتربط ١,٣ مليون حاسوب مع ٨٠٠٠ شبكة وملايين المستخدِمين ببعضهم البعض.[٤]

قد تعزز تقنيات المعلومات والاتصال توزيع المعلومات بطرق متعددة. أولا، يزيد الحاسوب كمية البيانات التي يمكن تخزينها واستعادتها وبثها. ثانيا، يمكن تعزيز تقنيات المشاركة الجماهيرية مثل الإذاعة التي توزع المعلومات من مصدر مركزي إلى الملايين. وأخيرا، إنّها توفر تدفقات اتصالاتية تفاعلية بين الأفراد والجماعات المنظمة.[٥] على سبيل المثال، هناك علىَ الشبكة آلافٌ من أنظمة لوحات العرض الإلكترونية (Bulletin Board Systems- BBS) ومن مجموعات الأخبار المتخصصة

(newsgroups). وهكذا، يمكن أن يكون لتقنيات المعلومات والاتصال الآثار التالية: إنّها تنسف الحدودَ حول حجم المعلومات التي يمكن تبادلها؛ إنّها تجعل من الممكن عمليا تبادلَ المعلومات دون اعتبار للزمن والفضاء الحقيقيين؛ وتزيد السيطرة التي يملكها المستهلكون على أي الرسائل يستلمون؛ وتزيد السيطرة التي يملكها المرسلون على جماهير معينة ممن يتلقون الرسائل؛ وتجعل السيطرة على الاتصال الجماهيري لامركزية وتجلب قدراتٍ تفاعلية للتلفاز.[٦]

يقول مروجو الإنترنت بأنّ طرقا جديدة لتدفق الاتصال يمكن أن تتحدى البُنى السياسية والمؤسسات وأساليب تكوين الترابط التقليدية. أولا، بما أنّه يتم التغلب على الحدود المادية للزمان والمكان والجغرافيا، فقد تبخرت القيود على حجم المعلومات المتاحة للجمهور العام. بما أنّ مشاركة المواطنين المباشرة كان سابقا يقيدها الحجم والوقت والمعرفة والإتاحة، فقد برزت النماذج النخبوية أو التمثيلية للديمقراطية. وكبديل فإنّ العالمَ المترابط إلكترونيّا (wired world) سيزيل الصعوباتِ **الزمنية** لأنّ الاتصالات والمشاركة تصبحان فوريتين. وبالمثل فإنّ مشكلاتِ **الحجم** يتم حلها لأنّه لا حاجة إلى تجميع الناس في مكان واحد. وبالتزامن فإنّ توزيع **المعرفة** متوفر بصورة واسعة من خلال الشبكات الأمر الذي يزيل بدوره صعوبة **الإتاحة**.[٧] وفي حين تتباين قدرة الخدمات التفاعلية المختلفة على تعزيز المشاركة إلا أنّها مميزة عن وسائط الإعلام الجماهيري السابقة من حيث أنّ متلقي المعلومات لم يعودوا سلبيين.

علاوة على ذلك، يصرح مستشرفو المستقبل من أمثال جورج غيلدر ونكولاس نيغروبونتي (George Gilder, Nicholas Negroponte) وألفين توفلر أنّ الثورة الرقمية أو "الموجة الثالثة" ستزيد مشاركة المواطن الفرد. ويقول نيغروبونتي إنّ المعدات (hardware) متوفرة منذ الآن بما يسمح بإحداث تغير هام. وعليه، يجب أن تصبح الرسائل والنماذج المطبوعة رقمية ويجب أن تحلّ اجتماعات الواقع الافتراضي محل سفر رجال الأعمال، ويجب أن يتم البث التلفزيوني بواسطة إشارات رقمية (عبر الكوابل وليس عبر الأثير). ولن يكون هناك خيار غير التحول من التعامل مع الذرات إلى التعامل مع "حامض المعلومات النووي" (DNA of Information): الخانات الثنائية أو الوحدات الرقمية (binary digits or bits)[٨] ستقود الرقمية إلى **اللامركزية والعولمة وإحداث الإنسجام والتمكين**. التقنية هي وسيط للتغيير لا يمكن إنكاره.

هذه الإدعاءات مبنية على حجج مارشال ماكلوهان (Marshal McLuhan). نظر ماكلوهان في كيف أنّ التقنياتِ هي امتداد للجسم الإنساني يعيد تركيب العلاقات الاجتماعية. كانت الصحافة في الماضي امتدادا للعين، وهي بهذا قطعت التدفق الشفوي للمعلومات وعززت الفردانية على الجهد الجماعي. وعلى حد تعليق نيك ستفينسون (Nick Stevenson):

> توفر الطباعة الموارد الثقافية لأشكال التماثل القومية، في الوقت الذي تسمح فيه بولادة أفكار عن الفردية. وفي تحقيق هذا، حولت مطبعة غوتنبرغ المكان

والزمان إلى ما يمكن حسابه، وما يمكن التنبؤ به وما هوعقلاني. إنعكس تأكيد الكتابة على ما هو خطي ومنطقي في التنظيم الصارم الموحد لزمن الساعة(clock time). وقد مهد الوقع المعقلن لآلة الطباعة الطريق للخرائط الجغرافية ولجداول مواعيد السكك الحديدية ومفاهيم المنظورات في الرسم الزيتي. وفقا لماكلوهان، طور مجيء الثقافة المطبوعة حواسا إنسانية معينة (البصر) عوضا عن غيرها، وشكل كذلك نمطا خاصا من العقلانية الإنسانية. لكنّ هذا كان على موعد مع التغيير بوصول الأشكال الكهربائية للاتصال.[٩]

وفي هذا السياق، طوّر ماكلوهان مفهوم وسائط الإعلام الساخنة والباردة (hot and cool medias). إنّ وسائط الإعلام التقليدية الساخنة (الطباعة) توقف المشاركة حيث أنّها كبيرة المحتوى المعلوماتي وبهذا تحدد جدول أعمال المناقشات وتغربله. وبشكل بديل، توفر وسائط الإعلام الباردة (الاتصالات عن بعد والتلفاز) مساحاتٍ أكبر لمشاركة الجمهور باعتبارها تقدم كثافة أدنى من المعلومات. وبالتالي، على الناسِ تعبئة الفراغات وأن يصبحوا فاعلين. وهكذا، تعمل وسائط الإعلام الجديدة على لامركزة إنتاج المعرفة ودمقرطة عملية تشكيل الرأي من خلال التفاعل المتبادل. ومن خلال هذا الإبطال للمركزية، تكبح التقنياتُ السلطاتِ المهيمنة عن إدارة تدفق المعلومات.

قال ماكلوهان إنّ التقنياتِ الجديدة تتيح عولمة وسائط الإعلام واقتصاد الوسائط الإعلامية المتعددة، وتختزل الوقت، وتجعل العلاقاتِ المكانية أفقية، وتعيد تحديد موقع المعلومات وتضعف دور الدولة القومية. ومع تبخر إحداثيات الزمان والمكان، تصبح نظم الاتصال ثابتة وفورية موفرة تنوعا في الآراء. لقد عُطِلت ثقافات الطباعة الفردانية عندما أصبح من الممكن اتصال الكثيرين مع كثيرين. وعليه، قد يشترك مواطنو الكرة الأرضية في ثقافة مشتركة، قرية كونية، تضعف الأساليبِ السابقة الهرمية أو المتماثلة للسيطرة الايديولوجية. تظل كلمات ماكلوهان إنجيلَ الإنترنت، واقتطفت مجلة مستخدمي الشبكة **وايارد** (*Wired*) من أقواله: "إنّ الوسيطَ أو العملية المعتمدة لزمننا هذا – التقنية الإلكترونية – تعيد تشكيل وهيكلة أنماط الإعتماد الاجتماعي المتبادل وكلَ جانب من جوانب حياتنا الشخصية. إنّها تجبرنا عمليا على إعادة النظر والتقييم بالنسبة لكل فكرة وكل فعل وكل مؤسسة كنا نأخذها سابقا كاحدى المسلّمات".[١٠]

الشعبوية التقنية(١): الإقتصاد الافتراضي ومقاولو المعرفة

من ضمن رؤية ماكلوهان أنّ المؤيدين لتقنيات المعلومات والاتصال يقولون إنّ حالات جديدة من الفهم والمقاربة الإدراكية (cognitive approach) للتقنيات ستصبح باديةً. ويعني هذا أنّ التقنيات الجديدة للاتصال ستخلق ثورة في الفهم المعاصر لمفهوم المجال العام ولفكرة المواطنة. وضمن النطاق الإقتصادي، لم يعد يتعين على العاملين

بالمعرفة مغادرة بيوتهم لأداء وظائفهم؛ وسوف يعمل هذا بصورة متزايدة على تشجيع فهم خصوصي (private) للحقوق حيث "[سيكون] فيه ذوبان للمجتمعات المحلية التي تؤسس لفكرة الصالح المشترك/الإرادة العامة" /(common good general will).[١١]

ورغم استلهامها لماكلوهان، بدلا من تبني رؤيته للقرية الكونية أو المجتمع الكوني، إلا أنّ كثيرا من المناقشات الحالية ترى أنّ الإهتمامَ الأداتي بالمصلحة الذاتية سيقدم تعريفا للإقتصاد السياسي للطريق السريع للمعلومات(information superhighway).[١٢] ويقال على وجه الخصوص إنّ عولمة تقنيات الاتصال قادت إلى قيود مستحدثة وقاسية على المؤسسات السياسية والاجتماعية التقليدية التي لم يعد بإمكانها أن تعمل على كسر حدة واحتواء الضغوط المتأتية من السلعنة. لقد دار الإصلاح التقني حول السيادة الإقليمية متيحا المجالَ أمام المؤسسات العابرة للحدود القومية لقطع علاقاتها مع الأسواق في الوطن وملاحقة عوائدَ عالمية على استثماراتها. ولهذا يُنظرُ إلى إنهاء تنظيم أسواق العمالة كعمل ضروري لخلق كفاءة وازدهار متزايدين.

يُعتبر المشروع الإستثماري الفردي المصدرَ الرئيس للثروة والرفاه الاجتماعي فيما يتعلق بهذه الضرورات الإقتصادية والتقنية. وبالتالي سوف يتم تسهيل الأفضليات الخاصة من خلال السياسات التنافسية وإبقاء قيود الأنظمة العامة ضمن الحدود الدنيا، ومن هنا القول باقتران تحرير الإقتصاد الفردي من القيود (لَبْرَلة–liberalization) بالمنفعة الاجتماعية. إنّ الفكرة القائلة بأنّ النُخبَ الاجتماعية أو السياسية تستطيع أن تعمل للخير الأعظم فكرة مرفوضة من حيث أن لّها اشتراطات على مثل هذه الحرية. وسحبا على هذا، يجب أن تكون سلطات الدولة محدودة ويجب أن يكون الاتصال الاجتماعي مشبعا للإختيار الفردي بدلا من أن يكون نفعا لخدمة عامة لا يمكن البرهنة عليها.

وبوجه خاص، زعمت مجلة **وايارد** أنّ "الإقتصاد الافتراضي" سيرعى نظرة تحررية (libertarian view) للاتصالات لا يوجد وفقا لها نظام اجتماعي "ثابت". وقد تمت الإستعانة بفكرة ألفين توفلر بأنّه كان هناك تحولاً من اقتصاد صناعي إلى اقتصاد أساسه الخدمات، قائلا بأنّه كانت هناك حركة أكثر حتمية بعد نحو اقتصاد أساسه المعلومات: "يصبح الإقتصاد الجديد قدرا جليّا لسياسة عدم التدخل(*laissez-faire*) التي يقتصر دور الحكومات فيها على تشجيع الإقتصاد الجديد للإزدهار في الوقت الذي تضمن [بأنّ لكل واحد] فرصة المشاركة بمنافعه."[١٣] وحسب أنصار التقنية سيكون لهذا عدداً من الآثار النافعة، فمع ازدهار التقنية سيتم ازالة القيود على الأسعار وتكاليف الدخول بحيث يتسنى أن يكون لكل شخص صفحته على الشبكة بمعزل عن الدخل. وبصورة مشتركة مع مفاهيم القرن الثامنَ عشرَ حول سوق الصحافة يناقش البعض بأنّ تبادلا مجانيا في الأفكار سوف ينبثق من خلال سوق مفتوحة من المنتجين والمستهلكين ممن يستخدمون الإنترنت. وهذا يعني أنّ

المعلومات تصبح لامركزية وأنّ الديمقراطية الإلكترونية قد تتحدى القوة المركزية التقليديةَ للمؤسسات السياسية ومؤسسات وسائط الإعلام الجماهيري. علاوة على ذلك، ومن خلال قدرتهم المستديمة على الإستهلاك يمكن أن يصبح المشتغلون بالمعرفة هؤلاء أكثر إنتاجا. إنّهم في آن واحد المنتِج والمستهلك للبضائع الخاصة بدلا من المنافع العامة. وبدوره يذوب التمييز بين ممارسات الإنتاج والإستهلاك في الاتصالات. مثلا، يستحضر مؤيدو تقنية المعلومات مفهوم توفلر عن"منتهلك [منتج – مستهلك] الموجة الثالثة (third wave prosumer) : ..." "و'إنتاجية' المستهلك ينظر إليها [حاليا] . . . فقط كمساهمة في الإنتاج من أجل التبادل. وليس هناك من اعترافٍ حتى الآن بأنّ الإنتاجَ الفعليَ يتم أيضا [في] . . . البضائع والخدمات التي ينتجها المرء لنفسه. . . [والتي] قد تنحي أو تحلّ محلّ . . . البضائع والخدمات المنتَجة [تقليديا]."[١٤]

تم الإفتراض دون أي استثناء أنّ الأشكالَ الجماعية من التعاون والتنظيم الإقتصادي تصبح غير ذات صلة. وعلى وجه الخصوص، ينظر الى المؤسسات مثل اتحادات العمال التي حمت حقوقَ العمالة في السابق على أنّها دخيلة في بيئة أكثر انسيابية حيث قوة العمالة قد لا تحتاج بعد أن تكون موجودة ماديا في موقع جسدي واحد. وبالفعل فإنّ مفهومَ "الشركة" ذاته باعتباره الصيغة الرئيسة لحكم الإقتصاد يخضع للتساؤل عندما يستطيع الأفراد الدخول إلى سوق المعلومات بالحد الأدنى من التكاليف وتحقيق أرباح من خلال تبادلات مباشرة للمعلومات مع المستهلكين. إنّ شبكة الإنترنت يمكن أن تخدم سوقا من شخص "واحد". إضافة إلى ذلك، يقول ليدبتر بأنّ النموَ الإقتصاديَ المرتبط بتقنيات المعلومات والاتصال قد طوّرَ من خلال حرية الحركة، مشجعا بذلك ثقافة عمل مبنية على الجدارة، وبواسطة الشبكات التعاونية للشركات الصغيرة التي تتناقل المعلومات: "إنّ وَحدة المنافسة ليست الشركة ولا القطاع بل الشبكة."[١٥]

لقد قُدِم نظامُ إنتاج الأفلام في هوليوود كنموذج لمثل هذا الإمداد الإنسيابي للعمالة إذ يتمتع المنتجون العاملون لصالح انفسهم هناك بقوة إبداعية أعظم من خلال استقلالهم كي يتمكنوا من تحريك النصوص والنجوم والمخرجين من استوديو إلى آخر. وعلاوة على ذلك فهم يحتفظون بالسيطرة على المشروع قبل وبعد وأثناء الإنتاج. مثلا، بيّن جورج لوكاس (George Lucas) كيف أنّ أرباحا ضخمة يمكن أن تُجنى ليس فقط من خلال السيطرة على تصوير فلمه ذي الثلاثة أجزاء **حروب النجوم** ولكنْ كذلك من خلال ترخيص المنتجات ذات الصلة بهذه الأفلام. ولهذا تم التخلص من هرميات الاستوديو ذات الأسلوب القديم وحل محلها الآن التعاقد المباشر على مختلف شؤون الإنتاج ابتداء من الفنيين وحتى النجوم. وفوق هذا، يستطيع المنتجون المستقلون من خلال حركيّتهم الإنتقالَ من شركة إلى شركة حاملين بهذا أفكارا تُغذى من أكثر من جانب.[١٦]

هكذا يجري القول بأنّ التقنيات الجديدة نسفت ضوابط الدولة القومية مثل تشريعات العمالة والأنظمة والإلتزامات التعاقدية وحماية حقوق الوظيفة. حقيقة أنّه لتشجيع الفردانية المبدعة التي دفعت الصناعات الجديدة القائمة على المعرفة، ينبغي على الدول أن تسنّ قوانينَ ليبرالية لصالح الإنفتاح والغرباء. وبمثل هذا الأسلوب، تستطيع قوى العمل المرنة أن تتجاوزَ أشكالَ التدريب المنفصلة السابقة التي تشجع المهارات والحرفية المؤسسة على القطاعية. هناك وَحدة جديدة من الإزدهار آخذة في البروز بشكل متزايد – إنّها مقاول المعرفة (knowledge entrepreneur).

هناك من يتنبأ بأنّ هؤلاء الفاعلين (actors) سيتبعون أشكالا مختلفة من الديمقراطية الصناعية التي سيتمتعون فيها بحقوق بديلة. كان الناس سابقا يعملون لقاء أجر في وظائفَ محددة بوضوح. ينظر إلى فكرة العمل المأجور هذه على أنّها جزء من نظام صناعي في طريقه إلي الزوال. وبالمفارقة مع ذلك، فإنّ مقاولي المعرفة مرنون ومتعددو المهارات ويستطيعون أن يفاوضوا على وضعهم في هذه البيئة من العمل الذي تحكمه الكفاءة. لن يكونوا موظفين بعد الآن ولكنهم سيشجعون على الدخول في ثقافة بدلات مالية يُستبدل فيها العمل المأجور بالمساهمة في الملكية والدفع بناء على نسبة الحصة.[١٧]

لقيت هذه الأفكار تقبلا لدى الحكومات الغربية والمنظمات فوق القومية. أزال قانون الاتصالات عن بعد لعام ١٩٩٥ في الولايات المتحدة الضوابط على الأسعار لإتاحة المجال أمام شركات الهواتف والكوابل المحلية لعرض خدمات مختلفة. ويقول المفوض الأوروبي مارتن بانغمان (Martin Bangemann) رئيس المديرية العامة الثالثة عشر للمجموعة الأوروبية (والتي تتمتع بالسلطة التشريعية فيما يتعلق بسياسة الاتصالات عن بعد وتقنية المعلومات) بأنّ بنية تحتية للمعلومات أكثر كفاءة وأقل كلفة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال إزالة القيود على سوق الاتصالات الأوروبية.[١٨]

حاولت الحكومة العمالية الجديدة في بريطانيا عام ١٩٩٧ إجراء تسوية بين القيود المحدودة للدولة وما توفره السوق. وفي معارضة لذلك، إقترح حزب العمل إطارَ عمل تنافسيا من شأنه أن يشجع مبادراتِ القطاع الخاص مقابل تزويد المجتمع بمعدات الحاسوب.[١٩] فمثلا، عقد توني بلير صفقة مع شركة الاتصالات البريطانية (British Telecom BT) لتزويد كل كلية ومدرسة ومستشفى ومكتبة في بريطانيا بشبكات عالية نطاق الذبذبة (high-band) مجانا مقابل سيطرة احتكارية لشركة الاتصالات البريطانية على سوق الكوابل (رغم أنّ ذلك يخلق إشكالية من حيث سياسة المنافسة). وهكذا، يتم تحقيق القيم التحررية التي شكلت الأساس لتفكير مستشرفي المستقبل ومراكز التنظير ومستشاري شؤون السياسات من خلال سياسات عامة مصمَمة لإنشاء سوق مخصخصة للمعلومات يتم بها ضمان أشكال جديدة مِن النمو الإقتصادي.

الشعبوية التقنية (٢): مذهب التحررية السياسية والمشاركة والديمقراطية الإلكترونية

هناك من يجادل في الوقت نفسه بأنّ الطريقَ السريع للمعلومات ستوفر مشهد الفضاء الإلكتروني لمجتمع مدني أعيد ابتكاره كي يشاركَ المواطنون في حقوقهم المدنية والسياسية والاجتماعية. سابقا، كانت الساحة العامة الإغريقية (Greek agora) وقاعة البلدة والكنيسة المحلية والمقهى وساحة القرية وزاوية الشارع هي المنتديات التي تحتضن النقاش العام. ولكنْ، بما أنّ مؤسسات الاتصالات الجماهيرية المركزية التي تبث معلومات تتدفق باتجاه واحد قد حلّت محل تلك الأماكن العامة فقد أصبح المواطنون معزولين. إنّ تقنيات المعلومات والاتصال تجعل من الممكن إصلاح توزيع تدفق الاتصال حيث أنّها تجعل التفاعلَ بين الواحد والواحد، والواحد والكثيرين، والكثيرين والكثيرين قابلا للتحقيق.[٢٠] وفي النهاية، سوف تيسر خطابا تفاعليا بحق من خلال ساحة عامة إلكترونية تسمح للأفكار البديلة بأن تنصبّ في المساق الرئيس. وبما أنّ تقنيات المعلومات والاتصال ستخدم الأسواقَ المحلية والوطنية والعالمية فإنّها قد تؤسس سلسلة من المجالات العامة المتعددة والمتداخلة التي يمكن من خلالها أن تسعى المجموعات "إلى بناء جسور ايديولوجية تستند إلى الهموم المشتركة والإجراءات العملية."[٢١] يقال إنّه بمثل هذا الأسلوب يمكن للمنظمات السياسية أن تنبثق من القاعدة وسوف يعكس جدول أعمالها هموم الناخبين بدلا من هموم النخبة السياسية.[٢٢]

نتيجة لهذا، سيتحدّوْنَ العلاقاتِ بين مؤسسات وسائط الإعلام والحكومات التي تعتبر قائمة على أساس الزبائنية (clientelistic). وقد برز منطق مشترك من قبل معلقين يتراوح انتماؤهم من اليسار الفوضوي إلى اليمين المنادي بحرية السوق، بأنّ المؤسساتِ السياسية ومؤسساتِ وسائط الإعلام الجماهيري قد أضعفت حقوق المشاركة للمواطنين. ووفقا لهذه النظرة، أخفقت مؤسسات وسائط الإعلام الحالية في توفير معلومات مجانية واندمجت ضمن مصالح الأقوياء. وسوف تلتف "اللوحاتُ الإعلانية" الإلكترونية (electronic billboards) على بنى وسائط الإعلام المركزية المتكتلة التي تخلّقت عن الركب.

وسواء أكانت الأشكال الديمقراطية المفضلة هي التمثيلية أو المباشرة أو الجَمْعية (communitarian)، يبدو أنّ التقنياتِ الإلكترونية تضمن النجاح.[٢٣] يقول هاوارد راينغولد (Howard Rheingold) :

> إنّ الوصولَ إلى أشكال بديلة من المعلومات، والأهمَ من ذلك مقدرتك على أن توصل إلى الآخرين بدائلك الخاصة للنظرة الرسمية للأحداث، هما بطبيعتهما ظاهرة سياسية. إنّ التغيراتِ في أشكال ودرجات حرية الوصول للمعلومات هي مؤشرات على تغيراتٍ في أشكال ودرجات السلطة بين الجماعات

المختلفة. إنّ امتداد الشبكة مثله مثل امتداد التلفاز يشمل المناطق المتمدنة في العالم بكامله (وبصورة متزايدة مناطقَ ريفية نائية متباعدة ولكنّ موصولة بوسائط الاتصالات عن بعد). وليس فقط أنّ كلّ نقطة تقاطع رئيسة (node) تستطيع أن تعيد بثَ أو أن تنشئ محتوىً لباقي الشبكة وحسب، ولكنْ حتى أضعف حاسوب يستطيع معالجة ذلك المحتوى بطرق مختلفة بعد أن يصل إلى نقطة التقاطع التي تخصه في الشبكة وقبل أن يعادَ بثه. إنّ الحواسيبَ الرخيصة الثمن تستطيع أن تنسخَ وتعالج المعلومات وتنقلَها، وعندما تجعل من الحاسوب موقعاً مستقلا لمعالجة المحتوى ضمن الشبكة القائمة للاتصالات عن بعد ينشأ نظام من نوع جديد.[٢٤]

وهكذا تصبح ديمقراطية الاتصال عن بعد (teledemocracy) احتمالا واقعيا يخلق بنى ديمقراطية استفتائية ويجعل السلطة السياسية لا مركزية.[٢٥] ضمن هذا السياق التقني يُنظر إلى الأعراف والمعايير الحالية لصنع القرار السياسي وتوزيع المعلومات على أنّها متقادمة ومقاومة لتدفقات الاتصال الاكثر توازنا والصادرة عن القاعدة الجماهيرية. وفي بريطانيَا تحديدا يبين كل من أندرو أدونيس وجيف ملغن (Andrew Adonis and Geoff Mulgan) بسخرية:

في أيام الإنتخابات، يعود المواطنون المعاصرون إلى منازلهم من المكاتب والمصانع المتخمة بأجهزة الحاسوب والفاكسات وأنظمة الهواتف الرقمية الى بيوتٍ تراكمت فيها بلا نظام أيضا وبنفس المقدار تقريبا أجهزة الهاتف والفيديو. وفي الطريق يصوتون بوضع علامة يؤشرون بها على قصاصة من الورق لتوضعَ بعدئذ في صناديقَ خشبيةٍ كي يقوم متطوعون بعدها بأسلوب لم يكد يطرأ عليه أي تغيير منذ تطبيق نظام الإقتراع السري عام ١٨٧٢.[٢٦]

علاوة على ذلك، حتى كقاعة أو فضاء مادي، فقد أصبح النظام البرلماني الثنائي لوست منستر [إشارة الى مجلسي اللوردات والعموم في بريطانيا] غير ذي صلة بالواقع، منكفئا إلى الشكل ما قبل الصناعي لصياغة القرار. ومع أن أرقامَ التعريف الشخصية (PIN numbers) مألوفة لدى معظم الناس، إلا أنّ أعضاءَ مجلس العموم يستمرون بالدخول إلى الردهات كي يستطيعَ محصو الأصوات أن يسجلوا كيف يصوتون.[٢٧] ولهذا الغرض قال غراهام ألين (Graham Allen)، وهو ناطق سابق باسم حزب العمال حول وسائط الإعلام، بأنّ وسائط الإعلام المتعددة قد تؤسس ثقافة سياسية جديدة من خلال إزالة "الرجل الوسيط" للهيئات التمثيلية من أجل إتاحة المجال أمام الناخبين للإدلاء بآرائهم ضمن برلمانات قومية وإقليمية ومحلية.[٢٨]

قد تغير تقنيات المعلومات والاتصال مستقبلَ السياسة الديمقراطية بصورة هامة. يقول جيف مَلْغن مؤسس مركز ديموس للتنظير إنّ صنعَ القرار السياسي يوجد داخل عالم مختلف ذي وسائط إعلام متعددة:

... إنّ ما يجعل زماننا معقدا هو أنّ هذه التحولات في أشكال وسائط الإعلام تتسارع الآن إلى أبعد من قدرة المؤسسات السياسية على اللحاق بها، مع تنشئة أجيال جديدة على ألعاب الحاسوب (وقريبا على الواقع الافتراضي) التي يحمل كل منها بنى ذهنية متميزة تماما. ليس الأمر أنّها ستنحي وسائط الإعلام القديمة أو أنّ المنطقَ الخطي لثقافة الطباعة (print culture) سيزول كلياً، بل الأحرى أنّ الأجيالَ الجديدة ستتقدم بمطالبَ أقوى من السياسة لتوفير ما يحصلون عليه في مجالات أخرى: ليس مجرد الأحاديث الإنفرادية وحدها التي ميزت سياسة القرن العشرين ولكن سياسة لها صفة شخصية أكثر واعترافية واستفهامية.[٢٩]

رحبت ديموس بهذا التطور وأدخلته في هدفها المتمثل في "الديمقراطية الكفؤ" (lean democracy). إنّ الترتيبات الحالية للسلوك الديمقراطي خذلت جماعة المواطنين كافة من حيث أنّ النظامَ السياسَيَ بيروقراطي ولا يخضع للمساءلة من الجمهور. ومن أجل تحويل هذه العملية، سيكون من الضروري جعل النظام الديمقراطي أكثر شفافية واستجابة وفعالية ومساءلة. لذلك ستكون للمحكومين سيطرة أكبر على الحكام. وهكذا يقول ديموس إنّه ينبغي أن يكون هناك إعادة تعريف بالجملة لأداء السياسيين، ومزيج من الديمقراطية التمثيلية والمباشرة، وإيجاد هيئات "تأملية" مثل هيئات مُحلّفي الناخبين (voter juries) ومجموعات تشاورية لاستطلاع الرأي وتأسيس هيئةَ مستقلة تنظيمية للتدقيق في الانتخابات، "أوف إلكْتْ" (Off- Elect)، ومجموعة كبيرة من الإصلاحات لضمان تدريب أفضل للسياسيين، وميثاق تأسيسي. وبشكل أكثر تحديدا، ستسمح تقنيات المعلومات والاتصال بقيام "...ديمقراطية أكثر مسؤولية وانفتاحا أمام المشاركة تستخدم التقنيات الجديدة للعمل الديمقراطي بواسطة الضغط على الأزرار"(push button democracy).[٣٠]

يقول مَلْغن علاوة على ذلك إنّ الأحزاب السياسية لم تعد ذات علاقة ويشدد على أنّ الأشكالَ الجديدة لصياغة القرار السياسي سوف تعوض عن التدهور الحزبي. وقد ناقش بأنّه مع فقدان اليقين العقائدي والهويات الطبقية أخذت العملية الديمقراطية بالتشرذم. إنّ التقلصَ الهام في الإرتباطات الحزبية رافقه انخفاض في عضوية الأحزاب. هذه الحقائق الملحة تتحدى قابليةَ حياة الديمقراطية التمثيلية التي تعاني من تعفن لا يمكن عكس اتجاهه. في المستقبل، ستعكس السياسة "المتحررة من الأحزاب" الطبيعة المتغيرة للنشاط السياسي وتدمج تقنيات الاتصالات من أجل تيسير الإستفتاءات العامة وساحات اللقاء العامة والإستفتاءات المحددة والاجتماعات البلدية العامة الالكترونية (electronic town hall meetings).

بناء عليه، كان هناك انفجار داخلي للأشكال الحقيقية والافتراضية للنشاطات والمؤسسات السياسية. وعلى وجه الخصوص يضع مؤيدو "الديمقراطية الكفؤ"، و"مناهضو الحزبية" محورَ تأكيدهم على حقوق الفرد ويغلّبونها على تشجيع

أشكال العمل الجماعية. ومع تدني عضوية الأحزاب، أصبح الإصلاحُ التقني الدواءَ العامّ لديمقراطية ما بعد عصر البخار. ومع توسع حلقات الاتصالات العالمية قد يتمكن الأفراد من الاتصال بسلسلة غير محدودة من مراسلي الشبكة (on-line correspondents) والتمتع بإمكانية الوصول إلى المعلومات التي كانت مقصورة على النخب السياسية والاجتماعية والإقتصادية. كما يمكن لمشاركة المواطنين أن تقاسَ من خلال الديمقراطية بواسطة الاتصال عن بعد، واستطلاعات الرأي التداولية والإستفتاءات العامة. وحسب تعليق آرثر ليبو وباترك سيد (Arthur Lipow and Patrick Seyd): "لقد طلع علينا عصر المواطن الفردالذي قد تحرر أخيرا من الأغلال التي كبلته بها المنظمات. هو أو هي سيكون قادرا على المشاركة في السياسة دون توسط المؤسسات التي فات عليها الزمن مثل الأحزاب السياسية".[٣١]

حدود التحررية الشعبوية التقنية

إنّ هذه الرؤى لعملية الدمقرطة السياسية والإقتصادية المبنية على الفرد قد تأسست على فهم معين للتغير التقني. ينظر إلى التقنية بصفتها فاعلا عقلانيا يستطيع أن ينسق جهود الإصلاح من حيث أنّه مستقل عن مراكز السلطة الإقتصادية والسياسية. لقد لاحظ جون ستريت (John Street) أنّ المؤيدين لتقنيات المعلومات والاتصال يفهمون التقنية على أنّها شكل "محايد" سيتم من خلاله "إصلاح" السلوك الديمقراطي. ولكنْ حسبما يعلق ستريت إضافة لما تقدم، فإنّ العلاقة بين الإصلاح التقني وتوزيع المعلومات وإنتاج المعرفة وتمكين المواطن هي اكثر إشكالية بكثير:

> إنّ الإصلاحات الفنية هي "إصلاحاتُ" فقط بسبب الطريقة التي يتم تعريف المشكلة بها. إنّها لا تشكل "الحل" ولكنْ مجرد "حل". الإصلاحاتُ الفنية تدور بشكل أقل حول إصلاح مشكلة من كونها بالأحرى **تفرض تعريفا خاصا** لماهية المشكلة (التي تشكل التقنية حلا سعيدا لها). إذا كانت مشكلات الديمقراطية عملية فإنّ التقنية قد تحلها، ولكنْ إذا لم تكن عملية فإنّ التقنية عندئذ لا تفعل أكثر من إعادة إنتاجها بشكل مختلف. إنّ الإصلاحَ الفني في الحقيقة حل "سياسي" بمعنى أنّه يسعى إلى نشر وجهة نظر معينة عن العالم وعن الطرق المناسبة لتنظيم هذا العالم.[٣٢]

علينا أن نأخذ بالاعتبار القوى الإقتصادية والسياسية والاجتماعية التي كيفت استخدام التقنية. إنّ هذا الإدراكَ قاد إلى انتقادات هامة للديمقراطية الإلكترونية. وبما أنّ التقنيات ليست فاعل بحد ذاتها ولكنها مرهونة بأولئك الذين يَحكُمون وينسقون استخدامهاَ، يعود انتباهنا إلى مشكلة أساسية – أنّ التقنيات الإلكترونية الجديدة تعزز مصالحَ الأقوياء. بالنسبة للبعض، تعكس النقاشات والمَمارسات التي رُبطت بالديمقراطية الإلكترونية سلطة الجماعات المهيمنة التي تنوي تجريدَ المواطنين من مشاركتهم السياسية ومن مهاراتهم.[٣٣] يقول جون غراي مثلا (John Gray) إنّ

الإصلاحات التقنية لم توجدْ مجتمعات جديدة ولم تحل الصعوبات المستعصية كما لم تُعدْ توزيعَ الثروة. بدلا منَ ذلك، فهي تُغير شروط التنظيم الإقتصادي والسياسي من حيث أنّ "الإستخدامات التي تُوظف لها التقنيات الجديدة تعتمد على توزيع السلطة وإتاحة الوصول إلى الموارد وعلى مستوى التطور الثقافي والأخلاقي في المجتمع."[٣٤] تطرح انتقادات غراي أنّ إصلاحا تقنيا سريعا لن يعمل على تمكين المواطنين. بدلا من هذا، سيتم صرف انتباه الجمهور بصورة زائفة عن سلطة الدولة والرأسمالية.

رغم أنّ تقنيات المعلومات والاتصال قد تم تصويرها على أنّها مسرح هو في الغالب فوضوي ورخيص جدا وغير خاضع للرقابة، يهيمن عليه هواة ومتحمسون له، إلا أنّ الحكومات سمحت في الواقع لاحتكارات وسائط الإعلام ولشركات الكوابل والحاسوب بأنَ تُهيكل السوق. وقد تميز الإقتصاد السياسي للطريق السريع للمعلومات بإبرام الصفقات بين المؤسسات المتعددة الجنسيات للاتصالات عن بعد، وشركات وسائط الإعلام الجماهيري، ومنتجي برمجيات الحاسوب ومعداته. وبدوره قد يعني هذا أنّ تقنيات المعلومات والاتصال ستكرر الكثير من الثغرات التي ظهرت في اقتصاديات وسائط الإعلام التقليدية. إنّ هذه امنظمات الإحتكارية تستغل المخارج الاتصالاتية الجديدة لنشر المزيد من الصنف نفسه لجمهور أوسع مع تفاعلية مقصورة على اختيار القناة. يقارن روبرت و. ماكتشيسني (Robert W. McChesney) تطورَ الإنترنت مع نمو خدمة البث العامة الأمريكية المهمشة حاليا:

> . . . كان المذيعون التربويون هم الذين لعبوا دورا هائلا في تطوير البث الإذاعي على الموجة المتوسطة (AM) في العشرينات ثم موجة إف.إم. (FM) وحتى تلفاز الموجة عالية التردد (UHF) في الأربعينات والخمسينات. وفي كل حالة، ما إن أصبح معلوما أنّ بالإمكان تحقيق ربحية حتى حل آخرون مكان التربويين وأمسك الرأسماليون بزمام الأمور. يمكن القول أيضا إنّ هذا ما يبدو هو مصير شبكة الإنترنت التي بادر بها القطاع غير الربحي كخدمة عامة تتلقى إعانات حكومية ، حتى النقطة التي يقرر عندها الرأسمال أن يستولي عليها ويحيل الروادَ الى الهامش.[٣٥]

بُنيت النظرة الفردية أو التحررية للإصلاح الإقتصادي على مغالطة تقول بأنّ السوقَ ستعمل على أساس أنّها مُوزع تام الكمال للمعلومات والموارد الاتصالاتية. وتهمل هذه النظرة انغلاقَ السوق وتَحل الإستهلاكية محلَ حقوق المواطنين. إنّ الإفتراضات التي قام عليها خطاب مستشرفي المستقبل حول الإصلاحات الديمقراطية لممارسات العمل فيما يتعلق بالإستخدام الأكفأ للمعلومات من أجل توليد الثروة وإدامة مرونة العمالة، قد أسسَت على توزيع غير عادل لموارد الاتصال. مثلا، إنّ تركيبَ مفهوم "مقاول المعرفَة" ذاته سيوحي بأنّ **السيطرة** على توزيع المعلومات يجب أن تبقى لدى منتجي سوق الاتصالات. (بأي طريقة أخرى يمكن انتزاع الربح الفائض؟) وبدلا من "المنتهلكية" (prosumerism) سيتسِعُ التقسيم بين المنتجين والمستهلكين حيث أنّ توزيعَ المعلوماتِ سيكون مركزيا وتُحول الإتاحة إلى سلعة .

في هذا السياق، يميز غراهام ميردوك (Graham Murdock) بين المواطنة والإستهلاكية.[٣٦] تفترض الأولى مسعىً جماعيًا في البحث عن المساواة والأخوّة بالإضافة إلى الحرية الفردية. وبصورة بديلة، تجبر الإستهلاكية الفردَ على استخدام حلول خاصة لمشكلات عامة من خلال شراء السلع. إنّها تحثّ الناسَ على الخروج من مشكلاتهم من خلال الإنفاق بدلا من المطالبة بإجراء تغييرات اجتماعية وتحسين الشروط. إنّها تعيد تعريفَ طبيعة المواطنة بحيث "تصبح نشاطا فردياً واقتصادياً اكثر منه جماعياً وسياسياً – حق المرء في السعي وراء مصالحه في السوق دون معوقات".[٣٧] تزود الأسواقُ المستَهلكَ بمجموعة متنوعة من المواد المتنافسة ولكنّها لا تستطيع منحَه حقوقا. إنّ المواطنَ مستثنىً من إعادة توزيع السوق للثروة ومن الدخل الذي يسمح بالدخول للسوق. ومن الممكن خلق **فقير معلومات وغني معلومات** بما أنّ شمولية الخدمات لم تعد مضمونة. وعليه، بما أنّ عدمَ المساواة المادية توقف وصول الفرد إلى المنافع والخدمات التي هي مقاييس مطلوبة للمواطنة فإنّ الحقوقَ السياسية يُضحّى بها.

بالتالي فإنّ الإعتمادَ على الفردية التحررية أمر إشكالي. بالنسبة للعمالة، سواء في العمل أم في السياسة، تُستمَد القوة من التنظيم فقط. وإذا ما تم تفكيك القوة المتجمعة لصالح "الموجة الثالثة" من ليبرالية السوق فسيتم إضعاف التعبير الفردي حيث يصبح الناس دون سلطة ومجزَئين كالذرات. وفي نفس الوقت، يتم تراصُ سيطرة النخبة. وفيما يتعلق بممارسات تشغيل العمالة علينا أن نظلّ واعين للقيود التي تواجه القوة العاملة بدلا من الحريات النظرية. مثلا عُرفَت مراكز مايكروسوفت التابعة لبيل غيتس (Bill Gates) في سياتل بالإستخدام الأورويلي(Orwellian) لبطاقات التعريف الشخصية، والبيروقراطية المفرطة، والتفريق بين الموظفين الرسميين والمستخدَمين الذين يمارسون العمل الحر بشكل دائم (Perma-Lancers) وتراتبيات تُحمى مواقعُها بغيرة، وعدم الإعتراف بالنقابات العمالية وثقافة العمل الخاصة بعالم الشركات .[٣٨]

بالمثل فإنّ تفكيكَ الصيغ الشعبية للسلوك السياسي الجماعي المقاومة لهيمنة النخبة قد يضعف من تمكين الفرد بالرغم من الخطابات الحالية فيما يتعلق بالديمقراطية المباشرة. وقد يبدو أنّ إحلالَ صيغ جديدة محل المجالس التشريعية والأحزاب السياسية والأنظمة التمثيلية للأشكال الفردية والتشاورية لصنع القرار، بما في ذلك الاستطلاعات وهيئات المحلفين، ستسد العجز الديمقراطي بين المحكوم والحاكم. مما لا شك فيه أنّ في الأنظمة الحالية انغلاقا نخبويا وسيطرة تراتبية .وخصوصاً في بنى كثير من الأحزاب السياسية المعاصرة. ولكنْ، قد يُستثار شكل آخر من تلاعب النخبة عندما تتعرض المنظمات الديمقراطية الملائمة، التي صُممت داخل مكان العمل للدفاع عن مصالح الموظفين ولإقامة أشكال من التسييس على مستوى القاعدة، للتفكيك وترك المجال أمام الإستجابات الفردية والجزيئية للوسيط الاتصالاتي الجديد.[٣٩]

وبوجه خاص، تفشل هذه المواقف في الإقرار بقضية الطبقة. ورغم صحة إدراك أنّ التقسيمات الطبقية قد تبدلت إلا أنّ ذلكَ لا يعني أنّها قد اختفت. إنّ استخدامَ النخب للتقنيات قد شكل تنظيم علاقات السلطة في المجتمع وسوف يشجع، الآن وفي المستقبل، على الإستغلال العالمي لتقنيات الاتصال والمعلومات. وعليه لا تميز النظرة التحريرية لتقنية المعلومات بين الفروق الثقافية والخصومات السياسية والمصالح المتعارضة المستندة إلى أوضاع من عدم المساواة الإقتصادية الهائلة. وإذا لم توزع موارد المعلومات والمعرفة بصورة متساوية بسبب تركز الإنتاج ومحدودية الإتاحة أمام المواطن فإنّ الشرخَ بين من "يملكون" المعلومات ومن "لا يملكونها" سوف يتعمق. وعليه تتم زعزعة أية فكرة عن مواطنة عالمية (مؤسسة على حرية التعبير، والإتاحة الكاملة، وفهم المعلومات ذات العلاقة لإيجاد حقوق معرفية وتمثيل عادل). وفي الواقع، سوف تمسك بزمام السيطرة على وسائط الإعلام المتعددة طبقة حاكمة **افتراضية** مكونة من النخبة التكنوقراطية (البيروقراطيون التقنيون).

توجهات جماعية بالنسبة للطريق السريع للمعلومات ولصياغة السياسات المتعلقة بتقنيات المعلومات والاتصال

في الوقت الذي نقبل فيه كثيراً من هذه الإنتقادات، علينا أن نمتنعَ عن أن نصبح حتميين في تجاوبنا مع التقنيات. يقترح جون ستريت (John Street) أنّ التغيرَ التقني ليس مجرد نتاج عن الخيارات الإقتصادية أو السياسية. إنّ للتقنياتِ قوة دفع خاصة بها ستوجد نتائجَ عديدة غير متوقعة:

> رغم أنّنا نستطيع أن نحددَ المصالح والخيارات حول تقنية ما، إلا أنّها لا تصبح تلقائيا منشئة لتلك التقنية. التقنية ليست موجودة كشيء بسيط متاح لاستخدامنا. إنّها تعمل على هيكلة خياراتنا وأفضلياتنا ولكنْ ليس بطريقة حتمية كليا. إنّ العلاقة في حالة تغير متواصل: العمليات السياسية تشكل التقنية؛ والتقنية بعدئذ تشكل السياسة.[٤٠]

وعليه سيكون من الخطأ النظر لتقنيات المعلومات والاتصال باعتبارها وحدة متراصة أو مناهضة للديمقراطية. ورغم أنّه من الضروري التوجه إلى القوى الإقتصادية والسياسية والعقائدية التي "دفعت" الإصلاح التقني في اتجاه معين، ينبغي أن ندرك أنّ هذه الأمورَ الملحة ليست ثابتة أو غير قابلة لتخطيها.

من الممكن تفعيل التغيرات في توزيع المعلومات بصورة إيجابية إذا رُبطت "بالجماهير المنظمة" التي ستوفر للإصلاح سياقا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا ذا معنى. وعليه، بدلاً من المفاهيم الفردانية عن النشاط السياسي التي هيمنت على التطور الحالي للإنترنت يجب البحث عن طرق جديدة لاستخدام تقنيات المعلومات حتى تتيح المجال أمام أشكال جماعية للسلوك الديمقراطي. ولهذا الغرض، يمكن أنّ يُطرحَ بأنّ إجراءَ

الإصلاحات قابل للنجاح ضمن ممارسات العمل والمشاركة السياسية إذا تم دمجها في أشكال ملائمة من التنظيم الديمقراطي مثل النقابات العمالية والأحزاب السياسية أو مجالس العمال. وفوق هذا، فإنّ المبادرات المحلية أو على مستوى المدينة والتي تضرب جذورَها في التقاليد الجماعية قد تدفع عمل الناشطين على الشبكة بنجاح. وبدلاً من الديمقراطية الإستفتائية من القمة إلى القاعدة، ما يحبذه التقنيون الشعبويون، من الممكن استخدام تقنيات المعلومات والاتصال لدعم التنظيم الديمقراطي الجماعي من خلال تعميم المعلومات وخلق مواطنة مطّلعة. وبدورها، فقد تزودنا الإستخدامات الجماعية للتقنيات بمفاهيمَ وممارسات للديمقراطية الإلكترونية لم نكن قد توقعناها من قبل والتي ستشجع قدراً أكبرا منً الترابط الجماعي وطرقا أوسع للتعبير السياسي.

على سبيل المثال، حددت آن- ماري جينغراس (Anne-Marie Gingras) عددا من الظواهر التي برزت من تشابك أشكال المنطق الاجتماعي والتقني مع فعل ناشطي الشبكة. أولا، يمكن بنجاح تعديل شكل الحركات الاجتماعية لأنّ الإستخدامَ الجماعي للتقنيات الجديدة قد يؤدي إلى التحالفات أو إلى أعمال مشتركة مع حلفاء. بمثل هذا الأسلوب، فإنّ الإصلاحات الإستراتيجية في تحصيص الموارد ينبغي أن تيسرَ لنشاط جماعي أكبر. ثانيا، تستطيع الفاعلية الجماعية على الشبكة تعزيزَ المناقشة العامة من خلال تحديد جدول الاعمال السياسي وإنتاج ردود الأفعال بين الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين. ثالثاً، قد يتصل هذا الإستخدام لتقنيات المعلومات والاتصال مباشرة بالسعي لتطبيق السياسة العامة وسياسة الشركة.[٤١] كذلك كما يقول مانويل كاستيلز (Manuel Castells):

> هذه . . . الحركات التي غدت تنتشر في جميع أنحاء العالم تنهي تخيلات الليبرالية الجديدة بخلق اقتصاد عالمي جديد مستقل عن المجتمع من خلال استخدام الهندسة الحَاسوبية (computer architecture). إنّ المخططَ الحصريَ العظيم (الصريح أو المتضمن) لتركيز المعلومات والإنتاج والأسواق في قطاع قيّم من الشعب وللتخلص من البقية بأشكال مختلفة، أكثر أو اقل إنسانية بحسب مزاج كل مجتمع، يطلق "**رفضا عظيما**"، بتعبير تورين (Touraine). ولكنّ تحويلَ هذا الرفض إلى إعادة بناء أشكال جديدة من السيطرة الاجتماعية على أشكال جديدة من الرأسمالية المعولمة، والمزودة بالمعلومات، يستدعي معالجة طلبات الحركات الاجتماعية من قبل النظام السياسي ومؤسسات الدولة. إنّ قدرة أو عدمَ قدرة الدولة على التعامل مع الحجج المتضاربة للرأسمالية العالمية والحركات الاجتماعية المؤسسة على الهوية والحركات الدفاعية المنبثقة من العمالة والمستهلكين سوف تكيف بشكل كبير مستقبلَ المجتمع في القرن الحادي والعشرين.[٤٢]

وبناء على هذا، ضمن هذه الجدلية للتعبئة الجماعية والتكيف التقني، يبقى أن نرى كيف تستطيع السياسة العامة أن تساهم. في الوقت الحاضر، دعمت الحكومة الأمريكية،

وبدرجة أقل المجموعة الأوروبية، التوسعَ المخصص للسوق من خلال إزالة القيود وإبقاء تدخل الدولة في حدوده الدنيا. بعد محاولة إجراء سياسات تدخلية من خلال تعديلات تتعلق بالآداب العامة وقواعد "عدم التصدير"، عاد الرئيس كلينتون، في صيف عام ١٩٩٧، فارتد على عقبيه بإعلانه دورا سلبيا للدولة فيما يتعلق بالإنترنت. ولا تقترح وثيقة سياسة الولايات المتحدة المسماة "إطار عمل لتجارة اقتصادية عالمية" أكثر من "بيئة قانونية" أساسية تسمح بإزالة شاملة للقيود وبالتعاون بين الشركات، وبتأسيس الإنترنت كمنطقة حرة من الرسوم. بهذا الأسلوب، يأمل كلينتون في وضع أمريكا في مركز القلب للإقتصاد الافتراضي العالمي وفي إعادة تعريف دور الحكومات في الشؤون العالمية. وقد رحب بهذه المبادرة دعاة التحررية المناهضون لتدخل الدولة مثل دوغلاس رشكوف (Douglas Rushkoff):

> يعي كلينتون أنّه لكي يصبحَ فضاءُ الإنترنت حقلا منبسطا للّعب لا بد أن تزال القيود والغموض عن الفضاء الإلكتروني. من المكونات الحاسمة لهذا عدد أقل من القوانين، ومعاييرُ مفتوحة، وتشجيع تعلم الرقمية. . . لقد اتخذت حكومة كلينتون خطواتها الطفولية الأولى نحو التخلي عن السيطرة على المستقبل لأنّها ترى أنّ مصادرة الرسالة الإنسانية ليست ضمن قدرة أي فرد أو شركة أو حكومة.[٤٣]

وبصورة مغايرة، تابعت حكومتا بالادور وجوبيه (Balladur and Juppe) في فرنسا برنامجاً كبيرا للتدخل يعكس الدور المحرك الأصلي للدولة الفرنسية في تطوير تقنيات عالية مثل مينيتيل (Minitel).[٤٤] وقد طورت الحكومات الفرنسية استراتيجيات يمكن من خلالها استخدام مسالكَ للمعلومات لتشجيع النمو الإقتصادي وتعزيز الحقوق الديمقراطية للمواطنين. وبوجه خاص، كان هناك تأكيد على تيسير "قيمة نوعية لحياة" تتيح أنماطُ عمل جديدةً فيها المجالَ لكفاءة أعظم في توزيع التوظيف القومي وحيث المزيد من "المساواة في الإتاحة" يجعل توزيعا أوسع للمعلومات والمعرفة أمرا ممكنا.[٤٥]

تتميز المقترحات لسياسة حزب العمال البريطاني الخاصة بتقنيات المعلومات والاتصال حاليا بتسوية غير مريحة بين إمداد الدولة والإقتصاد الموجه من السوق. فمثلاً، وافقت الاتصالات البريطانية (British Telecom) على إنشاء معدل رسم ثابت للإستخدام من قبل المدارس بعد الحث على ذلك من المنظم اوفتل (OfTel) والمنافسة من شركات الكوابل. لذلك وعلى ضوء النموذجين الأمريكي والفرنسي، لا بد من توجيه الأسئلة حول استطاعة الحكومة البريطانية على توفير إطار عمل ملائم لسياستها يمكن من خلاله إيصال مبادرات عامة تشجع الإستخدامَ الجماعيَ لتقنيات المعلومات والاتصال. إننا نعتقد أنّ على الدولة القيامَ بدور هام في إيجاد وإدامة مجال منبسط للعب من خلال استثمار الأموال العامة لإتاحة المجال أمام الإستخدام الشعبي للخدمات المعلوماتية، وسحبا على ذلك حمايةِ حقوق المواطنين في المعرفة. وما يتبع هو خطوط عامة للنظر فيها.

نموذج خدمة عامة لتقنيات المعلومات والاتصال

يعرض القسم الأخير نموذجَ خدمة عامة لتنظيم اقتصادي وسياسي لتقنيات المعلومات والاتصال مؤسسا على مبادئَ جماعية.[٤٦] من أجل تأسيس نموذج "من القاعدة إلى القمة" شعبي وقابل للتكيف سيكون من الضروري تأسيسُ إطار عمل ملائم يمكن أن يتمَ التدخل للصالح العام (public intervention) من خلاله. في لب هذا الإطار، لا بد لبنية تحتية جديدة للمعلومات والاتصالات أن توفر إتاحة شاملة عبر المجتمعات المحلية المدنية والريفية. وبشكل نموذجي، ينبغي أن يكونَ هذا بمعزل عن الدخل ومن الممكن تطويره من خلال شبكة اتصالات قومية عامة .[٤٧]

ينبغي أن نقرَ بأنّه ستكون هناك صعوبات هامة في إنشاء وإدامة شبكة اتصالات عامة. في الظروف الحالية، سيكون من المتعذر ماليا لأية حكومة أن تعيدَ تأميمَ الاتصالات البريطانية(BT) كلا أو جزءا بسبب ما يتضمنه ذلك من خسارة في الضريبة على الشركات. علاوة على ذلك، فإنّ مثلَ هذه السياسة ستضر بقدرة الاتصالات البريطانية على اجتذاب أموال جديدة للإستثمار في المستقبل. وهذا يعني ضرورة بقاء هذه الشركة لمعدات الاتصالات عن بعد احتكارا خاصا. إنّ هدفا أكثر قابلية للتحقيق سيكون تعزيزَ القيود العامة والضرائب في سوق الاتصالات الاجتماعية.

يمكن لهذه الغاية استخدامُ نموذج ترخيص مفصل للسيطرة على الأسعار والربحية والخدمات. فمثلا، ينبغي أن يكون هناك استمرار في تعرفة الأسعار المحددة لمستخدمي الإنترنت، وأن تكون مدرجة حسب الدخل وبمعدلات أرخص للمؤسسات العامة مثل المدارس والجامعات والمكتبات. وسيكون أيضا ضروريا إدخالُ قيود أكثر فعالية على الاتصالات البريطانية لتقديم تخفيضات جوهرية على أجورها الحالية للخطوط. وفوق هذا، على المنظمين أن يضمنوا وجودَ تنوع واسع في المنتجين الذين يوفرون عدداً من الآراءً المتَنوعة. وعليه فإنّ من المطلوب وجود قواعدَ تضبط ملكية وسائط الإعلام المختلفة ووسائط الإعلام المتعددة. إضافة إلى ذلك، سيكون من الضروري تشديد سياسات المنافسة القومية لضمان الأنظمة المضادة للاحتكار . وفيما يتعلق بالبرمجيات سيكون مطلوبا من مزودي الخدمة الخاصة الإبقاءُ على الرسوم منخفضة في حدود دنيا قابلة للتفاوض . ولهم الإستمرار في جني الربح من خلال بيع المساحات الإعلانية وتقاضي معدلات تنافسية للإستخدام التجاري. ولكنْ ستكون للمنظم أهدافٌ دنيا بالنسبة للمحتوى عدا مقاييس الذوق والحشمة (التي ستكون بحد ذاتها صعبة المتابعة).

سيكون ضروريا بالنسبة للهيئات القومية التنظيمية أن تشكل تحالفات استراتيجية مع بعضها البعض وأن تحكمَها منظمة فوق قومية تنشأ عن الاتحاد الإوروبي. وعليه، يجب أن تُستخدم النظم المحلية والقومية والإقليمية لضمان المساواة في الإتاحة في توزيع المعلومات والمعرفة عبر المجتمعات. ويمكن أن يُجعل هذا المقترح قابلا للتطبيق من خلال اتباع ما يطرحه ريتشارد كولينز وكريستينا مروّني

(Richard Collins and Cristina Murroni) عن منظم للاتصالات واحد لجميع الخدمات – أوف كوم (OfCom). وستكون لهيئة التنظيم هذه صلاحية ترخيص الخدمات لتضمنَ بصورة إيجابية التوزيعَ الديمقراطي للاتصالات كما ستكون مفتوحة ومسؤولة أمام الجمهور العام: "(وسوف) تكون مبنية على مبدأ تشجيع وضمان أنّ المواطنين والمستهلكين في المملكة المتحدة لهم امكانية الوصول الفوري الى الخيارات المختلفة من المصادر الموثوقة وغير المتحيزة والمواد الاستقصائية والابداعية والمقاومة للمعتقدات، حتى لو كان هذا سيجرح مشاعر بعض الناس."[٤٨]

إلى جانب وضع الأنظمة، يمكن جمع الأموال من خلال زيادة الضرائب على شركات وسائط الإعلام والحاسوب التي تريد استثمار سوق الاتصالات. سابقاً، راوغت هذه الشركات وزاغت عن دفع الضرائب بحجة أنّ لها وضعاً عابراً للقومية. ولغلق مثل هذه الثغرة من الضروري إعادة تعريف الوضع القومي لهذه المؤسسات والدخول في اتفاقيات مع دول أخرى ومؤسسات فوق قومية مثل المفوضية الأوروبية (European Commission). إضافة إلىً ذلك، يمكن جمع إيرادات إضافية من خلال ضريبة افتراضية على المواقع على الشبكة وعلى مزودي الخدمات. إنّ هذا سيعني ارتفاعا هاما في رسوم الدخول لذلك تصبح المرتجعات الضريبية متاحة للأفراد من منتجي المعرفة ولمزودي الخدمات الأصغر.

يمكن أن يوفرَ نظام الضريبة الافتراضية الأساسَ لإقتصاد المعرفة الذي يُبْنى ويعمل على إدامة ممارسات العمل الجماعي. أولا، إذا كانت تقنيات المعلومات والاتصال ستشجع نموا أكبر وتوجد فرصَ عمل جديدة، فإنّ من الضروري أن تؤسّسَ قوة عمل ماهرة. وعليه، يمكن لمصلحة الضريبة في الدولة أن تمولَ مشاريع تدريبية في المؤسسات التربوية. ثانيا، عند تأسيس الوظائف، يصبح من الأمور الحيوية الحفاظ على حقوق حماية العمال من خلال التعبئة الجماعية وإقامة الاتحادات العمالية. إنّ أخطارَ إيجاد حقوق خاصة وإضعاف قوة العمالة، باسم العولمة، أصبحت بادية. وبناء عليه، ينبغي على العاملين في تقنيات المعلومات الحفاظ على حقوق عمل مناسبة وألا يُفكَرَ بهم كقوة عمل "مرنة" يمكن إزاحتها وتصغير حجمها حسب الرغبة. ثالثاً، سوف تؤسس من خلال التدريب وحماية العمالة قاعدة حرفية مناسبة تقوم بتشجيع مبادرات أكثر وأشكال جديدة من التعليم ومقاربات ذهنية مختلفة للتقنيات المتاحة.

خاتمة

كان هناك تنبؤ بأنّ إصلاحات مهمة قد تصاحب التطبيقَ الواسع لتقنيات المعلومات والاتصال في الألفية الثالثة، وأنّ لهذه الإصلاحات إمكانية فتح مساحات جديدة لتوزيع المعلومات، وأنّها قد تعمل على إلغاء مركزيةَ نشر الاتصالات، وأنّها ستتيح المجالَ لفرص جديدة للنمو الإقتصادي وتستطيع إزالة العجز الديمقراطي البيّن بين الحاكم والمحكومين في المجتمعات المتقدمة.

ضمن مراكز التنظير وبين المشرعين في الولايات المتحدة وبريطانيا تأسس الكثير من الحجج الرئيسة والمبادرات السياسية فيما يتعلق بالطريق السريع للمعلومات على تبرير فرداني أو تحرري لسوق اتصالات حرة (مقارب لمفهوم القرن الثامنَ عشرَ لسوق صحافة حرة). وهناك طرحٌ يقول بأنّ هذه التقنيات الجديدة ستكون علاجا عاما للنمو الإقتصادي والإصلاح السياسي. وجدت هذه الأفكارُ من يؤازرها في أمريكا بين النخب التكنوقراطية في وادي السيليكون وبين مستشرفي المستقبل وبشكل خاص جدا لدى إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون. لقد قوبل إعلانه عن حد أدنىً من تدخل الدولة فيما يتعلق بتطور الإنترنت بالتهليل والفرح من جانب التحرريين دعاة التقنية الشعبوية باعتباره نصرا وإقرارا بأنّ الدولة سيكون لها دور محدود، وفي الحقيقة هامشي، في تأسيس الإتجاه المستقبلي لصناعة الاتصالات.

تحمل هذه التكهنات مشكلات هامة ليس أقلها أنّها تهمل مراكز القوة الإقتصادية والاجتماعية والسياسية في الإقتصادات المحلية والقومية والعالمية. إنّ ردود التحريريين يشحذها الإعتقاد بأنّ التقنية هي فعلانية ستعمل حتما على إحداث تغيير اجتماعي. يمكن توجيه عدد من الإنتقادات. أول هذه فكرة أنّ شبكات الشركات، المنظمة ذاتياً، سوف تتشارك بصورة عادلة بحقوق المعلومات والمعرفة وهي فكرة مبنية على إيمان في غير محله بحرية سوق الاتصالات – الإعتقاد بأنّ هذه السوقَ تأسست من قبَل عدد من الأفراد ارتبطوا معا بحرية ويستطيعون أن ينتجوا المعلومات ويستهلكوها مباشرة. ولكنّ يقوم بناء سوقَ تقنيات المعلومات والاتصال على أساس الإنغلاق، وقد أخذ الإقتصاد السياسي لوسائط الإعلام المتعددة يتميز بالتداؤب المؤسَسي(corporate synergy) بين شركات وسائط الإعلام والاتصالات عن بعد والحاسوب.

ثانيا، يؤدي ذلك إلى نظرة مضللة بأنّ "مقاول المعرفة" الفرد سيصبح الوَحدة المركزية للإنتاجية الإقتصادية وسوف يتيح المجالَ للنمو في الإقتصاد الافتراضي. ومن السخرية أنّه على الرغم من البلاغة التي توحي بأننّا ننتقل من اقتصاد صناعي إلى اقتصاد معلوماتي، إلا أنّ هذه الردة نحو **الفردانية** تشير إلى تصور لشكل الحكم يعود إلى ما قبل الحقبة الصناعية. إنّه يهمل شبكات السلطة المندمجة القائمة بين النخب الاجتماعية والسياسية والإقتصادية ويفشلَ، إضافة إلى ذلك، في التصدي لموضوع أنماط ملكية وسائط الإعلام المتعددة، والسيطرة عليها، المبنية على الاحتكار وتحكم القلة.

ثالثا، لقد استُخدمت التقنية لتبرير إحلال مقدرة الأفراد على استهلاك المعلومات محلّ حقوقهم. إنّ الطَبيعة العامة للمعلومات ستتم خصخصتها في النتيجة مما سيزيل شمولية الإتاحة كمبدأ ويطرح أنّ الدخلَ وحدَه يجب أن يقرر نشر موارد الاتصال

في القرن الواحد والعشرين. يعكس هذا المنظور نظرة محددة للعلاقات المتبادلة بين المعلومات والاتصال والمعرفة والسلطة. عملياً، هناك ادعاء بأنّ المشاركة السياسية مضمونة من خلال شراء وبيع المعلومات. وبمثل هذا الأسلوب، قد تنبثق أشكال جديدة من الإرتباطات السياسية التي تتحدى القيود المؤسسية السابقة. وسيكون الأفراد واثقين من ممارسة حقهم في الخيار ضمن الشكل المستقبلي للديمقراطية الإلكترونية، حيث يمكن أن تحلَ الإستفتاءات محل الهيئات التمثيلية وتضمحل الممارسات السياسية الجماعية. ولكننا نقول إنّ مثلَ هذا الشكل الفرداني واللامركزي للمعلومات يحد من توزيع المعرفة وحقوق المشاركة (participatory rights). وبدلا من أن يكون هنالك توزيع عادل للمعلومات فإنّ هذه الحجج ترتكز على الرغبة في تشظية الجمهور(audience fragmentation). وعليه تتوارى الصورة الحقيقية للإختيار المحدود في استهلاك الخدمات المعلوماتية تحت قناع تحرير الفرد.

على ضوء هذه الإنتقادات، يبدو جليا أنّ الردود الجماعية لتقنيات المعلومات مطلوبة لتمكين الناس من التمتع بحقوقهم الثقافية في سوق الاتصالات الاجتماعية . وتشمل هذه حقوقا في أربعة مجالات رئيسة: المعلومات، والمعرفة، والتمثيل، والاتصال. حقوق المعلومات تمكّنُ الناسَ من تشكيل الأحكام الشخصية والسياسية بفعالية ومن تحليل أعمال الوكالات الخاصة والعامة التي تملك نفوذا هاما على حياتهم. وبما أنّ المعلوماتِ ذاتَ استخدام محدود ضمن حالتها الخام فإنّها تحتاج لان توضعَ ضمن سياق بحيث تُفهم دلالاتُها ويتم نقاشها. وبدورها فأن حقوق المعرفة "تعزز هذه العمليات من خلال ضمان الإتاحة أمام الجمهورالعام لأوسع مدىً ممكن من التفسير والنقاش والشرح."[٤٩] وسوف يشجع هذا على تحليل أكبر للقضايا في المنابر العامة، بمعنى أنّ المواطنين يستطيعون الدخولَ مباشرة إلى عمليات تبادل ذات معنىً للمعلومات وينجزوا عملية رسم السياسات. إنّ مثلَ هذا التطور قد حصل بأشكال جنينية في مواقعَ على الشبكة أساسها المدينة أو المجتمع المحلي. فمثلا كانت هناك مبادرات ناجحة ذات أساس محلي في أمستردام وسانتا مونيكا. وكان الهدف من تلك المشاريع ردم الهوة بين السياسيين والجماهير من خلال توسيع كمية المعلومات المتاحة وتعزيز إتاحة أكبر وتشجيع المشاركة مع إفساح المجال أمام المزيد من الشفافية في صنع السياسات ومتابعة أشكال مشتركة لصنع القرار.[٥٠] كان أندرو كالابريس ومارك بورشرت (Andrew Calabrese and Mark Borchert) محقين في قولهما بالنسبة لإقامة سوق اجتماعية كهذه:

> إنّ النزعة الليبرالية العالمية الجديدة للنظر إلى الحقوق الاتصالية كحقوق سلبية هي نزعة قوية، لكننا نستخلص أنّ أيَ تأكيد إيجابي ذي معنى للمبادئ الديمقراطية يتطلب دولة ملتزمة بالإجماع القابل للمراجعة حول كيفية تعزيز الكفاءة المدنية (civic competence) في عالم من التغير التقني السريع في وسائط الاتصال.[٥١]

وعليه، فإنّ نموذجَ خدمة عامة لتقنيات المعلومات والاتصال موجها من قبل الدولة قد يسمح بمشاركة أكبر وبأشكال من الشفافية الديمقراطية أكثر فعالية. إنّ من شأنه أن يحافظَ على الشمولية ويوزعَ المعلوماتِ بصورة عادلة وأن تحكمه قيودٌ للحفاظ على الإستقلال السياسي. يجب أن يتَم التنسيق داخل النظام من أجل تطبيق حقوق مناسبة للعمالة لتشجيع ممارسات عمل جديدة. وبالتزامن مع هذا، ينبغي أن يكون هناك دمج لتقنيات المعلومات والاتصال في الآليات القائمة والبديلة للعناصر السياسية، من مشاركة وتنظيم وتجمع. يمكن استخدام التقنيات بصورة إيجابية لإصلاح الطبيعة المبهمة لصنع القرار كما يمكن أن تقطع دابر الكثير من الإساءات المتأصلة في بنية الحكومة البريطانية.

وهكذا، يجب أن يكون هناك انفتاح حقيقي في استجابتنا لتحديات التقنية هذه. إنّ الحاجة إلى تفعيل تقنيات المعلومات والاتصال للصالح الاجتماعي تكمن في لب كثير من النقاشات الحالية فيما يخص العولمة والمجالَ العامَ ودوْرَ الدولة في القرن المقبل. من الحيوي بمكان أن نظل يقظين في توقعاتنا للكيفية التي يمكن بها تأسيس المبادئ الديمقراطية من خلال وسائط الإعلام المتعددة. يجب النضال من أجل هذه الحقوق ولا يجب اعتبارها أمرا ممنوحا. خلاف ذلك، فإنّ "مقاولي المعرفة" الحاليين في وسائط الإعلام، وفي الاتصالات عن بعد والحاسوب، سيستولون عليها. في الوقت الحاضر، تفرض تقنياتُ المعلومات والاتصال تحدياتٍ هامة على الحكومات القومية والدولية. وبالتالي، فإنّ مسئوليتنا كمواطنين هيَ التأكدُ من أنّ الأجيالَ الحالية والمستقبلية ستستطيع استخدامَ هذه التقنيات الإلكترونية في الاتصال لتعزيز الحقوق المجتمعية بدلا من تقليصها.

الهوامش

[1] John Frow, 1996: 89

[٢] يركز هذا البحث على الحكم الإقتصادي والمشاركة السياسية. ولكنّ أثرَ تقنيات المعلومات والاتصال على الممارسات الديمقراطية يحتمل أن يكون موضوعا لا حدَ له، تماما كما توفر شبكة الإنترنت موردا لانهائيا للمعلومات والاتصال. أنظر بريان د. لودر (Brian D. Loader, 1997) من أجل تقديمٍ مفيد عن كثير من المسائل المحيطة بالطريق السريع للمعلومات

[٣] تشارلز ليدبتر (Charles Leadbetter, 1977: 28-29).

[٤] س. فلاورز (S.Flowers,5/8/ 1993).

[٥] ك. لودن (K. Laudon, 1977).

[٦] إيفان هوروكس ولورنس براتشيت (Ivan Horrocks and Lawrence Pratchett, 1995: 1219).

[٧] جون ستريت (John Street, 1996: 505).

[٨] نيكولاس نيغروبونتي (Nicholas Negroponte, 1995).

[٩] نيك ستفينسون (Nick Stevenson, 1995: 199).

[١٠] مارشال ماكلوهان (Marshall McLuhan). مقتبس لدى كريستوفر ريد ١٩٩٥،ص١٥

[١١] جون ستريت (John Street, 1997: 30).

[12] ibid: 30

[١٣] كارل ستيدمان (Carl Steadman, 6/3/1996)

[١٤] آلفين توفلر (Alvin Toffler, 1980: 291-292)

[١٥] ليدبتر (Leadbetter: 29).

[١٦] المصدر السابق، ص: ٢٨–٢٩.

[17] ibid: 29.

[١٨] ماركوس بوليت (Marcus Pollett, 1996: 32) .

[١٩] توني بلير(Tony Blair. *Evening Standard*, 17/7/1995: 9).

[٢٠] جون كاتز (Jon Katz. *Wired*, 9/1995:100)

[٢١] أندرو تشادويك (Andrew Chadwick, 1997, vol. 1: 72).

[٢٢] نعوم تشومسكي (Noam Chomsky, 1994: 148)

[٢٣] ستريت، (Street, 1996, vol. 1: 505)

[٢٤] هاوارد رينغولد (Howard Rheingold, 1994: 268).

[٢٥] من أجل بحث تفصيلي عن الديمقراطية المباشرة، أنظر إيان بدج (Ian Budge, 1996)

[٢٦] أندرو أدونيس وجيف ملغن (Andrew Adonis and Geoff Mulgan, 1994: 7)

[٢٧] المصدر السابق، ص ٧.

[٢٨] غراهام ألين (Graham Allen, 1995: 46-48).

[٢٩] جيف ملغن (Geoff Mulgan, 1994: 18) .

[٣٠] "الديمقراطية الكفؤ". **ديموس** (*Demos. 1994*. "Lean Democracy" Issue 3.)

[٣١] آرثر ليبو وباتريك سيد (Arthur Lipow and Patrick Seyd, 1996:273-274)

[٣٢] ستريت (Street, 1997: 34).

[٣٣] المصدر السابق، ص ٣٤.

[٣٤] جون غراي (John Gray, 10/4/1995, p. 18). يعبر ديفيد ليون (David Lyon) عن آراء مشابهة في كتابه **العين الإلكترونية** ، ١٩٩٤. وقدم كليفورد ستول (Clifford Stoll) تقريرا نقديا عن طبيعة المعلومات على الإنترنت في كتابه الذي صدر ١٩٩٥. إضافة إلى هذا، فقد أدى النقد(المتخيل أو المبشر بالسوء: أي النقيض للرؤيا الطوباوية) الى تأييد مواقفَ تخوفية من التقنية بأعتبارها الصيغة الوحيدةَ للمقاومة. لمزيد من التفاصيل، أنظر الحجج الجديدة المعادية للتقنية (neo-Luddite)لكيركباتريك سيل (Kirkpatrick Sale, 1995).

[٣٥] روبرت و. ماكتشيسني (Robert W. McChesney, 1995: 9).

[٣٦] غراهام ميردوك (Graham Murdock, 1992:19).

[٣٧] م. ج. ديتز (M. G. Dietz, 1987: 5).

[٣٨] بوب ماك (Bob Mack, 9/6/1997: 2).

[٣٩] ليبو وسيد (Lipow & Seyd, 1996: 281-282).

[٤٠] ستريت (Street, 1997: 35) .

[٤١] آن– ماري جنغراس (Anne-Marie Gingras, 1997: 7-8).

[٤٢] مانويل كاستلز (Manuel Castells, 1997:109).

[٤٣] دوغلاس رشكوف (Douglas Rushkoff, 9/7/1997:7) . لمزيد من التفاصيل أنظر فكتور كيغان (Victor Keegan, 7/ 6/1997).

[٤٤] لمزيد من التفاصيل حول فرنسا أنظر هيو دونسي (Hugh Dauncey, 1996).

[45] ibid: 90-91.

[٤٦] أنظر مارك ويلر (Mark Wheeler, 1997: 103-105).

[٤٧] أثناء الكتابة أصدرت حكومة العمل "ورقة بيضاء" بعنوان "التميز في المدارس" تقترح فيها: "شبكة (Grid) وطنية للتعلم" لربط جميع المدارس والمكتبات بالإنترنت. لمزيد من التفاصيل أنظر مارتن برايت (Martin Bright) في*The Observer* ١٣ تموز/ يوليو ١٩٩٧.

[٤٨] ريتشارد كولينز وكريستينا مرّروني (Richard Collins and Cristina Murroni, 1996: 181).

[٤٩] غراهام ميردوك (Graham Murdock, 1994: 158).

[٥٠] لمزيد من التفاصيل انظر كيس برانتس، مارتين هويزنغا ورانيكه فان ميرتن (Kees Brants, Martine Huizenga and Reineke van Meerten, 1996).

[٥١] أندرو كالابريز ومارك بورشرت (Andrew Calabrese and Mark Borchert)، المصدر السابق ص: ٢٦٥.

التقارب والصحافة والديمقراطية

ستيفن كوين
Stephen Quinn

في ضوء التطور الذي يشهده القرن الجديد، فإنّ واحداً من أهم التغييرات التي نشهدها في ممارسات وسائط الإعلام في شتى أنحاء العالم يتمثل في التحرك نحو التقارب (convergence) وهو ما يعرف أيضا بالنشر المتعدد المنصات. وما يحرك هذا التغيير هو وجود التقنيات الرقمية الرخيصة نسبياً ونماذج العمل المبنية على التوفير المالي. وتعمل التقنية الرقمية على تسهيل تحويل أي مضمون مهما كان شكله إلى شكل آخر. فعلى سبيل المثال، يمكن عرض الإطار الفردي المستمد من الفيديو الرقمي كصورة ثابتة. كما إنّ اية مادة إخبارية مخزّنة في جهاز الكمبيوتر (الحاسوب) التابع للصحيفة يمكن إعادة تقديمها كتقرير إذاعي. ولهذه التغييرات علاقة بالتوجه المتزايد نحو تركز ملكية وسائط الإعلام حيث يمتلك عدد قليل من شركات وسائط الإعلام عدداً متزايداً من منافذ الوسائط الإعلامية (media outlets). وفي بعض أنحاء العالم، تنطوي عملية التركز هذه على امتلاك مجموعة واحدة من مجموعات وسائط الإعلام لصحيفة يومية، وخدمة على شبكة الإنترنت، (on-line service)، ومحطة إذاعة ومحطة تلفزيون واحدة على الأقل، وربما مجلات وملحقات في نفس المدينة أو المنطقة. ويتضمن التقارب عادة أن يطلب من مراسل مختص في مجال معين إعادة تشكيل صيغة المادة الإخبارية في ضوء

الهدف المنشود بحيث تظهر قطعة واحدة من المضمون بأشكال عدة. فمثلاً تتخصص المراسلة في مجال التعليم في الكتابة عن موضوعها ضمن جميع وسائط الإعلام الذي يملكها صاحب العمل. وحاليا تبدأ القصة عادة في الصحف اليومية لأنّ هذه الصحف تمتلك أكبر مجموعة منفردة من المراسلين. بعد حضور الحدث الإخباري، يكتب المراسل فقرات قليلة موجهة إلى موقع المنظمة على شبكة الإنترنت، ومن ثمّ فإنّه ينتج نصاً إذاعيا وربما تلفزيونياً، وأخيراً فإنّه يكتب مقالة طويلة لصحيفة اليوم التالي. ويمكن توفير القصة عبر وسائل نقالة كالهواتف والأجهزة النقالة الأخرى مثل "بالم بايلوتس" (Palm Pilots).

ومن منظور الأعمال أو المال، يشكل التقارب وتركز الملكية مصدر جذب لكل من مديري التحرير والناشرين. يعتبر التقارب جاذباً لأنّ زيادة الإنتاجية تعني أنّ المنظمة قد توفر الأموال – حيث أنّ المراسل يؤدي أكثر من عمل واحد ولكنّه غالباً لا يتقاضى أكثر من راتب واحد. أشار العديد من المعلقين إلى أنّ تركز الملكية له آثار خطيرة على الديمقراطية (McChesney, 1999; Nadeau & Giasson, 2003) هذه الشركات الكبرى يكون لها ان توجه الرأي مما يكون له أبعاداً رئيسة بالنسبة للممارسة الديمقراطية وعملياتها. ويتضمن الجزء الأخير من هذا الفصل مناقشة لهذا الموضوع.

النشر المتعدد المنصات هو أيضاً موضوع جذاب من منظور الصحافيين إذ يمكن للتقنية أن تفسح المجال أمام المراسلين لكتابة التقارير بالشكل الذي يروي القصة الإخبارية على أفضل وجه. وبعبارة أخرى، يمكن للمراسلين استعمال الصور المتحركة والثابتة لعرض للقصص المرئية كالفيضانات والحرائق، واستعمال النص لتفسير روايات تتطلب عملا ذهنيا اكثر تعقيدا كالتحليل الاقتصادي والتطورات السياسية. وهذا من شأنه أن يقودنا إلى تناقض محتمل بين منهج يتبع العقلية الأعمالية (business-minded) تجاه التقارب حيث يشهد المديرون تحقيق زيادة في الإنتاجية (وبذلك يتم توفير الأموال) مقابل طموحات الصحافيين التي يتيح لهم التقارب إمكانات لتحقيق أداء صحفي أفضل (وبذلك قد لا يتم توفير الأموال)؛ وسوف نتعرض لهذا الأمر في جزء لاحق من هذا الفصل. وفي مجالات أخرى بعيدة عن زوايا التحرير يمكن للتقارب أيضا أن يقدم طرقاً جديدة لبيع الإعلانات في شكل رزم من وسائط إعلامية متعددة، إلى جانب طرق جديدة للتسويق والترويج المتبادل لمؤسسات الوسائط الإعلامية.

يدير أندرو ناتشيسون (Andrew Nachison) مركز وسائط الإعلام في معهد الصحافة الأمريكي(Media Center at the American Press Institute) في واشنطن الذي ينظم دورات حول التقارب لكل من الصحافيين ومديري التحرير. لقد حدد أندرو ناتشيسون أسلوبين رئيسين في هذا المضمار: النموذج الأعمالي (business model) في مقابل الطموح الصحفي، ويعتقد بأنّ النموذج الأعمالي هو الذي ستكون له الغلبة.

"إنّني أعتقد أنّ الصحافة تتكيف مع قوى السوق والمتطلبات الأعمالية الملحة وتنجح في التعامل معها – [ولكنني] لا أعتقد أنّ الصحافة تتولى زمام الصدارة في هذا الشأن".[١] آرثر سولزبيرجر الصغير (Arthur Sulzberger Jr.) ناشر صحيفة **نيويورك تايمز** يلخص الأسلوب الأعمالي قائلاً: "إنّني لا أعمل في مجال الصحف. إنّني أعمل في مجال المعلومات. هناك حالياً عدد كبير من قرائنا يطلبها [المعلومات] مكتوبة على الورق وسنحاول خدمة ذلك السوق.. لو أرادوا بثها مباشرة إلى داخل أدمغتهم، فسنقوم بإيجاد طبعة تصل إلى الطبقة الخارجية للمخ".[٢] هذا الانقسام وطريقة حله ستكون له آثارعميقة حول طريقة ممارسة الصحافة ضمن إطار عالم سريع التغير يكون فيه تحقيق التغيير سهل المنال بفضل التقنيات الرقمية المتقدمة. وفي ضوء العلاقة التي تربط بين وسائط الإعلام والديمقراطية – حيث أنّ وسائط الإعلام توفر معلومات متنوعة تتيح المجال للأشخاص لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن من يصوّتون لصالحه مثلا– فإنّ التقارب له آثار هائلة كذلك على مستقبل العملية الديمقراطية. ولئن كان التقارب يعمل على الحد من حجم وتنوع المعلومات المقدمة في خدمة عملية التصويت، فإنّه حينئذ قد يشكل خطراً على الديمقراطية. وهذا الباب يبحث في تطور النشر المتعدد المنصات في شتى أنحاء العالم ويناقش النتائج المتشعبة لهذا الشكل من الصحافة فيما يتعلق بالديمقراطية.

الى اي حد تطور التقارب في شتى أنحاء العالم؟

مارثا ستون (Martha Stone) المستشار الأول لمجموعة الإبداع (Innovation Group) في الولايات المتحدة تعتقد أنّ هناك مزايا "هائلة الغلبة" لإعادة تنظيم بُنى وسائط الإعلام بهدف تحويل الشركات إلى منظمات متعددة الوسائط الإعلامية. وكما تقول: "إنّك سترى في كل قارة وفي كل بلد تقريباً شركات أحادية الوسيط الإعلامي تتحول إلى شركات متعددة الوسائط الإعلامية بدمج عمليات التحرير الواردة من أقسام الصحافة المكتوبة وشبكة الإنترنت والإذاعة" (Stone, 2002: 1). ذكرت ستون أنّ ٧٣٪ من أعضاء "الاتحاد العالمي للصحافة" (World Association of Newspapers) أشاروا إلى وجود شكل من أشكال التقارب الذي أخذ يتبلور في شركاتهم. وفي دراسة منفصلة أجريت لصالح نفس الاتحاد، لاحظ الدكتور جوان أنطونيو جينر (Juan Antonio Giner) مؤسس مجموعة مستشاري وسائط الإعلام الدولية للابداع (Innovation International Media Consulting Group) في إسبانيا أنّ سبعة من بين كل عشرة من مديري الصحف التنفيذيين قالوا بأنّ مراسليهم يرتبطون بأعمال رسمية لوسيط إعلامي واحد آخر على الأقل إلى جانب الصحيفة (Giner, 2001: 28). هناك أيضاً دراسة أخرى قامت بها إفرا (Ifra) التي تمثل حوالي ٢٢٠٠ شركة من شركات وسائط الإعلام حول العالم أشارت إلى أنّ أكثر من ١٥٠ شركة لوسائط الإعلام في جميع أنحاء العالم تعمل في مجال النشر

المتعدد المنصات (Northrup, 2002). وتجدر الإشارة إلى أنّ IFRA لفظ مختصر لعبارة هيئة أبحاث إنكا فييج (INCA-FIEJ Research Association) علماً بأنّ INCA ترمز إلى الهيئة الدولية لألوان الصحف (International Newspaper Colour Association) في حين أنّ FIEJ ترمز إلى الاتحاد الدولي لمحرري الصحف (Federation Internationale des Editeurs de Journaux). وإفرا هي أساساً منظمة بحثية لصالح صناعة الصحف على نطاق عالمي.

لقد اعتنقت شركات وسائط الإعلام التقارب في معظم أنحاء العالم. ففي جنوب شرق آسيا تشمل هذه الشركات كلاً من **أوتوسان** (*Utusan*) في العاصمة الماليزية كوالا لمبور، وفي تايلاند مجموعة الأمة (Nation Group) و**يونغ أنغ إلبو** (*JoongAng Ilbo*) ومجموعة أعمال مايل (Maeil Business Group) في كوريا الجنوبية، والمجموعة الصحفية القابضة في سنغافورة (Singapore Press Holdings) التي تنشر صحيفة **سْتْرَيْتْز تايمز** (*Straits Times*) المرموقة؛ ومجموعة مينج باو (Ming Pao Group) في هونغ كونغ.

أما في أمريكا الشمالية، فإنّ الصحف القيادية في هذا المجال في الولايات المتحدة هي **تامبا تريبيون** (*Tampa Tribune*)، **أورلاندو سِنتينِل** (*Orlando Sentinel*)، **سَراسوتا هيرالْد تريبيون** (*Sarasota Herald-Tribune*)، **واشنطن بوست** (*The Washington Post*)، و**شيكاغو تريبيون** (*Chicago Tribune*)، وفي كندا مجموعة بل غلوب ميديا (Bell Globe Media Group) التي تمتلك صحيفة البلاد اليومية **ذي غلوب أند ميل** (*The Globe and Mail*) إضافة إلى خدمة التلفزة الإخبارية باسم **ذي بيزنيس ريبورت** (*The Business Report*). ولصحيفة **واشنطن بوست** روابط مع **نيوز أَور** (*News Hour*) وهو برنامج من إعداد جيم ليهرر (Jim Lehrer) يُبث على قناة هيئة الإذاعة العامة (Public Broadcasting Service)، ومع فرع شركة الإذاعة الوطنية (NBC) في واشنطن، وهو تلفزيون WRC-TV ومع MSNBC . كما إنّ صحيفة **بوسطن غلوب** (*Boston Globe*) تتشارك مع قنال الكابلات نيوإنجلاند كابل نيوز (New England Cable News) في بوسطن ومع مجموعة من الاذاعات المحلية. وقد انضمت **أريزونا رببلك** (*Arizona Republic*) مع تلفزة KPNX بولاية أريزونا. وتتداول صحيفة **يو إس أي توداي** (*U.S.A. Today*) التي تملكها مجموعة غانيت (Gannett) مادة مشتركة مع ٢١ محطة تلفزة محلية في المجموعة.

وفي الشرق الأوسط، من المتوقع أن تعمل التحالفات والاندماجات الاستراتيجية ضمن وسائط الإعلام العربية على تعزيز مكانة بعض الشركات. ومن بين هذه الشركات واحدة تعتبر مثالاً مبكراً على التقارب. ففي بيروت، تنفق هيئة الإذاعة اللبنانية(LBC) وصحيفة **الحياة** التي تتخذ من لندن مقراً لها (١٢) مليون دولار أمريكي سنوياً على أحد المشروعات المشتركة التي يقوم فيها ٦٩ مراسلاً للصحيفة بتوفير الأخبار لنشرات هيئة الإذاعة اللبنانية الدولية. يقول كل من جهاد الخازن

رئيس التحرير المؤسس لصحيفة **الحياة** ومدير التحرير بهيئة الإذاعة اللبنانية الدولية سلامة نعمات إنّه إذا قدّر لهذا المشروع أن ينجح، فإنّه قد يؤدي إلى ظهور قناة إخبارية أخرى تعمل على مدى ٢٤ ساعة يومياً. إنّ الأموال السعودية هي وراء هذه الشراكة جزئياً (خلف، ٢٠٠٣). وقد ساهم في التحالف المنافسة المتزايدة لاكتساب المشاهدين والمعلنين وارتفاع كلفة العاملين (بسبب الظهور المتنامي لوسائط الإعلام باللغة العربية مع نقص الأشخاص المؤهلين) (أحد مراسلي الهيئة ٢٠٠٣). إنّ مدينة الإنتاج الإعلامي المصرية (Egyptian Media Production City) خارج القاهرة في مصر ومدينة دبي الإعلامية (Dubai Media City) تجسدان مثالين على الأماكن التي يمكن لشركات وسائط الإعلام فيها الاستفادة من عمليات التداؤب المتاحة عند وجود الأشخاص ذوي الصلة والشركات والكتاب المستقلين في الموقع الواحد.

وفي أوروبا، لعبت مجموعة بيرتلزمان (Bertelsmann) دوراً ريادياً في مجال التقارب في ألمانيا كما هو الحال بالنسبة لصحيفة **فاينانشال تايمز** (*Financial Times*) وهيئة الإذاعة البريطانية في المملكة المتحدة. وفي إسبانيا، تستحوذ مجموعة ماركا (Marca) على ٦٢٪ من السوق الرياضي اليومي من خلال الجمع بين صحيفة يومية (تركز على الرياضة وتبلغ مبيعاتها من الصحف ٥٦٤٠٠٠ نسخة)، وبين موقع كبير على شبكة الإنترنت يتضمن على محتوى كثير لوسائط إعلام متعددة. أما في البلدان الاسكندنافية فإنّ صحيفة **أفتونبلادت** (*Aftonbladet*) السويدية ومجموعة تورون سانومات (Turun Sanomat Group) الفنلندية تحتلان مركز الصدارة. أنّ صحيفة **أفتونبلادت** مملوكة لـ شيبستد آسا (Schibsted ASA) ومنظمة العمل الوطنية. وتقوم مجموعة تورون سانومات بنشر صحيفة **تورون سانومات** (*Turun Sanomat*) سبعة أيام في الأسبوع. هناك (١٦٣) صحافياً يعملون في الصحيفة يعمل منهم(٥٠) في الإذاعة ومن بين هؤلاء يظهر (٣٠) صحافياً بصورة منتظمة. ويوفر الصحافيون التابعون للصحيفة الأخبار لمحطتي إذاعة محليتين إضافة إلى (١٠٠٠) ساعة من الأخبار المتلفزة وخمسة ملاحق أسبوعية. يقول رئيس التحرير آري فالياكا (Ari Valjakka) إنّ الأبحاث أظهرت أنّ استعمال المنصات المتعددة أدى إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يحتكون بمنظمة إعلامية معينة. ويعني التقارب أنّ ٤٠٪ من الأشخاص في المنطقة قد تلقوا واحداً أو أكثر من منتجات الشركة مرتين يومياً على الأقل (Valjakka, 2002).

تمثل شركة سي.إن.إن. (شركة الأخبار بالكوابل– CNN) نموذجاً عالمياً رائداً في مجال التقارب. كريس كريمر (Chris Cramer) رئيس قسم الأخبار وصف تطور الشركة ضمن البرنامج الإذاعي بعنوان "تقرير وسائط الإعلام" بهيئة الإذاعة الأسترالية في سيدني بقوله: "يطلب من الصحافيين لدينا الآن العمل يومياً وبالساعة لتقديم المواد لكل من التلفزيون والإذاعة وخدمات الإنترنت الفورية. إنّنا لسنا بصدد الحديث هنا عن نزع المهارات بل عن المهارات المتعددة أو مضاعفتها أو زيادتها إلى ثلاثة أضعافها فالمصوّر

لدى شركة سي.إن.إن. هو صحافي أيضا؛ كما إن محرر الأخبار لديها هو أيضاً صحافي. فالصحافي يبقى صحافياً وجميع الصحافيين ينتجون المواد لمختلف الخدمات التي تقدمها شركة سي.إن.إن. ان الناس الآخرون يمارسون الكلام نوعاً ما ولكننا نحن في شركة سي.إن.إن. الذين نفعل الفعل حقاً" (Cramer, 2002).

النماذج المتنافسة: المثال الأعمالي

يعتقد هوارد تاينر (Howard Tyner)، وهو محرر سابق لصحيفة **شيكاغو تريبيون** وحالياً نائب أول لرئيس شركة تريبيون(Tribune Company)، بأنّ مهمة الصحافة تتمثل في اجتذاب أكبر عدد ممكن من الأشخاص لرؤية منتجاتك. يقول تاينر: "إنّنا نذهب حيثما يتواجد الجمهور" (Tyner, 2002) . وينظر النموذج الأعمالي إلى النشر المتعدد المنصات باعتباره طريقة لزيادة الإنتاجية بين العاملين، بل والأهم من ذلك أنّه على الأرجح يمثل طريقة للحصول على أكبر جزء ممكن من كعكة الإعلان. كما إنّ الترويج المتبادل للمنافذ الأخرى لوسائط الإعلام ضمن المجموعة نفسها هو بمثابة طريقة رئيسة لتسويق أقسام المجموعة الأخرى بكلفة رخيصة، ويوفر أيضاً فرصاً مهمة لعرض حملات إعلانية ضمن وسائط إعلام متعددة. ويستطيع ممثل إعلانات واحد بيع الحملة الإعلانية بأشكال مختلفة.

جون هيل (John Haile) وهومحرر سابق لصحيفة **أورلاندو سنتينل** وشريك حالياً في هيل–جنتري للاستشارات (Haile-Gentry consultancy) التي تقدم المشورة للشركات حول كيفية إدارة التقارب ، وهو يعتقد أنّ حماية إيرادات الشركة هو أمر حيوي وأنّ التقارب يشكل طريقة فعالة لتأمين تلك الحماية. يقول هيل: "لقد كنت أحد أعضاء جلسة حول وسائط الإعلام الجديدة ادارتها الجمعية الأمريكية لمحرري الصحف (American Society of Newspaper Editors-ASNE) بمدينة دالاس [عام ١٩٩٥]، وأتذكر أنّني أجبت على سؤال 'لماذا نفعل هذا؟' بكلمتين هما: 'إعلانات مصنفة'وذلك هو أكبر مصدر فردي إعلاني لنا، وهو الأكثر عرضة للتأثر بوسائط الإعلام التفاعلية والقابلة للاستكشاف (searchable). ولئن بدأت تقل واردات الدولارات من الإعلانات، فإنّه يمكنك المراهنة على أنّ ميزانيات غرف الأخبار ستتخذ منحىً مماثلاً. وهذا سيكون له تأثير درامي على قدراتنا لأداء صحفي جيد" (نقل عن Gentry, 1999: 6). وفي المملكة المتحدة كان بول هوروكس (Paul Horrocks) محرر صحيفة **مانشستر إيفنينج نيوز** (*Manchester Evening News*) التي هي جزء من مجموعة وسائط إعلام غارديان (Guardian Media Group) أكثر صراحة بقوله "التقارب يدور حول البقاء".[٣] ففي أسواق الإعلان ووسائط الإعلام التي تشهد ازدحاماً كما هو الحال عموماً في أجزاء عديدة من المملكة المتحدة، يوفر النشر المتعدد المنصات عدة فوائد. وكما يقول هوروكس، فإنّ التقارب يضع العميل على رأس الأولويات منوهاً بأنّ التقارب "يعرض منتجات

نعرف بأنّ العملاء يرغبون في الحصول عليها. لقد بدأنا طريقنا المتعدد المنصات قبل (١٨) شهرا علما بأنّه ما زال طريقاً وعراً. إنّك بحاجة إلى التزام من أعلى الى أسفل، فالصحافيون بطبيعتهم لا يحبون التغيير. ويتعين أن نقنعهم بأنّ علينا أن نخدم العميل من أجل أن نحافظ على وظائفنا" (Horrocks, 2002).

النماذج المتنافسة: المثال الصحفي الأعلى

يعتقد أندرو ناتشيسون من مركز وسائط الإعلام بوكالة الصحافة المتحدة الدولية (Associated Press International [API] Media Center) أنّه، إذا ما قدر للقيم الصحفية أن تسود التحرك نحو صحافة متعددة المنصات، فإنّ ذلك سيؤدي إلى تحسين الجودة والنوعية . يقول ناتشيسون: "يبدو أنّ الخطر يكمن في إخضاع القيم الإخبارية للاعتبارات التجارية الأخرى" (2002). ويعتقد جيل ثيلين (Gil Thelen)، المحرر التنفيذي لصحيفة **تامبا تريبيون** وأحد رواد التقارب، بأنّ توفير النشر المتعدد المنصات (Multi-Platform Delivery) يجب أن يكون مصمَما للأشخاص الذين يحتاجون إلى المعلومات "ليعيشوا حياتهم – أي مساعدة الناس ليعيشوا بسهولة أكبر"؛ (2002a). يقول جيل ثيلين بأنّ صحيفته تعكس الحقيقة التي مفادها أنّ العديد من القراء يعيشون حياة محمومة وبذلك فإنّ لديهم وقتا أقل للتعامل مع الصحيفة، مضيفا "إنّنا نرغب في التأكد من أنّ هؤلاء القراء العجولين قادرون على التصفح السريع للصحيفة والتعرف على ما هو مهم في ذلك اليوم. إلاّ أنّنا في الوقت ذاته نرغب في التأكد من أنّه عندما يلتقط هؤلاء القراء المشغولون أنفاسَهم ويتوفر لديهم الوقت الكافي لقراءة الصحيفة بشكل أكمل، فإنّهم سيجدون متعة في سياق وعمق الأخبار ومنظورها الأمر الذي لا توفره إلاّ الصحف". وهذا يبقى هو التناقض الذي يميز ملامح الصحيفة الحديثة أي كيف يمكن للصحيفة أن يتم استطلاعها بسرعة وتبقى في الآن نفسه عميقة وموفرة للمعلومات.(Thelen, 2002b).

يعتقد كيري نورثرَب (Kerry Northrup)، مدير إفرا التنفيذي للعمليات الإخبارية المتقدمة، أنّ المحررين المسؤولين عن تخصيص المهام هم أهم الأشخاص في عالم الصحافة التقاربية. ويحتاج هؤلاء المحررون إلى قالب ذهني محرر من قيود وسيط إعلامي واحد. يقول نورثرَب: "المحرر الحقيقي لوسائط الإعلام المتعددة هو الذي يدرك على سبيل المثال أنّ إرسال تقاريرالخبر العاجل لم يعد المصدر المكرس للصحافة المطبوعة ولذلك فإنّه يتعين على مضمون الصحيفة المطبوعة أن يرتقي إلى مستوى أعلى بينما هو يعمل بتناغم مع اشقائها وسائط الإعلام الفورية (on-line)" (Northrup, 2000: 33). أنّ الصحافي في القرن الحادي والعشرين يحتاج إلى المزيد من المهارات، وهذا يعني أنّه يجب أن تتوفر لدى هيئة التحرير الرغبة في اعتناق مفهوم التعلم مدى الحياة. وبنفس الدرجة من الحيوية، على المحرر أن يتحلى بقالب ذهني مرن والقدرة على التكيف مع التغيير. يقول فيزيلنغ

(Veseling): "لئن كانت هناك كلمة واحدة تصف المتطلبات المتزايدة في غرف الأخبار مع دخول الصحافة إلى العصر الرقمي، فهذه الكلمة هي 'المرونة'. حيث كانت المرونة دائما في هذه الصناعة عنصرا مهما للنجاح، تبدو أنّها الآن حيوية من أجل البقاء" (Veseling, 2000: 20).

ما الذي يقود التقارب؟

من المفيد لنا التوقف قليلا هنا لفهم مختلف العوامل التي تقود للتقارب. أهم هذه العوامل هو المواقف والأساليب الحياتية المتغيرة لمستهلكي الاخبار. وكما أشار جيل ثيلين في الفقرة السابقة، إنّ سلوك البحث عن المعلومات لدى الأشخاص هو سلوك متغير وهذا يجعل منظمات وسائط الإعلام بحاجة إلى التغيير لتلبية تلك المتطلبات. وطبقا لتقرير بحثي من إعداد بيغ ريسيرتش في كولومبوس بأوهايو (BIGresearch)، وجد أنّ نصف المستهلكين يستعملون وسائط إعلامية متعددة في الآن نفسه. وأظهرت الدراسة أنّ النساء أكثر احتمالا من الرجال لاستهلاك قنوات إعلامية متعددة في الوقت نفسه. أشارت ٦٧٪ من النساء إلى مشاهدتهن للتلفزيون بانتظام عند استعمال الإنترنت، في حين أشار ٥٩٪ من الرجال إلى أنّهم يفعلون ذلك (Morrissey, 2002).

روث دي أكينو (Ruth de Aquino) مديرة إفرا لاستراتيجية التحرير، تعتقد أنّه بحلول ٢٠٠٢ طرأ تغير هائل على استهلاك الجمهور للأخبار مقارنة بما كان عليه الحال قبل عقد من الزمن. تقول أكينو: "المعلومات الإخبارية منتشرة في كل مكان: من خلال الهواتف النقالة، والصحف وأجهزة البيانات المحمولة مثل "بالم بايلوتس"، وأجهزة التلفاز، والتلفاز التفاعلي وتلفاز الكابلات، والإنترنت، والتليتكست (teletext) والأكشاك (kiosks)(وحدات عرض تنقل الأخبار في الأماكن العامة)، والمذياع وشاشات الفيديو في مصاعد الفنادق وبرمجة الفيديو لخدمة خطوط الطيران وكثير غيرها. إنّ مفهوم الأخبار في تغير دائم طوال الوقت نحو شخصنة أكثر (personalized) وتقديم الخدمات وأصبح أقل التصاقا بالمؤسسات" (De Aquino, 2002: 3).

أما العامل الرئيس الآخر فهو تجزئة السوق إذ يرغب مديرو وسائط الإعلام في السيطرة على جمهورهم وحمايته. وإنّ القدرة على تغطية أكبر عدد ممكن من جمهورها في السوق المجزأة تبدو أمراً مغريا للغاية، وربما تحدد في نهاية المطاف مصير وبقاء المنظمة الإخبارية. ويعمل التقارب على إتاحة المجال للوصول إلى أكبر عدد ممكن من الجمهور. لم تتغير الكعكة الإعلانية كثيراً، ونعني بذلك إجمالي المبالغ المالية المتاحة لمنظمات وسائط الإعلام. إنّ الركود الذي ساد مؤخراً أنحاء كثيرة من العالم يعني أنّ شركات وسائط الإعلام تتنافس مباشرة

للحصول على الجمهور وبصورة غير مباشرة لتأمين حصتها من الكعكة. مرة أخرى، يؤدي التقارب إلى تحسين فرص شركات وسائط الإعلام للوصول إلى أكبر عدد ممكن من الناس. أما التقدم في مجال التقنيات الرقمية فإنّه يجعل التقارب ممكناً من الناحية الفنية، وهذا التقدم يتسارع إذا انتشرت موجة البث العريضة (broadband) على نطاق واسع. ولا شك أنّ نمو الشبكة العالمية للإنترنت يعني زيادة التنافس على الإعلان وهذا بدوره ولد احساساً بزيادة تجزئة السوق. والشبكة العالمية هذه تفسح المجال لإيجاد أسواق مخصصة (niche markets) مما يؤدي أكثر إلى تعزيز فكرة تجزئة الأسواق.

دراسة حالة تقارب: مجموعة تورون سانومات

ربما يكون من المفيد التحرك أفقياً لملاحظة أهم النماذج الرائدة عالمياً في مجال التقارب وهي مجموعة تورون سانومات. إنّ **تورون سانومات** تمثل مؤسستها الطليعية وهي صحيفة عمرها مائة عام تنشر كل يوم من أيام الأسبوع في جنوب غرب فنلندا. ويبلغ عدد السكان هناك (٤٥٠,٠٠٠) نسمة، وتصل مبيعات الصحيفة إلى (١٢٠٠٠٠) نسخة، وعدد القراء هو (٣٠٠٠٠٠) تقريباً. وتنتج صحيفة **تورون سانومات** ٩٠٠٠ صفحة من مقالات التحرير كل عام إلى جانب (٦٠٠٠) صفحة من الإعلانات. وبالإضافة إلى الصحيفة، فإنّ الصحافيين البالغ عددهم في هذه المجموعة ١٦٣ يوفرون الأخبار لمحطتين إذاعيتين محليتين، وحوالي ١٠٠٠ ساعة من الأخبار التلفزيونية مع خمسة ملاحق أسبوعية. ويعمل خمسون من هؤلاء الصحافيين في الإذاعة منهم ثلاثون يظهرون بصورة منتظمة. تنتج المجموعة بالتعاون مع (١٣) صحيفة أخرى ملحقاً تلفزيونياً تبلغ مبيعاته (٧٥٠٠٠٠) نسخة. وحسب تقديرات رئيس التحرير آري فالياكا (Ari Valjakka)، تصل مجموعته إلى ٤٠٪ من جمهوره مرتين يومياً. وتدفع مجموعة تورون سانومات لكل صحافي دفعة واحدة مقدارها ٢٥٠٠ دولار أمريكي لشراء حق التأليف والنشر لمادتهم بالكامل مما يعطي المجموعة الحق في نشر المطبوعات بأشكال عديدة. يقول فالياكا إنّ المنافسة الرئيسة في فنلندا تسعى للاستحواذ على وقت الناس إذ يُمضي الأفراد ما معدله ٧,٥ ساعة يومياً في ممارسة أنشطة لها علاقة بوسائط الإعلام، منوهاً ان "تقاسم الوقت بين جميع القنوات المعلوماتية المحتملة أمر محتدم، ولهذا السبب فإنّك بحاجة إلى أن يكون لك علاقة مع أكثر من صحيفة".[٥] لكن الصحيفة تبقى هي القاعدة المعلوماتية الرئيسة.

العوامل الرئيسة المتعلقة بالتقارب

هناك عدة عوامل مشتركة بين عمليات وسائط الإعلام الأكثر تقارباً، ولذلك فإنّ هذه العوامل جديرة بالدراسة لمعرفة أي من منظمات وسائط الإعلام هي الأكثر احتمالاً

للتوجه نحو النشر المتعدد المنصات. أول هذه العوامل هو أسلوب الإدارة التنازلي أي أنّ التقارب يفرض عادة من الأعلى. مثلاً ينضم الموظفون الجدد لصحيفة **تامبا تريبيون** بولاية فلوريدا استناداً إلى تفاهم مفاده أنّهم سيعملون كمراسلين متعددي المهارات. أما الصحافيون الذين كانوا يعملون مع الصحيفة قبل التغيير، فقد منحوا في البداية حرية الخيار في المشاركة، ولكنْ مع مضي الوقت تصلبت المواقف وكان يُتوقع منهم إما الانضمام لعملية التقارب أو ترك الصحيفة.

هناك عامل مشترك آخر يتمثل في تعيين الأشخاص ذوي المهارات المختلفة في نفس الموقع المكاني. يقول بول تشيونج (Paul Cheung) رئيس تحرير صحيفة **مينج باو**(*Ming Pao*) اليومية في هونغ كونغ بأنّ الشركة الأم مينج باو إنتربرايز كوربورَيْشِن (Ming Pao Enterprise Corporation) قد استخدمت خمسة من كبار الصحافيين أو المصورين من تي.في.بي .(TVB)، أكبر محطة تلفزيونية إخبارية في هونغ كونغ للمساعدة في التحول إلى الصحافة المتعددة (مقابلة شخصية في هونغ كونغ، ٧حزيران/يونيو، ٢٠٠١). تحتاج المنظمات الإخبارية إلى طريقة لتأمين تدفق المعلومات والمضمون عبر المنظمة بطريقة تجعل المضمون متاحا أمام المنصات المتعددة. أشار فورست كار(Forrest Carr)، مدير أخبار تلفزيون (WFLA-TV) بمدينة تامبا بولاية فلوريدا التي تشترك مع **تامبا تريبيون** لتوفير الأخبار المتقاربة convergent) (news، إلى أنّ غرفته الإخبارية والغرف الإخبارية لدى الصحيفة وفي هيئة الإنترنت (tbo.com) جميعا تتشارك في استعمال نفس المضمون. وهكذا فإنّ من شأن التقنيات ولاسيما قاعدة البيانات المشتركة وشبكات الإنترنت الداخلية أن تعمل على تسهيل توزيع المعلومات (اتصال شخصي في بانكوك، تايلاند، ٢٠ آذار/مارس، ٢٠٠٢).

هذه التقنيات حيوية لأنّ البيانات والمعلومات هي قوام الحياة بالنسبة لمنظمات وسائط الإعلام الحديثة. يلخص رولف لاي (Rolf Lie) محرر صحيفة **أفتنبوستن** (*Aftenposten*) النرويجية هذا الوضع بقوله: "المستقبل لا يعنى بالورق ولا بالإلكترونيات. إنّه يعنى بالمعلومات. يجب على الصحافي هذه الأيام أن يقول: 'إنّني لا أعمل لدى صحيفة، بل أعمل في مجال الأخبار'" (Lie, 2000). وهذا ينطوي على تغيير القالب الذهني الذي يمثل عاملا آخر من العوامل المشتركة بين المنظمات الإخبارية التي تبنت مبدأ التقارب بنجاح. يعتقد هارالد ريتر (Harald Ritter) رئيس دائرة أبحاث إفرا بأنّ التحدي الأعظم الذي يواجه شركات النشر يتمثل في الاستغلال الأفضل للأنظمة التقنية الجديدة. وهذا يستلزم حسب قوله تغيير الهياكل وتنظيما جديدا لتدفق العمل وللبنى المعتمدة لاتخاذ القرار.

إلاّ أنّ الصحف ليست جميعها على استعداد لإلزام نفسها بانتهاج هذا الطريق الصعب. "فالعقبة الكأداء هي على وجه الخصوص 'الرقيب الداخلي' الذي يكمن في عقول العديد من المديرين والموظفين والذي قد يقلل من فاعلية أي نظام لإدارة المضمون (content management system)" (Ritter, 2001: 35).

يعتقد بول تشيونغ، رئيس تحرير صحف مينج باو في هونغ كونغ، أنّ التحول إلى بيئة ذات وسائط إعلامية متعددة لا ينجح إلاّ إذا كان مصحوبا بتغير مماثل في مواقف الصحافيين. ولكنّ هذا التحول يجب أن يحدث أولا في عقول مديري التحرير: "إنّني أرى من وجهة نظري أنّ رئيس التحرير يلعب دورا هاما إذ يجب أن يكون رياديا في مجال التغيير" (Cheung, 2001). ينظر أولريك هاغيروب (Ulrik Haagerup) رئيس التحرير السابق لصحيفة **ييلاندس-بوستن** (*Jyllands-Posten*) في الدانمارك إلى هذا الوضع من منظور مختلف ولكنه توصل إلى نفس الاستنتاج فيما يتعلق بالقالب الذهني. "إنّ كلمة 'صحيفة' لا تتضمن الإشارة إلى الورق إلاّ في اللغة الإنجليزية (newspaper). وتقارب وسائط الإعلام لا علاقة له بالتقنيات أو بفن العمارة، بل يتعلق في جميع نواحيه بالقالب الذهني. فكر بشكل مختلف (وفقا لعقيدة شركة أبل [Apple credo]). الناس هناك في الخارج يتحركون بسرعة. إنّهم يغيرون الطريقة التي يستخدمون فيها وسائطهم الإعلامية الإخبارية وعلينا أن نتغير معهم. فكر بالزبون أولا" (Haagerup, 2002).

والعامل الرئيس الأخير يتمثل في الحاجة إلى الاستثمار في التدريب. يجب على مديري التحرير أن يدركوا أنّ التقنية ما هي إلاّ مجرد أداة لتقديم صحافة أفضل، ويحتاج الصحافيون إلى التدريب على استعمال هذه الأدوات بفاعلية. فالتغيير يجب أن يأتي من الأعلى ويجب أن تتوفر لدى مديري التحرير الرغبة في تعزيز بيئة من شأنها تسهيل عملية التعلم. من بين الأدوار الرئيسة التي ستلعبها الصحافة في العصر المعرفي المقبل تحويل المعلومات إلى معرفة – أي تركيبها لجمهورها. وهذا يتطلب تدريبا ومهارة وكلاهما يحتاج إلى استثمار الوقت والمال. أدان ليستر ثورو (Lester Thurow) الإقتصادي ذو المكانة المحترمة بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) أصحاب العمل في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب موقفهم من التدريب مشيرا إلى أنّ "المشكلة الأساسية في الولايات المتحدة هي أنّ كل صاحب عمل يرغب في الاستفادة المجانية من نظام التدريب". وقال ثورو إنّه عندما يتحسن مستوى البطالة فإنّ الشركات تتذمر من نقص العمال المهرة – ومع ذلك يأتي هذا التذمر من نفس الشركات التي لا تقوم بالتدريب، فإنّ "هذه الشركات تدرك أنّها بحاجة إلى قوة عاملة أفضل تدريبا ولكنّها ترى أنّ طرفا آخر يجب أن يتولى هذه المسؤولية ويتحمل تكاليف توفيرها وإبرازها إلى حيز الوجود" (Thurow, 1999: 269).

معوقات التقارب

تم التعرف على عدد من المعوقات التي تمنع أو تبطئ عملية التقارب والتي نتناولها هنا بدون تسلسل محدد من حيث الأهمية. إنّ التشريعات في بعض البلدان التي تحظر الملكية التقاطعية (cross-ownership) – أي التي لا تسمح لشركة بامتلاك

صحيفة يومية وقناة تلفزيونية في نفس المدينة– قد أدت إلى إيقاف أو إبطاء عملية التقارب، وهذا أمر مفهوم. تشكل هموم النقابات بشأن مستقبل أعضائها عاملا آخر في هذا المضمار. في كندا، تعرب نقابة الصحافيين عن قلقها فيما يتعلق بدور التقارب في "إضعاف" مستوى عمل الصحافيين. يقول المدير أرنولد آمبر (Arnold Amber) إنّ مطالبة المراسل الصحفي بأداء وظيفتين تؤدي إلى هبوط في جودة العمل الصحفي. وكما يقول هيلي (Healy): "عندما تقوم بتجزئة تركيز ذلك الشخص، فإنّك بذلك تعمل على استنزاف الصحافة" (Healy, 2002: 67). ومن ناحية أخرى، فإنّ الشركات التي تعتمد التقاليدَ العريقة القائمة على أحادية الوسيط الإعلامي كالشركات البَريطانية تميل إلى التركيز على قوتها التقليدية. أشار جورج بروك (George Brock)، مدير تحرير صحيفة **ذي تايمز** (*The Times*) في المملكة المتحدة، إلى أنّ نوعية التلفزة والإذاعة في بلاده عالية المستوى لدرجة أنّه سيكون من الحماقة أن تحاول أي صحيفة بمباراتها. وقال إنّ ذلك سيكلف مثل تلك الصحيفة ثمنا باهظا للغاية إذ أنّ من الأفضل التركيز على نقاط القوة للصحيفة المرتبطة بوسيط اعلامي واحد. وهذه النقاط هي التغطية العميقة والشرح. ومن بين أهم القضايا المتعلقة بالتقارب الافتقار إلى النماذج الأعمالية المناسبة إذ يصعب تخطيط وتنفيذ أي شكل من أشكال النشر المتعدد المنصات في ظل غياب الخرائط أو الخطوط الإرشادية حول القيام بذلك (De Aquino, 2002: 8).

نقاط الوصل بين الديمقراطية والتقارب

يساور القلق بعض الناس من أنّ عملية التقارب التي تعتمد مبدأ "أكتب مرة، وانشر مرات عديدة" ستنتج رسالة واحدة. وهذا بدوره قد يمنع تعددية الأصوات التي تحتاجها الديمقراطية. دعا جويل كار (Joel Carr)، نائب الرئيس الإداري لنقابة العاملين في الاتصالات والطاقة والأعمال الورقية (Communications, Energy and Paperworkers Union) في كندا، إلى إيجاد تمييز واضح بين غرف الأخبار المختلفة، منوها بأنّه "عندما تدخل المادة الإعلامية برمتها [الأخبار والمعلومات] عبر قناة واحدة لتخرج إلى منصتين، فإنّ ذلك يثير الخوف بالنسبة لكل من الديمقراطية والمجتمع المدني لأنّ الدم الذي يؤود حياتها –الخطاب (discourse) والتوصل الحر إلى المعلومات – قد خف تركيزه" (Healy, 2002: 65).

البروفسور غاي بيرغر (Guy Berger) الذي يدير كلية الصحافة الأكثر تميزا في جنوب افريقيا التابعة لجامعة رودس يهتم بنفس عملية "التمركز" (centralization) الناتجة عن النشر المتعدد المنصات. يقول البروفسور بيرغر: "إنّ من شأن المركزية أن تقلل عدد الأصوات التي تقدم تقريرا حول كل قصة إخبارية وهناك نقصان في التنوع". ويشير بيرغر إلى أنّ ذلك قد يقود الى عملية تبادل، مؤكدا بأنّه "إذا كان التقارب من خلال تعدد المهارات يساعد في الاحتفاظ بمشروعات وسائط

الإعلام المهددة بالخطر، فإنّ هذا التوجه يساهم في إيجاد تعددية أوسع في وسائط الإعلام. وهذا من شأنه التعويض عن أي ضيق في المنظور أو تجانس في المضمون الإعلامي الذي قد ينتج عن ادخال التقارب على العملية الإخبارية. ولئن كان الصحافيون يتمتعون بمهارات قابلة للتكيف وتفكير واسع الأفق، فإنّهم يستطيعون أن يساهموا بدرجة كبيرة في تعزيز التنوع في التغطية على صعيد جميع المنصات وضمنها" (Berger, 2001: 96).

الصحافي والمعلق قي وسائط الإعلام كريس شمواي (Chris Schumway) يؤكد الإعتقاد السائد بين العديد من المديرين التنفيذيين ومستشاري وسائط الإعلام بأنّ التقارب الذي يدار جيدا سيؤدي إلى زيادة الهوامش الربحية والارتقاء بمستوى الصحافة أيضا. وتوصل إلى نتيجة مفادها أنّ مصنع أخبار متعدد الوسائط، اذا اتصف بإدارة محكمة يمكنه تحقيق الهدف الأول أي زيادة الهوامش الربحية؛ ولكنّ الهدف الثاني لا يُحتمل تحقيقه. يقول شمواي: "تركز صحافة التقارب على قيمة السرعة والكمية وقابلية المضمون للتكيف أكثر من أي شيء آخر. أما المراسلون الذين اعتادوا على العمل ضمن وسيط إعلامي واحد فقط، فعلى الأرجح أنّهم سيجدون أنفسهم تحت ضغط مطرد لإنتاج القصص الإخبارية بإستمرار. فالمراسلون الذين يعملون تحت هذه الظروف سيمضون وقتا أقصر في عملية البحث النقدي وإجراء المقابلات مع مصادر مختلفة". ويشير شمواي إلى أنّ السرعة من شأنها زيادة احتمالات ارتكاب الأخطاء المتعلقة بالحقائق الواقعية. وقد توقع بأنّ ذلك سيعني على الأرجح أنّ تقاريرَ وسائط الإعلام ستخضع لهيمنة المصادر الرسمية كالتصريحات الصحفيةأو المواد المتصلة بالعلاقات العامة للشركات. واستنتج بأنّ من المحتمل أن يؤدي التقارب إلى إنتاج أنواع من القصص الإخبارية الأكثر اثارة أو زيادة المحتوى التجاري التافه الذي غلب على التلفزة والصحف في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك عوضا عن إنتاج مضمون متنوع ناتج عن أبحاث قيمة لوسائط اعلامية محددة.

أشار شمواي أيضا إلى مشكلة أخرى تتمثل في أنّ "جميع هذه الملكية المتقاطعة والإندماج والتقارب قد ينجم عنه إرتداد آخر أقل وضوحا بالنسبة للجمهور: وهو انخفاض النقد الجاد حول وسائط الإعلام. ولا شك أنّ المحققين الصحفيين وكتاب الأعمدة والنقاد ذوو العلاقة بمجموعة تقارب أو بشركة صحفية تملك عشرات المحطات التلفزيونية سيواجهون دون شك تثبيطا لثنيهم عن انتقاد الشركاء في وسائط الإعلام أو التحقيق في الفساد المؤسسي. كما إنّ المراسلين وغيرهم من العاملين سيتعرضون للطرد من العمل إذا قاموا بالكشف عن النزاعات الأخلاقية أو انتقدوا علانية التركّز غير الديمقراطي لقوة وسائط الإعلام. وفي الواقع، فإنّ قدرة وسائط الإعلام على مراقبة نفسها من خلال النقد الداخلي الضعيف حاليا ستشهد مزيدا من التدهور" (Schumway, 2002).

الخلاصة

يؤكد الدكتور جوان أنطونيو جينر (Juan Antonio Giner) أنّ الصحف بحاجة إلى غرف أخبار ذكية. ويقول الدكتور جينر إنّ صحيفة المستقبل ستكون مجلة إخبارية يومية موجزة . وقد تنبأ بظهور توجه مثير بين الصحف سيؤدي إلى إيجاد مضمون أكثر إلحاحا من شأنه أن يدفع الناس نحو التفكير منوها بأنّ "الناس يتوجهون إلى الصحيفة للاستفسار عن الأسباب لا الموضوعات" (Giner, 2002). وهكذا تتحرك الصحف سعيا وراء المعرفة بدلا من المعلومات وحدها، كما يقول جينر. ومن المتوقع أن يكرَّسَ حوالي ٦٠٪ من صحيفة المستقبل للمواد الإعلامية حول المستقبل (الأسبوع المقبل أو نحو ذلك) بدلا من تناول ما حدث بالأمس. إنّ الصحف التي تدفع الناس نحو التفكير هي نعمة للديمقراطية.

يجسد التقارب العديد من التحديات لكل من الصحافيين والناشرين. وتحتاج المجموعتان كلتاهما إلى إيجاد طريقة لجمع وإنتاج الأخبار لمختلف المنصات بدون التضحية بالخصائص الفريدة لكل منصة أو باحتياجات الجمهور. وتحتاج المجموعتان أيضا إلى تجنب التضحية بهدفيهما التوأمين: الجمع بين الإفصاح عن الحقيقة واكتساب الأموال. ولكنْ في المحصلة النهائية، يحتاج كل من الصحافيين والناشرين أن يعوا أنّ الصحافة لا تدور حول المنصات أو إيجاد المضمون اللازم لتعبئة كل منصة. إنّ الدور المناط بالصحافة هو سرد القصص الإخبارية الهادفة، هو مساعدة المواطنين على الاختيار في إطار عالم يشهد تعقيدا متزايدا؛ أو كما يقول كوفاتش وروزنستيل (Kovach and Rosenstiel) اللذان يعبران عن ذلك بشكل أنيق في كتابهما الممتاز **مبادئ الصحافة** (*The Elements of Journalism*): تحتاج الصحافة إلى أن تكون من نتاج "إدراك المعنى استنادا إلى التركيب والتحقق والاستقلالية الشديدة" (Kovach and Rosenstiel, 2001:197). الخطر الذي يجسده تركز الملكية يتمثل في فقدان تلك الاستقلالية. وكما أشار شموای آنفا، فإنّ الخطر الذي يجسده التقارب– إذا ما استخدمه المديرون كطريقة لتوفير الأموال– هو ببساطة انشغال المراسلين الشديد عن التحققٍ من المعلومات التي يحصلون عليها ولجوءهم إلى نشر المادة المقدمة من جانب كتاب الدعاية المحترفين (spin-doctors) كالتصريحات الصحفية. وربما يكون الصحافيون مشغولين للغاية بتوفير مضمون للمنصات المختلفة لدرجة أنّه لا يتوفر لديهم الوقت الكافي للتأمل، أو التحليل أوالتركيب. ومن شأن السجال والنقاش توعية الناس بشأن هذه الأخطار. الشيء الوحيد الذي يمكننا التأكد منه هو أنّ التقنية في القرن الجديد ستجلب معها العديد من التغيرات والتحديات.

الهوامش

[١] أندرو ناتشيسون (Andrew Nachison) تعليق قدم بتاريخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر أثناء ندوة المائدة المستديرة لتعريف التقارب في قمة إفرا الدولية الثالثة (Ifra)، "تعريف التقارب" Defining Convergence، التي عقدت بالتعاون مع جامعة كارولاينا الجنوبية، ١٣-١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٢.

[٢] آرثر سولزبيرجر الصغير (Arthur Sulzberger Jr.) خلال محاضرة في شهر تشرين الأول/ أكتوبر، ٢٠٠٠ في ندوة "Newsroom for a Digital Age"في Darmstad, Germany.

[٣] بول هوروكس (Paul Horrocks) تعليق بتاريخ ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر أثناء الدائرة المستديرة حول تعريف التقارب في قمة إفرا الدولية الثالثة، Defining Convergence. التي عقدت بالتعاون مع جامعة كارولاينا الجنوبية، ١٣-١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر، ٢٠٠٢.

[٤] جيل ثيلين (Gil Thelen). تعليق بتاريخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر أثناء ندوة المائدة المستديرة حول تعريف التقارب في قمة إفرا الدولية الثالثة، "تعريف التقارب"، التي عقدت بالتعاون مع جامعة كارولاينا الجنوبية، ١٣-١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٢.

[٥] آري فالياكا (Ari Valjakka) اتصال شخصي في دبي، ٣٠ كانون أول/ ديسمبر،.٢٠٠٢.

أزمات بمساعدة الحاسوب

ريك كروفورد
Rick Crawford

تعمل التطورات في أجهزة الحاسوب وتقنية المعلومات على إعادة تشكيل المجتمع الأمريكي بعمق. ولكن إذا كانت التقنية هي "محرك المستقبل"، فمن يجلس في مقعد القيادة؟ كان معظم الناس سيرغبون في مستقبل حافل بالحرية الفردية والاستقلال الذاتي، بالمواطنة المسؤولة التي تزدهر بواسطتها الديمقراطية التشاركية (participatory democracy)، وتسود درجة معقولة من العدالة الاجتماعية والإنصاف الاقتصادي. ومع هذا، فإنّ جميع هذه الفوائد الاجتماعية الأساسية مهددة بتركز متزايد لسلطة تقنية المعلومات في أيدي مؤسسات لا تخضع للمساءلة –بطرفيها المؤسسات الحكومية والشركات الخاصة– التي هي حالياً خارج إطار السيطرة الديمقراطية. وجد استفتاء هاريس (Harris) عام ١٩٩٠ أنّ ٤٥٪ من الجمهور الأمريكي وافقوا على أن "التقنية قد أفلت زمامها". لكنّ الاستفتاء أهمل التنقيب عمّا هو أعمق من ذلك، ولم يسأل "أفلتت من زمام **من**؟". وإذا كان لنا أن نستعيد بعض السيطرة على مستقبلنا، فإنّنا بحاجة لأن نبدأ بتوجيه الأسئلة حول أي القوى توجه دفة تقنية المعلومات؟ وبأي اتجاه؟ ولغايات من؟

يترتب على كل تقنية نفقات ومنافع. ولأنّ معظم أنواع التقنية يعلن عنها وتباع كمنتجات سلعية، فإنّ منافعها تحتاج لأن تكون واضحة للعيان بشكل لا لبس فيه، ومركزة في أيدي المشتري. ولكن من الجانب السلبي تميل التقنيات التي تنجح في السوق لأن تكون ذات تكاليف مخفية نسبياً ومنتشرة، أو "يتم إلقاء تبعاتها" على الناس الآخرين. قد تكون كلف تقنية المعلومات مالية، ولكن في كثير من الأحيان يتم إخفاؤها في تغيرات بنيوية، وتأخذ شكل الرقابة والاتكال على التقنية دون أية سيطرة، والتغيير في أساليب الحياة، فعلى سبيل المثال: أنماط المعيشة المتسارعة أو الحياة ذات الجذور الأكثر سطحية.

ينبغي على مقالة صحافية متوازنة تتناول موضوع التقنية الجديدة أن تسأل ما إذا كان أولئك الذين يتمتعون بمزاياها سيتحملون نصيبهم العادل من تكاليفها. لكنّ كتابة التقارير المتوازنة حول التقنية أمر نادر الحدوث. ولأنّ الصحافة التي تلقى رواجاً قد أشبعت بوجهات النظر أو المنظورات المفرطة في التفاؤل التي تبلغ "بالتقدم" التقني؛ فإنّني أحاول في هذا الفصل علاج هذا الاختلال في التوازن. ومن خلال دراسات حال لتطبيقات الحاسوب، أختبر عواقب السيطرة على "تطور" التقنية التي قد توصف بعدم حكمتها، وبالتأكيد بعدم ديمقراطيتها. إنّ رؤى العالم التعيس (dystopian visions) المعروضة هنا ينبغي ألا تعتبر نتائج حتمية، بل الصراع بين قوى متنافسة متنوعة سيحدد أين سيكمن مستقبلنا.

تغطي دراسات الحال جوانب رئيسة خمسة من تقنية المعلومات: حوسبة الشركات، المراقبة والسلطة، ألعاب الفيديو والوعي، الاقتصاد السياسي للتشفير (encryption)، الطريق السريع للمعلومات. ولكنْ قبل أن أركز على هذه المجالات المحددة للتطبيق، قد تساعد بعض المعلومات الخلفية على توفير منظور وإنشاء إطار عمل تحليلي.

المجتمع باعتباره مُنشأ تقني

تقوم تقنية المعلومات – الحاسوب والاتصالات عن بعد– بهز أسس المجتمعات وإعادة تركيبها في جميع أنحاء العالم. هل التقنية سيدنا المستقل بذاته أم هل هي خادمنا المطيع؟ إنّ الحاسوب ما هو إلا آخر المظاهر في سلسلة التطور التقني الطويلة التي أصبحت فيها المصنوعات والأساليب التقنية تُكيّف لتلبية بيئاتها الاجتماعية الاقتصادية. إنّ التكيف البيولوجي عملية ذات وجهين من التطور المشترك: تشكل البيئة الكائنات الحية، وبدورها تقوم الكائنات الحية بتغيير البيئة. وبالمثل تنتج أجيال من التطور التقني سلسلة من البيئات المُنشأة (constructed)، التي بدورها تؤثر في الثقافات الإنسانية المنطوية داخلها.

لكنّ المجتمعات لا تتكشف عن وحدة متراصة، كما أنّ التطور المشترك للتقنية مع المجتمع يتأثر بشدة بعلاقات القوة الاجتماعية الاقتصادية. وتفرض مؤسسات

متنوعة "ضغوطاً انتقائية" إستراتيجية مهمة تؤثر في عملية تمويل البحوث والبيئات التنظيمية للتطور التقني. ويمارس مقاولو الدفاع الكبار تأثيراً هائلاً على تطور البنية التحتية العسكرية إلى حد أنّهم استحقوا لقب "المجمَّع العسكري- الصناعي". لكنّ شركات الاتصالات المتعددة الجنسيات تمارس نفوذاً هائلاً أيضاً. لقد قدمت صناعات الاتصالات -محطات التلفاز بالكوابل والإذاعات، وشركات الترفيه والتسلية، وصانعو أجهزة الحاسوب، وشركات الهاتف، والصحف، والناشرون الإلكترونيون- ما يزيد على ٥٠ مليون دولار في مساهمات لحملة الانتخابات الاتحادية الأمريكية خلال العقد الذي انتهى في كانون الأول ١٩٩٣. وتولد هذه المبالغ المستهدفة نفوذاً مهماً، ولكنّها تبدو مقزَّمة أمام موازنات الإعلان لدى صناعات الاتصالات.

تقوم حملات العلاقات العامة التي تروج لآخر أنواع التقنية بالإعلان دائماً عن سيناريوهات تمثل أفضل الحالات. في العام ١٩٨٨، أنفقت صناعة الحواسيب الشخصية (microcomputer) وحدها ما يزيد على مليار دولار على الإعلان.[١] وإنّ أي شكوك حول "مسيرة التقدم" تُهاجَمُ بعنف بوصفها شكلاً جديداً لمعاداة التقنية (neo-luddite). وإحدى الدعايات المضادة بصراحة لهذا التوجه المعادي التي قامت بها شركة آي.بي.م. (IBM) اختتمت بالشعار "تحطيم الساعات يمكن أن يدمر آلية التقدم، ولكنّه لن يؤخر قدوم الغد أبداً".[٢] وكانت هذه وسيلة بلاغية صممت لاستباق أي نقاش حقيقي. إنّ المسألة لا تتعلق بما إذا كان يجب أن يتأخر الغد أم لا، بل تتعلق بنوع العالم الذي نرغب في أن نعيش فيه في الغد. من يقرر كيف ستبني التقنية حيز حياتنا اليومية وأوقاتها؟

وحتى في سوق حرة ظاهرياً، تؤثر المجموعات الاجتماعية والمؤسسات الاقتصادية المهيمنة على الجيل التالي من التطور التقني بتضمين انحيازها الخاص (وكثيراً غير الواعي) وتقييماتها، وقواعدها الاجتماعية في التصميمات التقنية الجديدة. ثم تكيف الطبقات الاجتماعية الأخرى أنماط حياتها للخيارات التقنية المقيَدة المتاحة في بيئتها الثقافية الجديدة. وبهذا الأسلوب، تميل علاقات القوة الاقتصادية- الاجتماعية المهيمنة لأن يعادَ إنتاجها، وتُضخَّم، ضمن أسوار التقنية التي ترتفع لتحيط بالطبقات الاجتماعية الأدنى. و"تصبح علاقات القوة المضمنة في سير التكنولوجيا تلقائية وغير مرئية".[٣] وعليه، تكون التقنية موقعاً إستراتيجياً مهماً في الصراع حول مساحة اجتماعية وسياسية متنازع عليها.

إنّ ما يسمّى بعصر المعلومات والطريق السريع للمعلومات هو بنى ايديولوجية. إنّها ثمرات الايديولوجيا الأمريكية السائدة التي تدّعي أنّ الولايات المتحدة تعدّتْ الايديولوجيا؛ وأنّها تجاوزت المثلَ الزائفة، وأنّه الآن لا إله إلا السوق. إنّ ايديولوجيا عصر المعلومات تتضافر مع الأسطورة التي تدّعي الخير والطيبة في تقنية الشركات، أو على الأقل حتمية شيء ما اسمه "التقدم"،[٤] ولكنْ تقدمُ أي قطاع من المجتمع؟ وبأي ثمن؟

إنّ ايديولوجيا التقنية الداروينية الاجتماعية التي تعمل على تبرير واقع غير متكافئ وغير عادل تتساوى تماماً من حيث خدمتها للذات مع فكرة الحق الإلهي للملوك في عصر مضى. ومع ذلك، فإنّ مثل هذه الافتراضات الايديولوجية تجعل الناس يقبلون حتمية أي شيء يسميه أولئك الأشخاص القابعون في السلطة "تقدماً تقنياً". يرى نيل بوستمان (Neil Postman) أنّ هذه النزعة أتاحت لفكرة التقدم الإنساني أن تحل محلها فكرة التقدم التقني. وكثير من الناس مستعدون لأن يضحوا بالقيم الثقافية المشتركة إذا استفادوا من شكل ما من أشكال التقدم. ومثل هذه المنافع يمكن أن تشتمل على المال، وحصة في السوق والهيمنة الثقافية والسلطة السياسية. وفي هذا السياق، من المهم أن نتذكر ديناميّة اقتصادية جوهرية لنظم الشركات الخاصة: يمكن أن تزدهر المؤسسات الخاصة من خلال استيعاب المنافع داخلياً وتحميل الكلفة خارجياً. والمثال الكلاسيكي هو التلوث: يتحمل المجتمع المحلي الموجود حول مصنع ما تكاليف التلوث الناتج التي يتم تحويلها خارجياً، وصاحب المصنع وزبائن المؤسسة يستوعبون المنافع.

وتعطي خصخصة الأمن العام مثالاً آخر ذا بعد إضافي، حيث يتم استيعاب المنافع وتحويل التكاليف إلى الخارج. في الولايات المتحدة تدهورت البيئة الاجتماعية مع هبوط معدل الأموال المنفقة على الأمن العام مقابل الأمن الخاص. وبحلول العام ١٩٨٩، بلغت إيرادات صناعة الأمن الخاص في الولايات المتحدة ٥٠٪ أكثر مما كانت عليه لكل قوات الأمن العام مجتمعة.[٥]

وفي حالة التقنية الحديثة، يزدهر الذين ينجحون في تضمين المنافع داخل الآلات. ولكنّ التكاليف الناتجة المحملة خارجاً – التغيرات الهيكلية المعممة والعميقة غالباً – تسجّل بصورة اعتيادية على حساب نسيجنا الاجتماعي المشترك وبيئتنا الثقافية. لقد تطورت الشركة الحديثة إلى كيان يعمل لتثبيت الحقوق داخلياً واستبعاد المسؤوليات.[٦]

هندسة الأسْر: سجن الرقابة المركزية الشاملة

بسبب الطبيعة الايديولوجية لمصطلحات التقنية المتقدمة، فإنّها تستدعي تفسيراً تعارضياً لفك معاني هذه المصطلحات مثل "الإعلام الخاطئ"، أو "عصر المعلومة– الأسطورة"، أو "طريق المعلومات المحتفى به بإفراط كبير"، أو "الطريق السريع التلصصي"، أو "السرقة عبر الطريق السريع". وإحدى الأساطير على وجه الخصوص التي قد يثبت أنّها من قبل الإلهاء المميت، هي الاعتقاد بأنّ الخطر الوحيد المهم على المجتمع هو نشوء حكومة استبدادية مركزية، وهو اعتقاد تشترك فيه مجموعة واسعة من مستخدمي الشبكات الرقمية العالمين بشؤون الحاسوب. لكنّ قيام المجتمع المدني قد يكون مهدداً أقل من القبضة الحديدية للقطاع العام الذي يقوده "الأخ الكبير" (Big Brother) منه من تلك اللمسة المخملية للأيدي اللامرئية للقطاع الخاص، التي تعمل على أن تُقنّي الحياة العصرية نحو حظيرة تخضع للنظرة الرقمية الشاملة (digital panoptic enclosure).

إنّ مفهوم سجن الرقابة المركزية الشاملة (Panopticon) نشأ أصلاً لدى جيريمي بينثام (Jeremy Bentham) عام ١٧٩١. وكان تصميم مبنى السجن الدائري الذي أراده سيتألف من برج مراقبة مركزي محاط بسلسلة من الزنزانات الانفرادية، تُضاءُ كل منها من المحيط الخارجي، بحيث يقع الضوء على السجناء من الخلف. لكنّ البرج المركزي كان سيظل مظلماً، وذلك لكي يتمكن مأمورو السجن داخله من مراقبة السجناء بصورة مستمرة دون أن يراهم أحد.

إنّ أساليب مثل هذه الرقابة الشاملة (panoptic surveillance) تتيح المجال أمام هندسة السيطرة الاجتماعية بأن يتم تعميمها خارج نطاق ما يعتبر اسمياً سجوناً. إنّ سجن الرقابة المركزية الشاملة المنبثق من التقنية المتقدمة اليوم يشبه الكوكب الذي أصبح سجناً افتراضياً محوسباً يجري بناؤه على الطريق السريع للمعلومات بكلفة اجتماعية باهظة. إنّ الأساليب الرقمية الجديدة للمراقبة والسيطرة عن بعد، جعلت من الحظائر الجسدية ومعسكرات الاعتقال وزمر السجناء المقيدين بالسلاسل، أموراً قد ولّى زمنها. إنّ حظائر الرقابة الشاملة للمعلومات عبارة عن نسيج متداخل من الشبكات الرقمية المصممة لتوجيه تدفقات البيانات، وأيضاً تدفقات السلطة الاقتصادية والسياسية، وهو جهد عابر للحدود القومية يتوخى تغطية كوكب الأرض بشبكة مراقبة محوسبة.

ليس مشروع الرقابة المركزية الشاملة نتيجة لمؤامرة واسعة النطاق. ولكنّه مدفوع بديناميّات عقود عدة من التطور التقني في قطاعي التسويق للمستهلك والأمن القومي. إنّ المرسوم لهم أن يصبحوا مأموري سجن الرقابة المركزية الشاملة الجديد يُختارون من كوادر الشركات ووكالات الاستخبارات والنخب العسكرية.

وتستقى قوة هندسة الرقابة الشاملة ليس من مراقبة البيانات فحسب، ولكنْ أيضاً من تقنيات تصنف السكان وتقسمهم إلى فئات وتعزلهم عن بعض. وفي سجن بنثام المركزي (Panopticon) يتم إسقاط السجناء المعزولين عن الاتصال مع بعضهم البعض إلى وضع "أفراد منفردين معزولين ... وإذ يتمتع الفرد بالحرية الكاملة ضمن الحيز المخصص له، فبأي طريقة أسوأ يمكن له أن ينفس عن غضبه غير دق رأسه بالجدران؟".[٧]

تؤذن هذه المقاطع بشكل يقشعر له الجسم بما يجري التبجح به من "اختيار المستهلك" في عصر الحداثة. ومع تآكل المجال العام، تتم تجزئة الحيز العام المتاح للمجتمع المحلي، ما يبقي الأفراد معزولين داخل مساحات خاصة آخذة في الانكماش – حظائر تقنية صممتها الشركات مثل السيارة ومركز التسلية المنزلي (home entertainment center). ووقت يكون الأفراد محصورين فيه ذهنياً داخل هذه الزنزانات "يتمتعون بحرية تامة" ليختاروا من بين المواد المعلن عنها، باعتبارها "حلولاً" فردية لمشكلات اجتماعية جماعية. ويتعرض المواطنون والمستهلكون، بعد أن يتم تصنيفهم وتقسيمهم وفقاً لرسم البيانات النفسية (psychographic) ضمن

معسكرات اعتقال افتراضية تخضع للرقابة الشاملة، إلى حملات تقصفهم بصور مستهدفة، باعتبارها بدائل رمزية للحرية وللتواجد في الحالة الاجتماعية، ويتولى هذا القصف بالتالي تشتيت ما هو متوفر من قوىً لإحداث تغيير اجتماعي حقيقي.

وفيما سمَّاه ميشيل فوكو (Michel Foucault) "الفيزياء الدقيقة للسلطة" (microphysics of power) ، فإنّ للسيطرة على الزمان نفس أهمية السيطرة على الفضاء. تكمن قوة بنى الرقابة الشاملة في قدرتها على حمل أولئك الخاضعين للمراقبة على تبني الضبط الذاتي. فإن السجين "يتولى مسؤولية القيود التي تضعها السلطة ... ويصبح أداة إخضاع ذاته".[٨] وعندما يعتبر غالبية المواطنين أنّ من الطبيعي أن يعودوا إلى مراكز ترفيههم المنزلي بعد كل يوم "إجازة في العمل"، يتضح أنّ الحظائر المادية وزمر المقيدين بالسلاسل قد تجاوزتها أدوات ضبط أكثر كفاءة اقتصادياً.

وعلى هذا، يصبح "'وقت الفراغ' بالنسبة للمواطنين خاضعاً بصورة متزايدة 'لجهد' الاستهلاك".[٩] ويقضي الناس أوقاتهم حرفياً في محاولة شراء حريتهم وسعادتهم.[١٠] وما يجري تصويره كحرية فردية تحت عنوان "خيار المستهلك" يتم حصره بصورة متزايدة في مجموعة ضيقة من النتائج لا تشكل تهديداً للنظام القائم. إنّ هذا المفهوم للاقتصاد السياسي للسلطة الثقافية ضروري لفهم الأشكال الجديدة لسلطة الاتصالات في عصر المعلومات.[١١]

المركّب الصناعي الإعلامي

في حقبة النزاعات منخفضة الوتيرة ما بعد الحرب الباردة، تجاوزت السلطة التقنية للشركات المركّب الصناعي العسكري. ونشهد الآن بروز مركّب صناعي جديد لوسائط الإعلام يستخدم السيطرة على المعلومات – والتضليل الإعلامي (disinformation) – باعتبار ذلك وسيلة ذات كلفة اقتصادية أقل لتحقيق سيطرة اجتماعية دقيقة. ومع انتقال تكتيكات "القصف المشبع" (saturation bombing) للتسويق الجماهيري من النطاق التجاري إلى عالم السياسة، تطورت القوة النارية للشركات الحديثة لانتزاع بيانات استخباراتية دقيقة بواسطة الرقابة الشاملة للمستهلك، ومن ثم استجابت لذلك "بقنابل ذكية" تجارية موجهة بدقة جراحية.

ويتزايد شعور الجمهور الأمريكي بالقلق حول التهديدات التقنية للخصوصية الشخصية. ويساعد الظهور البارز لهذه القضية في ضمان التعبئة الدورية للقوى من أجل الدفاع ضد اعتداءات فاضحة على الخصوصية (مثلاً حادث سوق اللوتس).[١٢] ولكنّ تقريراً قدم إلى نادي روما (Club of Rome) رأى أنّ التهديدات الرئيسة في عصر المعلومات ليست موجهة للخصوصية الشخصية كما كان يُتَصوَر تقليدياً. "إنّ القضية الحقيقية ... هي ما تكسبه البيروقراطيات من سلطة، خاصة وعامة على حد سواء، على حساب الأفراد والقطاعات غير المنظمة من المجتمع من خلال جمع المعلومات بالمراقبة المباشرة وبواسطة الاحتفاظ المكثف بالسجلات".[١٣]

على عكس الاعتقاد الشائع، إنّ التحول من عملية الحوسبة المركزية إلى الحوسبة الموزعة (distributed computing) (والموجودة في كل مكان)، يستتبع زيادة إضافية في تركز السلطة ضمن المجال التجاري. وهذه الأطراف الموزعة للمراقبة والسيطرة المحوسبة ما هي إلا قنوات لما يسميه فوكو (Foucault) "العمل الشعيري للسلطة" (capillary functioning of power). ومن المحتمل أن يظل هذا التحول الجوهري في ميزان القوى بين الأفراد والمؤسسات أزمة غير مرئية.

الحواسيب وتأثيرات الشركات التجارية

لعب الحاسوب دوراً رئيساً في تيسير تجاوز عمليات الشركات للحدود القومية، وفي نمو الأنظمة ذات السيطرة المركزية. ووفقا لمائدة الأعمال المستديرة (Business Roundtable)، وهي منظمة تتألف من المديرين التنفيذيين الرئيسيين للشركات الخمسمائة المصنفة في "فورتشون فايف هندرد" (Fortune 500)، فإنّ "الاتصالات عن بعد مركزية بالنسبة للأنشطة التجارية للشركات متعددة الجنسيات ... ويتزايد باطّراد اعتماد الشركات المتعددة الجنسيات على تداول المعلومات الدولية؛ سواء أكانت تقوم بوظائف ضمن الشركات نفسها أم تقدم خدمات أم كليهما".[١٤]

العمليات المصرفية الإلكترونية

تعتمد الأعمال التجارية المتجاوزة للحدود القومية على شبكات الحاسوب الدولية لأكثر من مجرد تدفق البيانات المجردة. وتمثل بعض البيانات التزامات ملموسة تماماً بالدفع – دولارات إلكترونية. ويتدفق في كل يوم، ما يزيد على تريليون من الدولارات من خلال آلية دائمة العمل في السوق النقدية تعرف باسم تشيبس، أي (نظام مركز التقاص بين البنوك) (Clearing House Interbank Payments System-CHIPS) وهو نظام يملكه اتحاد من بنوك في نيويورك. وهذا يعني التدفق السريع لمليار دولار عبر حيز الفضاء الإلكتروني كل دقيقة. ويتجاوز حجم الدولارات في هذه الشبكة التجارية الخاصة حتى ذلك الحجم المتدفق من خلال شبكة فروع بنك الاحتياط الفيدرالي في الولايات المتحدة (US Federal Reserve Bank).

وعلى الرغم من أنّ عدد العمليات الاقتصادية التي تتم إلكترونياً يشكل ٢٪ فقط من الإجمالي بالمقارنة مع ٨٥٪ يتم تداولها النقدي "ورقياً"، فإنّ العلاقة تصبح معكوسة عندما يتم فحص إجمالي مبلغ الدولارات. يشكل النقد الفعلي أقل من ١٪ من قيمة الدولارات المتبادلة؛ وتصل نسبة التحويلات الإلكترونية بين الحواسيب أكثر من ٨٣٪ (والباقي يكون غالباً على شكل شيكات وأوامر دفع).

ويستمر تسارع تدفق رأس المال عبر حيز الفضاء الإلكتروني في الازدياد. ففي عام ١٩٨٠ كان تدفق الدولارات الإلكترونية كل يوم اثني عشر ضعف مجموع الأرصدة المحتفظ بها في حسابات لدى بنك الاحتياط الفيدرالي في الولايات المتحدة. وبحلول عام ١٩٩١ نما هذا التدفق الديناميّ إلى خمسة وخمسين ضعف الأساس الثابت لاحتياطيات البنك. إن هذه الدرجة من النفوذ المالي الإلكتروني هي أزمة على وشك الانفجار. وقد يطلق شرارتها تعطل كهربائي، أو أخطاء في البرمجيات، (software bugs)، أو خطأ بشري، أو جرائم الحاسوب (من قبل أفراد جيدي الاطلاع من الداخل) أو تزاوج ديناميّ غير مستقيم (nonlinear) بين أسواق مالية إلكترونية مختلفة.

والموقف المتعلق بعمليات الصرف الأجنبي (foreign exchange) شبيه بهذا: أقل من ١٠٪ من الحجم الإجمالي لتداول الصرف الأجنبي يشكل دفعات مقابل بضائع وخدمات. إنّ توازن القوة بين البنوك المركزية وتجار العملة التجارية فُقِدَ منذ أمد طويل قبل أن ترغم موجات البيع من قبل المضاربين كلاً من بريطانيا وإيطاليا على الانسحاب عام ١٩٩٢ من آلية سعر الصرف للمجموعة الأوروبية. ومع ابتداع سحرة وول ستريت (Wall Street) لمشتقات جديدة من الأدوات المالية، تزايدت المخاطر بأنّ الإستراتيجيات المحوسبة لموازنة سعر الصرف (arbitrage) عبر الأسواق ستعمل على إفقاد توازن السوق البينية العالمية للتبادل الإلكتروني(global electronic intermarket). إنّ العاملين في شارع وول ستريت يُسيّرون العاملين في الشارع العام (Main Street) عكس ما يجب، ولكنّ القليلين يستطيعون استشعار العواقب المتفجرة لهذا الطلب على دولارات البيانات.

وتحديداً لأنّ شكل تنظيم الشركات شديد الاعتماد على الحاسوب إلى درجة عالية، فإنّ حجم قوة الحوسبة لدى الشركات يقزِّمُ قوة الحوسبة التي يسيطر عليها المجتمع المدني. وكمثال واحد فقط لنطاق حوسبة الشركات، فإنّ في الشبكة الخاصة للاتصالات عن بعد التي تديرها شركة جنرال موتورز ٣٠٠،٠٠٠ شاشة حاسوب (computer terminals)، و٢٥٠،٠٠٠ هاتف يتم خلالها ما يزيد على مليار عملية في السنة. وعلى وجه التقريب، فإنّ نصف حجم جميع تدفقات البيانات عبر الحدود هي اتصالات الشركات الداخلية التي يتم نقلها عبر شبكات خاصة. "مع تقدم التقنية، سوف تتناقص أهمية الحدود القومية، وسيكون لشبكة اتصالات الشركات متعددة الجنسيات المطورة من حيث الشكل من قبل البنوك، الإمكانية لأن تصبح القوة الموجهة لتطور السياسات العالمية الاقتصادية والسياسية".[١٥] إنّ مثل هذه التفاوتات في القوة تدفع إلى تغير اجتماعي جوهري.

تجريد مهارات القوة العاملة

إنّ الظاهرة المعروفة بتجريد المهارات هي عملية تراكمية، يتم بموجبها "انتزاع" المهارات من البشر بواسطة "هندسة المعرفة" (knowledge engineering)، ومن

ثم إعادة إنتاجها ضمن الآلات المحوسبة. إنّ تجريد المهارات ليس مجرد نسخ لها، ولكنّه يؤدي في نهاية الأمر إلى موت هذه المهارات لدى قوة العمل البشرية. إنّ تجريد مهارات القوة العاملة هو حصيلة تنافس الشركات المقترن بالحوسبة. وفي سياق مؤسسي مختلف، ربما أدّت الديناميّة التنافسية – بدلاً من ذلك – إلى دعم أشكال مختلفة من الحوسبة تحابي زيادة مهارات العمال بشكل عام.

إنّ تجريد الكتبة والعمال من المهارة ليس شيئاً جديداً، ولكنّ هناك حوافز اقتصادية قوية للحط من قيمة العمالة البشرية بين كوادر ذوي الياقات البيضاء (white collar) كذلك. "في عام ١٩٨٠، أُنفق مبلغ مجموعه ٦٠٠ مليار دولار على تكاليف موظفي المكاتب في الولايات المتحدة، ونال حوالي ٧٥٪ منه تقريباً المديرون والمحترفون، في حين ذهب الباقي إلى العمال الكتبة وموظفي السكرتاريا وهم المجموع الأكثر عدداً".[١٦]

وسوف تستمر إعادة هيكلة دورة العمل والتوصيف الوظيفي من أجل دمج مهام يمكن إنجازها من قبل رأس المال التقني بشكل أكثر تجاوباً من إنجازها بواسطة العمالة البشرية. وبالنسبة لهذه المهام، ستكون التقنية أرخص وأذكى من العمالة. وأي من هذه المهام تلبي هذا المعيار سوف تصبح نقاطاً ارتكازية ثابتة في جريان العمل، من حيث أنّ بالإمكان تحديد طريقة عملها بدقة. ولكونها مدفوعة بإلزامية ترشيد دورة العمل، فإنّ جبهة الموجات المستقبلية لإعادة هيكلة المهام سوف تنسجم مع هذه النقاط التقنية الثابتة، وسوف تعمل بالمفاضلة على تآكل ما تبقى من رأس مال بشري. إنّ جوهر المشكلة يكمن في أنّ ثقافة العمل التجاري الأمريكي تصمم رأس المال التقني بديلاً لرأس المال البشري بدلاً من أن تكون مكملاً له.

إنّ تجريد المهارة مثال آخر على تضمين الفوائد (أي الأرباح للشركة) في الآلات وتحميل التكاليف (مثلاً البطالة، والقلق الشخصي، وانعدام التوجه الهادف في المجتمع نتيجة فقدان القيم والمعايير (anomie)) على المجتمع برمته. لا يحتاج الحاسوب إلى أجر ولا يرهق، ولا يأخذ إجازة للعناية بالأولاد المرضى، ولا يشارك في إضراب. وهكذا ستعمل ديناميّة تجريد المهارات على تقليص الطبقة الوسطى في مجتمع المعلومات، مسببة زيادة الهوة المعرفية بين الأغنياء بالمعلومات والفقراء فيها.

وحتى بالنسبة للاقتصاد الكلي، فإن النتائج الضيقة الناجمة عن تجريد المهارات تكون مؤذية: يمكن صنع المنتجات بكلفة أرخص، ولكنّ عدداً متزايداً من المستهلكين –كونهم عمالاً عاطلين عن العمل– لم يعد بمقدوره شراؤها. ويصف بعض النقاد هذه النزعة بالأزمة البنيوية العميقة للرأسمالية الصناعية، ويدعون إلى تغييرات راديكالية مثل أسبوع عمل أقصر جداً أو دخل مضمون للمواطنين.

كيف يمكن أن تظل هذه الأزمة غير مرئية أيضاً؟ لقد تبين أنّ هذه الأزمة ليست أزمة جماعية لرأسمالية الشركات، ولكنّها مجرد أزمة فردية لـ ٨٠ مليون إنسان!

ويطرح الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد، المؤمنون فعلاً بنظرية جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter) عن "الموجة الطويلة" للانحدار الاقتصادي والابتكار التقني،[١٧] أنّه تماماً كما حفزت الثورة الصناعية فترة من النمو السريع، فإنّ عصر المعلومات سيعمل بالمثل على التمكين لمرحلة جديدة من النمو "الخفيف". ولكنّ النمو المستمر على كوكب محدود الأمد لا يمكن أن يستديم.

محاكاة بواسطة الحاسوب

إنّ تجريد المهارات، وهو نقل المهارات من العاملين إلى الحاسوب، يمكن أن يصور على أنّه "هوة معرفية" متزايدة بين العاملين والحواسيب. وفي ضوء ذلك، قد يكون من المفهوم بالنسبة لعامل جردت مهاراته أن يتصور أنّ الحاسوب عليم بكل شيء. بعد أن أنشأ جوزيف ويزنباوم (Joseph Wiezenbaum) برنامجه "إليزا" (ELIZA) في السبعينيات لمحاكاة طبيب نفسي على الطريقة الروجرية (Rogerian) [إشارة الى اسلوب المعالجة النفسية التي تركز على الشخص والذي طورها عالم النفس الإنسانوي كارل روجرز–Carl Rogers– في فترة الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين– المحرر]، أصابه الهلع حين تبين له أنّه خدع الكثيرين من الناس العاديين، ودفعهم إلى التفكير بأنّ هذا البرنامج الحاسوبي المتصف بالبساطة التافهة "يفهمهم" حقاً أكثر من أي طبيب نفسي من بني البشر. ولكنْ حتى علماء النفس وقعوا في مصيدة العلاج بمساعدة الحاسوب. وقد عبر معالجون نفسانيون بارزون أيامها عن رغبتهم في تأسيس العديد من العيادات النفسية المحوسبة، لجعل العلاج متاحاً للجماهير. "يمكن التعامل مع مئات عدة من المرضى في الساعة الواحدة من قبل نظام محوسب يصمم لذلك الغرض. المعالج البشري ... لن يتم استبداله، ولكنّه سيصبح رجلاً يتمتع بكفاءة أكثر بكثير".[١٨]

لم يقتصر الانجذاب نحو إغراءات الحل التقني على علماء النفس. فقد كتب الفلكي كارل ساغان (Carl Sagan) عام ١٩٧٥ مقالاً في مجلة **ناتشرل هيستوري** (*Natural History*) قال فيه: "في فترة يكون فيها المزيد فالمزيد من الناس في مجتمعنا بحاجة إلى استشارة نفسانية ... أستطيع أن أتخيل تطور شبكة من المحطات المحوسبة للعلاج النفساني تشبه صفوفاً من أكشاك الهاتف الكبيرة، حيث بإمكاننا مقابل بضعة دولارات للجلسة الواحدة أن نتكلم مع معالج نفساني مجرّب وشديد الانتباه، وإلى حد بعيد يعمل دون أن يوجه".[١٩]

لماذا يبدو أنّ المزيد والمزيد من الناس في مجتمعنا "يحتاجون" إلى إرشاد ؟ ربما دعيت تقنية علم النفس المحوسبة لإصلاح المشاكل التي سببتها الحالات النفسية والاجتماعية العرضية، الناتجة عن الاعتماد على أشكال أخرى من التقنية (أو على الأقل تغطيتها). إذا كان باستطاعة الحاسوب أن يشفي العقول، فإنّه يستطيع بالتأكيد أن يؤذيها كذلك. وبدلاً من احتضان علم النفس بمساعدة الحاسوب كعلاج

لما أسمته اللجنة الثلاثية (Trilateral Commission) "الاختلال الديمقراطي"،[٢٠] علينا اعتباره كواحدة من تقنيات السيطرة الاجتماعية عالية الإشكالية: "إذا كنت تعاني من مشكلة ما، يا ولدي، أدخل إلى كابينة الاعتراف عن بعد المميزة بعلامتنا التجارية. افتح قلبك وأفصح عما يدور في خلدك للأخ الكبير في الحيز الإلكتروني (Big Cyber Brother)".

وقد خدع الاقتصاديون بالنماذج المحوسبة لمحاكاة الاقتصاد، بما فيها تلك التي صنعوها بأنفسهم. وفي سياق الجدل حول التجارة الحرة واتفاقية شمال أمريكا لحرية التجارة "نافتا" (NAFTA)، استشهد معظم الاقتصاديين من أتباع التفكير الاقتصادي الرئيس بتوقعات الحاسوب التي تزعم أنّ "نافتا" ستوجد الآلاف من الوظائف الجديدة في الولايات المتحدة. والمحاكاة الحاسوبية التي يعتمد عليها مؤيدو "نافتا" هؤلاء تعرف باسم نماذج "التوازن العام القابل للاحتساب"–، ولجعل تحليلاتهم قابلة للمعالجة يتحتم على الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد أن يقوموا بافتراضات تبسيطية معينة.

عند محاكاة أثر اتفاقية تجارية على العمالة، يبدو من السخف الافتراض مبدئياً أنّ رأس المال ثابت في مكانه، وأنّ التشغيل الكامل للعمالة سيسود، وأنّ تكاليف العمالة للوحدة متماثلة في الولايات المتحدة والمكسيك، وأنّ المستهلكين الأمريكيين سيفضلون المنتجات من الصنع الأمريكي (حتى لو كانت أغلى)، وأنّ التدفقات التجارية بين الولايات المتحدة والمكسيك ستتوازن تماماً. غير أنّ تفحصا حديثاً لعشرة نماذج بارزة من "التوازن العام القابل للاحتساب"، أظهر أنّ تسعة منها اشتملت على واحد على الأقل من هذه الافتراضات غير الواقعية، وأنّ نموذجين اشتملا على جميع الافتراضات.[٢١]

تحمل هذه الحالة تشابهاً مزعجاً مع انعدام الأمانة الفكرية التي يساعدها الحاسوب. كان البشر دائماً أساتذة في خداع النفس، وإنّ إخفاء الأسس الضرورية لخداع الذات بتضمينها في برنامج حاسوب يساعد بالتأكيد على التقليل مما قد يصبح، بغير هذا، عبئاً لا يحتمل من التنافر المعرفي (cognitive dissonance). ربما كان علماء النفس الأوائل الذين تنبَّئوا بأنّ برامج الحاسوب ستجلب الراحة الذهنية لبشر أرهقتهم الضغوط لم يكونوا مخطئين في نهاية الأمر.

المراقبة، التجزؤ ، الخصوصية والسلطة

في حزيران عام ١٩٩١، ورداً على مذكرة إحضار من هيئة المحلفين العليا، فتشت شركة سينسيناتي بل (Cincinnati Bell) سجلات الهاتف المنزلية لحوالي ٦٥٠٠٠٠ زبون خاص لمساعدة شركة بروكتر آند غامبل (Procter & Gamble) على تحديد هوية الموظفين المشكوك في تسريبهم معلومات محرجة عن الشركة إلى

مراسل صحافي. إنّ توازن القوة بين الأفراد والمؤسسات منحرف بشكل مخيف، حين ترجح كفة "خصوصية الشركة" على حقوق الخصوصية العائدة لما يقرب من ٦٥٠٠٠٠ عائلة. حولت قاعدة بيانات محوسبة توازن القوى بين العاملين والأعمال التجارية: بعد الفوز بحق الحصول على تأمين يعوض الفرد في حالة الحوادث في نطاق العمل، فإنّ العامل الذي يتعرض لإصابة عمل ويكون من التهور بحيث يقوم فعلياً برفع ادعاء بالمطالبة سيجد (أو تجد) قيوده/ها قد أدخلت في قائمة سوداء قومية محوسبة. ويستطيع أرباب العمل، مقابل رسم، فحص ملفات طالبي العمل لتنحية أولئك الذين يرون أنّهم يشكلون خطورة عالية.

عندما يعترض الناس على المراقبة المحوسبة، فإنّ هذا يكون في العادة لشعورهم بأنّ ذلك انتهاك لخصوصيتهم. لكنّ فكرة الخصوصية متلازمة مع حرمة كرامة الفرد واستقلاليته. وكلا هاتين الخاصتين مرتبطة بشكل غير قابل للانفكاك بعلاقات القوة. من الواضح أنّ الاستقلال الشخصي يعاني عندما تراكم المؤسسات المعلومات حول الخبرة السابقة لشخص ما، وتستخدم هذه البيانات لتقوية مقدرتها على تقييد الخيارات المستقبلية أمام هذا الشخص. لكنّ خاصية الكرامة الإنسانية هي كذلك غير محصنة أمام ممارسة السلطة – السلطة على تعريف الفرد.

إنّ سجن الرقابة المركزية الشاملة العالمي، الجاري إنشاؤه "كطريق تلصص معلوماتي"، ليس بناءً معمارياً موحداً ذا برج مركزي منفرد. ولكن بدلاً من ذلك هناك أبراج مركزية متعددة تتوافق مع مؤسسات مختلفة، بما فيها مكاتب الائتمان (credit bureaus)، وشركات التأمين، وشركات الإعلام العملاقة، والوكالات الحكومية. وقد تحجب هذه الأبراج رؤية مأموري السجون للسجناء، لكنّ تلك المشكلة يمكن تذليلها من خلال المشاركة في بيانات الرقابة أو شرائها.

يستفيد مأمورو السجن في أبراج سجن الرقابة المركزية الشاملة من عدد من الممارسات الرقمية في جمع البيانات من أجل تتبع سلوك السجناء. وكثير من المعاملات الاقتصادية تولد سجلات إلكترونية طويلة العمر تعرّف طبيعة هذه العمليات والأطراف المعنية فيها. وتحمل مثل هذه السجلات الرقمية معلومات قد تكون لها قيمة تنبؤية فيما يتعلق بالمعاملات الاقتصادية مستقبلاً. ولهذا، قامت سوق ثانوية كبيرة للاتجار بهذه المعلومات التي تولدها المعاملات هذه (transaction-generated information- TGI).

إنّ ملفات المستهلكين التي تحتوي على المعلومات الناتجة عن المعاملات الاقتصادية تسمح للمؤسسات بتعريف فرد ما؛ على سبيل المثال باعتباره مخاطرة ائتمانية سيئة، أو مغفلاً يبتلع حيل المبيعات مثل "إشتر (٢) واربح (١) مجاناً". إنّ بنى الرقابة الشاملة (panoptic structures) في الحياة المعاصرة، مضافاً إليها آليات تفاعلية سريعة لاسترجاع ردود الفعل، تعني أيضاً قوة أكبر للمؤسسات لتؤثر على

التعاريف الذاتية للأفراد. وبالضبط كما تحمل سيطرة وسائط الإعلام على مراقبة الأخبار وتوزيعها القوة على تعريف الأحداث عند حدوثها، وفرض تلك التعاريف على الجمهور باعتبارها "تاريخاً فورياً"، كذلك فإنّ السيطرة على شبكة المراقبة الشاملة تزيد من قوة المؤسسات على فرض صور الذات على الأشخاص في الحياة الخاصة، منتهكة بهذا الكرامة الشخصية، ومتطاولة على الاستقلالية الفردية أيضاً.

يمكن ربط المعلومات المستخرجة لغرض معين بالبيانات التي تجمع لغرض آخر، لإنتاج ما هو بمثابة ظل من البيانات (data shadow) للشخص يكشف أكثر من مجموع أجزائه. والأمثلة المألوفة تشتمل على استخدام المعلومات الطبية لرفض التوظيف والمعلومات الإحصائية السكانية لحجب الائتمان . تستخدم الشركات المعلومات التي تولدها المعاملات الاقتصادية للتقليل من مخاطرها، وبهذا تزيد من أرباحها المحتملة. ولكنّ هذا يعد من وجهة نظر الفرد تمييزاً مبنياً على البيانات. قد تطوق فرص الحياة للمرء –لا لأي جريمة ارتكبها هذا الشخص– ولكن لمجرد أنّ جانباً ما من الشخصية الرقمية (digital persona) للمرء يشبه جانباً مماثلاً لأناس تدل سجلاتهم (بحق أو بغير حق) على أنهم مصنفون كمخاطر عالية في صفقات عمل مختلفة. وقد يدرج الواحد على القائمة السوداء، أو يوضع إزاءه خط أحمر، ليس استناداً على انتهاكات سابقة، ولكن على تنبؤ الحاسوب بسلوكه المستقبلي.

إنّ استخدام المعلومات التي تولدها المعاملات الاقتصادية من أجل حرمان الأفراد المستهدفين من الخيارات هو أحد الجوانب المزعجة للسوق الثانوية في المعلومات الناتجة عن المعاملات، وجانب مزعج آخر هو استخدامها لتقديم "الفرص" لهم. للمعلومات التي تولدها المعاملات قيمة تنبؤية إذا كانت صحيحة. وعلى الرغم من أنّ القليل من الأفراد يظهر سلوكاً لا يتغير إلى حد اعتباره حتمياً، فإنّ الكثير من المصالح التجارية يمكن أن تجني ربحاً كبيراً من زيادة احتمالات أنّ تخمينها كان صحيحاً. وكلما كان سلوك الفرد قابلاً للتنبؤ به، انتقلت قوة أكبر إلى المصالح التجارية التي تستطيع الدخول إلى السجلات التي تشكل شخصية المرء الرقمية. وفوق هذا تسمح بيانات المراقبة الدقيقة جداً باستغلال غاية في الدقة، عن طريق اتصالات الشركات الموجهة على أساس تخطيط نفساني. وتغدو اقتصاديات الحجم ذات أهمية. وحتى لو جنت شركة ما استنتاجات صحيحة بتفاصيل دقيقة للتكوين النفسي لفرد ما، فإنّ من النادر أن يستحق الأمر استثمار موارد الموظفين في بناء مراسلات مصممة حسب مواصفاته بالذات، من أجل استغلال ذلك الفرد الواحد (إلا إذا كان العمل التجاري يتعلق بالتسويق الاحتيالي عبر الهاتف). ولكن ما إن يصبح بالإمكان حشد المئات أو الألوف من الأفراد في فئة بيانية نفسية واحدة، يمكن تعريضها للأشكال نفسها من الاستغلال، يكون بإمكان هذه الأساليب أن تولد تياراً قابلاً للتنبؤ به من الإيرادات المجزية. وفوق هذا، إنّ مثل هذه الطرق لتجزئة الناس إلى فئات تتيح المجال أمام المؤسسات السياسية لإجراء تجارب متحكم بها لصقل أساليبها الدعائية.

مراقبة خطوط الكهرباء السكنية

يعي الكثير من الناس مسألة مراقبة الهاتف. لكنّ القليل منهم يدرك الإمكانية لجمع استخبارات سرية بواسطة شكل من أشكال "بزل الخطوط" أسمّيه "المراقبة الفورية لخطوط الكهرباء السكنية" (real-time residential power line surveillance RRPLS).[٢٢]

إنّ أحد الأشكال البدائية لمراقبة خطوط الكهرباء غير الفورية (non-real time) استعمله على مدى سنوات عديدة عملاء مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة. فبواسطة أخذ سجلات الفواتير من شركات الكهرباء المحلية لأكبر مستهلكي الطاقة الكهربائية في المساكن، يتسنى لعملاء الحكومة أن يخرجوا باستنتاجات معقولة فيما إذا كانت مساكن معينة تستخدم صفوفاً من المصابيح ذات قوة عالية لزراعة الماريجوانا داخل المنازل. وفي الولايات المتحدة، لا تطلب مذكرة تفتيش لجمع مثل تلك المعلومات من مصلحة الكهرباء. إنّ القوانين الأمريكية لا تعتبر فواتير الكهرباء المنزلية "خصوصية" تماماً، كما أنّها لا تعتبر سجلات المكالمات الهاتفية المنزلية خصوصية.[٢٣]

إنّ التقدم الإبداعي في الحوسبة ساعد على إيجاد "العدادات الذكية" التي تزيد بصورة كبيرة جداً القدرة على جمع البيانات من قبل القائمين على مراقبة خطوط الكهرباء المنزلية. وفي الحقيقة، انضمت المراقبة الفورية لخطوط الكهرباء السكنية إلى كافة التقنيات التي تشكل، كمجموعة كاملة، "الرقابة عبر البيانات" (dataveillance).[٢٤]

وفي حين كانت الأشكال البدائية لمراقبة الطاقة تعطي عينة واحدة من البيانات في الشهر من خلال القراءة التراكمية لعداد الكهرباء المنزلي، فإنّ الأشكال الحديثة من المراقبة الفورية لخطوط الكهرباء السكنية تسمح بأخذ عينات رقمية مستمرة تقريباً، وهذا يسمح للمراقبين بتشكيل صورة دقيقة عن استعمالات الساكنين للأجهزة الكهربائية المنزلية. ويمكن وضع جهاز مراقبة محوسب في الموضع لمراقبة الخطوط بمعرفة الساكن وموافقته، أو يمكن إخفاؤه في الخارج، ووصله بشكل خفي بخط الكهرباء الذي يغذي البيت. إنّ هذا الجهاز ينشئ سجلاً لكل من مستويات الطاقة المقاومة ومستويات الأحمال المتفاعلة كواحدة من وظائف الزمن. ويمكن لآلية المراقبة الفورية لخطوط الكهرباء السكنية أن تستخرج "دمغات" (signatures) نموذجية عن الأجهزة المنزلية من البيانات الخام. فمثلاً، يمكن للأجهزة الحالية للمراقبة الفورية لخطوط الكهرباء السكنية أن تحدد أي وقت يتم فيه تغيير شراشف السرير المائي، من خلال تحري دورات التشغيل للسخان الخاص به.[٢٥] وتستطيع المراقبة الفورية لخطوط الكهرباء السكنية الاستدلال بأنّ شخصين قد استحما معاً من خلال ملاحظة تحميل زائد بصورة غير عادية على سخان الماء الكهربائي، وأنّ استعمالين لمجفف الشعر تبعا ذلك.

قد تبدو المراقبة الفورية لخطوط الكهرباء السكنية مثل لعبة أخرى من ألعاب الجاسوسية ذات تقنية عالية يستخدمها فقط مثلاً مكتب التحقيق الفدرالي (FBI) ضد عدد قليل من الإرهابيين المشتبه بهم. ولكنّنا نهمل حوافز السوق لجمع المعلومات، وفي هذا ضرر لنا. إنّ ديناميّات اقتصادية عدة تدعم الاستخدام الواسع النطاق للمراقبة الفورية لخطوط الكهرباء السكنية لأغراض تجارية. وفي الحقيقة، استخدمت مؤسسات المصلحة العامة أسلوب المراقبة هذا في برامج رائدة مغطية آلافاً من المنازل في الولايات المتحدة.[٢٦]

أحد العوامل المعززة لحوسبة عدادات الكهرباء السكنية هو رغبة شركات الكهرباء في التقليل من التكاليف من خلال جعل وظيفة قراءة عدادات الكهرباء في المساكن عملية آلية. وعلى ذلك، فإنّ معظم عدادات المراقبة الفورية لخطوط الكهرباء السكنية في الولايات المتحدة اليوم تستعمل أساليب للبث تنقل بياناتها (أي بياناتك) إلى دائرة محاسبة المصلحة (أو لأي جهة أخرى قد تكون ترصد هذه الإرسالات).

وهناك عامل آخر يقود الانتشار للمراقبة الفورية لخطوط الكهرباء السكنية، هو القلق من الآثار البيئية لاستخدام الطاقة. إنّ طاقة توليد الكهرباء التي تتطلبها شركات الكهرباء يحددها الطلب في وقت الذروة؛ أي الطاقة الكهربائية القصوى المطلوبة في أي وقت واحد. وكحافز لتقليل الطلب على الطاقة وقت الذروة، وزعت بعض شركات الكهرباء أجهزة للمراقبة الفورية لخطوط الكهرباء السكنية على المنازل، كي يمكن استيفاء رسم أعلى من الزبائن الذين يستعملون الطاقة الكهربائية خلال فترات الذروة (أي عندما يتم تشغيل الكثير من وحدات تكييف الهواء خلال فترة بعد الظهر في أحد أيام الصيف الحارة). وعليه، فإنّ الهدف الجدير بالثناء من التخصيص العادل للتكلفة البيئية لاستهلاك الطاقة يساهم في انتشار أساليب مراقبة لخطوط الكهرباء السكنية الفورية.

ما إن "تمتلك" إحدى شركات المصلحة العامة صورة عن استخدام الأجهزة في وحدة سكنية حتى تميل الدوافع التسويقية إلى نشر هذه المعلومات. وقد تشتري شركات الأجهزة المنزلية هذه البيانات لاستخدامها في استهداف أكثر دقة لزبائنها المحتملين. فعلى سبيل المثال، كشفت "التجربة" الميدانية لنموذج أولي لجهاز للمراقبة الفورية لخطوط الكهرباء السكنية وجود خلل في مضخة لمياه المجاري تحت الأرض. ولم يكن الساكن على وعي بالحاجة الملحة لإصلاحها. أو قد توضح بيانات مراقبة خطوط الكهرباء الفورية أنّ الساكن لديه غسالة من الطراز القديم، ما يظهر إمكانية تبديلها بأخرى حديثة أكثر كفاءة في استخدام الطاقة الكهربائية. أو ربما تظهر صورة الأجهزة المنزلية التي تبينها المراقبة الفورية لخطوط الكهرباء أنّ الساكنين يستخدمون فرن الموجة القصيرة في صباح كل يوم من أيام أسبوع العمل. وعندها يمكن إرسال نشرات بريدية هادفة تتضمن كوبونات أو عينات لتجربة مجانية لأغذية فطور جديدة في فرن الموجة القصيرة.

هناك نتيجة أقل حمداً، وهي أنّ شركات التأمين الصحي قد تجمع بيانات المراقبة الفورية لخطوط الكهرباء السكنية من آلاف من حملة بوالص التأمين، وتنسب طلبات التعويض من التأمين الصحي إلى الصورة المتراكمة إحصائياً لاستخدام الأجهزة المنزلية. وقد تقرر بأنّه لأسباب مجهولة (ربما كان منها نمط حياة أكثر توتراً بالنسبة لضغوط الوقت) أنّ مستخدمي أفران الموجة القصيرة صباحاً يشكلون فئة ذات مخاطر عالية، وقد تزيد أقساط تأمينهم وفقاً لهذا. وقد يتعرض أولئك الذين يقضون ليالي كثيرة يتقلبون على فراشهم المائي لزيادة مماثلة في أسعار تأمين سياراتهم.

ودون شك، فإنّ الخطر الأعظم الناجم عن المراقبة الفورية لخطوط الكهرباء السكنية الواسعة الانتشار غير ظاهر: وهو أنّ شركات المصلحة العامة ستحط بالتدريج من قواعد الخصوصية كما يفهمها الجمهور. تستطيع شركات المصلحة أن تشتري قبول أغلبية الجمهور غير المطلع من خلال عرض "إعانات المراقبة" (surveillance subsidies) بصفة خصومات أو رديات لأولئك الذين يسمحون ببيع بياناتهم الخاصة. إنّ عقود المراقبة الشخصية هذه يمكن أن تتخفى تحت عبارات بلاغية مثل "خدمات جديدة محسنة"، و"خيارات المستهلك". ولكن حتى تستطيع شركة مصلحة عامة أن تحصل على الموافقة الواعية (informed consent) حقاً لزبائنها، فإنّ ذلك يتطلب من الشركة أن تقوم بحملة باهظة التكاليف لتثقيف زبائنها فيما يتعلق بالعواقب الاجتماعية طويلة المدى لهذه الرقابة الشاملة. وباعتبار تضارب المصالح الذي تتضمنه مثل هذه الخطة، فإنّ من الواضح مرة أخرى أنّ موافقة المستهلك التقني سوف تُصنّع عوضاً عن أن تكون مطّلعة.[٢٧]

قد تصبح الإعانات المقدمة مقابل المراقبة شائعة في معاملات كثيرة لحث أفراد كثر على الاتصال بالشركات عبر تقديم الردود بشكل تفاعلي (interactive feedback). ولكن كما هو الحال مع الإعلان، فإنّ المستهلك في النهاية هو الذي يدفع الثمن لهذا الدعم المالي للمعلومات. وسيكون صافي النتيجة زيادة تحويل الحقوق الإنسانية "غير القابلة للتنازل عنها" الى قيم نقدية، فتتحول بذلك إلى حقوق ملكية للشركات قابلة للانتقال.

ثمة أيضاً عامل اقتصادي آخر يساهم في انتشار المراقبة الفورية لخطوط الكهرباء السكنية، وهو حملة البيت الذكي (smart house) التي يدعمها مقاولو البناء واتحاد الصناعات الإلكترونية (electronics industry association). يتصور مفهوم البيت الذكي "أنظمة إلكترونية تسمح للأجهزة المنزلية مثل التلفاز وغسالة الصحون بالاتصال مع بعضها البعض".[٢٨] ويستغرب المرء عما سيدفع جهازين مختلفين كهذين للحديث الواحد مع الآخر. هل من الممكن أن تخبر الغسالة التلفاز عن ماركة المنظف وأدوات التنظيف التي يستعملها الساكن، فيعدل التلفاز إعلاناته التفاعلية وفقاً لذلك؟

وفكرة أخرى لترويج بيع تزويدات البيت الذكي هي ما يقال عن وجود ميزة تتعلق بالأمن المنزلي، حيث يفترض أنّ أجهزتها الحساسة للحركة تستطيع أن تميز بين الساكنين والضيوف المدعوين والمتطفلين غير المرحب بهم. إن من الصعب تقييم الدرجة التي سيؤدي فيها الخوف من العنف إلى التحصين الإلكتروني للبيوت الحالية بواسطة المراقبة الفورية لخطوط الكهرباء السكنية، ما يؤدي إلى حصر الساكنين في الداخل تحت مراقبة دائمة بنفس فعالية منع المتطفلين من ولوج المنزل. ولكن، على ضوء السوق المزدهرة بخدمات الأمن الخاص الكثيف العمالة، فإنّ الاختلافات المتنامية بين مالكي البيوت ذوي الأحوال الحسنة والطبقات الدنيا المتململة، والتحرك الحالي من قبل الطبقات العليا "للتحصن" في مجمعات منزلية مصممة خصيصاً، ترجح أن يحصل قبول واسع للمراقبة الفورية لخطوط الكهرباء السكنية لأغراض الأمن المنزلي.

وهناك حافز اقتصادي أخير يعزز التطور التقني للمراقبة الفورية لخطوط الكهرباء السكنية، وهو إغراء الربحية التي يمكن أن تتحقق من شبكة معلومات قومية ذات سرعة عالية. فمن الممكن أن تكون مئات المليارات من الدولارات تكلفة تركيب "مداخل" (مثلاً، أسلاك من الألياف الضوئية) من كل بيت إلى الطريق السريع للمعلومات. لكن، يمكن لشركات الكهرباء من خلال الأرباح الناتجة عن المراقبة الفورية لخطوط الكهرباء السكنية أن تولد فائضاً كافياً في التدفقات النقدية لتمويل ذاك البناء. فمن خلال هذه المراقبة الفورية لخطوط الكهرباء السكنية تستطيع شركات الكهرباء "أن تقلل بصورة حادة التكاليف المستقبلية لتوليد الطاقة في الوقت ذاته الذي تتم فيه رسملة تكلفة بناء الطريق السريع للمعلومات".[٢٩] ومرة أخرى، تتحفز الشركات لاستيعاب الأرباح داخلياً من خلال تحميل التكاليف خارج الشركة، والتكاليف في هذه الحالة هي التكاليف الاجتماعية للمراقبة التي تقوم بها شركات المصلحة.

لكنّ المراقبة الدقيقة لكتل سكانية بأكملها، عبر المراقبة الفورية لخطوط الكهرباء السكنية ليست حتمية. إنّ كثيراً من التوتر الحاصل بين مصالح الخصوصية والحاجة إلى الحوافز لتقليل استهلاك الطاقة المنزلية في وقت الذروة، يمكن حلها من خلال تحديد "ذكاء" العدادات الذكية (smart meters) للمراقبة الفورية لخطوط الكهرباء السكنية. ولكنّ المستوى المقبول لدى المستهلكين للمراقبة الفورية لخطوط الكهرباء السكنية يمكن أن يعزز بفعل الدعم المالي لعمليات المراقبة. ونظراً لتنافس الشركات للفوز بموقع لها على الطريق السريع الناشئ للمعلومات، تشكل الإعانات المالية للمراقبة التي تقدمها شركات الكهرباء مصدر قلق خاص في الوقت الحاضر. إن الرقابة المركزية الشاملة عبر المراقبة الفورية لخطوط الكهرباء السكنية، فيما لو تصلبت ضمن هندسة "الطريق السريع التلصصي" كمنحى تقني متجذر، ستكون لها آثار واسعة، لا يمكن عكسها، على أي مسار ثقافي مستقبلي في عصر المعلومات.

الرصد في مكان العمل

إنّ الرصد المحوسب للعمال الكتبة أمر شائع. ففي العام ١٩٩٠، خضع ٢٦ مليون موظف في أمريكا للمتابعة الإلكترونية لعملهم، وتم تقييم أداء ١٠ ملايين من هؤلاء –وتقررت أجورهم– بناءً على إحصاءات ولّدها الحاسوب. ويتوقع من موظفي مكاتب الحجز التابعة للخطوط الجوية أن يرتبوا حجز الطيران خلال ١٠٦ ثوان. وإذا وجه الزبون العديد من الأسئلة فسيرفع هذا من "إجمالي معدل وقت الحديث" للموظف المعني، ما قد تترتب عليه عقوبة. ولعاملي استفسارات المقاسم ٢٩ ثانية للتعامل مع طلب المتصل. وأي "لطافة" مثل القول "لطفاً" أو "شكراً لك" تزيد من "زمن التعامل" وتسجل الواقعة فوراً في ملف أداء الموظف.[٣٠]

لكنّ حياة الشرائح المهنية الأدنى كانت كريهة وقاسية وقصيرة حتى قبل التقنيات الحديثة. كيف أثرت الحوسبة على عمال الموظفين ذوي الياقات البيضاء؟ إنّ فحصاً لـ٢٥ برنامجاً رائجاً لماكنتوش (Macintosh) – للبريد الإلكتروني، وإدارة الشبكات، ومجموعة البرمجيات التطبيقية المتكاملة (integrated groupware applications) – وجدت أنّه في البيئة النموذجية الحديثة المرتبطة بشبكة ما، أتاح كل مُنْتَج لمدير الشبكة أن "يسترق السمع عملياً على كل جانب من بيئة عملك المحوسب المرتبطة بالشبكة، بموافقتك أو دون موافقتك، وحتى دون معرفتك".[٣١] كما أنّ مثل هذه القدرات ليست فريدة في بيئات شبكة ماكنتوش وحدها. في مجلة **بي.سي. ويك** (أسبوع الحاسوب الشخصي) (*PC Week*) –وهي من الواضح موجهة للمديرين– تبجح إعلان عن برمجيات الشبكة بأنّ المنتجَ "يجلب لك مستوى من السيطرة لم يكن ممكناً من قبل أبداً. أنت تقرر أن تلقي نظرة على شاشة حاسوب سوزان – ولن تعرف سوزان أنّك أصلاً تفعل ذلك. وكل ذلك يتم وأنت مسترخ براحة في كرسيك".[٣٢] وقد يكون ذلك الكرسي في المكتب المجاور، وقد يكون في مكان ما حول العالم بعيداً عن المشغل الإلكتروني الاستغلالي الذي أنشأته الشركة لاستغلال العمالة الرخيصة.

ولتحديد ما إذا كانت القدرات الرقابية هذه مستغلة فعلاً أجرت مجلة **ماكويرلد** (*Macworld*) مسحاً لثلاثمائة رئيس تنفيذي أو مدير نظام معلومات إداري (management information system) في شركات ذات أحجام متنوعة في صناعات مختلفة. وفي المسح، أقر ٢٢٪ من أرباب العمل أنّهم فتشوا اتصالات الموظفين الشبكية مثل البريد الإلكتروني، والبريد الصوتي، أو ملفات الحاسوب. وارتفع الرقم إلى ٣٠٪ بالنسبة لرؤساء الشركات الأكبر (ما يزيد على ١٠٠٠ موظف). وكانت نسبة ١٨٪ فقط من الشركات التي استجابت، لها سياسات مكتوبة تتناول الخصوصية الإلكترونية للموظفين، وهو ما يدل على التبرير اللامبالي لهذا السلوك التطفلي.[٣٣]

وعلى حد قول سيندیا كاميرون (Cindia Cameron)، إحدى المنظمات الميدانيات في منظمة "من التاسعة إلى الخامسة"، الجمعية القومية للنساء العاملات: "تتيح التقنية الآن لأرباب العمل تخطي الحد من مراقبة العمل إلى مراقبة العامل".[٣٤] وعلى ضوء

الدعاية من مسح **ماكويرلد**، هل نستطيع أن نتوقع أي تشريع اتحادي للحد من مراقبة الموظف؟ يقف لورنس فينيران (Lawrence Fineran) من الجمعية القومية للمصنعين –نام (National Association of Manufacturers -NAM) ضد مثل هذا التشريع: "تعارض نام أي تشريع يتدخل في قدرة المعدات الحالية والمستقبلية على مساعدة الشركات الأهلية في أن تظل قادرة على المنافسة. وبغير ذلك، فلتكن الولايات المتحدة مستعدة لأن تسمح لعصر المعلومات بأن يتجاوزها".[٣٥] إنّ الخطاب البلاغي حول "القدرة على المنافسة" قد استخدم على الرغم من حقيقة أنّ اليابان وكثيراً من الدول الأوروبية فرضت قيوداً أقسى بكثير مما اقترح في "قانون الخصوصية للمستهلكين والعمال" (Privacy for Consumers and Workers Act) الذي لم يقره الكونغرس خلال فترة رئاسة بوش.

إنّ التنافسية الاقتصادية سلاح لا يستخدم ضد أنظمة الحكومة فحسب، بل أيضاً ضد العمال. يجد بعض العمال أنّ شاشة حاسوبهم تومض برسالة تقول: "أنت لا تعمل بالسرعة نفسها التي يعمل بها زميلك الذي يجاورك". ويقول المؤيدون إنّ برمجيات مراقبة العاملين الحاسوبية هي من المحسنات لأنّها تضمن تقييم أداء العمال بصورة موضوعية. ولكنّ مثل هذا التحليل يتجاهل سياق علاقات القوة الكامنة وراءه.

وقد نتساءل إن كان مقدراً لمراقبة موقع العمل أن تحقق مقصد سجن الرقابة المركزية الشاملة الذي تصوره بينثام عام ١٧٩١ من أنّ "كل رجل ينبغي أن يُخضع للتفحص أعظم جزء ممكن من الوقت". وإذا كان ذلك الهدف لا يمكن تحقيقه، فإنّ "الأشخاص الواجب تفحصهم يجب أن يشعروا دائماً كما لو أنّهم خاضعون للتفحص"، لأنّه "كلما زادت احتمالات وجود شخص تحت التفحص فعلياً في وقت ما، زادت القناعة – وتعزز الشعور لديه بأنه تحت التفحص".

لحسن الحظ، هناك حافز اقتصادي تعويضي في المجتمعات التي يتعين على أرباب العمل فيها أن يمولوا نفقات الرعاية الصحية للعامل. في دراسة مشتركة أجراها عمال اتصالات أمريكا (Communications Workers of America) وباحثون من جامعة ويسكونسين (Wisconsin)، وجد أنّ الرصد الإلكتروني أثناء العمل الوظيفي يزيد من الملل والتوتر والقلق والإحباط والغضب والإرهاق.[٣٦] وتنسجم هذه الاستنتاجات مع دراسات أسبق تدين الرقابة الإلكترونية بصفتها "عامل ضغط رئيسياً في موقع العمل، متصلاً جزئياً بالإحساس بالعجز الذي يشعر به الموظفون المراقَبون".

الأنظمة الذكية للمَركبات على الطرق السريعة
(Intelligent Vehicle–Highway Systems IVHS)

يقول مؤيدو الأنظمة الذكية للمركبات على الطرق السريعة إنّه إذا وضعنا جهاز حاسوب في جميع المركبات وتمت متابعة مواقعها بشكل دقيق، فمن الممكن تجنب

أزمات المرور والتقليل من تلوث الهواء. وبتحويل الطرق السريعة إلى طرق تجبى فيها ضرائب المرور إلكترونياً، يأمل المؤيدون في أن يجبروا السائقين على استيعاب التكاليف البيئية لاستخدام المركبة التي كانت بخلاف ذلك ستحمل للآخرين.

هنالك الآن في هونغ كونغ نموذج بدائي من الأنظمة الذكية للمركبات على الطرق السريعة يعمل خلال فترات ذروة السير. يستخدم هذا النظام للمراقبة فقط وليس للسيطرة. تزرع في كل سيارة رقاقة إلكترونية تستجيب تلقائياً لاستفسارات من أجهزة تحسس مركبّة على الطرق. عملياً، هناك شوارع معينة تجبى فيها ضرائب المرور خلال أوقات الذروة. ولكنْ بدلاً من إبطاء السير أكثر باستيفاء الضرائب مادياً، يقوم النظام الذكي بذلك إلكترونياً. وبشكل مماثل، يمكن تسجيل سرعة السيارة وتحديد هويتها، بحيث يتم إرسال مخالفة السرعة إلى المخالفين تلقائياً.

وتقدم تقنية ذات صلة احتمالات مماثلة. ذلك هو نظام تحديد موقع المركبة عن بعد (Teletrac)، الذي يستخدم جهاز بث ذا حساسية لتردد الذبذبات ليعلن عن موقع المركبة. وهو متوفر الآن في لوس أنجلوس، حيث يزعم أنّ "المحاكم كانت عديمة التمييز في السماح للشرطة بملاحقة سيارات المشتبه بهم سراً عن طريق هذه الأجهزة. وليس من قبيل الرجم بالغيب أن نتخيل موقفاً في المستقبل القريب يكون فيه على كل شخص خرج من السجن ويمضي فترة رقابة أو تم إدخال اسمه في إحدى قواعد البيانات الجنائية أن يخضع لنوع من أنواع المراقبة الإلكترونية على مدى ٢٤ ساعة. وسوف نرى قريباً دوائر الشرطة وهي تملك التقنية لوضع ما يعادل سواراً إلكترونياً (electronic bracelet) على مجموعات اجتماعية برمتها".[٣٧]

ألعاب الفيديو واستعمار الوعي

مع تضاعف عدد الأروقة المخصصة لألعاب الفيديو، انتقلت ألعاب الفيديو نفسها إلى البيوت الأمريكية إلى حد أنّه، في عام ١٩٩٣، وجدت أنظمة سيجا (Sega) ونِنتندو (Nintendo) في حوالي ٥٠ مليون منزل في الولايات المتحدة الأمريكية. إنّ مبلغ ٥,٣ مليار دولار الذي أُنفق على ألعاب الفيديو عام ١٩٩٢ في أمريكا تجاوز إجمالي مبيعات التذاكر في دور السينما في جميع أنحاء البلاد.[٣٨] وكانت لشركة ألعاب الفيديو نِنتندو وحدها أرباح بعد الضريبة أعلى من شركة أبل للحواسيب (APPLE) أو مايكروسوفت، وأعلى من استوديوهات هوليوود مجتمعة.

ألعاب الفيديو ضخمة ليس من حيث الكُلفة المالية فحسب، ولكن إذا قيست خاصة بأكثر العملات ندرة وهو وقت الفراغ الذي يمكن التصرف فيه . وتشير التقديرات إلى أنّ الأطفال في المنازل التي فيها ألعاب فيديو يمضون وقتاً معدله من ساعة ونصف إلى ساعتين يومياً وهم منكبّون عليها.

خذ مثلاً لعبة "مصيدة الليل" التي جاءت بها شركة سيغا (Night Trap). إنّ هذا المنتج الواقعي الحي الذي نراه على قرص مدمج يصور مصّاصي الدماء المتعطشين في ثياب سوداء تطارد فتيات مراهقات يرتدين الندر القليل من الثياب في جوانب بيت كبير. وتصور الفتيات على أنّهن عاجزات عن الدفاع عن أنفسهن، وما لم ينقذهن اللاعب (الذكر) فسوف يمسكهن مصاصو الدماء (vampires) الذين يحفرون ثقوباً في رقابهنّ ويعلقونهنّ على كلابات اللحم .

ربما كانت "مصيدة الليل" معقدة جداً كمثل عن الموضوع من حيث أنّها تمزج الشوفينية الذكورية بالعنف. وهناك من سيغا نوع أكثر وضوحاً من حيث عنف ألعاب الفيديو هو "القتال المميت" (Mortal Kombat) الذي يقدم بعض الإضافات على كعكة العنف التفاعلي اللامبرر: "عند ذروة "القتال المميت"، وبعد أن تتم هزيمة الخصم ويسقط على الأرض، يدعى المنتصر إلى انتزاع قلب الخاسر الذي لا يزال نابضاً ودامياً، أو أن يقصم جمجمته ويسحب العمود الفقري من الجسم".[٣٩] كان "القتال المميت" أكثر ألعاب الفيديو في الأروقة المخصصة لها جَنياً للدخل في أمريكا عام ١٩٩٢، وأنفق مبلغ عشرة ملايين دولار من الميزانية على الدعاية للترويج لنسخ مناسبة للأجهزة المنزلية (من كلا النوعين نِنتِندو وسيغا) في سوق ألعاب الفيديو المنزلية.

ونظراً للاستجابة الاجتماعية البطيئة إلى حد الإيلام تجاه أزمة العنف التلفزيوني، فإنّ أولئك الذين دقوا جرس الإنذار في تلك الأزمة الأولى يراقبون نمو عنف ألعاب الفيديو بذعر يماثله الذعر الذي يقتصر عادة على مشاهدة حادث لتصادم السيارات على الطريق السريع بالسرعة البطيئة وهي تتحطم الواحدة تلو الأخرى. لاحظت مارشا كيندر (Marsha Kinder) من جامعة جنوب كاليفورنيا فارقاً كبيراً بين ألعاب الفيديو ووسائط الإعلام الأخرى، لأنّ الألعاب تشغل الأطفال بشكل نشط في أعمال العنف: "إنّها أسوأ من التلفزيون أو الأفلام. إنّها توصل الرسالة بأنّ الطريقة الوحيدة للتمكن هي من خلال ممارسة العنف".[٤٠] ومن حيث تبلد الإحساس (desensitization)، يتوقع أنّ المساهمة النشطة بالعنف الافتراضي ستكون لها أثار أكثر تجميداً للحس من مجرد المشاهدة السلبية للعنف.

البرمجيات التعليمية

يشير مؤيدو ألعاب الفيديو بشكل صحيح إلى أنّ هذا الجنس من البرمجيات ليس أحادي التوجه ، ذلك أنّ هناك الكثير من البرمجيات التطبيقية التعليمية تظهر متخفية على شكل ألعاب فيديو لاجتذاب اهتمام الطلاب. ولكنْ حتى البرمجيات التعليمية "البحتة" لها مشكلاتها. وتتضمن هذه أخطاراً من نوع محاكاة الواقع التي تضلل أحياناً حتى الراشدين من حملة شهادة الدكتوراه. ما مدى واقعية

القواعد والافتراضات المضمنة في البرمجيات التعليمية؟ بعد القيام باختبار محاكاة تعليمية، هل يتم تذكير الأطفال بأنّ "المقاييس قد تختلف في العالم الحقيقي"؟ هل يناقض ثقل الدليل التجريبي (المحاكى) هذه التحذيرات؟

ربما كانت الافتراضات المضمنة في البرمجيات التعليمية بعمق يفوق ما لغيرها، هي تلك المبنية على نظرية المعرفة الديكارتية (Cartesian) المتضمنة في معظم مفاهيم "حل المعضلات". وتشتمل هذه المسلّمات الديكارتية على الأفكار عالية الإشكالية للبيانات باعتبارها موضوعية، وللتقنية باعتبارها محايدة القيمة (value-neutral)، وللاتصال باعتباره قناة بين أفراد مستقلين ذاتياً يبنون أفكارهم بأنفسهم. وعندما تقلص البرمجيات التعليمية المحوسبة لحل المشكلات درجات الحرية في العالم الحقيقي إلى مستوى النظرةالديكارتية للعالم، فإنّ هذا يستبعد الحلول الإبداعية التي تعيد تعريف المشكلات في سياق أكبر (هو في الغالب اجتماعي). تعلم البرمجيات الديكارتية الطلاب مقاربة الحالات باعتبارها مشكلات محدودة التعريف يتوجب حلها، وليس كحالات يتوجب استيعابها من خلال مبادئ ناظمة تحركها مجموعة من القيم.

التربية عملية نقل للثقافة، وكثيراً ما يتعلم الطلاب من معلميهم دروساً لم تكن مستهدفة. ما هي الدروس الضمنية التي ستدرسها التقنية التعليمية؟ من الواضح أنّ أحد هذه الدروس سيكون الرقابة: من أجل أن يرصد المعلمون تقدم الطلاب، ستقوم برامج الحاسوب التعليمية فعلياً بتتبع لجميع جوانب كل درس تفاعلي. وعليه، سيكون أحد أثار التعليم المحوسب التفاعلي هو تنشِأة الطلاب اجتماعيا داخل ثقافة الرقابة.[٤١]

إنّ الأفكار السائدة حول اكتساب مهارات الحوسبة كثيراً ما تكون ايديولوجيا اقتصادية مغلفة بقشرة رقيقة.[٤٢] إنّ الخطاب البلاغي حول "التنافسية الاقتصادية" يستخدم للتسلط على مخاوف الآباء من أنّ ولدهم سيخسر مسابقة "التنافسية التعليمية" إذا لم يشتروا حاسوباً منزلياً.

وعلى الرغم من كل الضجيج القادم عن صناعة الحاسوب، على المرء أن يفكر على الأقل باحتمال عدم علاقة الحاسوب بصورة كبيرة بمشكلاتنا التعليمية. جاء ترتيب الطلاب الأمريكيين خلف ١٣ بلداً آخر بالنسبة للبراعة في الرياضيات والعلوم وفق مسح للتقييم الدولي للتقدم التربوي (International Assessment of Educational Progress)، مع أنّ أياً من تلك الدول لم تستخدم تقنية الحاسوب داخل الصف.[٤٣] لن يقتصر "التقارب الرقمي" للحاسوب مع الفيديو والاتصالات عن بعد على الراشدين فقط. إنّ الاتجاه نحو إحالة الأخبار إلى "ترفيه إعلامي" –وهي تسير الآن بتسارع في محطات التلفزة – سوف تتكرر دون شك في البرمجيات التعليمية. ويمكن التوقع أنّ المنافسة بين صانعي برامج الفيديو التعليمية ستؤدي إلى تقليص أكثر لمدى قدرة

التركيز لدى الأحداث، ولتخفيض تحملهم للمساحات الإلكترونية التي لا تحتوي إلا على اليسير من أفعال الإثارة . وعليه، إذا كان نادراً اختيار المعلمين لحزمة معينة من برمجيات تعليمية استناداً إلى قدراتها المتفوقة في مجالسة الصغار إلكترونياً، فسوف يبدو على الرغم من ذلك أنّ قانوناً لألعاب الفيديو على شاكلة قانون غريشام (Gresham's Law) قد يسري على سوق البرمجيات التعليمية، وباختصار فإنّ جانب "التسلية" سيطرد جانب "المعلومات".

ولكنْ حتى هذا الخليط المتطاير من الاتجاهات المستقبلية سيكون ناقصاً دون أن تضاف إليه الدعاية. ومع أخذ التقارب التجاري للأفلام والألعاب والملابس وأطعمة الإفطار وألعاب الفيديو بعين الاعتبار، ربما تحظى سلاحف النينجا المراهقة المتحولة (Teenage Mutant Ninja Turtles) بجائزة معلم العام. فكر في رسوم الترخيص التي سيحصدونها من كل مدرسة في المنطقة! إذا كان باستطاعة ابنك قراءة هذا فعليك أن تشكر أحد شخصيات البرامج الكرتونية.

ألعوبات في لعبة فيديو تجسد الرقابة الشاملة

يتضمن أكثر التقاربات الرقمية أهمية تقارب الإعلان والأشكال الأخرى من الدعاية مع الفيديو التفاعلي أو "الواقع الافتراضي" (virtual reality-VR). إنّ أشكال الإعلان التي تستطيع أن تجمع البيانات تنذر بمعالجة ذات صفة شخصية، دقيقة التناغم، بدلاً من معالجة لشرائح واسعة من الجمهور استناداً إلى إحصاءات عامة.

وعلى الرغم من أنّ علاقة القوة بين "منتجي المعلومات" و"مستهلكي المعلومات" ستكون غير متساوية بما فيه الكفاية، إذ يطور قطاع الشركات الخاصة ملفات أكثر تفصيلاً عن معاملات المستهلكين، فإن هذه العلاقة ستصبح منحرفة تماماً إذا استميل المزيد من المواطنين لقبول التقنية التي تتضمن وسائل غير طوعية لإدخال المعلومات (involuntary input devices- IIDs). تمثل هذه الفصيلة المفاهيمية من المعدات القطب المتطرف لما سمي تقنية المعلومات "الاستخراجية"، حيث تستخرج البيانات بصورة غير اختيارية من الجهات التي هي محل الرقابة بغض النظر عن رغبات أشخاصها.

أحد الأمثلة الملموسة لوسائل الإدخال غير الاختيارية هو نظام للمسح التصويري (scan) لبؤبؤ المشاهدين. وتشمل وسائل الإدخال الأخرى غير الطوعية محولات الطاقة التي تحول تفاعلات الجلد الكيمائية إلى تيار كهربائي، وأجهزة تحسس بالأشعة تحت الحمراء لتفاعلات أوعية الدم الشعرية. مثل أجهزة التحسس هذه هي امتداد منطقي للاتجاهات الحالية في معدات "الواقع الافتراضي".

وأحد الأشكال الأسبق لوسائل الإدخال غير الطوعية كان جهاز قياس الناس غيرالتفاعلي لنيلسن (Nielsen Passive Peoplemeter) الذي صمم للقيام بمسح تصويري لوجوه الناس وبؤبؤ أعينهم. وكان القصد من استعمال برمجية التعرف

على الصورة (image recognition software) هو أن تصنف تعبيرات الوجه كوسيلة لتمكين القياس الفوري لاستجابة الجمهور للإعلانات التلفازية.[٤٤] واليوم مع وسائط الإعلام المتعددة التفاعلية (interactive multimedia)، حالما يتم الكشف عن وجود عبوس في وجه المشاهد، فقد يعاد تشكيل إعلان تفاعلي ما بألوان ومشاهد أخرى بديلة إلى أن يظهر المشاهد وجهاً طيع التعابير وراضياً ومبتسماً.

يفترض أنّ مشروع جهاز نيلسن لقياس الناس السلبي أوقف (مؤقتاً) قبل عدد من السنوات لأنّ المشاهدين كانوا غير مرتاحين لمعرفة الجهاز بأنّهم قد غفوا أو كانوا يتكلمون مع شخص آخر بدلاً من مشاهدة التلفاز. وهذا الافتقار المؤسف للقبول الاجتماعي يمكن التغلب عليه بواسطة دعم مالي للرقابة مصمم بطريقة مناسبة. إنّ الإغراء بتقنيات "الواقع الافتراضي" هو الطعم المثالي على صنارة الرقابة التفاعلية (interactive surveillance). تعتمد الكثير من معدات "الواقع الافتراضي" الحالية على خوذة غير شفافة يلبسها الشخص المعني مع أجهزة تحسس موصولة بمناطق مختلفة من الجسم، وحين يتحرك الشخص المعني جسدياً يجري تغيير مشهد "الواقع الافتراضي" وفقاً لذلك لإضفاء صورة وهمية مُقنعة. إن"الواقع الافتراضي" يتطلب على نحو مطلق وسائل إدخال غير طوعية.

في حين أن الإعلان يوفر حالياً دعما مالياً للمعلومات، كانت التقنية الساعية لتطبيق مجتمع "الدفع مقابل المشاهدة" (pay-per-view) ستمكن من وجود سوق قد تحمل الرسائل المتنافسة فيه أسعاراً سلبية – قد يدفع المعلنون "لكي تتم مشاهدتهم". كيف يمكن للمعلنين أن يتأكدوا من أنّ المتلقين شاهدوا رسائلهم بالفعل؟ يكمن الجواب في تقنية المراقبة الفسيولوجية – وسائل الإدخال غير الطوعية. ومن الطبيعي أنّ المعلنين سيطلبون الحق باستخدام ردود المراقبة الفورية للتمكن من عرض قضيتهم بأقوى الأساليب إقناعاً. قد يكون اللقاء مع رسائل تفاعلية كهذه قابلة لإعادة التشكل اختبارا حرفياً للإرادة، ، حتى لو كان التنويم المغناطيسي التقليدي غير قانوني. إنّ الإعلانات التفاعلية، بتزاوجها مع وسائل الإدخال غير الطوعية، تشكل قفزة عملاقة في مقدرة شركات الإعلان على "الدخول إلى عقل المستهلك" – بأسلوب هو حتماً غير سلبي.

يتم تمثيل لعبة "الواقع الافتراضي" (أو لعبة الفيديو) التالية بشكل لعبة فيديو فجة يحركها التشفير الأمريكي القياسي لتبادل المعلومات (American Standard Code for Information Interchange –ASCII) بالتزاوج مع واجهة تفاعل (بين الجهاز والمستخدم) سهلة الاستعمال (user-friendly interface) توظف إحدى وسائل الإدخال غير الطوعية هي المسح التصويري لبؤبؤ العين:

أَدخِل (enter command)> أطلق النار على موظف المحل. [صورة فيديو لِ] المُوظف ينزف بشدة ويسقط على الأرض.

أَدخِل> خذ الصندوق من خزانة الأغذية المجمدة [صورة فيديو لِ] صندوق بارد جداً يحتوي على بيرة من ماركة سايبر سَدز (cyber-suds).("الرغوة الفضائية"–المحرر)

أَدخِل> افتح الصندوق. أخرج زجاجة [صورة فيديو لِ] الزجاجة تفتح [صوت يقول] "فززززز" [صورة فيديو لِ] بيرة منعشة تفور من الزجاجة [صوت يقول] "أهـ هـ هـ".

أدخِل> قل لبوب (Bob) "لا يمكن أن يكون الحال أفضل من هذا".

[تَفْحَص البرمجية التفاعلية الاستجابة للتحقق من أنّ الشخص المعني قد حفظ في ذاكرته شعار المنتج] يوافق بوب [صورة فيديو لِ] شيء ما يسقط من السماء.

أدخِل> انظر إلى الأعلى [صورة فيديو لِ] فريق البكيني السويدي! [صورة فيديو لِ] أنت وبوب تشاركان الحفلة مع فريق البكيني السويدي. بوب يبتسم لك.

الفتاة المتوددة بدلال لبوب تستدير بإغراء اتجاه الكاميرا الافتراضية وتقول [صوت يقول]: "الرغوة الفضائية من أجل فحل فضائي ... لا يمكن الحصول على ما هو أفضل".

[تَكْشِف البرمجية التفاعلية أنّ عيني الشخص المعني تنزلقان نحو فتاة بوب الشقراء. فتعيد برمجة المشهد بصورة ديناميّة لاستبدال الفتاتين وتسجل تفضيل الشخص المعني للشقراوات في سجلاتها الدائمة].

فتاة بوب التي تتودد إليك الآن تقول [صوت يقول]: "كم أحب أن أسبح معك في البحر ونحن عاريان، ولكنّ ملفك يشير إلى أنّك اشتريت فقط ثلاثة صناديق من سايبر سادز في الشهر الماضي. يمكنك أن تكون رجل سايبر سادز الفحل فعلياً بشراء الحصة الشهرية المقررة من فريق البكيني لسايبر سادز. فلنفعل ذلك الآن. تناول بطاقة الائتمان بسرعة ... بعدها سنسبح عاريين معاً".

أدخِل> سجل على الحساب – ٥ صناديق بيرة سايبر سادز.

أدخِل> بطاقة ماستركارد ١١٠٩ ٨٦٥٢ ١٢٧٧ ١٣٤٩.

أدخِل> رمز التحقق ٥٩٤٤ ٧٠٤٧ ٣٣٨١.

أدخِل> أعطِ زجاجة للفتاة [صورة فيديو] الفتاة: تشكرك بامتنان وهي تفتح الزجاجة. [صورة فيديو] صورة رغوة البيرة تفور [صوت مرافق] "أهـ هـ هـ" حين يسقط البكيني ... .

من الطبيعي أنّ مثل هذه التطبيقات التفاعلية سيتضمن تسجيلات احتياطية للصوت والصورة بالنسبة لأولئك الذين يتعلمون خلط الجنس بالعنف الافتراضي.

تخدم ألعاب الفيديو بين الذكور الشبان كمصدر مهم لتحديد هوية الذات وتقديرها. وفي المستقبل، ستُسْتَخدم تسلية الفيديو التفاعلية لبناء التعريف بالاسم التجاري (brand-name) والولاء له. كان مستهلكو الأمس مستعدون لأن يدفعوا مقابل شرف الإعلان عن شعار شركة ما على الملابس التي كانوا يلبسونها في الأماكن العامة. ويحصل الآن وضع المنتج وشعار الشركة على شخصيات ألعاب الفيديو في حيز الفضاء الإلكتروني.[٤٥] ربما أمكن التلاعب بمستهلكي الفضاء الإلكتروني في المستقبل، ليس من أجل جعل شخصيتهم هم ضمن لعبة الواقع الافتراضي التي تعرض شعار شركة معينة فحسب، ولكنْ أيضاً لقتل الشخصيات في لعبة الواقع الافتراضي التي تعرض شعارات منافسة. قد تعرض صيغة معدلة للعبة سايبر سدز "نقاطاً" (قابلة للاستبدال ببضاعة أو إعادة عرض مجانية) في أي وقت تتمكن فيه الذات الأخرى (alter ego) للشخص في لعبة الواقع الافتراضي من قتل خصم يواجهه ويرتدي شعار الشركة الخطأ. في وقتنا هذا، تقتل عصابات الشباب على أرضية رقع الألوان الموجودة على الملابس.[٤٦] ويستطيع المرء أن يتخيل مجموعات تربطها الكراهية (hate groups) تستخدم قوة التغذية الاسترجاعية للفيديو التفاعلي لتلقين الأحداث فوائد التطهير العرقي.

توفر أنظمة ألعاب الفيديو المنزلية تبيّناً عالياً لصور الفيديو، وتَعِد معدّات الواقع الافتراضي بتجربة أكثر واقعية لمحبي التقنية من جميع الأعمار. وفيما عدا حلم رائد الفضاء الإلكتروني (cybernaut) بوصل الدماغ البشري مباشرة بواجهة استخدام الحاسوب، تمثل تقنية الواقع الافتراضي تتويجاً لثورة المعلومات– الاستبدال اللامنقطع لإشارات التحذير القادمة من البيئة الطبيعية ببنى تركيبية. وينبغي لهذا أن يطلق الكثير من أجراس الإنذار. ولكنْ قيل لنا إنّ على الأخلاق أن تتجاوز النسبية الثقافية المحضة، وأن تعنى بالنسبية التقنية . "أعتقد أنّه لأمر جيد أن نحذر من النظر إلى المستقبل من خلال العدسات الأخلاقية للحاضر ... في عالم يتكون من مليارات البشر ربما كان الفضاء الإلكتروني أفضل مكان لإبقاء الجميع سعداء معظم الوقت".[٤٧]

ينبغي أن يكون هذا الحل السطحي مصدر راحة للّجنة الثلاثية (Trilateral Commission). ولكنْ كيف يمكن للنخبة الحاكمة أن تكون على يقين بأنّ الجماهير ستظل طيّعة في شرانق "الواقع الافتراضي"؟ إنّ السيطرة الاجتماعية المبنية على العلوم السبرانية (cybernetic)،[٤٨] ستتطلب تغذية استرجاعية متحسسة (رقابية) ومعايرة بدقة شديدة– وهذه بالضبط هي الوظائف التي توفرها تقنيات الرقابة التفاعلية الشاملة. إنّ إبقاء السيطرة الاجتماعية المحوسبة على المليارات من روّاد الفضاء الإلكتروني قد يبدو أمراً عالي التكاليف، ولكنْ ربما يبدو ممكناً الحط تدريجياً من قيمة أية مقاومة من قبل الجماهير إلى درجة أن يصبح الناس مستعدين لدفع إعانات رقابة مالية لضمان حبسهم المريح.

وكالات الاستخبارات والاقتصاد السياسي للتشفير

إنّ الاستعارات البلاغية لتقنيات الاتصالات الأقدم تمتد إلى الفضاء الإلكتروني، ولكن لا تجيد الكثير منها هذا التحول. هناك فهم شائع للبريد الإلكتروني على أنّه إرسال رسالة عبر الخدمة البريدية. ولكنّ مقارنة أكثر دقة ستكون مع بطاقة بريدية مطبوعة على الآلة الكاتبة. إنّ هذا التمييز أساسي لأنّ محتويات البطاقة البريدية ظاهرة لعيان الكثيرين ممن يتداولونها في نظام الإيصال. علاوة على ذلك، لا تحمل البطاقة البريدية المطبوعة توقيعاً يجعل من الممكن التحقق من مصدرها. ويقول مؤيدو تعميم مراقبة البريد الإلكتروني إنّه على الرغم من وجود قوانين عدة، فإنّ رصد البريد الإلكتروني قانوني، حيث أنّ مواطني الفضاء الإلكتروني ذوي الخبرة، لا ينبغي أن يتوقعوا الخصوصية.

يكفي القول إنّه مع البرمجية المطبقة حالياً لا يمكن ضمان سرية البريد الإلكتروني أو موثوقيته. ولأنّ مراقبة البريد الإلكتروني رخيصة، ولا يمكن اكتشافها (على عكس فتح مغلفات البريد بالبخار، ثم إعادة غلقها)، ينبغي اعتبار وجود انتشار كبير لممارسات استراق السمع والتزوير. إن المماثلة الأصح للبريد الإلكتروني هو خط الهاتف الذي يكون تحت المراقبة . إنّ مراقبة خط هاتف شخصي في الولايات المتحدة قانونياً يتطلب مذكرة تفتيش وأجهزة مرئية. على العميل الحكومي أن يذهب جسدياً إلى بدالة المكتب المركزي لشركة هاتف محلية ويعلق مشابك خاصة على السلك المطلوب، ويظل في البناية على مرأى من إدارة وموظفي شركة الهاتف على السواء. إنّ هذه العملية التي تتطلب عمالة مكثفة قد غدت أسهل إلى حد ما من خلال أجهزة التسجيل. ولكن حتى مع هذه، ينبغي تواجد شخص يستمع لهذه الأشرطة ويفرِّغ محتوياتها كتابة قبل أن يعمد مراقبون آخرون إلى المرور على محتوياتها بسرعة.

مع البريد الإلكتروني تحول ميزان القوى بين المراقب والشخص موضوع المراقبة. حين يتم اعتراض الرسالة الإلكترونية تكون محتوياتها مفرغة مسبقاً، وتكون قد أدخلت إلى حاسوب، ما يسهل عملية البحث عن الكلمات الدليلية (keywords). إضافة إلى ذلك، يمكن اعتراض البريد الإلكتروني بعد البث بما أنّ الحاسوب المستقبل لدى المتلقي يحتوي على نسخة. وعليه، يستطيع العميل اختراق النظام ونسخ البريد الإلكتروني في أي وقت قبل أن يقوم المتلقي بإلغاء الرسالة. وكما اكتشف الملازم أوليفر نورث (Colonel Oliver North)، وهو ما أربكه، فإنّه حتى لو ألغى المتلقي الرسالة الإلكترونية بعد قراءتها، فإنّ برامج الفوائض المركبة في كثير من أنظمة الحاسوب المستقبِلة ، تحتفظ بنسخ احتياطية من جميع البيانات، وقد تبقى هذه إلى مدة غير محدودَة. وعلاوة على ذلك، بما أنّ كلفة مراقبة الفضاء الإلكتروني منخفضة للغاية، فإنّها تمكن مؤسسة صغيرة (ذات إمكانيات حاسوبية ضخمة) من مراقبة الاتصالات الرقمية لمجموعة كاملة من السكان. وتنشأ الحاجة للعمالة البشرية فقط بعد أن يتم إفراد مشتبه به معين. وعليه، هناك إمكانية للقيام "بالتنصت السلكي" على مجتمع بكامله بمفعول رجعي.

كيف يمكن لمجتمع أن يدافع عن نفسه ضد برنامج رقابة كهذا؟ إنّ أحد التكتيكات هو تجنب الارتباط بشبكة واحدة متماثلة يسهل التنصت عليها، وبدلاً من ذلك يمكن استخدام شبكات متعددة متداخلة، محلية أو إقليمية أو قومية. وعندئذ يضطر عملاء المراقبة إلى أن يركبوا "أجهزة تنصت" مادية كثيرة لضمان اعتراض جميع تدفقات البيانات. ومن التكتيكات الأخرى الأمن من خلال الحمل الزائد . إذا كان حجم حركة الرسائل كبيراً بصورة كافية، فإنّ القدرات التسجيلية لأدوات الرصد يمكن تخطيها.

من المثير للفضول أنّ وصف كل من التكتيكين يبدو وكأنه سمة لتطور شبكة الإنترنت، التي هي بمثابة مجموعة دولية مما يزيد على ٢٠ مليون مستخدم على مليوني حاسوب مستقبل موصولة عبر ١٦٠٠٠ شبكة في ٦٠ بلداً (مركزة في الدول الصناعية)، تتصل بأسلوب أفضل ما يمكن أن يوصف به هو أنّه فوضوي. إن تنظيم بنية الشبكات يتطور بسرعة، وهو في حالة تغير متواصلة، وهذه عوامل تجعل من الصعب حتى قياس أبعاد الإنترنت. عدد الشبكات المتصلة بالإنترنت حالياً يتضاعف كل سنة، وحجم حركة الاستعمال على الإنترنت يتوسع بمعدل ٢٠٪ كل شهر. وإذا كانت وكالة ما تحاول أن تبقي كل ذلك تحت الرقابة فستكون المهمة كابوساً.

ولكن حتى تتم مراقبة مثل هذا الحجم والتعقيد، ليس من الضروري الوصول إلى مضمون كل رسالة. وبدلاً من ذلك، هناك فرع من المعرفة يعرف بتحليل حركة الاستعمال يبسط المهمة، وذلك من خلال تسجيل عناوين مرسلي البريد الإلكتروني ومستقبليه فقط (أو تلك التي تتعلق بالمكالمات الهاتفية). يمكن لمجموعة نماذج الحلول الخوارزمية المنطقية (algorithms) أن تستنتج الاهتمامات المشتركة بين المجموعات الفرعية للمتصلين، وتتعرف على القادة وما شابه ذلك.[٤٩] إنّ إمكانيات المراقبة ضخمة، وهي تغير ميزان القوى مرة ثانية.

إنّ الحل النهائي لمراقبة الشبكة هو التشفير، مضافاً إليه أنظمة المرسل الثانوي المجهول للبريد الإلكتروني (anonymous remailer systems) لإحباط تحليلات حركة الرسائل. فإذا تم تشفير قوي لمحتويات الرسائل وعناوين الإرسال والاستلام، توجب أن يكفي ذلك لإحباط أي أدوات مزمعة للرقابة. ولكن ما الدليل الذي يشير إلى أنّ هذا القلق حول مراقبة الاتصالات هو أكثر من ارتياب مَرَضي؟

كان الاقتراح الذي قدمه مكتب التحقيق الفدرالي (FBI) في آذار عام ١٩٩٢ سيتطلب من جميع شركات الاتصالات أن توفر للمكتب إمكانية الرقابة عن بعد. ويقول المكتب إنّه مع الأشكال الجديدة من التقنية الرقمية للهواتف صار من الصعب أو المستحيل على الوكالة أن تتنصت على أعداء الشعب مثل شخصيات الجريمة المنظمة وبارونات المخدرات. وطبعاً، سيستمر المواطنون في التمتع بحماية دستورية كاملة تكفل الإجراءات القانونية الواجبة: سيكون مطلوباً إصدار مذكرة التفتيش استناداً إلى سبب محتمل (فيما عدا حالات الأمن القومي) قبل أن يتمكن مكتب التحقيق الفدرالي من زرع جهاز تنصت رقمي عن بعد.

"إذا لم ترتكب ما هو خطأ، فليس هناك مدعاة للقلق" هكذا يقال لنا. "ألا تريدون الحماية من المجرمين؟" تثير وكالات الاستخبارات شبح مخترقي الحاسوب (hackers) الذين يخترقون قاعدة بيانات شركة تي. آر. دابليو. (TRW)،[٥٠] ويخربون تصنيفات المواطنين الائتمانية (credit rating)، أو يقتحمون أنظمة حاسوب المستشفيات، ويعرقلون عمل معدات العناية المكثفة. والمفارقة القصوى أنّ التهديد بالاختراق يستخدم لإقناع الجمهور بمنافع رصد الحكومة للاتصالات عن بعد. وإذا نجح المخطط، فقد تجد يوماً أنّ كل بريد إلكتروني تم فحصه من قبل الحكومة سيحمل العبارة "هذا البريد الإلكتروني تمت مراقبته من قبل الدولة لحماية خصوصية الفرد". إنّ تطوير قدرة التنصت عن بعد هذه سيكلف مئات الملايين من الدولارات. من سيستوعب هذه التكلفة؟ "حمّلها للمستهلكين"، يجيب مكتب التحقيق الفدرالي، "إما هذا أو دع دافعي الضرائب يتحملون الفاتورة". ولكن ماذا عن التكاليف الاجتماعية؟ إنّ لدى مكتب التحقيق الفدرالي عادة التنصت بصورة غير شرعية على الناشطين الاجتماعيين مثل القس مارتن لوثر كينغ الابن. ومع هذا الاقتراح، بالطبع، ستؤول المنافع كالعادة إلى المهيمنين على التقنية – وكالة حكومية أو شركة متجاوزة للحدود القومية. وستظهر التكاليف الخارجية في العمود الاجتماعي كمدين ضخم في خانات الحرية والخصوصية والاستقلال الذاتي.

تحمل هذه التقنية خطراً مماثلاً لما تحملها القوة النووية، بحيث يجب حمايتها من إساءة الاستخدام لمدة أجيال. وكما يمثل مخزون البلوتونيوم قوة عسكرية مركزة، وبالتالي تتوجب حراسته دائماً وأبداً، كذلك التقنية المركزية لمراقبة الجماهير، فهي تقدم قوة اجتماعية مركزة وتعرض إغراء طويل العمر لا يقاوم – انجذاباً قد يثبت في النهاية أنّه قاتل للديمقراطية.

إنّ اقتراح مكتب التحقيق الفدرالي لتحقيق "رقابة شاملة للجميع" تعارضه الكثير من الشركات الكبيرة، حيث أنّه سيتطلب من كل شركة نظام بدالة الهاتف الخاص بها لإدراج منفذ يسمح بدخول مكتب التحقيق الفدرالي لإجراء المراقبة عن بعد. وعليه، يفترض أن يستطيع مكتب التحقيق الفدرالي، متحصناً بمذكرة تفتيش، اعتراض حركة رسائل الاتصالات كلها التي تعبر موقع شركة ما دون الحاجة أبداً إلى زيارة الموقع للقيام بزرع مادي لجهاز تنصت. والشركات ذات المصلحة تعد هذا مدعاة للقلق، حيث أنّ القدرة على مثل هذه المراقبة عن بعد ستشكل ثغرة أمنية يمكن استغلالها من قبل المنافسين المتورطين في التجسس الصناعي. ويبدو اقتراح مكتب التحقيق الفدرالي مضحكاً لسخفه في ضوء تقنية التشفير، فلماذا تجهد نفسك باعتراض الاتصالات إذا لم تكن قادراً على فك رموز اللغة التي وضعت بها ؟

لقد حلت تلك الأحجية في نيسان عام ١٩٩٣ عندما ظهر اقتراح يثير القشعريرة، عزي إلى المعهد القومي للمقاييس والتقنية (National Institute for Standards and Technology)، لإذاعة نظام "طوعي" للتشفير معتمد حكومياً لاتصالات

الحاسوب والهاتف المدنية. وتكشف الوثائق التي تم الحصول عليها من قبل مجموعة محترفي الحاسوب للمسؤولية الاجتماعية (Computer Professionals for Social Responsibility) بموجب قانون حرية المعلومات (Freedom of Information Act)، أنّ المبادر الحقيقي لهذا المشروع – وهو في اساسه انتهاك لقانون أمن الحاسوب (Computer Security Act) للعام ١٩٨٧– هو وكالة الأمن القومي (National Security Agency- NSA)، المؤسسة الموكل إليها اعتراض سبيل عمليات البث المتعلقة بالأمن القومي جميعها. تفوق ميزانية وكالة الأمن القومي ميزانيات جميع الوكالات الأخرى مشتركة (مكتب التحقيق الفدرالي، ووكالة الاستخبارات المركزية، ووكالة الاستخبارات في وزارة الدفاع)، وتقاس قوة الحوسبة لديها ليس بملايين التعليمات في الثانية (MIPS) أو الجيغابايت (gigabytes)، بل بهكتارات من الأرض الطبيعية مغطاة بأكثر معدات الحاسوب حداثة.[٥١]

إنّ هذا الاقتراح من شأنه أن يقيم حلولاً منطقية للتشفير تسمى سْكيبجاك (Skipjack) كمقياس مدني في أمر الواقع، على الرغم من حقيقة أنّ حلول السكيبجاك نفسها تظل مصنفة كأحد الأسرار العسكرية. ومن المعتاد نشر الحلول المتعلقة بالتشفير كي يمكن اختبارها من قبل جميع المتحدين لإثبات صلابتها أمام الهجومات التي تشن عبر تحليل الشيفرات (cryptanalysis). لكنّ وكالة الأمن القومي ترفض أن تسمح بالاختبار من قبل الجمهور العام. ويتم تطبيق حلول السكيبجاك كجزء من الأجهزة في رقاقة تسمى كليبر (Clipper)، أو كابستون (Capstone) يمكن أن تركب في الحاسوب والهاتف.

ومما هو جوهري بالنسبة لاقتراح وكالة الأمن القومي–المعهد القومي للمقاييس والتقنية هذا، هو أنّ كل "مفاتيح" الشفرة الخاصة المستخدمة من قبل المستعملين للحاسوب ستسجل لدى السلطات الحكومية. وبهذا الأسلوب، إذا احتاجت وكالة استخبارات إلى فك الاتصالات المشفرة الواردة من تنصت على الهاتف أو اعتراض بريد إلكتروني، يمكن للوكالة أن تحصل على مفاتيح الشفرة المناسبة من السلطة الحكومية التي تمارس صفة السلطة الخازنة المؤتمنة على هذه المفاتيح.

وفي ظهور علني غير مسبوق في تموز عام ١٩٩٣ أمام المجلس الاستشاري لأمن وخصوصية نظام الحاسوب (Computer System Security and Privacy Advisory Board) في واشنطن، اعترف كلينت بروكس (Clint Brooks)، المدير المساعد لوكالة الأمن القومي دون تردد أنّ نظام الكليبر– سكيبجاك لا يستهدف القبض على أي مجرم. وقال إنّ من الواضح أنّ هؤلاء الأشخاص الذين لديهم ما يخفونه سوف يتجنبون التعرض لتنصت الحكومة باستعمال النظام. وهذه المشاعر كررها القائم بأعمال مدير المعهد القومي للمقاييس والتقنية ريي كامر (Ray Kammer) بقوله: "من الواضح أنّ أي شخص يستعمل كليبر (سكيبجاك) للقيام بعمليات إجرامية منظمة هو شخص غبي".[٥٢]

لماذا إذن تقترح وكالة الأمن القومي مقياس تشفير "طوعياً" تحتفظ الحكومة بمفاتيحه؟ إنّ التفسير الأكثر وضوحاً هو أنّ هذه هي الخطوة الأولى في عملية تدريجية لتخفيض سقف توقعات الناس بالنسبة للخصوصية، إلى أن تستطيع وكالة الأمن القومي –في نهاية الأمر– أن تحرّم أي حلول منطقية أو معدات للتشفير إن لم تكن مرخصة. إنّ إنشاء كليبر كمقياس تشفير بحكم الأمر الواقع في السوق سوف يجعل حركة المشفرات غير الملتزمة بالمقياس المقرر أمراً مكشوفاً تماماً. وكل مواطن ملتزم بالقانون يقوم باستخدام كليبر سيجد أن الرقم المتسلسل لرقاقة الشفرة الخاصة به سيبث في مطلع كل اتصال، وبهذا يجعل موقعه معروفاً للسلطات ونشاطاته عرضة للتحليل بناء على حركة الاستعمال دون أن تحتاج حكومة الولايات المتحدة حتى إلى مذكرة تفتيش للقيام بذلك.

افترض –خلافاً لكل الأدلة التاريخية– أنّ للجمهور العام ثقة بأن أي وكالة استخبارات لن تقوم بحملة منظمة للرقابة العامة. وإذا استخدم نظام التشفير المتاح أمام الحكومة بشكل واسع، فهل هناك احتمال بأن تنتهك بعض العناصر غير الملتزمة في وكالات الاستخبارات الحكومية الأمانة العامة؟ في الأسبوع نفسه الذي قدم فيه الدكتور بروكس شهادته، عقدت اللجنة القضائية لمجلس النواب الأمريكي (U.S. House Judiciary Committee) جلسات استماع حول الانتهاكات من قبل شرطة المركز القومي للمعلومات الجنائية (National Crime Information Center NCIC)– التابع لمكتب التحقيق الفدرالي (المركز قاعدة بيانات محوسبة عن المجرمين والمشبوهين). في أحد الأمثلة، نفذ ضابط شرطة سابق إلى المركزَ، دون إذن، بحيث تعقب إحدى صديقاته السابقات، ثم قتلها. وفي حالة أخرى، استطاعت امرأة النفاذ بالحيلة إلى المركز لفحص سجلات الزبائن المحتملين لصديقها الذي يتاجر بالمخدرات، وذلك لكي يتجنب رجال الشرطة المتخفين. وهناك افتراض واسع الانتشار أنّ التعاون الواسع بين وكالات الشرطة وأجهزة الأمن الخاصة يعني أنّ كثيراً من بيانات المركز أصبح مكشوفاً، وتوجد نسخ منها في العديد من قواعد البيانات الخاصة .

من الواضح أنّ التحرك نحو تحريم أي نظام للتشفير لا تستطيع وكالة الأمن القومي فكه، له إيحاءات ضمنية تنذر بالشؤم. ولكنّ عواقب الاستعمال الواسع للاتصال المشفر غير القابل للتفكيك غير مريحة كذلك. تذكّر أنّ البيانات ليست وحدها ما يتداوله الفضاء الإلكتروني يومياً، ولكن أيضاً تريليونات الدولارات من تدفقات رأس المال: "مما يمكن تخيله أنّه مع الاستخدام الواسع للنقد الرقمي والتبادل النقدي المشفر على الشبكة العالمية، يمكن أن تظهر اقتصاديات بحجم اقتصاد أمريكا على أنّها لا شيء سوى محيطات من الرموز غير المتصلة ببعضها وغير القابلة للفهم. ولا تعود هناك ضرورة لغسيل الأموال. وقد يصبح دفع الضرائب اختيارياً تقريباً. وسوف يحدث الكثير من الأمور الغريبة بعد ذلك".[٥٣]

إنّ الاستعمال الواسع للاتصالات المشفرة غير القابلة للتفكيك من شأنه بعد أن يفاقم التمييز الحالي القائم على الإنتماء الطبقي من قبل الوكالات التي تنفذ القانون: "إذا حصر تنفيذ القانون بالتحقيق فقط في الجرائم التي لا تدخل فيها الاتصالات والبيانات كدليل أساسي، فمن غير المحتمل أن تتأثر بصورة مهمة مقاضاة جرائم مثل القتل والاعتداء الجسدي والاغتصاب والسرقة. لكنّ ما سيتم الانتقاص منه هو مقاضاة الجرائم الخاصة بعالم الأعمال. وستكون النتيجة النهائية أن يتصف تنفيذ القانون بخطوط تتركز حول الطبقية بالتأكيد".[٥٤] وعليه، يبدو أنّ أياً من البديلين التقنيين لإتاحة الدخول إلى الاتصالات من قبل الحكومة لن ينتج عنه توازن مقبول في القوة بين قطاع الأعمال والحكومة. في كلا الحالين، يبدو أنّ المجتمع المدني سيكون الطرف الخاسر في الصراع على السلطة.

إنهّ من المفيد أن ينظر المرء إلى خارج أمريكا من أجل التبصر. ومن المعروف عن الحكومة الفرنسية استخدامها للمراقبة الإلكترونية للتنصت على المصنّعين الأمريكيين في فرنسا. كان بيير ماريون الرئيس المتقاعد لـ دي. جي. إس. إي.(DGSE) (وكالة الاستخبارات الفرنسية) منزعجاً لمقاطعة البنتاغون عرض باريس للطيران (Paris Air Show) عام ١٩٩٣ كرد فعل للتجسس الصناعي الفرنسي على تسع وأربعين شركة متعددة الجنسيات مركزها الرئيسي الولايات المتحدة: "إنّ وكالة استخبارات قومية لا تفكر في القيام بهذا النوع من الاستخبارات لن تكون منفذة لمهمتها ... إنّ الاستخبارات الاقتصادية إحدى حقائق الحياة".[٥٥]

وعلى ضوء السياسة الفرنسية في القيام بتجسس صناعي ضد الشركات متعددة الجنسيات ذات المنشأ في بلدان أخرى، فمن المؤكد أنّ الاستعمال الدولي الواسع لكليبر (Clipper)، سيعزز قدرة وكالات الاستخبارات الأمريكية على لعب الدور نفسه. ويتناسب هذا التفسير جيداً مع كفاح وكالات الاستخبارات الأمريكية لتبرير ميزانياتها ووجودها في حقبة ما بعد الحرب الباردة. لقد أطلقت الوكالات الأمريكية العديد من بالونات الاختبار حول دخولها مجال التجسس الصناعي لأغراض "هجومية" و"دفاعية".[٥٦] وربما كان هذا الانقلاب لتركيز السلطة في أيدي سلطة مركزية مسؤولة عن التشفير سيسوَّق للجمهور الأمريكي (مثل كثير من الصفقات الظالمة) تحت شعار: "التنافسية الاقتصادية".

حتى هذا اليوم، الظاهر هو وجود أرض وسط ضئيلة بين رؤى العوالم التقنية التعيسة المتنافسة. سيقضي أحد الأقطاب التقنية على الخصوصية؛ سواء الشخصية أم المتعلقة بالشركات، وبموجب هذا سيسمح لوكالات الاستخبارات أن تتبوأ مركزاً مطلق القوة. والقطب التقني الآخر سوف يسمو بالخصوصية فوق جميع "الحقوق"، وعليه قد يقضي على معظم ما تبقى من سلطة للحكومة (وللمواطنين) على تنظيم العمل التجاري.

***

توالت الأحداث سريعاً منذ كتب هذا القسم في تشرين الأول عام ١٩٩٣. أقر الكونغرس التشريع (HR 4922, S. 2375) منفذاً الكثير من مقترحات مكتب التحقيق الفدرالي لآذار عام ١٩٩٢ الخاصة "بالهاتفية الرقمية"، دون نقاش يذكر، وبتصويت صوتي غير مسجل في تشرين الأول عام ١٩٩٤. ولتعويض شركات الاتصالات مقابل كلفة إعداد أجهزتها وجعلها "طيعة للمراقبة" (surveillance-friendly)، أقر "قانون العون الاتصالاتي لتنفيذ القانون" (Communications Assistance for Law Enforcement Act) هذا، مبلغ ٥٠٠ مليون دولار للسنوات الأربع الأولى.

اسمياً، يمنع القانون المسؤولين عن تطبيق القوانين من أن تكون لهم قدرة الرقابة الآلية عن بعد. ومع هذا، ففي تشرين الأول ١٩٩٥، نشر مكتب التحقيق الفدرالي "إخطاراً بالقدرة على التنصت"، أعلن فيه أنّه ينوي أن يفرض إعادة تصميم شبكات الهاتف للسماح لها باعتراض، في الآن الواحد، ما قد يطال ١٪ من جميع المكالمات.[٥٧] إنّ مثل هذا المستوى غير المسبوق من التنصت المحلي، هو –على أقل تقدير– أعظم بألف مرة مما تذكره التقارير الصادرة عن وكالات الاستخبارات في الولايات المتحدة.

أما بخصوص رقاقة كليبر، ففي شهادة أمام اللجنة القضائية لمجلس الشيوخ (Senate Judiciary Committee) في ١٤ شباط ١٩٩٥، أطلق مدير مكتب التحقيق الفدرالي لويس فريه ملاحظة منذرة بشؤم جديد فيما يتعلق بالطبيعة الطوعية للتشفير المصرح به حكومياً: "إنّ التشفير القوي يهدد بإلغاء جدوى الإتاحة المضمونة بموجب قانون الرقمية (الهاتفية) الجديد." بالفعل، وثائق الحكومة الأمريكية التي نشرت في آب ١٩٩٥ رداً على طلب بموجب قانون حرية المعلومات (Freedom of Information Act) من قبل مركز معلومات الخصوصية الإلكترونية (Electronic Privacy Information Center) تكشف أنّه –على عكس التصريحات العلنية للإدارة – كان قد استنتج مكتب التحقيق الفدرالي ووكالة الأمن القومي (FBI and NSA) منذ شباط ١٩٩٣ أنّ مبادرة التشفير برقاقة كليبر ستنجح فقط في حالة ما إذا نزعت الشرعية عن أساليب التشفير الأخرى.

الطريق السريع للمعلومات – إلى أين؟

أنواع تقنية جديدة للاتصال تنتظر في الكواليس متأهبة لتحتل المركز الأساس. إنّ التقارب الرقمي بين التلفاز والحاسوب وشبكات الاتصالات عن بعد سيتوج ببنية تحتية قومية للمعلومات، أو الطريق السريع للمعلومات. ومرة أخرى، إنّ الرؤى التقنية المتفائلة لأفضل السيناريوهات يتم الإعلان عنها بحماس عظيم خالٍ من النظرة النقدية. إنّ "الديمقراطية الإلكترونية" هي أحد الأكاسير السحرية.

إنّ ثورة المعلومات تجلب معها مفتاحاً قد يشرِّع الباب على عهد جديد من المشاركة والانخراط. والمفتاح هو الابتهاج الدافع ذاتياً الذي يصحب التفاعل المؤثر حقيقة مع المعلومات من خلال لوحة تشغيل جيدة عبر شبكة جيدة إلى حاسوب جيد.[٥٨]

يمكن أن نعذر بعض التنبؤات المبالغ فيها عن الديمقراطية الإلكترونية باعتبارها تقديرات استقرائية غريزية تنبع من الاتجاهات الحالية. ولا بد من الاعتراف أن النزعات حول المشاركة على الإنترنت مشجعة. لكنّ ثقافة الإنترنت هي نهضة تمثل ازدهار ثقافة الطباعة، ثقافة مؤلفة بصورة حصرية تقريباً من النخبة المثقفة للعالم الأول. وأحد العوامل الذي في مقدار الأهمية نفسه هو أنّ ثقافة الإنترنت الحالية في الغالبية غير تجارية. في أمريكا، الكثير منها يتلقى إعانات مالية من الحكومة الاتحادية، ظاهرياً لتعزيز البحث والتعليم. ومن الواضح أنّه بالأخذ بعين الاعتبار أنّ نصف الأمريكيين هم أميون عملياً ، لا يمكن "رفع" مستوى ثقافة الطباعة هذه لتشغل شرائح أخرى من المجتمع على الرغم من الجهود المحمودة للوصول إليها (مثلاً، توفير الدخول إلى الشبكة لمن لا بيوت لهم في سانتا مونيكا، وكاليفورنيا). وعلاوة على ذلك، فإنّ هدف التصميم الوحيد للبنية التحتية القومية للمعلومات الذي تشترك فيه الحكومة والقطاع الخاص، هو الحاجة المرئية لسعة هائلة للوسيط الناقل – القدرة على حمل غيغابيت من المعلومات كل ثانية. إنّ قدرة القناة الزائدة تلك ستجعل بث إشارات الفيديو عبر البنية التحتية القومية للمعلومات أمراً قابلاً للحياة. ومن المنطقي الافتراض بأنّ كثيراً من ثقافة الطباعة الحالية للإنترنت سيتم إقصاؤها من قبل تيار منتصر آخر من الصور.

إنّ الحدود التقنية مواقع رئيسة في الصراع على إنتاج المعنى وتوزيعه. إنّ رفض الناقد لتقنية ما، وتخلي الخصوم عن الصراع، لا يحقق أكثر من ترك الميدان لأولئك الذين يستمرون. إنّ التنازع حول معنى "الديمقراطية الإلكترونية" من خلال النضال لتأسيس تطبيقات لنموذج أولي على مستوى المجتمع المحلي والإقليم، يبدو إستراتيجية أكثر قابلية للحياة من إخلاء الساحة للديماغوجيين الإلكترونيين مثل بات روبرتسون، وراش ليمبو (Pat Robertson and Rush Limbaugh).

علاوة على ذلك، قد يكون لرفض حزمة من التطبيقات التقنية رد فعل ذو نتيجة عكسية ما لم يكن بالإمكان، بشكل مماثل، رفض التطبيقات المتصلة. فعلى سبيل المثال، افترض بأنّ الخصوم حشدوا قوى كافية لمنع شركات الاتصالات والتلفزة بالكيبل من إنشاء بنية تحتية قومية للمعلومات من تصميمهم الخاص. ولكنّ هذا سيتجاهل شركات الكهرباء. فمن خلال المراقبة الفورية لخطوط الكهرباء السكنية، يكون بإمكان شركات الكهرباء "تقليل التكاليف المستقبلية لتوليد الطاقة بشكل حاد في الوقت نفسه الذي ترسمل فيه كلفة بناء الطريق السريع للمعلومات".[٥٩] وعلى الرغم من الجهود لتعزيز رؤيا متعلقة بالمصلحة العامة للبنية التحتية القومية

للمعلومات، فإنّ إغراء الأرباح قد يؤدي إلى اندماجات بحكم الأمر الواقع بين شركات الاتصالات عن بعد، ومزودي التلفاز بالكيبل، وشركات الكهرباء. ومن المفارقة أن ما يزعم أنه أنواع مختلفة من التقنية الديمقراطية غير المركزية تستحدث في الواقع مثل هذا التركيز للسلطة.

يبدو أنّ الكثير من النزاع حول البنية التحتية القومية للمعلومات يدور حول المال: من سيدفع كلفتها ومن سيجني الأرباح؟ وليس من الواضح تماماً أنّ البنية التحتية القومية للمعلومات ستيسر مكاسب في الإنتاجية.[٦٠] إذا كان لعب القمار في البيوت هو الصورة النموذجية عن "التطبيقات القاتلة" اللازمة لتحفيز طلب المستهلك "لمنتج" من منتجات البنية التحتية القومية للمعلومات، فقد تكون البنية التحتية القومية للمعلومات المثل الأقصى للشركات التي تجني الفوائد داخلياً مع إلقائها عبء التكاليف الصافية خارجياً على المجتمع بكامله. ويجب ألا تصرف الاعتبارات الاقتصادية المتعلقة بالبنية التحتية القومية للمعلومات انتباهنا عن القضايا الأكثر أهمية المتعلقة بالقيم المعيارية، والسياسة، وتوزيع السلطة. عبر التاريخ، تطورت الأنواع المختلفة من تقنيات وسائط الإعلام جنباً إلى جنب مع فن السياسة. إنّ الأزمة الحالية للديمقراطية لا تنفصل عن سطوة التلفاز كمصدر مسيطر للأخبار. وعلى حد تعبير رائد الحاسوب ألان كي (Alan Kay)، "يجب أن يكون التلفاز آخر وسيط اتصال جماهيري يصمم بصورة ساذجة وينشر في العالم دون تحذير من قبل كبير الأطباء"[٦١] (Surgeon General).[٦٢]

تماماً كما يجب على كل جيل أن يتعلم بنفسه دروس الحرب، كذلك يجب على كل جيل أن يجدد عقوده مع الديمقراطية، وعليه أن يعيد التفاوض على هذه العقود على ضوء أنواع التقنيات الإعلامية السائدة في زمانه. وكما أشارت –بحق– هيزل هيندرسون (Hazel Henderson) "عملت المخاوف حول إساءة استخدام الأشكال الفورية للديمقراطية –الأجهزة التقنية مثل إذاعة الاتصال المباشر (call-in radio)، والتلفاز، والاجتماعات الإلكترونية للبلدة، واستطلاع الرأي الإلكتروني–، عملت على خنق النقاش حول كيفية تصميم هذه الأدوات المحتمل استعمالها للمشاركة الديمقراطية، بحيث يتم تجنب إساءة استخدامها ونشوء أشكال جديدة من النظام الشمولي".[٦٣]

يقال إنّه مهما كان شكل الحكومة لدينا في الولايات المتحدة فسوف تظل تسمى "ديمقراطية". إنّ تقنيات الاتصالات الحديثة –ومصالح الأعمال التي تسيطر عليها– قد أصبحت تشكل بحكم الأمر الواقع بنية تحتية للمعلومات تؤثر في السياسة بعمق. والصراع بين القوى المتنافسة هو الذي سيقرر ما إذا كان معنى "الديمقراطية" سيطاله مزيد من الامتهان أو التحريف. إنّ البنية التحتية القومية للمعلومات ليست آلية أجهزة مادية ولا هي تطبيقات برمجيات، بل هي اسم جديد لموضع قديم للصراع بين الذين يسيطرون على موارد اتصالات اليوم، وأولئك الذين

عانوا من التبعات الخارجية التي فرضتها عليهم أجيال سابقة من البنى الاجتماعية. ما نحتاج إليه هو المزيد من النقاش المفتوح حول الأشكال المختلفة من الديمقراطية الإلكترونية والدكتاتورية كي يصبح نطاق أوسع من الناس مشاركين أذكياء في تشكيل القرارات التي تحدد مستقبلهم.

إنّ الاستعارة البلاغية للبنية التحتية القومية للمعلومات، بصفتها طريقاً سريعاً للمعلومات، تستحضر صور الصواميل والبراغي المادية، التي تبدو ضمناً محايدة القيمة إلى أن تستخدم لغرض محدد. ولكنّ القيم يمكن أن تكون متضَمنة في التصميم عينه للأجهزة المادية للاتصالات عن بعد، وليس فقط في التطبيقات البرمجية التي تعمل في نطاق بنية الحواسيب الأساسية المحددة. توفر معدات تلفاز الكيبل مثالاً مفيداً؛ إذ أنه من غير المثير للدهشة أن نعلم أنّ البنية التحتية للتلفاز بالكوابل صممت من قبل الساعين وراء الربح، الذين كانت أفكارهم مقيدة بالنموذج الرئيسي والمسيطر، بأنّ غرض الشبكة هو التسلية، وأنّ هناك نوعين منفصلين ومتميزين من الكينونات مرتبطة بشبكة ما: منتجو المعلومات ومستهلكوها.

هذا النموذج محمل بالقيمة إلى حد كبير، وعلاقة القوة غير المتناسقة التي ينشئها أصبحت متأصلة في كثير من أنواع التقنية. مع وجود البنية التحتية للتلفاز بالكوابل، يجد الناشطون الذين يرغبون في استخدام شبكة أسلاك التلفاز بالكوابل الحالية لإنشاء شبكة للمجتمع المحلي أنّ سعة الوسيط الناقل (bandwidth) المتوجه من منتجي المعلومات إلى المستهلكين تزيد عادة بآلاف الأضعاف عن سعة الوسيط العائد. إنّ الأغلبية الساحقة من تقنية شبكة التلفاز بالكوابل (المكررات على كوابل ألياف ضوئية) تم تحسينها إلى الدرجة القصوى لتتناسب مع مجموعة خاصة من القيم.

تحاول شركات التلفاز بالكوابل والاتصالات عن بعد وضع قضايا البنية التحتية القومية للمعلومات في إطار الأجهزة: أيّ أجزاء من شبكة الاتصالات يجب رفع إمكاناتها أولاً إلى سعات الألياف الضوئية، أو إذا ما كانت القنوات الفضائية، وتقنية الأجهزة الخلوية والمذياع المحول بالرزمة (packet-switched radio) يجب أن تستخدم بدلاً من ذلك؟ إنّ الافتراض (المتضمن في ايديولوجيا عصر المعلومات) هو أنّ رفع مستوى قناة ما لا يحتاج سوى رفع سعة الوسيط الناقل فيها، أو تعزيز طاقتها على دعم تدفق المعلومات. أما محتوى تلك المعلومات وطبيعة مصادرها، فهي اعتبارات ثانوية. ويقال لنا إنّ بنية تحتية قومية للمعلومات ذات سعة كبيرة للوسيط الناقل تقدم تغطية على مستوى قومي سيقودنا إلى العصر الذهبي القادم: "المعلومات قوة، والمفتاح لتمكين الأمريكيين يكمن في إتاحة هذه المعلومات لهم. المعلومات هي الحاجة رقم (١) للجمهور".[٦٤]

وللمساعدة على تحطيم أحلام رومانسيي الحاسوب، حدد لانغدون وينر (Langdon Winner) مرَكّباً من الافتراضات الخاطئة: "(١) الناس محرومون من المعلومات.

(٢) المعلومات هي المعرفة. (٣) المعرفة هي القوة. (٤) الإتاحة المتزايدة إلى المعلومات تعزز الديمقراطية وتنشئ توازناً في القوة الاجتماعية. وإذا أخذت هذه الافتراضات كتأكيدات منفصلة أو كمجموعة، فإنّ هذه الاعتقادات تقدم صورة مشوهة لدرجة محزنة لدور الأنظمة الإلكترونية في الحياة الاجتماعية".[٦٥]

إنّ الهوة بين الأغنياء بالمعلومات والفقراء بالمعلومات داخل مجتمع صناعي تدوم جزئياً لأنّ الفقراء بالمعلومات مشوشون ومنقسمون فيما يتعلق بما هو في مصلحتهم الفضلى، وجزئياً بسبب التباينات في الكفاءة الاتصالاتية (communications competence).[٦٦] إنّ مجرد الوصول إلى البيانات لن يخفف من تلك الحالة، بل –على العكس– سيفاقم الهوة المعرفية لأنّ "أولئك الذين هم في الموقع الأفضل للإستفادة من قوة تقنية جديدة هم في كثير من الأحيان أولئك الذين كانوا سابقاً في مواقع جيدة، بفضل الثروة والمركز الاجتماعي والمركز المؤسساتي".[٦٧]

مثلاً، إنّ كثيراً من القيمة الاقتصادية للبيانات يكمن في الحصول على المعلومات في التوقيت المناسب. وحتى لو تمكن شخص فقير جداً في المعلومات على التوصل إلى بيانات مالية ذات كلفة مرتفعة وتفسيرها، فمن المحتمل أن تنقضي الفرصة لاستثمارها خلال أجزاء من الثانية، إذ تتولى برامج المتاجرة الآلية في دور النفوذ المالي العالمية التهام الطُعم. إنّ توليد المال يحتاج إلى المال حتى في الفضاء الإلكتروني. وبسبب الانحيازات الاجتماعية والفوائد المتباينة لتقنية المعلومات الجديدة، فإنّ الطبقة الدنيا اليوم قد تتعرض للقتل دهساً على جانب طريق الغد السريع للمعلومات.

إنّ مجرد وجود المعلومات لا يعني المعرفة كما لا تستتبع المعرفة القوة بالضرورة. يتطلب تحويل المعلومات الخام إلى معرفة مفيدة، تطبيق القيم وإنتاج المعنى. وعليه، فإنّ أخذ عينة من المبادئ التي يتعين تعزيزها للصالح العام يتضمن الإتاحة المتكافئة، والحرية للاتصال، والخصوصية، واللاتجارية، وتعليماً تعاونياً، وبناء المجتمع المحلي، والانخراط الفعال في المواطنة، والتطوير المتواصل للبنية التحتية القومية للمعلومات، من خلال المشاركة في (إعادة) التصميم، وايجاد علاقات قوة أكثر تماثلاً بين الأفراد والمؤسسات.

ولتوضيح درجة تعقيد هذه المبادئ، من المفيد أن نحاول "تفكيك" مبدأ الإتاحة المتكافئة. إنّ شعار المصلحة العامة النضالي المتمثل "بالإتاحة المتكافئة للمعلومات" يهمل ثلاثة عوامل مهمة: (١) التباينات في الكفاءة الاتصالاتية لدى المتلقين. (٢) مشكلة الحمل الزائد للمعلومات (information overload). (٣) القدرات المتفاوتة على الاتصال مع المتلقين المستهدَفين. ويمكن معالجة العامل الأول من خلال توسيع النشاط والجهود التدريبية – برامج إيجابية لتعليم التقنية للراشدين بدلاً من توفر سلبي لبرمجيات التعليم الذاتي التي قد تكون غير ملائمة نفسياً أو ثقافياً.

العامل الثاني –الحمل الزائد للمعلومات– لم يحل بعد بصورة مرضية حتى بالنسبة للأغنياء بالمعلومات. وعلى الرغم من ذلك، فكلما أدرك الأغنياء بالمعلومات –بصورة أكبر– أنّ الحمل الزائد هو العامل المقيِد لهم، فإنّ وسائل التحكم بفيض المعلومات، كالفهرسة، وأدوات التنقيح (filtering tools)، سوف تصبح العقبة التالية في وجه الفقراء بالمعلومات. وسنحتاج عندئذ إلى إتاحة متكافئة للمعلومات التي تتعلق بالمعلومات (metainformation). تخيل لو أنّ صفحات دليل الهاتف للخدمات اليوم كانت متوفرة (للقراء والكتاب) بدعوة فقط، أو لقاء دفع مبلغ باهظ من الرسوم. إنّ التفاوت في الوصول لمصادر المعلومات حول المعلومات، حتى بين الأغنياء بالمعلومات، سوف ينشئ تفاوتاً جديداً في القوة. وفي حين أنّ العامل المقيد في الكثير من بيئات وسائط الإعلام الحالية هو السيطرة على التوزيع، فإنّ محل الصراع سينتقل إلى السيطرة على سلطات الفهرسة (indexing authorities)، ومقاييس تنقيح المعلومات. مثلاً؛ ما هي سلطة الفهرسة التي ستقرر ما إذا كانت مراكز مسيحية أصولية للإرشاد حول قضايا الإجهاض سوف تلبي معايير الاختيار لبحث محوسب عن "مزودي خدمة الإجهاض"؟

ومخاطبة العامل الثالث وهو الإتاحة المتكافئة –القدرات المتفاوتة للاتصال بالمتلقين المستهدَفين– أيضاً يدخل في حقل المعلومات المتعلقة بالمعلومات، بما أنّ هذا هو بالفعل عمل بائعي قوائم البريد المباشر. ويتعقد الموضوع بقضايا الخصوصية والملكية الفكرية: قد يحدث الكشف عن الأسماء والعناوين على قائمة بريدية غزواً (إضافياً) غير مرغوب فيه على الخصوصية، ومن شأنه أن يعطي امتيازاً لبائعي القوائم البريدية المتنافسين.

إنّ الكثير من المفاهيم الأساسية للحضارة الصناعية لن يصل الفضاء الإلكتروني سالماً. إلى جانب الصراع ضد توسيع حقوق (أو "إساءات") الملكية الفكرية للشركات، سيكون مطلوباً أن يعاد التقدير راديكالياً للنموذج الديكارتي للاتصال، الذي يتصوره بمثابة قناة لمرور البيانات بين أفراد ذوي استقلالية كاملة. وعندما تتم رؤية الناس من منطلق المعالجة الذهنية للمعلومات (cognitive information-processing) يكون من الواضح أنّنا نقرأ (ومن ثم نفسر نقدياً بصورة أو بأخرى) المواد المطبوعة على أنّها بيانات، ولكنّنا نشغّل الصور المرئية المجمّعة كنظام رمزي. في لغة أمن الحاسوب، ستنتج عن هذا الضعف الجوهري أمام الصور انتهاكات خطيرة لأمانة النظام. إنّ الاستقلالية والكليّة الشخصية هما بالتالي مسألتان أكثر جوهرية من مجرد الأفكار عن الخصوصية. يجب أن يعامل الناس كذوات في الاتصال، وليس كأهداف للاستغلال. بطريقة ما، يجب أن يتم إخضاع تقنيات السيطرة نفسها للسيطرة الاجتماعية.

وعبر المسرح الكبير للتاريخ، تعاقبت فصول عدة في ملحمة تطور الشركات الواحد تلو الآخر. استتبع مجيء الإنتاج على نطاق جماهيري أزمة في التوزيع خفف منها إنشاء البنية التحتية المادية للنقل. ثم تبع ذلك الدمج العمودي

(vertical integration) للإنتاج مع التوزيع مسبباً تحولاً مهماً في مركز القوة من النظام الفوضوي "لليد الخفية" إلى نظام "يد الإدارة" المضبوط –عقلانية الشركة المؤسسية.[٦٨] ومع ازدياد إنتاجية التصنيع والتوزيع المستمرة تحت سيطرة إدارية كفؤة وموحدة، تحولت نقطة الازدحام في النظام الاقتصادي إلى مجال الاستهلاك. بعدئذ تطورت تقنية التسويق والإعلان لتقوي الاستهلاك من خلال بناء "الاحتياجات".

والآن، مع حشد احتكار وسائط الإعلام لطاقاته، فإنّ النظام الاقتصادي جاهز للمرحلة التالية من الدمج العمودي. ومع تطور بنية تحتية قومية للمعلومات، فإنّ الشركات المتكتلة العملاقة التي في قيد الظهور في عصر المعلومات، قد تجمع تحت سقف واحد (موزّع وافتراضي) تصنيع وتوزيع (وبشكل تزداد تنميته) استهلاك منتجاتها المعلوماتية. وإذا بلغ المركّب الصناعي الإعلامي تلك المرحلة في يوم ما، فإنّ ميزان القوى بين المؤسسات والأفراد قد ينحرف إلى غير رجعة. إنّ المؤسسات المشتغلة بالتلاعب في الواقع الاجتماعي ستسيطر عندئذ على وسائل إنتاج المعنى نفسه.

إنّ تأثير الشركات المتزايد على أوقات الترفيه أو الوقت الحر، يمثل مسبقاً التحول من مجتمع الدفع مقابل المشاهدة إلى جمهور مفتت مدرب على الدفع لكل تجربة، وهذا الجمهور سيدفع في النهاية لكي يُرى. وتقوم "التحسينات" غير الديمقراطية المدفوعة بقوى السوق في تقنية المعلومات إلى الإسراع بسلعنة الوجود إذ يضحي المواطنون بالاستقلالية والخصوصية في سبيل راحة المستهلك وإعانات الرقابة المالية.

إنّ الطريق إلى الحرية عبر الطريق السريع للمعلومات ذي الاتجاهين قد يتحول إلى طريق مراقبة باتجاه واحد لتكييف أفكار الناس والسيطرة على سلوكهم، وهو شكل من التقدم يفيد القوي فقط. وفي سعيهم للحصول على القوة والربح، يجتمع مأمورو سجن الرقابة المركزية الشاملة –من العسكر والشركات– في مهمة مشتركة: إنّهم يعملون لينشروا استعمارهم المتواصل للوعي، مستعينين بأفضل طاقة للحاسوب يمكن أن يشتريها المال.

إنّ المراحل الأولية لكوكب سجن الرقابة المركزية الشاملة الافتراضي قد تم إنشاؤها، حتى دون تصميم واع وموحد. إنّ الملايين من الناس هم بشكل أساسي أسرى للتلفاز حتى قبل تحوله الصارخ بواسطة التقارب الرقمي. وعلى الرغم من أنّ هؤلاء الأفراد يسمح لهم بترك غرف معيشتهم في إجازات للعمل، فإنّهم فعلياً قد سلموا التحكم بوقت فراغهم لإيقاع وإملاءات إستراتيجيات المؤسسات التسويقية .

إنّ أكثر السجون أمناً هو السجن الذي يعتقد فيه السجناء أنّهم أحرار – لأنّهم في تلك الحالة لا تكون لديهم أي أفكار تنطوي على التمرد أو الهرب. وإذ تترسخ الأسوار الخارجية لسجن الرقابة المركزية الشاملة الجديد، وتكتمل ضمن الواقع

الافتراضي، يدرك القليل من الأمريكيين بأنّهم يتعرضون لخطر حكم مؤبد كسجناء التضليل الإعلامي لصالح الرقابة الشاملة . وإلى الدرجة التي ترتبط بها الردود التفاعلية بمحركات الرقابة المحوسبة والتصنيف المحوسب، سوف يصبح من المجدي اقتصادياً توزيع التضليل الإعلامي الرقابي الشامل مفصلاً على مقاس الأفراد.

إنّ الإشارات التحذيرية لهذا السجن الخفي للرقابة المركزية الشاملة كانت واضحة لدى جاك إيلول (Jacques Ellul) منذ العام ١٩٥٤: "لن يكون معسكر اعتقال عالمياً، إذ أنه لن يرتكب فظاعة كهذه. لن يبدو ضرباً من الجنون لأنّ كل شيء سيكون منظما ... لن يبقى لدينا شيء آخر لنخسره، ولن يكون لنا ما نكسبه. إنّ أعمق غرائزنا وأشد مشاعرنا خفاء سيتم تحليلها ونشرها واستغلالها".[٦٩]

تنبأ أوسكار جاندي (Oscar Gandy) عام ١٩٨٢ بحدوث "التلاعب المنهج المنتظم والبارع بالبيئة المعلوماتية لضمان أن تؤدي ... إدراكاتنا عن الماضي والحاضر والمستقبل في نهاية المطاف إلى اختيار خطة مفضلة أو الركون الى خيار معين".[٧٠] ثم قال: "وضمن المستقبل الواقع في إطار نظرة الرقابة الشاملة تعني قابلية المخاطبة وقابلية التحقق أنّ الاحتمالية الأرجح هي أنّ كل واحد منا سيكون معرّضاً لصورة مختلفة، تم تشكيلها حسب المستهلك وتم تفصيلها حسب المتطلبات الإدارية، عن بيئتنا المباشرة ومخاطرنا وخياراتنا وعن فرصنا لتحقيق أحلامنا".[٧١] إنّ حظيرة المعلومات تحت نظرة الرقابة الشاملة (panoptic information enclosure) قد أفسدت تدفق المعلومات حول ملايين الناس. وربما قبل أن يسجن أيٌّ منا بدفء في الشرانق الافتراضية تحت عين الرقابة الشاملة، سوف تتطفل البيئة الخارجية على أحلامنا الحلوة التي ولّدتها وسائط الإعلام. انهيار النظام البيئي، مضافاً إليه الانهيار الاجتماعي، قد يكون من العسير إهمالهما. قد تتطفل هذه الاضطرابات حتى على قدسية مركز التسوق المنزلي (الافتراضي) بقوة تبلغ حداً لا تستطيع ان تستوعبه هيمنة الاستهلاك. ومع هذا، لربما لا نزال قادرين على أن ننظم أنفسنا كجماهير عامة تدير ذاتها (autonomous publics)، ونستعيد بيئتنا الثقافية من خلال تقديم صيغة جديدة وحتى ديمقراطية لحركة السير على الطريق السريع جداً. ولنعد صياغة كلمات رونالد ريغان (Ronald Reagan)، إنّه الصباح في أمريكا – حان الوقت لنصحو ونرمي عنا أغلال الوعي الذي وشكّله السوق.

الهوامش

[1] Jerry Mander, 1991.

[٢] إعلان في *New Statesman* ٢٥ أيار، ١٩٧٩.

[3] K. Robins and F. Webster, 1988: 49.

[٤] جيري ل. سالفاغيو (Jerry L. Salvaggio)، "إظهار صورة إيجابية لمجتمع المعلومات"، لدى جنيفير داريل سلاك وفريد فيجز، المحررين (Jennifer Daryl Slack and Fred Fejes)، ١٩٨٧ ، ص:١٥٤.. صناعة المعلومات تستثمر مليارات الدولارات لإنتاج صورة تكون بمثابة ضمان على أنّ عصر المعلومات ليس وهماً مستقبلياً.

[٥] ستيفن سلون (Stephen Sloan, 1991).

[٦] روبرت أ. ج. مونكس ونيل مينو (Robert A.G. Monks and Neil Minow)، ١٩٩١، ص: ٢٤: "على الرغم من المحاولات لتوفير التوازن والمسؤولية، أصبحت الشركة ككيان قوية إلى درجة أنّها سرعان ما تجاوزت محدوديات المساءلة، وأصبحت أشبه بآلة تلقي العواقب على الخارج، بالطريقة نفسها التي يكون فيها سمك القرش آلة للقتل – لا ضغينة، لا إساءة مقصودة، فقط شيء صمم بكفاءة عالية للمحافظة على الذات، تحققها دون أي متسع لأخذ العواقب على الآخرين بعين الاعتبار" (مينو كان سابقاً اقتصادياً في إدارة ريغان).

[٧] جيريمي بنثام (Jeremy Bentham, 1791).

[٨] ميشيل فوكو (Michel Foucault, 1977).

[٩] روبنز وويبستر (Robins and Webster, 1988: 55)، .

[١٠] إيفان إيلتش (Ivan Illich)، ١٩٧٤. حسب إيلتش فإنّ الأمريكي النموذجي يقضي أكثر من أربع ساعات كل يوم في نشاطات تتعلق بالسيارات، لا تتضمن القيادة والتسكع فحسب ولكنْ أيضاً الحصول على المال للإنفاق على السيارة، وصيانتها وتأمينها ... وهكذا. "الأمريكي النموذجي يصرف ١٦٠٠ ساعة ليحصل على ٧٥٠٠ ميل، أقل من خمسة أميال لكل ساعة"، ص: ٣١.

[١١] إنّ إمكانيات تقنية الفيديو المنزلي لتحرير المشاهد من الارتباط بزمن البث المحدد، من خلال "تغيير التوقيت"، لا ينتفع منها إلا جزء بسيط من مالكي أجهزة الفيديو، والغالبية العظمى قد تبنت بشكل ذاتي الانضباط المفروض عليها ضمناً من قبل مأموني برج الإرسال المركزي، و"اختارت" أن تشاهد –في توقيت متزامن– أي شيء يجري بثه. إنّ الخيار الجديد للمستهلك لبث تلفازي متفاعل فورياً، يعد بدعم قيد التزامن هذا.

[١٢] **التقرير الإخباري، سي. بي. إس.آر.** (*CPSR Newsletter* ,1990: 24-25).

[١٣] ك. لنك (K. Lenk, 1982).

[١٤] مائدة العمل المستديرة، "تدفق المعلومات العالمية: خطة للعمل"، (١٩٨٥) ص: ٦–١١.

[١٥] م. باير (M. Buyer, 1982).

[١٦] أندرو كلمنت (Andrew Clement, 1988: 222).

[١٧] جي. شمبيتر (J. Schumpeter, 1939).

[١٨] جوزيف وايزنباوم (Joseph Weizenbaum, 1976).

[١٩] كارل ساغان (Carl Sagan, 1975). اقتباس من صفحة ١٠.

[٢٠] ميشيل كروزيير، وساموبل بي هنتنغتون، وجوجي واتانوكي (Michel Crozier, Samuel P. Huntington and Joji Watanuki)، ١٩٧٥. اللجنة الثلاثية هي ناد للنخب الاقتصادية التي تشجع اقتصاداً متماثلاً معولماً مع وجود قوانين محلية ذات صفات موحدة لصالح الشركات المتجاوزة للحدود القومية.

[٢١] جيمس ستانفورد (James Stanford 1993,) .

[٢٢] مصطلح شركات الكهرباء "للمراقبة الفورية لخطوط الكهرباء السكنية" أقل حدة: "نظام رصد حمل الأجهزة المنزلية غير التطفلي".

[٢٣] الولايات المتحدة ضد ميلر. ٤٢٥ يو. س. ٤٣٥ (١٩٧٦). قرار محكمة العدل العليا في الولايات المتحدة.

[٢٤] روجر كلارك (Roger Clarke, 1988) .

[٢٥] جورج و. هارت (George W. Hart, 1989) .

[٢٦] جي. دوغلاس (J. Douglas, 1990: 4-13).

[٢٧] إدوارد س. هيرمان ونعوم تشومسكي (Edward S. Herman and Noam Chomsky, 1988).

[٢٨] ميتشيل باسيل (Mitchell Pacelle, 1992).

[٢٩] س. ريفكن (S. Rivkin, 1993).

[٣٠] (K. Nussbaum, 1991) نوسباوم هي المديرة التنفيذية السابقة لمؤسسة "من التاسعة الى الخامسة"، الجمعية القومية للنساء العاملات

[٣١] تشارلز بيلَر (Charles Piller, 1993).

[٣٢] اقتبسته نسباوم، ١٩٩١.

[٣٣] بيلَر، ١٩٩٣.

[٣٤] مذكور في المصدر السابق.

[٣٥] المصدر السابق.

[٣٦] المصدر السابق.

[٣٧] مقابلة مع مايك دافيز (Mike Davis)، ١٩٩٢.

[٣٨] لورا إيفينسون (Laura Evenson)، ٢٥ أيار ١٩٩٣.

[٣٩] **سان هوزيه مِركوري نيوز**، ٢٥ أيار ١٩٩٣.

[٤٠] **تايم**، ٢٧ أيلول ١٩٩٣، ص: ٧٠.

[٤١] سي. أ. باورز (C. A. Bowers) ، ١٩٨٨.

[٤٢] واي. ماغراس و آر. أبتشيرش (Y. Magrass and R. Upchurch, 1988).

[٤٣] مايكل شراج (Michael Schrage, 1993:d1).

[٤٤] "نظام نيلسن الجديد يقلب الرؤوس: جهاز قياس الناس الذي يقرأ الوجوه، وأين تنظر، يستحضر للذاكرة شبح الأخ الأكبر"، *Broadcasting* ١٢٢، رقم ٢١ (١٨أيار ١٩٩٢)، ص: ٨.

[٤٥] جيمي بيكيت (Jamie Beckett) ، ١٦ كانون الأول، ١٩٩٢.

[٤٦] إشارة إلى الرقع الملونة التي تميز عصابات الشباب عن بعضها، وهي إشارة إلى نوع من "القتل على الهوية" (المحرر).

[٤٧] هاوارد راينغولد (Howard Rheingold,1991: 352).

[٤٨] أي المبنية على علم عمليات الضبط والاتصال في النظم البيولوجية والميكانيكية والإلكترونية (المحرر).

[٤٩] م. شفارتز و د. وود (M. Schwartz and D. Wood, 1993: 78-79).

[٥٠] شركة مختصة بعدد من الأمور منها ما يتعلق بالدفاع، ومنها بتصنيف الملاءة الائتمانية للأفراد والشركات (المحرر).

[٥١] جي. بامفورد (J. Bamford, 1982).

[٥٢] جون بيري بارلو (John Perry Barlow, 1993).

[٥٣] المصدر السابق.

[٥٤] ف. تويرخايمر (F. Tuerkheimer, 1993).

[٥٥] سي. هانلي (C. Hanley, 4th June1993) .

[٥٦] ر. سميث (R. Smith, 3th February 1993) .

[57] *Federal Register*, 1995: 53643-53646.

[٥٨] جي. ليكلايدر (J. Licklider, 1979).

[٥٩] ريفكين (Rivkin, 1993) .

[٦٠] جي. أرونسون (J. Aronson, 1992).

[٦١] ألان كيي (Alan Kay, 1994).

[٦٢] إشارة إلى المسؤول الرئيسي عن الصحة العامة في الإدارة الأمريكية، وهو المسؤول عن تحديد المحاذير والمخاطر المترتبة على أي تطور قد يمس بالصحة العامة (المحرر).

[٦٣] هـ. هيندرسون (H. Henderson, 1992: 92).

[٦٤] ب. فرح، و د. ماكسويل (Farrah and D. Maxwell, 20 April, 1992: 52).

[٦٥] لانغدون وينر (Langdon Winner, 1986: 108).

[٦٦] أوسكار هـ. غاندي الابن (Oscar H. Gandy Jr.,1988) .

[67] Winner: 107.

[٦٨] ألفرد د. تشاندلر الابن (Alfred D. Chandler Jr., 1977).

[٦٩] جاك إيلول (Jacques Ellul,1964: 197) .

[٧٠] أوسكار هـ. غاندي الابن(Oscar H. Gandy Jr.,1982: 197).

[٧١] أوسكار هـ. غاندي الابن (Oscar H. Gandy Jr.,1993: 231).

السياق الدولي: خطوط الصدع وقنوات التدفق

العالم النامي تحت الحصار الإلكتروني

هربرت شيلر
Herbert Schiller

هنالك الكثير جداً من المشاكل المحدقة بالأمم الفقيرة، "المعدمة" الافريقية والآسيوية والامريكية اللاتينية، بحيث قد يبدو مؤلماً وقاسياً الإيحاء بأنّه لا تزال هنالك بعد مشكلة أخرى يتوجب عليها مواجهتها. ومع ذلك، فهذه ليست مسألة ثانوية، حيث أنّها تتعلق بالغرض الأساسي من التنمية الوطنية بحد ذاته إضافة إلى مصير العشرات من الدول. إنّ ذلك يتعلق بالتكامل الثقافي للمجتمعات الضعيفة التي بدأت موروثاتها الوطنية والإقليمية والمحلية أو القبلية تتعرض لخطر الانقراض عن طريق التوسع في الاتصالات الإلكترونية الحديثة – التلفزيون على وجه الخصوص –وهو توسّع مصدره مراكز قوى محدودة في العالم الصناعي.

إنّ مما يمكن فهمه هو أنّ أدوات الحداثة –مثل تقنية اتصالات البث على وجه الخصوص– لا بد أن تظهر مؤثرة بشكل جد أخّاذ للمجموعات القيادية في الدول التي لا تزال حبيسة الركود الاقتصادي ولكنها تكافح بشكل يائس من أجل التحسين. وليس ذلك كله مجرد خداع ووهم . إنّ الجهاز المعلوماتي المتوفر الآن للاستخدام الوطني هو أكثر من كونه معدات فاتنة، لأنّه إذا ما تم تطبيقه بشكل كاف وذكي يغدو محركاً لإحداث تقدم كبير في العملية التنموية. إنّ الآثار الايجابية لاتصالات الخدمة العامة المتوفرة على نطاق واسع لم تحقق بعد فقط لأن هذه التطبيقات لم تنفّذ حتى الآن في اي مكان.

إنّ ما هو أقل وضوحاً – مع أنّه لا يقل واقعية – هو تلك الخصائص السلبية للصور الإلكترونية التي يجري إدخالها إلى المجتمعات الأكثر فقراً في مختلف أنْحاء العالم. وفي حين أنّ خدمة البث العام تكاد لا تكون مرئيةً، فإنّ موجة عارمة من المواد التجارية آخذة في التدفق في مختلف أنْحاء المعمورة. وحتى الآن، يبدو أنّ صيغة ثقافية لقانون غريشام (Gresham) تعمل على المستوى الدولي بحيث تلقى المنتجات الاجتماعية الأقل قيمة انتشاراً على النطاق الأوسع بكثير. إنّ التبادل التلفزيوني الناشئ عبر القارات تدعمه بشكل كبير الروح التجارية الغربية التي لم تهتمْ حتى الآن بالتباينات في المستويات الاقتصادية بين الدول وما يقابلها من متطلبات الاتصالات المختلفة لها.

إنّ الآليات التي نشرت هذا الشكل الثقافي الواهي على المستوى العالمي وإمكانيات تقليل هذا التدفق وتخفيض الضرر النهائي تتطلب اهتماما جادا.

آليات التسطيح الثقافي

أصبحت الدبلوماسية المعتمدة على القوة الآن صنفاً في خزانة عرض الأثريات ولكن دبلوماسية الاتصالات هي عمل مزدهر جداً هذه الأيام. تأمّل مثلا الإمكانيات الكبيرة للمناورة التي تصاحب إنشاء محطات إذاعة وتلفزيون في مجتمع يفتقر إلى قاعدة صناعية.

إنّ المعدات المادية الفعلية يجب أن تؤمن من الخارج، كما إنّ الأموال التي ستدفع ثمناً لها يجب أن تستخلص في العادة من الصناديق المالية الرسمية المتسمة بالتردد عن طريق الوعود والظروف المغرية. والمشكلة التي لا تقل أهمية بالنسبة للدولة الفقيرة هي توفرالفنيين والطواقم لإدارة مرافق البث حالما تصبح جاهزة. إبتداءً يجب أن تأتي العمالة الماهرة في هذه التقنيات من الخارج أو أن يتم تدريبها في الخارج، ويكون التدريب عادة – كما يتوقع المرء – في كيفية ادارة مشاريع البث وفق الأساليب الفرنسية أو البريطانية أو الأمريكية.

ولكن المسألة الجوهرية في الاتصالات المعاصرة – والتي يكاد لا يتم الإعتراف بها – تظهر فقط **بعد** بدء البث وذلك مهما كانت كيفية تنظيمه. ما هي الرسائل التي ستبثها الأدوات الجديدة؟ إنّ مضمون البرامج هو ما يهم بالفعل لأنّ ما يتم بثّه قد يحدد إلى حد بعيد النظرة الثقافية والتوجه الاجتماعي للأمم الجديدة لأجيال قادمة.

إنّ الأخطاء والإخفاقات في الزراعة والصناعة –حتى لو كانت كارثية في وقت ما – تظل قابلة للعلاج بينما الأنْماط الثقافية – حالما يتم وضعها وترسيخها – تبقى مستمرة إلى ما لا نهاية. إنّ الفرصة لصياغة نظرة جديدة للأمة ولسلوكها الاجتماعي هي فرصة فريدة من الناحية التاريخية وتستحق أكبر قدر من الدراسة

المتأنّية. غير أنّ قوانين صعبة وقليلة المرونة – إقتصاديا وتقنيا – تكون عاملة في مجال الاتصالات الجماهيرية الحديثة. وإذا لم يتم أخذ هذه في الإعتبار **منذ البداية** أو على الأقل تجاوزها بشكل جزئي، فإنّ مجريات التطور تتكشف بشكل آلي وسرعان ما تصبح أنْماطاً " طبيعية" غير قابلة للنقاش.

تشير بعض الأمثلة إلى طبيعة القوى الفاعلة. وعلى سبيل المثال، فإنّ القدرة على إنتاج برامج بث محلية تعتبر عملاً يتطلب جهدا كبيرا ويتطلب ايضاً مهارة وخبرة ليس من السهل اكتسابهما. وفوق ذلك كله، فإنّ البرامج التي تذاع حية على الهواء مرتفعة التكلفة وإنّ مسألة كيفية تمويلها تصبح أمرا حاسماً ليس من ناحية التكاليف الكبيرة المترتبة على إنتاجها فقط وإنّما أيضا بالنسبة لتوجه الوسيط الإعلامي الذي تفرضه طبيعة التمويل. هل ستتم تغطية موازنة البث بإعانات مالية حكومية مع ما يصاحب ذلك من سيطرة حكومية ضمنية تشل العمل؟ هل يمكن لرسوم الترخيص تغطية التكاليف كما هو الحال – وبشق الأنْفس – في بريطانيا وفرنسا المتطورتين؟ أو هل ينبغي السماح بالرعاية التجارية؟ إنّ العنصر الأخير يكون مغرياً على الدوام في البلدان ذات الخزينة الفارغة خاصة حيث أنّ صناع القرار يبدو عليهم غالباً أنّهم غير مدركين للمقابل الذي تتقاضاه الرعاية الخاصة على المدى البعيد.

على الرغم من أنّ التمويل هو المسألة الطاغية التي ينبغي تسويتها، فإنّ هنالك عاملاً آخر أكثر دنيوية لا يمكن إغفاله. فحالما يستثمر الأفراد بشرائهم لأجهزة الاستقبال، فإنّهم سيضغطون من أجل الحصول على فترات مشاهدة (واستماع) أطول. ويبدو أنّ الضغط لإبقاء أجهزة الاستقبال عاملة باستمرار لا يُقاوَم. إنّ هذا المطلب – حتى لو تمت تلبيته بشكل جزئي – يولّد احتياجات برمجة تفوق بكثيرٍ معظم الإنتاج المحلي. وهذا الكلام صحيح حتى في معظم المجتمعات المتقدمة تقنياً.

ونتيجة العوامل التى تحدّ من سهولة توسع الإنتاج المحلي للبرامج والشهية الهائلة للتلفزيون للحصول على المواد، يتم فتح الباب أمام الشركات الأجنبية الموردة للبرامج. إنّ الولايات المتحدة الأمريكية هي الأكثر أهمية إلى حد بعيد من بين الدول القليلة القادرة على تصدير المواد التلفزيونية. وعلاوة على ذلك فإنّ الشركات الموردة للبرامج مستعدة لتوزيع إنتاجها بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج (وفي بعض الأحيان بسعر يعادل جزءاً بسيطاً من التكلفة) وذلك لأنّ المبيعات الأجنبية هي عوائد وأرباح اضافية تم جنيها من البرامج التي تكون قد غطت أكثر من تكاليف إنتاجها. إنّ الاغراق الواسع (dumping) لا يشجع الإنتاج المحلي للبرامج في كافة البلدان عدا الأكثر غنى منها .

حالما يصبح المجتمع النامي منخرطاً في الضرورات الموضوعية للعمليات التلفزيونية، فإنّ بنيته الإذاعية تصبح بسرعة وسيلة نقل للمادة المنتَجة خارج أراضيها مع منظور وطبيعة ليس لهما علاقة بتوجهها التنموي، هذا إن لم يكونا

مؤذيين له. إنّ المداخل لذلك هائلة. وعلى سبيل المثال، يصف الدكتور لويد أ. فري (Dr. Lloyd A. Free) وهو مدير معهد الأبحاث الاجتماعية الدولية (Institute for International Social Research) هذا الوضع في أكثر البلدان الافريقية اكتظاظاً بالسكان كما يلي:

> أجريتُ دراسة في نيجيريا منذ بضع سنين. وخلال تلك الفترة شاهدت التلفزيون النيجيري. هل تعلم أنّ معظم ساعات البرمجة الرئيسة (prime hours of programming) على التلفزيون النيجيري كانت مؤلفة من عروض تلفزيونية مصورة من الولايات المتحدة الأمريكية، والعديد منها من نوع المسلسلات العاطفية الطويلة؟ ويبدو أنّ النيجيريين كانوا يشاهدونها لأنّه لا يوجد لديهم شيء آخر لمشاهدته. ولكن من بين التبديد المحض لوقت البرامج في بلد يواجه مشكلات خطيرة كما نرى اليوم، فإنّه يبدو بغيضاً أنّ هذا الوسيط الإعلامي، بما يتضمنه التلفزيون من إمكانيات، قد استخدمت بتلك الطريقة. إنّ السبب في استعماله بتلك الطريقة هو أنّ شراء الأفلام الأمريكية أرخص لشبكات التلفزيون النيجيري من إنتاج الأفلام الخاصة بها أو الحصول على أنْواع أخرى من المادة التلفزيونية.[١]

لاحظ أوسكار لويس (Oscar Lewis) في مقدمة دراسته لحياة العائلة المكسيكية تأثير الإعلانات التلفزيونية الأمريكية في ذلك البلد: "كانت البرامج التلفزيونية الرئيسة برعاية شركات ذات سيطرة أجنبية وذلك مثل نستلة (Nestle) وجنرال موتورز (General Motors) وبروكتور أند جامبل (Proctor & Gamble) وكولجيت (Colgate). إنّ استخدام اللغة الاسبانية والممثلين المكسيكيين، وحده الذي يميز الإعلانات التجارية عن تلك في الولايات المتحدة. وفي برنامج كويكر أوتس (Quaker Oats) [الشوفان من نوع كويكر] يسمع المرء راتون ماكياس (Raton Macias)، بطل الملاكمة المكسيكي الخفيف الوزن والمعبود (المعروف بكنية الفأر) يوصي باستخدام شوفان كويكر على أنّه حُبُوب الأبطال. كما إنّ بعض الإعلانات التجارية لا تكلف نفسها عناء ترجمة التعبيرات، وقد قامت بنشر الأشكال اللغوية الأمريكية أو البوشيزموس (Pochismos). وهكذا فإنّ منتجات العناية بالجمال تعلَن(في الانجليزية) على أنّها "اللمسة والتألق" (Touch and Glow)، و"الإشراق والصفاء"(Bright and Clear)، إلخ.[٢]

إنّ عملية التجنسن الثقافي (cultural homogenization) التي كانت مستمرة لسنوات في الولايات المتحدة الأمريكية تهدد الآن بمباغتة العالم. وقد أكد موردیكاي جورليك (Mordecai Gorelik) في عام ١٩٦٥ – والذي درس المسرح لفترة طويلة – أنّ "عهد الاتصال الآلي والمركزي من خلال الصحافة المنضوية تحت الصحافة المجمّعة والإذاعة والافلام السينمائية والتلفزيون قد أوجد تنسيقا

تكامليا (Gleichschaltung) غير مسبوق في التاريخ."[٣] إنّ الثقافة المحلية في كل مكان تواجه غمرا من تدفقات البث التجاري المنتجة بكميات كبيرة . إنّ التلفزيون في الولايات المتحدة مفصّل خصيصاً تقريباً كي يناسب احتياجات السوق لمنتجي البضائع الاستهلاكية الذين يقومون برعاية وتمويل البرامج. وتكون مادة البرنامج مصممة خصيصاً لضمان أعداد كبيرة من المشاهدين والاحتفاظ بهم مفتونين بمباهج دنيا الاستهلاك.

ومن السخرية، فإنّه حتى الإعلانات التجارية التلفزيونية – وهي نفسها من المساهمين الرئيسين في وضع السلوك القياسي – بدأت تفقد هويتها الوطنية وفرادتها. عرض والاس أ. روس (Wallace A. Ross) وهو مدير المهرجان الأمريكي للإعلانات التجارية التلفزيونية (American TV Commercials Festival) (في العملية الاستهلاكية، يوجد لكل شيء من صنع الإنسان مهرجانه الخاص به) مجموعة من الإعلانات التجارية الأجنبية علّق أنّ "أحد التطورات الحزينة للسوق الدولية المتزايدة الاتساع هو أنّ الخصائص الوطنية قدأخذت في الاضمحلال".[٤]

توجد قلة من المجتمعات – ولكن قلة فقط – ذات قوة صناعية ومهارة تقنية وإرادة وطنية لمقاومة الهجمات الإلكترونية للتلفزيون التجاري. لدى اليابانيين – على سبيل المثال – قانون للبث ينص على أنّه "يجب بذل الجهود للمحافظة على الأصول الثقافية المتميزة للماضي"، ويكتب كينيث آدم (Kenneth Adam)، مدير التلفزيون البريطاني بإعجاب في **ذا ليسنر** (*The Listener*) أنّ "هذا [الغرض] قد أصبح عاملاً رئيساً في السياسة الوطنية وذلك بعد تأثيرات الأمركة القوية في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية. وقد قبل اليابانيون وفي الواقع رحبوا بأن تكون هناك ثقافة ثانية إلى جانب ثقافتهم ولكن لا توجد لديهم نية بالسماح بأن يتم اغراق طرق حياتهم وتفكيرهم، وينعكس ذلك بشكل متزايد في بثهم ."[٥]

إنّ الكنديين – وهم لا يقلون حماسة وشوقاً للاحتفاظ بهويتهم الوطنية ولا يُعتبرون مجتمعاً ذا دخل متدنٍ بأي معيار – هم أقل حظا من اليابانيين. فمنذ دخول الإذاعة في أواخر العشرينات، كان الكنديون يخوضون معركة خاسرة ضد الغزو الامريكي الإلكتروني. إنّ البث العام في كندا مدين بوجوده إلى الجهود النشيطة وفي البدء للجهود الناجحة لحفنة من الأفراد الذين كانوا مدركين أنّ "'الحدود غير المحمية' [لكندا] لم تقدم من قبل على الإطلاق مثل هذا الباب المفتوح للإلحاق الثقافي."[٦] وقد ضاعف التلفزيون من هذا الخطربمرّات. وتقع ٦٠ بالمائة من الأسر الكندية ضمن نطاق الاستقبال المباشر لأجهزة البث الأمريكية. وقد هيمنت البرامج الأمريكية على تلفزيونهم، وطبقاً للجنة فاولار(اللجنة المسؤولة عن البث) التي شكلتها الحكومة (Committee on Broadcasting- The Fowler Committee) مؤخراً، فإنّ كثيرا من مواد البث التي يراها ويسمعها الكنديون لا تخدم الحاجات الوطنية.[٧]

والبلدان التي هي أقل مقدرة على الدفاع عن نفسها ضد الاتصالات الجديدة هي الدول الفقيرة والصغيرة والجديدة في القارات الخمس. ومعظم هذه الدول غير قادرة على إيجاد تمويل مستقل من أجل تأسيس وصيانة وتشغيل المرافق الإذاعية. وتعتمد هذه البلدان بشكل متزايد إما على رأس المال الأجنبي من أجل إنشاء المرافق وتوفير البرامج من خلال صفقة شاملة والتي تحوِّل البنى الإذاعية بسرعة إلى أنْظمة غربية (أو شرقية) مصغرة، أو على توفر مادة أجنبية منخفضة التكلفة مؤقتاً (أغلبها أمريكية) تم إنتاجها في الأساس حسَب المواصفات المطلوبة من قبل الشركات التجارية. وفي أي من هاتين الحالتين، فإنّ البرنامج لا يتم عمله بعد أخذ متطلبات الدولة المستوردة بعين الاعتبار وهو، في أدنى الحدود، يقدم صوراً وأنماط حياة تكون بعيدَة كل البعد عن مجاراة الضرورات الاجتماعية لمعظم الدول "المعدمة".

علاوة على ذلك، عندما تشعر الدول النامية بأنّها مجبرة بسبب فقرها على تبني أنْظمة تجارية للبث التلفزيوني – والتي تبدو سطحياً على أنّها عديمة التكلفة – فإنّها تصبح خاضعة بشكل حتمي للتعويل التجاري على جمهور المشاهدين الضخم ، وعلى جاذبية البرامج القياسية وعلى الآليات التي تخلق طلب الجمهور، تلك الآليات التي يطلبها ويحصل عليها منتجو السلع الاستهلاكية الذين يقومون برعاية العروض.

ولكن تولي بُنى الاتصالات في البلدان النامية من قبل شركة خاصة من أجل غايات تجارية يهدد بحصول كارثة. وفي الدول المتطورة، فإنّ التركيز على المستهلك – مهما كانت الكلفة الاجتماعية وبغض النظر عن مدى تشويه القيم الفردية – يعرض على الأقل طريقة فعالة تقريباً لتخليص السوق من السلع المنتَجة في بلدان ذات اقتصاد هو إلى حد كبير غير مستقر. وفي الدول الفقيرة، لا توجد حتى الآن صناعات سلع استهلاكية متطورة أكثر من الحاجة، ولا توجد فوائض من الغسالات وأجهزة التلفاز والسيارات. إنّ رعاية الروح الاستهلاكية في العالم الفقيرتمهد الأرضية لحدوث إحباط على نطاق واسع، فضلاً عن حقيقة أنّ هنالك مجموعة رأي قوية تشكك بشكل حاد في جدوى اتباع النمط الغربي للتطور .

إنّ الموارد الموجهة إلى السلع الاستهلاكية في البلدان الأكثر فقراً تمثل المواد الموجهة بعيداً عن التعليم وتوسع رأس المال. إنّ الحث على متطلبات الاستهلاك الشخصي يعمل، بشكل مؤلم، على تحويل المواد النادرة بعيداً عن المشاريع الجماعية وإمكانيات التحسين بعيدة المدى، كما إنّه يوجد أيضاً أو على الأقل يقوي مواقف الاكتسابيةالفردية التي لا تنسجم على الإطلاقَ مع الحاجة الملحة للمجتمع للتعاون الاجتماعي بعيد المدى.

الجهود في مجال حماية الذات الوطنية

نظراً لقوة نظام الأعمال العالمي وجذوره القوية الممتدة بشكل تواق من حوض شمال الأطلسي، مستغلة الاتصالات الإلكترونية للترويج لمهمته التسويقية الدولية، فما هي الوسائل التي تملكها الدول الضعيفة والمتخلفة لاتباع الخيارات الخاصة بها في عملية صنع القرار في المجالات الاقتصادية والثقافية؟

هنالك بارقة أمل يمكن أن تستمد من الاعتراف المقبول ولو بتردد أنّ التعامل التجاري غير المقيد بين الأمم ليس من الضروري أن تكون فيه منفعة لكافة الجهات المعنية. إنّ ما بدأ إدراكه في الاقتصاد يمكن النظر إليه في نهاية المطاف على أنّ له صلة بالثقافة والاتصالات.

وبدءاً من الحجج المقنعة لآدم سميث (Adam Smith) فقد دافع علماء الاقتصاد بثبات لمدة ١٥٠ عاماً عن التجارة الحرة. ومنذ عهد سميث وحتى وقت قريب جداً، فإنّ الأصوات المخالفة القليلة التي كانت ترى جدوى وغاية في تحديد وضبط التجارة قد جاءت – بشكل لا يدعو للاستغراب – من الدول النامية في ذلك الحين. لقد ناصر ألكسندر هاملتون (Alexander Hamilton) الحمائية (protectionism) للجمهورية [الامريكية] في عهدها اللأول، وفي مجال تحديث الاقتصاد الألماني لفترة منتصف القرن التاسع عشر، فقد رأى فريدريك ليست (Friedrich List) المشكلة من جوانب تبدو معاصرة إلى حد ملفت للنظر. وقد كتب في هذا الموضوع:

> إنّ الخسارة التي تتحملها أمة ما نتيجة تعرفات الحماية الجمركية تتكون في أي حالة فقط من **القيم**، في حين أنّها من الناحية الأخرى تكتسب **قوى** تكون بواسطتها قادرة بشكل دائم على إنتاج قيم لا يمكن حسابها من حيث المقدار. وبناءً على ذلك، فإنّ هذا الإنفاق للقيمة يجب أن يؤخذ في الاعتبار ببساطة على أنّه ثمن التنمية الصناعية للأمة. [٨]

إنّ البلدان المستقلة حديثاً والتي تسعى "لاكتساب قوى" على حساب "القيمة" لديهامن السكان عدد ربما يعادل ثلثي الجنس البشري. وقد تحدت المجتمعات النامية بشكل منفرد في البداية، وبشكل جماعي فيما بعد، منفعة التجارة الحرة كوسيلة لتحسين وضعها اليائس. وقد برز التشكك منذ مدة طويلة حول الافتراض القائم والمتعلق بالمنافع المتبادلة للتجارة. وعندما تكون أطراف التعامل التجاري غير متكافئة في القوة، فإنّ الأطراف الأضعف تعتقد أنّها لاحظت أنّ المنافع غالباً ما كانت تتدفق إلى الجانب الأقوى. وقد أشار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (United Nations Conference on Trade and Development- UNCTAD) الذي عقد في جنيف عام ١٩٦٤ بشكل رسمي الى هذه الظاهرة التي نادراً ما تم الاعتراف بها قبل ذلك. وقبل المؤتمر – وذلك على الرغم من المعارضة في بعض الأوساط – شرعية الجهود التي تبذلها الدول النامية لفرض قواعد "غير

متكافئة" على التجارة الدولية وذلك للتعويض عن قوتها التفاوضية غير المتكافئة. وقد تم حث الدول المتطورة على سبيل المثال على قبول تعرفة جمركية عالية على صادراتها (مفروضة من قبل البلدان النامية)، في حين أنّه كان يتوقع منها في الوقت نفسه أن تخفض رسومها الجمركية على صادرات الدول المحدّثة .

إنّ النظرية القائلة إنّ التجارة الحرة الكاملة في مجالي السلع والخدمات بين الدول غير المتكافئة في القوة الاقتصادية قد تكون ضارة بصحة المجتمع الأضعف تنحصر الآن فقط عند نقطة الاعتراف الجزئي – وبالتأكيد ليس القبول الشامل – لدى الدول الصناعية القوية. إنّ أولئك الراغبين في منح هذه الإمكانية لم يسلّموا على الإطلاق بأنّ هذا المقترح يمكن أن يتسع بشكل كبير.

ومثلما تفترض المقولات الشعبية حول التجارة أنّ المجموعات التجارية المتنوعة سيتم جذبها معاً بشكل ودي ومفيد في سياق تبادل السلع، فإنّ هنالك معتقداً أقوى يصر على أنّ الاتصالات ما بين الأشخاص والمجموعات– مهما كانت طبيعتها – لا بدَّ أن يكون لها تأثير إيجابي وخيِّر على الشؤون الإنسانية في مختلف أنحاء العالم: إفتح الاتصالات بين الشعوب، ولا بد للجنس البشري أن يزدهر. وأكثر الادعاءات تهوراً يقال في ذلك الخصوص. إنّ مارغريت ميد (Margaret Mead) وهي تبحث في بقاء الإنسان – متفائلة بسبب أمور مختلفة منها "..التطورات الكبيرة التي تمت مؤخراً في عالم الاتصالات وفي امكانيات تبادل المعرفة".[٩] وبالمقابل يكتب جيروم فرانك (Jerome Frank) في سياق مختلف ولكنه يأخذ بعين الاعتبار أيضاً مسألة التضامن الإنساني ما يلي: "إنّ السبب في عدم وجود احساس تجاه الجنس البشري هو لأنّنا لم نتمكن من التواصل بشكل تام وحميمي مع الجنس البشري. إنّ من بين الآمال الجديدة الكبيرة للعالم هي أنّ وسائط الاتصالات الجماهيرية وانكماش العالم فيما يتعلق بالنقل وما إلى ذلك – سوف تؤدي بسرعة إلى بناء تراكمي لشبكة اتصالات عالمية ومنافع متبادلة وسيبرز من خلالها حسب اعتقادي شعور تجاه الجنس البشري بأكمله".[١٠]

إنّ هذه مشاعر يرغب كل واحد في الموافقة عليها، كما أنّ البداهة العامة المميزة لها تبدو صلبة بما يكفي لقبولها. ولكنْ فيما يتعلق بنظرية التجارة التقليدية، فإنّها تضع جانباً التقسيمات البنيوية والاجتماعية التي تميز المجتمع العالمي في الوقت الراهن. وهي تفترض أنّ كل ما للدول الغنية قوله مفيد وجدير باهتمام الأمم المعوزة – وهو افتراض يجب تمحيصه بعناية فائقة.

إنّ الحقيقة والمفارقة لهذا العصر هي أنّ التطورات التقنية قد جعلت الاتصالات الإلكترونية قادرة على اختراق كبير على المستوى العالمي من قبل البلدان المتقدمة، في حين أنّ التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية التي لا تزال تفصل الأمم تتطلب – في هذه المرحلة من التنمية العالمية على الأقل – الحفاظ على مسافة بين الدول

والأنظمة. ففي العالم الفقير تعمل القيادات بشكل محموم على تأمين التكامل المحلي واعادة خلق الهويات الثقافية والحفاظ على التفرد الوطني في وجه المقاومة المحلية وكذلك تلك المولدة دولياً.

إنّ وسائط الاتصالات يمكن أن تكون ذات فائدة كبيرة في تحقيق هذه الأهداف وذلك إذا ما عملت ضمن دور تعليمي عام. وإذا توافقت أهداف البرمجة مع الأهداف التنموية للأمة، فإنّ الحملات الكبرى للقضاء على الأمية وبرامج تدريب القوى البشرية وإقامة المنتديات الحرة للنقاش العام ستحظى بالأولوية القصوى. إنّ مسؤولية البث في الدول الناشئة – إذا تم تحديدها وقبولها – سوف تتطلب عكساً كاملاً لوظيفة الإذاعة والتلفزيون كما تمارس الآن في أمريكا. الا أنّ هذا الوضع ليس متوفراً حتى الآن.

غير أنّ السلبيات التي تنتج في البلدان الفقيرة من التعرض غير المسيطر عليه للثقافة الغربية كانت مدرَكة تماماً من قبل فرانتز فانون (Frantz Fanon):

> يوجد تحت تصرف الشباب نشاطات ترفيهية مصممة لشباب الدول الرأسمالية: روايات بوليسية، والآلات الترفيهية التي يتم تشغيلها بقطع العملة ، وصور مثيرة جنسيا ، والكتابات والمطبوعات الإباحية، والأفلام التي يحظر على من هم دون السادسة عشرة مشاهدتها، وفوق كل ذلك الخمور. وفي الغرب، فإنّ دائرة الأسرة، وتأثيرات التعليم ومستوى المعيشة المرتفع نسبياً للطبقات العاملة توفر حماية فعالة تقريباً ضد التأثير الضار لوسائل التسلية هذه. ولكن في بلد افريقي حيث يكون النمو الفكري متفاوتاً وحيث يكون التصادم العنيف لعالمين مختلفين قد هز التقاليد القديمة بشكل كبير وزحزح عالم المدارك عن الرؤية الواضحة، فإنّ حساسيات وقابلية الشباب الافريقي لتكوين الانطباعات تكون تحت رحمة الهجمات المتنوعة التي تُشَنُ عليهم من قبل طبيعة الثقافة الغربية بحد ذاتها. كما إنّ عائلاتهم الافريقية غالباً ما تثبت أنّها غير قادرة على إظهار الاستقرار والتجانس عندما تواجه بمثل هذه الهجمات.[١١]

في واقع الحال إنّ ثقة فانون في قدرة الشباب الغربي على التخلص من الآثار المدمرة لثقافتهم التجارية الخاصة بهم لا يشاركه فيها الجميع في الغرب. وفي معرض تقريره حول دراسة عن تلفزيون الأطفال، فقد تساءل المحرر التعليمي لصحيفة **نيويورك تايمز** عما إذا لم يكن التلفزيون – حسبما تتم إدارته حالياً في الولايات المتحدة – "شكلاً من أشكال التلوث".[١٢] وقد وجهت الدراسة نفسها سؤالاً وهو "ما هي القيم التي يتم تعزيزها بثبات بواسطة التلفزيون: حب المساعدة، الرعاية والإهتمام، الأخذ بعين الإعتبار؟ اللامبالاة، الحقد والخبث، القسوة ؟ التَّحذلُق، البساطة، التهذيب؟" وتؤكد الدراسة على "أنّه إذا كان القرار هو البيع، فإنّ الطريقة

الأكثر ربحية هي مَسْمَرَة الأطفال بأفلام الكرتون واضافة بعض الدعابة الفكاهية التهريجية بواسطة شخص بالغ سخيف، السيطرة على جمهور المشاهدين، وبيع الكثير من الحلوى." [١٣]

ولكن كما يضيف المحرر التعليمي لصحيفة **نيويورك تايمز**، فإنّه "يجري بيع الكثير جداً عدا الحلوى – بما في ذلك الألعاب المثيرة للتساؤل والتي تتراوح ما بين الأسلحة المدمرة إلى الدمى ذات المنحى الجنسي المفرط والمعنية بالملابس، وأصناف الطعام التي تنتهك قواعد التغذية المناسبة، والعقاقيرعلى شكل الفيتامينات التي ينبغي استعمالها بناءً على توصية ممرض الصحة أو طبيب الأطفال بدلاً من أن تكون نتيجة إعلانات المبيعات الموجهة للأطفال".

بدأ المستمعون والمشاهدون الجدد في العالم النامي تجربة ما اعتاد عليه المستمعون والمشاهدون في الغرب من عدم مبالاة الروح التجارية بالمصلحة العامة. لقد تم تكييف الجماهير في الغرب على قبول وحب منوعات الإذاعة والتلفزيون التي تلقى عليهم يومياً. وبعد أن تم تشكيل وتقوية الأذواق العامة طبقاً لحاجاتها التسويقية، فإنّ مصالح الأعمال تنبري لتبرير ما تعرضه على أساس الطلب العام. وقد علّق فرد فريندلي (Fred Friendly) على غرابة هذا التفكير:

> إذ تملأ هذه الضآلة الهواء – وهي المربحة من الناحية الاقتصادية على المدى القصير – فإنّها تخلق شهيات معينة؛ إنها تشكل ذوق الأمة تماما كما يؤثر الإعلان على ما نأكله وندخنه ونقوده. إنّ الجواب المألوف للمدافعين عن شبكات الاتصال بالنسبة لبرامج التلفزيون الحالية هو 'إنّنا نعطي الناس ما يريدون'، ولكن ما حدث بالفعل هو أنّ أولئك المشاهدين الذين غُسلتْ أدمغتهم يختارون صنف الفشار الخاص بهم، بينما المشاهدون ذوو الأذواق الأكثر تمييزاً يقلعون عن الاستماع أو المشاهدة. وإذا هيأت جمهور المشاهدين لتوقع برامج مثل **عائلة ماكوي** (*The McCoys*) أو **أترك الأمر لبيفر** (*Leave it to Beaver*) فإنّ هذا الجمهور بالطبع سيرفض مشاهدة ندوات الشهادات عن فييتنام أو مؤتمر صحفي لماكنمارا (McNamara) عندما يذاع مكانها. إنّ مقابلة والتر لبمان (Walter Lippmann) في فترة عرض البرنامج الاسبوعي **بيتيكوت جنكشن** (ملتقى بيتيكوت) (*Petticoat Junction*) سوف تُقابَل بنفس القدر من الغضب الذي سيلقاه إذا طلبت منه القاء محاضرة في منتصف البرنامج في أي من صالات السينما في الشارع الثاني والأربعين [شارع في نيويورك مكتظ بصالات تعرض أفلاماً إباحية– المحرر].[١٤]

في تقرير لجنة بلكنجتون (Pilkington Commission) عن البث في بريطانيا في عام ١٩٦٠ تم أيضا التأكيد بقوة على المسؤولية التي لا مفر منها لمؤسسات البث في التأثير على الأذواق العامة.[١٥]

ضرورة المساعدة الاقتصادية والانفصال القومي

إنّ المساعدة الاقتصادية والانفصال القومي هما الهمان المتناقضان بشكلٍ واضح للعشرات من البلدان. كما إنّ حاجة الدول النامية للعون المالي مفهومة جيداً، وإن لم يكن قد تم التجاوب معها. لكن ضرورة توفر مساحة اجتماعية لها قد تم تجاهلها بشكل كامل تقريباً.

إنّ البحث في الدول الناشئة من أجل الانفصال ليس كما يعتقد البعض انعكاساً لعدم النضوج. وإذا عبرنا عن الأمر بشكل أكثر دقة، فإنّه مسألة ضرورة. إنّه في الوقت نفسه الوسيلة والغاية لتوفير كل من التحسين المحلي والتضامن الدولي في هذا الترتيب للأولويات. إنّ الجهود لتعزيز السيادة ودعم القوة التفاوضية هي بلا شك اجراءات تتصل بالمصلحة الذاتية ولكنها تساهم أيضاً على المستوى العالمي في تحقيق المساواة التي يجب أن تسبق التكامل الدولي الحقيقي مهما كان هذا بعيداً في المستقبل.

على المستوى الوطني، تتضح فورا الفائدة لإمكانات النمو في الدول النامية إذا تمتعت بدرجة من الانعزالية. إنّ تطوير خطط التنمية الوطنية وإنجازها يتعرضان للخطر بالمدى الذي يسمح لأنظمة قيم متنافرة أو قوى مؤسسية غير ملائمة أن تتطفل على الاقتصاد النامي. إنّ البنى الثقافية الايديولوجية الجديدة لدولة ناشئة ليست أقل عرضة لإغراء المنتجات الاجتماعية الثقافية البراقة للعالم المتقدم من الصناعات الجديدة للدول الطموحة إزاء الشركات العملاقة الراسخة للغرب الصناعي. ومن أجل مواجهة تهديدات الشركات الغربية، فقد استُحضّرت الحماية للحفاظ على قاعدة صناعية ضعيفة. وفي مجال الاتصالات – الثقافة، فإنّ النسيج الاجتماعي الذي يؤثر على الاقتصاد بأكمله يمكن أن يكون في خطر بالدرجة نفسها، ولكن التهديد، كما بدرجة أكبر الوسائل لمواجهته، يكادان لا يكونان معترف بهما في الوقت الراهن.*

يتم في بعض الأحيان الاستشهاد بمسألة الحرية للدفاع عن تدفق المواد الثقافية داخل وعبر الحدود الوطنية. إنّ التعرفات الجمركية المفروضة على الأحذية أو

---

* إذا لم تكن الدول الفقيرة مدركة للهجمات التي يجري توجيهها ضد هوياتها الثقافية، فإنّ بعض المبادرين لهذه الهجمات واعون جداً لأهدافهم. على سبيل المثال، فإن ويلسون ديزارد (Wilson Dizard) الذي يعمل مسؤولاً لدى وكالة الإعلام الأمريكية (United States Information Agency) أعلم الكونغرس عن الصعوبات التي تواجهها وكالته في اختراق الصين: "تعرفون أنّ الصين الأم (mainland China) في الواقع هي أصعب جوزة للكسر (hard nut to crack) بالنسبة لنا حتى نتمكن من دخولها.. إنّ الطريقة الوحيدة التي نستطيع بواسطتها الدخول هذه الأيام هي من خلال إذاعة صوت أمريكا. ونقوم حالياً بتعزيز مرافقنا في الشرق الأقصى من أجل هذا الغرض. ولسوء الحظ فإنّه غير مسموح لنا بالدخول ووضع ملصقاتنا الجدارية." [16]

المنسوجات الصوفية أو الويسكي يمكن أن تكون مقبولة في بعض الأوقات، لكن – وهكذا يجري طرح الموضوع – كيف يمكن لأي شخص الدفاع عن الاجراءات الموجهة ضد إبداعات العقل الإنساني؟ ألا يعاني عندئذ كل الجنس البشري من جراء ذلك؟ وإذا كان الإبداع البشري هو حرفيا ما يطاله الأمر، فلن تكون هنالك نتيجة أخرى. ولكن خلط الجهد الفردي مع نشاط الشركات يحجب الوقائع. هناك افتراض أنّ الأفلام وبرامج الإذاعة والتلفزيون هي الجهود الملهَمة للأفراد الموهوبين. ولكنّ هذا هو الحال في الحالات الاستثنائية فقط. وفي أغلب الأحيان، فإنّ البرنامج التلفزيوني أو الفيلم السينمائي الأمريكي المعتاد ما هو إلا سلعة أخرى، مصممة بعناية، وذلك بنفس المعنى الذي يتم فيه إعداد الصابون والسيارات ومستحضرات التجميل لتلبية الحاجات المحفزة اصطناعياً.

إنّ قرن منتجات الولايات المتحدة من صناعات الأفلام والبرامج الإذاعية بالحرية الشخصية يمكن أن يكون مضللاً. ومن الصعب اكتشاف التعبير الفردي والموهبة في معظم ما تعرضه صناعات الإعلام والتسلية في الغرب. إنّ ما يصدر اليوم من هذه المركبّات التي لا وجه لها هو، على العموم، حُزَمٌ أنيقة من المكونات الدرامية المنمطة والمرتِّبة شكليا. ومن حسن الحظ فإنّ الفنان في أغلب الأحيان ليس هو الذي يلحق به الأذى إذا رُفضت مصنوعات وسائط الإعلام.

رفضت لجنة حرية الصحافة (Commission on Freedom of the Press) منذ عقدين من الزمن الافتراض السهل وهو أنّ مناصرة قضية حرية الكلام في الدستور الأمريكي هي الأساس للإصرار على التدفق الدولي الحر غير المقيد للاتصال. وقد لاحظت اللجنة "أنّ أقوى ترياق للجهل والخداع هو تبادل المعلومات الواقعية موضوعياً على أوسع نطاق ممكن – المعلومات **الصحيحة** وليس مجرد معلومات **إضافية**؛ معلومات **صحيحة** وليس مجرد المعلومات **المتدفقة بدون عوائق** كما يوحي أولئك الذين يرغبون أن ندخل نص التعديل الأول (First Amendment)[في الدستور الأمريكي] على القانون الدولي! هنالك ما يدل على أنّ مجرد الزيادة الكمية في تدفق الكلمات والصور عبر الحدود الوطنية قد يستبدل الجهل بالتحامل والتشويه بدلاً من الفهم."[١٧]

إنّ بعض القادة الافريقيين مدركون للمسائل التي تنطوي عليها المخاطر. وقد اقترح السفير السنغالي لدى الأمم المتحدة مؤخراً ما يلي:

> يجب أن نمضي قدماً وبدون تأخير في إجراء جرد شامل للمخزون الفني والثقافي لكافة الشعوب من أجل المحافظة عليه كي يصبح جزءاً من الحضارة العالمية.. ويجب أن نطلع على كافة الحضارات وكافة الثقافات الأصلية لكافة الأجناس وذلك قبل أن تندثر تحت الضغط الطاغي والمتزايد نحو إيجاد مقياس واحد مدوَّل للإنسان.[١٨]

إذا كانت هنالك إمكانية بأنّ التنوع الثقافي سيظل حياً في أي مكان على هذا الكوكب، فإنّ ذلك يعتمد بشكل كبير على إرادة وقابلية العشرات من البلدان الضعيفة للتخلي عن مواد التسلية الغربية المغلفة بورق السلوفان وأن تطور بثبات – ومهما استغرق ذلك من زمن – مادة البث الخاصة بها.

لقد غدا من غير المؤكد أن يبقى ذلك إمكانية جدية لدول العالم "المعدمة". ويكتب روجر ريفيل (Roger Revelle) – وهو يبحث في الضرورات البيولوجية اللازمة لعلم بيئة ذي قاعدة عريضة وصبغة علمية دولية –"بأنّنا نحتاج على وجه الخصوص إلى تعلم كيفية تجنب التغيير الذي يتعذر الغاؤه إذا كنا سنكون قادرين على أن نضمن للأجيال القادمة الفرصة لاختيار العالم الذي ستعيش فيه".[١٩] إنّ ما لا يقل أهمية في هذا الصدد هو الحفاظ على الخيارات الثقافية للشعوب والأمم التي بدأت الآن فقط أن تدرك إمكاناتها.

هل برنامج حماية الاتصالات قابل للتحقيق؟

إنّ ميل الدول النامية لحماية صناعاتها الضعيفة ضد المنافسة الدولية القوية يؤكد فائدة وجود دفاعات أقوى ضد الهجمات الثقافية التي يمكن أن تثبت أنّها اكثر كارثية للأهداف التنموية على المدى البعيد. ومع ذلك فإنّه لا يمكن التعامل مع الأخطار الاقتصادية والثقافية على التنمية الوطنية بأساليب متطابقة. إنّ منع دخول السلع ماديا إلى الأمة – حالما تتوفر الإرادة لذلك – أمر سهل نسبياً. لكنّ استبعاد الأمواج الكهرومغناطيسية هو أمر آخر. وباستثناء تسهيلات التشويش– وهو بلا ريب عمل غير جذاب ومرتفع التكاليف جدا –لا توجد هنالك دفاعات ضد النبضات الإلكترونية السريعة التي تتحرك بدون أي عناء عبر الحدود الوطنية. وعندما يختار جهاز الإرسال عمداً أن يغزو منطقة ما إلكترونياً، فإنّ الحماية تكاد تكون مستحيلة عمليا. هذه، على أية حال، هي تجارب الدول القومية القوية. وإذا كان البريطانيون والسويسريون والفرنسيون غير قادرين على عزل أنفسهم، فماذا يمكن أن يقال عن فرص الآسيويين والافريقيين لتحقيق الحماية؟

إنّ أكثر الوسائل الواعدة للحصول على حيز تنفس إلكتروني لتلك الدول المصممة على الاحتياجات الوطنية الخاصة بها هو اتفاقية دولية (ليس من الضروري أن تكون بين حكومات). إنّ مثل هذا الميثاق سوف يوسع منطقة التنظيم في الاتصالات الدولية من الأسلوب المادي الموجود حالياً الذي هو تحصيص الترددات (frequency allocation) إلى طابع وجدول البرمجة نفسها. ومع أنّ إمكانية توسيع نطاق السيطرة والرقابة الحكوميتين قد يُشكّل تهديداً حقيقياً بوجود مثل هذه الاتفاقية، إلا أنّه يتوجب موازنة ذلك ضد عواقب المضي قدماً على الخطوط الحالية حيث المبادرة في أيدي قوى تجارية مسؤولة فقط إزاء الميزانيات المالية للشركة. وإذا بقيت الممارسات السائدة دون تغيير، فإنّ قوانين السوق سوف تضفي على الاتصالات

الإلكترونية صبغة تجارية على النطاق العالمي. وإذا حدث ذلك، فإنّ الضرر – على وجه الخصوص للاقتصاديات النامية – قد يكون خطراً حقيقياً أكبر من الخطر المحتمل الذي قد يشكله مراقبو الدولة البيروقراطيون.

في الواقع، إنّ الاحتمالات قد لا تكون كئيبة أو مقيدة إلى هذا الحد. وقد يكون هناك حيز أوسع من الانتقاء البغيض بين خيارين غير جذابين. إنّ الاتفاقية الدولية حول البرامج قد تكون – ولكنها ليس بالضرورة – أداة للقمع من قبل الدولة. وإنّ السلطات المستقلة – المسؤولة تجاه حكوماتها ولكن النائية عنها إلى حد ما – قد يكون مطلوباً منها، في الواقع، أن تقدم بعض الضمانات ضد الميول الرقابية أو القومية الضيقة، في حين تدافع في الوقت نفسه عن اقتصادياتها ضد البرمجة التي تتناقض مع الاحتياجات التنموية المحسوبة بعمق.

يمكن أن تشمل الاتفاقية الدولية الخاصة بالبرامج على سبيل المثال حجز وقت معين يوميا يمكن فيه بث أصناف معينة من البرامج فقط. إنّ الاقتراح الأخير للجنة فاولر[٢٠] (Fowler) أن يستخدم التلفزيون الكندي كافة الساعات الصباحية للمادة التعليمية الرسمية يمكن أن يعتبر من نوع التحصيص الذي يتطلب اتفاقية دولية. من الواضح أنّ كندا – مهما كانت راغبة – غير قادرة على اتباع هذا النهج ضد معارضة جارتها القوية التي تشترك معها في "حدود غير محمية" طولها ٣٠٠٠ ميل. وإذا كانت الولايات المتحدة تبث برامج من نوع المسلسلات العاطفية الطويلة بينما تعرض المحطات الكندية أفلاماً تعليمية، فإنّ خيار المشاهدة لثلاث عائلات من بين خمس عائلات كندية من التي تسكن ضمن نطاق البث للبرامج الأمريكية أمر قابل جداً التنبؤ به.

وبالمثل، فإنّ اتفاقيات البرامج الدولية، قد تساعد الدول النامية على مقاومة تجزئة التلفزيون (والإذاعة) إلى عناصر تعليمية وترفيهية. إنّ هذا الفصل الاصطناعي الذي خفض القطاع التعليمي في الولايات المتحدة إلى وجود هامشي هزيل قليل المعنى بالنسبة للدول الجديدة. فبالنسبة لهذه الدول، يجب أن ينظر إلى كافة البرامج ككيان واحد وذلك إلى الحد الذي تأتي فيه الأهداف الوطنية في المقام الأول. إنّ تكامل التلفزيون بدلاً من تجزئته إلى أجزاء مستقلة يخدم بشكل أفضل تطبيقه للاستخدام التنموي. وخلاف ذلك، فإنّ هنالك جهداً يرثى له وغير ذي جدوى للتقليل من، والتعويض عن، تجاوزات القطاع الترفيهي بما يقدم خلال الساعات التعليمية القليلة. وإذا اختارت الدول الناشئة البرمجة الموحدة – التي ستتوافق بشكل كامل مع مخططها التنموي – فإنّ قرارها سيتم تعزيزه وتنفيذه إلى الحد الذي تدعمه الاتفاقيات الدولية.

من الجدير بالملاحظة أنّ السيطرة البرامجية قد بدأت في الظهور على جدول أعمال بعض المنظمات الدولية. وقد قام مؤتمر لمنظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة للأمم المتحدة (اليونيسكو) في شهر كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٦٥ بمناقشة التأثير

الوشيك لاتصالات الاقمار الصناعية على العالم النامي، وقد برزت نقطة حاسمة خلال النقاش وهي الحاجة لحماية السيادة الوطنية عن طريق نوع ما من ضبط البرامج. وقد كانت الملاحظات الاستهلالية للمدير العام بالوكالة لليونيسكو مؤشراً على الشعور العام حيث جاء فيها: ".....أعتقد أنّ مثل هذا التعاون (الدولي) يجب أن يمتد إلى ما وراء **تقنيات** الاتصال ليضم أيضاً الإهتمام المشترك **بمضمون** ما يتم ارساله".[٢١]

وقد صرح المدير العام لراديو عموم الهند (All-India Radio) في الاجتماع نفسه بما يلي: "إنّ عالماً كاملاً إذا أفلت على شعب غير مرتاب ونسبياً أقل حذلقة قد تكون له عواقب بعيدة المدى. وما لم يتم ضبط هذه القوى دولياً، سيكون من الصعب القول ما إذا كانت الفوائد سوف تطغى على الأضرار... وفي التحليل النهائي، قد يتوجب تفسير الحرية لا على أنّها مجرد إزالة للرقابة وإنّما كتوليد للفرص".[٢٢]

ومنذ فترة قريبة جداً تساءل ادوارد بلومان (Edward Ploman) من راديو السويد، في مقال في مجلة **اتحاد الإذاعات الأوروبية** (*European Broadcasting Union's Review*): "هل يمكننا في الواقع استخدام هذا الوسيط الجديد بطريقة ذات معنى على أساس تنظيم تحصيص الترددات فقط، أو أنّه ينبغي علينا أيضاً تنظيم استعمال هذه الترددات نفسها بطريقة وعلى نطاق لم يتم عمله أبداً من قبل؟ إنّ هذه مشكلة جديدة وتتطلب تفكيراً جديداً وحلولاً جديدة. ولا أعتقد أنّ آلدوس هكسلي (Aldous Huxley) كان بعيداً عن الخط الصحيح عندما قال إنّ الجنس البشري بحاجة إلى تغيير طرق تفكيره بشكل أكبر في السنوات الخمس والعشرين القادمة مما فعله في الخمس والعشرين ألف سنة الأخيرة".[٢٣]

والأكثر حدةً بعد، هو أنّ بعض المراقبين الأوروبيين – وهم يخشون ما يعتبرونه الطابع الاحتكاري الحالي للاتصالات الفضائية – قد حذروا ضد السماح بأي بث فضائي ما لم يتم تأسيس منظمة دولية حقا للرقابة.[٢٤]

إنّ التنظيم الدولي المسؤول للبرامج التلفزيونية لن يحل كافة إشكاليات التخلف الاقتصادي في مختلف أنحاء العالم، إلا أنّه يعتبر على الأقل خطوة في اتجاه تقليل الصعوبات الموجودة حاليا بدلاً من تكثيفها. كما إنّه ليس مسألة فعل أو عدم فعل. وإذا لم يطرح أولئك الذين لديهم اهتمام اجتماعي في التطور السلمي للمجتمع الدولي بدائل عملية في هذه اللحظة، فإنّ القوة المندفعة لقوى السوق في الغرب ستكسب الميدان بسبب الإهمال. إنّ الإذاعة والتلفزيون – سواء تمت ادارتهما بشكل خاص أو مجتمعي – لن تتركا المجتمع الدولي كما وجدتاه. إنّ تأثيرهما – وهو الذي نشعر به من الآن– سوف يترك وقعاً أعمق مع مرور الوقت. والسؤال المطروح أمامنا هو شكل العالم الذي نرغب في أن نسكنه. إنّ الوسائل الدولية لا تزال موجودة، ولكن هل لدينا الإرادة والطاقة لمقاومة اندفاع التقنية، تحرضها المصالح التجارية، نحو خلق تجانس عالمي؟

الهوامش

[1] Subcommittee on International Organization and Movements of the Committee on Foreign Affairs, 1967: 42.

[2] Oscar Lewis, 1959: 8.

[٣] **نيويورك تايمز**، ١١ نيسان/إبريل، ١٩٦٥.

[4] *Broadcasting*, 1th November 1965.

[5] Kenneth Adam, 1966: 943.

[6] M. Prang, 1965: 3; G. Spry, 1965.

[٧] **تقرير اللجنة الخاصة بالبث**، ١٩٦٥. (*Report of the Committee on Broadcasting*).

[8] Friedrich List, 1910, Introduction.

[٩] **نيويورك تايمز**، ٢٠ نيسان/إبريل ١٩٦٥.

[10] "On the Developed and the Developing".Occasional Paper, Center for the Study of Democratic Institutions, 1965: 8-9.

[11] Frantz Fanon, 1965: 156.

[١٢] صحيفة **نيويورك تايمز**، الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٦٧.

[١٣] "تلفزيون الأطفال"، مؤسسة تعليم الشخصية، بوسطن، ولاية ماساشوستس، ١٩٦٦، ص. ٩. (Foundation for Character Education).

[14] Fred Friendly, 1967: 273-274.

[١٥] تقرير لجنة البث الإذاعي، (HMSO)، لندن، حزيران/يونيو ١٩٦٢.

[١٦] "الاتصالات الحديثة والسياسة الخارجية"، المصدر السابق، ص ٧٣.

[17] Llewellyn White and Robert D. Leigh, 1946: 2.

[18] Ousmane Soce Diop, 1966: 221.

[19] Roger Revelle, 1967: 957.

[٢٠] تقرير لجنة البث، مصدر سابق.

[٢١] "اجتماع الخبراء بخصوص استخدام الاتصالات الفضائية من قبل وسائط الإعلام الجماهيرية"، منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة للأمم المتحدة (اليونسكو)، مقر اليونيسكو، باريس، ٦–١٠ كانون الأول/ديسمبر، ١٩٦٥، التقرير عن الاجتماع، اليونيسكو/إم.سي./٥٢، باريس، ٣١ آذار/مارس ١٩٦٦، ص. ٩ (التأكيد في النص).

[٢٢] المصدر نفسه، ص. ٧.

[23] Edward W. Ploman, 1966: 36.

[٢٤] من أجل عرض غير متعاطف لهذه المشاعر، أنظر: Richard N. Gardner, 1966.

العالم الغربي والنظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال
هل يقفان متحدين؟

كولين روتْش
Colleen Roach

خلفية

جرى التوافق على أنّ جذورَ النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال (New World Information and Communication Order-NWICO) يمكن إرجاعها إلى تأسيس حركة عدم الانحياز عام ١٩٥٥ وكفاحات تصفية الاستعمار التي تم خوضها في آسيا وافريقيا في الستينات [من القرن العشرين]. غير أنّ تفصيلا واضحا للمطالباتِ بنظام عالمي جديد لم يتم التعبير عنه من قبل زعماء ومثقفي العالم الثالث حتى عقد السبعينات. ففي عام ١٩٧٣ أثناء مؤتمر تاريخي لقمة عدم الانحياز في الجزائر أُطلقت دعوة لإعادة بناءٍ للعلاقات الاقتصادية مع العالم الصناعي على المدى العالمي: نظام اقتصادي عالمي جديد (New International Economic Order -NIEO). ورغم أنّ بعضَ مثقفي العالم الثالث، مثل سمير أمين (Samir Amin)، لم ينظروا مطلقا إلى المطالبات بشروط تجارية أفضل والإعفاء من المديونية والمزيد من المساعدات الأجنبية على أنّها راديكالية بشكل حقيقي (Amin, 1976; 1977a)، إلا أنّ النظامَ الدوليَ الإقتصاديَ الجديدَ رغم

ذلك جوبه بمقاومة صلبة من الولايات المتحدة (Laszlo et al., 1980). فقد صدرت مقاومة شديدة عن حكومة الولايات المتحدة وعن الشركات العابرة للحدود القومية التي تقع إداراتها المركزية في الولايات المتحدة والتي كانت بحلول السبعينات قد أصبحت لاعبا أكثر قوة عالميا من كثيرٍ من البلدان في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وتركزت المقاومة بشدةٍ على رفض الرأي القائلِ إنّ النظام العالمي ليس قائما كما يجب أن يكون.

إنّ قمة الجزائر قد دخلت التاريخ كذلك لأنّها وضعت بحزم على جدول العمل الدولي موضوعا ما زال حتى اليوم يستمر في الإيحاء بتأليف أعداد من الكتب المختلفة (بما في ذلك هذا الكتاب)، والنقاشات والمجادلات، وهو موضوع الإمبريالية الثقافية .

وورد ضمن البيان الإقتصادي الذي تبنته قمة الجزائر عبارة اشتُهِرت:

> ثمة حقيقة ثابتة هي أنّ أنشطة الإمبريالية ليست محصورة فقط في الحقلين السياسي والاقتصادي، ولكنها تشمل كذلك الحقلين الثقافي والاجتماعي، فارضة بهذا سيطرة ايديولوجية دخيلة على شعوب العالم النامي (Jankowitsch and Sauvant, 1978: 226).

من المهم جدا أنّ الهمومَ الإقتصادية والثقافية كانتا **كليهما** قضايا بارزة لها الاولية في قمة الجزائر: إنّ الدعوة اللاحقة لنظام عالمي جديد في الإعلام والاتصال تعتبر لدى مؤيديها غير قابلة للإنفصام عن النظام الدولي الإقتصادي الجديد، وهذه علاقة لم تفت على القوى الغربية.

بعد ثلاث سنوات من قمة الجزائر، لعبت عاصمة اخرى في شمال افريقيا هي تونس دورَ المضيف عام ١٩٧٦ لندوة أدارتها حركة عدم الانحياز حول وسائط الإعلام أعلن فيها للمرة الأولى مصطلحُ "نظام عالمي جديد للإعلام":

> حيث أنّ الإعلام (information) في العالم يظهر اختلالا في التوازن يحابي البعض ويتجاهل البعض الآخر، فإنّ من واجب البلدان غير المنحازة . . . أن تغيرَ هذا الوضع وتحققَ نزعَ الإستعمار (decolonization) عن الإعلام وتبدأَ نظاما دوليا جديدا في الإعلام (الإعلام في البلدان غير المنحازة، ١٩٧٦: ٣٠).

إنّ عددا من أهم الناس المعنيين بالنظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال كانوا مؤثرين في تشكيل جدول الأعمال في تونس: مصطفى مصمودي (Mustapha Masmoudi) الذي سيظهر كأبرز قادة الحركة، غيرنان كارميرو روك من البيرو (Gernan Carnero Roque) الذي مثل العنصرَ الأمريكيَ اللاتينيَ الأكثر راديكالية، وكارل نوردنسترنغ (Kaarle Nordenstreng) الذي أصبح لاحقا رئيسَ المنظمة الدولية للصحفيين (International Organization of Journalists-IOJ)

غير أنّ أهمَ نواحي الندوة كانت نبرتها: إذ كانت ضد الإمبريالية بشكل راديكالي. وقد جاء تقرير الندوة، **الإعلام في البلدان غير المنحازة** (١٩٧٦)، مليئا بالإشارات لصراع البلدان النامية "من أجل تحريرها من كل أنواع الإستعمار الجديد والإضطهاد الإمبريالي" (ص ٢٥) أو "الإعتبارات الإمبريالية" التي "حرمتها من حقها السيادي في الإستعمال الحر لمواردها الطبيعية" (ص ٢٦). ومن الأهمية بمكان عظيم أنّ شجبَ الإمبريالية التي تعمل من خلال وسائط الإعلام والثقافة كان فكرة مهيمنة متكررة مهمة في اجتماع تونس. وتمثل المقتطفات التالية المأخوذة كذلك من التقرير لغة الندوة:

> إنّ شعوبَ البلدان النامية هي ضحايا السيطرة في الإعلام وهذه السيطرة هي ضربة لأكثر قيمها الحضارية أصالة وتؤدي في التحليل النهائي إلى إخضاع مصالحها لمصالح الإمبريالية. (ص ٢٦).

> إنّ القوى الإستعمارية والإمبريالية والعنصرية قد خلقت وسائلَ فعالة للإعلام والاتصال تقوم بتكييف الجماهير لمصالح تلك القوى (ص ٤١).

وفي عام ١٩٧٦، عندما كان مديراً عاماً افريقياً يتولى مركز القيادة في وكالة الأمم المتحدة الرئيسة المسؤولة عن الاتصالات الدولية، اليونسكو، قامت هذه الوكالة بإضافة نفوذها الفكري المهم إلى الدعوة الى "نزع الاستعمار عن الإعلام". وقد مثّل أمادو مهتار إمبو من السنغال (Amadou Mahtar M'Bow) إعادة الإصطفاف العالمي للقوى مما أعطى للعالم الثالث – مؤقتا على الأقل – صوتا أعظم في الشؤون الدولية. لقد جعل إمباو النضال من أجل نظام عالمي جديد للإعلام والاتصال أولوية شخصية وتنظيمية لليونسكو.

من خلال مؤتمرات عامة واجتماعات تخصصية متعاقبة عقدت لتقييم حالة اللاتوازن في الأعلام، تبلورت شكاوى العالم الثالث في اليونسكو حول عدة مواضيع رئيسة: دفق الأخبار (news flow) ، دفق التلفزيون، الإعلان وتقنيات الاتصالات. ورغم أن أيا منّ أبحاثَ اليونسكو التي نشرت حول هذه المواضيع ومختلف قرارات اليونسكو في السبعينات والثمانينات والمتعلقة بالاتصالات، لم يتبنّ اللغة القوية المعادية للإمبريالية التي تستعملها حركة عدم الإنحياز، إلا أنّها تحدت بوضوح الحكمة الغربية السائدة حول عقيدة "حرية تدفق المعلومات". وقد عبّرت أبحاث واجتماعات اليونسكو عن شكاوى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية بأنّها تكاد تعتمد كليا على الوكالات الغربية في استقاء الأخبار من خارج مناطقها كما من داخلها. إنّ النقدَ لسيطرة الولايات المتحدة على النتاج التلفزيوني المصدّر وعلى الإعلانات العابرة للحدود القومية أدخلت في فهم الغرب أنّ الحركة من أجل نظام عالمي جديد للإعلام والاتصال هي هجوم على الرأسمالية من وجوه كثيرة: لم يكن هنالك فقط شعور بأنّ قيمَ المجتمع الإستهلاكي وحدها هي "الدخيلة" على كثير من البلدان غير الغربية، ولكن كذلك الإقتصاد الذي تم انشاءه عبر الحدود القومية المتمثل بعروض (shows) وإعلانات التلفزيون الغربي.

إنّ أُحجية تقنية الاتصالات بينت تعقيد موقع العالم الثالث. لقد بنيت احتياجات العالم الثالث وطلباته على تناقض أساسي: فمع الحرص على أنّ القفزة الموعودة إلى "عصر المعلومات" (information age) لا يمكن تنسيقها إلا عبر التقنية العالمية للأقمار الصناعية وأجهزة الحاسوب، فإنّ "القرية العالمية" التي تصورها مارشال ماكلوهان وآرثر سي. كلارك (Marshal McLuhan and Arthur C. Clarke) قد أطلقت رغم ذلك مخاوفَ جديدة من أشكال من السيطرة الثقافية والإقتصادية ذات طابع أكثر صقلاً.

إنّ ذكرَ ماكلوهان يذكرنا بأنّ النظامَ العالميَ الجديدَ للإعلام والاتصال لم يكن فقط حركة مستندة إلى الواقع المادي للأقمار الصناعية ونشرات الأخبار وعروض التلفزيون ولكن كانت كذلك حوارا فكرياً حول الطبيعة نفسها لِلاتصالات والتنمية. أثناء المعترك الايديولوجي في السبعينات، حاربت الأعمال الأكاديمية لكتّاب مثل دانييل ليرنر(Daniel Lerner, 1958)، وويلبر شرام (Wilbur Schramm, 1964) ضد مدرسة "الإمبريالية الثقافية"، وكانت أكثرُ الكتابات انتشارا من منظور ماركسي كتابات هيربرت شيلر (Herbert Schiller, 1969; 1976) وأرمان ماتيلار (Armand Mattelart, 1974; 1979). وكان جمع آخر من الكتاب، معظمهم من أمريكا اللاتينية، جزءا من طليعة القائلين "بالإمبريالية الثقافية"، باسكالي (Pasquali, 1967; 1963). بلتران (Beltrán, 1976 ;1974)، بوردنيف (Bordenave, 1976) وكابلون (Kaplun, 1973). بالنسبة للكثيرين في العالم الثالث لم تعط "التجربة الحية" (lived experience) التي عاشوها صدقية لرسائل الباحثين المنتمين إلى الاتجاه السائد في دراسات الإعلام في أمريكا: إنّ نماذَجَ الاتصالات الغربية لم تكن تساعد بلدانهم على طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.[١] وبدلا عن ذلك فإنّ رسالة مدرسة "إمبريالية وسائط الإعلام"، رجّعت صدى حقيقةً أكبر: فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية على الأقل كانت الممارسات الغربية في الاتصال جزءا من مركب عسكري – صناعي ناشئ (military-industrial complex) يضمن الهيمنة العالمية للولايات المتحدة ولحلفائها ولشركاتها العابرة للحدود القومية. إنّ المجادلات الحادة من أواسط السبعينات حتى أواسط الثمانينات حول النظام الجديد قذفت بالعالم الثالث وبمؤيدي النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال في شرق أوروبا ضد الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين. وخلال هذه الفترة كلها قام تحالف للقوى الغربية تقوده الولايات المتحدة ويشمل وسائط الإعلام والحكوماتِ والفئاتِ التي تمثل مصالح القطاع الخاص بشن هجوم مكثف على اليونسكو وعلى النَظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال.[٢] وكانت ذروة هذا الهجوم انسحابَ الولايات المتحدة من اليونسكو عام ١٩٨٤، وأعقبه انسحاب المملكة المتحدة بعد عام من ذلك.

العنصر "الغربي" في السجال حول النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال المقدمات

إنّ إجابة التساؤل حول وجود أو عدم وجود رد "غربي" على النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال يجب أن تبدأ بمعالجة سؤال أكبر: الدرجة التي كانت عليها هذه الحركة نفسها ردا، ليس فقط على الهيمنة الأمريكية، ولكن كذلك على هيمنة قوى غربية أخرى. أولا ليس هنالك أي شك حول أنّ حقيقة سيطرة الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب على أسواق وسائط الإعلام في معظم أنحاء العالم قد شكلت ملامحَ حركة النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال. ثانيا، ما من شك أنّ أمريكا اللاتينية من بين كل أقاليم العالم قد لعبت دورا هاما في دفع إنشاء النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال نظرا لتجربتها التاريخية مع السيطرة الثقافية للولايات المتحدة.

غير أنّ ما أعطي السيطرة الثقافية للولايات المتحدة والردَ عليها الصادرَ عن أمريكا اللاتينية من اهتمام قد غمرا تماما تقريبا أي تركيز على سيطرة أي من القوى الغربية الأخرى أو على المقاومة في أقاليمَ أخرى من العالم. ولعلّ في التجربة الإستعمارية الفرنسية حالة تمثل على ذلك خير تمثيل. إنّ من اللافت جدا ما يبرزه الموجز أعلاه لتاريخ حركة النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال من أنّ أهمَ اجتماعين مبكرين متعلقين بالنظام الجديد قد عقدا في شمال افريقيا وأنّ اثنين من أكثر القادة بروزا – مصمودي وإمبو – كانا من مستعمرات فرنسية سابقا.

بالرغم من أنّه قد يكون من الخطر القول بأنّ قوة مستعمرة واحدة (فرنسا مثلا) كانت لها آثار ثقافية أسوأ من غيرها (المملكة المتحدة مثلا) إلا أنّ بإمكان الإنسان أن يجادل بأنّ المحاولاتِ الفرنسية ثقيلة الوطأة لاستيعاب مستعمراتها حضاريا كانت لها بعض العلاقة بعواطف شخصيات كمصمودي وإمبو وبحدة بيان الجزائر (Algiers Declaration) (خاصة أنّ هذا البلد كان قبل وقت قليل من ذلك قد تخلص من الفرنسيين من خلال حرب تحرير وطنية دموية جدا). لقد علق بعض الكتاب الافريقيين بشيء من الإفاضة على انتشارالاستعمار الفرنسي. مثلا يشير كتاب والتر رودني الكلاسيكي (Walter Rodney) **كيف قامت أوروبا بتقليص تنمية افريقيا** *(How Europe Underdeveloped Africa)* إلى اصطلاح استعملته وزارة ما وراء البحار الفرنسية (Ministry of Overseas) في الإشارة إلى رعاياها المستعمَرين: "الفرنسيين ما وراء البحار" (Overseas Frenchmen) (Rodney, 1972: 216). إنّ الافريقيَ الذي يتكلم الفرنسيةوالذي **بالفعل** يلج ميدان دراسات الإستعمار المقارن سيكون له حكم غير مؤاتٍ مطلقا نسبة إلى "الرسالة التوسعية في افريقيا" التي تبنتها فرنسا:

خلافا لبعض أترابها الغربيين فإنّ فرنسا لم تبقِ في إطار السرية مطلقا رغبتها "بفرنَسة" أي بلدٍ نام تسنى لها أن تمارسَ فيه نفوذا من أي نوع. وفي حين فضل آخرون تعاملا أكثر حذقا بدا أنّ فرنسا كانت أقرب إلى الوقاحة والعدوانية. (ورد لدى إنيامنجو Nyamnjoh, 1988: 81).

لا تكتمل أي إشارة إلى النتائج الثقافية للإستعمار الفرنسي ما لم يذكر كتاب كلاسيكي آخر: كتاب فرانتز فانون، **المعذبون في الأرض**، Frantz Fanon. *The Wretched of the Earth*, 1967). خرج هذا الكتاب أثناء حرب التحرير الوطني في الجزائر في الستينات، وعبرت كتابات فانون عن أعماق التفسُّخ النفسية والثقافية التي أصابت "الآخر" عند فرنسا: رعايا الاستعمار (the colonial subject). إنّ تجربة فانون في شمال افريقيا جعلته يرى أنّ الاستعمار هو "إلغاء ممنهّج للشخص الآخر" وأنّه "يرغم الشعوب التي يسيطر عليها على أن تسأل نفسها باستمرار 'في الحقيقة من أنا؟'" (Fanon, 1967: 200).

إنّ ذكرَ "الصلة الفرنسية" يسمح لنا بأن نقرن موضوع "العالم الغربي والنظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال" بإطارٍ تاريخي أكبر مما توفره ببساطة "الإمبريالية الثقافية للولايات المتحدة". ورغم أنّ بعضَ الأدبيات الأولى عن إمبريالية وسائط الإعلام مثل أعمال تنستال؛ سميث؛ وبويد–باريت، (Tunstall, 1977; Smith, 1980; Boyd-Barrett, 1977) أشارت بالفعل إلى النفوذ الثقافي لفرنسا وبريطانيا في مستعمرات كل منهما، إلا أنّ هذه الكتب لم يكن لها فعليا أي أثر على التغطية الصحفية أو المناقَشات حول سياسات النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال الذي دخل التاريخَ في شكله الغالب كصراع بين الولايات المتحدة والعالم الثالث.

وأخيرا، قبل أن ننتقل إلى تفاصيل رد الغرب على النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال، يجب أن نشير كذلك الى أنّ صفة "الغربي" في هذا الفصل يشير في الدرجة الأولى إلى المواقف التي تبناها عدد معين من البلدان التي يستشعر بأنّها تمثل العالم الغربي. وسيضم هذا ، إضافة إلى الولايات المتحدة، ألملكة المتحدة، ما كان آنذاك جمهورية ألمانيا الاتحادية، فرنسا وكندا، مع اهتمام خاص بالبلدين الأخيرين. ثانيا، إنّنا نحصر أنفسنا بالموقف الغربي "الرسمي" من النظام الجديد: موقفِ الحكومات وصحافة المؤسسة الرسمية وقطاع مجموعات المصالح الخاصة.

قد يكون موضوعَ بحث آخر هو الطريقة التي وفر بها المثقفون الغربيون، وحتى المؤسسات، زخما مفاهيمياً وعمليا للنظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال. ففي أمريكا الشمالية على سبيل المثال، لا يقتصر التفكير على مساهمات دالاس سمايث (Dallas Smythe, 1981) وفنسنت موسكو (Vincent Mosco, 1979 ;1982) ولكن يمتد أيضا إلى تحاليل المحتوى (content analyses) المبكرة التي أجريت في

الستينات والتي انتقدت تواطؤَ وسائط الإعلام الأمريكية مع السياسة الخارجية للولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية (Bernstein and Gordon, 1967; Houghton, 1965). وتسترجع الذاكرة أيضا المعالجة النقدية المبكرة لنماذج الاتصال الغربية التي أجراها في المملكة المتحدة باحثون من أمثال بيتر غولدنغ (Peter Golding, 1974) في مركز ليستر لأبحاث الاتصال الجماهيري. ولم تقتصر مساهمة فرنسا على عمل ألتوسر (Althusser, 1971) حول المفاهيم الايديولوجية بل شملت كذلك جيلا من الكتاب الناشطين اللذين جذبهم إليه النهج الفكري المتمحور حول قضايا العالم الثالث (tiersmondisme)، مثل جان بول سارتر (Jean-Paul Sartre) الذي وضع مقدمة عمل فانون. وقد تولت مؤسسة فريدريخ – إيبرت – ستيفتونغ في ألمانيا (Friedrich- Ebert- Stiftung) عددا من الأنشطة أكسبتها شهرة انّها من المؤيدين المدافعين عن النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال؛ فقد بدأت في أواخر الثمانينات على سبيل المثال بتمويل الترجمة إلى الألمانية لما يصدر عن وكالة أنباء العالم الثالث، إنتربرِس سيرفيس (Inter Press Service-IPS).

الرد "الغربي" على النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال

إنّ إقرار وجود رد "غربي" أو عدمه على النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال ينطوي على عدة أسئلة متصل بعضها بالبعض الآخر. أول شيء هو ما الذي هدده النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال في العالم الغربي، أو رأى فيه الغرب تهديداً له؟ ثانيا كيف تجاوب "الغرب" مع حقيقة هذا التهديد أو مع تصوره لهذا التهديد؟ ثالثا، أليس من الخلط الخاطئ الكلام عن رد من "الولايات المتحدة/الغرب" على النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال؟ بمعنىً آخر، ألم تقم بلدان غربية مختلفة بتشكيل ردود متفاوتة بشكل كبير على القضايا والمطالبات التي أثارتها هذه الحركة؟ إنّ التعليقاتِ التالية تحاول تقديم رد متكامل على هذه التساؤلات.

تذكير لتسلسل الاحداث: مجتمع المعلومات

إنّ واحدا من أكثر المنشورات إنارة لما خشيته الولايات المتحدة من النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال يمكن العثور عليه لا في وثيقة الكونغرس أو في دراسة أكاديمية ولكن في مراجعة قصيرة لكتاب يؤيد السيادة الوطنية على الإعلام حرره كارل نوردنسترنغ وهربرت شيلر (١٩٧٩). كتب هذه المراجعة دانييل ليرنر (Daniel Lerner) في مجلة **الرأي العام الفصلية** (*The Public Opinion Quarterly* - 1980)، وكان نموذجه عن الاتصال والتنمية أحدَ الأمور الرئيسة التي استهدفتها حركة النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال. يسخر ليرنر من الكاتبين لمساهمتهما "لا شيء" على الإطلاق للبحوث أو النظريات

ويهاجمهما بقوة لدعمهما لمفهوم السيادة الوطنية الذي "عفا عليه الزمان". وهو يركز في الفقرة التالية على التهديد الفعلي الذي ينطوي عليه عملهما:

> إنّ أوضحَ وقع لنشاط اليسار الجديد كان على سياسة الاتصال الدولية. إنّ دعمَه النشط للحملة التي يقودها السوفيات ضد "التدفق الحر" قد ساعد دون شك على إيجاد الأغلبيات الضخمة التي هزمت الولايات المتحدة في كل من الأمم المتحدة واليونسكو. ومع كون "التحليل" الذي يقدمه اليسار الجديد والذي يملي أنّ كلَ "تفكير حول السياسات" يجب أن يستقي من معارضة الموقف الرسمي للولاياًت المتحدة، فإنّ من الواضح أنّ "التدفقَ الحرَ يجب أن يختفي" (Lerner, 1980: 132).

أهم جزء من هذه الرسالة هو ما يأتي أولا: وقع اليسار الجديد (أي الكتّاب الماركسيون من أمثال شيلر ونوردنسترنغ) على تكوين سياسة الاتصال الدولية. ولا بد للمرء هنا من ملء فراغاتٍ معيّنة خلف استنتاجات ليرنر الذي كان لا بد يمثل درجة من التفكير العالي المستوًى حول السياسات داخل الولايات المتحدة. ويتصل التخوف من قيام بلدان العالم الثالث بتبني سياساتِ اتصال تعزز السيادة الوطنية بأبعاد النظام الجديد المؤيدة للسوفيت والمعادية للتدفق الحر، وكلا الأمرين متصل بدوره بأساس التهديد المتصوّر: السيطرةِ الحكوميةِ على وسائط الإعلام.[٣]

هذه العوامل الثلاثة – ألتهديد القائم ضد التدفق الحر، التحالف بين السوفيات والعالم الثالث والدعم المفترض لوسائط الإعلام التي تسيطر عليها الحكومات – توفر لنا هيكلا مبسطا للأسباب التي جعلت "للعالم الغربي" ردَ فعل قاسيا لطلبات النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال – ويمكن لنا أن نضيف كخلفيةٍ لذلك سياق الحرب الباردة المتجددَة في العلاقات الدولية أواخرَ السبعينات وأوائلَ الثمانينات.

غير أنّ الصورة أعلاه لتخوفات الغرب فيما يتعلق بالنظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال غير مكتملة، إذ أنّها لا تأخذ في حسابها أنّه كانت للعديد من البلدان الغربية بما في ذلك تلك التي في قيد تناولنا (المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وكندا) نظم لوسائط الإعلام تنطوي على درجات متفاوتة من التدخل الحكومي، لذلك لم يكن ينبغي أن تكون حساسيتها ضد وسائط الإعلام التي "تسيطر عليها الحكومة" بحدة حساسية الولايات المتحدة – كذلك فإنّ هنالك مسألة التناقضات المعروفة جدا بين الحلفاء الغربيين، وهي ما سنتفحصه باختصار أيضا. ونحن نشير هنا إلى بلدان مثل فرنسا وكندا اللتين التقتا حول الدعوة إلى "التدفق الحر" في اليونسكو ولكنهما تبنتا موقفا مختلفا في مسارح أخرى.

لا بد من أجل فهم الأسباب التي دعت الغربَ إلى تشكيل جبهة موحدة ضد النظام الجديد من أن ندخلَ على الصورة حركة أخرى متوافقة من حيث الزمن مع النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال: مجتمع المعلومات. وتماما كما أنّ أرضية ظهور

النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال في السبعينات تم التمهيد لها في كفاحات التحرير الوطني في الستينات، كذلك فإنّ التطوراتِ الإقتصادية في الستينات قد عبدت الطريق لفكرة مجتمع "جديد" في السبعينات، هـو تحديدا "مجتمع المعلومات".

وكما حصل في معظم الأزمات التي انتابت الرأسمالية المعاصرة، فإنّ الأحداثَ في الولايات المتحدة هي التي أنذرت بشكل ما بما سيتأتى في العالم الغربي بكامله. ورغم أنّ الستينات قد صُورَتْ كثيرا مِن قبل مفكري علم الإنسان وعلم الاجتماع (مثلا: Mead, 1970; Gitlin, 1987) كفترة "رخاء"، إلا أنّه كانت هنالك في الحقيقة تغيّرات بنيوية هامة قيد الحصول. إنّ كونَ الستينات قد أفردت على أنّها بداية النهاية لتفوق أمريكا ما بعد الحرب قد أكدت عليها دراسة بول كنيدي المحتفى بها عام ١٩٨٧ (Paul Kennedy) في تاريخ الإقتصاد **قيام وسقوط القوى العظمى** (*The Rise and Fall of the Great Powers*). يشير كنيدي أنّ الولاياتِ المتحدة بدأت "منذ الستينات وما تبعها" بخسارة قوتها الإقتصادية ذات الأبعادَ الإمبراطورية كما سيتضح لاحقا في السبعينات وبالأخص في الثمانينات (Kennedy, 1987: 432).

كان الرد على الأزمة الإقتصادية الوشيكة (إضافة إلى حرب فييتنام) دعمَ مجتمع واقتصاد آخرين: مجتمع المعلومات أو اقتصاد المعلومات. وكما أظهر ويليام لايس (William Leiss, 1984) فقد جرى العمل الأولي بالنسبة لمفهوم مجتمع المعلومات خلال الستينات ومولت الكثيرَ منه الشركات الكبيرة مثل آي. بي.إم. (الشركة الدولية لمعدات الأعمال) (IBM). لكنّ الكثيرَ من هذا العمل لم يؤتِ ثماره على وجه التحديد إلا في السبعينات من خلال سلسلة من الأعمال المعروفة جيدا كان أهمَها كتابُ دانييل بل **حلول المجتمع ما بعد الصناعي** (Daniel Bell: *The Coming of Post-Industrial Society*, 1973) وكتابُ مارك بورات **إقتصاد المعلومات** (Marc Porat: *The Information Economy*, 1976). وكان تزامن الأحداث في هذا الصدد من قبيل المصادفة المحض: كما أشرنا سابقا إنّ ١٩٧٣ و١٩٧٦ كانتا سنتين محوريتين للتطورات المتعلقة بالنظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال.

إنّ "مجتمعَ المعلومات" (المتصلَ بشكل وثيق بالمجتمع ما بعد الصناعي الذي تحدث عنه بل) مثّل في آنٍ واحد مشروعا محليا ومشروعا دوليا. فقد هدف على الصعيد المحليَ إلى خلق اقتصاد مستند إلى الخدمات المعتمدة بشكل عظيم على تقنيات المعلومات وطبقة مدراء من التكنوقراط (الإختصاصيين التقنيين– Technocrats). وعلى الصعيد الدولي، إضافة إلى صفته المعادية بشكل قوي للماركسية (ما خدم كهجوم مضاد موفق على المدرسة التي تقول بوجود الإمبريالية في وسائط الإعلام)، كانت هنالك صفتان لهما علاقة بالنظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال. أول صفة هي أنّ مجتمعَ المعلومات كان سيتم تصديره إلى البلدان النامية بافتراض أنّ ذلك سيمكنها من "القفز عن" مرحلة التطور الصناعي إلى عهد ما بعد التصنيع

(Reddi, 1986). أما الصفة الثانية فهي النظرة إلى العالم الثالث على أنّه مصدر أسواق جديدة لمنتجات شركات الاتصال المتركزة في الغرب والعابرة للحدود القوميَّة (transnational corporations-TNCs). ومن حيث أنّ نظمَ الاتصال التي تديرها الحكومات ستهدد هذا التوسعَ للقطاع الخاص، فإنّ شبحَ وسائط الإعلام التي تسيِّرها الدولة على النموذج السوفيتي لم يكن محمولا.

إنّ هنالك فيضا من أدبيات رسم السياسة في هذه الفترة والتي تشير إلى أهمية الأسواق المتعلقة بوسائط الإعلام وتقنيات المعلومات بالنسبة لازدهار الولايات المتحدة. وبعض المقتطفات ستبيّن ما نقصده. عام ١٩٦٨ قام مجلس التشاور (Conference Board)، وهو منظمة تمثل أهم الشركات في الولايات المتحدة، بإصدار تقرير يقول فيه "إنّ التنافسَ السياسيَ والماليَ لامتلاك المعلومات والسيطرة عليها سيزداد بشكل درامي نتيجة الانفجار التقني في جمع البيانات. إنّ المعلومات، بتميزها عن العقارات أو الطاقة، ستكون مؤشرا على الثروة والقوة الاجتماعيتين" (Silk, 1973: 47). وإنّ تقاريرَ مجلس التشاور التي صدرت عام ١٩٧٢ لم تستمرْ في تأكيد الأهمية الاقتصادية للمعلومات وحسب، ولكنها دعت إلى جهد قومي لاستعمال تقنية المعلومات في دفع مصالح شركات أعمال الولايات المتحدة عالميا (مجلس التشاور، ١٩٧٢). وأبرزَ تقرير لوزارة التجارة في الولايات المتحدة سُميَ **الأهداف طويلة الأمد في الاتصالات والمعلومات الدولية** *Long Range Goals in International Telecommunications and Information* مقاصدَ مماثلة: ألتدفق الحر للمعلومات، تدفق المعلومات إلى البلدان النامية، وسوق حر وتنافسي لمعدات الاتصالات عن بعد (كونغرس الولايات المتحدة، ١٩٨٣: ١١).

كان واضحا جدا كيف أنّ اهتمامَ الولايات المتحدة بأسواق وسائط الإعلام والاتصالات عن بعد قد غدا وجها رئيسا في رد الولايات المتحدة في اليونسكو على النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال. فبالإضافة إلى المقتطفات السابقة التي تم التصريح بها في ميادين صياغة السياسة المتوازية مع النقاش حول النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال، كانت هنالك جملة من التصريحات المماثلة الأخرى التي رد بها رسميون في الولايات المتحدة بشكل مباشر على المخاوف التي أثيرت في اليونسكو. ففي التحقيقات التي أجراها الكونغرس عام ١٩٨١ حول اليونسكو، مثلا، قدمت المرحومة سارة باور (Sarah Power)، وكانت مسؤولة رفيعة المركز في وزارة الخارجية، تقييما نموذجيا لما تتضمنه المعركة حول النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال:

> يجوز لي أن أذكرَ هذه الهيئة بأنّ صناعة المعلومات هي الآن ثاني أكبر مشروع للتصدير في الولايات المتحدة. لقد قدرت مبيعاتها الخارجية قبل عام بمبلغ ٧٥ بليون دولار (Power, 1982: 115).

وفي عام ١٩٧٨، تحديدا في العام نفسه الذي صاغ فيه جون ايغر (John Eger) – وهوأيضاً مسؤول حكومي رسمي سابق رفيع المستوى – مصطلح "حرب المعلومات" (Eger, 1978)، أطلقت الولايات المتحدة أهم مبادراتها في اليونسكو استنادا إلى الحاجات التوسعية لمجتمع المعلومات: البرنامج الدولي لتطوير الاتصال (International Program for the Development of Communication-IPDC). لقد سبق تحليل أهمية البرنامج الدولي لتطوير الاتصال في استراتيجية الولايات المتحدة نحو النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال من قِبَل عدد من الكتاب (Pendakur, 1983; Nordenstreng, 1984) . والخلاصة أنّ اقتِراحَ الولايات المتحدة كان مصمَما لحرف الانتباه عما يمكن أن يسمّى المنحى الأكثرَ راديكالية وايديولوجية و"عداءً للإمبريالية" في حركة النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال. وبدل التفاوض حول مسائلَ مثل عدم المساواة العالمية، السيطرة، التبعية، والتكييف الايديولوجيين، كان القصد قصرَ النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال على موضوع "المساعدات" (aid) في مجال الاتصالات مع التركيز على نقل التقنيات.

جاء تلخيص باور لأهداف البرنامج الدولي لتطوير الاتصال معبرا عن هذا الأمر: "إنّ هذه الآلية الجديدة [البرنامج الدولي لتطوير الاتصال] تُمأسس الابتعاد عن الجدل الايديولوجي غير المجدي إلى العمل التنموي البناء" (Power, 1982: 117-118). وقد أكد النقطة نفسَها آخرون ممن كانوا متعاطفين مع العالم الثالث بشكل أكثر أصالة، مثل غانر غاربو (Gunner Garbo)، أول رئيس لمجلس البرنامج الدولي لتطوير الاتصال. ففي عام ١٩٨٣ وصف غاربو "الصفقة" التي تم عقدها بين الغرب والقوى المؤيدة للنظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال: "بينت البلدان الغربية أنّه إذا كان بالإمكان تنحية المسائل الايديولوجية فإنّ هنالك استعدادا لزيادة المساهمات المالية في بناء طاقات الاتصالات في البلدان النامية" (Garbo, 1983: 4).

يمكن تلخيص موضوع نقاشنا حتى الآن كما يلي: تطورت خلال السبعينات والثمانينات حركتان متوازيتان، ألنظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال ومجتمع المعلومات. وإلى الحد الذي تمثل فيه الولايات المتحدة نموذجَ رد العالم الغربي على طلبات العالم الثالث، يمكن للمرء القول بأنّ الغربَ ردّ من خلال ترويج ودعم مجتمع المعلومات، أي توسيع أسواق الاتصال العالمية.

"الغرب": أهو وحدة متراصة أم أسطورة؟

لا بدّ لنا من أجل تعميم مقولتنا أن يُبيّنَ بادئ كل شيء أنّ البلدانَ الغربية الأخرى قد ساندت الولايات المتحدة بالفعل في دفاعها عن التدفق الحر وحرية المعلومات، وفي هجومها على وسائط الإعلام التي تديرها الحكومات، أي أنّه كان هنالك بهذا المعنى موقف "غربي" حيال النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال. ثانيا، يجب أن يُبيّنَ كذلك أنّ فكرة "مجتمع المعلومات" لقيت قبولا من قبل بلدان غربية أخرى مثل فرنسا والمملكة المتحدة وكندا.

رغم أنّ هنالك شحا في الكتابات حول المواقف الغربية من النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال – عدا ما صدر حول الولايات المتحدة وإلى حد ما حول كندا – فإنّ ما هو متوفر من كتابات يوحي بشدة عن رص الصفوف. وتمثل حالة فرنسا، خاصة كما تم الإفصاح عنها في مؤتمرين عامّين لليونسكو، وَحدة العالم الغربي.[٤] عقد المؤتمر العام لسنة ١٩٧٨ في باريس عندما كان الجدل الحاد حول النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال في ذروته. وبعد ست سنوات من الخلافات المستديمة حول فقرات يفترض أنّها توافق وسائط الإعلام التي تديرها الدول، صدر البيان الخلافي لليونسكو حول وسائط الإعلام الجماهيرية (UNESCO Mass Media Declaration) ويشار إليه كثيرا على أنّه البيان حول النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال (NWICO Declaration)، (Nordenstreng, 1984).

يمكن تلخيص الموقف الفرنسي حول النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال، حسب ما انعكس في هذا المؤتمر، كما يلي: دافعت الحكومة كما الصحافة واتحاد مالكي الصحف الرئيسي بقوة عن التدفق الحر للمعلومات. وكانت حرية المعلومات وحرية الصحافة العنصرين الآخرين الرئيسين لما كان الفرنسيون يعتبرونه "فرضياتٍ" غربية حول وسائط الإعلام تنطبق في كل الأحوال على الجميع (universal) التي تشكل مفارقة مع مبادئ الكتلة السوفيتية المبنية على دولانية مبادئ الإعلام (statist media principles) والتي هي موضع رفض شديد. وتمشيا مع هذا الخطة صورت الصحافة الفرنسية والمندوبون إلى المؤتمر البيانَ حول وسائط الإعلام الجماهيرية فقط فيما يتعلق بمسألة "السيطرة الحكومية"، رغم الحقيقة المتمثلة بأنّ إحدى عشرة مادة مختلفة كانت تتصدى لجملة قضايا تتراوح من دور وسائط الإعلام في دعم السلام وحقوق الإنسان إلى حماية الصحفيين. وحيث أنّ النصَ الأخير للبيان حول وسائط الإعلام الجماهيرية قد أسقط الفقرات التي فُسرت على أنّها تجيز "مسؤولية" الدولة عن وسائط الإعلام، فقد عُرِضَ إقَراره على أنّه انتصار "للغرب". أما بالنسبة للعالم الثالث، فبالرغم من سجل للمثقفين الفرنسيين في تبني النهج الفكري المتمحور حول قضايا العالم الثالث، فإنّ الصحافة الفرنسية قد أظهرت قلة تعاطف بشكل ملحوظ مع مطالباته بتغيير نظام الاتصال العالمي ولم تكترث حتى بعرض آرائه. وقد تبنى الرسميون والصحافة في فرنسا على وجه كبير مقترحات للولايات المتحدة/ الغرب حول المساعدات (Roach, 1979).

إنّ الموقفَ الفرنسي حول النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال في المؤتمر العام سنة ١٩٨٠ (المعروف "بمؤتمر بلغراد") قد عزز التوجهات المذكورة أعلاه واستمر الناطق الرسمي باسم الحكومة في اتخاذ موقفٍ راسخ من موضوع التدفق الحر، مقدما ذلك على أنّه الأمر الرئيس في البرنامج الفرنسي. والمناقشات الجوهرية التي دارت في بلغراد حول النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال كان محورُها تقريرَ ماكبرايد (MacBride Report) (الذي قدم رسميا إلى الدول الأعضاء) والبرنامجَ الدولي

لتطوير الاتصال. وتمسك المندوبون الفرنسيون والصحافة في تعاملهم مع التقرير بإطار "السيطرة الحكومية" الذي أحاطوا به النظامَ العالمي الجديد للإعلام والاتصال. وجرى التعامل مع التقرير بشكل عام على أنّه يجيز سيطرة الدولة على وسائط الإعلام (رغم عدم وجود دليل يساند هذا الزعم). وأبرزَ البرنامج الدولي لتطوير الاتصال على أنّه برنامج لمساعدة البلدان النامية تقنيا وماليًا (Roach, 1981).

بشكل عام، كانت المملكة المتحدة أكثر حدة في معارضة النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال من فرنسا. ومنذ الأيام الأولى قام الصحفيون البريطانيون والمؤسسات الصحفية الغربية التي تقع مقارها في المملكة المتحدة بلعب أدوار هامة في قيادة الهجوم على اليونسكو وعلى النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال. وهكذا فقد كانت روزماري رايتر (Rosemary Righter) من صحفيي **الصنداي تايمز** (*Sunday Times*) من أوائل ناقدي اليونسكو ومن أكثرهم عنفا وقد نشرت إحدى أبكر الهجمات على النظام العالميَ الجديد للإعلام والاتصالَ (Righter, 1978). وكان معهد الصحافة الدولي (International Press Institute) الذي كانت رايتر تنتمي إليه أحدَ منظمات "الصحافة الحرة" الغربية الرئيسة التي بادرت واستمرت بالهجمات المعلن عنها جيدا على اليونسكو والتي كانت على نمط الحرب الباردة. كذلك فقد ساهم حشد قوي من ممثلي الصحافة البريطانية في اجتماعين "لوسائط إعلام العالم الحر" بادرت بهما الولايات المتحدة وعقدا في تالوار (Talloires) بفرنسا عامي ١٩٨١ و١٩٨٣.

قدم سباركس وآخرون (Sparks et al., 1993) دراسة عن تغطية الصحافة البريطانية للنقاشات في ١٩٨٠ – ١٩٨١ حول النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال، وقد وجدت هذه الدراسة أنّ هذا الحوار ماثل نظيره في الولايات المتحدة من حيث الانحياز والتشويه. وُضع النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال بشكل أساسي ضمن إطار سياق الحرب الباردة الذي أبرز دورَ "الشيوعيين" في دعم اليونسكو ومحاولات هذهَ الأخيرة "لتقييد" الصحافة الحرة. وقد استُخدم المقطع التالي على أنّه يمثل النظرة البريطانية المبسطة جدا لما يؤكد المؤلفون أنّه كان قضية كبيرة التعقيد: "إنّ النقاشَ الأساسي كان دائما بين سيطرة الدولة والسيطرة الخاصة على المعلومات ووسائط الإعلام، وتؤيد الكتلة السوفيتية الوضع الأسبق في حين تؤيد الكتلة الغربية الوضع الأخير" (جريدة **ذي تايمز** *The Times*، ٢٣ نيسان/إبريل، ١٩٨٠).

كذلك فقد أبرزت الدراسة كشفا غريبا لكلية عقلية "الكتلة الغربية": كان تماثل البريطانيين مع الولايات المتحدة تاما إلى درجة أنّ الولايات المتحدة كانت هي التي تُذكر كطرف في المناظرة، حتى أكثر من بلد الصحافةَ البريطانية نفسها (Sparks et al., 1993: 15-16).

كذلك فإنّ تعليقات الوفد البريطاني حول قرار مقترح يتعلق بالنظام الجديد للإعلام والاتصالَ في المؤتمر العام سنة ١٩٨٠ أكدت وَحدة الموقف "الغربي" (كانت الصيغة النهائية للقرار تسوية دقيقة بين مخاوف العالمين الغربي والثالث).

لقد رُفضت مجرد فكرة قرار كهذا كليا وكانت اهتمامات المندوب البريطاني حول الأمورَ الرئيسة هي "التداول الحر للمعلومات" و"الحرية الخالصة من الرقابة ومن السيطرة الحكومية الاعتباطية" (Voices of Freedom, 1981: 64-65).

وأخيرا، كان إعلان المملكة المتحدة عام ١٩٨٤ عن نيتها الإنسحابَ من اليونسكو هو ما بيّن بوضوح كبير شدة البغض البريطاني لموقف اليونسكو المؤيد لفعاليات النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال. وفي كتاب أرسله البريطانيون عام ١٩٨٤ إلى المدير العام يعلنون فيه عن مراجعةٍ لموضوع اليونسكو على مستوىً حكومي رفيع المستوى، جرت محاسبة دقيقةً للمنظمة بسبب اهتماماتها "بخلافاتٍ سياسية" وبشكل ملحوظ من خلال "انهماكها في قضايا ذاتِ علاقة بالاتصال وبوسائط الإعلام".[٥] وصرح رسمي بريطاني في مؤتمر صحفي حول تصرف حكومته بأنّ بريطانيا تعارض "الميولَ الخطرة لدى بعض البلدان الأعضاء التي تحاول فرض قيم لا ديمقراطية على ما يسمى برنامج الاتصالات" (*International Herald Tribune*, 6/4/1984) في تشرين الثاني/نوفمبر، ١٩٨٤ عندما أعلنت الحكومة البريطانية نيتها الإنسحابَ من اليونسكو بعد عام من الزمن، أفردت مارغريت ثاتشر (Margaret Thatcher) رئيسة الوزراء آنذاك محاولاتِ المنظمة "لمنع حرية الكلام وحرية الصحافة" كسبب رئيس لهذا الاجراء (Associated Press, 21/11/1984).

رغم أنّ بيكر (Becker) قد وصف جمهورية ألمانيا الاتحادية بأنها تقصّدت تبني موقف "أقل ظهورا" من حليفاتها الأكثر صخبا فيما يتعلق بالنظام العالمي الجديد للإعلامِ والاتصال، (Becker, 1986: 55-56)، إلا أنّ المعلوماتِ المتوفرة تشير إلى توافقا في التفكير. وقد لخص رسمي ألماني بيانَ اليونسكو حول وسائط الإعلام الجماهيرية من خلال سياق لا علاقة له إلا بمفاهيم غربية حول حرية الصحافة، ووجه التهنئة إلى المؤتمر العام لليونسكو سنة ١٩٧٨ لرفضه صيغة كانت ستكرس إشرافَ الدولة على وسائط الإعلام (Bruck, 1979: 65).

نقلت وكالة الصحافة الفرنسية (Agence France Presse- AFP) أنّ المندوبَ الألماني الغربي إلى المؤتمر العام سنة ١٩٨٠ صرّح بأنّ لدى بلاده "حسا بأهمية وجود صحافة متحررة من سيطرة الدولة"، وذلك بسبب أحداثٍ سابقة (Roach, 1981: 181). وفي ورقة عمل أعدتها الحكومة عام ١٩٧٨ حول تداعيات النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال على سياسة التنمية الألمانية، تبنت فيها جوهرَ الموقف الأمريكي، رابطة بين إنشاء حرية الإعلام وبين المساعدات الغربية للاتصالات (Federal Ministry for Economic Cooperation, 1978: 607)

الحالة الكندية[٦]

إنّ موقفَ كندا حول النظام العالمي الجديد للاعلام والاتصال يثير اهتماما خاصا حيث أنّه لو وُجِد "متمرد" في المعسكر الغربي فالأرجح أنّه كان سيكون كندا باعتبار أنّ مثقفيها والبيروقراطيين فيها كانوا منذ أمد بعيد يوجهون النقد إلى السيطرة الثقافية للولايات المتحدة.[٧] وقد سجل التاريخ الرسمي لسياسة كندا حول الاتصال عددا لا يُحصى من التقارير ولجان العمل التي تنتقد الاعتماد على منتجات وسائط الإعلام في الولايات المتحدة، بدءا بتقرير لجنة إيرد (Aird Commission Report) عام ١٩٢٩ الذي حذر بأنّ كندا على طريق سريع لتصبح قمراً في فلك البث الأمريكي، إلى تقريرين حكوميين صدرا في ١٩٨٥ و١٩٨٦ وتضمنا دعوة إلى تخفيض كمية البرامج من الولايات المتحدة.[٨]

وليس من الصعوبة العثور على تصريحات مسؤولين كنديين تردد شكاوى العالم الثالث ضد الولايات المتحدة، مثل انتقاد رئيس الوزراء مالروني (Mulroney) لتعامل وسائط الإعلام الأمريكية مع بلده:

> بصراحة، إنّ وسائط الإعلام الأمريكية قد قررت أنّه لا أهمية لكندا وجرى التعامل معنا على هذا الأساس. وقلما تُعتبر كندا جديرة بالأنباء في الولايات المتحدة . . . ما زال هنالك بين السياسيين والجمهور الأمريكيين كمٌ كبير من عدم المعرفة والمفاهيم الخاطئة والتنميط حول كندا ، ومرد ذلك بشكل كبير إلى عدم اهتمام وسائط الإعلام (*Presstime*, May/ 1984).

قام موسكو (Mosco, 1993) قبل فترة قريبة بتحليل كيف تمت إعادة توظيف السيطرة الثقافية للولايات المتحدة في اتفاقية التجارة الحرة بما فيه ضرر لكندا.

كانت طبيعة الإهتمامات الثقافية الكندية الموازية للعالم الثالث بادية لعدد من الكنديين المعنيين في السجال حول النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال. وقد سجّل هذا التوازي توماس مَكْفَيْل (Thomas McPhail) الذي ساند النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال في أوائل الثمانينات.

> إنّ الكفاحَ المستمرَ الذي خاضته كندا لحماية نظام البث لديها من سيطرة الولايات المتحدة و'لكندنة' (Canadianizing) صناعاتها الثقافية شبيه جدا بأهداف بلدان العالم الثالث في دعوتها للنظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال (McPhail, 1982b).

كذلك فقد أوضَحَ التشابهَ بين انتقادات كندا وتلك الصادرة عن العالم الثالث مسؤول كندي وباحث في وسائط الإعلام ذائع الشهرة وذلك في اجتماع الدائرة المستديرة لليونسكو والأمم المتحدة التي عقدت حول النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال عام ١٩٨٢. فقد صرح جون مايزل (John Meisel)، الرئيس السابق للّجنة الكندية

للراديو والتلفزيون (Canadian Radio Television Commission)، بأنّ بلادَه في "الصفوف الأولى" في معركة النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال بسبب صراعها المستمر مع الولايات المتحدة للإحتفاظ بهويتها الثقافية (Roach, 1983). ولاحظت اللجنة الكندية لليونسكو في إحدى نشراتها أنّ "كندا تشارك الشعوب النامية صناعيا تجربتها بتعرض ثقافتها لضغط وسائط الإعلام الجماهيرية التابعة لجارتها الجنوبية القوية" وأشار إلى محاولاتٍ تشريعيةٍ لضمان المحتوى المحلي في التلفزيون (Canadian Commission for UNESCO, 1986: 4).[٩] وقد وصلت اللجنة حتى إلى حد منح كندا الفضلَ في استحداثِ مصطلح "النظام الجديد للاعلام" في اجتماع للّجنة في مونتريال عام ١٩٦٩،[١٠] (وهو زعم خاطئ في حدود ما أستطيع الجزم به).

السخرية هي أنّه رغم هذا التعاطف الظاهر مع طلبات العالم الثالث في قطاعات معينة، ورغم نظامها هي للبث العام الذي يبدو أنّه لا بد ان يمنع الوقوع في ازدواجية معسكر "السيطرة الحكومية"، ورغم تاريخها الطويل مع السيطرة الثقافية للولايات المتحدة، فقد كانت كندا بوضوح من أقوى حلفاء الولايات المتحدة في النقاش حول النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال.

بيّن خطاب كندي في المؤتمر العام لليونسكو عام ١٩٨٩ أنّ حليفَ كندا الغائبَ يستطيع أن يطمئن إلى أنّ موقفَه قد مُثل بشكل جيد: حرية الصحافة، حرية تدفق المعلومات، إلتزام بالأنشطة "العملية" للاتصال، وحظرٌ على ما يسمى النقاشات العقائدية:

> أولا، تؤمن كندا بقوةٍ بحرية الصحافة وبمبادئ حرية المعلومات وحرية تدفق المعلومات. . .
>
> ثانيا، إنّ كندا تعي . . . أنّ هنالك ثغراتٍ خطيرة بالنسبة إلى توفرتقنيات وسائط الإعلام والمعلومات . . . ما نحن بحاجة إليه الآن هو مشاريع عملية وممكنة التحقيق تستهدف تقليصَ هذه الثغرة.
>
> وفي النتيجة، إنّ موقفَ كندا لذلك هو أنّ الأولوية يجب أن تُعطى لحرية الصحافة، أنّ على اليونسكو تجنبَ المعارك الايديولوجية وأخذَ موقف عملي يتوخى إيجادَ الحلول للتباينات القائمة (مندوب كندا إلى المؤتمر العام لليونسكو، ١٩٨٩: ١، ٢، ٨).

تناقضات أخرى في المعسكر الغربي

رغم مساندة كندا لموقف الولايات المتحدة، فإن التناقضاتِ في موقفها لم تضعْ على الانتباه هناك. ولم تكن كندا وحدَها في موقف معارضَة السياسة الأمريكَية خارج اليونسكو. كان تقرير للكونغرس قد عبّر عام ١٩٨٠ عن ملاحظة انتقادية على تصرفات كان حلفاء مختلفون في الغرب يقومون بها كُلّ "لمصلحة اقتصاده"

و"سيادته الوطنية" في مجال ذي أهمية جدٍ حيوية للولايات المتحدة: تدفق البيانات عبر الحدود (transborder data flow- TDF) . وقد أفرد التقرير فرنسا وكندا ملخصا الوضع بَنبرة تشير إلى الخطر: "إن هذه الجهودَ لتطوير السياسات من قبلَ شركاء رئيسين في التجارة هي في مفارقة حادة مع تصرفات الولايات المتَحدة وتستحق تفحصها من قبلها بأكبر الاهتمام" (Committee on Government Operations, 1980: 32).

كثيرا ما كانت فرنسا أحدَ أكثر الناقدين حدة للولايات المتحدة، ولم يتوان مسؤولون فرنسيون في كثير من الأحيان في استعمال تعبير "الإمبريالية" لمهاجمة الهيمنة الأمريكية. ويرجع قلق فرنسا حول أجهزة الحاسوب وتدفق البيانات عبر الحدود على الأقل إلى عام ١٩٧٨ حين نُشِر تقرير نورا–منك المشهور (Nora-Minc Report) الذي انتقد سيطرة شركة الآي.بي.إم. (الشركة الدولية لمعدات الأعمال - IBM) على السوق الأوروبية ودعا إلى تبني فرنسا "خطة وطنية" منسقة (Nora and Minc, 1980). وقد أشارت دراسة الكونغرس التي سبق ذكرها الى أنّ تقريرا للحكومة الفرنسة عام ١٩٨٠ حول تدفق البيانات عبر الحدود قد اقترح أنّ "العالم بحاجةٍ إلى الإبتعاد عن مبدأ" التدفق الحر. وذكِر مقطع من الوثيقة الفرنسية يثير الشؤم:

> إنّ قيما أخرى متممة لا يمكن تجاهلها، أي مسؤولية الدول ذات السيادة، رصيدَ الفوائد التي يمكن أن تستقى من تجارة مربحة في الوقت نفسه للطرفين المعنيين، واحترامَ اختلاف الشعوب والثقافات. (Committee on Government Operations, 1980: 33).

وقد كانت هنالك بين آن وآخر أصوات غربية نقدية أخرى وإن كانت لم تبلغ مستوى المرارة الفرنسيةً. مثلا قد ينتقد مسؤولون من جمهورية ألمانيا الاتحادية السابقة أو من بلد إسكندفاني كالسويد بعض نواحي التدفق الحر أو عدم ثبات الحجة الأمريكية حول "سيطرة الحكومة". ولكن ما يجب أن يسأل هو: ماذا تعنيه هذه التناقضات؟ هل تدل في الحقيقة أنّ العالمَ الغربيَ كان منقسما في موقفه من النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال؟ يصعب النقاش لصالح ذلك حيث أنّ معظم "التناقضات" تستند على انتقادات توجه إلى الولايات المتحدة خارج المنابر الرئيسة للنظام العَالمي الجديد للإعلام والاتصال حيث كان هنالك إجماع فعلي في الموقف الغربي، كما رأينا: ألدفاع عن "التدفق الحر" وعن حرية الصحافة، إستخدام حجة "السيطرة الحكومية"، ومساندة الحلول "العملية للطلبات ذات الصفة الأكثر ايديولوجية" (أي راديكالية)من قبل العالم الثالث.

وهكذا يتضح أنّ التناقضات لم تعن تأييدا غربيا لموقف العالم الثالث، خاصة إذا فُهم هذا الموقف بمعناه الراديكالي الَايديولوجي، أي كتحد للهيمنة الغربية ثقافيا وعلى وسائط الإعلام. هنالك نذر يسير جدا من الأدلة، على سبيلِ المثال، بأنّ الخطابية الفرنسية حول "السيادة الثقافية" أو "الإمبريالية الثقافية" قد عنت في أي وقت على الإطلاق أكثر من

قلق حول الصناعة الفرنسية للأفلام والتلفزيون أو حول فتحَ أسواقها لبرامجَ أكثرَ من أوروبا الغربية. وقد وجد جان ديفيز (Jean Devèze) في دراسةٍ لبرامج سنة كاملة للقنوات الست الفرنسية العاملة عام ١٩٩٠ أنّ مستوردات التلفزيون من بلدان خلاف الولايات المتحدة وبلدان السوق الأوروبية المشتركة كانَ لها وجود "رمزي" فقط: "إن مجموعَ هذه البرامج من مناطق العالم التي يعيش فيها أكثر من ثلاثة أرباع البشرية مثلت ٥٪ فقط من مجمل البرامج و٩,٢٪ من مجموع البرامج غير الفرنسية"، (Devèze, 1990: 5). وفي سياق ملاحظة الغياب الكامل تقريبا لبرامج التلفزيون والأفلام من آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية، يعلّق ديفيز بقوله: "إنّ مثلا يكاد يكون رسما كاريكاتوريا يعبر عن هذا النقصَ العام: لم يعرض إلا برنامج هندي واحد خلال عام بأكمله في حين أنّ هذا البلدَ هو المنتج الأول للأفلام في العالم!".

لا شك أنّ فرنسا ليست وحدها في هذا النفاق: إن من المشكوك فيه أنّ أي من البلدان الغربية الأخرى التي تنتقد التدفق الحر والإمبريالية الثقافية قد تبنت سياساتٍ متعلقة بالبث توازن تدفق برامجها إلى العالم الثالث مع تبادلٍ مقابل.

عودة إلى الأساسيات: إعادة بعث مجتمع المعلومات

رغم أنّ التناقضاتِ المذكورة أعلاه لا تدل على صدعٍ في الموقف الغربي من النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال، إلا أنّها لا شكَ تشير إلى اتجاهٍ معين يقودنا إلى مقولة سابقة: إنّه من المستحيل فهم مضمون الإقتصاد السياسي للرد الغربي على النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال دون الرجوع مرة ثانية إلى مجتمع المعلومات.

إذا تبنى العالم الغربي بشكل عام مفهومَ مجتمع المعلوماتِ فإنّ ذلك لا يقدم مجرد سببٍ لوَحدة موقفه من النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال ولكنْ يوفر كذلك تفسيرًا لبعض التناقضات التي سبق ذكرها. وإنّي أتبنى هنا منطقا في النقاش قدّمه ميلودي وساماراجيوا (Melody and Samarajiwa, 1986) لتفسير الدواعي التي جعلت كندا تحتضن بوجهٍ تام، على المستوى الدولي، مبدأ حرية التدفق في حين تبنت خطابية وسياسة قصدت منهما حماية نصيبها الثقافي والإقتصادي في أسواق وسائط الإعلام والاتصال. ويرى المؤلفان أنّ هذا الذي يبدو تناقضا هو موقف عملي منبثق من العالم الحقيقي: إنّ دفاعَها عن "التدفق الحر" لم يكن له فقط فضل خدمة المصلحة السياسية لأهم حلفائها ولكنّه عنى كذلك أنّ بإمكان كندا استخدامَ "التدفق الحر" لنفس غرض الولايات المتحدة: إحرازِ الدخول إلى أسواق المعلومات في العالم النامي.

كانت كندا بالفعل إحدى أول وأقوى الدول المؤيدة لمفاهيم مجتمع المعلومات (Leiss, 1984 ; Collins, 1986: 291). إنّ تقريرَ عام ١٩٨١ لوزارة الاتصال

بعنوان **ثورة المعلومات وما تتضمنه لكندا** *(The Information Revolution and its Implications for Canada)* يعطي مصادقة كانت جدّ نموذجية لما يتم في دوائر تقرير سياسة الاتصال: "إنّ ثورة المعلومات، كما كانت الثورة الصناعية، لا يمكن تفاديها. بالتالي فإنّ أهدافَ السياسة الرسمية يجب أن لا تكونَ منعَ الثورة من الحدوث بل بالأحرى جعلَها لمصلحتنا" (Leiss: 1984: 2). إنّ احتضانَ عصر المعلومات في كندا يعني نفسَ الشيء الذي يعنيه في الولايات المتحدة: تطلعا نحو الأسواق الأجنبية. وهذا ليس جليا في مكان أكثر مما هو في النشرات الترويجية للمنظمة الرئيسة في كندا المسؤولةِ عن المساعدات التنموية، الوكالة الكندية للتنمية الدولية (Canadian Information Development Agency-CIDA).

إبتدعت هذه الوكالة مصطلحا جديدا في نشرتها الصادرة في فترة ربيع/صيف عام ١٩٨٦ (**التنمية** *Development*) وهو: "التنمية عبر الاتصالات عن بعد" (teledevelopment). ويُظهِر مقال يحمل هذه الكلمة كعنوان له أنّ الولايات المتحدة وكندا تشتركان في أكثر من مجرد حدود واحدة:

> إنّ الاتصالات عن بعدٍ هي في آن واحدٍ نشاط عالمي حيوي، يصل أممَ العالم وشعوبَه، وأداة أساسية للتنمية الإقتصادية والاجتماعية. إنّ السوقَ العالمية لمعدات الاتصالات عن بعد والتي تزيد حاليا عن ٨٠ بليون دولار سنويا يتوقع زيادتها إلى الضعفين في العقد القادم. (**التنمية** ، ربيع–صيف ١٩٨٦: ٤٦).

وتقدم فرنسا مثلا آخرا ممتازا لبلد غربي احتضن مفهومَ مجتمع المعلومات بشكل كلي بعد أن أدخلت هي ايضا على معجم التقنيات إصطلاحا جديدا: "المعلوماتية" (informatique). بعد نشر تقرير نورا–منك عام ١٩٧٨ حصل فيض من المبادرات الحكومية التي لم تستهدف أقل من هجوم تقني كاسح على المجتمع الفرنسي، وهو هجوم ستكون دباباته أجهزة الحاسوب والألياف الضوئية والشاشات الصغيرة (التلفزيونية) (minitel). وما إنْ حلت أواخر السبعينات حتى كان "تحويل المجتمع إلى مجتمع معلومات" ("l'informatisation de la société") قد غدا في آنٍ معا شعارا وحقيقة.

ليست هنالك حاجة لأن نقولَ بأنّ اندفاعَ فرنسا نحو مجتمع المعلومات كان مثلَ اندفاع كندا والولايات المتحدة تسنده احتمالات الفوز بأسواق أجنبية، كما كان واضحا من الميثاق العالمي للاتصال (World Communication Charter) الذي أتى به فرانسوا ميتران عام ١٩٨٢ (Francois Mitterand). ورغم أنّ الظاهرَ الخطابيَ كان "لشراكة" مع البلدان النامية، إلا أنّ الباحثين من أمثال ماتيلار (Mattelart) قد لاحظوا صعوبة التسوية بين هدفين: كسب أسواق أجنبية وبناءِ اقتصاد عالمي لا يستغل العالم الثالث (Mattelart, 1982: 22).

إنّ أفضلَ ما يعبر عن هدف فرنسا، العظيم المبالغة، بأن تصبحَ قوة عظمى في المعلوماتية، خصوصا في العالم الثالث، كان بحثَ جان جاك سيرفان شريبر **التحدي العالمي** (Jean-Jaques Servan-Schreiber. *Le Défi Mondial*, 1980) وما تبعه عام ١٩٨٢ من تأسيس "مركز عالمي لعلوم الحاسوب والموارد البشرية". ويجد المرء في مجلّد شرايبر رصا لكل الحجج الرتيبة الداعية لإدخال العالم الثالث إلى عصر مجتمع المعلومات: المعادلة التي تقول ان تقنية الاتصالات تساوي التنمية، ونظرية القفز السريع في التنمية وبالطبع ما يساند كلا من هاتين الفكرتين وهو الدعوة الصادرة عن العالم الثالث نفسه لنقل التقنية.

لم يندفعْ كامل العالم الغربي لارتقاء عربة مجتمع المعلومات في ذات الوقت المبكر أو بالحمية التي اندفعت به الولايات المتحدة وكندا وفرنسا. وقد تكون المملكة المتحدة أكثر تخلفا في هذا من غيرها (Collins, 1986: 293)، وهو في الأرجح ما يفسر غيابَ نقدها لعقيدة "التدفق الحر". لكنّما ليس من الشك أبدا أنّ الفكرَ المتعلقَ بمجتمع المعلومات كان من معالم العالم الغربي منذ السبعينات وأنّ هذه الحقيقة لم تكن عديمة الصلة باستراتيجيته تجاه النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال.[١١]

أحجية "المساعدات" المتعلقة بالاتصالات

يقودنا التحليل الوارد أعلاه إلى استنتاج واضح: كان الغرب متحدا في مجابهة طلبات النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال بما قدمه من عروض مزعومة "لمساعدات" متعلقة بالاتصالات ونقل التقنية. وللنقاط التالية المتعلقة بهذه الاستراتيجية صلة وثيقة بذلك: (١) تم طرح فكرة تجنب الطلبات الأكثر راديكالية للعالم الثالث من خلال عروض بتقديم المساعدات والتقنية في المراحل الأولى للسجال حول النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال (٢) إنّ الدعوة لتقديم مساعدات تتعلق بالاتصالات كانت في غالبها وسيلة خطابية حيث أنّ المساعدات متعددة الاطراف التي تمت بالفعل كانت يسيرة جدا و(٣) لقد تم تطبيق الإستراتيجية في اليونسكو ضمن سياق أكبر: محاولةِ استخدام نظام الأمم المتحدة للفوز بحصة دخول أكبر في أسواق العالم الثالث.

لم يكد يمرُ عام على إطلاق الدعوة لنظام عالمي جديد للإعلام والاتصال حتى تضمن تقرير كرولوف – كوهن (Kroloff-Cohen, 1977) إلى مجلس الشيوخ الأمريكي حول النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال حماسا كبيرا جدا لإمكانية قيام النظام الجديد بفتح أسواق جديدة. كانت لهجة التقرير ساخرة ولكن واضحة:ان "الحصول على نظام لأجهزة اتصالات عن بعد مفيدة وقابلة للإستعمال . . . فيه جاذبية كبيرة للبلدان الأقل تطورا بالنسبة لهدف حل مشاكلها إلى درجة أنّه يشبه أكل حبة فستق. إن المستخدم لا يستطيع أن يأكل واحدة فقط" (ibid: 22). كذلك

فقد أصدر المؤلفان تحذيرا تنبؤيا عن شكل ما سيتأتى من أمور: رغم أنّ حكومة الولايات المتحدة كانت قد تعهدت بمساعدات ضخمة للعالم الثالث، فإن المتابعة الوحيدة لهذا حتى عام ١٩٧٦ صدرت فقط من مجموعةٍ صحفية خاصة.

إنّ قصة ما حصل بالنسبة للبرنامج الدولي لتطوير الاتصال قد أصبحت الآن فصلا مألوفا في تاريخ النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال: لقد استخدمت الولايات المتحدة خدعة المساعدات لتجنب المطالبة الراديكالية بالتغيير، لكنّها بعد ذلك لم تقمْ فعليا بمنح أي شيءٍ إلا إذا أخذ المرء بعين الإعتبار المساهماتِ التي قامت بها في مشاريعَ من اختيارها هي ("أموال برسم الأمانة")، ما كان في الواقع التفافا حول الإطار المتعدد الأطراف للمشروع .

بناءً على وثائق البرنامج الدولي لتطوير الاتصال الأولى، كانت النرويج وفرنسا البلدين الغربيين الوحيدين الذين قدما مساعدات هامة ومتواصلة إلى صناديق يتحكم فيها البرنامج نفسه ("الحساب الخاص").[١٢] (وقد وردت مساعدة محدودة أكثر من الغرب من بلدان مثل فنلندة وإيطاليا والسويد وسويسرا. ولو أدخلت اليابان ضمن مجموعة "الغرب" فإنّها كانت بين أكبر المساهمين للبرنامج الدولي لتطوير الاتصال) (UNESCO, 1991, Annex1). ورغم أنّ كندا قدمت منحتين كبيرتين للبرنامج الدولي لتطوير الاتصال في مراحله الأولى، إلا أنّها توقفت بعدئذٍ عن ذلك مفضلة تسييرَ مساعداتها من خلال الوكالة الكندية للتنمية الدولية أو من خلال القطاع الخاص.

كانت تقديرات الاتحاد الدولي للاتصالات (International Telecommunications Union-ITU) عام ١٩٨٤ أنّ هنالك حاجة لاستثمار مبلغ ١٢ بليون دولارا سنويا في الاتصالات عن بعد إذا كان سيقدر للبلدان النامية أن تتوسعَ بشكل مناسب في هذا المجال (ITU, 1984: 57). إنّ مجموعَ الأموال التي توفرت في "الحساب الخاص" من عام ١٩٨١ حتى عام ١٩٩٠، هو مجرد ٢٠ مليون دولارا (UNESCO, 1991b, 1)، وهو مبلغ يؤكد ضحالة المساعدات التي قدمت إلى البرنامج الدولي لتطوير الاتصال.

رغم نقص الأموال، فإنّ الترددَ الخطابيَ الذي يساوي بين الاتصالات عن بعد والتنمية قد انتعش في الثمانينات (وهو صيغة جديدة لصيغة قديمة في الستينات كان شعارها "وسائط الإعلام = التنمية"). وقد أتى عام ١٩٨٣ الذي أسمته الأمم المتحدة عام الاتصالات الدولية بأدلة جديدة على اهتمام المجتمع الدولي بربط الاتصالات عن بعد بالتنمية. لقد قام الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (Organization for Economic Cooperation and Development-OECD) بنشر دراسة رئيسة عنوانها **الاتصالات عن بعد من أجل التنمية** *(Telecommunications for Development)* (منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية/الاتحاد الدولي للاتصالات، ١٩٨٣) وأسس الاتحاد الدولي للاتصالات اللجنة المستقلة لتطوير الاتصال عن

بعد (Independent Commission for Telecommunication Development) المعروفة باسم لجنة ميتلاند (Maitland Commission). ورغم أنّ كلا من الدراسة المشتركة للاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية وتقرير لجنة ميتلاند (الاتحاد الدولي للاتصالات، ١٩٨٤) راجعتا الأدبيات التي نشرت حول الموضوع وأقرتا عدمَ وجودِ علاقة سببٍ ونتيجةٍ واضحة بين الاتصالات والتنمية، فإنّه من السذاجة أن لا نرى أنَّ الهيئَتين قد افترضتا خلاف ذلك. غير أنّ أداءَ المركز العالمي لتنمية الاتصال عن بعد (Global Center for Telecommunication Development) الذي أوجدته لجنة ميتلاند لم يكن أفضلَ من أداء البرنامج الدولي لتطوير الاتصال. ورغم أنّ المركزَ التابعَ للاتحاد الدولي للاتصالات لم تسبقه نزاعات "ايديولوجية"، كما أوضح روبرت ستيفنسون (Robert Stevenson)، "فإنّ هباتِ المانحين لمساندة تطوير الاتصال عن بعد لم تتبع" (Stevenson, 1990: 6).

لذلك فالأرجح أنّ أيَ زيادةٍ في "المساعدات" الغربية كانت على أساسٍ ثنائي. إنّ "المساعداتِ الثنائية" (وهوَ شعار الثمانينات) لا تكون فائدتها مجرد أنّها تستهدف بلداناً ومشاريعَ تدعم آلياتِ السوق الحرة ولكنْ تستطيع كذلك أن تحقق جدول أعمال اقتصاديا مؤكداً. ببساطة: تكاد "المساعدات الثنائية" كلها أن تكون "مساعدات مشروطة" (Wood, 1986: 14) وبهذا لم تكن حقيقة "مساعدات" على الإطلاق.

وحيث أنّ البلدانَ النامية نفسَها تزيد من استثماراتها الخاصة في الاتصالات – ويقدر ستيفنسون ذلك بمبلغ ٨ بلايين دولار سنويا حتى منذ أوائل ١٩٨٣ (Stevenson, 1990: 6) – فإنّ وكالاتِ الأمم المتحدة، حيث تفتقد إمكانياتِ للسخاء، تستطيع على ذلك أن تلعب دوراً حيويا بالنسبة للغرب: إنّها تستطيع أنْ تخدم كمراكز–سوق للتقنية المتقدمة. إنّ إحدى الحجج الرئيسة التي استخدمتها الشركات التي تعمل عبر الحدود في الولايات المتحدة عام ١٩٨٤ للضغط ضد الانسحاب الأمريكي من اليونسكو كانت على وجه التحديد موضوعَ خسارة أسواق في العالم الثالث إذا فصلت الولايات المتحدة نفسها من المنظمة (مجلس التشاور، ١٩٨٤). وضمن هذا التوجه نفسِه، عندما قامت جمعية الأمم المتحدة في الولايات المتحدة (United Nations Association of the United states) عام ١٩٨٩ بممارسة الضغط على الحكومة الأمريكية من أجل العودة إلى اليونسكو قالت إنّ اليونسكو قد بدأت تبرز "كمقاصّة (clearing-house) للمعلومات المتعلقة بالتقنيات الجديدة" وإنّ عدمَ وجود الولايات المتحدة سيؤدي إلى أنّها ستخسر أمام العمالقة الأوروبيين واليابانيين في حقل الاتصال عن بعد (United Nations Association, 1989: 11,14). وقد كشفت دراسة تفصيلية لتقرير لجنة ميتلاند عن استراتيجيةٍ مماثلة للاتحاد الدولي للاتصالات؛ لقد أوصت اللجنة أن تخدم وكالة الأمم المتحدة أيضا كوسيلةٍ للتسويق لمزودي معدات الاتصالات عن بعد (Mosco and McAllister, 1986: 125).

الخلاصة

لقد أجبت في هذا الفصل بالإيجاب المؤكد على سؤال: "هل كان هنالك رد 'غربي' على النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال؟" وقد أعطيت أفضلية لمقاربة إقتصادية سياسية عامة حيث أنّها توفر أفضل الإجابات على التساؤلات الواردة هنا. إنّ راية "التدفق الحر مقابل السيطرة الحكومية" ما كان لها أن تُرفع إلى هذا المستوى من قبل بلدان غربية بمثل هذا العدد (مع ما لها من تاريخ لتدخل الدولة في وسائط الإعلام ومعارضة الكثير منها "للتدفق الحر") ما لم يكن ذلك يخدم مصالحها الإقتصادية الخاصة.

إنّ البلدان الغربية الوحيدة التي كان من الممكن أن تكون لها سياسة مخالفة تخص مصالحها الإقتصادية الذاتية في هذا السجال كانت شعوبَ البلدان الاسكندنافية التي يُقر لها أيضا أنّها أكثر من يوزع مساعدات متعددة الأغراض وأقل "شروطا"، غير أنّني لم أجد في سياق بحثي أيَ دليل أنّ الأطرافَ "الرسمية" في منطقة بحر النرويج قد اتخذت أيَ موقف حول النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال مخالف جوهريا لمثيلاتها في العالم الغربي. وفي الحقيقة إن بلدانا اسكندنافية معينةً بارت حتى الولاياتِ المتحدة في مساندتها المتحمسة للمبادئ الغربية خلال الثمانينات، وهنالك اجماعَ واسع لدى المراقبين الضليعين في الوسط الدبلوماسي على أنّ الدانمارك، على سبيل المثال، كانت في الثمانينات من أقوى مؤيدي موقف "التدفق الحر" علما بأنّها لم تقدم إلا مساهمة ضئيلة عام ١٩٩٠ إلى "الحساب الخاص" العائد للبرنامج الدولي لتطوير الاتصال.

غير أنّه لم يكن ممكنا للعالم الغربي الردُ بالشكل الذي تم على النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال دون مساهمة النخب الوطنية للبلدان النامية. ومع وجوب حذر المرء من الوقوع في عارض "لوم الضحية"، لكنّ من الواضح أنّ عروضَ الغرب لتقديم "المساعدات" والتقنية لم تقع على آذانٍ صماء. ومع أنّ إستقطاب قيادات العالم الثالث قصة قديمة تسبق في الزمن معركة النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال، إلا أنّه ما من شك بأنّ حدة نضال موقف كتلة عدم الإنحياز في السبعينات قوبلت بمحاولاتٍ مستجدة في هذا الإتجاه. وقد نشرت **الشؤون الخارجية** *(Foreign Affairs)* – وهي المجلة الأولى حول السياسات الخارجية في واشنطن – مقالا كاشفا جدا عام ١٩٧٥ بعنوان "الولايات المتحدة والعالم الثالث: أساس للتسوية" (Farer, 1975). يقول المؤلف إن على الولاياتِ المتحدة الاعتماد على تاريخها هي "في قشط وإستقطاب النخبة الطبيعية للطبقةَ العاملة" لكي تقوم بالعمل نفسه فيِ العالم الثالث: "أليس الصراع الحالي بين طبقات الدول القومية قابلا لأن يخففَمن خلال استخدام استراتجية مشابهة للتسوية. . . إنّ نخبَ العالم الثالث أقلُ التزاما بالمساواة الإنسانية كحالةٍ عامة للبشرية حتى منا نحن!" (ibid: 92).[١٣]

تمتُ تعليقاتي الأخيرة إلى صلة نموذج "الاتصال والتنمية" في العالم الثالث بنَموذج "مجتمع المعلومات" في العالم الأوسع. على الناس في العالم الثالث أن يلقوا نظرة تفحص جاد لما جلبته إلى بلادهم "المساعدات" المزعومة. إنّ كثيرا من طلبات المساعدة ما زالت تستند إلى التفكير القائل بأنّ "الاتصالات (عن بعد) تساوي التنمية" دون الإقرار بحقيقة أنّ حركة النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال قد تحدّت هذا النموذجَ في مرحلة مبكرة كونه جزء لا يتجزأ من الإستغلال المستمر للعالم الثالث من قبل الغرب تحت قناع ما يسمى "التحديث". إن كثيرا من تقارير الأمم المتحدة، اذ قرت بأنّ إخصائيي التنمية لا يستطيعون أن يجزموا بشكل حتمي كيف تصدُقُ هذه المعادلة، أو حتى إذا كانت تصدق أم لا، تحاول الإستدلال بعلاقات إحصائية متبادلة ومعقدة بين مختلف مؤشرات التنمية والاتصالات عن بعد. ألاً يتوجب علينا بدلاً عن ذلك أن نطرح أسئلة في منتهى البساطة، مبتدئين بالتساؤل أثناء السبعينات: "تنمية لمن؟" ثم نستطيع الإنتقالَ إلى عدد من الأسئلة الأساسية الأخرى: هل إن "مساعدات" الاتصالات والإستثمار في هذا القطاع الموجهة إلى العالم الثالث قد زادت عبر السنوات العشرين الأخيرة؟ هل أغلبية سكان هذه البلدان في وضع أفضل أو أسوأ اليوم؟ عبّر غولدنغ (Golding) عن موقف مماثل لهذا أثناء الندوة الدراسية التي عقدت في لندن عام ١٩٩٠ حول النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال. وقال إنّه إذا "رجع الباحثون إلى أساسيات الإقتصاد السياسي للعلاقات بين الشمال والجنوب" فإنهم سيجدون بتطبيق أي مقياس للتقدم الإقتصادي او الاجتماعي "أنّ الثمانينات كانت 'العقدّ الضائع' للبلدان النامية" (Golding, 1990: 3).

أخيرا، فقد ناقشتُ هنا أنّ الردَ الغربي على النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال كان ذا صلة وثيقة بما ارتأته الولايات المتحدة أوّلا، وآخرون من بعدها، كجواب لأزمتهم الإقتصادية: مجتمع المعلومات. ولكنني لم أقل بأنّ هذا الردَ قد نجح. قدً تكون الولايات المتحدة نذيرا غير سعيد أبدا لما سيحصل في العالم الرأسمالي كله. إنّ معالجة مبنية على قاعدة "العودة إلى الأساسيات" ستكون منيرة للطريق مرة ثانية: إنّ مراجعة اي مؤشر للعافية الاجتماعية والإقتصادية سيظهر أنّ الغالبية الساحقة من الأمريكيين لم تفلح كثيرا في السبعينات والثمانينات وليست هنالك دلالات على أنّ التسعينات ستكون أفضل.[١٤] باختصار، إنّ مجتمعَ المعلومات لم يقدم لنا ما كان متوقعا منه.

الهوامش

[١] إنّ هنالك كما هائلا من أدبيات النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال يتحدى نماذجَ الاتصال الغربية المهيمنة. أنظر فهرس روتش (١٩٨٦) للرجوع إلى بعض العناوين المهمة.

[٢] تتناول الأعمال التالية هجومَ الولايات المتحدة على اليونسكو وعلى النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال: كوتس (Coates, 1988)؛ جيفارد (Giffard, 1989)؛ ميهرا (Mehra, 1986)؛ بريستون وآخرون (Preston et al. 1989) ؛ وروتش (Roach, 1987;1990).

[٣] لتحليل عن دور حجة "السيطرة الحكومية" في السجال حول النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال، أنظر روتش (Roach, 1987).

[٤] معظم المعلومات عن فرنسا في هذا القسم أخذت من تقريرين كتبا أثناء العمل والدراسة في فرنسا (Roach, 1979; 1981).

[٥] رسالة أرسلها تيموثي ريزون (Timothy Raison) من إدارة تنمية ما وراء البحار(Overseas Development Administration) ، تاريخها ٢ نيسان/ابريل، ١٩٨٤.

[٦] لقد ساعدتني سوزان تشادويك (Susan Chadwick) بشكل كبير في بحثي عن كندا، وهي طالبة دراسات عليا في دائرة علم الاجتماع في جامعة كوينز(Queens) في كنغستون، أونتاريو.

[٧] لمشاهدة عينات من هذه الكتابات، أنظر مَكْفَيْل (McPhail, 1981)، سمايث (Smythe, 1981) وبنداكور (Pendakur, 1991 ;1984).

[٨] التقريران هما: هيئة الإذاعة الكندية، **فلنقم بذلك: رؤيا للبث الكندي** *(Lets Do It: A Vision of Canadian Broadcasting*, 1985)، و**تقرير اللجنة المكلفة بسياسة البث** *(The Report of the Task Force on Broadcasting Policy*, 1986).

[٩] اللجنة الكندية لليونسكو، ومركزها أوتاوا، وهي حاليا واحدة من أفضل مصادر المعلومات عن النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال. وتوفر أرشيف بيتي زيمرمان (Betty Zimmerman)، عضو لجنة ماكبرايد الكندية، مصدرا آخرا غنيا للمعلومات، وهي موجودة في مكتبة كلية الصحافة، جامعة كارلتون في أوتاوا.

[١٠] القول بأنّ اصطلاحَ النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال قد أطلق أول مرة على التراب الكندي يقع في وثيقتين للجنة الكندية: النشرة رقم ٥،(*Bulletin*) كانون أول/ديسمبر ١٩٨٦؛ وفي **مسلسل تاريخ الإعلام والاتصالات لليونسكو، ١٩٨٥-١٩٨٦** (*Chronology of UNESCO Information and Communication1985-*1986) غير إنّني لم أجد أيَ دليل على هذا استنادا إلى تقرير اجتماع مونتريال. ومع أنّ اصطلاحَ "النظام الجديد" كان يُستخدم في دوائر كتلة عدم الإنحياز قبل السبعينات (سنغهام وهيون Singham and Hune, 1986)، فإنّ كلَ ما أنا مطلعة عليه من كتب ووثائقَ حول النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال يُرجع الإصطلاحَ الفعليَ إلى الدورة الدراسيّة حول وسائط الإعلام لكتلة عدم الإنحياز في تونس عام ١٩٧٦. أما وقد قلت هذا، فإنّ كثيرا من الجداول التاريخية التي تتعلق بالنظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال تبدأ بالفعل باجتماع موتتريال حيث أنّ عددا من المفاهيم المتصلة بالحركة قُدمتْ للمرة الأولى هناك، مثل الدعوة "للتدفق المتبادل"("two-way flow") .

[١١] قدمت مسؤولة سابقة في الأمم المتحدة السند للعلاقة التي رسخت بين النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال وتحرك الغرب نحو "مجتمع المعلومات". فقد كتبت تيريز باكي – سيفينيي Thérèse Paquet-Sévigny) عام ١٩٩٠، حين كانت الأمينَ العام المساعد للإعلام في الأمم المتحدة، ما يلي: "على مدى سنوات عدة لم ينته السجال حول الإعلام والاتصال إلى اتفاق على توجه مشترك. وأود أن أشير فقط إلى بعضِ المناقشات مَثلا حول بعض مفاهيم نظام عالمي جديد للإعلام يرى كثيرٌ من العاملين في حقل الاتصال أنّها أضرت بالجهود الدولية لبناء مجتمع معلومات حول العالم". (Paquet-Sévigny, 1990: 16).

[١٢] كانت النرويج السابقة بمراحل على لائحة المساهمين. وبحلول عام ١٩٩٠ كانت قد قدمت ٧,١٣٠,١٢٦ دولارا إلى الصندوق الخاص التابع للبرنامج الدولي لتطوير الاتصالات. وكان مجموع مساهمة فرنسا للفترة نفسها (١٩٨١ – ١٩٩٠) مبلغ ١,٣٧٠,٢١٥ دولارا (UNICCO: 1990b, 1).

[١٣] ترى بعض المنشورات الأخيرة حول النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال أنّ النخبَ القومية كانت من المشاكل الرئيسة للحركة حتى الآن، وكثيرا ما يُربط هذا الإنتقاد بالدعوة إلى نظام عالمي جديد للإعلام والاتصال له قاعدة شعبية أصيلة (Sparks and Roach, 1990).

[١٤] هنالك عدد من الكتب الممتازة التي وثّقت كيف كانت حقبة ريغان – بوش (Reagan-Bush) في الولايات المتحدة حقبة انكفاء اجتماعي. أنظر، مثلا، ماتيرا (Mattera, 1990).

إعادة صياغة مفهوم إمبريالية وسائط الإعلام

أولفر بويد.باريت
Oliver Boyd-Barrett

خلال تسعينات القرن العشرين كان هناك إجماع متزايد في الأدبيات (لأمثال تملنسن (Tomlinson,1991)؛ وسْريبيرني–محمدي (Sreberny-Mohammadi (1996) مفاده أنّ نماذج الاتصال العالمي السابقة يمكن التخلي عنها ضمن عملية تطور فكريّ أحاديّ الخط، انتقلت من نظريات الاتصال العالمي كشكل من اشكال الدعاية، إلى نظريات التحديث والتدفق الحرّ، فالتبعية والإمبريالية الثقافية أو الإعلامية، وبدورها حلت محلها نظريات "القارئ المستقل"(autonomous reader)، بالغة أوجَها في خطابات العولمة التي تعتمد على تشكيلة لا متناهية من الجمع ما بين "العالميّ" و"المحليّ".

أودّ أن أطرحَ أن الرواية الخطية مشكوك فيها، وأن فكرة "العولمة" أداة فهمية يشوبها الخلل، تفترض إبلاغنا أنّ "الفعلانية" ما عادت ذات أهمية؛ إنّ التطوّر الفكريّ في مجال الاتصال العالمي لا يبدو أنه يسير على أساس الفحص التمحيصيّ الشامل، ولكنّه يتقلب من نظرية إلى أخرى، ومن انشغال ومجال إلى آخر، من غير انتباه كافٍ إلى البناء التراكمي.

إنني ، على الخصوص، مهتمٌّ بمفهوم "إمبريالية وسائط الإعلام". وبعيدا عن أن يكون هذا الآن مفهوماً ميتاً، أودّ أن أقول إنه (أ) لم يفحص بصورة جدّيّة أبدا؛ (ب) ما زال يستطيع أن يقدمَ الكثيرَ كأداة تحليلية؛ و(ج) إنّ من السهل كذلك تحويرَ المفهوم ليلائم الوقتَ الحاضر، وذلك باحتوائه بعضَ الاهتمامات الرئيسة في نظرية "العولمة"، بما في ذلك عملية التهجين (hybridity) وإضعاف الدول القومية. وحتى لو قبلنا بتضاؤل أهمية الإقليم (الجغرافيّ) كمجال للسيطرة على الاتصالات، فإن هذا السببَ ضعيفٌ للتراخي في نقد ما أسميه "استعمار فضاء الاتصالات".

نموذجان للإعلام الإمبريالي

طُوِّر مفهوم إمبريالية وسائط الإعلام ضمن تحليل أوسع للإمبريالية الثقافية والتبعية. وكثير من التحليل الأساسيّ مدين جدا لأعمال ماركس ولينين وروزا لكسمبرغ (Marx, Lenin and Rosa Luxemburg) راجع: (Boyd-Barrett, 1977a). وفي الستينات والسبعينات من القرن العشرين عاد الباحثون إلى مراجعة التحليل الماركسي للإمبريالية بقصد البحث في استمرار اعتماد دول ما بعد الاستعمار على القوى الإمبريالية السابقة في سياق هيمنة الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية. وكان لا بدّ من الحكم على الاستقلال السياسي في سياق استمرار التبعية الاقتصادية والثقافية (من خلال التعليم والأفكار ووسائط الإعلام واللغة، على سبيل المثال)، ليس فقط على قوى إمبريالية سابقة معينة، بل على نظام رأسمالي عالمي يسيطر عليه التحالف الأمريكي الصناعي–العسكري–السياسي (راجع Baran and Sweezy, 1970). وقد تعززت لاحقا قوة النظام الرأسمالي العالمي بهزيمة الاتحاد السوفييتي والكتلة الشيوعية. ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية ما زالت القوة الاقتصادية المهيمنة في التسعينات، إلا أنّ حصتها من النشاط الاقتصادي العالمي في تراجع. وبالرغم من نكسات أصابت ما يسمى بـ"اقتصاديات النمور" في جنوب شرق آسيا في العامين ١٩٩٧ و١٩٩٨، فإنّ من المتوقع لهذا الجزء من العالم، بما فيه اليابان والهند والصين، الاستمرارَ في مشاركته في إعادة توزيع أساسية للقوة الاقتصادية في الفترة المبكرة من الألفية الثالثة (رغم أن علينا أن نتوقف لملاحظة الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إنقاذ بعض هذه "النمور"، ومنها، خلال بضعة أشهربعد عام ١٩٩٧، إندونيسيا وكوريا الجنوبية وتايلاند).

وفي عملية إعادة التوزيع هذه، هناك دلالة كبيرة لتحالفات وتداخلات مشتركة بين شركات "العالم الأول" سابقا وشركات الأجزاء الأخرى من العالم، وهناك دلالة أقوى لتدفقات ثقافية باتجاهين. ويمكن النظر إلى عملية إعادة التوزيع هذه

كعملية تسوية ديمقراطية تعددية بين الأمم؛ أو يمكن كبديل لذلك اعتبارها دليلا على إعادة تشكيل لنخبة السلطة (power elite) الاقتصادية العالمية التي غدت الآن ذات قاعدة أكبر عرقيا، ولكنّها، من ناحية أخرى، عملية تعزز تركز شركات الأعمال من غير اعتبار للتقسيم القومي وللجغرافية، في خضم تصارع الشركات العملاقة في ساحة حرب تجارية عالمية.

لهذا التشكيل المتغير دلالات ضمنية لنموذجين رئيسين للإمبريالية الإعلامية أوجدهما بعض الباحثين في سبعينات القرن العشرين. أولهما كان مرتبطا ارتباطا وثيقا بهيربرت شلر (Herbert Schiller, 1976) وبمجموعة باحثين أمريكيين لاتينيين (مَتلارت (Mattelart, 1979) مثلا). وقد فهم نموذج شلر إمبريالية وسائط الإعلام في الولايات المتحدة بحكم وظيفتها في بيع الأجهزة والبرمجيات الأمريكية المتعلقة بوسائط الإعلام، وترويج صورة للولايات المتحدة الأمريكية وللعالم محابية للمصالح الأمريكية، والدعاية للبضائع والخدمات الأمريكية ـ إما مباشرة بتوفير قنوات أكثر للدعاية، أو بشكل غير مباشر بعرضها أساليب الحياة الاستهلاكية.

وحيث كانت هذه النظرة أقوى من النماذج الأوروبية للاقتصاد السياسي لتلك الحقبة، فإنها كانت ابتعادا جذريا عن الأدبيات التي هيمنت عليها حتى ذلك الوقت نظرية تأثيرات وسائط الإعلام (media effects). إنّها لم تتعامل جيدا مع موضوعات المعنى والجمهور والتلقي (reception)، وهو ما كان سيصبح نطاقَ الدراسات الثقافية الأوروبية، ولكنّها كانت لا تنافسُ في إدراكها الواثق والشامل للاقتصاد السياسي وعلاقته بالإعلام. ويمكن رؤيتها في سياق معارضة حرب فيتنام محليا وعالميا، مما خلق بيئة جاذبة لانتقاد كل أشكال التوسعية الأمريكية. وقد أثّرَتْ هذه الأطروحة وتميعت في الوقت نفسه بكتاب تنستال، **الإعلام أمريكي** (Tunstall. *The Media are American*, 1977) الذي استكشف مدىً أوسع لنفوذ أنجلو– أمريكي موحِّد للإمبرياليتين القديمة والحديثة، في الوقت الذي حدد فيه مراكز مهمة للإنتاج المستقل. وقد ساعد باحثون أمريكيون لاتينيون (مَتلارت مثلا– Mattelart, 1979) في تعيين الإمبريالية الإعلامية ضمن مناقشة حول الكيفية التي كبَتْ بها المتطلباتُ الاقتصادية للعالم الأول، بقيادة الولايات المتحدة، تطورَ اقتصاديات العالم الثالث. وكما أنّ أعمال شلر في الاقتصاد السياسي قوّضت نموذج التأثيرات في الأبحاث الإعلامية عموما، فإن الباحثين الأمريكيين اللاتينيين أيضا قوضوا النموذج "التحديثي" (modernization paradigm)، الذي كان مؤسسا على أن التوسع الإعلاميّ ذا الأسلوب الغربيّ له أثر حميد على التطور القومي.

اعتمد نموذج شلر على حالات قوية، خاصة حالة الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك على نفوذ بريطانيا العظمى وفرنسا. ويمكن نقده بسبب تقييده للزمان والمكان (التاريخ والجغرافيّة). وبنعتي نموذج شلر "بالشموليّ" (Boyd-Barrett, 1981) لفتُّ الانتباهَ إلى افتراضه استمرارَ هيمنة الولايات المتحدة عبر الزمان والمكان،

وهو نموذج دائريّ إلى حدّ أنه لم يتركْ مجالا للتغيير أو للمقاومة ذات المعنى. كذلك أشرت إلى السلبية المتصلبة في التحليل بينما يمكن لمعالجة بديلة أن تكون منفتحة على فوائدَ وخسائرَ نسبية. فثمّة أمثلة عديدة يمكن سوقها حيث كان لنفوذ الإعلام الأمريكي أثر تحريريّ: مثلا في البلدان التي يخضع فيها الإعلام لقيود سلطوية أو للخيارات الثقافية الخاصة بالنخب الطبقية [مثلا شو (Schou, 1992)].

تطوّر في أوروبا نموذج بديل سأسميه النموذج "العام"، تأصّل في النظرية الماركسية والتاريخ الإعلامي للاستعمار وأناط كذلك نفوذا عظيما بالتوسع الإعلامي للقوى العظمى. لقد أعطى الصدارة لتنوع أبعاد التوسع الإعلامي المختلفة وكان ملتزما بالبرهان المبنيّ على التجربة، متساميا على الخطابية السياسية. وإمبريالية وسائط الإعلام العامة لها ارتباط بما نشرتْه عام ١٩٧٧ (Boyd-Barrett, 1977a; 1977b) كما يتناولها إصدار لـ شِن–شوان لي (Chin-Chuan Lee) عام ١٩٨٠. وبرأيي إنّ هذا النموذج قابل للتطبيق بصورة واسعة عبر المكان والزمان، بحيث يمكن تطبيقه على العلاقات الإعلامية للمملكة المتحدة وإيرلندة، أو ألمانيا والنمسا، أو أستراليا ونيوزيلندة، أو الصين وهونغ كونغ وتايوان، أو مصر والسودان، أو جنوب افريقيا وليسوتو، أو تايلند ولاوس، أو روسيا وجمهوريات الاتحاد الروسي الأخرى، إلخ.

يعترف هذا النموذج التجريبي بتعددية أبعاد الأشكال الإعلامية (راجع أدناه) ودرجات التبعية/الإمبريالية. لذلك، فإنه يسمح بتبعية كبرى وبتبعية صغرى. في الحقيقة لا يهم في هذا النموذج إن كان هناك الكثير من التبعية أو القليل (يمكن استخدامه لإظهار الادعاءات الضعيفة عن إمبريالية وسائط الإعلام) وليس من المهم بصورة خاصة إن كان التركيز على ما يسمى "العالم الثالث" أو العالم المتطور. كانت نقطة بدايتي عام ١٩٧٧ سطوة منتجات هوليوود على السينما في المملكة المتحدة وشعبية المسلسلات العاطفية الأمريكية في التلفاز البريطاني. نستطيع كذلك تطبيق هذه المعالجة على الممارسات الإعلامية داخل الدول القومية، المعبَّر عنها إقليميا، أو ضمن أطر العلاقات ما بين العرقية أوما بين الثقافيةأوما بين الطبقية.

كلا النموذجين مفيد

ما زال كلا هذين النموذجين للإمبريالية الإعلامية مفيدا. ورغم أني أريد أن أدفع بهذا النقاش إلى ما يتعدى علاقات الأمم بعضها ببعض، فما زالت هناك دلالة مهمة على نشاط إعلامي عالمي غير متساو، يجمع ما بين مُصَدِّرين إعلاميين أقوياء ومستوردين إعلاميين ذوي وزن، وما زالت الولايات المتحدة الأمريكية تُعتبَرُ، بدون نقاش، من بين المُصدّرين. وهاكم بعض الأمثلة:

(أ) ما زالت صناعة السينما البريطانية، التي أصبحت في أواخر التسعينات أقوى مما كانت عليه لسنوات عديدة، تسير في ظل نجاح منتجات هوليوود، ومن أهم أسباب ذلك أن سلاسل التوزيع الرئيسة مرتبطة بهوليوود. فبالرغم من أن ١٠٣ أفلام بريطانية أنتجت عام ١٩٩٧ (ومنها ١٧ فلما مدعوما من الولايات المتحدة)، فإن الـ١٩٣ فلما أمريكيا التي عُرِضَتْ في المملكة المتحدة عام ١٩٩٧ قد حازت ٧٣,٥ بالمائة من عائدات شبابيك التذاكر (وهو على الأقل تحسن بالنسبة إلى ال ٩١–٩٣ بالمائة التي سادت في الأعوام الأولى من التسعينات) (*Financial Times* Screen Finance, 1998). أما السيطرة على التوزيع والعرض فإنها ترعى نجاح نشاطات تجارية أمريكية أخرى، منها الألعاب والملابس وغيرها من البضائع ذات الأسماء التجارية المشتقة من الأفلام، (Wasko, 1994)، وتراخيص أماكن الأطعمة السريعة، وهي غالبا ما تتخذ مواقعها إلى جانب دور العرض. ولا بدّ لطغيان أفلام هوليوود من أن يمتد إلى مبيعات الفيديو وإعادة العروض في التلفاز. أما في أسواق السينما والفيديو وخدمة التلفاز مقابل الدفع (pay television) والتلفاز التفاعلي (interactive television) والإعلام متعدد الوسائط، المسيطرة عليها بصورة كبيرة منتجات أمريكا الشمالية، فإن أفضل ما تتوقعه المفوضية الأوربية هو زيادة في حصة المنتجات الأوربية في السوق من ١٣ بالمائة عام ١٩٩٥ إلى ٢١ بالمائة عام ٢٠٠٥، وهو رقم ما زال متواضعا جدا؛ ويتوقع منتجو البرامج أن يروا حصتهم من مجمل عائدات هذه الصناعة ترتفع من ٢٨ بالمائة عام ١٩٩٥ إلى ٣٠ بالمائة عام ٢٠٠٥ (اتصال خاص من طوني روبنسن [Tony Robinson]، ٤ تشرين الثاني ١٩٩٧). ويعلق بتنام إن (Puttnam, 1997) الاتحاد الأوربي، عام ١٩٩٥، واجه عجزا في تجارة المرئي – المسموع مع الولايات المتحدة مقداره ٦,٣ مليار دولار، وقد يزداد إلى ١٠ مليارات دولار عام ٢٠٠٠ وما يعنيه هذا العجز، كما يقول بتنام، هو "خلخلة أساسيةٌ فيما بين عالم الخيال، الذي تولده الصورة المتحركة، وبين حياة الناس اليومية في أنحاء العالم" (ibid: 8)، وهو أمر يدعمه تحالف بين هوليوود (الاتحاد الأمريكي لمصدري الأفلام– Motion Picture Exporter's Association of America) وواشنطن.

(ب) إن "تجار الجملة"، المزودين الرئيسين للأخبار العالمية المتلفزة والمطبوعة لمحطات التلفزة والإذاعة وللصحف اليومية في جميع أرجاء العالم هم وكالات الأنباء (الأسوسْيَتد بْرس AP، تلفزيون أسوسْيَتد بْرس APTV، رويترز وتلفزيون رويترز Reuters & Reuters TV، وشبكة التلفزيون العالمية WTN) التي تقع مكاتبها الرئيسة في نيويورك ولندن وباريس، والتي تمثل بصورة مباشرة أو غير مباشرة سلالة من الهيمنة العالمية التي تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر. وبالإضافة إلى هؤلاء، هناك بضع إذاعات فضائية عالمية، منها هيئة الإذاعة البريطانية العالمية (BBC World)، وشبكة سي.إن.إن. (CNN)،

وإم.إس.إن.بي.سي. (MSNBC) وتلفزيون فوكس (Fox Television) وبي. سكاي.بي (BSkyB)، التي هي من عملاء مزودي الجملة، ولكنّ لبلومبرغ (Bloomberg) عددا مهما من المراسلين الذين يعملون لحسابها في جمع الأخبار، ثم تعيد قنوات التلفزة المحلية توزيع خدماتهم أحياناً (Boyd-Barrett, 1977).

(ج) إن الإنتاج العالمي لأنظمة تشغيل الحاسوب الشخصي هو بصورة مطلقة تقريبا في يدي شركة أمريكية واحدة، هي مايكروسوفت (Microsoft) التي بلغت عائداتها السنوية ١١,٤ مليار دولار في عام ١٩٩٧. وفي عام ١٩٩٨ كانت مايكروسوفت رابع أكبر شركة في العالم، إذ بلغت قيمتها ٩٩ مليار دولار (Farrelly & Ryle, 1998). أما إنتاج الرقائق (chips) لهذه الأجهزة فتسيطر عليه بصورة كبيرة شركة أمريكية أخرى، هي إنتِل (Intel)، التي كانت عام ١٩٩٨ سابع أكبر شركة في العالم، إذ بلغت قيمتها ٩٣ مليار دولار. أما خدمات الدخول إلى الإنترنت (gateway services) فيسيطر عليها بصورة رئيسة برنامجان أمريكيان للحاسوب، هما مايكروسوفت إنترنت إكسبلورر (Microsoft Internet Explorer) ونتسكيب (Netscape)، ويقع ٩٦ بالمائة من جميع مواقع الإنترنت ضمن المنطقة الغنية للدول السبع والعشرين الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (والإنكليزية هي لغتها المشتركة)، التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية (Keegan, 1997).

يرى نيومان (Newman, 1997) في نقده لمايكروسوفت أنها تهدد بالسيطرة على معايير الإنترنت، ذلك أن مصممي صفحات شبكة الإنترنت يميلون إلى دعم معايير البرمجيات المتوافقة مع المتصفّح (browser) المهيمن، علما بأن مايكروسوفت تدفع لمزودي خدمة الإنترنت لضم إكسْبْلورَر (Explorer) ضمن خدماتهم. وقد وقعت اتفاقيات حصرية مع شركات مثل تايم وورنر (Time Warner) ودزني (Disney) حيث يتطلب الدخول إلى أجزاء من مواقعها على الشبكة التي تنشؤها هاتان الشركتان استخدامَ مايكروسوفت إكسْبْلورَر. وبسيطرتها على أنظمة تشغيل الحواسيب وعلى متصفحات الإنترنت، تهدف مايكروسوفت إلى السيطرة على حواسيب شركات الأعمال التي تدير مواقع الشبكة في الجانب الآخر. كذلك تمثل تهديدا لمعايير الحوسبة المتعلقة بلغة جافا (Java) المكيفة للإنترنت ـ وهو معيار مفتوح لتشغيل البرمجيات(software) على الإنترنت ابتدعته شركة "صَنْ مايكروسِسْتَمْز (Sun Microsystems) وتدعمه مئات الشركات الأخرى. وقد صُممَتْ لغة جافا لتكون مستقلة عن أي منصة محددة للحاسوب (platform-independent). أما هدف مايكروسوفت، كما يقول نيومان، فهو تقويض هذه الوظيفة ذات المنصات المتعددة(multi-platform function)، وذلك باستعمال مجموع النتصفحات وأنظمة التشغيل (operating systems) وأدوات التطوير(developer tools) لديها لكي تحوّل جافا إلى نظام ملكية جديد تسيطر عليه مايكروسوفت ويعمل بشكل أفضل فقط على الأجهزة المبنية على نظام وندوز (Windows).

حين استثمرت مايكروسوفت في حاسوب أبل (Apple Computer) عام ١٩٩٧ وافقت على أن تضمِّن أبل في المقابل متصفح إكسبلورر في كل حواسيبها وأن تدعم معايير مايكروسوفت للغة جافا. (نشبت معركة أخرى على الإنترنت عام ١٩٩٨ بين عملاقي الإنترنت، مايكروسوفت ونتسكيب، حين طورت نتسكيب منصة مرنة للبرمجيات (software platform) يمنح المستخدمين مدخلا إلى البرمجة ليتمكنوا من تطوير صيغ تتوافق مع متطلباتهم، إن أكثر من ٦٥ بالمائة من المواقع الجديدة الداخلية في الشبكات الداخلية الخاصة (intranet sites) منتشرة على خوادم (servers) مايكروسوفت وندوز إن.تي(Microsoft Windows NT). (Newman, 1997). وتمتد سيطرة مايكروسوفت أبعدَ من أنظمة التشغيل والتطبيقات المبرمجة (software applications) لتصل إلى أدوات التطوير التي يستخدمها أغلب المبرمجين، كما أن لها هيمنة قوية على برامج التدريب للمحترفين المتخصصين بتقانة المعلومات. ويتزايد اشتراكها في أنظمة التوزيع الإعلامية (media delivery systems) الأخرى، ومنها دريم ويركس إس.كي.جي. (Dreamworks SKG) (أفلام من هوليوود)، ويب تي.في. نت ويركس (WebTV Networks)، القمر الصناعي ذو المدار المنخفض (low orbit satellite) (تيلي دِسْك - Teledisc)، شركة كُمْكاسْت (Comcast Corp). وهذه الثلاث الأخيرة سوف تيسر دخول الإنترنت على غير مستخدمي الحاسوب الشخصي . وغيرها الكثير، حتى إن منها تلفزيون الترفيه للسود (Black Entertainment Television).

(د) إن شركات الإعلام العالمية الرئيسة التي حددها هيرمان وماكتشيسني (Herman & McChesney 1997) هي شركة الأخبار (نيوز كوربوريشن– News Corporation) (بلغت مبيعاتها ١٠ مليارات دولار عام ١٩٩٦)؛ تايم وورنر (Time Warner) (بلغت مبيعاتها ٢٥ مليار دولار عام ١٩٩٦، ثلثاها في الولايات المتحدة الأمريكية)؛ دزني (Disney) (بلغت مبيعاتها ٢٤ مليار دولار عام ١٩٩٧، ثلاثة أرباعها في سوق الولايات المتحدة)؛ فياكُم (Viacom) (بلغت وارداتها ١٣ مليار دولار عام ١٩٩٧، أربعة أخماسها من سوق الولايات المتحدة)؛ بيرتلسْمَن (Bertelsman)، وهي الشركة الأوروبية الوحيدة بين "الصف الأول" من عمالقة الإعلام، حيث بلغت مبيعاتها ١٥ مليار دولار تقريبا عام ١٩٩٦، منها ٦٦ بالمائة في أوروبا و٢٤ بالمائة في الولايات المتحدة الأمريكية؛ تي.سي.آي. (TCI) (كان دخلها ٧ مليارات دولار عام ١٩٩٦). وهي أكبر مزوِّد بالكوابل في الولايات المتحدة؛ يونيفيرسال (Universal)، وقد اشتريت من سيغرام (Seagram) بمبلغ ٧ مليارات دولار عام ١٩٩٥؛ جنرال إليكترك (General Electric)، وقد بلغ مجموع مبيعاتها ٨٠ مليار دولار عام ١٩٩٦، منها ٦٢ بالمائة في الولايات المتحدة، وقد شملها هيرمان وماكتشيسني لأنها تملك إن.بي.سي. (NBC)، التي بلغت مبيعاتها ٥ مليارات دولار عام ١٩٩٦.

إن أرقام المبيعات هذه متواضعة إذا شُملت الأجهزة والحوسبة وخدمات الهاتف، وهو ما يجب أن يكون إذا أردنا أن نَبين مدى الأنشطة الاستعمارية في صناعات الاتصالات. في حال خدمات الهاتف، مثلا، عرضت يو.إس.إس.بي. سي. (US-SBC)(وهي شركة مقرها في تكساس) ٤,٤ مليار دولار في بواكير عام ١٩٩٨ لمجرد شراء شركة نيو إنغلند الجنوبية للاتصالات عن بعد (Southern New England Telecommunications)، في خطوة لدخول سوق خدمات الاتصال الهاتفي البعيد. أما إس.بي.سي. فقد استحوذت قبل ذلك بقليل، بمبلغ ١٦,٥ مليار دولار، على مجموعة باسيفك–تليسز (Pacific-Telesis)، فنشرت خدماتها في كاليفورنيا ونيفادا ودخلت إلى آسيا عبر تمديدات تحت البحر وإلى المكسيك وأمريكا الجنوبية عبر تمديدات أرضية. وفي بواكير عام ١٩٩٨، كانت مجموعة جي.تي.إي (GTE) الأمريكية للاتصالات عن بعد جاهزة لزيادة عرضها البالغ ٢٨ مليار دولار نقدا لتملك شركة إم.سي.آي. (MCI) المتخصصة بالاتصالات عن بعد، إذا فشل إنجاز العرض المرتب للمجموعة المنافسة، وورلد كم (WorldCom)، والبالغ ٣٧ مليار دولار. نحن هنا نتحدث عن مبالغ من المال تتراوح ما بين ضعفين إلى أربعة أضعاف الحجم الكلي للدخل السنوي لنيوز كوربوريشن، وهي أكبر من حجم كثير من الاقتصاديات الوطنية الفردية، مثل ملاوي أو أنغولا أو بنغلادش أو بوليفيا أو بلغاريا أو إرلندة أو كينيا أو ماليزيا أو نيوزيلند أو باكستان.

يحدد هيرمان وماكتشيسني ثلاث طبقات للاعبي الإعلام العالميين. نصف الشركات المسجلة ضمن قائمة الطبقة الثانية، تقريبا، يأتي من أمريكا الشمالية. ويعتمد نجاح الشركات من الطبقة الثانية والثالثة اعتمادا جزئيا على تحالفات استراتيجية فيما بينها وفيما بينها وبين شركات من الطبقة العليا. ويقول هيرمان وماكتشيسني إن السوق الإعلامية العالمية ما تزال تحت هيمنة مصالح الولايات المتحدة وهيمنة سوقها المحلية، بالرغم من أنه لا بدّ لأهميتها النسبية من أن تنحدر كلما أصبحت الدول الأخرى أكثر غنى وأكثر نشاطا إعلاميا. غير أن النظام الإعلامي العالمي سوف يستمر في حمله نكهة أمريكية خلال عقود عديدة من القرن القادم، فالشركات الأمريكية عموما قادرة على تغطية التكلفة من سوقها المحلية ومن ثم تستطيع أن تكيف أسعارها في الأسواق الخارجية حسب قدرة كل سوق على الدفع وحسب شدة المنافسة المحلية. غير أن ما لا يقوله لنا هذان الكاتبان هو إجمالي الحجم العالمي للسوق الإعلامية، وحصة كل طبقة من طبقاتهما الثلاث منه.

حتى لو أن هذه الظواهر محددة تاريخيا، فإن فكرة إمبريالية وسائط الإعلام ملائمة لتمحيص أيٍّ من الفترات التي يكون فيها الوصول إلى، أو الهيمنة على، أي صعيد للنشاط الإعلامي تحت سيطرة دولة أو مجموعة واحدة على حساب الآخرين. ما أشير إليه هنا هو إعادة صياغة مفهوم الإمبريالية كعملية ذات علاقة باستعمار فضاء الاتصالات. وقد يكون لهذه طابعاً دولياً، كما في الأمثلة أعلاه، أو

قد تكون ممثلة بحالات كهيمنة شركات فردية ذات منشأ محلي على أسواق التلفزة، حيث تهيمن على الإنتاج والبثّ ضمن الأسواق الوطنية، كما هو الحال في البرازيل والمكسيك. (راجع Cole, 1996؛ Fox, 1997).

ضمن هذا الإطار التحليلي، ليس لفضاء الاتصالات بالضرورة علاقة بالإقليم ولا بالتقانة، ولكنّ له بالضرورة علاقة بالموارد وبمنابر التعبير الإنساني. وفي تحليله لأولئك الذين يكتسبون السيطرة على مثل هذه الموارد والمنابر، من المقترح أننا نستطيع تعيين نواحي الثوابت البنيوية التي كثيرا ما تكون لها صلة بالإقليم وبغيره من معالم الهوية، ولكنها بشكل أهمّ ذات علاقة بالقوة السياسية والاقتصادية. إننا نجد مبرراً للاحتفاظ بمفردات الإمبريالية في العلاقة ما بين فضاء الاتصالات والسلطة خاصة في تمحيصنا للتركيز المتزايد والهائل والدولي لرأس المال الذي حفز تطور صناعات وسائط الإعلام في العقود الحديثة. كذلك يصر النموذج على تعددية الأبعاد وعلى القياسات التجريبية: إنّه يستطيع أن يكشف مدى سيطرة وكلاء أو مصالح يمكن تعيينها على نشاطات محددة ضمن قطاعات معينة لصناعات الاتصالات؛ والحكم النهائي حول ما إذا كانت هذه النتائج تدل على "استعمار" فضاء الاتصالات هو حكم نسبي، حكم يأخذ في الاعتبار السياق الكلي وقيم المصالح المختلفة التي تتأثر بذلك.

للإمبريالية الجغرافية هدف يتمثل في غزو إقليم محدد؛ وقد يقود الغزاة طموحُهم إلى ضمّ مزيد من الأرض؛ إلى أن توقفهم المحيطات، أو جبال منيعة لا يمكن اجتيازها، أو قوة عسكرية معادية طاغية، إلخ. إنّ هدف الطموح في حال فضاء الاتصالات يبدو، من بعض وجهات النظر، محدودا بشكل خادع: ففي الإمكان القول إنّ سلسلة محدودة من صحف وطنية، مثلا، ذات جدوى مالية. وقد يضيف المرء عنوانا آخر، أو يحدد جمهورا جديدا أو يجتذب جمهورا من مطبوعة قائمة، وغالبا ما يكون ذلك بكلفة عالية ومخاطرة كبيرة. لكنّ فضاء الاتصالات يبدي مرونة مذهلة. فالتجديد التقني، بالخصوص، غالبا ما يولد حيزا أكبر من الفضاء، وقد كانت هنالك فترات كثيرة امتدّ فيها مثل هذا الفضاء بشكل جذري. كما كان الحال في ظهور المذياع، مثلا، أو الإنترنت. وبصورة مؤقتة يبدو أن ثمة فضاءاً كافيا لكل مُطالِب.

لكنّ قيمة فضاء الاتصالات تزداد نسبة إلى حجم ونوعية الجمهور الذي يمكن اجتذابه إلى أية رسالة يُستَخدَم هذا الفضاء من أجلها. والمصالح التي لها من الموارد والمهارات ما يستطيع جذب الجماهير الكبيرة، والواردات التي ترافق مثل هذا النجاح، تكتسب في العادة نفوذا كبيرا على البنى المنظِمة التي تحكم المنتِج والوصول إلى الجمهور. إنها تستحوذ على السلطة التي تحَدد بها طبيعة الفضاء وكيفية استخدامه. وقد بدأنا نرى حدوث هذا في الإنترنت.

لذلك، فمن مظاهر هذا النموذج التوترُ التكافلي بين الإمكانية المادية للاتصال، من جانب، وبين التقانة والسيطرة والمهارات، من جانب ثان. وبتعبير آخر، إن الإمكانيات

المادية للاتصال تمتد أو تُحَد بخيارات معينة من التقنيات المستخدمة واستغلالها، وبالبنى المنظِمة التي تحكم فضاء الاتصالات واستخداماته، ثم بالمهارات التي يأتي بها المستخدِمون لعمليات الاتصال. إن التقنيات والبنى المنظِمة والمهارات هي مصادر السيطرة، ولكل منها اتجاهات تمييزية: فقد تكون التقنيات أكثر كلفة أوأقل، أكثر ملاءمة لأشكال معينة من الاتصال أو أقل، بل حتى لبعض لغات الاتصال؛ وقد تميل الأنظمة إلى محاباة بعض أنواع الاستخدام على غيرها أو بعض المستخدمين على غيرهم؛ أما المهارات فإنها نتيجة الخبرة والتدريب، وغالبا ما تكون محدودة التوفر.

يعدّ مثل هذا التفاوت ظاهرة عامة للعلاقات التجارية، وقد عزي أحيانا إلى اقتصاديات الميزة التنافسية، حيث غالبا ما يعزز النجاحُ نفسَه. ومثل هذه التفسيرات لا تجعل هذه الظاهرة محايدة سياسيا وثقافيا بالطريقة التي يبدو أنّ بعض الاقتصاديين يتخيلونها. ففي حالة وسائط الإعلام هناك أسباب فريدة للتخوف مردها نسبية المقدرة على الوصول الى جموع الجمهور الكبيرة والى البنى التحتية لأية اتصالات غير معتمدة على التقارب الجسدي. فالوصول إلى كتلة الجماهير متعلقٌ بفرص بناء صور رمزية مسيطرة، وبإلاقناع الذهني والعاطفة، لغايات سياسية واقتصادية وثقافية. أما الوصول إلى البنى التحتية فإن له دلالات على أنواع الاتصال الممكنة، وعلى الأوضاع الاقتصادية التي يُسمح في ظلها بمثلً هذه الاتصالات.

يمكننا التمييز بين إمبريالية وسائط الإعلام كهدف وكظاهرة تجريبية و**كخطاب**. فالقلق من استيراد المسلسلات الأمريكية قد يبدو أحيانا غير متناسب حين تؤخذ في الاعتبار النسبة الآخذة في التدني، في بعض المناطق، لاهتمام الجمهور في مشاهدتها (راجع Goonasekera, 1996)، والشعبية الأكبر للمنتجات المحلية، والشواهد القوية للإنتاج المحلي وللسيطرة على مناطق أخرى من النشاط الإعلامي، كالمذياع والصحافة. رغم ذلك، فإن الحديث عن القلق من وجود ثقافة شعبية أمريكية شمالية (أو أية ثقافة تعتبر "مغايرة")، والمخاطر المناطة بالقيم التي يقال إنها تمثلها، والإجراءات المتخذة للتقليل منها أو لمكافحتها، تستحق الدراسة الجادة بحد ذاتها، وبخاصّة فيما تحققه من فهم للصراع على السيطرة على فضاء الاتصالات ومواردها واستخداماتها وجماهيرها، أو لطريقة تضمين هذه المسائل في الصراعات الأوسع.

إن فكرة "الإمبريالية"، وهي مثقلة بعبء رزمة ايديولوجية، وأحيانا ما لا تكون مساعدة لهذا البحث (خاصة في استعدادها دائما لافتراض دلالات سلبية)، تساعدنا في (أ) التركيز على **الفعلانية**؛ و(ب) الاهتمام بالتفاوتات؛ و(ج) اليقظة حيال تنظيم الاتصالات كضرب من الغزو، وليس أقل من ذلك حين يعبر عنها كجزء من حالة طبيعية أو لا منَاص منها (مثلا "ندرة الموجات الهوائية" كتبرير للاحتكارات الإذاعية لما قبل ثمانينات القرن العشرين؛ و"ضمانة الخدمة الشاملة" كتبرير لاحتكارات الاتصالات؛ و"السوق الحرة" كتبرير للتخلص من النظم، وللخصخصة، إلخ.)؛ و(د) الوعي بحيز الاتصالات كموقع للكفاح والمقاومة.

تعريفات

إن تعريفي المؤقت لإمبريالية وسائط الإعلام (Boyd-Barrett, 1977b) كان جملة خارجة عن السياق الرئيس لعملي في هذا الموضوع وقتذاك، ولا يمثل الجدل الكليَّ تمثيلا جيدا. فلا يشير التعريف، مثلا، إلى المؤلفين أو القراء بشكل واضح. ولم يكن هذا الإسقاط تجييرا لنموذج "الإبرة تحت الجلد" (hypodermic-needle model) لأثر وسائط الإعلام؛ فالحقيقة أن المقالة نفسها تنادي بمعالجة أكثر عمقا مما كان دارجا حينئذ حول المواجهة ما بين الجمهور ونصوص وسائط الإعلام العالمية.

في اختياري الكلامَ عن "إمبريالية وسائط الإعلام" بدلا من "الإمبريالية الثقافية" لم أكن أقترح أن علينا النظر إلى وسائط الإعلام من غير إشارة كاملة لسياقها الأوسع: الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي، وهو ما يعتبر ارتدادا إلى الوراء حقا. كنت مهتما عوضا عن ذلك بضرورة التركيز على صناعات وسائط الإعلام: ذلك أننا، دون أخذنا في الحسبان مجمل الوضع المعقد لهذا القطاع الاقتصادي، ودون ولوج "الصندوق الأسود" للإنتاج ذي المعنى، لا نستطيع تكوين نظرية كافية للمهمة التي نحن بصددها، لتأخذنا أبعد من الخطابية السياسية البسيطة التي كانت جزءاً من السجالات حول النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال (NWICO) التي كانت في أوجها آنذاك. كانت الدراسات الثقافية قد بدأت تنحو منحى التساؤل الذي أدى إلى مفاهيم القارئ المستقل وتعددية معنى النصوص (polysemy). ورغم أهمية ذلك التطور وضرورته، إلا أنه حرف الانتباه بعيدا عن الاقتصاد السياسي للإنتاج الإعلامي في لحظة حرجة من التاريخ حين تعرضت بنية الصناعات الإعلامية التحتية والفوقية جميعا، تلك التي تعتمد قيمتها في نهاية المطاف على جماهيرها، لهجوم فظيع شنته التجمعات العملاقة لرأس المال، المحلي والعالمي.

فوائد المفهوم

رغم كل ما فيه من قصور، إلا أن ثمة قيمة استكشافية في العودة إلى تعريفي الأصلي لإمبريالية وسائط الإعلام: "إنها العملية التي تكون فيها ملكية وسائط الإعلام أو بنيتها أو توزيعها أو محتواها، بعضها أو جميعها، معرضة في أي بلد لضغوط خارجية كبيرة من المصالح الإعلامية لأية دولة أو دول أخرى دونما نفوذ متناسب مقابل من البلد المتأثر" (Boyd-Barrett, 1977b: 117).

إن من قوة التعريف الأساسية، في اعتقادي، تبينه أن الإمبريالية تستطيع أن تكون متغايرة بين مختلف وسائط الإعلام، وبين مختلف مستويات النشاط وأبعاده أو مجالاته ضمن أي قطاع معين من صناعات وسائط الإعلام. والتعريف بحد ذاته يشير إلى الملكية أو البنية أو التوزيع أو المحتوى. وكان من الممكن جدا مثلا، بل من الشائع فعليا، أن تجد ملكية وطنية تتعايش مع اعتماد كبير على الاستيراد.

كذلك فإن مقالتي عام ١٩٧٧ب قد ميزت ما بين: شكل وسيلة الاتصال، ومجموعة ترتيبات صناعية، وكتلة قيم حول الممارسة النموذجية، ومحتويات إعلامية محددة. إن هذا التحليل، بوضعه أوضح عنصر من عناصر النشاط الإعلامي، أي المحتوى، في آخر القائمة، قد أبرز نسبية تقانات الإعلام: تقانات ناتجة عن مصالح تجارية أو غيرها، وليست متغيرات مستقلة أو لا مناص منها أو غير قابلة للتغيير. وقد لفَتَ الانتباه إلى بنية صناعات وسائط الإعلام وتنظيمها كمسألتين متعلقتين بالعرف الثقافي والتجاري والسياسي (ويمكن أن ينطبق هذا على العلاقة بين الدعاية والمحتوى، والتعاقد مع آخرين من الخارج على الإنتاج، إلخ.) وهو ما يمكن وجرى تصديره إلى سياقات أخرى. وقد أبرز أيضا نسبية العقائد المهنية والوظيفية وتعريفات الممارسة الأفضل(best practice) : مثلا البناء الأنجلو–أمريكي للخبر كحقيقة (news-as-fact) (وهو يُختار حسب قيم النخبوية والسلبية، وهكذا) مقابل توجه الصحافة الفرنسية الذي يعبر عن الرأي، أوالصحافة الاشتراكية المتجسدة في الدعاية التحريضية (agit-prop)، أوصحافة العالم الثالث عن أخبار التنمية.

في عام ١٩٨٠، ميّز شن–شوان لي (Chin-Chuan Lee) بين تصدير برامج التلفزة، والملكية الأجنبية والسيطرة على منافذ وسائط الإعلام، ونقل الأعراف الإذاعية المهيمنة، والصبغة التجارية لوسائط الإعلام (media commercialism) وغزو آراء العالم الرأسمالي والمس بطرق الحياة المحلية في المجتمعات المستقبلة (Lee, 1980). وهذا العمل يعبِّر عن ميل عام في الأدبيات إلى التعامل مع وسيط إعلامي واحد في الوقت الواحد بينما، من وجهة نظر الثقافة الكلية والجمهور، ما يهمّ هو التوازن عبر فضاء الاتصالات المتوفر. وقد وسع تقارب (convergence) الإنترنت ووسائط الإعلام من حدود الخطاب الأكاديمي التقليدي حول وسائط الإعلام. مثلاً، إننا الآن نحتاج إلى ان نفسح المجال لمفاهيم مثل مزودي مداخل الإنترنت (gateway provider) وناقلي الاتصالات عن بعد . ويطرح أحد النماذج (KPMG ,1996) "سلسلة قيم التقارب" التي تميز ما بين: المحتوى، والإنتاج، وإعداد رزم البرامج، وتزويد الخدمة، والنقل وسطح التلاقي مع المستهلك (consumer interface). وهناك مجال، إذا شئنا، لتعقيد أكبر: إذ يمكن تقسيم المحتوى إلى مراحل مختلفة من الإنتاج، وتزويد الأجزاء المكونة (مثلا كإعداد الرسوم المتحركة، والرسوم البيانية ، وأفلام الأخبار، وخدمات المكتبة، والصور الثابتة) وتشكيل صيغة البرامج . وعلينا أيضا أن نُضمِّنَ فيه العوامل المتعلقة بكفاءة "الإنتاج" و"القراءة" (مهارات تقانة المعلومات، مثلا) ونأخذ في الاعتبار من له علاقة بتعريفها، بالنسبة إلى تقانات أي جهة، ولأيٍّ أهداف أو وظائف، وتوزيع مثل هذه المهارات عبر القطاعات البشرية المختلفة ممن لهم علاقة.

لقد جمع نموذجي للعام ١٩٧٧ (Boyd-Barrett, 1977a; 1977b) عناصر "الغزو الثقافي" و"اختلال توازن موارد القوة" بين البلدان؛ فيمكن أن تكون الإمبريالية نتيجة لتصدير متعمد أو لنفوذ غير مقصود. لم يكن في التعريف بحد ذاته ما طرح قيما إيجابية أو سلبية مرتبطة بالمفهوم، ربما فيما عدا اختيار تعبير "الإمبريالية" لوصفه.

مشاكل تتصل بالمفهوم

كانت ثمة مشاكل مهمة في التعريف. فقد تكلم عن العلاقات البينية في **وسائط الإعلام**، واستبعد المصالح التي لا علاقة لها بالإعلام. وبهذا فإنه بحد ذاته لم يستدع اعتبار القوى أو المصالح الخارجة عن وسائط الإعلام (السياسية، أو المتعلقة بأنشطة تجارية يمارسها مالكو وسائط الإعلام وبأعمالهم وأهدافهم الدعائية والتي لا علاقة لها بهذه الوسائط) التي استثمرت في شركات وسائط الإعلام. كذلك تكلم التعريف عن التعامل بالمثل في العلاقات التجارية الثقافية بين دول معينة. ومن شأن هذا أن يعطي الاهمية للعلاقات الدولية، ويتجاهل أبعادا أخرى ذات صلة، بما في ذلك الخيارات المتوفرة في الأسواق المحلية بين المصادر ذات الأصل المحلي. إنه يفترض أن الدول القومية هي لبنات البناء الأساسية في مجال الأنشطة العالمية لوسائط الإعلام، وأن من الممكن ببساطة ربط وسائط إعلام معيّنة ببلاد معيّنة. ومن المؤكد أن الجدل حول العولمة يثير أسئلة حول سيادة الدول القومية، إذ هي واقعة تحت تحدّي كلا القوى الطاردة النابذة من الداخل (كالحركات الانفصالية) والقوى الجاذبة من الخارج (من خلال الاتحادات التجارية الإقليمية، كالمجموعة الأوروبية واتحاد جنوب شرق آسيا ونافتا ومنظمة التجارة العالمية، إلخ.EC, ASEAN, NAFTA, WTO)، رغم اعتقادي أنه يبالغ في مدى كون هذا مشكلة جديدة.

غير أنه كثيرا ما توجد ضبابية في التمييز ما بين النشاط العالمي للشركات التي ليس لها قاعدة محلية قوية، والشركات التي لها قواعد محلية قوية- في العالم الأول عموما- ولها نشاط عالمي واسع (ولكنه نادرا ما يكون متوازيَ الانتشار). وهذا يثير في ذهني إمكانية أن تكون سيادة بعض الدول القومية، في هذه الفترة التي نشير لها بالعولمة، منتقصة لدعم سيادة غيرها، وهو تبيان آخر للإمبريالية الجديدة (neo-imperialism). بيد أن هناك قوى ذات وزن ما زالت مستثمَرة في قضايا السيادة، سواء في مجالات التجارة أو الثقافة أو السياسة، وإنّ تحديد موقع وسائط الإعلام بالنسبة إلى مثل هذه القضايا موضوع حيٌّ وشرعيٌّ للتقصّي. ولما كانت أنظمة وسائط الإعلام في عديد من الأحيان هجينا معقدا لمختلف الفاعليات واللاعبين، لا يُنصح القيام بربط مبسط بين شركات كاملة وهويات قومية معينة. ولهذا بالضبط نحتاج إلى أن نأخذ في الحسبان صفة الأبعاد المتعددة لنشاط وسائط الإعلام. وفي الوقت نفسه، تحتاج أطروحة إمبريالية وسائط الإعلام أن تشمل الاستعمار الجديد للعلاقات البينية العرقية والثقافية والجنسية والذرِّية والطبقية.

تجاهَلَ تعريفي، عام ١٩٧٧ب، مسألة الجمهور؛ وهو إغفال مهم ولكنّ تصحيحه ممكن. فهذا النموذج يحتاج إلى أن يأخذ في الحسبان الجماهيرَ وتفضيلاتها؛ كذلك استهلاكَها لمنتجات ثقافية محددة بالنسبة إلى مجمل الاستهلاك العائد لوسائط الإعلام ولغيرها. غير أنه لا يجوز لنا أن نفترض وجود ترابط بسيط بين استعمار فضاء الاتصالات وبين المواقف والمعتقدات والسلوك لدى الجماهير.

وقد نتوقع في بعض الظروف أن نجد العكس تماما. فمن طبيعة الإمبريالية أن تستثير المقاومة العنيفة. والبحث عن مبرر للتحقيق في موضوع استعمار فضاء الاتصالات لا يكون في مجال التأثيرات بل فيما يتعلق بالسؤال: أصوات مَن تُسمَع وأية أصوات تُسْتثنى؟ هذا كل ما في الأمر. أما أن تكون الأصوات التي تجد سبيلها إلى الآذان ذات شعبية لدى الجماهير، أو تحاول التلاعب بها، أمينة أو غير أمينة، ذكية ومسلية أو غير ذلك، إلخ.، فإن لذلك أهمية بالغة ويتعلق بها اهتمام كبير. لكن، ضمن اهتمام طاغ بعملية دمقرطة الاتصال، فإنّ العقبات في طريق الوصول إلى الجماهير الكبيرة هي التي يجب أن تنال أولوية البحث. وبغض النظر عن تعقد التقانات ودرجة التطور وتبني الديمقراطية، فإن قلة صغيرة من سكان العالم هي التي تمتلك الإمكانيات والفرصَ والمهاراتِ التي تسمح بمثل هذا الوصول. لدينا، في عصر الديمقراطية، طغيانٌ إعلاميٌ.

حتى شبكة الإنترنت لا تحمل الجواب: فالوصول إلى الإنترنت يحتاج إلى أجهزة واشتراكات في المداخل ومهارات. ولكنْ، مهما عظمت إمكانية الوصول إلى الإنترنت، فإنها لا تضمن الجماهير الواسعة: ذلك أنّ هذا يحتاج إلى المهارات الفنية والإنتاجية التي نربطها بشركات وسائط الإعلام الكبيرة.

تطبيقات

في السنين الأخيرة يبدو المزيج العالمي- المحلي أكثر تعقيدا منه في سبعينات القرن العشرين. ففي تسعينات القرن العشرين كما في سبعيناته توجد في ما كان يسمى بالعالم النامي مراكز إنتاج اعلامي مهمة تتمتع بنفوذ دولي: والمثل على ذلك بومباي للأفلام باللغة الهندية، والقاهرة للإنتاج التلفزي والإذاعي والمطبوع باللغة العربية، والمكسيك والبرازيل للروايات التلفزيونية المسلسلة الطويلة بالأسبانية. وقد ظهرت بعض المراكز الجديدة، كما في حالة هونغ كونغ كمزود لبرامج التلفاز للصين الشعبية وتايوان والشتات الصيني؛ كذلك أستراليا، التي، بالإضافة إلى تجارة تصدير الأفلام المدعومة من الدولة، قد أنتجت عدة مسلسلات عاطفية طويلة أثبتت نجاحها في عدة بلدان أخرى، وهي عموما تلك التي تتكلم الإنكليزية (باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية)، خاصة بريطانيا (Cunnigham and Jacka, 1996). إنّ عددا من الإذاعات المحلية الرئيسة التي كانت تعتمد بشكل كثيف على المستوردات أصبحت تنتج اليوم عددا أكبر من احتياجاتها، أو إنّ مدى اعتمادها على المستوردات قد امتدّ إلى مصادر بديلة لمنتجات العالم الأول التقليدية.

ثمة أجزاء كثيرة من العالم تتمتع بخيار موسع من البرامج ومنتجات وسائط الإعلام لم يكن التفكير بها ممكنا في سبعينات القرن العشرين، على الأقل من حيث الكمية. فمدن مثل بوينس أيرس، حيث تستقبل معظم البيوت التلفاز بالكوابل

متعدد القنوات (من خمسين إلى ستين قناة)، أو الهند، حيث يتمتع عملاء شبكة الكوابل المحلية بخيار الحصول على خدمات تلفزية فضائية دولية ومحلية بلغات محلية مختلفة، بالإضافة إلى الإنكليزية والهندية، هي الآن، حقيقة، أكثر "تقدما" في هذا المجال من المملكة المتحدة حيث ما زال معظم الناس يستقبلون عددا لا يزيد على أربع شبكات أرضية أو خمس (حسب المنطقة)، بالرغم من زيادة توافر الكوابل والبث المباشر عبر الأقمار الصناعية. أما في أوروبا فقد تضاعف، إجمالا، عدد محطات التلفزة في الفترة ما بين الأعوام ١٩٩٠ و١٩٩٦ من حوالي ١٢٥ إلى ٢٥٠ محطة. وزادت الخدمات الرقمية من ١٠ عام ١٩٩٦ إلى ٣٣٠ عام ١٩٩٧ (Agence Europe, 24/10/ 1997). ومثل هذه الزيادات في الكمية ترافقها زيادة في الطاقة الإنتاجية وانخفاض في التكلفة. والمثل على ذلك أن كلفة بث قناة قياسية (analogue channel) واحدة على "أسترا" عام ١٩٩٧ كانت أربعة ملايين جنيه تقريبا في السنة؛ لتنخفض هذه إلى ٥٠٠،٠٠٠ جنيه مع ضغط رقمي (digital compression) نسبته ٨ إلى ١، منخفضة بحلول عام ١٩٩٨ إلى ٢٥٠،٠٠٠ جنيه (Singer, 1997). وفي بعض بقاع العالم، كالهند مثلا، أصبح امتلاك جهاز التلفاز الآن متفوقا على امتلاك المذياع (بالرغم من أن نصف مجموع البالغين في الهند لم يكونوا يملكون أيا منهما في الأعوام ١٩٩٣–١٩٩٥)، (راجع Mytton, 1996).

بالنسبة إلى الشرق الأوسط، هناك الآن عدة محطات تلفزة فضائية، تخدم في الأغلب السكان العرب، وأكثرها نجاحا تلك التي تقع مراكزها في بيروت والقاهرة ولندن وروما؛ وهناك مخططات لمحطات أخرى عديدة قادمة. في العام ١٩٩٦ كان لكل بلد عربي تقريبا قناة تلفزة فضائية واحدة على الأقل، وفي عام ١٩٩٧ كان هناك أكثر من أربعين قناة فضائية عربية تجارية (Ayish, 1997). وفي الإمارات العربية المتحدة تتكوّن أغلبية السكان من المهاجرين القادمين من الهند والباكستان. ولا تعير البرامج العربية المتوفرة محليا لوجودهم إلا القليل من الاهتمام. وكبديل، تتمتع هذه القوة العمالية بخيار من عشر قنوات فضائية تبث من شبه القارة الهندية. ومن جهة اخرى، تتمتع المجموعات العرقية الأساسية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا وبريطانيا العظمى بخدمات جيدة نسبيا من خلال وسائط الإعلام المطبوعة والبث والفيديو الموجهة على أساس عرقي، وبتطور المواقع على الإنترنت تزداد الفرص المتاحة لاحتياجات الاتصال المتخصصة.

أصبحت هوية اللاعبين الأساسيين أكثر تعقيدا أيضا، وان كانوا لا يزالون ممثلين بكثافة عبرالشركات المرتبطة ارتباطا وثيقا بالولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من دول العالم الأول ومنها اليابان. ولا يظهر ذلك أكثر وضوحا منه في المشهد المتغير لنموّ الاتصالات عن بعد ، حيث أنّ دوائر البريد والبرق والهاتف السابقة المخصخصة، كالإسبانية والإيطالية والماليزية وغيرها، تزداد ولوجا في تحالفات

معقدة (وكثيرا ما يكون ذلك مع عمالقة، مثل أي.تي.أند.تي (AT&T)، أو الاتصالات البريطانية (British Telecom)، أو سبرنت (Sprint) أو إم.تي.آي.(MTI))، وذلك للاستيلاء على الأسواق الخارجية في الخدمات الهاتفية المحلية والخارجية وفي الخدمات المتعلقة بها، التي يزداد اشتمالها على مثل خدمات الكوابل (Cables) وخدمات التلفاز عبر الاشتراك، والخدمات الهاتفية النقالة.

إنّ ظاهرة الصحافة العالمية ما زالت مرتبطة بشكل رئيس بالعناوين ذات المكانة الرفيعة (مثل: **وول ستريت جورنال** (*Wall Street Journal*)، **فاينانشال تايمز** (*Financial Times*)، **تايم** (*Time*)، **نيوزويك** (*Newsweek*)، **إنترناشنال هِرالد تريبيون** (*International Herald Tribune*)) التي تبيع للنخبة من جمهور الأعمال (Spark, 1997)، وما زالت معظم أنظمة الصحافة الوطنية "محلية" جدا من حيث ملكيتها وبنيتها؛ لكنّ نفوذ الشركات الصحفية العالمية مثل شركة نيوز كوربوريشن لميردوك (Murdoch News Corporation) (خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأستراليا)، أو مجموعة أورايلي المستقلة (O'Reilly's Independent Group) (ذات المصالح القوية، على سبيل المثال، في صحافة وإذاعة جنوب افريقيا) وسيطرة كنراد بلاك (Conrad Black) على الصحافة الكندية من خلال مجموعة جرائد سوثام (Southam)، يشهد على الأهمية المستمرة لمنطق الشركات الكبيرة في الصحافة المطبوعة.

إن نموّ الإنتاج المحلي في المحتوى التلفزيّ، مثلا، قد يتعايش مع الاعتماد على شراء صيغ لبرامجَ مطوّرة في الغرب يديرها وكلاء حصلوا على الامتيازات ومستشارون من العالم الأوّل. وقد تصبح الآن مراكزُ كانت يوما قوية في الإنتاج المحليّ مهددة ومتخطاة من قبل مراكز توزيع فضائية عالمية (Fox, 1997) حيث أنها، بسبب وصولها إلى أسواق أوسع، تجتذب عائدا أكبر من الإعلانات وتستطيع أن تبيع بسعر أرخص. وقد يكون هذا الآن تهديدا لشركات أمريكية لاتينية ما زالت حتى الآن عملاقة. أما في الهند، فإن توافر التلفزة بالكوابل والأقمار الصناعية العالمية والفيديو يضعف نفوذ صناعة الأفلام في بومباي. ومن شأن النمو الكلي في الطاقة أن يزيد الاعتماد على المستوردات لملء الوقت المتوافر، خاصة المستوردات ذاتَ الصيغ المقررة التي تضمن اهتمام المعلنين العالميين الكبار. إنّ التلفزة اليوم قدَ أصبحت بصورة متزايدة أعمالا تتسم بالتقانة العالية وانخفاض عدد العاملين، وتدار من مكاتب متواضعة، بل حتى من دارات خاصة، حيث أن كثيرا من العمليات الأساسية، ومنها البرمجة ومبيعات الإعلانات وتأمين الأخبار والبث، يتم التعاقد عليها مع شركات أخرى، مما يعقد مسألة هوية الأصل كثيرا.

يشكل رسم بيان لهذا التعقيد المتنامي مهمة أساسية للباحثين في الاتصالات العالمية وقد يستحق حقا شيئا من الإحتفاء (Sreberny-Mohammadi, 1991). غير أن ما يستمر عبر هذا التعقيد هو الأسماء التجارية الفارضة نفسها لقوى وسائط الإعلام المتخطية للحدود القومية، المرئية للعيان بجلاء كبير، وذاتُ الارتباطات بالعالم الأول

دونما نقاش، التي تضمُّ أسماء أصبحت معروفة في كل بيت مثل مايكروسفت، نيوز كوربوريشن (News Corporation)، توينتيث سنتشري فوكس (فوكس للقرن العشرين) (Twentieth Century Fox)، فوكس الولايات المتحدة (US Fox)، هاربر كولنز (HarperCollins)، تلفزيون آسيان ستار (AsianStarTelvision)، بي.سكاي.بي. (BskyB)، تايمز وورنر، فياكُم (Viacom)، أيتش.بي.أو. (HBO)، أتاري (Atari)، سوني، بيرتلسْمَن (Bertelsmann)، إن.بي.سي.، إي.إم.آي. (EMI)، ديزني، أي.بي.سي. (ABC)، دريم ويركس، بل الجنوب (Bell South)، أمريكا أون لاين (America Online)، أي.إس.بي.إن. (ESPN)، إم.تي.في. (MTV)، تي.سي. آي.(TCI)، بوليغرام (Polygram)، دايركت تي.في (DirectTV)، **نيويورك تايمز**، **ريدرز دايجست**، مَكغروهِل (McGraw-Hill)، داو جونز(Dow Jones)، رويترز، هيئة الإذاعة البريطانية، أكسل سبرنغر (Axel Springer)، كنال بلاس (Canal Plus)، ريد إلسفيير (Reed-Elsevier)، بيرسن (Pearson)، وغيرها كثير، كثير.

يبقى تطبيق إطار إمبريالية وسائط الإعلام ذا علاقة بالموضوع تماماً للمساعدة في فهم هذا التعقيد. ففي تطبيقنا لهذا الاطارالمعرفي، يُرجَّحُ أن نجد دليلا على (أ) تفاوت مهمّ بين مجالات نشاط وسائط الإعلام المختلفة، و(ب) اختلافات داخلية مهمّة ضمن أي مجال واحد من مجالات نشاط وسائط الإعلام.

في حالة وكالات الأنباء، مثلا، استنتجتُ (Boyd-Barrett and Thussu, 1992; Boyd-Barrett, 1977) أن هذا القطاع من صناعة الاتصالات قد توافق بشكل أفضل من كثير غيره مع أنماط "الإمبريالية"، إن كان في الماضي (تجَمُّع شركات القرن التاسع عشر [الكارتل Cartel] بإدارة رويترز، وهافاس [Havas] الفرنسية، ووُلف [Wolff] الألمانية)، كما واقعيا حتى اليوم، رغم كونه في ظلّ ظروف سوقية أكثر انفتاحا بكثير، وقد لاحظت ما يلي:

(أ) أنّ العدد الإجمالي للوكالات العالمية في مجال الطباعة قد نقص بدلا من أن يزيد.

(ب) هناك نموٌّ في عدد مزوّدي الأخبار للتلفاز والإنترنت، لكنّ هؤلاء إما مرتبطون ارتباطا وثيقا بالفاعلين الإعلاميين الأساسيين في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، بشكل رئيس، أو يمثلون تشكيلات رأسمالية جديدة، تمثل الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أساسي.

(ج) لا يقوم دليل يذكر على أن الاختلالات الأساسية بالنسبة إلى توزيع المصادر أو الاهتمام، أو النابعة من تطبيق القيم الإخبارية الغربية، قد أصبحت ضعيفة؛ والحقيقة أنها ربما أصبحت أقوى.

(د) لا يقوم دليل يذكر، يشجع الاعتقاد على أنّ وسائط الإعلام البديلة (دبث نيوز (DepthNews)، جيمني [Gemini]، إنتر برس سيرفس [Inter Press Service]، مثلا) كانت ذات تأثير مهم على وسائط الإعلام الرئيسة(mainstream media).

إن إدامة الدليل على إمبريالية وسائط الإعلام، فيما يتعلق بوكالات الأنباء، أو حتى تقويته، قد تتعايش، على سبيل القول، مع زيادة في التوطين الشامل لمحتوى التلفاز (رغم أن المحتوى ليس سوى متغير واحد من الظاهرة ذات المتغيرات المتعددةفي الإنتاج التلفزيّ وفي النص والتزويد). وما زال علينا أن نحتسب حقيقة أن التلفاز مستقبِل لكثير من مختلف مصادر المادة الإعلامية، وأن برامج الأخبار الوطنية قد تحتوى علَى موادّ كثيرة مأخوذة من وكالات أنباء عالمية؛ أو أنّ التلفزة المنتجة محليا قد تكون مبنية على صيغ محددة "اشتريت" من فاعلين عالميين يملكون حق النشرلهذه الصيغ.

حتى ضمن سياق وكالات الأنباء، ذي الحالة القوية نسبيا، وجدتُ، بمزيد من البحث، أن مواضيع إمبريالية وسائط الإعلام معقدة جدا وذات متغيرات عديدة، وأنه إذا كانت هذه هي حال وكالات الأنباء فمن المؤكد على الأرجح أن تكون هكذا حال المجالات الأخرى لنشاط وسائط الإعلام. وقد حدّدتُ في مقالة سابقة (Boyd-Barrett, 1981; 1982) ثلاثة أبعاد محورية لنشاط وكالة الأنباء، وفي متغيراتها التكوينية، وفي البال أن أشرح كيف يمكن لمتغيرات مختلفة أن تتحرك في اتجاهات مختلفة بالنسبة إلى أهميتها لإمبريالية وسائط الإعلام. لقد كانت تلك الأبعاد المحورية:

(أ) مدى اعتماد وسائط الإعلام في بلد ما على خدمات مستوردة من المزودين الرئيسين للأخبار (البُعد التبعي)

(ب) مدى تأثر النشاطات غير المحلية للوكالات الرئيسة بعوامل ضغط تمارس عليها من قبل الحكومة الوطنية أو غيرها من القوى الأهلية ضمن أية منطقة محددة من مناطق زبائنها (لا يجوز النظر إلى الزبائن بلادا أو أفرادا على انهم سلبيون كليا) (البُعد الإنتاجي/التشغيلي)

(ج) مدى "مغايرة" محتوى خدمات الأنباء الرئيسة لزبائنها ثقافيا، أو سياسيا،أو اخلاقيا، أو في أية طريقة أخرى (بُعد المحتوى أو البعد الثقافي).

للتمثيل على هذا التعقيد، سوف أُجمِلُ باقتضاب استنتاجاتي المتعلقة بواحد من هذه الأبعاد الثلاثة، ألا وهو متغيرات التبعية، حيث استنتجتُ أنه بالنسبة إلى مدى تبعية الدول النامية، يمكننا القول إنّ من الأرجح وجودَ درجة عالية من التبعية الثقافية لدى زبائن الإعلام الإخباري لخدمات وكالات الأنباء الغربية الرئيسة في الظروف التالية:

١) حين يوجد استهلاك عال لمواد الوكالات بحيث يمثل هذا الاستهلاك نسبة عالية من جميع الأخبار التي توفرها وسائط الإعلام الإخبارية بالقطعة، عبر أصناف الأخبار المختلفة، وعبر معظم وسائط الإعلام الإخباري، كليهما؛

٢) حين تمثل مواد الوكالات نسبة عالية من جميع الأخبار المتوافرة من مصادر خارجية لوسائط الإعلام المحلية المتعاملة معها، وتمثل نسبة عالية من جميع هذه الأخبار التي تستهلك بالفعل لأغراض البث بالقطعة؛

٣) حين تعتمد أيضا مصادر الأخبار البديلة، بطرق مختلفة وبشكل كبير، على أنشطة الوكالات الرئيسة وتشترك معها في أوجه شبه كثيرة (ملاحظة: يؤثر هذا على كثير من الأخبار المتوافرة من خلال مصادر متوافرة على الإنترنت).

٤) فيما يتعلق بمحتوى الأخبار: تتعزز التبعية عموماً بالتبعية في تصنيف أي الروايات "مهمة حقاً"، وفي الأولويات العامة التي تعطى الى فئات مختلفة من الأخبار، وفيما إذا يتم تعديل مهم على الروايات، أو إختصار لها أو زيادة عليها من مصادر أخرى.

٥) حين لا تستطيع وسائط الإعلام بالقطعة أن تحقق أنماطا بديلة للتزود والاستهلاك، وحين لا تشترك القوى السياسية المحلية، أو لا تنجح، في إنشاء أنماط تزويد بديلة تتفق أيضا مع المتطلبات الشرعية لوسائط الإعلام الإخبارية ولجمهور الناس.

نستطيع أيضا أن نحدد المتغيرات التالية للتبعية:

٦) إذا كانت أو لم تكن خدمات جميع الوكالات الغربية الرئيسة الأربع متوافرة بشكل متساو، وعمليا إذا كانت التبعية قد تركزت بحيث تعتمد على واحدة أو اثنتين فقط من الوكالات الرئيسة.

٧) إذا كان أو لم يكن الاعتماد على الوكالات كمزود للأخبار "بالجملة" كما صدرت في موضعها الاصلي ممتدا إلى خدماتها الأخرى، مثل تلك التي يزوَّد بها المراسلون الخارجيون، والاستشارات، والتدريب، والمساعدة بالنسبة للأجهزة، وإعادة تأجير فعالة لاتصالات الوكالة إلى وسائط الإعلام بالقطعة، والترجمة، وغيرها.

الختام

في مناقشتي لإعادة صياغة نظرية إمبريالية وسائط الإعلام، لا أقول إن علينا أن نأخذ، أو أن نقصر عن أن نأخذ في الحسبان بعض العناصر الأقل أهمية في نظرية الإمبريالية الثقافية عموما أو في نظرية إمبريالية وسائط الإعلام خصوصا. بيد أنّ من الواجب القول إنّ بعض الحجج التي تكررت ضد إمبريالية الثقافة ووسائط الإعلام (راجع Sreberny-Mohammadi, 1991) كانت مثالا لعرض أكثر فجاجة لمثل هذه النظريات. والمثل على ذلك، بصورة عامّة، أنه من غير الصحيح، أن نظرية إمبريالية وسائط الإعلام، قد اتخذت نموذجاً لآثار وسائط الإعلام، يشبهها بمفعول "الإبرة تحت الجلد"، بل لا تتطلب هذه النظرية مثل هذا النموذج لتبرير أهميتها. كذلك من غير الصحيح أن أولئك الذين ناقشوا إمبريالية الثقافة ووسائط الإعلام كانت لهم نظرة ساذجة للثقافات غير الغربية، مفترضين نقاءها وعدم تلوثها بالآثار الثقافية السالفة. إن هذا الاتهام يصرف انتباهنا عن المسألة الحقيقية.

تستند أهمية نظرية إمبريالية وسائط الإعلام جزئيا إلى ضرورة فهم طبيعة العلاقة بين الاقتصادات الوطنية والاقتصاد الرأسمالي العالمي، ودور الثقافة ووسائط الإعلام في إدامة تلك العلاقة وتقوية حيويتها. وليس صحيحا أن إمبريالية وسائط الإعلام قد تركزت حول العلاقات بين العالمين الأول والثالث فقط، وأنها تجاهلت علاقات التفاوت الثقافي والقسر ضمن العالم الأول، وقد أشرت من قبل إلى القلق حول نفوذ وسائط إعلام أمريكا الشمالية في بلاد مثل كندا وبريطانيا وبقية أوروبا الغربية. كذلك ليس صحيحا أن نظرية إمبريالية وسائط الإعلام قد تجاهلت بصورة نموذجية مصادر الإنتاج المحلي: فمثل هذا الوعي كان إلى حد بعيد جزءا من عمل تنستال(Jeremy Tunstall)، مثلا، في البداية الأولى للنقاش.

كانت هناك نقيصتان رئيستان في نظرية إمبريالية وسائط الإعلام، بالإضافة إلى تلك التي قد ناقشتها. فالأولى أنها كانت في الأيام المبكرة مغروسة أكثر مما يجب ضمن خطاب سياسي راديكالي ضد الولايات المتحدة الأمريكية. وبصورة أقل تقييدا، كانت مغروسة في خطاب راديكالي حول التبعية انبثق عن عمل لباحثين أمريكيين لاتينيين. وكان لهذا، كما رأينا، قيمة من حيث أنه أخذ في الحسبان تكامل عمل وسائط الإعلام كعوامل فاعلة للعقيدة السياسية والثقافية والتجارية وللدعاية، وقيمتها كمنتجات تجارية للأجهزة والبرمجيات.

وإلى هذا يمكن إضافة موقع وسائط الإعلام ضمن خطاب "التطور" الوطني والسياسي والاقتصادي: وهو خطاب مثير للجدل، ولكنّ من المؤكد أننا نستطيع أن نستنتج من الأدبيات الحديثة أنّ لوسائط الإعلام دورا تؤديه في بناء الأمة والهوية الوطنية (خذ مثلا Scannell & Cardiff, 1991; Das & Harindranath, 1996)، وأنه، بوسائل متنوعة تنوعا كبيرا، من دعم المطالبة بالكهرباء إلى تيسير الاتصالات التجارية عبر الخدمة الهاتفية الحديثة وشبكات الحاسوب، تشارك وسائط الإعلام في التطور الاقتصادي وكذلك، بأقل القليل، في دمج نخب عالم الأعمال مع الاقتصاد العالمي. كذلك من المهمّ أن نأخذ جديا في الحسبان إسهامات وسائط الإعلام في التعليم والمعرفة عبر مجال واسع من السياقات "ذات المنحىالاجتماعي الإيجابي" (pro-social contexts)

كانت نظرية إمبريالية وسائط الإعلام في البداية معنية بالتفاوت في وسائط الإعلام بين الأمم، وكيف أنّ مثل هذا التفاوت يعكس مشاكل أوسع تتعلق بالتبعية، ولكنّ الاصطلاح المجازي للإمبريالية والاستعمار لم يمتد بما يكفي ليشمل علاقات وسائط الإعلام داخل الامة (رغم أنّه تناول اجتذاب النخب المحلية للالتحاق بمشاريع الأعمال الدولية في تعارض مع مصالح غير النخبة)، أو رعاية وسائط الإعلام لعدم التساوي بين الرجال والنساء، وبين الأعراق المختلفة وبين رأس المال والعمالة. ويمكن القول إنّ النظرية لم تشدد بما يكفي على الأشكال المنهجية للملكية، ولا على البنية الصناعية والفنية، ولا على عقيدة الممارسات، وهي كلها ما يساعد

في تفسير الفرص المحدودة بشكل استثنائي للوصول إلى وسائل الإنتاج والبث لمخاطبة الجماهير الواسعة – ندرة في الأصوات، ونقص في التنوع، أي ما تتصف به **كلّ بلاد العالم**، وإنّ هذا الفصل مكرس في غالبه لهذا الهم. إذاً ظاهرة الإمبريالية منتشرة جغرافيا بصورة شاملة.

أما النقيصة الرئيسة الثانية في نظرية إمبريالية وسائط الإعلام فهي أنها لم تطبق تجريبيا إلى درجة كافية من الشمول. صحيح أن هذا الحقل استفاد من عدد محدود نسبيا من دراسات الحال الفردية، مركزة بصورة عامة على وسيط إعلامي مفرد في دول بذاتها، وأحيانا تركز على بعد واحد فقط من نشاط وسائط الإعلام، وعادة ما يكون المحتوى.

تراجعت نظرية إمبريالية وسائط الإعلام جنبا إلى جنب مع الاقتصاد السياسي والنظريات الراديكالية عموما بسبب التطورات في ثمانينات القرن العشرين، بما فيها إعادة اختراع كل من ريغان وثاتشر للخطاب البلاغي الرأسمالي، والازدهارُ قصيرُ الأجل في أواخر الثمانينات، ونموُّ "اقتصادات النمور" في جنوب شرق آسيا، وأفول الشرق الشيوعيّ، وكلها أثارت ريبة متنامية حول صحة وصلة نظريات التبعية والإمبريالية، وهي ريبة أصابت البيئة الأكاديمية بالعدوى. وفي مناخ متغير من التحلل من نظم الرقابة وسعة متزايدة للاتصالات، كان ثمة زيادات مهمة في إنتاج وسائط الإعلام داخل بعض البلدان النامية، إلى جانب حركة سكانية عاليةوتكثيف للترويج التجاري ما ساعد في تهجين متزايد للثقافة المعولمة، بصورة يتزايد تعقيدها وسلعنتها ، ولكنّها على هذا الحال في كل مكان وبالطريقة ذاتها. ولمدة معينة سببت هذه العمليات تيهان المحققين عن الأثر الصحيح، مخبئة حتمية التركّز العالمي وراء حجاب دخاني من التكاثر المحلي. وقد أوحت الدراسات الثقافية ودراسات ما بعد الحداثة بنصح سطحيّ مبنيّ على مفاهيم تعدد معاني النص، فحواها ألا خوف من احتكار القلة، أو من السلعنة أو، في كثير من الأحيان، ألا خوف من تحويل حيز الاتصالات العالمية إلى بلاهة (أو ما هو أسوأ من ذلك). إن نظرية إمبريالية وسائط الإعلام هي الخطوة الأولى نحو قياس هذه النزعات وتقييمها، بقصد تحميل المؤسسات المعنية مسؤولية ما تقوم به من أفعال.

ميادين قتال عالمية

كريس باترسون
Chris Paterson

تؤمِّنُ صورُ الأنباء التلفزيونية إلى المؤسسات الإذاعية حول العالم من قبل ثلاث وكالات أنباء تجارية وعدد من مراكز التبادل الإخباري التعاونية (News Exchanges) (أكبرها يوروفيجن [Eurovision] ومقرها جنيف). إنّ وكالات الأنباء التلفزيونية هي المرادف السمعي/البصري للخدمات البرقية، وتقوم اثنتانَ من ثلاث من هذه الوكالات (رويترز والأسوشيتدبرس) (Reuters, Associated Press) بالخدمتين معاً. تمارس هذه الشركات الثلاث سيطرة كبيرة على جدول أعمال برامج أخبار محطات التلفزيون في العالم، إذ أنّ معظمَ مؤسسات البث لا تملك مصادر غير محلية لهذه المنتجات ذات الصفة المؤثرة والايديولوجية – الجزء البصري من أنباء التلفزيون. ولم تجرِ إلا دراسات قليلة عن هذه الشركات أو عن عمليات انتقاء الأنباء وعمليات الإنتاج، أوَ عن أثر تركز هذه المصادر.

إنّ وكالات الأنباء التلفزيونية الثلاث التي منها ينبع الكثير من أخبار التلفزيون العالمية التي تستخدمها معظم مؤسسات البث في العالم هي تلفزيون رويترز، سابقاً فيزنيوز (Visnews)، ووكالة دبليو.تي.إن. (Worldwide Television News - WTN)، سابقاً وكالة الصحافة الدولية الموحدة لأنباء التلفزيون يو.بي. آي.تي.إن. (United Press International Television News-UPITN)، وشركة

تلفزيون أسوشيتدبرس الحديثة نسبيا (وكالة الصحافة المتحدة للتلفزيون) (APTV). وتقوم وكالات التلفزيون، ومراكزها كلها في لندن، بجمع الأشرطة المسجلة بالصوت والصورة والمعلومات المتعلقة بالقصص الإخبارية، بشكل مستمر من حوالي اثني عشر مكتباً أو أكثر، ومن عدد كبير من المراسلين بالقطعة (stringers)، ومن محطات التلفزيون المتعاملة معها حول العالم. وتزعم أكبرها، وهي وكالة تلفزيون رويترز، أنّ لديها ٧٠ مكتباً في أنحاء العالم، و٢٦٠ محطة تلفزيون تتعامل معها في ٨٥ بلداً.[١] كذلك فإنّها تحصل على القصص الإخبارية من خلال آلية مركز تبادل الأنباء التابع لاتحاد البث الأوروبي (European Broadcasting Union-EBU) ومن مراكز تبادل أخرى.

بعد ذلك تقوم هذه الوكالات بتحرير وجمع "رزمها" الإخبارية الخاصة التي تتألف من أشرطة مصورة وبصوت "طبيعي" (أي دون أي سرد مضاف)، وتبثها لعملائها عبر الأقمار الصناعية في واحدة من عدة "عمليات إرسال" (feeds) في اليوم، وعبر اتحاد البث الأوروبي. كذلك تقدم إلى العملاء بعض التعليقات الصوتية والنصوص الإلكترونية التي توفر المعلومات المصاحبة للمرئيات (visuals)، كما تقدم في بعض الحالات القليلة رواياتٍ جاهزة يمكن لمؤسسة إذاعية أن تبثها على الهواء مباشرة (بالنسبة لتلك غير المستعدة للاستثمار في صحافة فعلية). وقد صممت الكثير من المحطات التجارية الجديدة حول العالم منذ البداية، بحيث تعتمد بشكل كبير على الوكالات بهذا الأسلوب (انظر على سبيل المثال Helland, 1995).

يدفع العملاء للوكالات مبالغ سنوية تتراوح بين عشرات الآلاف وملايين الدولارات، ويعتمد ذلك على عواملَ مختلفة، بما في ذلك حجم جمهور المحطة، وعدد الإرسالات الإخبارية المستلمة وأنواعها، وعدد القصص الإخبارية التي تقوم المحطة بتزويدها للوكالة (Waite, 1992). والتحالفات حالياً لدى الشبكات البريطانية والأمريكية (وهي أغنى عملاء الوكالات وأعظمها نفوذاً) هي كما يلي: إنّ أكثر النشرات الإخبارية الأمريكية شعبيةً (خلال معظم العقد الأخير)، وهي شركة الإذاعة الأمريكية أي.بي.سي. (American Broadcasting Company ABC) المملوكة لمؤسسة ديزني (Disney)، تستلم أشرطة مصوّرة (footage) من دبليو.تي.إن.، باعتبار الأولى هي المالك الرئيس للأخيرة.[٢] وشركة الإذاعة الوطنية إن.بي.سي. (National Broadcasting Company NBC) مشتركة مع رويترز. أما محطة إذاعة كولومبيا سي.بي.إس. (Columbia Broadcasting Station- CBS) فقد تحولت عن وكالة دبليو.تي.إن. إلى رويترز، ثم عادت إلى السابقة (وقد عملت لمدة من الوقت على توزيع متزامن (syndicated) لقسم صغير من أشرطتها المرئية على جهات محددة دولياً باسم سي.بي.إس. إنترناشيونال (CBS International)، كذلك تشترك كل من سي.بي.إس. وإن.بي.سي. لدى وكالة تلفزيون أسوشيتدبرس.[٣]

إنّ شبكة سي.إن.إن. التي تملكها شركة تايم – وارنر، تنتج الكثير من مادتها الدولية بنفسها، ولكنها مشتركة كذلك مع الوكالات الثلاث كلها. أما في المملكة المتحدة، فإنّ التحالفَ الطويل بين هيئة الإذاعة البريطانية وشركة رويترز تحول إلى اعتماد على وكالة دبليو.تي.إن. وعلى تلفزيون أسوشيتدبرس. وقد تحولت شركة آي تي إن عن دبليو.تي.إن. التي تعاملت معها لأمد طويل (والأولى تمتلك جزءاً من الثانية) إلى شركة رويترز (التي تمتلك جزءاً من شركة آي.تي.إن.)، وقد تعود إلى ارتباطها السابق الآن. أما شركة نيوز كوربورَيْشِن (News Corporation) التي تملك شبكتي أنباء سكاي (Sky) وفوكس (Fox)، فهي تعتمد كلياً في تغطيتها الدولية على شركة رويترز. وتُطبّق قوانين حقوق الملكية بشكل صارم لضمان أن لا تبث أي محطة إذاعة أو تقوم أي وكالة بتوزيع أشرطة الأخبار المرئية التي لم تدفع قيمتها أو تنتجها بنفسها. وكما يذكر ويت (Waite, 1992) ، فإنّ ما يكمن في صلب صناعة الأخبار التلفزيونية الدولية هو هدف حيازة أعظم تفرد ممكن بالصور الإخبارية بأقل كلفة ممكنة.

من الأرجح أن تبقى هذه الوكالات الجهات المهيمنة التي توفر أخبار التلفزيون الدولية، ما لم تحصل تحولات رئيسة في الملكية، أو في السياسة المؤسسية للشركات، وبخاصة فيما يتعلق بالأخبار من العالم النامي (حيث نادراً ما تتواجد مؤسسات الإذاعة؛ انظر على سبيل المثال غونزنباخ وآخرين (Gonzenbach et al, 1991)؛ واليس وباران (Wallis and Baran, 1990) على الأقل على مدى السنوات القليلة القادمة.[٤] ويعلق تنستال (Tunstall, 1992) أنّ فيزنيوز (Visnews) (سلف تلفزيون رويترز) كانت تزعم أنّ أكثر من ١,٥ مليار شخص حول العام يشاهدون صورها كل يوم، وهو رقم يفترض أنه مبني على عدد الجمهور التقريبي لكل من مشتركيها.[٥] وهو يقول "الأرجح أن المحترفين سوف يوافقون، في مجال الأخبار الدولية في التلفزيون على أنّ هنالك مبرراً لأن تدّعي فيزنيوز أنّها الماركة العالمية المستخدَمة بشكل أوسع من غيرها، وإن كان ذلك ليس معروفاً بشكل كبير" (ibid: 89). إنّ هذا الإدعاءَ قد ينطبق حالياً وبجدارة وحق على "دبليو.تي.إن." من حيث أنّ رويترز كان اسمها معروفاً حتى قبل أن تمتلك فيزنيوز، وهي الآن تنشط بقوة في تسويق اسمها إلى جماهير التلفزيون حيث يمكن.

إنّ التركزَ في خدمة توفير أخبار التلفزيون هو نتيجة منحيين مهمين في وسائط الإعلام الإلكترونية العالمية: أولهما هو تركز السلطة في عملية انتقاء الخبر على المستوى الفردي والمؤسسي. وثانيهما، على صعيد صناعة الإعلام عامة، هو الاتجاه نحو تصغير حجم الشركات من حيث عدد العاملين فيها (Auletta, 1993; Dominick, 1988)، وتركز وسائط الإعلام، (Bagdikian, 1992; Schiller, 1991; Smith, 1990; Vanden Heuvel, 1993; Waite, 1992) ممزوجين مع أنواع جديدة من التنافس والتحالف. يمكن أن يطلق

على المنحى الأول اسم "تركز حراسة البوابة"، وذلك من قبيل خلط المجازات. وقد عبر عن ذلك جوناثان ديمبلبي (Jonathan Dimbleby)، وهو من الأركان القدامى للتلفزيون البريطاني، بقوله "فيما أنّنا أصبحنا قادرون فنياً على أن نستقي المعلومات بشكل أكثر وأكثر وبشكل أفضل وأفضل، فإنّنا نتعرض لخطر أن نستقيها أقل وأقل من خلال عدد أصغر ثم أصغر من الناس" (ورد في Harrison and Palmer, 1986: 76).

إنّ المؤسسات التي تعد في الصف الأول من قطاع أخبار التلفزيون هي في الأساس "بائع جملة" لمرئيات الأخبار التلفزيونية والأصوات[٦] والمعلومات النصية. كذلك، فإنّ مع وكالات الانباء التلفزيونية التجارية مؤسسات تعاونية إقليمية عدة لتبادل الأخبار، وكذلك داخل الولايات المتحدة، مؤسسات تجارية لتبادل الأخبار.[٧] والمؤسسات في الصف الثاني "موضِبة" وموزعة للأخبار التي تصاغ من المادة الخام المزودة من قبل الصف الأول. أما "المَتعاملون بالقطعة"، فهم بالدرجة الرئيسة شبكات التلفزيون وإرسالاتها الإخبارية البديلة التي تقوم بها لتزويد المحطات المنتسبة لها (affiliates) بالأخبار. وكما في الصناعات الإعلامية الأخرى، يمكن أن تُرى هذه على أنّها ببساطة تعطي قيمة إضافية للمعلومات الموجودة ثم تعيد بيعها. وعملياً، تُراكب سي.إن.إن. الصفين، كما أنّ لاعبين رئيسين مثل رويترز يحاولون أن يفعلوا ذلك أيضاً. لقد أهملت الأدبيات هذه البنية الداخلية بالغة الأهمية على الرغم من أنّ عناصرَها الرئيسة قد كشف عنها التحاليل الحديثة الأكثر تعمقا (Cohen et al, 1996; Hjarvard, 1995a; 1995b; Johnston, 1995) وقد وصف بويد ـ باريت (Boyd-Barrett, 1980) ؛ بويد باريت وثوسو (Boyd-Barrett and Thussu, 1992) نموذجاً لعمليات الجملة والقطعة في سياق وكالات الأنباء المطبوعة.

يمثل الشكل ٢٢–١ نموذجاً لتدفق أنباء التلفزيون الدولية، مستنداً إلى هذا المفهوم لوجود صفين في بنية توزيع أنباء التلفزيون. ويظهر الشكل مؤسسات البث والمزودين الرئيسين لأنباء التلفزيون، ويبيّن تدفقَ صور الأنباء التلفزيونية بينها (وما يمت إليها من صوت وبيانات)

الشكل ٢٢–١

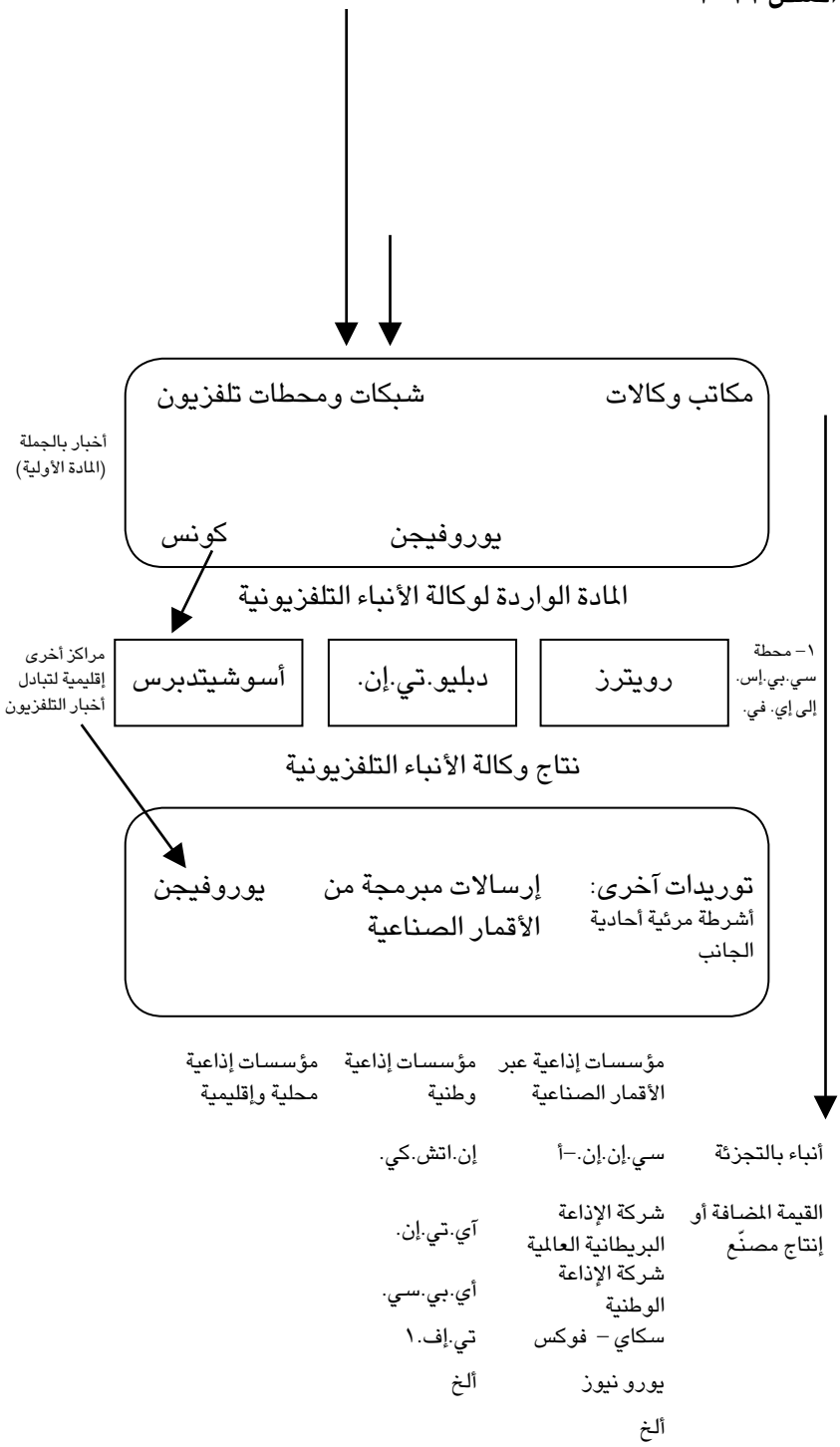
مكاتب وكالات
شبكات ومحطات تلفزيون
أخبار بالجملة (المادة الأولية)
يوروفيجن
كونس
المادة الواردة لوكالة الأنباء التلفزيونية
١– محطة سي.بي.إس. إلى إي. في.
رويترز
دبليو.تي.إن.
أسوشيتدبرس
مراكز أخرى إقليمية لتبادل أخبار التلفزيون
نتاج وكالة الأنباء التلفزيونية
توريدات آخرى: أشرطة مرئية أحادية الجانب
إرسالات مبرمجة من الأقمار الصناعية
يوروفيجن
مؤسسات إذاعية عبر الأقمار الصناعية
مؤسسات إذاعية وطنية
مؤسسات إذاعية محلية وإقليمية
أنباء بالتجزئة
القيمة المضافة أو إنتاج مصنّع
سي.إن.إن.–أ
شركة الإذاعة البريطانية العالمية
شركة الإذاعة الوطنية
سكاي – فوكس
يورو نيوز
ألخ
إن.اتش.كي.
آي.تي.إن.
أي.بي.سي.
تي.إف.١
ألخ

تصنيع حقيقة عالمية

تستند كثير من الدراسات حول الأخبار التلفزيونية إلى مفهوم الحقيقة المشتركة التي تصنعها الممارسات الاجتماعية للصحافيين، وهذا هو المنظور الذي اعتمدته لفحص كيفية توليد الصورة التلفزيونية العالمية عن العالم. إنّ الذين لا يعيشون في البلدان الأخرى أو يسافرون إليها بشكل منتظم، لا تتسنى لهم بشكل عام فرصة تمحيص أو اختبار مفهومهم "لحقيقة" هذه البلدان (التي توفرها وسائط الإعلام الجماهيرية). إنّ هذه الأخيرة تكاد تكون وحدها المسؤولة عن تشكيل هذه الحقيقة، ومن بين وسائط الإعلام الجماهيرية تمارس وكالات أنباء التلفزيون العالمية نفوذاً ذا خصوصية (فهي وحدها التي توفر للعالم كله الصور التمثيلية المعاصرة عن معظم أنحاء العالم) (انظر مثلاً: Behr and Iyengar, 1985; Larson, 1984; Ogundimu, 1992).

بينت الأبحاث حول عملية إنتاج أخبار التلفزيون أنّ هنالك عنصراً ايديولوجيا –طريقة يُنظر بها إلى العالم– متضمناً في بنية مناهج العمل الروتينية المستخدمة لإنتاج القصص الإخبارية التلفزيونية. ويقول ألثايد: "إنّ المعالمَ التنظيمية والعملية والاعتيادية الأخرى للعمل الإخباري تغذي أسلوباً في النظر إلى الأحداث يعمل بشكل أساسي على تحريفها" (Altheide, 1976: 24). ويقول غولدنغ وإليوت (Golding and Elliott, 1979: 210) إنّ الأخبار التلفزيونية، من خلال إهمالها الدائم لعلاقات القوة بين الناس والأمم والثقافات، توفر نوعاً مميزاً من النظرة إلى العالم. وبهذا، فإنّ أخبار التلفزيون "تعزز الريبة حول ... المعتقدات المختلفة أو المعارضة أو المغايرة" (ibid: 211). أما تكمان (Tuchman, 1978)، وغانز (Gans, 1980)، وألتشل وهربرت (Altschull and Herbert, 1984)، وسكدسون (Schudson, 1992)، فقد قدموا نقاشاً مماثلاً فيما يتعلق بوسائط الإعلام الأمريكية. إنّ على وكالات أنباء التلفزيون أن تعمل بجهد أكبر من محطات الإذاعة المتعاملة معها كي تخلق مظهراً ينم عن الموضوعية والحياد، وذلك من أجل تحقيق رغبتها بكسب رضا كل عملائها كل الوقت. وهي بقيامها بهذا تنشئ نظرة للعالم متسقة ومميزة ايديولوجياً.

إنّ الوكالاتِ فاعلة في تحديد جدول الأعمال في المجال العام (agenda-setters)، بل إنّها تفعَل أكثر من ذلك، فهي التي تتخذ القراراتِ الأولى حول كيف وما إذا كانت القصص ذات الصبغة الدولية ستغطى للبثِ التلفزيوني، وبخاصة تلك التي تأتي من هامش التدفق الإخباري (news flow) في العالم غير الصناعي. ويتم هذا عبر خيارهم بالنسبة إلى أين تخصص مواردهم، وانتقاء القصص التي يوزعونها على العملاء، ومقدار المرئيات التي يوفرونها وطبيعة وحجم ما يرافقها من معلومات نصية وصوتية. وتُمحور المؤسسات الإذاعية قصصها حول الأشرطة المرئية التي توفرها هذه الوكالات، وإذا لم تُقدَمْ لها صور مرئية فإنّها، بشكل عام، لا تقدم أي تقارير عن قصة دولية، أو إنّها توجزها بأقصى قدر

ممكن. وقد استنتجت دراسات عدة عن غرف الأخبار في مؤسسات التلفزيون، أنّ توفر الصور المرئية هو عامل مهم في تقرير ما إذا كانت قصة أخبار دولية ستدرج ضمن نشرة أخبار (Cohen et al, 1996; Golding and Elliott, 1979; Helland, 1995; Molina, 1990; Rodriguez, 1996; Schlesinger, 1987). ويذكر مولينا أنَّه لدى محطة تيلفيزا (Televisa) في المكسيك "تكون لقصص التلفزيون التي يتوفر لها العامل المرئي من خلال أيٍّ من مراكز التبادل الإخبارية فرصة أفضل لإدراجها في جداول البرامج من تلك التي لا تتوفر عنها إلا نصوص مكتوبة". وكما ذكر كوهين وآخرون (الهوامش ١٢، ٨٢ :١٩٩٦) "تقرر خدمة [تلفزيون أوروبية] في كثير من الحالات أن تقدم قصة ما فقط بسبب توفر الشريط المصور".

إنّ بحثي يظهر مفعولاً ثنائي الاتجاه لعملية تحديد جدول الأعمال (McCombs and Shaw, 1972; McCombs, 1981; 1988) فيما بين وكالات أنباء التلفزيون ووسائط الإعلام الجماهيرية الأخرى. إنّ وسائط الإعلام الأخرى تقرر جدول أعمال الوكالة بناء على فحوى ما تذيع التقارير عنه والتغطية التي تطلبها من الوكالات. وتقوم الوكالات بوضع جدول أعمال وسائط الإعلام الأخرى من خلال اختيارها للمواضيع التي ستغطيها بكثافة، والتغطية التي تقدمها أول مرة عن مواضيعَ جديدة.

قد يتأثر قرار وكالة بتغطية قصة في العالم النامي بالاهتمام العام لوسائط الإعلام الدولية، لكنّ اختيارَ ما سيتم تصويره (أو حتى من يتم اختياره لتصوير الشريط) هو اختيار ايديولوجي، وكذلك الخيار بالنسبة لمن تتم مقابلته، وكم ثانية تخصص لكل ناحية من القصة، ولمن تُرسَل القصة. والقول التعميمي إنّه بمقدور أي مؤسسة إذاعية إضفاء زاويتها هي على قصة الوكالة هو قول خادع، لأنّ المؤسسة الإذاعية تقيدها الخيارات التي سبق أن أخذتها الوكالة – خيار أي من المعلومات وأي شريط مرئي يتم إيصالها إليها. والمؤسسات الإذاعية والوكالات، على حد سواء، تقول بشكل مألوف إنّ الوكالات توفر المادة الخام فقط، وإنّ معنى القصص الإخبارية تصوغه المؤسسات الإذاعية. وكثير مما كتب يساند هذه النظرة (Gurevitch et al, 1991; Malik, 1992).

إنّ ثقافة الموضوعية الصحافية –المنتج "الخالي من المعنى" – متأصلة الجذور لدى وكالات أنباء التلفزيون. ويقال إنّ شعارَ مصوري فيزنيوز منذ ولادتها هو "نحن لا نأخذ أي جانب، نحن نأخذ الصور فقط" (Read, 1992). إنّ غوريفتش وآخرين (Gurevitch et al, 1991) قد وجدوا في دراستهم حول صور أنباء التلفزيون الدولية كثيراً من العوامل المشتركة في الصور التي تستخدمها المؤسسات الإذاعية حول العالم نظراً لتعميم المصادر القليلة المشتركة التي جرى الحديث عنها هنا، ولكنّهم يؤيدون بحذر أطروحة "الصورة الحيادية" هذه. غير أنّ هنالك جمع من

النظريات –سيتم تناولها أدناه– ترى أنّ صورَ الأنباء نفسها تنقل من المعاني ما هو غير قابل للتغيير بشكل ملموس، أو لا يتعرض عادة للتغيير على أيدي المستعملين النهائيين لهذه الصور. ولهذا السبب، فإنَّ الصورَ التي توزعها وكالات الأنباء التلفزيونية عن العالم هي من العوامل الحاسمة التي تحدد المدركات الشعبية.

إنّ مفعول وكالات الأنباء التلفزيونية، على فرض وجود مفعول، يتوقف على التأثير الذي تمارسه على المتفرجين أجزاءُ النشرات الإخبارية التي توزعها هذه الوكالات؛ أي بشكل أساسي العنصر المرئي من قصص الأخبار الدولية. وبعد عقود من الدراسات، لا يبقى إجماع كبير حول ما إذا كانت الرسالات التي تنقلها أنباء التلفزيون تكمن بمعظمها في السرد الصوتي أو في العناصر المرئية للقصة (التي كثيراً ما تكون قد وفرتها وكالة ما (Adams, 1982; Grabe, 1994; Graber, 1990; Grimes, 1990; Kozol, 1989). وقد وصف كوزول وغريب كيف استُعمِل عنصر المرئيات في أنباء التلفزيون لتعزيز الأساطير الثقافية حول العرق والسلطة في جنوب افريقيا. وتلاحظ تكمان (Tuchman, 1978: 107) أنّ كثيراً من الأدبيات التي تحلل أنباء التلفزيون "تفترض بسذاجة أنّ شريط الفيلم الإخباري يقدم الواقع دون أن يفرض قواعده الخاصة".[٨] ولا بدّ من الإقرار بقدرة ما تقدمه الوكالات من صور وصوت ومعلومات للتأثير على استقبال الجمهور للقصة الإخبارية.

قدم لاونديز لبسكومب (Lowndes Lipscomb) مدير التحرير لوكالة دبليو. تي.إن. تفسيرا لأهدافها يوضح سهولة التقاء الصحافة مع الربحية، دون أن يرى أي نزاع ايديولوجي.

> إنّنا نغطي العالم من أجل العالم ... ونحن مسؤولون في كل يوم من الأيام عن تغطية كل القصص ... التي نتوسم أنّها ذات أهمية دولية ونوفرها... إلى جميع المؤسسات الإذاعية المشتركة معنا في العالم. ونحن دائماً نريد أن تنمو قاعدة المشتركين تلك من خلال ضمان أنّ نوعية تغطيتنا للأنباء، وأنّ أنواع القصص التي نغطيها، لا تُبقي قاعدة مشتركينا الحالية سعيدة وحسب، ولكنها كذلك تجتذب مشتركين جدداً (مقابلة مع المؤلف، ١٩٩٥).

ولا تألو وكالات الأنباء الدولية جهداً في توفير وجهة نظر "متوازنة" و"موضوعية" عن العالم في إرسالاتها الإخبارية، وتعتز بتمكنها من ذلك. غير أنّها تعترف بشكل عام أنّ ما تقدمه من أنباء يركز على أنباء العالم الصناعي، ولكنها تصر على أنّ سبب ذلك هو أنّ تلك البلدان هي التي أسستها وهي التي تقدم لها (معظم) وارداتها. كذلك تزعم تاريخياً أنّها تقدم صوراً ومواد صوتية "خام" تمكّن المؤسسات الإذاعية من تجهيز قصصها الإخبارية الدولية بنفسها. إنّ ادعاء التوازن والموضوعية قد خدم وكالات الأنباء تاريخياً في نموها وترويج منتجها.

إنّ بعض الخواص العامة لإنتاج وكالات الأشرطة المرئية الثلاث مبينة في تحليل ما زال مستمراً يتولاه المؤلف لمحتوى إنتاج الوكالات ولاستخدامه. وقد تضمّن هذا تصنيف إنتاج وكالات الأنباء التلفزيونية الدولية مدة يومين في أيلول ١٩٩٥ كجزء من دراسة أكبر عن تدفق الأخبار الدولية، "الأخبار الدولية وتدفق الأخبار العالمية في التسعينيات". وقد كان المعدل الزمني لقصص الوكالات أكثر بقليل من دقيقتين، ويتراوح الوقت للقصة الواحدة من ٣٨ ثانية حتى خمس دقائق و٤٥ ثانية. وقد تم تصنيف الموضوع الرئيس لمعظم القصص (٤٢ من ٢٥٦) تحت الشؤون العسكرية الدولية أو الدفاع أو النزاعات. وكان الموضوع التالي من حيث الشيوعُ السياسة الدولية (٣٨)، أما الثالث (٣٣)، فقد كان الحروبَ الأهلية أو النزاعات المحلية.

إنّ التركيزَ على هذه المواضيع يفسره التركيزُ التقليدي لوكالات الأنباء وليوروفيجن على النزاعات (Hjarvard, 1995a) ، بما في ذلك القصة المستجدّة (الخبر العاجل– breaking story) حول الاضطرابات في تاهيتي، والقصة المستمرة عن الحرب في البوسنة. أما البلدان التي رأى المصنفون أنّها كانت الأهمَ في قصص الوكالات، فقد كانت في الغالب الولايات المتحدة والبوسنة، حيث شكلت كل منهما نسبة ١٢٪ من القصص. وكانت نوعية الشخصية الرئيسية المهيمنة في القصص التي تم تصنيفها لروايات الوكالات، إما مسؤولا رسميا في الدولة وإما "أمة". ويظهر تحليل الجداول المتقاطعة أنّ كلاً من الوكالات الثلاث كانت تخصص تغطية متساوية تقريباً لهذه القصص الرئيسة بفارق في مقارنة التغطيات يمكن إهماله إحصائياً هو (٠,٠٦٩). إنّ أسبابَ هذا التوافق العالي لجدول أعمال وكالات الأخبار التلفزيونية يفسرها ما يلي:

- تشابه العوامل الخارجة عن نطاق وسائط الإعلام التي تؤثر على عملية إنتاج الأخبار (Shoemaker and Reese, 1991).
- تشابه مسار العمليات اليومية المعتادة لعملية إنتاج الأخبار لدى الوكالات.
- الضغط التنافسي للقيام بالتغطية نفسها التي تقوم بها وكالات أخرى.
- التركيز العام على بضعة أطر أو مواضيع نموذجية للتغطية الإخبارية.[٩]

إنّ تحليلي الأولي المقارن خلال فترة الدراسة لمحتوى نشرات الأخبار من أرجاء مختلفة حول العالم، يوحي بوجود اعتماد أكبر على وكالات الأنباء التلفزيونية مما تدل عليه الأدبيات تقليدياً، كما يوحي بوجود نفوذ أكبر لها على النص المرئي لنشرات الأخبار المحلية مما تقوله بعض الدراسات الحديثة. مثال ذلك أنّ محطة الإذاعة الفنلندية الرسمية (YLE) قدمت في ٧ أيلول ١٩٩٦ أولَ قصة إخبارية دولية لها حول الاضطرابات في تاهيتي. ومعظم هذه القصة التي عرضت في دقيقتين و٢٦ ثانية كان يحوي مادة من تلفزيون رويترز. وما تجدر الإشارة إليه بشكل خاص في

قصة محطة الإذاعة الفنلندية الرسمية حول الاضطرابات أنّ أجزاءً كبيرة من القصة، بما في ذلك ٣٠ ثانية في أولها، هي النص المرئي المحرَّر الذي وفرته رويترز. بمعنىً آخر، إنّ محطة الإذاعة الفنلندية الرسمية قد سمحت لوكالة الأنباء أن تروي القصة بالشكل الذي هي أعدت فيه الصور، عوضاً عن أن تقوم المحطة بتحرير كبير للمواد التي قدمتها الوكالة، أو أن تضيف صوراً من مصادر أخرى. لذلك، فإنّ سرد محطة الإذاعة الفنلندية الرسمية للقصة، قد أملاه بشكل رئيس النص المرئي الذي جهزته رويترز. ونحن نجد في تحليلنا المستمر للمحتوى أنّ هذه الممارسة شائعة بين المؤسسات الإذاعية حول العالم. وأن تختار مؤسسة إذاعية الاعتماد بمثل هذا الثقل على ما ترويه وكالة أنباء عن قصة دولية مهمة، امر يناقض الافتراض الذي يصفه غوريفتش وآخرون (١٩٩١) بأنّ القصص العالمية تتم أقلمتها محلياً، أو تدجينها بشكل رئيس من قبل المؤسسة الإذاعية المحلية، وأنّه لا توجد قصة "عالمية".

تميل المؤسسات الإذاعية وموظفو وكالات الأنباء للنظر إلى دور وكالات الأنباء التلفزيونية الدولية بشكل مختلف. وتستمر المؤسسات الإذاعية على الرغم من المؤشرات التي تدل على عكس ذلك (Hjarvard, 1995; Malik, 1992)، في الإقلال من أهمية الوكالات قائلة إنّها لا توفر أكثر من تصوير تكميلي للقصص، يزدرى به أحياناً فيوصف بأنّه "ورق حائط قوامه الأشرطة المرئية"، ولكنّ مساهمة الوكالات لا تشكل الجزء الأكبر من القصة ولا تقرر منحى القصة.

كثيراً ما تشير المؤسسات الإذاعية الرئيسة إلى الوكالات على أنّها "حماية"، أو يسمونها "بوالص تأمين"، ما يسمح لها بإعطاء جماهيرها تغطية مرئية للأنباء من أي مكان دون تكبد التكلفة الفادحة التي يتطلبها تواجدهم هم في كل مكان. مثلاً، وفقا لما يقوله كريس كريمر (Chris Cramer) الرئيس السابق لدائرة تجميع الأخبار في هيئة الإذاعة البريطانية، "إنّ هيئة الإذاعة البريطانية ومؤسسات إذاعية رئيسة أخرى تشتري صور الوكالات كتأمين ضد الاحتراق"، مقارنة مع "كثير من المؤسسات الإذاعية التي تشتريها فعلياً كمصدرها الكامل للأنباء".[١٠]

لكنّ المؤسسات الإذاعية الرئيسة من أمثال هيئة الإذاعة البريطانية تعاني تقليدياً صعوبة في إيفاء وكالات الأنباء التلفزيونية حقها، حتى عندما تعتبر قصة زودتها إحدى الوكالات نصراً رئيساً للمؤسسة الإذاعية. وكما وثق تتلي (Tetley, 1988) كان هذا هو الحال مع قصة محمد أمين عن المجاعة في الحبشة عام ١٩٨٤ (التي أطلقت حملة عالمية ضخمة لجمع التبرعات). وقد كان محمد أمين آنذاك مصورَ الأشرطة المرئية لوكالة فيزنيوز (وأصبح لاحقاً رئيسَ مكتب رويترز في نيروبي، ثم قتل عام ١٩٩٦ مع تتلي، كاتب السيرة الذاتية، في حادث تحطم طائرة). لقد اكتشف أمين القصة وأعد الترتيبات اللازمة للوصول إلى موقعها وأنتج –بشكل أساسي– تغطيتها وصوَّرها، ولكنّ هيئة الإذاعة البريطانية وشركة إن.بي.سي. في الولايات المتحدة استحوذتا على التقدير الذي نالته هذه الرواية. وقد أغضب جداً

وبشكل خاص كلاً من فيزنيوز وأمين بالتحديد أنّ هيئة الإذاعة البريطانية استمرت في تقبل الثناء أمام الجمهور عن هذه القصة مع أنّها أقرت وراء الكواليس أنّ أمين هو المسؤول. وكادت هذه الوضعية أن تكون مماثلة لوضعية أخرى عام ١٩٨٠ عندما اقتفى محمد أمين موقع الدكتاتور الأوغندي السابق، عيدي أمين، في المملكة العربية السعودية، وأجرى مقابلة معه، ولكنّ أحد مراسلي هيئة الإذاعة البريطانية تلقى معظم التقدير الدولي لهذا السبق (ibid).

إنّ الاعتقاد بأنّ الوكالات متواجدة في كل مكان لا يمكن للمذيعين التواجد فيه هو إشكالية يجب إثارتها بحَد ذاتها. فكلٌ من تلفزيون رويترز ودبليو.تي.إن. كان لهما في وقت سابق تغطية عالمية أكبر بكثير مما لهما الآن، مع وجود مراسلين بالقطعة لهما عملياً في كل بلد. وتمسك الوكالات بشدة عن الإفصاح عن مقدار تقليصها لتغطيتها الدولية، الذي وازى التقليصَ الذي أجرته المؤسسات الإذاعية الرئيسة حول العالم في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات [من القرن العشرين]. لقد جرى التخلي عن كثير من هؤلاء المراسلين بالقطعة في الثمانينيات، وذلك عندما قررت الوكالات أنّ كلفة إدامتهم لا يبررها استخدامهم المحدود. وفي ذلك الوقت كانت مقدرة الوكالات على إيفاد فريق مهني بسرعة إلى مكان الحدث في أي مكان في العالم قد تحسنت، على الرغم من أنّ بعضَ البلدان تتعمد عرقلة المقدرة على ممارسة هذا النوع من "الصحافة بالمظلات" (Paterson, 1992).

تحاول وكالاتُ أنباء التلفزيون أن تموه التناقص في عدد البلدان التي تغطيها بالإشارة إلى الزيادة الدرامية في "المكاتب"، وهو تعبير معروف بالزئبقية. ما كانٍ مراسل واحد بالقطعة عام ١٩٨٥، لديه آلة تصوير عفا عليها الزمان، أصبح ممكناً في التسعينيات الإشارة إليه على أنّه مكتب، ثم يُكلّف بتغطية مساحة أوسع لأنّ عدداً من مراسلي القطعة الآخرين جرى التخلي عنهم.[١١] وفي حالة أسوشيتدبرس ورويترز يمكن "لمكتب التلفزيون" أن يكون مراسلاً من طاقم موظفين وكالة الأخبار اللاسلكية، تم تزويده بآلة تصوير من نوع الـ "Hi-8" ليحصل على صور فيديو حول الأخبار العاجلة إلى أن يصل إلى مكان الحدث فريقُ تلفزيون حقيقي. ولا تقر أيٌ من الشركتين بعدد مكاتبها التلفزيونية التي ينطبق عليها هذا الوصف. وقد تقلص في السنوات القليلة الماضية عدد الأشخاص الذين تزعم الوكالات في منشوراتها الدعائية وجودَهم في أنحاء مختلفة من العالم، في حين زادت كمية الأنباء التي تنتجها كل شركة، ما يوحي بوجود توجه لإنتاج أكثر بموارد أقل.

عولمة أخبار التلفزيون

إنّ نموَ قطاع الوكالات في صناعة الأخبار التلفزيونية هو نتيجة عدة عوامل متداخلة ناتجة عن عولمة أخبار التلفزيون، وهنالك بعض الأمثلة الواضحة. إنّ خدمة التلفزيونٍ العالمية لهيئة الإذاعة البريطانية (BBC World Service Television)، وكذلك

سي.إن.إن. إنترناشيونال (العالمية) (CNN International) تبثان عالمياً على مدار الساعة، وشركة نيوز كوربوريشن المملوكة لروبرت ميردوك (Rupert Murdoch) وجنرال إلكتريك وشركة إم.إس.إن.بي.سي. (MSNBC) التي تملكها مايكروسوفت، قد تحذو حذوَهما قريباً على الأرجح. إنّ بعضَ البرامج بغير اللغة الإنكليزية متوفر لأرجاء كبيرة من العالم من خلال محطة تلفزيون دويتش فيلي (Deutsche Welle) باللغة الألمانية، وتيلي نوتيثياس (Telenoticias) وسي.إن.إن. إنترناشيونال باللغة الإسبانية، وخدمات تلفزيون إن.إتش.كي. (NHK) اليابانية.

إنّ كلاً من تلفزيون ستار (الذي تملكه نيوز كوربوريشن)[١٢] وشركة إم.نت. الجنوب افريقية وخدمات أخرى عبر الأقمار الصناعية –وسوف تتبعها شركات أخرى قريباً– توفر نطاقاً واسعاً من هذه القنوات وغيرها من قنوات الأخبار في مناطقَ لم تتوفر لها سابقاً أي أخبار تلفزيونية على الإطلاق. إنّ هيئات البث الوطنية العامة في العالم كلها إجمالاً في حالة تراجع نتيجة ضغوط عدة عواملَ، بما في ذلك المقارنة التي تجريها جماهيرها مع مؤسسات الخدمات الدولية هذه، المتحذلقة، التي جاءت في الوقت المناسب (Dillenger, 1995; Helland, 1995; Hjarvard, 1995b). وهكذا، فقد تبدلت طبيعة الأخبار التلفزيونية من كونها مملوكة للقطاع العام بشكل رئيس لكي تصبح خدمة مملوكة بشكل رئيس من القطاع الخاص. وظهرت قنوات إقليمية للأخبار التلفزيونية بلغة أو أكثر. ولكن الخدمات العالمية ما زالت تقدم الأخبار باللغة الإنكليزية مساهمة بذلك في جعل الإنكليزية "لغَة تفاهم" (Lingua Franca) عالمية، كما قال شيلر(Schiller, 1995) (حتى أنّ جزءاً كبيرا من برامج الأخبار التي تصدرها إن.إتش.كي. ودويتش فيلي هو باللغة الإنكليزية).

إنّ الانتشار السريع لتقنيات الكوابل والأقمار الصناعية قد أفرز عدداً من مراكز ناشئة للأخبار، ومعظم هذه المراكز متعدد الجنسية، ولا يمكن أن تعتبرَ هذه العملية إلاّ ناحية واحدة من تدويل التلفزيون كما حدده نيغرين وباباثاناسوبولوس (Negrine and Papathanassopoulos, 1991). وكانت في قيادة هذا الاتجاه شبكة سي.إن.إن. إنترناشيونال الأمريكية الجنسية. وقد أعقبت توسعَ شبكة سي.إن.إن. في أوروبا محاولة لإكساب نكهة أوروبية للأخبار عبر يورونيوز (Euronews). وكانت المشكلة تحديدَ ماهية النكهة الأوروبية. إنّ يورونيوز تملكها عدة مؤسسات بث عامة أوروبية، والشركة العملاقة في وسائط الإعلام الفرنسية جينرال أوكسيدانتال (Generale Occidentale). تبث يورونيوز أشرطة مرئية للأخبار فقط دون مقدمين للأخبار، وهي تروى الأخبار بخمس لغات مختلفة. وقد شهدت سنوات عدة من الصعوبات المالية، ووُجه لها النقد بأنّها عاجزة عن إرضاء جمهورها المتنوع ايديولوجيا، وأنّ عرضَها للأخبار متجرد وغير شخصي. المصدر الرئيس لأخبار يورونيوز هو يوروفيجن التي تستقي رواياتها الدولية من وكالة دبليو.تي.إن. ورويترز ووكالة تلفزيون أسوشيتّدبرس. كذلك تتلقى يورونيوز تغذية مباشرة من الوكالات.[١٣]

إنّ للمؤسسة الإذاعية البريطانية الثالثة، وهي سكاي نيوز (Sky News)، خدمة أخبار أوروبية تصل ثلاثة وثلاثين بلداً،[١٤] وقد ينضم إليها لتقديم خدمة أوروبية للأخبار كل من هيئة الإذاعة البريطانية وشركة آي تي إن، ولكنْ إذا كانت هذه التطوراتُ في بث الأخبار عبر أوروبا تمثل التدويلَ، فإنّ "اتجاهات مضادة لعملية التدويل" يفترضها نيغرين وباباثاناسوبولوس (ibid: 13) هي أيضاً في قيد الظهور. وهذه بشكل رئيس الحواجز الثقافية واللغوية في وجه البث المتجاوز للقوميات، التي لها وجود كثير في السوق الأوروبية للتلفزيون. كانت النتيجة التطورَ السريع لقنوات إخبارية عدة تنطق بلغة واحدة وتتوجه إلى جماهيرَ إقليمية أو قومية محددة (انظر كذلك: Garitaonandia, 1993؛ Heinderyckx, 1994)

هنالك دلائلُ على أنّ روبرت ميردوك قد يتبع إستراتيجية كهذه في محورة الأخبار التلفزيونية محلياً إما بدلاً عن وإما تكملة لشبكة عالمية.[١٥] ومن الأمثلة على الأخبار التلفزيونية الإقليمية الناطقة بغير اللغة الإنكليزية قناة اللغة الألمانية فوكس (Vox) التي تمتلكها مجموعة وسائط إعلام بيرتلسمان (Bertelsmann)،[١٦] وتلفزيون إن.تي.في. (N-TV) الذي تملكه تايم- وارنر ومجموعة مستثمرين ألمان. وتتلقى فوكس (Vox) أنباءَها الدولية من رويترز،[١٧] أما أخبار تلفزيون إن.تي.في. فتأتي من رويترز [١٨] ومن سي.إن.إن. التي تشكل دبليو.تي.إن. مصدرَها الدولي الرئيس. وقد تم اقتراح إنشاء قنوات أوروبية أخرى أحادية اللغة.

من المهم أنّه في حين تنطوي هذه الاتجاهات على نمو جدي في قنوات أخبار التلفزيون على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، فإنّ مصادرَ أخبار التلفزيون الدولية -وكالات أنباء التلفزيون- تبقى متركزة جداً في عدد قليل. ويشير تانستال وبالمر (Tunstall and Palmer, 1991) في خاتمة كتابهما حول تركز وسائط الإعلام إلى أهمية هيمنة هذه المصادر القليلة في مجال توفير الأخبار بشكلها الخام (وهي المصادرُ التي جرى تحليلها في هذه الدراسة). ويصنف غوريفتش وآخرون (Gurevitch et al, 1991) هذه الظاهرة على أنّها "غرفة الأخبار العالمية"، ولكنهم يفشلون في التصدي لما ينطوي عليه قيام عدد قليل متجانس من المصادر بتوفير مواد البث الإخباري بشكلها الخام عبر العالم. وقد أظهر مالك (Malik) في مسحه المفيد لجدول محتويات أخبار التلفزيون التوافقَ العالمي في تغطية أخبار التلفزيون الدولية: "ما تظهره صفحاتنا هو أنّ قوة أنظمة التبادل ووكالات الأنباء التلفزيونية هي أكبر بكثير مما يشعر به أو يعلمه الجمهور بشكل عام" (Malik, 1992: 37-42). وتظهر بياناته عن أنّ الشريطَ المرئي نفسَه، حول القصص نفسها، ومن المصادر نفسها، بثته، في الموقع نفسه تقريباً من النشرة الإخبارية، نشرات الأخبار عبر العالم كله، في المساء الذي تم فيه المسح. إنّ الاتجاهات الحديثة في أخبار التلفزيون الأوروبية توحي بإيجاد تجانس أكبر في الأخبار الدولية على الرغم من ازدياد قنوات الأخبار. وعلى سبيل المثال فإنّ آي تي

إن البريطانية الجنسية بدأت العام ١٩٩٣، بعد التخفيضات الأساسية التي أجريت لعمليات الأخبار الخاصة بها، بالاعتماد بشكل حصري على رويترز، وهي الشريك الجديد المساهم فيها. وهكذا فقد كانت رويترز تزود الأخبار الدولية إلى كل نشرة أخبار بريطانية رئيسة (هيئة الإذاعة البريطانية، شركة آي تي إن وسكاي)، معطية المتفرجَ البريطاني على التلفزيون، عملياً، نافذة ايديولوجية واحدة فقط على كثير من أجزاء العالم.[١٩]

رأسمالية التحالف

إنّ مصالحَ الأعمال الدولية بالشكل الذي تم تطويرها عليه في القرن العشرين تستند بشكل تقليدي إلى مدرسة فورد (Fordism) وإلى رأسمالية مبنية على التراتبية ضمن الشركات (Dunning, 1995). هذا هو الشكل "النموذجي" للتجارة الدولية الذي ما زالت الصناعاتُ في الولايات المتحدة وحكومتُها، في سعيها إلى أسواق جديدة، تبشر به لدى الاقتصادات حديثة النشأة، وبخاصة في مجال الاتصالات عن بعد، والصناعات المتعلقة بالثقافة (انظر مثلا: Paterson, 1993). غير أنّ هذا الشكل لا يعكس الممارسات الفعلية لمصالح الأعمال المعاصرة العابرة للحدود القومية بشكل عام، وللصناعات العالمية للمعلومات والترفيه بشكل خاص. إنّ عدداً قليلاً من الشركات الضخمة المتعددة الجنسيات ومن تحالفات الشركات، تمارس الهيمنة في المجال الأخير (Bagdikian, 1992; Duarte and Straubhaar, 1996; McAnany and Wilkinson, 1994; Miller, 1996; Schiller, 1991; 1995)

توجد ضمن هذا المشهد في آن معاً قوى التعاون والتنافس المتممة لبعضها، وكلتاهما على نطاق كبير. لقد نظر آدم سميث (Adam Smith) إلى التعاون في الرأسمالية الدولية كعارض يمثل فشلاً بنيوياً للسوق، ولكنْ في المناخ الحالي "لرأسمالية التحالف" العالمية، يُنظر بعين الحسد إلى الشركات التي تبني التحالفات الأقوى، وتكون في كثير من الأحيان، ولكن ليس بالضرورة، أكثرَ الشركات ربحية (Dunning, 1995). ويمكن أن يقالَ إنّه ما من قطاع تخلى بشكل كامل عن هذه النظرة إلى الرأسمالية أكثر من منتجي الثقافة العالميين. لقد أصبحت التحالفات التي تتعدى الجنسياتِ أمراً روتينياً كعامل متمّم للتكامل العمودي والأفقي.

من المزايا البادية لرأسمالية التحالف، التخلص من التنافس، وهذا هو من ابتداع نظام احتكار القلة، حين يتم التشارك في قطاعات الصناعة من قبل عمالقة قليلين، أو الاحتكار بالتوافق (consensus monopoly)، حين يتم اقتسام قطاعات الصناعة بكاملها عملياً بشكل تعاوني بين الشركات المشاركة العابرة للحدود القومية. هذا هو الوضع القائم منذ أمد بعيد في قطاع تجميع أخبار التلفزيون الدولية. إنّ فيزنيوز ويو.بي.آي.تي.إن. والشركات التي حلت محلها، حافظت على هيمنتها الثنائية في

هذا القطاع من الصناعة، عبر موافقة الشركات الأكبر النشطة في الصحافة والبث الدوليين: هيئة الإذاعة البريطانية، آي.تي.إن (ومالكوها المختلفون)، رويترز، إن.بي.سي.، أي.بي.سي.، سي.بي.إس.، سي.إن.إن.، شبكة القناة التاسعة الأسترالية وشركات أخرى.

إنّ تركزاً كهذا في السيطرة على قطاع في الصناعة –إلى درجة كبيرة بموافقة اللاعبين الرئيسين فيه– بدأ يصبح الآن الوضعَ الطبيعي لقطاعات أخرى في الاتصالات العالمية. وقد حدد باغديكيان (Bagdikian, 1992) ٢٩ مؤسسة عملاقة تسيطر على أكثر من نصف نتاج الصحف في الولايات المتحدة. وأطلق عليها لقبَ "الوزارة الخاصة للمعلومات والثقافة". وينطبق هذا الاصطلاح بشكل أكثر ملاءمة على تحالفات الأخبار التلفزيونية التي بدأت تظهر، والتي عيّناها هنا، فهي أقل وأضخم من الشركات التي تحرّاها باغديكيان وتتناول نواحي أكثر من المعلومات (السياسية والمالية والثقافية عبر وسائط الإعلام كلها) والترفيه (كذلك بجميع أنواعه وفي وسائط الإعلام كلها). إنّ اللاعبين الرئيسين في عولمة الأخبار التلفزيونية (ومعهم ممتلكاتهم مما له تأثير على أخبار التلفزيون الدولية)، هم:

شركة رويترز القابضة العامة المحدودة

(تلفزيون رويترز، خدمات رويترز البرقية، آي تي إن، [حاليا] تيلي نوتيثياس، إنتاج برمجة عالمي، بث تجاري بولندي وروسي).

روبرت ميردوك/نيوز كوربوريشن

(تلفزيون ستار، سكاي، بي.سكاي بي.، شبكة فوكس: البث والإنتاج العالميان).

هيئة الإذاعة البريطانية

(هيئة الإذاعة البريطانية، هيئة الإذاعة البريطانية للعالم).

كارلتون

(منتجة برامج ومؤسسة إذاعية في المملكة المتحدة، وهي المالك الرئيس في.آي.تي.إن.).

ديزني/كابيتال سيتيز– أي.بي.سي. (Disney/Capital Cities-ABC).

(بالإضافة إلى شركة أي.بي.سي. في الولايات المتحدة، فهي المالك الرئيس في وكالة دبليو.تي.إن.، وفي شركة الإذاعة الاسكندينافية).

جنرال إلكتريك

(إن.بي.سي.، سي.إن.بي.سي.، إن.بي.سي. – سوبر تشانل NBC Super Channel)، قناة الأعمال الآسيوية، إم.إس.إن.بي.سي. (MSNBC).

تايم– وارنر

(الإنتاج والإذاعة في الولايات المتحدة وثالث أكبر شركة كوابل فيها، الأخبار الإقليمية باللغة الألمانية في أوروبا، والمالك الحالي لشركة إذاعة تيرنر (Turner) التي تشمل سي.إن.إن.، سي.إن.إن. – إنترناشيونال (العالمية)، قنوات التلفزيون والراديو المتخصصة المملوكة من سي.إن.إن.، سي.إن.إن. لأمريكا اللاتينية، أنباء إقليمية باللغة الألمانية في أوروبا، وبث إذاعي في روسيا).

برتيلزمان

(الإنتاج والبث في أوروبا، أخبار إقليمية باللغة الألمانية في أوروبا).[٢٠]

إنّ التحالفاتِ بين الشركات المشتغلة بتجميع الأخبار هي عوامل مهمة في تقرير أي المعلوماتَ يتم توزيعها على نطاق عالمي وكيف تُكيّف. وقد لاحظ تنستال عام ١٩٩٢ أنّ "التحالفَ الفضفاض بين رويترز وفيزنيوز وهيئة الإذاعة البريطانية يشكل أقوى كيانٍ منفرد للأخبار على المسرح العالمي". والتحالف الفضفاض حالياً بين العمالقة رويتَرز القابضة العامة المحدودة (وهي نفسُها في آن معاً منتج للثقافة العالمية ومؤسسة بث)، ونيوز كوربوريشن (وهي كذلك منتج للثقافة العالمية ومؤسسة بث على نطاق أوسع بكثير) مؤهل لهذا التوصيف.

إنّ التحالفَ الذي يلمح إليه تنستال في طريقه إلى الزوال. فإن فيزنيوز ورويترز هما الشيء نفسه، والتحالف بين رويترز وهيئة الإذاعة البريطانية آخذ في التقلص. تحافظ رويترز حالياً على مستوىً محدودٍ جداً من التحالف مع هيئة الإذاعة البريطانية، سواء كمورِّد للأخبار الدولية أم كشريك في تيلي نوتيثياس، وهي إحدى خدمات التلفزيون في أمريكا اللاتينية، ولكنّ هذه الخدمة هي حالياً موضعُ بيع إلى وستنغهاوس (Westinghouse).[٢١] كذلك هنالك تحالف بين رويترز وشبكة إن.بي.سي. في الولايات المتحدة كمورِّد للأخبار، وأيضاً ضمن قناة فضائية مختصة بالأعمال.[٢٢] وهكذا قد يكون التحالُف الفضفاض بين نيوز كوربوريشن ورويترز بصدد الحصول على شريك ثالث قوي جداً هو جنرال إلكتريك التي تسيطر على شركة إن.بي.سي. وسي.إن.بي.سي.، ونصف شبكة الأخبار العالمية إم.إس. إن.بي.سي.التي بدأت بالبروز.

إنّ التحالفَ الذي أنشأته شركة المعلومات العملاقة ديزني العابرة للحدود القومية، مع هيئة الإذاعة البريطانية –وهي المؤسسة الإذاعية العالمية وصاحبة النفوذ في

تقرير جدول الأعمال العالمي – من خلال كابيتال سيتيس – أي.بي.سي.، هو أيضاً غير مسبوق وذو نفوذ ضخم في عملية التدفق العالمي للمعلومات.[٢٣] ويبدو حالياً أن هذين التحالفين العملاقين سيتنافسان في بعض الأوقات، وفي أوقات أخرى قد يتعاونان مع العملاقين الآخرين في المعلومات العالمية، ويزودانهما بالأنباء: جنرال إلكتريك، وهي أكبر شركة في العالم[٢٤] وتايم – وارنر التي تملك مختلف خدمات شركة سي.إن.إن..

يصعب التحديد الكمي لنفوذ نيوز كوربوريشن على رويترز وأسوشيتدبرس. إنّ نيوز كوربوريشن تملك بالفعل عدداً من الصحف الرئيسة وتسيطر عليها عن كثب، وبخاصة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وهذه الصحف تملك حصصاً ولها نفوذ تحريري في رويترز وأسوشيتدبرس. وتزعم المؤسستان أنّ لديهما ما يضمن عدم الاستيلاء عليهما من قبل أي جهة منفردة، أو تحقيق نفوذ تحريري لها.[٢٥] كذلك فإنّ لنيوز كوربوريشن حصة في شركة كارلتون العامة المحدودة، وهي شركة بريطانية في مجال الاتصالات حجمها تقريباً ثلاثة مليارات دولار، ولها بدورها حصة في رويترز كما في شركة آي تي إن.

إنّ تحالفات شركات أخبار التلفزيون تسمح للمشاركين كذلك بزيادة قدراتهم في جمع الأخبار، في حين تخفض التكاليفَ لكل شريك. وتجانسُ الأنباء الناتجُ عن هذا لا يجري ذكره مطلقاً داخل قطاع صناعة الأخبار. يشير كل من تَنستال (Tunstall, 1992) وفاينر (Weiner, 1992) وبل (Bell, 1955) إلى التحالفات التي تهيمن على التغطية التلفزيونية للروايات الدولية الرئيسة. وقد عززت مقابلاتي ما يقولونه. إنّ العقودَ بين أعضاء الوكالات وبين أعضاء الإذاعة ضمن كل تحالف تجعل من الممكن المشاركة في أشرطة الأخبار المصورة وفي مصادر تجميع الأخبار في الميدان، كما تؤكد أنّ كل عضو في كل تحالف، وأنّ كامل عملاء كل وكالة في كل تحالف، يحصلون على أفضل الصور وأفضل المقابلات التي يصورها أي من أطقم أنباء عدة تقوم بتغطية القصة. إنّ مجموعة من تحالفات كهذه هي بالضبط التي سمحت لشبكة سي.إن.إن. ولوكالة دبليو.تي.إن. أنْ تعملا معاً للهيمنة على تغطية الأخبار من العراق أثناء حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١، وبهذا لم تغلقا المنافذَ أمام هيئة الإذاعة البريطانية وشركة إن.بي.سي. وفيزنيوز فقط، ولكنهما أيضاً دعمتا موقفَ شركة آي تي إن منافس هيئة الإذاعة البريطانية، وموقفَ كل من شركة أي.بي.سي. وسي.بي.إس. المنافستين لشركة إن.بي.سي. (Bell, 1995; Waite, 1992; Weiner, 1992).[٢٦]

إنّ الاتفاقية المثيرة عام ١٩٩٣ التي سعى لها كريس كريمر (Chris Cramer) من هيئة الإذاعة البريطانية وريتشارد والد (Richard Wald) من شركة أي.بي.سي. وآخرون، لم تنشئ تحالفاً بين هاتين الشركتين وحسب، ولكنها كذلك دمرت التحالفات السابق ذكرها، وأطلقت سلسلة من ردود الفعل لإنشاء تحالفات جديدة ما زالت مستمرة حتى اليوم. ولم يعد بإمكان شركة آي.تي.إن. أن تعمل عن كثب

مع شركة أي.بي.سي. أو وكالة دبليو.تي.إن. (على الرغم من استمرار ملكيتها لنسبة ١٠٪ من وكالة دبليو.تي.إن.)، باعتبار هذه الأخيرة قد أصبحت متحالفة مع هيئة الإذاعة البريطانية من خلال الترتيبات التي تمت مع أي.بي.سي. وفقدت شركة إن.بي.سي. مقدرة العمل مع هيئة الإذاعة البريطانية واستخدام كمية كبيرة من موادها. كانت هيئة الإذاعة البريطانية في ذلك الوقت توصد الأبواب في وجه فيزنيوز (وهذه آنذاك في مرحلة التحول إلى تلفزيون رويترز) التي سرعان ما أنشأت تحالفات جديدة مع شركة آي تي إن ومع سكاي. والأرجح أنّ شركة سي.إن.إن. وسي.بي.إس. قد أفادتا من تقوية وكالة دبليو.تي.إن.، التي أصبحت قادرة الآن على تقديم رواياتٍ صادرة عن هيئة الإذاعة البريطانية.

لكنْ كثيراً ما يكون لتحالفات الأخبار الإذاعية الدولية محدودية ذات خصوصية. والأمثلة كثيرة، ففي جنوب افريقيا في أواخر الثمانينيات كان المراسلون بالقطعة العاملون بشركة آي تي إن وبوكالة دبليو.تي.إن. يتعاونون في بعض الحالات، ولكنهم عادة يتنافسون حول القصص، مع أنّ كلاً منهما يتنافس دائماً مع المصور المنفرد في هراري الذي كان يخدم كلاً من هيئة الإذاعة البريطانية وفيزنيوز.[٢٧] بدأ مراسلو شركة آي تي إن عام ١٩٩٥ في لندن بإنتاج برنامج لراديو ٥ التابع لهيئة الإذاعة البريطانية، وهذا مثال على الاعتماد في البرمجة على مصادرَ خارجية (outsourcing)، وهو ما لم يكن ممكناً تصوره في العقود الأولى للتنافس المكثف وعدم التعاون بين شركة آي تي إن وهيئة الإذاعة البريطانية.[٢٨] عندما سقطت مدينة كنين (Knin) في البوسنة أمام هجوم القوات الكرواتية في آب ١٩٩٥، وكانت تلك نقطة تحول مهمة في الحرب، كان لدى شركة أي.بي.سي. الشريط المصور الوحيدُ عن ذلك بفضل اتفاق مع وكالة تلفزيون أسوشيتدبرس، وقد رفضت مشاركة دبليو.تي.إن. في بثه.

ميزات قصة وكالة الأنباء التلفزيونية

إنّ وصفَ محمد أمين لتجربته عبر السنين في محاولة إقناع محرريه في فيزنيوز/رويترز في لندن باستخدام قصصه عن افريقيا تصور بوضوح الأطر التمثيلية لما ينشده تقليدياً محررو الوكالات هؤلاء في لندن:

> إنّ لدي كثيراً من الشكاوى ضد أصحاب القرار ... أعتقد أنّهم يعيشون في عالم مختلف. إنّهم يعيشون في بيئة مختلفة تماماً. إنّهم لا يفهمون افريقيا. كل ما يريدون من افريقيا هو الموت والدم والمجاعة والفساد وما إلى هذا. إنّ لدينا الكثيرَ من ذلك في افريقيا –ليس هنالك نقص فيه. ولكن لدينا كذلك كثيراً جداً من الأمور الأخرى في افريقيا مما هو أكثر أهمية للقارة من مجرد الحروب المختلفة الدائرة. لست أقول ولو لهنيهة واحدة إنّ هذه الحروبَ

> يجب أن لا تغطّى– إنّ من الواجب تغطيتها. إنّها حاسمة جداً نسبة إلى عملية تغطية الأخبار، ولكنه يتوجب علينا كذلك أن ننظر إلى قصص أخرى (مقابلة مع المؤلف، ١٩٩٥).

يمكن لأولويات الأخبار المتصفة بالمركزانية العرقية أن يكون لها نتائج أهم بكثير. وأنا أشير هنا إلى معادلة الحياة الإنسانية: الميل لإسباغ قيمة أكبر بكثير على فقدان الحياة الإنسانية عندما يكون الضحايا أكثر قرباً إلى منتج الأنباء جغرافياً، عرقياً، سياسياً وثقافيا (انظر مثلاً: Larson, 1988; Rosenblum, 1993). إنّ جوابَ أحد صحافيي وكالة دبليو.تي.إن. عن سؤال حول "معادلة الحياة الإنسانية" يطرح أنّ الميل بحد ذاته إلى التركيز على أنواع القصص نفسها من البلدان النامية يدفع الصحافيين، في الواقع، إلى تعليق قيمة أقل على حياة الناس في تلك المناطق:

> عندما تفكر مثلاً بحادث تحطم حافلة في تركيا، أو تحطّم حافلة في الهند، تعلم أنّ من ضمن آخر عشرين قصة حصلت عليها من ذلك الجزء من العالم، ولنقل الهند، أربع أو خمس قصص كانت عن تحطم حافلات نجم عنها موت خمسين شخصاً على الأقل أو ما يقارب ذلك، فتقول "آه لا، ليس قصة أخرى مثلها" .... إنّ قصص العالم الثالث تنحو لأن تكون مذابح في افريقيا أو تحطم حافلات في الهند (مقابلة مع المؤلف، ١٩٩٥).

يقر هذا الصحافي بأنّ "ما نحتاجه هو نطاق أوسع من القصص". وهو يزعم أنّه ليس هنالك "نطاق أوسع من القصص" لأنّ العملاءَ الرئيسين لوكالة دبليو.تي.إن. غير مهتمين بالقصص من البلدان النامية (وهو افتراض شائع لدى الوكالات)، لذلك لا يمكن للوكالة تخصيص موارد أكبر لتغطية البلدان النامية.

ويشير هيرمان وتشومسكي (Herman and Chomsky, 1988: 37) إلى الضحايا "الجديرين وغير الجديرين"، وهما يثبتون تجريبياً الميل لدى وسائط الإعلام في الولايات المتحدة إلى توفير تغطية أكبر بكثير لوفاة ناس على يد دول "عدوة"، مقابل أولئك الذين تقتلهم دول تساندها حكومة الولايات المتحدة. على سبيل المثال، وبالاستناد إلى التغطية التي وفرتها **نيويورك تايمز**، "تعطى لوفاة (القسيس البولندي) بوبيلوزكو (Popieluszko) قيمة تبلغ من ١٣٧ إلى ١٧٩ ضعفاً من القيمة التي تعطى لضحية في إحدى الدول التابعة (client state) للولايات المتحدة" (ibid: 39). ويقول أحد محرري رويترز المهمين بصراحة غير عادية في حديثه عن عملية اتخاذه القرار وهو ينسب عدد الوفيات إلى مواضيع القرب أو المركزانية العرقية/الإثنية:

> إنّه عد جسدي ... أتصور أنّ بالإمكان القولَ بوضوح إنّ قصة في رواندا يجب أن تشمل عدداً من الجثامين أكثر من قصة عن بلد غربي، أكثر بكثير ... والأرجح أنّ هنالك نسبيّة، وهي نسبيّة تعيسة، ذات صفة اقتصادية بين بلدان معينة في العالم من حيث كم من الناس، كم من الموتى، يطلب قبل أن

تصبح القصة ذات صفة دولية، وهو محل جدل مستمر نمارسه كل الوقت – أمر نحارب ضده ولكنْ ... إذا غرقت عبّارة في بنغلادش أو كلكتا أو بلدان كتلك، فنحن هناك، نقوم بالتغطية؛ ولكنْ عند المصيبة التي حلت بالعبارة هيرالد أوف فري إنتربرايز (Herald of Free Enterprise) [مقابل الشاطئ السويدي] كان هنالك ١٨٠ من القتلى ونشرنا القصة الفورية، والجنازات وكل رد فعل على الإطلاق يتعلق بذلك.

إنّ القيمَ الإخبارية (news values) هي تلك الميزات المتعلقة بحدث ما، والتي تجعله أكثر قابلية لأن ينتقى لجدول أعمال التغطية الإخبارية (Galtung and Ruge, 1970; Gans, 1980) (أو يعطيه قيمة إخبارية – newsworthiness). هنالك فائدة في استعراضنا للعناصر الأساسية لدى صحافيي وكالات أنباء التلفزيون الدولية في تقرير الأخبار من منظور القيم الإخبارية، شرط أن تؤخذَ بعين النظر كذلك العواملُ العديدة جداً المنبثقة من داخل المؤسسات ومن خارجها، ما يؤثر على إنتاج الأخبار (وهو ما أحاول فعله من خلال التحليل الإثنوغرافي والمؤسسي). وفق هذا التوجه، فإنّه كلما توفر في إحدى القصص عدد أكبر من هذه الصفات بشكل مهم أبرزها الصحافيون أكثر.

إلى أي مدى يمكن تطبيق مثل هذه القيم الإخبارية على إنتاج الأخبار لدى وكالات أنباء التلفزيون الدولية؟ استناداً إلى بحثي الإثنوغرافي الذي أجريته حتى الآن، وكذلك إلى بحثي الكمي المحدود، فإنّني أطرح بعض الإجابات المختصرة، ولكني أرى كذلك أنّ المسألة تستحق مزيداً من البحث. وأحاول فيما يلي أن أبين أهميتها لعملية إنتاج أخبار الوكالات (لا أن أعطيها قيمة كمية)، وأن أقترح تعديلات للنظرية القائمة حول قيم الأخبار في سياق البيئة الفريدة لوكالة الأنباء التلفزيونية.[٢٩]

تزويد الخبر في الوقت المناسب هو القيمة الكبرى المطبقة تقريباً في كل فئات قصص الوكالات الإخبارية، باستثناء واحد لافت: الأخبار من البلدان النامية، ففي هذه الحالة تقنع الوكالات بشكل روتينيٍ أن ترسل إلى لندن قصصاً بواسطة الرحلات النظامية لشركات الطيران بدل إرسالها بواسطة الأقمار الصناعية، أو أنّها تسمح لقصة ما أن تقبع في غرفة الأخبار بضعة أيام قبل تلقيمها إلى العملاء. **القرب** هو أيضاً اعتبارٌ مهم لدى وكالات الأنباء التلفزيونية، ولكنّ المفهومَ يتطلب تعديلاً عن استخدامه السابق في الأدبيات. إذا قبلنا أنّ "الجمهورَ المتخيل" لصحافي تابع لوكالة ما (Ang, 1991) هو محطات تلفزيون حول العالم، يمكننا أن نتوقعَ بأنّ قيمة القرب ستؤدي إلى تغطيةٍ للأخبار موزعةٍ بشكل متوازٍ عبر الأرض. ولكنّ الوضعَ ليس كذلك، وعلى هذا يبدو أنّ قيمة القرب تنطبق فقط على عدد محدود من عملاء الوكالات المتنفذين. إنّ قربَ حدثٍ ما إلى هؤلاء العملاء سيزيد من فرص اختياره.

الأمر نفسه يصدق على **القيمة التقليدية: الأهمية**، إذ يتوجب أن تكون القصص فقط ذات أهمية لعملاء الوكالة المعنيين الذين لهم حظوة. **الشأن الإنساني** (human interest) أو **القيمة العاطفية** يُعطيان أهمية كبيرة من قبل العاملين في

وكالة الأنباء، ولكنْ كثيراً ما تتم التضحية بهما لصالح الواجب المتصوَر بتغطية قصص رئيسة ذات قيمة إنسانية قليلة أو تحديث مجرياتها. وقد لاحظت الإحباط الذي يسببه هذا لدى العاملين في وكالات الأنباء. هنالك رضا هائل في غرفة الأخبار عندما تنتج الوكالة لعملائها قصة عاطفية ذات شأن إنساني. **الشهرة/الموقع البارز** أو مقدار معرفة الآخرين بأشخاص القصة هو قيمة أخرى أساسية تطبقها وكالة الأنباء كثيراً. وإنّ تحليلي لنتاج وكالات الأنباء توصل إلى أنّ ٣٨٪ من شخصيات القصص الرئيسة هم موظفون رسميون حكوميون أو ممثلو دول. وهؤلاء هم غالباً النخبة نفسها التي تظهر مكرراً في الأخبار والتي يطلب من أفرادها التعليق بشكل روتيني على أي من الأزمات الدولية العديدة التي تكرس لها الوكالات معظم مواردها.

النزاع هو في الغالب أبرز قيم وكالات الأنباء. ويبدو أنّ أهمية هذه القيمة الإخبارية متصل بقيمة أخرى: القرب في هذه الحالة من عملاء مفضلين للوكالة. وهكذا فإنّ النزاع في البلقان يلقى تغطية واسعة؛ أما النزاع في جنوب افريقيا أو في تيمور الشرقية فلا يلقى مثل هذه التغطية. إضافة إلى ذلك، لا بد أن ينطوي النزاع على أكثر من أمة واحدة حتى يحظى بتغطية واسعة من قبل الوكالات، والحرب الأهلية بحد ذاتها، بغض النظر عن مدى وحشيتها، لا تتم تغطيتها بثقل كبير (مثلاً كمبوديا أو الجزائر). **جودة المادة المرئية** هي عامل رئيس يملي خيارات الأخبار. وقلما يكون صحافيو الوكالات مستعدين لإعطاء عملائهم قصة ما إذا كان العامل المرئي غير مرض. **العلاقة بالأحداث الجارية** لها صلة بمدى اهتمامات الجمهور الحالية، وهنا أيضاً لو أخذنا المؤسسات الإذاعية في العالم على أنّها جمهور الوكالة، نستطيع أن نقولَ إنّ اهتمامَها هو عنصر رئيس في تقرير تغطية الوكالة، مع بعض الشروط. إنّ مصلحة عدد من المؤسسات الإذاعية ذات الحظوة: هيئة الإذاعة البريطانية، سي.إن.إن.، أي.بي.سي.، ... الخ، تبقى لها الهيمنة المطلقة.

الخاتمة

تستند قرارات التغطية التي تتخذها وكالات الأنباء التلفزيونية الدولية –إلى حد بعيد– إلى ما تقوم به الشركة المنافسة لها، وإلى تكلفة تخصيص مواردَ لمناطق، حيث تكون تكلفة التغطية عالية، وإلى إرادة أكثر المؤسسات الإذاعية الدولية قوة (على الرغم من أنّ هذا الأمرَ الأخير كثيراً ما يكون مفترضاً). إنّ هيمنة عدد قليل عظيم القوة من تحالفات وسائط الإعلام في توفير منتجات الأخبار الدولية يعني أنّ أخبارَ أجزاء كثيرة في العالم، بشكليها المطبوع والإلكتروني، يتم تقريرها وتوفيرها الآن من خلال ما هو في الأساس منظور تحريري وحيد –وهو منظور يمتّ إلى عدد قليل متجانس ثقافياً من العاملين بالأخبار في عدد قليل من مؤسسات الأخبار الأنجلو– أمريكية المتماثلة جداً، التي تتخذ لندن مركزاً لها وكثيراً ما تكون متحالفة.

إنّ بحثي الإثنوغرافي الواسعَ مع وكالات الأنباء التلفزيونية أظهر أنّها تجنح للتعامل مع الشركات الرئيسة ومع الحكومات الغربية على أنّها مصادر مقبولة (للمعلومات أو لصور الفيديو) أكثر من مؤسسات البلدان النامية، وأنّ بُنى الإدارة ومعالجة الأنباء ليست مصممة لعزل قرارات الصحافيين عن الاعتبارات التجارية، ولكن لضمان سيادة هذه الاعتبارات في كل مستويات إنتاج الأخبار. وقد أشار غيتلين (Gitlin) إلى الأمر نفسه في دراسته حول كيفية تشكيل الأخبار التلفزيونية للخطاب السياسي في الولايات المتحدة. وهو يلاحظ أنّ الصحافيين "يميلون إلى المشاركة في صلب الافتراضات المهيمنة عند طبقتهم: أي عند مديريهم كما عند مصادرهم الرئيسة"، في حين هم دوماً متأكدون مَن استقلالهم الصحافي ويؤكدونه دوماً للجميع (Gitlin, 1980: 256).

يبدو أنّ الاتجاه هو أنّ تغطية الأخبار التلفزيونية من العالم النامي سوف تتقلص ويتنامى تجانسها بشكل متزايد. وقد توصَّل أنغر وجيرجن (Ungar and Gergen) إلى نتيجة مماثلة في تحليلهما عام ١٩٩١ بالدرجة الأكبر نسبة للتغطية المطبوعة عن افريقيا. ويقولان إنّ الاتجاهات في الأحداث العالمية تدفع بافريقيا بشكل متزايد خارج "مصب الأخبار"، وإنّ جمهور الأخبار في الولايات المتحدة يتحول نحو أفق ضيق بشكل متزايد، إن لم يكن إلى موقف انعزالي، وإنّ هنالك بشكل عام اتجاهاً في الصحافة للابتعاد عن التغطية الدولية الجدية. وعلى الصعيد العالمي بدأ يقل النظر أيضاً إلى الأخبار التلفزيونية على أنّها حالة خاصة –شكل من العرض التلفزيوني يقدم وظيفة اجتماعية/سياسية مطلوبة– أكثر منها مجرد سلعة ثقافية أخرى متعدية للحدود القومية.

إنّ هذا التغييرَ لتقييم موقع الأخبار يجري في كل من القطاعات الثلاثة الأساسية للمجتمع كما حددها غالتونغ (Galtung, 1994): الدولة، رأس المال، القطاع المدني. ومن باب التبسيط الهائل لمنطق غالتونغ، فإنّ الدولة والمجتمعَ المدنيَ اليوم يوازنان بعضهما البعض، ولكنّ رأسَ المال "لا يوضع أمام التحدي ولا يُحاسَب". وبتطبيق هذا النموذج على الأخبار، يغدو من الواضح أنّ رأسَ المال قد صادر مؤسسة (الصحافة التلفزيونية) تم إنشاؤها، جزئياً على الأقل، لتحصين وحماية المجتمع المدني من الدولة ومن رأس المال نفسه. وهو يفعل ذلك الآن بدعم كامل وقبول من الدول، وإلى حد بعيد كما يبدو من المجتمع المدني. إنّ السيطرة المتزايدة على إنتاج وتدفق الأخبار العالمية من قبل عدد متناقص من المؤسسات تطرح أخطاراً مختلفة وفقاً لما قاله سميث (Smith, 1990) وبغديكيان (Bagdikian, 1992) وآخرون. إنّ النتاجَ الثقافيَ لوكالات أنباء التلفزيون الدولية يخدم استمرارية هيمنة غربية معادية للدول النامية. وقد تقلص التنوع المفروض أن يمثله، في أحسن الأحوال، الخبر المتداول في "سوق الأفكار".

هنالك دلائلُ على أن الأخبار التلفزيونية تلعب دوراً يتزايد باستمرار، ضمن جزء كبير من المجتمع الحديث، كوسيلة للخطاب المدني الأساسي: المجال العام الذي

تحدث عنه هابرماس. لقد لخص هابرماس (Habermas, 1989: 231) ذلك على أنّه "ميدان لحياتنا الاجتماعية يمكن أن يتشكل فيه أمر كالرأي العام". ووضع يارفارد (Hjarvard, 1993) نظرية للتطور المحتمل لمجال عام (مفيد) عبر أوروبا كلها ينتج عن النفوذ المتزايد لخدمات أخبار تلفزيونية تشمل أوروبا، وعن النفوذ المتناقص للأخبار القومية. وما من سببٍ لعدم استخدام هذا المنطق عالمياً. إنّ عولمة الأخبار التلفزيونية تنتج مجالاً عاماً دولياً، ولكنه مجال تهيمن عليه الايديولوجيات الأنجلو–أمريكية الرئيسة التي تحملها نصوص الأخبار التلفزيونية التي تُوزَّع دولياً. ويمكن أن نرى صلة مع "مشهد الأفكار" (ideoscapes) التي تحدث عنها أبادوراي (Appadurai). ويثير هالن (Hallin, 1994: 161-167) شبح "مجال عام دولي"، ولكنه يلاحظ بشكل مماثل أنّ معظمَ البلدان مستثناة من أي حواراتٍ سياسيةٍ قد يتضمنها ذلك (انظر كذلك Venturelli, 1993).

إنّ الخطابَ الذي يطرحه النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال (NWICO) والطلبات المحددة التي وجهها إلى وكالات الأنباء الدولية للطباعة والتلفزيون، تبقى في وعيِ صحافيي وكالات الأنباء –والمؤسسات الإذاعية الدولية التي تزودها بالأخبار– كنوع من الحلم السيئ الذي يجري تذكره، والذي يتعلق بحكومات شمولية وأكاديميين مزعجين[٣٠] يحاولون انتزاعَ السيطرة على جدول أعمال الأخبار الدولية. وقد جرت محاولات ثانوية آنذاك من قبل وكالات الأنباء التلفزيونية لمعالجة شكاوى النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال، كما تجري محاولات ثانوية الآن،[٣١] وهي في كل حالة مبررة بمنطق قوامه الكلي الاعتبارات الاقتصادية وليس السياسية أو الثقافية. ولكنْ لم تُبذل حتّى الآن، ولن تبذل مستقبلاً، محاولات ذات أهمية.

إنّ منظورَ رؤيا أحادية صحيحة ومناسبة عالميا للأخبار، هو على درجة من التفشي لدى العاملين في وكالات الأنباء التلفزيونية الدولية، ولدى صحافيي المؤسسات الإذاعية حول العالم، بحيث أنّ مفهوم الصلة الثقافية (cultural relevance) (Duarte and Straubhaar, 1996)، قد أصبح معدوماً في عملية التوزيع العالمي للأخبار التلفزيونية. كذلك فإنّ التساوي في تدفق المعلومات أصبح غيرَ مهم، إذ طالما أنّ صورَ أخبار العالم تصل كل يوم من أناس لهم فهم مشترك للأخبار، فإنّ وسائلَ إنتاجها وتوزيعها هي أمور تقنية ليست ذات صلة بالأمر.

إنّ الاتجاه الحالي على صعيد التعامل بالجملة مع أخبار التلفزيون الدولية، هو محاولة لأن تكون المؤسسة في الوقت نفسه وكالة أنباء متنوعة ومتعددة الوسائط الإعلامية، وشركة إنتاج تلفزيوني لجميع الاحتياجات. تتمتع رويترز وأسوشيتدبرس بدعم من جيوب شركات مليئة تساند الاستمرار في حقل تجميع الأخبار الهامشي الربحية، شرط عدم الإنفاق المبالغ به في القيام بذلك. والتزام شركة ديزني نحو مستقبل دبليو.تي.إن. المملوكة لها بعيد عن أن يكون أكيداً؛ ولكنّ التزامَ كلٍ من شركة رويترز القابضة أو أسوشيتدبرس نحو الأخبار التلفزيونية هو أيضاً غير أكيد.

إنّ التمييزَ بين الجملة والتجزئة قد يصبح أقل أهمية عندما تعرض الأطراف كلها نتاجَها الإخباري مباشرة على المشتركين من مستخدمي الحاسوب، وهو شكل استهلاك وسائط الإعلام (المتعددة) الذي يجري التنبؤ بأنّه سيحل مكان التلفزيون بسياق الزمن. ويصح بالنسبة لمستقبل هذه الشركات أن يسأل الإنسان ما إذا كان سيكون لها دورٌ على الإطلاق عندما يصبح كل فرد مستهلك للأخبار في العالم قادراً على تركيب نشرة الأخبار الخاصة به على شاشة وسيطه الإعلامي الخاص في المنزل، منتقياً فقط ما يرغب في أن يراه من أخبار. إنّ دمَ الحياة بالنسبة لوكالات الأنباء التلفزيونية هو الأخبار السياسية المملة، والمآسي الإنسانية اللامتناهية، والدمار الذي يحصل أثناء الحرب، والذي كثيراً ما قد يفضل المتفرج العادي أن يستغني عنه. إنّ الأخبار التلفزيونية كما نعرفها الآن قد تكون في أيامها الأخيرة.

إنّ التغطية التلفزيونية للعالم النامي هي الآن متدنية ومضللة إلى حد يرثى له. ويبدو أنّ العالمَ الناميَ يُستثنى الآن من المساهمة في التدفق العالمي لأخبار التلفزيون أكثر من أي وقت مضى. إنّ تجانسَ مصادر الأخبار التلفزيونية الدولية الآن أمر مقلق، وعلى الرغم من العدد المتزايد لمؤسسات الأنباء، فإنّ ملكيتها عالية التركز ويتزايد باستمرار اعتماد المؤسسات الإذاعية على عدد قليل من المؤسسات التي توفر الأخبار كي تزودهم بالصور العالمية التي يستخدمونها على الهواء: الصور التي تكوّن حقيقتنا العالمية.

الهوامش

[١] إنّ من المتعارف عليه في ميدان صناعة الأخبار أنّ تلفزيون رويترز هو أكبر وكالة أنباء تلفزيونية دولية. ولكنْ حيث أنّ كل وكالة تبقي قاعدة العملاء لديها وإيرادات أخبارها، وإلى حد بعيد مواردَها، كمعلومات خاصة غير معلنة، فإنّ من الصعب التحققَ من هذه الفَرضية. وقد أعلنت إحدى المقالات الحديثة في مجلة تجارية أنّ دبليو.تي.إن. هي "أكبر الثلاث وأكثرها نضجاً"، ولكنّها لا تقدم أيَّ دليل على أنّها سبقت رويترز بأي شكل من الأشكال (Fuller, 1995: 63). والصعوبة هي بشكل أساسي في تحديد الخطوط الفاصلة بين الأخبار التلفزيونية لشركة تلفزيون رويترز وأقسامها الأخرى المختلفة (وهو تمييز لا تتكلم عنه الشركة؛ والممارسة التي تتبعها بإعطاء التقارير عن الواردات حسب المنطقة الجغرافية يزيد تعقيدَ الوضعية). ومن خلال المقارنة في فترة مبكرة، لم يكن تلفزيون رويترز عام ١٩٩٣ أكثر من مجموع فيزنيوز التي كان دخلها عام ١٩٩٠ مبلغ ٩٩,٣ مليون دولار مقارنة مع دبليو. تي.إن. التي كان دخلها ٣٥,٨ مليون دولار (Waite, 1992).

[٢] تمتلك ديزني شركة كابيتال سيتيز التي تمتلك شركة أي.بي.سي. المالكة لنسبة ٨٠٪ من وكالة دبليو.تي. إن. وعند كتابة هذا البحث، يبدو أنّه كان ما زال على ديزني أن تكتشفَ بالكامل أنّها تملك ثاني أكبر مزود لصور الأخبار التلفزيونية الدولية؛ إنّها لم تعلن أي إستراتيجية تداؤبية (synergistic) للأخبار التلفزيونية العالمية. ويجري نقل إقامة الموظفين التنفيذيين في ديزني إلى لندن لتولي المسؤولية عن مختلف مشاريع شركة أي.بي.سي.، بما في ذلك دبليو.تي.إن. (بيان صحافي لديزني في ٢٥ حزيران ١٩٩٦ مأخوذ عن شركة برقيات بي.آر (PR Newswire) بواسطة ليكسس نكسس (Lexis/Nexis).

[٣] "وكالة تلفزيون أسوشيتدبرس توقع عقوداً مع أربعة عملاء جدد" (١٩٩٥). مجلة **بُرس جازِت في المملكة المتحدة** (*UK Press Gazette*)، ١٦ تشرين الأول: ١٣.

[٤] إنّ جزمي بأنّ معظمَ الصور التلفزيونية الواردة من أطراف تدفق الأخبار الدولية توفرها بضع مؤسسات للأخبار مركزها لندن، وعدد قليل من مراكز التبادل الإخباري يستند إلى تحليل ما زال محدوداً للأدبيات الأكاديمية وللأدبيات التجارية ومقالات الصحف. وليست هنالك فعلياً بيانات واقعية حول كمية هذه المواد التي يتم بثها، حتى وكالات الأنباء نفسها لا تصدر مثل هذه الإحصائيات. كذلك المؤسسات الإذاعية فهي، بشكل عام، لا تفعل ذلك كما تأكّد عند الاستفسار من آي.تي.إن.، وسي. إن. إن. وأي.بي.سي. ويقوم هذا الباحث بإجراء دراسة مصممة للتعرف على مثل هذا الاستخدام من قبل المؤسسات الإذاعية حول العالم ولتحديد كميته.

[٥] إنّ مثلَ هذا الجدل يفترض كذلك أنّ كلَّ عميل إذاعي يستخدم بعضَ أشرطة فيزنيوز يومياً، وهو أمر لم تكترث الوكالات فعلياً بتقصّيه. وكثيراً ما تستنتج الوكالات أنّ دفعَ رسم اشتراك يعني استخداماً واسعاً لنتاجها.

[٦] وكالات الأنباء، كما وكالات البث، تجمع أرشيفاً من "الأصوات" المختلفة للاستعمال عند الحاجة، مثل أصوات المعارك، وأصوات العواصف، وأصوات الطائرات، الخ، وتكون حقوق النشر محددة فيها (المحرر).

[٧] كونس (Conus) (وهو مشتق من اصطلاح قطاع الفضائيات الصناعي لذلك الجزء من الولايات المتحدة الموجود على أرض القارة الأمريكية نفسها) هو مركزٌ تبادل تجاري للأخبار التلفزيونية عبر الأقمار الصناعية بين المحطات المحلية في الولايات المتحدة. وتدير شركةٌ سي.إن.إن. وشبكات البث في الولايات المتحدة مراكزَ لتبادل الأخبار لصالح المحطات التابعة لها. وشبكة سي.إن.إن. هي مؤسسة إذاعية عالمية ومزودٌ عالمي لصورَ الأخبار. ويسبب وضعها ارتباكاً في هذه الصناعة كما يتبين حتى من وثيقة تعاقدية لاتحَاد البث الأوروبي (European Broadcasting Union)، حيث تشير إلى "مؤسسات الإذاعة التي تعمل في الوقت نفسه كوكالات (مثل سي.إن.إن.)". إنّ بالإمكان استخدامَ صورها وقصصها الجاهزة في أنحاء العالم من قبل المؤسسات الإذاعية المرتبطة معها باتفاقية تبادل كما هو حاصل مع معظمها. ومثل هذا الاستخدام شائع في حالة الأحداث الساخنة السريعة، حيث تكون لشبكة سي.إن.إن. التغطية المثيرة الوحيدة (كما كان الحال في الأيام الأولى لحرب الخليج[الاولى]). كذلك تقوم سي.إن.إن. ببيع مادة مصورة خام للبث، وذلك في تنافس مع وكالات الأنباء التلفزيونية الثلاث، ولكنْ يبدو أنّ هذا كان حتى الآن محدوداً.

[٨] قد يكون من المفيد للبحوث في المستقبل أن تربط بين التحليل التفصيلي الراهن للقواعد المرئية (visual grammar) للأخبار التلفزيونية ونتاج وكالات الأنباء التلفزيونية. إنّ من الأدبيات التي تناولت هذه القواعد: (Graber,1990; Grimes,1990; Gunter,1978; Tuchman, 1978).

[٩] يوجد تحليل تفصيلي لهذه العوامل ضمن أطروحتي (Paterson, 1996).

[١٠] في مقالة ستيف بسفيلد (Steve Busfield, 1994).

[١١] (Paterson, 1992) ؛ يستند في غالبه على مقابلات مع المراسلين بالقطعة لدى الوكالات في جنوب افريقيا، وبناء على ما شاهده المؤلف في هذه الحالاًت. وقد أنكر استنتاجاتي مديرٌ في دبليو.تي.إن.، في مراسلات معه، قائلاً إنّ ميزانيات التغطية قد تضاعفت في العقد الأخير (لكنه لم ينجح في تقديم الدليل على أنّ الوكالات تحتفظ بصحافيين في عدد من أنحاء العالم كما كانت تفعل في السابق). إنّ لكلمة "مراسل بالقطعة" معانيَ وتكييفات مختلفة. وقد قامت فيزنيوز عام ١٩٧٩ (كما ورد في كراس العمل في غرفة أخبار فيزنيوز) بتقسيم المصورين إلى "مصورين موظفين"، و"مصورين بالتعاقد" (موظفين محليين يعملون لدى فيزنيوز بدوام كامل)، "المرتبطين" (الذين يُدفع لهم للعمل لدى فيزنيوز بضعة أيام كل شهر) (Retainers)، و"المراسلين بالقطعة" (الذين يدفع لهم فقط عند تكليفهم بقصة معينة). ويُعمل بهذا النظام لدى كل الوكالات الثلاث مع تغييرات ثانوية.

[١٢] في عام ١٩٩٣ اشترى روبرت ميردوك ٦٣,٦٪ من ستار (STAR) من عائلة لي (Li) في هونغ كونغ، وفي عام ١٩٩٥ دفع روبرت ميردوك ٢٩٩ مليون دولار ثمن ٣٦,٤٪ من حصة في مجموعة ستار كانت ما زالت ملكاً لريتشارد لي وهاتشنسون واميُوا (Richard Li and Hutchinson Whampoa). إنّ تلفزيون ستار ذا القنوات الخمس يوجّه الآن إلى ٥٣ بلداً (فولر Fuller, 1995) "ميردوك يحكم قبضته الآسيوية"، **برودكاست** (*Broadcast*)، ٢١ تموز: ٥.

[١٣] وثيقة داخلية لرويترز، أيار ١٩٩٣، (*Le Journal de Geneve*) (عن طريق ليكسس/نيكسس)، ٢٣ آب ١٩٩٣.

[١٤] (Satellite TV Finance) (عن طريق ليكسس/نيكسس) ٢٩ نيسان ١٩٩٣، وتقرير العمل الأوروبي لرويترز (بواسطة ليكسس/نيكسس) ١ أيلول ١٩٩٣.

[١٥] علّق مقالٌ نشر حديثاً في مجلة تجارية أنّه "عوضاً عن تقديم خدمة إذاعية إلى العالم على نمط سي.إن.إن.، فإنّ شركة الأنباء الدولية نيوز إنترناشيونال (News International) تبدو وكأنّها تستخدم مصادرَها من أخبار سكاي، التي يزودها بشكل رئيس تلفزيون رويترز، لإيجاد خدمات أخبار متمركزة محلياً" (بسفيلد، ١٩٩٥: ١ – ٢٠). مثلا ستبدأ نيوز كوربوريشن خدمة البث الفضائي المباشر دي بي إس (Direct Broadcast Satellite D.B.S) مع المؤسسة البرازيلية غلوبو (Globo)، وسوف ينقلها القمر الصناعي المملوك لشركة نت برازيل (Net Brazil) (**برودكاست**، ١٤ تموز ١٩٩٥: ٢–٣). شأنها شأن نيوز كوربوريشن، تتابعَ سي.إن.إن. إستراتيجيات للعمل المتمحورة محلياً في ترادف مع إستراتيجياتها الساعية إلى العولمة. وقد أطلق القمر الصناعي بي.أي.إس. ٤ (PAS4) عام ١٩٩٥ لتوفير خدمة دي بي إس لافريقيا، وهو ينقل أنباء سكاي العائدة لنيوز كوربوريشن وسي.إن.إن.–١ العائدة لتايم–وارنر، وكانت المفاوضات تجري لإضافة هيئة الإذاعة البريطانية (**برودكاست**– *Broadcast*، ٢١ تموز ١٩٩٥: ١٠). ونتيجة صفقة مع المؤسسة الإذاعية الوطنية الهندية دوردارشان (Doordarshan) ستستأجر سي.إن.إن.–١ جهاز استقبال/إرسال فضائي هندي من أجل تقديم سي.إن.إن. كخدمة هندية تتضمن من ساعتين إلى أربع ساعات يومياً من المواد التي تنتجها دوردارشان. وقد دفعت سي.إن.إن. ما يقارب ١,٥ مليون دولار إلى دوردارشان في هذه الصفقة، ووعدت بتدريب صحافيين من المؤسسة (**برودكاست**، ٧ تموز ١٩٩٥: ١١).

[١٦] Satellite TV Finance (عن طريق ليكسس/نيكسس) ٨ تموز ١٩٩٣.

[١٧] وثيقة داخلية لرويترز، أيار ١٩٩٣.

[١٨] وثيقة داخلية لرويترز، أيار ١٩٩٣.

[١٩] **برودكاست**، ٢٨ أيار ١٩٩٣؛ يؤكد وستكوت (Westcott, 1995a: 22) أنّ "رويترز تزود الأخبارَ الآن إلى كل المؤسسات الإذاعية الرئيسة في المملكة المتحدة". وقد استمرت هيئة الإذاعة البريطانية باستقاء التغطية الدولية من مصادرها الخاصة الواسعة ومن دبليو.تي.إن. مضيفة إلى ذلك وكالة تلفزيون أسوشيتدبرس. وتُجري شركة آي تي إن مفاوضات للعودة إلى التزود من دبليو.تي.إن.، وقد تنهي علاقتها برويترز نظراً لعدم الارتياح للعلاقة الوثيقة بين هذه الأخيرة وسكاي.

[٢٠] ميلر (Miller, 1996)؛ باترسون (Paterson, 1994)؛ أوليتا (Auletta, 1993)؛ بغديكيان (Bagdikin, 1992) ؛ تنستال وبالمر(Tunstall and Palmer, 1991).

[٢١] **وول ستريت جورنال**، ٢٤ أيار ١٩٩٦؛ عن طريق "Shop Talk" (حديث المهنة)، وهي خدمة مباشرة.

[٢٢] **برودكاست**، ٢٩ تشرين الأول ١٩٩٣: ١٥.

[٢٣] كان لتحالف هيئة الإذاعة البريطانية عام ١٩٩٣ مع شركة أي.بي.سي. تفاعلاتٌ عديدة. فقد كان لشركة دبليو.تي.إن. منذ العام ١٩٥٤ ترتيب للمشاركة مع هيئة الإذاعة البريطانية في صور الأخبار، وقد صرح المسؤولون في دبليو.تي.إن. بعد الصفقة مع أي.بي.سي.، بشيء من السذاجة، أنّ العلاقة ستستمر. وكانت لشركة أي.بي.سي. علاقة مسبقة مع آي تي إن للمشاركة في المصادر والأشرطة الخاصة "بالأخبار الفورية" (spot news)، وادّعت شركة أي.بي.سي. أنّ هذه العلاقة ستستمر في الوقت الحالي، (بن كوباسك Ben Kubasik, 1993)"شركة أي.بي.سي. وهيئة الإذاعة البريطانية تصوغان شراكة جديدة"، **نيوز داي**، ٢٦ آذار، II، ٢٠. ومن الواضح الآن أنّ أيّاً من الترتيبات السابقة غير مستمر بأي قدر من الأهمية. وفي نهاية عام ١٩٩٥، انتهى عقد رويترز مع هيئة الإذاعة البريطانية، وأصبحت وكالة دبليو.تي.إن.، وهي الشركة التابعة لشركة أي.بي.سي.، الوكالة الوحيدة المصرّح لها بتوزيع مواد هيئة الإذاعة البريطانية. ووفقاً لمحرر مسؤول في دبليو.تي.إن.، فإنّ إعادة ترتيب تحالف هيئة الإذاعة البريطانية (مع معسكر وكالة دبليو.تي.إن.) يشكل تحولاً عن علاقتها التاريخية مع فيزنيوز بدأ عندما أزعجها ولوجُ رويترز مجال التنافس الذي يستهدف جمهور الصباح في بريطانيا مع جي.إم.تي.في.، والأرجح أنّ المسؤولين في هيئة الإذاعة البريطانية كانوا غيرَ مرتاحين للتعاون المتنامي بين مصالح روبرت ميردوك وفيزنيوز، لاحقاً رويترز. ولم يكن هذا لمجرد أنّ سكاي شكلت منافسة مهمة لهيئة الإذاعة البريطانية في مجال المتفرجين على الأخبار في المملكة المتحدة وعالمياً، أو لأنّ ميردوك تخلى عن الخدمة العالمية لهيئة الإذاعة البريطانية في تلفزيون ستار، لأنّها أساءت إلى الحكومة الصينية (تفت Tefft, 1993). لكنّ الأرجحَ أنّه كان أيضاً لأنّ صحف ميردوك في لندن اتبعت خلال الثمانينيات سياسة كتابة مقالات لاذعة النقد لهيئة الإذاعة البريطانية من أجل إضعافها كمؤسسة سياسية وثقافية ولتسيير المشاهدين باتجاه سكاي.

[٢٤] وفقاً لميلر(Miller, 1996)، فإنّ جنرال إلكتريك متعادلة مع جنرال موتورز في تبوئها مركز الصدارة في قائمة ٥٠٠ التي تصدرها فوربز (Forbes 500 listing).

[٢٥] كثيراً ما يستدعي الصحافيون أسطورة "الجدار الواقي من النار" (firewall) في إشارة إلى الفصل بين القرارات التحريرية في غرفة الأخبار والأولويات المتعلقة بالشركة. ولكي يقومَ الصحافيون الذين يعتبرون أنفسهم مفكرين مستقلين بالاشتراك بمثل صحافة الشركات المندمجة العملاقة الموصوفة هنا، لا بد لهم من الاستمرار بالاعتقاد أنّ هنالك جداراً سحرياً واقياً من النار يحمي دوافعَهم المثالية في الصحافة من الدوافع الأدنى للسياسة ومجال الأعمال. إنّ استخدام وكالة أنباء تلفزيونية كأداة ايديولوجية لمجموعة معينة واحدة لها سابقة تاريخية، ففي عام ١٩٧٥ قام ناشر صحف في الولاياتً المتحدة بشراء نصف وكالة أسوشيتدبرس، وهي السلف لـ دبليو.تي.إن.، بتمويل من وزارة الإعلام في جنوب افريقيا وخدمة لمصالحها [في عهد نظام الفصل العنصري]، في محاولة لتغيير وتحسين التمثيل التلفزيوني العالمي لجنوب افريقيا (وقد تم تفصيل ذلك في أطروحة هذا المؤلف؛ انظر أيضاً بويد–باريت (Boyd- Barrett, 1980) ؛ فينبي (Fenby, 1986).

[٢٦] انظر (Weiner, 1992) لتقرير تفصيلي عن تغطية سي.إن.إن. من العراق.

[٢٧] يستند هذا إلى بحثي الإثنوغرافي في هراري، زمبابوي عام ١٩٩٠ عن المؤثرات العرقية. ويتحدث محمد أمين العامل في فيزنيوز/رويترز (لدى تتلي Tetley, 1988)، عن تنافساته العديدة مع أطقم هيئة الإذاعة البريطانية وإن.بي.سي. من أجل الحصول على القصص، على الرغم من التحالف الوثيق وانسياب الصور بين فيزنيوز وتلك المؤسسات الإذاعية.

[٢٨] **برود كاست**، ٢١ تموز ١٩٩٥: ٦.

[٢٩] طرح ماكمانس (McManus, 1994: 119-120) هذا وفئاتٍ أخرى من القيم الإخبارية، دامجاً معها قيماً إخبارية افترضها باحثون سابقون.

[٣٠] وفق كل التقارير المعروفة، وحتى تاريخ بحثي عام ١٩٩٥، وبعد عقد ونصف من ذروة الحوار المتعلق بالنظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال، فإنّ وكالة يو.بي.آي.تي.إن./دبليو.تي.إن. ووكالة فيزنيوز/رويترز نجحتا في استبعاد الأكاديميين من غرف الأخبار العائدة لهما. ويلاحظ شليزنجر (Schlesinger, 1980) أنّ هذا لم يكن أمراً غير شائع لدى شركات التلفزيون في أواخر السبعينيات، محلياً في المملكة المتحدة، وفي الغالب نتيجة تصوير سلبي لصحافيي التلفزيون من قبل مجموعة غلاسغو لوسائط الإعلام (Glasgow Media Group).

[٣١] مقابلة مع أندرو آيلز (Andrew Ailes) مدير التحرير السابق في فيزنيوز. مثلاً أنشئ أثناء ولاية آيلز في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات نظام لتزويد الأخبار إلى افريقيا (ولكنه انتهى بالفشل) واستمر الدعم المهم (لقاء أرباح) الذي تقدمه فيزنيوز للمؤسسات الإذاعية في بعض البلدان النامية، ويبدو أنّ مواردَ التغطية في البلدان النامية قد زيدت. لقد أخبرني آيلز أنّ القرارات التحريرية خلال تلك الفترة كانت تتعلق بشكل محدد بالأمور التي تعني النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال، ولكن من المستحيل التثبت من ذلك. وقد أنشأ تلفزيون رويترز حديثاً برنامج أخبار أسبوعياً ناجحاً تجارياً للمؤسسات الإذاعية في افريقيا. وتستهدف وكالة تلفزيون أسوشيتدبرس أمريكا اللاتينية والمؤسساتِ الإذاعية الآسيوية بقوة، وذلك من خلال إعطاء محررين إقليميين ذوي صلاتٍ قوية مجالاً لمساهمة مهمة فيما يتعلق بالخيارات القصصية.

دراسات حال: مواقع محلية، قطاعات معينة

كراسٍ موسيقية؟ المجالات العامة الثلاثة في بولندا

كارول ياكوبوفيتش
Karol Jakubowicz

مقدمـة

حذا نيكولاس غارنهام (Nicholas Garnham, 1986b) حذو يورغن هابرماس (Jurgen Habermas) في تعريف المجال العام بأنّه شبكة وسائط الإعلام ومؤسسات التربية والمعرفة وصياغة الرأي في المجتمع المدني التي يكون عملها باعثاً على تشكيل رأي عام (public opinion) كقوة سياسية. ومن بين هذه كلها قد تكون وسائط الإعلام الجماهيرية اليوم العنصر الأعظم قوة في المجال العام. ويشير بيتر دالغرن (Peter Dahlgren, 1987) إلى أنّ العناصر المكونة للمجال العام (ومن أبرزها إنتاج الأخبار والآراء والأفكار في التداول العام) تستقي من النظام الاجتماعي القائم وتلعب فيه دور الوسيط وتعيد انتاجه. وكلما اشتدّ اندماج المجتمع ووحدته حول القيم الأساسية للنظام الاجتماعي القائم كان الأرجح أن يكون له مجال عام واحد فقط. وكلما ازداد الانقسام فيه زاد احتمال قيام المجموعات المختلفة داخله بتكوين مؤسسات لتشكيل الرأي والإرادة بحيث تنشأ مجالات عامة مختلفة تتبنى من حيث الأساس مواقف مختلفة حول شرعية النظام الاجتماعي القائم والرغبة في استمرار وجوده (أنظر: Negt and Kluge, 1983; Downing, 1984; 1988) والسؤال

قيد النظر هنا هو حول الحجم الذي يجب أن يكون للمجموعة وما مدى الامتداد الاجتماعي (social reach) (أو الوقع الاجتماعي الذي قد يكون أعظم بكثير رغم أنّ تصوره ودراسته أكثر صعوبة) لشبكة المؤسسات التي يتوجب عليها إيجادها لتصبح عمليتها في تشكيل الرأي والتعبير عنه معترفا بها كمجال عام منفصل وناضج. يمكن أن يُفترض كذلك، بشكل منفصل عن مسألة النظام الاجتماعي، أنّ الأفكار المتداولة في المجالات العامة المختلفة قد تتداخل إلى حد ما. إذن كم يمكن أن يكون حجم التداخل دون اندماج المجالات العامة المختلفة في مجال عام واحد؟ إنّ تعليقاتنا يمكن أن توفر عددا من المؤشرات فقط في هذا الصدد.

إنّ ما سبق يطرح أحد الأبعاد لاستعراض وضع المجال العام ونظام الاتصالات الجماهيرية في بولندا. ويمكن اشتقاق بعد آخر مفيد بشكل متساو من الحوار حول العلاقة بين وسائط الإعلام والمجتمع في عملية التغيير الاجتماعي. ويميز روزنغرن (Rosengren, 1981) أربعة أنواع من العلاقات المحتملة، ويتوقف ذلك على نظرة الإنسان فيما إذا كانت وسائط الإعلام هي التي تمارس النفوذ على المجتمع (أي أنّها هي المحرك الأول والمغيّر للقوالب) أو بعكس ذلك (تكون وسائط الإعلام مرآة عاكسة)، أو أنّ النفوذ متبادل أو أنّه لا نفوذ في أي من الاتجاهين. وفيما يتعلق بالعملية السياسية على الخصوص، يشير بيترسون وجنسن ورفرز (Peterson, Jensen and Rivers, 1966: 120) إلى أنّ وسائط الإعلام تخدم عادة لتقوية الوضع القائم (أي أنّها تعكس النظام الاجتماعي) ولكن يمكن استعمالها أيضا لمعارضته (أي لقولبته). إنّ تقرير أي الاثنين يكون أقوى يتوقف على درجة الاستقرار أو عدم الاستقرار في المجتمع. ويبدو أنّ هذا يطرح بالنسبة لاحتمالات روزنغرن الأربعة أنّه في حين أنّ احتمال "تبادل النفوذ" هو الذي يعبّر عن جوهر العلاقة أفضل من غيره، لكنْ يتوجب تعديله بالإقرار **بعدم تعادل** وسائط الإعلام مع المجتمع ضمن هذه العلاقة بوجود عناصر اجتماعية بنيوية كبرى تؤثر على دور وسائط الإعلام. ولا بد أن يلقي النقاش التالي بعض الضوء على هذه المسألة.

أخيرا فإنّه يتوجب أن يساهم هذا في فهم الصلات بين وسائط الإعلام الجماهيرية والسياسة. يشير غوريفيتش وبلاملر (Gurevitch and Blumler, 1983) إلى أنّ القضية المركزية في العلاقة بين وسائط الإعلام والمؤسسات السياسية تدور حول الدرجة النسبية لاستقلال وسائط الإعلام وإلى أي مدى وبأية وسائل يجوز السماح بلجمها، وتثبيت موقعها على امتداد مقياس الاستقلالية/التبعية بما يؤثر بشكل حاسم على دورها في المجتمع. ويبدو أنّ هذا يعزز أطروحة عدم تعادل وسائط الإعلام نسبة إلى العوامل البنيوية الكبيرة المؤثرة. وكما سنرى، فإنّ هذه المسألة محورية لأي نقاش حول وسائط الإعلام الجماهيرية البولندية.

تقويض جهاز السيطرة الذهنية

إنّ النموذجَ الستاليني للتنظيم الاجتماعي لم يوفر حيزا لوجود مجتمع مدني أو مجال عام، خاصة ذلك الذي يعرّف على أنّه "مساحة للسياسات العقلانية الشمولية المتميزة عن كل من الاقتصاد والدولة" (Garnham, 1986: 30)، أو عن حالة "يكون فيها لكل الأصوات فرصة متساوية للوصول إلى مجال عام حيادي حيثً ينتهي خطابها العقلاني غير المكبل إلى التعبير عن الإرادة الشعبية." (Dahlgren, 1987: 25) لقد سعت بنية السلطة إلى ضم واستيعاب الثقافة بمجملها، أي من خلال تحديد مركز وسائط الإعلام بشكل حاسم في قطب التبعية على امتداد مقياس التبعية/ الاستقلالية. كان يفترض بكل معنى الكلمة أنّها ستؤدي دور الأجهزة الايديولوجية للدولة (state ideological apparatuses)، وبشكل أكثر تحديدا كوسيلة لمحاولة الإبقاء على ما يمكن أن يسمى السيطرة الذهنية (cognitive control). وقد عبّر عن ذلك آدم ميشنك (Adam Michnik) وهو مفكر رائد في صفوف المعارضة بقوله:

> إنّ الشيوعيين الذين وصلوا (إلى بولندا) في نهاية الحرب نجحوا في فرض حلول زائفة لأنّهم نجحوا في فرض لغتهم. إنّ القسم الأعظم من مجتمعنا فقد لغته (Michnik, 1981: 67)

> وقد أنتج هذا في مجال الاتصال الاجتماعي وضعية، حيث قوانين اللعبة السياسية وتصريفات اللغة السياسية قد تم بناؤها بحيث أنّها تعيد إخراج وإدامة هيمنة الحزب بشكل آلي. . . (إنّها) لغة لا قواعد نحوية فيها لتشكيل المفاهيم بمعزل عن نشاطات الحزب الشيوعي (Bauman, 1981: 51).

وبشكل عام فقد كانت مهمة مؤسسات المجال العام أن تُدخل إلى التداول الاجتماعي فقط المعلومات والآراء والأفكار الموظفة لصالح الاهداف التي تلاحقها بنية السلطة (بينما تكبت غيرها من المعلومات والآراء والأفكار بوسائل غير ايديولوجية وليست من وسائط الإعلام). وقد نجحت هذه المحاولة في أوائل الخمسينات ولكنّها فشلت باستمرار بعد ذلك.

"إنّ النظمَ السياسية كلها تولّد مبادئَ مشتقة من معتقدات ثقافتها السياسية لتنظيم الدور السياسي لوسائط الإعلام الجماهيرية" (Gurevitch and Blumler, 1983: 282; Smith, 1979; McQuail and Siune 1986). ويعتمد تطبيق هذه المبادئ على عدد من العوامل:

- مدى شدة الحاجة لأن تقوم وسائط الإعلام بأداء دور معياري يدفع بإتجاه التكامل في المجتمع (Alexander, 1981)؛
- التعريف العام لوسائط الإعلام (McQuail, 1987) والوظائف المعينة لها، ويشمل ذلك بشكل خاص ما إذا كان مضمونها سيتناول مباشرة مواضيع تتعلق بالنظام الاجتماعي؛

– الإمتداد والوقع الاجتماعيان لوسيطة الإعلام المعينة: فكلما عظم ذلك زاد احتمال أن تكون القيود أكثر صرامة.

لقد تم تطبيق هذه القاعدة في بولندا، كما في كل مكان آخر، بشكل انتقائي. وتم وضع قواعدَ أكثر صرامة للبث منها للصحافة. إضافة إلى ذلك فإنّ السلطة لم تتمكن منذ أمد بعيد أن تضبط الدور السياسي لجميع وسائط الإعلام المطبوعة وأمكن لبعضها التملص من سيطرة الحكومة كليا.

إنّ زمنَ الصراع والهيجان السياسي والنزاعات والجيشان الاجتماعي والخلاف الفكري والحس بانعدام العدالة وبالتمييز وانفجار التذمر حول قضية معينة – كل هذا مضافا إليه غياب حرية الكلام والصحافة، ينتج راديكالية وتسييسا لدى الجماعات والأفراد. وهذا يدفعهم إما لأن يصيروا اتصاليين وأن ينشئوا وسائط إعلام قريبة بالقدر الممكن من محور الإستقلالية، أو أن يصيروا طالبي معلومات وهم في حالة التشوّق للبحث عن وسائط إعلام تعبر عن آرائهم وتجربتهم. إنّ هذا يساعد في فهم السبب الذي جعل جهاز "السيطرة الذهنية" في بولندا لا يخلو مطلقا من نقاط تسرب فيه.

كم مجال عام في بولندا؟

إنّنا نعتقد أنّه كان لبولندا، على الأقل منذ عام ١٩٥٦،[١] مجال عام **بديل** إضافة إلى المجال العام **الرسمي**، وهذا المجال البديل متصل بالكنيسة الرومانية الكاثوليكية. وقد لحق بهما عام ١٩٧٦ مجال عام **معارض** اتصل منذ عام ١٩٨٠ بشكل رئيس بحركة التضامن (Solidarity) ولكن ليس على سبيل الحصر. وإنّنا نحصر تحليلنا هنالهذه المجالات بأوجه وسائط الإعلام الخاصة بهذه المجالات.

إنّ **المجال العام الرسمي** لم يصمم لخدمة خطاب عقلاني غير مكبل ينتهي بتفعيل للإرادة الشعبية. غير أنّه بوجود فصائل وميول مختلفة ضمن البنية الواسعة للسلطة بمفهومها العام، وباستخدام هذه الفصائل والميول المختلفة لصحف ولبرامج الراديو والتلفزيون للتعبير عن آرائها، فإنّ وسائط الإعلام الخاصةً بذلك المجال قد خدمت **بالفعل** كمسرح للحوار السياسي والايديولوجي. وما يثير الإهتمام أنّ النشرات – والدوريات الداخلية التي كانت تنشرها لجان الحزب المحلية في أوقات الأزمات والصراعات على السلطة والتي كانت تشهد بالحاجة إلى منافذ إضافية للتعبير عن الرأي، قد جرى تعريفها على أنّها "وسائط إعلام بديلة" ضمن المجال العام الرسمي (Pisarek, 1982).

إنّ في بولندا حوالي خمسين صحيفة ودورية (إحداها يومية) تنشرها الكنيسة الرومانية الكاثوليكية أو مؤسسات كاثوليكية، ويبلغ مجموع توزيعها حوالي مليوني

نسخة (راجع Kozniewski, 1987). وللكنائس والطوائف الدينية الأخرى دورياتها الخاصة كذلك رغم أنّ ذلك لا يقرب من حجم الصحافة الكاثوليكية.

إنّ الصحفَ والدورياتِ في هذه الفئة كانت دائما منبرا رئيسا للأصوات من خارج النظام، وهذا هو السببَ في أنّنا نعتبرها جزءا من **المجال العام البديل**. وكثير من هذه النشرات يتصدى لنطاق واسع من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويوفر قناة للتعبير عن الآراء المخالفة في كل القضايا التي تهم الشعب البولندي، وهو يوفر في كثير من الأحيان منفذا لصحفيين كانوا سابقا في خدمة النظام. وعلى سبيل المثال فقد جرى أيام الأحكام العرفية فصل حوالي ١٢٠٠ صحفي من وسائط الإعلام الرسمية في عملية تدقيق سياسي عام ١٩٨٢ لأنّهم كانوا أعضاء نشطين في حركة التضامن. وقد ترك بعضهم الصحافة كلية لكنّ كثيرين آخرين تحولوا إلى دوريات الكنيسة أو الدوريات السرية أو تلك التي تمثل جماعات هامشية. كذلك فإنّ بعض الصحفيين من المجال العام البديل كان لهم لاحقا شأنٌ في صحافة حركة التضامن.

كان لبولندا أيضا منذ عام ١٩٧٦ **مجال عام معارض** يتألف بالنسبة لوسائط إعلامه من دوريات وكتب سرية. وقد خرج هذا المجال عن سريته خلال فترة حركة التضامن من ١٩٨٠ – ٨١ من خلال ما يقارب ألف دورية تصدرها التضامن (وهي تتراوح من نشرات أسبوعية محلية وقومية ذات توزيع جماهيري إلى نشرات المعامل والكليات). إنّها:

> سعت إلى نسف ادعاءات الحكومة بالشرعية وإلى نشر الرأي بأنّ النظام الاجتماعي والسياسي القائم لا يخدم للوصول إلى الأهداف والقيم [للنظام الإشتراكي (المؤلف)] المذوّتة (internalized) والمقبولة من قبل المجتمع. وقد ألقيت المسؤولية عن هذا على عتبة النظام السياسي ونخبة السلطة المنشغلة بمتابعة مصالحها الخاصة وتوضيب مأواها هي (Łabędź, 1988: 43).

قبل ظهور حركة التضامن، وبالأخص بعد حلها عام ١٩٨٢ (خلال فترة الأحكام العرفية) ظهرت في جميع أنحاء البلاد آلافٌ من الدوريات السرية والتحأرضية (underground) (بعضها عابر وبعضها الآخر كانت له قدرة كبيرة على الاستمرار). ويقدّر (أنظر Szarzyński, 1989) أنّه ظهر في البلاد ما مجموعه ٢٠٧٧ عنوانا لدوريات تحأرضية ذات أوصاف مختلفة منذ إعلان الأحكام العرفية في كانون أول /ديسمبر ١٩٨١ (وهي تتراوح من دوريات محلية أو قومية تعداد توزيعها من ٥٠–٨٠,٠٠٠ نسخة، إلى الصحف في المصانع وحتى في المدارس الثانوية). وكان حوالي ٦٠٠ من هذه الدوريات ينشر في بداية عام ١٩٨٩ في ست وأربعين من مقاطعات بولندا التسع وأربعين من قبل التضامن أو إحدى المنظمات السرية

الناشطة في البلاد (من أجل تفحص تفصيلي لصحافة التضامن أنظر ياكوبوفتش Jakubowicz ١٩٩٠).

أما بالنسبة للكتب فإنّه يقدر أنّ الناشرين السريين قد أخرجوا منذ عام ١٩٧٧ حوالي ٤,٥٠٠ كتاب ونشرة تراوح توزيعها بين ١,٠٠٠ الى ٧,٠٠٠ نسخة لكل منها (أو حتى ١٠,٠٠٠ نسخة في حالات استثنائية، ما معدله نسخة واحدة لكل بالغَين (2 adults) من البولنديين (أنظر: Szarzyński, 1989). وقد قامت حوالي ٥٠٠ دار نشر سرية منذ إعلان الأحكام العرفية بنشر أكثر من ٣,٠٠٠ كتاب (أنظر كذلك: Gajewski, 1988).

كتب بيوتر سارزنسكي في محاولة لوصف وسائط إعلام المجال العام المعارض في بداية عام ١٩٨٩:

> [إنّهم] ملتزمون بمحاربة الشيوعيين بدرجات متفاوتة. البعض يدعو إلى مجابهة "هنا والآن"؛ وآخرون ينشرون أعمالا روائية غير متصلة مباشرة بالنضال السياسي. تبنّى البعض برنامجا سياسيا شاملا ومعرّفا بوضوح؛ والبعض الآخر قلما تجاوز الرفض العام لكل وجه من وجوه الواقع المعاصر ولا يهمهم بشكل أساسي إلا "توجيه ضربة إلى الشيوعيين". (Piotr Szarzyński, 1989: 1)

وعلى هذا فإنّ هنالك فوارقَ أساسية قليلة بين المجالين العامين البديل والمعارض فيما يتعلق بالتوجه العام والمواقف. غير أنّ الأولَ قد منعته الرقابة، وعلى الأرجح كذلك سياسة الكنيسة نفسها (وهي التي تتطلع إلى التوسع والبقاء طويلا)، من التساؤل بشكل مكشوف حول معتقدات النظام الاساسية أو من الدعوة إلى قلبه. أما المجال المعارض فقد سعى إلى إيجاد مسوّدة لنظام اجتماعي/سياسي جديد لبولندا. ونحن نعتقد أنّ هذا هو فارق نوعي وليس فارقَ كمي .

يمكن أن تمثل المجالات العامة الثلاثة بالشكل التالي:

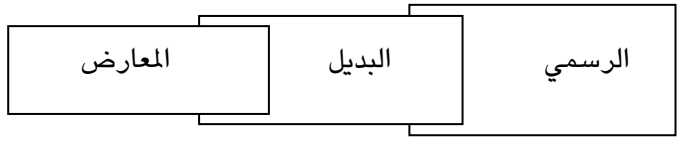

الشكل ١: المجالات العامة الثلاثة في بولندا.

إنّ جماهيرَ وسائط الإعلام التي تشكل جزءا من المجالات العامة الثلاثة ليست حصرية . لذلك يمكن تمثيل جماهير المجالات العامة الثلاثة بالشكل ٢:

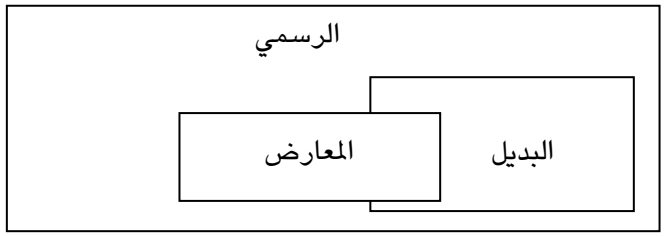

الشكل ٢: جماهير المجالات العامة المختلفة.

يمكن القول إنّ وسائط الإعلام البديلة والمعارضة قد افترضت فعليا أنّ معظمَ قرائها سوف يتابعون كذلك وسائط الإعلام الرسمية وإنها ركّزت على نوعية المحتويات التي لا يمكن العثور عليها في مكان آخر. وهكذا، على سبيل المثال، فإنّ الموادَ والمقالات حول مواضيعَ تاريخيةٍ كانت محرمة سابقا احتلت في ١٩٨٠–١٩٨١ ثاني أكبر كمية من المساحة في دوريات التضامن.

إنّ هذه بالطبع هو مجرد تمثيلات تخطيطية لإعطاء فكرة عامة. ان المجالين العامين الآخرين يقصران عن أن يقارنا بأي شكل مع المجال العام الرسمي من حيث الحجمُ والإمتداد الاجتماعيُ ولكنّهما كانا، ولا يزالان، أدواتٍ قوية لتشكيل الرأي والإرادة.

النظام السياسي القديم ينهار

إنّ محاولة لوصف الخيارات التي تجابه البثَ والاتصالاتِ الجماهيرية في بولندا قد أفرزت التوقع التالي:

> يمكن أن يقالَ بأنّ وسائط الإعلام الإذاعية في بولندا قد تخلفت عن الزمن. ولكي تتمكن من تعويض هذا التخلف ومن إرضاء التوقعات الاجتماعية الرئيسة لا بد لها من اتباع نهج ديمقراطي ومن التعدد والتخلي عن المركزية. وإذا كان بالإمكان على وجه الإطلاق القيام بأي تنبؤات، فإنّ من المحتمل أن يحصل ذلك في واحدة من حالتين: عندما تقتنع السلطات بأنّ إلغاء الإحتكار على البث لن يقوض استقرار الحالة الاجتماعية، أو عندما تصبح التكاليف الاجتماعية لإدامة الإحتكار أكبر من منافعه – أيهما يحصل أولا (Jakubowicz and Jędrzejewski, 1988: 107).

وكما في أغلب التوقعات، فإنّ هذا التوقعَ قد استقرأ واقع الأمور وقام بسحبه على المستقبل وافترض خاصة ديمومة النظام السياسي في البلاد بما في ذلك على وجه الخصوص الدور المهيمن "للسلطات"، أي بنية السلطة في البلاد ومقدرتها على التحكم بالوضع.

كان ممكنا لفترة معينة أن تشاهدَ صحة هذا التوقع. وفي ١٩٨٨ – ١٩٨٩ سعت السلطات السياسية العليا لإيجاد طريقة من أجل حل الصراع والخلاف الداخليين في بولندا ولتحيّد التحدي لمركزها هي، الذي حصل لاحقا في كل حال. وفي محاولةٍ لتحقيق هذا الهدف اتبعت السلطات برنامجا إصلاحيا صمم خصيصا لتشجيع ظهور **مجتمع مدني وديمقراطية اشتراكية برلمانية** في البلاد. ومن الواضح أنّ هذا قد انطوى على إعادة تعريف المجال العام وعلى تغييرٍ في سياسات الاتصال، وقد سار هذا في اتجاهين:

– إرخاء قبضة بنية السلطة على وسائط الإعلام والسماح لبعض وسائط الإعلام التابعة للمعارضة، بشكل مكشوف وقانوني، أن تنافس وسائط الإعلام الرسمية من أجل اهتمام الجمهور والتأثير عليه؛

– إصلاح وسائط الإعلام الرسمية لتمكينها من استرداد صدقيتها ومن حيازة فرصة معقولة على الأقل في هذا التنافس.

وكما سنرى أدناه، فقد بدأ تنفيذ هذه السياسات. غير أنّ ما لم يكن في الحسبان حصل إذ أنّه جرى، في لحظة واحدة، تحول في الإصطفاف السياسي بأكمله وتبدل نظام بولندا من سيطرة الحزب الشيوعي لتحل مكانه ديمقراطية برلمانية تمارس فيها حركة التضامن دور الشريك الرئيس في التحالف الجديد الحاكم. لكنّ هذا لم يبطلْ صحة التوقع قدر ما أنّه سحبه إلى أبعد بكثير عن إطاره الأصلي: لقد تجاوزت التكاليف الاجتماعية الحدَ المقبولَ ليس فقط بالنسبة لإدامة الإحتكار على البث ولكن كذلك بالنسبة لإدامة احتكار السلطة. كان التغيير حتميا ولا يمكن تفاديه، وقد حصل بالفعل. وعند كتابة هذا، ما تزال الحكومة الجديدة التي تقودها حركة التضامن قيد التشكيل ولم يمكن استكشاف أكثر من الومضات الأولى للتغيير في المجال العام. وسوف ننظر فيما يلي في الوضعية كما بدت حتى الآن ولكننا سوف نحاول كذلك التنبؤَ باتجاهات التغيير في المستقبل.

النموذج الرسمي للمجال العام الجديد

سياسات الاتصال الجديدة

تلخّص هذه في وثيقةٍ نشرها الحزب حول هذا الموضوع في أيار/مايو ١٩٨٩. قالت الوثيقة إنّ حريةً الكلام التي يرافقها احترام القانون تعزز الحريات المدنية. لذلك فإنّ لجميع القوى الناشطة في الحياة الاجتماعية والسياسية للبلَاد "حقا غيرقابل للمصادرة" (inalienable) للتعبيرعن آرائها ومواقفها السياسية ولتلقي معلوماتٍ شاملة وعادلة وموضوعية. لذلك فإنّ لها حرية نشر صحفها ودورياتها الخاصةً وأن تكون لها إمكانية الوصول بشكل محدد بوضوح إلى ما أسمته

الوثيقة "نظام بث الدولة الموحد تنظيميا". وكما ذكر في وثيقة رسمية أخرى، كان على البث أن "يؤدي وظائفَ اجتماعية عامة في صفوف الشعب مع ما لديه من تنوع في الآراء والمواقف" (Konferencja Prasowa, 1989: 6) – ما معناه أنّ على البث أن يقوم بدور في المجتمع يدمجه ويجذبه نحو المركز.

دلّ هذا التوجه مسبقا على نتيجة النقاش في ربيع عام ١٩٨٩ حول وسائط الإعلام أثناء مؤتمر الدائرة المستديرة بين الإئتلاف الحاكم للأحزاب السياسية والقوى الأخرى من ناحية والمعارضة من ناحية أخرى. في ذلك المؤتمر تعرض احتكار الحكومة للبث والسيطرة شبه الإحتكارية التي يمارسها الحزب على الصحافة إلى هجوم شديد من كل جانب، بما في ذلك بعض المجموعات في النظام السياسي الحاكم.

قرر المؤتمر وجوبَ تعديل قانون الصحافة (Press Law) بحيث تتمكن أي جهة، بما في ذلك أي فرد خاص، من إنشاء صحيفة دون الحاجة إلى ترخيص خاص. وعلى هذا الأساس بإمكان حركة التضامن أن تنشر عددا يتزايد من صحفها بشكل قانوني. وقد دعي الناشرون العاملون في السر والدوريات السرية إلى العودة الى العلن والعمل بشكل قانوني. كذلك فقد حُرّرت الرقابة إلى حد بعيد.[٢] واتفق أن يشهد عام ١٩٩٠ نهاية تحصيص ورق المَطبوعات بحيث يصبح متوفرا في السوق المفتوح.

كان القانون قد غير حتى قبل المؤتمر لتمكين ظهور قطاع خاص أو تجاري مرخص وخاضع للإشراف في مجالات مثل نشر الكتب وإنتاج وتوزيع الأفلام إلخ. وكانت الشروط القانونية والفنية لتدفق مضامين جديدة لوسائط الإعلام إلى البلاد قيد الإعداد (يتعلق هذا بشكل رئيس بالأشرطة المرئية وتلفزيون الأقمار الصناعية).

وهكذا، فإنّ ما تم تحرير قيوده انسجاما مع المبدأ المذكور أعلاه هو وسائط الإعلام ذات الانتشار الاجتماعي المحدود ، بما في ذلك الصحف والدوريات (كذلك أيضا تلفزيون الأقمار الصناعية الذي كان متيسرا لمشاهدين قلائل فقط لدواع مالية). أما وسائط البث فهي موضوع آخر فقد أصر الجانب الرسمي أثناء المؤتمر على الاحتفاظ بالاحتكار وببنىً مؤسسيةٍ غير مغيّرة في آن واحد، في الوقت نفسه الذي يتاح فيه الوصول لجزء من وقت البث.[٣] لقد اعتبر أنّ البث هو "الرافعة الأساسية" في بناء الوعي الاجتماعي وكان مصمما على هذا الأساس من أجل "الدفاع بحزم عن تماسكه السياسي" (Urban, 1989).

لقد حدد العالم الاجتماعي البولندي ستانسلاف أوسوفسكي ثلاثة أصناف من النظام الاجتماعي (Stanislaw Ossowski, 1967):

– نظام "الأفكار الجماعية" حيث تستند الحياة الاجتماعية على العادات الاجتماعية وتنظمها أنماط من السلوك التقليدي؛

– النظام المتعدد المراكز (polycentric) حيث تستند الحياة الاجتماعية على التفاعل وتكون نتيجة أفعال غير منسقة تقوم بها مراكز مختلفة لاتخاذ القرار بوجود بعض القواعد المشتركة لديها كلها؛

– النظام الأحادي المركز (monocentric) حيث تنظم الحياة الاجتماعية من قبل جهة مركزية لاتخاذ القرار بوجود مؤسسة تشرف على مراعاة هذه القرارات.

إنّ سياسة الاتصال الجديدة المبينة معالمها أعلاه كانت قد صممت خصيصا لمجابهة ما رأت فيه السلطات تهديدا يجعل النظام الاجتماعي البولندي متعدد المراكز بحيث يغدو من غير الممكن إدارته والسيطرة عليه، أي أنّه سيمثل ما يسميه كاربنسكي (Karpiński, 1985) "تعددية المراكز المذررة" (atomized polycentrism). وقد سعت كحد أدنى إلى استخدام وسائط البث لتعريف القواعد التي يشترك فيها الجميع وإلى توسيع الرقعة التي تشملها هذه القواعد إلى المدى الممكن. وأكثر ما يحتمل تحقيقه بهذا الأسلوب هو دمج النظام المتعدد المراكز مع نظام "أفكار جماعية" وبذلك خلق **نظام تعددي المراكز"لافكار جماعية" محددة مركزيا**. ويبدو أنّ نظامَ بنية السلطة في بولندا كان يأمل أنّ تحقيقه لذلك ممكن وأنّه سيحافظ بهذه الطريقة على الإستقرار أو يعيد فرضه ويمارس الدرجة المطلوبة من السيطرة على الحياة الاجتماعية.

إستلاب الموقف البرّاق من المعارضة

أدركت النخبة السياسية أيضا أنّ ظهورَ نظام سياسي متعدد المراكز والغيابَ العمليَ لكل الحواجز في وجه تدفق المعلومات يتطلبان 'فلسفة دعاية' جديدة يتوجب أن تكون وفقا لأحد الإقتراحات:

– إزالة القيود العقائدية عن الدعاية؛

– إستخدام معلومات موضوعية يصحبها التفسير بحيث توحي بشكل بارع بالموقف المرغوب فيما يتعلق بالأخبار؛

– إتخاذ موقف واضح من كل قضية (ما يؤدي مجموعه إلى صورة واضحة المعالم عن النظام الاجتماعي الذي يُنشد دعم الجمهور له)، ويشمل ذلك الدخول في جدالات حادة مفتوحة مع أصحاب الآراء المعارضة؛

– الإفصاح بشكل واضح عن الهوية السياسية والايديولوجية للجانب الذي يمثله أي فرد؛

–تكييف الرسالة بما يناسب الجمهور، وهذا يتضمن التخصص ولامركزية وسائط الإعلام؛

– ترجيح االإتساق (consistency) طويل الأمد في الدعاية بدلا عن إخضاعها للتبعية المسبقة للضرورات السياسية وللحملات والبرامج قصيرة الأمد؛

– الاعتماد على وظائف وسائط الإعلام من تحديد جدول الأعمال وبناؤه ووظيفة رعاية توجهات معينة بدلا عن الإقناع المباشر (Rosiecki, 1989).

غير أنّه يصعب التخلص من العادات القديمة، لذلك فإنّ أبرز أوجه هذه السياسة الجديدة للإعلام ليس الرقة التي ينطوي عليها هذا التوجه قدر ما هو رفع كثير من القيود ذات البواعث السياسية عما يمكن أن يقال في وسائط الإعلام الرسمية. لقد بقيت محرمات قليلة جدا: كل شيء (مع استثناءات قليلة جدا) أمكن أن يصبح موضع نقاش – ويجري انتقاده بتلذذ.

غير أنّه جرى تبيان أنّ

> [هذا] النقد قد يولّد حسا باليأس ويطبّع القراء مع الوضعية غير الطبيعية التي تحيط بهم. في هذه الأحوال يصبح انتقاد الأزمة من عوامل استمراريتها حيث أنّ الشوائب التي يجري انتقادها إما من غير الممكن تفاديها أو أنّها تنبع من طبيعة النظام نفسه، أو – أخيرا – أنّه لا وجود لنظام سلطة قوي وذكي بما يكفي للتخلص منها – وبالتالي يستنتج المستمع أو القارئ أنّ عليه/ عليها التعايش مع هذه الشوائب (Szezepański, 1987: 8).

ذهبت جين كاري (Jane Curry, 1988) في دراستها الثاقبة عن مفهوم الإنفتاح (*glasnost*) في الاتحاد السوفياتي وعن تحرير وسائط الإعلام في بولندا إلى أبعد من ذلك وقالت إنّه بغض النظر عن النوايا وراء هذه السياسات فإنّ الرسالات التي "تسمعها" جماهير هذه البلدان فعليا من خلال مضامين وسائط الإعلام تشملَ:

– **دعاية الفشل** *(propaganda of failure)*: إنّ الإقتصاد في وضع منكوب، والعمال لا أخلاقيون وغير مسؤولين، والعمال والمسؤولون عنهم غير فعّالين وتستحوذ عليهم الأمراض الاجتماعية، والمدراء والمثقفون غير أكفاء وفاسدون، والنظام غير كفؤ وعاجز عن تحقيق وعوده، وفرص التحسن مظلمة.

– **دعاية القوة** *(propaganda of power)*: يستطيع النظام أن يفعل ما يعجز التفكير عنه ولا قوة لرعاياه على الرد؛ الأفراد هم في النهاية تابعون لا حيلة لهم للنظام؛ مهما انتشرت المعارضة فإنّها لا تستطيع أن تغير أو تخيف القادة؛ باختصار "نحن ربحنا، أنتم خسرتم، نحن نتحكم بالأمور".

– **دعاية البعد** *(propaganda of distance)*: إنّ الشيوعية الناضجة المضاف عليها مفهوم الإنفتاح لا تولّد حسا بالمشاركة والتعبئة بل حسا ببعدٍ شاسع

بين الحكام والمحكومين بحيث أصبحت السياسة مرساة على المواقف المبنية على النسْبة (ascriptive) وقيم الخصوصية التي تنسب إلى مجتمعات سابقة للحداثة ولا تشاركية.

كذلك فإنّ وجها آخرا للسياسة الجديدة للمعلومات والدعاية لوسائط الإعلام الرسمية يحتمل تفسيرات مختلفة. وإنّه بالطبع من إمارات انفتاحهم الجديد أنّ:

- برنامجا خاصا أسبوعيا في الراديو قد استحدث منذ مدة، وهو يتألف من مقتطفات من البرامج الناطقة باللغة البولندية لراديو أوروبا الحرة (Radio Free Europe)، وصوت أمريكا (Voice of America)، وهيئة الإذاعة البريطانية الخ.

- إستخداما واسعا قد بدأ في التلفزيون البولندي لأشرطة مصورة (footage) من قنوات المحطات الفضائية الغربية التي تصل بولندا، مثلا بالإتفاق مع شركة الأخبار بالكوابل (سي. إن. إن.) (CNN) أو قناة سكاي(Sky Channel).

- الناطقين باسم المعارضة يُشجَعون على الظهور في التلفزيون والراديو في بولندا.

غير أنّ بالإمكان فهمَ هذه السياسة على أنّها تخدم غرض استقطاب بعض نواحي ومصادر معلومات المجالين المعارض والبديل. وبالفعل فإنّ بعض دور النشر السرية، على سبيل المثال، تعاني الآن من قيام دور النشر الرسمية بنشر كتب كانت ممنوعة سابقا (أنظر "ألإلغاء من فهرس المنوعات" Skreślanie z indeksu,1989). غير أنّ القضية التي هي على المحك أكبر بكثير. إنّ وسائط الإعلام البولندية الرسمية تسعى بشكل واضح لتقليد الأساليب التي تستخدمها وسائط الإعلام الغربية من أجل فرض الهيمنة، بحيث تغدو "تعاريف الحقيقة" المحابية لبنية السلطة هي ما يشكل "الواقع المعاش" الأساسي للغالبية في المجتمع، وذلك جزئيا لأنّ بنية السلطة:

> تسعى إلى، وتنجح إلى درجة ما في **تأطير** كل التعاريف المتنافسة للحقيقة **داخل نطاقها**، مدخلة كافة البدائل ضمن أفق فكرها (Hall, 1983: 333).

يدل هذا على تغير عظيم في الإستراتيجية من توجه إلى التحكم بالعقول والسيطرة الذهنية الكاملة إلى توجهٍ نحو **سيطرة ذهنية محدودة**. وكما قلنا، فإنّ بنية السلطة كانت تسعى سابقا لمنع ظهور أي مجال عام حقيقي أو، على الأقل، لمنع قيام تحدٍ لمركز وسائط الإعلام الرسمية. أما الآن، إذ تنحني أمام المحتوم، فإنّها مستعدةً لمنح وسائط إعلامها مساحة أكبر والسماح لها بالابتعاد عن قطب التبعية، والإقرار بوجود مجالات عامة أخرى (بما لها من "تعريفات الحقيقة" الخاصة بها) والمستقلة كليا نسبة إليها. غير أنّها كانت ترجو أن تتمكن من النجاح باتباع استراتيجيتها

الجديدة المستندة إلى "الادراك المهم جداً أنّه، حتى تكون فعالة، لا حاجة للهيمنة في المجال العام أن تكون مطلقة ويكفي أن تكون مسيطرة" (Dahlgren, 1989: 31). وفي نهاية المطاف، رغم أنّ منافذ عديدة لوسائط الإعلام أصبحت متاحة لهم، فإنّ معظم الناس استمروا باستعمال وسائط الإعلام الرسمية، وبالأخص التلفزيون، كمصدرهم الرئيس للأنباء.

نظام جديد للإعلام

تعريف النظام الجديد

إنّ "احترامَ المبادئ الدستورية المتعلقة بحرية الكلام والنشر" برز بشكل أساسي في قائمة المطالب التي وجهها إلى الحكومة عمال المرافئ في غدانسك (Gdansk) في آب/أغسطس ١٩٨٠ خلال الإضراب الذي أعطى الدفق الأول لولادة حركة التضامن. وأتت الإتفاقية التي تم توقيعها فيما بعد مع الحكومة لتدعو إلى استحداث قانون ليبرالي جديد للمراقبة (وقد أصبح نافذا في عام ١٩٨١)؛ كذلك أسست الإتفاقية لمبدأ أنّ وسائط الإعلام يجب أن تعبر عن آراء ومواقف متنوعة وأن تكون مسؤولة إزاء الجمهور.

طالب مؤتمر التضامن الأول عام ١٩٨١ بإلغاء ما اسماه احتكار إدارة الدولة للبث، وأعلن أنّه سيكافح حتى يحظى بالوصول إلى وسائط الإعلام الإذاعية وينشئ سيطرة اجتماعية حقيقية عليها، وأعلن أيضا أنّه سينشئ مجموعة واسعة من المنافذ لوسائط إعلام أخرى إضافة إلى صحافته الخاصة. كذلك أيد المؤتمر حق الصحفيين بأن يكون لهم رأي في إدارة وسائط الإعلام وباشر عملية وضع مسوّدةٍ لقانون جديد للبث، ولكنّ إعلانَ الأحكام العرفية أوقف ذلك.

وبهذا الشكل بدأ الجهد الذي أطلقته حركة التضامن بمساعدة اتحاد الصحفيين البولنديين للتعريف بالمبادئ التي يجب أن تحكم نظام الإعلام الجديد في البلاد.

إنّ المفهوم الرئيس هنا هو **السيطرة الاجتماعية المباشرة** (المشتركة) (socialization)، على وسائط الإعلام العاملة لصالح المجتمع. وثمة مفهوم رئيس آخر وهو الإتاحةالتي تفهم بمعنىً واسع بما يكفي لجعلها تكاد تعادل "حق الاتصال". "إنّ إتاحة الوصول إلى وسائط الإعلام أمام المجتمع" عبارة منتشرة الاستعمال وتعني أنّ على وسائط الإعلام أن تكون تحت تصرف المجتمع لغرض الاتصال المتعدد الحر وغير المقيد. ومن هنا التصميم على إلغاء كل الإحتكارات في هذا القطاع. وهكذا فإنّ ما كان سابقا نظام اتصال من الأعلى إلى الأدنى، احادي الاتجاه واحادي الصوت، سيصبح نظامَ اتصال أفقيا قائما على المشاركة ("ألمجتمع وهو يتكلم مع نفسه").

وكما يمكن أن يُرى، فإنّه بالنسبة للنقاش حول دمقرطة الاتصال لم تكن هذه الأفكار جديدة في الحقيقة ، ولا حتى في نقاشات أوروبا الشرقية حول دمقرطة الاتصال (Jakubowicz, 1987). غير أنّها تسبغ تأكيدا على وجه معين من قضية دمقرطة الاتصال يستحق اهتماما خاصا هنا.

يتكلم سكانل (Scannell, 1989) عن "الإستحقاقات الاتصالية" التي تفترض مسبقا وجود "حقوق اتصالية" (communicative rights) (الحق في الكلام الحر على سبيل المثال). غير أنّه في نظام الديمقراطية التمثيلية البريطاني الذي يشير إليه سكانل فإنّ هيئات البث العاملة "نيابة" عن الجمهور هي التي لها دور "تخويل الحق" في الكلام للجمهور، ويتوجب عليها أن تخدم بصفة حراس البوابة (gate-keepers) في هذه العملية. فهو إذن نظام "تحال فيه السلطة إلى الممثلين وليس إلى أولئك الذين يقومون بتمثيليهم" (ibid: 163). وفي قطاع البث في بولندا اقترح المدخل نفسه من قبل بنى السلطة. وكجزءٍ من الإستراتيجية الجديدة المبينة أعلاه، تم قبول قيام وسائط البث بالخدمة كقنواتٍ للاتصال من "الأدنى إلى الأعلى"؛ ولكن وسائط الإعلام نفسها هي التي افترض فيها أن تخدم بصفة "الناطق" باسم الجماهير وأن "تعبر" عن آرائها ومشاعرها.

إنّ المنظرين العقائديين لنظام الإعلام الجديد في بولندا يرفضون هذا المدخل إذ يرون في الاتصال **تمكينا** (empowerment)، وممارسة لحق وإشباعا لحاجة للاتصال من خلال "تكلم الإنسان بصوته هو" دون حاجة لناطق باسمه ولوسطاء. وينبع هذا المدخل، في الصيغة العامة للأمور الاجتماعية، مما يمكن أن يسمى فهما **جوهريا** للاتصال الديمقراطي كعنصر في "الديمقراطية الاتصالية" إذا نظر إليها كعنصر عضوي للديمقراطية السياسية وكجزء أساسي من عملية الحكم الديمقراطي.[٤]

في هذا المدخل إذن، يرتبط الاتصال بصفته "تمكينا" بمفهوم **الذاتوية** (subjectivity) بمعناها الفلسفي والسياسي والاجتماعي (أنظر: Poprzeczko, 1988) – والذاتوية – وهي نفسها مصطلح يكثر استعماله (ويدل على الحق في سيادة الإنسان على مصيره وفي الهوية الفردية أو الجماعية بأوسع ما في ذلك من معنى، وكذلك على تقرير المصير وعلى ممارسة الحكم الذاتي) في وصف هدف التغيير الذي تنادي به حركة التضامن. ونظرا لطبيعة نظام بولندا السياسي والاجتماعي والإقتصادي، فإنّ احتجاجات الطبقة العاملة في آب/أغسطس ١٩٨٠ انطوت على رغبة جد واضحة لإصلاح النظام الاجتماعي ليضمن أنّ المجتمع وأعضاءه سيكونون في موقع يمكنهم من أداء دورهم كذوات (subjects). ومن هنا جاء هدف التضامن لتحويل بولندا إلى "رابطة ذات طبيعة جمهورية تحكم ذاتها" (self-governing commonwealth). وهكذا فإنّ الاتصال كتمكين في هذا المدخل يجمع بين احترام حق الاتصال بصفته حقا إنسانيا أساسيا وطريقة لإشباع حاجة إنسانية جوهرية، ونظرة إلى الاتصال القائم على المشاركة باعتباره يشبع حاجة **اجتماعية** جوهرية كشرط مسبق للديمقراطية وحكم الذات.

بناء النظام الجديد

فلنبدأ بالبث حيث كان التقدم حتى الآن أبطأ من غيره.

قدمت حركة التضامن من خلال مؤتمر الدائرة المستديرة خطة من ثلاث مراحل لإنشاء سيطرة اجتماعية مباشرة على البث. ففي المرحلة الأولى تنشأ للتضامن دوائر تحرير في الراديو والتلفزيون في بولندا مع ضمان كمية وقت محدد من البث تحت تصرفها؛ ويراعى حق الرد (ما يحوي عناصر من "مذهب الإنصاف الأمريكي" [American Fairness Doctrine]) في برامج الراديو والتلفزيون، كذلك يضمن تمثيل جميع قوى الشعب الرئيسة السياسية والاجتماعية في الهيئات المسؤولة في الراديو والتلفزيون. وفي المرحلة الثانية تسلم إلى المجموعات والقوى الاجتماعية قناتان على نطاق قومي، واحدة للراديو وأخرى للتلفزيون، ويمكن بموجب قوانين جديدة أن يؤسس أي شخص محطات راديو أو تلفزيون ونظما للبث بالكوابل إلخ على صعيد الإقليم أو محليا أو ضمن الفئات الاجتماعية. أما المرحلة الثالثة فيتم فيها تحديد الصلاحية لإنشاء السياسات وللإشراف على البث "بمجلس قومي للبث"، ويكون هذا هيئة غير حكومية تمثل فيها كافة المنظمات السياسية والاجتماعية الرئيسة واتحادات العمال والجمعيات والفئات الاجتماعية والأقليات.

وكما رأينا، فإنّ هذه الأفكار لم تأتِ بنتيجة. غير أنّ حركة التضامن طالبت في تموز/يوليو ١٩٨٩ بالسيطرة على برامج الأخبار والشؤون الراهنة (current affairs) في ثاني قناة قومية للتلفزيون كما طالبت بتغيير في تركيب سلطة الإذاعة البولندية (Polish Broadcasting Authority) ليعكس توزيع المقاعد في البرلمان وكذلك بتحويل البث إلى نظام تمتلكه الدولة ويشرف عليه البرلمان. إضافة إلى هذا، تقوم منظمات التضامن في المدن الرئيسة بالتحرك لتأسيس محطات راديو خاصة بها. وفي حزيران/يونيو ١٩٨٩ أسست في كراكاو مؤسسة الاتصال الاجتماعي (Foundation for Social Communication)، وهي تهدف إلى تشغيل محطات راديو وتلفزيون خاصة بها وشبكة اتصالات بعدية محوسبة (telematics) تغطي كراكاو، إضافة إلى دار نشر متخصصة في الكتب عن البث والمعلوماتية (informatics) وشركة أسطوانات إلخ... وهي تهدف كذلك إلى تقديم برامج تدريب مهنية للمذيعين.

أما بالنسبة لوسائط الإعلام المطبوعة، فإنّ الحواجزَ التي تمنع التغييرَ هي جزئيا إدارية (وجود مصلحة ضخمة للطباعة والنشر يسيطر عليها حزب العمال البولنديين المتحد) وجزئيا مالية. ومن جملة المقترحات للتغلب على العقبات الإدارية تحويل المصلحة نفسها إلى مؤسسة قابضة مع منح صحف ودوريات معينة استقلالا أكبربكثير؛ وكذلك إنهاء علاقة بعض الصحف مع المصلحة لتقوم بنشرها دار جديدة لها مجلس إدارة يتألف من ممثلين عن القوى المختلفة بما فيها المعارضة. ووجه قادة اتحاد الصحفيين البولنديين دعوة إلى المجموعات المحلية والأفراد المبادرين المستعدين

للاستثمار في تأسيس صحف جديدة على أساس التعامل مع مؤسستهم كمشروع عملٍ يضمن استردادَ الاستثمار الأساسي وتوليدَ الأرباح.

غير أنّ الأهمَ من ذلك هو ان عدد عدد صحف التضامن يتنامى وتقوم عدد كبير من الصحف الأخرى الجديدة بمعالجة القضايا الاجتماعية بأسلوب جديد. ولا بدّ أن تكتسب هذه العملية دفعا قويا.

وماذا الآن؟

إذا استمرت الوضعية التي سببها دخول التضامن في الحكومة، فإنّ ذلك ستكون له نتائج بعيدة المدى على كافة نواحي النظام الاجتماعي، حتى ولو كان ذلك يقتصر على زعزعة التقسيمات القديمة بين بنى السلطة والمؤسسة الحاكمة بشكل عام من ناحية والمعارضة من ناحية أخرى.

ويمكن لهذا أن يطلق واحدة من ثلاث عمليات على الاقل:

١- إذا أمكن الوصول إلى وفاق قومي حول شكل النظام الاجتماعي الجديد وإذا برهن هذا النظام الجديد أنّ له ديمومة وفعالية في تلبية حاجات الشعب المادية وغير المادية، سيزول عندئذٍ سبب وجود مجالاتٍ عامة مختلفة. إنّ دراسات بحوث الجمهور (audience research studies) فيً بولنداً تظهر حتى في الوقت الحالي أنّ مقاييس صدقية وسائط الإعلام الإذاعية وتقديرها تحلّق كلما كان هنالك أمن اجتماعي واستقرار وشعور نسبي بأنّ الأمورَ حسنة. وعلى هذا فإنّ المجال العام الخاص بالمعارضة سيضمحل حتى يزول أو أنّه يتم تهميشه. أما وسائط الإعلام التابعة للكنيسة فإنّها ستبقى وستزداد قوة دون شك، ولكنها لن تكون أصواتا من خارج النظام والتوقع أقل أنها ستشكل تحديا دائما له. وسوف يكون نظام وسائط الإعلام تعدديا في صيغه السياسية والايديولوجية ولكنه سينطلق بشكل رئيس من القبول الجوهري للنظام الاجتماعي الذي سيمكنه بدوره من التعايش مع تلك التعددية وقبولها.

٢- إذا برهن النظام الجديد أنّه شقاقي كالنظام القديم، فإنّ مجالين عامين على الأقل سيخرجان من عملية التغيير الحالية، الرسمي والمعارض. غير أنّ من غير المحتمل أن يحصل هذا في عملية تبادل مباشرة حيث تتحول وسائط الإعلام المعارضة القديمة إلى وسائط الإعلام الرسمية الجديدة والعكس أيضا، ذلك أنّه من غير المحتمل أولا أنّ صحف التضامن أو المحطات الجديدة التابعة لها من راديو وتلفزيون ستصبح الآن وسائط إعلام حكومية صرفة. غير أنّ السخرية في هذه الوضع هي أنّها، وقد طورها جزئيا صحفيون سابقون من وسائط الإعلام التابعة للنظام، ستكون نفسها الآن المؤسسة الرسمية الجديدة إلى جانب وسائط الإعلام التي يسيطر عليها، على سبيل المثال، حزب العمال

البولندي المتحد الذي سيصبح هو أيضا جزءا من التحالف الجديد الحاكم. ثم إنّه بالإضافة إلى البث (وهو جهاز حكومي كانت تديره حتى الآن اللجنة المركزية للحزب) وإلى وكالة الصحافة البولندية فإنّ الحكومة البولندية لم تتحكم بشكل مباشر حتى الآن إلا بصحيفة واحدة (!)، ذلك أنّ غالبية كبرى من الصحف والدوريات تنشرها المصلحة المشار إليها أعلاه والتي يتحكم بها الحزب. وهكذا فإنّ مقدرة الحكومة على تطوير مجال عام رسمي جديد يتكلم مباشرة باسمها (على افتراض أنّ ذلك أمر مرغوب فيه من قبلها) ستكون محدودة، على الأقل في بادئ الأمر. إضافة إلى هذا فإنّ من المرجح أنّ تشريعات جديدة ستحوّل البث إلى شركة عامة مسؤولة إزاء البرلمان لا الحكومة. كذلك فقد تُجزّأ المصلحة الخاصة بالنشر. وبالتالي فإنّ خطوطا جديدة للانقسام ستظهر في عالم وسائط الإعلام وفقا لما يتمخض عنه تطور الوضعية السياسية.

٣- قد يتمتع النظام الجديد بتأييد شعبي، على الأقل لفترة من الزمن، ولكنّ الخلافات في الآراء حول أنجع الطرق للتغلب على أزمة بولندا ستكون كبيرة العمق كما إنّ عدم الرضى عن عجز الحكومة - **أي** حكومة - بأن تنهي هذه الأزمة بسرعة سيكون قويا جدا بحيث أنّ ذلك كله يغذي استمرارَ وجود مجالات عامة مختلفة. وفي هذه الحالة قد نرى ظهور مجال عام مسيطر يدور حول النظام الاجتماعي القائم إضافة إلى مجالات عامة فرعيةتنطق باسم المجموعات المعارضة المختلفة.

في كل حال يبدو أنّ الوضعية البولندية تعزز كلا من نموذج "الاعتماد المتبادل" للعلاقات بين المجتمع ووسائط الإعلام وعدم تعادلهما في هذه العلاقات. وما يعنيه هذا هو أنّه في حين **تستطيع** وسائط الإعلام أن تلعب دورا فاعلا في ترويج التغيير وفي تعجيله أو إبطائه، فإنّ الزخمَ الذي سيقرر أي دور ستلعبه وأي عمليات ستروج لها يأتي من خارج نظام وسائط الإعلام، وكذلك يعني أنّ فعاليتها في قولبة التغيير تقررها بشكل رئيس عوامل خارجية أيضا. وانسجاما مع الرأي الذي يقول به بيترسون، جنسن وريفرز (١٩٦٦)، طالما أنّ النظامَ السياسي البولندي مستقر فإنّ المجالَ العامَ المعارضَ لن يشكل تهديدا كبيرا لاستمرار وجوده. إنّ ازدياد عدم استقرار النظام وعدم فعاليته والفوضى الشاملة التي لازمته جعل ذلك قوة أكبر بكثير.

تعزز الوضعية البولندية كذلك أنّ العملية السياسية هي عنصر رئيس من العناصر البنيوية الكبرى في تكوين مشهد وسائط الإعلام، وقد تكون **العنصر الرئيس**. من الواضح أنّ المجالَ العامَ الرسميَ قد شكلته اعتبارات سياسية وأنّه صمم ليخدم أغراضا طابعها الرئيس سياسي. كذلك فإنّ الدوافعَ وراء تأسيس ونمو المجال العام المعارض كانت هي سياسية بشكل رئيس أيضا، وإنّ التغيير الأساسي في النظام السياسي للبلاد هو ما جعل بولندا مختبرا بهذا الحجم الكبير لدراسة المجالات العامة والعلاقات بينها.

في يوم من الأيام، عندما يصير المجتمع مندمجاً ويتوحد حول القيم الأساسية للنظام الاجتماعي الذي سيتم تغييره، الديمقراطي والمزدهر، فقد تنتهي بولندا إلى أن يكون لها مجال عام واحد يمكن الحديث عنه.

وهذا مطلوب حصوله دون إبطاء.

> إنّ هذا البحث يعكس، بطريقة صغيرة، سرعة التغيير التي تجتاح بولندا حاليا. ولقد كتب أصلا في ربيع عام ١٩٨٩ وقدم إلى حلقة دراسية حول "الصحافة والمجال العام في العصر الجديد لوسائط الإعلام" في دوبروفنيك، بين ٨-١٢ أيار/مايو عام ١٩٨٩ تحت عنوان"عملية توازن حساسة: استقطاب المجالات العامة المخالفة والصحفيين المخالفين في بولندا". ثم توجبت مراجعة هذا البحث بشكل أساسي في بداية آب/أغسطس وأن يجري تحديثه لتقديمه للنشر في"وسائط الإعلام والثقافة والمجتمع" تحت عنوان "بولندا: تضارب المجالات العامة"؛ ثم بعد ذلك بشهر واحد، جرى تغيير النظام السياسي في بولندا بشكل راديكالي أبطل كامل إطار المرجعية الذي كتبت على أساسه الصيغتان السابقتان. لذلك فقد اقتضى إعادة كتابته مرة أخرى.

الهوامش

[١] غير أنّه كان هنالك نشر سري في السنوات ١٩٤٤– ١٩٤٩ (ما مجموعه حوالي ٣٠٠ دورية وبضع عشرات من النشرات) عندما كانت لا تزال هناك معارضة فاعلة ضد إدخال النظام الشيوعي إلى البلاد وقبل فرض المنهج الستاليني الكامل الذي سحق كل المعارضة وقضى على كل الخصوم. وكانت الفئات والتنظيمات المختلفة في حركة المقاومة للإحتلال الألماني النازي خلال الحرب العالمية الثانية قد أصدرت حوالي ٢,٠٠٠ دورية و١,٥٠٠ كتاب. وقد ظهر في السنوات ١٩٣٩– ١٩٤١ وكذلك في السنوات ١٩٤٤ – ١٩٤٦ في المناطق التي ضُمت إلى الاتحاد السوفياتي بموجب معاهدة مولوتوف وريبنتروب (Molotov-Ribbentrop Pact) عدة عشرات من الدوريات والكتب التي نشرتها المقاومة البولندية السرية (Turnau, 1989).

[٢] عرضت الحكومة بالفعل أن تلغي الرقابة السابقة للنشر كليا غير أنّ المعارضة لم تملك خيارا سوى رفض هذه الفكرة بانتظار إلغاء الرقابة (كليا) بعد بعض الوقت، إذ بالنظر للارتفاع الشديد الذي حصل على سعر ورق الصحف، فإنّ مصادرة نشرتين بالكامل لأي من صحف المعارضة نتيجة الرقابة اللاحقة للنشر كان سيؤدي إلى إفلاس الصحيفة وإرغامها على الإغلاق.

[٣] إتفق في مؤتمر الطاولة المستديرة أنّ جميع الأحزاب والحركات ستحصل خلال الحملة السابقة للإنتخابات العامة في حزيران/يونيو ١٩٨٩ على فترات منتظمة من الزمن للتعريف بمرشحيها (حصلت حركة التضامن على ٢٣ بالمائة من وقت البث الفضائي الذي خصص لهذا الغرض). وقد أوقف هذا الشكل من الإتاحة بعد أن انتهت الإنتخابات. غير أنّ الصحفيين والمذيعين الذين يمثلون المعارضة استمروا في إذاعة برامجَ أسبوعية في الراديو والتلفزيون (٤٥ دقيقة في كل حالة) وذلك وفقا لاتفاقات مؤتمر الطاولة المستديرة أيضًا. كذلك قيل إنّ الفرصة نفسها قد تعطى إلى صحفيين ومذيعين يمثلون منظمات أخرى سياسية واجتماعية ونقابية وفئوية (مذهبية). وقد يكون على وجه من الأهمية أنّ الكنيسة الرّومانية الكاثوليكية كانت أول من يحظى بعد التضامن بإتاحة منتظمة اضافية من الوقت الفضائي في عدة مواعيد خلال الأسبوع في كل من الراديو والتلفزيون علىً الصعيدً القومي (إضافة إلى القداس الذي كان يذاع على الراديو أصلا كل أحد)، وإلى محطتين إقليميتين للتلفزيون، وذلك بموجب اتفاقية وقعت مع الراديو والتلفزيون البولنديين (Polish Radio and Television) في تموز/يوليو ١٩٨٩ (Dębecki, 1989).

[٤] إنّ هذا التكوين للمفهوم مطور بشكل أكبر لدى ياكوبوفتش ١٩٩٣.

وسائط الإعلام في جنوب افريقيا

التحول وبناء الأمة ١٩٩٣-١٩٩٩

روث تير - توماسيلي وكييان جي. توماسيلي
Ruth Teer-Tomaselli and Keyan G. Tomaselli

اكتسب اصطلاح "التحول" في لغة فترة ما بعد نظام الفصل العنصري (apartheid) معنى إصلاح المؤسسات في كل من القطاعين العام والخاص كي تستوعب التغيّرات في الثقافة السياسية، والروح الجماعية عقب أول انتخابات جرت بموجب حق التصويت الشامل سنة ١٩٩٤. وفي نطاق امتد من الجامعات إلى الشركات العامة، ومن الدوائر الحكومية إلى الشركات الخاصة، قامت المؤسسات بمراجعة نظمها وأصدرت بيانات مفصلة حول رسالتها ورؤياها، وأعادت توجيه تركيبة قواها العاملة وقاعدة زبائنها.

إنّ المقتضيات الاجتماعية-السياسية لـ"جنوب افريقيا الجديدة" قد تشابكت مع العملية الجارية لعولمة البيئة العالمية لوسائط الإعلام. إنّ الثورة الرقمية ووقعَ الأقمار الصناعية قد غيرا مشهد الاتصالات بشكل كامل. ومنذ العام ١٩٩٤، بدأ رأس المال الدولي بحيازة مساهمات في الشركات المحلية لوسائط الإعلام على نطاق غير مسبوق. كذلك، قامت تجمعات محلية لـ"تمكين" السود بشراء شركاتِ وسائطِ إعلامٍ كانت سابقاً في ملكية البيض.

إنّ وسائطَ الإعلام، **كأدوات** للتحول، توفر منصات للحوار والمعلومات والتثقيف حول قضايا تشكل نوعَ المجتمع الذي هو نحن، ونوعَ المجتمع الذي نرغب في أن نصبحَه. والأهم من ذلك أنّ وسائط الإعلام تختار أنواعَ القصص التي نقرأها ونراها ونسمعها وتضع لها أطرها. إنّها توفر نماذجَ أدوار يمكن أن ننشدها، وتلك التي نتمرد عليها. وكل هذه المؤشرات (signifiers) المثقّلة هي المادة الأولية التي نقوم من خلالها بتعزيز أو تعديل أو نفي حسِّنا بالهوية، الموجودِ على المستويين: الشخصي والقومي. وهكذا، فإنّ وسائط الإعلام هي مواقع حاسمة للنزاع في "دورة الثقافة" (circuit of culture) (Hall, 1997: 1-5) التي من خلالها تنشأ علاقة وثيقة بين إنتاج المعنى وعرضه وتنظيمه واستهلاكه وخلقه وبين خلق الهوية.

تحول البث

إنّ هيئة إذاعة جنوب افريقيا (SABC) لعبت دوراً مهماً في إنشاء ودعم نظام الفصل العنصري ما قبل عام ١٩٩١. وقامت الهيئة بشكل صريح في الثمانينيات بدعم جهود حكومة الفصل العنصري لمقاومة ما صُوّر بأنّه "الهجوم الشامل" من قبل "القوى الثورية" التي افتُرِضَ أنّ على رأس قيادتها المؤتمر الوطني الافريقي (ANC) الذي كان منفياً آنَذاك. غير أنّ اعتبارَ الهيئة صوتاً للحكومة أصبح بعد عام ١٩٩٠ عبئاً سياسياً وتجارياً. وهكذا، فقد بدأت منذ كانون الثاني عام ١٩٩١ عملية إعادة هيكلة كان التوجه السائد فيها هو نحو التعامل العملي بدلاً من الدعاية. وكان التحول البنيوي ناتجاً جزئياً عن حملة طويلة من أجل "تحرير الموجات الهوائية".

كان هناك إجمالاً معسكران لناشطي وسائط الإعلام في أوائل التسعينيات، وكان "معسكر الحزب القومي" يتكون من منظمات شبه حكومية، من أبرزها هيئة إذاعة جنوب افريقيا، وهيئة توفير الطاقة الكهربائية، وبريد واتصالات جنوب افريقيا، ومجلس أبحاث العلوم الإنسانية، ومجلس الأبحاث العلمية والصناعية. وكانت هذه الهيئات نفسها محل تحوّل مستفيض. وكان في جانب المنظمات شبه الرسمية تلفزيون شبكة (إم.نت.) (M-Net) المتاح للاشتراك، ومجموعة جرائد الأفريكان (Afrikaans) المعروفة باسم الجرائد القومية (Naspers). وضمن المعسكر "المتعاضد مع المؤتمر الوطني الافريقي"، كانت هنالك منظمة الأفلام والعمال المتحدين، والحملة من أجل وسائط الإعلام المفتوحة، والمجموعة العاملة لراديو المجتمع المحلي والمجموعات المختلفة المرتبطة بها. وكانت كلها تعمل كمحاورَ قامت حولها سلسلة من المبادرات تمخضت في أيار عام ١٩٩٣ عن تعيين ديمقراطي وذي شفافية لمجلس حاكم جديد لهيئة إذاعة جنوب افريقيا، وعن إنشاءً هيئة ناظمة في العام التالي هيَ هيئةً البث المستقلة (Independent Broadcasting Authority-IBA). وقد تطلب

القانون رقم ١٥٣ لعام ١٩٩٥ الخاص بهيئة البث المستقلة، أن تباشر تلك الهيئة تحقيقاً حول حماية وديمومة خدمات البث العامة، والسيطرة المشتركة لوسائط الإعلام، والمضمون الجنوب افريقي. وقد عرف باسم التحقيق الثلاثي، وتم إنجازه عام ١٩٩٥ (هيئة البث المستقلة، ١٩٩٥). وهذان التطوران يشكلان، عند اعتبارهما معاً، نقطة التحول التي بشرت ببيئة البث "الجديدة".

لقد صُرفت طاقة خلاّقة كبيرة في الوصول إلى بيان حول إطار "الرؤيا والقيم" الجديد الذي سيوفر المحورَ الأخلاقي لمهمة تحويل هيئة البث التابعة للحكومة سابقاً إلى هيئة بث **عامة** تماماً. وإذا أوجزت باختصار، فإنّ هذه الرؤيا كانت التزاماً لتقديم طيف شامل من الخدمات إلى جميع الأفارقة الجنوبيين، وفي كلٍ من اللغات الرسمية الإحدى عشرة.

تم تنفيذ إعادة هيكلة الجانب التجاري، تمييزاً عن جانب البرمجة للعملية، وفق ما يُدعى نهج ماكنزي (McKinsey process)، وهي شركة استشارات مركزها بريطانيا استخدمتها هيئة إذاعة جنوب افريقيا عام ١٩٩٧ لتقديم التوصيات بالنسبة إلى إعادة هيكلة الشركة. والهدف من اعادة هيكلة الخدمات التجارية هوتوليد العوائد للشركة لتساعد على المشاركة في الدعم المادي للخدمة العامة.

إنّ أكثرَ الشواهدِ وضوحاً للتوجه الجديد لهيئة إذاعة جنوب افريقيا هو إعادة ترتيب قنوات الراديو والتلفزيون بدءا من العام ١٩٩٥. وكان التلفزيون قبل إعادة الموضعة تلك يخدم مصالحَ الطبقات الوسطى فقط: وأغلبها من البيض و"الملونين" والهنود، مع تزايد نسبة السود[١] الداخلين في هذه الفئة.

إعادة موضعة الإذاعة

كانت لهيئة إذاعة جنوب افريقيا في بداية العام ١٩٩٦ اثنتان وعشرون خدمة بث محلية وقومية. وكانت إحدى عشرة من هذه الخدمات، أي واحدة في كل من اللغات التي تم اعتمادها لغات رسمية لجنوب افريقيا، محطات للبث "كاملَ المجالات" تقدم نطاقاً كاملاً من أصناف البرمجة: المعلومات (الأخبار، الأحداث الجارية، البرامج الرياضية وبرامج الندوات)؛ الترفيه (الموسيقى، برامج ما يطلبه المستمعون، الأحاجي، قراءة الروايات والدراما)، والتعليم (الرسمي وغير الرسمي).[٢] إضافة إلى ذلك، فقد كُلفت هذه المحطاتُ بشكل محدد بمسؤولية بناء "هوية قومية". وتألفت منظومة الراديو كذلك من محطتين على الصعيد الوطني ذات طابع موسيقي (راديو مترو وراديو ٥) (Radio Metro & Radio 5)، وسبع محطات محلية للموسيقى، بما فيها راديو لوتس (Radio Lotus) وهي موجهة بشكل محدد إلى المستمعين من أصول هندية.

عمدت هيئة إذاعة جنوب افريقيا إلى أن تكون منافسة بشكل فعّال في بيئة خالية من التنظيم، تسعى فيها محطات جديدة تجارية وأخرى محلية صغيرة بدأب، للحصول على جمهور مستمعين وعوائد. وكان من الضروري الاحتفاظ بولاء جمهور المستمعين الموجود للمحطات، إضافة إلى اجتذاب مستمعين جدد. وكان الهدف المثالي الذي تهدف إليه محطات الراديو أن يكون جمهور المستمعين هو "محركها"؛ أي أنّ أذواقَ المستمعين وما يرغبون فيه أو يعزفون عنه يجب أن يتم التحقق منها من خلال البحث المستمر وردود فعل المستمعين.

أصبح من الأولويات الملحة رفع مستوى محطات اللغات الافريقية التي كانت غير مزودة بما يكفي للتوجه الجديد في البرمجة المستندة إلى جمهور المستمعين. وكان الهدف أن تصل التغطية المتوقعة لكل من محطات اللغات الافريقية إلى ٩٠٪ من المتكلمين بتلك اللغات بحلول عام ٢٠٠٠. وأعطيت المحطاتُ كلها تسميات جديدة لترمز إلى "إعادة الإنطلاق" تمشياً مع تقرير هيئة البث المستقلة الذي اشترط "أنّه لن يسمح في تعريف المحطات بالإشارة إلى اللغة أو إلى جماعة عرقية" (هيئة البث المستقلة، ١٩٩٥).

عصر إزالة القيود والتنظيم: إيجاد التنوع الإذاعي

اتفقت اللجنة النيابية لشؤون الاتصالات مع هيئة البث المستقلة على أن تتخلى هيئة إذاعة جنوب افريقيا عن محطات الراديو الإقليمية للتعجيل بإيجاد بيئة تنافسية للبث. ونُظر إلى هذا على أنّه "الجولة الأولى من خصخصة موجودات الدولة في جنوب افريقيا الجديدة"، كما تقرر أن يتاحَ اقتناء المحطات لمجموعات من المزايدين.

وتمّ تحويل الرخص بعد عملية معقدة ابتدأت بتحديد السعر، وبجلسات تحقيق عامة، تم خلالها تقييم العروض المختلفة قياساً إلى الأسعار المعروضة، وإلى اعتبارات "المصلحة العامة" التي قررتها هيئة البث المستقلة. وبعض هذه الاعتبارات شمل ما يلي: أن يكون المزايدون أشخاصاً مقيمين في مقاطعة تقع ضمن مساحة تغطية الراديو؛ أن يكونوا أشخاصاً من تجمعات مختلفة؛ وألاّ يكونوا مالكين لحصص مهمة في مجالات وسائط إعلام أخرى في منطقة البث.

كان على المالكين الجدد أن يستجيبوا لمتطلبات اللغة في المنطقة، وأن يلتزموا بما تتطلبه محلياً هيئة البث المستقلة بالنسبة للمضمون، وفرضت هذه الاشتراطاتُ إجراءاتِ التنويع في الملكية وفي المضمون الإذاعي. ومنحت في أواخر عام ١٩٩٧ سبع رخص إضافية لمحطات لم تكن موجودة أصلاً، وهي كذلك محطات محلية تجارية لها في كثير من الأحيان جماهيرُ مستمعين ذات طابع خاص (niche audiences).

تحول التلفزيون

شهد العام ١٩٧٦ تغييراً عميقاً في أنشطة أوقات الفراغ في جنوب افريقيا عندما أدخل التلفزيون إليها. وكانت هنالك في البداية قناة واحدة تعمل خمس ساعات كل مساء، وكان وقت البث موزعاً بالتساوي بين اللغتين الإنجليزية والأفريكانز. ثم استُحدثت قناة ثانية عام ١٩٨٢، قدمت تلفزيون ٢، وتلفزيون ٣، كموجتي بث منفصلَتين وموجهتين إلى مناطقَ جغرافية مختلفة من البلاد، وفقاً لمنطق عرقي مفترض. وكان تلفزيون ٢ يبث بلغات الإنغوني (Nguni): الزولو والخوسا (Zulu and Xhosa)، في حين كان تلفزيون ٣ يبث بمجموعة لغات السوتو (Sotho family of languages): السوتو الشمالي، والسوتو الجنوبي، والبيدي (Pedi). وفي أواخر الثمانينيات، تغيرت هيكلة التلفزيون؛ فبقي التلفزيون ١ محصوراً بالإنجليزية والأفريكان، في حين اندمجت التلفزيونات ٢ و٣ و٤ في قناة واحدة سميت قناة "القيم الثقافية المعاصرة" (Contemporary Cultural Values CCV). وعلى الرغم من بقاء حجم مهم من البرامج باللغات الافريقية، ووجود جهاز إرسال موزع ليقدم الأخبارَ بلغات مختلفة إلى مناطقَ مختلفة من البلاد، فإنّ "المادة اللاصقة" التي أبقت قناة القيم الثقافية المعاصرة متماسكة كانت الإنجليزية، حيث أنّها، وفقاً لمشاعر مدير المحطة، كانت الرباطَ المشترك الوحيد بين مختلف شعوب جنوب افريقيا (Collins, 1993).

وأعيد تحديد مواقع قنوات التلفزيون عام ١٩٩٦. وكانت القناة الأولى لهيئة إذاعة جنوب افريقيا، وهي صاحبة الدمغة الأكبر (footprint)، تبث غالبية برامج أوقات البرمجة الرئيسة بلغات الإنغوني: الزولو والخوسا، مع بعض الوقت الإضافي للغتي بيدي وإنديبيلي (Ndebele)، بالتناوب مع الإنجليزية؛ أما القناة الثانية، صاحبة الدمغة التالية حجماً، فقد كانت تبث أثناء وقت البث الرئيسي بلغات سوتو وتسوانا (Tswana) والأفريكان. وضمنت هذه السياسة تخفيفاً مهماً لموقع لغة الأفريكان من حيث كانت متساوية مع الإنكليزية إلى موقع لغة ثانوية خصص لها وقت بث مخفض جداً على قدم التساوي مع اللغات الافريقية الأخرى. وأصبحت القناة الثالثة لهيئة إذاعة جنوب افريقيا محصورة الآن باللغة الإنكليزية وحدها، ومصمَّمة لتلبية احتياجات الجمهور المثقف من سكان المدن من كل الأعراق.

التلفزيون الخاص

شبكة وسائط الإعلام الإلكترونية (إم.نت.) (Electronic Media Network)، وهي خدمة تلفزيونية متاحة من خلال الاشتراك، بدأت حياتها عام ١٩٨٦ مملوكة لأربع مجموعات صحافية نالت مجموعة الجرائد القومية (Naspers)، من بينها حصة مهيمنة. وتستخدَم تقنية الترميز الأرضية (في مقابلة التقنية السلكية cable-) لتقديم خدماتها. ويتم البث عبر إشارة مشفّرة تتطلب آلة لفك رموزها

واشتراكاً سنوياً. إم.نت. موجهة للترفيه، وقد تم تصورها ابتداء كقناة مشفّرة متاحة عبر الاشتراكات مع قاعدة إعلانية مبنية على قائمة مشتركيها، غير أنّ هنالك فترة مفتوحة مدة ساعتين من الوقت كل مساء يكون البث فيها متاحاً للمشتركين ولغيرهم على حدٍ سواء، ما يوفر قاعدة إعلانية أكبر بكثير.

إنّ إم.نت. جزء من مجموعة نتهولد الدولية (Nethold) التي لها نشاطات في ٥٩ بلداً في أوروبا وافريقيا والشرق الأوسط. وجمهور مشاهديها الرئيس هو من الطبقتين الأعلى والوسطى. وعدا عن زيادة مضمونها المحلي وتنويع مقدميها على الهواء لتعكس التكوينَ "القوس قزحي" لمجتمع جنوب افريقيا ولترويج مبادرات متنوعة "مسؤولة اجتماعياً"، فإنّ إم.نت. فعلت القليل لتغيير موقعها ضمن بيئة ما بعد نظام الفصل العنصري.

أما شركة الخيارات المتعددة (Multi-Choice)، فهي شركة لتلبية احتياجات المشاركين. ويشمل عملها خدمات السيطرة على الإتاحة، وإدارة آلات فك التشفير وإصلاحَها، والمبيعات والتسويق، وإصدار الفواتير وتحصيلَ الرسوم شهرياً، وكذلك تقديمَ الدعمِ الفني لعملاء الاشتراكات في التلفزيون. وفي حين أنّها كانت أصلاً قسماً مختصاً بالخدمات في إم.نت.، فإنّ شركة الخيارات المتعددة تعمل الآن كشركة منفصلة على الرغم من أنّها استمرت في تقديم خدمة إدارة الاشتراكات لشركة إم.نت. وفي عام ٢٠٠٠ كان لدى شركة الخيارات المتعددة ٢,٧ مليون مشترك في ٣١ بلداً افريقياً، و١٢ بلداً أوروبياً، ما جعلها أكبر شركة افريقية في مجال توفير قنوات التلفزيون المدفوعة، ويشمل ذلك مليون مشاهد في افريقيا الجنوبية. وبدأت شركة الخيارات المتعددة عام ١٩٩٦ تقديم ٢٣ قناة تلفزيون دولية فضائية و٤٨ قناة سمعية، وذلك بواسطة خدمة الاشتراك المرسلة عبر بان أم سات ٤ (Pan Am Sat 4) المسماة التلفزيون الرقمي الفضائي(Digital Satellite Television-DStv).

بعد دمج أعمال الشركة التلفزيونية المبنية على الاشتراكات لتشكيل المجموعة القابضة للشبكة (Network Holding Group)، أصبحت الشركة القابضة تعرف باسم الخيارات المتعددة الدولية القابضة (Multi-Choice International Holding- MIH)، وهي الشركة القابضة التي تنضوي تحتها كل مجموعة "إم" بما في ذلك إم.نت.، وإم–ويب (M-Web)، وشبكة الهواتف الخليوية (Mobile Telephone Network)، والتلفزيون الرقمي الفضائي (MTN Cellular)، وكذلك عدد من مشاريع الهندسة والتصنيع الإلكتروني الأخرى.

في أواخر عام ١٩٩٨، أعطيت أول رخصة للبث التجاري الحر(غير المشفر) (free-to-air) إلى تلفزيون إي (E-TV) المملوك لمجموعة من مصالح أشغال تمكين السود (٨٠٪) في مشاركة برأس المال مع تايم–وارنر (٢٠٪)، وكانت الإدارة التي دشنت بها المحطة بيضاء بشكل غالب. وهذه القناة هي من الناحية التقنية أكثر القنوات تطوراً في القارة الافريقية، والبث فيها رقمي ١٠٠٪. وتلفزيون إي قناة للبث الحر،

غير أنّ "دمغتها" محصورة بمناطق المدن ذات الكثافة السكانية العالية، ولا تغطي معظمَ المناطق الريفية إلا إذا كان المشترك يتلقى التلفزيون الرقمي الفضائي، وهو المنصة التي تعمل عبرها شركة الخيارات المتعددة، والتي تبث عبر افريقيا كلها.

وبالنسبة لمعظم المشاهدين الذين لا يتمكنون مالياً من دفع رسوم اشتراك إم.نت.، وكذلك لأولئك المشاهدين الذين هم خارج نطاق تأثير تلفزيون إي، فإنّ قنوات التلفزيون الوحيدة المتاحة هي تلك التي توفرها هيئة إذاعة جنوب افريقيا. إضافةً إلى هذا، عدا عن بث إم.نت. والتلفزيون الرقمي الفضائي بلغة الأفريكان، وبوتقةٍ متفرقةٍ من اللغات الافريقية يبث بها المذيعون الذين يقدمون حلقات الوصل بينَ البرنامجِ والآخر (continuity announcers) في تلفزيون إي، فإنّ هيئة إذاعة جنوب افريقيا هي وحدها التي توفر البث بلغاتٍ خلاف الإنجليزية.

تحول وسائط الإعلام المطبوعة: الصحف

كان مشهد المطبوعات قبل انتخابات ١٩٩٤ تحت هيمنة مجموعتين للّغة الإنكليزية، آرغوس القابضة المحدودة ووسائط إعلام تايمز المحدودة (Argus Holdings Ltd, Times Media Ltd)؛ ومجموعتين للغة الأفريكان، بيرسكور (Perskor) والجرائد القومية (Nasional Pers/National Newspapers)، وكانت هذه الشركات متصلة بعضها ببعض في سوق الأسهم في جوهانسبرغ ضمن النسيج الأوسع لرأس المال الاحتكاري الجنوب افريقي. وبالاتفاق بينها كانت المجموعات الصحافية الأربع تسيطر كذلك على إم.نت. وكانت بيئة وسائط الإعلام تدار بشكل محكم وبترتيبات شديدة الرقابة التنظيمية في مجالات الإعلان والطباعة والتوزيع.

مراحل ملكية وسائط الإعلام المطبوعة ما بعد نظام الفصل العنصري

أعيد تكوين آرغوس عام ١٩٩٣ من خلال "التفكيك" (unbundling)؛ بمعنى بيع أجزاء مهمة من الشركة. وقد جرى القول إن التفكيك هذا يدل على الالتزام بتمكين السود. وعلى الرغم من حقيقة أنّ العمالقة في وسائط الإعلام اختاروا أن يكون التفكيك على أساس انتقائي، فإنّ النتيجة كانت إعادة توزيع السيطرة على عملية التحصيص (allocative control) كوسيلة لتكوين العمليات البنيوية. والسيطرة على عملية التحصيص هي "القدرة على تعريف الأهداف العامة ومجال العمل للشركة وعلى تقرير الأسلوب العام الذي تنشر به مواردها المنتِجة".[٣]

تقترن السيطرة على التسيير (operational control) بأولئك الذين يمارسون السلطة النهائية على الموارد البشرية والمادية في نطاق العمل اليومي (انظر Murdock, 1982: 119-123). وكثيراً ما تكون للمديرين الذين يعملون في مستوى السيطرة على التسيير درجة كبيرة من الصلاحيات المستقلة على الرغم

من حقيقة أنّ مجالَ الخيارات المتاح لهم قد يكون مقيداً بأهداف المؤسسات التي يشتغلون فيها، ومستوى الموارد التي خصصت لهم. وهذا التمييز أمر مهم عندما يطبق على مفهوم "التمكين الاقتصادي للسود"، حيث أنّ النقاشَ الحاسم ضمن دوائر مجالات العمل الذي ينعكس بشكل واسع في وسائط الإعلام يطرح السؤال "هل التمكين الاقتصادي للسود يتعلق فقط بملكية رأس المال أم أنّه يتعلق كذلك بوجود وسيطرة تسييرية وإدارية للمالكين السود في الشركات التي يستثمرون فيها؟" (*Financial Mail*, 20th Aug. 1990: 46).

المرحلة الأولى: حصل التفكيك لأجزاء من آرغوس عندما بيعت نسبة ٥٢٪ من أكبر صحيفة يومية تستهدف السود إلى شركة كوربوريت أفريكا التي يملكها السود ([CA] Corporate Africa). وكانت لدى سانلام (SANLAM)، وهي شركة أموال وتأمين عملاقة يملكها الأفريكان، نسبة ١٧٪ من كوربوريت أفريكا في أيلول ١٩٩٦،[٤] وكانت كوربوريت أفريكا تمتلك ٧٥٪ من شركة الناشرين الافريقيين الجدد (New African Publishers NAIL) ° في حين احتفظت آرغوس بنسبة ٢٥٪ إضافة إلى عقود الطباعة والإعلان والإدارة بحيث أبقت السيطرة على عملية التحصيص. وفي عام ١٩٩٨ كان المساهمون السود يملكون ١٠٪ من شركة الناشرين الافريقيين الجدد وكان "الجمهور العام" يملك ١٨٪ أخرى، وتوزعت بقية الحصص بين شركات تأمين واستثمارات هي مؤسسات بيضاء من وجهة تاريخية. ويذكّر هذا الترتيب بتمركز عمليات الفعل / السلطة وعمليات البنية / التكوين (structure/determination) للصحافة المملوكة من البيض تحت نظام الفصل العنصري التي عادت للظهور في العلاقات بين الصحف المدارة من قبل السود وشركاتها القابضة ورأس المال الصاعد الذي يهيمن عليه السود. وفي العام ١٩٩٤، قامت جريدة **سويتان** (*Sowetan*) التي تملكها شركة الناشرين الافريقيين الجدد بتملك آخر صحف الثمانينيات البديلة **نيو نَيشِن** (الأمة الجديدة) (*New Nation*)، وهي أسبوعية واشتراكية تساند اتحاد العمال. وكانت **نيو نَيشِن** منذ ظهورها عام ١٩٨٦ وحتى عام ١٩٩٤ تموّل بالهبات، غير أنّها، بعد عام ١٩٩٤، لم تعد قادرة على اجتذاب واردات كافية من الإعلانات، وتم إغلاقها خلال فترة وجيزة أعقبت تملك **سويتان** لها (Tomaselli, 2000c).

المرحلة الثانية: إنّ الانتصار الانتخابي الوشيكَ للمؤتمر الوطني الافريقي في نيسان عام ١٩٩٤، أعاد فتح جنوب افريقيا لعودة الاستثمار الأجنبي على نطاق واسع. وفي كانون الثاني ١٩٩٤ قامت الصحف المستقلة (Independent Newspapers) ومركزها أيرلندا بشراء ٣١٪ من شركة آرغوس من شركة

أنجلو – أمريكان، وهي حصة ازدادت إلى ٥٨٪، ثم إلى ١٠٠٪ في نهاية عام ١٩٩٩. وأصبحت شركة آرغوس أكبر الشركات في الحظيرة الدولية لشركة الصحف المستقلة. وفي حين أنّ المطبعتين المتخصصتين باللغة الإنجليزية في شباط عام ١٩٩٤ كانتا آرغوس وتي.إم.إل. (TML) المملوكة من قبل أنجلو – جي.سي.آي. (Anglo JCI) (والأخيرة مساهمة ثانوية في الأولى)، فقد أمّنت الصحف المستقلة لنفسها الآن سيطرة فاعلة على التحصيص بالنسبة إلى آرغوس، وأدرجت الشركة بشكل منفصل في سوق الأسهم في جوهانسبرغ تحت اسم الصحف المستقلة. وقد مُهد لمرحلة ثانية من إعادة البناء في نيسان عام ١٩٩٤ عندما اشترت الصحف المستقلة حصة تي.إم.إل. في شركات كانت سابقاً في ملكية آرغوس، مؤمنة لنفسها عن هذا الطريق حصة تمثل أغلبية في كثير من وسائط الإعلام المطبوعة باللغة الإنجليزية. وهكذا، فإنّ بيعَ سويتان وتشكيلَ شركة الناشرين الافريقيين الجدد كانا وحدهما يمثلان، على وجه الدقة، ممارسة سياسة التفكيك.

المرحلة الثالثة: تاريخ وأهمية صفقة جونيك: إنّ قيامَ مجموعة التمكين القومي (National Empowerment Consortium) بالشراء من أنجلو أمريكان[٦] في أواخر ١٩٩٦ أشّر على تقدم محوري نحو تداخل فئات (fractions) رأس المال المهيمن عليها من قبل السود والبيض. ومع أوائل ١٩٩٤، كانت أنجلو – أمريكان، تبعاً لمطالبة المؤتمر القومي الافريقي بأن يلعبَ السود دوراً أكبر في الاقتصاد، قد استقرت على أن تقوم شركة استثمارات جوهانسبرغ المدموجة (Johanesburg Consolidated Investments-JCI) بعملية التفكيك. وجونيك التي تقيّم بمبلغ ٨,٥ مليار راند (١,٥ مليار دولار) هي الذراع الصناعي لشركة استثمارات جوهانسبرغ المدموجة التي تم تفكيكها، وكانت لجونيك مصالح مباشرة وغير مباشرة في سلسلة محلات البيع بالتجزئة التابعة لمجموعة وكالة الأنباء المركزية (Central News Agency) وفي شركة التسجيلات غالو (Gallo) وشركة الخيارات المتعددة والمجموعة الصحافية وسائط إعلام تايمز المحدودة.

في العام ١٩٩٤، كانت مجموعة التمكين القومي رابطة ضعيفة التماسك لمصالح العمل الصغيرة وللاتحادات،[٧] وانضمت إليها شركة الناشرين الافريقيين الجدد بعد كانون الثاني ١٩٩٦. ومع أنّه كان لهذه الشركة الأخيرة الخبرة الإدارية والأموالُ الكافية لشراء جونيك منفردة، فإنّ بعضَ مساهمي مجموعة التمكين القومي كانت لديهم تساؤلات عن التزام شركة الناشرين الافريقيين الجدد بعملية تمكين السود، وكانت مثل هذه التساؤلات موجودة لدى أنجلو – أمريكان كذلك. وكانت نظرة الاتحادات إلى شركة الناشرين الافريقيين الجدد أنّها وسيلة لإثراء مجموعة من نخبِ رجال الأعمال السود أكثر منها لتسهيل التطور الشعبي الحقيقي. وابتداءً

اشترت مجموعة التمكين القومي ٢٠٪ من جونيك بمبلغ ١,٥ مليار راند وبخصم ٧٪ من السعر، وكان لها خيار زيادة حصتها إلى ٣٥٪ خلال ثمانية عشر شهراً من إنهاء الصفقة وبخصم ٥٪.

كان استيلاء مجموعة التمكين القومي على جونيك أكبرَ صفقة نقدية في تاريخ جنوب افريقيا. وقد توفرت أموال مجموعة التمكين القومي من أموال التقاعد العائدة للاتحادات التي تجمعت خلال زمن نظام الفصل العنصري. وخلال سنتين من انتخابات ١٩٩٤، أصبح رأس المال الذي يهيمن عليه السود يسيطر على ١٠٪ من سوق أسهم جوهانسبرغ، وهو معدل تراكم أكبر بكثير مما حظي به نمو رأسمال الأفريكان في أي وقت أثناء زمن نظام الفصل العنصري، والذي كان في السابق متضرراً نسبياً (مقارنة مع رأس المال الإنجليزي في جنوب افريقيا). وعلى سبيل المثال، فإنّ شركة الخيارات المتعددة، وهي إحدى شركات جونيك، كانت تملك ٤٠٪ من نتورك هولدنجز (الشبكة القابضة– Network Holdings)، وهي شركة إم.نت. التي تقدم التلفزيون الفضائي في افريقيا وأوروبا. إضافة إلى ذلك، قامت شركة بيرسونز (Pearsons) أواخر عام ١٩٩٦، وهي شركة نشر مركزها بريطانيا، بشراء ٥٠٪ من صحيفتين تملكهما شركة وسائط إعلام تايمز المحدودة، وهما **فاينانشال ميل** و**بيزنس داي** (*Financial Mail, Business Day*). وباعتبارها المساهمَ الذي يملك الأغلبية، تتمتع مجموعة التمكين القومي بالسيطرة على عملية تحصيص موجوداتها الرئيسة، وبالتالي تمتعت بمساهمة مهيمنة على شركة وسائط إعلام تايمز المحدودة التي تملك ٩١,٤٪ منها. لذلك، فقد مثّلث مجموعة التمكين القومي على مجلسي إدارة شركة وسائط إعلام تايمز المحدودة وشركة الخيارات المتعددة التي شملت إم.نت. وقد رد الخصوم بمنطق أنّ النتيجة كانت تركيزاً لجهة معينة هي حليف للمؤتمر الوطني الافريقي. وعلى الرغم من أنّ مجموعة التمكين القومي لم تكن لها علاقة بالمستوى التشغيلي لشركة وسائط إعلام تايمز المحدودة، فإنّها استطاعت تحقيق التمكين للسود على مستوى التحصيص.

المرحلة الرابعة: كذلك تعرض الحزب القومي (National Party-NP) الذي يساند الصحافة الصادرة بلغة الأفريكانز إلى خضم من التغيير في أوائل التسعينيات. وقامت الجرائد القومية، وهي مجموعة الأفريكانز الصحافية المهيمنة، بشراء حصة مسيطرة في شركة الصحافة (Perskor) المحافظة التي تصدر في الشمال، في أوائل الثمانينيات (Muller, 1987: 146). وكانت هذه الصفقة نتيجة محاولات داخل المحور الأفريكاني للحفاظ على نمط نظام الفصل العنصري القديم في أوائل الثمانينيات. وقامت الجرائد القومية في ١٩٩٦/١٩٩٧ بتشكيل شركات جديدة، وباعت حصصاً لشركات تمتلكها مصالح عمل للسود. وكانت نسبة ٥١٪ من صحيفة **سِتي برس** (*City Press*) هدفاً لتدخل في حيازة مجموعات استثمار للسود. كذلك دمجت الجرائد القومية أكبر مؤسستي نشر تربويتين تملكهما مع مساهماتها المالية (interests) في التعليم عن بعد في شركة جديدة، ثم باعت ٥٠٪ إلى شركاء سود.

وكانت شركة الصحافة في أوائل عام ١٩٩٦ تملك عدداً من المجلات عالية الربحية، وحصة في إم.نت.، والجريدة اليومية باللغة الإنجليزية **ذا سيتزِن** (المواطن) (*The Citizen*) وجزءاً من **رابورت** (*Rapport*)، وهي جريدة على الصعيد الوطني تصدر يوم الأحد بلغة الأفريكانز، إضافة إلى مصالحَ في وسائط إعلام أخرى. وكانت مؤسسة وقفية كاغيسو (Kagiso Trust)؛ وهي مؤسسة غير حكومية يدعمها المؤتمر الوطني الافريقي، تعتمد سابقاً على متبرعين معارضين لنظام الفصل العنصري من خارج القارة الافريقية، وعلى هبات من مجموعات محلية تمثل مصالح معينة. وقد قامت مؤسسة كاغيسو بتأسيس شركة استثمارات مؤسسة وقفية كاغيسو (Kagiso Trust Investments-KTI) في محاولة منها لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

كان أول ما تملكته الشركة من وسائط الإعلام نسبة ٢٥,٥٪ من محطتي إذاعة تجاريتين كانت تملكهما سابقاً هيئة إذاعة جنوب افريقيا. وإضافة إلى وسائط إعلام ميل وغارديان (Mail and Guardian)، تقدمت المجموعة إلى هيئة الإذاعة المستقلة بطلب ترخيص محطة إذاعة جديدة. تمت صفقة شركة الصحافة مع شركة استثمارات وقفية كاغيسو في أواسط عام ١٩٩٧ وأصبحت الشركة (KTI)، باقتنائها صحيفة **ستي برس**، مساهماً يشترك مع مساهم آخر في السيطرة على شركة الصحافة حتى عام ١٩٩٨ عندما افترق الفريقان. وقد كانت الصفقة بينهما سياسية ومالية في آن معاً، ووجدت شركة الصحافة نفسها، وهي التي كانت قد احتكرت عقود الطباعة الممنوحة من الحكومة خلال زمن نظام الفصل العنصري قبل عام ١٩٩٤، على طريق إخراجها من السوق. لذلك، فقد كان زواج المواءمة مع شركة استثمارات وقفية كاغيسو محاولة لمساعدة شركة الصحافة على التخلي عن صورتها الرجعية وإعادة اكتساب بعض عقود طباعة الكتب من الحكومة (*Sunday Times*, 24th November: 10). ومثل التحالف بين شركة الناشرين الافريقيين الجدد وسانلام، دلّ التعاون بين شركة استثمارات وقفية كاغيسو وشركة الصحافة على تكوين مجموعات جديدة للممارسة (communities of practice) لشراكات متحدة (joint partnerships) سعى فيها أحد الفريقين للحصول على التمكين الاقتصادي، وسعى الآخر إلى الحماية السياسية.

النتيجة النهائية: إنّ عجزَ الحزب القومي عن تمثيل رؤوس الأموال الضخمة في فترة ما بعد نظام الفصل العنصري والموقفَ التحرري الذي تبنته حديثاً مؤسسات مثل الجرائد القومية وشركة الصحافة أديا إلى بعض التحولات غير المتوقعة في الولاءات السياسية خلال الفترة الانتقالية ذات المراحل الأربع المبينة أعلاه. فالجريدة اليومية الصادرة بلغة الأفريكانز في مدينة كيبتاون، **دي بيرغر** (*Die Burger*)، وهي "أم قومية الأفريكانز" قامت على سبيل المثال بتأييد الحزب الديمقراطي (Democratic Party) الليبرالي الصغير في افتتاحياتها أثناء

انتخابات عام ١٩٩٤، في حين انتقدت الحزبَ القومي، وحتى أنّ الجرائد القومية تبرعت بالأموال للحملات الانتخابية للحزب الديمقراطي وللمؤتمر الوطني الافريقي وللحزب القومي، وهو عمل كان يعتبر كفراً وانتحاراً سياسياً اقتصادياً قبل عام ١٩٩٤.

الهوية وعرقية الملكية

إنّ إعادة هيكلة آرغوس/آي.إن (Argus/IN)، ظهرت كخروج مهم عن نمط الملكية المركزة التي اتسمت به تاريخياً وسائط الإعلام المطبوعة في جنوب افريقيا. فللمرة الأولى على وجه الإطلاق تخلى رأس المال المستثمَر في المناجم عن صحف كانت سابقاً تعتبر مهمة إستراتيجياً؛ سواء لضمان دوره المهيمن في الاقتصاد أم لأمن الرأسمالية في مواجهة الاشتراكية القومية النامية للأفريكان.

وجاءت التملكات اللاحقة التي قام بها رأس المال الذي يسيطر عليه السود لوسائط إعلام تايمز المحدودة (TML) وطرح الأسهم على المستثمرين السود من قبل إم.نت. والجرائد القومية عام ١٩٩٦ ليشهدا نزوحاً واضحاً مماثلاً عن ممارسات رأسمال الأفريكان. غير أنّ هذه العملية، وهي المرحلة الرابعة في إعادة تشكيل هيكلية السيطرة على وسائط الإعلام، تمّت وفق مجموعة مختلفة تماماً من الاعتبارات. ونشطت إعادة الهيكلة والاندماجات بشكل كبير مرة ثانية في ١٩٩٨/١٩٩٩، ثم مرة أخرى في ٢٠٠٢/٢٠٠٣، بحيث حصلت مراحلُ إضافية بعد هذه المرحلة الرابعة.

الانتماء العرقي والقومية

إنّ إعادة هيكلة صناعة وسائط الإعلام كان في آنٍ معا افتراقا عن الأنماط التاريخية واستمراراً لها. ذلك أنّ مجالاً عاماً "معقلناً" منظماً من قبل مؤسسات خاصة دافعها الربحية وخاضعاً لمبدأ تحقيق الربح الأقصى بقي بشكل غالبٍ مغلقاً أمام المشاركة العامة الأوسع. وهكذا فقد بقي المجال العام في جنوب افريقيا بشكل رئيس تحت سيطرة "الأفراد الخواص المتمتعين بالملكية الخاصة" الذين تنسحب جذور استقلاليتهم الذاتية الحديثة الوجود في مجال تبادل السلع (Habermas, 1989a: 110).

وعندما حاولت الجرائد "البيضاء" سابقاً اجتياز حدود التصنيف العرقية لجمهور القراء، عانت في البدء انحساراً في قواعد قرائها التقليدية، غير أنّ هذه تم تعويضها بزيادة القراء "الملونين" والهنود. إنّ تجاوز الفروقات الطبقية والعرقية عبر تبديل عرقي عكسي للموظفين تحت بنى ملكية آي.إن، أو وسائط إعلام تايمز المحدودة هو أحد الاحتمالات الممكنة من أجل خلق تنوع وتقاطع للقراء، ولكنه خطِرٌ تجارياً. ولا تختلف

هذه الوضعية كثيراً عن الوضع كما كان في أيام نظام الفصل العنصري الأخيرة. وكان ينبغي حماية المبالغ المهمة التي استثمرتها صناديق تقاعد السود في وسائط إعلام تايمز المحدودة لا أن يخاطر بها. لذلك، اتفقت وسائط إعلام تايمز المحدودة مع شركة الناشرين الافريقيين الجدد عام ١٩٩٨ على أنّ الطريقة الوحيدة لتجاوز الانقسامات العرقية هي بتأسيس جريدة جديدة هي **سنداي وِرلد** (*Sunday World*) التي أطلقاها في آذار ١٩٩٩. وبغض النظر عن عرق الأشخاص الذين يملكونها، فإن هذه الاستثماراتُ الجديدة لها القابلية ذاتها لأن تدعم المصالح الرأسمالية، كما فعلت في السابق، مساندة بهذا استمرار تكوين اجتماعي قائم على أساس طبقي.

قد يكون المالكون السود الجدد قد سهّلوا بالفعل نمطاً من أَفرَقة بعض القيم في وسائط الإعلام، ولكنّ البقاءَ من وجهة مالية يقرره القراء والمعلنون لا رجالُ الفكر ومفوضو الثقافة الذين يدعون شرعية "تقليدية" أو رؤيا ثقافية. إنّ صيغاً جديدة لتشكيل الهوية حول ممارسات الصحافة كان قد بدأ سكبها في مضمون افريقي في أعمدة الصحافة الأسبوعية والجرائد خلال الفترة الانتقالية لوسائطَ الإعلام.

وبإيجاز، فإنّ الصحافة باللغة الإنكليزية كانت خلال زمن نظام الفصل العنصري تحمي، من وجهة عقائدية، رأس المال الذي تسيطر عليه الشريحة الإنجليزية بشكل عام، ورأسَ المال المستثمر في المناجم بشكل خاص. وأصبحت كوادر الملكية الجديدة الآن تطالب بالربحية في مضمون رأس المال العالمي في الوقت نفسه الذي تحاول فيه تشكيل رؤى لهوية افريقية. وكان في صميم ذلك التنافسُ على السلطة السياسية والسيطرة على الوسائط التي تحمل خطاب تلك السلطة.

دور وسائط الإعلام الرئيسة ووسائط الإعلام البديلة

على الرغم من أنّ كثيراً من التوترات العرقية والفقر والطاقة الإنسانية غير المحققة استمرت في جنوب افريقيا بعد ١٩٩٤، فإنّ معظمَ وسائط الإعلام المطبوعة البديلة التي خاطبت هذه القضايا تم إغلاقها أوائل التسعينيات انظر (Tomaselli and Louw., 1991; Switzer, 2000) لقد أزالت التحولات الدستورية التي جرت من العام ١٩٩٠ إلى العام ١٩٩٦ أرضية تبرير وجود الكثير من وسائط الإعلام البديلة. إنّ تمويلَ الكثير من المؤسسات غير الحكومية الذي كان مستنداً شبه كليا على المتبرعين قد نضب، وخاصة للصحافة البديلة، إذ حولت المؤسسات المموّلة دعمها إلى المبادرات الحكومية المتوجهة للإصلاح في عملية توفير الضرورات الاجتماعية الأساسية. وفي الوقت نفسه، فإنّ كوادرَ الإدارة والفكر التابعين للكثير من مؤسسات المقاومة انتقلوا إلى الحكومة، ما أدّى إلى انهيار الكثير من المؤسسات السابقة البديلة. لقد استوعبت وسائط الإعلام الرئيسة معظم الأنصار

البارزين "للصحافة البديلة" السابقة. وفي أعقاب التحوّل إلى الديمقراطية، أظهرت وسائط الإعلام، التجارية منها والتابعة للخدمة العامة، حاجة لا تُشبَعُ تقريباً للصحافيين الذين كانوا سابقاً يمثلون المجموعات المتضررة، وكذلك للآراء السياسية التي لم يكن لها سابقاً تمثيل كاف في الجرائد الرئيسة وفي وسائط الإعلام الإلكترونية. وتحوّلت مؤسسات أخرى من التمويل عن طريق المتبرعين إلى توجه أكثر علاقة بالسوق، فأقامت صحيفة **ويكلي مَيْل** مثلاً (*Weekly Mail*) شراكة مع جريدة **الغارديان** اللندنية (*The Guardian*) لتؤسسا شركة منشورات ميل وغارديان بروبرايتري المحدودة (Mail and Guardian Proprietary Limited) (انظر Merrett & Saunders, 2000). وقد قامت شركة زمبابوية بشراء هذه الجريدة عام ٢٠٠٢.

إنّ جزءاً من دور "وسائط الإعلام البديلة" قد أعيد ابتكاره على شاكلة محطات راديو للجماعات المحلية، وقد رخصت هيئة البث المستقلة ٨٢ منها. ولم تكن هذه المحطات تدار من قبل الأشخاص أنفسهم الذين كانوا سابقاً في الصحافة البديلة، ولا كانت تؤدي الوظائفَ نفسها؛ أي أن تكون مرتكزات للتنظيم الديمقراطي في الحركات الاجتماعية القومية (Teer Tomaselli, 2001). غير أنّ هذه المحطات تبقى ذات أرضية محلية وتركز على التعبير الثقافي وما إلى ذلك في المجال العامَ الصغير (micro public sphere) أكثر من تركيزها على الأساليب السياسية الصريحة في تشكيل الهوية. وفي حين أنّ صحافة الثمانينيات طوت المحلي ضمن القومي بالنسبة لخطابات الكفاح، فإنّ محطاتِ الإذاعة كانت محلية/عالمية بالنسبة للخطابات الديمقراطية.

القومية وبناء الأمة

يتم تعزيز التضامن الاجتماعي عندما يشترك الجمهور بالبيئة الثقافية والإعلامية نفسها. وقد أوصى جون ريث (John Reith) عام ١٩٢٥، وهو أول مدير عام لهيئة الإذاعة البريطانية و"الأب الروحي للبث كخدمة عامة" بأنّ "على البث كخدمة عامة أن يعملَ كخدمة قومية. إنّ عليه أن يعمل كوسيلة قوية للوَحدة الاجتماعية واصلاً، بعضها بالبعض الآخر، الجماعاتِ والأقاليمَ والطبقاتِ من خلال النقل الحي للأحداث القومية" (ورد لدى Keane, 1996: 33). وقال إنّ هذا يتحقق على أفضل وجه عندما تحظى جماهير المستمعين ببرامجَ مشتركة ويتعرض استماعها لجهة تحتكر تقديم خدمة (إذاعية) أحادية. وعلى الرغم من أنّ الهدفَ الأمثلَ في وجود بيئة ذات قناة وحيدة عامة أمر فات عليه الزمن، فإنّ بناءَ الأمة يبقى اعتباراً مهماً لدى كثير من شركات وسائط الإعلام العامة والخاصة.

تجدر من الناحية النقدية إعادة تقييم مفهوم "بناء الأمة" والدور الذي تؤديه وسائط الإعلام في هذه العملية، وسوف نستعرضَ أدناه هيئة إذاعة جَنوب افريقيا فقط.

المضمون المحلي

إنّ وجهاً مهماً للهوية هو فرصة الاستماع إلى انعكاساتٍ لأنفسنا في الراديو ومشاهدتها على الشاشة. ولا يمكن في هذا الصدد التقليل من دور النتاج الدرامي المحلي. لقد وضع تقرير التحقيق الثلاثي لهيئة البث المستقلة تأكيداً كبيراً على برامج ذات المضمون المحلي في جنوب افريقيا، وفرض حصصاً مهمة لذلك على محطات البث العامة.

لقد تم التعبير بشكل عام عن مخاوف طغيان البرامج المستوردة على "الثقافة القومية" وعلى هوية الأمم، حتى أنّ ذلك تمثل بشكل أكبر في بيئة الفضائيات والبث السلكي المتعدد القنوات، المتحررة من التنظيم، التي تستطيع تقديم عدد ضخم جداً من البرامج في آن واحد. وهذا بالطبع هو الحال في العالم كله، حيث يتم اقتناء الغالبية الكبرى من برامج التلفزيون من أرخص المصادر الممكنة – ومعظم تلك باللغة الإنجليزية، وفي الأرجح من الولايات المتحدة.[٨] إنّ البرامج ذات المضمون المحلي، وبخاصة عندما تحتوي على نسب عالية من الدراما والتوثيق والرياضة، هي عملية مكلفة جداً كما تشهد بذلك أي محطة بث قومية في العالم كله. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ ذلك أساسي بالنسبة لمشروع حماية الهوية القومية والثقافة القومية، كما بالنسبة لتلبية الحاجات اللغوية المتنوعة للجمهور.

لقد وضعت هيئة البث المستقلة شروطاً محددة تتعلق بالبرمجة كوسيلة لتحقيق أهداف سياستها، بما في ذلك بث البرامج ذات المضمون المحلي خلال البرامج اليومية كما في أوقات البث الرئيسة. وقد حُدِّد لهيئة إذاعة جنوب افريقيا متوسط من البرامج المحلية يمثل ٥٠٪، وطلب منها تطبيق ذلك خلال ثلاث سنوات. ويختلف المضمون المحلي بشكل كبير بين القنوات الثلاث.

إنّ الجماهير المعتادة على البرامج المنتَجة في الخارج التي تكون نوعيتها عادة على مستوى عال من المهنية لا تتقبل البرامجَ الأقل مستوى بسهولة فقط لأنّها "محلية". وأحد الحلولِ هو الاستعمال الواسع للدبلجة إلى لغة محلية. ومن الفوائد الإضافية للدبلجة أنّ التسجيلَ الصوتي الأصلي المستورد يمكن أن يبث في الوقت نفسه على قناة إذاعية أخرى؛ إما من خلال جهاز التلفاز وإما بتناسق من خلال الراديو. ولقد خُفِّض مستوى البرامج المحلية إلى ٣٠٪ في تعديلات لاحقة على أن يُلتزَمَ به خلال خمس سنوات. ووُضعت للقنوات التجارية حصصٌ تختلف عن تلك التي توضع لهيئة إذاعة جنوب افريقيا، حيث قيل إنّ على الأخيرة أن تتحملَ التزامات بمضمون محلي أكبر، وذلك كي تحقق التكليف الرسمي الخاص بها كهيئة إذاعة عامة.

عدا عن دائرة الإذاعة والاتصالات عن بعد؛ وهي الجهة المسؤولة المشرفة على هيئة البث المستقلة، فإنّ المضمونَ المحلي يهم أجهزة حكومية أخرى. واهتمام مديرية الفنون والثقافة والعلوم والتكنولوجيا (DACST) بالمضمون المحلي ينبع من مسؤوليتها عن ضمان أنّ كلَ هيئات جنوب افريقيا، بما في ذلك هيئات البث، تأخذ

بعين الاعتبار الأمور الثقافية التي تنطوي عليها سياساتها (Mtshali, 1995: 5). ولا شك في أنّ موقف سياسة هذه من المضمون المحلي هو دون ريب ايديولوجي في توجهه ويستند إلى مفهوم النهضة الافريقية المشار إليه أدناه.

الأخبار والآراء والشرعية

إنّ القسم الأعظم من المشاهدين يجتذبهم التلفزيون خلال وقت الذروة (السادسة إلى التاسعة والنصف مساءً)، وهكذا تستطيع هيئات البث أن تستوفي رسوماً عليا عن الحيز الإعلاني. لقد كان المضمون المحلي أعلى من ٣٠٪ في كل القنوات خلال هذه الساعات الثمينة.

وبرزت أخبار اللغة الإنكليزية لقناة هيئة إذاعة جنوب افريقيا الثالثة بشكل مميز بين أكبر عشرة برامج رواجاً خلال فترة الذروة، وفق مقياس الأعداد المطلقة للمشاهدين (تقديرات الجمهور – audience ratings) وتقييم الجمهور الإيجابي.[٩] غير أنّ هنالك "قيمة مزدوجة" في هذه البرامج الإخبارية: فهي لا تحوز الشعبية وتكون لذلك نوعاً مربحاً جداً من البرامج في سوق شبه محررة من القيود وحسب، ولكنها كذلك الحامل الأول للشرعية. إنّ ثلاثية مهمة الخدمة العامة الرسمية هي أن تثقف وأن ترفه وأن تخبر، وكما عرفت هيئات البث دولياً عبر السنوات الستين الماضية، فإنّ التزويد بالمعلومات هي عملية عظيمة القوة كما أنّها عظيمة الربحية. وبالفعل، يمكن القول بأنّ **الأخبارَ** هي أهم جانب من المهمة المكلف بها بث الخدمة العامة.

غير أنّه، حتى لو كانت الأخبار تضفي الشرعية على هيئة البث العامة، فإنّ الشرعية تقاس دائماً نسبة إلى استقلاليتها التحريرية. وهيئة إذاعة جنوب افريقيا بشكل خاص، وبخاصة حين نتذكر علاقاتها الوثيقة تاريخياً بمواقف سياسية سابقة، كانت تعي أنّ أحد أهم التهديدات لفكرة البث كخدمة عامة على الصعيد الدولي هو ظاهرة فقدان الشرعية والصدقية في وجه **تملق الحكومات**. إنّ التأكيدَ الكبير على بناء الأمة ينطوي دائماً على خطر أنّ النزعة القومية غير الملجمة قد تتمخض عن مواقف اعتذارية لا حياءَ فيها دفاعاً عن المصالح الفئوية. وكانت إذاعات الخدمة العامة تتطلع تقليدياً للتشريع كي يحميها ويساعدها بالحفاظ على درجة من الاستقلال عن الحكومة القائمة.

أسلوب قوي للوَحدة الاجتماعية

يذكرنا بنيدكت أندرسون (Benedict Anderson) في كتابه **مجتمعات متخيلة** (*Imagined Communities*, 1983: 4) بأنّ "الأمة" هي مفهوم تجريدي. إنّها مجتمع يجري تصوره على أنّه ذو سيادة ومحدود في آن معاً. وفي رأيه أنّ

"الأمة" تبرز عندما تنحسر مساحة الكنيسة والسلالة ويبدو أنّهما لا يشبعان بعدُ تعطشَ بني الإنسان للخلود. والأمة، بما تعد به من الاتصال بالتاريخ، تمكّن الناس من تجاوز نهائية الموت والزوال. وتنشأ الحاجة إلى خلق رؤيا للأمة بعمق أكبر في فترات التوتر الاجتماعي الواضح: عندما تقوم التطورات في الداخل أو الضغوطات من الخارج بتقويض الشعور بالاستمرارية، عندئذ تقوم بشكل جاد "الحاجة إلى 'إحياء عرقي' (Ethnic Revival)" (Smith, 1986: 176) .

تُستشعَر الحاجة إلى تدعيم الهوية القومية بشكل حاد في البلدان النامية، وقد أُبرز دور وسائط الإعلام الجماهيرية بحق في هذا النقاش. إنّ وسائط الإعلام توفر صورة ذاتية لمجتمعٍ ما.

تولد الأمم في الخيال التاريخي والاجتماعي عبر قرنها بأبطال يعمّ قبولهم اجتماعياً ويُنسَبون إلى مواقعَ وأزمان معممة بشكل مماثل كذلكْ، ولكن بصفة درامية. ويقول إريك هوبسبوم (Eric Hobsbawm 1983: 13-14)، "إنّ ذلك الاستحداث التاريخيَ الحديث نسبياً، 'الأمة'، بما يرتبط بها من ظواهر: القومية، الدولة القومية، الرموز القومية، والتواريخ (histories) وما إلى ذلك، ملتصقة عن كثب بـ'التقاليد المخترعة' (invented traditions) منذ القرن التاسعَ عشر: الأعياد السنوية التذكارية، الأعلام، الأناشيد الوطنية والأبطال". إنّ الاستخدام المتكررَ والمعزّزَ لعلم جنوب افريقيا، ممثلاً "الشعب القوس قزحي" الجديد في جنوب افريقيا ما بعد عام ١٩٩٤؛ والخليطَ المتعددَ الإثنيات المتعمد والمتمثلَ في مقدمي البرامج التلفزيونية؛ وشعارَ القناة ١ لهيئة إذاعة جنوب افريقيا "سيمونيي (Simunye): نحن شعب واحد"؛ هي كلها تداخلات رمزية يمكن أن يُنظَر إليها على أنّها جزء من المفهوم الأداتي لبناء الأمة، حيث القومية هي "أداة لإسباغ الشرعية وللتعبئة، يحرك القادة والنخبة من خلالها الدعمَ الجماهيريَ لعراكهم التنافسي على السلطة" (Smith, 1992: 68). ويعلق هوبسبوم في مكان آخر أنّ من الأمور المركزية لكل الأساطير القومية – العرقية الحديثة أن المجتمعات قائمة "في الطبيعة" وتخضع للقوانين نفسها في أمور الولادة والنمو والنضوج والانحطاط وإعادة الولادة. غير أنّ هذا التطورَ ليس دورياً كما قد يكون في الطبيعة من حيث أنّ فترة الانحطاط تعتبر "غير طبيعية"، مسألة "خيانة" من الداخل أو "إخضاع" وتعفن من الخارج(ibid: 191) . وهكذا فإنّ الأساطيرَ القومية خطية المنحى بطبيعتها على الرغم من اتخاذها شكلَ قصص عن الولادة والموت والتجدد، تتحول بشكل نموذجي إلى سلسلة من الأفكار أو المعاني الرئيسية المتكررة وفق نمط متعارَف عليه بشكل عام، يتألف من ثمانية عناصرَ محددة. ولأغراض نقاشنا الراهن سنركز فقط على ما يلي:

– أسطورة العصر الذهبي؛ أي كيف أصبحنا عظماء وبطوليين.

– أسطورة انحطاط؛ أي كيف أصابنا العفن وقُهرنا/ نفينا.

– أسطورة إعادة الولادة، أي كيف نُرد إلى مجدنا السابق.

تحمل الأساطير طابعا شخصياً: إنّها مادة للدراما. ومن ناحية شكلية فإنّ قصة "مجتمع" ما هي سرد قومي أسطوري تتطلب فعلانية بشرية أو فوق البشرية لإيصالها إلى مستوى النضج، وهكذا فإنّ معظمَ هذه العناصر تتطلب وساطة (mediation) ووحيَ عناصرَ بشرية خارقة، أو "أبطال"، لتكون إما موجودة أو تكون قد انتزعت قسراً من حيز الأحداث كما يجري سردها. والأساطير الدرامية كثيراً ما تكون إنتاجاً مفصلاً هو "إعادة تشكيل للماضي المشترك مازجة البحثَ العلمي الحقيقي مع الخيال ... الأسطورة مع الوقائع المدونة موضوعياً، في خدمة منظومة أخلاقية (ethic) حول إعادة الانبعاث" (ibid).

تتعلم الشعوب أن تعرف هؤلاء الأبطال وهذه الحوادث والأساطير من خلال "تقنية رأسمالية الطباعة" (Anderson, 1983: 49). إنّ ظهورَ الأدب المطبوع والصحافة جعلا من الممكن "سرد" الأمة و"وبناءها" في الخيال. وكان الأكثر قوة من ذلك ظهور ثقافة الراديو والتلفزيون، ما سمح للقادة القوميين وصولاً غير معاق إلى مجموعات ناخبيهم في الوقت نفسه الذي قدما فيه أرضاً خصبة لإعادة تركيب قصص وأساطير ورومانسيات الماضي. إنّ الحنين إلى الماضي، وبخاصة الماضي العرقي للشعب الذي ينتمي اليه الفرد كان بالفعل من معالم المجتمع في كل العصور والقارات. إنّ القومية هي ظاهرة جماهيرية (Connor, 1992: 50)

" في موتنا نولد من جديد"

تأتي الأساطير التي تشكل النهضة الافريقية كأحد أوضح الأمثلة على تذكر العصر الذهبي وإعادة بعث المجد السابق واسترجاعه (انظر Mbeki, 1998). وقد جرت مناقشة هذه الفكرة بشكل واسع في وسائط الإعلام المطبوعة والإلكترونية. والنهضة هي جزئياً نقد "للموقف القائل بأن لا شيءَ إيجابياً يمكن أن يتأتى عن افريقيا ومؤسساتها الاجتماعية والسياسية دون الإشراف 'الحكيم' من قبل المؤسسات الأوروبية باستخدام الأساليب الأوروبية في التفاعل الاجتماعي" (T. Mngomenzulu. *Natal Mercury*. 20th May1951:8). وقد سيطرت هذه الفكرة بقوة حتى في مجال الترفيه. ويعلق ناقد ثقافي من غانا هو أتوكوي أوكاي (Atukwei Okai, 1999 :360) ، أنّ "مثلاً إيجابياً على التوجه الذي اتخذته شبكة إم.نت. هو التحوّل من فرض القيم الغربية في مسابقات الجمال إلى مقياس أكثر افريقيّة". والمهرجان الذي يشار إليه هنا هو "وجه افريقيا"، وهو حدث إعلامي ترويجي (promotion) سنوي "يكتشف" الفتيات الجميلات ويحولهنّ إلى "نجماتٍ"، وهو يستند في تقدمته التسويقية على المناداة الإسمية للجميلات

الافريقيات: أمينة، ملكة زاريا (Zaria) ، مكيدا، ملكة سبأ (Sheba)، تييه، ملكة كيميت النوبية (Kemet)، وعشر أخريات (**الشبكة، الجريدة الإعلامية لشبكة إم،** آب ١٩٩٩-٢).

وكجزء من "الرؤيا والقيم" لديها (vision and values)، قامت هيئة إذاعة جنوب افريقياً بترويج "النهضة الافريقية" بحماس تبشيري.[١٠] أقامت الهيئة في آب ١٩٩٨ وليمة قدم فيها نائب الرئيس تابو إمبيكي (Thabo Mbeki) خطاب "النهضة الافريقية". وقد أذيع هذا الحفل بالتلفاز مباشرة على الهواء على القناة الثانية لهيئة إذاعة جنوب افريقيا لمدة ساعتين، وكذلك عبر الأقمار الصناعية لباقي أجزاء القارة. وقام إنتاج مسرحي سميَ بشكل فيه دلالة واضحة **حلم افريقي** "بفحص افريقيا، مراحلها التاريخية السابقة والحالية، في مسعى للعثور على تلك القيم والتجارب التي تسهل بشكل حاسم ارتقاءً سلسا يسمو إلى النهضة". ويمضي البيان ليقول "تمثل المسرحية تاريخ القيم المغروزَة في سعي افريقيا لتحقيق رؤيا تستطيع أن تمهد لبداية جديدة ولإعادة ولادة الروح الافريقية". وهكذا فإنّ هيئة إذاعة جنوب افريقيا قرنت نفسها دون أي لبس بعملية بناء الأسطورة.

هل كان هنالك ازدياد في الصوت العام؟

إنّ قراءة الجرائد ومشاهدة التلفزيون والاستماع إلى الراديو في الفترة من أواخر عام ١٩٩٨ وحتى عام ٢٠٠٢ تعطي انطباعاً عن تحول أكيد في مضمون وسائط الإعلام نحو إعادة تحديد مواقع مصالح القطاعات المختلفة وفقا لخطوط اجتماعية/اقتصادية وعرقية في آن معاً. ويبدو أنّ وسائط إعلام جنوب افريقيا قد اتبعت المنحى العالميَ في خلق روحية تجارية أقوى، متصورة جماهيرَها على أنّها جماهيرُ مستهلكين وناخبين أكثر منها مواطنين في الدرجة الأولى. وفي الوقت نفسه، كان هنالك ميل موازٍ يدل عليه الاستثمار الكبير من قبل كل قطاعات وسائط الإعلام المطبوعة والإلكترونية إلى البرامج التكميلية حول محو الأمية، والتعليم الرسمي وغير الرسمي، والصحة، والتطوير المدني، ورفع المستوى الاقتصادي-الاجتماعي، وما شابه.

إنّ وسائط الإعلام المطبوعة والإلكترونية فتحت مساحات للتحقيق في مواضيع ذات أهمية مركزية بالنسبة لمفهوم الهوية الجنوب افريقية: مواضيع مثل حرية الكلام، من هو الافريقي؟ ما الذي يشكل "جماعات محلية"؟ النهضة الافريقية، ومواضيع مشابهة جرى التحاور حولها على الساحة الوطنية عوضا عن المساحات السابقة المتقيدة بسياسات "الهوية" المعرفة عرقياً (Makgoba, 1999). وقد أدى هذا، إلى حد ما، إلى مجال عام أعيد تنشيطه. ولا بد من أنّ المستوى الزائدَ للنقاش الذي كان ذا طبيعة شاملة لا حصرية كان له وقع خطابي (discursive) على مشروع بناء الأمة.

أما الجانب السلبي للتأكيد الجديد على التأصيل (indigenization)، فقد كان ظهورَ تعصبية لا نقاش حولها وميل لتغييب التمايزات بين أصحاب وسائط الإعلام والحكومة الحالية. وهذا تطور خطير عندما ينظر إليه على ضوء السابقة التي أنشأها التقارب بين الأفريكان من النمط القديم، ومكانة هيئة إذاعة جنوب افريقيا كنظام بث حكومي، وموقف أقسام كبيرة من صحافة اللغة الإنجليزية "الليبرالية" الذي كان بشكل عام غيرَ مبالٍ، وحكومة نظام الفصل العنصري.

الهوامش

[١] إنّ التصنيفات العنصرية المذكورة لا تنطوي على أي تمييز ازدرائي، ولكنها لبيان الطريقة التي كان قطاع الإذاعة مقسماً على أساسها تاريخياً.

[٢] إنّ البث "كامل المجالات" هو صنف يتميز به بث الخدمة العامة على غرار هيئة الإذاعة البريطانية، حيث يتم الاهتمام باحتياجات جميع فئات المجموعة اللغوية في المجتمع. وهو يفترض نهجاً من ولاء المستمعين يستند الى عادة الاستماع في أوقات معينة خلال اليوم، وهو حسّ لطقوس الإذاعة أصبح روتينياً. ويستند هذا النموذج على افتراض ندرة القنوات، حيث يتوجب أن تكفي قناة واحدة للمستمعين كافة فتكون، كما يمكن توقعه، ذات رواج شعبي أكبر بين فئات اللغات ذات الخيارات الأدنى في الاستماع، وينطبق هذا بشكلٍ خاص في جنوب افريقيا على خدمات الإذاعة باللغات الافريقية. وبالنسبة لتلك اللغات التي تخدمها جيداً محطات إذاعية مختلفة، الإنجليزية على سبيل المثال، فإنّ المحطات المتكيفة أكثر مع المنحى التجاري والتي تجتذب جمهوراً مقسماً حسب السن أو الدخل أو الذوق الموسيقي، يكون لها عدد أكبر من المستمعين.

[٣] إنّ السيطرة التحصيصية تغطي أربع ساحات من نشاط الشركات:

– تكوين السياسة والإستراتيجية العامة.

– تقرير التوسع من عدمه وأين يكون (من خلال عمليات الدمج والتملك أو تطوير أسواق جديدة) ومتى وكيف يتم الانكماش من خلال بيع جزء من المشروع أو صرف جزءٍ من العمالة.

– تطوير السياسة المالية الأساسية، مثلاً متى يطرح إصدار جديد للأسهم، وما إذا كان من المصلحة السعي للحصول على قرض رئيس، ممن وبأي شروط.

– السيطرة على توزيع الأرباح، بما في ذلك حجم مقسوم الأرباح الذي يدفع إلى المساهمين ومستوى العوض المالي الذي يؤدى إلى أعضاء مجلس الإدارة والموظفين التنفيذيين الرئيسين. (Murdock, 1982: 122).

[٤] إنّ سانلام (SANLAM) هي شركة تعاونية قد أعطت تاريخياً زخماً للتقدم المالي للطبقة الوسطى من الأفريكان بعد أن دمر البريطانيون اقتصاد الأفريكان الزراعي بين أواخر الثمانينيات من القرن التاسع عشر والثلاثينيات من القرن العشرين.

[٥] إنّ شركة الناشرين الافريقيين الجدد التي يملكها موتلانا (Motlana) قيمت في أيار ١٩٩٦ بمبلغ ٩٠٠ مليون راند في سوق أسهم جوهانسبرغ بواسطة "شراكة افريقيا" (Corporate Africa)، ومن ضمن المساهمين الآخرين سانكورب (Sankorp)، وهي الذراع الاستثماري لشركة تأمين الأفريكان العملاقة سانلام (٢١,٥٪)، والمجلس القومي لاتحادات العمال ذات اتجاه "الوعي الأسود" (black consciousness) (١٣٪). والاستثمار الرئيس لدى شركة الناشرين الافريقيين الجدد هو مساهمة بنسبة ٣٠٪ في متروبوليتان لايف (Metropolitan Life)، وهي خامس أكبر شركة تأمين في البلاد، وقد اشتريت هذه الحصة من سانلام العام ١٩٩٢. كذلك، فإنّ لها حصة ١٠٪ في شركة الهواتف الخليوية (MTN)، وهي شبكة تلفونات خليوية، و٢١٪ في البنك الافريقي، وهو أول مؤسسة مملوكة من قبل السود في جنوب افريقيا. وقد امتلك المجلس القومي لاتحادات العمال ١٣٪ من شركة الناشرين الافريقيين الجدد.

[٦] قامت الاتحادات المتآلفة مع كوساتو (COSATU) تساندها صناديق تقاعد ضخمة، بتأسيس مجموعة التمكين القومي في أوائل عام ١٩٩٥، وهي تتألف من خمسين مجموعة عمل للسود.

[٧] كانت الاتحادات قد غدت مستثمراً رئيساً في تجارة التجزئة وفي أعمال البورصة والإذاعة. وفي أيلول ١٩٩٦ تمكنت شركة الاستثمار التابعة لاتحاد جنوب افريقيا لعمال النسيج والألبسة من السيطرة على شركة هايفلد ستيريو (Highveld Stereo) عبر حصتها في افريقيا على الهواء (Africa on Air) التي تشمل برايم ميديا (Prime Media)، واشترت ١٠٪ من موتولنك (Motolink). (*Sunday Times Business Times*, 24th November 1996: 14)، وكان المفترض أن تعمل شركات الاستثمار التابعة للاتحادات بشكل مستقل عنها، وهو مقصد مثالي لم تحاكيه الممارسة الفعلية (*South African Labour Bulletin*, 1996: 38).

[٨] تمتع البلد الأخير بميزة المحرك الأول، ما مكنه من الهيمنة على السوق العالمية للسمعيات والمرئيات. ويتشكل قطاع البث المحلي في الولايات المتحدة على أساس خاص، وله شبكات ذات صلة بمركّب متداخل من المحطات والمحطات المرتبطة معها (affiliates). ويسمح هذا بتقليل كبير للتكلفة على أساس الإنتاج المبني على اقتصاد الحجم، حيث أنّ تكلفة الإنتاج تسترد من السوق المحلية الأساسية، ويمكن بيع النسخ إلى السوق الأجنبية بسعر يقل كثيراً عن تكلفة الأصل. وخلافاً لأي صناعة للسلع الزراعية أو المصنّعة تقريباً، فإنّ صناعة السمعيات والمرئيات تتكلف في إنتاج برنامج تلفزيوني أو برنامج للراديو أو قرص مدمج (compact disc) أو فيلم، أكثر بكثير مما يكلفها إنتاج نسخ عن كل ذلك. لهذا، فإنّه دائماً من الأرخص لأي هيئة للبث أن تشتري برنامجاً جاهزاً من أن تنتجه لحسابها، وفعلياً فإنّ ذلك قد يكون أرخص بثلاثين مرة (Ward, 1997).

[٩] إنّ الأخبار في لغة الخوسا والزولو (Xhosa, Zulu) هي أكثر برامج التلفزيون شعبية في حين الأخبار بلغة سيسوتو (Sesotho) كما بالإنجليزية ولغة الأفريكان تستحوذ على جماهيرَ مهمة من المستمعين أكثر بكثير من المألوف العام. ويقاس حجم الجمهور بنقاط تقدير الجمهور (audience rating points [ARPs]) من قبل مؤسسة جنوب افريقيا لأبحاث الإعلان
(South African Advertising Research Foundation-SAARF)، وهي مستقلة عن هيئة إذاعة جنوب افريقيا. وتنشر مؤسسة جنوب افريقيا لأبحاث الإعلان كل نصف سنة مسحاً لجميع وسائط الإعلام ومنتجاتها [AMPS] (All Media and Products Survey)، وهو المقياس المعتمد في تقرير الأرقام المتعلقة بالجمهور وباستخدام منتجات وسائط الإعلام الرئيسة في البلاد. إضافة إلى ذلك، فإنّ هيئة إذاعة جنوب افريقيا تتولى بحثها الخاص في مؤشرات التقييم الإيجابي (Appreciation Indices) التي تقيس القيمة النوعية التي يعزوها المشاهدون إلى برامج تلفزيونية معينة.

[١٠] في الحقيقة أنّ هيئة إذاعة جنوب افريقيا تخطت الطموح الضيق لبناء الأمة وقبلت، بروحية المشاريع العالمية (أو على الأقل التي هي أكبر من إقليمية)، تحدياً يشمل إعادة الحيوية الروحية للقارة بأكملها. "بصفتها معنية ببناء الأمة، فإنّ هيئة إذاعة جنوب افريقيا ملتزمة لا لبلدنا وحسب، ولكن لإعادة بعث القارة بكاملها"، هذا ما أعلنه بيان صحافي مؤرخ في ٢٤ آب ١٩٩٨. وقد رجّع هذا التصريحُ كلمات الناطق باسم هيئة إذاعة جنوب افريقيا في الأسبوع السابق، "إنّ لهيئة إذاعة جنوب افريقيا دوراً رئيساً كبان للأمة في بلدنا نحن، وباعتبارنا نبض روح افريقيا الخلاقة (Africa's Creative Spirit)، فإنّ لدينا مسؤولية نشر رسالة النهضة الافريقية إلى جميع أنحاء القارة".

وسائط الإعلام الفلسطينية وإشكالية التمثيل في سنوات أوسلو: الطوق الإستعماري[1]

لينة الجيوسي

لقد أثار المسار الفلسطيني الجديد بعد منعطف أوسلو موضوع الديمقراطية بشكل حاسم. كان "بناء الوطن" (nation-building)، أي بناء المؤسسات الوطنية، وتحقيقها المرتقب لدولة فلسطينية مستقلة، مطروحاً في المتخيل (imaginary) الفلسطيني السياسي الشعبي بصيغة مشروع ديمقراطي، وقد جرى تصور المجتمع الديمقراطي الفلسطيني، وفق صعيد معين، على أنه الأفق الجدي والثمرة المستحقة للنضال من أجل التحرير الوطني ونزع الاستعمار (decolonization): وإنّ التجربة التاريخية التي كبتت بشكل عنيف إمكانية تقرير المصير الذاتي الجماعي ونموه هي تحديداً، وبالضرورة، ما نفى إمكانية تقرير المصير الذاتي الفردي. لذلك، فإن مشروع نزع الاستعمار واحتمالاته تسبب فوراً في إعطاء فكرة الديمقراطية، بأبعادها المختلفة، صفة الأفق المنشود للجهود العملية لبناء الوطن. وعلى صعيد ثان، فإن ما سلّط التركيزَ الحادَّ على البرنامج الديمقراطي كان مشروع التحرك، الحقيقي أو المتصور، نحو "دولة" وحتى، قبل ذلك، مشروع تشكيل العلاقة مع السلطة الوطنية (الدولة–النواة proto-state) التي كانت قد حلت محل السلطة الاستعمارية **المباشرة** في بعض المواقع، فاتحة بهذا حيزاً، مهما كان حجمه، لمشروع المشاركة السياسية و"الحكم الذاتي" (على الأقل ضمن إطار المتخيل العام). بمعنى آخر، تراءت الديمقراطية كآلية من آليات تقرير المصير، وغدت فكرتها مكوناً من مكونات المتخيل الوطني الفلسطيني في لحظة ما بعد اوسلو.

حالة ما وراء الاستعمار

كان واضحاً مع تأسيس السلطة الوطنية بعد أوسلو (وبغض النظر عن كيفية تحليل المرء لمعاني المجال السياسي الذي شكلته أوسلو) حلولُ مرفق جديد وحاسم في المشروع الوطني الفلسطيني. شمل هذا المرفق، ضمن عناصر أخرى:

أ) إعادة تشكيل العلاقة السياسية مع إسرائيل ومع "الآخر" الإسرائيلي، وبالتالي الخطاب السياسي حولهما. كانت إعادة التشكيل هذه مُرساةً في الترتيبات والأطر المؤسسية التي تضمنت إدخال إسرائيل عملياً، للمرة الأولى، في نطاق التحاور المباشر، وفي إطار العلاقات المباشرة، بما يضفي عليها شرعية سياسية ما. لقد كان هذا، ويبقى اليوم أيضاً، مشهداً سياسياً–خطابياً بالغ التعقيد والمفارقة والصراع.

ب) إطلاق مشروع عملي–سياسي، للمرة الأولى، لإنشاء صلاحيات فلسطينية سياسية ممأسسة؛ أي "سلطة"، تتمتع بنوع من الشرعية الدولية. وكان توقع العديد من الفلسطينيين أن يتطور ذلك بمرور الزمن إلى دولة. وغنيٌ عن القول أنه قُدِّر لهذا الأمر أن يتكشّف عن أنه مشهد ذو تعقيد ومفارقات هائلة، ليس أقله لأن مصيره كان، ولا يزال، رهناً بشكل حاد بالعلاقة مع لاعبين سياسيين آخرين أقوياء وبأفعالهم، والأهم بين هؤلاء هي الدولة الاستعمارية نفسها، إسرائيل، وحليفتها أمريكا. ولا بد من القول إنه لا يبدو أن حالة الارتهان الحادة (radical state of contingency) هذه كانت محلَّ تركيز جدي في رؤيا القيادة الفلسطينية التي وقّعتْ اتفاقات أوسلو في ذلك الوقت.

بكلمات أخرى، إن إمكانات الفعل السياسي الفلسطيني والمجال السياسي الفلسطيني التي أطلقتهما اتفاقات أوسلو كان لها، نتيجة أسلو، أن تتوزع بشكل متزامن، ومتساوٍ من حيث المبدأ، على محورين. أحد هذين هو المحور الفلسطيني/ الإسرائيلي (برنامج التحرير الوطني والاستقلال)، والآخر محور فلسطيني بيني (برنامج بناء الوطن وبناء المؤسسات). كانت نقطة النهاية العملية المتخيلة للبرنامجين إنشاء **الدولة ذات السيادة – وهو مشروع يتداخل، بالضرورة، ضمن المحورين في آن واحد**. غير أنه خلافاً لمسارات حركات التحرير الوطني الأخرى في العالم الثالث، فإن الترتيب الزمني لهاتين المهمتين، على مستوى البنية السطحية، أُدغِم في حالة الحركة الوطنية الفلسطينية بعد أوسلو إلى مسار متزامن مزدوج (مع تلاق في الغاية نفسها). كان على الفلسطينيين أن يطوروا مؤسساتهم الوطنية في سياق مسألة وطنية ما زالت معالمها الرئيسة غير محسومة، **بل جرى تأجيل حسمها بفعل العملية ذاتها التي فتحت لهم، في الأساس، حيزَ تطوير هذه المؤسسات.** كذلك، كان عليهم أن يطوروا هذه المؤسسات في سياق مساحات جغرافية (territorial spaces) محدودة ومحصورة بشكل حاد، هي تلك المخصصة في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني. بكلمات أخرى، كان عليهم أن يتصرفوا كأنما

هم مستقلون داخل هذه المساحات، في الوقت نفسه الذي استمر فيه احتلال معظم مناطقهم دون أيما قيود فُرضت عليه، وكان عليهم تقبل قيود هذا الاحتلال، إذ يتنقلون عبر هذه المساحات والمناطق وبينها. وقد عنى كل هذا أن صلاحيات السلطة الجديدة، كما الصلاحيات والممارسات والإجراءات المتعددة المتعلقة بالبناء الديمقراطي للوطن، بقيت كلها محدودة بقيود السلطة الاستعمارية، التي كانت إزالتها، على أقل ما يقال، قد أُجِّلت.

أوسلو بهذا أشرّت على نقطة تحول للحركة الوطنية الفلسطينية. وفي أحوال ما بعد أوسلو تأسست حالة مفارقة حادة: فمن ناحية، تعرضت مؤسسات حركة التحرير التي كان يُفتَرضُ فيها أن تولد القوة الدافعة المضادة للعملية الاستعمارية (وأن تنجز التحرر الوطني مع الزمن) الى عملية مزدوجة: إجهاض الجزء منها، وإدراج الجزء الآخر ضمن مقاييس مرحلة الانتقال إلى وضعية "ما بعد الاستعمار" المفترضة، وهي مقاييس حددتها وقررتها السلطة الاستعمارية، **وعززها** توازن القوى العالمي. تكمن المفارقة فيما يلي: إنّ محاولة **تجسيد** متخيلات نظام ما بعد الاستعمار وبلورة مؤسسات دولة ما بعد الاستعمار[٢] وتشكيلها، لم تُقرَرْ بشكل رئيس في هذا الوضع من خلال الكفاح ضد دولة الاستعمار–الاستيطاني وممارساتها وتطلباتها وتدخلاتها القسرية. إنها تقررت في تسوية مزعومة **مع** تلك الدولة التي كان جزء من موسوعة طلباتها وشروطها التخلي عن بعض المؤسسات التي كان قد ولّدها أصلاً الكفاحُ ضد هذه الدولة. لقد فرضت هذه الشروط، بشكل خاص، تأجيل الإقرار بالقضايا الأساسية في العلاقة الاستعمارية القائمة على التهجير والقوة، كما تأجيل حلها، وبالتالي نبذ شكول (ومسارات) الكفاح ضد الاستعمار ومتطلباته إلى زوايا الإهمال، أو الأرض الحرام. وفي هذه المساحة البينية، في الثغرة التي تقوم بين حالة الاستعمار وحالة ما بعد الاستعمار، تظهر **وضعية** أو **حالة ما وراء الاستعمار** (*the meta-colonial condition*) المتصفة بالمفارقة. حالة ما بعد أوسلو. واصطلاح "ما وراء الاستعمار" يُستَمد من لفظة "ميتا" (meta) ويَستمد منها كل ما تنطوي عليه من معانٍ (كما في: بين، مع، بعد، قريبٍ من/ مشابهَ، يحدث لاحقاً أو بالتتابع، القائم ما ًوراء، شكل لاحق وأكثر تنظيماً بكثير من، ما يتضمن التغيير أو التحول، جديد ولكنه متصل بالأصل ويتعامل معه بشكل نقدي). وهو يشير إلى وضعية قائمة ضمن وخارج الإطار الاستعماري في آن واحد، إلى **المساحة المتغيرة بين** الاستعمار وما بعد الاستعمار، ويدل في آنٍ معا علىً الآفاق المتعارضة لفريقي النزاع.[٣]

إنّ إسقاط مسار عملية نزع الاستعمار (ومهامه التي لم يُنهَ جلُها) وإلحاقها ضمن مسار بناء الدولة والوطن، أثار إشكالية فترة انتقالية مزدوجة، وعنى أن بإمكانية كلٍّ من المشروعين أن يحد من المشروع الآخر ويتدخل فيه، ولكن في الوقت ذاته أن يحثه ويستفزه ضمن صيغة تتسم بالمفارقة. ولقد زادت من حدة المفارقات ممارسات المصادرة الاستعمارية وتعزيز المكاسب الاستعمارية التي بقيت هي

المؤشرات النشطة والمرئية بشكل متزايد للعلاقة الفلسطينية الإسرائيلية خلال فترة أوسلو. وقد تمخضت هذه، بعد انتفاضة العام ٢٠٠٠ والتسريع الإسرائيلي لمصادرة الأراضي والاستيطان، عن طوبوغرافيا (topography) واضحة المعالم تماماً، تتجسد في مجموعات من المناطق الفلسطينية المطوقة والمتشظية، طوبوغرافيا **نظام تمييز عنصري ذي طابع السجن الإصلاحي** (penitentiary apartheid)؛ أي طوبوغرافيا تتمحور حول تحويل المجتمع الفلسطيني إلى مجموعات سكانية منعزلة عن بعضها ، يتم تدجينها وتهميشها وتذريرها وإحالتها، مع الزمن، الى فئات مختلفة تبقى داخل/ خارج الدولة– المجتمع الاستعماريين.

إلى حد مهاودة الدولة–النواة الفلسطينية في فترة ما بعد أوسلو للآلية الاستعمارية المستمرة، وسماحها بها، ما عبرت عنه ومكنته مساحات الصمت والتهميش والاشتراطات التي تم بناؤها في اتفاقيات أوسلو المرحلية نفسها، كان ممكناً للدولة–النواة هذه توجيه ممارساتها وسياساتها (وبالتالي وظائفها التمثيلية) ضد قاعدتها. وإلى الحد الذي كانت تمثل فيه قاعدتها الشعبية والوطنية، كان لا بد أن تكون مهاودتها للآلية الاستعمارية محدودة ومحصورة (أو أن تُرى على أنها كذلك). في الحالة الواحدة، كان هنالك دفع سلطوي، وفي الحالة الأخرى كان هنالك شد تحرري. كلا العنصرين كان في هذا الوضع من شروط عملها. كان كلاهما، على سبيل المفارقة، أفقا لشرعيتها، من ناحية ضمن الحركة الوطنية، ومن الناحية الأخرى ضمن نظام القوى العالمي. وبالتالي، كان يمكن لمواقع الشرعية في هذا السياق، وكذلك لممارسات التمثيل (representation)، أن تنشرخ، وكان يمكن للمشروع المناهض للاستعمار (الممارسات العملية التي يمكن لها أن تنجز مهمة نزع الاستعمار)، وهو أساس بناء الوطن، أن يشكل تعارضاً مع مشروع بناء الدولة. بالتالي، كان بإمكان برامج بناء الوطن والدولة، في سياق حالة ما وراء الاستعمار، أن تنشق إلى جزأين متناقضين: أي أنهما، بنتيجة ذلك وفي الوقت ذاته، قد يقوّض الواحد منهما الآخر. هنا، إذن، يستطيع المرء أن يتعرف على الصلة الوثيقة –الرباط المشترك– الذي وصل، وما زال يصل بشكل غير قابل للانفكاك، بين المسألة الوطنية ومسألة الديمقراطية في السياق الفلسطيني. هنا يستطيع المرء أن يبدأ بتمييز تضاريس إشكالية "الشرعية" في الوضع الفلسطيني، والخصوصيات التي تتفتق عن الحالة الفلسطينية الجديدة، حالة ما بعد أسلو. إنّ الإشكال المركزي، الرباطَ الماديَّ الذي يصل بين المشاريع الثلاثة (نزع الاستعمار، البناء الديمقراطي للوطن، بناء الدولة) ويربط مساراتِها وحظوظَها بعضَها ببعض، هو قضية "السيادة".

وسائط الإعلام الفلسطينية بعد أوسلو: مشكلة التمثيل

لقد تأسست وسائط الإعلام الإلكترونية الفلسطينية في هذا الحقل مزدوج التناقضات والحركية. والحقيقة أن فكرة تأسيسها كانت قد طرحت كجزء من محادثات أوسلو

(فقد ذُكِرت، على سبيل المثال، في الملحق ٢من اتفاقات اوسلو)، وأتى ذكرها بشكل محدد (كما فهمت من موظفين رئيسين في هيئة الإذاعة الفلسطينية) بصدد المشروع المقترح للمرة الأولى لعقد انتخابات وطنية فلسطينية على أرض الوطن.[٤] وبالفعل، فقد تم عقد هذه الانتخابات لاحقاً في كانون الثاني/يناير من العام ١٩٩٦. وهكذا، فقد طُرِحت فكرة وسائط الإعلام الفلسطينية مباشرة وبشكل رسمي نسبة لما يُتوقع لَها من دور في عملية الانتخابات. وبهذا المفهوم جرى تزاوجٌ، ظاهري على الأقل، بينها وبين فكرة الديمقراطية والتمثيل الديمقراطي، مع تأسيس البنية التحتية للاتصالات الخاصة بالعملية الانتخابية.[٥] وتم تصور دور وسائط الإعلام في إطار علاقتها ببناء "الإجراءات" العملية الصحيحة، وإرساء المواطنة وضمان نتائج انتخابية وافية للمقاييس الدولية ومعترف بها. وبهذا المفهوم، إذن، كان عليها أن توفر البنية التحتية لإضفاء الشرعية على العملية الإنتخابية. وإذا كان سيقدر لوسائط الإعلام أن تقوم بدورها، فإنّه يتوجب أن يكون المرشحون، والبرامج السياسية والإجراءات كافة ممثلة كلها بشكل جيد، وأن تكون المعلومات المتعلقة بكل ذلك معممة بشكل صحيح، كي تكون نتيجة العملية صادقة وشرعية. ضمن هذا الخطاب، وكما ظهر بشكل واضح أثناء الانتخابات، كان أحد العوامل الحاسمة ينطوي على فكرة "التمثيل" العادل والصحيح. غير أنّ نتيجة العملية الانتخابية قد اعتبرها عدد من مختلف الجهات الناشطة آنذاك (بما في ذلك الفرقاء اليساريون وحماس الذين قاطع جميعهم الانتخابات رسمياً) أنها في الآن نفسه قد **تضفي الشرعية على الاتفاقات ذاتها وعلى القيادة التي وقعتها**. في كل الأحوال، فقد جرى تصور وسائط الإعلام هنا على أنها فريق حاسم في بناء الشرعية الداخلية والخارجية، وفي تمثيل المصالح الفلسطينية المختلفة، وفي مأسسة الحقوق الفردية في الترشيح للمواقع الرسمية، وفي الانتخاب، وفي شرح المواقف والسعي للحصول على الأصوات، وفي مناقشة البرامج الانتخابية والوطنية العامة ... الخ؛ أي الحقوق التي توجد في أي ديمقراطية ليبرالية تؤدي وظائفها بشكل صحيح.

لكن، كما يمكن أن نتوقعه من المجال المتناقض الذي وُلد فيه البث الفلسطيني، وهو بشكل عام المجال ذاته الذي سكنه الخطاب الفلسطيني العام، ما تأتّى مع فكرة وسائط الإعلام والتمثيل السياسي هذه كان في الوقت نفسه فكرة **التمثيل الوطني الذاتي** (national self-representation)؛ أي أن هذه الفكرة، في السياق الخاص للتاريخ الفلسطيني، قد جرى تصورها من قبل الفلسطينيين على أنها التحرك نحو التمثيل الذاتي الجماعي. وجرى منذ البداية تصور وسائط الإعلام على أنها تعبر عن صوت شعب محروم من الحقوق الشرعية، تشكل وضعه بفعل حركة المحو الاستعماري: كان اسم فلسطين قد شُطِب من الخرائط الجغراسية (geopolitical) للعالم، وكانت هوية "فلسطيني"، كتعريفٍ جدي للتواجد في العالم، قد أصبحت موضع محي جذري من سجلات الخطاب والتعامل في مراكز القوة. إن الترحيل القسري من حيز الفضاء والزمان التاريخي المتمثل في الحالة الفلسطينية، تطلّب إعادة الإدراج في حيز الفضاء

والزمان التاريخي هذا، وإعادة تقديم زمان وفضاء الحياة الفلسطينية بما يتفتق عنه من تفاصيل ووقائع مهمة ومتعددة، في الماضي وفي الحاضر. إن الاستئصال العنيف من عالم التاريخ (المتجسد في اصطلاح "النكبة")، وما فرضه ذلك أيضاً من تمزيق لشبكات الصوت والصورة والإتاحة وفّر أفق النضال اليومي لإعادة فرض وتشكيل معنى وتكامل الأفعال والأحداث التاريخية والحقيقية، بل ومعنى "الحقيقي" ذاته بصفته فعلا "مُعاش" (lived)، ما يحوز، نتيجة ذلك، على نفوذ معنوي (moral authority) شامل ومشترك. لذلك، فإن هذا المشروع لإعادة البناء لُخِّص على الصعيد السياسي في العمل نحو تقرير المصير الوطني والسيادة السياسية من خلال بناء المؤسسات، وضمن إطارها، ما عبّر عن مفارقات الوضع العام.

بالتالي، فإن فكرة الانتخابات نفسها، ووسائط الإعلام التي كانت ستغطيها وتدعمها، قد رُبطت **بمفهوم التمثيل الذاتي كأمر جماعي**، وليس فقط بفكرة مشاركة المواطن الفرد فَي الحكم. وفي الواقع، ربما كان هذا بالنسبة للفلسطينيين بشكل عام المفهوم الأهم كما تشهد النقاشات العامة قبل إنشاء هيئة الإذاعة الفلسطينية: جرى الترحاب بتأسيس وسائط الإعلام الإلكترونية الجديدة، الإذاعة والتلفزيون، على أنها تمكن الفلسطينيين للمرة الأولى من أن يتكلموا بشكل علني أمام العالم بصوتهم هم، وأن يشكلوا وينقلوا صورتهم الخاصة، وأن يتكلموا عن قضيتهم وتاريخهم وهمومهم ويمثلوهم، دون وساطة؛ أي دون وساطة أصوات ومفاهيم وتمثيل آخرين معادين أو غير مبالين أو منغلقين على مصلحتهم الخاصة؛ أي دون وساطة العدسة المشوهة لعلاقات القوة؛ أو هكذا جرى تصور الأمر. كان واضحاً من الخطاب الذي طرح حول انتخابات كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وأثناءها (في كل من افتتاحيات وخطاب وسائط الإعلام الرسمية، وفي حديث الناس العاديين والخبراء الذين جرت مقابلتهم في وسائط الإعلام) أن عملية الانتخابات نفسها، كما غطتها وسهلتها وسائط الإعلام الإذاعية، اعتبرت دلالة على مقدرة الفلسطينيين على تقرير أمور حياتهم وطريقة حكمهم بأنفسهم وقدرتهم على المشاركة في الثقافة العالمية للديمقراطية التمثيلية الحديثة. وبفعل عاكس للذات (self-reflexively)، كان هذا من مكونات الخطاب المنصب على حق تقرير المصير الوطني من قبل كل من المؤسسات شبه الرسمية والرسمية في الحياة السياسية الفلسطينية، كما حتى لدى الشخص العادي في الشارع.

على هذا، فإنّ العاملين الرئيسين في مؤسسات وسائط الإعلام (كما آخرين بشكل عام) رأوْا أن لها وظيفة أساسية في مشروع التمثيل الوطني الذاتي ومشروع بناء الوطن اللذين أدرجا بشكل حاسم على البرنامج ما بعد أوسلو. ومنذ البداية الأولى، كان هنالك إدِّعاءان مهمان للموظفين المسؤولين في المؤسسة الإذاعية: أحدهما أن وظيفتهم تتوافق مع المرحلة الجديدة للحركة الوطنية الفلسطينية، والآخر أن على وسائط الإعلام أن تكون "المرايا" العاكسة للمجتمع الفلسطيني. تضمن الإدعاء الأول خطاباً ذا أبعاد زمانية، أي تحقيباً زمنياً (periodization) للمشروع الوطني:

لقد أُنجِزت فترة الثورة وحلت فترة بناء الوطن والدولة. وتضمن الإدعاء الثاني تحديداً وجدولةً للقطاعات المختلفة ضمن المجتمع الفلسطيني، التي كان يتوجب تمثيلها في سياق عملية الإصلاح والتنمية الاجتماعية والثقافية؛ أي عملية إعادة البناء الوطني. كذلك صيغت هذه العملية للبناء الوطني كعملية بناء المؤسسات المتكاملة عضوياً مع مشروع "الدولة".

بكلمات أخرى، إنّ مشروع الإذاعة الفلسطينية بعد أوسلو كان منذ البداية مشروع تمثيل، ما يتضمن هنا مفاهيم "التمثيل" المتعددة: ثمة "تمثيل" بمعنى "إعطاء صورة" عن، تحديد، إظهار إلى الوجود، رسم الواقع، تشكيل إحداثيات الذات والمكان (وهو المفهوم المرتبط روتينياً أكثر من غيره بوسائط الإعلام)، وثمة تمثيل بمفهوم "إعطاء صوت" لشخص أو شيء ما، الدفاع عن حقه والانتصار له، العمل/الكلام نيابة عن شخص أو قضية، وهو المفهوم الذي غدا منغرساً في ممارسات الديمقراطية التمثيلية، وما تشمله عملياً من تفويض للصوت والتصويت والقرار. وفي **محاولة** الانتقال بعد أوسلو والدور المتصَوَر لوسائط الإعلام الإذاعية فيها، أصبح مفهوم التمثيل من الصفات المنظّمة للممارسة الخطابية (discursive practice)، وظهر كشاغل مركزي وصريح ولَّده كل من برنامج نزع الاستعمار وبرنامج بناء الوطن والدولة. في هذا التضافر للمفاهيم المختلفة لمسألة "التمثيل"، يمكن للمرء أن يجد، في الوقت الواحد ذاته، **تداخل خطاب فلسطيني عن الحقوق الفردية مع خطاب الحق الجماعي (الوطني).**

كان لهذا العبء المزدوج لمسألة "التمثيل" نتائج متشعبة، حيث أنه يقوم في حقل يتسم بالمفارقات لمسار جماعي أدمج مهمة التحرير الوطني مع مهمة بناء الوطن، وبالتالي تصور واعتزم مهمة بناء الدولة ضمن طوق قوة استعمارية ما زالت تتصرف بشكل علني في معظم بقاع المجال الإقليمي نفسه الذي تدعيه لنفسها الدولة–النواة المبتدئة، كما تمارس سلطة قمعية على الأشخاص أنفسهم الذين تمثلهم هذه الدولة–النواة. إنّ وظيفة "الشرعنة" هذه لوسائط الإعلام، باعتبار هذه الوسائط **الجهاز المركزي للحيز العام**، أصبحت بالتالي منشطرة بشكل لا تفاديَ له على مدى هذه الخطوط والمحاور المزدوجة، تماماً كما مشكلة الشرعية في كامل النظام السياسي الفلسطيني.

مفارقات الشرعية: صوت فلسطين أثناء مرحلة أوسلو

يمكن القول إن ما شوهد في تأسيس وسائط الإعلام الفلسطينية الإلكترونية الجديدة ومؤسستها المركزية، هيئة الإذاعة الفلسطينية، كان تحولاً في الفضاء المتاح للفلسطينيين من قبل النظام العالمي المهيمن. لقد جعل من الممكن محاولة إعطاء الصوت بحرية، ليس، كما كان وضع الإعلام الفلسطيني سابقاً، ضمن خطاب جماعي تعبوي يدور حول النضال، وبهدف الإقناع السياسي وإسباغ الشرعية

الأخلاقية، ولكن ضمن خطاب تكون محاوره المتداولة الرئيسة الحياة المدنية الاجتماعية العادية لدى الفلسطينيين. على الأقل كان هذا هو الفهم لدى الفريق الأول من المذيعين الفلسطينيين في الهيئة والمهمة التي اضطلعوا بها بحيوية. وقد طرحت وسائط الإعلام الإلكترونية الجديدة التي تأسست رسمياً (وبدعم دولي) على الأرض الفلسطينية وبشكل علني ضمن حياة الفلسطينيين اليومية، إمكانية توسيع وبلورة عملية الإنتاج الذاتي والتكوين الذاتي للفلسطينيين فردا وجماعة. أصبح بالإمكان، من خلال توسطها، تصوير الحياة الفلسطينية والتعبير عنها والتفاوض حول أشكالها وإعادة بنائها ونقلها إلى الآخرين. ومن ناحية أخرى، فقد كان ما وفرته وسائط الإعلام الجديدة للمرة الأولى وسائط بناء لا تتناول الوطن فحسب، ولكن كذلك "الدولة": بناء شرعية السلطة الفلسطينية نفسها على أنها مؤسسة قادرة على تغيير أحوال الحياة الفلسطينية. لقد قدمت وسائط الإعلام الرسمية سبلاً عدة (ضمن الانواع المختلفة من البرامج التي تقدمها) تستطيع السلطة الفلسطينية من خلالها أن تخاطب الناس، وتحاول إعادة تشكيل تخيلات الشعب وصورة الذات لديه بطريقة تتناسب مع البرنامج الوطني الآني ومتطلباته كما تراها السلطة الفلسطينية نفسها. ويمكن تسمية هذه الوجهات والمفاهيم عن دور وسائط الإعلام الفلسطينية بالشعبوية/المدنية (populist/civic) من جهة، والدولانية (statist) من جهة أخرى: تؤكد الأولى على عملية التمثيل الذاتي والإنتاج الذاتي، وعلى أهمية وسائط الإعلام كأدوات لبناء المؤسسات المدنية الوطنية، وإتاحة مساحة لما يهم المواطنين العاديين (بشكل أساسي عبر مختلف البرامج التي تتيح الاتصال الهاتفي على الهواء). وتؤكد الثانية على المشروع السياسي لبناء "الدولة" وإضفاء الشرعية عليها. إن التناقضات بين هذين المفهومين وهذه التوجهات العملية،(وهي ممكنة دائماً من حيث المبدأ)، قد تفّعلت في حقل المفارقات التي نشأت فيه وسائط الإعلام الإذاعية الفلسطينية الجديدة، تناقضات ولّدتها إشكالية الشرعية فعادت هي بدورها بتوليد هذه الإشكالية باستمرار.

إنّ مفارقة الشرعية في حالة ما وراء الاستعمار مرسومة وتظهر دلالاتها في كامل تشكيلات الخطاب والتعليقات والمقابلات والتقارير التي تم إنتاجها من خلال وسائط الإعلام الإذاعية الفلسطينية، بخاصة إذاعة صوت فلسطين. إن التوتر نفسه، والتذبذب الذي لا يمكن تفاديه بين خطاب "الاحتلال" وخطاب "التحرير" (Jayyusi, 1998)، كشف عن هذا بشكل حاد، كما فعلت مجموعة من الصيغ والتعبيرات التي جعلت التشققات والتصدعات حول موضوع الشرعية تطفو على السطح بشكل واضح. لاحظ، على سبيل المثال، الخطاب الذي طُرح تكراراً حول "الممكن". وتبرز حالة نموذجية لهذا في تعليق ضمن البرنامج اليومي **أحداث اليوم** في صوت فلسطين بمناسبة الذكرى السنوية الحادية عشرة (في ٩ كانون الأول/ديسمبر، ١٩٩٨) لانتفاضة عام ١٩٨٧، وقد صادفت كذلك اليومَ الخامسَ للإضراب عن الطعام الذي بدأه السجناء في ذلك الوقت، إضافة إلى اجتماع مؤتمر

فتح، وحصل ذلك عملياً عشية زيارة كلينتون التي اتّفق عليها في اجتماعات نهر واي (Wye River). يتكلم التعليق هنا عن مسار وضرورات العملية السياسية. وقد تمّت صياغة الخيار على أنه بين حرب لإنهاء الاحتلال من ناحية والاعتراف المتبادل للعيش بسلام **ضمن سياق "العدالة الممكنة"** من ناحية أخرى، وقد حُددتْ الأخيرة بأنها تقرير المصير وتأسيس الدولة المستقلة. وتضمن هذا المحاورين المختلفين الذين يحتاج الخطاب الفلسطيني الرسمي إلى التعامل معهم، كما تضمن بالتالي معايير الشرعية المختلفة التي يمكن أن تكون متناقضة: المعايير الإسرائيلية والعالمية والفلسطينية. وفي سياق الاستمرار والتصاعد في مصادرة الأراضي ونسف البيوت والاعتداءات من قبل المستوطنين، فإنّ "سياسة الممكن" (politics of the possible) تلغي أساس أرضية البرنامج الوطني التحرري، وكان لا بد من إعادة تأطيرها باستمرار ضمن خطاب و"سياسة الإقرار بالآخر" (politics of recognition, Taylor,1994)، سياسة الوجود والحق والإرادة: القواعد عينها التي نظمت الخطاب حول انتخابات كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. غير أن خطاب وسائط الإعلام هذا كان دائماً راسخاً في تفاصيل الواقع: كان هنالك وصف مستمر لها، في تقرير بعد تقرير، من موقع بعد موقع: تفاصيل ممارسات استعمارية ملموسة مستمرة (وهو ما نتناول نتائجه النهائية أدناه). إن هذه، بدورها، تلغي أرضية سياسة مقنعة حول "الممكن"، فهذه الأخيرة، في مثل **هذا المشهد السياسي–الأخلاقي**، تهدد دائماً بالانزلاق إلى "سياسة الهزيمة" أو العجز.

إن مجموعة المفارقات والتذبذبات نفسها شوهدت في الفكرة الرئيسة المهيمنة في الخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي خلال سنوات أوسلو: خطاب عملية السلام. وفي إطار الحركة نحو التعزيز الاستعماري، التي أصبحت صريحة بشكل متزايد، فإن عملية أوسلو ذاتها، والاتفاقات التي كونتها وتولدت منها، أصبحت تشكل المجاز الأساسي الذي صيغت ضمنه مسألة الشرعنة السياسية (legitimation). كانت أوسلو قد طرحت إطاراً ظاهرياً يُتوقع أن يَنتُجَ عنه تطبيق مرحلي لبنود الاتفاقية. إضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من مساحات الصمت والتهميش والغموض المتعمد وما بقي غير محدد، وحتى بعض النصوص الصريحة في ما يتعلق بالقضايا الأساسية (في الخطاب الفلسطيني، "الثوابت الوطنية") التي اشتملت عليها الاتفاقية، فقد طرحتها القيادة الفلسطينية على أنها اتفاقية تقدم حلاً ذا مراحل لنواح مختلفة من القضية الفلسطينية الوطنية، ما سيؤدي إلى الدولة المستقلة. وفي وجود مؤشرات مرئية على **عملية بديلة قائمة على الأرض** تدل على سياسة استعمارية واضحة (يمكن لخصوم أوسلو أن يقولوا إن طبيعة الاتفاقات نفسها قد مكنتها)، فإن قضية المسؤولية عن إنشاء هذه الأزمة **كما** عن الرد عليها أصبحت متبلورة (ibid).

هكذا أصبح الخطاب الفلسطيني في وسائط الإعلام يركز بشكل متزايد ومحدد على "عملية السلام" نفسها. لم تكن التقارير عن المحادثات والمفاوضات، وإلى غير

ذلك، مجرد عنصر ثابت (وضروري في كل الوجوه) في الأخبار والنقاشات حول الشؤون العامة، وإنما إكتسبت "عملية السلام" مكاناً مركزياً في أسلوب صياغة الأمور. فبدلاً من تعيين أو وصف السياسات الإسرائيلية على أنها خرق للحقوق الأساسية أو للحقوق الوطنية، أو حتى لحقوق الملكية الفردية (في مضمون مصادرة الأراضي)، أعيد وصفها تكراراً على أنها "اعتداءات على عملية السلام"، أو "خرق للعملية السلمية" أو "عقبة على طريق عملية السلام" ... وهكذا. وفي حين أن بث صوت فلسطين شهد في بداياته في خريف ١٩٩٤ تخصيص وقت كبير على الهواء (في النشرات الإخبارية والمقابلات التي كانت آنذاك من المعالم المنتظمة لهذه النشرات) لبنود يمكن أن يُقال إنها **شكلت مؤشراً** عن **العملية** (السلمية) وجسدتها (المفاوضات، الاجتماعات مع الجانب الإسرائيلي، تشكيل المؤسسات، إعادة نشر القوى، عودة المنفيين)، فإن النشرات خلال خريف ١٩٩٦ خصصت وقتاً أكبر فأكبر على الهواء عبر مجال واسع من أجناس البرامج المختلفة إلى ذكر عملية السلام بشكل محدد، والإشارة المباشرة لها **ككيان في حد ذاتها**. وفي عام ١٩٩٤ (وحتى في خريف عام ١٩٩٥)، كان الحديث عن المشاكل والخروق وممارسات الاحتلال كثيراً ما يصاحبه توجه نحو إصلاحات إجرائية، ما أبقى عملية أوسلو نفسها كتفاهم خلفي ضمني افترض على الأقل حداً أدنى من التكيف المتبادل لإطار أوسلو من جانب الإسرائيليين. وبحلول عام ١٩٩٦، كانت مثل هذه الأمور قد أعيد تصنيفها بشكل متزايد على أنها تشكل خطراً على **صميم إطار أوسلو نفسه** الذي تم دفعه الآن إلى المقدمة. على سبيل المثال، يقدم التقرير التالي عن مظاهرة قام بها سكان القدس ضد تدمير بيوت فلسطينية من قبل إسرائيل (بذريعة عدم وجود تصاريح بناء) نموذجاً عن النشرات الإخبارية خلال خريف ١٩٩٤. يقول التقرير أن المتظاهرين:

> ....طالبوا الحكومة الإسرائيلية بعدم اتخاذ أي إجراءات من شأنها المس بعملية السلام **والتسريع في عملية نقل الصلاحيات** إلى السلطة الوطنية الفلسطينية. كما طالبوا السلطة الوطنية بوضع مسألة هدم المنازل على **رأس جدول أعمال المفاوضات** مع الجانب الإسرائيلي (نشرة الساعة الخامسة مساءً في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤؛ التشديد مضاف).

قارن هذا بالتعليق السياسي في برنامج **نهار جديد**، بعد ذلك بسنة ونيف قليلاً (٧:٠٠ صباحاً، ١٦ كانون الأول/ديسمبر، ١٩٩٦)، حينما يذكر المعلق "السيد الرئيس يقول إن حكومة نتنياهو **لا تريد سلاماً وهي تتهرب من التزاماتها تجاه عملية السلام**، مؤكداً أن الاتفاقيات المبرمة بين السلطة الوطنية وإسرائيل ليست ثنائية بل دولية". وكان هذا بنداً أعيد ذكره أكثر من مرة في سياق البرنامج. ومن ثم " ...والكل يتحدث في هذا العالم عن خطورة الاستيطان **ومخاطره على عملية السلام في المنطقة**" (التشديد مضاف). بحلول هذا الوقت، كان الخطاب في وسائط الإعلام، وفي الحقيقة الخطاب الرسمي بشكل عام، يتراوح بين ذكر الخروق

ووصفها، وعرضها مباشرة أحياناً في إطار الحقوق، وبين صياغة هذه الخروق **نسبة إلى** عملية السلام. وفي الحقيقة، على الرغم من أن مسألة "الحقوق" طرحت في هذه المرحلة في الكثير من المناسبات، فإنها مع ذلك تتزاوج بشكل روتيني مع الإشارة إلى عملية السلام وقدسيتها. إن هذا التعامل مع عملية السلام الذي هو "أكبر من الواقع" غدا مهيمناً في خطاب وسائط الإعلام الفلسطينية الرسمية، وأهمها كان آنذاك صوت فلسطين.

عند الكثير من المرافق، عندما كان بالإمكان التعبير عن الخروق الإسرائيلية، وما تبنته الحكومة الإسرائيلية من مواقف، بصيغ سياسية (أو سياسية/أخلاقية) واضحة، يفاجَأ المرءُ بصياغة للمشكلات على أنها "تهدد عملية السلام". وكان هذا يأتي على لسان المسؤولين الفلسطينيين الذين كانت تُعطى التقاريرُ عنهم وتجري لهم مقابلات بشكل منتظم في صوت فلسطين وكذلك على لسان عدد من المعلقين الذين كانوا يظهرون في البرامج، كما ضمن نشرة أخبار صوت فلسطين وتعليقاتها ومقابلاتها. جاء، مثلاً، في الخطاب الذي أذيع لرئيس السلطة الوطنية بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ١٩٩٦، وهو مناسبة ذكرى إعلان الاستقلال:

> **أنتم تتمسكون بالسلام، سلام الشجعان والعملية السلمية وتضحّون من أجل استمرارها واستقرارها** وتضعون أنفسكم أمام العالم كله في صورتكم الحقيقية المشرقة **فأنتم المناضلون، المناضلون من أجل السلام.** وإنني في هذه المناسبة أحيي الرئيس حسني مبارك ودور مصر الرائد بقيادته الحكيمة في مساندة شعبنا وسلطته الوطنية في مسار تفاوضها مع إسرائيل التي تستخدم كل أسلحتها من أجل **إصابة العملية السلمية في مقتل**.....
>
> (التشديد مضاف)

في أعقاب القرار بالمضي بالنشاط الاستيطاني في جبل أبو غنيم (ما يسميه الإسرائيليون "هارحوما")، أصبح هذا النمط من صياغة المشكلة بارزاً بشكل خاص. تحدث عرفات، في خطابه إلى المجلس التشريعي الفلسطيني المذاع في برنامج **أحداث اليوم** في الساعة الثانية بعد الظهر من يوم ١٥ آذار/مارس ١٩٩٧، عن مشروع الاستيطان كجزء من "خطة تستهدف تدمير عملية السلام". وفي ١٨ آذار/مارس، يوم كان يُتوقع أن تبدأ الجرافات عملها، أعلن أحد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلة في نشرة أخبار الساعة ١٢ ظهراً، وبشكل نموذجي، أن "على الفلسطينيين التمسكَ بشدة بعملية السلام"، وهو رأيٌ كرره آخرون المرة تلو المرة. وفي برنامج **أحداث اليوم** في الساعة الثانية بعد الظهر من التاريخ نفسه، كان وصف أحد المراسلين للوضعية "بأنها الأزمة التي تمر بها عملية السلام نتيجة لهذه الإجراءات". وقد قيل إن "هدف" نتنياهو الأساسي هو "تدمير عملية السلام". وفي

نشرة أخبار الساعة الثانية عشرة ظهراً من تاريخ ٣٠ آذار/مارس قيل عن المبادرات الدبلوماسية الفلسطينية إن هدفها الأوحد هو "حماية عملية السلام". وبالكلام عن "الهجوم على عملية السلام" وعن "تعريض عملية السلام للخطر"، في سياق إعطاء التقارير عن نشاط الاستيطان الإسرائيلي، أو عن المصادرة الإسرائيلية للأراضي، أو عن الممارسات الأخرى المتصلة بالاحتلال، نجد هنا نقلة من نوع غريب: استعمال نوع محدد من الإدغام (elision)، واستخدام الوصف الاستبدالي (euphemism): ذلك أن ما يتعرض للخطر من خلال هذه النشاطات هو، في نهاية المطاف، حقوق وأرزاق وحريات الفلسطينيين وحياتهم. ما ينصّب الهجوم عليه بشكل مباشر هو حقوق الفلسطينيين الوطنية والمدنية والسياسية والإنسانية. غير أن ما يجري وصفه بشكل متكرر على أنه هو محل الهجوم هو "عملية السلام". لقد جاء في المقطع الذي ذكرناه عن خطاب عرفات في المناسبة السنوية لإعلان الاستقلال "**أنتم تتمسكون بالسلام، سلام الشجعان والعملية السلمية وتضحون من أجل استمرارها واستقرارها**"، والصياغة هنا دالّة. إنها، بوصفها الفلسطينيين بأنهم يقومون بالتضحية لا لمستقبلهم أو أهدافهم الوطنية أو حريتهم ولكن لعملية السلام، تختزل الرؤيا الذاتية الفلسطينية (التي يُفترض أن التضحية تُقدم لأجلها) إلى "السلام"، وهو تجريد له تجسيدات وتعبيرات متعددة وقابلة للاختلاف حولها. خطاب كهذا يمكن له أن يغيِّب في الخلفية أضراراً أوقعت بالناس مباشرة، وبكيان سياسي معين، منشئاً "السلام" على أنه الهدف ذو الأولوية على كل ما عداه، طامساً بهذا الأهداف التي كانت تاريخياً تشكل الإطارَ الرئيسَ للخطاب الفلسطيني الوطني: التحرير، العدالة، الحقوق (وبعد ١٩٧٣، الإستقلال في أي جزء من الوطن يتم تحريره). إن أهداف الكفاح الفلسطيني هذه، التي كانت في النهاية الأمر المركزي ضمن مشروع الحل الذي **يُفترض** أن أوسلو تمحورت حوله، (والتي تم التعبير عنها بشكل بيِّن في الخطاب الذي ألقاه حيدر عبد الشافي في مدريد في تشرين الأول/أكتوبر من عام ١٩٩١)، تبقى مغمورة بالظلال في خطاب يتكون إطاره الرئيس من مجرد "السلام" ... لم يعنِ هذا أن السياسات الإسرائيلية لم تستثر المخاوف من أن مشروع إنهاء النزاع سلمياً، ومن خلال الإجراءات التي تم ترتيبها دولياً في أوسلو، سيتم إجهاضه. الأحرى هو السؤال عما أنجزه مثل هذا الإسقاط إذ حوّل التركيز على العواقب والمعاني المباشرة للأفعال والسياسات المعنية إلى "عملية السلام"، باعتبارها هي المصاب الضحية. لقد كان أحد أهداف نتنياهو، في نهاية المطاف، كما أفصح عنه في تصريحاته هو، وكما كان واضحاً في تصريحات الليكود، تأمين هيمنة إسرائيلية دائمة على القدس بكاملها لا يواجهها أي تحد. لم يكن الأمر أن نتنياهو "لا يريد السلام"، كما جرى تكراره كثيراً، ولكن أن ما يحتل المقام الأول لديه هو أنه لا رغبة لديه في إجراءات تنسف أو تتدخل في موضوع الهيمنة الإسرائيلية اليهودية. من هذا المنطلق، يعبر هذا الجانب من الخطاب الفلسطيني عن انشغال واضح بالمتلقي الدولي، الذي كان عنصراً رئيسياً في شرعية النظام السياسي الفلسطيني بعد أسلو ضمن نظام القوة العالمي. وبالتالي، فإن الانشغال بشرعية الدولة–النواة يمكن له في الواقع أن يجهض الوظيفة التمثيلية الشعبية لوسائط الإعلام الفلسطينية في اللحظة التاريخية الملموسة.

غير أن الخطاب السياسي التمثيلي هذا ليس ذا بعد واحد، بل إن له أبعاداً متعددة، ومن مكونات توكيده على السلام هو التوكيد على "العملية" وعلى السلام "كعملية". إن ما ذكرناه أعلاه من خطاب عرفات المذاع في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر، على سبيل المثال، هو أيضاً توكيد يشدد على الصفة الزمنية المرحلية للسلام ولإنجازاته، التي تتفتق بشكل مستمر (كما يفعل ذلك خطاب وسائط الإعلام حول الخروق للاتفاقات و"تعريض عملية السلام للخطر"). وفي الواقع، إن الإشارة إلى "الاعتداءات على عملية السلام"، وتأكيد النية على "حماية" تلك العملية، والتصريحات بأن هدف إسرائيل الأول هو "تدمير عملية السلام" كما يُشاهَدُ من المعوقات والعقبات المستمرة التي توضع في وجه "الاتفاقات الموقعة" سابقاً (وهي الشرط اللازم للعملية بأكملها)، كل ذلك أبقى الناحية **الإجرائية** لأوسلو في موقع الإطار المهيمن، مركزاً على الصفة المؤجلة –بالضرورة– للحل، أي على استحقاق الهدف النهائي الذي يكون لاحقاً وليس فورياً بالضرورة. من النتائج الوظيفية/ البلاغية المتضمنة هنا أن هذا يحذف وينتقص من المسؤولية المعنوية للقيادة الفلسطينية عن الحالة الراهنة للحياة الفلسطينية، باعتبارها هي التي اختارت أن تكون طرفاً في أوسلو وصادقت عليها، وينتقص كذلك من إمكان مساءلتها عن ذلك (وعن تأجيلها للمسائل النهائية، ولكن الأساسية)، وهكذا فإنه **يبقي على شرعية أوسلو كإطار أساسي**.

ومع ذلك، فإن التأكيد في صوت فلسطين على الصفة الإجرائية لعملية السلام هو، في الوقت ذاته، تأكيد أيضاً على التوقع المستمر والتحدي المستمر الذي تشكله المفاوضات، وعلى إمكانية التوسيع المستمر لحيز الفعل الفلسطيني. إنه لا يتمحور فقط على فكرة "السلام"، كما يبدو واضحاً في الخطاب الإسرائيلي أو الأمريكي حول "عملية السلام"، ولكن بالأحرى حول مفهوم "العملية" (process). يقع ضمن هذا التأكيد لبُّ التركيز على الإجراءات والقانون الدولي والشرعية الدولية، وهو ما سنعود إليه حالياً. إن هذا التركيز يتضمن تأكيداً لحالة التوقعات الوطنية الجماعية ولاستحقاقها، وهذا من مكونات المتخيل **الوطني** الفلسطيني. ولدى الاستماع إلى برامج صوت فلسطين ومقابلاته والاتصالات الهاتفية به (أو قراءة سجل مكتوب لها) يسترعي انتباهَ المرء بشكل متكرر هذا التعبير المستمر عن التوقعات الوطنية، عن تصور مسار للخلاص الوطني والإنجاز الوطني: تأسيس الدولة المستقلة وعاصمتها القدس. إن الخطاب المدموغ بعبارات مثل "ثورة حتى النصر" و"حتى الاستقلال الكامل"، والهدف المعلن عن إنشاء دولة في أي "شبر محرر" من الوطن، والتي كانت مكونات لا تنفصم للخطاب الفلسطيني **قبل** أوسلو، كلها تعبر عن الأفق الزماني للمشروع الوطني الفلسطيني. إن الشعارات المتكررة (motifs) للأهداف والتوقعات الوطنية التي تغيرت على أيدي القيادة الفلسطينية **بعد** أوسلو (وفي الكثير من الخطاب الفلسطيني) فيما يتعلق بالوسائط المُتَصورة، **والتي اخُتزلت في بعدها الإقليمي الجغرافي ونطاقها المتخيل**، ولكن بقيت ثابتة في جزء كبير من تصوراتها العامة المعلنة للأهداف (تقرير المصير؛ القدس؛ الدولة

المستقلة)،[٦] تظهر جلياً في افتتاحيات وتعليقات المحررين والمسؤولين الرئيسين في الصحافة (ما يعكس موقف وسائط الإعلام الرسمية)، كما في كلمات الناس العاديين من كل الأعمار والخلفيات ممن يتصلون هاتفياً لمختلف الأسباب بالبرامج التي تتيح الاتصال الهاتفي.

هكذا فإن الأسلوب المعين الذي تتم من خلاله الإشارة إلى عملية السلام يفتح المساحة أمام التوقعات الفلسطينية ويؤكد صحتها (validity)، ومن خلال ذلك يشكل وجهاً لعملية شرعنة، هدفها توكيد وإدامة الثقة في القيادة الفلسطينية، وفي اتفاقيات أوسلو كما طرحتها في البداية. وهو يطرح مطالبه في الآن ذاته، إزاء الحكومة الإسرائيلية نفسها: إنه يقدم المطلب الضمني بأن أكثر مما تم ما زال يُتوقَع، عن حق وبصفة شرعية. لكن هذه المطالب من الحكومة الإسرائيلية ما هي إلا استدعاء لوعد والتزام ضمني نحو الشعب الفلسطيني: إن أكثر مما تم سيتأتى عن حق، وأكثر من ذلك سيُطالَبُ به، وأكثر من ذلك سيكون محلَ إصرار. من ناحية، إن الوصف الاستبدالي للتطورات على أنها "اعتداءات على عملية السلام" يحمل خطر –إن لم يكن نية– استدعاء سياسة السكون (politics of quietism). ومن ناحية أخرى، فإنه في تأكيده الضروري على **الإجراءات**، وعلى مسار ينفضّ **تدريجياً** وما زال موعوداً حتى ولو لم يكن قد اكتمل، وهو تأكيد لازم لإضفاء الشرعية على كل من السلطة الفلسطينية وعلى غنيمتها في أوسلو (ومواكب للمشاعر الشعبية الفعلية المطالبة باستقلال حقيقي)، فإن هذا الخطاب يستمر في استدعاء كامل للتوقعات وولاءٍ مستمر "للحلم الفلسطيني"، وتوكيد للمتخيل الوطني. هنا، إذن، يكمنُ الجانبُ الآخر الذي يحاول أن يحمل جوانب من مهمة التمثيل الشعبي. هذا التأكيد على الوجه العملاني (processual) لاتفاقات السلام في أوسلو، والقول المتكرر بأن "العمل" سيستمر إلى أن يتم بناء الدولة الفلسطينية وعاصمتها مدينة القدس، هو منصة قُصِدَ منها حمل التوتر بين خطاب "التحرير" وخطاب "الاحتلال"، وحل طبيعة المفارقات في وضعية ما وراء الاستعمار، وضمان الشرعية في وجه الصعوبات البادية (والتي يجري تعدادها بصفة "الصعوبات والعقبات والمراوغات الإسرائيلية"). وهكذا، فإن ما يتخلل الخطاب هو التوجه نحو "خط زمني"، يوظف كتشخيص وتقدير مستقبلي للأحوال والمشكلات التي تُجابِه الفلسطينيين على طريق الأهداف النهائية.

غير أنه هنالك بعد إضافي متزامن لخطاب صوت فلسطين (والخطاب الرسمي)، وجه دال يعمل على محاولة ضمان تعريف أوسلو وشرعية التوقعات المنغرسة فيها، وهذا الوجه تمثل في التأكيد على الشرعية والقانونية الدوليتين. مع الإشارة الصريحة بشكل متزايد إلى "عملية السلام"، كان هنالك تأكيد ملِحٌ على الإطار الدولي الذي أوجدت وعُقدت من خلاله اتفاقيات السلام. إن التأكيد على القانونية الدولية، وهو مؤشر على الشرعية واستحضار لها، سيغدو بشكل متزايد أكثر بروزاً

خلال سنوات أوسلو. لقد تمت الإشارة بشكل متكرر إلى "الاتفاقات الموقعة" وإلى "الشرعية الدولية" عند إثارة موضوع فعل أو رد أو تصريح إسرائيلي أو إصدار تقرير عن مثل ذلك. كان ذلك إعادة تأكيد ضمنية لحق التوقع أن تتفتق عملية أوسلو عن مسار إيجابي بدلاً من المسار السلبي الذي يراه الفلسطيني العادي على أرض الواقع. وعلى هذا كان ذلك إعادة تأكيد إضافية للثقة في أوسلو نفسها، **كحزمة كاملة من الاتفاقات**، وبالتالي بالقيادة الفلسطينية وبموقفها وقراراتها والمجازفات التي تقوم بها، وفوق كل شيء كونها وقعت على أوسلو في المقام الأول. خدم هذا كله لتقويض أسس النقد الراديكالي لاتفاقيات أوسلو.

خلاصة القول إنه كان للخطاب الفلسطيني عبر صوت فلسطين خلال سنوات أوسلو طبيعة مزدوجة، وحتى متعددة بشكل متزايد: من ناحية كان هنالك خطاب يهدف لإضفاء الشرعية السياسية، موجه إلى المحاور الفلسطيني والقطاع الشعبي. وكما سبق بيانه، كان الاهتمام بموضوع الشرعية واضحاً على وجه التحديد في الخطاب الذي ركز على "عملية السلام". من الواضح، على الأقل على هذا المستوى، أن السلطة الفلسطينية (وصوت فلسطين) كانا يعتبران ويطرحان نفسيهما على أنهما يعبران عن التوقعات الوطنية الفلسطينية الشعبية، ويساءلان من قبلها. وقد شكل ذلك تعزيزاً للتوقعات نفسها بالمساءلة الوطنية التي ستستمر في تقييد السلطة إلى حد ما،[٧] والتي حددت الأرضية لشرعيتها. من ناحية أخرى، هنالك خطاب "التطبيق"، والالتزامات الدولية ("الاتفاقات الملزمة") و"الشرعية الدولية" التي ترسم ضمنياً كلاً من المحاور الإسرائيلي والأهم مَن ذلك المحاور الدولي. إن الكلام عن عملية السلام بهذه الكيفية، وإعادة الوصف لخروق حقوق الإنسان ولممارسات الاستيلاء والسلب الاستعمارية، التي تهدد كلاً من الأهداف الوطنية الجماعية وتماسك الحياة اليومية على المستوى الفردي، إعادة وصفها في إطار المحافظة على عملية السلام، كلاهما ادّعاء بصلة هذه الأفعال ونتائجها بكل الفرقاء المعنيين وليس فقط بالفلسطينيين. لقد رسم ذلك دائرة واسعة من العواقب لتلك السياسات، تتضمن جهات دولية مختلفة قد تتأثر بها، ورسم جماعة إقليمية/ عالمية تربطها مصلحة مشتركة. إن التأكيد على "القانون الدولي"، وهو رسم واستدعاء (interpellation) للأطراف العالمية، هو في ذلك استحضار للشرعية، غير أنه في الوقت نفسه دلالة على التبعية.

وهكذا، فإن إشكالية شرعية متناقضة تتسم بمفارقات عميقة قد تم التعامل معها في وسائط الإعلام الإذاعية الفلسطينية (كما في الخطاب الفلسطيني الرسمي) بمجموعة من الطرق المتعددة، أنتجت كلها ديناميّات مختلفة متوازية ضمن جسد الحياة السياسية الفلسطينية. ليس من الممكن في هذا الحيز أن نتابع بعمق مشكلة الثغرة بين الخطاب البلاغي الصرف والممارسة السياسية–الخطابية، لكنها تتطلب الإشارة إليها هنا كقضية أساسية من قضايا الإستراتيجية السياسية، وهي قضية

كان لا بد أن يتوجه إليها الفلسطينيون العاديون كما المعارضة الفلسطينية المنظمة بشكل صريح متكرر. حتى لو قام المرء بتحديد تشكيلات خطابية معينة على أنها محض بلاغية، إلا أنه من الواضح على الرغم من ذلك أنها تفرز جواً من المساءلة، ومجموعة من المعايير يمكن الاستناد إليها لمساءلة النظام نفسه الذي أنتج هذا الخطاب وتحميله المسؤولية. وهي تفرز كذلك مجموعة من التوقعات، وتوفر بوابة لممارسات محتملة معينة من قبل المحاورين المختلفين يستمر موضوع الشرعية فيها، ومن خلالها، بتبوّء مركز بارز ونقطة للتفاوض السياسي.[٨]

الدولة (النواة)، الوحدة الوطنية، والاختلاف السياسي

في سياق الإعدادات لإجراء إحصاء وطني فلسطيني للسكان والمرافق المختلفة، وتنفيذه خلال خريف عام ١٩٩٧، بثت الإذاعة سلسلة من الوصلات الفكاهية سميت **فوزيات**. كانت هذه وصلات فكاهية تتناول مشاهد قصيرة بين رجل عادي وزوجته، فوزية، جرى فيها الكلام عبر الأداء المسرحي عن قضايا الإحصاء والأسئلة المتعلقة به، وفوق كل شيء عن أهميته الوطنية. يقوم هو بالشرح لها وبإعلامها تارة فترد عليه وتستفزه تارة أخرى: إحدى هذه الوصلات الفكاهية تُمفصِل الإحصاءَ في إطار "معرفة الذات"، وأهمية ذلك لمستقبل الإنسان. إن المشار إليه (referent) والاصطلاحات المستخدمة في هذه الوصلة جزء من لعبة لغوية (language game) تتناسب مع صفة الفاعل الفردي أو الذات الفردية: غير أن السياق هنا هو الكلام عن بناء الدولة. إن مفصلة المشروع الوطني هنا يحقق لُحما (suturing) بين ذات المواطن الفرد وبين ذات "الدولة"، ويحمل افتراضاً وإيحاءً بوجود تماثل بين المشروع الفردي والمشروع الجماعي، بين المواطن والدولة. إن التمثيل الذاتي الجماعي، الذي يتمثّل في بناء الدولة الوطنية المستقلة، والحصول على السيادة، يُحمّلان بهذا أفق حرية الفرد ونموه. كثير من الخطابات المتعلقة بالدولة ومن الإشارات إلى الدولة تبدي عملية لحم و/أو إدغام مماثلة (ومنها أيضاً ما كان من مكونات الخطاب الشعبي اليومي في الشارع). إن المتخيل الأكثر فعالية في عالم السياسة الفلسطينية خلال سنوات أوسلو كان (ولا يزال اليوم) الدولة المستقلة وعاصمتها القدس. وقد جرى التعامل مع موضوع تحقيق "الدولة" على كونه تجسيداً لكل من نزع الاستعمار وتثبيت الأرضية للهوية الوطنية التي حُجبت واضطُهدت طويلاً، كذلك كأمر يضمن "مستقبلاً" من النمو الذي يتجسد ضمن حياة الفرد. في هذا السياق، أصبح التقدم نحو كيان الدولة السيادية فعلا أهمَّ مؤشر للمسار التحريري. وهكذا، فإن التوترات والمفارقات بين مشروع نزع الاستعمار ومشروع تكوين الدولة الوطنية المزمع (nation-state)، كما التوترات الناجمة عن ذلك بين برامج بناء الوطن وبناء الدولة في سياق حالة ما وراء الاستعمار، ظهرت بشكل واضح جداً.

إن مشروع بناء الدولة الوطنية، إذ دخل حيز التناقض مع المشروع الاستعماري، يفرض الحاجة لسياسة ومسارٍ هادفين لنزع الاستعمار، ولكن السلطة الاستعمارية

تحدٌّ من إمكانيات هذا وتقوضها من خلال الآليات والتفاهمات نفسها التي تشكل أسس نظام ما وراء الاستعمار، والتي تنشئ ما لا يتعدى كونه مجرد "مساحة افتراضية" لبناء الدولة، سيادة افتراضية (حتى أنها أحياناً تكون مزورة). إذن، إذ تحاول هذه الدولة –قيد التشكل– أن تعزز مركزها **من داخل** إطار الطوق الاستعماري، قد تسعى للتعبير عن فعاليتها بالشكل الأقوى في ميدانها المحدود: في نطاق السيادة على الناس لا على الأرض.

إن خطوط الضعف والتناقضات المحتملة بين المفهوم الشعبوي للسيادة والتمثيل، وبين المفهوم الدولاني، وبالتالي بين مأسسة بناء الوطن ومأسسة بناء الدولة/ السلطة (التعزيز المؤسسي من الأدنى إلى الأعلى مقابل من الأعلى إلى الأدنى)، كانت من معالم الكثير من حالات "ما بعد" الاستعمار، وظهرت على الدوام في حدتها القصوى في مجال الاختلاف والتنازع السياسيين. مثل هذه التشنجات في السياق الفلسطيني التي زادت كثيراً من حدتها حالة ما وراء الاستعمار، ظهرت ضمن الأطر الخطابية المستخدمة نفسها، وفي إدعاءات التمثيل وفي مشاريعه. لقد ظهرت في الطرح المشترك لخطاب عن القانون والديمقراطية من ناحية، ومن ناحية أخرى في خطاب عن التضامن العضوي ربما صمم لاحتواء قوة وحِدّة الاختلاف السياسي، كما لإحتواء المفارقات والتشققات المحتملة في الشرعية التي منها يقوم الاختلاف، وإليها يتوجه في المقام الأول.

أصبحت فكرة "الوحدة الوطنية" أكثر إلحاحاً، مع مرور الوقت، في مقولات خطاب صوت فلسطين، إذ حفزتها الأوضاع البنيوية لنظام ما وراء الاستعمار، وتمحورت في النهاية حول برنامج بناء الدولة المستقلة. وكان هذا من معالم ديناميّة المفارقات التي تولدت: ففي سياق قبضة الاستيلاء الاستعماري على الأراضي، المستمرة والمتشددة، حيث غدت وتيرة المصادرة للأراضي والمساحات تتسارع، وأصبحت المدن والقرى الفلسطينية متقطعة الأوصال الواحدة عن الأخرى بخطوط متشابكة من المستوطنات والحواجز العسكرية، تجلّى بناء الدولة المستقلة كالمحور المركزي للكفاح الوطني في سبيل تقرير المصير وكمؤشره الأكثر أهمية وراديكالية في الوقت ذاته الذي أصبحت امكانية تحقيقه أقل فأقل **(على الأقل من خلال إستراتيجيات السلطة الفلسطينية)**، وأخذت تفتقد أكثر فأكثر الى أرضية صلبة. هنا الموقع حيث يمكن لأزمة الشرعية أن تمزق الظاهرَ السلسَ للسياسات التمثيلية (representational politics): هنا في الحقيقة حيث يمكن لبرامج بناء الوطن وبناء الدولة، التي يمكن أن تندمج الواحدة في الأخرى في هنيهة **مقاومة** الاستعمار، أن تفترق بشكل سافر. في وقت كهذا، عندما تندرج الوحدة الوطنية تحت "أولوية الدولة" (في فلسطين السلطة الفلسطينية)، يمكن أن تطفو إشكالية الديمقراطية إلى السطح. عندئذ، يمكن لمفاصل هذا الخطاب وتشنجاته ولخطوط الضعف فيه أن تبدأ بتوليد منازعات وصراعات جدية ضمن النظام السياسي.

خلال الأيام الأخيرة من تموز/يوليو والأيام الأولى من آب/أغسطس ١٩٩٦، وقعت مجموعة أحداث أعطيت تغطية مستمرة في صوت فلسطين. وقد تركزت هذه حول وفاة شاب موقوف ينتمي إلى صقور فتح، هو محمود جمال جميّل، نتيجة إصابات أوقعها به أعضاء في قوى الأمن الفلسطيني. وأثناء الاحتجاجات التي أعقبت ذلك، تسببت مظاهرة في طولكرم، قامت بها عائلات سجناء من أعضاء حماس، بهجوم على مركز شرطة طولكرم، حصل خلاله إطلاق نار، فُقتل شرطي وأُطلق سراح السجناء بالقوة. أعلنت حالة طوارئ وفرض منع التجول على طولكرم مدة أربع وعشرين ساعة، إلى أن استعيد النظام بمساعدة استنفار وجهود مهمة للمجتمع المحلي. تناول عرفات الموضوع، لدى عودته من اجتماع قمة في القاهرة، في كلمة إلى المجلس التشريعي أذيعت على صوت فلسطين، علق فيها في الوقت نفسه على خلاف شديد كان بينه وبين رئيس المجلس (خلاف مرده توزيع الصلاحيات بين الفرعين التشريعي والتنفيذي). أشار عرفات إلى الخلاف بينه وبين المجلس مستعيناً بخطاب حول الديمقراطية، وأعلن في الوقت ذاته إحالته لثلاثة من الضباط المتورطين في وفاة جميّل إلى التحقيق القانوني. وقد أدلى في المسألتين بتصريح عن حكم القانون، إلا أنه عدّل استخدامه لهذه الفكرة في صدد الموضوع الأول بشكل كاشف:

> ولكن أهم شيء يا إخوانّا أنه نحن علاقتنا صحيحة، نحن بيحكمنا قانون الديمقراطية التي اشتهرنا فيها، ولكن بيحكمنا قانون أهم وهو قانون المحبة، قانون المحبة هو الذي يحكمنا. فالعلاقة بيننا هي علاقة قوية أخوية أصيلة لا يمكن أن يعكرها أي شيء. ومعاً وسوياً حتى نصلي في القدس إن شاء الله.

إننا نرى في هذا الاستخدام لمجاز القرابة تصفيحاً (lamination)[٩] لخطاب سياسي حداثي بخطاب عن التضامن العضوي. وفي الحقيقة أن الكثير من الافتتاحيات والتعليقات والكلمات التي أذيعت لاحقاً استجابة لأحداث طولكرم في الثاني من آب/أغسطس كانت منسوجة كذلك بالمجازات ذاتها ومنظمة وفق المنطق (المزدوج) نفسه، مبدية هذا النوع من التصفيح، وما ينم عنه من تناقض: ذلك المرفق الذي تم ركوب شقيه بشكل فيه مفارقات، بين برامج بناء الوطن وبناء الدولة، بين خطاب حديث عن الديمقراطية السياسية والحرية وخطاب آخر يتساوى وإياه في الحداثة عن الاندماج الوطني والتعزيز والانضباط. وكما هو واضح في الخطابين، فإن القومية نفسها هي **خطاب الانضباط** حتى وهي في آن واحد خطاب الإعتاق، خطاب عن "الإرادة" و"الحق" مطوَّع ومكيَّف بخطاب عن "التضحية" و"الالتزام"، مشروع للحرية والانضباط في آن معا.[١٠] إن ديناميّات مجاز "القرابة" ومنطقه العملي (pragmatics) تقوم بفعلها تحديداً عند هذا السطح البيني ونقاطه المركزية. وقد قال رئيس هيئة الإذاعة الفلسطينية الذي وجه كلمة رسمية في ذلك اليوم:

... وبعد أن بدأت تزهو ربوع الوطن، **تزهو بالحرية المقيدة**، يطل علينا بين الفينة والأخرى مجموعة من الضالين المضللين **هدفها التدمير لا الحوار**، هدفها الاصطياد للعثرات بدل دعم **سلطة الشعب ودعم شعب السلطة**. السلطة ليست مجموعة من الأنبياء يصيبون بالاجتهاد وقليلاً يخطئون. تستفز السلطة ومحرم أن يستفزوا، أما تعليمات الأب الرئيس أبو عمار دائماً فكانت لم الشمل والحوار والهدوء ولم الجراح.(التشديد مضاف)

ربما أن هذا التناقض المحتمل بين الحرية والانضباط، بين الحق والالتزام، هو ما يسعى الخطاب المجازي حول "القرابة" إلى تعديله واحتوائه والاشتمال عليه. فالإشارة (التي يكررها آخرون في مواقف مختلفة) ليست إلى مجرد "السلطة" و"الرئيس" ولكن إلى "الأب".[١١] ويعمل الاصطلاح هذا، في السياقات المناسبة، على تعديل قوة "السلطة" كإرادة تفرض على الآخرين لتصبح "الإرادة **من أجل** الآخرين": منطق أبوي. إنه يعدل ضمنا قوة "الانصياع" من إطار "الإخضاع" إلى إطار "المحبة والولاء". ويعلن أن لهذا كله فاعلية ضمن إطار قرابة أكبر: فهنا يُستعمل مجاز "العائلة" تماماً كما استُعمِل في خطاب عرفات إلى المجلس التشريعي عندما وصف علاقته بالأعضاء كالعلاقة بين الإخوة. وهكذا، من خلال تعديل الأبعاد الضابطة للخطاب الوطني، والتمركز والتعزيز الذي ينشده، واستخدام خطاب القرابة، يستطيع الإنسان أن يعيّن موضع ديناميّات الإستراتيجيات الفلسطينية الرسمية لبناء الدولة الوطنية، التي تعمل في آن واحد على التحديث واستعادة التشكيلة التقليدية (re-traditionlizing). وما يمكن ملاحظته هنا بشكل أكبر وفوري هو إستراتيجية "شخصنة السياسة" (Robinson, 1997)، وما يرافق ذلك من تأكيد على صيغ الولاء التقليدية في الوقت نفسه الذي تجري فيه محاولة إضفاء الشرعية على مثل هذه السياسات ضمن عنوان المُتخيّل الوطني الحداثوي (متخيل الإعتاق/تحقيق الديمقراطية بشكل عام، خطاب "الحق"). فمن ناحية، هنالك تجنيد لمصادر "الإرادة" الجماعية و"الحلم/الأمنية" الجماعيين؛ ومن ناحية أخرى هنالك المناشدة من خلال صورة "الوالد" المفوِّض (authorizing)، وإعادة استدعاء الهرم التقليدي للسلطة، واستنفار واجب "ولاء" القرابة. في هذه الازدواجية التي تستدعيها **الموضعية الملتبسة** (positionality) للسلطة الفلسطينية في سياق ما بعد أوسلو، والتي تطلبت منذ البداية قَصر إستراتيجيات المقاومة وبنيتها التحتية التي بنيت خلال سنوات الانتفاضة الأولى، يفوز برنامج بناء الدولة بالأفضلية على برنامج بناء الوطن (أو المؤسسات). أقله أنهما يتوقفان عن أن يكونا مشروعاً موحداً مترابطاً، وهكذا فإن "بناء الدولة" نفسه قد "يتعفن" لصالح المزيد من بناء **النظام** (regime) وتعزيز السلطة.

لاحظ هنا كذلك المؤشرات الأخرى على مفارقة وضعية ما وراء الاستعمار، مؤشرات مشروع وخطاب بناء الدولة الوطنية في إطار تركيبة من القوى تفرض

مقياساً استعمارياً. إن الوصف أو التعابير المتناقضة ضمنياً (oxymoron)، مثل وطن بدأت ربوعه "تزهو بالحرية المقيدة"، يمكن إعادة تحديدها بصيغة المفارقة هذه. "الحرية"، وضمناً "السيادة"، تتحللان إلى مؤشرات ويعاد تشكيلها كمؤشرات لعملية **قيد التفتُّق**، إلى حد كبير مثلما أظهر خطاب عملية السلام. هذا التصريف الزماني ما هو إلا أسلوب لاستخراج وإنقاذ **هدف نهائي** (telos) قابل للتحقيق من مفارقة مشروع بناء الدولة الوطنية تحت الاحتلال. ومن هنا التعامل مع المرحلة الراهنة على أنها تحقق أكثر مما يتواجد الآن، محاولة إظهار أن الهدفَ حي **ضمن** حدود الحالة الراهنة: لذلك يشار إلى المؤشرات؛ ويجري التذكير **بمواقف** (كمؤشرات عن النوايا الحسنة)، وتمييز **المحاورين**؛ ولذلك تتم موازنة دقيقة بين الوصف والوصفة، وبين الإنجاز والوعد؛ ويتم رسم دائرة من الأطراف المساندة التي تقر بالاتفاقيات؛ وإعادة وصف المسار نسبة إلى السياق و/أو النتيجة. والحقيقة أن الخطاب ككل يظهر بيانَ ومنطقَ مفارقة حالة ما بعد أوسلو، وهي بالمناسبة مفارقة لم تفت على الكثيرين من الأشخاص الذين كان عليهم أن يتفقدوا طريقهم بشكل مكشوف عبر مسالكها الزليقة.

لكن إذا نظرنا ما بعد هذا، كيف تعامل خطاب الإذاعة مع الأحداث نفسها ومع تحديها الواضح لصلاحيات السلطة الفلسطينية، وهو ما وصفه معلقو صوت فلسطين تكراراً كأمر يضعف "هيبة" السلطة الفلسطينية؟ إنه التحدي الذي لا تستطيع الدولة، أو الدولة–النواة، تجاهله حتى وهي تتحرك "لإصلاح" و"رأب" التشنجات والتشققات التي أفرزته في بداية الأمر. إن الخطاب الذي ظهر كان في آن معاً دامجا (integrative) ونازعاً للشرعية، ولم يكن موجهاً للناس عامة فحسب، وإنما كان أيضاً يميز بين أعضاء حماس أنفسهم: عملية دمج واستئصال في آن واحد. وفي محاولة احتواء الوضع واستعادة صوت مهيمن، والإصرار عليه في الحقيقة، لم يكن هنالك إلا مجرد تلميح إلى الأحداث المركزية، احتفظ على الرغم من ذلك على مساحة من الصمت نسبة لهذه الأحداث، دامغاً إياها بأنها **مواضيع خارجة عن نطاق الخطاب** (non-discursive topics) .

نتج عن هذا خطاب مزدوج، خطاب مغلف يشير في ظاهره إلى الأحداث، ولكنه يستبعد الحديث عنها؛ خطاب يثير المسألة الأساسية المبدئية حول القانون واحترام القانون، ولكنه يبقى صامتاً حول الأحداث **المسببة** التي يمكن كذلك أن تطرح تحت عنوان "القانون". إن وفاة جميّل تحت الاستجواب يبقى أمراً لا يجري الحديث حوله ضمن خطاب الإذاعة في تلك الأيام (مع أنه ذكر في التقارير الصحافية المطبوعة). إن هنالك بدلاً من ذلك إشارة متكررة من خلال تعابير استبدالية إلى "أخطاء" على طريق التحرير والبناء. غير أن خرق القانون الذي يُطرح هنا ضمناً **كقانون طبيعي للحقوق الإنسانية** هو تماماً ما لا يجري تعيينه أرضية للغضب الذي انتهى بهجوم طولكرم وتحرير سجناء حماس.

التعليق الرئيس في صوت فلسطين أثناء الأحداث توخّى الحذر لعدم معاداة **جمهور** حماس من خلال "استدعاء خطابي" للناشطين المحليين في حماس، إذ أن هذا الجمهور، في نهاية المطاف، هو جمهور محلي له علاقات قرابة واسعة. وقد فعل التعليق ذلك عبر التمييز بين "الخارج" و"الداخل"، ووضع اللوم على قيادة حماس "الخارجية" الغادرة التي يُصَور أعضاؤها كمتعاونين مع أعداء السلام، وبالتالي مع الاحتلال الإسرائيلي. ومن اللافت أن التعليقات والكلمات كافة في ذلك اليوم تحوي تلميحاً إلى أحداث غزة قبل عامين،[١٢] وتؤشر إلى تشابه مع الأحداث الراهنة، ويتم تعيين ما هو مشترك بين الحالتين من فاعل ونمط وعواقب.

ويجري تمييز آخر، بشكل متكرر (وهو تمييز طفا إلى السطح كذلك أثناء الانتخابات، وفي كثير من المقابلات المبكرة مع موظفي هيئة الإذاعة الفلسطينية): وهذا هو التمييز بين الاختلاف **السياسي** الذي لا يقوض أو يتحدى الوحدة الوطنية، والاختلاف أو التعارض **الوطني**: يمكن للاختلاف السياسي أن يجد مكاناً له ضمن إطار الوحدة الوطنية. وبهذا نستطيع أن نرى في هذا التمييز موقفين نحو "الوحدة الوطنية"، أو شكلين لها: شكلاً إجرائياً يؤكد على "الحوار–ضمن– الاختلاف"، عوضاً عن اللجوء إلى العنف أو التخاصم، وشكلاً إستراتيجياً يؤكد على الإجماع بالنسبة "للثوابت الوطنية": الدولة، القدس كعاصمتها، ... الخ. شكلا "الوحدة الوطنية" هما بالطبع متشابكان، ويمكن اعتبار الواحد دليلاً للآخر. لذلك، فإن بإمكان الواحد أن يكون قناة للآخر، بحيث يمكن تصوير من يلجئون إلى "العنف" على أنهم فريق تتناقض أهدافه مع الإجماع الوطني. غير أنّ محاولة إنتاج "الإغلاق" (closure) هذه، نظراً لمساحات الصمت المتعددة ضمن هذا الخطاب، ليس بالمهمة السهلة، ويمكن للتشنجات بين هذين الشكلين، وربما غيرهما من أشكال "الوحدة الوطنية" ومفاهيمها، أن تتشعب. ويمكن للمرء أن يتساءل عن النقطة التي ينمحي أو يتحول فيها التمييز بين الاختلاف السياسي والاختلاف الوطني. من الواضح، مثلاً، أن تحولاً كهذا يبدو وكأنه الأفق الذي يلوح في القانون ضد التحريض الذي وضعته السلطة الفلسطينية في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ في أعقاب اتفاقية نهر واي (Wye River). قد وعد الخطاب الذي قُدِّم في صوت فلسطين بمناسبة أحداث طولكرم بإنزال عقاب تام بالمفتعلين "الغادرين" للهجوم على مركز الشرطة، إلى درجة أنه طرح أن "لا بأس أن يُهدم ركن في البيت ليظل البيت مشرعاً نظيفاً لكل الآراء المتعددة المسورة بفلسطينيتها". وعلى الرغم من ذلك، فإن القيود التي فرضتها الأطر الخطابية المستخدمة كانت منغرسة عملياً في إشكالية الشرعية. لقد كان هنالك في تلك المرحلة إجماع وطني ضد اللجوء إلى العنف الفلسطيني – الفلسطيني،[١٣] وأصبح خطاب "الوحدة الوطنية" خطاباً رادعاً: إنه قيّد كلاً من الأفعال المحتملة لدى المعارضة كما قيد ممارسة القوة دون حدود ضد المعارضة، وأنتج "مساحة احتواء" لوجهات نظر مختلفة: مساحة تستطيع أن "تحتوي" خطر اللجوء إلى "العنف"، إن لم تمنعه كلياً؛ ذلك أن السعي وراء "الوحدة

الوطنية" كاحتواء للمغالاة والانقسام والحرب الأهلية، قد يتمثّل بوسائل مختلفة: في هذه الحالة، كما أظهرت التطورات التي أذيعت في الأخبار، استسلم سجناء حماس للسلطة استجابة لندائها، ولكن بحضور أعضاء من المجلس التشريعي. وبالإضافة، فإن أعضاء من المؤسسات والتجمعات السياسية والوطنية كافة، ومن المجلس الوطني كما من المجلس التشريعي، اجتمعوا في طولكرم لمناقشة المشكلة وإعادة الأمور إلى نصابها. كانت "الوحدة الوطنية" هنا مسألة **فعل مشترك منظّم** (concerted action): ليس مجرد شعار أو إستراتيجية بلاغية، وبهذه الصفة، فإنه قد احتوى الوضع على الجانبين في ذلك الوقت المعين من الزمن. ولكن خطاب الوحدة الوطنية استمر في كنف تحديد واضح لمركز السلطة عبر خطاب "الدولة". بالنسبة لحماس، كان ما يردَّدُ باستمرار هو أن هنالك سلطة واحدة فقط، وأن سلطة بديلة لا يمكن أن يُسمح لها أن تنشئ نفسها في مناطق السلطة الوطنية. مثلاً، جاء في افتتاحية طويلة لمدير البرامج حول أحداث طولكرم أنه لن يكون [للفلسطينيين] سوى سلطة وطنية واحدة منتخبة.[١٤]

التمثيل الذاتي الفلسطيني والطوق الاستعماري

إن مفارقة الشرعية في حالة ما وراء الاستعمار تعاود التكرار. ولم يكن ممكناً احتواء قضايا الشرعية والتمثيل ضمن المجال الفلسطيني البيني. في الصباح الباكر من يوم السبت الواقع في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، تقريباً بعد ست سنوات تماماً على إطلاق أول انتخابات وطنية فلسطينية تشريعية وتنفيذية على أرض الوطن، التي نقلتها هيئة الإذاعة الفلسطينية بابتهاج كبير، وبعد سبع سنوات ونصف من تاريخ إذاعة أول برامجها من على التراب الفلسطيني (في ٢ تموز/يوليو ١٩٩٤)، أحاطت قوات إسرائيلية بمبنى هيئة الإذاعة الفلسطينية في محلة أم الشرايط في رام الله وباشرت بنسفها، مدمرة معظم محتوياتها ومرافق الإنتاج فيها. وقد دخل الجنود خلال العملية إلى الغرفة التي تحوي أرشيف صوت فلسطين عن السنوات السبع السابقة، فزرعوا فيها المتفجرات، في محاولة لضمان الدمار الكامل لقوام "الذاكرة": أي سجل الإذاعة الفلسطينية خلال سنوات أوسلو. وقد قوبلت العملية بحشد من الاحتجاجات، إقليمياً ودولياً. غير أن البث الفلسطيني (سواء في ذلك الإذاعة والتلفزيون)، استمر حتى في ذلك اليوم نفسه من مواقع أخرى، وأقسم الفلسطينيون، وبخاصة في صفوف العاملين في هيئة الإذاعة الفلسطينية نفسها، أن صوت فلسطين (الإذاعة الوطنية) والصوت والصورة الفلسطينيين لن يتم حجبهما.

كان هذا في الحقيقة الهجومَ الرابع على مرافق هيئة الإذاعة الفلسطينية إبان الانتفاضة الثانية التي اندلعت في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، في أعقاب زيارة شارون إلى موقع المسجد الأقصى برفقة مئات من شرطة مكافحة الشغب الإسرائيليين.

وقد وُصفت العملية دولياً ليس كهجوم فاضح على حرية الكلام والمعلومات فحسب،[١٥] ولكن أيضاً كتصعيد واضح للهجمات الإسرائيلية على مؤسسات السلطة الفلسطينية: محاولة أخرى لمنع قيام المؤسسات بوظائفها، وبالتحديد المؤسسات التي هي مكونات الدولة المنظورة ذات السيادة. لكل من الوصفين حجة قوية. غير أن هنالك بعداً ثالثاً للعملية مرتبطاً بهذين البعدين بشكل جذري، وهو ما يكوِّن أساساً أعمق للمعاني والنتائج السياسية التي يحملانها: إن هذا هو البعد الذي يكشف تصفيح ممارسات الإسكات، بممارسات التهميش، بالعنف الجسدي، ما يسِم الحالة الفلسطينية الراهنة ويشكل جزءاً متكاملاً من المشروع الاستعماري الذي يستمر في تشكيل هذه الحالة.

استقبل الكثيرون أوسلو على أنها لحظة إعادة التأهيل، حتى عندما تبين أنها "أقل" من أن تتكافأ مع مستوى المأزق الأصلي نفسه. إن ما كان محل الأهمية في مشروع الإذاعة الفلسطينية كان ذاك الذي أنكِرَ على الفلسطينيين لعقود عدة، وهو، كما سبق وأشرنا، المقدرة على التعبير عن حياتهم وتطلعاتهم، وهمومهم وحاجاتهم المختلفة، بحرية ودون رقابة، وبالطرق الروتينية نفسها التي كانت تنتظم وتتعاطى بها الحياة العادية السياسية والمدنية في الأماكن الأخرى. ومن المؤشرات الدلالية أن العاملين في هيئة الإذاعة الفلسطينية درجوا في الأيام المبكرة بعد اتفاقيات أوسلو على الحديث، بشيء من الدهشة، عن استمرار الموقف "الاحتلالي" للرسميين الإسرائيليين. إن خطابهم يبدو وكأنه يشهد على قناعة حقيقية لديهم بأنه كان على الاتفاقات أن تبدأ فترة من حسن النوايا لمشروع الحل السلمي للصراع، حل يشهد تنازلات حقيقية من الجانبين، وتقدماً حازماً ومستمراً نحو الإنهاء الكامل لاحتلال الأراضي الذي تم عام ١٩٦٧.[١٦] ولكن مع التعزيز المرئي لشبكة الاحتلال الذي حققته الأفعال والسياسات الإسرائيلية على الأرض، وفي الوقت الذي أصبحت فيه "السيادة" أمراً يُنظر إليه كوهم ضمن الأحوال الراهنة، فإن البرامج الإخبارية لهيئة الإذاعة الفلسطينية، كما أشرنا، واكبت هذا الأمر. وفي حين كان هنالك كلامٌ مستمرٌ عن "عملية السلام" من ناحية، وعن المخاطر التي تُعرِّضها لها السياساتُ الإسرائيلية المتشددة، كما سبق بيانه، واستمرارٌ في الإصرار على السلام بصفته الخيار الإستراتيجي، فإن برامج مختلفة قامت من ناحية أخرى، بتقديم تقارير فيها شيء من التفصيل عما كان يجري في الدوائر المختلفة من البلاد، **شأنها في هذا شأن أي مؤسسة بث تعمل روتينياً بشكل مستقل**. وفي حين أن اصطلاحي "فلسطين" و"القدس" نفسيهما أصبحا يدلان بشكل واضح ومحدد **فقط** على المناطق التي احتلت عام ١٩٦٧ (بحيث أن الإشارة الآن إلى شمال فلسطين، على سبيل المثال، لم تعدْ تدل على الجليل الشمالي، ولكن بالأحرى على مناطق جنين وطولكرم وقلقيلية، وهي من الوجهة التاريخية، في المنطقة الوسطى من البلاد)، فإن نشرات الأخبار والبرامج الإخبارية اليومية، مثل **نهار جديد** و**أحداث اليوم**، شملت اتصالات من مراسلين من قطاعات مختلفة من الضفة الغربية وقطاع غزة،

يقدمون فيها تفاصيل عن الأحداث التي تحصل في كامل الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧: مصادرات الأراضي، توسع الاستيطان، الإغلاقات، الهجومات والتقتيل الذي يقوم به المستوطنون (وكذلك الأحكام الخفيفة التي يتكرر إصدارها في مثل هذه الحالات)، نسف البيوت، الضرب والإهانات على يد الجنود، وما يجري بين الفينة والأخرى من اغتيالات.[١٧] وقد امتطى صوت فلسطين مركب تناقض مستحيل: تناقض إستراتيجي يصدر من شبكة ممارسات وسياسات المؤسسات الإسرائيلية واللاتماثل (asymmetry) المنهجي وإرادة السيطرة التي شكلت عنصراً أساسياً ومرئياً في بنيتها.

إن موقع صوت فلسطين ومهمته اللذين يتصفان بالمفارقة، (ومثل ذلك التلفزيون الفلسطيني)، واللذين زُجَا في هذا السياق بين افتراض "عملية السلام" وما يرافقها من متخيل حول الدولة الوطنية الديمقراطية التمثيلية (في معاني مفهوم "التمثيل" المختلفة) ومؤسساتها من ناحية، والسياسات والممارسات البيِّنة التي تقوض الحقوق والحريات الفلسطينية من ناحية أخرى، كشفت نفسها لذلك ليس في التشنجات والتشققات **داخل** النظام السياسي الفلسطيني نفسه فحسب، ولكن كذلك في التشنجات والديناميّات المتنازعة على مدى التَّماس الفلسطيني/ الإسرائيلي: بين الشرعية المشروطة التي وفرتها أوسلو، وبالتالي منحتها إسرائيل وحلفاؤها الدوليون الأقوياء من ناحية، ومن ناحية أخرى الشرعية المنغرسة في المشروع الوطني التي تطلبت، أقله، تمثيلاً وطنياً جماعياً ومدنياً (وهو من المكونات الملازمة لمسار عملية نزع الاستعمار). ولم يكن بإمكان خطاب هيئة الإذاعة الفلسطينية، وعلى أشد الخصوص صوت فلسطين، إلا أن يركب خطوط الصدع هذه (انظر Jayyusi, 1998).

لقد غدا "السلامُ" "الخيارَ الإستراتيجي". بالنسبة للمقالات الافتتاحية لصوت فلسطين، ونوع البرامج ومجالها، والقيم المتضمنة في برامج "التوجيه السياسي"، والمواقف العلنية للرسميين الذين استضافتهم موجات الأثير. وفي الحقيقة أن صوت فلسطين قد دعا منذ البداية للفكرة القائلة إنه قد تم الدخول في مرحلة جديدة: مرحلة "بناء الوطن والدولة"، عصر "السلام"، وأن مرحلة الثورة قد انتهت[١٨]: سُميت المناطق التي انسحبت منها القوات الإسرائيلية مناطق "محررة" على الرغم من استمرار القوات الإسرائيلية بتطويق كل المدن والقرى الرئيسة وتحكّمها بالطرق كلها. ومن الأمثلة التي تدلّل على محاولة ركوب خط الصدع هذا ما ورد في لقاء مع مسؤول كبير في هيئة الإذاعة الفلسطينية من حديثه عن بناء "إنسان جديد" يحمل "ذاكرة جديدة"، ذاكرة مقتنعة بالسلام.[١٩]

لكن عدا عن التوجيه السياسي، كانت هنالك تقارير إخبارية تتطلب الإعداد، وكان هناك قضايا حقيقية للمناقشة والحوار. وقد تعامل العاملون في هيئة الإذاعة الفلسطينية مع مهمتهم بجدية والكثير من الحمية: إنهم للمرة الأولى يتوسطون

(mediate) الصوت الفلسطيني بأطيافه (من حيث المبدأ على الأقل)، ويتحدثون، كفلسطينيين، نيابة عن الفلسطيني العادي وإليه، ويلعبون دوراً نشطاً في بناء المؤسسات الوطنية وتطويرها، ويشكلون حلقة وصل حاسمة بين المواطنين وممثليهم، السلطة الوطنية. لقد نظروا إلى مهمتهم باعتبارها تساهم بشكل حاسم في إعادة بناء جسد سياسي واجتماعي وطني سليم، وفي المساعدة على إعلام الآخرين وتثقيفهم، وفي مناقشة مختلف الأمراض والمشكلات الناجمة عن سنوات الاحتلال وما سببته من تخلف حاد في النمو. وهكذا، فقد نظر العاملون في هيئة الإذاعة الفلسطينية إليها ليس كمؤسسة واحدة ضمن نسيج المؤسسات في المشروع الوطني فحسب، ولكن بالأحرى كمؤسسة **وساطية تعمل بوعي ذاتي** وكرُكْن أساسي في كامل مشروع تطوير المؤسسات وبناء الدولة.[٢٠]

غير أنه كان واضحاً منذ البداية وجود افتراق في الرؤيا حول الدور طويل الأمد لهيئة الإذاعة الفلسطينية (خارجاً عن دورها الأول في انتخابات ١٩٩٦)، كما بين المؤسسة الإسرائيلية من ناحية، والسلطة الفلسطينية ومعها كامل جهاز المذيعين الفلسطينيين من ناحية أخرى. إن إسرائيل التي كانت لا تزال صاحبة السيطرة في الأرض الفلسطينية، وبالتالي على الشعب الفلسطيني، وغدت بالنتيجة المباشرة لأوسلو، ذات مقدرة حركية أكبر في تصريف هذه السيطرة، بدأت في وقت مبكر بالشكوى من نوع البث الذي تولته هيئة الإذاعة الفلسطينية. كانت هنالك اعتراضات متكررة لأوجه مختلفة من تغطية وسائط الإعلام الفلسطينية، وبخاصة نشرات وبرامج صوت فلسطين، ليس في أوقات الأزمات التي كانت تُعطى تغطية كاملة وحية من الإذاعة والتلفزيون الفلسطينيين فحسب،[٢١] ولكن في أوقات الهدوء النسبي كذلك.

لذلك فقد إتُّهِم صوت فلسطين تكراراً "بالتحريض"، وكانت هناك اعتراضات واحتجاجات متكررة على محتوى بثه؛ والمرة تلو المرة رُفعت أصواتٌ في إسرائيل تطالب بإغلاقه أو التدخل فيه. وقد وُجهت تهم "التحريض" ضد كلٍّ من تغطية الأحداث على الأرض، وضد **نقل الآراء والتصريحات** عن مختلف القادة السياسيين وقادة المجتمع، وعن الناس العاديين وهم يتكلمون من المواقع الفعلية للأحداث الحاصلة. على سبيل المثال، أوردت وثيقة أصدرها مكتب صحافة الحكومة الإسرائيلية (Israeli Government Press Office) في آب/ أغسطس ١٩٩٧ لائحة حول "التحريض على العنف"، وقد شملت البنود تقارير إخبارية حية، كذاك الذي أذيع في حزيران/ يونيو ١٩٩٧ من صوت فلسطين بأن جنوداً إسرائيليين يطلقون النار في الخليل على المدنيين، كما أشارت أيضاً إلى نقل التصاريح الصادرة عن مختلف الموظفين والمؤسسات، كذاك الصادر عن تنظيم فتح عام ١٩٩٧ واصفاً "سياسة الاستيطان ومصادرة الأراضي" بأنها "إرهاب الدولة".[٢٢]

لكنْ ما الذي تستطيع أن تنتجه مؤسسة إعلام **فلسطينية**؟ بأي شكل يمكن لبرنامج إذاعي **فلسطيني** أن يتكون أمام النظر والسمع في هذا المفصل التاريخي الراهن؟ ما هو الشكل **الفلسطيني الممكن** للصورة والصوت والذاكرة والمعرفة والهوية؟ هذا هو السؤال، الفاصل المعرفي (epistemic)، والعملي–الأخلاقي، بين إسرائيل والفلسطينيين.[٢٣] تم التعبير عن الموقف الثابت لهيئة الإذاعة الفلسطينية في كتاب صدر إلى المجتمع الإعلامي الدولي عن مكتب رئيس الهيئة (رضوان أبو عيَّاش) يوم الهجوم في ١٩ كانون الثاني/يناير، شدّد فيه على أن عمل الهيئة يقع في صُلب حق الشعب الفلسطيني لتلقي الأخبار والمعلومات التي تتعلق بالسياسات الإسرائيلية، والتي تهدد أمنه وسلامة عيشه. إن القدرة المنخفضة لدى إسرائيل لتحمُّل قيام وسائط الإعلام الفلسطينية بوظيفتها الروتينية من حيث التعبيرُ عن حياة الفلسطينيين ومشاكلهم وهمومهم، وعن تنوّع الآراء والمواقف الموجودة بينهم، كما يفترض في مجتمع "مستقل"، يجب أن يُفهمَ بالطبع من خلال رؤية إسرائيل لأوسلو، وهي رؤية أصبحت جلية أكثرَ ضمن التفصيلات اللاحقة لأوسلو،[٢٤] كما من خلال السياق الأوسع لخطاب صانعي السياسة الإسرائيلية وممارساتهم. ويجب أن يُفهم أيضاً ضمن سياق دور البث عامة في مجريات أي نظام اجتماعي وسياسي، والتكافؤات (valencies) المتعددة لإنتاج الصوت والصورة على نطاق عام.

منذ البداية تقريباً، شهدت سنوات أوسلو احتجاجات وتهديدات إسرائيلية موجهة ضد هيئة الإذاعة الفلسطينية، وذلك جزءٌ ملازم من سياسة وإستراتيجية كلية لتجريد الصوت والهوية الفلسطينيين من الفاعلية ولاحتوائهما، وكذلك الأمر بالنسبة لمفصلة رؤية فلسطينية مستقلة ومستقبل فلسطيني مستقل، وهو ما يكون بالضرورة مقاوماً للممارسات (المادية والخطابية) للقوة المهيمنة، إسرائيل. لذلك، فقد شملت السَياسة الإسرائيلية محاولة منهجية لفرض سلسلة من الضوابط والقيود، ليس على الفعل السياسي أو المساحات الواضحة للسيادة فحسب، ولكن على تكوين الذات الفلسطينية لهويتها في العالم. لذلك، فإن الممارساتِ التي أصبحت مرشحة بشكل محوري لبرنامج الرقابة والنقد الرسمي من قبل إسرائيل، تراوحت على كامل المجالات، من برامجَ محددة لصوت فلسطين، إلى تغطيةِ الأحداث في الأخبار، إلى المنهاج المدرسي الوطنيً الفلسطيني، وحتى إلى استعمال أسماء الأماكن – مجموعة من المؤسسات والبرامج والأفعال الفلسطينية جسدت هوية وطنية إيجابية ومعزِّزة، وكانت قادرة، بدورها، على توليد أو تشكيل مجموعة من المؤسسات الثقافية التي قد تكون من مكونات جماعة وطنية/قومية **مستقلة** (national collective) ، ودولة ذات سيادة ناشئة: الدولة في سياق التكوين.[٢٥] بهذا، يصح أن نرى في تدمير هيئة الإذاعة الفلسطينية جزءاً من سياسة صُمِّمت لمنع ظهور دولة فلسطينية ذات سيادة على الأراضي التي تم احتلالها عام ١٩٦٧. غير أن سياسة كهذه لم تتوقف، ولا كان بإمكانها أن تتوقف ببساطة عند العلامات أو الرموز البيّنة لحالة الدولة ذات السيادة (السيادة الافتراضية): إنها وُجِهت

بالأحرى ضد آليات الهوية الجماعية ذاتها وآليات التعبير المستقل عنها، وهي التي تشكل أسس المطالبة بسيادة فعلية وعملية على الأرض، وعلى الموارد والحياة الجماعية، وأسس الإرادة لنيلها. في هذا المضمار، يصبح إنتاج الصوت والصورة المستقل والعاكس للذات، من خلال البث، موقعاً للنزاع وهدفاً للآلية الاستعمارية. وهنا يمكن للإنسان أن يفهم التصريحَ الذي نشرته الصحافة الإسرائيلية بعد إعادة احتلال المدن الفلسطينية في آذار/مارس – نيسان/إبريل عام ٢٠٠٢، بعد شهرين من الهجوم على هيئة الإذاعة الفلسطينية، من حيث أن الهدف من ذلك الغزو وما رافقه من تدمير، لم يكن البنية التحتية قدر ما كان "الوعي الفلسطيني". إن آليات الحكم الذاتي التي تَصورها الفلسطينيون مؤشراتٍ على سيادة قيد الظهور، لم تكن أكثر من مجرد أدوات، وطقوس احتفالية، شكلتْ قِناعاً لعملية مأسسة مغايرة تماماً من حيث السلطة والسيطرة.[٢٦]

إن اتفاقات أوسلو أنشأت وضعاً من اختلال توازن أساسي: بين الاحتواء والسيطرة من الجانب الإسرائيلي والتأكيد الإيجابي والإرادة الهادفة للتعزيز الوطني من الجانب الفلسطيني الشعبي. إنّ اختلال توازن أساسي بنيوي من هذا النوع هو **هندسة تناقضات** ستتجسد لا محالة في أطر ومسارات الممارسة التمثيلية كتلك الأساسية لعمل وسائط الإعلام "الوطنية"، ويخلق حتماً ظروف انفجار خارجي/داخلي. هذا الانفجار كان موعده أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

الخاتمة

تستمر القصة في التشعب. في هذه الظروف، قد يغدو وصف وليام كونولي (William Connolly, 1991) لطريقة عمل الدولة الرأسمالية المتقدمة ذا صلة هنا أيضاً: ذلك أن إشكالية الشرعية السياسية الفلسطينية في حالة ما وراء الاستعمار في أعقاب أوسلو تدور تحديداً حول حقيقة أن الدولة–النواة، من نواحٍ عديدة، لنستعين بقول كونولي، "لا تتجلّى بعدُ كوسيط تام **للفعالية** على الرغم من أنها تتوسع كوسيط محوري **للسلطة**". وهو يصف هذه الحالة بأنها "شرخ في وحدة السلطة بعينها". وتحديداً، فإن عجز السلطة عن أن تصبح وسيطاً للفعالية يتمحور حول التعامل مع المسألة الإقليمية (territorial question)؛ أي السيادة السياسية على الأرض، وهي ما يُترجم إلى سيادة سياسية إزاء لاعبين آخرين في المشهد السياسي – الاقتصادي الدولي، وهكذا، وفي الآن معاً إلى سيادة على مواطنيها، وافتراضاً كذلك **نيابة عن** مواطنيها، ما يعني السيادة الداخلية والخارجية. في سياق هذا العجز، حتى "سلطتها"، يمكن أن تُرى على أنها مستمدة من، ومعتمدة على، وحتى حامية لسلطة الدولة المستعمِرة. إن هذه هي الإشكالية المتجلية في خطاب وسائط الإعلام الفلسطينية الرسمية المتسم بالمفارقات خلال سنوات أسلو، وهو ما ذكر سابقاً: التنقل الدائم بين خطاب

عن الاحتلال وخطاب يدّعي "التحرير" والاستقلال (وإن جزئياً). وكونها لم تتمكن من تعزيز مثل هذه السيادة أو بلورتها، حتى كغاية متماسكة مفترضة ضمن سياق بيّن وقائم من الأفعال والأحداث، فإن خطاب وممارسات السلطة نفسها تصبح ذات حركة "تذبذبية"، إذ أنها قد "تتأرجح" مظهرة "شرخاً" ليس في السلطة فحسب، ولكن كذلك في نظم أدوات الشرعية. لا هي حالة مقاومة حقيقية، ولا هي حالة عمالة مع العدو؛ ليست عملية حشد مستمر لمواطنيها أو دمج ديمقراطي كامل لهم، ولا هي بعدُ ممارسة تامة وطائشة للسلطة. الحقيقة أن ما يظهر بدلاً عن ذلك، كما هو الحال كثيراً، هو خطاب تتم فيه **إعادة تشكيل** القطاعات الشعبية والبرامج وفقاً لمتطلبات الشرخ في الشرعية والسلطة. وهنا مثلاً ظهر الخطاب عن حماس تكراراً، وظهرت السياسات نحوها، أثناء فترة عرفات، في صيغها المتوازية. يطرح كونولي، وهو يستمر في الكلام عن الدولة الرأسمالية المتقدمة وما يشير إليه كحضارة الإنتاجية (civilization of productivity)، أن "عولمة الإرتهان بالطارئ" (globalization of contingency) تولّد سلسلة من الضغوطات الدافعة نحو الإغلاق في السياسات الديمقراطية هذه الأيام" (ibid: 200). وفي الحالة الفلسطينية، حيث بُنيت المساراتُ والآفاقُ منذ البداية داخل حقل عالمي من الفعل، يتواجد اللاعبون المهيمنون فيه **خارج النطاق الوطني/القومي** (extra-national)، فإن أهمية احتمالات الطارئ العالمية التي تنشأ بسبب هذا وتشكل حدودَ وأرضياتِ مجال الفعل المحلي/الوطني، يمكن أن تكثّفَ الضغوطات للمحافظة على مظهر الوفاق الوطني فيما يتعلق بأفعال القيادة وشرعيتها الوطنية، منكرةً بهذا شرعية وصلة الأصوات والمواقف المخالفة ومقفلة باب التشارك في وضع قواعد المساءلة. وهي بهذا تستطيع أن تضيّق وتكبحَ نموَ الأفعال والمؤسسات الديمقراطية، منشئة في الحقيقة مواقعَ عمياء وانغلاقاتٍ وكبتاً في النظام السياسي تقوم بتقويض عملية إعادة إنتاجه الذاتي السليمة. إن جوهر الوحدة والشرعية الوطنية عينها قد تتعرض لضغط شديد ولمساومات حتى ولو تكاثر الخطاب حولهما كآلية تعتبر ضرورية للتجاوب مع الوضع. إن اتفاقياتِ نهر واي وما نتج عنها من أحكام ومراسيم، واعتقالاتٍ عشوائية وانتهاكات للحقوق، كانت التعبيرَ المادي لهذه الحالة في عهد عرفات. غير أن الوجهَ الآخرَ للأمر، وهو ما يلغي هذه الحركة بشكل مستمر، هو الأزمة التي تواجه الفلسطينيين كمجموع، والسلطة الفلسطينية معهم، المنبثقة عن المصادرة الإقليمية المتسارعة (مصادرة الأراضي)، وعن عنف النظام الاستعماري الذي تجلّى في السلب المنهجي والاندفاع لبناء مستوطنات أكثر بعد اتفاقية واي وأشكال "الترانسفر" (التهجير السكاني- transfer) المتعددة، وتكثيف الإغلاقات الخانقة، والاعتقالاتِ المستمرة، وثم بناء جدار الفصل العنصري الذي يستمر حرفياً في شق طريقه عبر أراضي الفلسطينيين وحياتهم اليوم، على الرغم من الحكم القاطع ضده من قبل محكمة العدل الدولية في لاهاي.

تحت هذه الظروف، فإن الدولة–النواة (سواء سابقاً تحت عرفات أم في العهد الذي تبعه) لا تستطيع أن تحقق السلطة دون **إمّا** قمع متطرف قد يجعلها تبدو وكيلة لممارسة الإرادة الإسرائيلية **وإما**، بديلاً عن ذلك، كشبكة من المؤسسات المعبَأة والمعبِّئة المستجيبة للإرادة في التشريع الذاتي وضد المصادرة الاستعمارية. ذلك أنه سرعان ما يجري تعزيز لسلطة الدولة–النواة نيابة عن مواطنيها وتوافقاً مع طلباتهم الوطنية، تتجلى حركة مضادة لتتحدى وتنفي وتهمِّش، ما هي إلا طفح العاقبة الاستعمارية ضمن تفاصيل الحياة اليومية الاجتماعية والسياسية. داخل هذا المجال، لم يسع خطاب وسائط الإعلام الفلسطينية، وبخاصة في صوت فلسطين، إلا أن يتولد كخطاب متشقق.

الهوامش

[١] هذا البحث جزء من دراسة أطول تعدها الباحثة. ويعود الشكر لتجميع البرامج الإذاعية الى مساعد البحث آنذاك ، بسام المهر.

[٢] وُضع اصطلاح "ما بعد الاستعمار" بين فاصلتين معكوستين للدلالة على الطبيعة الإشكالية للمفهوم في سياق استخدامه. أن توصفَ حالة أو فترة بأنها "ما بعد الاستعمار" قد يعني ببساطة أنها تبعت حالة أو فترة اتسمت بشكل مباشر وواضح بسيطرة استعمارية: أي حين تتوقف الآليات الحاكمة عن أن تُدار مباشرة من قبل القوة المستعمرة، وحيث يقوم هنالك، على الأقل، شكل إجرائي للسيادة السياسية. هذا هو المعنى "الضئيل" لاصطلاحَ "ما بعد الاستعمار". إنه لا يتصدى للبنى العميقة للسيادة، وبخاصة تلك التي تنبثق عن استقلال وندية اقتصاديين: المعنى "المكثف" للاصطلاح. أما كون هذه الحالة الأخيرة لم تحققها ما تدعى "مجتمعات ما بعد الاستعمار" إلا نادراً، فهو أمر ينطبق عليه أحياناً تصنيف "الاستعمار الجديد"('neo-colonialiasm'). لذلك، فإن كون مجتمع ما في حالة "ما بعد الاستعمار" بالمفهوم الضئيل لا يدل على حالة أو فترة حلت مكان **وتجاوزت** "الشبكة الاستعمارية المولِّدة" (colonial matrix)، واتسمت بتفكيك جذري لبنى العلاقة الاستعمارية. محل النقاش هنا هو الإعمال المستمر "للمنطق الاستعماري" والمنظومة الخاصة التي يعمل ضمنها (الاقتصادية، والإدارية والعسكرية). غير أن الانتقال في السياق الفلسطيني إلى "ما بعد الاستعمار"، حتى بالمفهوم الضئيل، كان مجرد أمنية، واجهة، ادعاء (وأحياناً لم يكن حتى ذلك من جانب الدولة الإسرائيلية التي لم تعترف، ابتداءً، بوجود حالة استعمارية يمكن أن تسمح بحلول نتيجة قد توصف بأنها "ما بعد الاستعمار").

[٣] استمر المنطق الاستعماري بالعمل في كل المنظومات، ولكن باختلاف درجة واحدة: لقد بقيت "الشبكة الاستعمارية" في مكانها، فقط مع تلميع إجرائي يتمثل في توسط الإدارة المحلية بينها وبين فعاليات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. مثلاً، في كل المعابر الحدودية المتوفرة للفلسطينيين ممن يحملون هويات محلية، وليس جوازات أجنبية، بقي قرار من يدخل ومن يغادر للضباط الإسرائيليين الذين وقفوا في المرحلة الأولى خلف نوافذ/مرايا ذات رؤية في اتجاه واحد، بينما استلم الضباط الفلسطينيون الأوراق ومرروها لهم. وفي مطار غزة، كان يتوجب أولاً نقل الركاب بالحافلات إلى نقطة الرقابة الأمنية الإسرائيلية ثم يعادون إلى النقطة الفلسطينية؛ سواء في الدخول أم الخروج، **مضاعفين** بهذا الإجراءات التي يتعرضون لها والوقت اللازم للدخول أو الخروج بالنسبة لما كانت عليه **قبل** أوسلو، في حين بقي القرار والتدقيق الحقيقي بيد الإسرائيليين، كما في السابق.

[٤] لا بد من الإشارة إلى أن هذه لم تكن الإنتخابات الفلسطينية "الوطنية" الأولى بالمعنى الكامل، فقد تم سابقا انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير ضمن اطار المجلس الوطني الفلسطيني، كما أنه تم انتخاب رؤساء البلديات في الأراضي المحتلة عام ١٩٧٦، التي تم التعاطي معها لاحقا على أنها انتخابات وطنية (بمعنى أنها جامعة للمطالب الوطنية الجماعية). إلا أن انتخابات ١٩٩٦ جمعت انتخاب سلطة سياسية تنفيذية وتشريعية وعلى أرض الوطن، كما انها تمثلت في انخراط قاعدة شعبية واسعة في عملية الإنتخاب، ما لم يحدث سابقاً. لذلك، وعلى الرغم من أنها اقتصرت على الموجودين في الأراضي المحتلة، ولم تشمل جموع الفلسطينيين في الشتات، تم **تعريفها** ضمن الخطاب الرسمي الفلسطيني، وفي كثير من الأوساط الشعبية، على أنها الانتخابات الوطنية "الأولى"، كونها استقبلت كعملية نتاجها نواة ومرساة الدولة المتخيلة والمتوقعة، وكانت أيضا أنتخابات وطنية "عامة" الى درجة ما.

[٥] من الجدير بالذكر أن مثل ذلك كان أيضاً من التوجهات الرئيسة لعمل هيئة إذاعة جنوب افريقيا أثناء مرحلة الانتقال من نظام الفصل العنصري إلى حكم الأغلبية.

[٦] هذه طبعاً هي الأهداف التي طرحت في البرنامج المرحلي عام ١٩٧٣، التي شكلت بالأصل أفق اختزال برنامج التحرير الكامل: أي اختزال القضية الوطنية من النضال ضد الاستعمار الصهيوني في أرض فلسطين إلى النضال ضد الاحتلال في الضفة والقطاع. يمكن القول إن عملية الاختزال هذه تكاملت عشية أسلو، واستمرت في التنامي. والواقع أن هذا عبر عن نقص في فهم معنى الصهيونية العميق، وأبعادها الفعلية وتجذرها في نظام القوة العالمي.

[٧] ما عبّر عنه في المطاف الأخير فشل محادثات كامب ديفيد في عام ٢٠٠٠، قبل اندلاع الانتفاضة الثانية.

[٨] إلا إذا أصبح القمع الجسدي الفلسطيني الداخلي على أشده، بحيث يتشكل نظام أمني في الأساس، كما في كثير من بلدان "ما بعد الاستعمار". وهذه نقطة لم يصلها النظام السياسي الفلسطيني في عهد عرفات.

[٩] أستعين هنا بمفهوم "التصفيح" للتعبير عن الحالة المركبة للممارسة الاجتماعية، التي يمكن تشخيصها وتعيينها وتحليلها، وتعيين مفهوميتها (intelligibility). تجد نموذجاً من استعمال هذا المفهوم وهذا المنهج في التحليل عند المؤلف (Jayyusi, 1995).

[١٠] في حالة ما وراء الاستعمار، بالطبع، تنغرس الأبعاد "الانضباطية" للخطاب، ليس في إرادة الدولة–النواة لأن تكون (will to be) فحسب، ولكن كذلك في الحاجة الجماعية العامة التي تتولد عن ضغوطات وقسوة القيود والإجراءات الاستعمارية وتولد ردوداً عليها.

[١١] وفي سياقات أخرى إلى "القائد" أيضاً أو إلى "القائد الرمز".

[١٢] عندما كان هنالك اشتباك عسكري قصير الأمد في تشرين الثاني ١٩٩٤ قرب جامع فلسطين بين أعضاء من حماس وقوات الأمن الفلسطيني في مدينة غزة، ما أسفر عن مقتل ١٦–١٨ شخصاً وجرح قرابة ٢٠٠.

[١٣] ما تم خرقه بشكل حاد بعد الانتخابات الفلسطينية التشريعية الثانية في عام ٢٠٠٦ وفوز حماس فيها، إلا أن تلك التطورات تتطلب دراسة لاحقة.

[١٤] بمناسبة قتل "المهندس" الثاني من حماس في رام الله، جرى توكيدا مماثلا على هذا، من قبل مستشار الرئيس، الطيب عبد الرحيم، في مقابلة خاصة أجراها مع صوت فلسطين، الآ أنه خاطب أعضاء حماس مباشرة بلفظ "إخوان"، إذ كانت عملية القتل هنا ضد أحد أعضاء حماس نفسها، وقد استنتجت السلطة أن العملية تمت على يد حماس ولم تعتبرها تهديدا مباشرا إلى أشخاص أو مؤسسات السلطة الفلسطينية: بالأحرى كان التهديد يقوم، بغض النظر عن درجة اعتبار جديته، فقط في محاولة العمل ضمن مساحة وحيثيات السلطة الفلسطينية، متجاهلاً سريان صلاحياتها، ومزعزعاً العلاقة التي وازنتها بشكل حذر مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

[١٥] انظر، مثلاً، البيان الصادر في٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ عن مؤسسة الصحافة العالمية، ومركزها فيينا.

[١٦] في هذا الأمر عكس موظفو هيئة الإذاعة الفلسطينية توقعاً عاماً بين الرسميين في السلطة الفلسطينية، قبل استلام نتنياهو للحكم في عام ١٩٩٦. مثلاً، قال أبو الأديب، وهو عضو بارز في المجلس الوطني الفلسطيني (أعلى هيئة فلسطينية تشريعية) في مقابلة في صوت فلسطين بتاريخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، ١٩٩٥: "يعني نريد إسرائيل أن تساعدنا في نيل حقوقنا...".

[١٧] مثلاً، في أسبوع واحد، ذلك المبتدئ في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، هيمنت ثلاث قصص إخبارية على تغطية صوت فلسطين: كانت إحداها تتعلق بقرار المحكمة العليا الإسرائيلية بالسماح باستعمال ما وُصف بأنه "ضغط جسدي معتدل" على السجناء، بما في ذلك استخدام "الهز" الذي عُرف عنه أنه يتسبب بأضرار للدماغ ويؤدي أحياناً للموت؛ وكانت الثانية تغريم محكمة إسرائيلية لأربعة جنود مبلغ أغورات واحدة لكل منهم (ما يعادل ثلث سنتيم أمريكي) لقتل مدني فلسطيني في حاجز مرتجل. وكانت الثالثة تتعلق بمسائل أثارها فيلم فيديو شخصي صوره فلسطيني وأذيع في التلفزيون الفلسطيني لإسرائيليين من حرس الحدود على حاجز الرام عند مدخل القدس، وهما يضربان ويهينان شباناً فلسطينيين ويسيئان معاملتهم. كان هذا الأسبوعَ نفسه الذي هيمنت فيه الاحتفالات السنوية بإعلان الاستقلال الذي حصل في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ١٩٨٨ في مدينة الجزائر.

[١٨] أعلن هذا في الاجتماعات العامة وفي مقابلات متكررة أجرتها المؤلفة مع موظفي هيئة الإذاعة الفلسطينية في صيف عام ١٩٩٤ وخريف وصيف عام ١٩٩٥.

[١٩] في لقاء أجرته المؤلفة في مبنى هيئة الإذاعة في أم الشرايط في كانون الثاني/يناير، ١٩٩٥.

[٢٠] فمثلاً، بث صوت فلسطين سلسلة من البرامج المتخصصة للنساء وحولهن، وكان أحدها برنامجاً يومياً مدته نصف ساعة كان يعده طاقم شؤون المرأة (وهي منظمة غير حكومية) تناول المواضيع الجدية الشائكة المتعلقة بالزواج المبكر والعنف ضد النساء والطلاق والحقوق المتساوية ... الخ.

[٢١] مثلاً عند الاشتباكات بين المتظاهرين والقوات الإسرائيلية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، بعد أن افتتح رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، بنيامين نتنياهو، نفقاً يؤدي من حائط البراق (المعروف بحائط المبكى عند اليهو) إلى نقطة قريبة جداً من المسجد الأقصى.

[٢٢] تشتمل اللائحة كذلك على استخدام اصطلاحات مثل "يناضل/يكافح" (من أجل الحقوق/الاستقلال، ... الخ)، وهي في العربية، كما هي في الإنكليزية، مجرد تعبيرات اصطلاحية للدلالة على متابعة نشطة لأهداف مضادة للوضع القائم. وفي حين أن هذه اللائحة من اصطلاحات زُعم استخدامها قد تشمل بعض العبارات التي تعتبر مثيرة، فإن العديد غيرها، بل الغالبية منها، قد جُرِّد بكل بساطة من سياقه. أما البيانات الإسرائيلية التحريضية المستمرة، وسياسات الاحتلال العنيفة، أو التي تعتمد على التهديد بالعنف، وهي ما تشكل سياق جزء كبير من الخطاب الفلسطيني، فإنها –بهذا المفهوم– أعطيت بكل بساطة صفة طبيعية. انظر في هذا الصدد رد جيمس زغبي حول الحاجة لفضح التحريض الإسرائيلي المنهجي (Jordan Times, 10th July 2001) .

[٢٣] كما قال علي الريان، رئيس التلفزيون الأرضي الفلسطيني آنذاك في رام الله، للمؤلفة في حديث بتاريخ ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢: "نحن لن نكون تلفزيوناً إسرائيلياً".

[٢٤] خاصة مذكرة نهر واي الموقعة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، والتي تضمنت **إعادة التفاوض** حول إعادة الانتشار الثاني للقوات الإسرائيلية وفق ما نصت عليه أوسلو، تمشياً مع متطلبات الأمن الإسرائيلي.

[٢٥] كان تدمير وتخريب وزارة الثقافة ومؤسسات ثقافية فلسطينية أخرى (مثل مسرح القصبة ومركز السكاكيني الثقافي) في أعقاب الغزو الإسرائيلي لمناطق السلطة الفلسطينية في ٢٨ آذار/مارس، ٢٠٠٢ أمراً سلوكياً دالاً. انظر التقرير عن تدمير المؤسسات الفلسطينية الذي يمكن الحصول عليه من (مركز شمل): www.shaml.org.

[٢٦] للمزيد عن هذا، انظر: سارة روي (Sarah Roy, 2001).

النساء ووسائط الإعلام والمجتمع الديمقراطي في ملاحقة الحقوق والحريات[1]

مارغاريت غالاهر
Margaret Gallagher

مقدمة: الشوط حتى الآن

عندما نجح الطالبان في احتلال كابول في أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٦، قاموا فورا بأمرين: لقد منعوا النساء . . . من أي مشاركة في المجال العام، وحظروا التلفزيون. إنّ السيطرة على هذين العنصرين، النساء ووسائط الإعلام – تقع في جوهر نظام الطالبان. ومن اللافت أن نلاحظ بأنّ وضعَ كل من هذين العنصرين يعتبر بشكل متزايد مؤشراً أساسيا في مجتمع ما لعملية تحقق الديمقراطية والنمو.

(Sreberny, 2002: 271)

على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية بدأ النقد التحليلي للعلاقات المتداخلة بين النساء ومؤسسات وسائط الإعلام ومضمونها يشغل بشكل متزايد موقعا مركزيا على الجدول الدولي. وقد حصل هذا على خلفية تحولات درامية أحدثتها التغييرات في منظومة الإعلام العالمية. كانت قضايا وسائط الإعلام خلال السنوات الأولى للحركة النسوية العالمية تعتبر بشكل عام ثانوية نسبة إلى المشكلات الرئيسية المتعلقة بالنساء مثل الفقر والصحة والتعليم. لكن بحلول أوائل التسعينات لم يعد بالإمكان في معظم مناطق العالم اعتبار أنّ وسائط الإعلام هي أمر يتعلق بالنخبة ولا أهمية له. ومع ما أدخله على كثير من البلدان انتشار الاتصالات عبر الأقمار الصناعية من كم من القنوات لم يكن متصورا من قبل، ظهرت بوضوح القوة الهائلة لوسائط الإعلام على التأثير في الآراء والسلوك على كل المستويات الاجتماعية. وفي تلك الأجزاء من العالم حيث أوجدت نظم وسائط الإعلام لمهمة تثقيف المواطنين وإعلامهم في سياق التطور الاجتماعي، أنتجت مبادىء التجارة الحرة ورفع قيود التنظيم (متحالفة مع تقنية رقمية) تغييرات عميقة في الأنماط التقليدية لتمويل وسائط الإعلام والسيطرة عليها.

إنّ المعدل الأسي (exponential rate) للتغير التقني الذي حوّل بُنى وسائط الإعلام والاتصالات عالميا ينعكس في درجة الاهتمام الذي يوليه المجتمع الدولي لمحور النساء – وسائط الإعلام – الاتصال. وفي حين أنّ وسائط الإعلام لم تذكر إلا لماما في الوثائق المتعلقة بالاستراتيجية في أول ثلاثة مؤتمرات للأمم المتحدة حول المرأة في الفترة من ١٩٧٥ – ١٩٨٥، فإنّ منصة بيجينغ للعمل (Beijing Platform for Action) التي تبناها المؤتمر العالمي الرابع حول المرأة عام ١٩٩٥ عرّفت وسائط الإعلام على أنّها واحدة من إثنتي عشرة "ساحة حاسمة تستحق الإهتمام". وفي حين كان هنالك عام ١٩٩٥ إدراك قليل بالإنفجار الوشيك في تقنيات الإعلام والاتصال وما ينطوي ذلك عليه بالنسبة للنساء، إلا أنّ وسائط الإعلام الجديدة هذه انتقلت بعد خمس سنوات إلى مركز المسرح. إنّ مراجعة وتقييمَ تطبيق إعلان منصة بيجينغ للتفعيل (بيجينغ + ٥، حزيران/يونيو ٢٠٠٠) أقرت بالاستخدام الفعّال لتقنيات الإعلام والاتصال كتحدٍ رئيس لا بدّ من مخاطبته في دعم تقدم النساء.

أما اليوم، فإنّ السياقات التقنية والتنظيمية والاقتصادية والسياسية التي يجب أن نموضع ونحلل بها علاقة النساء بنظم وسائط الإعلام والأخبار والاتصال معقدة جدا. وفي الواقع إنّ رسمَ تضاريس هذه المساحة بطريقة تعكس بشكل متناسب خصوصية المواقع والمشاكل في بيئات اجتماعية وثقافية عظيمة التفاوت قَد غدا عبر السنوات العشرين الماضية أمرا متزايد الصعوبة. على سبيل المثال، يسهل علينا في عالم متشبع بوسائط الإعلام الذي يشمل تلفزيون القنوات المتعددة وشبكة الإنترنت المتاحة والمستخدمة اليوم على مدى ٢٤ ساعة أن ننسى أنّ تجربتنا هي تجربة الأقلية،

وأنّ نصفَ سكان العالم لم يجروا أي مكالمة تلفونية على الإطلاق وأنّ الوصولَ إلى وسائط الإعلام في المناطق الأكثر فقرا هو في الحد الأدنى. ففي افريقيا مثلا، ٢٥٪ من الناس فقط يملكون راديو، و٨٪ يملكون تلفزيونا، وواحد من بين كل ١٣٠ يملك حاسوبا، وواحد من كل ١٦٠ يستخدم الإنترنت، وواحد من كل ٤٠٠ يستطيع المشاركة في البث التلفزيوني المدفوع الأجر (Jensen, 2002). أما إتاحة وسائط الإعلام للنساء، والأخص الريفياتِ منهن، فهو متدن عن هذا. وقد أظهرت دراسة حديثة عن ربات المنازل في ريف زمبابوي (Matewa, 2002) أنّ ٤٪ فقط من هؤلاء النسوة يملكن جهازَ تلفزيون. ورغم أنّ ملكية أجهزة الراديو أكثر شيوعا إلا أنّ أكثر من ٦٠٪ من هذه الأجهزة كان معطلا أو غيرَ مستخدم بسبب انعدام الطاقة وارتفاع سعر البطاريات. ولم تكن الجرائد أو المجلات معروضة للبيع في أي من الدكاكين المحلية ولم يكن بالإمكان شراؤها إلا من أقرب مدينة – وهي تبعد أكثر من ثلاثين كيلو مترا. وبالطبع فإنّ الملكية لا تتساوي بالضرورة مع الإتاحة، فقد كان بإمكان النسوة الاستماع إلى الراديو في دكاكين القرية ومشاهدة التلفزيون أحيانا في منازل الجيران وقراءة جريدة أو مجلة يحضرها إليهنّ قريب زائر بين الفينة والاخرى. ولكنّ من الواضح أنّ هذه التجارب مع وسائط الإعلام ذات طبيعة مختلفة كليا عن تلك التي تمارسها النسوة ذوات الأساس المديني في بيئات ذات كثافة عالية لوسائط الإعلام.

غير أنّ مخاطرَ تقديم عرض شامل للقضايا والاتجاهاتِ في هذا الحقل الذي غدا واسعَ الأبعاد الآن، ترجع بجذورها إلى مسائلَ هي أكثر تعقيدا حتى من المستويات المتفاوتة للإتاحة والاستخدام. وقد كان أحد أهم الدروس المستقاة من نظرية وسائط الإعلام النسوية عبر السنوات العشرين الأخيرة أنّ تجربة النساء للتمييز ضدهنّ، وحتى تجربتهن لهويتهنّ نفسها، تقررها إلى حد بعيد فوارقُ تتصل بالطبقة والمركز الإقتصادي والسن والجنسانية (sexuality) والدين والعرق والانتماء القومي. وقد أقرَّ الآن بعدم كفايةِ دراسات "النساء ووسائط الإعلام" التي تأخذ وضع نساء الطبقة الوسطى البيضاوات المحبين للجنس الآخر(غيريي الجنسانية– heterosexual) على أنّه يشمل وضع كل النساء. وقد حاولت الدراسات المعاصرة لوسائط الإعلام أن تتعاطى مع فهم أكثر تعقيدا للهوية والتجربة الجنسوية (gender). وعبّر باحث أمريكي/افريقي في وسائط الإعلام عن ذلك بقوله "إنّ النسوة الملوناتِ لا يعانين التمييز الجنسي (sexism) **إضافة** إلى العنصرية ولكن التمييز الجنسي **في سياق** العنصرية؛ وهكذا لا يمكن وصفهنّ بأنّهنّ يحملن عبئا **إضافيا** لا تحمله النساء البيضاوات ولكن بأنّهنّ يحملن عبئا **مختلفا** كليا عن ذلك الذي تحمله النساء البيضاوات." (Houston, 1992: 49). إنّ قسما كبيرا من البحوث المعاصرة – بما في ذلك دراسات عديدة أشير إليها في هذه الورقة – ما زال يقصر عن مخاطبة هذه القضايا المتعلقة بالهويات المتشابكة وتجارب وسائط الإعلام. غير أنّ هذا الفهم النظري يجب أن يكون مرجعا دائما تقيّم بالقياس إليه صحة استنتاجات الأبحاث والخلاصات الموجهة للسياسات التي تستمد منها.

غير أنّ تغيرا آخر عبر السنوات العشرين الأخيرة هو أنّ ثقافة وسائط الإعلام نفسَها أصبحت معقدة بشكل متزايد. إنّنا نشهد تقارباً بين تقنية وخدمات وسائط الإعلام واندماجا تدريجيا بين التلفزيون والإذاعة والطباعة والحواسيب والشبكة الدولية. إنّ هذا التقارب يضفي ضبابيّة على الحدود بين وسائط الإعلام "القديمة" و"الجديدة" كما بين وسائط الإعلام "الرئيسة" و"البديلة". إلى جانب هذا نرى عولمة لنظم توزيع وسائط الإعلام ولصيغها وتطبيقاتها بما يطرح التساؤلَ حول ما كان يعتبر تقليديا وسائط إعلام وطنية وهوياتٍ محلية.

إنّ من الأمثلة الجيدة على هذه الاتجاهات النجاح الهائل للبرنامج التلفزيوني **الأخ الأكبر** (*Big Brother*) الذي بدأ في هولندة (أنظر Drotner, 2002). تدور صيغته حول انتقاء مجموعة من الناس "الحقيقيين" (بمعنى أنّهم ليسوا ممثلين) الذين يطلب منهم العيشُ مع بعضهم البعض في منزل واحد لمدة أسابيعَ عدة. ويشهد جمهور المشاهدين تفاعلاتهم ويصوت مرة كل أسبوع لإسقاط واحد من المجموعة. لقد بيعت صيغة **الأخ الأكبر** إلى معظم البلدان الأوروبية وإلى الأرجنتين وأستراليا وجنوب افريقيا والولايات المتحدة الأمريكية وفي كل هذه البلدان تم تكييفها مع الأعراف الحضارية المحلية وقواعد الإنتاج (production codes) – بنسب متفاوتة من النجاح. ويُرى برنامج **الأخ الأكبر** كأحد نصوص وسائط الإعلام المركّبة التي يتطور مضمونها عبر المدى الكامل لوسائط الإعلام ولتقنيات الإعلام والاتصال– التلفزيون والإذاعة والطباعة ومواقع الشبكة الدولية والتصويت بالهاتف – والتي يتحول جمهورها أحيانا إلى جمهور حسي يتجمع خارج منزل **الأخ الأكبر** لمشاهدة الأحداث الدرامية. إنّ **الأخ الأكبر** برنامج يظهر ليس فقط تقارب تقنيات وسائط الإعلام ولكن كذلك ظهور صيغ جديدة للتعبير عبر وسائط الإعلام وعلاقات جديدة بين مضمون وسائط الإعلام وجماهيرها.

إنّ هذه التقاربات والحدودَ المتغيرة تزيد كثيرا من إشكالية المحافظة على الفوارق التي كانت تقسم بها تقليديا دراسة المرأة ووسائط الإعلام على الصعيد العالمي – المرأة كمنتجة لوسائط الإعلام، المرأة في مضمون وسائط الإعلام، والمرأة كمستخدمة لوسائط الإعلام. أما وقد قلنا هذا، فإنّ بقية هذه الورقة سوف تحاول المحافظة على بعض هذه التمييزات التي تستمر في المساعدة على تسليط الضوء على الاتجاهات التجريبية والقضايا الناشئة في أرجاء العالم. بالرغم من ذلك، فإنّ هذه الهموم المنفصلة يجب أن تُفهم كجزء من فهم أكثر تعقيدا لبنية وعملية تصوير الجنسوية في وسائط الإعلام، وللتشكيلات الثقافية والاقتصادية التي تدعم هذه البنية وهذه العملية، وللعلاقات الاجتماعية التي تفرز الذوات الجنسوية (gendered subjects)، وطبيعة الهوية الجنسوية.

قضايا هامة: إستخدام وسائط الإعلام واتخاذ القرار

من المفيد التذكر أنّه بالرغم من التقدم النظري هذه الأيام ومع أنّ البيئة العالمية السياسية وبيئة حقل الاتصال قد تغيرت بشكل درامي عبر السنوات العشرين أو الثلاثين الأخيرة، إلا أنّ القضايا التي تتوجب مخاطبتها هي بشكل أساسي ما كانت نفسها دائما. إنّها ما زالت تدور حول المسائل الأساسية المتعلقة بالسلطة والقيم والإتاحة والإقصاء. وبالفعل، إنّ أحدَ أهم الدروس التي تم تعلمها من خلال الدراسات النسوية (feminist) كان طبيعة الانغراس العميق للحكم والفرضيات المؤسسة جنسوياً (gender-based) – وهي افتراضاتٌ تتخلل ليس فقط وسائط الإعلام ولكن كذلك جميع المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وهكذا مع أنّ التشخيصَ الأوليَ نادى بإيجاد "كتلة حاسمة" (critical mass) من النساء في وسائط الإعلام كجزء من الحل لهذه المشكلة، إلا أنّ من الواضح الآن أنّ "المشكلة" هي في آن واحد أعمقُ جذورا وأكثرُ شمولية مما يمكن حله بإعادة توزيع عددي.

الحضور والدور والسلطة

"يظهر الواقع حضوراً للمرأة أكثر مما يظهر دورا لها في وسائط الإعلام".

مي كحاله (May Kahhale): مستشارة وسائط الإعلام لرئيس جمهورية لبنان السابق، ورد لدى دبوس – سنسينغ (Dabbous-Senseng, 2000: 15) .

غيرُ قابل للإنكار أنّ للمرأة الآن "وجودا" كمجموعة في صفوف المستوى المتوسط للمنتجينً والمخرجين والصحفيين والمراسلين في وسائط إعلام الكثير من البلدان حول العالم. وقد وجدت الدراسة الدولية المقارنة الوحيدة (Gallagher, 1995a) أنّ ما يقرب من ثلث المنتجين في الراديو والتلفزيون في افريقيا الجنوبية وفي أمريكا اللآتينية هم من النساء. والرقم المرادف في أوروبا هو ٣٧٪. وثمة أهمية خاصة للعدد المتزايد من النساء اللواتي يعملن في إذاعة الأخبار وتقديم البرامج في وسائط البث. وهذه الظاهرة منتشرة جدا. على سبيل المثال إنّ مشروعَ رصد وسائط الإعلام العالمي (Global Media Monitoring Project) لعام ٢٠٠٠ والذي قام بمراقبة الأخبار في سبعين بلدا بتاريخ ١ شباط/فبراير، ٢٠٠٠ وجد أنّ ٥٦٪ من مواد الأخبار في التلفزيون و٤١٪ منها في الإذاعة قدمتها نساء في يوم المراقبة. غير أنّ نسبة النساء العاملات كمراسلات في نفس ذلك اليوم كانت ٣٦٪ في التلفزيون و٢٨٪ في الإذاعة و٢٦٪ في الصحافة (Spears et al., 2000) .

غير أنّ الوجود الأكبر للمرأة على الشاشة وفي بعض المراكز القليلة الأخرى البارزة، يساهم على الاغلب في وجود فجوةٍ بين التصورات والحقيقة. وقد ظن ٥١٪ من الناس في عملية مسح جرت في ليما في بيرو عام ١٩٩٧ أنّه يوجد عدد متساو من النساء والرجال ممن يعملون في التلفزيون، وقال ٣١٪ إنّهم يعتقدون أنّ هنالك فعليا عددا

من النساء أكبر من عدد الرجال. وفي الحقيقة أنّ هذه الدراسة نفسها قد أظهرت أنّ النساءَ يحتللن فقط حوالي ربع الوظائف في التلفزيون (Alfaro ,1997). وإنّ بروز النسوة للعيان في بعض وظائف وسائط الإعلام يخبئ واقعيا غيابَهنّ في غيرها إذ بالرغم من صحة القول إنّ النساء يلجنَ إلى صناعات وسائط الإعلام بأعداد أكبر من أي وقت سابق في كل مناطق العالم تقريبا، إلا أنّ النسوة ما زلن لا يملكن إلا القليل من سلطة صنع القرار.

لقد وجدت الدراسة الدولية المقارنة لعام ١٩٩٥ أنّ ثمانٍ فقط (٣٪) من ٢٣٩ مؤسسة جرت دراستها ترأسها نساء، وكانت لثمانٍ أخرىً نائبات مدير. وكانت معظم هذه المؤسسات شركات راديو صغيرة أومجلّات إخبارية صغيرة وكانت كلها تقريبا في أمريكا اللاتينيَة (غالاهر، ١٩٩٥ أ). وقد أجرى الاتحاد الدولي للصحفيين (International Federation of Journalists) عام ٢٠٠٠ مسحا غطّى ٧٠٪ من أعضائه في ٣٩ بلدا ووجد أنّه رغم كون أكثر من ثلث الصحفيين من النساء إلا أنّ أقلَ من ٣٪ من الموظفين التنفيذيين الرئيسين وأصحاب القرار في وسائط الإعلام هم من النساء (Peters, 2001). وفي صناعات وسائط الإعلام التي بدأت بالظهور حديثا، لا تبدو الصورة أفضلَ بكثير. وقد بينت دراسة للشركات الكبرى في الاتصالات البعدية والشركات العاملة على الشبكة (e-companies) في الولايات المتحدة الأمريكية أنّ ١٣٪ فقط من المدراء التنفيذيين في المراتب العليا هم من النساء (Jamieson, 2001) . وتظهر قاعدة البيانات لدى الاتحاد الأوروبي حول النساء في مراكز اتخاذ القرار أنّه كانت لهنّ عام ٢٠٠١ ٩٪ من وظائف الإدارة العليا في صناعة الاتصالات عن بعد في أوروبا (قاعدة البيانات الأوروبية، European Database, 2001).

السقف الزجاجي، عقبات في وجه التقدم

لماذا لا يخترقُ السقف الزجاجي سوى عددٍ قليل من النساء؟ يمكن القول إنّ البقاءَ والنجاحَ في وسائط الإعلام – خاصة فيً النظم التي تحركها دوافع السوق – يمليهما منطق التجارة الذي يخضع له الصحفيون الذكور بشكل متساو مع الإناث. وبالطبع هنالك عنصر صدق في هذا القول ولكن، عندما يتعلق ألأمر بوظائف التحرير الأكثر أهمية، يبدو أنّ منطقا آخر قد يكون موازيا أو مهيمنا يدخل في الصورة. وكما عبرت عن ذلك الصحفية الكندية هيغيت روبيرج (Huguette Roberge) قبل عقد من الزمن " امرأة واحدة على التوالي. (...) الواحدة على التوالي.إنّنا نكاد لا نتمكن من احتلال المواقع التي تتركها الواحدة للأخرى".(ورد لدى Pelletier et al., 1989: 91). ويكاد الوضع لا يتغيرَ إلا يسيرا في السنوات التي تلت ذلك. وتعتقد غيل إيفانز (Gail Evans) نائبة الرئيس التنفيذي السابقة لشبكة سي.إن.إن. (CNN) أنّ النساءَ أنفسهنّ يتحملن جزءا من المسؤولية عن

هذا. إذا كانت هنالك "ستة مقاعدَ على الطاولة (طاولة الإدارة العليا) وكان الرجال يشغلون خمسة منها وتشغل السادس إمرأة، فإنّ كل امرأة أخرى في المؤسسة تعتقد أنّ هنالك مقعدا شاغرا. وهذا ليس صحيحا. إنّ هنالك ستة مقاعدَ شاغرة،" (أنظر Evans, 2001). وحيثما وقعت المسؤولية، فإنّ عقلية "امرأة واحدة في المدة الواحدة" بالنسبة للنساء في مراكز إدارة التحرير الرئيسة تستبعد إمكانية بناء النساء لنوعٍ قاعدة القوة الضروري لتحقيق تغييرٍ فعلي – سواء بالنسبة إلى منتوجات وَسائط الإعلام أو إلى طريقة تنظيم مؤسّساتها.

لكنّ العقبة الأكثرَ شيوعا بكثير والتي تتحدث عنها الممتهنات في وسائط الإعلام هي مشكلة مواقف الرجال . وإنّ أحدَ أكثر ما تنطوي عليه هيمنة الرجال داخل مؤسسات وسائط الإعلام هي أنّ الحكم على النساء يتم وفقا لمعايير أداءٍ ومقاييس ذكورية. وكثيرا ما يعني هذا جهدا متواصلا لغرض تقبل جدي و"للبرهنة على أنكِ في مستوى أداء رجل". وتشمل مخاطر عدم التقبل الجدي خطرَ التحرش الجنسي– وهي مشكلة ذكرتها النساء اللواتي تم سؤالهنّ في دراسةٍ عام ٢٠٠١ للاتحاد الأوروبي للصحفيين وفي بلدان متفاوتة مثل بلجيكا (De Clercq, 2002)، وفنلندة (Cassava et al., 1993)، والسنغال (Van den Wijngaard, 1992)، وتونس (اتحاد الصحفيين التونسيين AJT, 1991). هكذا ففي حين يستغل بعض الزملاء الذكور وقت فراغهم بعد العمل لتمتين "شبكة الزملاء القدامى" ، قد تحّد بعض النساء اتصالاتهنّ بعد العمل لأنّهنّ يفضلن تفادي وضعياتٍ تنطوي على شيء من "المجازفة " .

إنّ تصور الإدارة التحريرية كمجال شاق ورجولي حيث يقوم رجال في غرف يملؤها دخان السجائر باتخاذ القرارات يكفي لمنع بعض النساء عن محاولة أن يصبحن جزءا من عالم يعتبرنه غريبا عنهن. حتى في السويد التي تعتبر بشكل عام بين أكثر البلدان تقدما في موضوع المساواة الجنسوية (gender equity) يبدو أنّ على النساء الكفاح ضد قواعدَ ذات تعريف ذكوري (male-defined norms) للوصول إلى مركز رئيس في إدارة وسائط الإعلام (Djerf-Pierre, 2002). ويبدو أنّ الثقافة الذكوريةالسائدة الى حد كبير في قطاعات معينة من وسائط الإعلام تجعل تقريبا من المستحيل أن تشعرَ النسوة بارتياح يؤدي إلى ازدهارهنّ مهنيا. وقد وجدت دراسة حديثة للتوظف في مجال الإعلان في بريطانيا أنّ القطاع الخلاق من هذه الصناعة – وهو القطاع المسؤول عن توليد وتصميم الإعلانات – بدأ فعليا يفقد من عدد النساء فيه. إنّ نسبة ١٧٪ فقط من كتبة الإعلان (copywriters) من النساء في حين كانت النسبة ٢٠٪ عام ١٩٩٠. وبشكلٍ مماثل فإنّ نسبة ١٤٪ فقط من المسؤولين عن الإخراج الفني والفنون التخطيطية (art directors) هي من النساء وهي أدنى مستوى تم تسجيله (Klein, 2000).

تقول الدراسة إنّ الجوَّ "الصبياني" النمطي في معظم دوائرالإنتاج الفني منفر للنساء. "إنّه يشبه قليلا الدخول إلى عرين الأسد"، هذا ما قالته امرأة في قسم

الإنتاج الفني وقالت أخرى: "تجد النساء الجوَّ صبيانيا ونكدا وقصيرَ النظر ولا يردن التعايش مع هذا". ويبدو واضحا ما ينطوي هذا عليه بالنسبة للمنتوج الإعلاني. ووفقا لبحث من اليابان حيث صناعة الإعلان هي "نطاق مسيّس جدا يهيمن عليه الذكور متوسطو العمر" يتم تشكيل عملية الخلق الفني بأعراف متعصبة تدور حول الأنوثة "اليابانية" – ظريفة ومستهلِكة ومطيعة ومتكيفة مع التقاليد (Badurina-Haemmerle, 2002).

قواعد اللعبة

> هل النص الذي جهزتّه رائع إلى درجة اعتقادها أن من المجدي تيتيمَ ابنتها؟... قد تكون هذه حربا غريبة، ولكنّها حرب بكل ما في الكلمة من معنى، وليست حربا جنسوية. إنّنا نريد معلوماتٍ لا صورا لشقراوات يلبسن الخاكي.
>
> "مخاطرة صحفية لم تكن تستحق القيامَ بها"
>
> (*Scotsman Magazine* , 2th October 2001. in Magor, 2002: 143)

عندما دخلت الصحفية البريطانية إيفون ريدلي (Yvonne Ridley) إلى أفغانستان بشكل غير شرعي (بموافقة جريدتها)، في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١ ثم اعتقلها الطالبان وتحفظوا عليها، أطلقت الصحافة حملة من الإنتقاد كان محورُها افتراض أنّ الصحفيات اللواتي لهنّ أولاد هنّ أولا وقبل كل شيء أمهاتٍ ويأتي عملهنّ المهني في المرتبة الثانية. أما التقارير الصحفية عن الحالة الموازية للصحفي الفرنسي ميشيل بيرارد (Michel Peyrard) الذي اعتقل كذلك وهو يدخل أفغانستان بشكل غير شرعي، فإنّها لم تشر مطلقا إلى أنّ تصرفاته غيرُ مسؤولة مع أنّه أيضا أب لأطفال. إنّ تغطية الحرب تكشف بشكل درامي جدا الجدول الذكوري لوسائط الإعلام الإخبارية و"قواعد اللعبة" التي تنطوي عليها والتي تنفُذ إلى مؤسسات وسائط الإعلام. لقد كان هنالك قدر كبير من التحليل لغياب أصوات النساء وحتى الصور عنهن في التقارير التي تم إرسالها من أفغانستان خلال وبعد حرب عام ٢٠٠١ (أنظر: Curry Jansen, 2002b; Dunn, 2002; Friedman, 2002; Joseph, 2001). وقد أبرز آخرون الطرق التي وُضعَت بموجبها الصحفيات النساء على الهامش في تغطية الأخبار. مثلا قامت إحدى المجلات البريطانية الأسبوعية المحترمة بنشر قسم مكرس "لموقف النساء من الحرب – وكأنّما تلك النسوة لم تكنّ صحفيات حقيقيات لأنّهن لسن رجالا." وكانت النتيجة أنّ آراءَ النساء عن الحرب "فرزتً في قسمٍ منفصل عن المنحى الرئيس للآراء وهكذا دمغت بأنّها تافهة بمعنى أنّها ضعيفة وأنوثية وأمومية وجبانة أكثر منها آراء صحيحة مستندة إلى المعلومات" (Roper, 2002). يستنتج أحد الباحثين وهو يتأمل في دور النساء في هذا الصراع وغيره: "إذا كانت النساء في طليعة حملة بديلة من الفعل والخطابية ضد الحرب

فإنّ هنالك بضع دزينات من الرجال ذوي النفوذ (بعضهم يرأس بلدانا وآخرون يرأسون غرف الأخبار) ممن سيضمنون أنّ هذه الآراءَ ستهزأ وتوضع في المرتبة الثانية – ضامنين بذلك أنّ اللغة المهيمنة عن الحرب و'العدالة' ستسود وأنّ النظامَ الأبويَ الذي يساند هذه الخطابية سيستمر" (Magor, 2002: 143).

كذلك تعني قواعد اللعبة أنّ معظم مؤسسات الأخبار تتطلب استعدادا للتعبير عن وجهات النظر بسرعة وبثقة وتأكيد جريء، ولا ترتاح كل النساء لهذا. وقد لاحظت إحدى الصحفيات البريطانيات، على سبيل المثال، أنّ الكثيراتِ من زميلاتها كن يرغبن "التريث" عند تكشف الأحداث المعقدة بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر حتى يقدرن حجم ما كان يحدث قبل الاندفاع إلى الطباعة حيث بدا الكثيرون من الرجال على استعداد لمثل هذا الاندفاع (Branston, 2002). إنّ هذه الفوارقَ المؤسسة جنسوياً تؤثر لا شك على الوضع المتصَوَّر للنساء داخل مؤسسات وسائط الإعلام وعلى فرص ترقيتهن. وقد جاء في دراسة كيوسافا وآخرين (Kuusava et al., 1993) عن الصحفيين في فنلندة أنّ مهاراتِ النساء يُبخَسُ تقييمها، في حين يتم دعم الصحفي الذي يكتب عن السياسة الجَدية ويعتبر مادة صالحة للترقية. إنّ من يكتب حول القضايا "الإنسانية" و"اليومية" يُنظر إليه على أنّه غير طموح (لأنّه من الواضح غيرُ مهتم بالأولويات الرئيسة للمؤسسة)، وينحو لأن يبقى من الصحفيين العاديين. وإنّ ابهام هذه العملية ومنطقها اللولبي، ما يعكس ويبني **في آنٍ واحد** علاقاتِ السلطة بين النساء والرجال في المهنة، أمر يصفه إريك نيفو (Eric Neveu, 1997) بشكل جيد بالنسبة للصحافة الفرنسية. إنّ الصحفيين الذين أجرى مقابلاتٍ معهم كانوا يشيرون المرة تلو الأخرى إلى الأحوال والتفاعلات اليومية المتعلقة بالجمع اليومي للأخبار وبكتابتها، وهي أحوال يصعب على النساء أن ينجحن فيها ما لم يلتزمن بقواعد الرجال. وتشمل هذه عادة العمل حتى وقت متأخر وهو أمر ينظر إليه كثمن يؤدى في سبيل النجاح – وهو ثمن كثيرا ما تعتبره النساء ضريبة أعلى مما يحتمل على حياتهنّ العائلية؛ وكذلك الافتنان الذكوري بمناورات السلطة السياسية التي كثيرا ما تحول الصحفيَ إلى عنصر من "الداخل" يتوفر له امتياز التوصل إلى مصادرَ في المجال السياسي.

لذلك فإنّ قواعدَ اللعبة ذات التعريف الذكوري والتي تحدد الثقافة الصحفية – العاداتِ والممارساتِ السائدة ضمن المهنة – يجب أن يتم فهمها ليس فقط ببساطة نسبة إلى أحوال العمل وتعريف القيمة الإخبارية (newsworthiness) والقيم والأولويات. إنّ هذه القواعد، بالمفهوم الأكثر أساسية، تتخلل جوهر ما "هي" الصحافة، أو ما يعتقد أنّها تكون من قبل غالبية العاملين فيها.

تجربة التمييز

"لم ألاحظ مطلقا أنّ هنالك أيَ تمييز يبنى على الجنس".

وليم دين سنغلتون (William Dean Singleton) ، نائب الرئيس والمدير التنفيذي الرئيس لمجموعة شركة أخبار وسائط الإعلام (.Media News Group Inc) .

"شعوري أنّ هذا غيرُ صحيح".

جون ج. كريغ (John G. Craig) ، رئيس التحرير ونائب الرئيس الأول لمجلة **بتسبرغ بوست غازيت** (*Pittsburgh Post-Gazette*)

"لا يتمشى هذا مع تجربتي الخاصة".

هيث جي. ميريويثر (Heath J. Meriwether)، الناشر، **ديترويت فري بْرِس** (*Detroit Free Press*) .

تعليقات من رؤساء تحرير ذكور، ردا على نتائج عملية مسح جرت عام ٢٠٠٢ تفصل المنظورات عن التمييز المستند إلى الجنسوية بين النساء في الوظائف العليا في غرف الأخبار في الولايات المتحدة الأمريكية (Strupp, 2002).

إنّ المسحَ الذي أجراه الاتحاد الدولي للصحفيين عام ٢٠٠٠ قد قارن النتائجَ بتلك التي أظهرها مسح مماثل أجري قبل عقد من الزمن. رغم مرور عشر سنوات بعد الدراسة الأولى فإن عددا من القضايا ما زال دون حل. فما زالت النساء يخسرن في التعيينَ في الوظائف العليا ولا يتمتعن بالفرص نفسها للتدريب، ويتقاضين رواتبَ أدنى من رواتب زملائهنّ الذكور. وما زالت النساء يُجابَهن بفصل الوظائف (job segregation) واحتمالات محدودة للترقية وبالتحرش الجنسي وما زلن يُطرحُ لهنّ خيار مستحيل بين الإمتهان والحياة العائلية. وهذا العامل الأخير هو من الأسباب الرئيسة التي تعطيها النساء لتركهن العمل في وظائف وسائط الإعلام وهنّ في أواسط الثلاثينات من العمر (De Clerq, 2002).

بالرغم من ذلك، فإنّ القناعة مستمرة بشكل لافت بأنّ التوازنَ الجنسوي (gender balance) في وسائط الإعلام – خاصة في الحلقات العليا – سوف يتغير "مع الزمن" إذ يدخل عدد أكثر من الخريجات إلى هذه المهنة. غير أنّ إحصائيات اليونسكو تظهر أنّ تفوقَ عدد الطالبات في الاتصالات الجماهيرية يرجع إلى عام ١٩٨٠ على الأقل في معظم ما يسمى بالبلدان النامية، وعلى الأقل إلى عام ١٩٨٦ في كل من تشيلي ومصر وجامايكا ولبنان والمكسيك ونيكاراغوا وبناما وبابوا نيوغيني وباراغواي وتونس. والسؤال هو كيف يمكن تسوية هذا مع وجود أقلية للنساء، خاصة في الوظائف العليا لوسائط الإعلام؟

لا يوجد، على ما يبدو، كثيراً من الشك في أن النساء يتعرضن الى تمييز في مرحلة التوظيف لمجرد كونهنّ نسوة. وتظهر الدراسات من بلدان مختلفة أنّ خريجي الصحافة الذكور أكبر حظا من الإناث في إيجاد عمل وظيفي في المهنة (أنظر Gallagher, 1995a). وقد أظهر البحث الذي نشره عام ٢٠٠٢ مجلس اتصالات ووسائط إعلام الأقليات (Minority Media and Telecommunications Council) في الولايات المتحدة أنّ ١٥٪ من هيئات الإذاعة و١٩٪ من شركات الكوابل و١٩٪ من الصحف تعمدت التمييز ضد النساء عام ١٩٩٩. وتعرضت جماعات الأقليات العرقية لتمييز أكبر حتى من هذا : ٢٠٪ من هيئات الإذاعة و٣٦٪ من شركات الكوابل و٣٧٪ من الصحف تعمدت التمييزَ ضد الأمريكيين الأفارقة، كما إنّ ٢٤٪ من هيئات الإذاعة و٢٠٪ من شركات الكوابل و٢٦٪ من الصحف تعمدت التمييز ضد طلبة الوظائف من أصل إسباني (Blumrosen & Blumrosen, 2002).

تظهر الدراسات أنّ الرجالَ يتقدمون بعد التوظف أسرع من النساء (Gallagher, 1995a). والنساء يَعينَ هذا تماما. وقد جرى عام ٢٠٠٢ مسح واسع في الولايات المتحدة لصناعة التلفزيون بالكوابل بطلب من الاتحاد القومي للأقليات في الاتصالات (National Association of Minorities in Communications) (NAMIC) فأظهر أنّ ٢١٪ من الأقليات و٢٢٪ من النساء المشتغلات في صناعة الكوابل لديهم التصور بأنّ عرقهم أو جنسهم، كل حسب واقعه، له وقع سلبي على الفرص المتاحة لهم في شركاتهم (الاتحاد القومي للأقليات في الاتصالات، ٢٠٠٢). كذلك في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٢ اكتشفت دراسة أخرى أجريت لصالح معهد الصحافة الأمريكية (American Press Institute) ومركز بيو لصحافة المواطنة (Pew Center for Civic Journalism) أنّ ٦٤٪ من النساء في الوظائف الرئيسة في غرف الأخبار ممن لا يرين فرصا للتقدم يقلن بأنّ ذلك مرده أنّه يجري تفضيل الرجال لتلك الوظائف. وعدد قليل من الرجال (٦٪) في وضعية مماثلة يرى أنّ التمييزَ الجنسوي عقبة (الدراسة نفسها). إنّ تجربة التمييز ليست محصورة بالطبع بالولايات المتحدة الأمريكية. إنّ الدراسات في بلدان أخرى تظهر كذلك أنّ المتهنات في وسائط الإعلام أحرى من زملائهن الرجال بالنظر إلى التمييز الجنسوي كَعقبة ضمن المهنة (De Clerq, 2002)

الافعال والسياسات

> إنّ سياسة المساواة في الفرص، حتى لو كانت نتيجتها محبطة، تبقى أفضلَ من عدم وجود سياسة
>
> (Aldridge, 2001: 614)

ليست هنالك طريقة سهلة لتفكيك العقبات التي تجابهها المتهنات في وسائط الإعلام. إنّ نظمَ الإرشادوإقامة شبكة من التواصل، وإجراءاتِ التوظيف المحسّنة،

والتدريبَ على المهارات والإدارة، وأحوالَ العمل المواتية عائلياً ، ووضعَ أهداف عددية لتصحيح اللاتوازن الجنسوي في الوظائف الخلاقة وفي مراكز القرار، والمراقبة المنتظمة وتقييمات الأداء – كل هذه يمكن أن تساعد، لكنّ المهمة الأكبرَ صعوبة هي تغيير المواقف التي ترعى عدمَ المساواة وتغيير الثقافة التنظيمية التي تساند هذه المواقف.

تبنت بعض شركات وسائط الإعلام سياسات وبرامجَ عمل من أجل متابعة هذه الأهداف، ويتوفر ذلك في وسائط البث أكثر منه في الصحافة، وفي القطاع المموّل من الخزينة العامة بشكل أكبر منه في القطاع المموّل تجاريا. وبهذا المعنى فإنّ اتجاهات السوق لا توفر مخططاً واعداً للنساء. إنّ متابعة مبدأ الفرص المتساوية لا تتطابَق بسهولة مع ملاحقة الكسب المالي الأقصى. علاوة على ذلك فإنّ السياق الكلي للتنافسية التي تعمل ضمنها الآن وسائط الإعلام العامة كان له وقع على بنى وسياسات التوظيف– على سبيل المثال بزيادة استخدام العقود قصيرة المدة والعمالة المتقطعة، والغالبية في الحالين من النساء (Gallagher, 2000). إنّ هيئات الإذاعة العامة الرئيسة، مثل هيئة الإذاعة الأسترالية (ABC) وهيئة الإذاعة الكنديةَ (CBC) وهيئة الإذاعة البريطانية (BBC) وعدد آخر غيرها، والتي كانت قد أطلقت في السبعينات وأوائل الثمانينات حملات متفائلة وجيدة التمويل لبرامج المساواة، قد اضطرت إلى بذل الجهد لتبرير هذا الإنفاق في المناخ المختلف جدا اقتصاديا – وايديولوجيا – خلال العقد الماضي.

لكن هل لهذه البرامج والسياسات من التأثير ما ينتج اختلافا حقيقيا؟ وهل هي ضرورية بالفعل؟ غني عن القول إنّ السياسات وحدَها لا تغير شيئا على الإطلاق ما لم يدعمها التزام على أعلى مستوى ومن قبل المديرين التنفيذيين الذين "يملكون" سياسات والذين يقدم لهم أنفسهم النصحُ والدعمُ المناسبان لتطبيقها. ويبدو أنّ التقدمَ في هذه الظروف ممكن. وعلى سبيل المثال فقد استنتج استعراضٌ أوروبي لسياسات المساواة أنّ هيئات الإذاعة في الدانمرك وألمانيا وإيرلندة والمملكة المتحدة والتي تتابع سياسة فعل إيجابي نشطة قد تمكنت **فعلا** من زيادة نسبة النساء ضمن صفوف الإدارة والقرار فيها (ibid).

لكنّ سياسات الفرص المتساوية، حتى عندما تنجح، تبدو وكأنّها تجر التغيير خلفها ببطء– فيما يبدو أحيانا وتيرة بطيئة إلى حد مؤلم– بدلا من دفع مؤسسات وسائط الإعلام بشكل لا يقاوَم نحو تحول حقيقي. وقد وجد غوغا، مثلا (Goga, 2001)، أنّ تطبيقَ سياسات التمييز الإيجابي (affirmative action) في وسائط إعلام جنوب افريقيا ساعدت **فعلا** على زيادة عدد النساء والملونين، حتى في الدرجات الأعلى، في الفترة من ١٩٩٤ – ١٩٩٩ . بالرغم من ذلك، وبما أنّ الذكور البيض استمروا في درجات الإدارة العليا الرئيسة بشكل مركز، فإنّ عدمَ التساوي بقي قائما في "علاقات السلطة" في العمل في مؤسسات وسائط الإعلام. إنّ لهذه جذورا في بنية امتيازات أكبر عمقا، وخرقها هو حتما أمر أكثر صعوبة.

إنّ الإطار الاجتماعي والسياسي الشامل هو عامل حاسم اضافي في إنشاء بيئة تتم فيها، أو لا تتم، متابعة أهداف العدالة. وعلى سبيل المثال، فقد وجدت دراسة حول توظيف النساء في صناعة الصحافة الكندية أنّ التفاؤلَ في أوائل التسعينات حول حركة النساء المتطورة نحو احتلال مراكزَ ذات سلطة تنظيمية حقيقية بدا وكأنّه مستند إلى أسس معقولة. ولكنّ التغيراتِ السريعة في الروح التجارية لوسائط الإعلام، والتي تزامنت مع إنشاء جريدة يومية على الصعيد الوطني ذات اتجاه محافظ ناشط عام ١٩٩٨، تظهر السرعة التي يمكن أن يُعطلَ بها التغيير في الثقافة والمواقف، أو حتى جعله يعكس اتجاهه، من خلال تغير أولويات الإدارة التي يسببها التهديد بانخفاض الأرباح (Aldridge, 2001). ويمثل هذا هشاشة "التقدم" في موضوع فرص توظيف النساء ما لم يتم إرساؤها على مركّبٍ من السياسة الراسخة والتنظيم القانوني والواقع المادي المغير.

قضايا حاسمة: مضمون وسائط الإعلام والتصوير

إنّ محدودية مضمون وسائط الإعلام قد قرنت كثيرا بانخفاض تمثيل النساء وسلطتهنّ داخل صناعة وسائط الإعلام. ولكنّ الصلة بين مضمون وسائط الإعلام والأفراد الذين ينتجونه يخففها كثيرا بالطبع عدد لا يحصى من العوامل بما في ذلك السياسات المؤسسية والقيم المهنية وتطلبات المعلنين. هكذا، ورغم أنّ عددا من النساء يدخل إلى وسائط الإعلام بعدد أكبر مما كان يحصل سابقا، فإنّ من غير المعقول التصورَ بأنّ هذا سوف يتسبب بتحول درامي في مضمون وسائط الإعلام. من الممكن حتما أن نرى الأثر الذي سببته أفراد من النساء، بصفتهنّ نساءً، على أنواع معينة من النتاج، ولكنّ الأنماط الأساسية للتمثيل في وسائط الإعلام التي شغلت الحركة النسوية في السبعينات تبقى نسبيا على ما كانت عليه بعد ثلاثين سنة.

أنماط التصوير

من الصعب إجراء تقييم دقيق لمدى الإنتشار العالمي لهذه الأنماط وللحدود التي قد يكون التغيير جاريا عليها. إنّ الدراساتِ التي تشمل أكثر من بلد واحد نادرة. لقد بدأت عام ١٩٩٥ أول دراسة دولية كميّة مستفيضة عن تصوير المرأة في وسائط الإعلام. عرفت هذه الدراسة باسم مشروع رصد وسائط الإعلام العالمي وأجرت المراقبة على الجرائد والإذاعة وأخبار التلفزيون في ٧١ بلدا حول العالم مدة يوم واحد من كانون الثاني/يناير. لقد وجدت الدراسة أنّ ١٧٪ فقط من مواضيع أخبار العالم (أي من يتسبب بالأخبار[newsmakers] أو يكون محلَ مقابلاتٍ في قصص الأخبار) هم من النساء (الرقابة على وسائط الإعلام، Media Watch 1995). وجاءت نتائج مشروع رصد وسائط الإعلام العالمي الثاني والذي جرى في ٧٠ بلدا في ١ شباط/فبراير، ٢٠٠٠ لتوحي بأنّ أخبار العالم ربما كانت متجمدة عن

الحركة مدة خمس سنوات. إنّ النساءَ في ذلك اليوم شكلن نسبة ١٨٪ فقط من مواضيع الأخبار (Spears et al., 2000). كانت حصة النساء في التلفزيون أكثرَ قليلا منها في الراديو والصحف. وتراوحت نسبة النساء كموضوعات للأخبار في المناطق المختلفة من نسبة أقصاها ٢٥٪ في أمريكا الشمالية ومناطق المحيط الهادئ إلى نسبة متدنية هي ١١٪ في افريقيا. وقد مثلت النتائج العددية كثيرا من الفوارق الجنسوية المألوفة وربما كانت المفاجأة الوحيدة لها الإنتظام الذي أظهرت فيه أنماطا متماثلة حول العالم كله.

يمكن الإدعاء طبعا أنّ هذه النتائجَ تعكس ببساطة الطريقة التي تعرّف بها الأخبار ويتم تركيبها. ونحن **نعرف**، وفقا لهذه الحجة، أنّ التركيزَ الرئيسَ للأخبار هو على السياسة والإقتصاد، وعلى هذا لا يكون مفاجئا وجود مثل هذا العدد الضئيل من النساء في الأخبار أو أنّ إظهارَ النساء يتم بهذه الطرق النمطية. إنّ أحدَ الردود على هذا القول يمكن أن يُعثرَ عليه بالطبع ضمن المسار المهم من الدراسات النسوية حول وسائط الإعلام تلك التي طرحت التساؤل حول الطبيعة الجنسوية للقيم السائدة للأخبار ولتعاريفها وأولوياتها (Carter, Branston and Allen, 1998). غير أنّ تحليلا لأي صنف آخر من برامج وسائط الإعلام– من الترفيه إلى الدراما إلى برامج الأحاديث– سيظهر أنماطا متماثلة لافتة جدا عن التمثيل الجنسوي (لاستعراض الوضع في أوروبا راجع المفوضية الأوروبية European Commission, 1999).

لذلك فإنّ هذه الأنماطَ ليست نتاجَ المضمون الإخباري أو القيم الإخبارية (news values) بشكل فريد ولكنّها انعكاس لأفكار وقيم اجتماعية – ثقافية أساسية. فعلى سبيل المثال، أظهر التحليل النوعي لبيانات الرقابة الدولية لعام ٢٠٠٠ غيابا مزعجا لأصوات النساء في بنود الأخبار التي تتعلق بالنساء بشكل محدد جدا. إنّ قصصا كتلك التي تحدثت عن الخطط لإنشاء محكمة الشؤون العائلية في جامايكا والنسبة المرتفعة للإجهاض بين المراهقات في سكوتلندة وحقوق النساء في طلب الطلاق في مصر وبرامج الأمومة في إيرلندة الشمالية ومعاقبة النساء بسبب الخيانة الزوجية في تركيا: هذه كلها كانت بعض الحالات التي بدا فيها أنّ استبعاد أي وجهة نظر نسائية هو شكل صارخ من الإهمال. إنّ هذا الميل لتجاهل النساء أو – في أفضل الأوضاع –للكلام **عن** المرأة، بدلا من **إلى**، أو **من خلال**، المرأة متأصل بعمق في الممارسات الثقافية المعيارية، وبالتالي في عملية تجميع الأخبار وفي عمليات الإنتاج الروتينية العامة (production routines) في جميع وسائط الإعلام.

إنّ تمثيلات (representations) وسائط الإعلام بشكل عام، وتمثيلاتها للنساء بشكل خاص، منغرسة بعمق في السياقات السياسية والإقتصادية. وعلى سبيل المثال فإنّ وسائط الإعلام في بلدان كثيرة في آسيا قد شهدت مؤخرا تحولا مذهلا بسبب القنوات التجارية الجديدة للبث بالكوابل وعبر الأقمار الصناعية، وقد أدت خصخصة وسائط الإعلام القديمة التي تديرها الدولة إلى

ظهور مضمون جديد متوجه نحو السوق. وتظهر الدراسات الراهنة الواردة من هذه المنطقة بشكل بارز التوترات والصراعات التي تحدثها مثل هذه التحولات بالنسبة لأشكال تمثيل المرأة، وتؤشر النتائج على تنوع أكبر لأدوار النساء وابتعاد عن صورة سيدة المنزل–الأم التابعة. غير أنّ الدراسات من الهند وسنغافورة تؤشر الى الطرق المتناقضة في كثير من الأحيان التي يتعايش فيها الإعلان ووسائط الإعلام مع الهويات المتعددة للنساء في المجتمع المعاصر. إنّ صورا عن "المرأة الحديثة" كمستهلكة مستقلة تحافظ على أنوثتها متكاملة أو كإنسانة فردانية عنيدة تتحتم التضحية بالجانب الأنثوي لديها، تظهر أنماطا جديدة للنساء – تكون "أنوثتهن" فيها هي دوما القضية المحورية (أنظر مثلا Wildermuth, 2002; Malhotra and Rogers, 2000; Lee, 1998). ويسجل آخرون بروزَ صور جديدة مجنسنة بشدة (sexualized) في وسائط الإعلام التجارية في بلدان مثل كامبوديا وكوريا مثلا – وهي صور تعتبر صادمة ودخيلة ثقافيا (Palan, 1995; Park, 1997)؛ (أنظر كذلك **تغيير العدسات** (*Changing Lenses*, 1999: 20-21-

ولا تروي الأرقام إلا جزءا يسيرا من القصة فإنّ ما يكمن وراءها هو بنية للسلطة– الاجتماعية والسياسية والإقتصادية– يعتبر الرجال فيها مركزيين ومهيمنين. وتتشابك القيم الإخبارية مع الأولويات السياسية لترسمَ وجهة نظر معينة عما يتسم بالأهمية. وعلى سبيل المثال فإنّه بالرغم من تصريح الصين أثناء حفل الترحيب الخاص بالمؤتمر العالمي الرابع حول النساء عام ١٩٩٥ بأنّ "التساوي الجنسوي هو من سياسات الدولة الأساسية"، إلا أنّ تحليلا لجرائد الحزب الرسمية في السنوات التي أعقبت المؤتمر العالمي الرابع حول المرأة قد أظهرت أنّ هذه السياسة هي من أقل ما يذكر من السياسات الأساسية للدولة. في عام ١٩٩٦ نشرت **بيبولز ديْلي** (يومية الشعب)(*People's Daily*)– التي يبلغ توزيعها مليوني نسخة– أكثر من ٥٠٠٠ مقال ذكر سياسة التعليم، و٤٠٠ ذكر حماية البيئة و٢٢١ ذكر التخطيط العائلي. لكنّ عشرين مقالا فقط ذكرت المساواة بين النساء والرجال (Yuan, 1999).

القضايا التي هي بشكل خاص مركزية في حياة النساء تأتي في موقع متدن في سلم درجات ما يعتبر جديرا بالأخبار. ويمكن في أفضل الأحوال أن تعتبر "أخباراً" في سياق تغطية حدثٍ معين مثل يوم المرأة. وعلى سبيل المثال، فقد أظهرت دراسات مشروع رصد وسائط الإعلام في جنوب افريقيا أنّه في حين تزداد تغطية قضايا النساء بشكل حاد في الأيام التي تسبق اليوم الوطني للمرأة (٩ آب/أغسطس)، فإنّ هنالك تناقصا حادا معادلا فور انقضاء ذلك. وبالرغم من ازدياد التغطية حول يوم المرأة فإنّ معظمَها يفشل في تمثيل النساء كمشاركات فاعلات في المجتمع– مثلا يجري بشكل عام تجاهل مبادرات منظمات المجتمع المدني. وفي الحقيقة إنّ الإستنتاج الكلي من هذه الدراسة هو أنّ الزيادة والنقصان الحادين في القصص

حول يوم المرأة، مشتركين مع تقارير صحفيةٍ غير كافية، لا يخدمان إلا التشديد على تهميش المرأة في المجتمع (مشروع رصد وسائط الإعلام، ١٩٩٨).

مثل هذه البيانات تظهر تماما مقدارَ تجذر مشكلة تصوير النساء في وسائط الإعلام. ليس الأمر مجرد رفع نسبة حصة النساء الزمنية على الهواء أو في المطبوعات. إنّ القضية هنا ليس مجرد عدد النساء اللواتي يظهرن في وسائط الإعلام ولكنه قدرتهنّ على التأثير. ورغم التغيرات الصغيرة التي لوحظت في بعض التحاليل المعاصرة، إلا أنّ مضمون وسائط الإعلام بشكل عام ما زال يعكس رؤيا ذكورية عن العالم وعما هو مهم. إنّ الطبيعة الأساسية لهذه الرؤيا هي التي تعني أنّ تصوير النساء في وسائط الإعلام لن يتحسن بزيادة عدد الصحفيات أو بالتخلص من أسوأ المبالغات في التمييز الجنسي في الإعلان. إنّ ما يتطلبه الأمر فعليا هو تحول سياسي واجتماعي يتم فيه بحق فهمُ حقوق النساء – وحق النساء في الاتصال – واحترامُ ذلك وتطبيقه في المجتمع بشكل عام، ومن قبل وسائط الإعلام. وعملياً فإنّ إمكانية قيام "كتلة حاسمة" من النساء العاملات في وسائط الإعلام على التأثير على مضمون وسائط الإعلام هو مسألة ثانوية بالنسبة للحاجة إلى تغير اجتماعي أوسع وأعمق. ويمكن التمثيل على هذا بتحليل لكيفية عكس وسائط الإعلام لتجارب مجموعتين محددتين – النساء الأكبر سنا والنساء المنتميات إلى جماعات الأقلياتَ العرقية.

تواري المرأة الأكبر سنا

> إنّ هذه مؤسسة اعمال. والخط الأساس لدينا يؤثر فيه أمر واحد: أداؤنا بين البالغين من سن ١٨ إلى سن ٤٩. هذا كل ما نبيعه. هذا كل ما يبيعه منافسونا.
>
> رئيس الترفيه في إن.بي.سي. (شركة الإذاعة الوطنية) (NBC) ، جيف زوكر (Jeff Zucker) كما ورد لدى غوديل وميسون (Goodale and Mason , 2002)

إذا كانت مجموعة العمر من ١٨–٤٩ تعتبر سوقا مرغوبة بالنسبة إلى وسائط الإعلام التجارية، فإنّ السوقَ "المرغوبة جداً" تتألف من الذكور ضمن مجموعة ١٨ – ٣٤ سنة. ومع أنّ هؤلاء لا يشكلون إلا ١٢٪ من السكان في الولايات المتحدة، ومشاهدتهم للتلفزيون أقل من أي مجموعة سكانية أخرى، إلا أنّ الذكور الشبان "أكثر قيمة بكثير بالنسبة للمعلنين، من الناس الذين يشاهدون التلفزيون بكثرة والمتوفرون بشكل منتظم"، وذلك وفقا للموظف التنفيذي الرئيس لنظام تيرنر للبث (Turner Broadcasting System). إنّ الإعلان التلفزيوني في الولايات المتحدة الأمريكية صناعة حجمها ٣٦ بليون دولار (جهاز مراقبة نيلسَن – بْلَس [Nielsen Monitor - Plus] كما ورد لدى غوديل وميسون، ٢٠٠٢). وفي بيئة مكثفة تجاريا كهذه، فإنّ الناسَ الذين تتجاوز أعمارهم ٤٩ سنة (المعروفين في

اصطلاحات الصناعة "بالفائضين" (spillovers) لا يعتبرون جديرين بالإهتمام. ويعتقد المدراء في صناعة الإعلان أنّ الناس الأكبر سنا ينفقون أقل من الأصغر سنا وغيرُ مستعدين لتجربة منتجاتٍ جديدة.

إنّ أحد الردود من جمعيات الأكبر سنا – مثلا في أمريكا الشمالية وأوروبا – كانت محاولة لتغيير رؤيا وكالات الإعلان والتسويق حول مجموعة ما بعد الخمسين عاما بالتأكيد على طاقتهم الشرائية (Tréguier, 1999). لكنّ تكتيكا كهذا عديمُ الأهمية تماما بالنسبة للأغلبية العظمى من الناس الأكبر سنا في العالم إذ يعيش الكثيرون منهم في حالة فقر. والنساء في كل البلدان تقَريبا هنّ بين أفقر الفقراء (هيئة مساعدة السن الدولية، 2002 - HelpAge International). إنّ الطاقة الشرائية ليست القضية. وفي الحقيقة إنّ حجب الناس الأكبر سنا وبشكل خاص النساء الأكبر سنا في وسائط الإعلام له جذور تعود إلى أسبابٍ أكثر عمقاً بكثيرٍ.

إكتشفت هيئة الإذاعة البريطانية في المملكة المتحدة – وهي خدمة بث عامة لا تقبل الإعلان – أنّ ٧٪ فقط من الشخصيات التي شوهدت على قنواتها عام ١٩٩٩ كانت أكبرَ من ٦٠ عاما رغم أنّ هذه الفئة تمثل ٢٠٪ من السكان البريطانيين. إضافة إلى هذا فقد كانت نسبة الذكور إلى الإناث ٧ إلى ٣ رغم أنّ النساء يفقن الرجال في فئة ما بعد الستين. وقد حصل هذا القصور النسبي في التمثيل رغم أنّ هيئة الإذاعة البريطانية لديها دليل منتجين يتناول تمثيل الناس الأكبر سنا (Tielen and Groombridge, 2000). وقد أظهرت دراسة أبحاث قومية أجريت في المملكة المتحدة عام ٢٠٠٠ أنّ نسبة قصور تمثيل النساء الأكبر سنا ضعف قصور تمثيل الرجال الأكبر سنا، وهن الأكثر عرضة لأن يكون تمثيلهنّ ذا طابع سلبي (هيئة العناية بالسن Age Concern, 2000) . ووجدت دراسة أجريت عام ١٩٩٨ في ستة بلدان أوروبية شمالية نمطا مماثلا إذ كان فقط ٤٪ من الذين شوهدوا في أوقات البرمجة الرئيسية في التلفزيون أكبر من ٦٥ عاما، وقد تناقصت حصة النساء في الظهور بشكل درامي بين الفئات الأكبر سنا. وحتى في فئة ٣٥ – ٤٩ عاما كانت النساء أقلَ من ثلث الذين ظهروا في حين أنّ نسبة ٢٠٪ فقط من فئة من هم فوق الخمسين كانت من النساء (Eie, 1998). إنّ هذا التشكيل يبدو عالميا. إنّ مشروع رصد وسائط الإعلام العالمي لعام ٢٠٠٠ الذي غطى ٧٠ بلدا حول العالم وجد أن احتمال ظهور الرجال ضمن فئة ٥٠ – ٦٤ في أخبار التلفزيون والإذاعة والصحافة كان **ستة أضعاف** ظهور النساء، وضمن فئة ٦٥ وما فوق كان عدد الرجال ضعف عدد النساء (Spears et al., 2000).

تظهر الأبحاث من الولايات المتحدة الأمريكية أنّ حصة النساء من الأدوار في وقت الذروة في التلفزيون لا تنحدر بشكل حاد وحسب بعد سن الأربعين ولكن كذلك أنّ النساءَ أكثرُ عرضة لأن يصوَّرنَ في دور "الشريرة" اذ يكبرنَ في السن. ويبدو أنّ دمغة "الشر" المتزايدة للسن المتقدم تنحصر في النساء. وهي فعليا على عكس

ذلك في حالة الرجال الذين هم **أقل** عرضة لأن يصوروا في دور "الشرير" مع تقدمهم في السن (Gerbner, 1998). إنّ هذا المقياس المزدوج متصل لا شك بالميل المؤسس جنسوياً للحكم على النساء من خلال مفاهيم الصبا والجنسانية، والنظر إلى تقدم السن في المرأة على أنّه مرادف لانعدام الجنسانية (de-sexuality). إنّ الإفتراضات المستندة إلى الجنسوية والصور الثقافية من هذا النوع، تساعد في صياغة التجارب التي تعيشها النساء الأكبرُ سنا بطرق تكون أحيانا مدمرة. في عام ١٩٩٧ أبرزت جمعية النساء في وسائط الإعلام التانزانية (Tanzanian Media Women's Association) (TAMWA) ممارسة تستند إلى اعتقادات السحر والشعوذة كانت تؤدي إلى قتل النساء الأكبر سنا في منطقة معينة من البلاد. وقد أطلقت جمعية النساء في وسائط الإعلام التانزانية حملة وحوارا عامّا في وسائط الإعلام رافقتهما دعاية جيدة نتج عنها خطة عمل مدتها ثلاث سنوات للتصدي لموضوع القتل هذا (Gallagher, 2001). إنّ هذا مثلٌ متطرفٌ ولكنّه يذكرنا بأنّ الصور "الخيالية" لدى وسائط الإعلام لها جذور في خطاباتٍ ثقافية معينة تعكس علاقاتِ قوة حقيقية في المجتمع.

إنّ وجود كم قليل من البحوث حول مسألة النساء الأكبر سنا ووسائط الإعلام هو بحد ذاته بيان عمّاذا وعمّن يفترض أنّهم جديرون بالاهتمام. وبالفعل فقد كان هنالك القليلُ من التحليل النسوي للعلاقات بين الجنسوية وازدياد العمر، حتى على المستوى العام. إنّ هذه التقاطعات ودور وسائط الإعلام فيها تتطلب حتما دراسة وحوارا أكثر جدية.

الجماعات العرقية غير المرئية

> إنّ هنالك شخصيات ووضعيات محدودة جدا تستطيع النساء الملونات التماثل معها، خاصة النساء الملوّنات اللواتي لسن أمريكيات افريقيات. إنّ النساءَ من أصول لاتينية والأمريكيات الآسيويات والأمريكيات الأصليات، اذا ذكرنا فقط المجموعات العرقية الرئيسة في الولايات المتحدة، قلما يرَيْنَ أنفسهنّ بأي شكل أو هيئة على أيٍ من الشاشتين الكبيرة أو الصغيرة.
>
> (Valdivia, 2000: 169)

إذا كان تمثيل النساء في مضمون وسائط الإعلام قاصرا أو مشوها فإنّ ذلك يكون مضاعفا بالنسبة للنساء اللواتي لا ينتمين إلى الثقافة الوطنية المهيمنة. وعلى سبيل المثال فقد استنتجت دراسة عن أخبار التلفزيون والدراما والمسلسلات التلفزيونية الفكاهية (sitcoms) في ماليزيا – وهي مجتمع متعدد الأعراق – أنّه في حين كانت الجماعات العرقية الرئيسة ممثلة على الشاشة الصغيرة، إلا أنّ الاقليات من الجماعات الاثنية مثل الأورانغ أسلي(Orang Asli) (السكان الأصليين) كانوا همشوا خارج هذه

الشاشة، وليس مفاجئا أنّ النساء من جماعات الأقليات هذه كدن يكنّ غير مرئيات. ولكنّ دمقرطة الإتاحة لوسائط الإعلام تعني ضمان إعطاء كل الجماعات العرقية فرصة متساوية "للتعبير عن آرائها وهمومها وحتى مخاوفها بشكل علني حتى يوفرَ لها الشعور بأنّها جزء من الشعب" (Anuar and Kim, 1996: 277).

تبنت هذه القضايا عدة مجموعات رصد لوسائط الإعلام. وقد وجدت دراسة عن الأخبار والدراما في كندا قامت بها مؤسسة الرقابة على وسائط الإعلام (Media Watch) أنّ النساءَ يتخلفن بشكل كبير بالمقارنة مع الرجال ذوي الخلفيات الاثنية من الأقليات، خاصة في الأخبار حيث كدن يكنّ غير مرئيات مطلقا سواء كمراسلات أو كمصدر للأخبار. شكلت النساء من الأقليات العرقية ٣٪ من جميع مصادر الأخبار (مقارنة بنسبة ٢٥٪ للنساء بشكل عام و٨٪ للرجال من الأقليات العرقية). وكانت النساء من الأقليات الاثنية عرضة لأن يُصوَّرن في أعمال الدراما في أدوار ثانوية جرى تنميطها بشكل تقليدي (فقيرة، خارجة عن القانون، مدمنة مخدرات، إلخ). وكنّ يظهرن في الأخبار عادة في سياق قصة محددة ثقافيا أو عرقيا ويرجَّح تقديمهنّ كأمهات أو كضحايا للعنف. غير أنّ مجموعات الأقليات العرقية هي الشريحة الأسرع نمواً من سكان كندا، إضافة إلى ما تظهره الدراسات من أنّ الكنديين يتجاوبون إيجابيا لرؤية تنوعية البلاد معكوسة في وسائط الإعلام (الرقابة على وسائط الإعلام، ١٩٩٤ ب).

يتخذ هذا الموضوع بعدا مختلفا جدا في بلد مثل جنوب افريقيا حيث الرجال والنساء السود يمثلون بشكل متدن جدا في وسائط الإعلام رغم أنّ ٧٧٪ من الشعب هم من السود. وقد جرت في عام ١٩٩٩ دراسة للتلفزيون والراديو ووسائط الإعلام المطبوعة بناء على طلب مجموعة رقابة النساء على وسائط الإعلام (Women's Media Watch) فتبين أنّ ٦٦٪ من النساء الممثلات هنّ بيضاوات و٢٥٪ فقط سوداوات. وتكونت نسبة ٨٪ الباقية من مجموعاتٍ عرقية أخرى – آسيوية وملونة – (مشروع رصد وسائط الإعلام، ١٩٩٩). كانت هيمنة البيض أكثر ظهورا في التلفزيون وهي نتيجة تقترن بحقيقة أنّ كثيرا من البرامج مستورد. لكنّ النهج الكلي طغى في الصحافة كذلك. صحيفة واحدة فقط هي **سويتان** (*Sowetan*) كانت نسبة النساء السوداوات (٦٥٪) في تغطيتها أكثر من البيضاوات (٢٨٪). وكان اعتماد النمطية العرقية في مواضيع الأخبار مزعجا. هيمنت النساء البيضاوات في كل موضوع عدا السياسة والحكومة، حيث كان هنالك توازن متساوٍ بين البيض والسود، وايضا في أمور الفساد حيث ورد ذكر السوداوات سبعة أضعافٍ ذكر البيضاوات. وكانت هيمنة البيضاوات كمقدمات للبرامج (٦٥٪ مقارنة بنسبة ٢٥٪ للسوداوات) شاهداآخر على أنّ وسائط إعلام جنوب افريقيا ما زالت تُظهِر وجها وصوتا أبيضين لشعبٍ قوام معظم أبنائه من السود.

يقال أحيانا إنّ التطورات العالمية والمحلية في أسواق وسائط الإعلام وشركاتها وتقنياتها ستفتح إمكاناتٍ جديدة لإنتاج محتوىً يستهدف جماعاتٍ عرقية محددة

(Cottle, 2000). وعلى سبيل المثال يستطيع الكوريون الأمريكان مشاهدة برامج تلفزيونية كورية في لوس أنجلوس، ويستطيع المشاهدون من البريطانيين الآسيويين مشاهدة أفلام هندية على تلفزيون الكوابل في لندن، وهكذا دواليك. غير أنّ الضروريات التجارية تتدخل ثانية، فحيث تكون الجماعات العرقية صغيرة العدد أو متفرقة كثيرا لن يُنظر إليها كجهةٍ توفر قاعدة اقتصادية مجدية لتكريس وسيط إعلامي لها. حتى عندما تكون هذه الجماعات كبيرة العدد كما هو الحال مع السكان ذوي الأصول الإسبانية في الولايات المتحدة الأمريكية – فإنّها تعتبر "سوقـا" محتملة أكثر منها "جمهورا". ورغم أنّ هذا ما زال موضوعا لم يُعطَ حقه من الدراسات فإنّ ما ينطوي عليه بالنسبة للمحتوى يبدو واضحا. يمكن الخروج ببعض الاستنتاجات من دراسة حديثة حول كيف ترى وتقيّم مجموعة نساء من الطبقة العاملة ومن أصول لاتينية (Latina) (يعشن في تكساس) أساليب تمثيل المرأة اللاتينة الأصول في يونيفيجن (Univision) وتيليموندو(Telemundo) وهما أكبر شبكتين تلفزيونيتين بالإسبانية في الولايات المتحدة (Rojas, 2002).

مع أنّ النساء في هذه الدراسة فهمن أنّ شبكات التلفزيون بالإسبانية لها أساسٌ تجاريٌ يملي الحاجة إلى مقاييس التقدير والربحية، إلا أنّهن كنّ يعتقدن أنّ بإمكان القنوات توفيرَ برامج ترفيهية أقل "سعيا وراء الجمهور". وكنّ قبل كل شيء يرغبن أن تتوقفَ يونيفيجن وتيليموندو عن "إظهار النساء بشكل نمطي وجنسي". واتخذت النساء موقف نقدي من التمثيل الجنسي للاتينيات في برامج المنوعات والأحاديث والروايات التلفزيونية (telenovelas). كذلك فقد رفضن "شخصية المرأة اللاتينة المتجانسة" التي تروِّجها الشبكات التي تدّعي أنّها وسائط إعلامِ مجموعتهم العرقية. إنّ لاتينيات الولايات المتحدة في الدراسة لم يستطعن التماثلَ مع الأمريكيات اللاتينيات اللواتي يشغلن برامج يونيفيجن وتيليموندو تماما مثلما لا يشعرن بارتياح مع ما يظهره التلفزيون عن الأمريكيات البيضاوات مثل **آلي ماكبيل** (*Ally McBeal*). وفي الحقيقة فالبرغم من أنّ هذه الشبكاتِ تقدم نفسَها على أنّها حيِّز "لتمكين من هم من أصول لاتينية" ولإبراز مثال للوحدة اللاتينية جامعة الأعراق (pan-ethnic ideal)، إلا أنّ هذه الدراسة تستنتج أنّ ما تفعله هو أن تعزّز الشعورَ بالآخرية (otherness) والإختلاف.

تناقضات التتجير

كانت النساء دائما جاذبا لمبيعات كبيرة لوسائط الإعلام التجارية حول العالم. إنّ السرعة التي تمكنت بها التوجهات التجارية (commercialism) من التمكن على نظم وسائط إعلام التي كانت سابقا خاضعة لسيطرة صارمة قد أحدثت صورا وطموحاتٍ جديدة جدا للنساء في المجتمع. وثمة جوانب إيجابية وأخرى سلبية لهذا. وحسَب ما يقوله أحد الباحثين، كان وصول تلفزيون الأقمار الصناعية

إلى الشرق الأوسط "عارما بفرضيات وقيم حول الخيار الفردي وحرية الفعل ومساواة الجنسين" بحيث "قد يسهم بشكل محوري في قضية سياسات الجنسوية (gender politics) في المنطقة" (Sreberny, 2000: 77). وهنالك وجهة نظر أخرى – من لبنان حيث وسائط الإعلام، خاصة محطات التلفزيون، تقدم عروضا مثقلة ببرامجَ غربيةٍ لم تتعرض للرقابة – وهي "أنّ المشاهدين، خاصة الشبان، يجابَهون بحالة انفصاميّة حيث منتجات وسائط الإعلام المتوفرة بسهولة – سواء كانت محلية أو مستوردة – خارجة كليا عن نبض المجتمع الذي يعيشون فيه والقوانين التي تحكم ذلك المجتمع" (Dabbous-Sensenig, 2000: 15)

التناقضات كثيرة جدا. حصل في تانزانيا منذ عام ١٩٩٠ تكاثر كبير في عدد الصحف والمجلات والدوريات وأصبح التنزانيون الأن مكشوفين على وجهات نظر وآراء وتعليقات خلاف تلك التي تملكها الطبقة الحاكمة المهيمنة. والجانب السلبي هو أنّه اذ تحاول الصحف التنافس على جمهور القراء اصبحت الاثارة ونشر أخبار لم يجر التحقق منها امرا شائعا. وقد عانت النساء في هذه الوضعية أكثر شيء حيث أنّهنّ عادة محل التقارير المثيرة. وحيث أنّ حجمَ مبيعات الصحف له أهمية قصوى "فإنّ الحساسية الجنسوية كثيرا ما جرى التضحية بها" (Mtambalike, 1996: 135). كذلك في الصين ساعدت وسائط الإعلام التجارية على نزع التسييس من الأخبار التي تقدمها تقليديا أجهزة الحزب القائمة، موفرة لجمهورها بهذه الطريقة نوعا مختلفا من المعلومات أكثر تسلية. وفعلا فمن المنظور الجنسوي يظهر التحليل أنّ وسائط الإعلام التجارية في الصين تولي النساء وقضايا النساء اهتماما أكبر مما كان يصح بالنسبة لقنوات وسائط الإعلام القائمة. ولكن هنالك ميل لإسباغ عنصر الإثارة في تصوير النساء كضحايا وموضوعات سلبية، وكثير من المقالات "مشبع بتفاصيل فظيعة وغير ضرورية عن العنف والجنس" (Yuan, 1999: 4)

وهكذا، إذ تقوم وسائط الإعلام التي تديرها الدولة بتسليم السيطرة إلى المصالح التجارية غدا الكفاح من أجل التغيير أكثر تعقيدا من قبل. وقد استنتج جوزيف وشارما (Joseph and Sharma, 1994) من دراستهما عن تغطية قضايا النساء في الصحافة الهندية أنّ وجود النساء (وبعض الرجال ذوي الحساسية الجنسوية)كان قد أحدث فرقا في تغطية هذه القضايا في عدد من المنشورات الهندية. ولكنّ هذه الإسهامات قد بدأت تتآكل بسبب التيارات الأخيرة في وسائط الإعلام المقادة من قبل السوق والموجهة للمستهلك. وفي حين حافظ كثير من الصحفيين في السبعينات والثمانينات على صلة وثيقة بالحركات والمنظمات القاعدية فإنّ "الصحفيين الذين يتخذون اليوم مواقفَ صلبة في قضايا العدالة يتعرضون لخطر الهزء بهم إن لم يكن تهميشهم. وكثيرا ما يشار إليهم بأنّهم يشنون حملة عقائدية أو أنّهم يشنون حملة اتصالات أو أنّهم 'صحفيون ملتزمون' أو حتى أنّهم 'الأم تيريزا في الصحافة'" (Joseph, 2000: 285). وهكذا فإنّ المفارقة تكمن في أنّه مع دخول نساء أكثر في

صناعة وسائط الإعلام يمارس أصحابها ومدراؤها الذين لديهم برامج عمل توجهها الربحية سلطة أكبر من أي وقت مضى على الأمور التحريرية، ويجعلون منً الصعب على الصحفيين من أيٍّ من الجنسين أن يسيروا ضد التيار.

تغيير محتوى وسائط الإعلام

ما لم نتعلم لغة وسائط الإعلام فإنّ رحلتنا ستصبح أكثر بطئا من تلك التي كنا نسيرها.

(Portugal and Torres, 1996: 13)

إنّ قضية انعدام التغيير في محتوى وسائط الإعلام رغم الوجود الملموس للنساء العاملات في مؤسساتها قد أشغل تفكير الناشطات والباحثات النسويات بشكل متزايد خلال العقد الماضي. لقد أكدت المرحومة دونا ألن (Donna Allen)، مؤسسة معهد المرأة لحرية الصحافة (Women's Institute for Freedom of the Press) في بحث أجرته عام ١٩٩٤ على الحاجة لجسر الفجوة بين مجموعات واتحادات النساء خارج وسائط الإعلام وداخلها، إذا كان سيجري الاصغاء إلى وجهات نظر النساء وتجاربهن. وفي الوقت ذاته تقريبا فإنّ مجموعات مثل كوتيديانو موهير في الأوروغواي (Cotidiano Mujer) ومجموعة الدفاع فيً وسائط الإعلام في الهند (Media Advocacy Group – المعروفة حاليا باسم مركز الدفاع والبحث) ورقابة النساء على وسائط الإعلام في جامايكا – لمجرد ذكر بعض هذه المجموعات – كانت تفكر في الخطوط نفسها في وقت متزامن (Gallagher, 2001). كانت وجهة نظرها أنّه من دون تفاعل وحوار – بين الباحثين والناشطين والجماهير والمعلنين والصحفيين ومنتجي الراديو والتلفزيون – لا يمكن إيجاد مخرج من الطريق المسدود الذي يبدو أنّ السجال حول تصوير الجنسوية قد تعثر فيه. من هذا الموقف فإنّ إنشاء حوار لا يعني ببساطة محاولة إيجاد تغطية لقضايا أو أحداث "تم إغفالها" في وسائط الإعلام – وهو المدخل النسوي التقليدي– ولكن العمل لدعًم منظور كامل، رؤيا جنسوية داخل وسائط الإعلام.

من الأمور المركزية في هذا العمل الحديث– الذي بدأ يتطور بسرعة منذ أواسط التسعينات – يأتي البحث عن بيانات ومفاهيم ولغة وأمثلة تتمتع بالمقدرة على إشراك مهنيي وسائط الإعلام وإثارة اهتمامهم بالتفكير حول الجنسويةكعامل في الخيارات التي يتخذونها والتمثيلات التي ينتجونها. إنّ هذه المقاربة هي في جوهرها نوع من التثقيف في وسائط الإعلام. وهي تطرح أنّ النماذج المتوقعة للتنميط الجنسوي (gender stereotyping) تنحو أيضا للخروج بنتاج اعلامي شبه مبتذل ومتوقع تماماً أيضاً، وأنّ الإهتمام أكثر بموضوع الجنسوية قد يقود إلى محتوىً خلاق ومن نوعية أرفع. بمعنىً آخر إنّه يحاول إقناع المشتغلين في وسائط الإعلام

أنّ الجنسوية هي قضية مهنية. ومن الكلمات المحورية في هذه المحاولة: "التنوع"، "التوازن"، "التعددية"، "الإبداع"، "الاستحداث" و"الجودة".

إنّ تطويرَ المهارات الإعلامية النقدية بهدف إشراك الجمهور العام في مختلف أنواع النقد والحوار حول ممارسات وسائط الإعلام، هو استراتيجية أخرى توبعت بعزم ونجاح على مدى العقد السابق. ومن بين المجموعات التي بادرت بمقاربات مبدعة حول التثقيف الإعلامي (media literacy) مع التركيز على الجنسوية مؤسساتٌ مثل الرقابة على وسائط الإعلام (كندا) ومركز وسائط الإعلام النسائي (Women's Media Center) (كامبوديا) ورقابة النساء على وسائط الإعلام (جنوب افريقيا) ومنتدى مشاركة المواطنين (Forum for Citizen's Participation) (اليابان) وزورا (بلجيكا ZORRA). وتستهدف بعض المجموعات جمهورا معينا الى جانب البرامج الموجهة للجمهور العام. مثلا للرقابة على وسائط الإعلام (كندا) موقع خاص على الشبكة الدولية للشبان دون سن ٢٥ وهو يشتمل على أدوات توعية بوسائط الإعلام، ومواضيع أعدت وقدمت وجمهورُ الشبان قيد اعتبارها (www.mediawatchyouth.ca). وكانت رقابة النساء على وسائط الإعلام (جامايكا) تعمل مع شبان لتحليل صور وسائط الإعلام عن الذكورة والجنسانية والعنف (Nicholson and Small, 2002).

إنّ التثقيف عن وسائط الإعلام هو، من أوجهٍ كثيرة، حجر الأساس الذي يمكن لأطروحات أخرى أن تغرس جذورها حوله. إنّ جمهورا متصفا بثقافة إعلامية يستطيع المساعدة على ضمان تطبيق السياسات ومبادئ الممارسة، وضمان أنّ دراسات الرصد الإعلامي يتم اعتمادها، وأنّه يجري الاستماع للشكاوى والاحتجاجات. وقبلَ كل شيء، فإنّ جمهورا عارفاً ومتصفا بثقافة إعلامية تكون له إمكانية تقييم محتوى وسائط الإعلام وإيصال رأيه للآخرين والدفع باتجاه التغيير.

قضايا قيد الظهور: وقع التقنيات الجديدة

حتى أتمكنَ من تسجيل هذه الرسالة على الحاسوب، إضطررت للانتظار ما يقرب من ساعتين حتى يفتح الموقع.

مشاركة نيجيرية، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. نقاش حي على الشبكة حول "مشاَركة النساء في وسائط الإعلام وإتاحتها لهن، ووقعها وإسخدامها كأداة لتقدم النساء وتمكينهن".

بالنسبة لأولئك النساء اللواتي يستطعن التوصل إلى التقنيات الجديدة للمعلومات والاتصالات وإستخدامها، هنالك فوائدُ لا تنكر. إنّ التشبيك والبحث والتدريب ومشاركة الآراء والمعلومات – كلَ هذه يمكن جعلها أسهل دون حدود من خلال الاتصالات بوساطة الحاسوب. كثير من المنظمات النسوية اكتسب ظهورا قوميا ودوليا من خلال

مواقع على الشبكة الدولية، وحصل على إتاحة متزايدة جداً للتوصل إلى المعلومات حول أنشطة الحركات النسوية الإقليمية والدولية (AWORC, 2001). إنّ معظم النساء يوافقن على أنّ تقنيات المعلومات والاتصال توفر إمكانات هائلة لتقليص الفقر والتغلب على عزلة النساء وإتاحة صوت للمرأة وتحسين الحكم وتطوير المساواة الجنسوية – ولكن فقط إذا أصبحت إتاحة الوصول إليها أكبر(Morna and Khan, 2000) .

الاتاحة:الجنسوية والفاصل الرقمي

إنّ الفاصل الرقمي على المستوى العالمي يشاهَد كذلك ضمن منظماتنا غير الحكومية (منظمة تثقيف حول وسائط الإعلام). إنّ عضواتنا المحترفات ممن لهن إتاحة التوصل إلى الشبكة الدولية يصرن أكثر اطلاعا على المعلومات، ولكنّ عضواتنا على مستوى القاعدة ممن لا يتاح لهنّ ذلك قد بقين في الخلف أكثر.

مشاركة من جامايكا، ٢٠ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٢.

نقاش حي على الشبكة حول "مشاركة النساء في وسائط الإعلام واتاحتها لهن، ووقعها وإستخدامها كأداة لتقدم النساء وتمكينهن".

إنّ سهولة الوصول (accessibility) هي القضية الأساسية، ويقدَّر أنّ عدد الذين يستخدمون الإنترنت قد بلغ ٥٠١ مليون بنهاية عام ٢٠٠١ في حين كان ٧ مليون عام ١٩٩٢. ولكنّ هذه الأرقام المثيرة للإعجاب تمثل نسبة ٨,٢٪ فقط من كل الناس في العالم. وفي معظم المناطق، لا تتاح الشبكة الدولية إلا لنسبة ضئيلة من السكان: في عام ٢٠٠١ كان مستخدمو الشبكة الدولية ٥٪ في أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي، ٢,٧٪ في آسيا (عدا اليابان)، وفقط ٠,٨٪ من الناس في افريقيا (ITU 2002). إنّ بعض العوامل – مثل البنية التحتية التقنية وتكاليف الوصل بالشبكة وتعليم الحاسوب ومهارات اللغة – تحدُّ إتاحة الوصول للإناث والذكور من السكان **معا**. ولكنّ النساءَ يتعرضن بعد لعائق إضافي فإنّ الأدوار والعلاقات الجنسوية لا تؤثر ببساطة فقط على المهارات التقنية للنساء وعلى مواردهنّ المالية وحراكهن وما يتسنى لهنّ من وقت. إنّها تساعد كذلك على تحديد التصورات عن حاجات المستخدمين وأفضلياتهم، وعلى تصميم آليات وبرمجيات الحاسوب، وعلى مواقع وطبيعة موظفي مراكز الاتصالات البعدية (telecenters) والأماكن الأخرى التي توفر الإتاحة للمجتمع المحلي.

أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٠ أول بلد فيه مستخدمات للشبكة الدولية يفوق عددهنّ عدد الذكور. وتشكل النساء فعلا نسبة نامية لبلدان الشبكة الدولية في أقاليم عديدة. ولكنّ الأعداد الهامة فعلا من النساء المتوفرة لديها الشبكة الدولية في الوقت الحالي منحصر بعدد قليل من البلدان خارج منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD). إنّ الوصول لجهاز حاسوب وللشبكة الدولية من

المنزل ليست ظاهرة نشاهدها في معظم البلدان خارج قطاعات الدخل الأعلى. وعندما تتسنى الإتاحة للنساء فإنّ ذلك يكون عادة في مكان عملهن. وفي البلدان ذات الكثافة المنخفضة للاتصالات البُعدية تستطيع المنظمات غير الحكومية الشاملة على المستوى القومي أن تتصل بجزء صغير من أعضائها فقط، أما المنظمات غير الحكومية الإقليمية فلا تتمكن من الاتصال في الكثير من الاحيان إلا بأعضائها في العواصم. إنّ الشبكة الدولية العالمية غير متاحة بالنسبة للكثيرين ويشكل ذلك إحباطا – وكثيرا ما يكون ذلك بسبب مشاكل فنية أو بسبب تكلفة الإتاحة ولكن أيضا نتيجة الافتقار إلى التدريب والدراية (AWORC, 2001; Morna and Khan, 2000). إنّ عدم المساواة هذه لا بد وأن تتعمق إذا لم تكن هنالك سياسة هادفة تتصف بالحساسية الجنسوية، ومن دون استثمار مالي مناسب.

الإنتاج والمضمون

> كان المنحى التقليدي اعتبار التقنيات الجديدة التي أدخلت على السوق العالمية حيادية جنسوياً وتوفرُ امكانات متساوية لاستخدامها من قبل الرجال أو النساء... وإذا بدت النساء وكأنهنّ "يخفن" أو لسن على استعداد لتجريب التقنيات الجديدة، فإنّ هذا يفسَر عادة على أنّه "مشكلة نسائية" بدل كونه إنعكاساً للتصميم غير المناسب للتقنيات أو لهالة السيطرة الذكورية التي تحيط باستخدامها أو لكليهما.
>
> (Rathgeber, 2000: 23)

بالرغم من المغالاة التي تحيط بها، فإنّ التقنيات الجديدة ليست ضمنا "أفضل" من التقنيات القديمة – الطباعة والإذاعة والتلفزيون إلخ. وتماما كما أنتا اضطررنا إلى تفكيك القناعات التقليدية المتعلقة بوسائط الإعلام، مثل "الأخبار هي الأخبار"، كذلك علينا الآن أن نتحدى الفكرة بأنّ "التقنية هي التقنية" – أي أنّها حيادية جنسوياً. وفي الحقيقة فإنّ أنماطا من الفصل الجنسوي (gender segregation) المعروف جيدا في صناعات وسائط الإعلام الراسخة يعاد إنتاجها في القطاع الجديد للمعلومات والتقنية. هنالك احتمال أكبر لتواجد الرجال في الوظائف الخلاقة المجزية ماليا والمتعلقة بتطوير البرمجيات أو بإنشاء الشركات الإكترونية على الشبكة، في حين أنّ الموظفين في المهام المنفردة المتعلقة بعمل تقنيات المعلومات والاتصال مثل أمناء الصناديق أو مدخلي البيانات هم في غالبيتهم من الإناث اللواتي يتقاضين رواتب أقل (ILO, 2001). وتغيب النساء تقريبا من المراكز العليا الرئيسة حيث تُتخذ القرارات ويُمارس النفوذ السياسي في قطاع تقنيات المعلومات والاتصال. كانت النساء في عام ٢٠٠١ تحتل ٩٪ فقط من وظائف الإدارة العليا و٩٪ من الوظائف في هياكل الإشراف في صناعة الاتصالات عن بعد في ١٨ بلدا في أوروبا، وذلك وفقا لقاعدة بيانات الاتحاد الأوروبي حول النساء في مراكز القرار

(قاعدة البيانات الأوروبية، ٢٠٠١). وفي عام ٢٠٠١ احتلت النساء في الولايات المتحدة الأمريكية ١٣٪ من الوظائف التنفيذية العليا وشكّلن ٩٪ فقط من أعضاء مجالس إدارة الشركات الرئيسة في مجال الاتصالات البعدية والإلكترونيات (Jamieson, 2001).

إنّ الغياب الكلي تقريبا للنساء من عملية إنتاج البرمجيات لتقنية المعلومات والاتصال (ومن إنتاج الأجهزة نفسها) يثير تساؤلا حول كيف يمكن تمثيل وجهات نظر النساء ومعرفتهنّ ومصالحهنّ بشكل مناسب في وسائط الإعلام الجديدة. إنّ أحدَ الأسباب التي تقدمها النساء لتفسير تواجدهنّ الضئيل في مراكز الاتصالات البعدية في افريقيا، هو اللغة والمضمون الذي "لا يتكلم إليهن" (Morna and Khan, 2000). ويعنى باللغة في هذا المجال "صيغة المخاطبة" (mode of address) أكثر منه افتقار إتقان لغة أجنبية – مع أنّ هذا العامل الأخير يرد ذكره كذلك كمشكلة رئيسة حتى لدى النساء المتعلمات في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وأجزاء افريقيا المتفرنسة (Francophone) (Farwell et al., 1999). ورغم أنّ حجم وجود اللغة الإنكليزية النسبي على الشبكات الدولية يسير إلى التناقص (ويقدر النقص من نسبة ٧٥٪ من صفحات الشبكة الدولية عام ١٩٩٨ إلى ٥١٪ عام ٢٠٠١)، إلا أنّ الإنكليزية ما زالت اللغة المهيمنة في مضمون الشبكة الدولية (Funredes, 2001).

إنّ الصورة التي تظهر من معظم التحاليل لمضمون وسائط المعلومات والاتصال الجديدة هي عن خطابية ذكوريةومجموعة من التمثيلات التي كثيرا ما تكون مجنسنة وكثيرا ما تكون ذات توجه تمييزي في ما يتعلق بالجنس . لقد جرى توثيق جيد للنشرات الداعرة والتحرش عبر البريد الإلكتروني والقذف" (flaming)، والتعقب في الفضائي الإلكتروني(cyber-stalking) (Van Zoonen, 2002). ويقدر أنّ ١٠٪ من المبيعات عن طريق الشبكة الدولية ذات طبيعة جنسية سواء كان ذلك بشكل كتب أو مقطوعات مرئية (video-clips) أو صور أو مقابلات على الشبكة أو بنود أخرى (Lafrance, 1999). ويقال إنّ الدخل من المواقع الجنسية على الشبكة الدولية هو بين عدة مئات من ملايين الدولارات وأكثر من بليوني دولار سنويا (Hamelink, 2000). ومما يكشف عن الأمور أنّ أحدَ المواقع النسائية الهامة الأولى كان اسمه "فتاة الفضاء الإلكتروني" (cybergirl)، لأنّ التفتيش عبر الشبكة الدولية تحت اسم "فتاة" (girl) كان يفرز بالدرجة الأولى مواقع جنسية (Sherman, 1998). ومن الظواهر الحديثة المصادرة غير القانونية لأسماء قائمة على مواقع الشبكة الدولية من قبل محدثي المواقع الداعرة، ما نتج عنه أنّ المستخدمين الذين قد يكونون في صدد البحث عن موقع شرعي قد يتعثرون عرضاً بمواد فاحشة بدلا من ذلك. وفي الولايات المتحدة الأمريكية ٧٠٪ من المراهقين (ذوي الأعمار ١٥ – ١٧) ممن يستخدمون الشبكة الدولية عثروا مصادفة على مواد فاحشة على الشبكة، ويقول تقريبا نصف هؤلاء انّ هذه التجربة أزعجتهم (Kaiser, 2000).

الشبكة الدولية والممارسة الصحفية

ليس هنالك تدخل بشري. إنّنا نطير دون مظلة هبوط

ماريسا ماير (Marissa Mayer)، مديرة منتجات غوغل (Google)، لدى تقديم خدمة أخبار غوغل الآلية (ورد لدى كيرتز Kurtz, 2002).

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ أدخلت آلية البحث غوغل خدمة إخبارية. إنّ أخبار غوغل (Google News) تُنتقى من حوالي ٤,٠٠٠ مصدر إخباري عبر العالم وتُرتب بشكل آلي لتقدم الأخبار "الوثيقة الصلة بالوضع" أولا. ويجري تحديث المواضيع باستمرار طيلة اليوم. ووفقا لغوغل، تمكّن هذه الخدمة القراءَ "من مشاهدة كيفية إيراد مؤسسات الأخبار المختلفة (عبر العالم) للقصة ذاتها. أنت تختار البند الذي يثير اهتمامك ثم تنتقل مباشرة إلى الموقع الذي نشر التقرير الذي ترغب في قراءته". ويتم تجميع خدمة الأخبار فقط من خلال حلول الحاسوب الخوارزمية دون أي تدخل بشري. إنّ غوغل لا يستخدم أي محررين أو مدراء تحرير أو مسؤولي تحرير تنفيذيين (أنظر www.google.com).

"مقاربة مستحدَثة للأخبار": هكذا يصف غوغل خدمته. ولكن في حين أنّ المقاربة التقنيَة قد تكون مستحدثة، إلا أنّ النتائج التي تخرج بها يمكن التنبؤ بها وهي من بعض النواحي مزعجة. في ١٥ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٢ كان "خبر الصدارة" الذي أدرج صبيحة ذلك النهار الانتخابات العراقية التي كانت تجري ذلك اليوم. ومن بين ٢٥٨ قصة متفرقة لتلك الأخبار تم البحث عن مصدرها، كانت ١٧٤ من الولايات المتحدة الأمريكية و٣٣ من المملكة المتحدة. وكانت المصادر الأخرى من كندا ١٤، من الهند ١٠، من أستراليا ٨، من جنوب افريقيا ٥، من إيرلنده ٣، من تايوان وسنغافورة ٢ لكل منهما، في حين قدمت كل من العراق وإسرائيل والأردن وعُمان وباكستان ونيوزلندة قصة واحدة. هذه القائمة لا تمثل ايا من وسائط الإعلام في العالم تعطي أولوية لنبذة معينة من الأخبار، وإنما تشير الى البلدان التي توفر خدمات إخبارية مباشرة على الشبكة، ولا سيما خدمات إخبارية مباشرة على الشبكة باللغة الإنجليزية. وهي اللغة التي يقوم باستخدامها البحث الآلي. وهكذا ليس هنالك اي شيء مطلقا من أمريكا اللاتينية وفقط وسائط الإعلام التي تستخدم الإنكليزية من المناطق الأخرى – وهذا يستثني معظم أوروبا وآسيا والشرق الأوسط وأجزاء افريقيا المتفرنسة. والواقع أنّ المستوى المنخفِض للوصل مع الشبكة (connectivity) عبر افريقيا بشكل عام يجعل من غير المحتَمل أن يتم تمثيل مناسب حتى لوسائط الإعلام التي تستخدم اللغة الإنكليزية. ومن الجدير بالملاحظة أنّ جنوب افريقيا وحدها هي التي وردت في هذه العينة، لذلك فإنّ "مصادرَ الأخبار العالمية" لأخبار غوغل تتلخص في مجموعة جد ضيقة ومحصورة جغرافيا.

وبذات الحال يمكن التنبؤ بتطبيق النموذج الجنسوي التقليدي في انتقاء القصص. تنقسم أخبار غوغل إلى سبع فئات – العالم، الولايات المتحدة، الأعمال، العلوم والتقنيات، الرياضة، الترفيه والصحة – وفي كل منها يتم إدراج ٢٠ قصة رئيسة بترتيب يجري حسب مستوى "الصلة بالوضع". وفي ١٥ تشرين أول /أكتوبر ٢٠٠٢ لم يكن هنالك وجود للنساء في أي مكان سوى فئة الترفيه حيث أعلنت القصة الأولى عن "تتمة أطفال كاثرين زيتا جونز" (Catherine Zeta Jones) (التي كانت ستنجب طفلا ثانيا). وأعلنت القصة الخامسة في هذه الفئة أنّ عارضة الأزياء المتميزة "كيت موس (Kate Moss) أسمت إبنتها ليلا غريس (Lila Grace)". وعرضت قصة أخرى دور مادونا (Madonna) في فلم جديد. وعدا هذه البنود الثلاثة فإنّ الظهور الوحيد الآخر للنساء كان في فئة "أخبار الولايات المتحدة" حيث كان عنوان القصة السابعة "الحكم على الأم في قضية الانتحار". وهكذا نرى أنّ النساء كنّ مواضيع أربع من القصص السبعين الأولى (٦٪) وتمت رؤيتهنّ بشكل حصري تقريبا في دور الأم.

يطرح الناقدون أنّ جوهر الممارسة الصحفية في سياق الشبكة الدولية – البحث والتحليل النقدي والتفسير – يتعرض للإبادة في صالح السرعة وهي نقطة الارتكاز في البيع في معظم الأخبار على الشبكة. إنّ تدقيق الحقائق عن طريق التدقيق المقارن والتحقق (verification) من التصريحات والمصادر والبحث عن التوازن تتعرض كلها لخطر التفريط بها لصالح التقارير الفورية (Dimitrakopoulou, 2002). إنّ أخبار غوغل توفر مثلا دراميا عن كيفية إعادة تشكيل الممارسة الصحفية، وقد كان استقبالها حماسيا. وكما يستنتج أحد الصحفيين، "إنّ أخبار غوغل أو موقعا مماثلا سيكون قريبا أولَ محطة للأخبار العاجلة. لا يستطيع أي فريق من البشر أن ينافس أجهزة آلية تعمل أربعة وعشرين ساعة، سبعة أيام في الأسبوع" (Kurtz, 2002). وعندما تكون بُنى الأخبار التي ترتكز إليها هذه الخدمات ضخمة التراص بهذا المستوى ومفرغة من أي حساسية جنسوية، فإنّ الكفاح من أجل إسماع أصوات النساء على جدول الأخبار الدولي ينبئ بأنهّ سينتقل إلى صعيد أكثر صعوبة.

مساحات من الفوارق

إن الأمر الرئيس وراء المجلات الإلكترونية (e-zine)، هو عملية النشر الذاتي (self-publishing)، إستعمال حقك في الكلام الحر كي "تقول" شيئا، وهذا الدافع هو ما يجمعك بمؤلف آخر. وحقيقة إنني أجد ما يعطيني الراحة في هذا. أن اعلم أنّ هنالك العديد من الناس أصحاب الاهتمامات المختلفة، ولكن الدافع الذي يحركنا يربطنا بعضنا بالبعض الآخر.

مؤلف في مجلة إلكترونية، مقتبس لدى كريسير وآخرين(Cresser et al., 2001: 465).

ومما يوازن مع اتجاهات التجانس المتمثلة في أخبار غوغل هو أنّ الشبكة الدولية قد استحضرت أخبار النساء وآراءهن إلى النطاق العام من خلال مواقع لا عدَّ لها على الشبكة تستهدف النساء تحديدا، وإن لم يكن حصريا. إنّ الكثير من المواقع الأولى لم يكتب له البقاء، وغير عدد من المواقع منحى نصوصها نحو مضمون أكثر "شعبية" بعيدا عن الأخبار "الجدية". غير أنه بالرغم من "الثورة" التي لم تتحقق والتي كان عدد من المواقع التجارية قد وعد بها، يبدو واضحا أنّ المواقع على الشبكة قد غيرت الأمور بالنسبة لعديد من النساء، أقله في الولايات المتحدة الأمريكية – بشكل رئيس بمعنى خلق مجتمعات قوية على الشبكة (online communities). "إنّ المواقع الخاصة بالنساء تشجع النساء من كل الأعمار بأن يصبحن ناشرات ذاتيات ومن ثم دَفع ذلك المضمون ...أمام أعين الملايين. ...كل وجهة نظر يتم التعبير عنها لتنظرها عيون الجمهور العام، وهذا يشكل بداية" (Brown, 2000).

رغم كمية المحتوى الضخمة الموجودة على الشبكة الدولية العالمية، فإنّ معظم النساء في معظم أنحاء العالم يجدن القليل منها ذا علاقة بهن أو يمكن لهن استعماله.و قد أسفر بحث أوائل عام ٢٠٠٠ من خلال الشبكة عن أنّ هنالك ٢٠٠،٠٠٠ موقع له علاقة بالنساء والجنسوية، لكنّ نزراً يسيرا من هذه المواقع نبع من بلدان نامية (Fontaine, 2000). المحتوى بالنسبة لمعظم النساء – سواء في وسائط الإعلام الراسخة أو في الجديد منها – مرتبط مباشرة بالفائدة. إذا كان للنساء أن يستفدن من تقنيات المعلومات والاتصال فلا بد من وجود محتوىً أكثر علاقة بهن؛ وهذا ينطبق على الجوهر واللغة معا. إضافة إلى ذلك، من المهم أن لا يؤدي وجود التقنيات الجديدة مثل الحاسوب والشبكة الدولية إلى تحويل الانتباه من تقنيات أسست منذ أمد أبعد – كالإذاعة والتلفزيون والأشرطة المرئية والمطبوعات والأقراص المدمجة. وكثيرا ما يكون الخيار الأنسب مزيج من التقنيات "التقليدية" والجديدة. وفي حالات كثيرة يتضح ان الجمع بين الإذاعة والشبكة الدولية له قوة خاصة.

أحد الأمثلة هو المسعى الاذاعي التفاعلي النسوي (فاير) (FIRE) (Feminist Interactive Radio Endeavour) الذي أوجد عام ١٩٩١ في كوستاريكا كبرنامج موجة قصيرة على الإذاعة. وفي عام ١٩٩٨ أطلق فاير برنامجا تفاعليا اذاعيا عبر الشبكة الدولية من أجل بث منظورات النساء حول القضايا والأحداث عبر العالم. ويحتوي موقع هذا البرنامج على الشبكة الدولية صورا نصية (text images) وملفات صوتية متضمنة للاستماع إليها "عند الطلب" (أنظر CDEACF, 2000 لتفاصيل حول هذا وغيره من الاستعمالات المبتكرة لتقنيات المعلومات والاتصال ووسائط الإعلام). إنّ مثالا آخر يأتينا من جنوب افريقيا حيث يتاح الدخول إلى الشبكة الدولية لنسبة ٧٪ فقط من السكان ولكنّ ٩٠٪ منهم يملكون أجهزة راديو. إنّ مشروع شبكة النساء (Women's Net) الاذاعي الموجه للمجتمع المحلي هنا مؤسس

على استخدام التقنية المناسبة. وهو يشمل دار تقاص (clearinghouse) على الشبكة لمحتوى البرامج الاذاعية حول القضايا النسوية. والمزايا الرئيسة لهذا المركز قاعدة بيانات يمكن البحث فيها عن مقطوعات وتقارير صوتية وأخبار، وروابط (links) مع مصادر تتعلق بالجنسوية لصالح "الإذاعة على الشبكة الدولية"، وقسم خاص بالمساعدة يتضمن معلومات حول كيفية الوصل مع الشبكة والأماكن التي يمكن الحصول فيها على البرمجيات المناسبة (Boezak, 2000).

إنّ مبدأ إعادة توضيب المحتويات الذي يكمن في أساس هذا المشروع والكثير غيره هو مفتاح لتوفير المعلومات للنساء "غير المتصلات" (بالشبكة الدولية). وكثير من النساء "المتصلات" – خاصة في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية – يستطعن أن يكنَّ جسورا، وفي الواقع يقمن بهذه المهمة، إلى المجموعات غير المتصلة في مجتمعاتهن من خلال إعادة توضيب المعلومات التي يجدنها على الشبكة الدولية الحية والمشاركة فيها من خلال قنوات اتصال أخرى مثل المطبوعات، الفاكس، الهاتف، الإذاعة أو المسرح، ويقمن أحيانا بترجمتها إلى لغات يتيسر الاطلاع عليها (Farwell et al, 1999; Morna and Khan, 2000). هذه الترابطات الجديدة وهذه المقاربات الجديدة لموضوع توفير المعلومات واعدة جدا بالنسبة لتقريب النساء من مركز التطورات في وسائط الإعلام والاتصال في المستقبل.

قضايا تأسيسية: السياسات وتطبيقها

> إنّ الكفاح ضد التمييز الجنسي هو من قضايا حقوق الإنسان. إنه ليس من القضايا الأخلاقية أو المتعلقة بالرقابة.
>
> كراس لمؤسسة الرقابة على وسائط الإعلام (MediaWatch)، كندا

باسم حرية الكلام، تدعي وسائط الإعلام لنفسها حق تمثيل النساء كما تريد. وباسم المطالبة بحق تمثيل عادل، كثيرا ما تجد النساء أنهن يُستنكَرن ويوصمن بلقب "الشرطة النسوية". إنّ المكافحين من أجل التغيير يواجهون هذا المقياس المزدوج بشكل يومي.

ويعقد الأمر حقيقة أنّ دعاة التغيير في وسائط الإعلام قد يجدون أنفسهم فعليا، ولو مؤقتا، مع رفاق سفر غير محتملين وغير مرغوب بهم. كثيرا ما يتوجب على النساء اللواتي يسعين من أجل تنوع حقيقي في وسائط الإعلام أن يحدن عن الحلفاء الزائفين سواء كانوا مجموعات محافظة هدفها الحد من التعبير الجنسي أو أنظمة سلطوية تسعى إلى فرض الرقابة على نقد وسائط الإعلام. إنّ الوجود المبهم لمثل هؤلاء المرافقين غير المرغوب بهم هو مجرد واحد من الأمور التي قد تصعِّب التفسير لمؤسسات صناعة وسائط الإعلام وللذين يمارسون المهنة ويتخذون

القرارات بشأنها أنّ البحث عن إطار سياسةيمكن من خلالها إجراء تقييم عادل للحقوق والحريات لا علاقة له بالرقابة ولكنّ له العلاقة كلها بالانفتاح والشمول.

الجنسوية وسياسة وسائط الإعلام

إنّ للمحورين المركزيين لانتقادات النساء لوسائط الإعلام موقعين مختلفين نسبة إلى السياسات ومبادئ السلوك المتوفرة. وبشكل عام، عندما يتناول الأمر موضوعات التوظيف، تكون الأمور واضحة نسبيا. إنّ لكثير من البلدان سياسات، وحتى تشريعات، لحظر التمييز في مواقع العمل. وتنطبق هذه على صناعة وسائط الإعلام تماما كما تنطبق على قطاعات مهنية أخرى. وكثيرا ما تكون لمنظمات وسائط الإعلام سياساتها وتوجيهاتها الداخلية – وهي أحيانا مفصلة جدا – لضمان عدم تعرض النساء لتمييز مباشر أو غير مباشر. وبرغم أنه ليس دائما من السهل أن يستخدم الموظفون مقاييس وقواعد السياسة هذه بشكل فعال، فإنّ مجرد وجودها هو بيان علني عن الحقوق والمعاملة التي تستحقها النساء. وحتى لو أنّ السياسات لم تطبق بشكل واف، أو لم تطبق مطلقا بعض الأحيان، فإنّ وجودها يقدم عنصرا للمساءلة يمكن من خلاله الحكم على المنظمات.

غير أنّ الأمر مختلف كليا بالنسبة لنطاق مضمون وسائط الإعلام. في تقريرها عن تطبيق توصيات منهاج عمل بيجين (Beijing Platform for Action) بالنسبة لوسائط الإعلام، استنتجت منظمة العمل النسوي (WomenAction, 2000) أنّ العقبة المشتركة لكل المناطق كانت انعدام وجود سياسة وسائط إعلام ملائمة لتصوير جنسوي عادل.إنّ روحاً قوية حول حرية التعبير تعني في كثير من البلدان إيكال معايير ضبط ذاتية إلى مؤسسات وسائط الإعلام أو إلى سلطات مراقبة التطبيق واستلام الشكاوى التي تفتقر كثيرا من الأحيان إلى إمكانية الرصد وقلما تشمل أطر سياساتها أي اعتبارات تتعلق بالجنسوية. وكثيرا ما يترك التصرف للمواطنين الأفراد الذين يتوجب عليهم أن يراقبوا ويَتحدوّا ويقاضوا. غير أنّ مسحا أجري عام ٢٠٠٠ بطلب من مؤسسة الرقابة على وسائط الإعلام عن النساء والرجال الكنديين يبين أنّ ٦٪ فقط قالوا إنهم حاولوا تقديم شكوى عندما جرحهم أمر رأوه أو سمعوه في وسائط الإعلام. ،هذا يوحي أنّ نظام ضبط مؤسسا على الشكاوى لن يمس إلا نسبة ضئيلة جدا ممن يجابهون محتوى جارحا وأنّ هنالك حاجة لقنوات أخرى تمكن الجمهور من الانتقاد (مؤسسة الرقابة على وسائط الإعلام ، ٢٠٠٠).

إحدى المشكلات في وجه شن تحديات ناجحة هي أنّ قواعد وسائط الإعلام تنحو لأن تكون على قدر من العمومية لا يسمح بتفسير خال من الغموض. لقد قامت آيسِس إنترناشيونال (Isis International) بمراجعة القواعد الموجودة في تسعة بلدان في آسيا وحوض المحيط الهادئ واستنتج ذلك أنّ المفاهيم غير معرفة

بشكل واضح وأنّ الخطوط التوجيهية غير واضحة، بما يتيح تخطيها بسهولة (*Changing Lenses*,1999: 146-155).

بالنسبة للدول العربية فإنّ مسائل مماثلة قد تطرق لها تقرير موسع يشمل تسعة بلدان أجراه مركز حرية وسائط الإعلام – الشرق الأوسط وشمال افريقيا، (Centre for Media Freedom – Middle East and North Africa, 2000) وتبين من مسح أجري في أوروبا لستين منظمة بث في عشرين بلدا أنّ تسعة منها فقط لديها سياسات مكتوبة حول تصوير الجنسوية، ومعظمها أكثر إبهاما من أن يمكن تطبيقها. أربع شركات فقط كان لديها سياسات مكتوبة ومحددة بالفعل حول تصوير الجنسوية (Gallagher, 1995b). هذه الشركات الأربع كانت كلها مؤسسات بث خدمة عامة – في فنلندة والسويد والمملكة المتحدة وكقاعدة عامة تتجه شركات الخدمة العامة إلى امتلاك قواعد أكثر تحديدا للممارسة في هذا النطاق من وسائط الإعلام التجارية. مثلا، البند الموجود لدى هيئة البث الأسترالية حول تصوير النساء وتفادي استخدام النماذج النمطية دقيق بالنسبة لتصوير دور النساء وسماتهن المادية، وتفادي النماذج النمطية التمييزية أو التي تقلل من شأنهن، ويؤكد هذا البند على ضرورة التوازن الجنسوي في المقابلات والخبراء (هيئة البث الأسترالية، دون تاريخ). أما القواعدالتي يستخدمها اتحاد المحطات الأسترالية للتلفزيون التجاري (Federation of Australian Commercial Television Stations) فهي فقط تمنع المواد التي ستسبب إساءة جدية على أساس جنسوي. وحتى هذا فإنه محاط بتحذيرات عديدة إلى درجة أنّ من المستحيل عمليا اللجوء إلى القواعد في أي تحد يحصل (Leonard, 1999). ليس مفاجئا أن القواعد والتعليمات التوجيهية أكثر تحديدا في منظمات الخدمة العامة منها في منظمات وسائط الإعلام التجارية. لكنّ نمو القطاع التجاري وتقلص أخلاقيات الخدمة العامة في معظم أنحاء العالم يعني أنه سيكون بَعدُ من الأصعب تطويرُ قواعد فعالة للسلوك في المستقبل.

السياسات والحوار والوعي الجنسوي

إنّ مشكلة رئيسة أخرى هي أنه عندما تكون القواعد محددة بالنسبة لتصوير النساء، فإنّ هذا ينحو إلى أن يعبّرَ عنه باصطلاحات أخلاقية فيما يتعلق برسم صور استفزازية أو داعرة. وكثيرا ما تعكس هذه التحذيرات تفسيرات للذوق العام انتهى زمنها. مثلا إنّ قواعد مقاييس البث (Broadcasting Standards) للاتحاد الوطني لمنظمات البث التجاري في اليابان (National Association of Commercial Broadcasters of Japan) تتضمن قسما عن "الجنس" الذي يتوجب أن لا يكون التعبير عنه، فيما بين أمور أخرى، "سببا لمشاعر الانزعاج أو القلق" كما يجب أن لا "يستثير عاطفة غير

ملائمة لدى الجمهور" (القواعد مقتبسة لدى فنكاتيسواران Venkateswaran, 1996). والتشريع الوحيد المتعلق بهذا الأمر في الهند هو قانون(حظر) التمثيل غير المحتشم للنساء لعام ١٩٨٦ الذي يمنع "التمثيل غير المحتشم" للنساء في وسائط الإعلام المطبوعة ، بما في ذلك الإعلانات. إنّ محدودية هذه القوانين ليس ببساطة أنها غير قادرة على التعامل مع نواح عديدة من تمثيل الجنسوية التي تشغل النساء اليوم. إنّ المشكلة الأعمق هي أنّ اللجوء إليها سيساعد على إدامة نظام محافظ جدا للقيم لا تؤيده كثير من النساء.

لكن حتى القواعد التي طورت حديثا لا تأخذ الجنسوية بعين الاعتبار بالضرورة. إنّ المسودة الأولى التي وضعها مجلس الصحافة في تايلاند عام ١٩٩٨ لقواعد الأخلاق (Code of Ethics) تناولت المسائل المعتادة حول الدقة والتقارير المتوازنة وحق الرد. غير أنه بالرغم من أنّ تصوير النساء كموضوعات جنسية هو السائد في الصحافة التايلاندية، فإنّ ذلك أمراً لم تقم القواعد بتغطيته. وفي النهاية ، بعد ضغط شديد من مجموعة سلطة مستهلكي وسائط الإعلام (Media Consumer Power)، أضيفت فقرة جديدة إلى الاقتراح الأصلي، وهي تنص على أنّه لا يجوز للتقارير الإخبارية أن تجعل من النساء ضحايا أو تنتهك كرامتهن (Siriyusavak, 1999).

يدل المثل على الحاجة لإشراك تام لاختصاصيين في الجنسوية عندما تناقش السياسات والقواعد والتوجيهات ويجري تطويرها. إنّ الوعي الجنسوي لدى معظم مقرري السياسات والممارسين في وسائط الإعلام هو عادة منخفض أو غير موجود. وكثيرا ما يتمكن الحوار والنقاش اللذان يصاحبان تحليل المقترحات المتعلقة بالسياسة من دفع الأمور قدما بشكل مهم. لقد أسس مركز المرأة للتثقيف والأبحاث (Women's Education and Research Centre [WERC]) في سريلانكا منبرا استشاريا لتهيئة مسودة لمجموعة من التوجيهات حول تصوير الجنسوية. وقد دعي للانضمام إلى عضوية هذا المنبر كل من رئيس مجلس إدارة مؤسسة تلفزيون الدولة (SLRC) ومدير البرامج لإحدى محطات التلفزيون الخاصة (MTV)، فقبلا ذلك. إنّ ما نتج عن هذا الجهد من قواعد أخلاق للتمثيل الجنسوي في وسائط الإعلام الإلكترونية (Code of Ethics for Gender Representation in the Electronic Media) لعام ١٩٩٩، يتضمن توصيات إلى مديري وسائط الإعلام، ومجموعة من التوجيهات للمنتجين في التلفزيون، وتوجيهات حول صياغة سياسة إعلانية، وخطة عمل من أجل العدالة الجنسوية في وسائط الإعلام (مركز المرأة للتثقيف والأبحاث WERC, 1999). كذلك فقد نشأت في بلدان مثل جامايكا واليابان وكوريا الجنوبية توجهات مفيدة نحو تطوير السياسات استنادا إلى مشاورات وحوار واسعين (Gallagher, 2001: 39-42).

غير أنّ هنالك في كثير من الأحيان خوفا مشروعا في البلدان التي لا تملك بنية متطورة من أجل تطبيق السياسات باعثه أنّ التشريع أو قواعد الممارسة قد تؤدي ببساطة إلى تقوية قدرة الحكومة على إغلاق أو تكميم وسائط الإعلام غير الودية بطريقة اعتباطية. إنّ شبح الرقابة في الديمقراطيات الحديثة الظهور حقيقي جدا. وعلى سبيل المثال، يعتقد المركز النسوي لوسائط الإعلام في كمبوديا أنّ الحل الأفضل هوالتثقيف الإعلامي– ببرامج تستهدف الجمهور العام ووسائط الإعلام والمعنيين من صانعي القرارات – من أجل بناء مناخ يسمح بالفهم الكامل للإفتراضات الثقافية التى تؤدي الى التنميط وإلى اضطهاد النساء (Gallagher, 2001).

توفيق الحقوق والحريات

إنّ رد الفعل الغريزي لوسائط الإعلام على فكرة أي نوع من التنظيم، حتى الطوعي، ينحو عادة لأن يكون سلبيا. ويصعب أحيانا لمن هو في موقع خارج وسائط الإعلام أن يتفهم المعارضة القوية لمحاولات إدخال قواعد تعكس المبادئ المسلم بها لمنظمات المجتمع المدني. وفي حين أنّ متطلبا لضمان "تقارير دقيقة وعادلة ومسؤولة" قد يبدو تلقائي الوضوح بالنسبة للبعض، فإنه قد يُفهم من قبل البعض كتهديد "للضمانات الأساسية لحرية التعبير ولاستقلالية التحرير الصحفي" (أنظر *Index on Censorship*, 2002). غير أنه من المهم، في حقل الألغام هذا، العمل باتجاه إيجاد أطر تشجع التفكير حول الصراعات المحتملة بين حقوق الإنسان والحريات والمسئوليات، وتقر بأنّ "الحقوق" لها سند قانوني مختلف عن ذاك لـ "الحريات" (McIver, 2000). مثلان – من كندا وجنوب افريقيا – يصلحان للتمثيل على النظرات المختلفة داخل هذه الساحة الإشكالية.

يُقرّ منذ زمن بعيد أنّ لدى كندا، فيما يتعلق بتصوير الجنسوية، أكثر قواعد السلوك تفصيلا وأكثر الآليات فعالية لتطبيقها. إنّ المواطنين الكنديين، بما يسندهم من خلفية ثقافية قوية حول المشاركة العامة في تطوير السياسات بكل أنواعها، مؤهلون بشكل استثنائي للدعوة إلى مضمون عادل ومتوازن في وسائط الإعلام. منذ تأسيسها عام ١٩٨١ قامت مجموعة الرصد النشطة، الرقابة على وسائط الإعلام، بتقديم بيانات إلى هيئات التنظيم مثل اللجنة الكندية للراديو والتلفزيون والاتصالات البُعدية (CRTC) (Canadian Radio-television and Telecommunications Commission) عندما اعتقدت أنه قد جرى عبث بالتوجيهات حول موضوع تصوير الجنسوية. على سبيل المثال، في تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠١ نجحت حملة دامت أربع سنوات بإبعاد المذيع الأمريكي هاوارد ستيرن (Howard Stern) الذي يستخدم الإثارة المفرطة والتمييز الجنسي عن موجات الفضاء الكندية. لكنّ الأسئلة ظهرت بتزايد حول القوة النسبية للمذيعين وللمواطنين الخواص (private citizens) في حالات مثل حالة هاوارد ستيرن. وقد عبر عن ذلك أحد أعضاء اللجنة الكندية للراديو

والتلفزيون والاتصالات البُعدية بقوله: "هل يتم إنهاك المشتكين في حين أنّ تحت تصرف المذيع المعني موارد لا تنتهي للاستمرار في المعركة؟ هل يفقد المشتكون الأمل في ..... اللجنة الكندية للراديو والتلفزيون والاتصالات البُعدية؟" (أنظر الرقابة على وسائط الإعلام، *Action Bulletin* آب/أغسطس ١٩٩٨، ص ١).

إنّ هذه هي إحدى القضايا التي يتناولها تحليل تفصيلي لنظام كندا المبني على مبدأ التنظيم الذاتي، وهو تحليل تم بناء على طلب من مؤسسة الرقابة على وسائط الإعلام. يستنتج التقرير أن التنظيم الذاتي قد نقل عبء مراقبة وسائط الإعلام من الحكومة ووسائط الإعلام إلى الجمهور دون تقديم الدعم الكامل له في هذا الجهد (Coulter and Murray, 2001). إنّ اثنتين من توصيات التقرير جديرتان بتعليق خاص. أولا، في حين أنّ تركيز كندا التقليدي على "تصوير الجنسوية" مهم إلا أنّ هنالك حاجة لمخاطبة مسائل تتعلق بالمساواة الجنسوية في سياق حقوق الإنسان. ثانيا، إنّ جوهر تنظيم وسائط الإعلام هو تعريف التوازن بين "حقوق الإنسان الجماعية" و"حرية الكلام الفردي" – وهو توازن يمكن تحقيقه على أفضل وجه من خلال "نموذج للتنظيم المشترك" يجمع تعاونا ثلاثيا بين الحكومة وصناعة الإعلام والمجتمع المدني.

أما جنوب افريقيا، فإنها تقدم مثالا مختلفا جدا وإن كان يتساوى من حيث علاقته بالموضوع. في عام ٢٠٠١ بادرت مديرية الاتصالات، المسئولة عن سياسة وتنظيم الاتصالات في جنوب افريقيا، باجراء تحقيق لتقييم فعالية تشريع البث وسياسته العملانية (operational policy) في دفع مركز النساء في قطاع وسائط الإعلام إلى الأمام وفي دعم تعددية الصور للنساء في مضامين وسائط الإعلام. حلل هذا المشروع، الذي نسقته شبكة النساء (Women's Net)، قانون البث لعام ١٩٩٩ وقانون الاتصالات البُعدية لعام ١٩٩٦ وقانون هيئة البث المستقلة لعام ١٩٩٣ (Independent Broadcasting Authority Act) وقانون سلطة الاتصالات المستقلة لجنوب افريقيا لعام ٢٠٠٠ (Independent Communications Authority of South Africa Act-ICASA) والعديد من قواعد السلوك المعتمدة وتوجيهات المساواة الجنسوية (Gender Equality Guidelines) التي أصدرتها مديرية الاتصال نفسها. أبرزت هذه المراجعة عدم وجود موقف ثابت من الجنسوية في التشريع الموجود، والنقص في عمق فهم الطرق التي تتقاطع بها سياسات البث والاتصالات عن بعد مع الممارسات التمييزية الجنسوية. وبنتيجة ذلك، رغم الالتزام في هذه القوانين بالمتطلبات الدستورية والاتفاقات الدولية، "فإنّ إطار التشريع والسياسة سوف لن يسهلا أي مساهمة ذات قيمة في تغيير علاقات القوة اللا متوازية" بين النساء والرجال (مديرية الاتصال، ٢٠٠٢، ص ٣٧).

من الأمور المميزة لهذا التحليل أنّ تطويره سار جنبا إلى جنب مع التشاور العام إضافة إلى حوار مع مديرية الاتصال. وقد قامت المديرية أثناء هذه المراجعة بتعديل

توجيهاتها الخاصة حول التساوي الجنسوي (مديرية الاتصال، ٢٠٠١). إنّ هذه الوثيقة الشاملة جدا، التي قصد منها أن تكون إطارا يقوم من خلاله كل من له نصيب في قطاعات البث والاتصالات البُعدية بمخاطبة موضوع الجنسوية، تقدم إسهاما هاما نحو تطوير فهم لمسائل الجنسوية إضافة إلى تقديم اقتراحات محددة حول التعامل مع التحديات.

كذلك طورت سلطة الاتصالات المستقلة في جنوب افريقيا – وهي الجهة التي تنظم قطاعي البث والاتصالات عن بعد – قواعد السلوك الجديدة لمؤسسات البث (New Code of Conduct for Broadcasters). وبالإضافة إلى تضمين فقرة جديدة حول تصوير العنف ضد النساء في مواد البث، يعالج القانون بشكل محدد موضوع التجاذب بين حرية التعبير وحقوق النساء. أما مشروع تعديل قانون البث (Broadcasting Amendment Bill) الذي يجري نقاشه حاليا في جنوب افريقيا، والذي يقترح تغييرات لقانون البث لعام ١٩٩٩، فإنه سيمكّن سلطة الاتصالات المستقلة في جنوب افريقيا من نشر قواعد السلوك الجديدة في الجريدة الرسمية وفقا للأنظمة السارية (أنظر مشروع تعديل قانون البث، www.gov.za: 34-2002b).إن الفقرة التي أدخلتها سلطة الاتصالات المستقلة في جنوب افريقيا حول الحقوق والحريات تستحق اقتباسها بالكامل:

> إنّ نتيجة الخلافات التي تدور حول ضمانة حرية التعبير سوف تتوقف على القيمة التي ستعزوها المحاكم إلى تلك الحرية وعلى حد استعدادها لإخضاع الحقوق والمصالح الأخرى لحرية التعبير. يتحتم أن توزن الحقوق بحرية التعبير إزاء حقوق عديدة أخرى، بما في ذلك حقوق المساواة، والكرامة، والخصوصية، والقيام بالحملات السياسية، والمحاكمة العادلة، والنشاط الاقتصادي، والديمقراطية في موقع العمل، والملكية، **وأهم من كل أمر آخر حقوق الأطفال والنساء**.

(سلطة الاتصالات المستقلة في جنوب افريقيا ICASA، قواعد السلوك الجديدة لمؤسسات البث، الفقرة ٧، التوكيد مضاف؛ أنظر www.icasa.org.za).

إنّ هذه التطورات الحديثة من كندا وجنوب افريقيا – وهما بلدان طورا مواقف إبداعية وتشاركية تصل تنظيم وسائط الإعلام بسياسة التساوي الجنسوي – تطرح بعض الطرق الجديدة لتصور مفهوم المطالبة بالحقوق والحريات، وربما بعض المسالك المحتملة للتوفيق بينهما.

الخلاصة: العقد التالي من الزمن

سيكون التحدي الكبير في العقد القادم جعل التقارب التقني أرضية لتحقيق المساواة بين الجنسين ودفع العدالة الاجتماعية في وسائط الإعلام في عالم

> تتيح فيه إزالة قيود التنظيم وخصخصة الاستهلاك مجالا واسعا... ومن أجل تحقيق هذا.. لا بد للمواطنين والمستهلكين حول العالم من الالتفاف حول هتاف جديد وأدوات جديدة "لمراقبة مراقبي وسائط الإعلام" الذين فُوضوا بأن يكونوا حماة لديمقراطيتنا.
>
> (Coulter and Murray, 2001: 116)

إنّ التغيرات التي تعمل على إعادة تشكيل صناعات وسائط الإعلام والمعلومات والاتصال في العالم تؤثر على كافة النساء والرجال. وإنّ تركز ملكية وسائط الإعلام في أيد أقل فأقل، والنقص في تمويل وسائط إعلام الخدمة العامة، وسلعنة الأخبار والمعلومات وكذلك تتجير التقنيات الجديدة للمعلومات والاتصال – كل ذلك، بالتحالف مع أنظمة للتجارة والاستثمار تنتقص من مقدرة الدول القومية على إتباع خط تقدمي لسياسات وسائط الإعلام والمعلومات، لا تحد فقط من مقدار مساءلة أنظمة وسائط الإعلام القومية ولكن كذلك من وجود آراء مختلفة تتمكن من التعبير عن نفسها بشكل علني.

إنّ الاتجاهات نفسها واضحة على الصعيد العالمي. ففي كانون الثاني/يناير، ٢٠٠١ تمت أكبر عملية اندماج في تاريخ الشركات، جعلت من أمريكا أون لاين وتايم وارنر، أكبر شركة لوسائط الإعلام (AOL and Time Warner) – لتجمع بين ملكية قنوات الاتصال على الشبكة والسينما، والتلفزيون الرقمي وبالكوابل، والمجلات وأسماء معروفة في نشر الكتب والمنتزهات الخاصة بموضوع (theme parks). وليس هنالك ما يدل على تغير في هذا التوجه نحو تركز وسائط الإعلام وتكتلها . ولو أخذنا مثلين فقط: إن لجنة الاتصالات الاتحادية في الولايات المتحدة (US Federal Communications Commission) تدرس الآن إقرار تخفيف حاد في ما تبقى من قوانين ملكية وسائط الإعلام في حين تستهدف مسودة قانون للاتصالات تجري مناقشتها حاليا في المملكة المتحدة إلى تخفيف كبير لقيود التنظيم والرقابة في نظام وسائط الإعلام البريطانية. في هذه الأثناء أصبحت الشركات الوطنية والشركات متعددة الجنسيات لاعبة أساسية في محاولة تشكيل المجتمعات الإلكترونية (e-societies). "إنّ محاولاتها للضغط المتناغم ونشاطاتها الواسعة في مجال العلاقات العامة ومساراتها المرتبة جيدا لوصل أبواب الوزارات بمجالس الإدارة قد دفعتها إلى مركز تشكيل السياسات. وهي في كثير من البلدان تقرع بابا تم فتحه مسبقا على مصراعيه بسبب حماسة الحكومة للتسويقية (marketisation)". (Murdock, 2002: 389).

لكنّ السعي لتتجير قنوات المعلومات والاتصال الجديدة لم يكن دون مقاومة. وبالفعل إنّ صراع الحركات الاجتماعية والمجموعات التي تنظم حملات المعارضة ضد أي سيطرة على الإنترنت وحول توجهها المستقبلي وفرت، إلى حد كبير، زخما

جديدا لمنظمات المجتمع المدني من اجل إعادة فتح ما كان قد أصبح نوعا ما حوارات ميتة حول ملكية نظم وسائط الإعلام والسيطرة عليها بشكل عام. إنّ مفاهيم مثلً كون وسائط الإعلام "منافع عامة" (public goods)، وحق الاتصال، وموجات الفضاء وحيز الشبكة الدولية كجزء من "أرض مشاع عالمية" (global commons)، عادت للدخول إلى حيز النقاش العالمي – خاصة في سياق الإعدادات للقمة العالمية حول مجتمع المعلومات (World Summit on the Information Society).

وهكذا فقد رأينا خلال السنوات القليلة الماضية ظهور العديد من الحركات الجديدة ومجموعات المصلحة العامة التي تتساءل حول التوجهات في نظم الاتصال والمعلومات وتسعى نحو تحقيق المساواة في إتاحة الوصول إليها. إنّ خلق تحالفات مع مجموعات كهذه قد يكون استراتيجية هامة حريٌ بالنساء أن يأخذنها بالاعتبار، على الأقل لسببين. أولا، إن بناء تحالفات مع مجموعات أخرى لرعاية المصلحة العامة لا يتضمن التخلي عن المبادئ أو الأهداف المتعلقة بالمساواة الجنسوية في نظم وسائط الإعلام، لكنه قد يؤمن قوة ضغط أكبر لتحقيق هذه الأهداف. أما السبب الثاني فهو عملي أكثر، فرغم النوايا الحسنة لمنظمات المجتمع المدني التي يستهدف عملها الديمقراطية في وسائط الإعلام، فإنّ كثيرا منها يعمل ضمن نموذج يتجاهل الفوارق الجنسوية والقضايا المحددة التي تثيرها هذه الفوارق. وإلى الحد التي قد تنجح مثل هذه المنظمات في إسماع صوتها، فإنّ هذه الأصوات – مرة أخرى – قد تستبعد النساء.

في آذار/مارس من عام ٢٠٠١ نشرت قناة وسائط الإعلام/ميديا تْشانِل (MediaChannel) – وهي شبكة عالمية لمجموعات تتعامل مع قضايا وسائط الإعلام – حوالي عشرين بيانا صادراً عن أنحاء مختلفة من العالم موجهة نحو دفع التفكير بحقوق المواطنين في حقل وسائط الإعلام والمعلومات والاتصال ونحو تعبئة الفعالية بصددها (أنظر www.mediachannel.org/issues). أربعة من هذه البيانات فقط فيه إشارات إلى الجنسوية. إنّ الكفاح من أجل الحقوق الديمقراطية للنساء وحرياتهن في وسائط الإعلام ما زالت أمامه طريق طويلة ليجتازها.

الهوامش

[١] ورقة مقدمة في الأمم المتحدة، إدارة تقدم النساء، في اجتماع مجموعة إختصاصيين حول "مشاركة النساء في وسائط الإعلام وإتاحتها لهن، ووقعها واستخدامها كأداة لتقدم النساء وتمكينهن". بيروت، لبنان ١٢ – ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٢. إنّ الآراءَ الواردة في هذه الورقة التي طبعت كما تم استلامها هي آراء المؤلفة ولا تمثل بالضرورة آراء الأمم المتحدة.

الإنترنت ومفسرو الإسلام الجدد

يون. أندرسون
Jon W. Anderson

تركز النقاشُ بشكل كبير مؤخراً، فيما يتعلق بالمجتمع المدني للعالم الإسلامي في سياقات مقارنة وعالمية، على البحث عن تجمعات إرادية (voluntary associations) كصيغ اجتماعية وسيطة بين صيغة العائلة وصيغة الدولة (Norton, 1996). إنّ الأملَ بإيجاد أية نظائر لمدخل دي توكفل (De Tocqueville) للديمقراطية في أمريكا لا يستطيع أن يتجنبَ التعصبَ العرقيَ (ethnocentrism) في تعريف المجتمع المدني بشكل ضيق جداً، وتضيع عليه تطوراتٌ أكثر أهمية في المجالات التي يشكل فيها "التعامل المتمدن" (civility) المساحة الاجتماعية. وتكمن وراء التجمعات الإرادية والمؤسسات "الوسيطة" الأخرى إدراكاتٌ للمسؤولية الفردية في مجال عام (Seligman, 1992) قد توفر أرضية أكثر خصباً للمقارنة. إنّ كل مجتمع يشتمل على مفاهيم للثقة والمسؤولية ومفاهيم حول مداهما. وتبرز من بين تلك المفاهيم في المجتمعات الإسلامية مسؤولية تفسير الدين، ومتطلباته، وتعبيراته، وفوق كل ذلك معالجة نصوصه. واليوم، يتولى عدد متزايد من الأفراد هذه المسؤوليات، علانية ومن خلال وسائط إعلام تساعد على تعريف أو توسيع الحيز العام للخطاب الديني. شبكة الإنترنت هي أحد وسائط الإعلام الحديثة هذه، وهي ببعض المقاييس

حيز عام جديد يمكّن طبقة جديدة من المفسرين الذين يُسهّل عليهم هذا الوسيط أن يولوا اهتمامَهم لموضوع مرجعية الإسلام وتعبيراته، وأن يعيدوا صياغة ذلك لأمثالهم وللآخرين ممن يرِدون هذا المورد.

ليس هذا – أو أنّه لم يصبح بعد – عالمَ المنظمات الإسلامية والمفكرين النشطاء الذين يجذبون الاهتمام والتأويلات لآرائهم (على سبيل المثال: Kepel, 1985; Moussalli, 1992; Roy, 1994; Rahnema, 1994; Appleby, 1997). ويحيط بهؤلاء سياق أكبر وأقل تبلوراً من الساعين ومن مسلمين آخرين منشغلين بشكل مشابه، وإن كان أقل درامية، بتعريف حياة المسلم في عالم يشترك فيه المسلم وغيرُ المسلم بشكل يزيد تشابكه. قضية مشتركة عبر أصناف النقاشات والمواقف والجدالات المتصلة بالنشاط الإسلامي هي تولي مسؤولية تفسير الدين في عالم مليء بالأصوات المتنافسة والسلطات المتعددة والشرعيات ذات الصفة الإشكالية. هذا المضمون الأوسع للممارسات التفسيرية والمرجعيات الخطابية التي تتناول الخطاب الإسلامي يموضع الأشكال الأضيق والأكثر وقاراً وتجريداً للنشطاء، ضمن عوالم تتعدى تلك التي يريدون تثبيت مبادئ جوهرية لها.

يتميز هذا المجال العام الأكبر بما يطرحه أمام المرأى العام وللنقاش العام من الممارسات التفسيرية التي تقع بين النصوص الرفيعة المستوى لدى العلماء، المتصفة بالثقافة المتفوقة لدى النخب التفسيرية، والتعبيرات المشاركة الأكثر صوفية لغير المثقفين التي تعرّف أحياناً بالإسلام "الشعبي". إنّ توجهات كهذه تشكل تواصلا أكثر مما توحي به الفوارق التي قدمها هودجسون وآخرون بين الإسلام المتصل بالشريعة، وذاك المتأثر بالصوفية (Hodgson, 1974). وتظهر البحوث الحديثة تماثلات أساسية في أساليب النقل وفي علاقات الراعي – المرعي (المعلم – التلميذ)، وفي شبكات الجماعة ، بين المتصوفين (Gilsenan, 1973; Fischer, 1980; Eickelman, 1985; Messick, 1993; Trix, 1993) وجماعات العلماء (class Islam) والإسلام الجماهيري (mass Islam) كميدانين قابلين للفصل من وجهة تحليلية، أحدهما يخضع لصيغة محدّثة لتحليل النصوص تحقق في المعنى (Moussalli, 1992; Lawrence, 1989) والآخر يخضع لتحليل سلوكي أكثر يحقق في القوى الاجتماعية (Sivan, 1990; Goldberg, 1991).[١] لكنّ الخطابَ الإسلامي المعاصر يحتل مدىً من المواقع الوسيطة بين هذين القطبين ويتوسع بها ويشهرها، جامعاً بين خصائص الصيغ التقليدية لتمثيل تجربة الإسلام وتفسيره والأساليب المعاصرة (على سبيل المثال غافني Gaffney, 1994).

إنّ هذا الربط بالخبرة الاجتماعية والمصادر الثقافية المعاصرة الذي يوسع المساحة الاجتماعية بين النخبة وعامة الشعب تسهله بشكل حاسم وسائط إعلامٍ

تتصف بهجرة الخطاب من عوالم ضيقة إلى عوالم أكثر اتساعاً "وعموماً". إنّ وسائط الإعلام تشهر، بإعطاء الرسائل تداولاً إضافياً، ما كان يتم تداوله سابقاً بشكل أضيق في أماكن اللقاء المباشرة بين الأشخاص مثل المقاهي، الدورات (dowrehs)، والمجالس، ودوائر النقاش غير الرسمية من السكن في الجامعات، إلى الصالونات، إلى الخلايا المعارضة، وأماكن أخرى يلتقي فيها المعارف عامة. إنّ المواعظَ المسجلة على الأشرطة الصوتية ضد شاه إيران السابق (Sreberny-Mohammadi and Mohammadi, 1994) والفتاوى المرسلة بواسطة الفاكس لمناوئي النظام السعودي (Sardar, 1993) تضاف إليها الكراسات والكتابة على الجدران (Starrett, 1995) التي تنقل الرسائل من مجالات التداول الأكثر تقييداً إلى تلك الأقل تقييداً. في عملية النقل هذه، تضفي مجهولية المصدر النسبية هالة توحي بسلطة اجتماعية أكبر – أو على الأقل أكثر شيوعاً – من النقل الذي يحدث وجهاً لوجه بين المعلم والتلميذ، بين الشيخ والمريد، بين الملّا والرعية. إنّ وسائط الإعلام لا تضع الرسائلَ في تداول أوسع فحسب، ولكنّها تعيد أيضاً توازن مرجعيتها من الارتباط بالمرسل لتشمل أيضاً عملية التداول نفسها. الشيء "الجديد" هنا هو تعزيزمدى الرؤيةَ التي توفرها وسائط الإعلام.

منذ بداية حركة السلفية في القرن التاسع عشر (Cole, 1994) ارتبط المفسرون الجدد للإسلام بالاستحداثات في وسائط الإعلام. وكان مؤسسو الإصلاح الإسلامي في هذا القرن مثل محمد عبده (١٨٤٩ – ١٩٠٥) ومولانا مودودي (١٩٠٣ – ١٩٧٩) صحافيين، مكّن وصول الطباعة والأخبار المطبوعة من عملهما بما عناه ذلك من جماهيرَ جديدة للكلمة المكتوبة. لقد ملأ ووسعا المساحة بين التداول المحصور سابقاً للنص والكلام. قبل قرن، كانت الكتب المطبوعة هي وسائط الإعلام "الجديدة" لحركات الإصلاح الإسلامية التي بدأ انتشارها من الهند البريطانية (Metcalf, 1982). وكان تداول التفسير والتوجيه، غالباً على شكل بسيط من أسئلة وإجابات في كتيبات مطبوعة تحوي نصائح دينية، والذي سبق الأشرطة الصوتية لمواعظ المنفي آية الله الخميني وآخرين، وسيطا مهماً للتأثير المتنامي لرجال الدين الإيرانيين في القرن العشرين. واليوم يصنع التلفاز نجوما من الوعاظ المحافظين المتكلمين باللغة المحلية. ويكون لجميع وسائط الإعلام الجديدة وقت استحداثها، صفة منتج "الأسواق الرخيصة" نسبة الى منظورات النص الرفيع. إنّها تستخدم اللغات العامية ويتم إنتاجها غالباً بسعر زهيد وتكون سريعة الزوال، لكنها توسع مجال الخطاب الإسلامي من خلال إشراكها لجمهور أكبر من الذي كان يتاح له سابقاً الخطاب الذي تسيطر عليه النخبة، وإشراكها لجمهور أكثر إشكالية مقارنة بالجمهور الذي تصله الصيغ "الشعبية" غير النخبوية.

الحيز العام للإنترنت

من خلال شبكة المعلومات شبه الفورية والتي يزداد انتشارها عالمياً، أصبح المسلمون المتمكنون من استعمالها قادرين بازدياد على أن يتصلوا ببعضهم البعض، وأن يصلوا إلى جماهير خارج العالم الإسلامي. إنّهم يضعون في تداول أوسع من السابق آراءً كان تداولها يقتصر على دوائر ضيقة فقط، ويقدمون أسَاليب تقنية إضافية إلى تفسير الإسلام، مستقاة أولاً من تلك التي تسهل الدخول إلى الإنترنت نفسها. هذا يوسِّعُ العملية التي ماثلها آيكلمان (Eickelman, 1992) بجمهرة (massification) التعليم في العالم الإسلامي المعاصر، ما أعطى إتاحة أوسع للإطلاع على نصوص الإسلام، وكذلك على مدىً أوسع للتفسير من ذلك الذي طُوِّر في الجامع – الجامعة(المدرسة) وفي الزوايا الدينية. أما وقد وُلدت في عالم التعليم العالي، فإنّ شبكة المعلومات تسهل عمل مفسرين جدد معينين، لهم مواقع على الإنترنت، وتربط بينهم أو تمنحهم الإمكانية ليشكلوا حيزاً خطابياً ممتداً، مميزاً بتقنيات جديدة ليس فقط للتفسير، ولكن أيضاً لخلق جمهور يأخذ موقعه بين خطابات كانت منفصلة سابقا، ويستقي منها ويربطها ببعضها البعض.

لقد وصفتُ هذه العملية بأنّها عملية "تأصيل اللغة الهجينة"[٢] (creolization) (Anderson, 1995) بالمعنى الواسع ليس فقط بأنّه خلط القواعد ولكن أيضا تكوين ما أعاد دراموند (Drummond, 1980) وصفه على أنّه مجتمعاتٌ وسيطة للخطاب، محددة الغرض، تنتظم في سلسلة متواصلة بين جماعات اتصال هي منفصلة في أساسها (اجتماعياً على سبيل المثال). إنّ الإسلامَ يمثله على شبكة الإنترنت خليطٌ من نصوص وكالات الأنباء ومواعظُ مدونةٌ ونصوصٌ مصورة من القرآن ومن مجموعات من الأحاديث النبوية، والنصائح، إضافة إلى معلومات تساعد المرء على تولي أموره وتتراوح من أماكن جزاري الحلال والمساجد، إلى الأمور الزوجية والسفر الرخيص، إلى مواقيت الصلوات والمواد التعليمية الإسلامية. وهذا عادة يتناول مواضيع تأخذ مدىً كبيراً من النقاش الزخم والسجال حول كيفية موازنة المتطلبات الإسلامية مع الحياة الحديثة، وكيف يمكن أن تعيش حياة إسلامية في مجتمع غير مسلم. وتظهر حجج الدفاع التقليدية جنباً إلى جنب مع محاولات التفكير حول الإسلام من خلال تقنيات تُستمَدُ من الهندسة والعلوم التطبيقية. ويظهر الإسلام عبر الإنترنت كعالم وسيط ذي محتوى ممزوج، وتقنية فكرية ممزوجة، وأشخاصاً مختلفين غير مقسومين إلى مرسِلين ومستقبِلين لوسائط الإعلام الجماهيرية (أو الطبقية)، ولكن بدلاً من ذلك يكوّنون نوعاً من مجتمع يطلق عليه عموما أنّه "افتراضي". هذا مجال اجتماعي/ تواصلي أكثر شبهاً إلى "الكريول"[٣] (Creoles) الذين ماثلهم بينيديكت أندرسون (Benedict Anderson, 1991) بجماعات الجمهور العام المدنية التي نشأت دون سابق تصميم مع الانتشار المبكر لرأسمالية الطباعة (print capitalism)، وبخاصة مع صحف الحداثة المبكرة (early modern). هذا يعني

أنّ شبكة الإنترنت ومحيطاتها التي يسميها المتحمسون "الفضاء الإلكتروني" ويصورونها "عصر معلومات" جديد، لا تسهل العمل للنشطين- الناطقين باسم المؤسسات القائمة، ولكن تستمدُ بدلاً عن ذلك من نطاق أوسع من المفسرين الجدد للإسلام أو لمفسريه الذين ظهروا للعيان مؤخراً (انظر الشكل ٢٧-١).

إنّ تنظيم جماعات تَخاطُب (speech community)[٤] خلافاً لتنظيم وسائط إعلام جماهيرية، هو جزءٌ من بنية الإنترنت. وإنّ تصوير الإنترنت كنموذج حديث للعمل وللمجتمع وللفكر، وكممثل لطوباوية - أو عكس ذلك- الاتصال غيرَ المقيد ينحو للتعميم انطلاقاً من نطاق ضيق للخبرة، وغالباً من نظرة المبرمجين للعالم (على سبيل المثال: Lammers, 1989; Gates, 1995; Negroponte, 1995) أو من نظرة الذين يكرسون الطلائعية بحماس (avant garde) (على سبيل المثال: Rheingold, 1993; Rifkin, 1995; Levy, 1984). أنشئت شبكة الإنترنت كأداة تعاونية من قبل مهندسين وعلماء تطبيقيين وفقاً لعادات العمل عندهم وقيمه (Hafner and Lyon, 1996; Leiner et al.,1997). ولقد بنوا ضمنها إمكانيات الدخول الحر إليها، وتراتبيات مسطحة وحرية المعلومات، وبشكل أكثر دقة أفكاراً عن ارتباطات هادفة بين الناس، وعابرة، وعن روابط بين معلومات مختلفة. إن الشبكة التي أنشأوها نُظّمت على أساس المشاركة بالمعلومات، أكثر منه نقلها. وقد انتشر مخططهم بدوره إلى العالم الأوسع للتعليم العالي والنشاطات المرتبطة به، ولاحقاً ضمن بيئة اتصالات للعمل والترفيه، ذاتُ صفة تجارية متزايدة. وتتألف هذه، من وجهة نظر أحد مؤسسيها، من مجموعة متغيرة من المستخدمين، ومن التقنيات التي تربطهم، ومن مخططات لإدارة النظام، والآن تتجير الإتاحة والمحتوى (McLellan, 1997).

الشكل ٢٧-١:

نتسكيب. مسجد الأثير: مكان للصلاة والزمالة ضمن الجماعة (Fellowship in Community)

ملف تحرير عرض إدراج تنسيق خيارات جدول

http:/www.oll.edu/cybermuslim/cy_masjid.html

مسجد الأثير

مكان للصلاة والزمالة ضمن الجماعة

من الجذر العربي س-ج-د ومعناه **السجود**، إن كلمة مسجد تمثل المكان الذي يؤدى فيه الشكلُ الفريد للصلاة الإسلامية. يدعى العباد للصلاة من قبل المؤذن الذي يؤدي الآذان أو الدعوة إلى الصلاة تقليدياً من أعلى المئذنة. وتشير كلمة مسجد في الاستخدام المعاصر إلى بيت إسلامي للعبادة مثل مسجد غازي حصرف بك (Gazi Husref Beg) الذي تم تدميره الآن في سراييفو بالبوسنة (وكان قد بني العام ١٥١٧ ودمرّه الصرب في السنوات الثلاث الأخيرة)، والمصور أدناه.

إن مسجد الأثير هو موقع يمكن من خلاله أن تتعلم أساسيات الإسلام في فضاء الشبكة (WebSpace) أو أن تتمكّن من معرفة كيفية الاتصال بحوالي ١,٣٠٠ من المساجد في أمريكا الشمالية، وأكثر من ذلك.

الزاوية الرقمية : نزل صوفي في حيز الشبكة

الإسلام 101: نقاط ابتداء التعلم عن الإسلام

الشكل ٢٧-١. المحاولات المبكرة لإعطاء المواقع الإسلامية على الشبكة صفة الكريول التي تتمكن من مخاطبة المؤمنين والساعين معاً، كثيراً ما أظهرت خليطاً من الأشكال (في هذه الحالة الإسلام والتعليم الجامعي الغربي)، وكانت هذه محاولات واعية. وقد وفر العرض أعلاه إرشاداً لجهود ومواد أخرى في "الفضاء الرقمي".[٥]

أخذت تحولات الإنترنت المتتابعة نحو نطاقات أوسع شكل ترجمات جزئية لأدوات المهندس إلى العوالم الأكبر للبحوث والتعليم العالي، ومن ثمّ إلى عوالمَ يشغلها أربابها. إنّها تتطورَ كامتدادات للشبكة المادية للحواسيب، والبرامج والنظم التي يخطها المهندسون لوصلهم ببعضهم البعض، ومنظومة اجتماعية للعمل أوجدها المهندسون في بنية هذه البرامج، وثقافة تترجم تلك المنظومة إلى قيم أكثر عمومية. إنّ ستينيات القرن الماضي شهدت ظهور التقنيات التأسيسية للدّخول إلى الحواسيب أو الاتصال بها عن بعد، ولإتاحة الدخول إلى الملفات، وقد بُنيت عليها التقنيات الوظيفية للبريد الإلكتروني (عام ١٩٧٢)، وكذلك قوائم البريد الإلكتروني لمجموعات المشتركين، ومجموعات الأخبار (١٩٨٠) (newsgroups) أو لوائح العرض الإلكتروني (electronic bulletin boards) لمناقشة اهتمامات خاصة، ومخططات للنشر المنظّم أكثر، والتي تبلغ أوجها اليوم في الشبكة العالمية (١٩٩٠).[٦] في كل من هذه الحالات، تبع الإهتمام الأولي بالاتصال المحترف، اهتمامات لا تتعلق بدوافع مهنية. وحدث هذا أولاً بين المهندسين ثم تبعهم آخرون

يشاركون تلك الإهتمامات بمن فيهم المسلمون. وقد جرى هذا أولاً في عوالم التقنية العالية التي اخترَعت وبنت الإنترنت، ومن ثم في العالم الأوسع.

إذا نحينا جانباً التقنيات المتوفرة بشكل رئيس للمختصين وللبريد الإلكتروني، وهو ليس وسيطاً عاماً، فإنّ الاتصال عبر الشبكة (on-line communication) بسبب اهتمامات دينية واهتمامات خاصة أخرى ينقسم بشكل تقريبي إلى نوعين (Kinney, 1995)؛ أحدها يوجد في مجموعات أخبار شبكة الاستخدام (Usenet)، أو لوائح العرض الإلكتروني وقوائم البريد الإلكتروني. إنّ الاثني عشر أو ما يقارب ذلك من هذه، المخصصة لمواضيعَ تتعلق بالإسلام أو بالشرق الأوسط، يهيمن عليها عادة أصحاب المؤهلات المهنية–التقنية الذين هم أيضاً مسلمون وكثير منهم، وربما معظمهم، هم طلاب ومهنيون مغتربون في ما هو "عبر البحار" بالنسبة للشرق الأوسط. إنّهم ينتمون إلى عالم التعليم العالي، أو أنّهم اكتسبوا المقدرة بواسطته، ويتراوحون بين المسلمين العاديين والمنشغلين أبداً بالجدال. إنّ مجموعات الأخبار وقوائم البريد يتم ترابطها مبدأيا من خلال الإتاحة المفتوحة وحرية التفسير، وتدخل عليها عملياً قيم أخرى يتم التعامل معها بشكل روتيني، وكثيراً ما تكون موضع جدل محتدم. وغالباً ما ينشأ توتر بين الإتاحة والرغبة، وهذه عادة لا يتم التعبير عنها كلياً إلا إذا نشأ تحد لها، لإنشاء شيء يشبه الموطن بعيداً عن الموطن حول قيم ومواقف تتصل بكرم الضيافة. وتتصاعد حرية التفسير إلى خلافات وأحياناً إلىً اتهامات لا بسوء الأخلاق أو سوء النية بقدر ما هي "بالجهل" الشخصي أو "بالخرق" المقصود لقواعدَ لم يسبق إعلانها أو تم تجاهلها مؤخراً – بمعنى آخر، خلافات حول التفسير تتبعها محاولات لإعادة رسم حدود النقاش. وعلى الرغم من كل جدّتها وطبيعتها المصطنعة، فإنّ هنالك حساً بتحويل المعلومات إلى معرفة في الوقتَ نفسه الذي تكون فيه الحدود منسابة ومتغيرة وفقاً للمشاركين، وذلك من خلال الممارسات التي يُدخلونها أثناء تواصلهم على شبكة الإنترنت. وفي قائمة بريد إلكتروني مكرسة للنقاش بين الفلسطينيين، تم إسقاط القيود على الإتاحة لتمكين مشاركة إسرائيليين يعلنون تعاطفهم مع القضية الفلسطينية؛ ولكنّ مداخلاتهم "لتقديم المعلومات" كانت تلقى الاستهجان المتكرر كخروقات "صهيونية" لحيز فلسطيني، أي كموطن على الشبكة للفلسطينيين تنظمه علاقات الضيف بالمضيف التي بموجبها يتم اتهامهم بأنّهم كانوا ضيوفاً سيئين.[٧] تحولت قائمة أخرى مكرسة لنقاشات حول تاريخ الإسلام إلى منبر للمشاركين والساعين إلى أجوبة حول الممارسات الصحيحة، والخلافات المرتهنة بها، التي استثنت عملياً الآراءَ "الموضوعانية" ("objectivist") التي قدمها المؤرخون وأدت إلى ابتعادهم.

بالمقارنة، فإنّ صفحات الموقع الرئيسة (home pages) على الشبكة العالمية التي عادة يعدها أفراد أو جماعات قصد توفير المعلومات، تأخذ بشكل عام صيغة المنشورات. إنّ تقنية الشبكة تسهل الترابط أكثر من الخطابية (discursiveness)

وتشمل صفحات الشبكة الأصناف جميعها، ابتداء من قوائم الروابط المتصلة بمواقع أخرى (ومعلومات أخرى متواجدة على الشبكة) إلى تقديم موسع لمواد أصلية. وهنا يكون التفسير عملياً مسألة صياغة الصلات والتعليق عليها. وكثيراً ما يجري إعادة وصل المادة نفسها بشكل متكرر مع بعض التعديلات في تنظيمها وانتقائها وإبرازها. إنّ مواقعَ الإنترنت من هذه النواحي يمكن أن تقارن في السياق المعاصر مع المطابع الأولى في عالم حجرة النسخ والكتابة (التي كانت عادة في الأديرة والمكتبات الرسمية– المحرر) (scriptorium): إنّها تفلت من عالم المحررين وحكام الفكر والتفسير من خلال عرض مواد التفسير وتوفير تنظيم بديل لها. ثم إنّها تجمع إلى بعضها البعض أموراً متصلة بالوقت الراهن. يدخل إلى هذا العالم أناس لهم آراء حول الإسلام قادرون بهذه الطريقة على نشر تلك الآراء عبر منابر عامة جديدة بين "جمهور عام" يعرّفه جيداً (مثل قراء الصحف المبكرة) أولئك المتمكّنون من تقنيات هذه الشبكة، (الشكل ٢٧–٢).

الشكل ٢٧–٢

نتسكيب: ميرا [MIRA]

ملف ← تحرير → عرض إدراج تنسيق خيارات جدول نافذة مساعدة

للرجوع	إلى الأمام	الصفحة الرئيسة	إعادة عرض	فتح	طباعة	بحث	إيقاف

الحركة من أجل الإصلاح الإسلامي في الجزيرة العربية

(المحرر: يظهر العنوان هذا في اللغة الإنجليزية)

الحركة الإسلامية للإصلاح

(المحرر: يظهر العنوان هذا باللغة العربية)

الشكل ٢٧–٢: موقع على الشبكة العالمية للخصوم الشيعيين للنظام السعودي الذين يتخذون من لندن مركزاً لهم. والاستخدام المتعمد للخط العربي التقليدي (الكوفي) يوازنه رسم متحرك لقطار في الأعلى وهو أمر لا غرض له إلا إظهار أعلى تقنية متوفرة في ذلك الوقت على الشبكة.

علم اجتماع الإنترنت وعلم بيئة الاتصال

يتبع علم اجتماع الإنترنت هذا التسلسل في الأشكال بين المحادثة والنشر. وكان من ضمن المسلمين الموجودين ابتداءً في الدوائر عالية التقنية التي أوجدت الإنترنت طلاب شقوا طريقهم عبر البحار قصد التعليم المعمق في الهندسة والعلوم التطبيقية، إضافة إلى محترفين مغتربين. وقد قاموا من خلال وجودهم في الجامعات ومعاهد التقنية المتعددة في الغرب، أو في مختبرات أبحاث تابعة للحكومة وللشركات، بإدراج اهتمامات أخرى على الإنترنت، بما في ذلك اهتمامات بالدين والثقافة والسياسة الخاصة بمواطنهم الأصلية، وتم إدراج هذه الاهتمامات حيةً على الشبكة، ترافقاً مع حس التمكّن النابع من تملكهم لهذه التقنيات. وهم لا يختلفون في هذا المجال عن غير المسلمين الذين يجلبون كذلك اهتمامات خارج نطاق عملهم واهتمامات في إنشاء الروابط. وفي الواقع أنّ الوسائلَ التقنية مثل مجموعات أخبار شبكة الاستخدام والشبكة العالمية تم تشجيعها وتطويرها جزئياً للتغلب على حواجز التشتيت ولربط الناس أصحاب الاهتمامات المتشابهة.

يتجمع حول هذه المراكز آخرون متشابهون من حيث موقعهم، ولكن في حقول أخرى، يسعون أيضاً لإنشاء الاتصال ومشاركة الآراء واستقطاب الآخرين. وتخلق هذه الفعاليات من خلال الإنترنت شبكات عالمية توسع بشكل مهم المحادثات والتعابير، وأشكال التمثيل عن الإسلام وما يتعلّق به، في حين كانت مقتصرة في السابق على حلقات المقاهي والمهاجع الجامعية والخلايا التنظيمية وحلقات الأتراب ومواقع النقاش والحوار التي تعقد خارج أوقات العمل. وتوَحّد الشبكة مثل هؤلاء الناس ليس إلكترونياً فحسب، بل أيضاً من خلال الأساليب التقنية الفكرية المشتركة المستمدة من التعليم العالي، بما في ذلك الأساليب التقنية غير تلك التي تقترن تقليدياً مع النقاش الديني والتأويل الذي تنظمه وتؤديه المدرسة الدينية *(madrasa)*، أو أشكال "تقليدية" أخرى. ويؤثر توازن الأشخاص على توازن الاتصال. إنّ هذا عالمٌ يقوم فيه المهندسون والعلماء التطبيقيون، يتبعهم آخرون ممن يتاح لهم التعليم العالي ذو المستوى الدولي، ويتبع هؤلاء آخرون من محيطهم، ويتبعهم كذلك بشكل متزايد حلقات أوسع أقل تعريفاً بأعضائها ولها إتاحة مماثلة، يقومون بمحاولات في التفسير الديني عبر هذا الوسيط الجديد للنشر الذي يوسع انتشار تقنيتهم الفكرية، ويوسع الحيز العام للخطاب عن الإسلام.

يردد هذا التوسع صدى تلك المعاني الجديدة للفعلانية التي ربطها آيكلمان (Eickelman, 1992) بانتشار التعليم الجماهيري –وبخاصة التعليم الثانوي والعالي– في جميع أنحاء العالم الإسلامي، الذي يكسر احتكار الدخول إلى نصوص الدين ويطرح تفسيراتها لتقنيات جديدة. وانعكست العملية في الإنتقال الى حيز الشبكة أولاً لترجمات من القرآن ثم للنصوص القرآنية ولمجموعات الحديث الأصلية المقدمة في العربية، ولوثائقَ أخرى من التاريخ ثم للمقالات الاعتذارية من قبل المتمكنين من تقنيات الإنترنت. إنّ استخدام شبكة الإنترنت كقناة يتجاوزه

بسرعة استخدام تقنياتها والإحساس الواثق بأهليتها لأن تحمل رسائلَ ذات إدراك متبادل ضمن جمهور من آخرين شبيهين بالذات. ولا يعني ذلك جعل النصوص متوفرة فحسب؛ إنّ ما يبدأ كفعل شاهد تقي (act of witness) تتبعه تفسيرات تطبق تقنيات فكرية طورت في مكان آخر غير النصوص نفسها، جنباً إلى جنب مع دروس عملية حول الحرية التفسيرية، بما يشمل أيضاً مسؤولية التفسير التي تتعدى تحدي الآراء المسلّم بها إلى نمط أوسع من الفعل يساهم في زيادة مساحة الحيز العام.

يرجع هذا النمط على الأقل إلى السلفية وحركات شبيهة في جنوب آسيا في القرن التاسع عشر الذي ظهر خلاله مفسرون جدد للإسلام بالتزامن مع وسائط إعلامية جديدة، فتصدوا لحمل مسؤولية تفسير الإسلام. وأصبح من المألوف أن يعتنق "الأصوليون" تقنيات "الحداثة" من أجل تحدي أهدافها (Lawrence, 1989; Appleby, 1997). لكنّ النقادَ–المصلحين ليسوا وحيدين في خلق حيز عام للإسلام يحتل مكاناً بين أسلوب العلماء التقليدي، وهؤلاء الذين يدمجون الصوفية مع الإسلام "الشعبي". وتم إظهار الشخصية البرجوازية لهذا الفضاء في وصف غلسنان (Gilsenan, 1973) لإعادة صياغة أسرع طريقة صوفية نمواً في مصر في الزمن الحديث، بحيث تتوافق مع ممارسات وقيمَ الجيل الصاعد الأول من الكتبة والمعلمين وأبناء المدن الجدد من أبناء الطبقة المصرية الوسطى الجديدة. ووفقاً لوصفه، فإنّ تنظيم هذه الطريقة – الذي أسس على نموذج الممارسة البيروقراطية وتدريب أصحاب المراكز فيه – يصعب أن ينعتَ بأنّه "شعبي"؛ لأنّ هذا المصطلحَ تم توظيفه من قبل المؤرخين والمعلقين المحليين للتدليل على شيء، وبخاصة شيء ريفي، هو بعيد عن سيطرة علماء الدين. إنّ الطرف المنتمي إلى الطبقة الوسطى والأكثر احترافاً ضمن هذا النطاق هو المنشغل بالإنترنت. وهذا المنحنى الصاعدُ للتعليم المتوسع الذي أشار آيكلمان (Eickelman, 1992) إلى أنّه يتيح دخولاً غير مسبوق إلى النصوص الإسلامية، ويفتح مجال التفسير لتقنيات خارجة عن الأطر التقليدية لمناهج تدريب المدرسة الدينية، يتقاطع مع المنحنى الصاعد لانتشار شبكة الإنترنت بين أناس ومهمات أكثر، ولتطويرها كحيز عام. إنّ شبكة الإنترنت، التي تبدأ عالمياً في دوائرَ عالية التقنية، تصل الميادين المسلمة بأيدٍ ملتزمة بتجميع قيمها وتوسيع الحيز العام لها من خلال هذه الوسيلة.

يجذب هذا الجزء الأكثر احترافاً من الطبقات الوسطى انتباها أقل نسبياً،[٨] ولكنه أيضاً الموطن الطبيعي لتمثيل الإسلام ووضع المناهج له بدءاً من الآراء القائلة إنّ الإسلام لا ينفصل مطلقاً عن الحياة جميعها (ما يولّد بالتالي إشكالية بالنسبة لدمجه في الصيغ المعاصرة) إلى آراء حداثية تنظر إلى الإسلام كنظام ضمن عالم من الأنظمة (على سبيل المثال Rahman,1982). إنّ إدخال هذه الآراء على شبكة الإنترنت يجعلها حلبة لتعبيرات بديلة للإسلام؛ سواء بالنسبة للآراء الشعبية أو النخبوية التقليدية التي سرعان ما تنضم إليها مجموعات معارضة وبديلة تخاطب

وسائط الإعلام الغربية وأخرى غير إسلامية والجماهير المكونة للرأي. إنّها تتراوح من الناشطين السياسيين إلى الأنظمة الصوفية، من التعبئة إلى إدلاء الشهادة. وهي تجند وتنظم الحملات الدعائية وتنقل قضاياها إلى مجال عام أوسع، سابق التكوين في بعض الحالات، ولكنّها في حالات أخرى تشق مجالاً عاماً جديداً يشتمل أو يعيد ترتيب المجالات العامة الموجودة، فارضاً الحوار من خلال إعطاء ثقلٍ لأشكال الاتصال التي تعيد تشكيل الحقل الاجتماعي.

تتوزع تعقيدات هذه العملية على مراحل وتعمل من خلالها. وإنّ الإسلام على الإنترنت هو أولاً قصة مفسرين جدد ممن أتتهم الجرأة حديثاً بسبب ثقتهم بالقناة وحسن إتقانهم لاستخدامها. وإنّ القيم التأسيسية للقناة، المستقاة من عادات العمل وقيم المهندسين وحاجات العلماء التطبيقيين للتعاون والمشاركة في تراتبية مسطحة – بكلمات أخرى شعور محدد للمسؤولية عن التصريحات – يجري سحبها إلى قيم "ثقافية" أوسع حول الإتاحة المفتوحة وحرية المعلومات وتولي المسؤولية عن التفسيرات، عوضاً عن مجرد استقبالها. ويكون سياقها عالماً برجوازياً ناشئاً ينتمي في جوهره إلى الطبقة الوسطى، ويتسم بالمهنية إلى درجة مهمة، يستقي صلاحياته من المهارات، ومتخطٍ للحدود القومية بشكل متزايد بفضل انتشار المهن من خلال التعليم العالي الجماهيري وتوفر وسائط الاتصال الحديثة بينها.

كانت قصة قدوم الإسلام على الإنترنت حتى وقت قريب ستقتصر على الرواد الكريول المتواجدين في المواقع عالية التقنية التي أوجدت الإنترنت، والتي استقطبت مجموعات المسلمين عبر الحدود القومية . إنهم ما زالوا يستحضرون الاهتمامات الدينية على الشبكة كاهتمامات بعد أوقات العمل، وذلك بشكل أساسي كشكلٍ من التقوى أو العبادة وكشهادة في حيز عام يعّرفونه ويعطون فيه بعداً جديداً لاهتماماتهم. ويتشكّل مثل هذا الإسلام على الإنترنت كأي شيء آخر ينتقل إلى موقع هناك، بواسطة التقنيات، بما في ذلك التقنيات الفكرية، المستقاة من عالم البحث والتعليم العالي. ويتصل الكريول الأوائل مع آخرين مثلهم، ويوسعون صلاتهم إلى عوالم يحيط بها ويخدمها البحث والتعليم العالي، وبخاصة في وكالات الاتصال ومصالح الأعمال التي توصل الإنترنت بازدياد إلى العالم الأوسع. وبعد الرواد يأتي أيضاً الناشطون، بعضهم بهدف تجنيد آخرين داخل هذا العالم، والبعض الآخر لمخاطبة جمهور أوسع بواسطة القناة التي يعتقد الى حد كبير أنّها الواجهة المتقدمة والرمز "لعصر للمعلومات" الذي يعمل على عولمة الدنيا. وحتى وقت قريب، أيضاً، كانت الأصوات الإسلامية "الرسمية" – المدرسة والعلماء والمؤسسات المفوضة مثل منظمة المؤتمر الإسلامي، أو رابطة العالم الإسلامي – غائبة بشكل كبير عن هذه الحلبات، إلا عندما يعرض الآخرون أجزاء وأقساماً صغيرة من خطابها ووثائقها على الإنترنت. ولا يوجد هنا تمثيل للأصوات التقليدية الراسخة بوصفها سلطة إسلامية، وذلك جزئياً لأنّ أثرَ هذه القناة كان رعاية أشكال وسيطة من الخطاب يمكن استبعادها على أنّها ساذجة، حتى ولو كانت تقية في حد ذاتها.

غير أنّه تماماً كما تبع الناشطون الروادَ الكريول، فقد تبع كليهما الآن بشكل متزايد خطابات رسموية المنحى تتراوح من منظمات الدعوة التقليدية، وحديثاً من الطرق الصوفية، إلى حكومات بلدان إسلامية. وبسبب اضطرارها إلى تبني الأشكال والصيغ الموجودة سلفاً، تنجح بعض المنظمات، أكثر من غيرها، في تحقيق التقارب مع أشكال أصبحت عالمية وموحدة بشكل متزايد. الأزهر على سبيل المثال، ليس متواجداً على الإنترنت . ولكن ضمن ما هو موجود على الإنترنت مدرسة العلوم الإسلامية والاجتماعية (School of Islamic and Social Sciences) (SISS) في ضواحي فرجينيا، وهي تقدم درجات ماجستير ذات مستوى دولي في الدراسات الإسلامية والتدريب الرعوي، وأيضاً الجامعة الإسلامية الدولية في ماليزيا (International Islamic University in Malaysia) (IIUM) التي تملك مظهراً عاماً ولائحة تنظيم وبرامج مطابقة رسمياً لما لدى الجامعات الغربية. ويقدم مجلس وطني إسلامي في المملكة المتحدة وجهاً لطائفة دينية لها بيوتُ للعبادة ونشاطات تابعة اجتماعية وخيرية وتعليمية. نشأت مدرسة العلوم الإسلامية والاجتماعية من مشروع مدعوم من مؤسسات دينية ورعة لتحديث الخطاب الدفاعي الإسلامي. والجامعة الإسلامية الدولية في ماليزيا مشروع مشترك للحكومة الماليزية ومنظمة المؤتمر الإسلامي لإيجاد جامعة إسلامية ذات معاييرَ دولية لتدريب المحترفين (الشكل ٢٧–٣)، ويستحضر المجلس الوطني الإسلامي إلى الذهن صوراً موازية لمؤسسات وطنية دينية أخرى.

تميزهذه التقاربات ومعايير التماثل عروضا لا تفرض التجانس على العقيدة المقدمة على الإنترنت قدر ما تؤكد الإتاحة الشمولية وحساً بالمشاركة في مجال عام يتكون من المستمعين والمشاهدين أو "المتصفحين" وفقاً للّغة الرقمية. ويؤكد هذا على معانٍ جديدة لحرية التفسير تتعدى الأشكال السابقة، وتتعدى كذلك مسؤولية الحدّيث عن الإسلام إلى جمهور "مدني" عام (civic "public") وتتعدى نقل النقاشات من العوالم الأكثر تقييداً إلى الأقل تقييداً. ويحل نشر الحقيقة محلَ الحاجة التي كان يُشعَر بها سابقاً، لأن يتصل المرء بآخرين مثله؛ إنّ الحيز العام يحل محل الجماعة الافتراضية. والانتقال ليس فقط من الخاص إلى العام، فهو يضفي ضبابية على ذلك التمييز من خلال الاتصال والتفسير اللذين يتجاوزان حراسة البوابة والروادع المنغرسة في وسائط الإعلام الأقدم. وتماماً كما تجاوزت الطباعة حجرة النُسّاخ، كذلك تتجاوز شبكة الإنترنت مؤسساتِ وسائط الإعلام الجماهيرية وتلك المتعلقة بها، والمُمأسسة حالياً من خلال المحررين والناشرين وصيغ الكتابة المقبولة، والتسويق لـ "مجموعات قراء" معينة.

الشكل ٢٧-٣

الشكل ٢٧-٣: الصفحة الرئيسة للجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا، وهي مشروع مشترك بين حكومة ماليزيا ومنظمة المؤتمر الإسلامي تمت صياغته عن عمد كجامعة ذات مقاييس دولية ضمن المضمون الإسلامي. وتتبع الصفحة الرئيسة نموذجاً يكاد يكون عالمياً للجامعات والكليات، مع نقاط ربط لمعلومات حول المهمة والبرامج والجداول وما يتوفر أكاديمياً وخلاف ذلك، وإجراءات تقديم طلبات الانتساب.

في حين أنّ العديد من الآراء المعبر عنها في هذه الوسائط الإعلامية غير متسامحة في ذلك السياق، وكثيراً ما يتم تحويلها إلى وسائط إعلام تحأرضية أو "ثانوية"، فإنّ السياقات الأكبرَ لتواجدها تسجل تعددية عملية تضفي وضعا إشكالياً على المسؤولية وما أسماه بورديو (Bourdieu, 1991) الرأسمال الاجتماعي الذي يمكّن التفسير. كان أصحاب الحركة الإنسانوية الليبرالية (liberal humanism) الذين يرتبط رأسمالهم الاجتماعي بوسائط إعلام تجاوزها المفسرون الجدد ضمن المعارضة الأولى التي واجهها هؤلاء المفسرون الجدد.[٩] إنهم يضعون قيد المحاسبة مسؤوليات يتولاها البعض خارج إطار التقاليد الموجودة كما يضعون قيد المحاسبة، بنفس المقدار، صمت الأنظمة الرسمية الإسلامية. ولغرض التحليل الاجتماعي، فإنّ مثلَ هذه المواقف المتعارضة تمثل جزءاً من إعادة تعريف المجال العام، وهو جزء يشير الى أفكار يندر تفصيلها، كثيراً ما تكون ضمنية، عن تولي مسؤولية التفسير، ما يعتبر خلاف ذلك حقوقا في التفسير.

الخاتمة

شبكة الإنترنت هي وسيط جديد بارز الأهمية في توسعة المجال العام، وسيط يتغير فيه الخطاب الإسلامي من خلال وضعه في موقع جديد ومن خلال مفسرين جدد. وهي كوسائط الإعلام الأخرى من أشرطة الكاسيت والروايات والكراسات، سريعة ومرنة، ليس أقله لتوفيرها الفرص للتعبيرات البديلة وللعمل على التشابك وللتفسيرات التي تستمد من أساليبها التقنية وتوسعها. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ شبكة الإنترنت عالمية في مدى وصولها، ولها جذور في طبقة محترفة ليست ممثلة بشكل واسع بعد، ولكنها في موقع فريد لتعمق استخدام الأساليب التقنية من أجل إعادة تشكيل المجال العام للإسلام؛ وهي في الوقت نفسه تجذر هذه الطبقة. العملية هي عملية ناشئة، والأعداد الكلية لا تزال صغيرة. إنّ الأهمية تكمن في مداها وفي الأساليب التقنية التي تجيء بها. لقد التحقوا أول الأمر بنقاشات الآخرين المهاجرة من الحيزات الأكثر خصوصية إلى الحيزات الأكثر عمومية التي تتيحها وسائط الإعلام وتخلقها في النهاية. غير أنّهم، بشكل متزايد، يعيدون تشكيلَ ذلك الحيز، وما معنى أن يكون عاماً.

ما يحدث مع الإسلام على الإنترنت هو دمج ثلاث مجموعات على الأقل من الروابط التي لها صلة ببعضها البعض. مجموعة أولى تربط مسلمين أفراداً من خلال وسيلة الإنترنت بشبكات اتصال اجتماعية، وهم غالباً أفراد متشابهون بأوضاعهم ومتشابهون مع بعضهم البعض. وما يبدأ كموطن بعيد عن الموطن يتوسع إلى الحيز الذي يوجد فيه "الوطن"، ثم يحوله مع انتشار هذه التقنية الذي يتم جزئياً بتلك الأيدي. وبشكل عام، فإنّ هذه هي المجموعات المهنية الحديثة المستندة إلى مهارات الطبقات الوسطى التي هي في حالة توسع، والتي يحدد الاعتراف المتبادل داخلها وتفاوضها حول حقوق الكلام، قضايا مجموعات الإنترنت وشخصيتها. ويعكس الخطاب نفسه عملية التهجين المتأصلة التي لا تخلط الحديث الديني مع غيره قدر رعايتها لمجموعات التخاطب الوسيطة كسياقات ذات قواعد تحدد الحقوق والمسؤوليات. إنّها تسكب الحديث الديني في اصطلاحات كلامية وفكرية تم تخصيصها في السابق لمجموعات تخاطب منفصلة، فتكوّن بذلك استمرارية بدلاً من ازدواجية بين النخبة والجماهير، بين المتمكنين ثقافيا وعامة الشعب .إنّ الخاصية المهمة لتلك الروابط هي تطبيق التقنيات والنماذج، المأخوذة من التعليم العالي عموماً، ومن العلوم والهندسة على وجه التحديد، على المواضيع والمحتويات الدينية. وهكذا، فإنّ ما يظهر مع الإنترنت هو دائرة من الناس الوسطاء، مفسرين جدد، مستَقطبين من هذه العوالم، ومرتبطين معا في حيز اجتماعي عام جديد للأصوات والمرجعيات البديلة.

إنّ اسحتضار هؤلاء إلى الإنترنت يبرزهم كذلك بشكل أكثر علنية (public). هاجر خطاب الإنترنت، في المرحلة الأولى، من المجالات الأقل عموماً إلى الأكثر عموماً من خلال ربط الناس والشبكات الاجتماعية ونماذج التفكير في شبكات تتجاوز الحدود القومية هم جزئياً التعبيرُ عنها وجزئيا بُناتُها. إنّ التقنية وليست الصلة

بالجماعة هي التى تمكن المشاركة، وهي وسيلة المشاركة في حيز يُعرّفُ بتولّي الفرد مسؤولية المشاركة بنفسه. وباتخاذ هذه كمسؤوليات للتفكير حول الدين في العالم، بغض النظر عن وجود المؤسسات المألوفة أو غيابها، تظهر بنية أوسع من المفسرين الجدد للإسلام تتعدى مجرد الناشطين، كما يظهر سياق خلاف سياق التدين التقليدي والشعبي.

إنّ الإسلام على الإنترنت لا يُبرز فقط المفسرين الجدد، ولكن أيضاً وجود سياقات وسيطة تعكس تنوعاً أدق للآراء والأوضاع والمشاريع والتعبيرات الخاصة بالإسلام اليوم. هذا السياق يحتله أيضاً الناقدون الإسلاميون للتقاليد الشعبية والنخبوية معاً؛ لكنّ النشطاء قد لا يكونون مخلوقاته التشخيصية. وتماماً كما شقت الطباعة –الصحف على وجه الخصوص– قناة لما أصبح يعرف بالنقد الإسلامي، وكما شقت أشرطة الكاسيت قناة لتداول المواعظ والمواد التعليمية الأخرى، كذلك تفتح شبكة الإنترنت حلبات تكون المسؤولية فيها إشكالية ومُشغلَة معاً. هؤلاء المفسرون جزء من تنوع حقيقي للآراء وللاهتمامات والبرامج المعدة بأشكال مختلفة، وجزء من سياق أكثر عمومية وتمكينا لعملية التشخيص. ويشارك في هذا السياق نشطاء يتسمون بحدة أكبر. ويتداخل هذا الوسيط مع غيره كما جرى مع المفسرين السابقين. وخصائص الإنترنت اللافتة أكثر هي كيفية إظهارها للطبيعة الوسيطة والموقع الوسيط، أي الطبيعة "البينية" والعاديّة، للجهود التي تميزها، ولتنوعها العملي. وأخيراً، تكشف حداثة دخول مفسري الاسلام إلى نطاق أكثر عمومية أولوية المسؤولية، وكيف أنّ تولي المسؤولية بشكل علني (بدلاً من إنشاء الجمعيات)، وتولي مسؤولية التفسير بشكل خاص، هو خطوة الوساطة لإقامة المجتمع "المدني".

الهوامش

[١] صحح غافني (Gaffney, 1994) وجهة النظر هذه بعرضه، من ناحية، كيف يكون النشطاء، على مستوى التعبير والتفسير، جزءاً من الحقل الاجتماعي نفسه كما شيوخ الدين، ومن ناحية أخرى كيف يرتبطون مع جمهورهم من خلال التأكيد على التفسير العملي. ويقدم آيكلمان (Eickelman) وبسكاتوري (Piscatori, 1996) فكرة مشابهة بسياق مقارن أوسع في نقاشهما حول الأصداء العديدة والمحلية للإسلام السياسي.

[٢] الكلمة الإنجليزية تشير إلى التالي: العملية التي تحول لغة محكية تقتبس من لغتين أصليتين من أجل التعامل اليومي (عادة في سياق التماس بين قومين) والتي لا يوجد لها قواعد نحوية محددة، إلى لغة أم جرى تثبيت قواعدها وأصبحت اللغة الأولى عند القوم. هذا ما حدث، على سبيل المثال، في حالة اللغة المالتية (المحرر).

[٣] الذين تحدروا من القوم الذين امتزجوا وأنتجوا لغة مختلطة جديدة اكتسبت قواعد وتأصلت، كما ذكر سابقاً (المحرر).

[٤] جماعات ذات لغة تخاطب مشتركة: إن هذا مصطلح يستعمل في النقد الأدبي الحديث وبعض فروع علم اللغة والفلسفة الحديثة (المحرر).

[٥] لم يمكن فتح هذا الموقع على الإنترنت في ربيع العام ٢٠٠٤ (المترجم).

[٦] حلت الشبكة العالمية، التي أصبحت هي الإنترنت بالنسبة لمعظم المستخدمين خارج عالم الأبحاث، محلَ التقنيات الأولى لمزودي المعلومات للمناطق الواسعة (WAIS) (Wide Area Information Servers) وغوفر (Gopher)، اللتان أنشئتا من أجل فهرسة وتنظيم الدخول إلى المعلومات بواسطة الحواسيب المربوطة بالشبكات .

[٧] أنا ممتن لراشيل رمبيرجر (Rachel Rumberger) للفت انتباهي لهذا المثال، ولهذا التفسير.

[٨] لكن قارن مع الدراسة الفذة لكليمنت هنري مور (Clement Henry Moore, 1980) حول المهندسين المصريين، وغول (Göle, 1993) حول المهندسين الأتراك، وبالمر وآخرين (Palmer et al, 1988) حول البيروقراطيين من أصحاب المراكز الرفيعة، وفيتالس (Vitalis, 1995) حول رجال الأعمال. ويركز غولدبرغ (Goldberg, 1992) وروبنسون (Robinson, 1991) على التعبئة في هذا القسم من الطبقة الوسطى.

[٩] يصح هذا على حد سواء في عوالم أكثر قرباً للنقاش حول شبكة الإنترنت نفسها، ويتراوح ذلك من مقالات مناوئة للإنترنت من قبل منظرة الأدب المحافظة غيرترود هيملفارب (Gertrude Himmelfarb, 1996) إلى تحفظات من قبل صحافيين (Wald, 1995) حول انعدام "المعايير" وحق "الخبراء" في الحكم على ما هو مقبول.

وسائط الإعلام والسلطة السياسية والدمقرطة في المكسيك

دانيال سي. هالن
Daniel C. Hallin

لا بد أن يعتبر النظام السياسي المكسيكي أحد أكثر أنظمة السلطة فعالية في القرن العشرين. وبسقوط الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي، أصبح الحزب الثوري المؤسسي (Partido Revolutionario Institutional) المكسيكي هو الحزب الذي حكم المدة الأطول في العالم. تأسس هذا الحزب عام ١٩٢٩ وكان له احتكار فعال للسلطة السياسية حتى نهاية الثمانينات، وفي عام ١٩٩٩ كانت ما تزال له حصة الأسد بما في ذلك منصب الرئاسة ذو القوة الهائلة. ومع ذلك فقد حدث في السنوات الأخيرة تحرك هام نحو نظام سياسي تعددي، حيث بدأت الأحزاب المعارضة في أواخر الثمانينات تكسب مراكز حكام الولايات وتنجح في انتخابات البلديات المهمة، وفي عام ١٩٩٧ خسر الحزب أغلبيته في المجلس النيابي. يتعرض الحزب نفسه لخلافات داخلية متزايدة وأصبح يتجه نحو الديمقراطية الداخلية، وقد شهد عام ٢٠٠٠ المرة الأولى التي يتم فيها اختيار مرشح رئاسي بنوع من الانتخاب الأولي بدل تسميته من الرئيس المنتهية ولايته.

نظام وسائط الإعلام في المكسيك فريد من نوعه كذلك. وكبقية أمريكا اللاتينية وكغالبية أوروبا اللاتينية كانت صناعة الصحف غير متطورة جيدا، على الأقل فيما

يتعلق باتساع جمهور قارئيها . أما صناعة التلفزيون فهي مسألة أخرى، فقد أدخلت المكسيك التلفزيون في عام ١٩٥٠ وكانت البلد السادس في العالم الذي فعل ذلك. وما إن حلت السبعينات [من القرن الماضي] حتى برزت شركة التلفزيون المهيمنة، تليفيزا (Televisa) كواحدة من أهم تكتلات وسائط الإعلام العابرة للحدود القومية مصدّرة الروايات التلفزيونية المسلسلة (telenovelas) التي تميزها أولا إلى باقي أمريكا اللاتينية ومن ثم إلى العالم. وهي تسيطر كذلك على أهم شبكة تلفزيونية ناطقة باللغة الإسبانية في الولايات المتحدة. ولم تكن سيطرة تليفيزا داخل المكسيك تختلف عن سيطرة الحزب الثوري المؤسسي فقد استحوذت على اهتمام ٩٠٪ من جمهور التلفزيون الضخم في المكسيك من خلال ثلاث شبكات أصبحت لاحقا أربعا، وعلى الأرجح يصح أن يقال إنّه ليس هناك بلد يقارن حجما مع المكسيك تسيطر فيه شركة خاصة واحدة على موجات الأثير بهذا الشكل.

خلال عدة سنوات من هيمنة الحزب الثوري المؤسسي كانت معظم وسائط الإعلام مندمجة كليا في بنية السلطة. اليوم ومع الأزمة التي تمر بها هذه البنية، دخل نظام وسائط الإعلام مرحلة من التغيير الهام الذي لا يمكن إلغائه على الأرجح. وسيستكشف هذا الفصل العلاقة بين وسائط الإعلام المكسيكية والدولة ودورها في عملية الدمقرطة الجارية حاليا، كما سوف يدرس بشكل خاص مدى كفايةوجهتي النظر السائدتين في نظرية وسائط الإعلام – الليبرالية ومنظورعلم الإقتصاد السياسي النقدي – لتفهم وسائط الإعلام والسلطة السياسية وعملية الدمقرطة في المكسيك.

إنّ هذا التركيز يتطلب وضع قضايا عديدة أخرى جانبا ولكنها تستحق التأكيد عليها قبل الإنتقال إلى غيرها. وسأركز هنا على الحقل السياسي بالمعنى الضيق للمصطلح. إنّ وسائط الإعلام بالطبع تلعب دورا في أنظمة السلطة على مستويات عديدة أخرى، فعلى سبيل المثال تلعب الروايات التلفزيونية المكسيكية دورا واضحا في إعادة إنتاج وتطوير النظام الأبوي التقليدي الخاص بالعلاقات الجنسوية، كما في تنمية الايديولوجيا العنصرية. كل هذا وعناصر أخرى من النفوذ الاجتماعي قد تتأثر بطرق مختلفة بالعملية الجارية للدمقرطة السياسية، ولكن من الواضح بالطبع أنّ لها منطقها الخاص.

كذلك سوف أطرح جانبا القضايا المتعلقة بإمبريالية وسائط الإعلام والتبعية والقومية. لقد تأثر تطور المكسيك بعمق بنفوذ كل من جارتها القوية شمالا وبالإقتصاد العالمي عموما. لقد قبل النموذج الأمريكي الشمالي لنظام وسائط الإعلام التجاري، وكانت وسائط إعلامه دوما وإلى حد كبير وسائل للإعلان عن منتجات أمريكا الشمالية. أما الصحف المكسيكية فقد قدمت لها الحكومة الأمريكية العون المالي على أساس انتقائي خلال الحرب العالمية الثانية. وأما صناعة الأفلام المكسيكية، كما في أغلب البلدان، فقد هُمّشت بشكل كبير بسبب المنافسة من

هوليوود. وفي نفس الوقت كانت وسائط الإعلام المكسيكية بعيدة عن أن تكون ملحقات لصناعات وسائط إعلام أمريكا الشمالية (Sinclair, 1986;1990). ولو أخذنا مثالا واحدا فإنّ الإذاعة المكسيكية لعبت دورا حاسما في تطور أشكال الموسيقى المكسيكية الشعبية المميزة (Hayes, 1993; 1996). إنّ أغلب الدراسات المكسيكية (على سبيل المثال Fernandez, 1982) تشير إلى تأثير القوى الخارجية لكنها تؤكد على علاقات القوة داخل المكسيك .

"الدكتاتورية المثالية"

يتميز تاريخ أمريكا اللاتينية السياسي بشكل عام بتعاقب الدكتاتورية والديمقراطية، غير أن كان للمكسيك نظام مستقر منذ "مأسسة" الثورة (١٩١٠–١٩١٧)، وهي عملية اكتملت حوالي عام ١٩٢٩. كان ذلك النظام يقع في مكان ما بين الديمقراطية والدكتاتورية، وكما يرى نستور غارثيا كانكليني (Nestor Garcia Canclini, 1988) فإنّ النخبة السياسية في المكسيك كانت الوحيدة في أمريكا اللاتينية التي حققت الهيمنة حسب مفهوم غرامشي (Gramsci). وقد قُبل هذا النظام بشكل واسع واعتبر شرعياً، وكانت جميع قطاعات المجتمع مندمجة عمليا وأعطيت نصيبا في استمراريته بحيث لم تكن هناك حاجة للقمع المنتشر جداً والذي مارسته الدكتاتوريات التي حكمت بلادا عديدة أخرى في أمريكا اللاتينية خلال السبعينات[من القرن العشرين].

غير أنّ نظام حكم "الحزب الواحد المهيمن" الذي أوجده الحزب الثوري المؤسسي كان بعيداً عن كونه ديمقراطية فعلية (Cornelius, 1996) فقد كانت المجموعات التابعة لا تتمتع بصوت مستقل يذكر. وعند فشل وسائل السيطرة الأكثرلطفا في إبقاء المعارضة داخل الحدود المقبولة كان الإكراه والتزوير الإنتخابي بديلين جاهزين دائما. فكان هذا النظام كما وصفه الروائي والسياسي ماريو فارغاس لوسا (Mario Vargas Llosa) "دكتاتورية مثالية" تحتكر السلطة بفعالية قوية ولكن دون تسلط صريح.

يوجد في قلب هذا النظام مجموعة من المنظمات النقابية والتي تربط قطاعات مختلفة بالحزب الحاكم مثل العمال والمزارعين ورجال الأعمال الصغار وسكان ضواحي المدن. تقدم هذه المنظمات المنافع إلى قطاعات معينة من المجتمع وتُقنِّي المطالب السياسية لهذه المجموعات من خلال الحزب الحاكم وتعبئ دعمها في الانتخابات في أوقات الصراع السياسي. وتشمل هذه المنظمات علاقات الزبائنية (clientelist) (Fox, 1994; Roniger, 1990) حيث تقدم منافع مادية وفرصا للمشاركة والتحركية الاجتماعية (social mobility) من قبل النخبة السياسية مقابل الولاء السياسي والتبعية.

إنّ الحزب الثوري المؤسسي متنوع ايديولوجيا وقد نجح في احتواء نطاق واسع من الميول السياسية تحت مظلته. وكثيرا ما يُتلى التاريخ السياسي المكسيكي

بسلسلة من النقلات في الإتجاه السياسي تتوافق عادة مع الإنتقال من رئيس لآخر، وقد حافظ الحزب الثوري المؤسسي عن طريق ذلك على ولاء التيارات السياسية المختلفة. هذه المقدرة على المناورة السياسية لدى الحزب تفسر جزئيا كيف نجح الحزب الثوري المؤسسي في التماثل مع رموز الإتجاهات القومية والشعبوية (populist) للثورة المكسيكية حتى وهو يغدو أكثر اقترابا من مصالح الأعمال الكبيرة على الصعيدين الوطني والدولي.

وسائط الإعلام المكسيكية "كجهاز ايديولوجي للدولة"

إنّ وسائط الإعلام الجماهيرية كانت جزءاً مهماً من نظام السلطة السياسية هذا. كما إنّ الصحافة مرتبطة بالنظام تقليديا – وهي سلبية وتمارس مراقبة ذاتية في حين التغطية السياسية تستند في معظمها على بيانات صحفية رسمية، وتقع مجالات خلافية كثيرة خارج الحدود المسموحة. هذا وقد وجد إيليا أدلر (Ilya Adler, 1993b) في دراسة أجراها عام ١٩٨٤على عشر صحف يومية في مدينة المكسيك أنّ هناك (١٢٣) قصة مؤيدة للوزارة التي أجريت الدراسة فيها، ولم تجر تسميتها، و(١٤) قصة غير مؤيدة. وقد شملت العينات أيضاً (٢١١) قصة مؤيدة لرئيس الجمهورية وليس من بينها قصة واحدة غير مؤيدة. والرئيس المكسيكي ينتخب لفترة واحدة مدتها ستة أعوام يمارس خلالها سلطة واسعة، وقد جرى التعامل على أنّه خارج نطاق النقد العام. زيادة على ذلك فإنّ أدلر يذكر أنّه حينما كانت تظهر قصص ناقدة فإنّ معظمها يمكن أن يُرد إما إلى النزاعات ما بين زُمَر الحزب الحاكم أو إلى عملية تفاوض ما بين الصحف ورعاتها السياسيين الذين تخدمهم. وللصحافة في المكسيك تداول محدود جداً، وكما هو الحال في مناطق أخرى ليس فيها صحافة جماهيرية التوزيع – مثل جنوب أوروبا مثلاً – تعمل أساساً كوسيلة اتصال ما بين النخب السياسية والنشطين سياسيا. والفرق بين المكسيك وإيطاليا مثلا هو بالطبع أنّ هذه النخب في المكسيك تنتمي إلى الحزب الواحد المهيمن.

وفيما يتعلق بالجمهور العام فإنّ التليفزيون هو بشكل ساحق أهم وسيط للاتصال السياسي. وتظهر الإستفتاءات أنّ حوالي ٥٠–٧٥ بالمائة من أفراد الجمهور المكسيكي يدرجون التليفزيون كمصدرهم الرئيس للمعلومات السياسية بينما هناك (١٠–١٥) بالمائة يدرجون الصحف، ونسبة مماثلة تدرج الإذاعة والباقون يذكرون إما مصادر متعددة أو لا شيء (مثلا: de la Peña and Toledo, 1992a; 1992b). والتليفزيون هو الأقل انفتاحاً بين وسائط الإعلام المكسيكية (Fernández, 1982; González Molina, 1987; 1990; Miller and Darling, 1997; Trejo, 1985; 1988) وقسم الأخبار في شركة تليفيزا الذي كان حتى وقت قريب المنتج الهام الوحيد لأخبار التليفزيون قد خدم بشكل أساسي كجهاز دعاية للدولة وللحزب المؤسسي الثوري – أي "كجهاز ايديولوجي للدولة"، إستعارة لعبارة ألتوسر المعروفة (Althusser) .

كانت السمة السياسية لأخبار تليفيزا واضحة بشكل بارز أثناء الحملات الإنتخابية. ففي عام ١٩٨٨ مثلاً واجه الحزب الحاكم أقسى تحدياته السياسية على مدى عقود من السنين. فقد انشق عن الحزب كواوتيموك كاردیناس سولورزانو (Cuautémoc Cárdenas Solorzano)، إبن رئيس جمهورية المكسيك الأكثر شعبية لازارو كارديناس (Lázaro Cárdenas)، ومعه فئة تعرف باسم التيار الديمقراطي (Democratic Current) والتحق بأحزاب يسارية صغيرة مختلفة ليخوض معركة الرئاسة. وكان الحزب المؤسسي الثوري قلقاً بما فيه الكفاية بسبب هذا التحدي فلجأ إلى القيام بتزويرانتخابي كبير لتأمين النصر. وقد كرست شركة تليفيزا ذلك العام أكثر من ٨٠٪ من تغطيتها الإنتخابية لصالح الحزب الحاكم و٢٪ لصالح حزب كارديناس (FDN) و٣٪ لصالح الحزب المعارض الرئيس الآخر، وهو الحزب المحافظ (PAN) (Adler, 1993a; Fregoso, Arredondo and Trejo, 1991).

وفي الحملة الإنتخابية الرئاسية التالية في عام ١٩٩٤ أعطت تليفيزا تغطية فعلية أكبر لصالح المعارضة، لأسباب سنقوم بتحريها هنا. ولكنّ قصصها عن حملة الحزب الحاكم بقيت مليئة باللون والحماس، بينما تلك الخاصة بالمعارضة كانت في أحسن الأحوال دون لون (Aguayo and Acosta, 1997; Hallin, 1997; Trejo, 1994a; 1994b). وإلى حد ما كان ذلك بسبب أنّ الحزب الحاكم كان يملك مالاً أكثر بكثير وكانت لديه دراية تنظيمية في إنتاج الأحداث الخاصة بالحملات الإنتخابية. ولكن تلاعب تليفيزا بالمعلومات ساهم بشكل واضح. وكان هناك مثال واضح بشكل خاص، وهو أنّه قبل الإنتخابات بقليل قامت حملة كارديناس الإنتخابية بعقد اجتماع حاشد في الجامعة الوطنية المستقلة (National Autonomous University) في مدينة المكسيك، مفتتحة بذلك المرحلة النهائية من حملتها الإنتخابية. وقد نُقح تقرير تليفيزا كي لا يظهر أي شيء سوى لقطات ضيقة لكارديناس وهو على المذياع، في حين كان مئات الآلاف من المؤيدين الهاتفين غير ظاهرين مطلقا أمام الجمهور التلفزيوني.

خارج نطاق الانتخابات وخارج مسألة إتاحة التليفزيون أمام أحزاب المعارضة، فإنّ الثقافة السياسية السلطوية في المكسيك قد غرزت جذورها بشكل عميق في تقاليد تليفيزا لعرض الأخبار (Hallin, 1997). إنّ ذوي المراكز الرسمية وعلى الأخص رئيس الجمهورية يعاملون باحترام شديد فيقوم المراسلون بتلخيص كلامهم ويقوم مقدم الأخبار (anchor) بالإشادة بحكمتهم في تعليقات عديدة لا تحمل عنوانا. أما الأخبار السلبية –عن البطالة والفساد والكوارث– فتبقى في حدودها الدنيا. وفي هذه الأثناء كان المواطنون العاديون يظهرون في الأخبار في أدوار تابعة في أكثر الأحيان ليتلقوا منافع الزبائنية من الراعي السياسي. وإنّ إحدى الصور المرئية الأكثر شيوعاً في أخبار تليفيزا هي صورة الفقير الممتن الذي ينتظر لتلقي المنافع من رئيس الجمهورية.

نظريات وسائط الإعلام ووضع المكسيك: الليبرالية

إلى أي درجة تنطبق المقاربات النظرية المعتمدة في دراسات وسائط الإعلام على المكسيك؟ فلنبدأ بالمدخل الليبرالي أو ما يمكن أن يسمى في حالة أمريكا اللاتينية منظور اتحاد الصحافة في الأمريكيتين (Inter-American Press Association) (IAPA). إنّ هذا الاتحاد، وهو منظمة للناشرين والمحررين من الأمريكيتين مركزها ميامي، قد لعب دورا هاما في دعم المثال الليبرالي عن حرية الصحافة في القارة. إنّ اتحاد الصحافة في الأمريكيتين ملتزم بالرأي الداعي لوسائط إعلام جماهيرية تجارية مملوكة من القطاع الخاص ويرى أنّ جذور مشكلة الصحافة في أمريكا اللاتينية تكمن في تدخل الدولة. وقد عكس هذا الرأي مدة سنوات عديدة معظمُ الذين قاموا من أمريكا الشمالية بدراسات حول وسائط الإعلام في أمريكا اللاتينية. فعلى سبيل المثال قام أليسكي (Alisky, 1981) بتقسيم بلدان المنطقة إلى ثلاث فئات وفقا لدرجة ونوع سيطرة الحكومة على وسائط الإعلام: بلدان لديها رقابة، وتلك التي توجد فيها حرية لوسائط الإعلام، وبينهما بلدان فيها توجيه لوسائط الإعلام. ويرى أليسكي أنّ المكسيك تنتمي إلى فئة "توجيه وسائط الإعلام".

من الواضح أنّ هنالك قدرا جيدا من الصدق في وجهة النظر هذه. والمكسيك، مثل أجزاء أخرى من أمريكا اللاتينية، تتميز بدولة قوية مستقلة نسبيا، وقطاع خاص ومجتمع مدني هما أقل تطورا بكثير. وبالفعل، فإنّ استقلالية الدولة قوية بشكل خاص في المكسيك من عدة أوجه؛ فبسبب التراث الموروث من الثورة المكسيكية، على سبيل المثال، هنالك مساهمة مباشرة أقل لمصالح العمل الخاصة في الحزب الحاكم مما هنالك في كثير من بلدان أمريكا اللاتينية (Camp, 1989). وتولي وسائط الإعلام مراعاة للدولة وتتكل عليها كثيرا بوسائل عدة. وصناعة الصحف على وجه الخصوص جزء من نظام الزبائنية، شأنها في هذا شأن الكثير من قطاعات المجتمع، فهي تحصل على المنافع من الدولة مقابل الولاء السياسي.

كان في مدينة المكسيك عام ١٩٩٠ خمس وعشرون صحيفة. وقدرت إحدى الدراسات أنّ توزيعها المجمّع يبلغ ٧٣١,٠٠٠ (Riva Palacio, 1997) في حين يعطي لوسون (Lawson, 1999) تقديرا أدنى. والسؤال هو كيف يتمكن هذا الكم من الصحف من الإستمرار بمثل هذه الضحالة في عدد القراء؟ يعود ذلك إلى درجة كبيرة إلى بيعها مساحات الإعلان الى الوكالات الحكومية والى مصالح الأشغال المملوكة للحكومة، ويشمل ذلك "النشرات الإخبارية" (gacetillas) أي المقالات التي يستوفى ثمن لها والتي تبدو وكأنها تحمل محتوىً إخبارياً، وهي تخضع لاستيفاء سعر على المساحة أعلى من الإعلانات العادية. وكانت مؤسسة بيبسا (PIPSA) وهي مزوّدة ورق الصحف المملوكة من الحكومة (أصبحت الآن مخصخصة) توفر ورق الصحف بأسعار رخيصة جدا وكان لها احتكار استيراد هذه السلعة الأساسية. وفي الوقت نفسه كان الصحافيين الأفراد عادة يتلقون أجورا بخسة، ولكنهم كانوا يستطيعون

دعم دخولهم بدفعات من السياسيين والبيروقراطيين الذين يغطي هؤلاء الصحافيون فعالياتهم – ويصبحون تحت رعايتهم.

كذلك كانت الدولة في بعض الأوقات مالكة لأسهم في شركات الصحف وتقوم بالمشاركة في ترتيب تمويل مبيعات الصحف. وللدولة تحت تصرفها العديد من وسائل الضغط عندما تخرج الصحف عن الخط. ففي السبعينات، على سبيل المثال، عندما قامت جريدة **إكسلسيور** المهمة (*Excelsior*) التي تصدر في مدينة المكسيك بالإتجاه نحو نمط أكثر استقلالية في تحرير الصحيفة، وذا طابع اجتماعي نقدي، أغضب ذلك الرئيس إيتشيفريا (Echeverria). فقام الرئيس بترتيب عملية استيلاء تجاري على التعاونية التي تملك الجريدة، واستعمل لتلك الغاية منظمات من ساكني المناطق الفقيرة في المدن ممن كانوا يحتلون أرضا تملكها **الإكسلسيور** وكذلك منظمات عمالية تابعة فملأ أعضاؤها الأماكن في اجتماع لمجلس إدارة التعاونية. كذلك فقد استُعمل العنف ضد الصحفيين المشاغبين ولكن ذلك كان على يد الزعماء السياسيين المحليين أكثر منه على يد الحكومة المركزية.

غير أنّ المنظور الليبرالي يكاد لا يكون مواتيا بحد ذاته للتعرف على مدى تعقيد قوة وسائط الإعلام في المكسيك. وإحدى نقاط الضعف الرئيسة في هذا المنظور هي قصوره عن اعتبار مالكي وسائط الإعلام جزءا من نظام سلطة. وكما في بقية أمريكا اللاتينية فإنّ وسائط الإعلام في المكسيك تجارية بشكل غالب جدا ومملوكة للخواص. وكانت واحدة من صحف مدينة المكسيك، وهي **إل ناثيونال** (*El Nacional*) مملوكة للحكومة (وقد أغلقت لاحقا) كما إنّ الحكومة قد أدارت عبر السنين ممتلكات إذاعية مختلفة، ولكنّ قطاع الدولة لم يشكل في أي وقت إلا جزءا صغيرا من وسائط الإعلام المكسيكية.

حتى بالنسبة لصناعة الصحف المتصفة بالتبعية نسبيا، فعلى الأرجح أنه من البساطة المتناهية اعتبار الدولة العنصر الهام الوحيد فيها. إنّ الصحف المكسيكية بشكل عام مملوكة من قبل أفراد أغنياء للكثيرين منهم ارتباطات سياسية، وهي تعكس آراء هؤلاء الأفراد (Camp, 1989). والمقاربة الشائعة أكثر من غيرها في الدراسات المكسيكية حول وسائط الإعلام والسلطة السياسية هو ما يمكن أن يسمى علم الإقتصاد السياسي الأداتي (instrumentalist) الذي ينطوي على "توضيح **من هم** الأفراد، **وما هي** الجماعات، الذين أسسوا الصحافة وطوروها، [التوكيد في الأصل] وكذلك الروابط بينهم وجماعات اخرى، خاصة في مصالح العمل او السياسة" (Fregoso Peralta and Sánchez Ruiz, 1993: 23; Fernández, 1982; Valero, no date) ومن وجهة النظر هذه، فإنّ الصفة الرسموية (officialist) للصحافة في المكسيك لا تنتج ببساطة عن الضغوطات الحكومية ولكن عن التواطؤ بين النخب الإقتصادية والسياسية المستند إلى العلاقات الاجتماعية والمصالح المشتركة.

تتضح محدودية المنظور الليبرالي بشكل أخص عندما نتحول من الصحافة إلى التلفزيون – وهو الوسيط الأكثر أهمية بكثير. تمتلك الدولة بالطبع وسائل ضغط يمكن لها ممارستها على تليفيزا التي لا شك أن لها دافعاً للمحافظة على علاقات طيبة مع الدولة. إنّ البث صناعة منظمة وتستطيع الدولة، من حيث المبدأ، أن تلغي تراخيص البث الخاصة بتليفيزا أو تشجع إنشاء منافسين لها أو أن تطبق على الإعلان وعلى المحتويات الأخرى لوسائط الإعلام نظم تؤذي مصالح تليفيزا. لكن تليفيزا لا ينطبق عليها وضع جريدة لها ١٠,٠٠٠ قارىء وأكثر من دزينة منافسين. إنّها مصلحة عمل عظيمة النجاح وتهيمن على سوقها الرئيس. وقد كان إميليو أزكاراجا الأصغر (Emilio Azcárraga Jr.) الذي امتلك الشركة حتى وفاته عام ١٩٩٧ واحدا من حفنة من الرأسماليين المكسيكيين ممن هم في المرتبة العالمية، ويقفون خارج المنظمات الزبائنية للحزب الثوري المؤسسي، ويتمكنون من التعامل مع الحكومة كلاعبين مستقلين. ونورد قول ميهيا باركيرا عن البث بشكل عام:

> إنّ مالكي الإذاعة والتلفزيون قد حشدوا من القوة السياسية ما يسمح لهم أن يحافظوا . . . على موقف يتراوح من دعم غير مقيد لأفعال الحكومة المتوافقة مع مصالح أشغالهم إلى انتقاد واستنكار الأفعال التي تؤثر سلبا على أشغالهم أو مصالحهم الطبقية. . . وتحتفظ الحكومة بموقف حذر. . . ليس فقط بسبب وجود تماه واضح لدى الفريق المهيمن في الحكومة مع مصالح الأشغال الخاصة، ولكن أيضا لأنّ هذا القطاع من البيروقراطية السياسية يفضل أن يحكم مدعوما من الإذاعة والتلفزيون المملوكين من الخواص وأن لا يدخل في صدام مع مجموعة مصالح الأعمال التي تسيطر عليهما. (Mejia Barquera, 1989:14)

وكان هنالك لفترة من الزمن في السبعينات خلال حكم إدارة إيتشيفريا اليسارية نسبيا نقاش واسع في المكسيك عما إذا كان التلفزيون التجاري يخدم احتياجات بلد نام. وكانت هنالك دعوات لدور أقوى للدولة في فرض التزامات نحو الخدمة العامة علىً هيئات البث. غير أنّه لم ينتج عن هذا إلا القليل. وقد بدا فيً كثير من الظروف أنّ سياسة وسائط الإعلام في المكسيك تقودها احتياجات تليفيزا؛ هذه على الأقل هي الكيفية التي فسر بها الكثيرون من الباحثين المكسيكيين إطلاق قمر موريلوس الصناعي (Morilos) في الثمانينات (Esteinou, 1988; Fernández, 1982). وبشكل عام لعبت الدولة في المكسيك دورا أكثر سلبية في تنظيم البث من الدولة في الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا.

لا شك أنّ أزكاراجا كان مواليا للحزب الثوري المؤسسي كما صرح بشكل واضح في عدة مناسبات رغم أنّه، وفقا لما يعتقده ميهيا باركيرا (Mejia Barquera)، إختلف كذلك مع قيادة الحزب الثوري المؤسسي حول قضايا معينة، وكان من جملة هذه القضايا تأميم البنوك في الثمانينات، والحرب الأهلية في أمريكا الوسطى في

العقد نفسه، والتي اتخذت تليفيزا إزاءها موقفا معاديا من الشيوعية يتعارض مع السياسة المكسيكية. وثمة عائلتان أخريّتان من ضمن المستثمرين الرئيسين، وهما عائلتا أوفاريل وأليمان (O'Farrill and Alemán) كانت لهما علاقات وثيقة بالحزب الثوري المؤسسي. وقد كان الرئيس ميغيل أليمان (Miguel Aleman) هو الذي رفض في الأربعينات توصية لجنة استشارية بأن يؤسَس التلفزيون على نمط الخدمة العامة، وأقر إدخال التلفزيون التجاري وقام لدى تركه مركزه بالإستثمار في إحدى الشبكات التي أصبحت لاحقا جزءا من تليفيزا. ولكنّ علاقة تليفيزا بالدولة المكسيكية لا تُفهم ضمن صيغة رقابة الدولة أو "توجيهها". إنّها تعكس تداخل النخب السياسية والإقتصادية وتقارب المصالح بينها، وتعكس تركيزا كبيرا جدا في أيدٍ خاصة لسلطة مستقلة نسبيا.

وثمة محدودية أخرى للمنظور الليبرالي وهي صرفه النظر عن إمكانية قيام الدولة بلعب دور إيجابي في إدخال الديمقراطية على وسائط الإعلام. وكما رأينا فإنّ تغطية تليفيزا للإنتخابات أصبحت بشكل كبير أكثر انفتاحا بين انتخابات ١٩٨٨ و١٩٩٤، إذ تغيرت نسبة تغطية الحزب الثوري المؤسسي إلى تغطية أحزاب المعارضة الرئيسة من خمسة وعشرين ضعفا إلى ضعف ونصف. وتكمن جذور قصة هذا التغيير في أعقاب انتخابات عام ١٩٨٨ عندما قطعَ عدّ الأصوات "انهيار"غامض لنظام الحاسوب الإنتخابي، وادّعت المعارضة وجود تزوير وأصبحت عبارة "إنهار النظام"– ("el sistema-se cayó")، التي استخدمت لإعلان "إنهيار" نظام الحاسوب، رمزا لانهيار شرعية النظام السياسي نفسه.

وبسبب قلقها حول إمكانية تآكل إضافي خطر لتلك الشرعية في انتخابات لاحقة، بدأت الحكومة حوارا مع أحزاب المعارضة حول الإصلاح الإنتخابي. وكان موضوع إتاحة الوصول لوسائط الإعلام أحدَ أهم القضايا، وتمت زيادة الوقت الحر الذي توفره هيئات البث التجارية للدولة ويجري توزيعه على الأحزاب السياسية من قبل المؤسسة الاتحادية للإنتخابات (Instituto Federal Electoral –IFE) (Trijo, 1997). كذلك فقد ضغطت الحكومة على شركات البث لتقبل خطوطا توجيهية بخصوص التغطية الإخبارية للحملة الإنتخابية. وقد مُنِحت المؤسسة الاتحادية للإنتخابات، وهي نفسها كانت قد أعيد تنظيمها لتخفيف سيطرة الحكومة، ولتعمل بصفة أكثر شبها بهيئة سياسة عامة مستقلة، مهمة الإشراف على المطاوعة مع هذه الخطوط وأصبحت تصدر تحليلا مفصلا لمحتوى التغطية الإذاعية لكل عملية إنتخابية (المؤسسة الاتحادية للإنتخابات، ١٩٩٧). وكما سوف نرى، فإنّ عوامل أخرى قد دفعت بتليفيزا في اتجاه اتباع انفتاح سياسي أكبر، ولكنّ ضغط الدولة لعب دورا مبكرا وهاما. وكان أزكاراجا في صف المتشددين في الحزب الثوري المؤسسي الذين قاوموا إدخال الديمقراطية: كان على هيئة البث التجارية أن تجرّها الدولة نحو التعددية وهي تصرخ وتقاوم بدلا من قيادة الحملة في هذا التوجه.[١] وفي هذه الحالة تقدم المكسيك مثلا جيدا عن مقولة سكدسون (Schudson, 1994) بأنّ الدولة والمجال العام الديمقراطي ليسا بأي وجه من الوجوه منفصلين تماما، أوعلى خصام كلي.

الإقتصاد السياسي النقدي

ظهر منظور الإقتصاد السياسي النقدي في السبعينات كنقد لنظرية وسائط الإعلام الليبرالية المهيمنة آنذاك. لقد رأت الليبرالية في نمو صناعات وسائط الإعلام الجماهيرية المستندة إلى السوق تحفيزا للديمقراطية. إنّ نمو أسواق وسائط الإعلام، وفقا للنظرة الليبرالية، قد حررها من الإعتماد على الدولة والأحزاب السياسية وسمح لها بالقيام بدور مستقل بصفة "رقيب"على الحكومة وكمسرح للنقاش. أما منظور الإقتصاد السياسي النقدي فهو يميل إلى تصوير السوق والديمقراطية على أنّهما عدائيان نحو بعضهما البعض من حيث الأساس. وبالنسبة لهذا المنظور، فإنّ نمو أسواق وسائط الإعلام يركز السيطرة على وسائط الإعلام في أيدي مصالح الأشغال الخاصة (أصحاب وسائط الإعلام والمعلنين معا) ويحد من مدى وجهات النظر التي يتم تمثيلها. وهو ينحو، كما تقول صيغ اخرى من هذا التحليل، نحو إسقاط المحتوى السياسي من وسائط الإعلام مُحِلا مكانها محتوىً مدموغا بالترفيه يحقق الكسب المالي لشركات وسائط الإعلامَ ولكن لا يساهم في تنمية الديمقراطية السياسية (Curran and Seaton, 1997; Curran, Douglas and Whannel, 1980; Hallin, 1994).

إنّ منظور الإقتصاد السياسي النقدي ينطبق على الوضع المكسيكي جيدا من عدة وجوه. وقد رأينا من قبل أنّ الباحثين المكسيكيين يميلون الى استعمال صيغة مختلفة لهذا المنظور يرى وسائط الإعلام كأدوات في أيدي المالكين الخواص الذين لهم ارتباطات سياسية. وفي حالة التلفزيون يمكن أن يقال بأنّ منظور الإقتصاد السياسي النقدي ينطبق على المكسيك حتى بشكل أكبر من المجتمعات الرأسمالية المتطورة، التي كان يشير اليها بالأصل، بسبب غياب كثير من القوى التي تعدل آثار الملكية الخاصة ومنطق السوق، بما في ذلك القيود على تركز وسائط الإعلام، وتقاليد البث كخدمة عامة، وأجهزة تنظيمية مسؤولة إزاء نظام سياسي تعددي، ووجود مهنية صحافية (إنّ صحافيي تليفيزا هم بشكل محدد جدا خادمون للشركة ولا حس لديهم بتضارب الولاء نحو المهنة أو الجمهور– غونزاليز مولينا (González Molina, 1987; 1990). إنّ البرمجة الترفيهية لدى تليفيزا تتبع منطقا تجاريا بحتا، بينما تخدم نشراتها الإخبارية كبوق لمواقف الشركة السياسية، وأيضا كأداة ترويج للمصالح الأخرى للشركة.

غير أنّ منظور الإقتصاد السياسي النقدي، بالصيغة التي تم تطويره فيها في بريطانيا والولايات المتحدة، يفشل من أوجه أخرى في تفسير مدى التعقيد في الوضع المكسيكي. لا شك أنّ اعتماد مصالح الصحافة على الدولة إقتصاديا يشكل فارقا مهما. إضافة الى ذلك، إن المطلوب من أجل فهم عملية إدخال الديمقراطية هو نظرة أدق تمييزا إلى العلاقة بين السوق والديمقراطية السياسية.

وسيكون مفيدا هنا أن نبتعد قليلاً لنلقي نظرة شاملة على انتقال وسائط الإعلام المكسيكية نحو كم أكبر من الانفتاح والتعددية. كانت بداية ذلك الإنتقال في أواخر الستينات عندما قامت وسائط إعلام مكسيكية معينة، خاصة جريدة **إكسلسيور** التي كانت تتمتع آنذاك بمكانة رفيعة جدا، بالتحرك نحو شكل من الصحافة أجرأ وأكثر حنكة وفيه تركيز أكبر على المشكلات الاجتماعية. إنّ الدراسات عن وسائط الإعلام لم تتحرّ بشكل كاف سبب بداية هذا الإنتقال. وكثيرا ما يقولَ المكسيكيون إنّ المجتمع – والمفترض أنّهم يعنون الطبقة الوسطى من سكان المدن، وهي الطبقة التي تقرأ الصحف – أصبح أكثر تطورا وإلحاحا بالمطالبات. وقد ينسب التغير إلى النمو الإقتصادي الذي كان قويا في الستينات وإلى ازدياد التعليم. في كل الأحوال، إنّ التغير في الصحافة تسارع بعد ثورة الطلاب وقمعها الوحشي في شوارع مدينة المكسيك عام ١٩٦٨. (كذلك كانت هذه هي الفترة التي نظمت فيها تيلفيزا مديرية الأنباء – Directorate of News – لديها متخلية عن الممارسة القديمة في جعل الجهات التي ترعاها تقدم برامج الأخبار ومسبغة على الشركة صوتا سياسيا خاصا بها.)

في عام ١٩٧٦، كما علمنا، رتبت الحكومة طرد رئيس تحرير **الإكسلسيور** هوليو شيرر غارثيا (Julio Scherer Garcia) الذي انضم إليه الكثيرون من صحافيي الجريدة ممن أبعدوا عنها. وفي العام نفسه قام شيرر وأعضاء آخرون من طاقم **الإكسلسيور** السابق بإيجاد المجلة الأسبوعية **بروسيسو** (*Proceso*) التي أصبحت الأولى بين سلسلة من المنشورات الجديدة التي قدر لها إنشاء قطاع جديد مستقل لوسائط الإعلام جنبا إلى جنب مع القطاع الرسموي التقليدي. وقامت الحكومة عام ١٩٨٢ بحجب الإعلانات الحكومية عن مجلة **بروسيسو** ولكن المجلة نجحت في الإستمرار بواسطة الإعلانات التجارية. كذلك قام صحافيون سابقون كانوا في **الإكسلسيور** بتأسيس الجريدتين **أونوماسونو** و**ولاهورنادا** (*Unomásuno, La Jornada*) وأصبحت الأخيرة الجريدة الرئيسة لليسار المكسيكي.[٢] وفي عام ١٩٨١ أوجدت **إلفينانثييرو** (*El Financiero*) التي ضمت أعضاء سابقين من طاقم **الإكسلسيور** وأصبحت جزءا من الصحافة المستقلة النامية.

وأخيرا أوجدت عام ١٩٩٠ صحيفتان مستقلتان جديدتان، **سيغلو ٢١** التي حلت محلها لاحقا **بيبليكو** في مدينة هوادالاخارا (*Siglo 21, Pæblico*) و**ريفورما** (*Reforma*) في مدينة المكسيك. إنّ الذي أسّس **ريفورما** هو ألهندرو هنكو دلا فيغا (Alejandro Junco de la Vega) ناشر جريدة **إلنورتي** (*El Norte*) التي تصدر في مونتيري (Alves, 1997) وقد صممت **إلنورتي** التي بدأت عام ١٩٧٢ على نمط الصحف في أمريكا الشمالية وكانت دوما أكثر استقلالا بشكل كبير عن الحزب الثوري المؤسسي من الصحف في مدينة المكسيك. (تشتهر مونتيري بقطاع أعمال أكثر استقلالا من الدولة من مصالح الأعمال في مدينة المكسيك، وأكثر تكيفا مع

الولايات المتحدة. ويجب أن نشير الى أنّ صحف الأقاليم، باستثناءات قليلة، كانت **أكثر** مراعاة للنخب الحاكمة من صحف مدينة المكسيك.) وصحافيو **ريفورما** مثل صحافيو **إلنورتي** أفضل ثقافة من معظم صحافيي المكسيك – ما يعنى أنّ بإمكانهم مخاطبة المسؤولين الحكوميين على مستوى أكثر تكافؤا، ويتمتعون بدخل أكبر. ويمتنع عليهم استلام الهبات من موظفي الحكومة.

كانت الصحف المستقلة عموما أكثر نجاحا منذ عام ١٩٩٣ في التنافس على جمهور القراء من الصحافة الرسموية التقليدية التي بدأ بعضها يتحرك باتجاه استقلالية أكبر (Lawson, 1999). وربما أنّ تحركها قد دفع إليه بشكل جزئي أيضا علمها بأنّ الدعم الحكومي لا يمكن الإعتماد عليه مستقبلا فقد اتبع الرئيسان المكسيكيان الأخيران، سالیناس وزيديللو (Salinas and Zedillo) سياسات إقتصادية ليبرالية جديدة تضمنت تقليص قطاع الدولة. ولقد خصخصت بيبسا (PIPSA) وكذلك العديد من مشاريع الحكومة التي كانت تدعم الصحافة بإعلاناتها من قبل؛ كذلك يجري تخفيض ميزانيات العلاقات العامة في ميزانيات الهيئات الحكومية التي كانت مصدر دفعات هام للصحف.

أما بالنسبة للإذاعة، فإنّ الزلزال المدمر الذي داهم مدينة المكسيك عام ١٩٨٥ قد لعب دورا هاما حيث أدى، بشكل عام، إلى تسريع عملية التغيير السياسي في المكسيك. فقد عجزت الحكومة عن التجاوب بشكل مناسب مع حجم الكارثة وانتظمت جماعاتٌ من المواطنين لتنسيق الإسعاف وإعادة الإعمار من الأسفل إلى الأعلى. وقد استمر الكثير من هذه الجماعات على العمل بعد الكارثة مما وسع القطاع المدني للمجتمع المكسيكي. وكما سوف نرى، فقد أثر نمو مجتمع مدني أكبر قوة على تطور وسائط الإعلام المستقلة بأساليب كثيرة. فقام المعهد المكسيكي لحقوق الإنسان (Mexican Academy of Human Rights) على سبيل المثال، وهو مؤسسة غير حكومية، برصد خاص لتغطية وسائط الإعلام للإنتخابات، ولعب دورا هاما في إدراج إتاحة الوصول إلى وسائط الإعلام على جدول الأعمال (Aguayo and Acosta, 1997).

إتبعت تليفيزا ممارساتِها المألوفة في أعقاب الزلزال فقامت بتغطية الكارثة من خلال تعليقات المسؤولين الحكوميين. لكنّ عددا من محطات الإذاعة تجاوب بتغطيةٍ أكثر تكيفا مع الشعور الشعبي، معطياً المجال لأصوات الأفراد العاديين ولجماعات الحي المختلفة (neighborhood groups) التي شكلوها. وقد نتج عن هذا قفزة في عدد المستمعين للإذاعة، وأصبحت برامج الأحاديث الإذاعية في السنوات اللاحقة ذات شعبية عالية، حيث أنّها كثيرا ما تكون أكثر انفتاحا من الناحية السياسية من أي شيء سبق وجوده في وسائط الإعلام الإلكترونية. وقد ترافقت الشعبية مع النجاح كوسيلة إعلانية، وشهدت الأخبار المذاعة بشكل عام ازدهارا كبيرا بعد أن كان وجودها ضحلا في أوائل الثمانينات (Lawson, 1999; Sarmiento, 1997).

وكما رأينا، فإنّ تليفيزا قد واجهت ضغوطا سياسية اشتدت حدتها مع حلول انتخابات عام ١٩٩٤. كذلك واجهت مند بداية عام ١٩٩٣ ضغوطا من السوق. وكان رئيس الجمهورية كارلوس ساليناس دي غورتاري (Carlos Salinas de Gortari) قد جعل من خصخصة المشاريع المملوكة من قبل الحكومة قضية محورية في سياساته الليبرالية الجديدة. وكان من بين المشاريع التي جرت خصخصتها في وقت متأخر عن غيرها مؤسسة إيميفيشن (Imevision)، وهي شبكة تلفزيون حكومية، لتصبح أول منافس تجاري لتليفيزا منذ تملكت هذه شبكة منافسة عام ١٩٧٢. وكان المشتري هو ريكاردو بنيامين ساليناس بلييجو (Ricardo Benjamin Salinas Pliego – وهو لا يمت بصلة قرابة إلى ساليناس رغم القناعة الشائعة بأنّ لعائلة الرئيس مصلحة مالية غير معلنة في المشروع الجديد) وقد سمي المشروع الجديد تلفزيون أزتكا (Television Azteca) . ولم تكن لدى ساليناس بلييجو أي خبرة في وسائط الإعلام ويبدو أنّ اختياره كان جزئيا بسبب القناعة أنّه لا اهتمام كبيرا لديه بالعمل السياسي. وعندما سألته **بروسيسو** عن الدور الذي ستلعبه الشبكة الجديدة في إدخال الديمقراطية على المكسيك، قال إنّها لن تلعب أي دور على الإطلاق: "إنّ التلفزيون هو وسيط للترفيه والإسترخاء" (Ortega Pizarro, 1993: 6).

بالرغم من ذلك، فإنّ الدور السياسي للتلفزيون المكسيكي قد تغير سريعا بعد تأسيس تلفزيون أزتكا ففي عام ١٩٩٦ مثلا قامت تليفيزا، وهي في حمأة صراع داخلي مرير حول توجهات دائرة الأخبار فيها، بإذاعة شريط مرئي تسرب إليها حول مذبحة ارتكبها الجيش ضد فلاحين في ولاية غويريرو (Guerrero) – وهو أمر لم يكن ممكنا تصوره في فترة سابقة. وفي آذار/مارس ١٩٩٧ توفي إميليو أزكاراجا الأصغر وحل ابنه مكانه وتفاقمت الصراعات الداخلية ضمن المؤسسة.

في الانتخابات الاتحادية عام ١٩٩٧ مُنحت الأحزاب السياسية الرئيسة الثلاثة، وللمرة الأولى، تغطية متساوية جوهريا من قبل كل من تليفيزا وتلفزيون أزتكا، مع تغطية أكثر بقليل لليساري كارديناس (Cardenas) الذي رشح نفسه، وتم انتخابه، لمنصب جديد هو عمدة مدينة المكسيك. ويمثل الإهتمام بكارديناس انتصارا لمنطق وسائط الإعلام على المنطق السياسي: لقد حصل كارديناس على تغطية أكبر لأنّه شكل موضوعا أفضل. وتوفر الدراسة التي أجراها تشابل لوسون عام ١٩٩٩ (Chappell Lawson) أدلة قوية على أنّه كان لتحول تغطية تليفيزا وقعٌ كاف على الناخبين المتقلبين في المكسيك ليكون أثره حاسما في نتيجة الإنتخابات التي خسر فيه الحزب الثوري المؤسسي أغلبيته في مجلس النواب للمرة الأولى. وأخيرا تم في كانون الثاني/يناير عام ١٩٩٨ إنهاء استخدام هاكوبو زابلودوفسكي (Jacobo Zabludovsky)، الذي كان منذ الخمسينات مقدم الأخبار الرئيس في تليفيزا، ورئيس مديرية الأخبار فيها منذ تنظيم هذه الدائرة أوائل السبعينات، وأعيد تسمية برنامجه الإخباري الذي كان بمثابة النشرة الأخبارية الرمز لتلفزيون تليفيزا، وأعيد تنظيمه وتكيفه بشكل أكبر مع المشاهدين العاديين (Hallin, 2000).

ما هو حجم الدور الذي لعبه ظهور المنافسة التجارية في تغيير الطابع السياسي للتلفزيون المكسيكي؟ إنّ من الصعب فكّ تشابك القوى العاملة في هذه الساحة تماما كما إنّه يصعب بشكل عام فصل آثار اللَبْرَلة الإقتصادية وعملية الدمقرطة السياسية في المكسيك حيث أنّ الأمرين يتقاطعان تاريخيا. وكما رأينا، فإنّ التغيرات في تغطية الإنتخابات كانت جزئيا نتيجة ضغط الحكومة. كذلك من الممكن أنّ التغيرات في الأمور الرئيسة في تليفيزا جاءت نتيجة حسابات سياسية بقدر ما كانت بسبب الإهتمام بشكل محدد بالمنافسة التجارية، بمعنى أنّ إدارة تليفيزا قد تكون استنتجت أنّ فوائد التحالف مع الحزب الثوري المؤسسي كانت تتقلص بسرعة في البيئة السياسية المتغيرة وأنّ التكاليف، أو التكاليف المحتملة، كانت في ازدياد، فاختارت إبعاد نفسها عن الحزب الحاكم – وهو اختيار كان يمكن اتباعه حتى بغياب المنافسة التجارية. كانت تليفيزا قد أصبحت موضوع التظاهرات في الشوارع وفي الاحتجاجات التي رفعها سياسيو المعارضة وجماعات منظمة من المواطنين (citizen groups) – أي المجتمع المدني ذو الفعاليات المتزايدة الذي سبق ذكره أعلاه. كانت نظرة الإحتقار لها تتزايد خاصة بين المثقفين والفاعلين سياسيا، وكانت عرضة لأن تخسر أكثر من مجرد المكانة فيما لو حصل تحول في السلطة السياسية.[٣] وكما قال مسؤول تنفيذي رفيع المركز في تليفيزا بعيد وفاة أزكاراجا، "فيما يتعلق بالسياسة فإنّ الشركة كانت لها تاريخيا المقدرة والمرونة على قراءة الأحوال الآنية والتكيف معها" (Mayolo López, 1997).

رغم ذلك فإنّه يبدو مؤكدا أنّ ظهور المنافسة قد لعب بالفعل دورا هاما في التغيير السياسي. إنّ تلفزيون أزتكا لم يكن جريئا بشكل خاص في توسيع الحدود السياسية للتلفزيون المكسيكي رغم أنّه استحدث بعض الأمور. وكان أحد نجاحاته المبكرة رواية تلفزيونية مسلسلة – **ليس قضية شخصية** (*Nada de Personal*) – تعالج أمور الفساد الرسمي الذي لم يسبق طرحه في تلفزيون المكسيك الترفيهي. وكانت نشراتها الإخبارية أكثر حيوية بمستوى متواضع – مدخلة على سبيل المثال كاريكاتورات بشكل دمىً متحركة تمثل شخصياتٍ سياسية، وقد استعملت هذه بشكل واسع في تغطيتها لانتخابات عام ١٩٩٧.

لكنّ مجرد وجود منافسة قد يكون دفع تليفيزا إلى اتخاذ قرارات مختلفة – فالشريط المرئي عن المذبحة مثلا كان يمكن أن يبثه تلفزيون أزتكا لو لم تبثه تليفيزا – والى اعادة التفكير لاحقا بطبيعة نشرتها الإخبارية بالكامل. لقد خسرت تليفيزا بالفعل جزءا كبيرا من حصتها بين الجماهير فيما يخص نشراتها الإخبارية. ويبدو أنّ هذا كانت له دوافع سياسية جزئيا؛ بمعنى أنّ أولئك الناس الذين كانوا يساندون أحزاب المعارضة تخلوا عن تليفيزا المكروهة لصالح أزتكا. وكانت الخسائر جسيمة لأنّ مساندي المعارضة هم في الغالب أصغر سنا وأكثر ثقافة وبحبوحة من مساندي الحزب الثوري المؤسسي– وبالتالي فإنّ لهم أهمية أكبر لدى المعلنين. والحقيقة هي أنّ أخبار تليفيزا كانت دائما نتاجا عجيبا بالنسبة لكونها شركة تلفزيون

تجارية – مملة إلى درجة كبيرة ومليئة بخطابات طويلة لأصحاب المراكز الوظيفية السياسية ، وكانت البيانات الصحفية الرسمية تُقرأ كلمة كلمة بينما يظهر النص على الشاشة، وكانت المقابلات تجرى مع أتراب مالك المحطة الأثرياء. ومن المؤكد أنّها لم تكن لتستطيع الإستمرار طويلا في وجه المنافسة.

الخلاصة

إنّ أيا من المنظور الليبرالي أو منظور الإقتصاد السياسي النقدي ليس مناسبا تماما لتحليل نظام السلطة غير المعتاد في المكسيك، أو لتحليل عملية التغيير السياسي الجارية حاليا. ولا يجب أن يكون هذا مفاجئا: إنّ كلا منهما ليس أكثر من مقاربة عامة ولا يفي لتحليل أية حالة تاريخية محددة، خاصة إذا انتزع من سياقه الأصلي – مثلا بريطانيا ما بعد الحرب – حيث تم تطويره في أكثر أشكاله تفصيلا. إنّ قيمة المحاولة المقارنة التي أقدم عليها هذا الكتاب هي لإرغامنا على التفكير بأساليبَ أكثر دقة حول تنوع العلاقات التي يمكن أن تنشأ بين الدولة ووسائط الإعلام التجارية والمجتمع المدني ومهنة الصحافة والعناصر الأخرى الرئيسة في نظام الاتصال العام.

وبالنسبة للوضع المكسيكي فإنّ المنظورَ الليبرالي محقٌّ في الإشارة إلى الدولة كعنصر رئيس في نظام السلطة – رغم أنّ انتصار الليبرالية الجديدة يعني أنّ صلة هذا بفهم وسائط الإعلام المكسيكية في المستقبل ستقل بكثير. كذلك فإنّ هذا المنظور محقٌّ في مقولته بأنّ تطور أسواق وسائط الإعلام يمكن أن يلعب دورا في عملية إدخال الديمقراطية من خلال توفير قاعدة اقتصادية لوسائط الإعلام منفصلة عن الدولة، وكذلك من خلال توفير الدوافع للتجاوب مع الأذواق والآراء الشعبية. أما الفشل الأساس فيه فهو عدم أخذه بعين الإعتبار للاعتماد المتبادل بين سلطة الدولة ورأس المال الخاص.

لقد طُور منظور الإقتصاد السياسي النقدي بشكل أساس ليقدم نقدا لنظام وسائط الإعلام ضمن ديمقراطية ليبرالية. وقد نحا لهذا السبب لاعتبار مؤسسات وسائط الإعلام التجارية، والمهنية الصحافية، كشيء معطى – ولم يقم مطلقا بإعطاء أولوية لوضع نظرية حول العملية التي يتم ظهورهما من خلالها أصلا. وهو يقصر عن فهم النظام القديم في المكسيك الذي لم تتطور فيه مؤسسات ليبرالية بشكل كامل مطلقا. كذلك فهو يقصر عن فهم نواح كثيرة من التحول السياسي الجاري حاليا. ومن الواضح بشكل خاص أنّ الإفتراض القائل بأنّ قوى السوق ستدفع حتما باتجاه نزع التسييس من الحوار وإعطائه نطاقا أضيق هو افتراض كبير البساطة. إنّ قوى السوق تستطيع في أوضاع تاريخية معينة أن تقوض البنى القائمة للسلطة، موفرة الدوافع لوسائط الإعلام للتجاوب مع مجتمع مدني تم تنشيطه.

يجدر التأكيد هنا على أن دور المجتمع المدني لم ينل حقه كاملاً في تنظيرات كل من المنهجين. إنّ نظرية وسائط الإعلام التحررية تنحو لافتراض توافق في الهوية بين وسائط الإعلام التجارية والمجتمع المدني. أما الإقتصاد السياسي النقدي فقد أظهر اهتماما أكبر بالمجتمع المدني في السنوات الأخيرة؛ ولكنّ اهتمامه التقليدي هو بسلطة مالكي وسائط الإعلام الخاصة وقيود السوق، ومن المنصف القول إنّه لم يضع نظرية كاملة حول كيفية تفاعل هذه مع التطورات في المجتمع المدني. وفيما يتعلق بالباحثين المكسيكيين، فإنّ مدرسة الإقتصاد السياسي النقدي تتطلع تقليديا نحو الدولة كمصدر لإصلاح مؤسسات وسائط الإعلام ولكن حصل في السنوات الأخيرة تحول كبير نحو الإهتمام بالمبادرات "من الأدنى" (Sánchez Ruiz, 1994). إنّ واحدة من القضايا الرئيسة، إذ يتغير النظام السياسي في المسكيك نحو تعددية أكبر، هي كيف يمكن خدمة وتمثيل قطاعاتٍ كبيرة الإختلاف في المجتمع المدني من قبل النظام الناشيء لوسائط الإعلام.

من الممكن أنّ كثيرا من ديناميّات التي تؤشر عليها البحوث ضمن تقليد الإقتصاد السياسي النقدي في الولايات المتحدة وبريطانيا قد تفرض نفسها أخيرا بشكل أكمل بانتهاء الفترة الإنتقالية في المكسيك. ففي حالة الصحافة على سبيل المثال، من الواضح أنّ منطق الإنتاج التجاري لوسائط الإعلام ليس مهيمنا تماما في هذه اللحظة. لقد بدأ تأسيس معظم الصحف المستقلة الجديدة كمشاريع صحافية أكثر منها تجارية. إنّ **بروسيسو** و**لاهورنادا** قد أسسهما صحافيون جهدوا في جمع ما يكفي من التمويل للبقاء، وكان دافعهم أن يكون لهم صوتٌ علني وأن يدخلوا الديمقراطية على صحافة المكسيك، لا أن يبنوا إمبراطورية تجارية لوسائط الإعلام. أما **سيغلو ٢١** فقد بدأت بالمشاركة بين رجل أعمال ومجموعة من الصحافيين وقد افترق الطرفان لاحقا وأسس الصحافيون **بيبليكو** وأقفلت **سيغلو ٢١**. **ريفورما** وحدها هي التي أسست بمبادرة من رأسمالي، لكن هونكو دو لافيغا كان نوعا من حالة خاصة، مختصا بوسائط الإعلام المطبوعة، ويتماهى بالصحافة بقوة باعتبارها مهنة.

غير أنّه من الممكن حتما في سياق التطور الأكبر لسوق الصحف في المكسيك أن تتمكن الصحافة التجارية التي تقف إلى يمين الوسط من أن تطرد من السوق ليس فقط الصحافة القديمة الرسموية، ولكن أيضا الصحف المستقلة التي بدأها صحافيون، والتي ربما قد تكون قادرة على البقاء في فترة تحول سياسي فقط، عندما يكون الإهتمام بالسياسة مرتفعا ولا تكون الصحافة التجارية قد استكملت تطورها بالكامل. ومن الممكن، بانحسار هذه الفترة ذات الشحن السياسي العالي نسبيا، أن تنتقل الأخبار التلفزيونية أخيرا بشكل قوي في اتجاه الإثارية غير السياسية. وإذ تنتصر الليبرالية الجديدة، وينحسر دور الدولة ويتوسع دور السوق، قد يغدو الإقتصاد السياسي النقدي أكثر صلة لا أقلها بفهم وسائط الإعلام المكسيكية – ومعها المنظورات ذات العلاقة المتركزة على مفهوم الروتين الصحافي الذي تحلل سلطة الدولة، مثلا، لا نسبة إلى الرقابة والضغط، ولكن نسبة إلى دورها بصفة "معرّف أساسي" في الإنتاج المهني للأخبار.

كلمة شكر

أود أن أشكر فرجينيا إسكالانتي (Virginia Escalante) وأندريس فيلاريال (Andres Villarreal) وسينثيا لوزانو (Cynthia Lozano) لمساعدتهم في أعمال البحث. وقد قدم أنريك سانشيز رويز (Enrique Sánchez Ruiz) وتشابل لوسون (Chappell Lawson) تعليقات مفيدة جدا على مسوّدة سابقة لهذا الفصل، وقدم راول تريهو (Raœl Trejo) مساعدة قيمة في فهم وسائط الإعلام المكسيكية. إنّ ميغيل أكوستا وجيفري ولدون ومارغاريتا مورينو (Miguel Acosta, Jeffrey Weldon and Margarita Moreno) قد أتاحوا الوصول إلى مواد مهمة للبحث. كذلك يتوجب شكر زملائي في الاتحاد الثنائي القومية لمدارس الاتصال في الكاليفورنياتين (Binational Associations of Schools of Communication of the Californias)؛ إنّ حواراتي معهم عبر عدة سنوات كانت لها قيمة لا تقدر في فهم المكسيك ونظام وسائط الإعلام فيها.

الهوامش

[١] وفقا لسانشيز رويز (Sánchez Ruiz, 1994)، فإنّ تغطية تليفيزا لإنتخابات عام ١٩٩٤ تحولت بشكل هام بعد يوم واحد من لقاء خاص بين وزير الداخلية وأزكاراجا.

[٢] تستمر **لاهورنادا**، وهي أهم صحيفة يسارية، في استلام بعض المساعدات الحكومية. إنّ الحكومة المكسيكية كانت ترى دائما أنّ استمرار بعض الصحف المعارضة مهم للمحافظة على الشرعية وهي ترى في صحيفة تثوزع على المثقفين تهديدا قليلا نسبيا لهيمنتها السياسية.

[٣] إنّ الأبحاثَ التي قام بها بورتو (Porto, 1998) تطرح أنّ تلفزيون البرازيل غلوبو (Globo) قد أجرى تحولا مماثلا دون أي تغير واضح في مركزه في السوق أو أي سبب يدعو إلى توقع كسب فوري في مقياس تقدير الجمهور.

النظريات المعولمة والقيود القومية
الدولة والسوق ووسائط الإعلام الماليزية

زاهاروم نايين
Zaharom Nain

بالنسبة للمشاهد العفوي يبدو المشهد المعاصر لوسائط الإعلام الماليزية[1] سريع التغيّر والتوسع. خلال العقدين السابقين مرت وسائط الإعلام الرئيسة في ماليزيا، سواء المطبوعة أو الإذاعية، بفترة رئيسية من التحوّل تزامنت مع الفترة التي كان مهاتير محمد رئيسا للوزارة خلالها. لقد ظهرت صحف ومحطات إذاعة وتلفزة جديدة خلال هذه الفترة، ما أشار للكثيرين على لَبْرلة (liberalization) سياسات وسائط الإعلام وتراخ في السيطرة. غير أنّ الملاحظات العفوية كثيرا ما تنحو إلى أن تكون مضلِلة. وفي السياق الماليزي، كما سأحاول أن أدلل في الجزء الثاني من هذا الفصل ذَي الأجزاء الثلاثة، فإنّ ما يبدو على أنّه توسع سريع في وسائط الإعلام يتطلب بالفعل أن يُمَوْضع على الأقل ضمن الإطار الأكبر من المنحى التتجيري المتزايد الانتشار ومن سيطرة الدولة المستمرة. وأحاول في الجزء الثالث أن أقدم تقييماً نقدياً للخيوط الرئيسة لدراسات وسائط الإعلام الغربية التي كان لها تأثير ما زال مستمرا، ولها إمكانية التأثير ليس على الدراسات الماليزية لوسائط الإعلام وحسب ولكنْ كذلك على السياسة الماليزية حول وسائط الإعلام. وأختم بتقديم بعض الملاحظات حول الحاجة المفترضة لإعادة التفكير في دراسات وسائط الإعلام في ماليزيا.

ماليزيا المعاصرة: خلفية موجزة

إنّ الشعب الماليزي متعدد العروق والأديان، فيه ثلاث مجموعات عرقية رئيسة – مالاي وصينية وهندية – وأقليات عرقية أخرى عديدة (بما في ذلك الإيبان والكادازان والباجاو والموروت) (Iban, Kadazan, Bajau Murut) تستقر بالأخص في ماليزيا الشرقية. ووفقا لتقديرات عام ١٩٩٧ (بنك نيغارا ماليزيا Bank Negara Malaysia, 1996)، فإنّ في ماليزيا مجموعا من السكان يبلغ ٢١,٧ مليون يتواجد أكثر من ١٧ مليونا منهم (٧٨,٣٪ من مجموع السكان) في شبه الجزيرة الماليزية. والتركيب العرقي لهذا العدد الأكبر هو كالتالي: ٩,٨ مليون (٥٧,٧٪) من البوميبوتيرا (Bumiputera) (أي من المالاي ومجموعات أخرى معينة من السكان الأصليين)، و٤,٦ مليون (٢٧,١٪) من الصينيين و١,٥ مليون (٨،٨٪) من الهنود.

وباعتبار طبيعتها المتعددة العروق فإنّه ليس مفاجئا أنّ تاريخ ماليزيا[٢] قد هيمنت عليه منذ الإستقلال أحزاب ذات قاعدة عرقية وسياسة عرقية (ethnic politics). والأحزاب السياسية الرئيسة الثلاثة على سبيل المثال، التي تشكل أساس مجموعة التآلف باريسان ناسيونال (بي.إن.) (Barisan Nasional –BN) الحاكمة، مؤسسة على قاعدة عرقية [٣]. وبالفعل فإنّه ليس من المبالغة أن نطرح بأنّ الإنهماكات العرقية تستمر في الهيمنة على المجتمع الماليزي حيث هنالك حسّ عميق بالإنتماء إلى مجموعات عرقية وثقافية معينة.

وتحالف بي.إن. الذي رأسه مهاتير محمد منذ عام ١٩٨١ برز إلى الوجود عام ١٩٧٤ كتوسع لحزب الاتحاد (Alliance Party) (وهو أيضا تحالف لأحزاب عرقية رئيسة). وكان حزب الاتحاد، منذ الاستقلال عام ١٩٥٧ وحتى تحول إلى تحالف بي.إن. عام ١٩٧٤، يربح كل انتخابات عامة يتم إجراؤها. وبقي الأمر على هذا الحال منذ ذلك الوقت فقد ربح تحالف بي.إن. أكثر من ثلثي مقاعد البرلمان الماليزي في كل من الإنتخابات العامة الأربعة التي جرت (أعوام ١٩٨٢، ١٩٨٧، ١٩٩٠ و١٩٩٥) منذ أصبح مهاتير رئيسا للوزارة أول مرة. وأود أن أقول بأنّه، في كل محاولة لفهم الأسباب التي تمكن حكومة تحالف بي.إن. من تحقيق إرادتها بيسر في كثير من الأحيان في التشريعات وصنع السياسات التي قد تبدو قمعية لشخص من الخارج، لا بدّ أن نبقي في الذهن هذه الغالبية العظمى التي يتمتع بها تحالف بي.إن. في البرلمان.

كان الاقتصاد الماليزي ينمو بسرعة مدة أكثر من عقد حتى حصول "الإنهيار الآسيوي الساخن" ("Asian "meltdown) عام ١٩٩٧. وخلال فترة الركود من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥ تباطأ النمو إلى ٥,٤٪ في السنة ولكنّه ارتفع إلى ٩,٧٪ عام ١٩٩٠ و٨,٧٪ عام ١٩٩١ و٨,٥٪ عام ١٩٩٥. وبالفعل كان معدل النمو السنوي منذ ١٩٨٧ يزيد عن ٨٪. ونما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل فرد من ١,١١٠ دولارات للشخص عام ١٩٦٠ إلى ٥,٦٤٩ دولارا للشخص عام ١٩٩٠ (أنظر:

(Kahn, 1996: 49-75; Jomo, 1997: 89). وبحلول أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، عندما نشر البنك الدولي **المعجزة شرق الآسيوية: النمو الاقتصادي والسياسة العامة** (*East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy*) كانت ماليزيا قد أصبحت واحدة من الاقتصادات الآسيوية الثمانية "عالية الإنجاز" التي حققت أعلى معدلات النمو في العالم بين ١٩٦٥ و١٩٩٠. وكانت "معجزة" ماليزيا، حتى الإنهيار الساخن عام ١٩٩٧، تعزى بشكل رئيس إلى ما افترض أنّه السياسات الحصيفة لإدارة مهاتير وما رافقها من لَبْرَلة في الاقتصاد الماليزي.

قبل أن يصبح مهاتير رئيسا للوزارة عام ١٩٨١ كان نمو ماليزيا يسترشد بسياسة الاقتصاد الجديد (New Economic Policy). وكانت هذه السياسة التي وضعت بعيد الإضطرابات العرقية في أيار/مايو ١٩٦٩ ذات هدف مزدوج، إزالة الفقر وإنهاء اختلالات التوازن العنصري في الاقتصاد الماليزي[٤]. وبدورها قامت إدارة مهاتير، مستخدمة سياسة الاقتصاد الجديد كدليل أساسي، باستحداث سياسات واستراتيجيات مختلفة كان أبرزها سياسة "انظر شرقا"[٥] (Look East) و"شركة ماليزيا"[٦] (Malaysia Incorporated)، وسياسة الخصخصة[٧] (privatization)، والقصد المعلن منها جعل اقتصاد ماليزيا أكثر تنافسية في السوق العالمية. وبعد عقد من الزمن، في عام ١٩٩١، قدم مهاتير رؤياه، "رؤيا ٢٠٢٠"[٨] (Vision 2020)، التي كان لها مع السياسات السابقة أثر على تطور وسائط الإعلام وعلى الأمة بشكل عام. وبالفعل، فإنّنا نستطيع أن نستخلص مختلف أوجه الشبه والاستمرارية بين "أنظر شرقا" و"رؤيا ٢٠٢٠".

أولا، نستطيع أن نستخلص وجود تأكيد على التغيّر في المواقف في هذه البيانات والاستراتيجيات. فمن الحاجة إلى تبني أخلاق عمل جديدة كما تجسدها سياسة "أنظر شرقا" إلى إيجاد مجتمع ماليزي "محرر نفسيا" كما هو مسطور في التحديات التسعة "للرؤيا"، يتضح أنّ الحالات الذهنية النفسية والتحولات في السلوك الفردي تعتبر حاسمة بالنسبة إلى التحوّل المنشود كي يقوم المجتمع الماليزي – الذي افترض هنا تجانسه – بالتحرك إلى الأمام وبالتقدم نحو أن يصبح مجتمعا متطورا. وبالفعل، فإنّ هذا التغير في المواقف، خاصة بين الفقراء، كان يطرح بشكل ثابت، حتما من قِبَل مهاتير. فقد أكد عام ١٩٨٤ مثلا (جريدة **نيوسترَيْتز تايمز**):

> يجب أن يحصل تغير في الموقف بين الأقل حظا في المداخيل إذا كانت إزالة الفقر ستتحقق ... إنّ على الفقراء أن يواجهوا حقيقة أنّ مصيرهم هو في أيديهم هم (*New Straits Times*, 2th May 1984).

وبعد ثلاثة أعوام، دعا مهاتير مجددا إلى تغير في موقف الشعب قائلا "إنّه دون مثل هذا التغيّر في الموقف والفلسفة فإنّ البلد لن يتقدم أكثر في محاولة محو الفقر" (*New Sunday Times*, 13th September 1987).

وقام مهاتير، وهو يشير إلى نجاح البلدان الصناعية ويحث الماليزيين على اتخاذها نماذج للدور الذي يتوجب القيام به، بتكرار النظرة المبسطة جدا والساذجة تاريخيا بأنّ هذه البلدان قد ازدهرت "نتيجة دأب أهاليها واستعدادهم لمواجهة التحديات" (ibid)، واستخدم في ذلك لغة خطابية تذكر بالرواد الحداثيين من أمثال ماكليلاند (McClelland, 1961) .

أما الموضوع الثاني المشترك الشائع في هذه السياسات والاستراتيجيات فهو بالطبع التوافق مع السوق إن لم يكن الاحتفاء به. لقد كان اقتصاد ماليزيا المفتوح –وهو من إرث الاستعمار البريطاني – تحت هيمنة الدولة إلى أن تولى مهاتير السلطة. وأصبح هذا أكثر وضوحا بموجب سياسة الاقتصاد الجديدة عندما بدأت الدولة بإدخال استراتيجيات لإعادة هيكلة الاقتصاد ولعبت دورا تدخلياً. وبنتيجة ذلك، قامت الأجهزة المموَلة من قبل الدولة، مثل شركات الدولة للتطور الاقتصادي، بلعب دور رئيس في محاولة تطوير الاقتصاد، وظاهرياً ضمان أنّ الكعكة الاقتصادية موزعة بشكل أكثر عدالة. غير أنّ إدارة مهاتير، وكأنّما كانت تتبع الاتجاهات العالمية وتعي، كما يقال، البيروقراطية ثقيلة الحركة التي برزت من هذه السياسة التدخلية، والهدر الذي تراكم، والتكاليف الزائدة على الحكومة، إلتفتت نحو السوق بسرعة بعد وصولها للحكم. وتعرّض الكثير من احتكارات الدولة وخدماتها السابقة إما للخصخصة أو للاحتكار. وتستمر هذه الممارسة حتى اليوم حيث التربية والصحة هما المستهدفان الجديدان. وكما قال مهاتير نفسه:

> قد تتمكن الحكومة من الحصول على مداخيل هامة من الاتصالات والموانيء والراديو والتلفزيون والسكك الحديدية الخ. وعلى ضوء هذه الإمكانية هنالك حاجة لنقل عدة خدمات عامة ومصالح تملكها الحكومة إلى القطاع الخاص. (Mahathir, 1983: 277)

ثالثا، ما يمكن أن يُفهم من هذه الاستراتيجيات هو ما يكاد يكون دعم الدولة غير المشروط لمديري القطاع الخاص، الرأسماليين. وهذا متوقع عندما ننظر إلى الاقتصاد السياسي لماليزيا. وبالفعل فإنّ أي شخص يملك فهما أساسيا لاقتصاد ماليزيا المعاصر سيكون واعيا للتورط الكبير في شركات الأعمال للأحزاب الرئيسة في تحالف بي.إن. الحاكم، ومع أنّ الادعاءات ضد "محاباة الأصدقاء" (cronyism) و"محاباة الأقارب"(nepotism) لم تطفُ إلى السطح إلا مؤخرا في وسائط الإعلام الماليزية الأساسية، إلا أنّ تقارير ذات صبغة أكثر أكاديمية قد فصّلت الصلات الواسعة بين الأحزاب السياسية القائدة وقطاع الشركات في ماليزيا (أنظر Gomez, 1990; 1991; 1994 وLim, 1981) وهكذا فإنّ الحركة العمالية الماليزية، بوضعها القائم، تلعب دورا ثانويا وليس لها إلا اليسير من القرار في المخطط العام للأمور.

رابعا، إنّ هذه الاستراتيجيات تدل على إدارة يبدو أنّها مصممة على جعل ماليزيا لاعبا عالميا رئيسا. وبغض النظر عن توضّعه وخطابيته (المستمرة) ضد الأمم الصناعية الثرية أو "الغرب" فإنّ مهاتير لم يكن مطلقا ضد الرأسمالية. وكما يقول خو (Khoo) بشكل وافٍ في السيرة الفكرية الممتازة التي وضعها عن مهاتير:

> إنّ النزعة المعادية للغرب لدى مهاتير لم تستق من انتقادات راديكالية سابقة للأصول والنوازع والبنى الرأسمالية في الإمبريالية الغربية وللنهج العالمي في الهيمنة والتبعية. إنّه لم يكن معاديا للرأسمالية بل كان رأسماليا. لقد كان ضد "الإمبريالية" في صيغة الحمائيّة (protectionism) ولكن كان يصعب أن يرى الإمبريالية في شكل "الاستثمارات الأجنبية". ولقد دافع عن الشركات العابرة للحدود القومية في مواجهة "تشويه السمعة" من قبل "الأنصار القدامى للعنصر المتفوق (و) كذلك... الطبقة العاملة في البلدان المتطورة"..... وقبِل ان الشركات العابرة للحدود القومية مضطرة لاستغلال العمالة الرخيصة التي استمر بمنعها عن تشكيل اتحاداتها في مناطق التجارة الحرة (Free Trade Zones) في ماليزيا. (Khoo, 1995: 64)

وبالفعل، فبالرغم من نفور مهاتير من الأمم المصنعة الغنية، إلا أنّ استراتيجيته واستراتيجية إدارته هي عدم الانفصام عن نظام الاقتصاد العالمي وإنّما التنافس بكل الإمكانات ضمن النظام السائد. وينعكس هذا بوضوح في مقطع من مؤلفه المنشور حديثا:

> إنّ "رؤيا ٢٠٢٠" قد أعطت تركيزا وتوجها للماليزيين، خاصة القطاع الخاص، لاعتماد أهداف أكبر لإنجاز أعظم. إنّ التعاون بين القطاعين الخاص والعام سيضمن المحافظة على الميزة النسبية (comparative advantage) للأمة و**يدعم هامشها التنافسي في السوق العالمية**. (Mahathir, 1998: 17)

وإنّنا إذ نحتفظ في ذهننا بهذه الخلفية الأوسع لسياسات التنمية الماليزية – وأنا أصر أنّها خلفية حاسمة لفهم نمو وسائط الإعلام في ماليزيا وتوجهها المستقبلي – ننتقل الآن إلى تطور وسائط الإعلام الماليزية المعاصرة.

وسائط الإعلام الماليزية المعاصرة: سيطرة الدولة والدوافع التجارية

التلفزيون

إنّ سيطرة الدولة على وسائط الإعلام الماليزية، وبخاصة التلفزيون، كانت واضحة منذ البداية. عندما أُدخل التلفزيون إلى البلاد للمرة الأولى عام ١٩٦٣، كان يتألف من شبكة قومية ذات قناة واحدة تحت سيطرة مديرية الإذاعة (Department of

(Broadcasting-RTM التي كانت بدورها واحدة من ثلاث مديريات تحت هيمنة وزارة الإعلام. وفي تشرين أول/أكتوبر ١٩٦٩ أُطلقت قناة ثانية كانت كذلك تحت السيطرة المباشرة لوزارة الإعلام وموجهة بالتوجيهات نفسها التي حكمت عمليات القناة الأولى (Karthigesu, 1991). وهذه التوجيهات التي بقيت عمليا دون تغيير، والتي كانت دليل سياسة الإذاعة ، على الأقل لما يسمى الآن قناة التلفزيون١ وقناة التلفزيون٢، هي:

- التفسير العميق وبأوسع تغطية ممكنة لسياسات وبرامج الحكومة من أجل ضمان أقصى فهم لها من قبل الجمهور؛
- إجتذاب اهتمام الجمهور العام ورأيه من أجل تحقيق التغيرات المتماشية مع متطلبات الحكومة؛
- المساعدة في تنمية الوعي المدني وفي رعاية تطوير الفن والثقافة الماليزيين؛
- توفير عناصر ملائمة للتعليم الشعبي ومعلومات عامة وترفيه؛ و
- مساعدة جهود الدمج القومية في مجتمع متعدد الأعراق من خلال استخدام اللغة القومية (وزارة الإعلام، ١٩٨٣).

لم تؤسس قناتا مديرية الإذاعة (RTM Channels) بقانون برلماني أو بدستور ملكي (Royal Charter) ولكن بقرارات اتخذتها حكومة التحالف في ذلك الوقت والتي بدورها شكلت السياسات التي ستقرر الدور الذي سيلعبه التلفزيون. وهذه الممارسة الأخيرة مستمرة حتى اليوم الحاضر وحتما بالنسبة لقناتي مديرية الإذاعة. بعد حوالي عقدين من احتكار الحكومة عمليا لموجات التلفزيون سمحت الحكومة لقناة تجارية هي قناة التلفزيون ٣ ببدء العمل عام ١٩٨٤. وبالفعل فإنّه ما من شك بالمعايير الكمية في أن التلفزيون الماليزي قد تعرض لتغييرات عميقة منذ ذلك الوقت، وبخاصة خلال أواخر التسعينات. ففي عام ١٩٩٣ مثلا كانت هنالك ثلاث محطات تلفزيون فقط، اثنتان منها تحت السيطرة المباشرة للحكومة، وبعد خمس سنوات أي في أواسط ١٩٩٨ كانت هنالك خمس محطات ثلاث منها تجارية، وشركة كوابل محلية واحدة توفر خمس قنوات عن طريق الاشتراك، هي تلفزيون ميغا (Mega TV) وشركة محلية للبث عبر الأقمار الصناعية هي شركة أسترو (Astro) وهي توفر خمس عشرة قناة عن طريق الاشتراك.

رغم الزيادة في القنوات المعروضة وفي ساعات البث فثمة أسئلة تتناول تركز الملكية والصلات المستمرة بين أصحاب وسائط الإعلام والأحزاب السياسية الحاكمة وبخاصة اتحاد المنظمات الماليزية القومية (UNMO). وبالفعل فإنّ التطورات الجارية تظهر استمرار تركز ملكية وسائط الإعلام. في أوائل ١٩٩٤ أصبحت شركة وسائط إعلام محلية عملاقة ذات صلة وثيقة باتحاد المنظمات الماليزية القومية، وهي مجموعة أوتوسان (Utusan)، جزءا من تحالف لأربع

شركات، أرست الحكومة عليه مناقصة لتشغيل محطة التلفزيون التجارية الثانية في ماليزيا، متروفيجن (MetroVision) (Zaharom Nain, 1994). وإحدى الشركات الأخرى في التحالف هي شركة ميليوار (Melewar) التي يسيطر عليها تنكو عبدالله (Tunku Abdulla) من سلالة نيجيري سمبيلان الملكية (Negeri Sembilan) الذي كان منذ زمن طويل على علاقة وثيقة مع رئيس الوزراء مهاتير.

كذلك فإنّ أول خدمة تلفزيون ماليزية بالإشتراك (pay-TV)، وهي تلفزيون ميغا (Mega TV)، التي بدأت العمل في الربع الثالث من عام ١٩٩٥، يديرها تحالف من خلال شركة إسمها كَيْبلفيو سرفيسز (Cableview Services Sdn. Bhd). وأكبر شريك في التحالف بحصة ٤٠٪ هو سِسْتم تلفزيون ماليزيا بيرهاد أو التلفزيون ٣ (Sistem Television Malaysia Berhad). وتملك وزارة المالية الماليزية ٣٠٪ في حين تملك سْري أوتارا (Sri Utara Sdn. Bhd.) وهي شركة تابعة مملوكة كليا لشركة مايكا القابضة (Maika Holdings Bhd.) (وهي جهاز الاستثمار للمؤتمر الماليزي الهندي، أحد عناصر تحالف بي.إن.) حصة قدرها ٥٪. وخلال السنوات الثلاث والنصف منذ بدء عمله تمكن تلفزيون ميغا من توسيع تغطيته لتصل فعليا إلى كل ولايات شبه جزيرة ماليزيا (Nain and Anuar, 1998).

أما بالنسبة للبث بواسطة الأقمار الصناعية، فإنّ القمر الصناعي الأول للاتصالات في ماليزيا، قمر شرق آسيا الماليزي (Malaysia East Asia Satellite)، ميسات–١، (Measat-1)، فقد أُطلق من كورو (Kourou) في غيانا الفرنسية. وتملك ميسات–١ شركة بينارياغ (Binariang Sdn. Bhd.) المملوكة بدورها من قبل وقفيات لها علاقة بثلاثة من الماليزيين، أبرزهم ت. أناندا كريشنان (T. Ananda Krishnan) وهو من أساطين المال في حقل الصناعة وسباق الخيل. وقد أشير إلى أناندا بتهذيب من قبل إحدى الصحف اليومية في ماليزيا على أنّه "رجل أعمال يتمتع بثقة رئيس الوزراء د. مهاتير محمد" (**ستار**(*Star*)، ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦) وبكلمات أخرى إنّه من رفاق مهاتير. ورئيس مجلس إدارة شركة بينارياغ هو المفتش العام السابق لقوة شرطة ماليزيا، حنيف محمد عمر. هكذا، وفيما يتعلق بالتلفزيون – بما في ذلك تلفزيون الأقمار الصناعية – فإنّ ما هو قائم في ماليزيا هو وضع تستمر معه سياسة الخصخصة الانتقائية[٩] التي تمارسها الحكومة الماليزية في نشر أذرع التحالف الحاكم ورفاقه بشكل أكثر اتساعا عبر الاقتصاد الماليزي، مضيفة الهيمنة الاقتصادية والثقافية على ما هو عمليا سيطرة سياسية.

الصحافة

كان للصحافة الماليزية تاريخ طويل وأكثر تنوعا من البث. وأقدم سجل للصحافة هو لجريدة **بْرِنس أوف ويَلْز آيلاند غازيت** (*Prince of Wales Island Gazette*) التي

كانت جريدة تجارية تستهدف التجار وموظفي الإدارة الإستعمارية. والصحف التي ظهرت بسرعة بعد ذلك كانت إما صحفا تبشيرية أو صحفا باللغة المحلية لخدمة جماعات عرقية محددة. وشهد نمو الحركة الوطنية المناهضة للاستعمار استخداما مماثلا للصحافة، خاصة تلك بلغة الملاي، لاجتذاب الدعم لتلك الحركة. غير أنّ الطابع المستقل للصحافة تحول بشكل درامي في ظل سياسة الاقتصاد الجديدة (New Economic Policy- NEP) التي اعتمدت عام ١٩٧١. وبموجب هذه السياسة وضعت الحكومة خطة رئيسة للتنمية لخمس سنوات أكدت فيها على النمو الاقتصادي كما على إعادة توزيع الفرص الاقتصادية على الملاي.

هذه الروحية لسياسة الاقتصاد الجديدة، وكذلك الرغبة في زيادة مشاركة الماليزيين في الاقتصاد القومي، وفرت للشركاء السياسيين المهيمنين في التحالف الحاكم أعذارا ملائمة للاستثمار في الصحف ووسائط الإعلام الأخرى الرئيسة في البلاد. وهكذا ساعدت سياسة الاقتصاد الجديدة في تبرير مناورات شركاتهم ومكنتهم من ممارسة السيطرة والنفوذ على وسائط الإعلام التي يملكونها. وعلى سبيل المثال فإنّ شركة بيرناس التجارية (Pernas) المملوكة من الحكومة حازت سيطرة بنسبة ٨٠٪ على **سترَيْتز تايمز** (*Straits Times*)، (Means, 1991: 136) وهي حصة كان يملكها سابقا مستثمرون من سنغافورة، وقد حول القسم الأعظم من هذه الحصص لاحقا إلى شركة فليت القابضة (Fleet Holdings) وهي الذراع الاستثماري لأوُمْنو (منظمة الماليز القومية المتحدة) (United Malays National Organization-UMNO) الشريك المهيمن في تحالف ب.ن (BN). وتبع نقل ملكية هذه الحصص تغيير في الاسم ليصبح نيو سترَيْتز تايمز بريس (New Straits Times Press- NSTP). وبعد ذلك أسست شركة فليت القابضة شركة استثمارية تدعى مجموعة فليت (Fleet Group) لتشرف على شركاتها التابعة مثل نيو سترَيْتز تايمز بريس. وكان لخطوة الشركة هذه أهمية سياسية كبرى لأنّ السيطرة شملت عدة صحف كبرى رئيسة تحت مظلة نيو ستريتز تايمز بريس. لذلك، فإنّ لأوُمْنو حاليا سيطرة عملية على نيو ستريتز تايمز بريس وهي أكبر شركة لوسائط الإعلام في ماليزيا، وتسيطر بدورها على الصحيفة المعتبرة **نيوسترَيْتز تايمز** باللغة الإنكليزية وعلى الصحيفة اليومية بلغة الملاي **بيريتا هاريان** (*Berita Harian*)، والتلفلزيون ٣ ومجموعة أخرى من الصحف والمجلات.

إضافة إلى ذلك، وفي سياق التوجه لمَلْيَزة وسائط الإعلام (Malaysianize)، فإنّ لأوُمْنو الآن ملكية مباشرة للعملاق الآخر الكبير في وسائط الإعلام المحلية، مجموعة صحف أوتوسان ميلايو (Utusan Melayu). وتملك هذه المجموعة في حظيرتها تشكيلة من الصحف الرئيسة، مثل **أوتوسان ماليزيا** (*Utusan Malaysia*) وهي أكثر الجرائد اليومية بلغة الملاي انتشارا في البلاد ولها جاذبية واسعة بين القراء الناطقين بالملاي، خاصة في قطاعات نفوذ أوُمْنو. كذلك فقد شهدت مساهمات ماليزية أخرى في القطاع الخاص في هذه الفترة

مساهمة شريك آخر من شركاء التحالف الحاكم، هو الاتحاد الماليزي الصيني (Malaysian Chinese Association) وذلك في صناعة الصحف إذ له الآن حصة رئيسة في جريدة الخلاصات المثيرة **ستار** (*Star*) الشائعة شعبيا والتي تصدر باللغة الإنكليزية وتشكل منافسا لجريدة **نيو سترَيْتز تايمز** المعروفة.

القيود القانونية

رغم التأكيدات المتواصلة على كونها ديمقراطية، إلا أنّ للحكومة الماليزية تحت تصرفها حمأة من القوانين هي أبعد ما يكون عن الديمقراطية، وهي قوانين لم تتردد في تطبيقها. والأكيد أنّ على قمة هذه القوانين قانون الأمن الداخلي (Internal Security Act-ISA) وهو تشريع شديد القسوة استحدث أثناء العهد الاستعماري في فترة الطوارئ لمقاومة الإرهاب الشيوعي في البلاد. ويسمح قانون الأمن الداخلي بالاعتقال فترة غير محددة دون محاكمة وقد استخدم تكرارا في الثمانينات – حتى حديثا في عام ١٩٩٨ – لاحتجاز المعارضين السياسيين وبعض شخصيات دينية مبجلة وأعضاء من المعارضة البرلمانية ومؤخرا نائب رئيس وزراء معزول.

هنالك بشكل أكثر تحديدا بالنسبة لوسائط الإعلام قانون الطباعة والنشر (١٩٨٧) (Printing Presses and Publications Act) وما كان يدعى حتى وقت قريب قانون البث (١٩٨٨)(Broadcasting Act). وبموجب قانون الطباعة والنشر يتوجب على كل الجرائد ذات التداول الجماهيري في ماليزيا الحصول، قبل أن يتم نشرها، على ترخيص بالطباعة تمنحه وزارة الشؤون الداخلية، ويتحتم طلب إذن جديد كل عام. ويعطي القسم أ–١٣ من القانون المعدل لوزارة الشؤون الداخلية كامل الصلاحية لرفض طلبات تراخيص الطباعة (المعروفة شعبيا بتعبير كَي.دي.إن. KDN) وبإلغاء أو تعليق ترخيص قائم. وقرار الوزير قطعي ولا يمكن الإدعاء ضده في أي محكمة قضائية. وكما ورد في القسم ١٣، الجزء ١ من القانون (التأكيد من إضافتنا):

> دون الانتقاص من سلطات الوزير في إلغاء أو تعليق ترخيص أو إذن وفقا لأي نص آخر في هذا القانون، فإنّه يجوز **للوزير إذا إقتنع** بأنّ أي مطبعة صدر لها ترخيص قد استخدمت لطباعة اي نشرة مضرة بالنظام العام أو بالأمن القومي أو أي جريدة صدر لها ترخيص تحتوي أي أمر مضر بالنظام العام أو بالأمن القومي، أن يلغي هكذا ترخيص أو إذن.

بالاضافة إلى هذا، فإنّ القسم ٧ من القانون المعدل يعطي الوزير صلاحية منع طباعة أو بيع أو استيراد أو توزيع أو امتلاك أي نشرة. وهكذا فإنّ لدينا وضعا تكون فيه قرارات وزير واحد ملزمة ولا يكون على الوزير أي التزام بتفسير تلك القرارات. وحتى وقت حديث لم يكن وزير الشؤون الداخلية اي شخص آخر خلاف رئيس الوزراء مهاتير.

إنّ قانون البث لعام ١٩٨٨ الذي حل مكانه قانون وسائط الإعلام المتعددة والاتصالات عن بعد (Multimedia and Telecommunications Act) لعام ١٩٩٨ يوفر لوزير الإعلام صلاحيات مماثلة. وبموجب هذا القانون، فإنّ أي جهة ترغب العمل في البث تحتاج أن تطلب من الوزير ترخيصا مسبقا. إضافة إلى هذا فإنّ البند (١) من القسم ١٠ من الجزء ٣ من القانون يقرر:

> يكون من واجبات المرخَص له أن يتأكد من أنّ مادة البث التي ينشرها تتوافق مع التوجيهات التي يعطيها الوزير من وقت لآخر.

وإنّه من الواضح حتما أنّ هنالك منحيين في وسائط الإعلام الماليزية. وقد تبدو هذه التطورات متناقضة عند النظرة الأولى، ولكنّ التمحيص الأعمق لا يظهر على وجه الدقة تناقضا بينها، وذلك على ضوء طبيعة السياسة والسيطرة في ماليزيا. أولا ما من شك بأنّ سياسةالحكومة في الخصخصة قد نتج عنها تتجير أكبر لوسائط الإعلام، ما تسبب بدوره بعرض المزيد منها. وهذا لم يحدث عرضاً ولكن كجزء من استراتيجية الحكومة. ثانيا إسباغ هذه الليبرالية المفترضة لم يؤدِّ فعليا إلى تخفيف سيطرة الحكومة على وسائط الإعلام، خلافا لما اقتنع به الكثيرون ابتداء. وفي الحقيقة أنّ العكس هو الذي حصل، إذ أنّ الأشكال الرئيسة للسيطرة على وسائط الإعلام – القانونية والسياسية والاقتصادية – قد عُززت دون شك عبر العقدين الأخيرين.

ليس مفاجئا في بيئة من هذا النوع، رغم ما يظهر من أنّ الماليزيين يحصلون على المزيد من وسائط الإعلام، أنّ ما يحصلون عليه هو في جوهره المزيد من النوع نفسه. فحيث تكون ملكية وسائط الإعلام في قبضة قلائل متحالفين عن كثب مع الحكومة، وراغبين في جني الربح من الوضع، فإنّه لا خلاف بأنّ هنالك تأكيدا متزايدا على إنتاج واستيراد منتجات "آمنة" كثيرا ما تكون تافهة. فمن برامج الحوار (talk shows) التي لا تنتهي في التلفزيون، إلى مسابقات الكلمات المتقاطعة في الصحافة، يستمر التأكيد على مادة غير مثيرة للنزاع ويسهل تسويقها – لا تطرح أسئلة حول الخطاب الرسمي ولا تتفحصه ولا تتحداه (Zaharom Nain, 1996).

نظريات مستوردة وتناقضات محلية

إنّ أي نقاش أو اقتراح حول الحاجة إلى **نزع التغريب** (*de-westernize*) عن دراسات وسائط الإعلام فيما يتعلق بالسياق الماليزي تحتاج، في رأيي، أن تأخذ بعين الاعتبار ثلاثة عوامل على الأقل سيجري بحثها هنا بشيء من التفصيل:

الأول هو وعي كيف استندت – وما زالت تستند – سياسات وسائط الإعلام واستراتيجياته االى فرضيات محددة حول الدور الذي يتوجب على وسائط الإعلام

أن تلعبه في ماليزيا. إنّ هذه الفرضيات ليست بأي حال ماليزية المنشأ أو التصميم. وكما بينت في مكان آخر (Nain, 1969) فإنّ أصولها غربية بشكل أساسي. وبالفعل، فإنّه على أساس أطر سياسات وسائط الإعلام التي وجهها وأثر عليها بشكل كبير نموذجٌ التطور (paradigm of development) الذي جسّدته أعمال ليرنر (Lerner, 1958) وشرام (Schramm, 1964) على سبيل المثال، تم ترويج وسائط الإعلام في ماليزيا – وما زالت تُروّج– خاصة التلفزيون والإذاعة، وبشكل أعم وسائط الإعلام المطبوعة، على أنّها عناصر قيمة ومركزية يتطلبها ما يسمى تنمية البلاد. ويؤكد صانعو السياسة الماليزيون باستمرار على الدور الحيوي الذي تلعبه وسائط الإعلام في تغيير المجتمع الماليزي. وفي وقت مبكر يرجع إلى عام ١٩٦٤ عندما أدخل التلفزيون أول الأمر في ماليزيا الشمالية، تحدث وزير الإعلام آنذاك عما يسمى إمكانيته الثورية. ووفقا لما قاله:

> سيكون التلفزيون أداة مهمة لثورتنا الاجتماعية. إنّه سيكون وسيلة لإعلام الشعب حول التقدم في مختلف قطاعات حياتنا القومية. وإنّه سيمكنهم كذلك من معرفة التقدم خارج ماليزيا. (*Malaysian Times*, 2th October 1964)

إنّ الإلتزام بالمقولة التقليدية إنّ وسائط الإعلام هي عناصر فعّالة للتغيير يمكّن الحكومة الماليزية من الإصرار على أنّها أكثر أهمية بالنسبة لتطور البلاد وشعبها من أن يطلق لها العنان. وهو يساعد على إضفاء الشرعية على استراتيجية الدولة في الاحتفاظ بسيطرة سياسية صارمة ووثيقة على وسائط الإعلام من أجل "المصلحة" المفترضة للشعب وفي سبيل "المصلحة القومية"، رغم كون هذه الاصطلاحات غامضة وغير محددة، في الوقت الذي تبدو فيه ظاهريا أنّها تلتزم بمقتضيات السوق "الحرة". وكما أشرت إليه في القسم السابق فإنّه يمكّن الدولة من اتّباع استراتيجية يمكن وصفها، إذا ما غفر القارئ التناقض اللفظي، بأنّها "نزع التنظيم المنظّم"(regulated deregulation) حيث تكون سلطة التنظيم– كما هو متوقع – لا في أيدي هيئات مستقلة ولكنها تنحدر مباشرة من الحكومة كما هو الحال في كثير من بلدان المنطقة. وهذا يسمح لشخصية لا يقل مستواها عن مهاتير بأن يعيد باستمرار تحذيرات كالتالي:

> طالما أنّ الصحافة تعي احتمال كونها تهديدا للديمقراطية وتحدٌ بضمير حي من ممارستها لحقوقها، فإنّه يجب أن يُسمح لها بممارسة وظائفها دون تدخل من الحكومة. ولكن عندما تقوم الصحافة بإساءة استخدام حقوقها بشكل واضح من خلال إثارة الشعب، فإنّ للحكومات الديمقراطية عندئذ الحق في فرض السيطرة عليها (Mahathir, 1981: 19).

إنّ أي محاولة لتقييم نقدي لهذا الموقف التقليدي المتزمت تتطلب معرفة أنّ معظم دراسات وسائط الإعلام في المؤسسات الأكاديمية الماليزية تواظب على استمراريته، بل إنّها تعززه، لأنّ للبلاد نظاما تربويا شديد المحافظة يدعو في غالبه إلى التزام الامتثال والمطاوعة (Nain et al., 1995)

والعامل الثاني الذي يجب أخذه بعين الإعتبار، إذا كنا نرغب في وضع بنى وسياسات وسائط الإعلام الماليزية ضمن سياق الاقتصاد السياسي الأوسع، هو الدور المركزي الذي يلعبه فاعلو الدولة – خاصة الأحزاب السياسية ضمن التحالف الحاكم – في الاقتصاد الماليزي بشكل عام، وفي صناعات وسائط الإعلام بشكل أكثر تحديدا. إنّ غالبية الدراسات النقدية حول بنى وسياسات وسائط الإعلام في البلدان الصناعية تسلم منذ البداية بافتراض أنّ وسائط الإعلام منفصلة كمؤسسات عن الدولة وأنّها بالفعل مستقلة نسبياعنها. وتحاول هذه الدراسات بعد ذلك أن تظهر كيف أنّ الأسواق – والنظام الرأسمالي بشكل عام – تعتدي على عمليات وسائط الإعلام.

من ناحية أخرى فإنّ دور الدولة في ماليزيا هو دور مركزي كما بينت. ومن المسلّم به أنّ الانفتاح السريع المقصود للاقتصاد الماليزي على السوق العالمية في الثمانينات[من القرن العشرين]، وخاصة عندما بدأت ولاية مهاتير كرئيس للوزراء، قد أدى بدوره إلى إسباغ تتجير أكبر على وسائط الإعلام الماليزية. بالرغم من ذلك فإنّ التتجير المتزايد قد مكن لسيطرة الدولة في الواقع أن تمتد أكثر في المجال الاقتصادي، بدلا من أن يؤدي إلى تراخيها، بوجود أحزاب سياسية ماليزية مسيطرة لها أذرع استثمارية تملك مؤسسات أعمال وتمارس دورا نشطا في مشهد الشركات (Gomez, 1990; 1991; 1994). ولكنّ هذا بالطبع ليس شائعا في ماليزيا وحدها. غير أنّ طبيعة ودرجة انشغال الأحزاب السياسية في تحالف بي.إن. الحاكم بمجال الأعمال هي تفاصيل تتطلب تقصيا نشطا للمساعدة في فهمنا لسبب عمل وسائط الإعلام الماليزية بالطريقة التي تعمل بها وكيف أنّ عملياتها بالفعل قد لا تضفي الشرعية على نظام "السوق الحرة" أو تنشط في دعمه وحسب، ولكنها قد تفعل ذلك أيضاً بالنسبة إلى مجموعات معينة ذات هيمنة في المجتمع الماليزي، وبالنسبة الى النظام بشكل عام.

وقبل مناقشة العامل الثالث، وهو تحديدا الدراسات حول جماهير وسائط الإعلام الماليزية، يكفي أن نقول عند هذه النقطة إنّ أبحاث وسائط الإعلام في ماليزيا هي بشكل عام في مرحلة طفولتها. إنّ معظم الأبحاث التي تم إجراؤها حتى الآن حول وسائط الإعلام في المحيط الأكاديمي الماليزي يمكن تصنيفها بأنّها: (أ)وضعية (positivist) وكمية؛ (ب) معنية بالسياسات – في حدود أنّ القصد هو فحص فعالية تطبيق السياسات، وبشكل خاص من قبل الدولة؛ (ج) أقل اهتماما بتطوير النظرية ومعنية في الغالب بتحسين أساليب البحث؛ و(د) تنعم بعدم وعيها للطبيعة الايديولوجية لمنتجات وسائط الإعلام [انظر تباعا: (Bukhory, 1992; Mustafa, 1992; Samsudin, 1992; Md. Saleh, 1992)]

أما بالنسبة للقليل الذي تم القيام به من البحث الأكاديمي حول العلاقة بين وسائط الإعلام والجمهور، فإنّه ليس مبالغة أن نقول إنّه يبدو أنّ مثل هذا البحث في ماليزيا قد وقع بشدة في قبضة انحراف زمني ليشابه ما حصل في الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين في الولايات المتحدة. كان الاهتمام الرئيس النظر إلى "تأثيرات" وسائط الإعلام (وبشكل أساسي الأفلام والتلفزيون) على الجمهور (وبشكل رئيس التصنيفات العامة من "أطفال" و"أحداث" – المجموعات المفترض أنها "عرضة للتأثر") وذلك ضمن مفهومها السلوكي(behaviorist) الضيق. ووسائل البحث المطبقة لتحليل نصوص وسائط الإعلام كانت بشكل غالب التحليل الكمي للمحتوى، في حين أجريت التحاليل حول الجماهير بشكل رئيس من خلال مسوح اجتماعية. وفي الحالات النادرة التي تم الإقرار فيها بتعقيد ما يكوّن "الجماهير"، افترض أنّ هذه الجماهير تنتمي إلى فئات اجتماعية معينة يتم تعريفها دون استثناء بما يسميه أنغ (Ang, 1990: 272-273) "وجهة النظر المؤسسية"

ويكمن وراء هذه البحوث والإهتمامات المحلية الاعتقاد بأنّ وسائط الإعلام تعكس أو تعبر عن إجماع تم إحرازه، أو يجب أن تفعل ذلك. إنّ موقف التكيّف مع الأمر الواقع لهذه البحوث واضح جدا. غير أنّ تطوراتٍ نقدية أكثر حداثة، بشكل رئيس في الأبحاث الغربية عن جماهير وسائط الإعلام، وبالأخص ما يسمى بشكل واسع "دراسات التلقي" (reception studies)،[١٠] قد أثارت أسئلة جديدة أعتقد أنّها بحاجة إلى التصدي لها بالنسبة لماليزيا.

وعلى أهمية دراسات التلقي لفهم أكبر شمولا لعلاقات وسائط الإعلام بالجمهور، فإنّ ما له أهمية معادلة – وتحديدا في سياق هذا الطرح – هو أنّ مثل هذه الدراسات والافتراضات التي تبنى عليها ليست كلها واحدة. وكما يشير كاران (Curran, 1990: 4-153) هنالك على الأقل مساران رئيسان لدراسات التلقي: "واحد. . . يستمر في وضع الاستهلاك الثقافي داخل السياق الأوسع للصراع الاجتماعي . . . [وآخر] . . . جذوره مرساة في تصور أقل راديكالية للمجتمع . . معني بتحليل الاستهلاك الثقافي وتشكيل الهوية كغاية لذاتها تقريبا".

إنّ هذا المسار الثاني هو الذي يطرح عددا من المشكلات في وجه فهم علاقة وسائط الإعلام بالجمهور في السياق الماليزي بما يتضمنه هذا المسار من تبن تفاؤلي يكاد يكون احتفائيا ومعتنقا "لسلطة" "الجمهور الفاعل" ("power" of the "active audience") وما يبدو أنّه طائفة لا متناهية من المعاني التي يمكن للجمهور أن "يستقرئها" من النص. هنالك ضمن هذا المسار مناح ثلاثة رئيسة (Morley, 1992). أولا هنالك منحى أن "يستقرئ" الباحثون نصوص وسائط الإعلام، أحيانا بمهارة كبيرة، بافتراض ضمني أنّ كل جماهير وسائط الإعلام قادرة أن تفعل ذلك بشكل متكافئ. وهذا المنحى مرتبط بشكل غير قابل للانفكاك بالمنحى الثاني وهو الافتراض بأنّ لكل جماهير وسائط الإعلام عمليا، إمكانية غير مقيدة للتوصل إلى معجم معانٍ، إلى أشكال

بديلة من المعرفة خارج تلك التي يوفرها الخطاب المهيمن لوسائط الإعلام، ما يمكّن الجميع هكذا من تفسير نصوص وسائط الإعلام بشكل متساو. ثالثا هنالك منحى لافتراض أنّ لأعضاء الجمهور هؤلاء – المفترضة "الفاعلية" فيهم – "سلطة" قوية بمفهوم حقيقي جدا.

وكما يعبر مورلي (Morley: 31) فإنّ هؤلاء الباحثين "كثيرا ما يقومون بادعاءات مضخمة، بأنّ منظورهم بحد ذاته يشتمل على تمكين الجمهور وعلى اعطاء الامتياز للقارىء، وهي أمور في حقيقة الواقع وهمية . . . وكثيرا ما يُقدَم الباحث على أنّه لم يعد ناقدا من الخارج وإنّما غدا زميلا مشاركا، ومؤيدا واعيا، يعبر عن صوتً الديمقراطية الثقافية للمستهلك، ويحتفي بها". ولا شك أنّ هنالك صُدوع رئيسة في هذا الرأي ليس أقلها حقيقة يعبر عنها أنغ (Ang, 1990: 274) من أنّه رغم أنّ "الجماهير قد تكون فاعلة بطرق عظيمة الوفرة في استخدام وتفسير وسائط الإعلام... إلا أنّه سيكون فقدانا تاما للنظرة المتوازنة أن تساوى 'الفاعلية' مع 'السلطة' بمثل هذا الحبور". وما يجب التعرف عليه بالفعل هنا، متبعين مورلي (Morley, 1992: 31) هو "الفرق بين امتلاك السلطة على النص وامتلاك السلطة على جدول الأعمال الذي من خلاله يبنى النص ويتم تقديمه".

كثيرا ما يكون ملائما تجاهل هذا التعقيد في التفاعل بين الجمهور والنص من قبل أؤلئك الذين يتبنون "الديمقراطية السيمائية" (semiotic democracy) (Fiske, 1987) مفترضين بذلك "أنّ مجموعات من الناس التي تنحدر من مجال واسع متغير من الثقافات الفرعية (subcultures)، ومن جماعات مختلفة تبني معانيها الخاصة ضمن اقتصاد ثقافي **مستقل ذاتيا**" (Morley, 1992: 26 – التأكيد من إضافتنا). ومع افتراض كهذا، فإنّ أعمالا من هذه الطبيعة لا تضخم من مقدرة كل الجماهير بالنسبة لتفكيك النص وحسب ولكنها، وهو ما فيه خطورة أكبر، تميل إلى تقليل أهمية الأسئلة حول ملكية مؤسسات وسائط الإعلام والسلطة عليها. ووفقا لمورلي (ibid: 26) فإنّ هذه الدراسات "يسهل استيعابها ضمن ايديولوجيا محافظة مبنية على تعددية المستهلك ذي السيادة".

وبالمعيار نفسه فإنّ مثل هذا الإهتمام يحمل خطر إضفاء الشرعية على الهيمنة والسيطرة على صناعات وسائط الإعلام المحلية من قبل الدولة أو المصالح الاقتصادية. وبالفعل فإنّ هنالك على الأقل مشكلتين لهما علاقة بهذا المسار لدراسات التلقي إذا استعملت لدراسة علاقة الجمهور مع وسائط الإعلام في ماليزيا. إنّها أولا ستتجاهل السؤال الحقيقي جدا حول الإمكانية المتفاوتة للوصول إلى أشكال بديلة من التفسير والمعرفة التي يتطلبها تمكين أفراد الجمهور وجعلهم "فاعلين". وفي بيئة يدعو فيها النظام التربوي الى التماثل وحيث التفسيرات البديلة تقمع باستمرار وحيث النظام الديني/القيمي نظام محافظ بشكل عميق، فإنّ افتراض وجود جمهور لوسائط الإعلام، "فاعل" بشكل عام، يكون سابقا لأوانه إن لم يكن في منتهى السذاجة.

أما المشكلة الثانية فهي بالطبع مشكلة تحويل الانتباه بعيدا عما يبدو أنّها قضايا حاسمة أكثر تتعلق بمؤسسات السلطة والسيطرة والاستغلال، حتى تُترك هذه القضايا، في أفضل الأحوال، خارج إطار المرجعية والتحليل أو لصرف النظر عنها في أسوأ الأحوال باعتبارها ليست ذات أهمية. إنّ النقاش السابق حول الدور المركزي الذي تلعبه الدولة بالنسبة للسيطرة على مؤسسات وسائط الإعلام الماليزية قد حاول إظهار أنّ تجاهل هذه القضايا المتعلقة بالسلطة يحمل خطر الإضاعة التامة لمشاكل أساسية أكثر تتعلق بتوفر الخيارات في ماليزيا وبكيف ان سلسلة الخيارات التي يتم إيجادها قد تكون قد حددت سلفا. وكما عبر ميردوك (ورد لدى Morley, 1992: 32) عن ذلك بشكل مناسب:

> إنّ الناس الذين يمارسون ألعاب المغامرة على حاسوب منزلي، ويطلبون السلع من برامج تسوق تلفزيوني، أو يستجيبون إلى إحصاء إلكتروني للآراء، لهم حتما خيارات ولكنها تُرتب بعناية. والمسألة الحاسمة هي مرة أخرى لا أن نسأل ببساطة: "ما هي أشكال المتعة التي توفرها هذه التقنيات؟" ولكن "من الذي له سلطة السيطرة على الشروط التي يتم التفاعل عبرها؟"

نزع التغريب والشيطنة والفضاء الديمقراطي

لقد جرت محاولات عديدة – أنتجت أكثر الأوقات نتائج مشكوكا بها – بين الأكاديميين والممارسين في وسائط الإعلام في آسيا "لإعادة تعريف" دراسات وسائط الإعلام للمنطقة ولتأكيد الحاجة لنظريات "آسيوية" للاتصال ولوسائط الإعلام. وليس من الغريب أنّ هذه المحاولات قد طفت إلى السطح في السنوات الأخيرة – حتما قبل "الإنهيار الآسيوي الساخن" في ١٩٨٧–١٩٨٨ – عبر تصريحات لرؤساء حكومات مثل مهاتير في ماليزيا ولي كوان يو (Lea Kuan Yew) وغو تشوك تونغ (Goh Chok Tong) في سنغافورة حول حاجة المجتمعات الآسيوية إلى النظر جديا في "قيم آسيوية"، الكنفوشية والإسلام، كبدائل قابلة للحياة عما يوصف بأنّه "قيم غربية" و"حضارة غربية."[١١]

وأستطيع القول إن كثيرا من هذه المحاولات، مع الأسف ولكن كما كان متوقعا، كانت محافظة، مغالية في العصبية الوطنية، وحتى "معادية للغرب"، المرة تلو المرة، مؤكدة فرادة الاقتصاد السياسي الآسيوي. وهي، في طرح الحاجة إلى اكتشاف نظريات واستراتيجيات بحثية "جديدة" حول وسائط الإعلام، كثيرا ما انتهت إلى المساعدة في اضفاء الشرعية على أنظمة قمعية وممارسات لا ديمقراطية ونظم وسائط إعلام أحكِمت السيطرة عليها **مبررُ وجودها** هو مساندة هذه الأنظمة والمساعدة على ديمومتها. وهكذا، من خلال شيطنة "غرب" تم إطلاق التعميمات عليه بشكل مبالغ فيه، بقيمه ونظمه ووسائط إعلامه – فإنّ هذه النظرة تعمل في الوقت ذاته على أن ترفع إلى مستوى أعلى "شرقا" تم إطلاق التعميمات حوله بشكل مساو كذلك، خاصة أنظمته التي لها السيطرة.

أما فيما يتعلق بماليزيا، فإنّ البادي للعيان هو أنّها بلد ربط بشكل غير قابل للانفكاك برأس المال العابر للحدود القومية، وهو في الحقيقة عنصر في عجلة الرأس مالية العالمية. وضمن هذه الحدود يكون من غير المجدي، وحتما من ضروب الخطأ، الاحتفاظ بأفكار رومانسية حول تجارب وسائط إعلام ماليزية – أو غير ماليزية – أصيلة وفريدة ومنعزلة تتطلب تفسيرا يستند إلى مجموعة من النظريات والنماذج "المُمَلْيزة" (Malaysianized). وفي الحقيقة قد يبدو لي أنّ المسألة ليست ما إذا كانت دراسات وسائط الإعلام "غربية" أو "شرقية" أو حتى أي "مجموعة" هي "الأفضل". إنّني أقول إنّ المسألة بالأحرى هي أي دور نخصصه لدراسات وسائط الإعلام، سواء كانت بسياق "غربي" أو "شرقي". وإذا قمنا، إستنادا إلى موقف ايديولوجي، بالإصرار على أنّ وسائط الإعلام هي بشكل رئيس جهاز ايديولوجي للدولة أو للسوق، كما هو الحال بشكل واضح في السياق الماليزي، عندئذ يكون دور دراسات وسائط الإعلام في اعتقادي ثلاثيا. فهو أولا أن يقدم تحليلا نقديا حول كيفية عمل الجهاز وكيف تُتَرجَم سلطة الدولة و/أو السوق في وسائط الإعلام وتتم احتمالا تقويتها من قبل وسائط الإعلام. وهو ثانيا أن يُظهِر بدوره، وبشكل مقنع، كيف يمكن لهذا ان يكون معيقا لتطوير الأفكار، ومعيقا بشكَل دائم لقطاعات مختلفة من المجتمع. وهو ثالثا أن يحدد بشكل استراتيجي الوسائل التي يمكن باستخدامها تحقيق سياساتٍ وبنىً بديلة لجعل وسائط الإعلام –نظم ومؤسسات وممارسات – أكثر تمثيلاً وأكثر تحقيقا للمساواة بين الناس، وأكثر شحذا للتحرر.

الهوامش

[١] إنّ اصطلاح "وسائط الإعلام" قد استخدم طيلة هذا الفصل للكتابة عن وسائط الإعلام الماليزية الرئيسة في الصحافة والتلفزيون، ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك.

[٢] عندما حازت البلاد استقلالها السياسي من البريطانيين في ٣١ آب/أغسطس عام ١٩٥٧ كانت تدعى "الملايو" (Malaya). وقد تشكلت ماليزيا عام ١٩٦٣ متكونة من الملايو (وتسمى الآن شبه جزيرة ماليزيا) وصباح وساراواك (Sabah and Sarawak) (التي كانت سابقا بورنيو البريطانية وهي حاليا ماليزيا الشرقية) وسنغافورة. وبعد سنتين تركت سنغافورة ماليزيا لتشكل دولة مستقلة.

[٣] أكبر حزب في هذه التشكيلة منظمة الماليز القومية المتحدة (أُمْنو) (United Malays National Organization-UMNO) ويأتي بعدها الاتحاد الماليزي الصيني (Malaysian Chinese Association) والمؤتمر الماليزي الهندي (Malaysian Indian Congress). وأسماء الأحزاب تعكس تحيزها العرقي.

[٤] إنّ سياسة الاقتصاد الجديدة تبقى مفتاح المرجعية لسياسات التطوير الاقتصادي في ماليزيا. وقد لُخص هدفها في الخطة الماليزية الثالثة (Third Malaysia Plan) ١٩٧٦–١٩٨٠ (حكومة ماليزيا ١٩٧٦: ٧): "تسعى سياسة الاقتصاد الجديدة لمحو الفقر بين كل الماليزيين ولإعادة هيكلة المجتمع الماليزي بحيث يتقلص الاقتران المتعمد للجنس العرقي (race) بالوظيفة الاقتصادية والموقع الجغرافي ثم يزول مع الوقت، ويتحقق هذان الغرضان من خلال التوسع السريع للاقتصاد عبر الزمن. . . . . إنّ التجزيء الحالي لمجموعات الجنس العرقي وفقا للوظيفة الاقتصادية، مع تركز الماليزيا والفئات الأخرى الأصلية في القطاعات التقليدية للإقتصاد، هو لب المشكلة".

[٥] طرحت سياسة "انظرشرقا" بعد وقت قصير من تولي مهاتير لرئاسة الحكومة، وكان القصد منها ابتداءً زيادة الإنتاجية من خلال استحداث صيغ أكثر فعالية للانضباط العمالي والتأكيد على العمل الجاد على نمط النموذجين الياباني والكوري. وكما قال مهاتير نفسه (Mahathir, 1983: 305)، إنّ "انظر شرقا" "يعني محاكاة البلدان المتطورة بسرعة في الشرق في سعي لتطوير ماليزيا." وأخلاقيات العمل الجديدة والانضباط العمالي والإنتاجية هي الاصطلاحات الرئيسة التي تتجسد في هذه السياسة. وبعد تقديم سياسة "انظر شرقا" بفترة وجيزة، بدا أنّها تعني كذلك محاباة رجال الأعمال اليابانيين والكوريين في إعطاء العقود. ولكنّ بعض التجارب السيئة في العمل والانتقادات من قبل أولئك الذين أقصَتهم هذه الترتيبات أدت إلى العودة لتأكيد التعريف الأسبق (Jomo, 1990: 5-202).

[٦] إنّ إصطلاح "ماليزيا الشركة" (Malaysia Incorporated) الذي إقتبس من الاصطلاح التحقيري الأصل "اليابان الشركة"، يمثل محاولة من قبل الحكومة الماليزية لتحسين العلاقات بين الدولة وقطاع الأعمال وللتأكد من أنّ الدولة وبيروقراطياتها تخدم مصالح رأس المال الخاص بدل تعطيلها. وكما عبر مهاتير عن ذلك (Mahathir, 1983: 306)، "إنّ ماليزيا الشركة يمكن أن تعرّف لذلك على أنّها مفهوم التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص لتمكين الأخير من النجاح وبالتالي لتقديم مساهمات أكبر في التنمية القومية."

[٧] بدأت الخصخصة في ماليزيا بشكل رسمي عام ١٩٨٣ بعد سنتين من تولي مهاتير رئاسة الحكومة. وقد حصل ذلك أيضا في الوقت نفسه الذي كانت فيه الثاتشرية واقتصادات ريغان (Thatcherism and Reaganomics) تحدد النهج عالميا، في حين أنّ الأداء الضعيف لمؤسسات القطاع العام الماليزي، وبالأخص الكثير من المشاريع الماليزية العامة، كان على الصعيد المحلي موضع تساؤل ونقاش. وكما بينت ذلك الحكومة الماليزية (EPU, 1985):

> إنّ للخصخصة عددا من الأهداف الرئيسة. إنّها تهدف أولا إلى تخفيف وطأة العبء المالي والإداري عن الحكومة في توليها وإدارتها لشبكة هائلة ومتواصلة الاتساع من الخدمات والاستثمارات في البنية التحتية.ثانيا يُتوقّع من الخصخصة أن تشجع التنافس وتحسن كفاءة الخدمات وتزيد إنتاجيتها. وثالثا، فإنّه يتوقع من الخصخصة، بتحفيزها لروح المبادرة والاستثمارات الخاصة، أن تُسرّع نسبة النمو في الاقتصاد. رابعا، يتوقع من الخصخصة أن تساعد في تخفيض حجم ووجود القطاع العام في الاقتصاد، بما ينطوي

عليه القطاع العام من نزعات احتكارية ودعم بيروقراطي. خامسا، يتوقع من الخصخصة كذلك أن تساهم في تحقيق أهداف سياسة الاقتصاد الجديد، خاصة بعد التقدم الكبير الذي أحرزه حضور البوميبوتيرا (Bumiputera) ومبادراتهم في مجالات الأعمال منذ الأيام الأولى لسياسة الاقتصاد الجديد، وهم لذلك قادرون على تولي حصتهم من الخدمات المخصخصة.

[٨] من كل الوجهات والنظرات، فإنّ "رؤيا ٢٠٢٠". هي خطة رئيسة لتحويل ماليزيا إلى بلد متطور في أوائل القرن الواحد والعشرين. وكما قال مهاتير (Mahathir, 1991: 1) عندما كشف النقاب عن "الرؤيا" "إنّ الهدف النهائي الذي يجب أن نسعى إليه هو ماليزيا متطورة تماما بحلول عام ٢٠٢٠." وقد لخص مهاتير تسعة تحديات تواجه الأمة في محاولة تحقيق التطور التام وتبقى هذه التحديات هي القوة الدافعة خلف "الرؤيا". ويمكن تلخيص هذه التحديات (Mahathir, 1991: 2-4) كما يلي:

١- تأسيس أمة ماليزية متحدّة لها شعور بالمصير الموحد المشترك . . . مسالمة مع ذاتها. . . (و) . . . متكونة من الجنسية الماليزية الواحدة (Bangsa Malaysia) .

٢- خلق مجتمع ماليزي متحرر نفسانيا وآمن ومتطور يملك إيمانا وثقة بنفسه . . . غير خاضع نفسانيا لأحد ومحترَم من قبل شعوب الأمم الأخرى.

٣- تنمية وتطوير مجتمع ديمقراطي ناضج يمارس نوعا من الديمقراطية الماليزية الإجماعية الناضجة المتوجهة نحو المجتمع المحلي، تتمكن أن تكون نموذجا لكثير من البلدان التي تمر في مرحلة التطوير.

٤- تأسيس مجتمع أخلاقي ورفيع المسلكية تماماً . . . قوي بقيمه الدينية والروحية ومشبع بأرفع المقاييس الأخلاقية.

٥- تأسيس مجتمع ماليزي ناضج ومنفتح وسمح.

٦- تأسيس مجتمع علمي تقدمي . . . إبداعي ومتطلع إلى الأمام.

٧- تأسيس مجتمع وثقافة معنيين بالغير، نظام اجتماعي يتقدم فيه المجتمع على الذات.

٨- ضمان مجتمع عادل إقتصاديا . . . يكون فيه توزيع منصف ومتكافئ لثروة الأمة.

٩- تأسيس مجتمع مزدهر ذي اقتصاد تنافسي تماما وديناميّ ومعافى وقادر على الصمود.

[٩] على سبيل المثال، ليس هنالك نظام مناقصات شفاف وتنافسي عندما تقدم العروض للمشاريع التي تقوم الحكومة بخصخصتها. وكثيرا ما يكون قرار منح المناقصات بيد الوزير الذي تقوم وزارته بخصخصة مشروع ما.

[١٠] بدلا من معالجة قضايا ما إذا كانت لوسائط الإعلام "تأثيرات" بالمعنى السلوكي الضيق، تبدأ دراسات التلقي بفرضيتين أساسيتين، أولا أنّه ليس هنالك "جمهور لوسائط الإعلام" له صفة التجانس ولكن هنالك، بدلا من ذلك، "جماهير لوسائط الإعلام" تنتمي إلى مجموعات اجتماعية مختلفة - بما في ذلك الجنسوية والطبقة. وإنّ موقعها ضمن هذه البنية الاجتماعية ينحو بدوره إلى تحديد الخطاب المتوفر لها في سياق تفاعلها مع وسائط الإعلام، أي أنّ طبيعة "القراءات" المختلفة التي قد تستمدها الجماهير من نصوص وسائط الإعلام يعتمد إلى حد بعيد على موقعها داخل البنية الاجتماعية. ثانيا، يطرح القول إنّ نصوص وسائط الإعلام قلما تكون منفتحة كليا إلى تنوع لا متناه من التفسيرات ولكنها، كما يقول مورلي (١٩٨٠)، تتخذ شكل "تعدد معان منظّم". بمعنى آخر، إنّ نصوص وسائط الإعلام مبنية بحيث تقود تفسيرات الجماهير أو "قراءاتهمَ" باتجاهات معينة مفضلة، رغم أنّ هذه قد تُرفض أو يتم التفاوض حولها في بَعض الحالات.

[١١] من جهته كان مهاتير يفاخر لمدة طويلة في التسعينات بتفوق القيم الآسيوية في محاولة تفسير قصص النجاح الاقتصادي الهائل في البلدان الآسيوية من منتصف الثمانينات وحتى الإنهيار الساخن عام ١٩٩٧-١٩٩٨.

وسائط الإعلام في لبنان
توازن مفقود بين المصلحة العامة وبين السلطة والمال

نبيل دجاني

لمحة تاريخية سريعة

ساهمت طبيعة لبنان في جعله ملجأً للأقليات في الشرق العربي التي لجأت إلى جباله ووديانه في القرون الوسطى هرباً من أي قهر؛ سواء أكان عسكرياً أم دينياً أم عقائدياً. وهكذا أصبح الجبل اللبناني معقلاً للأقليات في العالم العربي. ويعتبر لبنان اليوم بلداً فريداً يجمع تناقضات عديدة، بلداً تعددياً عميق الانقسامات.

رزح لبنان تحت الحكم العثماني طوال أربعمائة سنة، من عام ١٥١٦ حتى عام ١٩١٨ عندما وُضع تَحت الانتداب الفرنسي، فرسمت فرنسا حدود لبنان الحديث، وأقامت دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠. ثم أُعلن لبنان جمهورية في عام ١٩٢٦. ونال استقلاله عام ١٩٤٣، إلا أن جلاء الجيوش الفرنسية عن أرضه لم يتم قبل عام ١٩٤٦.

بعد عام ١٩٤٨، ازداد دور لبنان أهمية عندما أصبح منفذاً مهماً لبلدان الشرق العربي إلى البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى تحوّل التجارة العربية عن مرفأ حيفا إلى مرفأ بيروت الذي أصبح المنفذ الأهم إلى سائر دول الشرق العربي، لاسيما أن خطوط الترانزيت تركّزت في لبنان وتدفّق البترول العراقي والسعودي عبر أنابيب مُدّت إلى مرافئه، وأصبح لبنان أيضاً محطة مهمة للنقل الجوي ومركزاً للمواصلات البرية والبحرية.

ظل لبنان حتى عام ١٩٧٥ يتمتع بوضعه الفريد هذا، بالإضافة إلى استقرار سياسي نسبي واقتصاد حر آمن جذب رؤوس الأموال الأجنبية، وظلت بيروت أبرز مركز مصرفي وتجاري في الشرق الأوسط، وذلك حتى اندلاع الحرب الأهلية.[١] وعلى هذا كان لبنان، وما زال محطّ أنظار مُختلف القوى الخارجية، تتصارع على أرضه، وتستقطب الفئات المتعددة، وأحياناً المتباينة التي تتألف منها الدولة اللبنانية، نتيجة تعدد الموجات البشرية التي مرت على أرض لبنان، الذي كان ملجأً تقليدياً للأقليات المختلفة عبر التاريخ.

طوال رزوح لبنان تحت الحكمين العثماني والفرنسي، وإلى حد ما بعدهما، خضعت الأقليات فيه لوضع سياسي واجتماعي استمر في التأزم بسبب استغلال عامل اختلاف الأديان والطوائف بين هذه الأقليات من قبل الحكام، والقوى الخارجية المؤثرة على هذه الأقليات، لإضعاف لبنان والسيطرة عليه، أو لإيجاد أجواء مواتية لأطماعهم في المنطقة. ونظراً لوجود الأقليات اللبنانية على رقعة صغيرة من الأرض، فقد كان للعامل الطائفي دور كبير في تعدد المواقف اللبنانية تجاه المشكلات التي واجهها لبنان الحديث. وكان لهذا التعدد في المواقف دور كبير في اندلاع الحرب الأهلية واستمرارها.

وأسهم تعدد الطوائف في لبنان وتصارعها في إضعاف السلطة المركزية، ما أدّى إلى تمتع المواطن اللبناني بدرجة عالية نسبياً من الحرية، تجلّت بصورة كبيرة في حرية الصحافة. غير أن ممارسة الحرية الصحافية في بلد فاقد الهوية كلبنان، أدّت إلى جعل وسائط الإعلام اللبنانية منقسمة وفاقدة التوجّه القومي. وكذلك ساهم تجزؤ المجتمع اللبناني في فقدان التوجّه القومي لدى وسائط الإعلام، ما ساعد بدوره على استمرار تجزؤ المجتمع اللبناني وتفاقمه.

الإحصاء السكاني الرسمي والوحيد في لبنان جرى عام ١٩٣٢. وبما أن توزيع المناصب السياسية الأساسية بين الطوائف؛ أي نظام طائفية الوظيفة، قد بني على أساس تعدادها في إحصاء عام ١٩٣٢، فإن الخوف من تغيّر النسب الطائفية في هذا التعداد، وبالتالي من الحاجة إلى إعادة توزيع المناصب على أساس التبدّل الديموغرافي، يقف حائلاً منيعاً أمام إجراء إحصاء جديد للسكان. غير أن جهات مختلفة وضعت تقديرات لعدد السكان الحاليين في لبنان، وأحدث هذه التقديرات

تم عام ١٩٩٦ من خلال "مسح المعطيات للسكان والمساكن"، الذي قامت به وزارتا الصحة العامة والشؤون الاجتماعية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، والذي قدر عدد السكان في لبنان بحوالي ثلاثة ملايين ومائة ألف نسمة، عدا الأجانب والفلسطينيين المقيمين فيه.[٢]

يتجلّى الانقسام الطائفي كذلك في توزيع السكان الجغرافي الذي يتبع لبنان فيه خطوطاً طائفية؛ بمعنى أن هنالك مناطق ذات كثافة سكانية مسيحية، وأخرى ذات كثافة سكانية إسلامية. ومن نتائج الحرب الأهلية في لبنان أن تعمّق هذا التوزيع وترسّخ بما فرضته الحرب على السكان من تهجير. وكما للطائفية تأثير في التوزيع الجغرافي للسكان، فإن لها أيضاً تأثيراً على وضع التعليم، إذ بينما يتلقى الطالب المسيحي علومه غالباً في مدارس ذات طابع كاثوليكي، فإن الطالب المسلم يقصد المدارس ذات الطابع الإسلامي، التي تشرف عليها الجمعيات الإسلامية، ما يؤدي في النتيجة إلى اختلاف في التنشئة وفي القيم وحتى في أنماط السلوك المتوقعة والاتجاهات العقائدية. كذلك، تتجلى الهوية المذهبية في مختلف مجالات التفاعل الاجتماعي كجمعيات الشباب والأندية الرياضية، فلكل طائفة جمعياتها وأنديتها ونشاطاتها.

نمو وسائط الإعلام في لبنان

أ. الصحافة

تعتبر وسائط الإعلام المسموع والمرئي (الإذاعة والتلفزيون) في لبنان حديثة العهد بالنسبة إلى وسائط الإعلام المكتوب. فبينما يرجع تاريخ التلفزيون إلى النصف الثاني من القرن العشرين، والإذاعة إلى الثلث الأول منه، يمكن اعتبار الصحافة اللبنانية الرائدة في العالم العربي من حيث كون لبنان قد سبق بقية الأقطار العربية في إصدار صحافة شعبية غير تابعة للسلطة. فقد انطلقت الصحافة الشعبية في لبنان، وبصورة منتظمة، بدءاً من مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر بعد أن توفرت ثلاثة عوامل ضرورية لهذا الانطلاق: العامل الأول هو توفر درجة مقبولة من التعليم بين أبنائه. وتم ذلك بصورة رئيسية نتيجة لنشاط الإرساليات الدينية الأجنبية وسعيها لنشر ثقافة دولها عن طريق إنشاء المدارس في لبنان، وكذلك تنافست الإرساليات الأجنبية في إحضار مطابع عربية لنشر تعاليمها بين السكان، فتوفر بذلك العامل الثاني في انطلاق الصحافة؛ ألا وهو انتشار الطباعة.

والعامل الثالث الضروري لانطلاق الصحافة هو تخبّط المجتمع في مشاكل اجتماعية أو سياسية حادة تُكثّف حاجة أبنائه إلى التواصل والتشاور لحل هذه المشاكل. وفّر هذا العامل الفرصة للقوى الأجنبية للتدخل في لبنان، باعتباره إحدى أكبر نقاط الضعف في الإمبراطورية العثمانية الهرمة، فأدى هذا التصارع إلى زرع بذور الانشقاق بين

الطوائف اللبنانية، وازدياد التوتر بينها، ومن ثم إلى انغماسها في خلافات طائفية عديدة، كانت إحدى نتائجها الحرب بين الموارنة والدروز عام ١٨٦٠.

انطلقت الصحافة الشعبية في لبنان بدءاً من العام ١٨٥٨، تاريخ صدور **حديقة الأخبار** لخليل الخوري، عبر رجال فكر لبنانيين كان توجههم الأساسي اجتماعياً وأدبياً، كما كان اهتمامهم الأول الدعوة للوحدة الوطنية والتضامن الأخوي بين اللبنانيين. ساهم في نجاح هذه الانطلاقة كونها أتت في عهد سلطان عثماني متحرر نسبياً هو السلطان عبد العزيز.

يمكن تقسيم تاريخ الصحافة اللبنانية إلى سبع مراحل كبرى. في المرحلة الأولى، ما بين عام ١٨٥٨ وعام ١٨٧٦، كان توجّه الصحافة اللبنانية تثقيفياً وأدبياً عندما انخرط الكثيرون من رجال الفكر في العمل الصحافي. وتكوّنت خلال هذه المرحلة نواة جيدة من الصحافيين الذين ساهموا في ترسيخ الصحافة الشعبية في لبنان. ولم تتجه هذه الصحافة نحو السياسة إلا في المرحلة الثانية، ما بين عام ١٨٧٦ وعام ١٩١٤، التي اتسمت بالكبت والاضطهاد في ظل السلطان عبد الحميد الثاني، ومن تلاه من الحكام الأتراك. وقد نتج عن هذا الكبت أثران مهمان في الصحافة اللبنانية. الأثر الأول هو هجرة العديد من الصحافيين اللبنانيين إلى خارج لبنان هرباً من الاضطهاد، ما أدّى إلى نشوء صحافة لبنانية في المهجر، في فرنسا وأمريكا، كما توجه العديد من هؤلاء الصحافيين إلى مصر، حيث ساهموا في دعم الصحافة الشعبية المصرية التي كانت في بدء انطلاقتها. أما الأثر الثاني فكان تحوّل الصحافة اللبنانية إلى العمل السياسي والدعوة إلى القومية العربية، وكذلك مقاومة الطغيان العثماني. خلال هذه الفترة، صدر أول القوانين التي تحدد شروط العمل الصحافي، كما جرت أول محاولة لجمع الصحافيين اللبنانيين في نقابة.

تميزت المرحلتان الأولى والثانية من تاريخ الصحافة اللبنانية بصدور ٢٠ صحيفة سياسية بين يومية ونصف أسبوعية وأسبوعية، و٢٦ مجلة أدبية وعلمية، كما صدرت في تلك الفترة أيضاً ٩٧ مجلة دورية امتازت حياتها نسبياً بالقصر. مع نشوب الحرب العالمية الأولى، توقفت معظم هذه الصحف عن الصدور نظراً للحصار الذي ضربه العثمانيون على لبنان، فضلاً عن افتقار المطابع اللبنانية إلى الورق.[٣]

بعد الحرب العالمية الأولى، أي في الفترة الممتدة ما بين عام ١٩١٨ ومطلع عهد الاستقلال عام ١٩٤٣، مرت الصحافة اللبنانية في مرحلتها الثالثة، وفيها استعادت نشاطها في ظل الاحتلال الفرنسي. فبعد عام ١٩٢٠ استأنفت معظم الصحف، التي كانت قد توقفت عن الصدور بداعي الحرب، عملها. واستمر توجه الصحافة سياسياً نظراً للكبت الذي مارسه الاستعمار الفرنسي على الحريات الصحافية، إلا أن محاولة نظام الحماية الفرنسي إغراء الصحافيين اللبنانيين عن طريق الرشوة أدّت إلى انقسام هؤلاء بين موالٍ للانتداب ومعارض له.

أما المرحلة الرابعة فقد امتدت من عام ١٩٤٣ حتى ١٩٦٢، وفيها تأثّرت الصحافة اللبنانية بالتغيّرات السياسة والجغرافية التي مر فيها الشرق العربي، ففي هذه الفترة نال لبنان استقلاله، واتسع دوره السياسي والاقتصادي نتيجة لتحوّل تجارة المنطقة وخطوط الترانزيت عن فلسطين إلى لبنان بعد الحرب العربية الإسرائيلية، ونتيجة للاستقرار السياسي النسبي في لبنان وسط منطقة اتصفت بالتقلبات السياسية والانقلابات العسكرية.

عرفت هذه المرحلة من تاريخ لبنان ازدهار مختلف القطاعات ونموها، إذ ساهم اتّباع لبنان النظام الاقتصادي الحر واستقراره السياسي في تدفق رؤوس الأموال العربية والأجنبية عليه، وفي جعله مركزاً مهماً للتجارة وللنشاط الدبلوماسي في المنطقة. وقد أدّى ازدهار لبنان إلى تهافت رجال السياسة والتجارة على كسب ود الصحافة اللبنانية، وبالتالي إلى ازدياد مداخيلها. كما ساهم تدفق الأموال على الصحافة في خلق صحف جديدة، وفي تطوير وسائل الطباعة الصحافية، وإلى بعث نهضة صحافية مكّنت الصحافة اللبنانية من الانتشار في جميع الأقطار العربية، وأصبح توجّه الصحف اللبنانية عربياً بعد أن كان محصوراً في لبنان. ويمكن تمييز اتجاهين متعارضين فيما يتعلق بحرية الصحافة في هذه المرحلة: الأول اتجاه نحو التشريع لحماية إيجابية للعمل الصحافي، والثاني نحو الحد من حرية العمل الصحافي من أجل ضبط نشاطه.

المرحلة الخامسة هي مرحلة النضوج المهني. بدأت هذه المرحلة عام ١٩٦٢، واستمرت حتى بدء الحرب الأهلية الأخيرة. وفي مطلع الستينيات، أخذت الصحافة اللبنانية طريقها نحو النضوج المهني، فقد أسهم قيام ثورة الضباط الأحرار في مصر عام ١٩٥٢، وخلافات النظام المصري الجديد مع بعض الدول العربية، وكذلك وضعه بعض القيود النسبية على حرية الصحافة في مصر، بتهيئة المجال للصحافة اللبنانية لاحتلال مركز الصحافة المصرية بصفتها الأوسع انتشاراً في العالم العربي، وهكذا لم تعد الصحافة اللبنانية موجهة إلى النخبة اللبنانية فحسب، بل أصبحت تتوجه إلى الشعوب العربية.

تميزت هذه المرحلة أيضاً بصدور قانون ١٤ أيلول ١٩٦٢ الذي نظّم الصحافة اللبنانية وحماها من التعسف والاستبداد الإداري، وفي الوقت ذاته أعطى المواطنين والدولة ضمانات تمنع الصحافة من التشهير وتجاوز روح الرسالة الصحافية. ويمكن اعتبار هذه المرحلة من أهم مراحل الصحافة اللبنانية وأغناها، فقد أصبحت فيها صحافة لبنان مرهوبة الجانب في كل أقطار الشرق العربي، وأصبحت مختلف التيارات المحلية والأجنبية تتسابق لكسب ودّها. غير أن السباق لخطب ود الصحافة اللبنانية والتأثير فيها، كذلك الحرية النسبية التي تمتعت بها هذه الصحافة، كل ذلك ساهم في زرع بذور التفكك في الصحافة اللبنانية، وأدى إلى سوء تصرف بعضها الذي انغمس في الصراعات السياسية العربية وفي تغذيتها،

ما أدى إلى ضغط العديد من الدول العربية على لبنان للحد من انفلات صحافته. كما اتهم العديد من اللبنانيين صحافتهم بأن اهتمامها أصبح عربياً أكثر منه لبنانياً، وبأن قضايا لبنان أصبحت النسيب الفقير الضعيف بين القوى والاتجاهات التي تنطق الصحافة اللبنانية باسمها. وسُمعت اعتراضات تقول إن صوت لبنان لا يرتفع في صحافته إلا بقدر ما يلتصق بأحد الاتجاهات الخارجية التي تعبّر عنها هذه الصحافة. كذلك اتهم البعض الصحافة اللبنانية بأن دورها يؤثر في الرأي العام اللبناني أكثر مما ينطق باسمه.[٤] ويروى أن الرئيس اللبناني الأسبق شارل حلو توجّه إلى أعضاء نقابة الصحافة اللبنانية في أول مقابلة رسمية له معهم قائلاً: "أهلا بكم في وطنكم الثاني لبنان". كذلك يُروى أن الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر خاطب صحافيين لبنانيين في مقابلة له معهم: "إن لبنان يتمتع بحرية صحافة، ولكنه يفتقد صحافة حرة".[٥]

مع قيام الحرب الأهلية في لبنان عام ١٩٧٥، دخلت الصحافة اللبنانية في مرحلتها السادسة. وإذ تميزت المرحلتان الرابعة والخامسة من تاريخ الصحافة اللبنانية بانطلاق هذه الصحافة انطلاقاً هجومياً وتوسعياً: هجومياً مطالبة بالمزيد من الحرية والامتيازات، وتوسعياً في الانتشار الجغرافي والعددي، تميزت المرحلة الحالية بانكماش دفاعي، تحاول الصحافة من خلاله الدفاع عن المكاسب التي حققتها، وبالانكماش والتقلص لمواجهة مشاكلها الاقتصادية الناتجة عن تراجع مداخيلها وتوزيعها بسبب الحرب الأهلية وانتشار الإذاعات والتلفزيونات الخاصة.

كذلك، تميزت هذه المرحلة بدخول الصحافة قفص الاتهام لمسؤوليتها عن بث الانقسام بين اللبنانيين، وعن المساهمة في نشر ما ساعد على قيام الحرب الأهلية واستمرارها. سجلت هذه المرحلة أيضاً انتكاسات عديدة للصحافة اللبنانية كان أبرزها تشديد بعض العقوبات الصحافية وفرض الرقابة على مداخيل المطبوعات بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٤ الصادر بتاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠، والذي عُدّلت فيه بعض أحكام قانون المطبوعات الصادر عام ١٩٦٢. وقد بررت الدولة إصدار هذا المرسوم بما يلي:

> بسبب الدور غير المسؤول الذي قامت به بعض الصحف المحلية، وبخاصة خلال الأحداث الماضية، كالتحريض على الفتنة الطائفية والتعريض ببعض الأنظمة العربية ورؤسائها، وما رافق ذلك من استفزاز مثير، فضلاً عن تدفق الأموال على بعض هذه الصحف بقصد الإثارة والتحريض. كل ذلك كان له أثره الفعّال في تكوين ردة فعل محلية وعربية ضد الصحافة اللبنانية وحريتها اللامسؤولة. وقد وطّدت ردة الفعل هذه القناعة المكوّنة منذ ما قبل الأحداث بضرورة وضع حد لمثل هذه الممارسات ولمثل هذا الاستغلال لمناخ الحرية، وذلك عن طريق وضع ضوابط لحرية الصحافة، بحيث تكون الحرية مسؤولة.

وقد رافق الضغط على الصحافة اللبنانية كي تنظّم نفسها نقص موارد الصحف لصعوبة توزيعها خارج لبنان ولظروف الحرب، ما أدى إلى تقلص حجمها وانحسار انتشارها في العالم العربي. ونتج عن هذه الحالة أيضاً توقّف عدد كبير من الصحف عن الصدور وهجرة بعضها إلى الخارج، وبخاصة المجلات الأسبوعية التي لا تستطيع الاستمرار محرومة من السوق العربية. كما صدرت في هذه الفترة صحافة فئوية–حزبية غير مرخّص لها، بلغ عددها نحو ٣٠٠ مطبوعة.[٦]

عند انتهاء الحرب الأهلية في لبنان، وتحديداً مع بدء العقد الأخير من هذا القرن، دخلت الصحافة اللبنانية مرحلتها السابعة وما زالت فيها. وتتصف هذه المرحلة بإعادة بناء ما فقدته الصحافة مهنياً ومادياً، وكذلك مواجهة التحديات الجديدة التي نشأت نتيجة لتطور تكنولوجيا الإعلام، وبخاصة في مجال التلفزيون والإنترنت، التي كان من نتائجها ضمور مداخيل الإعلام المكتوب وضمور جمهوره. ومع أن مرحلة الصحافة الحالية تبدو مظلمة وصعبة، فإنّ فيها تحديات مهنية ومناقبية ضرورية لتوجيهها إلى طريق المسؤولية الاجتماعية بعد انفلات طويل. لقد نجحت الصحافة اللبنانية تقنياً في المراحل السابقة، وأنتجت جيلاً مؤهلاً في المجال التقني، إلا أنها فشلت في مواجهة مسؤوليتها الاجتماعية، وفي تأدية الرسالة المطلوبة منها كأداة وحدة وخدمة لمجتمعها وعالمها العربي. ولعل من أكبر أخطاء الصحافة اللبنانية، تَعلّقها بالنظرية الليبرالية للعمل الصحافي التي هي أساس اختلال النظام العالمي الحالي للإعلام، وهي لا تلائم طبيعة دول العالم الثالث وظروفها. إن الحرية الصحافية المنفلتة التي تحمل لواءها النظرية الليبرالية لها عواقب خطيرة إذا لم تكن هذه الحرية مشروطة بمسؤولية اجتماعية أو قومية، وبخاصة في بلد متعدد الطوائف والاتجاهات كلبنان. ما يحتاج إليه لبنان هو صحافة تؤمن بالحرية المسؤولة. وفي توجّه صحافته نحو هذا الهدف، الأمل الوحيد باستمرار الصحافة اللبنانية كصحافة رائدة في عالمنا العربي الحاضر.

أشكال ملكية الصحافة في لبنان وأساليب التأثير عليها

إن عدم مقدرة الصحافة اللبنانية على خدمة مصالح المجتمع الحقيقية والدفاع عنها، يعود بالدرجة الكبرى إلى نوعية ملكية الصحف في لبنان، التي من خلالها يجري تنظيمها وإدارتها وكذلك تمويلها. ويعود أيضاً إلى أساليب تأثير الجماعات الخاصة على هذه الصحف.

تكفل جميع قوانين الصحافة التي عرفها لبنان الملكية الفردية للصحف، شرط حصول مالكي الصحف على ترخيص مسبق من السلطات المسؤولة. وفي بدء انطلاقتها، وخلال مرحلتها الثالثة، كانت المبادرة الفردية السبب الرئيسي في تأسيس الصحف، فانحصرت ملكية الصحف اللبنانية بالأفراد الذين كانوا، في غالبيتهم العظمى، من رجال الفكر والأدب، وكان توجههم اجتماعياً أو سياسياً. أما في مرحلتيها الرابعة

والخامسة، ونتيجة لتَدفّق الأموال على لبنان ولنمو الدور السياسي والتجاري لصحافة لبنان في العالم العربي، فقد تسابق العديد من رجال السياسة والتجارة إلى إصدار الصحف، كما تدخلت قوىً ومصالح خارجية في تمويل بعض الصحف اللبنانية، فازداد عدد الصحف بشكل غير معقول بالنسبة لعدد السكان في لبنان، ما حدا بالدولة اللبنانية، تحت ضغط من أصحاب الصحف، إلى إصدار المرسوم الاشتراعي رقم ٧٤، بتاريخ ١٩٥٣/٤/٣، الذي وضعت من خلاله قيود شديدة على منح تراخيص إصدار مطبوعات دورية سياسية تكاد ترقى إلى مرتبة المنع.

قضى هذا المرسوم بعدم جواز إعطاء رخص أو امتيازات جديدة لمطبوعات دورية سياسية إلا لمن يملك صحيفتين من نوع الصحيفة المطلوب إصدارها، تتوقفان نهائياً عن الصدور لقاء الترخيص المطلوب. وينص المرسوم الاشتراعي رقم ٧٤ على أن هذا الشرط يستمر إلى أن يصبح عدد المطبوعات الدورية السياسية في جميع الأراضي اللبنانية خمساً وعشرين مطبوعة يومية، وعشرين مطبوعة موقوتة. غير أن هذا المرسوم لم يؤدِّ إلى الحدِّ من عدد الصحف اللبنانية كما كان مرجواً، بل زاد من تمسك أصحاب الامتيازات الصحافية بامتيازاتهم، وإلى تداولها في السوق السوداء. هنا بدأ التحول نحو تأسيس الدور الصحافية في ظل أنظمة مؤسسات تجارية وتعاونيات نشر. وقلما ازدهرت صحيفة لبنانية، يومية أو أسبوعية أو دورية، ما لم يكن وراءها "مجمّع" رأسمالي ذو تمويل خارجي.

الظروف التاريخية التي رافقت ولادة الصحافة وتطورها في لبنان، بالإضافة إلى نوع البنى السائدة في المؤسسات الإعلامية، جعلت الصحافة اللبنانية في السياق الاجتماعي–السياسي–الاقتصادي صحافة خدمات وآراء، قبل أن تكون صحافة خبر. والخدمات التي تقدمها الصحف، في أغلب الأحيان، ليست للمصلحة العامة، بل لزعماء جماعات محلية أو لدول معينة. والواقع أن اتجاه الصحافيين اللبنانيين إلى التعبير عن فئات معينة والترويج لمصالحها على حساب الخبر، أدّى إلى تركيز الصحف في لبنان على عرض المواقف والآراء بدل الأخبار الموضوعية، ما أفسح المجال للقوى والمصالح الخارجية للقيام بأدوار نشطة على الساحة اللبنانية للتدخل في شؤون البلد من خلال الصحافة.

والظروف التي أدت إلى استمرار هذه الحالة حتى يومنا هذا كثيرة ومتنوعة. فمن الحرية المُعطاة للصحف في لبنان، إلى ضيق السوق المحلية الصحافية، التي تدفع الصحف إلى قبول عطاءات مالية من أفراد أو دول أو مؤسسات أجنبية،[٧] وإلى التطلّع إلى مصادر تمويل إضافية، إلى نزوع الصحافيين اللبنانيين إلى النطق باسم فئات معينة وحماية مصالح هذه الفئات أحزاباً كانت أم بلداناً أجنبية، أم منظمات سياسية. هذه الأمور مجتمعة حدّت من حرية الصحافة وقيّدتها بمصالحها الاقتصادية، كما أملت عليها شتى الاتجاهات حتى تلك التي تتعارض مع قناعات

مالكيها واتجاهاتهم. وهكذا صارت الصحف اللبنانية تُمثّل تيارات مختلفة وتعبّر عن اتجاهات تكاد تشمل كل المعسكرات والكتل والمبادئ في العالم.

إن مقارنة عدد الصحف اللبنانية بعدد السكان في لبنان تبين صعوبة، إن لم يكن استحالة، استمرار الصحافة في عملها ما لم تتدبر لنفسها مصادر إضافية للتمويل.[٨] ولما كان توزيع المطبوعات في لبنان محدوداً، ومداخيل مبيعات الدوريات فيها لا تُغطي الأعباء المالية المترتبة عليها، فقد أصبح لزاماً عليها أن تختار بين إقفال الصحيفة، وبين إيجاد مصادر جديدة للتمويل لسد العجز المالي الذي يواجهها.

الخدمات التي تقدمها الصحافة اللبنانية لمولّيها تتراوح بين التزام تام بسياسة الدولة أو الحزب أو الأفراد والجماعات الممولة، وبين الترويج لسياسات معينة، وأحياناً متناقضة، إذ يحدث أن تتلقى الصحيفة عطاءات مالية من أكثر من مصدر فيصبح لزاماً عليها أن توزع ولاءها وخدماتها على أكثر من جهة. والإعانات المالية تتخذ أشكالاً مختلفة، منها ما هو على شكل تجهيزات متطورة وإكراميات لبعض موظفي الصحيفة.

ويلجأ بعض أصحاب المصالح إلى عنصر الترغيب، ويقدمون للصحف الإغراء المالي، كذلك قد يلجأ البعض الآخر إلى عنصر الترهيب مستخدمين العنف كأداة تمكّنهم من نيل مآربهم. وقد حدث أن تعرضت أكثر من مؤسسة صحافية للتفجير، وكانت هدفاً لأعمال تخريبية. والترهيب يأخذ أشكالاً متعددة، منها الاغتيال، كما حدث لصاحب صحيفة **الحياة** كامل مروّة، وصاحب صحيفة **الهدف** غسان كنفاني، ونقيب الصحافة رياض طه، ومنها التعرض للخطف أو للعنف الجسدي كما حدث للمرحوم ميشال أبو جودة، أحد رؤساء تحرير صحيفة **النهار**.

نقابة الصحافة لم تساعد الصحف على التخلص من الضغوط الاقتصادية التي تواجهها، بل رسخت هذه الضغوط بحمايتها للصحف الضعيفة وعرقلة نمو الصحف الناجحة بفرضها قرارات تحدُّ من حرية الصحيفة في تقرير عدد صفحاتها وسعرها، وكذلك عدد أيام الأسبوع التي تصدر فيها. وكان لبنان في أوائل الخمسينيات مُشبعاً "بصحافيين" لم تكن الصحافة لهم سوى وسيلة لتحقيق الربح المادي أو السياسي. وقد هدف المرسوم الاشتراعي الذي صدر عام ١٩٥٢ إلى الحد من هذه الحالة، وإضفاء صبغة مهنية لم تكن متوفرة من قبل على الصحافة اللبنانية، ما يساعد على توجّه الصحيفة إلى الجميع وليس إلى فئة أو فئات محدودة. على أن هذا الاتجاه لم يتعزز نظراً لانشغالها باقتناء الوسائل التقنية الحديثة، ولعدم تفهّم الصحافة الحاجة إلى تحسين عنصرها البشري وتدريبه مهنياً ومناقبياً.

اتجاه هذه الحالة، أصدرت الحكومة، عام ١٩٧٧، المرسوم الاشتراعي الذي يجيز للدولة مراقبة مداخيل المؤسسات الصحافية، ويفرض على ناشر كل صحيفة أن

يقدم حساباً إلى وزارة الإعلام كل ستة أشهر، يتضمن تقريراً عن "الموارد التي تنتج عن ممارسة الصحافة بمفهومها المهني والقانوني". ويمنح هذا المرسوم وزير الإعلام حق إحالة الصحيفة على محكمة المطبوعات إذا ما استمر عجزها المالي بعد إمهالها مدة ستة أشهر لِتُعيد تمويلها.

يعطي هذا المرسوم وزير الإعلام، في حال التأكد من أن صحيفة ما قد حصلت على مورد غير مشروع، حق إحالة الصحيفة على محكمة المطبوعات التي لها أن تحكم بوقف الصحيفة عن الصدور لمدة تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر، وبغرامة مقدارها ضعفا قيمة الدخل غير المشروع. وإذا ما ثبت أن الغاية من قبول الدخل هي "خدمة مصالح دولة أو هيئة أجنبية أو محلية بما يتعارض مع المصلحة العامة أو يُحرض على الاضطرابات وأعمال الشغب"، جاز للمحكمة أن تُلغي الترخيص نهائياً، بالإضافة إلى حبس المسؤول. غير أن هذا المرسوم لم يُطبق أبداً، وتم تعديله في أوائل التسعينيات نتيجة لضغوط الهيئات الصحافية.

تطوّر التشريعات القانونية الصحافية في لبنان

عرفت الصحافة اللبنانية منذ نشوئها تشريعات عديدة نَظّمت عملها وعكس كل تشريع المناخ السياسي والاجتماعي للمرحلة التي صدر فيها. ففي مرحلتها الأولى، خضعت الصحافة لقانون عثماني متحرر نسبياً أصدره السلطان عبد العزيز عام ١٨٧٥. غير أن السلطان عبد الحميد الثاني عَدّل هذا القانون مرتين، عام ١٨٨٠ و١٨٩٤، ليضيف إليه الكثير من القيود التي كبّلت العمل الصحافي في كل أنحاء الدولة العثمانية، وزاد على هذه التعديلات توجيهات إلى ولاته بالتشدد في مراقبة الصحافة في مناطقهم، حتى إنه يمكن القول إن الصحافة اللبنانية في ظل السلطان عبد الحميد لم تكن منظمة بقانون واضح، بل كانت تخضع لمزاج السلطان يستعمل الصحافة كما يشاء بواسطة الولاة والعملاء.

مع بزوغ عهد جديد على الدولة العثمانية في أوائل هذا القرن، وتوجه هذا العهد إلى تَحّديث الدولة، صدر قانون جديد للمطبوعات عام ١٩٠٩ نَظّمَ الشؤون الصحافية وأرسى الأسس الرئيسية للعمل الصحافي وشروطه. هذا القانون حرر العمل الصحافي من القيود التي فرضها عهد السلطان عبد الحميد. ومن التسهيلات التي قدمها هذا القانون منح البريد الصحافي تعرفة منخفضة، وحماية حقوق النشر، وكذلك تيسير منح رخص إصدار الصحف. غير أن توجّه العهد الجديد كان تركياً، وبالتالي فإن الحرية والتسهيلات في القانون الجديد لم يُقصد بها غير الأتراك في الدولة العثمانية. وهكذا استمرت الصحافة اللبنانية في قيودها، بل زادت هذه القيود نظراً للتشدد التركي نتيجة لازدياد التوجه القومي العربي والاستقلالي عند رجال الصحافة اللبنانيين. بلغ الضغط على الصحافة درجة إعدام عدد من

الصحافيين اللبنانيين في ٦ أيار ١٩١٦، وهو اليوم الذي يحتفل لبنان بذكراه سنوياً كعيد الشهداء.

في مرحلة الانتداب الفرنسي زادت القيود على رجال الصحافة اللبنانية، فكان من المحظور على الصحافي إصدار أي نشرة ما لم يكن مؤشراً عليها مسبقاً من قِبل الحاكم الفرنسي. ولم تُجدِ احتجاجات الصحافيين اللبنانيين نفعاً في التخفيف من هذه القيود، بل واجه الانتداب الفرنسي الاحتجاجات بإصدار قانون صارم للمطبوعات عام ١٩٢٤، مَكّن السلطات الفرنسية من مُلاحقة الصحف المناهضة لها التي تدعو إلى الاستقلال، ومكافأة تلك التي تناصرها. واستعمل الانتداب الفرنسي وسيلة الرشوة للتمكن من الحد من نشاط الصحف اللبنانية، ونجح في ذلك إلى درجة كبيرة، ما أدى إلى نشوء صحافة لبنانية مأجورة ساهمت في إضعاف دور الصحافة في مواجهة الأمور الوطنية والشعبية.[٩]

استمر العمل بقوانين الانتداب الفرنسي في بدء عهد الاستقلال، واستمرت الحكومة الوطنية في التفرقة في المعاملة بين الصحف الموالية والمعارضة، ما أدى إلى مواجهة شديدة بين الدولة والصحافة نتج عنها صدور أول قانون للمطبوعات في عهد الاستقلال، عام ١٩٤٨. نظّم هذا القانون الصحافيين في نقابة واحدة وحرر الصحافة من بعض ممارسات الانتداب الفرنسي، ومنها الرقابة المُسبقة. غير أنه سمح للدولة بالتدخل في أمور الصحافة، ولم يعطِ الحماية الكافية للعمل الصحافي. فقاومت الصحافة اللبنانية هذا القانون، وتم لها تعديله في عهد رئيس جديد للجمهورية، في تشرين الأول، ١٩٥٢، عندما أصدر الرئيس كميل شمعون مرسوماً اشتراعياً رفع مُعظم القيود عن الصحافة، وفَصَل القضايا الصحافية عن القضايا الجنائية، كما أنشأ محاكم خاصة بالصحافة، ونظّمَ الصحافة في نقابتين؛ واحدة للصحافيين (المحررين) وأخرى لأصحاب الصحف. غير أن هذا المرسوم أفسح المجال للاستمرار في إصدار الصحف، ما أدّى إلى ضغط أصحاب الصحف على الدولة لحمايتهم من التضخم في عدد الصحف، فكان أن صدر المرسوم الاشتراعي رقم ٧٤ في نيسان ١٩٥٣ الذي وضع قيوداً على منح التراخيص بإصدار مطبوعات دورية سياسية.

نتيجة لنشوء مؤسسات صحافية كبرى، وتطوّر العمل الصحافي، وكذلك لمجيء عهد جديد رغب في تطوير الإدارة اللبنانية وقوانينها بشكل يتناسب مع مركز لبنان الجديد كبلد للحرية، صدرت قوانين جديدة عديدة منها قانون ١٤ أيلول ١٩٦٢ للمطبوعات الذي لا يزال ساري المفعول على الرغم من التعديلات العديدة التي أدخلت عليه. نص هذا القانون في مادته الأولى على حرية الصحافة في لبنان، وضمن عدم تقييد هذه الحرية إلا في نطاق القوانين العامة وأحكامها، والاستثناء الوحيد لهذه القاعدة هو ظرف إعلان حالة الطوارئ، وذلك عندما تتعرض البلاد لأخطار داخلية أو خارجية تهدد الأمن العام. ويعتبر هذا القانون مكسباً صحافياً بارزاً لأنه استبعد التعطيل الإداري للصحف، وحمى الصحافة من التعسف

والاستبداد الإداري، وفي الوقت ذاته أعطى هذا القانون المواطنين والدولة ضمانات تمنع الصحافة من التشهير وتجاوز روح الرسالة الصحافية.

ومن أجل دعم حقوق العاملين في الصحافة وصيانتها، وفي سبيل تركيز أوضاع المهنة، نص قانون عام ١٩٦٢ على أن ينتظم الصحافيون في هيئتين مستقلتين هما نقابة الصحافة اللبنانية، ونقابة محرري الصحف، تتألف كل واحدة منهما من جمعية عمومية ومجلس. ونص القانون أيضاً على قيام هيئة مهنية عليا مشتركة تتألف من مجلسي النقابتين، وتدعى "اتحاد الصحافة اللبنانية". كذلك حدد القانون ثلاث هيئات فرعية لهذا الاتحاد هي: ١- المجلس الأعلى للصحافة الذي ينظر في جميع القضايا العامة المشتركة التي تهم الصحافة والصحافيين. ٢- لجنة الجدول النقابي للصحافة التي من مهامها النظر في طلبات الانتساب إلى الهيئات النقابية الصحفية. ٣- المجلس التأديبي الذي ينظر في المخالفات المهنية، على أن الإحالة على هذا المجلس التأديبي لا تمنع الملاحقة القضائية. جميع الهيئات المذكورة أعلاه تضم ممثلاً أو أكثر لوزارة الإعلام.

أما الصحافيون الأجانب العاملون في لبنان وفقاً لقانون تنظيم عمل الأجانب، فقانون عام ١٩٦٢ يجمعهم في هيئة أسماها "اتحاد المراسلين الأجانب". كذلك حدد هذا القانون شروط العمل الصحافي وعَرّف بمهنة الصحافة على أنها مهنة إصدار المطبوعات الصحافية، ذلك الإصدار الذي ترعاه أحكام قانونية محددة. عرّف القانون المطبوعة الصحافية بأنها مطبوعة دورية من خمسة أنواع: الصحيفة اليومية، الصحيفة الموقوتة، الوكالة الصحافية الإخبارية، الوكالة الصحافية النقلية، النشرة الاختصاصية. أما إصدار أي من هذه المطبوعات فيستلزم ترخيصاً مسبقاً من الهيئات المختصة. والصحيفة اليومية، كما يُعرّفها قانون عام ١٩٦٢، هي التي تصدر بصورة مستمرة، وباسم معين، وبأعداد متتابعة، وتكون معدّة للتوزيع على الجمهور. أما تلك التي لا تصدر أكثر من مرة في الأسبوع فهي الصحيفة الموقوتة، وقد تكون أسبوعية، أو نصف شهرية، أو شهرية، أو فصلية.

فرق القانون بين فئتين من الصحف: السياسية التي تتعاطى الشؤون السياسية، وهي الوحيدة بين المطبوعات التي يمكن أن تصدر يومياً. والصحف غير السياسية التي لا تكون إلا موقوتة؛ أي ذات مواعيد صدور أسبوعية أو أكثر، بحيث لا يحق لها الصدور اليومي، وتتعاطى بكل المواضيع ما عدا السياسية منها.[١٠] تُعد مواد سياسة كل الرسوم والأخبار والتعليقات المتعلقة بالأشخاص الرسميين. أما الوكالة الصحافية الإخبارية فهي التي تزود الصحف اليومية والموقوتة بالأخبار والمقالات والصور الإعلامية. والوكالة الصحافية النقلية هي التي تجمع مقتطفات من الصحف وترسلها إلى المشتركين، كما أن النشرة الاختصاصية هي ذات طابع علمي أو فني تعالج مواضيع اختصاص معينة.

مع أن القانون لم يحدد شكلاً معيناً للصحيفة، فقد أعطى لنقابة الصحافة صلاحيات شاملة فيما يتعلق بممارسة المهنة، ومنها تحديد أشكال الصحف. وبناء على هذه الصلاحيات، حدد مجلس النقابة فئات عدة من الصحف اليومية تبعاً لعدد صفحاتها. ومَنعت نقابة الصحافة الصحف من زيادة حجمها وعدد صفحاتها من دون زيادة في السعر، كذلك لم تَسمح لهذه الصحف بالصدور أكثر من ستة أيام في الأسبوع. على أن العديد من الصحف اليومية استطاع الالتفاف على هذا المنع عن طريق شراء أو استثمار امتياز صحيفة أخرى تستعمل في الإصدار السابع من الأسبوع. أما اللغات التي تصدر فيها الصحف والمجلات في لبنان، فهي بالإضافة إلى اللغة العربية، اللغة الفرنسية، واللغة الأرمنية، واللغة الإنكليزية.[١١]

إذا كانت الصحافة اللبنانية أحرزت انتصارات ومكاسب في تنظيم مهنتها تُجاري بها حاجة التطور الذي شهده لبنان، فإن ازدياد تدخّل المصالح الخاصة والأجنبية في أمورها أدّى إلى انتكاسات عديدة. ففي عام ١٩٦٥، ونتيجة لضغوط عربية خلال أحد مؤتمرات القمة العربية، أصدر الرئيس اللبناني شارل حلو مرسوماً اشتراعياً عدّل فيه المادة ٦٢ من قانون المطبوعات، بحيث حُظر فيها على وسائط الإعلام انتقاد الملوك ورؤساء الدول أو التعرّض لهم. وفي عهد الرئيس سليمان فرنجية، أُدخل بند جديد على قانون المطبوعات منع تملك غير اللبنانيين أيّ حصة في الصحف اللبنانية. غير أن أبرز انتكاسات الصحافة اللبنانية حدث بُعيد بدء الحرب الأهلية. ففي عهد الرئيس إلياس سركيس، صدر المرسوم الاشتراعي رقم واحد، في كانون الثاني ١٩٧٧، الذي أدخل وبصورة استثنائية الرقابة المسبقة على كل المطبوعات دون استثناء ولمدة ستة أشهر.

واتبعت حكومة الرئيس سركيس هذا التشريع بالمرسوم الاشتراعي رقم ١٠٤ في ٣٠ تموز ١٩٧٧ الذي عدّل بعض أحكام قانون المطبوعات وتضمن أموراً جوهرية ثلاثة:[١٢]

أ. تشديد العقوبات على بعض الجرائم الصحافية، كالأخبار الكاذبة، والتهويل، والقدح، والذم، والتحقير، والمس بكرامة الرؤساء، والتحريض على ارتكاب الجرائم، وإثارة النعرات الطائفية، وتعريض سلامة الدولة للخطر، ونشر ما يُحظر نشره. التعديل الذي أدخله المرسوم ١٠٤ زاد العقوبات في بعض الحالات إلى حد إلغاء الترخيص لدى تكرار الجريمة.

ب. تنظيم الرقابة على المطبوعات وجواز فرضها بمرسوم يُتخذ في مجلس الوزراء، ولا يقبل أي طعن.

ت. إنشاء رقابة على مداخيل المطبوعات عن طريق وزارة الإعلام، وإلزام صاحب المطبوعة تقديم حساب استثمار كل ستة أشهر، ليبيّن مقدار مداخيله المشروعة بالنسبة إلى نفقاته. غير أن الدولة لم تنفّذ هذا البند من المرسوم.

وفي عهد الرئيس أمين الجميّل صدر تعديل آخر لقانون المطبوعات، تضمّنه المرسوم الاشتراعي رقم ١٢١، الصادر بتاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣، قيّد إصدار المطبوعات غير السياسية، ونص على أنه في حالة انتقال ملكية مطبوعة صحافية سياسية أو حق استثمارها إلى مالك أو مستثمر آخر، يترتب للدولة حق الشفعة في التملك أو الاستثمار.

هكذا نرى أن الصحافة اللبنانية نالت أعلى درجة من الحرية من خلال قانون عام ١٩٦٢، غير أن عدم تحملها لمسؤولياتها الاجتماعية أدّى إلى تشريعات إضافية تراجعت فيها الدولة عن بعض ما مَنحته من حريات صحافية. ومن المؤسف أن هذه التراجعات لم تُشكّل حافزاً للصحافة لإعادة تقييم دورها في مجتمعها، لعل في ذلك إنهاء لأزمة الثقة التي تواجهها. وقد ذكّر الرئيس إلياس الهراوي رجال الصحافة إلى هذا الواقع في كلمة ألقاها في عيد الصحافة اللبنانية وتدشين مقرها، في أيار ١٩٩٣، فأشار إلى الابتذال الذي تعيشه بعض صحافة لبنان في عدم ضبط أصول المهنة، والأخذ بتقاليدها وقواعدها، ورفع مستوى أدائها وأبعادها الثقافية وصدقيتها. وتكلم عن حدود ممارسة الحرية، وضرورة إيجاد حدود معقولة للموالاة كما للمعارضة، والحذر من الانزلاق المهني وفقدان الرقابة الذاتية والفلتان.

ب. الإذاعة

إذا كانت صحافة لبنان وُجدت في القرن الماضي بمبادرة خاصة لّتسد حاجة رجال فكر توجهوا إلى التثقيف والإرشاد، فإن بدء البث الإذاعي في لبنان كان بمبادرة من الانتداب الفرنسي الذي أراد استعمال هذا الوسيط كأداة سياسية لتقريب الثقافة الفرنسية من الثقافة السائدة في لبنان وسوريا،[١٣] ومحاربة الدعايات النازية والفاشية التي دأبت إذاعتا برلين وباري على توجيهها للعالم العربي. بدأ البث الإذاعي تحت اسم راديو ليفان (الشرق) في عام ١٩٣٨، وبقي هذا البث الإذاعي، حتى منتصف السبعينيات، حكراً على الدولة التي لم تنجح في أن تُحوّل هذا الوسيط إلى قناة شعبية تمد مختلف فئات الشعب واتجاهاته بالأخبار ووسائل الترفيه. كذلك فشلت الدولة في تحويل هذا الوسيط إلى منبر تتبارى فوقه مختلف الهيئات السياسية والفكرية والفنية والثقافية في لبنان، فظل وقفاً على رجال الحكم ينطق باسمهم ويروّج لسياساتهم حتى اعتبره الناس غريب عنهم وانصرفوا عنه.

نال لبنان استقلاله عام ١٩٤٣، إلا أن الدولة اللبنانية لم تتسلم الإذاعة فعلياً من الفرنسيين قبل عام ١٩٤٦؛ لأن الدولة لم تُعر هذا الوسيط اهتماماً. وظلت البرامج الإذاعية، حتى عام ١٩٦١، تُعَد في معظمها (٦٠ بالمائة) من قبل ثلاث سفارات أجنبية هي سفارات فرنسا (بموجب بروتوكول نقل ملكية الإذاعة إلى الحكومة اللبنانية)، وبريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية (بموجب اتفاقات خاصة). كما كان البث ضعيفاً لا يُسمع في مناطق عديدة من لبنان.

لم تلتفت الدولة إلى أهمية تنظيم البث الإذاعي وتقويته حتى أواسط الخمسينيات عندما انعقد المؤتمر العام لليونسكو في لبنان، واضطرت الدولة إلى الاستعانة براديو أنقرة للمساعدة في بث وقائع هذا المؤتمر. وقد تنادت جماعات من المغتربين اللبنانيين إلى العمل على جمع الأموال للمساعدة على رفع مستوى الإذاعة اللبنانية، وتم بالفعل جمع حوالي نصف مليون دولار لهذه الغاية. غير أن اهتمام الدولة في مجال الإذاعة انحصر بالهيكلية التقنية لهذا الوسيط، أي بتقوية البث وتنظيم علاقة هذا الوسيط بالدولة.

في عام ١٩٥٩، أصبحت الإذاعة مصلحة تابعة للمديرية العامة لوزارة الإرشاد والأنباء بموجب قانون تنظيم وزارة الأنباء. وفي عام ١٩٦١، تطورت الإذاعة لتصبح مديرية ضمن وزارة الأنباء، وأعطيت بعض الاستقلال الذاتي كما تحررت من الاتفاقات السابقة التي تجيز لسفارتي بريطانيا والولايات المتحدة إعداد البرامج وبثها من الإذاعة. غير أنها بقيت ملتزمة بالبروتوكول المُتّفَق عليه مع حكومة فرنسا، الذي يخولها بث البرامج الفرنسية الإعداد. إلا أن تنظيم الإذاعة حظر عليها بث أي حوار سياسي دعائي، وحصر هذا الحق في الحكومة وحدها. وهكذا ظلت الإذاعة اللبنانية في السنوات التي تلت حكراً على الدولة تبث ما يتفق مع سياستها الرامية إلى المحافظة على الاستقرار الحكومي، وما يروّج لمصالحها. على هذا الأساس، فإن التقدم الذي عرفته الإذاعة اللبنانية لم يتعد الجانب التقني.

وضعت الدولة، في عام ١٩٧٢، مشروعاً جديداً لتنظيم إذاعي جديد يلحظ الأهمية المتعاظمة للإذاعة اللبنانية كوسيط إعلامي مهم في يد الدولة، وقيام إذاعات جديدة في منطقة الشرق الأوسط تفوق قوة بثها قوة إذاعة لبنان. ومن بين أهداف هذا المشروع، الذي استبدل اسم "الإذاعة اللبنانية" باسم "إذاعة لبنان"، زيادة قوة البث الإجمالية، وإيصال البث على نظام "إف.إم." إلى كل الأراضي اللبنانية بواسطة مُحوّلات مركّزة في مناطق مختلفة من لبنان، وتحسين نوعية البرامج الموجهة إلى المغتربين، وكذلك بناء محوّل بقوة ألف كيلوات. وقبل الانتهاء من تنفيذ هذا المشروع، اندلعت الحرب الأهلية فتوقف العمل في المشروع، كما دمرت منشآت عدة للإذاعة، وتم الاستيلاء على معدات ومنشآت أخرى من قبل بعض الميليشيات المتقاتلة التي استعملت هذه المعدات والمنشآت في إنشاء إذاعات خاصة بها.

في أوائل السبعينيات، قبيل اندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٧٥، كانت الإذاعة اللبنانية تحتكر البث الإذاعي في لبنان، وتبث برامجها على الموجتين المتوسطة والقصيرة وكذلك على "الإف.إم." ذات الذبذبة العالية. وكانت تتوجه إلى قارات افريقيا وأمريكا الشمالية وبلدان الشرق الأوسط عن طريق البث على الموجات القصيرة.

وضع الإذاعة في لبنان

كانت إذاعة لبنان، حتى عام ١٩٩٤، الإذاعة الشرعية الوحيدة في لبنان. ولهذه الإذاعة مديرية لها ميزانية مستقلة ضمن إطار وزارة الإعلام اللبنانية، وهي الوسيط الإذاعي الوحيد التابع كلياً للإعلام الرسمي الذي تطل الدولة من خلاله، والفئة الحاكمة، على الشعب. تتميز هذه الإذاعة بغياب الهيئات المتخصصة التي يُمكن أن توجهها وتساندها مهنياً وتقنياً، وكذلك بغياب أي تخطيط مستقبلي لتأهيل العنصر البشري المشرف عليها. برامج إذاعة لبنان تعد من يوم إلى يوم، ما يُحدث تشويشاً ليس لدى أفراد الجمهور فحسب، بل لدى المشرفين عليها أيضاً، وكثيراً ما اضطرت الإذاعة لإلغاء برامج محددة مسبقاً بناء على قرار أحد المسؤولين، أو قطعت بث بعض البرامج ليذاع بيان من مسؤول أو نافذ. ولذا، فإن اعتماد برامج جديدة أو إلغاء أخرى قديمة لا يتوقف على نجاح هذه البرامج والحاجة إليها، بل على النفوذ الذي تتمتع به الجهة المعنية بالبرامج.

العائق الأكبر أمام تقدم إذاعة لبنان كوسيط إعلامي ناجح ربما كان في حصر دورها الإعلامي بالعمل كناطق باسم الدولة، وكأداة لترويج سياستها. ولا يبدو أن الدولة قد أولت الإذاعة الاهتمام الذي تستحقه، أو خصصت لها الاعتمادات اللازمة لتطويرها والنهوض بها. ميزانية هذه الإذاعة بلغت حوالي ٢١،٥ مليار ليرة في عام ١٩٩٩، إلا أنها لا تشكل سوى ٠،٠٠٢٦ بالمائة من الميزانية العامة للدولة. كذلك لا تتلقى إذاعة لبنان أية مساعدات مالية من أية جهة كانت، وليس لها مداخيل ثابتة غير ميزانيتها. ولا تستوفي الدولة أية رسوم على اقتناء أجهزة الراديو ويُحظر على الإذاعة بث الإعلانات التجارية.

كان من الممكن، مبدئياً، لإذاعة لبنان أن تقوم بدور مكمّل لدور الصحافة اللبنانية، التي اختارت دوراً ناقداً للدولة، لو لم تكن معالجتها لقضايا الحكم والحكومة غير مهنية وغير منتظمة وعلى حساب رسالتها الإعلامية وشعبيتها بين أفراد الجمهور. وأثبتت الحرب اللبنانية (١٩٧٥-١٩٨٩) أن المستمع اللبناني لم يكن راضياً عن إذاعة لبنان التي كانت تحاول جاهدة أن ترسم صورة مُلطّفة للحرب اللبنانية، وأن تترك انطباعاً لدى المستمع عن درجة من النظام والحيوية تسود مرافق الدولة ومؤسساتها. ولذا، كان محتوى معظم نشرات أخبار الإذاعة الرسمية مخصصاً لتغطية الأخبار الخارجية (حوالي أربعة أخماسها)، والقليل من الأخبار المحلية التي تبثها هذه الإذاعة يتناول اجتماعات المسؤولين ونشاطاتهم، وكذلك نشاط رجال الدولة السياسيين.

كما هو الحال في جميع مؤسسات الدولة، أصاب النظام الإذاعي الخلل نتيجةً للحرب الأهلية، فالحكومات اللبنانية المتعاقبة ضمّت أطرافاً متناقضة التوجّه السياسي، وبالتالي لم يكن من الممكن اتفاقها على السياسة الإعلامية. ونتيجة لذلك، اتبعت إذاعة لبنان في الفترة الأولى من الحرب أسلوب تقديم أخبارها بشكل لا يسيء إلى أي طرف من الأطراف، ولا يتسم بأي لون لكي يتجنب التحيّز لأية جهة. هذا الأسلوب كان يعني، في أغلب الأحيان، إغفال العديد من الأخبار المهمة.

نتيجة لحاجة المواطنين إلى معرفة تطورات القتال أثناء مراحل الحرب الأهلية، نشأت عدة إذاعات خاصة غير شرعية تابعة لأحزاب ومنظمات (ميليشيات مسلحة) أفرزتها الحرب. وتفوقت بعض هذه الإذاعات على إذاعة الدولة اللبنانية على الصعيدين الإعلامي والإذاعي التقني، فكان بثها للأخبار أسرع وأشمل على الرغم من الفئوية التي اتسمت بها باعتبار أنها تُمثّل فاعليات سياسية معينة. وأبرز هذه الإذاعات إذاعة صوت لبنان التي كانت تنطق باسم حزب الكتائب اللبنانية، المسيحي واليميني التوجّه، وإذاعة صوت الوطن التي كانت تنطق باسم جمعية المقاصد الإسلامية، وإذاعةصوت لبنان الحر التي مثلت القوات اللبنانية المسيحية، وإذاعة لبنان الحر الموحّد التابعة لتنظيم المردة المؤيد لرئيس الجمهورية الأسبق سليمان فرنجية والمناوئ للقوات اللبنانية، وإذاعة صوت الشعب التابعة للحزب الشيوعي، وإذاعة صوت الأمل التابعة لما يُسمى بجيش لبنان الجنوبي العميل لإسرائيل.

لم تخضع جميع هذه الإذاعات لقوانين الدولة اللبنانية التي نصت على أن البث الإذاعي محصور بإذاعة لبنان. غير أن هذه الإذاعات الخاصة حصّنت موقعها بتطوير خدماتها، فأصبح لها أثر على مصادر تدفق المعلومات، فباتت الوكالات المحلية والأجنبية تنقل أخبارها وتعممها على الصحف التي أخذت تتأثر بأخبارها. وقد نص اتفاق الطائف عام ١٩٨٩ الذي أنهى الحرب اللبنانية على إلغاء حصر البث الإذاعي بإذاعة لبنان، وعلى ضرورة إعادة تنظيم وسائط الإعلام في لبنان، وبالفعل تمت الموافقة على قانون جديد لتنظيم البث التلفزيوني والإذاعي (قانون ٣٨٢ بتاريخ ١٠/١١/١٩٩٤)، سمح بتعدد وسائط البث التلفزيوني والإذاعي، شرط الحصول على ترخيص من مجلس الوزراء بعد استشارة المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع، الذي تم استحداثه في القانون الجديد. وتم وضع دفتر شروط لتقديم طلب الترخيص للمؤسسات الإذاعية (مرسوم ٧٩٩٧ تاريخ ٢٩/٢/١٩٩٦). وصنف القانون الجديد المؤسسات الإذاعية وفقاً لما يأتي:[١٤]

١. فئة أولى: المؤسسات الإذاعية التي تبث مختلف أنواع البرامج الإذاعية، بما فيها الأخبار والبرامج السياسية التي يطول بثها كل الأقضية اللبنانية.

٢. فئة ثانية: المؤسسات الإذاعية التي تبث مختلف أنواع البرامج الإذاعية باستثناء الأخبار والبرامج السياسية التي يطول بثها كل الأقضية اللبنانية.

٣. فئة ثالثة: المؤسسات الإذاعية المرمزة التي لا يمكن متابعة برامجها إلا من قبل مشتركين مجهزين تقنياً لهذه الغاية.

٤. فئة رابعة: المؤسسات الإذاعية الدولية التي تعتمد أساليب البث بواسطة الأقمار الصناعية ويتعدى نطاق بثها الأراضي اللبنانية.

وقد نشر المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع رأيه الاستشاري في الترخيص للمؤسسات الإذاعية،[١٥] ووافق مجلس الوزراء في ١٥/١٠/١٩٩٦ وفي ٢٦/٧/١٩٩٧ على رأي المجلس، وقرر الترخيص لست مؤسسات إذاعية من الفئة الأولى هي: ١. شركة تلفزيون المستقبل. ٢. شركة الشبكة الوطنية للإرسال. ٣. شركة لبنان الحر للإنتاج والبث. ٤. الشركة العالمية للبث (شعب). ٥. الشركة العصرية للإعلام. ٦. إذاعة صوت الغد. كذلك قرر الترخيص لاثنتي عشرة مؤسسة إذاعية من الفئة الثانية هي: ١. شركة دلتا. ٢. شركة راديو سكوب. ٣. شركة مر تلفزيون (مون ليبان). ٤. شركة فرانس إف.إم.٥. شركة لايت إف.إم. ٦. شركة فضول ميوزيك. ٧. شركة راديو وان. ٨. شركة ساوند أوف ميوزيك. ٩. شركة باكس نتوورك. ١٠. الشركة الجديدة ميكس إف.إم.١١. شركة إذاعة نوستالجي. ١٢. ليبان ستار.

ينص القانون الجديد على أن إعطاء هذه التراخيص يجب أن يراعي الحقوق المتوافرة للبنان بموجب الاتفاقات الدولية المتعلقة بالقنوات والموجات، وأن يجري تحديدها وتوزيعها وفقاً للقواعد والمعايير التقنية المعتمدة دولياً، التي تؤمن بثاً واضحاً ومتطوراً.

ت. التلفزيون

بدأ البث التلفزيوني في لبنان في فترة استقرار سياسي شهد رخاء وازدهاراً اقتصادياً خلافاً لما كانت عليه الحال بالنسبة للصحافة المكتوبة التي نمت وتطورت في فترة عدم استقرار واضطراب اجتماعي. ولم يكن للسلطة السياسية علاقة بإدخال التلفزيون إلى لبنان، كما كان الحال بالنسبة للإذاعة اللبنانية. وأُدخل هذا الوسيط إلى لبنان بمبادرة من أفراد وشركات خاصة، وربما كان هذا الواقع هو سبب الاختلاف بين رسالة التلفزيون الإعلامية من جهة، ورسالة الصحافة والإذاعة من جهة ثانية. فبينما نجد أن تركيز الصحافة المكتوبة والإذاعة كان، وما زال، على التوجيه والإنباء، نجد أن تركيز التلفزيون هو على الترفيه والتسلية.

يعود تاريخ الإعلام التلفزيوني في لبنان إلى عام ١٩٥٤ حين تقدم شخصان هما أليكس عريضة ووسام عز الدين بطلب إنشاء شركة للبث التلفزيوني ولبيع أجهزة التلفزيون. على أن البث الفعلي لم يبدأ قبل عام ١٩٥٩، وكانت شركة التلفزيون اللبنانية الأولى في البث وتبعتها شركة تلفزيون لبنان والمشرق التي بدأت ببث برامجها في العام ١٩٦٢. شركة التلفزيون اللبنانية كانت شركة مختلطة تناقلت ملكيتها جماعات إعلامية عديدة من بينها شركة تايم–لايف الإذاعية، غير أن غالبية أسهم هذه الشركة امتلكتها في النهاية شركة سوفيراد الفرنسية التي تمتلك أيضاً مؤسسات إعلامية عدة، من بينها إذاعة مونتي كارلو. وشركة تلفزيون لبنان والمشرق كانت أيضاً شركة مختلطة، بدأت عملها بتمويل من شركة ABC

الأمريكية، غير أن غالبية أسهمها انتقلت إلى مؤسسة اللورد طومسون الإعلامية. وكانت كلتا الشركتين تعملان على أساس اتفاقيتين مماثلتين معقودتين بينهما والحكومة اللبنانية. ونظمت هاتان الاتفاقيتان علاقة شركتي التلفزيون بالدولة، كما حددتا حقوقهما وواجباتهما اتجاهها. كذلك حددت هاتان الاتفاقيتان حدود الرقابة التي تمارسها الدولة على التلفزيون بواسطة أجهزتها الرسمية. وعند تفحص بنود هاتين الاتفاقيتين يظهر بوضوح أن أولوية الدولة في التعامل مع التلفزيون كانت لاستعمال هذا الوسيط سياسياً.

من بنود الاتفاقيتين بند ينص على أن تُقتصر برامج التلفزيون على الشؤون التربوية والترفيهية، وأن لا يتعدى الوقت المخصص للإعلانات التجارية ٢٥ بالمائة من مجمل أوقات البث.[١٦] كما اشترطت الاتفاقيتان أن تكون الشركتان مُلزمتين ببث البرامج الإخبارية والبلاغات الرسمية التي تُعدّها الدولة دون مقابل. واحتفظت الدولة لنفسها، بموجب الاتفاقيتين، بحق إلغاء الترخيصين بالبث التلفزيوني دون تعويض، وبحق شراء جميع التجهيزات، بعد انقضاء مدة خمسة عشر عاماً هي مدة كل ترخيص. وتميزت العلاقة بين الدولة وبين الشركتين بممارسة الدولة حقها في الرقابة بواسطة موظفين في مصلحة الصحافة والقضايا القانونية التابعة لوزارة الإعلام، والمديرية العامة للأمن العام التابعة لوزارة الداخلية.

في مرحلة ما قبل اندلاع الحرب الأهلية، قام مراقبو الدولة بأعمال الرقابة المسبقة على جميع البرامج، وكانت صلاحياتهم تشمل منع بث البرنامج أو تعديله، حسب ما نصت عليه بنود الاتفاقيتين المعقودتين بين الدولة وكلتا الشركتين. وشملت هذه البنود حظر بث جميع ما يخل بالآداب والأنظمة والسلامة العامة أو ما يثير النعرات الطائفية أو ما يمت إلى أية دعاية شخصية أو حزبية أو سياسية أو تعريض بسلطة وطنية أو أجنبية. وجدير بالذكر أن الدولة لم تتطرّق أساساً إلى أمر التلفزيون، من خلال مراسيم تنظيم وزارة الإعلام في عام ١٩٦٢، إلا ضمن إطار الاتفاق مع كلتا الشركتين، ولم تأخذ في الاعتبار سرعة التطور في تقنيات الاتصال والأهمية المتعاظمة لهذه التقنيات، وبخاصة ما يعود منها للبث التلفزيوني، كأداة إعلام سياسي واجتماعي وتثقيفي، فكانت النتيجة أنها لم تلحظ دوراً جديّاً لهذه التقنيات في سياسات الدولة التربوية والإنمائية.

اعتمدت شركتا التلفزيون في بدء عملهما على التنافس ومحاولة كسب الجمهور والمعلنين، فكانت شركة التلفزيون اللبنانية تبث برامجها على قناتين، إحداهما مخصصة للبرامج العربية أو المترجمة (القناة ٧)، والثانية للبرامج الأجنبية (القناة ٩)، وكان معظم هذه البرامج فرنسي المصدر واللغة. أما شركة تلفزيون لبنان والمشرق فكانت تبث على القناتين ٥ و١١، وكان بثها في نطاق برنامج واحد مخصص للبرامج العربية أو المترجمة. والتنافس بين الشركتين لم يقتصر على الأمور التجارية فقط، بل بدا تنافسهما الثقافي واضحاً: كان تَوَجّه شركة التلفزيون اللبنانية في القناة ٩ إلى بث البرامج الفرنسية التي كانت في معظمها تُقدم مجاناً

من مصادر ثقافية فرنسية؛ وكان تَوَجّه شركة تلفزيون لبنان والمشرق إلى الثقافة الأمريكية. وفي بعض الأحيان كان التنافس الثقافي للشركتين مثيراً، خاصة في محاولتهما تقوية برامج الأخبار الأجنبية (تلفزيون لبنان والمشرق باللغة الإنكليزية والتلفزيون الآخر باللغة الفرنسية)، وكذلك في محاولة التأثير على الدولة اللبنانية لاعتماد النظام الملون للبث التلفزيوني، فقد اعتمدت شركة التلفزيون اللبنانية نظام سيكام الفرنسي، بينما اعتمدت الشركة الأخرى نظام بال الألماني.

التنافس بين الشركتين أدى إلى خسارة مالية لكلتيهما، ما حدا بهما إلى الاتفاق على تنسيق نشاطاتهما والتعاون معاً. الخطوة الأولى للتنسيق والتعاون بدأت في عام ١٩٦٨ حين كُلّفت إحدى الشركات المنبثقة من شركة التلفزيون اللبناني (ادفزيون) تولي جميع الشؤون الإعلانية في كلتا الشركتين. ونتيجة للنجاح الذي حققه هذا التعاون في المجال الإعلاني، اتفقت الشركتان، عام ١٩٧٢، على إنشاء شركة مساهمة بتمويل مشترك (تليمانيجمنت– Telemanagement) انحصرت مهامها بشؤون الإعلانات والتنسيق بين الشركتين على صعيد البرامج وساعات البث. واعتمدت هذه الشركة الجديدة أساليب متطورة لبيع البرامج وترويجها، كما نسقت بين الشركتين في ميادين التسويق والإعلان.

وفي عام ١٩٧٤، انقضت مدة رخصة عمل شركة التلفزيون اللبنانية، فأقدمت الحكومة اللبنانية على تجديد الترخيص لها بعد مفاوضات كان لوزارتي الإعلام والخارجية الفرنسية دورٌ فاعلٌ فيها. على أن شروط العمل والاستثمار التي أُدخلت في اتفاقية تجديد الترخيص كانت مختلفة عن الشروط السابقة في بعض النواحي، ومنها شراء الدولة لمنشآت البث التلفزيوني التابعة للشركة، وتأجيرها لها، وحصول الدولة على نسبة مئوية (ستة ونصف بالمائة) من مجموع مدخول الشركة من الإعلانات، وإلزام الشركة ببث برامج يومية من إعداد الدولة ما بين السادسة والسابعة مساءً. وكان هدف الحكومة من اتفاقية عام ١٩٧٤ تكّريس دور الدولة في التحكّم السياسي بالتلفزيون. وكان من المتوقع أن تُبرم الدولة اتفاقية مماثلة مع شركة تلفزيون لبنان والمشرق عند انتهاء مدة امتيازها، على أن اندلاع الحرب الأهلية غَيّر الكثير من أوضاع لبنان ومنها وضع التلفزيون.

التلفزيون، مثله مثل الصحافة والإذاعة، تأثر بأحداث لبنان وانقسم التوجه السياسي فيه. فكان لكل من شركة التلفزيون اللبنانية، ومركزها في القطاع الغربي من بيروت، وشركة تلفزيون لبنان والمشرق، ومركزها في القطاع الشرقي، موقف مختلف إزاء ما يجري على الساحة اللبنانية. أما على الصعيد المالي، فقد تعرضت كلتا الشركتين لخسارة فادحة نظراً لانحسار الإعلانات خلال فترة الحرب، وإلى الدمار الذي أصاب منشآتهما التي أصبحت أهدافاً عسكرية خلال فترات الاقتتال. وهكذا تعطل البث في أكثر من منطقة لبنانية، وحل التلفزيون السوري والتلفزيون القبرصي مكان التلفزيون اللبناني عند جمهور المشاهدين في شمال لبنان، والتلفزيون الأردني والسوري والإسرائيلي عند المشاهدين في الجنوب.

أمام هذا الوضع، تبين أن الشركتين لم تعودا في المستوى المطلوب إعلامياً لجهة البرامج التلفزيونية المُنتجة، ولا تقنياً لجهة الإنتاج والبث. وقد طالب مسؤولو الشركتين الدولة بأن تساعدهما مالياً كي تستطيعا الاستمرار، فعالجت الدولة الوضع عام ١٩٧٧، بإنشاء شركة مختلطة تحمل اسم "تلفزيون لبنان" بموجب مرسوم اشتراعي يدمج الشركتين في شركة واحدة لها الحق الحصري بالبث التلفزيوني في لبنان حتى عام ٢٠١٢، ويُعطي المرسوم الدولة نصف أسهم الشركة الجديدة كما يُعطيها الحق في أن لا يقل تمثيلها في مجلس إدارة هذه الشركة عن النصف، وبأن تُسمّي هي رئيس مجلس الإدارة. أما الأسهم الباقية للشركة الجديدة فأعطى المرسوم أفضلية الاكتتاب بها لكل من الشركتين السابقتين اللتين اشترتا بالفعل هذه الأسهم لقاء معداتهما ومنشآتهما.

على أن قيام شركة التلفزيون الجديدة لم يكن تطبيقاً لخطة إعلامية أو نتيجة لتفهم أعمق لدور التلفزيون في المجتمع اللبناني، أو اعتماداً لسياسة إعلامية جديدة، بل كان تدبيراً سريعاً اتخذ اتجاه أمر واقع وضرورة قصوى نتيجة لانهيار شركتي التلفزيون في لبنان، وإمكانية توقفهما الفعلي عن البث في وقت صادف بدء عهد رئيس جديد للجمهورية (إلياس سركيس). كان لا بد للدولة من التدخّل لتوفير السيولة اللازمة لاستمرار البث التلفزيوني، ولكن بأسلوب غير الدعم المباشر للمؤسستين، إذ أن ذلك يعرض الدولة لطلبات مساعدة من مؤسسات أخرى عديدة تضررت من الحرب. وهكذا كان إنشاء الشركة الجديدة التي أبقت على المؤسستين السابقتين في إطار جديد، الحل المناسب لمشكلة احتمال توقف البث التلفزيوني. وبالفعل كان الهم المباشر للشركة الجديدة تحسين البث من الناحية التقنية. فتم في عام ١٩٧٩ إصلاح معظم أجهزة البث التي كانت قد دُمّرت. وفي عام ١٩٨١ تم تركيب أجهزة بث جديدة ساعدت في توسيع انتشار مدى البث التلفزيوني في لبنان، وكذلك زِيدت ساعات هذا البث.

أعادت الشركة الجديدة توزيع أقنية البث وخصصتها للمناطق اللبنانية المختلفة بدلاً من تقاسمها بين البرامج الرئيسية كما كان يجري في السابق، إلا أنها أبقت بثها ضمن ثلاثة برامج رئيسية، وبقي عمل كل من محطتي الشركتين السابقتين منفصلاً، مع بعض التنسيق بينهما. وفي عام ١٩٨٤، كانت ٥٨ بالمائة من مواد البرنامج الأول، و٥٢ بالمائة من مواد البرنامج الثاني عربية، والباقي أجنبي مترجم، وكانت جميع مواد البرنامج الثالث أجنبية، غالبيتها فرنسية. وبثّت مواد البرنامج الأول من المحطة التي كانت تديرها شركة لبنان والمشرق. أما مواد البرنامجين الثاني والثالث فقد بثّت من المحطة التي كانت تديرها شركة التلفزيون اللبنانية. وأدخلت شركة التلفزيون اللبنانية البث التلفزيوني في فترات بعد الظهر، وقامت المحطتان ببث موادهما التي كانت إعادة لما بُثّ في السابق، على البرامج الثلاثة الرئيسية.

نرى مما تقدم أن الشركة الجديدة لم تدمج، في السنوات الأولى من عملها، محطات الشركتين السابقتين فعلياً، وإن كانت زادت التعاون بينهما، وبخاصة في بث مواد بعد الظهر، وفي تقديم نشرة إخبارية مشتركة باللغة العربية. غير أن هذا التعاون لم يدم كثيراً، ففي شباط ١٩٨٤، في عهد الرئيس الكتائبي أمين الجميّل، وبعد أحداث دامية شملت قصف ضاحية بيروت الجنوبية، وأدت إلى انسحاب قوى الأمن من منطقتي بيروت الغربية والضاحية الجنوبية، طلبت القوى الوطنية المعارضة للسلطة من إدارة التلفزيون عرض برنامج إخباري عن نتائج قصف الضاحية الجنوبية. فقام التلفزيون بعرض هذا البرنامج بعد حذف المقاطع التي تشير إلى تورّط قوى الدولة في هذه العملية. أدى ذلك إلى قيام القوى الوطنية، في ١٥ شباط ١٩٨٤، باحتلال المحطة التي تقع في منطقة سيطرتها، والتي كانت تديرها شركة التلفزيون اللبنانية، وبدأت تبث نشرات منفصلة للأخبار باللغات الثلاث: العربية، والفرنسية، والإنجليزية.

وعلى الرغم من أن القوى الوطنية ما لبثت أن انسحبت من المحطة المذكورة، وعودة قوى الدولة إلى منطقة هذه المحطة، فإن هذه العودة كانت بالتراضي مع القوى الوطنية، وبالتالي بقي بث نشرات الأخبار منفصلاً حتى ١٣ تشرين الأول من عام ١٩٩٠؛ أي بعد توقيع اتفاق الطائف الذي كان بداية لإنهاء الحرب. ومع أن انفصال بث نشرات الأخبار كان عملاً سلبياً، فإنه أعطى فرصة نادرة للجمهور اللبناني لمشاهدة صورتين متناقضتين للأحداث في لبنان على شاشة التلفزيون. وساهم هذا الانفصال أيضاً في جعل التلفزيون يُعنى بموضوع جنوب لبنان المحتل وبالاعتداءات الإسرائيلية، وكذلك بعمليات المقاومة الوطنية ضد إسرائيل وعملائها.

بازدياد ضعف الدولة اللبنانية وانتشار الفوضى في منتصف عهد الرئيس أمين الجميّل، نتيجة لسيطرة القوى المتنازعة على أقسام مختلفة من البلاد، أنشأت بعض هذه القوى الفاعلة مؤسسات بث تلفزيونية خاصة بها عملت من دون ترخيص من الدولة. وكان عدد هذه المؤسسات قليلاً نسبياً في البدء، وكان أبرزها المؤسسة اللبنانية للإرسال (LBC) التي بدأت بثها باسم القوات اللبنانية اليمينية، والتلفزيون الجديد (NTV) الذي أنشأه الحزب الشيوعي اللبناني، ثم اشترته جماعة من رجال الأعمال والسياسيين اللبنانيين المعارضين للسلطة، وتلفزيون المشرق الذي أنشأته جماعة من السياسيين المناهضين للقوات اللبنانية. غير أن انتهاء الحرب واتفاق الطائف الذي نص على إعادة تنظيم وسائط الإعلام، وبالتالي على قبول مؤسسات الأمر الواقع للبث التلفزيوني والإذاعة، أديا إلى نشوء محطات بث تلفزيوني عديدة، بلغت حوالي ستٍ وأربعين محطة في خلال أشهر قليلة.[١٧] ومن أهم مؤسسات البث التي نشأت بعد انتهاء الحرب تلفزيون المستقبل (Future TV) الذي أسسه رجل الأعمال رفيق الحريري، الذي أصبح رئيس وزراء لبنان، وتلفزيون المر (MTV) الذي تموله عائلة رجل الأعمال ميشال المر الذي أصبح وزير الداخلية في لبنان.

المؤسسة اللبنانية للإرسال (LBC) كانت أولى المحطات التي بدأت البث التلفزيوني غير المرخص (في تشرين الأول ١٩٨٥)، وتمكنت في فترة قصيرة من أن تصبح المؤسسة التلفزيونية الأولى في لبنان من حيث تنوع برامجها وحجم جماهيرها. وساعد في نجاح هذه المؤسسة أنها ظهرت في ظل حكم رئيس للجمهورية ينتمي إلى جماعتها، وفي فترة شهدت ازدياد المصاعب المالية والإدارية على شركة التلفزيون اللبنانية، فكان أن استطاعت هذه المؤسسة الجديدة اجتذاب المشاهدين اللبنانيين، كما سيطرت على معظم موارد الإعلان التلفزيوني في لبنان. وعندما حُلت القوات اللبنانية وأفل نجمها، انفصلت المؤسسة عن هذه القوات لتصبح شركة مساهمة خاصة باسم (LBCI) بعض كبار المساهمين فيها من أعداء القوات اللبنانية.

مكّن الدعم المالي والسياسي مؤسسات البث التلفزيوني اللبنانية الجديدة من شراء أحدث تقنيات البث التلفزيوني، واستيراد أحدث البرامج التلفزيونية الغربية، وكذلك من سرعة نقل البرامج الدولية بواسطة الأقمار الصناعية. غير أن غالبية البرامج المحلية لهذه المؤسسات هي ذات طابع ترفيهي مبتذل أو دعائي. أما برامجها الغربية فهي كبرامج شركة تلفزيون لبنان، غريبة عن حاجات الجمهور اللبناني وتقاليده، وبعض هذه البرامج لا يعكس بالضرورة أذواق اللبنانيين، بل طلبات المعلنين والممولين.

قانون تنظيم البث التلفزيوني والإذاعي الذي أقره مجلس النواب في أواخر عام ١٩٩٤ يحدد أسس إعطاء رخص للبث التلفزيوني، ويلغي حق شركة تلفزيون لبنان الحصري في القنوات التلفزيونية، إلا أنه يُعطي هذه الشركة، التي أصبحت مؤسسة عامة تملك الدولة كامل أسهمها، حق البث على قنوات VHF بكاملها، وعلى برنامج واحد على القنوات UHF وفق تنظيم تقني يوزع القنوات على المؤسسات التلفزيونية الأخرى. وصنف القانون الجديد المؤسسات التلفزيونية وفقاً لما يلي:[١٨]

١. فئة أولي: المؤسسات التلفزيونية التي تبث الأخبار والبرامج السياسية التي يطول بثها كل الأقضية اللبنانية.

٢. فئة ثانية: المؤسسات التلفزيونية التي تبث البرامج المرئية باستثناء الأخبار والبرامج السياسية التي يطول بثها كل الأقضية اللبنانية.

٣. فئة ثالثة: المؤسسات التلفزيونية المرمزة التي لا يمكن متابعة برامجها إلا من قبل مشتركين مجهزين تقنياً لهذه الغاية.

٤. فئة رابعة: المؤسسات التلفزيونية الدولية التي تعتمد أساليب البث بواسطة الأقمار الصناعية، ويتعدى نطاق بثها الأراضي اللبنانية.

وبناء على توصية المجلس الوطني للإعلام، وافق مجلس الوزراء اللبناني على الترخيص لأربع مؤسسات تلفزيونية من الفئة الأولى، بالإضافة إلى تلفزيون لبنان هي: الشبكة اللبنانية للإرسال، شركة تلفزيون المستقبل، شركة مر تلفزيون، شركة المؤسسة اللبنانية للإرسال.[١٩] وقد قوبل قرار الترخيص هذا بضجة كبيرة نظراً لأنه اعتمد معياراً سياسياً في منح الرخص، ولم يراعِ الأمور التقنية والمهنية، فالمؤسسات المرخص لها تسيطر عليها مجموعة من الوزراء والزعماء السياسيين من رجال العهد الحاكم، بينما حجبت الرخص عن المؤسسات التي يملكها سياسيون معارضون. ويمكن القول إن الترخيص اعتمد، بالإضافة إلى المعيار السياسي المحلي، معياراً طائفياً، إذ تمثل اثنتان من المؤسسات المرخص لها فعاليات موالية للحكومة من الطوائف المسيحية (المؤسسة اللبنانية للإرسال التي تمثل عموماً فعاليات الطائفة المارونية، وتلفزيون المر ويمثل عموماً فعاليات طائفة الروم) وتمثل المؤسستان الأخريان فعاليات موالية للحكومة من الطوائف الإسلامية (تلفزيون المستقبل الذي يمثل فعاليات الطائفة السنية والشبكة الوطنية للإرسال التي تمثل فعاليات الطائفة الشيعية).[٢٠]

ونتيجة للضغوط السياسية والشعبية رخصت الحكومة، في تموز ١٩٩٦، لمؤسسة تلفزيونية خامسة هي تلفزيون المنار الذي يمثل المقاومة اللبنانية ضد إسرائيل، وينطق باسم حزب الله. وعند مجيء عهد سياسي جديد إلى الحكم، وافقت الحكومة الجديدة، في حزيران ١٩٩٩، على منح ترخيص سادس بالبث التلفزيوني لمؤسسة كانت تعارض العهد السابق هي شركة تلفزيون الجديد (NTV)، وذلك بعد صدور قرار من مجلس شورى الدولة يبطل قرار مجلس الوزراء (رقم ٩٧/ ٦٤) الذي يحجب الترخيص عن هذه المؤسسة، كما وافق مجلس الوزراء على إحالة جميع طلبات الترخيص التي لا تزال عالقة على المجلس الوطني للإعلام للبتّ فيها.

يُبيّن العرض السريع لتطور التلفزيون في لبنان أن هذا الوسيط الإعلامي لم يُعطِ الجدّية اللازمة لحاجات الجمهور الفعلية، بل كان، كأية صناعة أو تجارة أخرى، يسعى إلى الربح السريع وإلى خدمة مصالح مموليه. كما أن الدولة لم تبغَ في تعاملها مع هذا الوسيط سوى التحكم السياسي، فهي لم تحاول استعماله في مجال التوعية أو التنمية، بل انتهجت لنفسها أسلوباً يميل إلى ترسيخ ما هو قائم وتعزيزه، وإلى الحؤول دون أي تغيير اجتماعي. قد يكون هذا الوضع هو السبب الرئيسي الذي أدّى إلى كون معظم البرامج التي تُبثّ على التلفزيون اللبناني تحرك السلوك الانتروبي المنحرف والمتميز بالضياع والغوغائية.

وضع التلفزيون في لبنان اليوم غريب، فهو وإن كان يُدار تجارياً، فان المسؤولين عن إدارته لا يولون الأهمية الكافية لمراعاة أذواق الجمهور وتطلعاته، فهذا الوسيط يُوجّه عادة إلى خدمة مصالح رجال السياسة ورجال الصناعة التلفزيونية وأمزجتهم. وكثيراً ما نشاهد على شاشة التلفزيون اللبناني برامج ترفيهية أجنبية المصدر، أو برامج لبنانية الإنتاج غربية القيم، تروّج لقيم تتنافى تماماً مع القيم السائدة في المجتمع اللبناني ومع التقاليد اللبنانية.

الخلاصة: تسيب إعلامي، وابتذال ترفيهي، وإغفال للأمور الحياتية

تنمو وسائط الإعلام وتزدهر بقدر نجاحها في أداء مهمتها في خدمة مجتمعها، وتندثر متى قصرت وأضاعت الطريق إلى أهدافها الصحيحة. وينعم لبنان بفيض من الحرية التي لا يتمتع بها الكثير من دول العالم الثالث، غير أن هذه الحرية، كما قال رئيس مجلس الوزراء اللبناني السابق سليم الحص، "لم تترجم بعد ممارسة ديمقراطية صحيحة في غياب ... المحاسبة الفاعلة، وفي ظل ضحالة الثقافة الديمقراطية".[٢١] ويشير وضع الإعلام في لبنان إلى فشل وسائط الإعلام بالقيام بدورها في الرقابة المسؤولة على المؤسسات السياسية والاقتصادية، وبالدفاع عن حقوق المواطن. إن السبب الأساسي لذبول الصحافة في لبنان (المكتوبة منها والمرئية–المسموعة) هو فشلها في إعادة النظر في دورها في مجتمع متغير، وظروف حياتية صعبة نتيجة لحرب أهلية مدمرة. ما تحتاج إليه وسائط الإعلام في لبنان هو نظرة واقعية وموقف شجاع لنقد الذات واتباع أسلوب جديد في العمل المسؤول.

ويعود فشل وسائط الإعلام في لبنان إلى أنها أعطت الأولوية لتطوير التقنيات الصحافية دون أن تعطي الاهتمام الكافي لتطوير مناخ حقيقي للتواصل بين المواطن والحاكم، وبين المواطنين بعضهم مع بعض. وكذلك أعطت هذه الوسائط أولوية لتغيرات بنيوية على حساب المناقبية والمهنية، ما أدى إلى انتشار ثقافة بعيدة عن المسؤولية الاجتماعية تهيمن عليها عقلية السوق، فكانت النتيجة الخلط بين حرية الصحافة في إعلام المواطن وبين حريتها في السعي وراء الربح المادي.

إن أُفول دور الصحافة في لبنان يعود في الدرجة الأولى إلى فشلها في القيام بدورها في الرقابة المسؤولة على المؤسسات السياسية والمصالح العامة والخاصة، وفي الدفاع عن حقوق المواطن الذي انصرف عنها، بل وكفر بها، ولم يعد يرى فيها إلا أبواقاً سياسية متنافرة تفرق ولا توحد في مجتمع مزّقته الحرب. وبتعبير آخر، إن السبب الأساسي لأفول الصحافة في لبنان وانصراف جمهورها عنها هو فشلها في أن تكون قناة وحافزاً في الوقت نفسه، لتحسين أوضاع الناس والمساهمة بالدعوة إلى تطوير مجتمع مدني واعٍ يستطيع إعادة بناء الدولة العادلة والمواطن الصالح. لقد فشلت الصحافة في إعادة النظر في دورها في مجتمع متغير وظروف حياتية متغيرة نتيجة لحرب أهلية مدمرة طال أمدها، وما نزال نراها مشتعلة في الرسائل التي تصدر عن الوسائط الإعلامية.

إن مشكلة الصحافة في لبنان لا تكمن في الرقابة أو في عدم وجود مناخ كافٍ للحرية، بل إنها تكمن في رؤية خاطئة للحرية، تُغلّب المنفعة الخاصة على المسؤولية الاجتماعية. فمشكلة الرقابة لم تعد المدخل الصالح للنظر في موضوع حرية التعبير عن الرأي. إن المدخل الصالح هو حقوق الإنسان، وبشكل خاص حق المواطن في التواصل الذي يُمكّنه من تحسين نوعية حياته ومن وعي الديمقراطية الصحيحة وممارستها.

الديمقراطية تتطلب الانفتاح على المواطنين من قبل السلطة أولاً، ومن ثم مشاركة المواطن الفعالة في النقاش وفي اتخاذ القرارات التي تتعلق بأموره. وحرية التعبير لوسائط الإعلام لا تُحقق هذا الهدف إلا عندما تتوفر تعددية الآراء التي تكفل تعبير الجماعات كافة عن رأيها في هذه الوسائط.

والقول الذي شاع إطلاقه مؤخراً بأن "الإعلام هو مرآة للواقع وليس متسبباً به، وبأن المسؤولية عن أي مناخ سلبي إنما تقع على السياسيين وحدهم"، هو قول غير دقيق. فمع أن الصحافة تستمد محتوى رسائلها من الشعب والحكومة، فإن لها دوراً فاعلاً في صقل هذا المحتوى وفي تقرير الأولويات في عرض الأحداث (agenda setting)، وبالتالي في تقرير ما تتداوله الجماهير وتناقشه.

إن التطور التقني في مجال الإعلام وزيادة الضوابط لفرض الشفافية في مختلف المجالات العامة سهّلا التمكن من الوصول إلى مصادر المعلومات. مشكلة وسائط الإعلام اليوم تكمن في تحاشي هذه الوسائط للمعلومات والآراء التي لا تتوافق مع اتجاهات حراس أبوابها (gatekeepers) واعتقاداتها، بدل السعي للحصول على معلومات حول القضايا العامة وعرضها بموضوعية، مهما كان موقف حراس أبواب وسائط الإعلام وجماهيرها من هذه القضايا العامة. وفي هذا خطر إمكانية انقسام المجتمع إلى جماعات مُستقطَبة ومُتعصبة كما حدث أثناء الحرب الأهلية في لبنان، وكذلك الاتجاه نحو مجتمعات مغلقة ينحو أعضاؤها إلى تعزيز الآراء التي يقبلون بها فقط، كما حدث في المجتمع الأمريكي بعد أحداث ١١ أيلول.

لم يعد مقبولاً استعمال الصحافة مبدأ حرية التعبير لتبرير إعطائها وضعاً خاصاً تكون فيه فوق الأنظمة الاجتماعية وفوق المؤسسات. وربما يكون تعبير "حرية الإعلام" من أكثر التعابير العربية التي يُساء استعمالها. إن ميثاق حقوق الإنسان وجميع الأنظمة الديمقراطية تتطلب من الصحافة أن تكون وسيلة لخدمة المواطن لا العكس. لقد أصبح المواطن هدفاً للتأثير، بينما يجب أن يكون هو، نظرياً وأخلاقياً، مصدر الاهتمام، ومصلحته هي المؤثّر الأساسي على اختيار الرسائل الإعلامية.

ولتحقيق الديمقراطية يتوجب على الصحافة أن تكون قريبة من المواطن، فمهمة الصحافة الأساسية هي خدمة الشعب لا أصحاب النفوذ، سياسيين كانوا أم رجال مال. ولا بد من إيجاد علاقة تأثير متبادلة بين المواطن والصحافة فليس مفيداً لقضية الديمقراطية أن تنتقل الصحافة من معسكر السياسيين إلى معسكر رجال المال، وتبقى وسيلة بيد المتنفذين، بينما المواطن العادي لا يُسمح له إلا بدور المتفرج والمستهلك.

وبسبب المناخ الحر نسبياً في لبنان، فقد نجحت الصحافة اللبنانية (المكتوبة والمرئية–المسموعة) في الحصول على نسبة عالية من حرية التعبير، فاختارت أن تركز على إبراز الآراء المتنافرة لمختلف التيارات السياسية والإثنية والطائفية، غير

أنها فشلت في أن تكون منبراً مسؤولاً لحوار بنّاء بين هذه التيارات. لقد فشلت في ردم الجسور بين المواطنين، وفي إيجاد التوافق الوطني الذي بدونه لا يمكن للمجتمع أن يبدأ مرحلة النمو الحقيقي.

لا تفتقر الصحافة في لبنان إلى الحرية بقدر ما تفتقر إلى البنى المهنية والمناقبية الصالحة لإيجاد مناخ تحاوري صحيح بين فئات الشعب المختلفة، وكذلك بين هذه الفئات والحكام. إن السبب الرئيسي لهذا التخلف المهني والمناقبي يعود إلى عدم تركيز الصحافة على تطوير مقدراتها المادية المستقلة، وبالتالي قدرتها المادية على الاستمرار الذاتي (financial viability).

في مجال الموضوع الواسع المطروح تحت عنوان حرية الصحافة في لبنان، لا بد أن يتقدم الحق العام على الحقوق الخاصة للصحافيين وللصحافة. ولا بد للدولة من أن تُشرّع وتقدم التسهيلات المادية والمعنوية اللازمة لإيجاد وسائط إعلام تكون قدوة لوسائط الإعلام الخاصة.

إن حماية الصحافة لم تعد تعني تلقائياً حماية المواطن أو المجتمع. لا بد أن يكون المواطن هو محور الاهتمام وليس الصحافة أو الصحافي. ولا بد من ضوابط تكفل حق التعبير عن آراء الذين لا صحف أو وسائط إعلام لديهم. ومن هنا، فإن حرية الصحافة تصبح حقاً مشروعاً بمقدار ما تضمن هذه الحرية حق المواطن والمصلحة العامة في الحصول على المعلومات الصحيحة عن القضايا العامة. فلا يجوز لوسائط الإعلام أن تطالب بحرية الممارسة إذا ما تخطت هذه الممارسة المصلحة العامة وحق المواطن في الحصول على المعلومات الصحيحة التي تمكّنه من المساهمة الفاعلة في بناء مجتمع مدني صحيح وواعٍ يمارس من خلاله مواطنيته.

على وسائط الإعلام أن تقدم حساباً للمجتمع عن دورها في المحافظة على حقوق المواطنين وحقوق أصحاب الرأي الذين لا وسائط إعلام لديهم. وفي ظل ما نراه اليوم في المجال الصحافي لا يمكن للصحافة أن تضمن حريتها في التعبير إلا بتقديم حساب عن مسؤوليتها. إن حقها الأخلاقي في حرية التعبير لا بد من أن يرتبط بقبولها المحاسبة، ويجب ألا يُمس حقها القانوني في حرية التعبير طالما استمرت بالقيام بواجبها الأخلاقي تجاه مجتمعها.

في دراسة ميدانية قمت بها عن محتوى صحيفتين من كبريات صحف لبنان [٢٢] في فترة زمنية تميزت بانقطاع التيار الكهربائي ومياه الشرب عن بيروت وضواحيها (٢٠ حتى ٣٠ حزيران عام ١٩٩٠)، لم تتعرض هاتان الصحيفتان لمشكلة الكهرباء والماء في ١٢ من ٢٠ عدداً تم إصدارها خلال تلك الفترة. لقد تعرضت إحدى الصحيفتين ثلاث مرات لمشكلة الكهرباء (ما مجموعه ٢٦٥ سم./عامود) ومرتين لمشكلة المياه (١١٠ سم./ عامود). أما الصحيفة الثانية فتعرضت لمشكلة المياه مرة واحدة (٤٢ سم./عامود) ومرتين لمشكلة الكهرباء (٥٥ سم./عامود). أما حين

تعتل صحة أحد السياسيين، فإن وسائط الإعلام تتحف قرّاءها بالأخبار المتتالية عن صحة هذا السياسي، وتقدم لقرائها يومياً أسماء من اتصلوا به أو زاروه. وفي هذا المجال، لا بد من الإشارة إلى التغطية الصحافية الهائلة لصفعة مسؤول كبير لصحافي، وبالتغطية الهزيلة لحدث معيشي مهم تم في الأسبوع نفسه (الإعلان عن تقنين الكهرباء في ثلث لبنان).

تهم المواطن اللبناني أموره المعيشية أكثر من أخبار رجال السياسة، وإن أحد الأسباب الرئيسية لانصراف المواطن اللبناني عن وسائط الإعلام في لبنان هو أنه لا يجد في هذه الوسائط ما يُعلمه عن أموره المعيشية. المواطن سئم السياسة والسياسيين، ومهما حاولت وسائط الإعلام إثارة اهتمامه في هذا الموضوع فلن تجد فيه إلا الاهتمام المحدود الذي لا يتعدى الاستماع إلى نشرات التلفزيون أو الراديو (لأنها تأتيه مجاناً). وهذا يفسر تقلص عدد قراء الصحف اللبنانية، وانصراف المشاهدين اللبنانيين إلى المحطات والإذاعات الفضائية. إن النهوض بوسائط الإعلام في لبنان يكون بإعادة النظر في دورها في مجتمعها، ونجاحها يكون في خدمتها للوطن وللمواطن لا للسياسيين فقط.

تعيش وسائط الإعلام اللبنانية اليوم أزمة متعددة الوجوه، لعلها أكثر حدة من تلك التي تعيشها مختلف المؤسسات اللبنانية نتيجة للحرب الأهلية التي مرت بها. وسائط الإعلام في لبنان بحاجة ماسة إلى التخطيط الإعلامي، والدولة اللبنانية بحاجة إلى تَبنّي سياسات إعلامية تُمكّن المسؤولين من تنظيم علاقة وسائط الإعلام مع الدولة ومع القطاع الخاص، وكذلك مع المواطن. فالسياسة الإعلامية العامة للدولة اللبنانية لا تعدو كونها خططاً عريضة تفتقر إلى النظرة الواقعية إلى حالة القطاع الإعلامي، والى دور هذا القطاع في عملية التنمية الوطنية.

إن المشكلة التي تواجه الإعلام في لبنان لا تَكمن في مسألة حرية وسائط الإعلام، فقانون المطبوعات اللبناني يكفل لهذه الوسائط حرية مسؤولة لا تتوفر في كثير من دول المنطقة. المشكلة هي في عدم وجود سياسات إعلامية تربط بين وسائط الإعلام المختلفة في المجتمع، وفي عدم وجود تكامل بين نشاط هذه الوسائط والأنشطة الأخرى في المجتمع. هذا التكامل ضروري لتحقيق الخطط والأهداف الوطنية.

كما أن مشكلة الإعلام في لبنان تكمن أيضاً في عدم وجود توازن في عمل الإعلام اللبناني، وتعرضه لثلاث قوى أساسية تفعل في هذا القطاع وتتفاعل معه، وهي: المصلحة العامة، مصلحة الدولة ومؤسساتها، مصلحة القطاع الخاص. فبينما نرى أن مؤسسات الدولة والعديد من مؤسسات القطاع الخاص تؤثر وتفعل في القطاع الإعلامي لخدمة مصالحها، نرى غياب أثر المصلحة العامة التي كثيراً ما تختلف عن مصلحة مؤسسات الدولة أو القطاع الخاص. ما نراه اليوم في وسائط الإعلام

اللبنانية هو توازن مفقود بين المصلحة العامة ومصلحة القوى السياسية والمالية. وقد أدّى فقدان هذا التوازن، وعدم مقدرة الدولة على وضع خطط وسياسات إعلامية مبنية على المصلحة العامة، إلى تحول وسائط الإعلام في لبنان إلى وسائط متنافرة الهوية والقيم، وسائط انقسام سياسي واجتماعي. ما نراه اليوم هو تسيب إعلامي يحفل بالتسريبات السياسية البعيدة عن أصول المهنة وتقاليدها وغياب أصول اللعبة الإعلامية في التعامل مع قوى المعارضة والموالاة، وبإغفال للأمور الحياتية وبالانصراف إلى المواد الترفيهية الرخيصة واختلال كفاءة القائمين على وسائط الإعلام.

إن إيجاد توازن بين المصلحة العامة ومصلحة الدولة والقطاع الخاص هو منطلق أساسي لكي يتمكن القطاع الإعلامي من المساهمة المثمرة والفعّالة في التنمية الاجتماعية. وإذا قيّمنا وسائط الإعلام اللبنانية على أساس مساهمتها في التنمية الوطنية وجدناها فاشلة في هذا المجال. فالصحف اللبنانية لا تتكلم باسم كل لبنان وقد نَشطت وشجّعت الفرقة في المجتمع بتحوّلها إلى منابر لكل فئة، سياسية كانت أم عرقية أم دينية. أما الإذاعة، فقد ساهمت في نزع ثقة المواطن اللبناني من الإدارة الحكومية ومن المصالح الخاصة التي اغتصبت امتياز الحكومة باحتكار البث الإذاعي، وساهمت الإذاعات اللبنانية المختلفة في التقليل من أهمية هذا الوسيط الإعلامي بالنسبة إلى خدمة مصلحة المواطن العادي وتطلعاته. وكذلك ساهم التلفزيون اللبناني في نزع ثقة المواطن في قدرة القطاع الخاص على إدارة قطاع إعلامي عام بطريقة تُغلّب المصلحة العامة على الربح التجاري، وكشف بالتالي التناقض بين المنطق الاقتصادي المبني على الربح وبين الديمقراطية السياسية والخدمة العامة.

ونرى أن المسؤولين عن المؤسسات الإعلامية في لبنان قد درجوا على إعطاء الأهمية لتحسين البنية التقنية لوسائطهم، تقليداً للمؤسسات الإعلامية في الغرب، وإغفال الحاجة إلى بناء البنية البشرية وضرورة تحسينها. فبينما نجد أحدث المطابع وأسرعها في لبنان، وكذلك التقنيات الإعلامية المتقدمة بالنسبة لدول المنطقة، نجد تَخلفاً واضحاً في التدريب والتعليم في مجال الإعلام. وهنا يكمن أحد الأسباب الأساسية لتخلف القطاع الإعلامي في لبنان، إذ أنه لا مجال لتوجه هذا القطاع نحو خدمة أهداف مجتمعه إلا عن طريق إيجاد البنية البشرية القادرة على المساهمة في وضع خطط إعلامية وسياسات صائبة.

وتحتاج وسائط الإعلام إلى أن تتوجه إلى معالجة مشكلة اجتماعية كبرى هي مشكلة الانقسام والتناقض الطائفي. فكما ساهم اختلاف استهلاك الفئات اللبنانية للصحافة اللبنانية في إذكاء التناقض الطائفي، فإن اختلاف استهلاك برامج التلفزيون اللبناني المتنافرة الهوية والقيم يساهم في إيجاد انقسام وتناقض اجتماعي جديد هو الانقسام الطبقي.[٢٣] وهكذا نرى وسائط الإعلام في لبنان تزيد

التناقض في رؤية الفئات اللبنانية. واستمرار هذا التناقض لا بد من أن يخلق نوعاً من التناقض في الوعي الاجتماعي، بل وفي القيم، وبالتالي يؤدي إلى تناقض في تَصوّر مشاكل المجتمع.

وختاماً، في مجتمع كلبنان تسيطر عليه العقلية التجارية والنموذج الطائفي–العشائري بامتياز، تصبح مصلحة السوق ومصلحة السياسيين الطائفيين–العشائريين بأهمية المصلحة العامة، وبالتالي لا يعود هنالك من قيمة لوسائط الإعلام ولا حتى للمواطن. إن إنعاش الصحافة في لبنان يكون بإعادة النظر في دورها في مجتمعها، وبرفض الهيمنة التجارية، وبالتخلي عن اعتماد تحريض الفئات السياسية ذات التوجه الطائفي والعشائري. ونجاح الصحافة يكون بتحمل مسؤوليتها في خدمة الوطن والمواطن.

الهوامش

[1] Samir Makdisi, 1977.

[٢] صحيفة **السفير**، ١٥ تشرين الأول ١٩٩٦، ص: ١١.

[٣] الفيكونت فيليب دي طرازي. **تاريخ الصحافة العربية**، الجزء الثاني، بيروت، المطبعة الأدبية، ١٩١٣.

[٤] **الأسبوع العربي**، "صحافة الوطن الثاني وقضية الإعلام في لبنان"، العدد ٦٠٢، كانون الأول، ١٩٧٠، ص: ٤٤

[٥] المصدر السابق، ص: ٤٤.

[٦] مروان حمادة. "تأثير الحرب في دور لبنان الإعلامي"، كلية الإعلام والتوثيق، الجامعة اللبنانية، **تطور القطاع الإعلامي تطوراً وطنياً وعصرياً**، ١٩٧٨، ص: ٣٣-٣٤.

[7] Baha Abu Laban , 1966 :514.

[٨] على سبيل المثال، كان في عام ١٩٩٥ في لبنان ١١٠ دوريات سياسية (تشمل ٥٧ صحيفة يومية، ٤٩ مجلة اسبوعية، وأربع مجلات شهرية) وما يزيد على ٣٠٠ دورية غير سياسية مرخص لها، بينما كان عدد السكان في حدود ثلاثة ملايين نسمة. نقابة الصحافة اللبنانية، **جدول المطبوعات**، ٣٠/١٠/١٩٩٥.

[٩] راجع حلقات "اعترافات صحافي" لعارف الغريّب في مجلة **الصياد** اللبنانية، الأعداد ٢٠ آب ١٩٧٠ حتى ١٨ آذار ١٩٧١. كذلك راجع **قبل وبعد** لاسكندر الرياشي، بيروت، مطابع دار الحياة، ١٩٥٣، و**الأيام اللبنانية** للكاتب نفسه، بيروت، شركة الطبع والنشر اللبنانية، ١٩٥٧.

[١٠] محمد أبو مرعي. **الصحافة اللبنانية وقانون المطبوعات**، بيروت: دار الوقائع، ١٩٧٣، ص: ١٤-١٥

[١١] في عام ١٩٩٣، على سبيل المثال، كان هناك ٩٧ مطبوعة باللغة العربية وست مطبوعات بالفرنسية، وخمس مطبوعات بالأرمنية ومطبوعتان بالإنكليزية. صحيفة **الديار**. "الصحافة في عيدها!" ، ٨ أيار ١٩٩٣.

[١٢] لم تعمل الدولة بمضمون هذا المرسوم الاشتراعي فيما يتعلق بمراقبة مداخيل الصحف، وبقي حبراً على ورق، إلى أن عُدّل في عهد الرئيس إلياس الهراوي.

[١٣] **مجلة الإذاعة**، أيلول ١٩٣٨، كما ورد على لسان فائق الخوري في **الإذاعة اللبنانية**، بيروت: مطبعة صادر، ١٩٦٦، ص: ١٤.

[١٤] **الجريدة الرسمية**. قانون رقم ٣٨٢ يتعلق بالبث التلفزيوني والإذاعي، الفصل الثالث، المادة ١١، ملحق خاص للعدد ٤٥-١٠/١١/١٩٤٤.

[١٥] **الجريدة الرسمية**. العدد ٤٧، ١٦/٩/١٩٩٦ والعدد ٢٩، ١٢/٦/١٩٧٧.

[١٦] يحظر على التلفزيون في بريطانيا بث أكثر من ست دقائق من الإعلانات في الساعة أما في الولايات المتحدة فيسمح بمدة إعلانات أقصاها ٩,٥ دقيقة في ذروة أوقات المشاهدة و١٦ دقيقة في الأوقات الأخرى.

[١٧] بحسب معلومات خبير الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية (ITU) كما ورد في صحيفة **النهار**، ٢٢ كانون الثاني، ١٩٩٦.

[١٨] **الجريدة الرسمية**. قانون رقم ٣٨٢، الفصل الثالث، المادة ١٠، ملحق خاص للعدد ٤٥، ١٠/١١/١٩٩٤.

[١٩] **الجريدة الرسمية**. العدد ٤٧، ١٦/٩/١٩٩٦ ص: ٣٣١٥-٣٣١٩.

[٢٠] للمزيد من التفاصيل انظر صحيفة **الديار**، "فضيحة الإعلام تظهر بالأسماء التفصيلية حرية اللبنانيين في يد السياسيين"، ٥ تشرين الأول ١٩٩٦.

[٢١] الدكتور سليم الحص في كلمة ألقاها في العيد الفضي لصحيفة **السفير**، بيروت، ٢٤/٣/١٩٩٩.

[22] Nabil Dajani, 1991.

[23] Nabil Dajani, 1980.

القنوات الفضائِية العربية والديمقراطية

أحمد جميل عزم

مقدمة

كان ظهور القنوات التلفزيونية الفضائية في تسعينيات القرن العشرين، ظاهرة لافتة، أوجدت الكثير من التوقعات باحتمال أن يكون لهذه القنوات أثرٌ كبيرٌ في زيادة هامش الحريّات في البلدان العربية، وبالتالي الإسهام في تهيئة البيئة المناسبة لمزيد من الممارسة الديمقراطية وحرية التعبير والشفافية في المجتمعات العربية. في المقابل، وكما سأناقش من خلال هذا البحث، يبدو أنّ هناك عوامل عديدةً ظهرت مع منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أدت إلى تراجع كبير في حجم الأثر لهذه القنوات، فيما يتعلق بمسألة إيجاد مجال عربي عام ضاغط لأجل الحرية وحرية التعبير.

وسيناقش البحث العوامل الاقتصادية والسياسية التي دفعت للتفاؤل وتوقع الدور "الراديكالي" للفضائيات العربية، ثم كيف اختلف واقع هذه الفضائيات خلال فترة زمنية، لم تزد على عشرة أعوام، وكيف برزت معطيات اقتصادية وسياسية جديدة غيَّرت من الدور الممكن لهذه الفضائيات القيام به، وساعدت على احتواء أثر هذه القنوات وتقليص حجم المتوقع منها.

لقد بدأت القنوات الفضائية العربية باعتبارها ظاهرة من أهم مميزاتها أنّها عابرة للحدود، وكانت ملكيّة جزء رئيسي منها ملكيّة خاصة، وحدث تنافس على اجتذاب المشاهد العربي في مختلف مناطق وجوده، ما أوجد ظاهرة الفضائيات العربية العامة، (الـ pan-Arab)، ذات الارتباط المحدود بالأنظمة والحكومات العربية، أو التي تتمتع بدرجة من الاستقلال في التحرير والعمل، على الرغم من تمويلها الحكومي، وهذا كان له أثر على مضمون هذه الفضائيات. وبدت بالنسبة لكثير من الباحثين والمراقبين بأنّها تمثل قناة بديلة، أو وسائل مساعدة لممارسة الديمقراطية في البلدان العربية؛ باعتبارها –كما يقول كاي حافظ– "الناطق باسم الشعوب العربية"، وتحديداً باسم "الإنسان العادي"، وباعتبار أنّ هذه القنوات تمثل وسيطاً بين الحكومات والمجتمع،[١] ولأنها تناقش وتسمح للفرد وللجماعات بالتعبير عن رأيها في قضايا سياسية واجتماعية لم تكن تستطيع التعبير عن رأيها فيها في وسائط الإعلام التقليدية. هذه تشمل قضايا سياسية مثل القضية الفلسطينية، وقضايا اجتماعية وفكرية مختلفة، منها قضايا الفساد، والحريات بأنواعها، وقضايا الممارسة السياسية. وهذا الواقع دفع الكثيرين لتبني مصطلح "المجال العام" (public sphere)، في نقاشهم لظاهرة الفضائيات العربية، وهو المصطلح الذي أوجده الألماني يورجان هابرماس، ويشير إلى آلية نشوء حيز للنقاش، ولاكتشاف الأفكار وتطويرها، ولتشكيل الرؤى الشعبية العامة،[٢] باعتباره "مجالاً يتوسط بين المجتمع والدولة"، فيكون الرافعة للتعبير عن الرأي العام.[٣] وبرأي هبرماس، ينشأ المجال العام من خلال حوار نقدي عقلاني بين الرؤى المختلفة.[٤] وبرأيه، فإنّ الإعلام يتحول إلى "مجال عام" عندما يكون حراً من القيود، ليس الحكومية منها وحسب، بل الاقتصادية أيضاً، وبحيث يكون هناك توفر للمعلومات، ما يسمح بنقاش عقلاني لها.[٥] والذين يرون أن الفضائيات العربية ساعدت في تشكيل مجال عربي عام، يعتقدون بأهمية دور الفضائيات في توفير المعلومات وتوفير آلية لنقاشها وتقييمها.

ولكن بمرور الوقت ظهر واقع جديد يثير الكثير من التساؤلات حول إمكانية الفضائيات العربية على لعب دور فعلي في مجال الحريات العامة، والتغيير سياسياً واجتماعياً، وفي استيفائها للشروط التي تسمح لاعتبارها "مجالاً عاماً"، وفقاً للتعريف السالف، ولعل أهم هذه النقاط، هي:

أولاً. ظهور أنماط كثيرة من الفضائيات، القائمة على تجزئة الجمهور؛ نشير هنا الى ظاهرة الفضائيات التي يمكن تسميتها بالفضائيات "المحلية"، أي التي تعنى بجمهور بلد بعينه، أو حتى بشريحة صغيرة داخل ذلك المجتمع، وتستهدف تحقيق الدخل من الإعلانات والاتصالات الهاتفية أو الرسائل القصيرة لجمهور بلد بعينه، وهي ما يمكن تسميته في واقع الأمر باسم، "الفضائيات الصغيرة"، التي تعجز غالباً عن تحقيق استقلالية فعلية عن الحكومات، أو

عن جهات ممولة طائفية أو سياسية. وفي هذا السياق، ظهرت الفضائيات التي تعنى بقطاع محدود من الجمهور أو من السوق (niche market)، أي الفضائيات التي تهتم بالمرأة، أو الشباب، أو الأغاني، أو الشعر النبطي، أو العقارات، ... الخ، هذا إلى جانب القنوات الدينية، والطائفية، وكل هذه القنوات، أسهمت بإضعاف طابع الفضائيات العربي العام، الذي يخاطب جمهوراً عربياً موحداً، وتحويلها إلى جزء من أدوات الصراع السياسي والمذهبي والحزبي المتزايد في المنطقة.

ثانياً. هذه الفضائيات الصغيرة أخذت الشكل الاستهلاكي، وعملت على تحويل كثير من القضايا العامة ومن حاجات المشاهد ورغباته، إلى سلعة، وفق عملية السلعنة، وهذا النوع من القنوات إما أن يجعل القضايا العامة، نوعاً من أنواع السلع، وهذا ما سيوضحه البحث في حالة عدد من القنوات الدينية، وإما أنّه لا يحتاج أصلاً للاهتمام بالقضايا الكبرى؛ سواء أكانت هذه قضايا سياسية متفاعلة يومياً مثل مواضيع فلسطين والعراق، أم قضايا الديمقراطية وحرية التعبير والتغيير.

ثالثاً. يضاف إلى ما سلف من تغير في بيئة الفضائيات العربية، بلورة الأنظمة السياسية والحكومات العربية لآليات للاحتواء والتحكم في محتوى برامج القنوات، من خلال تفاهمات وتسويات وصفقات دبلوماسية وسياسية بين الحكومات ذاتها، يتم بموجبها قيام كل نظام بالحد من حرية القنوات المرتبطة به في تناول قضايا تتعلق بالنظام الآخر. وهو ما زاد أيضاً من بروز الدور الوظيفي للقنوات في خدمة أنظمة سياسية معينة، وخدمة سياساتها الخارجية والداخلية. كما شمل جهد الحكومات لضبط الفضائيات التوافق على مواثيق عربية مشتركة تحت غطاء الجامعة العربية، "لتنظيم" عمل الفضائيات، ومن ذلك "ميثاق مبادئ تنظيم البث والاستقبال الفضائي الإذاعي والتلفزيوني في المنطقة العربية"، التي اعتمدها وزراء الإعلام العرب، في فبراير/ شباط ٢٠٠٨. كما أنّ سيطرة الحكومات على كثير من شركات الإنتاج، وضبط عملية إنتاج المسلسلات الدرامية والبرامج الوثائقية في كثير من الأحيان، شكّل وسيلة أخرى للأنظمة في احتواء الفضائيات العربية.

رابعاً. اتضح أنّ فكرة الفضائيات العابرة للحدود، وغير الخاضعة للسلطات الحكومية، ليست فكرة دقيقة، بمعنى أنّ بعض الحكومات ما زالت بيدها سلطات إدارية وإمكانيات فنية لتعطيل بث قنوات تلفزيونية معينة، لأسباب سياسية. فمثلاً، يسمح امتلاك الحكومة المصرية بشكل مباشر أو عبر شركات وبنوك تابعة لها، لقمر "نايل سات"، أن تعيق أو تقلص قدرات البث والاستقبال لقنوات بعينها، كما تم في حالة وقف البث الجزئي لقناة الحوار التلفزيونية، وذلك كما سيتم تفصيله لاحقاً.

كما اتضح أنّ المناطق الإعلامية الحرة ليست حرة كلياً، فقد ساهمت علاقات واعتبارات سياسية ودبلوماسية، مثلاً، في دفع حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، عام ٢٠٠٧ لوقف بث قنوات فضائية باكستانية تعمل في المدينة الإعلامية في دبي، كانت قد بثت برامج معارضة لسياسات الرئيس الباكستاني، برويز مشرف. وعلى الرغم من أنّ هذه القنوات، في حالة الإمارات، لم تكن عربية، فإنّ هذه السابقة، كما سيوضح البحث، تنبئ بإمكانية التدخل لوقف بث قنوات عربية في ظروف معينة.

خامساً. لا يتوقف التطور التكنولوجي الإعلامي عند حد معين، وإذ يؤدي تزايد عدد القنوات الفضائية إلى تشتيت معين للجمهور، فإن بروز وسائل إلكترونية جديدة، كالخدمات والتطورات التي تشهدها شبكة الإنترنت، من بروز ظاهرة المدونات، وبرنامج الـ فيس بوك (Facebook)، يوجدان منافساً للفضائيات، ولو بدرجة محدودة، ما يؤدي إلى تراجع نسبي في الأثر الثوري الكبير لهذه الفضائيات في المجال الإعلامي، أو يوجِد متنفساً بديلاً لها.

لمعالجة واستعراض المرحلتين السالفتين في مسيرة الفضائيات العربية من زاوية علاقتها بنشر الحريات والديمقراطية، سيتم تقسيم هذا البحث إلى أربعة أجزاء، هي:

أولاً التطور التاريخي لظاهرة الفضائيات العربية.

ثانياً سمات اقتصادية تكنولوجية لغوية ميزت الفضائيات العربيّة.

ثالثاً العلاقة بين الفضائيات العربية والديمقراطية.

رابعاً عوامل التراجع في دور الفضائيات في دعم الديمقراطية.

أولاً. التطور التاريخي لظاهرة الفضائيات العربية

ظهرت قناة الفضائية المصرية عام ١٩٩١، وكانت هي أول القنوات الفضائية العربية، وكان الجمهور المستهدف لإطلاق هذه القناة هو الجنود المصريون المقاتلون في العراق والمصريون العاملون في الخارج. ولكن في العام ذاته، ظهرت أول فضائية عربية، يمتلكها القطاع الخاص، من لندن، وكان جمهورها المستهدف هو الجمهور العربي عموماً، وهو ما يعكسه اسمها: محطة تلفزيون الشرق الأوسط (إم.بي.سي.).[٦] وقد نشأت القناة على يد رجلي الأعمال السعوديين، صالح كامل، والوليد الإبراهيم، باعتبارها شركة تجارية تستهدف الربح؛ لذا كانت عوامل السوق تقودها بدرجة كبيرة، كما تمتعت القناة، ولأنّها أنشئت في لندن، بحرية أعلى، وقدر أقل من الرقابة والقيود الرسمية والبيروقراطية الموجودة في الدول العربية. وإضافة إلى هذه الشبكة، كانت هناك شبكتان تلفزيونيتان أخريان أطلقتا

في النصف الأول من التسعينيات، هما شبكة راديو وتلفزيون العرب (أي.آر.تي.)، التي أسسها صالح كامل عام ١٩٩٤، بعد أن انسحب من (إم.بي.سي.)، وشبكة أوربت (Orbit) التي تأسست في العام ذاته، وتملكها مجموعة الموارد السعودية، وكلتاهما تقومان على أساس البث المقيد للمشتركين الذين يدفعون مقابلاً ماديا للخدمة، وعملتا بالدرجة الأولى من أوروبا.[٧]

بدورها لم تقف الحكومات العربية موقف المتفرج، وبدأت إطلاق فضائيات عربية حكومية، فأطلقت إمارة دبي فضائيتها عام ١٩٩٢، والأردن ١٩٩٣، والمغرب ١٩٩٤، وسوريا ١٩٩٦. وكان عام ١٩٩٦ ذا أهمية خاصة في تاريخ الفضائيات العربية، ففي هذا العام أطلقت ثلاث محطات لها خصوصيتها: الأولى والثانية، هما المؤسسة اللبنانية للإرسال (إل.بي.سي.)، و(المستقبل)، وكلتاهما لبنانيتان وتتبعان القطاع الخاص، وتعملان من داخل منطقة الشرق الأوسط، فكانتا أول القنوات الخاصة العربية العاملة في المنطقة. كما أنهما تضمنتا تقديم برامج بدت مختلفة، آنذاك على الأقل، من حيث وجود ما قد يراه البعض أقل محافظة (أو يراه آخرون أكثر تحرراً وليبرالية) من الناحية الاجتماعية، مقارنة بغيرهما من القنوات، من حيث مدى مراعاة "الاحتشام" في الملابس، والابتعاد عن مناقشة القضايا الجنسيّة في البرامج والمواد التي تقدمها، أو بحسب كلمات نعومي صقر "اتسمت القناتان اللبنانيتان بالإثارة، وعروض الألعاب والمسابقات، ونوع من عدم الرسمية، ومذيعات جذابات".[٨]

وكانت إل.بي.سي. تعمل بشكل غير شرعي كمحطة أرضية عاملة منذ عام ١٩٨٥، كجناح لميليشيا القوات اللبنانية، اليمينية؛[٩] أمّا المستقبل فكان يمتلكها رئيس الوزراء الراحل، رفيق الحريري.[١٠]

ثالثة المحطات التي تأسست عام ١٩٩٦، هي الجزيرة، التي امتازت لسببين رئيسيين، أولهما أنّها القناة الأولى التي يتمتع طاقم تحريرها بدرجة من الاستقلالية، على الرغم من أنّها تأسست وتمول من قبل حكومة عربية، فكان هناك هامش حرية معين للعاملين في القناة، ورقابة أقل، تذكر بشبكة هيئة الإذاعة البريطانية بي. بي.سي. وثانيهما، كانت أول قناة عربية إخبارية، تبث أخباراً مدة ٢٤ ساعة.[١١] وظهرت قنوات عدة حاولت منافسة الجزيرة كقناة إخبارية، منها شبكة الأخبار العربية (ANN)، التي أسسها بعض الأعضاء المنفيين من عائلة الأسد الحاكمة في سوريا، كما أنّ قناة أبو ظبي، وعلى الرغم من بقائها قناة عامة، ليست حكراً على الأخبار، فإنّها بقيت حتى ما بعد الحرب الأمريكية على العراق، عام ٢٠٠٣، منافساً رئيسياً للجزيرة في مجال الأخبار، قبل أن تتراجع عن ذلك، بقرار ذاتي مقصود على ما يبدو، واعتبر ظهور قناة العربية الإخبارية عام ٢٠٠٣، كواحدة من قنوات مجموعة إم.بي.سي.، بمثابة منافس للجزيرة.

ولعبت الفضائيات العربية، وبخاصة الجزيرة، دوراً كبيراً جداً في توجيه الرأي العام العربي واستقطابه، وبكلمات فيليب صَيْب، "ساعدت الجزيرة في تعزيز نوع من الوحدة غير المسبوقة في المجتمع المسلم حول العالم"،[١٢] وبرأي محمد النووي، وعادل اسكندر، "قامت الجزيرة بنجاح في تحديد نقاط التشابه والاختلاف في أوساط الجمهور العربي، وبتتبع وإبراز الصلات التي تربط الجمهور العربي حول العالم. (وبذلك) أصبحت الجزيرة جزءاً من مكونات العالم العربي. تتحدث نيابة عنه وله".[١٣] أصبحت الفضائيات العربية تقدم رواية خاصة للأحداث، غير خاضعة لمعايير الإعلام الغربي وقيوده في كثير من القضايا، فمع انتشار الفضائيات واستقطابها الجمهور، منتصف التسعينيات، أصبحت ذات أثر سياسي "فالتقارير عن أحداث مثل انتفاضة عام ٢٠٠٠ أصبحت تصل الجمهور دون خضوعها (للتنقيح) عبر العدسة الغربية أو الرقابة الحكومية".[١٤] بهذا المعنى، وسواء أكانت الفضائيات عامل توحيد للجمهور لنقاش قضايا تجمعهم، أم كانت حواراتها وبرامجها، "تتسم بالانفعاليّة والافتقار للعقلانية"،[١٥] وتبحث عن السياسيين المتطرفين وعن الاستقطاب والشخصنة والانفعال كما اتُّهمت بعض البرامج الحوارية في قناة الجزيرة،[١٦] فإنّه، وحتى وقت قصير على الأقل، كان هناك شبه اتفاق واسع على دور هذه الفضائيات في صياغة الرأي العام والتأثير في الحياة السياسية. وفي هذا السياق، يمكن الإشارة، على سبيل المثال، إلى الانتقادات الغربية الرسمية الكثيرة للقنوات العربية، ومنها انتقاد وزير الدفاع الأمريكي السابق، دونالد رامسفيلد، في عام ٢٠٠٤، قناتي الجزيرة والعربية باعتبارهما تضرّان بصورة الول ايات المتحدة في العالم العربي.[١٧] ولعل قراءة في عناوين الكتب التي حللت ظاهرة القنوات الفضائية توضح مدى قناعة الباحثين والمراقبين بالأثر السياسي لهذه القنوات، فمثلاً اختار فيليب صَيْب، لأحد كتبه عنوان **أثر الجزيرة: كيف يعيد الإعلام العالمي الجديد تشكيل السياسة العالمية؟**،[١٨] بينما اختار محمد النووي وعادل اسكندر عنوان **الجزيرة: كيف صورت شبكات الإعلام العربية الحرة العالم وكيف غيّرت الشرق الأوسط؟**[١٩]، وجاء عنوان مؤلف جماعي عن البث الفضائي في العالمين العربي والإسلامي: **العالم العربي الحقيقي: هل يؤدي تلفزيون الواقع إلى دمقرطة الشرق الأوسط؟**،[٢٠] وهناك الكثير من العناوين الشبيهة بهذه العناوين، ونتيجة لكل ذلك أخذت القوى الدولية الكبرى تسعى إلى إنشاء قنوات عربية لتقوم بتقديم رؤية تلك القوى للأحداث، أو على الأقل لتقدم رؤية مغايرة لما تقدمه قنوات عربية أخرى، لأحداث سياسية، كتطورات الوضعين الفلسطيني والعراقي. وفي هذا السياق، أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية قناة الحرة الفضائية عام ٢٠٠٣، تحت إشراف لجنة تابعة للكونجرس الأمريكي. وفي السنة ذاتها، أطلقت إيران قناتها العربية، العالم.[٢١] وفي عام ٢٠٠٥، قررت بي.بي.سي. إغلاق عشر محطات إذاعية تبث بلغات غير إنجليزية مختلفة، لتستخدم الوفر المالي المتحقق من ذلك، أي نحو ٢٠ مليون جنيه إسترليني، لإطلاق قناة باللغة العربية وتم إطلاق هذه القناة بالفعل في آذار/مارس ٢٠٠٨.

وبالنظر إلى عدد القنوات الفضائية العربية، فقد كشف تقرير أعدته مجموعة الاستشاريين العرب،[٢٢] أنّ قطاع البث الفضائي الإقليمي نما بنسبة ٢٧٠٪ في الفترة بين كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤ وآب/أغسطس ٢٠٠٧، ليصل عددها إلى ٣٥٠ قناة مفتوحة في الوقت الذي بلغ فيه عدد القنوات التلفزيونية المشفرة ٤٠ قناة. وزادت هذه القنوات العامة، أي التي تعتمد على بث برامج منوعة وليست متخصصة بنوع محدد، والمملوكة للقطاع الخاص في هذه الفترة، بواقع ٥٦ قناة، فيما تم إنشاء ٥٤ قناة متخصصة بالأغاني؛ أما القنوات العامة المملوكة للحكومة فزادت بواقع ٣٨ قناة.[٢٣] فيما أوضح جدول تم توزيعه على حضور في منتدى الإعلام العربي الثامن، من قبل نادي دبي للصحافة، أنّ عدد القنوات الفضائية العربية في آذار/ مارس ٢٠٠٩ هو ٤٨٩ قناة.[٢٤]

ومن الواضح أنّ اتساع تأسيس القطاع الخاص للقنوات التلفزيونية يزداد باطّراد، ففي تقرير مجموعة الاستشاريين العرب المذكور، جاء أنّ نسبة المحطات الفضائية الخاصة المفتوحة حوالي ٧١٪ من العدد الإجمالي للمحطات، وذلك على ثلاث أقمار هي أقمار عرب سات، ونايل سات، ونور سات. وأفاد التقرير ذاته أنّ دولة الإمارات العربية المتحدة تصدرت القائمة العربية للدول التي تستضيف أكبر عدد من المحطات التلفزيونية، (حيث يقع المقر الرئيسي للقناة)، حيث بلغت نسبة القنوات الفضائية بها ٢٢,٢ ٪ من إجمالي المحطات، وجاءت السعودية ومصر في المرتبة الثانية والثالثة بنسبة ١٥,٤٪ و١١,٦٪ على التوالي.

وقد انقسمت الفضائيات العربية في بداية ظهورها إلى حد بعيد بين نوعين من القنوات، وفق تصنيفين رئيسيين، الأول، من حيث طبيعة برامجها، فأمكن تقسيمها إلى قنوات عامة، تشمل برامج ترفيهية وإخبارية على السواء، وبين قنوات إخبارية صرفة. لكن، ومع الوقت، ظهرت قنوات متخصصة كثيراً بحسب الموضوع. والتقسيم الثاني، على أساس الملكية، حكومية وخاصة.

وبحسب الجهة المالكة، يوَضّح جدول ١ أنّ نحو ثلثي القنوات الفضائية العربية، مع نهاية عام ٢٠٠٦ على قمر نايل سات، على سبيل المثال، كانت قنوات خاصة، غير حكومية، مع أنّ هذا التقسيم قد يبدو خادعاً، فكون القناة غير حكومية، لا يعني بالضرورة أنّها خارج سيطرة الحكومة.[٢٥]

جدول ١: تقسيم القنوات الفضائية العربية التي تبث على قمر "نايل سات"، كما في نهاية عام ٢٠٠٦ تبعاً لنمط الملكية

عدد القنوات الحكومية	٪	عدد القنوات الخاصة	٪
٥٧	٣٢،٦	١١٨	٦٧,٤

المصدر: إعداد الباحث.

أمّا من حيث الموضوع، وتقسيم القنوات بحسبه، فقد قدّم الدكتور طارق السويدان، مدير عام قناة الرسالة، الإسلامية، ضمن برنامجه **الوسطية** الذي يقدمه على القناة ذاتها، إحصائية حول تصنيف الفضائيات العربية، وإن كان لم يوضح الأقمار التي تمت دراستها، أو زمن الدراسة بالتحديد، وكانت النتائج التي ذكرها كما يوضّحها الجدول التالي:[٢٦]

جدول ٢: تقسيم القنوات الفضائية العربية حسب موضوعها كما في عام ٢٠٠٨ وفق تصنيف أعدته قناة الرسالة الفضائية

نوع القناة	التصنيف
أغاني واستعراضات	٥٨
الرياضة	٣٥
قنوات دينية سنيّة	٣٨
قنوات دينية شيعية	٩
قنوات دينية مسيحية	٢
قنوات الأخبار	١٩
قنوات الرسائل القصيرة (SMS)	٢٦
قنوات للتسويق	١٦
قنوات ثقافية	١٦
قنوات بدوية وقنوات للشعر النبطي	١٤
اقتصاد واستثمار	١١
أفلام	١٠
أطفال	٧
الزواج	٧
متخصصة أخرى (صحة، سيارات، ... الخ)	١٣
المجموع	٢٨١

والواقع أنّ التوصل لتصنيف دقيق للقنوات بحسب الموضوع أمر متعذر، بمعنى أنّ بعض القنوات يمكن تصنيفها في أكثر من خانة، فمثلاً، ضمن قنوات (الزواج) هناك قناة زواج، وهي قناة يمكن تصنيفها ضمن القنوات الدينية، إذا ما أخذ بالاعتبار طبيعتها

التي تمنع ظهور أي امرأة فيها، وإذا أخذنا بالاعتبار أنّ جزءاً كبيراً من برامجها عبارة عن خطب ودروس دينية خاصة بالأسرة. كذلك فإنّ القنوات الفنية الخاصة بالأغنيات يتضمن جزءٌ كبيرٌ من برامجها في بعض الأحيان مسابقات، وبرامج قراءة، وقضايا تتعلق بالسحر والشعوذة، ويمكن تصنيفها في شريحة منفصلة.

كذلك ظهرت قنوات تتبع فصائل ومنظمات للمقاومة في العراق وفلسطين ولبنان، ففي لبنان مثلاً بدأت قناة المنار التابعة لحزب الله، بثها الفضائي عام ٢٠٠٠، فيما كانت قد بدأت بثها الأرضي عام ١٩٩١، وفي فلسطين، ومن قطاع غزة نشأت قناة الأقصى التابعة لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وبدأت البث في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦. وهذه القنوات قد يصعب تصنيفها، بين أن تكون دينية أو سياسية وعامة، وبخاصة أنّ الفصائل الإسلامية ذاتها قد ترفض التمييز بين الديني وغير الديني، فمثلاً قد يعتبرها البعض قناة عامة، أو قد يراها البعض قناة طائفية، وقد يراها البعض قناة دينية؛ ومثلاً يبدو أنّ التعريف الذي تقدمه قناة المنار عن ذاتها أقرب إلى كونها قناة دينية، فبحسب ما ورد على موقع القناة على الإنترنت، فإن:

> المنار قناة إعلامية مرئية، باشرت إرسالها الأرضي العام ١٩٩١ والفضائي العام ٢٠٠٠. تتوجه المحطة إلى العرب والمسلمين في كل أقطار العالم بخطاب توحيدي منفتح، وتنتهج سياسات موضوعية، يحفزها إلى ذلك طموح كبير في المشاركة بصنع غد أفضل للأجيال والمجتمعات العربية والإسلامية في بقاع الأرض كافة، من خلال التركيز على القيم الدينية السمحاء، وتعزيز ثقافة الحوار والتلاقي والتعاون بين أتباع الأديان السماوية والحضارات الإنسانية.
>
> وتركز المحطة على إبراز قيمة الإنسان والتركيز عليه كمحور لرسالات السماء التي تهدف إلى صون كرامته وحريته، وتنمية الأبعاد الروحية والمعنوية في شخصيته.... .

ولكن بالمقابل، فإنّ القناة لا تركز على القضايا الدينية البحتة، كما أنّها تستضيف ضيوفاً من أبناء المذاهب والديانات الأخرى، ومن العلمانيين والعلمانيات، ما قد يجعلها بحسب بعض التعريفات قناة تتبع "حركة اجتماعية".[٢٧]

وحتى من ناحية عدد القنوات فهناك تباين شديد في الإحصاءات تبعا للأقمار التي يتم إحصاء القنوات التي تبث من خلالها. وبحسب أرقام نادي دبي للصحافة، سابقة الذكر، فإنّ تصنيف القنوات العربية حتى شهر آذار/ مارس ٢٠٠٩، كان كما يبينه الجدول التالي:[٢٨]

جدول رقم ٣: توزيع القنوات الفضائية في العالم العربي حتى آذار / مارس ٢٠٠٩

نوع القناة	التصنيف
منوعات وترفيهية	١٠٩
دينية – فتاوى	٨٠
أغاني	٥٥
رياضية	٤٥
دراما، أفلام	٢٨
دعاية وتسويق	٢٣
إخبارية	٢٣
التراث والشعر	٢١
منتديات ودردشة	٢٠
رسميّة	٢٠
المرأة والطفل	١٧
ثقافية وسياحة	١٥
تعليمية	١٤
اقتصادية	٨
اجتماعية ومناسبات	٤
الصحة	٤
وثائقية	٣
المجموع	٤٨٩

وإذا كانت المعاني السياسية والاجتماعية لهذا التنوع سيتم استعراضها لاحقاً، فإنّه بغض النظر عن التصنيف الدقيق لهذه القنوات، فإنّ الملاحظ أنّ ما بدأ كظاهرة لإعلام عربي له طابع عربي عام، أي موجه لجمهور عربي موحد، ويسعى إلى علاج قضايا مشتركة قدر الإمكان بين هذا الجمهور، تحول إلى ظاهرة إعلام متخصص يبحث عن شرائح معينة في مجتمع المشاهدين؛ سواء استناداً إلى الخصوصيات الناتجة عن الجنسية، أو الدين، أو الطائفة، أو السن، أو الجنس، أم الاهتمامات الخاصة والرغبات، ... الخ. وقد يقال إنّ تكاثر عدد الفضائيات لا يعني بالضرورة أنّ الجمهور قد تشتت بين هذه القنوات، وأنّ هناك قنوات رئيسية تستقطب المشاهدين.

وواقع الأمر أنّ هذا الأمر يصعب الجزم به، في ظل عدم وجود إحصائيات موثوقة بتوزيع المشاهدين. كما أنّ هناك العديد من التساؤلات عن مدى علميّة استطلاعات الرأي التي تحاول تحديد مدى شعبية القنوات المختلفة، فمثلاً تظهر استطلاعات معهد زغبي إنترناشونال (Zogby International) باستمرار قناة الجزيرة متقدمة على القنوات الأخرى، أمّا استطلاعات مركز إبسوس ستات (Ipsos Stat)، فتظهر أفضلية لـ إم.بي.سي. وقناة العربية على قناة الجزيرة، وكلتا المؤسستين تعدّان مؤسستين دوليتين مهمتين في مجال استطلاعات الرأي.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، أعلن معهد زغبي، في نهاية عام ٢٠٠٥، نتائج استطلاع رأي أظهر أنّ قناة الجزيرة هي الأكثر شعبيةً في الدول العربية. وبينما احتفلت الجزيرة بالنتيجة، وخصصت برنامجاً خاصاً لمناقشة نتائج الاستطلاع، احتجت قنوات مثل دبي، والسعودية، وتلفزيون المستقبل، ضمن قنوات أخرى على استطلاع زغبي، لأنّه لم يدرج هذه القنوات ضمن الاستطلاع على الرغم من أنّ استطلاعات أخرى أظهرت نسب مشاهدة عالية لها. وبدورها، احتجت قناة العربية التي حلت ثانية في الاستطلاع بين القنوات الإخبارية، من أخطاء علمية في الاستطلاع، ومن ذلك عدم إدراج العراق ضمن الدول التي تم استطلاع الآراء فيها، على أهمية العراق بالنسبة للأخبار في المرحلة الحالية، ونوه ناطق باسم قنوات إم.بي.سي. والعربية لصحيفة الشرق الأوسط، أنّه لا يمكن لمجموعة زغبي تبرير عدم إجراء الاستطلاع داخل العراق بالأوضاع الأمنية هناك، لأنّه سبق وتم إجراء استطلاعات من قبل المجموعة هناك. ويقول جهاد بلوط، المسؤول في قناة العربية آنذاك، إنّ دراسة أجرتها وكالة إبسوس ستات، التي تحظى دراساتها باعتراف وقبول معظم وكالات الإعلان والقنوات العربية الرئيسية في العالم العربي، (بحسب رأيه) أظهرت أنّ العربية هي الأكثر مشاهدة في العراق، وأنّ قناة الجزيرة كان ترتيبها السادس هناك.[٢٩]

وأظهر استطلاع رأي لوكالة إبسوس نشرت نتائجه مطلع عام ٢٠٠٦، أنّ قناة إم. بي.سي. هي الأكثر مشاهدة، بالنسبة لمشاهدي شهر يناير / كانون الثاني ٢٠٠٦، تليها قناة العربية.[٣٠] وتتغير نتائج الاستطلاعات باستمرار، فمثلاً أثناء حرب لبنان، في صيف ٢٠٠٦، قفزت قناة المنار التابعة لحزب الله، في استطلاعات إبسوس إلى المرتبة العاشرة من حيث المتابعة في الدول العربية موضوع الدراسة، منتقلة من المرتبة ٨٣ في الاستطلاع السابق للشركة. واستمرت استطلاعات إبسوس تعطي أفضلية لـ العربية، بأنّ أشارت إلى أن ١٧٪ من المشاهدين العرب أثناء تلك الحرب كانوا يتجهون لمشاهدة العربية، مقابل ١٢٪ للجزيرة.[٣١]

ثانياً. سمات اقتصادية تكنولوجية لغوية ميزت الفضائيات العربية

يجدر هنا توضيح الأسباب التي أدت إلى رؤية الفضائيات العربية كوسائط تقوم بدور في نشر الديمقراطية وحرية التعبير، وتساعد على تغيير الواقع العربي سياسياً وثقافياً واجتماعياً. يمكن تناول ذلك من خلال سلسلة مترابطة ومتداخلة من المتغيرات والسمات التي ميزت هذه الفضائيات، وجعلت منها ظاهرة لافتة، وهذه العوامل تتمحور حول فكرة أنّ العولمة، بأبعادها الاقتصادية والتكنولوجية، سمحت في وقت من الأوقات على الأقل، بتراجع نسبي لسيطرة الحكومات العربية على البث التلفزيوني، ومحتواه، وبالتالي أصبح مضمون البرامج التي تبثها القنوات الفضائية يعبّر، نسبيّاً، عن عدد أكبر من الأصوات داخل المجتمعات العربية والإسلامية، وبالتالي يطرح وجهات نظر متعددة، وساعدت العولمة على خروج التلفزيونات من دائرة العمل كأداة دعائية خاصة بالحكومات؛ أي من الدور التقليدي للتلفزيونات العربية. والعوامل التي يتم تناولها في هذا القسم، هي في جزء منها ذات وجهين، بمعنى أنّه في الوقت الذي يمكن أن تشكل قوة دافعة باتجاه إعطاء الفضائيات دورها في عملية التغيير، وفي إيجاد ظاهرة ما عرف بالإعلام العربي العام (pan-Arab)، يمكن أن تتحول بعض هذه العوامل، في ظروف مختلفة، إلى قوة في الاتجاه المضاد، فتساعد على تحييد دور الإعلام، أو حتى أن تُستخدم لإيجاد واقع مخالف، فبدل المساعدة على تشكيل المجال العربي المشترك، والفضاء العام، تصبح عاملاً في تقسيم الجمهور، وفي استقطابه في صراعات مذهبية وفكرية، وفي دعوته لرفض التعددية الفكرية والعقائدية والسياسية.

الوحدة اللغوية العربية

قدّمت الفضائيات فرصة ظهور الإعلام العابر للحدود، الذي يصعب التصدي له بوسائل الرقابة التقليدية، إذ تتميز الحالة العربية بوجود ٢٣ دولة تتحدث لغة واحدة، إضافة إلى وجود عرب يعيشون حول العالم، ووجود تاريخ وقضايا مشتركة، وكثير من الطموحات والهموم العابرة للحدود، ما جعل من عصر الإعلام العابر للحدود، بفضل تكنولوجيا الاتصال الحديثة، أمراً ذا مغزى خاص في الحالة العربية. ولو لم تكن اللغة العربية لغة مشتركة بين هذا العدد الكبير من الدول، لما حظيت القنوات الفضائية بهذا الزخم، فدور الفضائيات في التغيير جاء من خلال المواد المبثوثة عبر تلك القنوات عبر الحدود، ومن بلدان أخرى، وبمناقشة قضايا مشتركة وعامة بين العرب، ولكنها ليست بالضرورة خاصة بدولة بعينها، وهو ما يشير إليه كاي حافظ باسم "الوحدة الجغرافية اللغوية" في العالم العربي، التي أسهمت، كما يقول، بجعل "اللحظة التي يحظى بها التلفزيون العربي بالمزيد من الحرية، هي ذاتها اللحظة التي يظهر فيها حوار عربي مشترك حول الديمقراطية والإصلاح"،[٣٢] ما انعكس على مضمون المواد التي تبثها هذه القنوات كما سيتم توضيحه لاحقاً.

عامل الملكيّة

كان شيوع الملكية الخاصة للقنوات الفضائية، (التي تم إيضاحها في القسم الأول من هذا البحث) سبباً رئيسياً في تغير أجندات القنوات الفضائية العربية. ولكن ربما ما هو أكثر أهمية من ذلك، أنّ فكرة القنوات التلفزيونية العابرة للحدود أوجدت بحد ذاتها تحدياً جديداً، فحتى الفضائيات الممولة حكومياً، بدت أنها تعاني من قيود أقل في تناول القضايا الخاصة في دول وحكومات أخرى، وهو ما وفرّ بالنتيجة للمشاهد العربي نوعاً من الإعلام البديل، الأقل قيوداً وتوجيهاً، بحكم أن "المالك" الآخر لهذا الإعلام، (سواء أكان حكومة أجنبية أم القطاع الخاص) لا توجد لديه اعتبارات ومصالح الحكومات الوطنية (المحلية) لتقييد الإعلام وتوجيهه. وبدت عوامل السوق بالمرحلة الأولى من عمر الفضائيات، حتى أواسط العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، سبباً في ظاهرة توحيد السوق وإنشاء فكرة الإعلام العربي العام، ولكن العوامل ذاتها تحولت لاحقاً إلى قوة لتفتيت السوق والسيطرة عليها، ولإفراغ القنوات من محتواها الفكري والسياسي. وبشكل عام، أدى عامل الملكية إلى بروز المتغيرات التالية في الإعلام العربي:

- إيجاد نوع من الإعلام المنافس للإعلام التقليدي، فالإعلام العابر للحدود، أصبح يشكل بديلاً عن الإعلام المحلي في كثير من الحالات، وأية معلومات قد يلجأ التلفزيون الحكومي أو حتى الخاص المحلي لإخفائها و"التعتيم" عليها، أصبح يمكن الاطلاع عليها من فضائيات تبث من مكان آخر حول العالم.

- أدت هذه التعددية في القنوات الفضائية، في كثير من الأحيان، إلى توفير فرص عمل بديلة للإعلاميين، فوجود هذا العدد الكبير من وسائط الإعلام المتنافسة، التي تعبر عن مصالح سياسية واقتصادية وتجارية متباينة، زاد الطلب على الكفاءات الإعلامية، وسمح بدرجة أعلى كثيراً من الاستقلالية للإعلاميين، على اعتبار أن سيطرة الحكومات على فرص العمل، وفرص الدخل، وعلى فرص التقدم في العمل، تراجعت كثيراً مع وجود بدائل أمام الإعلاميين، ما زاد نسبيّاً من هامش الحرية والقدرة على التفكير وتبني الخطاب المستقل من قبل العاملين في قطاع الإعلام، وأوجد لهم نوعاً من المنابر وفرص العمل البديلة. ولكن التنافس من قبل المؤسسات الإعلامية على الكادر الإعلامي، بالمقابل، صاحبه أيضاً رغبة متزايدة من قبل الشباب لدخول هذا المجال، وأدى ظهور الفضائيات الصغيرة، المملوكة لرجال أعمال، إلى ظهور حالات من الاستغلال المالي والإنساني لكثير من الباحثين عن عمل في المجال الإعلامي، لدرجة ظهور فضائيات تفرض ظروف عمل سيئة، وتفرض أنماط أداء مهني معين، ضد استقلالية الإعلام، وتشكل جزءاً من الاستغلال التجاري المتحرر من المسؤولية الاجتماعية، كتشغيل المذيعين والمذيعات دون رواتب، كما في حالة قناة الناس مثلاً، التي سيتم مناقشتها لاحقاً، أو مثل قناة المحور، التي أشارت رئيس القناة، مجيدة قطب، في عام ٢٠٠٤، إلى أنّه في بداية عمل القناة لم يكن هناك عقود للعاملين في القناة.[٢٣] وفي حالة أخرى لجأ مئات

العاملين في قناة المجد الدينية للصحف السعودية، للاحتجاج على تدني رواتبهم على الرغم من ارتفاع أرباح القناة، إذ أظهرت تحقيقات صحافية أن دخل القناة يتجاوز ٢٠٠ مليون ريال سنوياً، بينما متوسط أجور العاملين فيها ما بين ٢٥٠٠ و٥٠٠٠ ريال سعودي، كما يتأخر دفع الرواتب لأكثر من شهر أحياناً.[٣٤] والأمر ذاته ينطبق على قناة فواصل ذات الطابع البدوي، إذ قال مدير مكتب القناة في العاصمة السعودية، الرياض، إنّ "رواتب العاملين في القناة لا تسلم إليهم بانتظام، ويتأخر تسليمها إلى ثلاثة أشهر .. وأحياناً تسلم لهم ناقصة بحجة وجود عجز مالي .. وهو ما أدى إلى تقليص رواتب المذيعين إلى أكثر من النصف، وأوقف إنتاج برامج خاصة بالقناة لارتفاع كلفة الإنتاج".[٣٥]

- أصبحت عوامل السوق، (بمعناها الواسع أي السعي خلف المشاهد/ المستهلك)، ذات أثر أكبر في تحديد مضمون المادة الإعلامية. بمعنى أنّ عوامل السوق التجارية والسعي لتحقيق الأرباح، واستقطاب المشاهد، أسهمت في التأثير في اتجاهات ومضامين كثير من القنوات الفضائية، فكان لا بد من مراعاة احتياجات المشاهد "المستهلك"، وهذا قد يعني –وبخاصة في المراحل الأولى– تناول القضايا التي تستحوذ على اهتمامه الفعلي، أو يمكن أن توجد لديه هذا الاهتمام. فلم تعد الأجندة الحكومية الخاصة، أو حتى أحياناً الأجندة الشخصية للقيادات الحكومية والإعلامية العربية، هي محدد المحتوى الإعلامي كما كان الأمر عليه سابقاً. لكن هذا العامل سلاح ذو حدين، فالسعي وراء الدخل والربح يؤدي أيضاً إلى ظواهر، من بينها ظهور تحالفات بين رأس المال والنخب المسيطرة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، ومنها تحويل رغبات الناس وحاجاتهم وقضاياهم إلى سلعة تجارية دون مراعاة للمسؤولية الاجتماعية، وهذا سيتضح في حالات عدة، كما سيتم مناقشتها لاحقاً.

العامل التكنولوجي

بطبيعة الحال، فإنّ العامل الأساسي في ظاهرة الفضائيات العربية، هو المتغير التكنولوجي، المتمثل بإمكانية البث عبر الحدود بإمكانيات محدودة نسبيا. وعدا عن أن هذا المتغير أوجد ظاهرة البث من أماكن بعيدة، خارج إطار سيطرة الحكومات المحلية، وبدرجة أقل من الرقابة الاجتماعية للقوى المحافظة والمعارضة للتغيير أو الرافضة للحريات الشخصية، والساعية لحصر حرية التعبير في إطار تيارات أو قوى محددة سياسياً واجتماعياً، فإن إمكانيات اعتراض هذه الفضائيات تقنياً، والتشويش عليها –كما كان يحدث في الإذاعات القادمة عبر الحدود في الماضي– ظهرت أنّها محدودة. وتمثل هذا المتغير التكنولوجي بإعطاء الأفراد القدرة على الاختيار، بعد أن كانت الخيارات محدودة سابقاً، وتتحكم فيها وزارات الإعلام العربية. وتتوفر هذه القدرة الجديدة بتكلفة بسيطة نسبياً، هي تكلفة إمتلاك الطبق اللاقط اللازم لإستقبال بث الفضائيات المختلفة من حول العالم.

على أنّ العامل ذاته أسهم في تزايد عدد الفضائيات على نحو هائل، وظهور فضائيات بلا مضمون تقريباً، تتخبط في العمل الإعلامي بحثاً عن الربح أو استقطاب المشاهد، أو تعبر عن أجندة طائفية أو حزبية رافضة للتعددية، ومعاكسة للانفتاح الاجتماعي، ولفكرة الفضاء العام. وكما يوضح جدول (٢) كان في عام ٢٠٠٧ هناك ٢٦ قناة للرسائل القصيرة (SMS)، عدا عن قنوات الأغاني والاستعراضات (٥٨ قناة)، التي هي في واقع الأمر في كثير من الأحيان عبارة عن قنوات متشابهة المحتوى بلا اختلافات جوهرية، ودون اهتمام كبير بمستوى المادة المقدمة ومضمونها. ودعا التشابه الشديد في مضمون القنوات المختلفة، وشيوع ظاهرة تقليد البرامج الغربية، صحيفة **الخليج** الصادرة في الشارقة في الإمارات، إلى نشر سلسة تحقيقات في شهر أيار/ مايو ٢٠٠٧، بعنوان "الفضائيات العربية تعيش على الاستنساخ"، تنتقد الاعتماد شبه المطلق على استنساخ برامج غربية دون محاولة إبداع أفكار عربية أو حتى تعديل المستنسخ وتطويره ليلائم البيئة العربية، ويتساءل أحمد شلبي معد التحقيقات "هل يخفى على هؤلاء أن الإعلام ابن بيئته المعبر عنها؟ أو أن الربح أعمى كل العيون؟".[٣٦]

ثالثاً. العلاقة بين الفضائيات العربية والديمقراطية

انعكست العوامل الثقافية اللغوية، والاقتصادية، والتكنولوجية سالفة الذكر التي أنشأت ظاهرة "الفضائيات العربية"، باعتبارها التجسيد الأبلغ لفكرة إعلام الـ (pan-Arab)، انعكست إيجابياً على تحويل الفضائيات لتكون جزءاً من أجواء أكثر ديمقراطية وشفافية، في كثير من الأوقات والحالات، من حيث تبادل المعلومات وحرية التعبير وتفاعل الرأي العام، وبالتالي ظهرت موجة من التفاؤل بقدرة هذه الفضائيات على لعب دور كبير في فرض التغيير السياسي، باتجاه المزيد من الديمقراطية. وسيتم في الجزء القادم من البحث، استعراض الأثر الديمقراطي الإيجابي للقنوات الفضائية.

نوعية موضوعات الفضائيات العربية

عنت الوحدة اللغوية أنّ على المستثمرين الجدد في سوق الإعلام، أو الساعين لسبب أو آخر إلى استخدام الإعلام أداة سياسية موجهة نحو العالم العربي، ونحو العالم ككل، أن يسعوا لطرح مواضيع تجتذب أوسع قدر من الجمهور العربي، إضافة لتقديم شيء مختلف ومتميز عما تقدمه وسائط الإعلام التقليدية، وتقديم ما لا تقدمه هذه الوسائط. وقد تجسد هذا جزئياً في الحد من الوقت المستخدم لبث أخبار المسؤولين السياسيين، والدعاية التقليدية للأنظمة السياسية، وتخصيص هذا الوقت للتعامل مع قضايا عربية مشتركة، مثل القضية الفلسطينية، وقضية العراق، ونقاش الخلافات الايديولوجية والفكرية في الشارع العربي، ونقاش قضايا الإصلاح السياسي والاجتماعي، ما يعني أنّ الإعلام العابر للحدود فرض

موضوعات جديدة على محطات التلفزيون. وسمح بطرح موضوعات اجتماعية وسياسية لا يتم التطرق لها عادة، وتحديداً ما يسمى بالتابو الثلاثي المقدس في العالم العربي: السياسة، الدين، الجنس والمرأة.

وبطبيعة الحال، حدث نوع من التباين في تقبل هذه الأجواء الجديدة، فمثلاً في أواسط التسعينيات، كتب كاتب اسمه سلمان الأحمد مقالاً في صحيفة **الرياض** السعودية، يشتكي من نوعيّة المواضيع التي تطرحها قناة الجزيرة، ومن أنّ من فيها يتحدثون عن الشريعة الإسلامية، وبخاصة قضايا مثل العقوبات للسرقة، والزنا، وما إذا كانت العقوبات المنصوص عليها في الشريعة ملائمة لروح العصر أم لا؟[٣٧] بينما علّقت الصحافية السعودية سهيلة الجادة، في صحيفة **يو إس أي توداي**، في عام ٢٠٠٥، على الإنتاج الإعلامي في ذلك العام بأنه كان "يعكس الواقع المعاصر ببدء مرحلة جديدة في صناعة الترفيه العربية. فهذه الصناعة تنضج من خلال معالجة الصراعات العربية الحديثة، في المجتمعات الإسلامية والعربية، وتدرس جذور الإرهاب، ولا تخجل من النقد الذاتي".[٣٨]

وتبعاً لتقرير بثته وكالة الأنباء الفرنسية، عام ٢٠٠٠، فإن المسلسلات التي بثتها القنوات التلفزيونية، في شهر رمضان من ذلك العام، "عالجت القضية الفلسطينية بدءاً من نكبة العام ١٩٤٨ حتى الانتفاضة"، وذلك في إشارة إلى تفاعل المحطات التلفزيونية مع الانتفاضة الناشبة آنذاك.[٣٩] وتشير إحصائية إلى أنّه من بين البرامج الحوارية التي بثتها قناة الجزيرة بين العامين ١٩٩٩ و٢٠٠٣، كانت ٢٦٪ منها مخصصة لفلسطين، و٢٠,٦٪ للعراق.[٤٠]

وفي عام ٢٠٠٥، قال مازن رفقة، المدير العام لشركة الشام للإنتاج التلفزيوني، في سوريا، التي أنتجت عدداً كبيراً من المسلسلات الدرامية العربية، أنّ إنتاج محطته لذلك العام، "يشمل كل شيء، من المخدرات، إلى الأيدز، ومكانة المرأة في المجتمع".[٤١]

تخفيف القيود الحكومية والرقابة

علاوة على حقيقة أنّ الإعلام العابر للحدود لا يتيح للموظفين البيروقراطيين ممارسة الرقابة والتوجيه التقليديين على الإعلام؛ سواء عبر الممارسات والقيود البيروقراطية، وبفضل التحكم في الموارد المالية، أو حتى سماح أو منع البث لبرامج أو قنوات معنية، أو القيام بعمليات التشويش الكلاسيكية على البث الإذاعي، فإنّه وفي حالات كثيرة بدا أن الرد على هذا الانفتاح وعلى هذا الإعلام الحر نسبياً، وعلى تدفق المعلومات من الخارج، هو الانفتاح المضاد، أو المسارعة لتغيير السياسات الإعلامية الداخلية نحو مزيد من الانفتاح، وتقديم بديل محلي مقبول للإعلام، وهذا مثلاً ما دفع الشيخ عبد الله بن زايد، وزير الإعلام الإماراتي، في بدايات الألفية الثالثة، للقول: "لقد تخلت الحكومة (الإماراتية) عن السيطرة على أكبر مجموعة

إعلامية في الإمارات"، وذلك في إشارة لمؤسسة الإمارات للإعلام التي أسست العام ١٩٩٩، لتسيطر على عدد من محطات التلفاز والصحف المحلية، وقال إنّ المؤسسة أصبح لديها "هيكل إداري قائم على الشفافية، والفعالية، والمرونة"، وأضاف "إنّ صناعة الاتصالات الدولية أوجدت خيارات (أمام المشاهد) متزايدة باطّراد، لجمهور يرتفع مستوى التعليم فيه باستمرار، ما يجعله أقدر على القيام بالتوصل لتقييمه وأحكامه الخاصة"[٤٢]. وبغض النظر عن مدى قناعة الحكومات العربية عموماً بمثل هذه الأفكار، أو مدى ترجمتها لإجراءات عملية، فإنّها تعكس إحساساً عاماً، بأنّ عصر الإعلام الموجه والاحتكاري داخل حدود جغرافية محددة، قد انتهى، ولا بد من مواجهته بأساليب جديدة، قد يكون منها تقليص الرقابة وتطوير الإعلام.

ويؤمن مارك لنش، مثلاً، أنّه قد تم كسر احتكار الدولة في العالم العربي لتدفق المعلومات. وبرأيه، أن الفضائيات العربية أوجدت فضاءً عربياً "يبني أساسات سياسة أكثر ليبرالية، وتعددية، متجذرة في مجال عام وأكثر نقدية وقدرة على التعبير".[٤٣]

العمل كمنبر للآراء المتباينة

كان استهداف أكبر عدد من المشاهدين يحمل معه ضرورة التعبير عن آراء متباينة، ومختلفة، فكان لا بد من مراعاة الفئات المختلفة للجمهور، وهذا أخذ أشكالاً متعددة، منها أنّ التنافس على استقطاب الجمهور فرض احترام، أو حتى استثمار، التعدد الثقافي والديني والسياسي. فمثلاً كانت قناة إل.بي.سي. (LBC)، كما سلف ذكره، قناة تابعة لميليشيا القوات اللبنانية، المسيحية، التي كانت جزءاً رئيسياً من الحرب الأهلية الطائفية في لبنان، وكانت القناة صوتاً لهذه الميليشيا، حتى قبيل تحولها إلى قناة فضائية عربية، ولكن هذا التحول انعكس بوضوح على مضمون القناة وبرامجها، لدرجة يصعب معها في كثير من الأحيان، اكتشاف البعد السياسي الطائفي في برامج القناة. هذا يعكس أثر عوامل السوق في العمل لإيجاد عوامل الوحدة والالتقاء، وطرح القضايا العامة، والتعبير عن الآراء المختلفة، فمثلاً تولي القناة الشأن السعودي، بما فيه الرياضة السعودية، أهمية واضحة، كما تبث برامج دينية إسلامية، برجال دين من المنهج السلفي، وهو ما يشير لاستهداف سوق إعلانية مهمة في السعودية وفي بلدان عربية أخرى، وربما يرتبط ذلك بدخول المستثمر السعودي الأمير الوليد بن طلال مساهماً رئيسياً في القناة، كما تم إيضاحه سالفاً. وأسهم هذا التحول في طبيعة القناة، جزئياً، في بروز خلافات بين بيار الضاهر، المدير العام للقناة ورئيس مجلس الإدارة، وبين رئيس الهيئة التنفيذية لحزب القوات اللبنانية، سمير جعجع. وكان للخلاف شقان أحدهما مالي، حول ملكية القناة التي تحولت الى مجموعة إعلامية متشعبة، تتبعها شركات إنتاج وتسويق وخدمات مالية، بحيث أصبحت قيمتها بحسب دعوى قضائية رفعها الحزب، نهاية عام ٢٠٠٧، نحو ٣٠٠ مليون دولار، حيث أنّ الشريك في القناة، من

الناحية الرسمية على الأقل، هو الضاهر؛ وشق آخر حول سياسة القناة وبرامجها، حيث قال أحد قادة حزب القوات اللبنانية، القريبين من سمير جعجع، "أفضّل محطة ضئيلة ... في يدي، على محطة بحجم الفضائيات العربية الضخمة، ولا تخدم قضية لبنان كما نراها نحن".[٤٤] وذلك في إشارة لرفض الطابع العام للقناة، الذي لا يعكس أجندة حزبية سياسية بالقدر الذي يريده قادة حزب القوات اللبنانية.

ولعل جزءاً كبيراً من شهرة قناة الجزيرة وشعبيتها قد قام على فكرة البرامج الحوارية، التي تعكس الآراء المتضادة، مثل برنامج **الاتجاه المعاكس**، وبرنامج **أكثر من رأي**، بل إنّ القناة تقوم بتعريف نفسها على موقعها على الإنترنت بأنّها "خدمة إعلامية عربية الانتماء عالمية التوجه، شعارها الرأي والرأي الآخر، وهي منبر تعددي ينشد الحقيقة ويلتزم المبادئ المهنية في إطار مؤسسي". وتلقى هذه البرامج الحوارية باستمرار شعبية خاصة. ولعل من أهم ما أوجدته القنوات الفضائية، فكرة تلقي الاتصالات والمداخلات من قبل الجمهور العادي، ما أوجد منبراً شعبياً. حتى أن قناة الجزيرة خصصت برنامجاً خاصاً اسمه **منبر الجزيرة** قائماً على اتصالات الناس العاديين الراغبين في التعليق على الأحداث المختلفة.

وسمحت القنوات الفضائية، ببروز كثير من الأصوات التي لا يتاح لها التعبير عن ذاتها في القنوات المحلية، فأصبح كثير من قوى المعارضة السياسية، أو أصحاب الآراء الاجتماعية، يجدون ترحيباً في الفضائيات للتعبير عن آرائهم. وهو ما عبّر عنه الباحث القطري خالد الجابر بقوله حول قناة الجزيرة إنّ "مصدر فخر الجزيرة، بلا شك، هو البرامج الحوارية"، ويقول إنّ برنامج **الاتجاه المعاكس** –على سبيل المثال– "يتناول قضايا جدلية، مثل إسلاميين مؤيدين للعنف يواجهون علمانيين ليبراليين، أو مواجهة مؤيدي العملية السلمية مع إسرائيل لخصومهم. ويزود البرنامج الجمهور العربي بفرصة مشاهدة مناظرات حيث السعودية توصف بأنها قمعية وفاسدة، وحيث توصف الكويت بأنّها جزء من العراق، ويتم النقاش بحرية وانفتاح لقضايا حقوق الإنسان، وحرية المرأة، والجماعات السياسية المحظورة، وتعدد الزوجات، والتعذيب، والمذاهب المتنافسة للإسلام". ويضيف الجابر "يزود البرنامج أيضاً بفرصة للاتصال والسؤال في قضايا لا يستطيعون نقاشها في محطات تلفزيوناتهم المحلية".[٤٥]

والواقع أنّ دور الفضائيات العربية بدا أكثر من مجرد توفير منبر للنقاش، فمع ضعف أو غياب الأحزاب السياسية، في المحيط العربي، بدا أن الفضائيات العربية، كما يقول كاي حافظ، كمن يقوم بجزء من وظائف الأحزاب السياسية. ومن هذه الوظائف توحيد، وتجميع، وإبراز الإرادة السياسة للناس، وحشدهم للتحرك بنشاطات سياسية، وإن كانت هذه النشاطات لا تتخذ الطابع البرلماني الذي يعتبر ركناً أساسياً من العملية الديمقراطية. وبرأي حافظ، فإنّ التلفزيونات قد لا تتمكن من بلورة برامج سياسية، كما يفترض بالأحزاب أن تفعل، ولكنها تفتح الباب

للحوار حول الإصلاح الديمقراطي، كما أنّها قادرة على إيصال صوت الناس، وإعطائهم المجال للتعبير عن ذواتهم في كثير من القضايا منها الديمقراطية، ما قد يؤدي في النهاية لقوة ضاغطة باتجاه الديمقراطية.[٤٦]

المجال العربي المشترك

جاء في تقرير لـ مجلة **الإكونوميست** نشرته في شباط/ فبراير ٢٠٠٥، أن أهمية الفضائيات العربية ليس أنّها أنهت عزلة المدن والقرى النائية في العالم العربي، حيث أن المذياع والهاتف لهما الأثر ذاته. كما أن أهمية هذا الفضائيات ليس أنّها سمحت للمشاهدين بالاطّلاع على أنماط متطرفة من السلوك، بدءاً من الإباحية إلى الأصولية، فهذا كلّه متاح على الإنترنت، ولكن أهم ما قامت به هذه الفضائيات هو أنها "أوجدت إحساساً بالانتماء وبالمشاركة بنوع من المدن العربية الواحدة الجامعة الافتراضية (virtual Arab metropolis). فلقد بدأت بتحقيق حلم لم تنجح خطابات السياسيين وتحركاتهم على مدة خمسين عاماً في تحقيقه: هو الوحدة العربية".[٤٧]

إذاً، كان طرح القضايا العربية المشتركة سمة أساسية في عدد كبير من الفضائيات، والابتعاد النسبي عن القضايا المحلية الخاصة، وذلك بهدف استقطاب أكبر عدد ممكن من الجمهور؛ سواء أكان ذلك لأغراض تجارية، أو في إطار التنافس الإعلامي والسياسي. لذا كان لا بد من التعاطي مع مثل هذه القضايا، فكانت القضية الفلسطينية، والقضية العراقية، والهموم المشتركة مثل الحريات، والديمقراطية، هي القضايا التي يمكن أن تستقطب جمهوراً أكثر، وهذا بدوره يوجد مجالاً مشتركاً للتفكير والتفاعل المشترك، وتوجيه التيارات والقوى الشعبية للتفكير في اتجاهات موحدة، وتبني قضايا مشتركة.

وبطبيعة الحال، فإنّ هذا المجال المشترك ليس مقصوراً أو خاصاً بالقضايا السياسية والفكرية وحسب، بل، وبحسب المنطق التجاري، امتد وشمل برامج الترفيه والتسلية، فقد أوجدت الفضائيات سوقاً عربية مشتركة للإعلام، وبدا أنّ الفضائيات العربية، ليست عابرة للحدود وحسب، بل بدت في بعض الحالات كمن يزيل هذه الحدود.مثالاً على ذلك برنامج **سوبر ستار**، الذي هو تعريب الطبعة الأجنبية من البرنامج العالمي (*The Pop Idol*)، ويذاع على قناة المستقبل اللبنانية، في دورات سنوية، وقدّر عدد مشاهديه بنحو ٣٠ مليون مشاهد العام ٢٠٠٥ ،[٤٨] وبرنامج **ستار أكاديمي** ، الذي هو نسخة للبرنامج العالمي (*Fame Academy*)، على قناة إل.بي.سي.، الذي بلغ عدد مرات التصويت فيه ما يزيد على ٨٠ مليون مرة العام ٢٠٠٥ .[٤٩] كلا البرنامجين يبثان من لبنان، حيث لم يعد للحكومة قناة خاصة بها، وبينما أنّ البرنامجين هما نسختان لبرامج عالمية، شأنهما شأن برنامج **من سيربح المليون؟** الذي هو نسخة عربية لبرنامج (*Who Wants to Be a Millionaire?*)، ويبث على قناة إم.بي.سي.، فإن البرنامجين "اللبنانيين" هما بمثابة بديل لبرنامج

لبناني مشهور هو **أستوديو الفن**، الذي بدأ بثه على القناة التلفزيونية اللبنانية عام ١٩٧٠، والذي استمر، متقطعاً بسبب الحرب الأهلية، حتى الثمانينيات. ولكن في الطبعات الجديدة، لم يعد ممكناً حصر المشاركين المتنافسين بلبنان، فكان لا بد من استقطاب متنافسين من دول عربية أخرى، وذلك لأسباب منها أنّ البرنامج أصبح يحقق عائداً مادياً من خلال التصويت على أفضل المتنافسين في الغناء والتمثيل، من قبل الجمهور، لذا كان لا بد من استقطاب أكبر عدد من الجمهور، باستقطاب جنسيات أكثر للمشاركة، وباستقطاب مذيعين ومذيعات، وحكّام، من جنسيّات غير لبنانية، ومن خلال التصوير أحياناً في أكثر من بلد عربي. الأمر ذاته ينطبق على برنامج **من سيربح المليون؟** الذي هو بديل لبرامج مسابقات ظهرت في أكثر من دولة عربية في أوقات سابقة. وتعريب البرنامج من حيث الجمهور والمشاركة، كان أيضاً نتيجة حتمية لعنصر اقتصادي، وهو أنّ دفع تكلفة الاسم التجاري للبرنامج، أي للمنتج الأصلي العالمي الذي يبيع الفكرة وحقوق الملكية الفكرية، ويعطي الامتياز لإنتاج البرنامج، يعني أنّ طرفاً عربياً واحداً يجب أن يحتكر إنتاج البرنامج على المستوى العربي لتحقيق العائد المادي المنشود، ذلك أنّ إنتاج برامج عدة تحمل الاسم ذاته وبثها على قنوات متنافسة يعني تقليص السوق وتقسيمها، من خلال توزع جنسيات المشاركين على برامج متعددة، وبالتالي توزع الدخل المتأتي من الاتصالات الهاتفية من قبل الجمهور للتصويت في هذه البرامج؛ كما سيؤدي تقلص عدد الجنسيات للمشاركين لتقليص حدة التنافس الذي يأخذ طابع تنافس بين جنسيّات، أكثر مما يأخذ طابع التباين في تقييم أداء المشاركين. وهكذا فرضت العوامل الرأسمالية والعولمة "عروبة" البرامج، وبغض النظر عن الخلاف الفكري حول طبيعة هذه البرامج ودورها ومضمونها، فإنّها شكلت مثالاً واضحاً على إعلام عربي عام مشترك.

الأمر ذاته، والاعتبارات ذاتها، من حيث الجمهور واستقطاب المشاهدين عبر الوطن العربي، ساعدت في اتساع ظاهرة المسلسلات العربية الدرامية متعددة الجنسية، حيث يشارك الممثلون من جنسيات مختلفة في المسلسل الواحد، دون أن يكون هناك بالضرورة سبب درامي في القصة يتطلب ذلك.[٥٠] ولكن سعي المنتجين لاستقطاب الجمهور والاستفادة من نجومية الممثلين، الذين أصبحوا بفضل الفضائيات أكثر شهرة في مختلف البلدان العربية، أصبحت حافزاً لتوسيع قاعدة المسلسلات بتوسعة قاعدة العاملين فيها، وزيادة جنسياتهم، بل وكتابة قصص أحياناً تضم جنسيات وأماكن متعددة، بهدف جعل المسلسل جذاباً للتسويق في فضائيات متعددة، ولاستقطاب مشاهدين من عدد أكبر من البلدان، باعتبار أنّه يحاكي قضايا أكثر من دولة، أو يحاكي قضايا مشتركة.

هذا الأمر سمح بإيجاد فرص لمقارنة مواطني الدول العربية لأحوال بلادهم بالدول الأخرى، وبتفاعل جمهور الدول المختلفة في أطر موحدة، والشعور بمزيد

من القضايا المشتركة، وبالتالي زيادة وتركيز الاهتمامات بقضايا بعينها. فمثلاً لمناقشة قضية اجتماعية أو سياسية معينة، في برنامج حواري، لا يشترط أن يكون المتحاوران من بلد واحد، وكثيراً ما يتم اختيار قضايا غير مرتبطة بسياق محلي لدولة بعينها، فمثلاً النقاش بين الدين والعلمانية، وبين الحجاب والسفور، وسؤال العلاقة مع الغرب، وقضايا الديمقراطية والحريات والتعددية السياسية، وعملية السلام العربي الإسرائيلي، والعراق، وغيرها من القضايا يتم نقاشها في كثير من الأحيان من قبل متحدثين من دول عدة، وبمداخلات المتصلين في برامج حوارية من بلدان عدة، ما يجعل المجال العام الذي سبق الحديث عنه سابقاً، مجالاً عربياً، ويزيد من حشد الاهتمام والقوى التي تتداول قضية بعينها. ومن البرامج الحوارية التي اشتهرت، إضافة لبرامج الجزيرة سالفة الذكر، برنامج المذيع عماد الدين أديب، الذي كان يبث يومياً على قناة أوربت واستمر لسنوات، وبرنامج **سيرة وانفتحت**، على قناة المستقبل، ويقدمه المذيع زافين قيومجيان، الذي مثلما يناقش قضايا المرأة والمجتمع يناقش قضايا سياسية، ومن ذلك مثلاً قيامه باستضافة المعارضة اللبنانية وحزب الله لطرح وجهات نظرهم سعياً للتوصل لنقاط تفاهم.[٥١]

وتشكل هذه البرامج فرصة للقاء المفكرين والناشطين السياسيين وتعارفهم، بما قد يمهد للقاءات واتصالات أخرى لتنسيق العمل بين هؤلاء الناشطين، وهو أمر يمكن ملاحظته بوضوح من تحول العديد من ضيوف ومذيعي الفضائيات لناشطين سياسيين واجتماعيين، يدعون للمؤتمرات الشعبية، ويتبنون مشاريع خيرية وسياسية وفكرية، ولعل التيار الديني أنجح من غيره في هذا المجال. وعلى سبيل المثال لا الحصر، حولت أفكار وأحاديث الداعية الإسلامي، عمرو خالد، الذي انطلق من خلال قناة اقرأ التلفزيونية، إلى نجم وناشط اجتماعي وسياسي، يتدخل في العديد من القضايا، ويبدأ مشاريع للشباب، ومشاريع تنموية، وحملات لمكافحة المخدرات، بالتعاون مع أجهزة شرطة في حكومات عربية، ويتدخل خالد في شكل العلاقة مع الغرب، من خلال حملات تتعلق بكيفية الرد على الرسوم المسيئة للرسول محمد في الدنمرك.[٥٢] وكذلك الداعية يوسف القرضاوي، الذي وإن كان يعتبر عالماً مشهوراً في الدين الإسلامي، قبل عصر الفضائيات بوقت طويل، فإنّ برنامجه **الشريعة والحياة**، على قناة الجزيرة، وظهوره على كثير من برامج التلفزيون، زاد كثيراً من شعبيته. وقد استخدم القرضاوي هذه البرامج، بالإضافة لاستخدامه الفاعل للإنترنت، في إيصال آرائه للناس، وليصبح وجهاً مألوفاً في العديد من المؤتمرات والحلقات النقاشية والفكرية، وشريكاً في حملات جمع التبرعات، والتعبئة في قضايا مثل القضية الفلسطينية وغيرها، وليطرح آراءه في الممارسة السياسية، والديمقراطية، والقضايا الاقتصادية والاجتماعية المتنوعة.[٥٣] بكلمات أخرى، أدت الفضائيات إلى تحول بعض الأفراد ليصبحوا جزءاً من مؤسسات ونشاطات جماهيرية واسعة.

كما بدا أنّ هناك قنوات مخصصة كلياً لقضايا فكرية وسياسية معينة، فمثلاً، وبغض النظر عن المحتوى الفعلي للقنوات، والحاجة لتحليل علمي منفصل مخصص لها، هناك قناة تحمل اسم "قناة الديمقراطية"، تأسست في مايو/ أيار ٢٠٠٥، باعتبارها "قناة شقيقة" لقناة أخرى بدأت البث عام ١٩٩٩، هي قناة المستقلة، التي أسسها المستثمر محمد الهاشمي الحامدي، وتعمل من لندن، في المملكة المتحدة، وتبث كما جاء على موقعها على الإنترنت برامج تركز "على ما يتصل بنشر الديمقراطية والتعددية والحريات السياسية والإعلامية في المجتمعات العربية والإسلامية". وتهتم "بنقل أخبار نشطاء المجتمع المدني ودعاة الديمقراطية والمدافعين عن حقوق الإنسان في العالم العربي. ومن خلال كل هذه البرامج، تسعى قناة الديمقراطية للمساهمة في نشر مبادئ الحرية والديمقراطية والتسامح في المجتمعات العربية والإسلامية، وتسعى أيضاً إلى المساهمة في تطوير الحوار وزيادة التقارب والتفاهم بين العالم الإسلامي والغرب، وبين شعوب العالم قاطبة". كما أنشئت قناة أخرى في الوقت ذاته تقريباً، باسم قناة "الحوار"، ومخصصة للبرامج الحوارية، وهو ما يدل على شعبية هذه البرامج، وجاء في تعريفها لنفسها أنّها "صوت للعرب في المهجر، وجسر للتواصل بين العرب وبقية الشعوب والثقافات، ومنبر لتعزيز نهج التسامح والديمقراطية واحترام الحريات وحقوق الإنسان"، وتعمل القناة من العاصمة البريطانية، لندن.

مثل هذه الحالات والقنوات يؤكد الرابط بين الديمقراطية والعمل العام وحرية التعبير من جهة، وبين القنوات الفضائية من جهة ثانية. والملاحظ أنّ أغلبية هذه القنوات التي تتناول مثل هذه القضايا هي ذات طابع عربي عام، وليست موجهة لجمهور دولة بعينها، وتتناول قضايا الديمقراطية والحريات، والقضايا العربية العامة الأخرى؛ مثل الموضوع الفلسطيني والعراقي في أطر عربية عامة.

توضح هذه النقاط بمجملها كيف تطورت النظرة للقنوات الفضائية العربية باعتبارها عاملاً مساعداً، وحتى أحياناً قيادي في مجال الديمقراطية والحريات، بل إنّها تقوم أحياناً بدور البديل لمؤسسات ومنظمات يفترض أن تقوم بدور قيادي في العملية الديمقراطية، كالأحزاب السياسية. ولكن مع مرور الوقت، بدأ يتضح أنّ هناك تفاؤلاً مبالغاً به أحياناً للدور الذي يمكن للفضائيات أن تلعبه في هذا المضمار، كما اتضح أنّه مع الوقت برزت عوامل اقتصادية وتجارية وسياسية جديدة تضعف هذا الدور، بما يسهل احتواء أثرها، بل وتطور واقع جديد في عالم الفضائيات يفرز عوامل جديدة تبدو متناقضة ومعاكسة مع العوامل والواقع الذي أوجدته، أو وجدت في سياقه الفضائيات العربية في العقد الأول من بروزها.

رابعاً. عوامل التراجع في دور الفضائيات في دعم الديمقراطية

أثبتت السنوات الأخيرة أنّ كثيراً من التحفظات التي طرحها خبراء وباحثون في شؤون الإعلام حول مستقبل هذه القنوات التلفزيونية ودورها، وبخاصة فيما يتعلق بعوامل السوق، كان فيها الكثير من جوانب الصحة، وثبت أنّ هذه العوامل "سلاح ذو حدين"، بمعنى أنّه بقدر ما يمكن رؤية "عوامل السوق"، على أنها آليّات عمل قادرة أن تؤدي إلى تخفيف قبضة الحكومات على الإعلام، وتوفير قنوات ووسائط إعلام تراعي احتياجات الجمهور ومطالبه، باعتباره المستهلك الذي تستهدفه هذه القنوات، فإنّ هناك عوامل يمكن أن يكون لها أدوار مناقضة تؤدي إلى إضعاف دور هذه القنوات في عملية التغير الديمقراطي، وهو ما يمكن تتبعه عبر النقاط التالية:

الارتداد للقطرية وللهويات الفرعية

مع بداية النصف الثاني من العقد الأول للقرن الحادي والعشرين، بدأ يظهر نوع جديد من القنوات، يصعب أحياناً التمييز بينها وبين القنوات الرسمية الحكومية. فإذا كانت القنوات الخاصة، التي تبث من خلال قمر نايل سات– كما في الجدول(١)، هي نحو ثلثي القنوات، مقابل نحو الثلث للقنوات الحكومية، فلا بد من الإشارة إلى أن كثيراً من الفضائيات الخاصة الجديدة تتشابه في مضمونها مع القنوات الحكومية، وتربط أجندتها بحكومات وسياسات بلدانها، ويمكن تسمية هذه الفضائيات التي تظهر بازدياد باسم القنوات الوطنية (القطرية) الخاصة، وهذه القنوات تستهدف، في جزء كبير من برامجها، جمهور قطر أو شعب ما، دون غيره، ومن الأمثلة عليها قناة شام في سوريا. وهنا يلاحظ أنّه مع نهاية عام ٢٠٠٦ كانت هناك قناتان تتنافسان على حمل اسم شام، كلتاهما مملوكتان للقطاع الخاص، وإحداهما تحولت سريعاً لتكون قناة دردشة إلكترونية، وتفسير أحلام، وقراءة طالع، ورسائل قصيرة، وما إلى ذلك، والثانية قناة منوعة مع تركيز على القضايا السورية، وهناك كذلك قناة هنيبعل في تونس، وفي الأردن هناك قنوات سفن ستارز، ونورمينا، وبترا، وفي الإمارات هناك قنوات الواحة، وانفنيتي، وديرة، ومجموعة قنوات نجوم، وفي مصر هناك المحور، وفي العراق وهي الأبرز في هذا المجال هناك قنوات فضائية عراقية خاصة كثيرة متخصصة بالشأن العراقي، وتحمل أسماء عراقية، مثل الرافدين وبغداد والبغدادية والسومرية وصلاح الدين، ... الخ. وهذه القنوات جميعها، مع ملاحظة التباين أحياناً في محتواها، تجنح، وبدرجات متفاوتة، للانطلاق من قاعدة وطنية (محلية)، وذلك لاعتبارات منها أحياناً مادية اقتصادية. فمثلاً؛ بعض هذه القنوات تعتمد سوقها الإعلانية على شركات محلية، وتعتمد كوادر وطنية كليّاً، وتعتمد على علاقات مميزة مع الحكومات، أو الشركات الوطنية، إما لأن هناك مردوداً مادياً لهذه العلاقات على شكل تسهيلات وإعلانات، وإما لأن ذلك جزء من تحالف رجال الأعمال الذين يملكون القنوات مع النخب السياسية، أو لأن أفراد

العائلات الحاكمة والنخب السياسية هم أنفسهم المستثمرون في تلك القنوات، أو لأنّ ضمان استمرار السماح لهذه القنوات بالعمل يقتضي التناغم مع متطلبات وسياسات حكومات دول المقر، وهذا ينعكس على مضمون القنوات من خلال نشر برامج تعنى بالشأن المحلي، أو معالجة قضايا عربية عامة من زاوية وجهات النظر المحلية، أو بث الأغنيات التراثية والوطنية الخاصة، وباللهجات المحليّة، ... الخ.

وتدل التصريحات الإعلامية للقائمين على بعض القنوات الخاصة الفضائية–المحليّة، أنّها بالفعل تضع هدفاً قطرياً محدداً، يكاد لا يختلف عن أهداف القنوات الرسمية الحكومية، فمثلاً، أظهرت دراسة لمركز إبسوس ستات (Ipsos Stat) حول نسبة مشاهدة القنوات الفضائية بالأردن خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨، استحواذ قناة MBC1 على أعلى نسبة مشاهدة من الأردنيين بين القنوات الفضائية العربية كافة، بينما حققت قناة نورمينا الفضائية الأردنية الخاصة قفزة نوعية في الترتيب، حيث تقدمت إلى المرتبة العاشرة بنسبة مشاهدة وصلت إلى ١٣,٤٪، وبتقدم كبير عن نهاية عام ٢٠٠٧، حيث كانت القناة في المرتبة الثالثة والعشرين من بين ٣٦٨ قناة على القمر الصناعي نايل سات، وارتفعت نسبة المشاهدة لقناة نورمينا لتفوق قنوات عربية مهمة مثل قناة العربية ودبي الفضائية، والمستقبل وغيرها. وبينما أظهرت الدراسة تفوق الفضائية الأردنية الرسميّة في نشرة الأخبار بشكل واضح، أكدت إدارة قناة نورمينا، كما نقلت الصحافة الأردنية، "أن الإعداد لنشرة أخبار على قناة نورمينا يتم حالياً لتنطلق القناة بنشرة إخبارية يومية تعبر عن مواقف الأردن بشكل واضح من مختلف القضايا الإقليمية، إضافة إلى بيان الأحداث الداخلية التي تهم المواطن الأردني في مختلف أرجاء الوطن".[٥٤]

ويضاف إلى هذه القنوات الفضائية الوطنية الخاصة والحكومية قنوات حكومية متخصصة مثل القنوات التعليمية التي يصل عددها في مصر وحدها عَشراً، بل إنّ بعض الفضائيات الكبيرة، التي تأسست في وقت مبكر، بدأت بانتهاج نهج يستهدف جزءاً من السوق العربية وليس السوق ككل. وعلى سبيل المثال، بعد نجاح فكرة برامج المواهب الغنائية والفنيّة، مثل **سوبر ستار**، بدأ إنتاج نسخ محليّة وإقليمية، فمثلاً أعلن تلفزيون دبي إنتاج برنامج **نجم الخليج** ليكون خاصاً بمنطقة الخليج، وفق مبادئ قريبة من **سوبر ستار**.[٥٥] وإضافة إلى القنوات "الخاصة الوطنيّة"، هناك قنوات باتت تبث لأجل، أو للتعبير عن طائفة أو مجموعة قومية معينة، ومن ذلك القنوات ذات الصبغة الشيعية، مثل قنوات الفرات، وقناة الكوثر، التي تبث من إيران، وتقول على موقعها على الإنترنت، إنّها تهدف "إلى نشر الفكر الإسلامي المحمدي الأصيل وفكرة أهل البيت عليهم السلام"، وكذلك قنوات أهل البيت، والزهراء، والأنوار (مقرها الكويت)، وغيرها، وهناك أيضاً القنوات الخاصة بالقوميات الأشورية وللمسيحيين في العراق، وقناة للأقباط في مصر، تبث على قمر صناعي أمريكي،[٥٦] وقنوات لأكراد العراق تبث بالكردية،[٥٧] كذلك هناك إلى جانب القنوات الطائفية ما يمكن تسميته بالقنوات الفصائلية أو الحزبية، التي تعبّر

عن قوى سياسية معينة، مثل قناة المنار التابعة لحزب الله، وقناة حركة حماس الفلسطينية الأقصى، والقنوات التي تعبّر عن قوى سياسية عراقية معينة. وعمليّاً بات رجال أعمال وكتّاب وأدباء يلجأون إلى تأسيس قنوات تلفزيونية للتعبير عن وجهات نظرهم وتوجهاتهم الفكرية والأدبية، ومن ذلك قناة فواصل التي تعتبر امتداداً لمجلة **فواصل** الشعريّة الخليجية، وقناة جرس اللبنانية التي تعتبر امتداداً لمجلة **جرس** الفنيّة ... الخ. ومن الأمثلة على الإغراق في الشؤون المحلية، قامت قناة سفن ستارز الأردنية في صيفي العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، بتخصيص ساعات طويلة من بثها لحفلات التخرج في الجامعات الأردنية الخاصة والحكومية، وإعادة بث هذه الحفلات أكثر من مرة، والهدف على الأغلب هو استقطاب إعلانات التهنئة الشخصية، التي تبث على شكل شريط إعلاني مكتوب متحرك أسفل الشاشة، حيث يتم توجيه التهاني للناجحين. ومثل هذا النوع من البرامج الذي يعني قطاعاً صغيراً نسبياً من مجتمع محلي (المجتمع الأردني)، هو تجسيد لفكرة الإشباع في السوق، فيتوجه التسويق إلى قطاعات خاصة ومحددة في السوق، أو إلى ما يعرف بالـ (niche markets)، حيث البحث عن الدخل في قطاعات صغيرة نسبياً من القطاع الاستهلاكي الكلي، وهو يجسّد ابتعاداً تاماً عن فكرة الإعلام العربي العام، (pan-Arab)، وعن فكرة "المجال العام" القائمة على الفكر النقدي والعقلاني، والحوار، لتقديم ما يريده المشاهد/ المستهلك مباشرة، في مجتمعه المحلي، ولأغراض مادية محددة في كثير من الأحوال.

يضاف إلى ذلك قدرة الحكومات على التدخل عبر قدراتها المالية في الإنتاج، لفرض نوعيات البرامج التي تريدها. ويلاحظ هنا أنّ الإنتاج التلفزيوني الدرامي، مثلاً، ما زال –إلى حد كبير– بيد الحكومات، ففي مصر ما زال القطاع العام هو الممول الرئيسي للمسلسلات التلفزيونية، وفي الأردن وسوريا، فإنّ الحكومات تقوم بتقديم مساعدات كبيرة مادية في إنتاج مسلسلات، كوضع معدات الأجهزة الأمنية، والجيش، في خدمة المنتجين عندما يقومون بإعداد مسلسل تاريخي أو مسلسل يعالج الإرهاب، وهو ما يعلن عنه عادة بوضوح في الشريط المكتوب الذي يرافق عادة نهاية المسلسل. فعلى سبيل المثال، برز نوع من الاتفاق الضمني، بين حكومات عربية، لاستغلال التلفزيون لمحاربة الإرهاب الأصولي، وفي هذا يقول علي الأحمد، المسؤول عن تلفزيون أبو ظبي، إن التلفزيون أصبح "وسيلة لاستعادة البريق الإعلامي من المتطرفين، الذين استغلوا الإنترنت، والأغاني، والفيديو لإيصال رسائلهم".[٥٨]

قنوات الانغلاق الفكري

الملاحظ أنّ القنوات الطائفية والعرقية التي تعبر عن هويات فرعية، تعمد إلى تفتيت الجمهور، وكلما تزايد عددها، تراجع طابعها التحشيدي التجميعي للمشاهدين، وأصبحت أقل تعددية وديمقراطية، وأصبحت حصرية، تعبر عن رأي مجموعات أو تيارات محدودة نسبياً. وعلى الرغم من صعوبة الجزم بمدى شعبية هذه

القنوات، وحجم الجمهور الذي تجتذبه، وذلك لعدم وجود إحصاءات دقيقة معتمدة بهذا الشأن، فإنّ تزايدها وتكاثرها يثبت أنّها تحقق أرباحاً أو تحقق أهدافها، ما يعني أنّها تستقطب جمهوراً، ومن الحالات التي يمكن التوقف عندها، تجربة قناة تلفزيونية تسمى قناة الناس، باعتبارها مثالاً على هذا، وهي ذات بعد سلفي، مع توجه طائفي سنّي، وهذه القناة تجسد السمات التالية:

- وجود أسواق فرعية (niche markets) مستهدفة تحقق استمرارية لبعض القنوات.
- الميل لمحاربة التعددية وتحويل القنوات لمنابر للصوت الواحد.
- الانغلاق الاجتماعي والايديولوجي.
- تحويل اتجاهات الجمهور الفكرية والدينية إلى جزء من عمليات الترويج والبيع أو التسليع.

وهذه القناة، كما تقدم نفسها على موقعها على الإنترنت (كما في أيار/ مايو ٢٠٠٨)، "تهتم بتثقيف الأمة الإسلامية والعربية دينياً واجتماعياً وصحياً ...الخ". ومن سياستها "عدم مخالفة تعليمات الدين الإسلامي الحنيف، وعدم مخالفة الخلق الإسلامي"، وشعارها "شاشة تأخذك للجنة".[٥٩]

بدأت القناة، التي تبث من مصر، كقناة منوعة فيها برامج مختلفة، تتضمن الموسيقى، قبل أن تتجه لتصبح قناة تعبر عن أحد ألوان التيار السلفي الأصولي الإسلامي.

بداية القناة، التي يملكها رجل الأعمال السعودي عبد الله منصور بن كدسة، كانت عبر كادر أغلبيته من الهواة، والباحثين عن فرصة لدخول المجال الإعلامي، لذا اشترط على مذيعين ومذيعات عدم تقاضي أجور لحين تحقيق دخل من الإعلانات والرسائل القصيرة (SMS)، مع اشتراط حجاب المذيعات. ثم تطور الأمر لاشتراط أنواع محددة من الحجاب، أو ما يعرف باسم الإسدال، ثم تم الاستغناء عن المذيعات دون دفع أي أجور، إذ يبدو أنّه قد اتضح أنّ البرامج التي تحقق دخلاً مادياً أعلى من غيره، برامج لبعض ما يعرف باسم المشايخ أو رجال الدين السلفيين الذين، كما يعترف مدير القناة للصحافة، كان لهم دور رئيسي في الاستغناء عن المذيعات. إذ يرى هؤلاء المشايخ، بحسب مصدر داخل القناة، أن "صوت المرأة عورة، وظهورها على الشاشة فيه إثم كبير"، واشترطوا لتقديم برامجهم استبعادهن. هذا مع ضرورة ذكر أن الخليجية،القناة الأخرى التي يمتلكها مالك القناة، كانت قناة أغانٍ منوعة، يغلب عليها الغناء والرقص.[٦٠] واستمرت كذلك بينما حدث التحول في قناة الناس إلى أنّ تم أيضاً إجراء تحول في قناة الخليجية، في الاتجاه الديني أيضاً.[٦١] وحققت قناة الناس نجاحاً واضحاً ببث أحاديث لمجموعة مما يعرف باسم "شيوخ السلف"، الذين يمثلون تصوراً

أصولياً معيناً للإسلام، إلى أن قررت القناة في عام ٢٠٠٨، أي بعد أكثر من عام من سيطرة الصبغة السلفية على القناة، ضم أشهر داعية تلفزيوني الذي يظهر على الكثير من القنوات الأخرى الشهيرة، مثل اقرأ، وأبو ظبي، والرسالة، وغيرها، وهو عمرو خالد، لتقديم برنامج في القناة. والواقع أنّ استضافة خالد تشير إلى قوة القناة وأهميتها وقدرتها على استقطاب خالد ودفع أجره، الذي بات معروفاً أنّه من الأجور العالية.[٦٢] إلا أن مشايخ السلف الثلاثة، نجوم القناة، رفضوا ذلك، للتباين في المنهج الفكري مع خالد، فأوقف الشيوخ محمد حسان، ومحمد حسين يعقوب، وأبو اسحق الحويني، الظهور على شاشة التلفزيون، كما كان من أسباب ابتعادهم بث برنامج للشيخ أحمد عبده عوض لكونه يتبنى الصوفية، التي تعتبر –إلى حد كبير– مرفوضة بالنسبة للتيار السلفي.[٦٣]

توضح قصة هذه القناة أنّ القنوات بأنواعها الدينية والغنائية وغيرها قادرة على استقطاب جمهور، والحصول على جزء من السوق، (ويمكن ملاحظة الاهتمام الإعلامي بالقناة، من اتساع التعليقات في منتديات الإنترنت على أخبارها وبرامجها)، وتوضح أيضاً إمكانية تبني نهج عقائدي معين، نتيجة لعوامل تسويق وعوامل إدارية، وتشير لرفض الصوت الآخر ورفض التعددية حتى في إطار التيار الديني نفسه.

وتتكرر قصة قناة الناس، مع أكثر من قناة، فمثلاً تقوم سياسة مجموعة القنوات المندرجة في إطار قنوات شبكة المجد، وهي قنوات بمجملها أصولية، على عدم السماح بظهور أي نساء، ولا تستضيف أي شخصيات ليبرالية أو علمانية، بل إنّ بعض الأسماء للشخصيات والكتّاب الإسلاميين المعروفين ممنوعون من الظهور على شاشة القنوات، ومن هؤلاء محمد عمارة، وفهمي هويدي. وبعض قنوات هذه الشبكة قائمة على فكرة الاشتراك المدفوع الثمن، ووصل عدد المشتركين في إحدى مراحل عمل القنوات التي بدأت عام ٢٠٠١، إلى ١٠٠ ألف مشترك،[٦٤] هذا عدا القنوات المفتوحة التي لا تحتاج لاشتراك.

والواقع أنّه حتى القنوات الكبرى لم تسلم من الاتهامات بأنّها غير ديمقراطية بما فيه الكفاية، فمثلاً أحد أوجه النقد أنّ القنوات الفضائية العربية الإخبارية، لا تبث وجهات النظر المتعارضة بتوازن، فمثلاً يتهم البعض أنّ قناة الجزيرة لم تعط المعارضة ضد حكم صدام حسين حيزاً كافياً للتعبير عن وجهات نظرها وقضاياها.[٦٥]

طغيان السياسات الخارجية للدول على مضمون القنوات

ربما تستمر القنوات العربية الرئيسية، مثل الجزيرة، ومجموعة قنوات إم.بي.سي.، بما فيها قناة العربية، بالاستئثار بالحصة الأكبر من الجمهور، وبخاصة فيما يتعلق بالقنوات الإخبارية والسياسية والحوارية، لكن القيود والتأثيرات المتعلقة بالاعتبارات السياسية الخاصة بالدول التي ترتبط بها القنوات أصبحت أكثر وضوحاً وتأثيراً من

أي وقت سابق. فمثلاً، تقول **نيويورك تايمز**، إنّ "أصعب الاتهامات" التي تواجهها قناة العربية تتعلق بـ "توجهها السعودي"، حيث أنّ شركتها الأم، التي تملكها، هي شركة مملوكة لسعوديين، "وإلى حد ما يعتبر حكام السعودية القناة أداة لتنفيذ قراراتهم، ولمعالجة خلافاتهم مع حكام قطر، الذين كانوا حتى وقت قريب يسمحون للجزيرة بإظهار انتقاد حاد للسعودية".[٦٦] ولا يخفي عبد الرحمن الراشد، مدير عام قناة العربية، أثر السياسات السعودية على قناته، ويقول إنّ عليه "أن يتكيف مع الضغط السياسي، وأنّه لا يحب أن يتحدث عن هذا الموضوع". وفي حالة من الحالات، قامت العربية، في عام ٢٠٠٧ بالإعلان المكثف عن سلسلة من الحلقات عن السعودية، وعندما تم بث الحلقة الأولى، أغضبت –كما تورد **نيويورك تايمز**– بعض حكام السعودية، وبعد ذلك أوقفت بقية الحلقات، ويعلق الراشد على ذلك بالقول "كان لدينا صراع داخلي حول البرنامج، ونتمنى بثه في المستقبل".[٦٧]

بالمقابل، تتهم الجزيرة دائماً أنّها تتعامل بمعايير مزدوجة، فهي تبالغ في استهداف بعض الدول، انسجاماً مع السياسات القطرية الرسمية، ومن هذه الدول، السعودية، بالمقابل فإنّها لا تمارس القدر ذاته من التغطية الناقدة التي تمارسها إزاء دول أخرى، إزاء الدولة المضيفة قطر، سواء في التغطية الإخبارية لقطر، أم في إتاحة المجال للمعارضة القطرية للتعبير عن وجهات نظرها، وأنّ هذا ينسحب على دول أخرى، قريبة ومتحالفة من قطر. وفي نهاية عام ٢٠٠٧، بدا التناغم بين سياسات القناة –الجزيرة– والسياسة الخارجية لقطر واضحاً، وفي ازدياد، بالنسبة للموضوع السعودي، فبعد أكثر من خمس سنوات من الخلافات السعودية القطرية، التي خرجت للعلن عام ٢٠٠٢، عندما استدعت السعودية سفيرها من قطر، ولم تُعده، بسبب بعض المواد التي بثتها قناة الجزيرة الفضائية واعتبرتها المملكة مسيئة لها، وقد نقلت وسائط الإعلام أنّ جزءاً من التسوية كان السماح للجزيرة بالعودة للعمل في السعودية، تدريجياً، مقابل وقف تقارير الجزيرة السلبية بشأن السعودية، وسمحت الأخيرة للقناة، في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧ بث شعائر الحج، بعد أن منعتها من ذلك لسنوات.[٦٨]

وكما تلاحظ **نيويورك تايمز** في مطلع عام ٢٠٠٨، فإنّ الجزيرة ولمدة ثلاث شهور –حتى ذلك الوقت– تعاملت مع السعودية، "بقفازات أطفال"، وتضرب الصحيفة مثلا قصة امرأة تم حكمها بالجلد ٢٠٠ جلدة في السعودية، في نوفمبر/ تشرين الثاني عام ٢٠٠٧، ما أدى لتغطيات إعلامية غاضبة واسعة في كل العالم، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط، فيما صمتت الجزيرة إزاء هذه القصة، على عكس سياساتها السابقة المتلهفة لانتقاد السعودية. وهو ما وصفته الصحيفة بأنّه جزء من تدجين (domestication) للقناة. وأضافت الصحيفة أنّ مثل هذه السياسات "ترسم طريق الإعلام العربي، فعلى الرغم من الحرية الجديدة التي تحققت بفعل الجزيرة ذاتها، فما زال ينظر لهذا الإعلام باعتباره أداة سياسية بيد الحكام المطلقين للمنطقة".[٦٩]

وفي العلاقة مع إسرائيل أيضاً، تثور تحفظات عدة حول سبل تعاطي الجزيرة مع هذا الموضوع، فعلى الرغم من أنّ الجزيرة كانت أولى القنوات العربية–على الأقل بين الدول التي لا يوجد بينها وبين إسرائيل اعتراف دبلوماسي كامل– التي تقوم بإجراء مقابلات وإرسال مراسلين لداخل إسرائيل، فإنّ كلاً من إسرائيل وأطراف عربية تنتقد تغطية الجزيرة لبعض الشؤون الإسرائيلية، فمثلاً لا تلقى العلاقات القطرية – الإسرائيلية تغطية مكافئة لما تلقاه علاقات واتصالات إسرائيل مع دول عربية أخرى. وقد توقفت صحيفة **هآرتس** الإسرائيلية، مثلاً، عند أنّه لدى زيارة وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني إلى العاصمة القطرية، الدوحة، في شهر إبريل/ نيسان ٢٠٠٨، للمشاركة في مؤتمر هناك، لم تشر القناة إلى أي لقاء بين أمير قطر والوزيرة، على الرغم من أنّها أشارت إلى لقائها مع نظيرها العماني، وعلى الرغم من تغطية القناة القطرية المحلية للقاء الأمير مع الوزيرة.[٧٠]

التنسيق الجماعي بين الحكومات

إضافة إلى التنسيق الثنائي، على غرار ما حدث بين السعودية وقطر، كما جاء سالفاً، فإنّ هناك جهوداً عربية جماعية، لتجاوز مسألة التغطية عبر الحدود، بفرض قيود على القنوات المختلفة فيما يمكن أن تنشره عن الدول الأخرى، ومن أبرز الأمثلة على هذه الجهود، ما يعرف باسم "ميثاق مبادئ تنظيم البث والاستقبال الفضائي الإذاعي والتلفزيوني في المنطقة العربية"، الذي اعتمده وزراء الإعلام العرب في اجتماع استثنائي بمقر الجامعة العربية، في القاهرة، في فبراير/ شباط ٢٠٠٨. وتم استقبال الوثيقة بكثير من الانتقاد في الأوساط الإعلامية العربية، باعتبار أنّها ضد الحريات الإعلامية، وأعلنت منظمات إعلامية ومنظمات حقوق إنسان بيانات ضد الوثيقة. ولخصت صحيفة **الرياض** آراء الإعلاميين العرب، المشاركين في المنتدى العربي للبث الإعلامي في دورته الثالثة في أبو ظبي، في أيار/ مايو ٢٠٠٨، على الوثيقة بأنّهم عبروا عن "رفض هذه الوثيقة واعتبارها تكميماً للأفواه وسيفاً مسلطاً على الشاشات العربية". بالمقابل، وكما تنقل الصحفية "أكد المساهمون في وضع الوثيقة بصيغتها الفنية أن الوثيقة تأتي في إطار تنظيم البث الفضائي العربي على غرار ما هو متبع في معظم دول العالم".[٧١]

والواقع أنّ الوثيقة وبعد قراءتها تبدو بلا معنى قانوني فعلي، وليست لها أي أثر عملي بحد ذاتها، بل إنّ فيها ثغرات في الصياغة، توضح أنّها أعدت على عجل، أو أنّها لكثرة ما تم تعديلها فقدت انسجامها وتكاملها. مثلاً تنص الوثيقة في بندها الخامس على "حق كل شخص أو كيان في اللجوء إلى أجهزة تلقي الشكاوى وتسوية المنازعات التي تنظمها هذه الوثيقة"، مع أنّ الوثيقة لا تنص على تشكيل أي أجهزة من هذا النوع.

وتتضمن غالبية نصوص الوثيقة بديهيات أو نقاطاً غير خلافية، مثل رفض إثارة النعرات الطائفية والمذهبية، واحترام الآداب العامة. ولكن بطبيعة الحال، يبقى ثمة خوف من التطرف في تفسير معاني هذه العبارات، أو في تفسير قضايا كالتي ترد في البند السابع، التي تدعو إلى "احترام كرامة الدول والشعوب وسيادتها الوطنية، وعدم تناول قادتها أو الرموز الوطنية والدينية بالتجريح". ولكن حتى هذه المواد لا معنى قانونياً لها، لأنّ الوثيقة تعتمد على أن "تقوم الدول الأعضاء بوضع الإجراءات اللازمة في تشريعاتها الداخلية لمعالجة حالات الإخلال بمبادئ هذه الوثيقة".

ويدرك المعارضون لهذه الوثيقة، أنّ معناها القانوني محدود جداً، فمثلاً في بيان وقعته ٣٤ جماعة ولجنة وهيئة حقوق إنسان، من كل من مصر ولبنان وسوريا واليمن والبحرين، والسعودية، والصومال، جاء أنّ المنظمات "ترفض تماماً وثيقة تنظيم البث والاستقبال الإذاعي والفضائي"، وجاء أن الميثاق المقترح الذي يحوي ١٢ بنداً، "يزخر بنصوص مبهمة، تفرض –في واقع الأمر– قيوداً جديدة على حرية التعبير في الفضائيات العربية، ولا قيمه قانونية لها دون موافقة البرلمانات العربية عليها".[٧٢]

بشكل عام، تعبر الوثيقة المذكورة عن جهود الحكومات في بلورة تحرك مشترك لإعطائها سلطة تقرير هامش حرية القنوات والإذاعات الفضائية، فيما أنّ المعنى الفعلي للوثيقة يبدو محدوداً، ويبقى القرار الفعلي بيد الأجهزة التشريعية والتنفيذية في كل دولة على حدة. ومن غير المستبعد الدخول في مساومات مع القنوات، بحيث تتعهد الفضائيات بالالتزام بقواعد بث معينة مقابل السماح بحرية العمل، ومن مؤشرات ذلك مثلاً، ما حدث مع قناة الجزيرة، في المغرب، ففي أيار/ مايو ٢٠٠٨ عندما علّقت السلطات المغربية بث نشرة أخبار خاصة بالمغرب في القناة، من مدينة الرباط، وقالت إنّ الأسباب قانونية، وإن القناة، منذ تشرين الثاني/ نوفمبر، تحصل على ترخيص مؤقت لبث النشرة المغاربية، لمدة ثلاثة أشهر، والقناة تماطل في تسوية وضعها القانوني كاملاً، مشيراً إلى أنّ هذه التسوية تتطلب التزام "دفتر شروط وقوانين".[٧٣]

الإجراءات الأمنية والتقنية

إضافة إلى القيود والتسويات السياسية، ومحاولات فرض قيود قانونية وتشريعات لتحديد هامش حرية الفضائيات، تبرز الإجراءات الأمنية والتدخل التقني في عمل الفضائيات، كوسيلة تلقى اهتماماً متزايداً واستخداماً من قبل الأنظمة السياسية.

أحد الإجراءات التقليدية لتقييد عمل الفضائيات هو منع دول لفضائية ما من فتح مكاتب، أو العمل في داخل أراضيها، وملاحقة مراسلي القنوات واعتقالهم، وهو ما حدث في حالات عديدة جداً. ويقول وضاح خنفر، مدير عام قناة الجزيرة، "لم أعد

قادراً على إحصاء عدد الاتهامات ضد قناة الجزيرة، وعدد حوادث المضايقات، التي تعرضت لها منذ تأسيسها في عام ١٩٩٦".[٧٤]

لقد تم اعتقال العديد من المراسلين للقنوات الفضائية العربية، بسبب أخبار بثتها، أو للضغط عليهم ومنعهم من بث بعض الأخبار. وإضافة إلى ذلك، فإنّ أحزاباً وفصائل متصارعة لجأت لاستخدام القوة لإسكات قنوات الخصوم التلفزيونية، أو تلك التي تبث برامج تعتبرها هذه الفصائل لا تتفق مع وجهة نظرها. فمثلاً، في مطلع عام ٢٠٠٧، تلقت قناتي الجزيرة والعربية تهديدات متعددة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن مختلف أطراف الصراعات والخلافات هناك؛ فمثلاً يقول مذيع قناة الجزيرة الشهير، وليد العمري، للدلالة على طبيعة الصعوبات التي يواجهونها في الجزيرة، واصفاً ما حدث معهم في الأسبوع الأول من عام ٢٠٠٧: "أصدرت حركة فتح يوم الأحد بيان تهديد ضدنا تقول فيه إننا نخدم حماس، وفي يوم الاثنين أرسلت حماس بياناً ضدنا تقول فيه العكس، ويوم الثلاثاء غضبت وزارة الخارجية الإسرائيلية منّا، لأنّه تم وصفي أثناء البث بأني مراسل القناة في فلسطين، وأنا حقيقة أقدّم نفسي باعتباري رئيس مكتب الجزيرة في القدس، ولكن أحياناً يختلط الأمر على المذيعين في الأستوديو في قطر".[٧٥]

وفي الأسبوع ذاته الذي قال فيه العمري حديثه السالف، تم تفجير مكتب قناة العربية في قطاع غزة، ما أدى لأضرار مادية، دون حدوث إصابات بشرية، حيث كان المكتب خالياً من الموظفين وقت الحادث. وعلى الرغم من أنّ أية جهة لم تتبنَّ مسؤولية التفجير، فإنّ القناة كانت تلقت تهديدات خلال الأيام التي سبقت التفجير، وتعرض بعض موظفي القناة وعائلاتهم في الأراضي الفلسطينية لتهديدات على حياتهم بعد بث شريط صوتي لرئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية، زعمت العربية أنّ الأخير "تطاول فيه على الذات الإلهية"، فيما ردت حركة حماس بأنّ الحديث ملفق ومجزوء من سياقه. وإذ استنكرت حركة حماس ذاتها التفجير، وأكدت براءتها منه، فإنّ القناة ذكّرت في معرض التغطية للخبر، أنّها قدمت "خلال السنوات الثلاث والنصف الماضية أكثر من ١١ شهيداً، إضافة إلى إصابات متفرقة تعرض لها منسوبوها (في أكثر من دولة)".[٧٦]

في السياق ذاته، تم استهداف قناتي المستقبل وأخبار المستقبل، التابعتين لتيار المستقبل، بقيادة النائب في البرلمان اللبناني، سعد الدين الحريري، الذي كان يقود القوى السياسية المشاركة في الحكومة اللبنانية، بوجه أحزاب وقوى المعارضة اللبنانية، بقيادة حزب الله، وذلك في معرض الصدامات التي جرت في لبنان في شهر أيار/ مايو ٢٠٠٨، بين القوتين، إذ قام مسلحون ومتظاهرون تابعون للمعارضة بتهديد العاملين في القناتين بضرورة التوقف عن البث، وأشعل مسلحون من الحزب السوري القومي الاجتماعي (معارضة) النيران في مبنى تابع للمحطة التلفزيونية في حي الروشة الساحلي.[٧٧] قبل ذلك، وفي كانون الثاني/

يناير ٢٠٠٧، أصيب مصور قناة المنار، التابعة لحزب الله، بطلق ناري في ساقه من مسلحين في منطقة الطريق الجديدة المحسوبة على تيار المستقبل؛ واتهمت مصادر القناة كذلك، في الفترة ذاتها، عناصر تيار المستقبل، بمحاولة الاختطاف والاعتداء على مجموعة من العاملين في القناة، في منطقة الدنا، التي وصفها تقرير على موقع قناة المنار على الإنترنت، بأنها "أحد معاقل مليشيات تيار المستقبل". كما قال الموقع إنّ مراسلين آخرين تعرضوا لكمين من عناصر تابعة للحزب التقدمي الاشتراكي، في منطقة الناعمة، أثناء عودتهم من مهمة صحافية.[٧٨]

كذلك تم قصف مكتب قناة الجزيرة في بغداد أثناء الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣، ما أدى لمقتل أحد مراسلي القناة، فيما وصفه مسؤولون أمريكيون آنذاك، بأنّه "حادث". وفي عام ٢٠٠٥، أشارت تقارير صحافية أنّ الرئيس الأمريكي جورج بوش كان قد طرح مع رئيس الوزراء البريطاني توني بلير، في نيسان/ إبريل ٢٠٠٤، فكرة قصف مقرات قناة الجزيرة وبرر المسؤولون الأمريكيون طرح الفكرة بأنّه كان مجرد "نكتة".[٧٩]

إضافة لهذه الوسائل، بدا مؤخراً أن الميزة التكنولوجية للفضائيات بكونها عابرة للحدود، لا تفي لتقدير وضع الفضائيات العربية (أو غيرها) بدقة، وهذا توضحه حادثتان في عام ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، الأولى حدثت في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧، ولا تتعلق بقنوات عربية، ولكنها حدثت في بلد عربي، وتكشف أنّ اللجوء لمنع قنوات معينة، بناء على حسابات سياسية، أمر ممكن للغاية. فقد أقرت حكومة الإمارات العربية المتحدة أنّها أوقفت بث قناتين باكستانيتين، هما جيو (Geo)، وأي. آر. واي. (ARY). وجاء إيقاف القناتين، بعد فرض حالة الطوارئ في باكستان، على خلفية اضطرابات داخلية، وتم منع بث قنوات تلفزيونية خاصة باكستانية وأجنبية في باكستان، ثم تم الاتجاه إلى دبي، حيث كانت القناتان تعتبران البث من هناك نوعاً من "الحماية" و"الملجأ"، كما يقول رئيس قناة جيو، عمران أصلان.[٨٠]

تبريراً للخطوة الإماراتية، قال إبراهيم العابد، المدير العام للمجلس الوطني للإعلام في الإمارات، إنّ "السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة اتسمت بالاعتدال والحياد وعدم التدخل في شؤون الغير..". وقال إنه "التزاماً بتلك المبادئ والأسس، فإن دولة الإمارات حريصة على الحفاظ على الحياد الكامل والموضوعي تجاه الأحداث السياسية التي تشهدها باكستان، والتي تعتبر من صميم شؤونها الداخلية". وأضاف أن القرار الذي اتخذ بشأن المحطتين التلفزيونيتين المذكورتين "ينسجم مع نهج دولة الإمارات العربية المتحدة وسياستها الخارجية". وقد صرحت أمينة الرستماني، المديرة التنفيذية لقطاع الإعلام بمدينة دبي للإعلام، وهي جزء من منطقة حرة، تبث منها القناتان، والأصل أنّها تتمتع بدرجة من الحصانة القانونية، بأن "مدينة دبي للإعلام بصفتها إحدى المؤسسات العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة ... تؤكد التزامها الكامل بنهج الدولة وسياساتها على المستويين الداخلي والخارجي".[٨١]

هذه الحادثة تؤكد أن عوامل السياسة الخارجية قد تؤدي لتدخل حاد في بعض الحالات لتقييد حرية بث القنوات الفضائية، حتى في المناطق الحرة للإعلام.

القصة الثانية، التي توضح أنّ التدخل التقني في البث الفضائي ممكن لأغراض سياسية، هي ايقاف الحكومة المصرية لبث قناة الحوار، على قمر نايل سات الذي تملكه جزئياً. وقال عزام التميمي، رئيس التحرير في القناة، إنّ القائمين على القناة اكتشفوا ليل أول إبريل/ نيسان (٢٠٠٨) أنّ إدارة القمر الصناعي أوقفت البث، وذكر التميمي أنّ القناة تبث برنامجاً أسبوعياً عن مصر، تضمن انتقادات لمواقف الحكومة المصرية من عدد من القضايا، قائلاً إنّ قناة الحوار تنتقد مصر والحكومات العربية الأخرى بسبب "فشل سياساتها". وجاءت الخطوة المصرية بعد مؤشرات عدة على ضيق الحكومة المصرية بالقناة، ومن ذلك، إلقاء السلطات المصرية القبض على مراسل القناة عبد المنعم محمود، بتهم الانتماء إلى جماعة أُسست على خلاف القانون، وصنع وحيازة صور من شأنها تكدير الأمن العام، وعقد اجتماعات تنظيمية سرية تستهدف تكدير الأمن العام، والتشهير بالنظام المصري، واتهامه بإثارة شكوك حول قيام النظام بعمليات تعذيب منظمة داخل السجون ومقرات الشرطة، وأنه قام بالتنسيق مع منظمات حقوقية لإيصال صورة مشوهه عن النظام. كذلك جاءت الخطوة بعد أيام من تصريح لجمال مبارك، نجل الرئيس المصري، انتقد فيها بعض "الفضائيات المغرضة"، دون أن يسميها.[٨٢]

التباطؤ الطبيعي في دورة حياة الفضائيات

الفضائيات قد تكون مثل أي اختراع كالكهرباء أو الطباعة، وعلى الرغم من استمرار أثرها ودورها الكبير فإنّها لا تبقى مركزية في عملية التغيير، بل تصبح، بعد مرحلة معينة، جزءاً من التركيبة الإجمالية، وليست محور التفاعلات، ويصبح غيابها هو الإشكالية، أكثر من كون حضورها موضوعاً يلفت الأنظار. فغياب الكهرباء الآن في أي مكان هو الحدث الاستثنائي، أما وجودها فهو الطبيعي، وهكذا هي الفضائيات، سيكون وجودها جزءاً من واقع يومي. وسيكون دورها قابلاً للاحتواء، فكما أن الكتب والصحف يمكن أن تكون جزءاً مهماً من أي حركة سياسية أو اجتماعية، فإنّ ذلك يتعلق بمحتوى هذه الكتب والصحف، لا بوجودها بحد ذاته، كما كان عليه الأمر عند اكتشاف الطباعة؛ بمعنى أن المجتمع سيولي اهتماماً أكبر لمخترعات ووسائط اتصالات أحدث، ولاسيّما أن كل التناقض والتعدد في القنوات التلفزيونية يجعل لها آثاراً متناقضة تحتوي بعضها، وتضعفها، وخاصة مع زيادة استهداف شرائح معينة من المشاهدين، وتقديم برامج متخصصة لهم، من مناطق مختلفة حول العالم، إما من مناطق حرة، أو من دول لا تهتم ولا تعلم بمحتوى ما يبث من أراضيها. ومن هنا طبيعي أن تنشأ فضائيات لا تبث برامج بل تبث مسابقات أقرب للمقامرة، أو تبث رسائل الهاتف المتحرك، وتتحول الشاشة لشاشة دردشة

(chatting)، كأي شاشة حاسوب، ومن الطبيعي أن تظهر فضائيات طائفية وعرقية، لجماعات في داخل الدولة الواحدة. لذا، فإن المرحلة الثانية من الرأسمالية التلفزيونية، هي المرحلة الثانية ذاتها من دورة حياة أي منتَج، حيث تظهر بجانب السلع الكبرى، سلع مقلدة، ويجري تقسيم السوق الى شرائح منفصلة، فيتم استهدافها وتقديم سلعة ذات مضمون و/أو شكل مناسب لكل منها. وهذا يرتبط بحقيقة رأسمالية، هي أنّه عندما يزيد الطلب على أي سلعة، تتقلص تكلفة الإنتاج، ويقل الاهتمام بالنوعيّة، فتكثر السلع المتنافسة، ويقل الاختلاف بينها، وتصبح أقل قيمة، ويصبح مقتنوها أقل حرصاً عليها، وأقل اهتماماً بها، وهذا يؤدي إلى تراجع أهميتها الثقافية والفكرية.

ومن هنا، ليس غريباً أنّ كثيراً من المحللين يرون أن ظواهر جديدة في عالم الإعلام والاتصالات باتت تستقطب اهتماماً أكبر، وتعكس أثراً اجتماعياً وسياسياً أكبر، كظاهرة المدونات، أو مواقع الإنترنت الشخصيّة، التي باتت تشكل فضاء جديداً للاتصال، ونوعاً جديداً من الإعلام، له دلالاته المختلفة.

التأثيرات المتعاكسة للفضائيات

كما اتضح من هذا البحث، فإن الفضائيات تجسيد للتأثيرات المتناقضة والمتعاكسة للعولمة، فمثلاً قد يرى البعض تبني برامج تلفزيونية عالمية وتعريبها جزءاً من فقدان الهوية الخاصة، لصالح ثقافة معولمة، كما أنّها تكرّس الهويات الفرعية في الوقت ذاته. وهو أمر يعكسه التوتر الحاصل أحياناً بين الشعوب، بسبب برامج تلفزيونية معينة، فمثلاً يتداخل التصويت في البرامج الفنية مع اعتبارات وطنية معينة، ومثال ذلك المظاهرات الاحتجاجية التي انطلقت عام ٢٠٠٣ في العاصمة اللبنانية، بيروت، عندما خرج المتسابق اللبناني ملحم زين، في برنامج **سوبر ستار**، من التصفيات النهائية،[٨٣] ومثل ردة الفعل هذه دفعت صحيفة **الديلي تلجراف** للتعليق أنّ "برامج تلفزيون الواقع تؤدي إلى تقسيم العالم العربي".[٨٤] هذا عدا عن أن تأسيس القنوات التلفزيونية العربية أحياناً يأتي في سياق التنافس القُطري، بين الدول، كالتنافس السعودي– القطري، القائم بين قناتي العربيّة والجزيرة.[٨٥] وتتهم هذه القنوات أحياناً بأنها تسبب التوتر بين الدول العربية، ويشير محمد عايش مثلاً، إلى "المناخ الدرامي" الذي ينتجه فيصل القاسم، مقدم برنامج **الاتجاه المعاكس**، في قناة الجزيرة، وكيف أنّ القاسم يدفع المتحاورين إلى "حافة المواجهة الحية أمام الجمهور"، وهو ما لم يؤدِّ إلى "زيادة التوتر العربي الداخلي"، ولكنه أدى أيضاً إلى "الفشل في تقديم جدل عقلاني متوازن يعبّر عن اتجاهات فكرية وسياسية موجودة في العالم العربي".[٨٦] وتشير كلمات عايش بوضوح إلى أنّه يعتقد أن قناة مثل الجزيرة لم تساعد على إيجاد الفضاء العام للديمقراطية، حيث أن النقاش العقلاني للمعلومات المتوفرة بوضوح ودقة هو من أدوات الديمقراطية، كما تم توضيحه في المقدمة.

خاتمة

في السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين، بدا أن الفضائيات العربية تمثل تحدياً بارزاً أمام الحكومات العربية، وأنّها تفرض المزيد من الشفافية والحرية، وكان هذا التشخيص صحيحاً في فترة ذروة دور الفضائيات العربية، يوضح الكثير من ظواهر وطبيعة الاستجابة لدى الحكومات العربية بإعطاء إعلامها هامشاً أوسع من الحريّات، ويوضّح أنّ الفضائيات، وعصر المعلومات، بدت آنذاك تحدياً لم يكن ممكناً تجاهله. ولكن يمكن القول إنّ أثر هذا العصر يتم احتواؤه حالياً، فأثر الثورة التكنولوجية في الإعلام سيستمر، ولكن عوامل موضوعية ذاتية، وخاصة في الإعلام ذاته، وفي العوامل التي تتحكم بسوق الإعلام، والظواهر التي تحيط بأي اختراع تكنولوجي جديد، تشير إلى أنّ ظاهرة الفضائيات وصلت ذروتها، ولا يتوقع أن تؤدي إلى الكثير من التغييرات الإضافية الراديكالية. وقد تمت موازنة أثرها حاليّاً، بوسائل عديدة، بعضها مقصود مخطط، من قبل الحكومات والنخب، وبعضها نتاج للتركيبة الاجتماعية السياسية، وبعضها ناتج عن عوامل اقتصادية تقليدية. ومثال ذلك أنّ العدد الكبير من القنوات الجديدة، التي يعبّر بعضها عن أجندات طائفية وحزبية ومذهبية منغلقة، ورافضة للتعددية السياسية والعقائدية، كما يعتبر بعضها مشاريع تجارية مع اهتمام محدود بالدور الاجتماعي لهذه القنوات، يؤدي إلى إضعاف فكرة الفضائيات العربية كعامل توحيد للمشاهدين العرب، في مناقشتهم لقضايا مشتركة، مثل القضايا السياسية القومية العربية، وقضايا الإصلاح السياسي، وتؤدي إلى تفتيت الهوية والحركة السياسية الشعبية، بدل بلورتها، وبدل أن تتحول هذه الفضائيات إلى وسيط للنقاش العقلاني للرؤى المختلفة حول القضايا المتنوعة، وإلى وسيلة اتصال وسيطة بين الشعوب والحكومات.

ولا شك في أنّ النخب الرسمية العربية، ونخب رجال المال والأعمال، تمتلك زمام توجيه جزء كبير من الظاهرة الإعلامية الفضائية العربية، ويمكن القول إنّ هذه النخب، في كثير من الحالات، وصلت إلى تحالف وتفاهم فيما بينها، فمع اتجاه دول عربية عدة للإصلاح السياسي والاجتماعي، ومع بروز الخطر الإرهابي، باعتباره خطراً مشتركاً، يواجه النخب السياسية، وكثيرا من نخب المثقفين والمعارضة، حدث نوع من التفاهم والالتقاء بين هذه النخب.

بالمجمل، سيبقى للفضائيات العربية دور في فرض مزيد من الشفافية وتوفير هامش من الحرية في العالم العربي، وفي إضعاف السلطة المطلقة للأنظمة في مجالات الإعلام والمعلومات، وبالتالي في مجالات اجتماعية وسياسية واقتصادية مختلفة. ولكن ذلك لن يكون أثره على نحو راديكالي، سريع، وسيأتي في سياق عوامل أخرى، ويعتمد على قدرة الأطراف المتنافسة على استغلال الفضائيات، فقد استنفدت هذه جزءاً كبيراً من قدرتها على إحداث الصدمة التي رافقت صعودها،

والآن ستصبح مجرد أداة ضمن أدوات أخرى، خاضعة للشد والجذب والمناورة، بين القوى السياسية المختلفة، الراديكالية، والمحافظة، والإصلاحية، والرسمية والشعبية شأنها شأن الكتاب والراديو والصحف، وغير ذلك من وسائط اتصال وإعلام ومعلومات ومعرفة.

الهوامش

[1] Kai Hafez, 2006: 275.

[2] Monroe E. Price, 1995: 24- 25.

[3] Lina Khatib, 2007: 30.

[4] Oliver Hahn, 2007: 16.

[5] Monroe E. Price, 1995: 24- 25.

[٦] بمناسبة الذكرى الخامسة عشرة لتأسيس القناة بثت القناة (عام ٢٠٠٦)، على موقعها على الإنترنت الرسالة التالية: "منذ القنوات الفضائية العربية التي تبث عبر الأقمار الصناعية من خارج الوطن العربي، تميزت MBC منذ نشأتها بالطابع العربي العام الذي يرضي كل أذواق شعوب المنطقة من المحيط إلى الخليج. فكانت MBC ولا تزال تراعي التعددية في برامجها، حيث تبث برامج مختلفة يقدمها مذيعون من جنسيات مختلفة، وتبث من عواصم عربية مختلفة في الوقت نفسه".

[٧] لهذا الاستعراض التاريخي، انظر:

Naomi Sakr, 2001: 10–11, 12.

[٨] المرجع السابق، ص: ١٣.

[٩] امتلك رجل الأعمال السعودي حصة في قناة إل.بي.سي. الفضائية عام ٢٠٠٣ قدرها ٤٩٪ (انظر الشرق الأوسط، محطات في تاريخ إل.بي.سي.، ٢٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٥)، وأشارت تقارير إخبارية في العام ٢٠٠٨، أنّ الوليد بن طلال اقترب من الاستحواذ على ٨٥٪ من المحطة، بعد أن تقرر زيادة رأسمال القناة. "تقارير صحافية: الوليد بن طلال استحوذ على معظم إل. بي.سي."، انظر:
http://www.arabianbusiness.com/arabic/524012.

[10] William A. Rugh, 2004: 202–203.

[١١] انظر:

Sakr, 2001: 10–16.

[12] Philip Seib, 2008, ix.

[13] Mohammed el–Nawawy and Adel Iskandar, , 2002: 20.

[14] Philip Seib, 2008: 7.

[15] Oliver Hahn, 2007: 25.

[16] Ibid.

[17] AFP, 9 August 2004.

[18] Philip Seib, 2008.

[19] el–Nawawy and Iskandar, 2002.

[20] *The Real (Arab) World: Is Reality TV Democratizing the Middle East*? 2006.

[٢١] حول تأسيس قناة الحرة، انظر: **الشرق الأوسط**، ١ كانون الثاني/ يناير، ٢٠٠٦؛ وحول تأسيس قناتي العربية والعالم، انظر: Muhammad al-Wafi, 2005.

[٢٢] مؤسسة بحثية تتبع مجموعة بنك الاستثمار العربي الأردني، وتعنى بأبحاث الإعلام والاتصالات والتمويل، وموقعها على الإنترنت هو: www. http://www.arabadvisors.com.

[٢٣] انظر *AME Info*، "منطقة الشرق الأوسط تشهد نمواً كبيراً كسوق لقطاع البث الفضائي العالمي"، ٢٠ شباط/ فبراير ٢٠٠٨.
http://www.ameinfo.com/ar-91935.html.

[٢٤] منتدى الإعلام العربي الثامن، "الجدول الجديد للقنوات الفضائية في العالم العربي"، (دبي: نادي دبي للصحافة)، مطويّة وزعت على هامش المنتدى (١١– ١٢ آيار/ مايو ٢٠٠٩).

[٢٥] تم إجراء هذا التصنيف من قبل الباحث من خلال الاطّلاع على هذه القنوات.

[٢٦] إحصائية أوردها طارق السويدان، ضمن برنامج **الوسطية**، على قناة الرسالة، يوم ٢١ آذار/ مارس ٢٠٠٨.

[٢٧] انظر:

Anne Marie Baylouny, September 2005.

[٢٨] منتدى الإعلام العربي الثامن، "الجدول الجديد للقنوات الفضائية في العالم العربي".

[29] *Al Sharq al Awsat*, "Leading Arab Television Stations Rejects Zogby Report", 2 Jan 2006: http://www.asharqalawsat.com/english/news.asp?section=5&id=3285.

[٣٠] **الشرق الأوسط**، "في آخر الاستطلاعات الفضائية: 'العربية' تتقدم بفارق كبير على 'الجزيرة'"، ١٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٦.

[31] *AME info*, "Ipsos-Stat reveals dramatic changes in Arab television ratings", 23 August 2006: http://www.ameinfo.com/94394.html.

[32] Kai Hafez, 2006: 278.

[٣٣] مجلة **الأهرام العربي**، "مجيدة قطب رئيسة قناة المحور: فضائيات الأغاني .. موضة وستنتهي"، ٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٤.

[٣٤] ArabianBusiness.com، ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨، "العاملون في قناة المجد الإسلامية يشتكون من ضعف المرتبات":

http://www.arabianbusiness.com/arabic/508638.

[٣٥] صحيفة **عكاظ** السعودية. "مدير البرامج: الرواتب والوعود والعشوائية وراء تدهور 'فواصل'"، ٢٧/ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦.

[٣٦] **الخليج**. "الفضائيات العربية تعيش على الاستنساخ"، ٥ أيار/ مايو ٢٠٠٧.

[37] Cited in John B. Alterman, 1998: 23.

[38] Souheila al-Jadda, 21 October 2005.

[39] Islam on Line, 12 October 2000.

[40] Marc Lynch, 2006: 80.

[41] "Ramadan TV Feast Enthrals Arabs", 2005.

[42] Rugh, 2004: 205.

[43] Marc Lynch, 2006: 2–3, 35.

[٤٤] موقع **إيلاف**، ١٦ تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧، "جعجع والضاهر خلاف على ملايين الدولارات":
http://www.elaph.com/ElaphWeb/AkhbarKhasa/2007280722/11/.htm.

[45] Khalid al-Jaber, 2004: 42- 43.

[46] Kai Hafez, 2006: 279.

[47] "Arab Satellite Television: The World Through Their Eyes", *The Economist*, 24 February 2005.

[48] Rory McCarthy, 2006.

[49] Hugh Miles, 2006.

[٥٠] على سبيل المثال، على حالات من هذا النوع، ولنقاش أبعاد القضية، انظر، **الحياة**، "أحمد السماحي، بعد جمال سليمان وجومانة مراد وسلاف فواخرجي، الدراما المصرية تجتذب أيمن زيدان"، ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥.

[51] Lina Khatib, 2007: 41.

[٥٢] انظر موقع عمرو خالد على الإنترنت: http://www.amrkhaled.net/.

[٥٣] انظر موقع يوسف القرضاوي على الإنترنت: http://www.qaradawi.net/.

[٥٤] **الرأي**. "نورمينا بين أول عشر فضائيات عربية"، ٣٠/٨/٢٠٠٨.

[٥٥] **الحياة**،"الإعلان عن الدورة الثانية من 'نجم الخليج'"، ٣٠ تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥.

[56] Sarah Gauch, 2005.

[٥٧] **الحياة**، "الفضائيات الكردية ومعضلة اللغة"، ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٥.

[58] Harry de Quetteville, 2005.

[٥٩] هذا الشعار كان يظهر في عام ٢٠٠٨ على الصفحة الأولى من موقع قناة الناس على الإنترنت: http://www.alnas.tv/new.

[٦٠] صحيفة **المصري اليوم**، "يحدث في قناة 'الناس': الأزرق والماكياج ممنوعان والعمل دون أجر.. 'واللي مش عاجبه يمشي!'"، ٢٩ آب/ أغسطس ٢٠٠٦.

[٦١] انظر موقع الإخوان المسلمون،"قناة 'الخليجية' ... قصة الانقلاب"، ١١ شباط/ فبراير ٢٠٠٨): http://www.ikhwanonline.net/Article.asp?ArtID=34355&SecID=294.

[٦٢] أوضحت مجلة **فوربس** باللغة العربية، لشهر آذار/ مارس ٢٠٠٨، أنّ دخل عمرو خالد من البرامج التلفزيونية والنشاطات الإعلامية الأخرى، التي قدمها في عام ٢٠٠٧، بلغ مليونين ونصف المليون دولار.

[٦٣] **العربية نت**: "دعاة كبار يوقفون برامجهم بقناة 'الناس' احتجاجاً على عمرو خالد"، ٨ أيار / مايو ٢٠٠٨:

http://www.alarabiya.net/articles/200849575/08/05/.html.

[٦٤] **إيلاف**، "شبكة المجد الأصولية تحرّم صور النساء والموسيقى وخلافات بداخلها"، ١١ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٨:

http://www.elaph.com/ElaphWeb/Politics/2008295104/1/.htm.

[65] Kai Hafez, 2006: 286.

[66] Robert F. Worth, 5 Jan 2008.

[٦٧] المرجع السابق.

[٦٨] موقع بي.بي.سي. على الإنترنت: "ولي عهد السعودية في قطر"، ١٠ مارس/ آذار ٢٠٠٨:

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_72880007288870/.stm.

[69] Robert F. Worth, 4 Jan 2008.

[70] Yoav Stern, 15 April 2008.

[٧١] صحيفة **الرياض** السعودية، "أبو ظبي: المنتدى العربي للبث الإعلامي شهد جدلاً حول وثيقة تنظيم الإعلام"، ٦ آيار/ مايو ٢٠٠٨.

[٧٢] انظر نص البيان على موقع مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان: www.cihrs.org.

[٧٣] وكالة الأنباء الفرنسية، "المغرب يعلق بث نشرة إخبارية لقناة الجزيرة حول المغرب من الرباط"، ٧ أيار/ مايو ٢٠٠٨.

[74] Wadah Khanfar, 4 December 2005.

[75] Asaf Carmel. "Al Jazeera: a reality show for the Arab world", Haaretz.com, par.1. 2 Jan 2007.

[٧٦] **العربية نت**. "انفجار يهز مكتب 'العربية' دون وقوع إصابات في قطاع غزة"، ٢٢ كانون ثاني/ يناير ٢٠٠٧.

[٧٧] صحيفة **القدس** الفلسطينية نقلا عن وكالات أنباء، ١٠ مايو/ أيار ٢٠٠٨.

[٧٨] موقع **إيلاف**، ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨، عماد الدين رائف"فلتان إعلامي يخرق القانون والمواثيق":
http://www.elaph.com/elaphweb/ElaphWeb/AkhbarKhasa/2007282692/11/.htm?KeyWords=
وكذلك: موقع قناة المنار، "تضحيات قناة 'المنار'"، ٢٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧:
http://www.manartv.com.lb/NewsSite/NewsDetails.aspx?id=10187.

[79] K. Sullivan & W. Pincus. "Paper Says Bush Talked of Bombing Arab TV Network", *The Washington Post*, 23 Novmber 2005.

[80] CNN.Com.2007." Dubai Agrees to Pull Plug on Pakistani TV Networks". November 16. http://edition.cnn.com/2007/WORLD/asiapcf/1116//pakistan.tv/index.html.

[٨١] **البيان**. "الإمارات توضح أسباب وقف بث محطتين تلفزيونيتين"، ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧.

[٨٢] **إيلاف**. "منع البث يتربص للقنوات العربية .. و'الحوار' أولى الضحايا"، ٤ إبريل/ نيسان ٢٠٠٨:
http://65.17.227.80/ElaphWeb/Politics/2008318544/4/.htm.

[83] McCarthy, 2006.

[84] Miles, 2006.

[85] See al-Wafi, 2005.

[86] Muhammad I. Ayish, 2005: 7.

مثبت المصطلحات

السلطة المطلقة	absolutism
الوصول؛ الإتاحة؛ النفاذ	access
سهولة الوصول؛ إمكانية الوصول أو النفاذ	accessibility
الاستملاكات	acquisitions
الجمهور الفاعل أو الناشط	active audience
مقالات تحرير– إعلانية	advertorials
الصحافة الدفاعية؛ صحافة القضية	advocacy journalism
محطات تلفزيونية محلية منتسبة الى شبكات تلفزيونية كبيرة تعمل على نطاق اقليمي أو دولي	affiliates/network affiliates
فعلانية	agency
تحديد جدول الأعمال؛ تحديد الأولويات في عرض الأحداث: نظرية تقول أن لوسائط الإعلام الأثر الأكبرعلى الجمهور في تحديد أهمية الخبر والحيز الذي يستحقه في التغطية الإخبارية، بحيث تغدو أولويات محرري الأخبار ومديري وسائط الإعلام أولويات الجمهور.	agenda setting(M. McCombs and D.Shaw)
الجهات الفاعلة في تحديد جدول الأعمال	agenda-setters
الدعاية التحريضية:مصطلح تم تبنيه بعد الثورة الروسية وتطبيقه على النشاط الثقافي والإعلامي الهادف الى التغيير الإشتراكي	agit-prop
الحلول الخوارزمية المنطقية	algorithms

allocation of franchises	تخصيص الامتيازات أو التراخيص
allocative control	السيطرة على عملية التحصيص
American Standard Code for Information Interchange –ASCII	التشفير الأمريكي القياسي لتبادل المعلومات
analogue channel	قناة قياسية
anchor	مقدم الأخبار
anonymous remailer systems	أنظمة المرسل الثانوي المجهول للبريد الإلكتروني
appreciation indices	مؤشرات التقييم الإيجابي
articulation	مَفْصلة
ascriptive	مبني على النسْبة؛منسوب
asymmetry	اللاتماثل؛ اللاتناظر
Athenian agora	الساحة العامة الأثينية :إشارة الى المجال العام الديموقراطي في أثينا
atomized polycentrism	تعددية المراكز المذررة
audience	الجمهور
audience fragmentation	تشظية الجمهور
audience rating points [ARPs]	نقاط تقدير الجمهور
audience ratings/ ratings	تقديرات الجمهور

audience research studies	دراسات بحوث الجمهور
aura	الهالة
authority	نفوذ؛ سلطة
autonomous publics	جماهير عامة تدير ذاتها
autonomous reader	القارئ المستقل
bandwidth	سعة الوسيط الناقل
behaviorist	سلوكي
best practice	أنماط الممارسة الأفضل
Big Cyber Brother	الأخ الإكتروني الكبير: إشارة الى عنوان جهاز الرقابة المركزية والشاملة في رواية جورج أورويل: ١٩٨٤
booty capitalism	رأسمالية الغنيمة
boulevard press	صحافة الأرصفة: احدى مسميات الصحافة الشعبية
brand-name	الاسم التجاري
breaking story/ breaking news	الخبر العاجل
broadband	موجة البث العريضة؛ عريض النطاق
broadsheet press	صحافة "الورقة العريضة": احدى مسميات الصحافة الجدية أو الراقية
browser	المتصفّح
bulletin boardsystems-BBS	لوحات العرض الإلكترونية

business	عالم الأعمال؛ منتمي الى عالم الأعمال؛ أعمالي
business model	النموذج الأعمالي
business-minded	العقلية الأعمالية
cable television	التلفزة بالكوابل؛ التلفزيون السلكي أو بواسطة الربط بالأسلاك
call-in radio	إذاعة الاتصال المباشر
capillary functioning of power (Foucault)	العمل الشعيري للسلطة
caste	الطائفة أو الطبقة الاجتماعية المغلقة (عند الهندوس)
categorical imperative (Kant)	الأمر المطلق
centralization/ centralize	التمركز؛ المركزة/ يمركز
charisma	الجاذبية الشخصية، الكاريزما
Chartist movement	الحركة الوثيقية: حركة عمّالية قامت في بريطانيا بين ١٨٣٨–١٨٤٨، غايتها الإصلاح السياسي. وتبنت الحركة "وثيقة الشعب" في ١٨٣٨ تطالب بعدة اصلاحات منها انتخابات برلمانية سنوية وحق التصويت للجميع، وإلغاء الملكية الخاصة كشرط للعضوية في البرلمان.
chatting	دردشة
chip	رِقاقة
circuit of culture (Stuart Hall)	دورة الثقافة
circulation	تداول

citizen groups	جماعات المواطنين المنظمة
civic public	جمهور عام مدني
civic competence	الكفاءة المدنية
civility	التعامل المتمدن
civilization of productivity (William Connolly)	حضارة الإنتاجية
client state	دولة تابعة
clientelistic/clientelist	الزبائني
clientelism	الزبائنية
cognitive approach	المقاربة الإدراكية أو الذهنية؛ المقاربة المعرفية
cognitive control	السيطرة الذهنية؛ السيطرة الإدراكية أو المعرفية
cognitive dissonance	التنافر المعرفي
cognitive information-processing	المعالجة الذهنية أو الإدراكية للمعلومات
collective identification	التماثل الجماعي
collectivized politics	السياسة الجمعوية
colonial matrix	الشبكة الإستعمارية المولِّدة؛ النسيج الإستعماري؛ القالب الإستعماري
colonial subject /the colonial subject	رعية الإستعمار؛ رعايا الاستعمار
command economy	الاقتصاد المحكوم
commercialism	التوجهات التجارية؛ التجاروية

commercialization	التتجير
commodification	السلعنة، التسليع
common good	الصالح العام؛ المنفعة المشتركة
communications	الاتصالات
communications competence	الكفاءة الاتصالاتية
communicative rights	الحقوق الاتصالية
community	المجتمع المحلي؛ المجتمع العضوي الصغير
community media	وسائط إعلام المجتمعات المحلية
community of practice	مجموعة ممارسة مشتركة
community radio	إذاعة مرتبطة بمجتمع محلي
comparative advantage	الميزة النسبية
competitive advantage	الميزة التنافسية
computer architecture	هندسة الحاسوب؛ بنية الحاسوب
computer encryption codes	نظم تشفير الحاسوب الرمزية
computer mediated communication-CMC	الاتصال بواسطة الحاسوب
computer platform	منصة الحاسوب: البنية أو القاعدة الأساسية التي تحدد عملية تشغيل الحاسوب والبرمجيات التي يمكن استعمالها
computer terminal	شاشة حاسوب
concentration	التركز

concept	المفهوم
concerted action	فعل مشترك منظّم
conglomeration	تكتل الشركات؛ اندماجها
connectivity	قدرة الوصل أوإمكانية الربط مع الشبكة
consensus monopoly	الاحتكار بالتوافق
consistency	الإتساق
constitutive censorship	الرقابة القِواميّة
constructed/construct	المُنشأة/المُنشأ؛ المُبْتَنى
consumer gratification	رضا أو إشباع المستهلك
consumer interface	سطح التلاقي مع المستهلك
content analysis	تحليل المحتوى
content management system	نظام لإدارة المضمون
content producers/ providers	منتجوا أو مزودوا المحتوى
contingency/ contingent	الطارىء؛ الإرتهان بالطارىء/ما هو رهن شخص أو حدث أو فعل آخر
continuity announcers	المذيعون الذين يقدمون حلقات الوصل بين البرنامج والآخر
convergence	التقارب

الأخبار المتقاربة: التغطية الإخبارية التي تستخدم وسائط إعلام مختلفة في آن واحد ، فتجمع الأخبار المطبوعة والمرئية والمسموعة على الصفحة أو الشاشة الواحدة، ويمكن ان تصل المتلقي بواسطة منصات مختلفة (الحاسوب او الهاتف النقّال أو الآي باد– IPad).	convergent news
كتبة الإعلان أو النصوص الإعلانية	copywriters
مجتمع الشركات	corporate community
تركز ملكية الشركات أو وسائط الإعلام في أيدي قليلة	corporate concentration/media concentration
تكتل شركات؛ شركة مجمّعة: شركة عملاقة نتيجة اندماج شركتين أو أكثر	corporate conglomerate
شركات وسائط الإعلام الكبيرة	corporate media
كلام الشركات؛ حديث الشركات	corporate speech
التداؤب بين الشركات	corporate synergy
الكوزموبوليتانيون :المتحررون من المحلية؛ العالميون	cosmopolitans
تضخيم مبالغ الكلفة الحقيقية	cost-padding
التصنيف الائتماني	credit rating
الانسان: الكريول؛ الخلاسي؛ المهجّن ؛المولود في البلد ومتحدر من أصل أجنبيً	creole
اللغة: اللغة الهجينة ؛ اللغة الأجنبية التي أصبحت لغة محلية	
توطين اللغة الهجينة	creolization

critical reason	المنطق النقدي
critical theory	النظرية النقدية
cronyism	محاباة الأصدقاء
cross-ownership	الملكية التقاطعية: مثلا، امتلاك صحيفة يومية وقناة تلفزيونية في نفس المدينة
cryptanalysis	تحليل الشيفرات
cultural homogenization/ homogeneity	التجنسن الثقافي/التجانس الثقافي
cultural literacy	محو الأمية الثقافية؛ التمكن الثقافي
culture industry	صناعة الثقافة
current affairs programs	برامج الشؤون الراهنة
cybernaut	رائد الفضاء الإلكتروني (السيبراني)
cybernetic	المبني على العلوم السبرانية
cyberspace	الفضاء الإلكتروني؛ الفضاء السيبراني
cyber-stalking	التعقب في الفضاء الإلكتروني أو السيبراني
data networks	شبكات البيانات
data shadow	ظل من البيانات
dataveillance	الرقابة عبر البيانات
decentralization	لامركزة؛ نزع صفة المركزية
decolonization	نزعَ الإستعمار؛ تفكيك الإستعمار
deregulation	التحرير من التنظيم؛ إزالة قيود التنظيم

desensitization	تبلد الإحساس
desktop operating systems	أنظمة تشغيل الحواسيب
de-territorialization	نزع الصفة الأقليمية؛ نزع أو الغاء العلاقة المباشرة بين ظاهرة أو مجموعة جماعية والإقليم
developer tools	(في علوم الحاسوب) أدوات التطوير
de-westernize	نزع التغريب ؛ إزالة سمات الغربنة عن النص أو الظاهرة
digital compression	عملية ضغط المعلومات الرقمي
digital divide	الفاصل الرقمي
digital panoptic enclosure	حظيرة تخضع للنظرة الرقمية الشاملة
digital persona	الشخصية الرقمية
discourse	الخِطاب
discursive	ما يتعلق بالخطاب؛ ما يتعلق بالنقاش المنطقي
discursive limits	حدود الخطاب؛ حدود الجدال أو النقاش
discursive practice	الممارسة الخِطابية
discursiveness	المنطق الجدلي (في الخِطاب)
disinformation	التضليل الإعلامي
distributed computing	الحوسبة الموزعة أو اللامركزية
DNA of information	حامض المعلومات النووي:أي العناصر التي تمكّن نقل المعلومات عبر الزمن والمكان
domestication	تدجين

dystopia	نموذج للعالم التعيس؛ النقيض للطوباوية
e-companies	الشركات الإلكترونية
economies of scale	اقتصادات كبيرة الحجم؛ اقتصادات الحجم؛ التوفير المبني على الحجم
electronic billboards	اللوحات الإعلانية الإلكترونية
electronic bracelet	سوار إلكتروني: يستعمل لرصد حركة الفرد
electronic bulletin boards	لوائح العرض الإلكتروني
electronic democracy	الديمقراطية الإلكترونية
electronic town hall meetings	الاجتماعات البلدية العامة الالكترونية
elision	إندغام؛ إدغام
emancipatory	تحريري
empirical	تجريبي؛ منبثق عن تتبع وملاحظة الوقائع المادية؛ إمبيريقي
empiricism	التجريبية؛ الإمبيريقية
empowerment	التمكين
encrypted signals	الإشارات المشفرة
encryption	التشفير
episteme	منظومة معرفية
epistemic	معرفي
e-Societies	المجتمعات الإلكترونية
essentially contested concept (W.B. Gallie)	مفهوم مختلَف عليه في جوهره

estate	الشريحة الاجتماعية: مفهوم يعبر عن التصنيف الاجتماعي السائد في اوروبا في القرون الوسطى، حيث كانت هناك ثلاثة شرائح اجتماعية مهمة في التركيبة الاجتماعية، شريحة الإكليريكوس أو الإكليريكيين (رجال الدين)، شريحة النبلاء والشريحة الثالثة كانت العوام. وقد تم وصف الصحافة لاحقا في أوائل القرن التاسع عشر على أنها "الشريحة الرابعة"
ethic	منظومة أخلاقية
ethnic	عرقي؛ إثني
ethnic politics	سياسات (مبنية على) العرقية أو الإثنية
ethnocentrism	التعصب العرقي
ethos	روح جماعية
euphemism	الوصف الاستبدالي
e-zine	مجلة إلكترونية
factual claims	إدعاءات الواقع
factual reporting	التقارير الواقعية
fallacy	الخَطَلَ، أي الخطأ أو المغالطة
fallibility	احتمال الوقوع في الخطأ
feather bedding	توظيف أيدي عاملة لا حاجة لها استجابة لمطالب اتحادات العمال
feed; news feed/ news feeds	إرسال: الخبر التلفزيوني او الإذاعي الجديد الذي يتم إرساله من الميدان الى المحطة، أو من المحطة الى الجمهور؛ عملية إرسال الخبر/ إرسالات
feminist	نسوي

fibre optics	الألياف الضوئية
filters/ filtering tools	آليات التنقيح / أدوات التنقيح
flaming	القذف على الشبكة: أي استعمال اللغة المؤذية أو الفاحشة
flyers	النشرات المفردة
footage	المواد المصوّرة (في أشرطة الفيديو أو أشرطة السينما)
formulas	الصيغ المقررة
free trade zones (FTZs)	مناطق التجارة الحرة
free-to-air TV (FTA)	البث الحر غير المشفر والذي يستطيع أي جهاز استقبال ان يتلقاه مجانا
frequency allocation	تحصيص الترددات
frequency scarcity	ندرة الترددات
full spectrum broadcasting	البث كامل المجالات
gacetillas	النشرات الإخبارية (في اللغة الإسبانية)
gatekeeper (Kurt Lewin, 1947/David White)	حارس البوابة : مفهوم مهم في الدراسات الإعلامية، يعود لكِرْت لُوين في ١٩٤٧، وقد طبّقه ديفيد وايت علَى الصحافة في ١٩٥٠.
gateway provider	مزودي مداخل الإنترنت
gateway services	خدمات الدخول الى الشبكة: المعدات التي تمكن وصل الحواسيب في شبكة الإنترنت
gender	الجنسوية

gender balance	التوازن الجنسوي
gender politics	سياسات الجنسوية
gender segregation	الفصل الجنسوي
gender stereotyping	التنميط الجنسوي
gender-based	المؤسس جنسوياً
gendered subjects	الذوات الجنسوية
general interest	المصلحة العامة
genres	أنماط؛ أنواع؛ أصناف تعبيرية
geopolitical	الجغراسية؛ الجغرافيا السياسية
gigabyte	الجيغابايت: وحدة مقياس الذاكرة
global commons	المشاع العالمي
global conglomerates	المجمَّعات العالمية: الشركات العالمية العملاقة
global electronic intermarket	السوق البينية العالمية للتبادل الإلكتروني
grand recit (Lyotard)/ master narrative	رواية رئيسة؛ سردية كبرى
group media	وسائط إعلام الجماعات
gutter press	صحافة المجاري: أي صحافة الإثارة الرخيصة
habitus (Pierre Bourdieu)	هابيتوس؛ نمط حياة متكامل
hackers	قراصنة الحاسوب؛ مخترقي الحاسوب
hard news	الأنباء الجدية؛ الأنباء المهمة
hardware	المعدات

hate groups	مجموعات تربطها الكراهية لجماعات أخرى أو لعقائد معينة
hegemony	هيمنة
heretic	المنشق فكرياً؛ الذي يمارس الهرطقة
hierarchy	الهَرَمية؛ التراتب الهرمي (عادة للسلطة)
high-band	ذو نطاق ذبذبة عالي
historical bloc (Gramsci)	الكتلة التاريخية
home pages	صفحات الموقع الرئيسة
homo faber/ man the maker	الإنسان الصانع
homo sapiens/ man the wise	الإنسان الفهيم
homogeneity	التجانس
homogeneous	متجانس
hot and cool medias (McLuhan)	وسائط الإعلام الساخنة والباردة: تصنيف أدخله الباحث الكندي مارشال ماكلوهان، حيث ميّز بين الوسائط التي تُشغِل حاسة واحدة عند المتلقي، مثلا البصر، كالطباعة، الكتاب أو السينما، فاعتبرها "ساخنة"، والوسائط التي تُشغّل الحواس المختلفة، كالتلفزيون، واعتبرها "باردة".
human interest story	قصة لها علاقة بالشأن الإنساني
human subjects / human subject	أناس ذوات / الإنسان الذات
humanist	إنسانوي

hybridity	الهُجنة: مفهوم له دلالات ايجابية في الانجليزية، خاصة في الدراسات الثقافية.
hybridization	التهجين
hypodermic-needle model	نموذج الإبرة تحت الجلد: من النظريات المبكرة حول تأثيرات وسائط الإعلام، والرسائل التي تبثها، وتعد الآن في غاية التبسيط. تنص النظرية على أن مفعول الرسالة الإعلامية الجماهيرية مفعول مباشر وكبير، يشبه مفعول الدواء الذي يحقن في الجسد بواسطة إبرة تحت الجلد. وهذا النموذج لتأثيرات الرسالة الإعلامية الجماهيرية شُبه أيضاً بالرصاصة (magic bullet model) وأطلق علية تسمية نموذج الرصاصة السحرية
ideal speech situation (Habermas)	الوضع المثالي للكلام
ideal type	نموذج مثالي
ideology	الايديولوجيا؛ العقيدة
ideological state apparatus (Althusser)	الجهاز الايديولوجي (أو العقائدي) للدولة
ideoscape (A. Appadurai)	المشهدالعقائدي أو المشهد الفكري: مفهوم بلوره المفكر المعاصر أرجن أبادوراي، وقد تكلم عن منظومات مختلفة تتجسد في مشاهد متغيرة نتيجة التدفقات العبرقومية لعناصرها الأساسية. فقد يتغير تشكيل المشهد العقائدي نتيجة تدفق ألأفكار والتمثلات الثقافية والعقائد المختلفة وتفاعلها المتبادل. والى جانب المشهد العقائدي أو الفكري تكلم أبادوراي عن المشهد الإعلامي والمشهد التقني والمشهد المالي والمشهد الإثني. وتشكل هذه المشاهد الخمسة واقع العولمة وتتشكل نتيجة لها.
image recognition software	برمجية التعرف على الصورة

imaginary/the imaginary	متخيّل / المُتخيّل
imagined communities (Benedict Anderson)	مجتمعات مُتخيّلة
inalienable	غيرقابل للمصادرة
indigenization	التأصيل؛ التوطين
indigenous	أصلي (يقال خاصة عن السكان)؛ أصلاني؛ أصيل
individualism/ individualistic	الفردانية / فرداني
individuality	الفردية
infallibility	استحالة الوقوع في الخطأ
infomercial	الإعلان– الإعلامي
informatics	المعلوماتية
information	المعلومات؛ إعلام
information age	عصر المعلومات
information and communication technologies-ICTs	تقنيات المعلومات والاتصال
information overload	الحمل الزائد للمعلومات
information rich/poor	الأغنياء / الفقراء بالمعلومات
information superhighway	الطريق السريع للمعلومات
informed citizen	المواطن المطّلع

informed choice	اختيار واعٍ
informed consent	الموافقة الواعية أو المطّلعة؛ الموافقة المبنية على المعرفة
infotainment	الترفيه–الإعلامي
instrumentalist	الأداتي
integrated groupware applications	مجموعة برمجيات تطبيقية متكاملة
integration/integrative	تكامل؛ دمج / توحيدي؛ دامج
intelligibility	مفهومية الفعل أو الظاهرة أو التعبير
interactive feedback	تقديم أواسترجاع الردود بشكل تفاعلي؛ التغذية الإسترجاعية التفاعلية
interactive multimedia	وسائط الإعلام المتعددة التفاعلية
interactive surveillance	الرقابة التفاعلية
interactive television	التلفاز التفاعلي
internalized / internalization	مذوّتة / تذويت
interpellation	استدعاء
intranet	الشبكة الداخلية
invention of tradition (E.J. Hobsbawm)	اختراع التقاليد
involuntary input devices- IIDs	وسائل غير طوعية لإدخال المعلومات
journalistic ideal	المثال الصحفي الأعلى

keywords	الكلمات الدليلية أو المفتاحية
knowledge engineering	هندسة المعرفة
knowledge entrepreneur	مقاول المعرفة
laissez faire	سياسة عدم التدخل
language game (Wittgenstein)	لعبة لغوية: مفهوم طوره فيلسوف اللغة الشهير، لودويغ فتغنشتاين، ليدل على ان استعمال اللغة جزء من الفعل الاجتماعي. وهو يرى ان اللغة تنطوي على "أقاليم" مختلفة (وإن كانت متشابكة) ترتبط بصيغ مختلفة للحياة، لكل منها قواعدها الخاصة. من هذا المنظور تحتوي كل لغة حية على تعددية في الألعاب اللغوية التى تمكّن الفاعل الاجتماعي أن يفعل ويتفاعل
lean democracy (Demos think tank)	الديمقراطية الكفؤ
legitimation	الشرعنة
liberal/ liberalism	ليبرالي / الليبرالية
liberal theory	النظرية الليبرالية
liberalization	لَبْرَلة: التحرير من القيود
libertarian	تحرري
lived (e.g. lived experience)	المُعاش؛ من موقع التجربة الحية
logocentrism	مركزانية اللغة
low orbit satellite	القمر الصناعي ذو المدار المنخفض

Luddite/ neo-Luddites	معادي للتقنية، نسبة الى حركة اللديين في انجلترا في القرن التاسع عشر التي تكونت من الحِرَفيين الذين تضرروا من الثورة الصناعية فأخذوا بمهاجمة المصانع وتحطيم آلات التصنيع الجديدة آنذاك / معادوا التقنية الجدد
mainstream media	وسائط الإعلام الرئيسة: وهي التي عادة ما تعبر عن المنظور المهيمن في وسائط الإعلام والمجتمع
male-defined norms	قواعد ذات تعريف ذكوري
management information system	نظام معلومات إداري
marketisation	التسويقية: منهج أو عملية إخضاع صناعة وطنية او خدمة عامة الى مجريات السوق
mass culture	الثقافة الجماهيرية
mass deception	الخداع الجماهيري الشامل
mass democracy	الديمقراطية الجماهيرية
mass formation	التشكيل الجماهيري
mass market	السوق الجماهيرية
mass public	الجماهير؛ الجماهير العامة؛ الجمهور الضخم
massification	جمهرة
media commercialism	التجاروية الإعلامية؛ المنحى التجاري في وسائط الإعلام
media delivery systems	أنظمة توزيع المحتوى الإعلامي
media effects	تأثيرات وسائط الإعلام

media-industrial complex	المركّب الصناعي الإعلامي
media literacy	محو الأمية الإعلامية؛ الثقافة الإعلامية
media outlets	منافذ الوسائط الإعلامية
mediate	يتوسّط؛ يقوم بدور الوسيط
mediated communication	الاتصال الموسّط
mediated culture	الثقافة الموسّطة
mediation	توسُّط؛ الوساطة؛ المُوسّط
mega-mergers	الإندماجات الضخمة
meta-colonial condition (L. Jayyusi)	حالة ما وراء الاستعمار
metainformation	المعلومات التي تتعلق بالمعلومات
micro public sphere	المجال العام الصغير أو الجُزيئي
microcomputer	الحاسوب الشخصي؛ الحاسوب الصغير
microphysics of power (Michel Foucault)	الفيزياء الدقيقة للسلطة
microwave	الموجة الصغرى؛ موجة كهْرطيسية قصيرة جدا
military-industrial complex	مركب عسكري – صناعي
million instructions per second-MIPS	ملايين التعليمات في الثانية
misrepresentation	إساءة التمثيل

mode of address	صيغة المخاطبة
modernization paradigm	النموذج التحديثي
monocentric	أحادي المركز
moral authority	النفوذ المعنوي
motifs	مواضيع متكررة؛ المُتكرّر
multi-media conglomerates	مجمعات(شركات) تملك وسائط إعلام متعددة
multi-platform delivery	توفير النشر المتعدد المنصات
multi-platform function	الوظيفة ذات المنصات المتعددة
multipoint video distribution systems	أنظمة التوزيع المتعدد النقاط للأشرطة المرئية
nation	الأمة في السياق العربي، أو في سياق الدولة القطرية: الشعب
nation-building	بناء الوطن؛ بناء الأمة
nation-state	الدولة القومية؛ في السياق العربي: الدولة الوطنية أو الدولة–الوطن؛ الدولة القطرية
neo-colonialism	الإستعمار الجديد
neo-imperialism	الإمبريالية الجديدة
nepotism	محاباة الأقارب

New International Economic Order –NIEO	نظام اقتصادي عالمي جديد: يشير الى اعادة هيكلة النظام الإقتصادي العالمي بهدف إضعاف هيمنة دول الشمال وإزالة تبعية دول الجنوب لها . ظهر المصطلح في برنامج العمل الذي تبنته دول عدم الإنحياز في مؤتمرها في الجزائر عام ١٩٧٣.
New World Information and Communication Order-NWICO	النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال: يشير الى اعادة هيكلة نظام الإعلام والاتصال العالمي حيث تهيمن دول الشمال. تم تبني المصطلح في مؤتمر دول عدم الإنحياز في ١٩٧٣
news bites	نبذ إخبارية؛ مقاطع إخبارية
news exchanges	مراكز التبادل الإخباري
news flow	دفق أو تدفق الأخبار
news values	القيم الإخبارية
newsgroups	مجموعات الأخبارالمتخصصة
newsmakers	الأشخاص الذين تدورحولهم التغطية الإخبارية: المؤثرون في الخبر
newspaper chains	مجموعات الجرائد
newsworthiness	القيمة الإخبارية
niche audience	جمهور مستمعين أو مشاهدين ذو طابع خاص
niche markets	قطاعات خاصة ومحددة في السوق؛ أسواق فرعية أو مخصصة
node	نقطة تقاطع رئيسة
nonlinear	غير مستقيم؛ غير خطي
non-real time	غير الفوري
objective news	أنباء موضوعية

objectivism	الموضوعانية
officialist	رسموي
on-line	المتوفر أو الموجود بشكل مباشر أو فوري على شبكة الإنترنت
on-line activism	النشاط السياسي أو المدني من خلال استخدام الشبكة
on-line communication	الاتصال عبر الشبكة
online communities	مجتمعات (تشكلت) على الشبكة
on-line correspondents	مراسلي الشبكة
on-line service	الخدمة مباشرة على شبكة الإنترنت
operating system	نظام التشغيل
operational control	السيطرة على التسيير
operational policy	السياسة العَمَلانية
organic	عضوي
organic intellectuals	المثقفون العضويون
Orwellian (from George Orwell)	الأورويلي: نسبة الى جورج أورويل
otherness	الآخرية
outsourcing	الاعتماد على مصادرَ خارجية في الإنتاج أو الخدمات
oxymoron	تعبير متناقض ذاتياً أو ضمنياً
packaging	ترتيب؛ توضيب؛ تغليف

panoptic information enclosure	حظيرة معلومات تحت نظرة الرقابة الشاملة
panoptic surveillance	الرقابة الشاملة؛ نظرة الرقابة الشاملة
Panopticon (Jeremy Bentham)	سجن الرقابة المركزية الشاملة
paradigm of development (Lerner)	نموذجٌ التطور
participatory democracy	الديمقراطية التشاركية
participatory rights	حقوق المشاركة
pay television	خدمة التلفاز مقابل الدفع
payment-by-use	الدفع وفق الإستعمال
pay-per-view	الدفع مقابل المشاهدة
penitentiary apartheid (L. Jayyusi)	نظام الفصل العنصري ذو طابع السجن "الإصلاحي": أي السجن الذي يتصف بإجراءات هدفها الترويض والتدجين، وتشكيل ذاتية "متعاونة" ومطاوعة لدى السجين؛ الأبارثايد العِقابي
penny press	الصحف ذات الثمن البخس
periodization	تحقيب زمني
perma-lancers	المستخدَمون الذين يمارسون العمل الحر بشكل دائم
personalization/ personalized	شخصنة/مُشَخصن
PIN number	رقم التعريف الشخصي

pintas (graffiti)	الرسوم على الجدران
platform-independent	مستقل عن أي منصة محددة للحاسوب
policy rules	قواعد السياسة
politics of quietism	سياسة السكون
politics of recognition (Charles Taylor)	سياسة الإقرار أو الإعتراف بالآخر، وبقضاياه
politics of the possible	سياسة الممكن
polyarchy	نظام حكم متعدد الأطراف
polycentric	متعدد المراكز
polysemy	تعددية المعنى
popular art	الفن الشعبي؛ الفن الرائج
popular opinion	الرأي الشعبي؛ الرأي الرائج
populism	الشعبوية
portrayal	التصوير (بالرسم او اللغة)
positionality	موضَعة؛ موضعية: أي موقع الفرد أو الجماعة (أو المؤسسة) في منظومة العلاقات الاجتماعية بما يؤثر علي الموقف أو الرؤيا أو النِتاج
positivism	الفلسفة الوضعية
positivist	وضعي
power elite	نخبة السلطة

pragmatics	المنطق العملي أو الموضعي للكلام: معنى الكلام أو الخطاب (والاتصال عامة) المنبثق من موقعه في سياق التفاعل الاجتماعي وفي حيزالاستعمال؛ علم المعنى المبني على موقع الكلام،دلالاته ومفعوله في سياق التفاعل الاجتماعي.
praxis	الممارسة العملية
prime hours of programming/prime-time programming	ساعات البرمجة الرئيسة/وقت الذروة
print capitalism	رأسمالية الطباعة
print culture	ثقافة الطباعة
private autonomy	الإدارة الذاتية الخاصة
processual	العمَلاني
product	مُنْتَج
production codes	قواعد الإنتاج
profile	المَلمَح؛ الصورة الاجتماعية التعريفية (المختصرة)
Promethean transcendence	السمو البروميثي: أحد اليونانيين الذي سرق النار من الآلهة وعلّم الإنسان أن يستعملها فلقي قصاصا شديدا مقابل ذلك، فرضه عليه زيوس، رب الآلهة اليونانية
propaganda model	نموذج الدعاية
property	الملكية الخاصة
pro-social	ذات منحى اجتماعي إيجابي
prosumer	منتهلك (منتج – مستهلك)

prosumerism	المنتهلكية
protectionism	الحمائية
proto-state	الدولة–النواة
provincial press	الصحافة المناطقية؛ الصحافة المحلية؛ الصحافة الجهوية
psychograph	رسم البيانات النفسية
public/the public	عام؛ علني/الجمهور العام
public accountability	المساءلة العامة
public communication	الاتصال العام
public good/ public goods	المنفعة العامة؛ الصالح العام/منافع عامة
public interest	المصلحة العامة
public intervention	التدخل الحكومي من أجل المصلحة العامة
public opinion	الرأي العام
public reason (John Rawls)	العقلانية العامة؛ المنطق العام
public regulation	التنظيم الحكومي للصالح العام
public service broadcasting	البث التابع للخدمة العامة
public space	فضاء عام، حيّز عام
public sphere	المجال العام
publicity	الدعاية الإعلامية؛ العلنية

push button democracy	الديمقراطية عبر الضغط على الأزرار:إشارة الى عملية التصويت أو إبداء الرأي في الشؤون العامة من خلال التقنية الإلكترونية، خاصة الإنترنت
quality press	الصحافة الراقية
racial	المبني على العرق؛ العنصري
radio spectrum	طيف موجات البث الإذاعي
rational-critical debate	الحوار العقلاني–النقدي
rationality	عقلانية
rationalism/ rationalistic	العقلانوية / عقلانوي
rationalization	ترشيد، عقلنة
real-time	الفوري
real-time residential power line surveillance RRPLS	المراقبة الفورية لخطوط الكهرباء السكنية
reason	المنطق؛ العقل
reception	التلقي؛ الاستقبال
referent	المشار إليه أو المدلول عليه
refeudalization	إعادة الإقطاع
Reformation	حركة الإصلاح الديني في أوروبا (القرن السادس عشر)
regulative censorship	الرقابة التنظيمية
repackaging	إعادة توضيب أو ترتيب أو تغليف
re-present	إعادة العرض؛ إعادة التمثيل؛ إعادة التقديم

representation/ representations	التمثيل؛ التمثّل / تمثّلات؛ تمثيلات
representational politics	السياسات التمثيلية
retainers	العاملون الذين يُدفع لهم للعمل بضعة أيام كل شهر
re-traditionalization	إعادة تعريف التقاليد
samizdat, magnetizdat	منشورات (في الروسية)
satellite conferencing	اجتماع عبر الأقمار الصناعية
satellite footprints	دمغات الأقمار الصناعية
scan	المسح التصويري
scriptorium	حجرة النسخ والكتابة التي كانت معروفة في القرون الوسطى والتي كانت عادة في الأديرة والمكتبات الرسمية
self-reflexive	ينعكس على الذات :ما يعكس وينعكس على الذات في آن واحد، أي ما هو انعكاسي الفعل
semiotic democracy	الديمقراطية السيمائية
semiotics/semiology	السيمائية
server	خادم؛ مزوّد
sexism	التمييز الجنسي
sexuality	الجنسانية
sexualized	مجنسن
signature	دمغة
signifiers	الدلالات؛ المؤشرات

sitcoms	المسلسلات التلفزيونية الفكاهية
social authority	السلطة الاجتماعية
social elaboration	التفصيل الاجتماعي: أي عملية تتطوير التمايزات والفوارق في الوظائف الاجتماعية
social formation	تشكيلة اجتماعية
social mobility	التحركية الاجتماعية
social provision	التزويد الاجتماعي
social reach	الامتداد الاجتماعي
socialization	أ. التنشأة الاجتماعية(أو الجتمعة) ب. جعل الموارد والمؤسسات تحت سيطرة اجتماعية مباشرة، أي مملوكة ومسيّرة من قبل المجتمع لأجل الصالح الاجتماعي العام
software	البرمجيات
software applications	تطبيقات مبرمجة
software bugs	أخطاء في البرمجيات
software platform	منصة البرمجيات
sound bites	المقاطع الصوتية
spectacular power	سلطة مشهدية
spectators	المتفرجون
spectrum scarcity	ضآلة نطاق البث
speech community	مجموعة َتخاطُب: مجموعة لها قواعد وتوقعات مشتركة لإستعمالات اللغة ومفرداتها
spin-doctors	كتاّب الدعاية

sponsorship	الرعاية
spot news	الخبر الفوري
standardized masses	كتل جماهيرية قياسية التكوين
state of contingency	حالة الارتهان
statist	دولاني
stereotypes	الصور النمطية؛ النماذج النمطية
stringers	المراسلين بالقطعة
subaltern functions	وظائف الأتباع؛ وظائف التبعية
subcultures	الثقافات الفرعية
subjectivity	الذاتوية
substitute gratification	الرضا أو الإشباع البديل
supranational	الفَوْقوميّ
surveillance subsidies	إعانات المراقبة
surveillance-friendly	طيعة للمراقبة أو سهلة المراقبة
suturing	تحقيق اللُحم؛ عملية اللُحم
sweatshops	مراكز العمل الإستغلالية
syndication	التوزيع المتزامن: توزيع أو نشر المادة الإعلامية المتزامن على عدة وسائط إعلام ومحطات عبر وكالات توزيع خاصة.
synergistic	تداؤبي؛ متدائب؛ تآزري
tabloid press	صحافة الخلاصات المصغرة، وعادة ما تعتمد على الإثارة؛ صحافة الإثارة

برامج الحوار	talk shows
برامج الإذاعة المفتوحة لردود المستمعين	talk-back radio
ثقافات تذوق	taste cultures
جدول تصنيفات/تصنيفي	taxonomy/taxonomic
التقني؛ الفني	technical
الأسلوب الفني كعلم	technique-as-science
الأسلوب الفني كعمل	technique-as-work
التكنوقراط: الإختصاصيين التقنيين	technocrats
الإنتشارَ التقنيَ؛ انتشار التقنية	technological diffusion
أنصار التقنية	technophiles
مراكز الاتصالات البعدية	telecenters
الاتصالات عن بعد؛ الاتصالات البعدية	telecommunications
الديمقراطية من خلال الاتصال عن بعد	teledemocracy
كثافة الاتصالات البعديَة	teledensity
التنمية عبر الاتصالات عن بعد	teledevelopment
اتصالات بعدية محوسبة	telematics
الروايات التلفزيونية المسلسلة	telenovelas
ثوراتٌ بواسطة الاتصالات عن بعد	telerevolutions
نظام تحديد موقع المركبة عن بعد	teletrac
صور نصية	text images

theme parks	المنتزهات المصممة حول موضوع أو محور معين، عادة من رواية معروفة أو فيلم؛ ويقدم عالم ديزني نموذجا عن هذا.
theocracies/theocratic	دول مبنية على الدين؛ دول ثيوقراطية / مبني على السلطة الدينية
theodicy	الدفاع عن الخير الإلهي على الرغم من وجود الشر
think-tank	مركز تنظير
time-binding/space-binding (Innis)	يشكل رابطا زمنيا / رابطا فضائيا: مفهوم صاغه الباحث الكندي، هارولد إنس،ضمن نظريته حول وسائط الإعلام حيث صنَّفها على انها إما تحفز وتعزز الروابط الزمنية (وهي الوسائط "الثقيلة" التي لا تنتقل بسهولة، مثل الحجر)، فتساهم في تركز السلطة التقليدية والدينية؛ أوأنها وسائط تحفز وتدعم الروابط الفضائية والمكانية وهذه خفيفة وسهلة النقل، مثل الورق، ولذلك تمهد لقيام الإمبراطوريات
topography	الطوبوغرافيا؛ السمات السطحية لمكان أو موقع
transaction-generated information- TGI	المعلومات التي تولدها المعاملات الإلكترونية
transborder data flow-TDF	تدفق البيانات عبر الحدود
transnational	عبرالقومي؛ العابر للحدود القومية
transnational corporations-TNCs	شركات عابرة للحدود القومية
trusteeship model	نموذج الوصاية
truth claims	ادعاءات الحقيقة

TV soap opera	المسلسلات التلفزيونية العاطفية الطويلة، وقد أطلق عليها في الولايات المتحدة مصطلح "أوبرا الصابون التلفزيونية"، لأن مصنعي الصابون كانوا أول من موّل هذا النوع من المسلسلات في فترة ١٩٣٥–١٩٤٠، وكان الجمهور المستهدف هو ربات البيوت
two-way flow	التدفق المتبادل
unbundling	التفكيك: أي بيع أجزاء مهمة من شركة ما
underground	تحأرضي
undistorted communication (Habermas)	الاتصال غير المشوّه
universalism	الشمولية؛ الكونية
Usenet	شبكة الاستخدام: شبكة موزعة عالمياً مكونة من مجموعات أخبار متخصصة تفسح مجالاً عاماً للنقاش
user-friendly interface	واجهة تفاعل (بين الجهاز والمستخدم) سهلة الاستعمال
utopian	الطوباوي؛ رؤى العالم المثالي
valencies	التكافؤات
valid	صحيح
validity	صحة (الإستنتاج، التوقع، الإدعاء)
validity claims (Jurgen Habermas)	إدعاءات بالصحة: مفهوم طوره المفكر يورجن هابرماس، وينطوي على أربعة أركان: امكانية فهم المحتوى (comprehensibility)، الحقيقة(truth) ، الملاءمة(appropriateness) والإخلاص(sincerity)

value-neutral	حيادي القيمة
verification	التحقق
vertical integration	الدمج العمودي: حيث تسيطر شركة كبرى واحدة على مجمل عمليات تزويد السوق بالمنتج الإعلامي، بما فيها عملية إنتاج المحتوى (الفيلم الروائي مثلاً) وعملية التوزيع ثم العرض وحتى أحياناً عمليات الإعلان والترويج المختلفة.
video-clips	مقطوعات مرئية
videography	(فن) إنتاج الأشرطة التصويرية
videotext	النص المقروء على شاشة التلفزيون
virtual reality-VR	الواقع الافتراضي
virtual space	فضاء افتراضي
visual grammar	قواعد المرئي
visuals	المرئيات؛ الصور
voluntary associations	تجمعات إرادية
voter juries	هيئات مُحلِّفي الناخبين
weapons of mass distraction	أسلحة الإلهاء الجماهيري الشامل
western optic	المنظار الغربي
wired world	العالمَ المترابط إلكترونيّا
xerography	الزيروكس؛ النسخ التصويريَ
yellow press	الصحافة الصفراء: احدى مسميات صحافة الإثارة

المراجع

المراجع باللغة العربية

أبو مرعي، محمد. **الصحافة اللبنانية وقانون المطبوعات**، بيروت: دار الوقائع، ١٩٧٣

الأسبوع العربي. "صحافة الوطن الثاني وقضية الإعلام في لبنان"، العدد ٦٠٢، كانون الأول، ١٩٧٠.

البيان. "الإمارات توضح أسباب وقف بث محطتين تلفزيونيتين "، ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧.

الجريدة الرسمية. العدد ٤٧، ١٦/٩/١٩٩٦ والعدد ٢٩، ١٢/٦/٢٠٠٧.

الجريدة الرسمية. ، ملحق خاص للعدد ٤٥–١٠/١١/١٩٩٤.

حمادة، مروان. "تأثير الحرب في دور لبنان الإعلامي"، كلية الإعلام والتوثيق، الجامعة اللبنانية، **تطور القطاع الإعلامي تطوراً وطنياً وعصرياً**، ١٩٧٨.

الحياة. أحمد السماحي، بعد جمال سليمان وجومانة مراد وسلاف فواخرجي، "الدراما المصرية تجتذب أيمن زيدان"، ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

الحياة. " الإعلان عن الدورة الثانية من 'نجم الخليج'"، ٣٠ تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥.

الحياة. "الفضائيات الكردية ومعضلة اللغة"، ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٥.

الخليج. "الفضائيات العربية تعيش على الاستنساخ"، ٥ أيار/ مايو ٢٠٠٧.

الديار. "الصحافة في عيدها!"، ٨ أيار ١٩٩٣

الديار. "فضيحة الإعلام تظهر بالأسماء التفصيلية حرية اللبنانيين في يد السياسيين"، ٥ تشرين الأول ١٩٩٦.

دي طرازي، الفيكونت فيليب. **تاريخ الصحافة العربية**، الجزء الثاني. بيروت: المطبعة الأدبية ١٩١٣.

الرأي. "نورمينا بين أول عشر فضائيات عربية"، ٣٠/٨/٢٠٠٨.

الرياشي، اسكندر. **قبل وبعد** بيروت: مطابع دار الحياة، ١٩٥٣،

الرياشي، اسكندر. **الأيام اللبنانية** ، بيروت: شركة الطبع والنشر اللبنانية، ١٩٥٧

الرياض السعودية. "أبو ظبي: المنتدى العربي للبث الإعلامي شهد جدلاً حول وثيقة تنظيم الإعلام"، ٦ آيار/ مايو ٢٠٠٨.

الشرق الأوسط. "في آخر الاستطلاعات الفضائية: 'العربية' تتقدم بفارق كبير على 'الجزيرة'"، ١٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٦.

العربية نت. "انفجار يهز مكتب 'العربية' دون وقوع إصابات في قطاع غزة"، ٢٢ كانون ثاني/ يناير ٢٠٠٧.

عكاظ السعودية. "مدير البرامج: الرواتب والوعود والعشوائية وراء تدهور 'فواصل'"، ٢٧/ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦.

الغريّب، عارف. "اعترافات صحافي" مجلة **الصياد** اللبنانية، الأعداد ٢٠ آب ١٩٧٠ حتى ١٨ آذار ١٩٧١.

مجلة الإذاعة. أيلول ١٩٣٨، كما ورد على لسان فائق الخوري في **الإذاعة اللبنانية**، بيروت: مطبعة صادر، ١٩٦٦.

مجلة الأهرام العربي. "مجيدة قطب رئيسة قناة المحور: فضائيات الأغاني .. موضة وستنتهي"، ٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٤.

المصري اليوم. "يحدث في قناة 'الناس': الأزرق والماكياج ممنوعان والعمل دون أجر.. "واللي مش عاجبه يمشي!"" ، ٢٩ آب/ أغسطس ٢٠٠٦.

منتدى الإعلام العربي الثامن. المنتدى (١١– ١٢ آيار/ مايو ٢٠٠٩). "الجدول الجديد للقنوات الفضائية في العالم العربي". دبي: نادي دبي للصحافة

نقابة الصحافة اللبنانية. **جدول المطبوعات**، ٣٠/ ١٠/ ١٩٩٥.

وكالة الأنباء الفرنسية. "المغرب يعلق بث نشرة إخبارية لقناة الجزيرة حول المغرب من الرباط"، ٧ أيار/ مايو ٢٠٠٨.

المواقع الإلكترونية

"تضحيات قناة 'المنار'"، **قناة المنار**، ٢٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧:
http://www.manartv.com.lb/NewsSite/NewsDetails.aspx?id=10187

"دعاة كبار يوقفون برامجهم بقناة 'الناس' احتجاجاً على عمرو خالد"، ٨ أيار / مايو ٢٠٠٨:
http://www.alarabiya.net/articles/2008/05/08/49575.html

"جعجع والضاهر خلاف على ملايين الدولارات"، **إيلاف**، ١٦تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧،
http://www.elaph.com/ElaphWeb/AkhbarKhasa/2007/11/280722.htm

"شبكة المجد الأصولية تحرّم صور النساء والموسيقى وخلافات بداخلها"، **إيلاف**، ١١ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٨:
http://www.elaph.com/ElaphWeb/Politics/2008/1/295104.htm

"العاملون في قناة المجد الإسلامية يشتكون من ضعف المرتبات"، arabianbusiness.com، ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨، :
http://www.arabianbusiness.com/arabic/508638

"فلتان إعلامي يخرق القانون والمواثيق"، **إيلاف**، ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨
http://www.elaph.com/elaphweb/ElaphWeb/AkhbarKhasa/2007/11/282692.htm?KeyWords=

"قناة 'الخليجية'... قصة الانقلاب"، **الإخوان المسلمون**، ١١ شباط/ فبراير ٢٠٠٨:
http://www.ikhwanonline.net/Article.asp?ArtID=34355&SecID=294

" منع البث يتربص للقنوات العربية .. و'الحوار' أولى الضحايا"، **إيلاف**، ٤ إبريل/ نيسان ٢٠٠٨:
http://65.17.227.80/ElaphWeb/Politics/2008/4/318544.htm

"ولي عهد السعودية في قطر"، بي.بي.سي. على الإنترنت، ١٠ مارس/ آذار ٢٠٠٨:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7288000/7288870.stm

المراجع باللغة الانجليزية

Abel, E. 1955. "U.S. to Shape Test of Red 'Peace' Aim in Capital Talks". *New York Times*, 12 June.

Abu Laban, Baha. 1966. "Factors in Social Control of the Press in Lebanon". *Journalism Quarterly*, 443.

Adam, Kenneth. 1966. "Broadcasting in Japan". *The Listener*, 30th June.

Adams, W. 1982. *Television Coverage of International Affairs*. Norwood, NJ: Aldex.

Adler, I. 1993a. "The Mexican Case: the Media in the 1988 Presidential Election." In T. Skidmore (Ed.), *Television Politics and the Transition to Democracy in Latin America*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press.

_____. 1993b. "Press-Government Relations in Mexico: a Study of Freedom of the Mexican Press and Press Criticism of Government Institutions". *Studies in Latin American Popular Culture*, 12, 1-30.

Adonis, Andrew and Geoff Mulgan. 1994. "Back to Greece: The Scope for Direct Democracy". *Demos*, 3.

Age Concern. 2000. *Age in the Frame: Television and the Over 50s*. London: Age Concern England/Independent Television Commission.

Aguayo Quezada, S. and M. Acosta. 1997. *Urnas y Pantallas: La Batalla por la Información*. Mexico, DF: Oceano.

Al-Jaber, Khalid. 2004. *The Credibility of Arab Broadcasting, the Case of al Jazeera*. Doha: National Council of Arts and Heritage.

Al-Jadda, Souheila. 2005. "Arab TV Tackles Terrorism". *USA Today,* 21 October.

Alden, R. 1973. "U.N. Aviation Body Condemns Israel". *New York Times*, 1 March.

Aldridge, Meryl. 2001. "Lost Expectations? Women Journalists and the Fall-Out of the Toronto Newspaper War". *Media, Culture and Society*, 23 (5), 607-624.

Alexander, J. C. 1981. "The Mass Media in Systemic, Historical and Comparative Perspective". In E. Katz and T. Szecskö (Eds.), *Mass Media and Social Change*. London and Beverly Hills: Sage, 17-52.

Alfaro, Rosa María. 1997. "Comunicadoras: Competencias Por La Igualdad". In Rosa María Alfaro and Helena Pinilla García, *Mujeres en los Medios: ¿Presencia o Protagonismo?*. Lima: Asociación de Comunicadores Sociales Calandria, 59-100.

Al-Hajji, M and C. Ogan. 1996. 'How Does Saudi Ownership Affect the Content of UPI?'. Paper Presented to the Annual Meeting of the International Communications Association, Chicago.

Alisky, M. 1981. *Latin American Media: Guidance and Censorship*. Ames, Iowa: Iowa State University Press.

Allen, Donna. 1994. "Women in Media, Women's Media: the Search for Linkages in North America". In Margaret Gallagher and Lilia Quindoza-Santiago (Eds.), *Women Empowering Communication*. London: World Association for Christian Communication, 161-185.

Allen, Graham. 1995. "'Come the Revolution,' Idées Fortes", *Wired*, 1 September.

Alleyne, M.D. and J. Wagner. 1993. "Stability and Change at the 'Big Five' News Agencies". *Journalism Quarterly* 70 (1), 40-50

Alterman, John B. 1998. *New Media, New Politics? From Satellite Television to the Internet in the Arab World*. Washington, DC: The Washington Institute for Near East Policy.

Altheide, D. 1976. *Creating Reality: How TV News Distorts Events*. Beverly Hills, CA: Sage.

Althusser, L. 1971. "Ideology and Ideological State Apparatuses". In L. Althusser. *Lenin and Philosophy and Other Essays*. New York: Monthly Review Press, 121-73.

Althusser, Louis. 1984. *Essays in Ideology*. London: Verso.

Altschull, J. and J. Herbert. 1984. *Agents of Power: the Role of the News Media in Human Affairs*. New York; Longman.

Alves, R.C. 1997. "The Newly Democratized Media in Latin America: a Review of the Progress and Constraints in Five Cases of 'Democracy's Vanguard Newspapers'" . Paper Presented at the Annual Meeting of the Latin American Studies Association, Guadalajara.

Al-Wafi, Muhammad. 2005. *Les Incertitudes du Grand Moyen-Orient*. Paris: La Documentation Française.

American Press Institute/Pew Center for Civic Journalism. 2002. *The Great Divide: Female Leadership in US Newsrooms* (available at www.americanpressinstitute.org)

Amin, S. 1976. "The Third World and the New Economic Order". *Cultures*, 3: 4. Paris: UNESCO.

Amin, S. 1977. *Imperialism and Unequal Development*. Brighton: Harvester Press.

Anderson, B. 1983. *Imagined communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism*. London: Verso.

_____. 1991. *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism*, 2nd ed. New York: Verso.

Anderson, Jon. 1995. "Cybarites, Knowledge Workers and New Creoles of the Information Superhighway". *Anthropology Today* 11(4), 13-15.

Anderson, Walter Truett. 1995. "What's Going on Here?". in *The Truth About the Truth: De-Confusing and Re-Constructing the Postmodern World*, edited by W. T. Anderson, New York: G.P. Putnam's Sons.

Ang, I. 1990. "Culture and Communication". *European Journal of Communication*, 5(2-3).

_____. 1991. *Desperately Seeking the Audience*. London: Routledge.

Anuar, Mustafa K. 1992. "Perkembangan Penyelidikan Komunikasi dan Rancangan Komunikasi". In Mohd. Dhari Othman *et al*. (Eds.), *Pasca Sidang Seminar Penyelidikan Komunikasi*. Bangi: UKM.

Anuar, Mustafa K. and Wang Lay Kim. 1996. "Aspects of Ethnicity and Gender in Malaysian Television". In David French and Michael Richards (Eds.), *Contemporary Television: Eastern Perspectives*. New Delhi: Sage Publications, 262-281.

Appadurai, A. 1990. "Disjuncture and Difference in the Global Cultural Economy". In M. Featherstone (Ed.), *Global Culture: Nationalism, Globalization, and Modernity*. London: Sage.

Appleby, Scott (Ed.), 1997. *Spokesmen for the Despised: Fundamentalist Leaders of the Middle East*. Chicago: University of Chicago Press.

Aronson, J. 1992. "Telecommunications Infrastructure and U.S. International Competitiveness". In *A National Information Network: Changing Our Lives in the 21st Century*. Institute for Information Studies.

Arredondo Ramírez, P., G. Fregoso Peralta, and R. Trejo Delarbre. 1991. *Asi se Callo el Sistema: Comunicación y Eleciones en 1988*. Guadalajara: Universidad de Guadalajara.

Ash, Timothy Garton. 1990. *We the People: The Revolution of 89*. London: Granta.

Asian Women's Resource Exchange (AWORC). 2001. *The AWORC Research on the Use of Information and Communication Technologies by Women's Organizations in the Asia-Pacific Region*. Module in Women's Electronic Network Training (WENT 2001); see: www.aworc.org/went2001/tracks/t1.html

Aspinall, Arthur. 1973. *Politics and the Press, c. 1780-1850*. London: Home & Van Thal (Republished Brighton: Harvester).

Association des Journalistes Tunisiens (AJT). 1991. *Vecu Professionel de la Journaliste Tunisienne et égalité des Chances*. Tunis: AJT.

Auletta, K. 1993. "Raiding the Global Village". *New Yorker*, 2 August, 25-30.

Australian Broadcasting Corporation (n.d). *ABC Code of Practice*, Clause 3.4 "Portrayal of Women and Avoidance of Stereotypes" : www.abc.net.au/corp/codeprac.htm

Ayish, Muhammad. 1997. "Arab Television Goes Commercial: a Case Study of the Middle East Broadcasting Centre". *Gazette*, 59 (6), 473-94.

_____. 2005. "Media Brinkmanship in the Arab World: Al-Jazeera's The Opposite Direction as Fighting Arena". In M. Zayani (Ed.), *The al-Jazeera Phenomenon: Critical Perspectives on New Arab Media*. Boulder, Co: Paradigm Publishers

Badurina, Haemmerle, Anka Veronika. 2002. "Venus Under Construction: Creating Female Characters for Japanese TV Advertising". Unpublished paper. Presented at the Journalism and Women Symposium, Yale University.

Bagdikian, B. 1983. *The Media Monopoly*. Boston: Beacon Press.

_____. 1989. "The Lords of the Global Village". *The Nation*. 12 June

_____. 1992. *The Media Monopoly*, 4th edn, Boston: Beacon Press.

Bamford, J. 1982. *The Puzzle Palace*. Houghton Mifflin.

Bank Negara Malaysia. 1996. *Annual Report 1996*, Kuala Lumpur: Bank Negara.

Baran, P. and P. M. Sweezy. 1970. *Monopoly Capital*. Penguin. Harmondsworth.

Barlow, John Perry. 1993. "A Plain Text on Crypto Policy". *Communications of the ACM,* 36 (11), 21-26.

Barone, Guilia and Armando Petrucci. 1976. *Primo: Non Leggere (Biblioteche e Pubblica Lettura in Italia dul 1861 ai nostri Giorni)* Milan: Mazzotta.

Bauman, Zygmunt. 1981. "On the Maturation of Socialism". *Telos*, 47, 48-54.

Baumol, W.J., J. Panzar and R. D. Willig. 1982. *Contestable Markets and the Theory of Industry Structure*. New York: Harcourt College Pub.

Baylouny, Anne Marie. 2005. "Al-Manar and Alhurra: Competing Satellite Stations and Ideologies". *Defence Academy of the United Kingdom*, Discussion Paper 05/49, September.

Becker, J. 1986. "From Prejudice to Dependency: Conflicts on the Way to a New International Information Order". *Law and State*, 33, 44-65.

Beckett, Jamie. 1992. "Computer Games Enters the Ad Age". S*an Francisco Chronicle*, 16 December.

Behr, R.L. and S. Iyengar. 1985. "Television News, Real-World Cues, and Changes in the Public Agenda". *Public Opinion Quarterly*, 49, 38-57.

Bell, D. 1973. *The Coming of Post-Industrial Society*. New York: Basic Books.

Bell, M. 1995. *In Harm's Way*. London: Hamish Hamilton.

Beltrán, L.R. 1974. *Las Politicas Nacionales de Comunicación en America Latina: Los Premeros Pasos*. Paris: UNESCO (mimeograph).

_____. 1976. "Alien Premises, Objects and Methods in Latin American Communications Research". In E. Rogers (Ed.), "Communication and Development: Critical Perspectives". *Communication Research*, 3 (2), 107-34.

_____. 1978. "TV Etchings in the Minds of Latin Americans". *Gazette*, 61-85.

Benjamin, Walter. 1970. *Illuminations*. London: Jonathan Cape

Benn, Melissa. 1986. "Campaigning against Pornography". In J. Curran, J. Ecclestone, G. Oakley and A. Richardson (Eds.), *Bending Reality*. London: Pluto Press.

Bentham, Jeremy. 1791. *Panopticon*. In Miran Bozovic (Ed.), *The Panopticon Writings*. London: Verso,1995, 29-95

Berger, G. 2001. *Configuring Convergence*. Grahamstown: New Media Lab.

Berger, P. L. and T. Luckman. 1966. *The Social Construction of Reality: A Treatise in the Sociology of Knowledge*. Garden City, NY: Anchor Books.

Bernstein, V. and J. Gordon. 1967. "The Press and the Bay of Pigs". *Columbia University Forum*, Fall.

Bill, James. 1972. *The Politics of Iran: Groups, Classes and Modernization*. Columbus, Ohio: Merrill.

Black, Jeremy. 1987. *The English Press in the Eighteenth Century*, London: Croom Helm.

Blair, Tony.1995. "Help Speed Britain Down the Superhighway".*The Evening Standard*, 17 July.

Blum, Alan F. 1974. *Socrates: The Original and Its Images*. Chicago: University of Chicago Press.

Blumler, J., M. Gurevitch, and J. Ives. 1978. *The Challenge of Election Broadcasting*. Leeds: Leeds University Press.

Blumler, Jay. 1989. *Multi-Channel Television in the United States: Policy Lessons for Britain*. Markle Foundation Report (mimeo).

Blumrosen, Alfred W. and Ruth G. Blumrosen. 2002. *The Reality of Intentional Job Discrimination in Metropolitan America - 1999*. Study for the Minority Media and Telecommunications Council (available at: www.eeo1.com)

Boezak, Sonia. 2000. "Crossing the Digital Divide: Converging Old and New Technologies". In Pi Villanueva (Ed.), *Networking for Change: The APCWNSP's First 8 Years*. Volume 2 in "Women in Sync: A Toolkit for Electronic Networking". London: APC Women's Networking Support Programme; 49-56. available at: www.apcwomen.org/netsupport/sync/toolkit2.pdf

Bordenave, J.D. 1976. "Communication and Agricultural Innovations in Latin America: The Need for New Models". In E. Rogers (Ed.), "Communication and Development: Critical Perspectives". *Communications Research*, 3 (2), 107-34.

Bourdieu, Pierre. 1991. *Language and Symbolic Power.* John B. Thompson (Ed.), trans. Gino Raymond and Matthew Adamson. Cambridge: Harvard University Press.

Bower, T. 1991. *Maxwell: The Outsider*. Mandarin.

Bowers, C.A. 1988. *The Cultural Dimensions of Educational Computing: Understanding the Non-Neutrality of Technology*. Teachers College Press.

Boyce, George. 1978. "The Fourth Estate: the Reappraisal of a Concept". In George Boyce, James Curran and Pauline Wingate (Eds.), *Newspaper History: from the 17th Century to the Present Day*, London: Constable.

Boyd, Douglas, Joseph Straubhaar, and John Lent (Eds.). 1989. *Videocassette Recorders in the Third World*. New York: Longman.

Boyd-Barrett, O. 1977a. Mass Communications in Cross-Cultural Contexts, Unit 5 of *Mass Communication and Society*, Open University Press, Milton Keynes.

_____. 1977b. "Media Imperialism: Towards an International Framework for the Analysis of Media Systems". In J. Curran, M. Gurevitch and J. Woolacott (Eds.), *Mass Communication and Society*. London: Edward Arnold. 116-35.

_____. 1980. *The International News Agencies*. London: Constable.

_____. 1981/2. Western News Agencies and the "Media Imperialism" Debate: What Kind of Data-Base, *Journal of International Affairs*, 35 (2), 247-60.

_____. 1997. "Global News Wholesalers as Agents of Globalization". In A. Sreberny-Mohammadi, et al. (Eds.), *Media in Global Context*. Arnold, London, 131-44.

Boyd-Barrett, O and D.K Thussu. 1992. *Contra-Flow in Global News*. London: John Libbey.

Branston, Gill. 2002. "September 11 th, As We Now Call Them". *Feminist Media Studies*, 2(1), 129-131.

Brants, Kees, M. Huizenga, and R. Van Meerten. 1996. "The New Canals of Amsterdam: An Exercise in Local Electronic Democracy". In *Media, Culture and Society*, 18.

Bratkowski, S. 1989. "SDP a Srodki Komunikacji Spolecznej". *Most*, 21, 135-40.

Brecht, Bertolt. 1979-80. "Radio as a Means of Communication: A Talk on the Function of Radio (1930)". Trans. Stuart Hood. *Screen 20*, (3-4)

Brewer, John. 1976. *Party Ideology and Popular Politics at the Accession of George III*. Cambridge: Cambridge University Press.

Briggs, Asa. 1961-79. *The History of Broadcasting in the United Kingdom*, vols 1-4, Oxford: Oxford University Press.

_____. 1979. *Governing the BBC*. London: BBC.

_____. 1985. *The BBC: The First Fifty Years*. Oxford: Oxford University Press.

Bright, Martin. 1997. "IT Revolution in the Classroom: But Will 'National Grid' Produce a Generation of Young Cyber-Potatoes?". *The Observer,* 13 July.

British Home Office. 1988. *Broadcasting in the 90s: Competition, Choice and Quality. The Government's Plans for Broadcasting Legislation Presented to Parliament by the Secretary of State for the Home Department by Command of Her Majesty*. November London: HMSO.

Brittan, Samuel. 1989. "The Case for the Consumer Market". In Cento Veljanovski (Ed.), *Freedom in Broadcasting*. London: Institute of Economic Affairs.

Broadcasting and Cable 1993. *Special Report – News Service: Filling Changing Needs and Niches*, 31 May, 27-44.

Brodhead, F. and Herman E. S. 1983. "The KGB Plot to Assassinate the Pope: a Case Study in Free World Disinformation". *Covert Action Information Bulletin, 19*.

Brown, Janelle. 2000. "What Happened to the Women's Web?" www.salon.com, 25 August.

Brown, Lucy. 1985. *Victorian News and Newspapers*. Oxford: Clarendon Press.

Bruck, A. 1979. "The International Information Order: Consequences for Development Co-Operation". In D. Bielenstein (Ed.), *Toward a New Information Order: Consequences for Development Policy*. Bonn: Institute for International Relations/Friedrich-Ebert-Stiftung. 65-72.

Budge, Ian. 1996. *The New Challenge of Direct Democracy*. Cambridge: Polity Press.

Burke, Kenneth. 1950a. *A Grammar of Motives*. Cleveland: Meridian.

_____. 1950b. *A Rhetoric of Motives*. Cleveland: Meridian

Burnett, Robert. 1988. "Economic Aspects of the Phonogram Industry". In Ulla Carlsson (Ed.), *Ekonomiska Perspektiv i Forskning Massmedier*. Goteborg: Nordicom-Sverige.

Bury, J.B. 1913. *A History of Freedom of Thought*. London: Oxford University Press.

Busfield, S. 1995. "Bureaux de Change". *Broadcast*, 10 November, 20-1.

Business Roundtable, 1985. "International Information Flow: A Plan for Action". January, New York, 6-11.

Buyer, M. 1982. "Telecommunications and International Banking". *Telecommunications*.

Byram, Martin. 1981. "People's Participation Demands Change". *Media Development, 27*.

Calabrese, Andrew and Mark Borchert. 1996. "Prospects for Electronic Democracy in the USA: Rethinking Communication and Social Policy". *Media, Culture, and Society*, 18.

Camp. R. 1989. *Entrepreneurs and Politics in Twentieth-Century Mexico*. New York: Oxford University Press.

Canadian Commission for UNESCO. 1986. "The New World Information and Communication Order: A Failure to Communicate?". *Bulletin*, 5.

Canadian Delegate to UNESCO's General Conference. 1989. "Statement at Commission IV of the 25th General Conference of UNESCO". Paris: 6 November (mimeograph).

Cardiff, D. 1980. "The Serious and the Popular: Aspects of the Evolution of Style in the Radio Talk 1928-1939". *Media, Culture and Society*, 2(1).

Cardiff, David & Paddy Scannell. 1981. "Radio in World War 2". In *The Historical Development of Popular Culture in Britain*, Block 2, Unit 8, U203, Open University Popular Culture Course, Milton Keynes: Open University.

Carlsson, Chris. 1995. "The Shape of Truth to Come: New Media and Knowledge". In James Brook and Iain A. Boal (Eds.), *Resisting the Virtual Life*. San Francisco: City Lights, 235-244.

Carmel, Asaf. 2007. "Al Jazeera: a Reality Show for the Arab World". *Haaretz*. 8 January.

Carter, Cynthia, Gill Branston and Stuart Allan (Eds.), 1998. *News, Gender and Power*. London: Routledge.

Castells, Manuel. 1997. *The Power of Identity: The Information Age: Economy, Society and Culture* Volume II. Oxford: Blackwell Publishers.

Centre de Documentation sur l'Èducation des Adultes et la Condition Féminine (CDEACF). 2000. *Women and Media for Social Change: Communication Initiatives Worldwide*. Montréal: WomenAction/ Les Éditions du Remue-Ménage.

Centre for Media Freedom – Middle East and North Africa (CMF-MENA). 2000. *Women's Rights and the Arab Media*. CMF – MENA.

Chadwick, Andrew. 1997. "Ideologies, Communication and Public Discourse". In Jeffrey Stanyer and Gerry Stoker (Eds.), *Contemporary Political Studies* 1997. Volume One. Blackwell.

Chandler, Alfred D. Jr. 1977. *The Visible Hand: The Managerial Revolution in American Business*. Belknap Press.

Changing Lenses: Women's Perspectives on Media. 1999. Manila: Isis-International.

Checkland, M. 1991. "A BBC Perspective on the Role of Public Service Providers in the 90's". in *Cable and Satellite Broadcasting; London 26 & 27 February: Speakers' Papers*, Financial Times Conferences, 12.4.

Chomsky, Noam. 1979. *Reflections on Language*. New York: Pantheon.

_____. 1994. *Keeping the Rabble in Line*: *Interviews with David Barsamian*. Edinburgh: AK Press.

Chomsky, Noam and Edward S. Herman. 1988. *Manufacturing Consent: The Political Economy of Mass Media*. New York: Pantheon Books.

Christie, Ian. 1970. *Myth and Reality in Late Eighteenth Century British Politics*. London: Macmillan.

CIDA (Canadian Information Development Agency). 1986. "Teledevelopment". *Development*. Bulletin of the Canadian Information Development Agency, Spring-Summer Issue.

Clarke, N. and E. Riddell. 1992. *The Sky Barons*. London: Methuen.

Clarke, Roger. 1988. "Information Technology and Dataveillance". *Communications of the ACM* 31 (5), 498-512.

Clarke, S. 1995. "London: International News Capital". *Variety*, 18 December.

Claypool, S. 1995. "The Changing Role of the News Agencies". *EBU Review*, Autumn.

Clement, Andrew. 1988. "Office Automation and the Technical Control of Information Workers". In Mosco and Wasko (Eds.), *The Political Economy of Information*. Madison, Wisconisn: University of Wisconsin Press.

Coase, R.H. 1952. "The Federal Communications Commission". *Journal of Law and Economics*, 2.

Coates, R.A. 1988. *Unilateralism, Ideology and US Foreign Policy: The United States in and out of UNESCO*. Boulder, CO: Lynne Rienner.

Cockerell, M., P. Hennesy, and D. Walker. 1984. *Sources Close to the Prime Minister*. London: Macmillan.

Cockerell, Michael. 1989. *Live from Number 10*, 2nd ed. London: Faber & Faber.

Cohen, A., M. Levy, I. Roeh, and M. Gurevitch. 1996. *Global Newsrooms, Local Audiences: A Study of the Eurovision News Exchange*. London: John Libbey.

Cole, Juan R. I. 1994. "Printing and the Salafiyyah". Paper Presented at the Annual Meeting of the Middle East Studies Association, Symposium on Print and Mass Communication in the Middle East, November.

Cole, R. 1996. *Communication in Latin America: Journalism, Mass Media and Society*. Wilmington: Jaguar Books.

Collet, Dobson. 1933. *History of the Taxes on Knowledge: Their Origin and Repeal*. London: Watts.

Collins, R. 1986. "Broadband Black Death Cuts Queues. The Information Society and the UK". In R. Collins, J. Curran, N. Garnham, P. Scannell, P. Schlesinger and C. Sparks (Eds.), *Media, Culture and Society: A Critical Reader*. London: Sage Publications, 287-308.

_____. 1989. "The Language of Advantage". *Media, Culture and Society*, 11 (3), 351-371.

_____. 1993. "Reforming South African Broadcasting". In Eric P. Louw (Eds.), *South African Media Policy: Debates of the 1990s*. Belville: Anthropos.

Collins, Richard and Cristina Murroni. 1996. *New Media, New Policies: Media and Communications Strategies for the Future*. Cambridge: Polity Press.

Committee on Government Operations. 1980. *International Information Flow: Forging a New Framework*. Report to the 96th Congress, 2nd Session, House Report No. 96-1535, 11 December. Washington, DC: US Government Printing Office.

Conger, L. 1997. "From Intimidation to Assassination: Silencing the Press." In W. A. Orme Jr. (Ed.), *A Culture of Collusion: An Inside Look at the Mexican Press*. Boulder, CO: Lynne Rienner.

Connell, Ian. 1980. "Television News and the Social Contract". In Stuart Hall, Dorothy Hobson, Andrew Lowe and Paul Willis (Eds.), *Culture, Media and Language*. London: Hutchinson.

Connolly, William. 1991. *Identity/Difference: Democratic Negotiations of Political Paradox*. Ithaca: Cornell University Press.

_____. 1992. "The Nation and its Myth". In Anthony Smith (Ed.), *Ethnicity and Nationalism*. Leiden & New York: E J Brill.

González Molina, G. 1990. "The Production of Mexican Television News: the Supremacy of Corporate Rationale". Ph.D. Dissertation, Centre for Mass Communication Research, University of Leicester.

Cornelius, W. A. 1996. *Mexican Politics in Transition: The Breakdown of a One-Party Dominant Regime*. La Jolla, CA: Center for U.S. Mexican Studies.

Cottle, Simon (Ed.), 2000. *Ethnic Minorities and the Media*. Buckingham: Open University Press.

Coulter, Nathalie and Catherine Murray. 2001. *Watching the Watchers: Gender Justice and Co-Regulation in the New Media Market Place*. Burnaby: Simon Fraser University. Report Commissioned by Media Watch Canada.

Council of Europe. 1989. *European Convention on Transfrontier Television*. Text adopted 15 March.

CPSR Newsletter. 1990. "Privacy Concern Raised over Lotus Marketplace", 8 (4), 24-25

Cramer, C. 2002. "Media Education and the Future of TV News". Broadcast on Radio National's Media Report, Australian Broadcasting Corporation, 28 February. Found online at http://www.abc.net.au/rn/talks8.30/mediarpt/stories/s492884.htm

Crawley, C. W. (ed). 1969. *War and Peace in the Age of Upheaval (1793-1830)*. Cambridge: Cambridge University Press.

Cresser, Frances, Lesley Gunn and Helen Balme. 2001. "Women's Experiences of On-Line E-Zine Publication". *Media, Culture and Society*, 23 (4), 457-473.

Crozier, Michel, Samuel P. Huntington, and Joji Watanuki. 1975. *The Crisis of Democracy: Report on the Governability of Democracies to the Trilaterial Commission*. New York: New York University Press.

Cunningham, S. and E. Jacka. 1996. *Australian Television and International Mediascapes*. Cambridge: Cambridge University Press.

Curran, James. 1977. "Capitalism and Control of the Press, 1800-1975". In James Curran, Michael Gurevitch and Janet Woollacott (Eds.), *Mass Communication and Society*. London: Edward Arnold.

_____. 1981. "The Impact of Advertising on the British Mass Media". In R.Collins et al. (Eds.), *Media, Culture and Society: A Critical Reader*. London: Sage.

_____. 1990. "The New Revisionism in Mass Communications Research". *European Journal of Communication*, 5(2-3).

_____. 1991 "The Press in the Age of Conglomerates". In J. Curran and J. Seaton (Eds.), *Power Without Responsibility*: *The Press and Broadcasting in Britain*,4th edn. London: Routledge.

Curran, James, and Jean Seaton (Eds.). 1988. *Power without Responsibility. The Press and Broadcasting in Britain,* 3rd edn. London and New York: Routledge.

_____. 1991. *Power without Responsibility: The Press and Broadcasting in Britain* 4th edn, London: Routledge.

_____. 1997. *Power without Responsibility: The Press and Broadcasting in Britain*, 5th edn. London: Routledge.

Curran, J., A. Douglas, and G. Whannel. 1980. "The Political Economy of the Human Interest Story". In A. Smith (Ed.), *Newspapers and Democracy: International Essays on a Changing Medium*. Cambridge, MA: MIT Press.

Curry Jansen, Sue. 1988a. *Censorship: The Knot that Binds Power and Knowledge*. New York: Oxford University Press.

_____. 1988b. "Market Censorship and New Information Technologies". paper presented at the Polytechnic of Central London, 26 November.

_____. 1993."'The Future is not What it Used to Be': Gender, History, and Communications". *Communication Theory*, May, 136-148.

_____. 2002a. "Market Censorship". in Derek Jones (Ed.), *Censorship: A World Encyclopedia*. London: Fitzroy Dearborn Publishers.

____. 2002b. "Media in Crises: Gender and Terror". September 2001. *Feminist Media Studies*, 2 (1), 139-141.

Curry, J. 1988. *Glasnost: Words Spoken and Words Heard*, prepared for the Kennan Institute, "The Gorbachev Reform Program". 20-22 March, mimeo.

Dabbous-Sensenig, Dima. 2000. "Media vs. Society in Lebanon: Schizophrenia in an Age of Globalisation". *Media Development*, XLVII (3), 14-17.

Dahl, Robert. 1981. *Democracy in the United States*. Skokie, Illinois: Houghton Mifflin Co.

Dahlgren, P. 1987. "Ideology and Information in the Public Sphere". In J. D. Slack and F. Fejes (Eds.), *The Ideology of the Information Age*. Norwood, NJ: Ablex Publishing, 24-46.

Dahlgren, P. and Sparks, C. (Eds.), 1991. *Communications and Citizenship: Journalism and the Public Sphere in the New Media Age*. London: Routledge.

Dajani, Nabil. 1980. "Mass Media and Social Consciousness in a Lebanese Community". In J. Halloran (Ed.), *Communication in the Community*. Paris: UNESCO.

_____. 1991. "Managing the Crisis of Public Services in West Beirut". In Nabil Beyhum (Ed.), *Reconstruire Beyruth: Le paris sur le possible*. Lyon: Maison de l'Orient.

Darnton, Robert. 1979. *The Business of Enlightenment: A Publishing History of the Encyclopedie, 1775-1800*. Cambridge: Belknap Press.

Darnton, Robert, and Daniel Roche (Eds.), 1989. *Revolution in Print: The Press in France, 1775-1800*. Berkeley: University of California Press.

Das, S. and R. Harindranath. 1996. "Nation-State, National Identity and the Media". *Unit 22 of the MA in Mass Communications* (by Distance Learning). Leicester: Centre for Mass Communication Research, University of Leicester.

Dauncey, Hugh. 1996. "France and the Information Superhighway". *Politics,* 16 (2).

Davidson, Phillip. 1941. *Propaganda and the American Revolution*. Chapel Hill: University of North Carolina Press.

Davis, Mike. 1992. Interview. *Covert Action Information Bulletin*. Washington, D.C. : Covert Action Publications. Summer.

De Aquino, R. 2002. "The Print European Landscape in the Context of Multimedia". Presentation to Mudia (Multimedia in a Digital Age) in Bruges, Belgium in May 2002. Found online at: http://www.mudia.org/html/presentation/bruges-ruth.doc

De Clercq, Mieke. 2002. "Shedding Light on Absence: Women's Under-Representation in the Newsroom". Unpublished paper, presented at the Conference of the International Association for Media and Communication Research, Barcelona, 20-26 July.

De la Peña, R. and L. R. Toledo 1992a. "Consumo Televisivo en el Valle de México". *Intermedios*, 3 (Agosto/Sept.), 48-57.

_____. 1992b. "Hábitos de Lectura de Periódicos in el Valle de México". *Intermedios*, 4 (Oct./Nov.), 60-9.

De Quetteville, Harry. 2005. "Saudis Tackle Extremism through Medium of TV". *Daily Telegraph*. 11 December

De Sola Pool, Ithiel. 1983. *Technologies of Freedom*. Cambridge, Mass. and London: Harvard University Press.

Debęcki, R. 1989. "Pierwszy program juź w sierpniu. Audycje religijne w radiu i TV – wypowiedź biskupa Adama Lepy". *Dziennik Baltycki*, 17 July.

Debes, Dietmar. (Ed.). 1968. *Gepriesenes Andenken von Erfindung der Buchdruckerie: Leipziger Stimmen zur Erfindung Gutenbergs*. Leipzig: Reclam.

Debord, Guy. 1995. *The Society of the Spectacle*. New York: Zone Books.

Demos. 1994. "Lean Democracy", 3.

Department of Communications. 2001. Department of Communications, Government of South Africa. *Gender Equality Guidelines*. Available at: http://docweb.pwv.gov.za.

_____. 2002. "Engendering Broadcast Legislation: Final Report". Report prepared by Women's Net for Department of Communications, Government of South Africa.

Devèze, J. 1990. "La Place des Images Provenant de L'Étranger Dans la Télévision Françaisé". Paper presented at the Biannual Conference of the International Association for Mass Communication Research (IAMCR), Bled, Yugoslavia, 26-31 August.

Dietz, M.G. 1987. "Context is All: Feminism and Theories of Citizenship". *Daedalus*, Fall.

Dillenger, B. 1995. "*Finnish Views of CNN Television News: A Critical Cross-Cultural Analysis of the American Commercial Discourse Style*". Ph.D. Dissertation. University of Vaasa.

Dimitrakopoulou, Dimitra. 2002. "The Factor of Time on the Internet and its Impact on the Journalistic Practice". Unpublished paper, presented at the conference of the International Association for Media and Communication Research, Barcelona, 20-26 July.

Diop, Ousmane Soce. 1966. "Communications in Senegal". *The American Scholar*, Spring.

Djerf-Pierre, Monika. 2002. "Why It's Lonely at the Top: Gendered Media Elites in Sweden". Unpublished paper, presented at the conference of the International Association for Media and Communication Research, Barcelona, 20-26 July.

Dominick, J.R. 1988. "The Impact of Budget Cuts on CBS News". *Journalism Quarterly* 65 (2), 469 – 73.

Doornaert, M. and S. E. Omdal. 1989. *Press Freedom under Attack in Britain*. Brussels: International Federation of Journalists.

Douglas, J. 1990. "Reaching Out with 2-way Communications". *EPRI Journal* ,15 (6), 4-13.

Douglas, Mary. 1975. *Purity and Danger: An Analysis of Concepts of Purity and Taboo*. London: Routledge and Kegan Paul.

Dowmunt, Tony. (Ed.). 1993. *Channels of Resistance*. London: BFI.

Downing, J. 1984. *Radical Media. The Political Experience of Alternative Communication*. South End Press.

_____. 1988. "The Alternative Public Realm: the Organization of the 1980s Antinuclear Press in West Germany and Britain". *Media, Culture and Society*, 10 (2), 163-82.

Drotner, Kirsten. 2002. "New Media, New Options, New Communities? Towards a Convergent Media and ICT Research". *Nordicom Review*, 12 (1-2), 11-22.

Drummond, Lee. 1980. "The Cultural Continuum: A Theory of Intersystems". *Man* (N.S.) 15 (2), 352-74.

Duarte, L.G. and J. Straubhaar. 1996. "Cultural Proximity, Class and the Emergence of Satellite TV services in Latin America". Paper presented to the International Communications Associations annual meeting in Chicago.

"Dubai agrees to pull plug on Pakistani TV networks" 2007. CNN.Com, http://edition.cnn.com/2007/WORLD/asiapcf/11/16/pakistan.tv/index.html

Dunn, John. 1992. *Democracy: The Unfinished Journey, 508 BC to AD 1993*. Oxford: Oxford University Press.

Dunn, Melanie. 2002. "Where Are All the Women?". *Feminist Media Studies*, 2 (1), 136-137.

Dunning, J.H. 1995. "The Eclectic Paradigm in an Age of Alliance Capitalism". *Journal of International Business Studies*. 26 (3), 461-87.

Durkheim, Emile. 1947. *The Elementary Forms of the Religious Life*. Glence: Free Press.

Dutton, William H. 1996. "Network Rules of Order: Regulating Speech in Public Electronic Fora". In *Media, Culture and Society*, 18.

Eger, J. 1978. "Transnational Data Flow: The Need For Action". *Computerworld*, 13 February.

Eickelman, Dale F. 1985. *Knowledge and Power in Morocco: The Education of a Twentieth-Century Notable*. Princeton: Princeton University Press

_____. 1992. "Mass Higher Education and the Religious Imagination in Contemporary Arab Societies". *American Ethnologist,* 19 (4), 643-55.

Eickelman, Dale F., and James Piscatori. 1996. *Muslim Politics*. Princeton: Princeton University Press.

Eie, Birgit. 1998. *Who Speaks on Television? A European Comparative Study of Female Participation in Television Programmes*. Oslo: NRK (Norwegian Broadcasting Corporation).

Eisenstein, Elizabeth. 1979. *The Printing Press as an Agent of Change*. Cambridge: Cambridge University Press.

Ellul, Jacques. 1954. *The Technological Society* (English translation, Alfred A. Knopf, 1964).

El–Nawawy, Mohammed and Adel Iskandar. 2002. *Al- Jazeera, How the Free Arab Network Scooped the World and Changed the Middle East*. Cambridge, MA: Westview.

Engelhardt, Tom. 1986. "The Shortcake Strategy". In Todd Gitlin (Ed.), *Watching Television*. New York: Pantheon.

Enzensberger, Hans Magnus. 1970. "Constituents of a Theory of the Media". *New Left Review* 64 (November-December.)

Epstein, E. 1973. *News from Nowhere: Television and the News*. New York: Vintage.

EPU (Economic Planning Unit, Prime Minister's Department). 1985. *Guidelines on Privatization*. Kuala Lumpur: Government Printer.

Escarpit, Robert. 1966. *The Book Revolution*. Paris: London: UNESCO, Harrap.

Esteinou Madrid, J. 1988. "The Morelos Satellite System and its Impact on Mexican society". *Media, Culture and Society*. 10(4), 419-46.

European Commission. 1989. Council Directive, *Official Journal of the European Communities*, no. L298/23. 3 October.

_____. 1999. *Images of Women in the Media*. Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities.

European Database on Women and Decision-Making. 2001. *Women in Telecommunications*. Available at www.db-decision.de/index_E.htm

Evans, Gail. 2001. *Play Like a Man, Win Like a Woman: What Men Know About Success that Women Need to Learn*. New York: Broadway Books.

Evenson, Laura. 1993. "The Video Game Culture: How It's Changing Kids' Perception of the World". *San Francisco Chronicle*, 25 May.

Facts in Figures. 1989. London: Press Council.

Fanon, F. 1967. *The Wretched of the Earth*. Harmondsworth: Penguin.

Farer, T.J. 1975. "The United States and the Third World: A Basis for Accommodation". *Foreign Policy*, 54 (1), 79-97.

Farnsworth, J. 1989. "Social Policy and the Media in New Zealand". *Report of the Royal Commission on Social policy*, vol.4, Wellington: Government Printer.

Farrah, B. and Maxwell, D. 1992. "Building America's Infostructure: Public Policy in the Information Age". *Telephony*, 20 April.

Farrelly, P. and S. Ryle. 1998. "Drug Giants Merger Puts 10,000 UK Jobs at Risk". *Observer*, 1 Feb.

Farwell, Edie et al. 1999. "Global Networking for Change: Experiences from the APC Women's Programme". In Wendy Harcourt (Ed.), *Women @ Internet: Creating New Cultures in Cyberspace*. London: Zed Books, 102-113

Fathi, Asghar. 1979. "The Role of the Islamic Pulpit". *Journal of Communication*, 29 (3), 102-5.

Featherstone, M. (Ed.), 1990. *Global Culture: Nationalism, Globalization, and Modernity*. London: Sage.

Febvre, Lucien and Henri-Jean Martin. 1976. *The Coming of the Book: The Impact of Printing 1450-1800*. London: New Left Books.

Federal Constitutional Court. *Decisions of the Bundesverfassungsgericht-Federal Constitutional Court- Federal Republic of Germany*. Vol. 73. Nomos Verlagsgesellschaft.

Federal Ministry for Economic Cooperation. 1978. "Prospects of Cooperation between the Federal Republic of Germany and the Developing Countries in the Field of Communications". Working Paper for International Conference: Towards a New World Information Order: Consequences for Development Policy, Bonn: 4-6 December.

Federal Register 1995. 60 (199) 16th October.

Fenby, J. 1986. *The International News Services*. A Twentieth Century Fund Report, New York: Schocken Books.

Ferguson, M. 1992. "The Mythology about Globalization". *European Journal of Communication*, 7, 69-93.

Fernández Christlieb, F. 1982. *Los Medios de Difusion Masivo en Mexico*. Mexico, DF: Juan Pablos Editor.

Financial Times Screen Finance. 1998, 8 Jan

Fischer, Michael M. J. 1980. *Iran: From Religious Dispute to Revolution*. Cambridge: Harvard University Press.

Fishman, M. 1980. *Manufacturing the News*. Austin: University of Texas Press.

Fiske, J. 1987. *Television Culture*. London: Routledge.

Flowers, S. 1993. "Want it? Well Gopher it?". *The Guardian*, 5 August.

Fontaine, Mary. 2000. "A High-Tech Twist: ICT Access and the Gender Divide". In *TechKnowLogia*, 2 (2), available at: www.techknowlogia.org

Foote. J. 1995. "Structure and Marketing of Global Television News". *Journal of Broadcasting and Electronic Media*, 39 (1), 127-33.

Forgacs, David. (Ed.). 1988. *An Antonio Gramsci Reader*. New York: Schocken.

Foucault, Michel. 1977. *Discipline and Punish: The Birth of the Prison*. Pantheon.

_____. 1988. "The Subject and Power". In Brian Wallis (Ed.), *Art after Modernism*. New York: New Museum of Contemporary Art, 417-34.

Fowler, Mark S. and Daniel L Brenner, 1982. "A Marketplace Approach to Broadcast Regulation". *Texas Law Review*, 60 (207).

Fox, E. 1997. *Latin American Broadcasting: From Tango to Telenovela*. London: University of Luton Press.

Fox, J. 1994. "The Difficult Transition from Clientelism to Citizenship: Lessons from Mexico". *World Politics*, 46 (2), 151-84.

Freedman, Warren. 1988. *Freedom of Speech on Private Property*. Westport, Connecticut: Quorum Books.

Freedom Forum Media Studies Center. 1993. "The Media and Foreign Policy in the Post-Cold War World". Briefing Paper, New York: Columbia University.

Fregoso Peralta, G. and E. E. Sánchez Ruiz. 1993. *Prensa y Poder en Guadalajara*. Guadalajara: Universidad de Guadalajara.

Freiberg, J. W. 1981. *The French Press: Class, State, and Ideology*, New York: Praeger.

Friedland, I. 1992. "Covering the World: International Television News Services". Paper for the Twentieth Century Fund.

Friedman, Barbara. 2002. "It's September 12th: Do You Know Where Afghanistan's Women Are?". *Feminist Media Studies*, 2 (1), 137-139.

Friendly, Fred. 1967. *Due to Circumstances Beyond Our Control*. New York: Random House.

Frow, John. 1996. "Information Bought and Sold". *New Left Review*. 219 (Sept.- Oct.)

Fuller, C. 1995. "Elbowing for News Room". *TV World*, October.

Funredes. 2001. *Evolution of the Language Study Results*. Santo Domingo: Fundación Redes y Desarrollo (Funredes); see: www.funredes.org/LC/L5/evol.html

Gaffney, Patrick D. 1994. *The Prophet's Pulpit: Islamic Preaching in Contemporary Egypt*. Berkeley: University of California Press.

Gajewski, J. 1988. *Poza Zasięgiem Cenzury 1982-1986*. Kraków: Oficyna Literacka.

Gallagher, Margaret. 1995a. *An Unfinished Story: Gender Patterns in Media Employment*. Reports and Papers on Mass Communication 110, Paris: UNESCO.

_____. 1995b. "Gender Portrayal in European Broadcasting: Policies and Practice". Paper presented at "Reflecting Diversity: the Challenge for Women and Men in European Broadcasting". 2nd European Commission/European Broadcasting Union conference on equal opportunities, London, 3-5 May.

_____. 2000. "Occupational Segregation Still Exists: Women in EU Public Broadcasting". In Danielle Cliche, Ritva Mitchell and Andreas Wiesand (Eds.), *Pyramids or Pillars: Unveiling the Status of Women in Arts and Media Professions in Europe* Bonn: ARCult Media, 229-234

_____. 2001. *Gender Setting: New Agendas for Media Monitoring and Advocacy*. London: Zed Books.

Gallie, W. B. 1956. "Essentially Contested Concepts". In *Proceedings of the Aristotelian Society*, vol. 56, (London 1955-56). Reprinted in Max Black (Ed.), 1962. *The Importance of Language*, Englewood Cliffs, N.J.:Prentice-Hall, 121-46.

Galtung, J. 1994. "State, Capital, and the Civil Society: a Problem of Communication". Paper presented to the *MacBride Round Table*, Honolulu.

Galtung, J. and M. Ruge. 1965, 1970. "The Structure of Foreign News". In Jeremy Tunstall (Ed.), *Media Sociology*. London: Constable.

Gandy, Oscar H. Jr. 1982. *Beyond Agenda Setting*: *Information Subsidies and Public Policy*. Ablex.

_____. 1988. "The Political Economy of Communications Competence". In Mosco and Wasko. *The Political Economy of Information*, Madison, Wisconisn: University of Wisconsin Press.

_____. 1993. *The Panoptic Sort: A Political Economy of Personal Information*. Westview.

Ganley, Gladys, and Oswald Ganley. 1987. *Global Political Fallout: The VCR's First Decade*. Norwood, N.J.: Ablex Press.

Gans, H. 1979. *Deciding What's News: A Study of CBS Evening News, NBC Nightly News, Newsweek and Time*. New York: Pantheon.

_____. 1980. *Deciding What's News*. New York: Vintage Books.

Garbo, G. 1983. "The Role of the IPDC in the Implementation of the New World Information and Communication Order". Presentation at Conference of NAME-DIA, New Delhi, 9-12 December.

García Canclini, N. 1988. "Culture and Power: the State of Research". *Media, Culture and Society*, 10(4), 467-98.

Gardner, Richard N. 1966. "Space Broadcasting: Problems of International Law and Organization". Paper before the *American Institute of Aeronautics and Astronautics*. May 4.

Garitaonandia, C. 1993. "Regional Television in Europe". *European Journal of Communication*. 8: 277-94.

Garnham, Nicholas. 1986a. "The Media and the Public Sphere". In Peter Golding, Graham Murdock and Philip Schlesinger (Eds.), *Communicating Politics*. New York: Holmes & Meier; Leicester: Leicester University Press.

_____. 1986 b. "The Media and the Public Sphere". *InterMedia*, 1, 28-33.

_____. 1990. *Capitalism and Communication: Global Culture and the Economics of Information*. London: Sage.

Gates, William. 1995. *The Road Ahead*. New York: Viking.

Gauch, Sarah. 2005. "Christian TV Hits Egypt's Airwaves". *Christian Science Monitor*. 8 December

Gauhar, Altaf. 1979."Free Flow of Information: Myths and Shibboleths". *Third World Quarterly,* 1(3), 53-74.

Gentry, J. 1999. "The Orlando Sentinel. Newspaper of the future: Integrating Print, Television and Web". In *Making Change*, a report for the American Society of Newspaper Editors, April, 3-9.

Gerbner, George. 1998. *Casting the American Scene: Fairness and Diversity in American Television*. Temple University, Philadelphia. Report for the Screen Actors' Guild.

Geremek, B. 1989. "W Stronę Gabinetu Cieni". *Gazeta Wyborcza*, 27 July.

Gervasi, T. 1984. "Reckless Endangerment; the Attack on Korean Airlines Flight 7 and America's response". *Evergreen Review*, May.

Giddens, Anthony. 1990. *The Consequences of Modernity*. Stanford: Stanford University Press.

Giffard, A.C. 1989. *UNESCO and the Media*. New York: Longman.

Gilsenan, Michael. 1973. *Saint and Sufi in Modern Egypt: An Essay in the Sociology of Religion*. Oxford: Clarendon Press.

Giner, Juan Antonio 2001. "From Media Companies to 'Information Engines'". In *Innovations in Newspapers 2001 World Report*. Spain: Innovation International, Pamplona, 28-33. See also http://www.innovacion.com

Gingras, Anne-Marie. 1997. "Internet and Democracy: What Impact Does the Internet Have on Collective Action?". Paper presented to the European Consortium for Political Research Workshop on New Media and Political Communication, 27 February-4 March.

Gitlin, Todd. 1980. *The Whole World is Watching: Mass Media in the Making and Unmaking of the New Left*. Berkeley, CA: University of California Press.

_____. 1987. *The Sixties*: *Years of Hope, Days of Rage*. New York: Bantam.

Glasgow University Media Group. 1976. *Bad News*. London: Routledge & Kegan Paul.

_____. 1980 *More Bad News*. London: Routledge & Kegan Paul.

_____. 1982 *Really Bad News*. London: Writers and Readers

_____. 1985 *War and Peace News*. Milton Keynes: Open University Press.

Goga, Farhana. 2001. "Issues of Race and Gender in the Post-Apartheid South African Media Organizations, 1994-2000". In Keyan Tomaselli and Hopeton Dunn (Eds.), *Media, Democracy and Renewal in Southern Africa*. Colorado Springs: International Academic Publishers, 209-229.

Goldberg, Ellis. 1991. "Smashing Idols and the State: The Protestant Ethic and Egyptian Sunni Radicalism." *Comparative Studies in Society and History,* 33, (1), 3-35.

Goldie, G. W. 1977. *Facing the Nation: Television and Politics*, *1936-76*. London: Bodley Head.

Golding, P. 1974. "Media Role in National Development". *Journal of Communication*, 24 (3), 39-53.

_____. 1990. "Whose World; What Information; Which Order? – Rethinking NWICO in the 1990's". Working Paper for WACC Colloquium on NWICO, London, 24-25 September.

Golding, P. and P. Elliott. 1979. *Making the News*. New York: Longman.

Goldsmith's College Media Research Group. 1987. *Media Coverage of London Councils: Interim Report*. London: Goldsmiths' College, University of London, (mimeo).

Göle, Nilüfer. 1993. "Engineers and the Emergence of a Technist Identity." In Metin Heper, Ayse Öncü, and Heinz Kramer (Eds.), *Turkey and the West*: *Changing Political and Cultural Identities*. London and New York: I. B. Tauris, 199-218.

Gomez, E.T. 1990. *Politics in Business: UMNO's Corporate Investments*. Kuala Lumpur: Forum.

Gomez, E.T. 1994. *Political Business: Corporate Involvement of Malaysian Political Parties*. Queensland: James Cook University of North Queensland.

_____. 1991. *Money Politics in the Barisan Nasional*. Kuala Lumpur: Forum.

González Molina, G. 1987. "Mexican Television News: the Imperatives of Corporate Rationale". *Media, Culture and Society*, 9, 159-87.

Gonzenbach, W., M Arant, and R. Stevenson. 1991. "The World of U.S Network Television News: Eighteen Years of Foreign News Coverage". Paper presented to the Association for Education on Journalism and Mass Communications meeting in Boston.

Goodale, Gloria and M.S. Mason. 2002. "Youth Powers TV, But is That Smart Business?". *Christian Science Monitor*, 13 September.

Goonasekera, A. 1996. "Asian Audiences for Western Media". Unit 44b in the MA in Mass Communications (by distance learning), Leicester: Centre for Mass Communications Research, University of Leicester.

Gouldner, Alvin. 1970. *The Coming Crisis of Western Sociology*. New York: Basic Books.

_____. 1976. *The Dialectic of Ideology and Technology*. New York: Seabury Press.

_____. 1979. *The Future of Intellectuals and the Rise of the New Class*. London: Macmillan.

Government of Malaysia. 1984. *Printing Presses and Publications Act 1984*. Kuala Lumpur.

_____. 1988. *Broadcasting Act 1988*. Kuala Lumpur.

Gowing, N. 1994. "Real Time Television Coverage of Armed Conflicts and Diplomatic Crises: Does it Pressure or Distort Foreign Policy Decisions?". Working Paper 94-1. Joan Shorenstein Barone Center, JFK School of Government, Harvard University.

Grabe, M. 1994. "South African Broadcasting Corporation Coverage of the 1987 and 1989 Elections: the Matter of Visual Bias". Paper presented to the Association for Education on Journalism and Mass Communications Meeting in Atlanta.

Graber, D. 1990. "Seeing is Remembering: How Visuals Contribute to Learning from Television News". *Journal of Communication*, 40 (3).

Grace, Tony. 1985. "The Trade-Union Press in Britain". *Media, Culture and Society*, 7 (2).

Graham, Robert. 1978. *Iran*: *The Illusion of Power*. London: Croom Helm.

Gramsci, Antonio. 1973. *Prison Notebooks*. London: Lawrence and Wishart.

Gray, John. 1995. "The Sad Side of Cyberspace". *The Guardian,* 10 April

Green, Jerrold. 1982. *Revolution in Iran*. New York: Praeger.

Grimes, T. 1990. "Encoding TV News Messages into Memory". *Journalism Quarterly*, 67 (4), 757-66.

Gunter, B. 1987. *Poor Reception*. Hillsdale. NJ: Lawrence Erlbaum Associates.

Gunther, M. 1994. *The House That Roone Built: The Inside Story of ABC News*. Boston: Little Brown.

Gurevitch, M. and J. G. Blumler. 1983. "Linkages Between the Mass Media and Politics: a Model for the Analysis of Political Communications Systems". In J. Curran, M. Gurevitch and J. Woollacott (Eds.), *Mass Communication and Society*. London: Edward Arnold, 270-90.

Gurevitch, M., M. Levy, and I. Roeh. 1991. "The Global Newsroom: Convergences and Diversities in the Globalization of Television News". In P. Dahlgren and C. Sparks (Eds.), *Communications and Citizenship: Journalism and the Public Sphere in the New Media Age*. London: Routledge.

"Gutenberg", (nd. 1973?) an issue of *L'Arc* (Aix-en-Provence, France). 50.

Gwertzman, B. 1973. "US Still Hopes for Arab-Israeli Dialogue". *New York Times*, 23 February.

Habermas, Jürgen. 1971. *Strukturwandel der Offentlichkeit: Untersuchungen zu einer Kategorie der burgerlichen Gesellschaft*. Neuwied: Luchterhand, (CN: 149).

_____. 1979. "The Public Sphere". In A. Mattelart and S. Siegelaub (Eds.), *Communication and Class Struggle*. Vol. 1. New York: International General.

_____. 1982. "A Reply to My Critics". In John B. Thompson et al. (Eds.), *Habermas: Critical Debates*. London: Macmillan.

_____. 1989a. *The Structural Transformation of the Public Sphere*. Cambridge: Polity Press.

_____. 1989b. *On Society and Politics: A Reader*. S Seidman (Ed.), Boston: Beacon Press.

_____. 1990. *The Structural Transformation of the Public Sphere*. Cambridge: Polity Press.

Hafez, Kai. 2006. "Arab Satellite: Broadcasting Democracy Without Political Parties?" . In *Transnational Broadcasting Studies*, 15.

Hafner, Katie and Matthew Lyon. 1996. *Where Wizards Stay Up Late: The Origins of the Internet*. New York: Simon and Schuster.

Hahn, Oliver. 2007. "Cultures of TV News Journalism and Prospects for a Transcultural Public Sphere". In Naomi Sakr (Ed.), *Arab Media and Political Community, Legitimacy and Public Life*. London: I.B. Tauris & Co. Ltd.

Hall, Stuart. 1973. "Deviancy, Politics and the Media". In Mary Mclntosh and Paul Rock (Eds.), *Deviance and Social Control*. London: Tavistock.

_____. 1983. "Culture, the Media and the 'Ideological Effect'". In J. Curran, M. Gurevitch and J. Woollacott (Eds.), *Mass Communication and Society*. London: Edward Arnold, 315-48.

_____. 1997. "Introduction" .In *Representation: Cultural Representations and Signifying Practices*. Sage. London

Hallin, D. C. 1983. "The Media go to War – from Vietnam to Central America". *NACLA Report on the Americas*, July-August.

_____. 1994. *We Keep America on Top of the World: Television Journalism and the Public Sphere*. Routledge: London.

_____. 1997. "Dos Instituciones, Un Camino: Television and the State in the 1994 Mexican Election". Paper presented at the annual meeting of the Latin American Studies Association, Guadalajara.

_____. 2000. "La Nota Roja: Popular Journalism and the Transition to Democracy in Mexico". In C. Sparks and J. Tulloch (Eds.), *Tabloid Tales: Global Debates over Media Standards*. The Scarecrow Press, Inc.

Hamelink, Cees, J. 2002. *The Ethics of Cyberspace*. London: Sage Publications.

Hanley, C. 1993. "International Spy Business Concentrates Mostly on Business". Associated Press, 4 June.

Harrison, P. and R. Palmer. 1986. *News out of Africa: Biafra to Band Aid*. London: Hilary Shipman.

Hart, George W. 1989. "Residential Energy Monitoring and Computerized Surveillance via Utility Power Flows". *IEEE Technology and Society Magazine*, June, 12-16.

Haug, Wolfgang Fritz. 1986. *Critique of Commodity Aesthetics*. Cambridge: Polity Press.

Hayek, Friedrich. 1952. "Scientism and the Study of Society". *In The Counter-Revolution of Science*. Glencoe, Ill: The Free Press.

Hayes, J. 1993. "Early Mexican Radio Broadcasting: Media Imperialism, State Paternalism or Mexican Nationalism?". *Studies in Latin American Popular Culture*, 12, 31-55.

_____. 1996. "'Touching the Sentiments of Everyone': Nationalism and State Broadcasting in Thirties Mexico". *The Communication Review*, 1(4).

Head, Sydney. 1985. *World Broadcasting Systems*. Belmont, California: Wadsworth.

Healy, T. 2002. "Jack of all Trades, Master of None". *In Ryerson Review of Journalism*. Summer, 65-7.

Heinderyckx, F. 1993. "Television News Programmes in Western Europe: a Comparative Study". *European Journal of Communication*, 8, 425-50.

____. 1994. "Language as the Irreducible Impediment to Transnational Television Programmes". Paper presented to Turbulent Europe: Conflict, Identity and Culture Conference, British Film Institute, London.

Held, D. 1980. *Introduction to Critical Theory*. London: Hutchinson.

Helland, K. 1995. "Public Service and Commercial News". Ph.D. Dissertation, University of Bergen.

Help Age International. 2002. *State of the World's Older People 2002*. London: HelpAge International.

Henderson, H. 1992. "Perfecting Democracy's Tools". In "After the Nation-State: Reinventing Democracy". *New Perspectives Quarterly,* Fall.

Herman, E. S. 1981. *Corporate Control, Corporate Power*. New York: Cambridge University Press.

_____. 1982. *The Real Terror Network: Terrorism in Fact and Propaganda*. Boston, Mass.: South End Press.

____. 1983. "Michael Novak's Promised Land: Unfettered Corporate Capitalism". *Monthly Review*, 35 (5).

____. 1984. "Objective News as Systematic Propaganda: the New York Times on the 1984 Salvadoran and Nicaraguan Elections". *Covert Action Information Bulletin 21*.

Herman, E. S. and F. Brodhead 1984. *Demonstration Elections: US-Staged Elections in the Dominican Republic, Vietnam and El Salvador*. Boston, Mass.: South End Press.

Herman, Edward S. and Noam Chomsky. 1988. *Manufacturing Consent: The Political Economy of the Mass Media*. New York: Pantheon.

Herman, E. and R. McChesney. 1997. *The Global Media: The New Missionaries of Corporate Capitalism*. Cassell, London.

Himmelfarb, Gertrude. 1996. "A Neo-Luddite Reflects on the Internet". *Chronicle of Higher Education*. 1 November, A56

Hirsch, Fred. 1976. *Social Limits to Growth*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Hjarvard, S. 1993. "Pan- European Television News: Towards a European Political Public Sphere?" In P. Drummond, R. Paterson and J. Willis (Eds.), *National Identity and Europe. The Television Revolution*. London: British Film Institute.

_____. 1995a. *Internationale TV-Nyheder. En Historisk Analyse af det Europoeiske System for Udveksling af Internationale TV-Nyheder*. Ph.D. Dissertation, Copenhagen.

_____. 1995b. "Eurovision News in a Competitive Marketplace". *EBU Diffusion*, Autumn.

_____. 1995c. "TV News Flow Studies Revisited. *Electronic Journal of Communication*, 5 (2-3), 24-38.

Hj. Ismail, Bukhory. 1992. "Penyelidikan Komunikasi Dari Kajian Sebaran Am, Institut Teknologi Mara." In Mohd. Dhari Othman et al (Eds.), *Pasca Sidang Seminar Penyelidikan Komunikasi*. Bangi: UKM.

HMSO. 1990. Broadcasting Act 1990. Chapter 42. 6.

Hobsbawm, Eric, and Terence Ranger. 1984. *The Invention of Tradition*. Cambridge: Cambridge University Press.

Hodgson, Marshall S. 1974. *The Venture of Islam: Conscience and History in a World Civilization*. Chicago: University of Chicago Press.

Hollander, Gayle. 1972. *Political Indoctrination in the USSR*. New York: Praeger.

Hollingsworth, Mark. 1986. *The Press and Political Dissent*. London: Pluto Press.

Hollis, Patricia. 1970. *The Pauper Press*, London: Oxford University Press.

Hopkins, Mark. 1970. *Mass Media in the Soviet Union*. New York: Pegasus.

Horkheimer, Max. and Theodor. W. Adorno. 1969. *Dialektik der Aufklärung. Philosophische Fragmente*. Frankfurt.

Horrocks, Ivan and Lawrence Pratchett. 1995. "Electronic Democracy: Central Themes and Issues". In Joni Lovenduski and Jeffrey Stanyer (Eds.), *Contemporary Political Studies*, Volume 3, Political Studies Association, University of York.

Horwitz, Robert Britt. 1989. *The Irony of Regulatory Reform: The Deregulation of American Telecommunications*. New York: Oxford University Press.

Houghton, N.D. 1965. "The Cuban Invasion of 1961 and the US Press in Retrospect". *Journalism Quarterly*, 42 (3), Summer.

Houston, Marsha. 1992. "The Politics of Difference: Race, Class and Women's Communication". In Lana F. Rakow (Ed.), *Women Making Meaning: New Feminist Directions in Communication*. New York: Routledge, 45-59

Hoyer, S., S. Hadenius and L. Weibull. 1975. *The Politics and Economics of the Press: A Development Perspective*. Beverly Hills: Sage.

Huet, A. et al. 1977. *Capitalisme et Industrie Culturelles*. Grenoble.

Hulten, Olof. 1984. *Mass Media and State Support in Sweden*. Stockholm: Swedish Institute.

Illich, Ivan. 1974. *Energy and Equity*. Harper & Row.

ILO. 2001. *World Employment Report 2001: Life at Work in the Information Society*. Geneva: International Labour Office

Index on Censorship. 2002. "South Africa: Broadcast Bill Raises Fears", 30 September.

Information in the Non-Aligned Countries. 1976. International Symposium on the Ways to Develop Information between Non-Aligned Countries, Tunis, 26-30 March.

Innis, Harold. 1950. *Empire and Communications*. Toronto: University of Toronto Press.

Instituto Federal Electoral, Dirección Ejectutiva de Prerogativas y Partidos Políticos, Comisión de Radiodifusión 1997. *Monitoreo de las Campañas de los Partidos Políticos en Noticiarios de Radio y Televisión*. Mexico, DF: Instituto Federal Electoral.

International Telecommunications Union (ITU). 1984. *The Missing Link: Report of the Independent Commission for World Wide Telecommunications Development*. Geneva: ITU.

"Ipsos-Stat reveals dramatic changes in Arab television ratings". 2006. *AME info*, 23 August http://www.ameinfo.com/94394.html.

Islam on Line, 12 October 2000: www.islamonline.net/atabic/arts/2000/12/articles5.shtml

ITU. 2002. *World Telecommunication Development Report: Reinventing Telecom*. Geneva: International Telecommunication Union

Jakubowicz, K. 1987. "Democratizing Communication in Eastern Europe". *InterMedia*, 3, 34-9.

_____. 1990. "'Solidarity' and Media Reform in Poland". *European Journal of Communication*, 5 (2), 333-353.

_____. 1993. "Stuck in a Groove, or Why the 60s Approach to Communication Democratization Will No Longer Do". In S. Splichal and J. Wasko (Eds.), *Communication and Democracy*. Norwood, NJ: Ablex Publishing.

Jakubowicz, K. and S. Jędrzejewski. 1988. "Polish Broadcasting: The Choices Ahead". *European Journal of Communication*, 1.

Jamieson, Kathleen Hall. 1986. "The Evolution of Political Advertising in America". In L. L. Kaid et al. (Eds.), *New Perspectives on Political Advertising*. Carbondale: Southern Illinois University Press.

_____. 2001. *Progress or No Room at the Top? The Role of Women in Telecommunications, Broadcast, Cable and E-Companies*. Annenberg Public Policy Center, University of Pennsylvania; available at: www.appcpenn.org/internet/publicpolicy/progress-re

Jankowitsch, J. and K.P. Sauvant (Eds.). 1978. *The Third World Without Super-Powers: The Collected Documents of the Non-Aligned Countries*. Volume I. Dobbs Ferry, NY: Oceana Publications. Original document: Economic Declaration Algiers, 5-9 September 1973. Fourth Conference of Heads of State or Government of Non-Aligned Countries. Algiers, 5-9 September 1973. Fundamental Texts, Algeria, Ministry of Foreign Affairs, 61-73.

Jankowski, Nick, Ole Prehn, and James Stappers. 1992. *The People's Voice: Local Radio and Television in Europe*. London: John Libbey.

Jayyusi, Lena. 1995. "The Grammar of Difference: The Palestinian / Israeli Conflict as a Moral Site." In A. Moors, T. van Teeffelen, S. Kanaana & I.Abu Ghazaleh (Eds.), *Discourse and Palestine: Power, Text and Context*. The Hague: Het Spinhuis.

_____. 1998. "'The Voice of Palestine' and the Peace Process: Paradoxes in Media Discourse after Oslo". In G. Giacaman and D. J. Lonning (Eds.), *After Oslo: New Realities, Old Problems*. London: Pluto Press.

Jefferson, Thomas. 1943. *The Complete Jefferson*, edited by Saul K. Padover. New York: Duell, Sloan, and Pearce.

Jensen, Mike. 2002. *Information and Communication Technologies (ICTs) in Africa – A Status Report*. Report Presented to the Third UN ICT Task Force Meeting, New York, 30 September – 1 October.

Johnston, C.B. 1995. *Winning the Global TV News Game*. Boston: Focal Press.

Jomo, K.S. 1990. *Growth and Structural Change in the Malaysian Economy*. London: Macmillan

_____. 1997. *Southeast Asia's Misunderstood Miracle*. Boulder, CO: Westview.

Joseph, Ammu. 2000. *Women in Journalism: Making News*. New Delhi: Konark Publishers.

_____. 2001. "Women, War and the Media". *Nieman Reports*, 55 (4).

Joseph, Ammu and Sharma Kalpana. (Eds.). 1994. *Whose News? The Media and Women's Issues*. New Delhi: Sage Publications.

Kahn, J. 1996. "Growth, Economic Transformation, Culture and the Middle Class in Malaysia". In R. Robison and D.S.G. Goodman (Eds.), *The New Rich in Asia: Mobile Phones, McDonalds and the Middle Class Revolution*. London: Routledge.

Kaiser Family Foundation. 2001. *Generation Rx.com: How Young People Use the Internet for Health Information*; available at: www.kff.org

Kaplún, M. 1973. *La Comunicación de Masas en America Latina*. Educación Hoy 5. Bogota: Asociación de Poblaciones Educativas.

Karpiński, J. 1985. "Ossowski i Tocqueville. O rodzajach ladu spolecznego". In E. Mokrzycki et al. (Eds.), *O społeczeństwie i teorii społecznej*. Warsaw: PWN, 263-74.

Karthigesu, R. 1991. "Two Decades of Growth and Development of Malaysian Television and an Assessment of its Role in Nation Building". Unpublished Ph.D. thesis, University of Leicester, England.

Katz, Jon. 1995. "Guilty". *Wired*, September.

Kay, Alan. 1994. "Four Images for the Information Superhighway Summit". Paper Presented to the "Superhighway Summit" sponsored by the Academy of Television Arts and Sciences, 11 January, University of California at Los Angeles.

Kean, J. 1996. "Structural Transformation in the Public Sphere". In Michael Brun-Andersen (Ed.), *Media and Democracy*. University of Oslo.

Keegan, V. 1997. "What a Web We Weave". *Guardian*, 13 May, 2-3.

Keegan, Victor. 1997. "Economic Notebook: Lords of the Net Will Inherit Earth". *The Guardian*, 7 July

Kennedy, P. 1987. *The Rise and Fall of the Great Powers*. New York: Random House.

Kepel, Gilles. 1985. *The Prophet and Pharaoh: Muslim Extremism in Egypt*. London: Al-Saqi Books.

Keynes, J. M. 1960. *The General Theory of Employment, Interest and Money*. London and New York: Palgrave Macmillan.

Khalaf, Roula. 2003. "Arab TV Gears Up for Fight on Home Front". In *Financial Times*, London, 2 February.

Khanfar, Wadah. 2005. "Shooting the Messenger". *Khaleej Times*, 4 December

Khatib, Lina. 2007. "Television and Public Action in the Beirut Spring". In Naomi Sakr (Ed.), *Arab Media and Political Community, Legitimacy and Public Life*. London: I.B. Tauris & Co. Ltd.

Khoo, B.T. 1995. *Paradoxes of Mahathirism*. Kuala Lumpur: Oxford University Press

Kiechel, W. 2001. "Presentation to World Editors". Forum, Hong Kong, 14 June.

Kinney, Jay. 1995. "Net Worth? Religion, Cyberspace and the Future". *Futures, 27* (7), 763-75.

Klein, Debbie. 2000. *Women in Advertising*. London: Institute of Practitioners in Advertising.

"Konferencja Prasowa Rzecznika Rzadu". 1989. [The government spokesman's press conference] *Rzeczpospolita*, 57.

Koss, S. 1981. *The Rise and Fall of the Political Press in Britain*, vol 1. London: Hamish Hamilton.

_____. 1984. *The Rise and Fall of the Political Press in Britain*, vol. 2. London: Hamish Hamilton.

Kovach, W. and Rosenstiel, T. 2001. *The Elements of Journalism*. New York: Three Rivers Press.

Koźniewski, K. 1987. "Przewodnik po Prasie Katolickiej". *Polityka*, 32-34.

Kozol, W. 1989. "Representations of Race in Network News Coverage of South Africa". In G. Burns and R. Thompson (Eds.), *Television Studies: Textual Analysis*. New York: Praeger.

KPMG. 1996. *Public Policy Issues Arising from Telecommunications and Audiovisual Convergence*. European Commission.

Kroloff, G. and S. Cohen. 1977. "The New World Information Order". Report to the Committee on Foreign Relations, US Senate, Washington, DC.

Kunzle, David. 1973. *The History of the Comic Strip:* Volume 1. *The Early Comic Strip: Narrative Strips and Picture Stories in the Early European Broadsheet, from c. 1450-1825*. Berkeley, CA: University of California.

Kurtz, Howard. 2002. "Robotic Journalism: Google Introduces Human-Less News". *Washington Post*, 30 September.

Kuusava, Sirkku, Mäkinen, Anneli and Nummijoki, Seija. 1993. *Journalismi, Tasa-Arvon Tyyssijako? (Journalism, A Bastion of Equality?)*. Helsinki: Naistoimittajat Ry.

Labędź, K. 1988. "Prasa NSZZ 'Solidarność' w Latach (1980-1)". *Zeszyty Prasoznawcze*, 4, 35-54.

Lafrance, Jean Paul. 1999. "Multimedia: Products and Markets". In *World Communication Report 1999-2000*. Paris: UNESCO, 143-156

Lammers, Susan M. 1989. *Programmers at Work: Interviews with 19 Programmers Who Shaped the Computer Industry*. Redmond, Wash: Tempus Books of Microsoft Press.

Larson, J. 1984. *Television's Window on the World: International Affairs Coverage on the US Networks*, Norwood, NJ: Ablex.

Larson, J. 1988. "Global Television and Foreign Policy". Paper for the Foreign Policy Association.

Lasch, Christopher. 1979. *The Culture of Narcissism*. New York: Norton

Laszlo, E., J. Lozoya, A.K. Bhattachanya, J. Estevez, R. Green, and V. Raman. 1980. *The Obstacles to the New International Economic Order*. New York: Pergamom Press.

Laudon, K. 1977. *Communication Technology and Democratic Participation*. New York: Praeger Publishers.

Lawrence, Bruce B. 1989. *Defenders of God: The Fundamentalist Revolt Against the Modern Age*. San Francisco: Harper and Row.

Lawson, C. 1999. "Building the Fourth Estate: Democratization and the Emergence of Independent Media in Mexico". Ph.D Dissertation, Stanford University.

Le Livre Francais: Hier, Aujourd' hui, Demain. 1972. Paris: Imprimerie Nationale.

Leadbetter, Charles. 1997. "A Slice of the Silicon Pie: California's Success into a Knowledge Based Economy has Important Lessons for New Labour". *New Statesman*. 23 May .

"Leading Arab Television Rejects Zogby Report", 2006, *Al Sharq al Awsat*, 2 Jan http://www.asharqalawsat.com/english/news.asp?section=5&id=3285

Leapman, Michael. 1987. *The Last Days of the Beeb*, 2nd edn. London: Coronet.

Lee, C.C. 1980. *Media Imperialism Reconsidered: The Homogenizing of Television Culture*. London: Sage.

Lee, Chun Wah. 1998. "Feminism in Singapore's Advertising: a Rising Voice". *Media Asia*, 25 (4), 193-197.

Leiner, Barry M., Vinton G Cerf, David D. Clark, Robert E. Kahn, Leonard Kleinrock, Da niel C. Lynch, Jon Postel, Larry G. Roberts, and Stephen Wolff,. 1997. *A Brief History of the Internet*. The Internet Society. (http://www.isoc.org/internet-history/)

Leiss, W. 1984. "Under Technology's Thumb: How Not to Think about the Information Society". Paper Presented at the Biannual Conference of the IAMCR, Prague, August.

Leiss, William, Stephen Kline, and Sut. Jhally. 1986. *Social Communication in Advertising: Persons, Products and Images of Well-Being*. Toronto: Methuen.

Leñero, V. 1990. *Los Periodistas*. Mexico, DF: J. Mortiz.

Lenk, K. 1982. "Information Technology and Society". In A. Schaff and G. Griedrichs (Eds.), *Microelectronics and Society, for Better or for Worse: A Report to the Club of Rome*. Pergamon.

Leonard, Helen. 1999. "Australian Codes of Conduct for Media Practitioners". Paper presented at Asia-Pacific Regional NGO Symposium on Women and Media, Bangkok, 31 August–4 September.

Lerner, D. 1958. *The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East*. New York: Free Press.

_____. 1980. Book review of *National Sovereignty and International Communications*. In *Public Opinion Quarterly*, Spring, 137.

Levy, Steven. 1984. *Hackers: Heroes of the Computer Revolution*. New York: Dell.

Lewis, Oscar. 1959. *Five Families*. New York: Basic Books, Inc.

Licklider, J. 1979. "Computers and Government". In M. Dertouzos and J. Moses (Eds.), *The Computer Age*. Cambridge, MA: MIT Press.

Lim, M.H. 1981. *Ownership and Control of the One Hundred Largest Corporations in Malaysia*. Kuala Lumpur: Oxford University Press.

Lipow, Arthur and Patrick Seyd. 1996. "The Politics of Anti-Partyism". *Parliamentary Affairs*, 49 (2).

List, Friedrich. 1910. Introduction, *National System of Political Economy*, Jena edition, Vol. 1. 63-76.

Liu, Michael Tien-Lung. 1982. "Explaining the Revolutionary Outcomes in Iran and Poland". *Theory and Society,* 17 (2).

Loader, Brian D. (Ed.). 1997. *The Governance of Cyberspace: Politics, Technology and Global Restructuring*. London and New York: Routledge.

Louw, P.E. (Ed.). 1993. *South African Media Policy: Debates of the 1990s*. Johannesburg: Anthropos.

Lynch, Marc. 2006. *Voice of the New Arab Public: Iraq, al-Jazeera, and Middle East Politics Today*. New York: Columbia Press.

Lyon, David. 1994. *The Electronic Eye*. Cambridge: Polity Press.

Mack, Bob. 1997. "Inside Bill Gates's Media Empire". *The Guardian,* (Media Guardian) 9 June.

Magor, Maggie. 2002. "News Terrorism: Misogyny Exposed and the Easy Journalism of Conflict". *Feminist Media Studies*, 2 (1), 141-144.

Magrass, Y. and R. Upchurch. 1988. "Computer Literacy: People Adapted for Technology". *Computers and Society* 18 (2), 8-15.

Mahathir, Mohamad. 1981. "Freedom of the Press: Fact and Fallacy". *New Straits Times*, 9 July.

_____. 1983. "New Government Policies". In K.S. Jomo (Ed.), *The Sun Also Sets: Lessons in Looking East*. Kuala Lumpur: Insan.

_____. 1991. *Malaysia: The Way Forward*. Kuala Lumpur: Malaysian Business Council.

_____. 1998. *Mahathir Mohamad on the Multimedia Super Corridor*. Subang Jaya: Pelanduk Publications.

Makdisi, Samir. 1977. "An Appraisal of Lebanon's Post-War Economic Development and a Look to the Future". *The M.E. Journal*, Summer, 227-267.

Malaysian Movement. 1976. *Third Malaysia Plan, 1976-1980*. Kuala Lumpur: Government of Malaysia.

Malhotra, Sheena and Everett M. Rogers. 2000. "Satellite Television and the New Indian Woman". *Gazette: The International Journal for Communication Studies*, 62 (5), 407-429.

Malik, R. 1992. "The Global News Agenda". *Intermedia*, 20 (1).

Mander, Jerry. 1991. *In the Absence of the Sacred: The Failure of Technology and the Survival of the Indian Nations*. Sierra Club Books.

Martin, Henri-Jean. 1969. *Livre, Pouvoirs et Société à Paris au XVIIe Siecle*. Paris: Droz.

Massing, M. 1984. "Grenada, We Will Never Know". *Index on Censorship*. February.

Matewa, Chido E.F. 2002. *Media and the Empowerment of Communities for Social Change*. Unpublished Ph.D. thesis, University of Manchester, Faculty of Education, June.

Mattelart, A. 1974. *Mass Media, Idéologies et Mouvement Révolutionnaire*. Paris: Anthropos.

_____. 1979. *Multinational Corporations and the Control of Culture*. Brighton: Harvester Press.

_____. 1982. "Des Difficultés de Conjuguer Technologies et Démocratie". Plenary paper at the Biannual Conference of the IAMCR, Paris, August.

Mattelart, Armand (Ed.). 1986. *Communicating in Popular Nicaragua*. New York: International General.

Mattelart, Armand, and Seth Siegelaub (Eds.). 1983. *Communication and Class Struggle. Vol. 2: Liberation, Socialism*. Paris: International General.

Mattera, P. 1990. *Prosperity Lost*. New York: Addison-Wesley.

Mayolo López, F. 1997. "Televisa, Asegura Cañedo White, Sabe Leer los Tiempos y Será Más Plural". *Proceso*. 9 March 26-30.

McAnany, E. and Wilkinson. K. 1994. "From Cultural Imperialists to Takeover Victims? Questions on Hollywoods Buyouts from the Critical Tradition". *Communication Research*. 19 (6), 724-48.

McCarthy, Rory. 2006. "30m Arabs Get to Vote – for a Pop Idol". *The Guardian*, 31 January

McChesney, Robert W. 1995. "Public Broadcasting in the Age of Communication Revolution". *Monthly Review*, 47 (7).

_____. 1997. *Corporate Media and the Threat to Democracy*. New York: Seven Stories Press.

_____. 1999. *Rich Media, Poor Democracy: Communication Politics in Dubious Times*. Urbana: University of Illinois Press.

McClelland, D. 1961. *The Achieving Society*. Princeton: Van Nostrand.

McColm, B. 1982. *El Salvador: Peaceful Revolution or Armed Struggle*?. Freedom House.

McCombs, M.E. 1981. "The Agenda Setting Approach". In D.O. Nimmo and K.R. Sanders (Eds.), *Handbook of Political Communication*. Beverly Hills: Sage, 121-40.

_____. 1988. "Setting the Agenda: The Evolution of Agenda-Setting Research". Paper Presented at SOMMATIE X, Veldhoven, the Netherlands.

McCombs, M.E., and Shaw, D.C. 1972. "The Agenda Setting Function of Mass Media". *Public Opinion Quarterly*, 36, 176-87.

McGinnis, Joe. 1969. *The Selling of the President*. New York: Trident.

McLellan, Hilary. 1997. "Diplomacy in Cyberspace: Report on the Virtual Diplomacy Conference, April 1-2, 1997". (http://www.tech-head.com/diplomacy.html)

Mclver, William J. 2000. "Motivating a Human Rights Perspective on Access to Cyberspace: The Human Right to Communicate". *The CPSR Newsletter (Computer Professionals for Social Responsibility),* 18 (3).

McManus, J. 1994. *Market-Driven Journalism*. Thousand Oaks, C.A: Sage.

McNair, Brian. 1988. *Images of the Enemy*. London: Routledge.

_____. 1991. *Glasnost*, *Perestroika and the Soviet Union*. London: Routledge.

McPhail, T.L. 1981. *Electronic Colonialism*. Beverly Hills/London: Sage.

_____. 1982. "A New World Information Order?". *International Perspective*, May/June.

McQuail, D. 1987. *Mass Communication Theory: An Introduction*. London, Beverly Hills, New Delhi: Sage.

McQuail, D. and Siune, K. (Eds.). 1986. *New Media Politics: Comparative Perspectives in Western Europe*. London, Beverly Hills, New Delhi: Sage.

Md. Salleh Hj. Hassan. 1992. "Aktiviti Penyelidikan Jabatan Komunikasi Pembangunan, Universiti Pertanian Malaysia". In Mohd. Dhari Othman et al. (Eds.), *Pasca Sidang Seminar Penyelidikan* Komunikasi, Bangi: UKM

Mead, M. 1970. *Culture and Commitment: The New Relationship Between the Generations in the 1970s*. New York: Anchor Books.

Means, Gordon P. 1991. *Malaysian Politics: The Second Generation*. Singapore: Oxford University Press.

Media Development. 1981. Special issue on "Group Communication in Different Cultures", 27 (2).

_____. 1988. "Communication: People's Power", 35 (1).

Media Monitoring Project. 1998. "Gender Coverage Around Women's Day: 1998". *Media Mask*, 3 (2), 13-32.

_____. 1999. *A Snapshot Survey of Women's Representation in the South African Media at the End of the Millennium*. Study Commissioned by Women's Media Watch, Johannesburg: Media Monitoring Project.

MediaWatch. 1994. *Front and Centre: Minority Representation on Television*. Toronto: Media Watch.

_____. 1995. *Women's Participation in the News: Global Media Monitoring Project*. Toronto: MediaWatch.

_____. 2000. Unpublished Document. Submission to the Canadian Radio- Television and Telecommunications Commission, CRTC-Corus Entertainment, April.

Mehra, A. 1986. *Free Flow of Information: A New Paradigm*. Westport, CT: Greenwood Press.

Mejía Barquera, F. 1989. *La Industria de la Radio y La Televisión y la Política del Estado Mexicano (1920-1960)*. Mexico; Fundación Manuel Buendía.

Melnik. S. 1981. *Eurovision News and the International Flow of Information: History, Problems and Perspectives 1960-1980*. Bochum: Studienverlag Dr N. Brockmeyer.

Melody, W. and R. Samarajiwa. 1986. "Canada's Contradictions on the New Information Order". In J. Becker, G. Hedebro and L. Paldan (Eds.), *Communication and Domination*. Norwood, NJ: Ablex.

_____. 1993. "On the Political Economy of Communication in the Information Society". In J. Wasko, V. Mosco and M. Pendakur (Eds.), *Illuminating the Blind Spots: Essays Honoring Dallas W. Smythe*. Norwood, NJ: Ablex, 63-81.

Merrett, C. and C. Sauders. 2000. *The Weekly Mail, 1985-1994*. In L. Switzer and M. Adhikari (Eds.), *South Africa's Resistance Press*. Athens, Ohio: University of Ohio Press.

Messick, Brinkley. 1993. *The Calligraphic State: Textual Domination and History in a Muslim Society*. Berkeley: University of California Press.

Metcalf, Barbara Daly. 1982. *Islamic Revival in British India: Deoband, 1860-1900*. Princeton: Princeton University Press.

Michnik, A. 1981. "What We Want to Do and What We Can Do". *Telos*, 47, 66-77.

Mickiewicz, Ellen. 1981. *Media and the Russian Public*. New York: Praeger.

_____. 1988. *Split Signals: Television and Politics in the Soviet Union*. New York: Oxford University Press

Milbrath, L. W. and M. L. Goel. 1977. *Political Participation*. New York: Rand McNally.

Miles, Hugh. 2006, "Reality TV Rivals Divide the Arab World". *The Daily Telegraph,* 10 February

Miliband, Ralph. 1969. *The State in Capitalist Society: An Analysis of the Western System of Power*. New York: Basic Books.

Miller, Jonathan. 1962. *Censorship and the Limits of Permission*. London: Oxford University Press.

Miller, M. 1996. "Free the Media". *Nation*, 3 June.

Miller, M. and J. Darling. 1997. "The Eye of the Tiger: Emilio Azcárraga and the Televisa Empire". In Jr. W. A. Orme (Ed.), *A Culture of Collusion: An Inside Look at the Mexican Press*. Boulder, CO: Lynne Rienner.

Ministry of Information (Malaysia). 1983. *Radio and Television Malaysia Handbook*. Kuala Lumpur.

Mirabella, A. 1994. "News Explosion of 95". *Columbia Journalism Review*, 33 (4).

Molina, G.G. 1990. *The Production of Mexican Television News: The Supremacy of Corporate Rationale*. Ph.D. Dissertation, Leicester.

Monks, Robert A.G. and Nell Minow. 1991. *Power and Accountability*. Harper Collins.

Moore, Barrington, Jr. 1978. *Injustice*: *The Social Bases of Obedience and Revolt*. London: Macmillan.

Moore, Clement Henry. 1980. *Images of Development*: *Egyptian Engineers in Search of Identity*. Cambridge: MIT Press.

Morales, W.Q. 1984. "Latin America on Network TV". *Journalism Quarterly*, 61 (1), 157-60.

Morley, D. 1980. *The Nationwide Audience*. London: BFI

_____. 1981. "Industrial Conflict and the Mass Media". Reprinted in Stan Cohen and Jock Young (Eds.), *Manufacture of News*, 2nd edn, London: Constable.

_____. 1992. *Television, Audiences and Cultural Studies*. London: Routledge.

Morna, Colleen Lowe and Zohra Khan (Compilers). 2000. *Net Gains: African Women Take Stock of Information and Communication Technologies*. Research report commissioned by the Association of Progressive Communicators (APC)-Women-Africa and FEMNET.

Morrissey, B. 2002. "Simultaneous Media Use Poses Ad Challenge". In *The Internet Advertising Report*. Found at http://www.internetnews.com/IAR/article.php/1547271

Mortensen, Frands. 1977. "The Bourgeois Public Sphere – a Danish Mass Communications Research Project". In M. Berg, P. Hemannus, J. Ekecrantz, F. Mortensen and P. Sepstrup (Eds.), *Current Theories in Scandinavian Mass Communication Research*. Grenaa, Denmark: GMT.

Mosco, V. 1979. *Broadcasting in the United States*. Norwood, NJ: Ablex.

_____. 1982. *Pushbutton Fantasies*. Norwood, NJ: Ablex.

_____. 1993. "Free Trade in Communication: Building a World Business Order". In K. Nordenstreng and H. Schiller (Eds.), *Beyond National Sovereignty: International Communications in the 1990's*. Norwood, NJ: Ablex Publishing Corp., 193-209.

Mosco, V. and M.L. McAllister. 1986. "Canada and the International Telecommunications Union". Report for the Department of Communication (DOC).

Moussalli, Ahmad S. 1992. *Radical Islamic Fundamentalism: The Ideological and Political Discourse of Sayyid Qutb*. Beirut: American University of Beirut.

Mtambalike, Pili. 1996. "Newspaper Reporting and Gender Relations". In Dorothy A. Mbilinyi and Cuthbert Omari (Eds.), *Gender Relations and Women's Images in the Media*. Dar es Salaam: Dar es Salaam University Press, 134-143.

Mtshali, L. P. H. M. 1997. Untitled Paper Presented at *Conference on Local Content*. Department of Arts, Culture, Science and Technology. Durban.

Mulgan, Geoff. 1994. "Party-Free Politics". *New Statesman and Society*. 15 April

Muller, J. 1987. "Press Houses at War: A Brief History of Nasionale Pers and Perskor". In K. G. Tomaselli, R. E. Tomaselli and J. Muller (Eds.), *The Press in South Africa*. London: James Currey.

Murdoch, Rupert. 1989. "Freedom in Broadcasting". MacTaggart Lecture, Edinburgh International Television Festival, Edinburgh, 25 August.

Murdock, G. 1982. "Large Corporations and the Control of Communications Industries". In M. Gurevitch, T. Bennett, J. Curran & J. Woollacott (Eds.), *Culture, Society and the Media*. London: Methuen.

_____. 1990. "Redrawing the Map of the Communications Industries: Concentration and Ownership in the Era of Privatization". In Marjorie Ferguson (Ed). *Public Communication*. London: Sage.

_____. 1992. "Citizens, Consumers and Public Culture". In Michael Skovmand and Kim Christian Schroder (Eds.), *Media Cultures: Reappraising Transnational Media*. London and New York: Routledge.

_____. 1994. "Money Talks". In Stuart Hood (Ed.), *Behind the Screens: The Structure of British Television in the Nineties*. London: Lawrence & Wishart.

_____. 2002. "Debating Digital Divides". *European Journal of Communication*, 17 (3), 385-90.

Musa. M. 1990. "News Agencies, Transnationalization and the New Order". *Media, Culture and Society*, 12, 325-42.

Mytton, G. 1996. "Audience Research", Unit 25 in the MA in Mass Communications (by distance learning), Centre for Mass Communication Research, University of Leicester, Leicester.

Nadeau, R. and T. Giasson. 2003. "Canada's Democratic Malaise: Are the Media to Blame?". *Choices*, 9 (1).

Naficy, Hamid. 1993. *The Making of Exile Cultures: Iranian Television in Los Angeles*. Minneapolis: University of Minnesota Press

Nain, Zaharom. 1994. "Commercialization and Control in a 'Caring Society': Malaysian Media 'Towards 2020'". *Sojourn*, 9(2), 178-99.

_____. 1996. "The Impact of the International Marketplace on the Organization of Malaysian Television". In D. French and M. Richards (Eds.), *Contemporary Television: Eastern Perspectives*. New Delhi: Sage.

Nain, Zaharom and Mustafa K. Anuar. 1998. "Ownership and Control of the Malaysian Media". *Media Development*, 45 (4), 9-17.

Nain, Zaharom et al. 1995. "Communications, Curricula and Conformity: of National Needs and Market Forces". *Pendidik dan Pendidikan*, 14, 103-24

National Association of Minorities in Communication (NAMIC). 2002. *A Look at Advancement: Minority Employment in Cable II*. (available at www.namic.com).

Negrine, R. 1989. *Politics and the Mass Media in Britain*. Routledge,

Negrine, R. and S. Papathanassopoulos. 1991. "The Internationalization of Television". *European Journal of Communication*. 6, 9-32.

Negroponte, Nicholas. 1995. *Being Digital*. New York: Alfred A. Knopf.

_____. 1996. *Being Digital*. London: Hodder & Stoughton, Coronet Books.

Negt, O. and Kluge, A. 1983. "The Proletarian Public Sphere". In A. Mattelart et al. (Eds.), *Communication and Class Struggle*, vol. 2, *Liberation and Socialism*. New York, Bagnolet: International General, IMMRC, 92-4.

Newman, N. 1997. *From Microsoft Word to Microsoft World: How Microsoft is Building a Global Monopoly*, A NetAction White Paper, Nathan@netaction.org.

"New Nielsen System Is Turning Heads: Peoplemeter That Reads Faces and Where They're Looking, Raises Specter of Big Brother" .1992. *Broadcasting* 122 (21), 8.

Nicholson, Hilary and Karen Small. 2002. "Targeting Men for Change". *Media and Gender Monitor*, 10, 1-12.

Noble, David. 1977. *America by Design: Science, Technology, and the Rise of Corporate Capitalism*. Oxford: Oxford University Press.

Nora, S. and A. Minc. 1980. *The Computerization of Society*. Cambridge, MA: MIT Press.

Nordenstreng, K. 1984. *The Mass Media Declaration of UNESCO*. Norwood, NJ: Ablex.

Nordenstreng, K. and H. Schiller (Eds.). 1979. *National Sovereignty and International Communications*. Norwood. NJ: Ablex.

Northrup, K. 2000. "New Skills Needed for Today's 'Multiple Media' Stories". In *Bulletin* of the Pacific Area Newspaper Publishers Association (PANPA). November, 32-3.

_____. 2002. Opening Presentation to the Third International Ifra Summit, Defining Convergence, held in conjunction with the University of South Carolina, 13 November.

Norton, Augustus Richard (Ed.). 1995/1996. *Civil Society in the Middle East*, vols. I and II. New York: E. J. Brill.

Nussbaum, K. 1991. "Computer-Based Surveillance of Individuals". First Conference on Computers, Freedom and Privacy, March 27, Burlingame, California.

Nxasana, S. 1999. "Telecommunications in Africa". In W. M. Makgoba (Ed.), *African Renaissance*. Cape Town: Tafelberg.

Nyamnjoh, F.B. 1988. "Broadcasting in Francophone Africa: Crusading for French Culture". *Gazette*, 42.

OECD/ITU [International Telecommunication Union]. 1983. *Telecommunications for Development*. Geneva: ITU.

Ogundimu, F. 1992. "Media Coverage, Issue Salience, and Knowledge of Africa in a Midwestern University". Paper presented to the African Studies Association Meeting in Seattle.

Okai, P. 1999."A Basis for the African Renaissance?". In M. W. Makgoba. *African Renaissance Conference Programme*. Johannesburg, 4-5.

Ong, Walter. 1967. *The Presence of the Word*. Minneapolis: University of Minnesota Press.

_____. 1982. *Orality and Literacy*. London: Routlege.

Ortega Pizaro, F. 1993. "'En la Democratización, la Televisión Nada Tiene que Ver': Salinas Pliego; 'Nuestro Proyecto, Entretener': Suárez Vázquez". *Proceso*, 26 July, 6-13.

Ossowski S. 1967. "O Osobliwościach Nauk Spolecznych". In S. Ossowski. *Dziela*, vol. IV, Warsaw: PWN, 125-318.

Othman, Mohd. Dhari et al. (Eds.). 1992. *Pasca Sidang Seminar Penyelidikan Komunikasi*. Bangi, Malaysia: UKM.

Pacelle, Mitchell. 1992. "Makers of Automated-Home Systems See a Future of TVs Talking to Thermostats". *Wall Street Journal*. 28 September.

Palan, Anita. 1995. *Women in the Media in Cambodia*. Report for the International Federation of Journalists, Phnom Penh.

Palmer, Edward. L. 1988. *Television and America's Children: A Crisis of Neglect*. New York: Oxford University Press

Palmer, Monte, Leila Ali and El Yassin Sayed. 1988. *The Egyptian Bureaucracy*. Syracuse: Syracuse University Press.

Paquet-Sévigny, T. 1990. "Reflections on Information Issues in the 1990's". *The Democratic Journalist*. 37 (12), 14-17.

Park, Myung-Jin. 1997. "Monitoring and Advocacy: Success and Obstacles in Korea". Paper presented at the WACC Regional Conference on Gender and Communication Policy, Manila, 30 July-2 August.

Pasquali, A. 1963. *Comunicación y Cultura de Masas*. Caracas: Monte Avila Editores.

_____. 1967. *El Aparato Singular: Un Dia De Television en Caracas*. Caracas: Universidad Central de Venezuela, Facultad de Economia.

Paterson. C. 1992. "Television News from the Frontline States". In B. Hawk (Ed.), *Africa's Media Image*. New York: Praeger.

_____. 1993. "Remaking South African Broadcasting: in America's Image". *FAIR EXTRA*. January/February.

_____. 1994. "More Channels, Fewer Perspectives: International Television News Provider Concentration". Paper Presented to Turbulent Europe: Conflict. Identity and Culture Conference, British Film Institute, London.

_____. 1996. *News Production at Worldwide Television News (WTN): An Analysis of Television News Agency Coverage of Developing Countries*. Ph.D. Dissertation, University of Texas at Austin.

Pavlik, J. 2002. "New Media and Journalism Education: Preparing the Next Generation". In *Journalism and New Media*. New York: Columbia University Press, 193-208.

Peacock, Alan. 1986. *Report of the Committee on Financing the BBC*. London: HMSO.

Pearson, D. 1984. "K.A.L. 007: What the U.S. Knew and When We Knew It". *The Nation*, 18-25 August.

Pelletier, Francine et al. 1989. "Les Femmes Journalistes: Le Pouvoir? Quel Pouvoir? (Women Journalists: Power? What Power?)". *Canadian Journal of Communication*, 14 (3), 82-96.

Pendakur, M. 1983. "The New International Information Order after the MacBride Commission Report: An International Powerplay between the Core and Periphery Countries". *Media, Culture and Society*, 5 (3/4), 395-412.

_____. 1984. "United States-Canada Relations: Cultural Dependence and Conflict". In V. Mosco and J. Wasko (Eds.), *The Critical Communications Reader, Vol.2*. Norwood, NJ: Ablex.

_____. 1991. *Canadian Dreams and American Control: The Political Economy of the Canadian Film Industry*. Detroit, MI: Wayne state University Press.

Perlmutter, Amos. 1981. *Modern Authoritarianism*. New Haven: Yale University Press.

Peters, Bettina. 2001. "The Varied Pace of Women's Progress". *Nieman Reports*, 55 (4), 97-99.

Peterson, Theodore. 1956. "The Social Responsibility Theory". In F. Siebert, T. Peterson and W. Schramm. *Four Theories of the Press*. Urbana and Chicago: University of Illinois Press.

Peterson, T., J. M. Jensen and W.R. Rivers. 1966. *The Mass Media and Modern Society*. New York and London: Holt, Rinehart & Winston.

Piller, Charles. 1993. "Bosses with X-ray Eyes". *Macworld* 10, (7) 118-124.

Pisarek, W. 1982. "Raport o Komunikacji Spolecznej w Polsce. Sierpień 1980 – grudzień 1981". *Zeszyty Prasoznawcze*, 3, 17-28.

Polanyi, Michael. 1958. *Personal Knowledge*. Chicago: University of Chicago Press.

Pollett, Marcus. December 1996. "Challenging Martin Bangemann". *Electronic Government International*. GP Magazines & Exhibitions Ltd.

Ploman, Edward W. 1966. "Some Observations on Space Communications". *EBU Review*. March, 96B

Poprzeczko, J. 1988. *Podmiotowość czlowieka i Spoleczeństwa*. Warsaw: PWN.

Porat, M. 1976. *The Information Economy*. Palo Alto, CA: Stanford University, Washington, DC: US Government Printing Office.

_____. 1998. "Globo's Evening News and the Representation of Politics in Brazil 1995-96". Paper Presented at the Annual Meeting of the International Communication Association, Jerusalem.

Portugal, Ana María and Carmen Torres. 1996. "Introducción". In Ana María Portugal and Carmen Torres (Eds.), *Por Todos los Medios: Comunicación y Género*. Santiago: Isis Internacional, 9-13.

Postman, Neil. 1999. *Building a Bridge to the Eighteenth Century*. New York: Alfred A. Knopf.

Power, S.G. 1982. Prepared Statement before the Subcommittees on International Operations and on Human Rights and International Organizations of the Committee on Foreign Affairs, House of Representatives, in *Review of US Participation in UNESCO*, 10 March, 9 and 16 July 1981. Washington, DC: US Government Printing Office.

Prang, M. 1965. "The Origins of Public Broadcasting in Canada". *Canadian Historical Review*, XLVI.

Preston, W.E., E.S. Herman, and H. Schiller. 1989. *Hope and Folly: The United States and UNESCO: 1945-1985*. Minneapolis: University of Minnesota Press.

Price, Monroe E. 1995. *Television, the Public Sphere, and National Identity*. Oxford: Clarendon Press.

Puttnam, D. 1997. "Terminated, too". *Guardian*, 9 May, 8-9.

Quinn, S. 2001. "Convergence Journalism in the United States and Asia, and the Implications for Journalism". Collected in the Proceedings of the Australian Broadcasting Authority's Conference on Radio, Television and the New Media, Canberra, 3-4 May, 204-24.

_____. 2002a. "Media Convergence: Implications for Journalism Education". *Australian Studies in Journalism*, 10/11, 85-105.

_____. 2002b. *Knowledge Management in the Digital Newsroom*. Oxford: Focal Press.

"Ramadan TV Feast Enthrals Arabs", 16 October 2005. At www.bbc.co.uk

Rahman, Fazlur. 1982. *Islam and Modernity: The Transformation of an Intellectual Tradition*. Chicago: University of Chicago Press.

Rahnema, Ali (Ed.). 1994. *Pioneers of Islamic Revival*. London: Zed Books.

Ramaprasad, J. 1993. "Content, Geography, Concentration and Consonance in Foreign News Coverage of ABC, NBC and CBS". *International Communication Bulletin*. Spring.

Ranganath, H. K. 1980. "Not a Thing of the Past: Functional and Cultural Status of Traditional Media in India". *International Commission for the Study of Communications Problems 92*. UNESCO.

Rao, Guiseppe. 1990. "The Italian Mass Media and the Role of the Judicial System", manuscript, European University Institute and Universita degli Studi di Firenze, Facolta di Guirisprudenza.

Rathgeber, Eva M. 2000. "Women, Men and ICTs in Africa: Why Gender Is an Issue", In Eva M. Rathgeber and Edith Ofwona Adera (Eds.), *Gender and the Information Revolution in Africa*. Ottawa: International Development Research Centre, 17-34.

Read, Donald. 1961. *Press and People, 1790-1850*. London: Edward Arnold.

_____. 1992. *The Power of News: The History of Reuters 1849-1989*. Oxford: Oxford University Press.

Reddi, U.V. 1986. "Leapfrogging the Industrial Revolution". In M. Traber (Ed.), *The Myth of the Information Revolution*. London: Sage Publications. 84-98.

Reed, Christopher. 1995. "Inter Next World". *The Guardian*. 20 March, Section 2.

Revelle, Roger.1967. "International Biological Program". *Science*, 24.

Rheingold, Howard. 1991. *Virtual Reality*. Summit Books.

_____. 1993. *The Virtual Community: Homesteading on the Electronic Frontier*. New York: HarperCollins.

_____. 1994. *The Virtual Community: Finding Connection in a Computerized World*. London: Secker & Warburg.

Rifkin, Jeremy. 1995. *The End of Work: The Decline of the Global Labor Force and the Dawn of the Post-Market Era*. New York: G. P. Putnam's Sons.

Righter, R. 1978. *Whose News? Politics, the Press and the Third World*. London: Burnett Books.

Ritter, H. 2001. "Work in all Media, Manage Content and Publish Digitally". *Newspaper Techniques*, December, 34-5.

Riva Palacio, R. 1997. "A Culture of Collusion: the Ties that Bind the Press and the PRI". In W. A. Orme Jr. (Ed.), *A Culture of Collusion: An Inside Look at the Mexican Press*. Boulder, CO: Lynne Rienner.

Rivkin, S. 1993. "While the Cable and Phone Companies Fight… Look Who's Wiring the Home Now". *New York Times Magazine*. September 26.

Roach, C. 1979. "The Reaction of the French Press to the UNESCO Mass Media Declaration". Unpublished Study Commissioned by UNESCO. Paris: UNESCO.

_____. 1981. "French Press Coverage of the Belgrade UNESCO Conference". *Journal of Communication*, 31 (4), 175-87.

_____. 1983. "La Table Ronde ONU/UNESCO sur le Nouvel Ordre Mondial de I'Information et de la Communication, Igls, Austria". Unpublished article.

_____. 1986. "Select Annotated Bibliography on a New World Information and Communication Order". In P. Lee (Ed.), *Communication for All: New World Information and Communication Order*. New York: Orbis.

_____. 1987. "The US Position on the New World Information and Communication Order". *Journal of Communication*, 34 (4), 36-51.

_____. 1990. "The Movement for a New World Information and Communication Order: A Second Wave?". *Media, Culture and Society*, 12 (3), 283-307.

Robins K. and F. Webster. 1988. "Cybernetic Capitalism: Information, Technology, Everyday Life". In Vincent Mosco and Janet Wasko (Eds.), *The Political Economy of Information*. University of Wisconsin Press.

Robinson, Glenn E. 1993. "The Role of the Professional Middle Class in the Mobilization of Palestinian Society: The Medical and Agricultural Committees". *International Journal of Middle East Studies,* 25 (2), 301-26.

_____. 1997. *Building a Palestinian State: The Incomplete Revolution*. Bloomingdale and Indianapolis: Indiana University Press.

Rodney, W. 1972. *How Europe Underdeveloped Africa*. London: Bogle-I'Ouverture.

Rodriguez, A. 1996. "Made in the USA: the Production of the Noticiero Univision". *Critical Studies in Mass Communication*. 13 (1), 59-82.

Rojas, Viviana. 2002. "Do I See Myself Represented on Spanish Television? Latinas 'Talk Back' to Univision and Telemundo". Unpublished paper, presented at the Conference of the International Association for Media and Communication Research, Barcelona, 20-26 July.

Roniger, L. 1990. *Hierarchy and Trust in Modern Mexico and Brazil*. New York: Praeger.

Roper, Lynn. 2002. "Feminism is NOT Pacifism: A Personal View of the Politics of War". *Feminist Media Studies*, 2 (1), 149-151.

Rorty, Richard. 1979. *Philosophy and the Mirror of Nature*. Princeton: Princeton University Press.

_____. 1991. *Objectivity, Relativism, and Truth*. Cambridge: Cambridge University Press.

Rosenblum, M. 1993. *Who Stole the News*? New York: John Wiley.

Rosengren, K. E. 1981. "Mass Media and Social Change: Some Current Approaches". In E. Katz and T. Szecskö (Eds.), *Mass Media and Social Change*. London, Beverly Hills: Sage, 247-64.

Rosiecki, W. 1989. "Warunki Wzrostu Efektywności Pracy Propagandowe". Paper Presented at the 3rd National Theoretical and Ideological Conference of the Polish United Workers' Party.

Roy, Olivier. 1994. *The Failure of Political Islam*. Trans. Carol Volk. Cambridge: Harvard University Press.

Roy, Sara. 2001. "Palestinian Society and Economy: The Continued Denial of Possibility". *Journal of Palestine Studies*, Vol. XXX, 4 (120), 5-20.

Royal Commission on the Press 1947-9 Report. 1949. London: HMSO.

Royal Commission on the Press 1974-7 Final Report. 1977. London: HMSO.

Rugh, William A. 2004. *Arab Mass Media: Newspapers, Radio, and Television in Arab Politics*. Westport, CT: Praeger.

Rule, James B. 1998. "Markets, in their Place". *Dissent*, Winter, 29-35.

Rushkoff, Douglas 1997. "Cyberlife: Collective Acts". *The Guardian* (Online) 9 July

Sagan, Carl. 1975. "In Praise of Robots". *Natural History* 84, (1), 8-20.

Sakr, Naomi. 2001. *Satellite Realms: Transnational Television: Globalization in the Middle East*. London: I.B. Tauris.

Sale, Kirkpatrick. 1995. *Rebels Against the Future: The Luddites and their War on Industrial Revolution*. London: Quartet Books.

Salvaggio, Jerry L. 1987. "Projecting a Positive Image of the Information Society". In Jennifer Daryl Slack and Fred Fejes (Eds.), *Ideology of the Information Age*. Ablex.

Samsudin A. Rahim. 1992. "Perkembangan Penyelidikan Komunikasi di Jabatan Komunikasi". In Mohd. Dhari Othman et al. (Eds.), *Pasca Sidang Seminar Penyelidikan Komunikasi*. Bangi: UKM.

Sánchez-Ruiz, E. 1994. "Medios y Democracia en América Latina". *Communicación y Sociedad*, 20, 153-79.

Saragoza, A. 1997. "Television." In M.S. Werner (Ed.), *Encyclopedia of Mexico: History, Society and Culture*. Chicago: Fitzroy Dearborn.

Sardar, Ziauddin. 1993. "Paper, Printing and Compact Disks: The Making and Unmaking of Islamic Culture". *Media, Culture, and Society* 15 (1), 43-60.

Sarmiento, S. 1997. "Trial by Fire: the Chiapas Revolt, the Colosio Assassination and the Mexican Press in 1994". In W. A. Orme Jr. (Ed.), *A Culture of Collusion: An Inside Look at the Mexican Press*. Boulder, CO: Lynne Rienner.

Scamell, Margaret. 1990. "Political Advertising and the Broadcasting Revolution". *The Political Quarterly*, 61 (2).

Scannell, P. 1980. "Broadcasting and the Politics of Unemployment 1930-1935". *Media, Culture and Society*, 2(1).

_____. 1989. "Public Service Broadcasting and Modern Public Life". *Media, Culture and Society*, 11(2), 134-66.

Scannell, P. and D Cardiff. 1991. *A Social History of British Broadcasting. Volume One: 1922-1939, Serving the Nation*. Basil Blackwell, Oxford.

Scarrett, Gregory. 1995. "Signposts Along the Road: Monumental Public Writing in Egypt". *Anthropology Today* 11 (4), 8-13.

Schiff, F. 1996. "The Associated Press: Its Worldwide Bureaus and American Interests". *International Communications Bulletin*, 31 (1-2), 7-13.

Schiller, H. 1969. *Mass Communication and American Empire*. New York : August M. Kelley.

_____. 1976. *Communication and Cultural Domination*. New York: M. E. Sharpe.

_____. 1976. *Communication and Cultural Domination*. New York: International Arts and Sciences Press.

_____. 1989. *Culture Inc.: The Corporate Takeover of Public Expression*. New York: Oxford University Press.

_____. 1990. "The Global Commercialization of Culture". *Directions* PCDS. (4) 1.

_____. 1991. "Not Yet the Post-Imperialist Era". *Critical Studies in Mass Communication*, 8, 13-28.

_____. 1995. Lecture. University of Texas at Austin.

Schlesinger, P. 1980. "Between Sociology and Journalism". In H. Christian (Ed.), *Sociology of the Press and Journalism*. Keele: University of Keele

_____. 1987. *Putting 'Reality' Together: BBC News* (2nd edn). London: Routledge.

Schlesinger, Philip, Graham Murdock and Philip Elliott. 1983. *Televising 'Terrorism'*. London: Pluto Press.

Scholl, Inge. 1983. *The White Rose*: *Munich 1940-43*. Trans. A. R. Schultz. Hanover, N. H.: University Press of New England.

Schou, S. 1992. "Postwar Americanization and the Revitalization of European Culture", pp. 142-58. In C. Schroder and M. Skovmand (Eds.), *Media Cultures*. Sage, London.

Schrage, Michael. 1993. "High-Tech Programs Are no Substitute for Quality Education". *Los Angeles Times*, 6 May, D1.

Schramm, W. 1964. *Mass Media and National Development*. Stanford: Stanford University Press.

_____. 1972. *Big Media Little, Media*. Washington, D. C.: Information Center on Instructional Technology.

Schudson, Michael. 1978. *Discovering the News*: *A Social History of American Newspapers*. New York: Basic Books.

_____. 1984. *Advertising, The Uneasy Persuasion*. New York: Basic Books.

_____. 1992. "The Sociology of News Production Revisited". In J. Curran and M. Gurevitch (Eds.), *Mass Media and Society*. New York: Routledge.

_____. 1994. "The 'Public Sphere' and its Problems: Bringing the State (Back) in". *Notre Dame Journal of Law, Ethics and Public Policy*, 8(2), 529-46.

Schumpeter, J. 1939. *Business Cycles*: *A Theoretical, Historical, and Statistical Analysis of the Capitalist Process*. McGraw-Hill.

Schumway, C. 2002. "Big Media About to Get Even Bigger". In *Mainstream Media Watch*, 21 January. Found at http://www.zmag.org/content/MainstreamMedia/shumway_media.cfm

Schwartz, M. and D. Wood. 1993. "Discovering Shared Interests Using Graph Analysis". *Communications of the ACM,* 36 (8).

Seib, Philip. 2008. *The 'al Jazeera' Effect*: *How Global Media are Shaping World Politics*. Virginia: Potomac Books, Inc.

Seligman, Adam B. 1992. *The Idea of Civil Society*. Princeton: Princeton University Press.

Sendall, Bernard. 1982. *Independent Television in Britain*, vol.1. London: Macmillan.

_____. 1983. *Independent Television in Britain*, vol. 2. London: Macmillan.

Sennet, Richard. 1980. *Authority*. New York: Knopf.

Servan-Schreiber, J.J. 1980. *Le Défi Mondial*. Paris: Fayard.

Seymour-Ure, Colin. 1976. "The Press and the Party System Between the Wars". In Gillian Peele and Colin Cook (Eds.), *The Politics of Reappraisal*. London: Macmillan.

_____. 1989. "'Prime Ministers' Reactions to Television: Britain, Australia and Canada". *Media, Culture and Society*, 11 (2).

Shain, Yossi. 1989. *The Frontier of Loyalty: Political Exile in the Age of the Nation State*. Boulder, Colorado: Westview Press.

Sherman, Aliza. 1998. "Cybergrrl!". *A Woman's Guide to the Wired World*. New York: Ballantine Books.

Shinar, Dov. 1980. "'The Myth of the Mighty Media': Communication Networks in Processes of Social Change". Unpublished Paper.

Shoemaker, P. and S. Reese. 1991. *Mediating the Message*: *Theories of Influence on Mass Media Content*. New York: Longman.

Shoemaker, P., L. Danielian, and N. Brendlinger. 1991. "Deviant Acts, Risky Business and U.S. Interests: the Newsworthiness of World Events". *Journalism Quarterly*, Winter, 781-95.

Shribman, D. 1983. "US Experts Say Soviet Didn't See Jet was Civilian". *New York Times*, 7 October.

Siebert, Fred. 1956. "The Libertarian Theory". In F. Siebert, T. Peterson and W. Schramm. *Four Theories of the Press*. Urbana and Chicago: University of Illinois Press.

Sigal, L. 1973. *Reporters and Officials*. Lexington, Mass.: D.C. Heath.

Sigurdsdottir, S. *The Regulation of Icelandic Television*. Unpublished Dissertation held at PCL School of Communication.

Silk, L. 1973. "Data Technology Impact". *New York Times*, 19 July.

Sinclair, J. 1986. "Dependent Development and Broadcasting: 'the Mexican Formula'". *Media Culture and Society*, 8(1).

_____. 1990. "Neither West nor Third World : the Mexican Television Industry Within the NWICO Debate". *Media, Culture and Society*, 12, 343-60.

Singer, A. 1997. Speech to Royal Television Society, Cambridge Convention, 18-21 September.

Singham, A. and S. Hune. 1986. *Non-Alignment in an Age of Alignment*. New York: Lawrence Hill.

Siriyuvasak, Ubonrat. 1999. A Thailand Country Report. Report for the project Media and Gender Policy in a Global Age, Manipal/ London: Asian Network of Women in Communication/World Association for Christian Communication.

Sivan, Emmanuel. 1990. *Radical Islam: Medieval Theology and Modern Politics*. New Haven: Yale University Press.

"Skreślanie z Indeksu". 1989. *Polityka*, 14.

Sloan, Stephen. 1991. "Technology and Terrorism: Privatizing Public Violence". *IEEE Technology and Society Magazine* 10 (2), 8-14.

Smith, A. (Ed.). 1979. *Television and Political Life: Studies in Six European Countries*. London and Basingstoke: Macmillan.

_____. 1980. *The Geopolitics of Information*. London: Faber and Faber.

_____. 1990. "Media Globalism in the Age of Consumer Sovereignty". *Gannett Center Journal*, 8(4), 1-16.

Smith, Anthony D.. 1986. *The Ethnic Origins of Nations*. Oxford: Basil Blackwell.

Smith, R. 1993. "Administration to Consider Giving Spy Data to Business". *Washington Post*, 3 February.

Smith, T. 1973. "Dayan Blames Libyan Jet". *New York Times*, 23 February.

Smythe, Dallas. 1977. "Communication: Blind Spot of Western Marxism". *Canadian Journal of Political and Social Theory*, 1 (3).

_____. 1981. *Dependency Road: Communications, Capitalism, Consciousness and Canada*. Norwood, NJ: Ablex.

Soley, Lawrence. 1987. *Clandestine Radio Broadcasting*. New York: Praeger.

Sparks, C. 1988. "The Popular Press and Political Democracy". *Media, Culture and Society*, 2, 209-24.

_____. 1992. "Popular Journalism: Theory and Practice". In P. Dahlgren, and C. Sparks (Eds.), *Journalism and Popular Culture*. Sage, 24-44.

_____. 1992. "The Press, the Market and Democracy". In *Journal of Communication*, 42 (1), 36-51.

_____. 1997. "Towards a Global Public Sphere?". Paper Presented to Course Conference, MA in Mass Communications (by distance learning), University of Leicester, 22 November.

Sparks, C. and Roach, C. 1990. "Farewell to NWICO?" (Editorial), *Media, Culture and Society*, 12 (3), 275-81.

Sparks, C., P. Schlesinger and Y. Kondopolou 1993. "British Press Reporting of the New World Information and Communication Order Debate, 1980-1981". Report available from PCL School of Communication, London.

Sparks, Richard, and Ian Taylor. 1989. "Mass Communications". In Philip Brown and Richard Sparks (Eds.), *Beyond Thatcherism*. Milton Keynes: Open University Press.

Spears, George, Kasia Seydegart, and Margaret Gallagher. 2000. *Who Makes the News? Global Media Monitoring Project 2000*. London: World Association for Christian Communication.

"Special Report: Arab Satellite Television: The World Through Their Eyes". 2005. *The Economist* 26 February - 4 March.

Speier, Hans. 1950. "Historical Development of Public Opinion". *American Journal of Sociology,* 55 (4).

Spry, G. 1965. "The Origins of Public Broadcasting in Canada: A Comment". *Canadian Historical Review*, XLVI (2), 134-141.

Sreberny, Annabelle. 2000. "Television, Gender, and Democratization in the Middle East". In James Curran and Myung-Jin Park (Eds.), *De-Westernizing Media Studies*. London: Routledge, 63-78.

_____. 2002. "Seeing Through the Veil: Regimes of Representation". *Feminist Media Studies*, 2 (2).

Sreberny-Mohammadi, A. 1991. "The Global and the Local in International Communications". In J. Curran and M. Gurevitch (Eds.), *Mass Media and Society*. Edward Arnold, London, 118-38.

_____. 1996. "From Globalization to Imperialism and Back Again". Unit 19 in the MA in Mass Communications (by distance learning,) Centre for Mass Communication Research, University of Leicester, Leicester.

Sreberny-Mohammadi, Annabelle, and Ali Mohammadi. 1987 ."Post-Revolutionary Iranian Exiles: A Study in Impotence". *Third World Quarterly*, special issue on "The Politics of Exile", 9 (1), 108-29.

Sreberny-Mohammadi, A., R. Stevenson, K. Nordenstreng, and F. Ugboajah, 1984. "The World of News Study". *Journal of Communications*, Winter, 120-42

Staff reporter. 2003. "Alliances in Arab Media will Help Bolster Sector" in the *Gulf News*, 30 March, 36.

Stanford, James. 1993. "Continental Economic Integration: Modeling the Impact on Labor". *Annals of the American Academy of Political and Social Science* 526, 92-110.

Steadman, Carl. 1996. "Netizen Caned: Carl Steadman on the Failings of 'Way New' Journalism". 6 March, (down-loaded from the Internet website 'Netizen Caned').

Stern, Yoav. 2008, "Following Israel Boycott, Al-Jazeera Agrees to Discuss Coverage of Mideast Conflict". *Haaretz*. 15 April.

Stevenson, Nick. 1995. *Understanding Media Cultures: Social Theory and Mass Communication*. London: Sage Publishers.

Stevenson, R.L. 1990. "Communication and Third World Growth, 1965-1985". Paper Presented at Biannual Conference of the IAMCR, Bled, Yugoslavia, August.

Stoll, Clifford. 1995. *Silicon Snake Oil: Second Thoughts on the Information Superhighway*. New York: Doubleday.

Stone, Lawrence. 1972. *The Causes of the English Revolution, 1529-1642*. London: Routledge Kegan Paul.

Stone, M. 2002. "Multimedia Integration is Here to Stay" . *Online Newspapers and Multimedia Newsrooms*, 4 April.

Straubhaar, J.D. 1991. "Beyond, Media Imperialism: Asymmetrical Interdependence and Cultural Proximity". *Critical Studies in Mass Communication,* 8, 1-39.

Street, John. 1996. "Remote Control: Politics, Technology and Culture". In Ian Hampsher-Monk and Jeffrey Stanyer (Eds.), *Contemporary Political Studies* Vol. 1. (Political Studies Association, University of Glasgow, 10-12 April).

_____. 1997. "Remote Control? Politics, Technology and 'Electronic Democracy'". *European Journal of Communication*, 12 (1).

Strid, Ingela, and L. Weibull. 1988. *Mediesverige*. Goteborg: University of Goteborg.

Strupp, Joe. 2002. "Some Male Editors Don't See Newsroom Sexism". *Editor and Publisher*, 1 October.

Subcommittee on International Organization and Movements of the Committee on Foreign Affairs. 1967. "Modern Communications and Foreign Policy". 90th Congress, 1st session, 4 May.

Sullivan, K. and W. Pincus. 2005. "Paper says Bush Talked of Bombing Arab TV Network". *Washington Post*. 23rd November

Sussman, Leonard R. 1989a. "The Information Revolution: Human Ideas and Electric Impulses". *Encounter*, 73 (4).

_____. 1989b. *Power, the Press and the Technology of Freedom*. New York: Freedom House.

Szarzyński, P. 1989. "Oficyny bez Adresu". *Polityka*, 9.

Szczepański, J. 1987. "Od Diagnoz do Dzialania". *Rada Narodowa*, 3 (special issue), 3-9.

Tan, Alexis. 1985. *Mass Communication Theories and Society*, 2nd edn, New York: Wiley

Tavor Bannet, Eve. 1992. "The Feminist Logic of Both/And". *Genders* 15.

Taylor, A. J. P. 1972. *Beaverbrook*. London: Hamish Hamilton.

Taylor, Charles. 1994 "The Politics of Recognition". In Amy Gutmann (Ed.), *Multiculturalism: Examining the Politics of Recognition*. Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 25-73.

Taylor, J. 1991. "Reuters Holdings PLC". In Adele Hast (Ed.), *International Directory of Company Histories*, vol. IV, Chicago: St James Press.

Teer-Tomaselli, R.E. 1999. "A Case Study of the South African Telecommunications Landscape and the Training Opportunities within the Industry". *Information Societies: Crisis in the Making? Diagnostic and Strategies for Intervention in Seven World Regions*. Montreal, Canada: Orbicom/UNESCO

Teer-Tomaselli, R. E. and K. G. Tomaselli. 1996. "Reconstituting Public Service Broadcasting: Media and Democracy During Transition in South Africa". In M. Brun-Andersen (Ed.), *Media and Democracy*. University of Oslo.

Tefft, S. 1993. "Satellite Broadcasts Create Stir Among Asian Regimes". *Christian Science Monitor*, 8 December.

Tetley, B. 1988. *The Story of Mohamed Amin: Front-Line Cameraman*. London: Moonstone Books.

The Conference Board. 1972. *Information Technology Initiatives for Today – Decisions That Cannot Wait and Information Technology: Some Critical Implications for Decision Makers*. New York: The Conference Board.

The Conference Board. 1984. "UNESCO: Who Needs It?". *Across the Board*, September.

The Late Show. 1989, 20 November. BBC

The Real (Arab) World: Is Reality TV Democratizing the Middle East? TBS, 2006. 1 (2) . Cairo: The Adham Center for Electronic Journalism, The American University in Cairo Press, and Oxford: The Middle East Center, St. Antony's College, University of Oxford.

The Swedish Institute. 1988. *Mass Media in Sweden*. Stockholm: Swedish Institute.

Theberge, L. J. 1981. *Crooks, Con Men and Clowns: Business in TV Entertainment*. Washington, DC: The Media Institute.

Thelen, G. 2002. "A Renewed Tribune to Serve You Better". Tampa Tribune online. Found at http://promos.tampatrib.com/promos/readersguide/gil.htm

Thomas, Ruth. 1976. *Broadcasting and Democracy in France*. London: Crosby Lockwood Staples.

Thompson, Dorothy. 1984. *The Chartists*. Temple Smith.

Thompson, E. P. 1963. *The Making of the English Working Class*. London: Gollancz.

Thurow, L. 1999. *Building Wealth: The New Rules for Individuals, Companies and Nations in a Knowledge-Based Economy*. New York: HarperCollins.

Tielen, Ger and Brian Groombridge. 2000. "The Impact of Globalization on the Images of Older Women". Report of a meeting organized by the American Association of Retired People (AARP), the Netherlands Platform Older People in Europe (NPOE), in association with the United Nations. New York, 13-15 October 1999.

Tilly, Charles. 1978. *From Mobilization to Revolution*. Reading, Mass: Addison-Wesley.

Time. 1993. "Too Violent for Kids?" September 27.

Tiryakian, Edward. 1988. "From Durkheim to Managua: Revolutions as Religious Revivals" . In Jeffrey C. Alexander (Ed.), *Durkheimian Sociology: Cultural Studies*. Cambridge: Cambridge University Press.

Toffler, Alvin. 1980. *The Third Wave*. London: Pan Books.

Tomaselli, K. G. 2000a. "South African Media, 1994-7: Globalizing via Political Economy" . In J. Curran, and M-J. Parks (Eds.), *De-Westernizing Media Studies*. London: Routlege.

_____. 2000b. "Political Economy of the South African Media: Beyond Apartheid". In R. M'bayo, et al (Ed.), *Press and Politics in Contemporary African States*. Mellen Press.

____. 2000c. "Ambiguities in Alternative Discourse: New Nation and the Sowetan in the 1980s". In L. Switzer and M. Adhikari (Eds.), *South Africa's Resistance Press*. Athens, Ohio: University of Ohio Press.

Tomaselli, K. G. and P. E. Louw. (Eds.), 1991. *The Alternative Press in South Africa*. London: James Currey.

Tomaselli, K. G. and A. Shepperson. 1999. "Media Studies and Practice Reborn: Recovering African Experiences" . In M.W. Makgoba (Ed.), *African Renaissance*. Cape Town: Tafelberg.

Tomaselli, R. E., K. G. Tomaselli, and J. Muller (Eds.). 1988. *Broadcasting in South Africa*. London: James Currey.

Tomlinson, J. 1991. *Cultural Imperialism: A Critical Introduction*. Baltimore: John Hopkins University Press.

Tréguier, Jean-Paul. 1998. "Cash – Not Kindness: The Changing Advertising Market". In *Mass Longevity – A Good Story*?. Report of the MediaAge Forum, Vienna, 20-21 November.

Trejo Delarbre, R. 1994a. "1994: El Voto de la Prensa". *Nexos*, 204, 16-24.

_____. 1994b. "Equidad, Calidad y Competencia Electoral: Las Campañas de 1994 en la Televisión Mexicana". Mexico, DF: Instituto de Estudios Para la Transicion Democrática.

_____. 1997. "Medios y Política en México: Una Panorama Frente a las Elecciones Federales de 1997". Paper Presented at the Annual Meeting of the Latin American Studies Association, Guadalajara.

_____. (Coordinator) 1985. *Televisa: El Quinto Poder*. Mexico, DF: Claves Latinoamericanas.

_____. (Coordinator) 1988. *Las Redes de Televisa. Mexico*, DF: Claves Latinoamericanas.

Trix, Frances. 1993. *Spiritual Discourses*: *Learning with an Islamic Master*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press.

Tuchman, G. 1978. *Making News: A Study in the Construction of Reality*. New York: Free Press.

Tuerkheimer, F. 1993. "The Underpinnings of Privacy Protection". *Communications of the ACM,* 36 (8), 69-73.

Tunstall, J. 1977. *The Media are American: Anglo-American Media in the World*. London: Constable.

_____. 1992. "Europe as World News Leader". *Journal of Communication*, 42 (3).

Tunstall, J. and M. Palmer. 1991. *Media Moguls*. London: Routledge.

Turnau, S. 1989. "Pięć lat Bibuly". *Tygodnik Solidarność*, 2 (13).

Tyner, H. 2000. Presentation at the "Newsroom for a Digital Age" Seminar in Darmstad, Germany. October.

UNA (United Nation Association of the Unites States). 1989. *A Forum in Restoration: International Intellectual Cooperation and America's Interests*. New York: UNA.

UNESCO. 1991. "Budget for 1991, Including Financial Position of the Special Account". IPDC 12TH Session, Paris: 11-18 February, CII-91/CONF.214/2

Ungar, S.J. and D. Gergen. 1991. "Africa and the American Media". Paper for the Freedom Forum Media Studies Center, New York: Columbia University.

United States Senate, 1975. "Alleged Assassination Plots Involving Foreign Leaders". *Interim Report of the Select Committee to Study Governmental Operations*, Report no. 94-465, 94th Congress, 1st Session, 18 November.

United States v Miller, 425 U.S. 435. 1976. U.S. Supreme Court decision.

Urban, J. 1989. "Glówne Dźwignie Świadomości". *Antena*, 19.

Urquhart, B. 1972. *Hammerskjold*. New York: Knopf.

US Congress. 1983. *Long-Range Goals in International Telecommunications and Information: An Outline for United States Policy*. Washington, DC: US Government Printing Office.

Valdivia, Angharad N. 2000. *A Latina in the Land of Hollywood*. Tucson: University of Arizona Press.

Valero Berrospe, R. (Coordinator) (n.d.). "Redes Empresariales, Medios y Sus Efectos Durante la Gestion Salinista". Mexicali, BC: Universidad Autónoma de Baja California, Facultad de Ciencias Humanas.

Valjakka, A. 2002. November 13. Presentation "Convergence by the Numbers" at the Third International Ifra summit on "Defining Convergence", held in Conjunction with the University of South Carolina, 13-14 November.

Van den Wijngaard, Rian. 1992. "Women as Journalists: Incompatibility of Roles?". *Africa Media Review*, 6 (2), 47-56.

Van Der Haak, K. 1977. *Broadcasting in the Netherlands*. London: Routledge & Kegan Paul.

Van Zoonen, Liesbet. 2002. "Gendering the Internet: Claims, Controversies and Cultures". *European Journal of Communication*, 17 (1), 5-23.

Vanden Heuval, J. 1993. "For the Media, a Brave (and Scary) New World". *Media Studies Journal*, 7 (4).

Veljanovski, Cento. 1988. "Freedom in Broadcasting". *Institute of Economic Affairs Inquiry*, 1 February.

Venkateswaran, K.S. (Compiler). 1996. *Media Monitors in Asia*. Singapore: Asian Media Information and Communication Centre.

Venturelli, S. 1993. "Democracy as Fiction in the Transnational Public Sphere". *Media Development, 4*.

Veseling, B. 2000. "Flexibility the Key in the Multi-Media World". In *PANPA Bulletin*, November, 20-23.

Vickers, J. S. 1985. "Strategic Competition Amongst the Few - Some Recent Developments in Oligopoly Theory". *Oxford Review of Economic Policy*, 1 (3).

Vidal-Beneyto, J. and P. Dahlgren (Eds.). 1987. *The Focused Screen*. Strasbourg: AMELA.

Vitalis, Robert. 1995. *When Capitalists Collide: Business Conflict and the End of Empire in Egypt*. Berkeley and Los Angeles: University of California Press.

Voices of Freedom: A World Conference of Independent News Media. 1981. Talloires, France: 15-17 May. Published Proceedings. Medford, Massachusetts: Edward R. Murrow Centre of Public Diplomacy.

Wade, Graham. 1981. "Community Video; A Radical Alternative". *Media Development* 27.

Waite, T.L. 1992. "As Networks Stay Home, Two Agencies Roam the World". *New York Times*, 8 March, 5.

Wald, Matthew L. 1995. "A Disillusioned Devotee Says The Internet Is Wearing No Clothes". *New York Times*, 30 April, E7.

Wallis, R. and S. Baran. 1990. *The Known World of Broadcast News*. London: Routledge.

Wasko, J. 1994. *Hollywood and the Information Age*. Cambridge: Polity Press.

Watney, Simon. 1987. *Policing Desire*. London: Methuen.

Weiner, R. 1992. *Live from Baghdad: Gathering News at Ground Zero*. New York: Doubleday.

Weizenbaum, Joseph. 1976. *Computer Power and Human Reason: From Judgment to Calculation*. W.H. Freeman.

Werkmeister, L. 1963. *The London Daily Press*, *1722- 1792*. Lincoln, Nebraska: University of Nebraska.

Westcott, T. 1995a. "Getting Mighty Crowded". *Television Business International,* November.

_____. 1995b. "War Stories: the Agencies". *Television Business International,* November.

Westerstahl, J. and F. Johansson. 1994. "Foreign News: News Values and Ideologies". *European Journal of Communication*, 9, 71-89.

Wheeler, Mark. 1997. *Politics and the Mass Media*. Oxford: Blackwell.

White, Llewellyn and Robert D. Leigh. 1946. *Peoples Speaking to Peoples*. A Report on International Mass Communications from the Commission on Freedom of the Press. Chicago: Chicago University Press.

Wildermuth, Norbert. 2002. "Negotiating a Glocalised Modernity: Images of the 'New' Woman on Satellite Television". In Gitte Stald and Thomas Tufte (Eds.), *Global Encounters: Media and Cultural Transformation*. Luton: University of Luton Press, 195-216.

Williams, F. et al. 1985. "Gratifications Associated with New Communication Technologies". In K. E. Rosengren et al. (Eds.), *Media Gratifications Research: Current Perspectives*, Beverly Hills, London, New Delhi: Sage, 241-55.

Williams, Raymond. 1965. *The Long Revolution*. London: Penguin Books.

_____. 1966. *The Long Revolution* N.Y.: Harper & Row, (CN:603)

_____. 1978. "The Press and Popular Culture: an Historical Perspective". In George Boyce, James Curran and Pauline Wingate (Eds.), *Newspaper History: from the 17th Century to the Present Day,* London: Constable.

Windschuttle, Keith. 1985. *The Media*. Ringwood, Victoria: Penguin Books

Winner, Langdon. 1986. *The Whale and the Reactor: A Search for Limits in an Age of High Technology*. University of Chicago Press.

Winseck, D. 1992. "Gulf War in the Global Village: CNN, Democracy, and the Information Age". In J. Wasko and V. Mosco (Eds.), *Democratic Communication in the Information Age*. Norwood, NJ: Ablex.

Women's Education and Research Centre (WERC). 1999. *Code of Ethics for Gender Representation in the Electronic Media*. Colombo: Women's Education and Research Centre.

Wood, R.E. 1986. *From Marshall Plan to Debt Crisis: Foreign Aid and Development Choices in the World Economy*. Berkeley: University of California Press.

World Bank. 1993. *The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy*. New York: Oxford University Press.

Worth, Robert F. 2008. "Drawing a New Map of Journalism in the Mideast". *New York Times*, 5 January

_____. 2008. "As Iran Menaces, Al Jazeera No Longer Nips the Saudis". *New York Times*. 4 January

Yuan, Feng. 1999. "A Resource for Rights: Women and Media in China". Paper Presented at 'Women's World 99', 7th International Interdisciplinary Congress on Women, Tromsø, Norway, 20-26 June.

Zapotrzebowanie Widzów na Różnego Rodzaju Programy Telewizyjne. 1989. Warsaw: OBOP, mimeo.

Zonis, Marvin. 1971. *The Political Elite of Iran*. Princeton: Princeton University Press.

Zubaida, Sami. 1987. "Components of Popular Culture in the Middle East". In Georg Stauth and Sami Zubaida (Eds.), *Mass Culture, Popular Culture, and Social Life in the Middle East*. Boulder, Colorado: Westview Press.

Permissions Acknowledgements

Theodore Adorno, "The Culture Industry Reconsidered". From *The Culture Industry: Selected Essays on Mass Culture*, edited by J.M. Bernstein, London: Routledge, 1991. Reprinted in Arabic with permission of Surhkamp Verlag. Theodor W. Adorno, Resúmé ueber Kulturindustrie. ©Suhrkamp Verlag Frankfurt am Main 1977. All rights reserved by and controlled through Suhrkamp Verlage Berlin.

Jon W. Anderson, "The Internet and Islam's New Interpreters". From *New Media in the Muslim World: The Emerging Public Sphere*, edited by Dale F. Eickelman and Jon W. Anderson, Indiana University Press, 41-56. © 1999 by Indiana University Press. Reprinted in Arabic with permission of Indiana University Press.

Oliver Boyd-Barrett, "Media Imperialism Reformulated". From *Electronic Empires: Global Media and Local Resistance*, edited by Daya K. Thussu, 1998 Arnold Publishers. 157-176. © Oliver Boyd-Barrett. Reprinted in Arabic with permission of Bloomsbury Academic.

Rick Crawford, "Computer Assisted Crises". From *Invisible Crises*: *What Conglomerate Control of Media Means for America and the World*, edited by George Gerbner, Hamid Mowlana and Herbert I. Schiller, Westview Press. 47-81. © 1996 by George Gerbner, Hamid Mowlana, and Herbert Schiller. Reprinted in Arabic with permission of Westview Press. All rights reserved.

ريك كروفورد "أزمات بواسطة الحاسوب". من كتاب **الأزمات الخفيّة: ماذا تعني سيطرة الشركات العملاقة على الإعلام بالنسبة لأمريكا والعالم.** تحرير جورج جربنر، حميد مولانا وهربرت شيلر .Westview Press, 1996, 47-81 © . ونشر بالعربية بموافقة Westview Press. جميع الحقوق محفوظة.

James Curran, "Rethinking the Media as a Public Sphere". From *Communication and Citizenship: Journalism and the Public Sphere*, edited by Peter Dahlgren and Colin Sparks 1991. London and New York: Routledge. 27-57. © James Curran. Reprinted in Arabic with permission of the author.

Margaret Gallagher, "Women, Media and Democratic Society: In Pursuit of Rights and Freedoms". Paper presented at UN Division for the Advancement of Women, Expert Group Meeting on "Participation and access of women to the media and the impact of media on, and its use as an instrument for the advancement and empowerment of women" . Reprinted in Arabic with permission of the author.

Nicholas Garnham, "The Media and the Public Sphere". Reprinted from *Capitalism and Communication: Global Culture and the Economies of Information* by Nicholas Garnham, edited by Fred Inglis, 1990, Sage Publications. 104-114. © Leicester University Press. Reprinted in Arabic with kind permission from Continuum International Publishing Group, a Bloomsbury company.

Jurgen Habermas, "The Public Sphere". From the *New German Critique*, 3, Fall 1974, translated by Sara Lennox and Frank Lennox, 49-55. Originally published in the Fischer Lexicon *Staat und Politik*, new edition, Frankfurt am main, 1964. Reprinted in Arabic with permission of the author, and *New German Critique*.

Daniel C. Hallin, "Media, Political Power, and Democratization in Mexico". Translated and reprinted from *De-Westernizing Media Studies*, edited by James Curran and Myung-Jin Park, 2000. Routledge. 97-110. © Daniel Hallin. Reprinted in Arabic with permission of the author.

Edward S. Herman, "Gatekeeper versus Propaganda Models: A Critical American Perspective". Reprinted from *Communicating Politics: Mass Communication and the Political Process*, edited by P. Golding, G. Murdock and P. Schlesinger. ©1986, Leicester University Press. 171-195. Reprinted in Arabic with permission of Continuum International Publishing Group.

Karol Jakubowicz, "Musical Chairs? The Three Public Spheres in Poland". From *Communication and Citizenship: Journalism and the Public Sphere*, edited by Peter Dahlgren and Colin Sparks, 1991, Routledge. 155-175. © Karol Jakubowitz, 1999. Reprinted in Arabic with permission of the author.

John Keane, "Deregulation". From *The Media and Democracy*, by John Keane, 1991, Polity Press. 52-91. © John Keane, 1991. Reprinted in Arabic with permission of the author

Zaharom Nain, "Globalized Theories and National Controls: The State, the Market, and the Malaysian Media". From *De-Westernizing Media Studies*, edited by James Curran and Myung-Jin Park, 2000, Routledge. 139-153. © Zaharom Nain. Reprinted in Arabic with permission of the author.

Chris Paterson, "Global Battlefields". From *The Globalization of News*, edited by Oliver Boyd-Barrett and Terhi Rantanen, 1998, Sage Publications. 79-103. © Chris Paterson. Reprinted in Arabic with permission of the author.

Colleen Roach, "The Western World and the NWICO: United They Stand?". From *Beyond Cultural Imperialism: Globalization, Communication and the New International Order*, edited by Peter Golding and Phil Harris, 1997, Sage Publications. 94-116. © Colleen Roach. Reprinted in Arabic with permission of the author.

Herbert Schiller, "The Developing World Under Electronic Siege". From *Mass Communications and American Empire* , Second Edition, 1992, Westview Press. 153-169. © by Herbert Schiller, 1992. Reprinted in Arabic with permission of Westview Press. All rights reserved.

Colin Sparks, "State, Market, Media and Democracy". From *Media in Transition: From Totalitarianism to Democracy*, edited by Oleg Manaev and Yuri Pryliuk, 1993. Kyiv: ABRIS. 103-118. © Colin Sparks. Reprinted in Arabic with permission of the author.

Annabelle Sreberny-Mohammadi and Ali Mohammadi, "Small Media and Revolutionary Change: A New Model". From *Small Media, Big Revolution: Communication, Culture and the Iranian Revolution*, by Annabelle Sreberny-Mohammadi and Ali Mohammadi, 1994. University of Minnesota Press. 19-39. Reprinted in Arabic with permission from University of Minnesota Press.

Ruth Teer-Tomaselli and Keyan G. Tomaselli, "South African Media: Transformation and Nation-Building, 1993-1999". Paper based on a presentation made at Muwatin Palestinian Institute for the Study of Democracy, Ramallah, in 1996. Published in Arabic with permission of the authors.

Mark Wheeler, "Democracy and the Information Superhighway". From *Democratization and the Media*, edited by Vicky Randall. © 1998, Frank Cass Publishers. 217-239. Reprinted in Arabic with permission of Taylor and Francis Books (UK).

منشورات مواطن

سلسلة دراسات وأبحاث

دراسات في الديمقراطية ووسائط الإعلام

لينة الجيوسي

دراسات في الثقافة والتراث والهوية

شريف كناعنة

العَتَبَة في فتح الإبستيم

إسماعيل ناشف

العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية

ليلى فرسخ

مدخل في تاريخ الديموقراطية في اوروبا

عبد الرحمن عبد الغني

النســـاء والقضـــاة والقانـــون: دراسة أنثروبولوجية للمحكمة الشرعية في غزة

نهضة يونس شحادة

نساء على تقاطع طرق: الحركة النسوية الفلسطينية بين الوطنية والعلمانية والهوية الإسلامية

إصلاح جاد

في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي

عزمي بشارة

تمكين الأجيال الفلسطينية: التعليم والتعلم تحت ظروف قاهرة

تفيدة جرباوي وخليل نخلة

"وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ": الإسلاميون والديمقراطية

رجا بهلول

فلسطين الى أين؟ تلاشي حل الدولتين (باللغة الإنجليزية)

تحرير جميل هلال

الطبقة الوسطى الفلسطينية، بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة

جميل هلال

النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو : دراسة تحليلية نقدية (طبعة ثانية – مزيدة)
جميل هــلال

نظريات الانتقال إلى الديمقراطية : إعادة نظر في براديغم التحول
جوني عاصي

من التحرير إلى الدولة : تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨ – ١٩٨٨
هلغى باومغرتن

تقاسيم زمّـار الحيّ – مقـالات
فيصـل حـوراني

بروز النخبة الفلسطينية المعولمة (باللغة الانجليزية والعربية)
ساري حنفي وليندا طبر

الحداثة المتقهقرة : طه حسين وأدونيس
فيصل دراج

صفد في عهد الانتداب البريطاني ١٩١٧ – ١٩٤٨
مصطفى العباسي
بالتعاون مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية والمقدسية

الجبل ضد البحر
سليم تماري

من يهودية الدولة حتى شارون : دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية
عزمي بشارة

تشكل الدولة في فلسطين (باللغة الانجليزية)
تحرير : مشتاق خان، جورج جقمان، انج أمندسن

مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق السياسية الممكنة
تحرير : وسام رفيدي
وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن، ومعهد ابراهيم ابو لغد ٢٠٠٤

التربية الديمقراطية، تعلم وتعليم الديمقراطية من خلال الحالات
ماهر الحشوة

حركة معلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية ٢٠٠٠-١٩٦٧
عمر عساف

المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال : سوسيولوجيا التكيف المقاوم خلال انتفاضة الاقصى
مجدي المالكي واخرون

اسطورة التنمية في فلسطين : الدعم السياسي والمراوغة المستديمة
خليل نخلة

جذور الرفض الفلسطيني ١٩١٨-١٩٤٨
فيصل حوراني

القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني
نضال صبري

هنا وهناك نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز
ساري حنفي

تكوين النخبة الفلسطينية
جميل هلال

الحركة الطلابية الفلسطينية : الممارسة والفاعلية
عماد غياظة

دولة الدين، دولة الدنيا : حول العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية
رجا بهلول

النساء الفلسطينيات والانتخابات، دراسة تحليلية
نادر عزت سعيد

المرأة وأسس الديمقراطية
رجا بهلول

النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو : دراسة تحليلية نقدية
جميل هلال

ما بعد اوسلو : حقائق جديدة (باللغة الانجليزية)
تحرير : جورج جقمان

ما بعد الازمة : التغييرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل
وقائع مؤتمر مواطن ٩٨

التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث
وقائع مؤتمر مواطن ٩٧

اشكالية تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي
وقائع مؤتمر مواطن ٩٦

العطب والدلالة في الثقافة والانسداد الديمقراطي
محمد حافظ يعقوب

رجال الاعمال الفلسطينيون في الشتات والكيان الفلسطيني
ساري حنفي

مساهمة في نقد المجتمع المدني
عزمي بشارة

حول الخيار الديمقراطي
دراسات نقدية

سلسلة رسائل الماجستير

مرجعية الخطاب السياسي الإسلامي في فلسطين
خالد علي زواوي

الدبلوماسية العامة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية
دلال باجس

الإنتخابات والمعارضة في المغرب بين التحول الديمقراطي واستمرارية النظام السلطوي (١٩٩٧-٢٠٠٧)
نشأت عبد الفتاح

عن النساء والمقاومة: الرواية الاستعمارية
أميرة محمد سِلْمي

التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي: "حماس" نموذجا
بلال الشوبكي

المجتمع المدني "بين الوصفي والمعياري": تفكيك إشكالية المفهوم وفوضى المعاني
ناديا أبو زاهر

النقد والثورة: دراسة في النقد الاجتماعي عند علي شريعتي
خالد عودة الله

حركة "فتح" والسلطة الفلسطينية: تداعيات أوسلو والانتفاضة الثانية
سامر إرشيد

سلسلة مداخلات واوراق نقدية

مداخلات حول الدين والديمقراطية والدولة المدنية
تحرير: رجا بهلول

الفلسطينيون على جانبي الخط الأخضر في ظروف سياسية متغيّرة
(وقائع ورشة عمل، ٤-٥ آذار ٢٠١١ في رام الله)
تحرير: حسن خضر

الإعلام الفلسطيني والإنقسام: مرارة التجربة وإمكانيات التحسين
تحرير: خالد الحروب وجمان قنيص

قبل وبعد عرفات : التحول السياسي خلال الانتفاضة الثانية
جورج جقمان

أن تكون عربياً في أيامنا
عزمي بشارة

المنهاج الفلسطيني اشكاليات الهوية والمواطنة
عبد الرحيم الشيخ (محرراً)

الحريات المتساوية حقوق المرأة بين الديمقراطية – الليبرالية وكتب التربية الإسلامية
وليد سالم وإيمان الرطروط

اليسار والخيار الاشتراكي قراءة في تجارب الماضي، واحتمالات الحاضر
داوود تلحمي

تهافت أحكام العلم في إحكام الإيمان
عزمي بشارة

الديمقراطية والإنتخابات والحالة الفلسطينية
وليم نصار

إطار عام لعقيدة أمن قومي فلسطيني
حسين آغا وأحمد سامح الخالدي

نحو أممية جديدة : قراءة في العولمة/ مناهضة العولمة والتحرر الفلسطيني
علاء محمود العزة وتوفيق شارل حداد

التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية
جميل هلال

الأحزاب السياسية الفلسطينية والديمقراطية الداخلية
طالب عوض وسميح شبيب

الراهب الكوري . . سَفَر وأشياء أخرى
زكريا محمد

واقع التعليم الجامعي الفلسطيني : رؤية نقدية
ناجح شاهين

طروحات عن النهضة المعاقة
عزمي بشارة

ديك المنارة
زكريا محمد

لئلا يفقد المعنى (مقالات من سنة الانتفاضة الاولى)
عزمي بشارة

في قضايا الثقافة الفلسطينية
زكريا محمد

ما بعد الاجتياح : في قضايا الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية
عزمي بشارة

المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين
وليد سالم

الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة تجارب وآراء
تحرير مجدي المالكي

الحركة النسائية الفلسطينية اشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية
وقائع مؤتمر مواطن ٩٩

اليسار الفلسطيني : هزيمة الديمقراطية في فلسطين
علي جرادات

الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى
عزمي بشارة

أزمة الحزب السياسي الفلسطيني
وقائع مؤتمر مواطن ٩٥

المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين
زياد ابو عمرو واخرون

الديمقراطية الفلسطينية
موسى البديري واخرون

المؤسسات الوطنية، الانتخابات والسلطة
اسامة حلبي واخرون

الصحافة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل
ربى الحصري واخرون

الدستور الذي نريد
وليم نصار

سلسلة اوراق بحثية

الحركة الطلابية الإِسلامية في فلسطين الكتلة الإِسلامية . . نموذجاً
دلال باجس

دراسات اعلامية ٢
تحرير : سميح شبيب

دراسات اعلامية
تحرير : سميح شبيب

الثقافة السياسية الفلسطينية
باسم الزبيدي

العيش بكرامة في ظل الاقتصاد العالمي
ملتون فيسك

الصحافة الفلسطينية المقروءة في الشتات ١٩٦٥-١٩٩٤
سميح شبيب

التحول المدني وبذور الانتماء للدولة في المجتمع العربي والاسلامي
خليل عثامنة

المساواة في التعليم اللامنهجي للطلبة والطالبات في فلسطين
خولة الشخشير

التجربة الديمقراطية للحركة الفلسطينية الاسيرة
خالد الهندي

التحولات الديمقراطية في الاردن
طالب عوض

النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين
محمد خالد الازعر

البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين
علي الجرباوي

سلسلة التجربة الفلسطينية

ثَمَنَاً للشَّمْس
عائشة عودة

سَأُحَدِّثُكُم عَن هَاجس : مجموعة نصوص أدبية ل أقلام جديدة
تقديم وتحرير هَيفـاء أسـعد

المقاوَمة الشعبية في فلسطين تاريخ حافل بالأمل والإنجاز
مازن قمصية

شفيق الحوت
سميح شبيب (محرراً)

أنيس صايغ والمؤسسة الفلسطينية السياسات، الممارسات، الإنتاج
سميح شبيب (محرراً)

انتفاضة الأقصى : حقول الموت
محمد دراغمة

أحلام بالحرية (الطبعة الثانية)
عائشة عـودة

الواقع التنظيمي للحركة الفلسطينية الأسيرة دراسة مقارنة ١٩٨٨-٢٠٠٤
اياد الرياحي

مغدوشـة : قصـة الحرب على المخيمات فـي لبنـان
ممدوح نوفل

يوميات المقاومة في مخيم جنين
وليد دقة

أحلام بالحرية
عائشة عـودة

الجري الى الهزيمة
فيصل حوراني

أوراق شاهد حرب
زهير الجزائري

البحث عن الدولة
ممدوح نوفل

سلسلة مبادئ الديمقراطية

ما هي المواطنة؟	المحاسبة والمساءلة
فصل السلطات	الحريات المدنية
سيادة القانون	التعددية والتسامح
مبدأ الانتخابات وتطبيقاته	الثقافة السياسية

حرية التعبير العمل النقابي
عملية التشريع الاعلام والديمقراطية

سلسلة ركائز الديمقراطية

التربية والديمقراطية
رجا بهلول

حالات الطوارئ وضمانات حقوق الانسان
رزق شقير

الدولة والديمقراطية
جميل هلال

الديمقراطية وحقوق المرأة بين النظرية والتطبيق
منار شوربجي

سيادة القانون
اسامة حلبي

حقوق الانسان السياسية والممارسة الديمقراطية
فاتح عزام

الديمقراطية والعدالة الاجتماعية
حليم بركات

سلسلة تقارير دورية

واقع التمييز في سوق العمل الفلسطيني من منظور النوع الاجتماعي
صالح الكفري، خديجة حسين نصر

نحو قانون ضمان إجتماعي لفلسطين

تطوير قواعد عمل المجلس التشريعي نحو قانون للسلطة التشريعية
إعداد : جهاد حرب اشراف: عزمي الشعيبي

نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية
جميل هلال، عزمي الشعيبي وآخرون

الاعمال التشريعية الصادرة عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية
سناء عبيدات

دراسة تحليلية حول أثر النظام الانتخابي على تركيبة المجلس التشريعي القادم
احمد مجدلاني، طالب عوض